جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله

كلية العلوم الإنسانية

قسم التاريخ

مصر والحركات الوطنية في المغرب العربي 1925 . 1952

– المغرب الأقصى أنموذجا –

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد الطالب:

فاتح بوفروك

إشراف الأستاذ الدكتور:

توفيق دحماني

لجنة المناقشة

أ .د .لزهر بديدة	جامعة الجزائر . 2 .	رئيسا
أ .د . توفيق دحماني	جامعة الجزائر . 2 .	مشرفا ومقررا
أ .د . عبد القادر كرليل	جامعة الجزائر . 2 .	عضوا
أ.د . أحمد بن جابو	المدرسة العليا للأساتذة . بوزريعة	عضوا
د . محمد بلقاسم	جامعة الجزائر .2.	عضوا
د. الطيب لباز	جامعة زيان عاشور . الجلفة	عضوا

السنة الجامعية : 1439–1440هـ/ 2018– 2019م

جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله
كلية العلوم الإنسانية
قسم التاريخ

مصر والحركات الوطنية في المغرب العربي 1925 . 1952

– المغرب الأقصى أنموذجا –

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد الطالب:
فاتح بوفروك

إشراف الأستاذ الدكتور:
توفيق دحماني

السنة الجامعية : 1439–1440هـ/ 2018– 2019م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

لا يسعني في هذا المقام العلمي إلا التقدّم بجزيل الشكر وخالص العرفان إلى الأستاذ المشرف: البروفيسور توفيق دحماني، الذي تكلّف عناء الإشراف على هذا العمل، بنصائحه السديدة، وآرائه النيّرة، والتي كان لها الفضل في إنجازه.

كما لا يفوتني تقديم كل آيات الامتنان إلى كل من قدّم لي يد المساعدة من قريب أو بعيد لإتمام هذه الرسالة، وأخصّ بالذكر: شقيقي الأستاذ جودي بوفروك، الذي أشرف على تصحيح هذه الرسالة من أولها إلى آخرها، الزملاء الأساتذة: نبيل مسيعد، الذي سهر على إخراج هذه الرسالة بهذه الحلة، وسعيد شريدي بن محمد، سعيد شريدي بن يوسف، حفيظ كعوان، عبد السلام عكاش، الدكتور رزق حسن نوري، والدكتور منعم سعيد من جمهورية مصر العربية الشقيقة.

والشكر موصول أيضا إلى أعضاء لجنة المناقشة، على تحمّلهم عبء قراءة الرسالة، وتوجيه ملاحظاتهم العلمية القيّمة.

إهداء

أهدي هذا العمل إلى:

- والدي الكريمين أطال الله في عمرهما محبّة وتبجيلا.
- الإخوة: حميد، ساعد، جودي.
- أختي الوحيدة نبيلة.
- الزوجة الكريمة.
- إبنتي الكتكوتة مرام.

وإلى كل عائلة بوفـــروك الكبيرة، وعلى رأسها جدي محمد وجدتي الطاوس أطال الله في عمرهما.

المقدمة

درجت الأدبيات التاريخية على قصر ذكر الإسهامات المصرية في سبيل تحرير شعوب المغرب العربي على الحقبة الناصرية، وأغفلت عن قصد أو غيره، الفترة الملكية السابقة، التي لم تنل حقّها من البحث والدراسة، حتى كادت تبدو فترة انكفاء مصري عما حوله وخاصة المغرب العربي، الذي عانى طويلا من الاستعمار بمختلف أشكاله، في وقت كانت مصر أقل وطأة وأخف ضررا؛ حيث كانت لها مؤسسات عدة، منها السياسية والعلمية والإعلامية، والتي شهدت نشاطا إصلاحيا متصاعدا، ملقية بظلالها على باقي البلدان العربية والإسلامية الواقعة تحت نير الاحتلال، عبر توجّهها الثوري التحرري.

وقد بدأ الاهتمام المصري بالقضايا العربية عموما، ومسألة المغرب الأقصى[1] تحديدا في وقت مبكر؛ إذ ورغم انشغال القوى الوطنية المصرية بالمعركة الدستورية المتمخّضة عن الدستور الجديد (دستور 28 فيفري 1922)، الذي كرّس استئثار القصر وحاشيته بمفاصل السلطة في مصر، وما ترتب عنه من تراجع لهذه القوى عن مواجهة المحتل، إلا أنّ ذلك لم يُثن المصريين خلال عشرينات وثلاثينات القرن الماضي، عن إبداء تعلّقهم بما يجري في المغرب العربي، لاسيما إعلاميا؛ إذ شكّلت الصحافة المصرية، وتحديدا ذات التوجه الإسلامي، سبيلا مهما للاهتمام الشعبي في مصر بقضية المغرب الأقصى، ففي الوقت الذي اتّسم فيه موقف الحكومات المصرية إزاء هذه القضية بالتخاذل، وعدم الاهتمام، كانت الصحافة المصرية تولي عناية كبيرة بتطوراتها.

وسرعان ما تعزّز التجاوب المصري مع القضية المغربية أواخر الثلاثينات وبداية الأربعينات، عندما أخذ الاتجاه العروبي في مصر في التبلور على الصعيدين الرسمي والشعبي، خاصة بعد أن اختار القصر التخندق ضمن الإطار العربي، سعيا منه لانتزاع بعض المكاسب، مستغلا في ذلك الظروف الداخلية والخارجية لتوطيد دعائم وجوده.

وبعد الحرب العالمية الثانية، عاد الدور المصري إلى الواجهة الدولية من جديد، منتهزا انشغال جل الأقطار بالحرب الباردة، ومستفيدا من إنشاء جامعة الدول العربية، واحتضان مصر لمقرّها، مما بوّأها الزعامة العربية تلقائيا، فحاولت من خلالها إثبات جدارتها بذلك، عبر الظهور بمظهر المدافع والحريص على حقوق الشعوب العربية، وفي مقدمتها شعوب المغرب العربي.

[1] – استخدمنا في هذه الدراسة إلى جانب كلمة "المغرب الأقصى" مصطلح "مراكش"، لاسيما في البابين الثاني والثالث للدلالة على المغرب الأقصى، لكونه كان شائع الاستعمال لدى المشارقة عموما، والمصريين تحديدا خلال الفترة المعاصرة، وهو نتاج تأثيرات الاحتكاك بالثقافة الأوربية؛ إذ هي ترجمة لكلمة Maroc.

ورغم بعض النكبات، التي ألحقت أذى بالغا بمصر، والعالم العربي قاطبة، وأبرزها الإعلان عن تأسيس الكيان الصهيوني في قلب الأمة العربية، والهزيمة التاريخية، التي تكبّدها العرب بعد حرب 1948م، إلا أنّ ذلك لم يثبّط من عزيمة مصر– شعبيا بالدرجة الأولى– عن مواصلة دعم القضايا العربية العادلة، وعلى رأسها القضية المغربية.

لقد التزمت مصر بالدفاع عن الشعب المغربي، وخاضت في سبيل ذلك معارك دبلوماسية في أروقة الأمم المتحدة، بالتنسيق مع مختلف الدول العربية والإسلامية المستقلة حينها. مستثمرة في الظروف العالمية آنذاك، التي كان يخيّم عليها الصراع الحاد بين المعسكرين القويين، فيما يعرف بالحرب الباردة.

تلك الخطوات المهمة، ما لبثت أن بدأت تعطي ثمارها، لما وصل صدى المسألة المغربية إلى مسامع شعوب العالم الحر في مختلف ربوع المعمورة، وبالمقابل، بدأ الخناق يضيق على فرنسا وحليفتها إسبانيا في المغرب الأقصى، مما حدا بهما إلى شن حملة شرسة على مصر، محمّلين إياها مسؤولية تعاظم نشاط الوطنيين المغربيين ضدهما، متوعّدين إياها بالعمل على الحيلولة دون تحقيق أهدافها الدبلوماسية والسياسية، بكسب معركتها الدبلوماسية ضد انجلترا في الهيئة الأممية، بل والعمل على عزلها دوليا، وتقزيم دورها.

دواعي اختيار الموضوع:

وقع اختياري على الموضوع لعدة أسباب، أوجزها فيما يلي:

– غياب دراسة علمية أكاديمية متخصّصة حول الموضوع، ففي حدود علمي لا يزال الموضوع بكرا، لم ينل حقّه من الاهتمام، والبحث العلمي الجاد والكافي.

– تسليط الضوء على جهود مصر المختلفة في دعم نضال المغرب العربي، والمغرب الأقصى تحديدا ضد الاستعمار، رغم ما كانت تكابده من مصاعب داخلية وخارجية.

– إبراز مدى متانة العلاقة بين المغرب العربي والمشرق العربي عموما، وبين المغرب الأقصى ومصر تحديدا، رغم المخططات التي كانت تستهدف الإيقاع بينهما.

– شغفي بدراسة العلاقات المشرقية المغربية، لاسيما في فترتها المعاصرة، وهو المبحث الذي تخصّصت فيه منذ مرحلة الماجستير من مساري الأكاديمي، ما دفعني للبحث في جميع أواصر الترابط والعلاقات بين الطرفين، منذ الأزمنة القديمة، وصولا إلى الفترة المعاصرة، التي شكلت اختبارا حقيقيا لمدى صدقية هذا المعطى، وترجمته على أرض الواقع.

الإشكالية:

عرفت البلاد العربية هجمة استعمارية مكثفة خلال القرن التاسع عشر للميلاد ومطلع القرن العشرين، اختلفت معها طُرُق المستعمر في فرض هيمنته عليها، بين الاستعمار المباشر، وبين الحماية والانتداب، وعليه عانت الشعوب العربية من وطأة ذلك، لاسيما تلك التي شهدت استيطانا أوربيا.

ولما كانت مصر تتوسط العالم العربي مشرقا ومغربا، وباعتبارها طريقا رئيسيا للحج بالنسبة للمغاربة عامة، وانطلاقا أيضا من كون عاصمتها القاهرة إحدى أهم الحواضر العربية، وبسبب سبق ظهور حركة وطنية مصرية بارزة، فإن مصر هذه الفترة موضوع البحث قد دعّمت المغاربة في نضالهم ضد الاستعمار الأوربي، وفي مقدمتهم الشعب المغربي، وفي ظل وقعها تحت وطأة الهيمنة الانجليزية، وأزمات الداخل السياسية، وظروف الصراع الدولي عليها. ومن ثمة تثير إشكالية الموضوع حجم الدعم المصري المقدم وقتها للمغربيين ضد الاستعمار وممارساته، ومدى تأثير ذلك على مسار النضال الوطني المغربي، وردود الفعل الداخلية والخارجية، التي أفرزها التعاطف المصري مع الشعب المغربي خلال هذه المرحلة المهمة من تاريخ البلدين. وبناء على ما سبق، نطرح التساؤلات الآتية:

– كيف كانت ظروف مصر في عهد الملكين فؤاد وفاروق؟ وما الأسباب الحقيقية للاهتمام المصري بقضايا المغرب العربي عموما، والقضية المغربية تحديدا؟

– ماذا عن نشأة وتطور الحركة الوطنية في ظل الظروف التي أحاطت بالمغرب الأقصى ما بين 1925–1952م؟

– ما حجم الدعم المصري للحركة الوطنية المغربية؟ وما هي المجالات التي شملها؟ وكيف ساهمت هذه المواقف المصرية في بلورة ونضج كفاح الشعب المغربي؟

– ما هي أهم المواقف التي أفرزتها المساندة المصرية للمغرب الأقصى في نضاله؟

الإطار الزماني للموضوع:

قد يتساءل أي باحث، أو مطّلع على هذه الرسالة عن الإطار الزماني لموضوعها، أي الفترة ما بين 1925 و1952م، وهنا المقصود بالضبط سنة 1925م، ففي هذه السنة يُجمِع أغلب الدارسون لتاريخ مصر المعاصر، وتحديدا مرحلة الحكم الملكي، أن هذه الأخيرة بدأت فعليا سنة 1925م، عندما استحوذ القصر– الملك والمحيطون به، والمتحكمون في قراره– على الحكم، ومختلف مفاصل السُّلطة، وذلك حينما تدخّل، وأصدر مرسوما بحل البرلمان

المصري الجديد، المنبثق عن الإرادة الشعبية، التي كرّست حصول الوفد على الأغلبية، بعد تسع ساعات فقط من تنصيبه. ومن هنا بدأ القصر يقود الحياة السياسية في مصر، متخذا من دعم سلطات الحماية البريطانية له، في أحيان كثيرة غطاء له، في مواجهة القوى السياسية والحزبية ذات التوجه الوطني والقومي، وفي مقدمتها حزب الوفد، أو حتى جماعة الإخوان المسلمين بعد ذلك. ليستمر الوضع كذلك إلى غاية قيام ثورة 23 جويلية 1952م، تخللتها فترات من الهدوء، والتعايش المؤقت، فرضتها ظروف مرحلية سائدة، لم تطُل كثيرا في غالب الأحيان. فرغم صعوبة الموقف وتعنّت الظروف خلال تلك الفترة بالنسبة لمصر، إلا أنها لم تقف حائلا أمام المصريين لمساندة أشقائهم في المغرب العربي. وذلك ما كان بمثابة الحدث، إن لم نقل الظاهرة التي ينبغي الوقوف عندها، والتمعّن فيها، والبحث في مختلف جوانبها.

أهمية الموضوع:

يكتسي هذا الموضوع أهميته من الدور المصري الكبير في دعم نضال شعوب المغرب العربي ما بين 1925 و1952م، فرغم التذبذب الحاصل فيه بين الحين والآخر، بفعل عوامل داخلية، وأخرى خارجية، إلا أن ذلك لا يحجب عنا تلك الجهود المضنية، التي ما فتئ يقوم بها الشعب المصري بكل فئاته الاجتماعية والفكرية لمساعدة شعوب المغرب العربي، وعلى رأسها الشعب المغربي، متجاوزا التقصير الذي تسببت فيه الدوائر الرسمية المصرية في أحيان كثيرة، لسبب أو لآخر.

ورغم الأهمية القصوى التي يكتسيها هذا الموضوع في تاريخنا العربي المعاصر، إلا أنه في حدود علمي، لم يأخذ نصيبه من الدراسة الأكاديمية، ذلك أن جل ما كُتب عن الدعم المصري للمغرب العربي، انصبّ على فترة ما بعد ثورة 23 يوليو 1952م، أو بالأحرى خلال الحقبة الناصرية، بينما لم تتجاوز الدراسات المتعلقة بالمساهمة المصرية في نضال المغرب العربي، والمغرب الأقصى تحديدا خلال فترة الحكم الملكي حدود المقالات، التي نشرها أصحابها في بعض الجرائد، والمجلات العربية، مثل المقال الموسوم بـ: "إسهامات مصر في كفاح المغرب" للأستاذ قاسم الزهيري، شارك به في ندوة العلاقات التاريخية المصرية المغربية المنعقدة أيام 18 و19 و20 جويلية 1988 بالمغرب الأقصى، إضافة إلى مقال الدكتور صلاح العقاد في الندوة نفسها المعنون بـ:"صدى الحركة الوطنية المغربية لدى الرأي العام المصري"، ومقال الأستاذ عثمان بناني تحت عنوان: "إسهامات مصر في كفاح المغرب". أو إشارات وجيزة وردت بين ثنايا مختلف المؤلفات، التي تناولت كفاح المغرب العربي، والمغرب الأقصى تحديدا، على غرار كتاب: "الحركات الاستقلالية في المغرب العربي لعلال الفاسي"، وكتاب: "تاريخ الحركة الوطنية في المغرب" لعبد الكريم غلاب"، وكتاب:

" الحركة الوطنية والظهير البربري" للحسن بوعياد وغيرها من المؤلفات، أو تلك التي عالجت تاريخ مصر المعاصر، وبالأخص فترة الحكم الملكي، سواء فترة حكم الملك فؤاد، أو ابنه الملك فاروق ككتاب: "فاروق وسقوط الملكية في مصر 1937-1952" للطيفة محمد سالم. هذا دون أن ننسى بعض الرسائل الجامعية التي تناولت بعض جوانب الموضوع مثل رسالة الماجستير التي أعدها الباحث علي السويّح بجامعة تونس تحت عنوان: "الوطنيون التونسيون بمصر ما بين 1952-1956"، ورسالة الماجستير التي أعدتها الباحثة التونسية زهرة كردي بجامعة تونس بعنوان: "الحبيب ثامر 1900-1949".

المنهج المتبع:

اتبعت في دراستي لموضوع البحث هذا، المنهج الوصفي جمعا وتحليلا ومقارنة، ونقدا في بعض الأحيان، وهذا ما تقتضيه الدراسة بتحليل المواقف المصرية اتجاه بلدان المغرب العربي، والمغرب الأقصى تحديدا في مختلف الجوانب، وعديد العوامل والظروف المتحكمة فيها خلال هذه الفترة الزمنية. وما اضطرني إلى ذلك تقصي أوضاع مصر، والمغرب الأقصى آنذاك، لاسيما في معرفة مختلف الأحداث التاريخية التي شهدها البلدان. كما وجدت نفسي أستعمل المنهج المقارن بين الفينة والأخرى، لتبيان دعم مصر للبلدان المغاربية، وكذا للمقارنة بين الوضع في مصر خلال فترة حكم الملك فؤاد، ومن بعده ابنه فاروق، ومدى تأثير ذلك على الدعم المصري لنضال المغرب العربي، والمغرب الأقصى في المقام الأول.

خطة الدراسة:

ارتأيت وضع خطة محاولة مني الإلمام بعض الشيء بموضوع البحث، قسّمت من خلالها البحث إلى مقدمة، مدخل وثلاثة أبواب وخاتمة. تناولت في المدخل العلاقات المصرية المغربية عبر مختلف مراحلها بدءا من الفترة الإسلامية، ومرورا بالحقبة الحديثة، ووصولا إلى الفترة المعاصرة.

بحثت في الباب الأول موضوع :"**مصر والمغرب الأقصى ما بين 1925-1952م**"، وقسّمته إلى أربعة فصول متفرعة إلى عدد من العناصر الجزئية، تناولت في الفصل الأول الذي جاء تحت عنوان:"**مصر من حكم الملك فؤاد إلى الملك فاروق**" أوضاع مصر ما بين 1925و1952؛ حيث تم تقصّي الظروف العامة، التي سادت مصر قُبيل وخلال حقبة حكم الملك فؤاد، وابنه الملك فاروق، ومدى تأثير ذلك على الموقف المصري حيال قضايا المغرب العربي عموما، والمسألة المغربية على وجه التحديد.

أما الفصل الثاني فموسوم بـ:"**أسباب اهتمام مصر بنضال المغرب العربي**"، وفيه استعراض للأسُس التي بُني عليها الموقف المصري اتجاه مسألة الاستعمار في المغرب العربي، وكيفية التعامل المصري معها. في حين تناولت في الفصل الثالث المعنون بـ:"**المغرب الأقصى ما بين 1925-1952م**"، ظروف خضوع المغرب الأقصى للحماية المزدوجة، نظرا لأهمية هذه الفترة في تاريخ المغرب الأقصى، ثم توقفت بعدها عند السياسة التي انتهجها كل من الاستعمار الفرنسي والاسباني هناك، لتدعيم سلطته على مختلف الأصعدة. وجاء الفصل الرابع تحت عنوان:"**الحركة الوطنية المغربية؛ النشأة والمسار**"، وفيه توقّفت عند الإرهاصات الأولى لنشوء الحركة الوطنية المغربية، ثم عرّجت على نضجها وتطورها عبر مختلف المراحل التي عرفتها، بداية بسنة 1930م إلى غاية سنة 1952م.

أما الباب الثاني فدرست فيه:"**الدعم الإعلامي المصري لنضال الحركة الوطنية المغربية**"، معالجا صحف مختلف التيارات السياسية والإيديولوجية المصرية لنشاط الحركة الوطنية المغربية؛ إذ أخذت بعض النماذج من الجرائد الخاصة بكل تيار، وعليه قسّمت هذا الباب إلى ثلاثة فصول، تطرّقت في الفصل الأول الذي جاء تحت عنوان:"**صحف التيار الإسلامي ونضال المغرب الأقصى**"، إلى معالجة كل من جريدة المنار والفتح، وجرائد جماعة الإخوان المسلمين للنضال في المغرب الأقصى، وكل ما له علاقة به، ودرست في الفصل الثاني الموسوم بـ:"**جرائد التيار الليبرالي وكفاح المغرب الأقصى**" الحراك الوطني في المغرب الأقصى من خلال جرائد هذا التيار؛ حيث أخذت عيّنة عن جرائد حزب الوفد وتحديدا جريدتي المصري والبلاغ، وصحف الأحرار الدستوريين ممثلة في جريدة السياسة، فضلا عن جريدة المقطّم كنموذج آخر لهذا التيار. في حين تناولت في الفصل الثالث المعنون بـ:"**الصحافة المصرية المحايدة ونضال المغرب الأقصى (جريدة الأهرام أنموذجا)**، انطلاقا من كون الجريدة كانت فضاء يجمع مختلف الأقلام الصحفية، لاسيما سنوات الأربعينات؛ حيث غدت من أبرز المدافعين عن قضايا التحرر في المغرب العربي.

وجاء الباب الثالث تحت عنوان:"**أوجه التعاطف المصري الأخرى مع نضال الحركة الوطنية المغربية وردود الفعل منها**"، وهو بدوره مقسّم إلى أربعة فصول: الفصل الأول تحت عنوان:"**المساندة المصرية الدبلوماسية للحركة الوطنية المغربية**"، وتطرّقت فيه إلى المساندة المصرية الدبلوماسية للمغرب الأقصى، سعيا منها لتدويل قضيته، في حين سلّطت في الفصل الثاني المعنون بـ:"**الدعم السياسي المصري لنضال الحركة الوطنية المغربية**"، الضوء على مظاهر التأييد السياسي المصري للشعب المغربي في نضاله ضد الاستعمار، أمّا الفصل الثالث فورد تحت عنوان:"**جهود مصر الثقافية في دعم نضال المغرب الأقصى**"، وتناولت فيه المساعي المصرية في شقها الثقافي، من

أجل دعم نضال المغرب الأقصى، وختمت هذا الباب بفصل رابع تحت عنوان:"**ردود الفعل الداخلية والخارجية على المؤازرة المصرية لنضال المغرب الأقصى**"، وتطرّقت فيه إلى ردود الفعل المغربية، والعربية، والعالمية، وفي مقدمتها الردود الفرنسية حيال هذه الجهود المصرية، ثم ختمت بحثنا بخاتمة تضمّنت حوصلة لما تم التوصل إليه من خلال دراستنا لهذا الموضوع، وأتبعتها بقائمة لبعض الملاحق، فقائمة للفهارس، ثم قائمة للمصادر والمراجع المعتمدة في الموضوع، ففهرس للمحتويات الواردة في البحث.

مصادر الدراسة ومراجعها:

اعتمدت في إنجازي لهذا البحث على مصادر عديدة ومتنوعة منها:

الوثائق الأرشيفية:

حاولت تسليط قراءة تحليلية متأنية لهذه الوثائق التي لا أجزم بعدم الاشتغال عليها من قبل بعض البحاثة، ولكن أستطيع القول أن ما تتضمنه من انساق خبرية تتعلق بموضوع بحثي هي ذات أهمية معتبرة، يمكن أن تفي الراصد لجميع العلائق السياسية بأبعادها المختلفة بين المغرب ومصر، وجهود هذه الأخيرة إعلاميا وسياسيا لدعم قضايا التحرير في المغرب العربي. ويمكن أن أقسم هذه الوثائق كما يلي:

الوثائق غير المنشورة:

أمكن لي الاطلاع على الأرشيف الموجود بالمعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر بمنوبة، الحصول على عدة وثائق تخص أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية، لاسيما المراسلات بينها وبين الإقامة العامة بتونس، أو السفارة الفرنسية بالقاهرة؛ حيث دأبت الأخيرة على مراقبة ومتابعة كل تحركات قادة الحركات الوطنية المغاربية بمصر، وحتى بلدان المشرق العربي الأخرى، فضلا عن التحركات المصرية لنصرة دول المغرب العربي، خاصة الشعبية منها؛ إذ كانت ترد مراسلات وبرقيات بانتظام إلى وزارة الخارجية الفرنسية، وقد ساعدتني في التعرّف على أنشطة المغاربة بمصر، وجهود هذه الأخيرة في دعمهم، ومساعدتهم في نضالهم الوطني.

الوثائق المنشورة:

هي وثائق مهمة قام بنشرها بعض زعماء الحركة الوطنية المغربية، وساعدتني كثيرا في الوقوف أكثر على عدة قضايا تتعلق بالأساس بحقيقة المساندة المصرية لزعماء الحركة الوطنية المغربية، وتأتي في مقدمة هذه الوثائق تلك الخاصة

بالمناضل المغربي علال الفاسي، التي جمعتها ونشرتها مؤسسة علال الفاسي تحت عنوان:"رسائل تشهد على التاريخ"، والتي من بينها رسائل وجّهها إلى مسؤولين مصريين عدة، يناشدهم فيها الاستمرار في مدّ يد العون للشعب المغربي، ومؤازرته أمام تفاقم الظلم الاستعماري، إضافة إلى وثائق أخرى نشرها الزعيم المغربي الآخر امحمد أحمد بن عبود في المجلة التاريخية المغربية حول دور مصر، والتسهيلات التي قدّمتها لاستقبال الوطنيين المغاربة على أراضيها، ووثائق أخرى نشرها بقية القادة المغربيون كعبد الخالق الطرّيس.

محاضر جلسات جامعة الدول العربية:

سمحت لي زيارتي لمقر جامعة الدول العربية بالقاهرة، ومكتبتها الاطلاع على بعض محاضر جلسات الجامعة العربية، لاسيما التي تلت تأسيسها مباشرة، وقد أفادني ذلك في الوقوف على بعض الجهود الدبلوماسية والسياسية، التي بذلتها مصر داخل المنظمة العربية في سبيل دعم نضال دول المغرب العربي، من خلال المقترحات التي تقدّمت بها، وتم الأخذ بها، أو كلمة المسؤولين المصريين بها، التي لخّصت الموقف المصري الداعم لهذه الأقطار بصفة عامة.

المذكرات الشخصية:

تشمل المذكرات التي تركها قادة الحركات الوطنية المغاربية، وعلى رأسهم زعماء الحركة الوطنية المغربية، مثل مذكرات المناضل المغربي أبي بكر القادري، بمختلف أجزائها، والتي أماطت لنا اللثام عن أهم نشاطاته رفقة زملائه المناضلين في سبيل الاستقلال، وأهم الأحداث المؤثرة التي عرفتها الساحة المغربية والعربية، وحتى الدولية آنذاك، إضافة إلى مذكرات الزعيم المغربي أحمد معنينو، التي استقيت منها معلومات قيّمة حول مساعدات مصر للمغرب الأقصى في الجانب الثقافي التعليمي بالدرجة الأولى، وهو ما أخذته أيضا من مذكرات المناضل المغربي الآخر عبد الخالق الطرّيس، الذي قضى فترة معتبرة من عمره بمصر، فضلا عن مذكرات الزعيم المغربي الآخر محمد داود، التي نشرتها ابنته حسناء داود تحت عنوان:"الرحلة الشرقية"؛ حيث نقل لنا فيها خلاصة نشاطاته في المشرق العربي، ولاسيما مصر في سبيل حشد الدعم لقضية وطنه، ودفاعا عن عدالتها، دون نسيان مذكرات الزعيم الآخر محمد حسن الوزاني تحت عنوان:"مذكرات حياة وجهاد"، والتي تعرفت من خلالها على نضاله الوطني في الداخل والخارج، تحديدا في أوربا، وعلاقاته ببقية زملائه، خاصة خلال فترة الانشقاقات، التي عرفتها الحركة الوطنية المغربية، هذا بالإضافة إلى مذكرات أخرى مهمة كمذكرات عبد الهادي الديوري، ومذكرات المناضل التونسي الحبيب بورقيبة، والرشيد إدريس، ومحمد فريد وغيرها.

مؤلفات قادة الحركات الوطنية:

ترك لنا العديد من زعماء الحركة الوطنية المغربية عدة مؤلفات مهمة، تخصّ نضال أقطار المغرب العربي في الداخل والخارج، والدعم العربي الذي كانت تلقاه خاصة من مصر، وتأتي في مستهلّها المؤلفات التي تركها الزعيم المغربي الكبير علال الفاسي، بداية بكتابه الشهير:"الحركات الاستقلالية في المغرب العربي"، الذي تناول أبرز محطات كفاح المغرب العربي إلى غاية الاستقلال، وفي مقدمتها الشعب المغربي، إضافة إلى كتابه الآخر:"حديث المغرب في المشرق" وهو عبارة عن جملة من الخطابات، التي ألقاها أثناء تنقلاته في مصر خصوصا، إضافة إلى كتاب "الحماية في مراكش من الوجهة التاريخية والقانونية"، الذي نشره مكتب المغرب العربي بالقاهرة بمناسبة ذكرى فرض الحماية على المغرب الأقصى، علاوة على كتاب: "حديث القاهرة" الذي أمدّنا فيه بعديد الخطابات التي تخلّلتها نشاطاته بالقاهرة دعما لقضية بلاده.

كما سمح لي كتاب عبد الكريم غلاب المعنون بـ:"تاريخ الحركة الوطنية المغربية" بجزأيه: الأول والثاني بالتعمّق أكثر في حيثيات أنشطة الحركة الوطنية المغربية، من نشأتها إلى غاية تحقيق الاستقلال، ونخصّ بالذكر نشاطها بمصر، ومساندة الأخيرة لها. أما كتاب الحسن بوعياد الموسوم بـ: "الحركة الوطنية والظهير البربري" فقد أفادني كثيرا في معرفة الأصداء، التي خلّفها إطلاق فرنسا للظهير البربري 16 ماي 1930م في مصر، والمساندة الشعبية المصرية الكبيرة للشعب المغربي، هذا، فضلا عن العديد من المؤلفات المهمّة الأخرى، مثل كتاب:"ذكريات عن مكتب المغرب العربي بالقاهرة"، "في طريق الجمهورية" للرشيد إدريس، وكتاب: "هذه تونس" للحبيب ثامر، وكتاب:"هذه مراكش" لعبد المجيد بنجلون، وهما كتابان نشرهما مكتب المغرب العربي بالقاهرة، وكتاب تحت عنوان:"جبهة الدفاع عن شمال إفريقيا" لمحمد الخضر حسين، تحدث فيه عن دور الجبهة في الدفاع عن مصالح شعوب المغرب العربي، والنشاطات التي ما لبثت تبذلها من أجل ذلك في مصر خاصة، وتكمن أهميّتها في كون أصحابها من أقطاب الحركات الوطنية المغاربية؛ حيث دوّنوا عُصارة نشاطاتهم الوطنية فيها، بالخصوص في الخارج، لذا تُعتبر مصادر مهمة لا غنى للباحث عنها في هذا النوع من الدراسات، هذا إضافة إلى مصادر أخرى كثيرة قيّمة، أفادتني كثيرا في هذا البحث.

الجرائد والمجلات:

اعتمدت في هذه الرسالة على عديد الجرائد والمجلات، التي مثّلت مصدرا مهما لي، ساعدني في الإلمام ولو قليلا بهذا الموضوع، وتأتي في مقدمتها الجرائد المصرية على اختلاف توجهاتها، وإيديولوجياتها؛ إذ سمح لي ترددي على قسم الدوريات بدار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة من الاطلاع على أعداد كثيرة منها، والتي لم تكد تخلو من الخبر،

وصفحات النقاش حول المغرب العربي عموما، والمغرب الأقصى تحديدا، لاسيما فترة الأربعينات؛ حيث بذلت جلّها جهودا جبارة في نقل صرخة شعوب المغرب العربي، والتشهير بسياسة المستعمر الفرنسي خاصة، كما اعتادت على فتح صفحاتها للمناضلين المغاربة لكتابة المقالات المتعلقة بقضايا أوطانهم، وما يعانونه من مشاكل ناجمة عن السياسة التي يطبّقها الاستعمار بحقّهم، كما استقيت من هذه الجرائد أيضا نشاط الزعماء المغاربة الوطني بمصر، كعلال الفاسي، وعبد الكريم الخطابي، وعبد الخالق الطريس، الحبيب بورقيبة، والشاذلي المكي وغيرهم، وتأتي في صدارة هذه الجرائد المصرية، الجرائد الناطقة باسم التيار الليبرالي كجريدة السياسة لسان حال الأحرار الدستوريين، وجريدتي المصري، والبلاغ الناطقتين باسم بحزب الوفد، إضافة إلى الجرائد التابعة للتيار الإسلامي بداية بمجلة المنار لصاحبها محمد رشيد رضا، ومجلة الفتح لمحب الدين الخطيب، والجرائد التابعة لجماعة الإخوان المسلمين كجريدة الإخوان المسلمين، وجريدة النذير، وجريدة الدعوة، وكلّها ساهمت بشكل فاعل في دعم نضال الشعب المغربي، هذا فضلا عن الجرائد المصنفة محايدة، داخليا طبعا، لكن لما تعلّق الأمر خارجيا بنضال المغرب العربي عموما، والمغرب الأقصى تحديدا، نجدها في طليعة الجرائد التي قدّمت مساعدات كبيرة لدعم جهاد الشعب المغربي، وفي طليعتها جريدة الأهرام العريقة.

وإلى جانب الجرائد المصرية، استعنت أيضا ببعض الجرائد التونسية كجريدة الصباح، والزهرة، والإرادة، الموجودة بمقر الأرشيف التونسي، فضلا عن بعض الجرائد والمجلات الجزائرية المهمة هي الأخرى، على رأسها مجلة البصائر لسان حال جمعية العلماء المسلمين، وجريدة المنار، وكلها واكبت أخبار نضال المغرب عن كثب.

وكما هو الشأن مع المصادر، فقد اعتمدت على عدد معتبر من المراجع، التي ساعدتني كثيرا في إنجاز هذا العمل، وقد تنوعت بين:

الكتب والمراجع باللغة العربية:

استفدت كثيرا من محتوياتها في مختلف أبواب، وفصول الدراسة، ومن بين هذه المؤلفات المهمة، نجد الكتاب الموسوم بـ: "دور القصر في الحياة السياسية في مصر ما بين 1922 و1952م بجزأيه، الأول والثاني لمؤلفه: سامي أبو النور، والذي أفادني كثيرا في التعرّف على الواقع السياسي المصري خلال فترة الحكم الملكي، وتأثير ذلك على المشهد الداخلي السياسي المصري، وانعكاسه على العلاقة بين مصر ودول المغرب العربي، وبالأحرى المساندة المصرية للمغرب الأقصى، وبالإضافة لهذا الكتاب، نجد أيضا كتاب: "تنظيم الحماية في المغرب 1912-1939م"لمحمد خير فارس، وهو كتاب قيّم سلّط الضوء على الأوضاع السائدة في المغرب الأقصى منذ فرض الحماية عليه، وإلى غاية اندلاع

الحرب العالمية الثانية، وفيه رصد للمواقف الداخلية والخارجية، لاسيما المشرقية من السياسة الفرنسية في المغرب الأقصى، علاوة على كتاب: "المغرب العربي" لصاحبه صلاح العقّاد، الذي أفادني هو الآخر في معرفة التطوّرات الحاصلة في بلدان المغرب العربي، وهي ترزح تحت سيطرة الاستعمار الفرنسي خاصة، وتداعيات ذلك على شعوب المنطقة. وإضافة إلى ذلك، اعتمدت على كتاب: امحمد مالكي المعنون بـ: "الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي" وفيه تحليل دقيق، وهادف لسياسة الاستعمار الفرنسي في المغرب العربي، وجهود الحركات الوطنية به للتصدي لها، والتخلص منها.

المصادر والمراجع باللغة الأجنبية:

وفضلا عن المؤلفات والكتب باللغة العربية، اعتمدت أيضا في رسالتي هاته على بعض المصادر والمراجع باللغة الأجنبية، التي استقيت منها أوضاع المغرب العربي، والمغرب الأقصى تحت السيطرة الفرنسية خاصة، وردود الفعل الوطنية، والخارجية عليها، في مقدمتها مؤلفات ليوطي، خاصة كتاباه "paroles d'action"، وكتاب "Lyautey L'Africain"، وفيهما تطرّق ليوطي إلى خلاصة تجاربه الميدانية في مختلف المستعمرات الفرنسية، إلى جانب كتاب "Le Maroc de demain" لمؤلفه بول مارتي الذي يشرح فيه أُسس السياسة البربرية، وسُبل نجاحها في المنطقة.

وتكمن أهمية بعض هذه المؤلفات أيضا، في أن بعض مؤلفيها ممن كانوا على مسرح الأحداث آنذاك هناك، سواء كمسؤولين على غرار لويس إيبار ليوطي، أو بول مارتي، وشارل دوفوكو، أو من الذين عايشوا تلك الفترة، وكتبوا عن مجريات الأحداث خلالها أمثال شارل روبير أجيرون، وشارل أندري جوليان وغيرهم؛ إذ ساهموا بشكل بارز في التأريخ لتلك الفترة، ولو بنوع من الذاتية في بعض الأحيان، انطلاقا من انتمائهم العرقي والإيديولوجي.

الملتقيات والندوات التاريخية:

سمحت لي تنقلاتي بين تونس والمغرب الأقصى اقتناء عدة أعمال لندوات، وملتقيات تاريخية هامة طُبعت في شكل كتب، وفي مقدمتها ندوة العلاقات التاريخية المصرية التي انعقدت في المغرب سنة 1988؛ إذ استفدت كثيرا من المقالات القيّمة التي تضمنتها، والتي تمس مباشرة جوهر البحث، لاسيما وأن أغلب أصحاب المقالات ممن كان لهم باع طويل في العمل الوطني المغربي في تلك الفترة، ومن هذه المقالات: مقال للأستاذ قاسم الزهيري تحت

عنوان:"إسهامات مصر في كفاح المغرب"، ومقال آخر بنفس العنوان لعثمان بناني، فضلا عن مقال آخر لصلاح العقاد والموسوم بـ:"صدى الحركة الوطنية المغربية لدى الرأي العام المصري"، ومقالات أخرى مهمة.

ومن الملتقيات، والندوات أيضا، تلك التي درج على تنظيمها المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية بتونس، على غرار أعمال الندوة الدولية الحادية عشر حول الزيتونة تحت عنوان: "الدين والمجتمع والحركات الوطنية في المغرب العربي" وأيضا أعمال الندوة الدولية العاشرة حول"المغرب العربي في العشرينات"، وأعمال الندوة الدولية السادسة حول:"البلاد التونسية سنتي 1950-1951"، وأعمال الندوة الدولية السابعة حول" المقاومة المسلحة في تونس في القرنين التاسع عشر والعشرين"، والندوة الدولية الخامسة حول البلاد التونسية في فترة ما بعد الحرب 1945-1950 شهر ماي 1989.

الرسائل الجامعية:

استعنت في دراستي هذه بعدة رسائل وأطروحات جامعية سواء كانت رسائل ماجستير، أو أطروحات دكتوراه، خاصة تلك التي نوقشت في تونس والجزائر، فقد استطعت الحصول على رسائل قيّمة أثناء ترددي على تونس، وتحديدا كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة 09 أفريل 1938م؛ حيث ساعدتني كثيرا في التعرف على أنشطة العديد من زعماء المغرب العربي بمصر، وتأثير ذلك على مسار نضال شعوب المغرب العربي، وفي مقدمة هذه الرسائل، تلك التي أعدّها الباحث علي السويح لنيل شهادة الماجستير تحت عنوان:"الوطنيون التونسيون ومصر 1952-1956م"، ورسالة خالد عبيد لنيل شهادة الكفاءة في البحث تحت عنوان:"مكتب المغرب العربي بالقاهرة 1947-1949"، إضافة إلى رسالة الماجستير لصاحبتها زهرة كردي، والموسومة بـ" الحبيب ثامر 1909-1949"، ورسالة الماجستير الأخرى للباحثة غادة سالم المعنونة بـ: "الهوية في الفكر المغاربي الحديث من خلال ثلاثة نماذج: علال الفاسي وعلي الحمامي والرشيد إدريس"، فضلا عن أطروحة الدكتوراه القيّمة التي قدمها الباحث:" المنصف السحباني" تحت عنوان: "منظمة الأمم المتحدة والمغرب العربي دراسة تاريخية لقضايا الاستعمار والتحرر الوطني 1945-1962.

كما اعتمدت على عدة أطروحات دكتوراه، ورسائل ماجستير جزائرية، التي تخدم موضوعي، مثل رسالة قدادرة شايب الموسومة بـ:"الحزب الدستوري التونسي الجديد وحزب الشعب الجزائري 1934-1954 دراسة مقارنة"، ورسالة بشير فايد تحت عنوان:"قضايا العرب والمسلمين في آثار البشير الإبراهيمي والأمير شكيب أرسلان دراسة تاريخية وفكرية مقارنة"، فضلا عن رسائل عديدة للماجستير على غرار رسالة رشيد ولد بوسيافة المعنونة بـ:"تعامل

مصر مع الثورة الجزائرية من خلال كتاب: عبد الناصر وثورة الجزائر"، ورسالة الحواس منصوري الموسومة بـ:"حرب الريف وأصداؤها في الجزائر 1921-1926"، إضافة إلى رسالة عبد الحليم مرجي تحت عنوان:"قضايا تحرير المغرب العربي عند البشير الإبراهيمي وعلال الفاسي 1919-1962"، وغيرها من الرسائل التي ساعدتني في دراستي هذه بدرجات متفاوتة.

المقالات:

كما كان للمقالات الواردة في مختلف المجلات دور مهم في إثراء بحثي هذا، والتعمق في مختلف جوانبه، لاسيما وأن جل أصحاب هذه المقالات ممن عايشوا تلك الفترة، أو من الباحثين المميزين، ومن هذه المقالات المهمة التي اعتمدت عليها، مقال محمد أشركي فقير بالمجلة التاريخية المغربية في عددها 62/61 لشهر جويلية 1991 تحت عنوان:"الهيئات المغربية بمصر"، والمقالات التي نشرها المناضل التونسي يوسف الرويسي على حلقات، تحت عنوان: "مكتب المغرب العربي"، ، فضلا عن المقال الذي نشره امحمد بن عبود وجاك كاني بالمجلة التاريخية المغربية في عددها 25-26 سنة 1982م تحت عنوان:"مؤتمر المغرب العربي سنة 1947م وبداية نشاط مكتب المغرب العربي في القاهرة: عملية ابن عبد الكريم"، ومقالات معتبرة أخرى مهمة نشرت في المجلة التاريخية المغربية، والمقال الآخر الذي نشره خالد بن فرج عبيد في ذات المجلة، في عددها رقم 102-103 سنة 2001 تحت عنوان:" الخلاف البورقيبي الثامري بمصر وتداعياته: نحو الرؤية اليوغرطية للتاريخ البورقيبي 1947-1950" في جزئه الثاني.

وقد أفادني اطلاعي أيضا على مجلة روافد التي تصدر عن المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر؛ حيث وردت فيها عدة مقالات قيّمة لبعض الباحثين العرب، لاسيما التونسيين والمصريين، تخص بالدرجة الأولى تاريخ المغرب العربي ونضاله خلال وبعد الحرب العالمية الثانية منها: مقال خالد عبيد الموسوم بـ:"صدى مسألة المنصف باي في أوساط الوطنيين التونسيين بمصر" الذي حمله العدد الثالث من المجلة، ومقال الباحث المصري حمد الله مصطفى حسن المعنون بـ:"أصداء المقاومة المسلحة التونسية ضد الاحتلال الفرنسي في الصحافة المصرية 1945-1957".

كما حفلت مجلة المستقبل العربي بعدة مقالات مهمة ذات الصلة بموضوعي، والتي حاولت الاستعانة بالعديد منها، وتوظيف ما أمكنني منها في رسالتي هذه، ومنها المقال الذي نشره محمد عابد الجابري تحت عنوان:"يقظة الوعي العروبي في المغرب مساهمة في نقد السوسيولوجيا الاستعمارية" في العدد رقم 87 سنة 1986، ومقال عبد الله إبراهيم تحت عنوان:"تأملات في رصيد الحركة الوطنية المغربية"، الذي حمله العدد 186 سنة 1994، هذا، علاوة على مقالات أخرى وردت في مجلات أخرى منها مقال لعبد الوهاب بن منصور تحت عنوان:"محمد الخامس والظهير

البربري في مجلة دعوة الحق في عددها رقم 01 من السنة 32، ومقالات جادة ومهمة أخرى تضمنتها مجلة أمل المغربية، على شاكلة العدد رقم 38 الذي خُصّص لمقاومة الأمير عبد الكريم، وجاء تحت عنوان:" قضايا في حركة محمد بن عبد الكريم"؛ حيث دعّمت بحثي، في فترة تعتبر مفصلية في تاريخ المغرب الأقصى المعاصر.

صعوبات البحث:

لا تخلو مثل هذه المواضيع من عراقيل، فطبيعة الموضوع السياسية في أحيان كثيرة، خلقت لي صعوبات جمّة وأنا بصدد جمع المادة العلمية الخاصة به، في مختلف المناطق التي ترددت عليها، بداية بالمغرب الأقصى، فمصر، وتونس، وحتى هنا بالجزائر، وعليه يمكن إجمال هذه العراقيل في النقاط التالية:

– صعوبة الحصول على الوثائق والأرشيف الخاص بهذا الموضوع، وقد اصطدمت بواقع مرير لاسيما أثناء تنقلي إلى كل من المغرب الأقصى ومصر؛ إذ مُنعنا من الإطّلاع على الأرشيف الذي يخص نشاط زعماء الحركة الوطنية المغربية في المشرق العربي، على الرغم من أن هؤلاء نشروا جلّها تقريبا، لاسيما في مديرية الوثائق الملكية بالرباط، والأرشيف القومي المصري بدار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة. إضافة إلى مكتبة جامعة الدول العربية بالقاهرة، التي وعلى غير العادة، وضع مسؤولوها عراقيل كثيرة، حُرمنا من خلالها من الاطلاع على باقي محاضر جلسات جامعة الدول العربية، رغم حاجتنا الملحّة لها.

— افتقاد المكتبات الجزائرية، وحتى الأرشيف الوطني من المادة الأساسية للموضوع، لاسيما الجرائد، والمجلات المصرية، والمغربية، والتونسية الخاصة بهذه الفترة.

– صعوبة تمحيص المادة العلمية لحساسية الموضوع سياسيا، كونه يمس مكانة مصر في العالم العربي، ويلامس إيديولوجيات متصارعة، كالفكرة القومية والفكر الإسلامي الإخواني.

ورغم كل ذلك حاولت التغلّب عليها قدر المستطاع، والعمل على إنجاز هذا البحث، والانتهاء منه في الآجال القانونية فلله الحمد والمنّة.

ولا يسعني في هذا المقام العلمي، إلا تقديم كل آيات الشكر والعرفان إلى كل الذين قدموا لي يد المساعدة من قريب أو بعيد، في سبيل إنجاز هذا البحث، وإخراجه في هذه الحلّة، وأتمنى من الله عز وجل أن يوفقنا جميعا لما فيه الخير والنجاح. والشكر الخاص للأستاذ المشرف لمتابعته العلمية لهذا العمل.

مدخل

العلاقات المغربية المصرية منذ العصر الإسلامي حتى مطلع القرن العشرين

لا يجد الدارس لعلاقات مصر ببلاد المغرب العربي عموما، والمغرب الأقصى تحديدا في الفترة المعاصرة صعوبة في فهم وتحليل متانتها؛ ذلك أنّ جذور التواصل بين البلدين ضاربة أعماقها في التاريخ؛ إذ تعود إلى آلاف السنين، بداية من فترة ما قبل التاريخ، ومرورا بعصور التاريخ القديم؛ حيث اكتشاف الإنسان للكتابة، وشروعه في تشكيل دويلات، تشبه إلى حد ما الكيانات السياسية المتعارف عليها اليوم[1]، وصولا إلى حقبة الفتوحات العربية الإسلامية لبلاد المغرب، التي شكّلت منعطفا تاريخيا في التواصل بين المنطقتين، تجسّد لاحقا في ذلك الزّخم الذي عرفته علاقات البلدين سواء في الفترة الوسيطة، أو الحديثة بعدها؛ حيث اتّسع التواصل بينهما ليشمل مختلف الجوانب، ولو بدرجات متفاوتة.

وسنحاول هنا تسليط الضوء على تطوّر العلاقات بين البلدين بداية بالفترة الإسلامية، ووصولا إلى الفترة الحديثة، وبداية الحقبة المعاصرة. وتجدر الإشارة إلى أننا سنستعمل مصطلح "المغرب" خلال الفترة الإسلامية للدلالة على منطقة شمال إفريقيا برُمّتها باستثناء مصر، على غرار ما سار عليه جل مؤرخي هذه الفترة.

1- العلاقات المصرية المغربية خلال الفترة الإسلامية:

اتسمت العلاقات المصرية المغربية دوما بالتواصل والتفاعل متأثرة في ذلك بوحدة العقيدة الإسلامية واللسان العربي، مما أنتج علاقة تأثير وتأثر بين المغرب ومصر، ويقودنا ذلك إلى التوقّف عند أهم محطة فيها، والتي كانت بمثابة حجر الزاوية الذي أسّس لمرحلة جديدة وثرية بينهما عنوانها الرئيسي الإسلام، فحري بنا هنا أن نسلّط الضوء على دور مصر في اعتناق سكان المغرب للإسلام، ومن ثمة أصبح منطلقا لانتقاله نحو أجزاء واسعة من إفريقيا.

أ- مصر قاعدة لانتقال الإسلام إلى المغرب:

سجّل لنا التاريخ أنّ معظم الفتوحات الإسلامية الموجهة إلى الشمال الإفريقي أو الغرب الإسلامي عموما كان منطلقها الأراضي المصرية؛ إذ كان فتح المسلمين لمصر على يد عمرو بن العاص سنة 20 هـ إيذانا بامتداد سلطانهم

[1] – للمزيد حول الموضوع عد إلى: محمد جمال الدين مختار: العلاقات المغربية المصرية في العصور القديمة، ندوة العلاقات التاريخية المصرية المغربية، إعداد: نجاة المريني، الرباط، 1989، ص 61-72. أميل فيليكس غوتييه: ماضي شمال إفريقيا، ترجمة: هاشم الحسيني، مؤسسة توالت الثقافية، ليبيا، 2010، ص 14-17. محمد الصغير غانم: نظرة في العلاقات الحضارية الفنيقية الليبية القديمة من خلال المصادر المادية، مجلة سيرتا، السنة السادسة، العدد 10، رمضان 1408هـ/أفريل 1988م، معهد العلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة، ص 49. عبد الحميد بن شنهو: الملك العالم يوبا الثاني وزوجه كليوباطرة سيليني، طبع وزارة الثقافة الجزائرية، 2007، ص 77.

غربا صوب بلاد المغرب؛ حيث توالت حملاتهم على هذه البلاد حتى أمكن لهم إدخالها في كنف الدولة العربية الإسلامية بعد عدة محاولات، بدأت أولها في عهد الخليفة عثمان بن عفان، ثم تلتها حملة أخرى في عهد الخليفة الأموي معاوية بن أبي سفيان، إلى أن جاء عقبة بن نافع سنة 50 هـ، الذي استطاع فتح تونس وتشييد مدينة القيروان، ليعود مرة أخرى بعد استدعائه إلى الشرق، ويستكمل فتح بقية الشمال الإفريقي في عهد الخليفة الأموي يزيد بن معاوية، بعد أن مدّ نفوذه إلى غاية تلمسان، ثم طنجة، وصولا إلى السوس الأدنى والأقصى، حتى بلغ المحيط الأطلسي، وبهذا خضع كل الشمال الإفريقي للدولة الأموية، وانتشر الإسلام في مختلف ربوعه، ليستكمل بعده الولاة الذين تعاقبوا على بلاد المغرب مثل حسّان بن النعمان الغسّاني، وموسى بن نُصير ضمان استتباب الأمور كلية بعد ظهور بعض الثورات المناوئة لهم بقيادة بعض قادة البربر ككسيلة والكاهنة[1].

ب- العلاقات السياسية:

جمعت مصر والمغرب علاقات سياسية حسنة في فترات كثيرة من هذه الحقبة، بالرغم من القطيعة التي ميّزت العلاقة بين بلاد المغرب والمشرق في بعض الأحيان، لاسيما عقب سقوط الدولة الأموية وقيام الدولة العباسية؛ حيث ترتّب على ذلك خروج بلاد المغرب من دائرة نفوذ الخلافة العباسية، بعد قيام إمارات إسلامية مستقلة (كالأدارسة، الدولة الرستمية، ....)، باستثناء تونس التي قامت بها الدولة الأغلبية (148-296هـ)، والتي ظلت محافظة على ولائها للعباسيين[2].

وتجسّد الترابط السياسي المغربي المصري في أبهى صوّره بعد قيام الدولة العبيدية الفاطمية، التي ظهرت بداية في الجزائر سنة 279هـ، لتمد نفوذها بعد ذلك إلى المغرب الأقصى في عهد المعز لدين الله، الذي أرسل قائده جوهر الصقلي، واستولى على فاس عاصمة الأدارسة سنة 342هـ، ليسيّر بعد ذلك المعز جيش قائده جوهر إلى مصر، أين تمكّن من الاستيلاء عليها، وبنى مدينة القاهرة، التي استقر بها لاحقا الخليفة الفاطمي المعز لدين الله، متّخذا إياها عاصمة له. وفي 24 جمادى الأولى سنة 359هـ، باشر جوهر الصقلي عملية بناء جامع الأزهر، الذي أنهاه في 17

[1] - شوقي عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرازق إبراهيم: تاريخ المسلمين في إفريقيا ومشكلاتهم، دط، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، دت، ص 45-46.

[2] - نفسه، ص 49.

رمضان سنة 361هـ، ليصبح بعد ذلك الأزهر قلعة دينية وعلمية يقصدها الطلاب من شتى أصقاع العالم الإسلامي[1].

ومنذ عهد الموحدين في المغرب برز الجهاد في من أجل إعلاء كلمة الله، وصون المقدسات، ومعاقبة المعتدين كعنوان عريض للعلاقة بين مصر والمغرب، وهنا نستذكر شخصية يعقوب المنصور الموحدي، الذي عاصرت دولته الدولة الأيوبية بمصر[2]، وسعيه لنجدة جيش الإسلام بقيادة صلاح الدين الأيوبي لإنقاذ وتحرير القدس الشريف[3]، بعدما وصله نداء مساعدة من صلاح الدين الأيوبي سنة 585هـ، قصد مساعدته بالأسطول المغربي ضد الصليبيين، الذين كانوا يحاصرون المسلمين في عكا[4]، وهو ما استجاب له المنصور بإرسال أسطوله إلى البحر ليمنع الصليبيين من الوصول بكثرة إلى بلاد الشام، رغم الظروف الصعبة التي كانت تمر بها دولته، على رأسها الأخطار التي كانت تهدد ممتلكاته في الأندلس والمغرب[5].

وفي عهد الدولة المرينية[6]، وتحديدا أواسط القرن الثامن الهجري، تمت عدة مراسلات وسفارات بين أبي الحسن المريني وعاهل مصر والحجاز الملك الناصر محمد بن قلاوون، ارتكز فحواها على المعارك التي كانت تخوضها مصر ضد الحملات الصليبية التي استهدفت بيت المقدس وفلسطين، واستمرت المراسلات بين مصر والمغرب بين أبي سعيد الثاني الحاكم المريني، وعاهل مصر فرج بن الظاهر برقوق، ومضمونها المعارك التي خاضتها مصر في مواجهة حملة تيمور لنك؛ حيث هنّأه في إحدى هذه المراسلات بالانتصار قائلا:"ولقد كنا حين سمعنا بسوء رأيه (يقصد تيمور لنك)

---

[1] – نفسه.

[2] – امتد وجودها ما بين (565هـ/1169م–650هـ/1249م)، نشأت امتدادا لدويلة عماد الدين زنكي السلجوقية، على أنقاض الدولة الفاطمية في مصر، استطاعت الدولة الأيوبية توحيد مصر والشام، وتلحق الهزيمة بالصليبيين، وترعى نهضة أدبية علمية في كبرى مراكزها كالقاهرة، دمشق، وحلب، وما لبثت هذه الدولة أن تحولت إلى إمارات متناحرة، لتضطر للاستسلام للمماليك سنة 650هـ. أنظر: محمد جابر الأنصاري: التفاعل الثقافي بين المغرب والمشرق في آثار ابن سعيد المغربي ورحلاته المشرقية وتحولات عصره، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ص 24–25.

[3] – أحمد بنسودة: محاضرة في تاريخ العلاقات المصرية المغربية، ندوة العلاقات التاريخية المصرية المغربية، إعداد: نجاة المريني، دار الثقافة للطباعة والنشر، الرباط، 1989، ص 35.

[4] – شوقي عطال الله الجمل، عبد الله عبد الرازق إبراهيم: المرجع السابق، ص 51.

[5] – ابتسام مرعي خلف الله: العلاقات بين الخلافة الموحدية والمشرق الإسلامي 524–936هـ/1130–1529م، دط، دار المعارف، مصر، دت، ص 162–164.

[6] – المرينيون من قبيلة زناتة، مؤسس دولتهم الحقيقي أبو يوسف يعقوب بن عبد الحق 656–685هـ، استمرت في فرعها الوطاسي حتى سنة 956هـ/1549م. أنظر: عمار بن خروف: العلاقات السياسية بين الجزائر والمغرب في القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي، ج01، دار الأمل للطباعة والنشر، الجزائر، 2006، ص 37.

الذي غلبه الله عليه، وما أضمر لخلق الله من الشر الذي يجده في آخره: عزمنا على أن نمدّكم بعساكرنا المظفرة بما يضيق عنها الفضاء، ونجهز لجهتكم من أساطيلنا المظفرة ما يحمد في إمداد المناصرة ويرتضي، فالحمد لله تعالى على أن كفى المؤمنين القتال، وأذهب عنكم الأوجال، ويسّر لكم الأعمال)[1].

هذه إذا، بعض النماذج الحية من صور العلاقات السياسية التي كانت بين مصر والمغرب في الفترة الإسلامية، مما يدلّل على أن التواصل بين البلدين لم يكن حكرا على ميدان معيّن دون الآخر، وهو ما يؤكّد مدى متانة العلاقة بين الطرفين، التي تعززت في الحقب اللاحقة.

ت- التواصل الثقافي بين مصر والمغرب خلال الفترة الإسلامية:

بدأ التواصل الثقافي بين مصر والمغرب منذ وقت مبكر؛ حيث ترجع إرهاصاته الأولى إلى أواخر القرن الثاني الهجري، وقد تجلّت مظاهر هذا التواصل في مجالات عدة، يأتي في مقدمتها مجال الثقافة الدينية، ويمكننا تحديد مجالات التواصل الثقافي المصري المغربي في:

1- قراءة القرآن وروايته:

من المتعارف عليه أنّ المغاربة يرتّلون القرآن الكريم برواية ورش[2]، وقد درج علماء المغرب خلال زياراتهم مصر في القرون الهجرية الأولى على توثيق هذه الرواية بالأسانيد المتصلة إلى صاحبها، كما تبيّن ذلك كتب التراجم والطبقات[3]، مستغلين وحدة العالم الإسلامي آنذاك، مما أتاح لهم الانتقال بين أجزائه بحرية، فضلا عن شيوع فكرة ضرورة تلقي الطالب العلم عن الشيخ مباشرة، حتى يتم الوثوق بقوله، ونصح روايته، وشعارهم في ذلك قولهم: "لا يؤخذ العلم من كتبي، ولا القرآن من مصحفي"[4].

[1] - أحمد بنسودة: المرجع السابق، ص 39.

[2] - محمد بنشريفة: في التواصل الثقافي بين المغرب ومصر، ندوة العلاقات التاريخية المصرية المغربية، إعداد نجاة المريني، دار الثقافة للطباعة والنشر، الرباط، 1989، ص 73-74.

[3] - ورش هو عثمان بن سعيد المصري القبطي الأصل، كان شيخ القراء المحققين، تقلّد منصب رئاسة الإقراء بالديار المصرية، دخلت قراءته إلى المغرب والأندلس على يد الفقيه المقرئ الغازي بن قيس، واستمر تمسّك المغاربة بها إلى يومنا هذا. أنظر: محمد بنشريفة: المرجع نفسه.

[4] - أبو عبد الرحمان ابن خلدون: المقدمة، دار الكتب العلمية، بيروت، دت، ص 464. عبد الرحمان عثمان حجازي: المذهب التربوي عند ابن سحنون رائد التأليف التربوي الإسلامي، ط2، المكتبة العصرية، بيروت، 1995، ص 252-258.

وقد ذاع صيت المغاربة لاحقا في علم القراءات بعدما أخذوا ذلك عن المصريين؛ حيث أنتجوا تراثا ضخما، ويتجلى ذلك في ظهور عدد كبير من العلماء والأئمة الذين برعوا في هذا الشأن، مثل العلامة الذي أُطلق عليه ورش الحافظ أبو عمرو عثمان ابن سعيد الداني، الذي ترك عددا معتبرا من المؤلفات، التي لقيت رواجا كبيرا حتى في المشرق العربي. ومن بين أشهر المغاربة الذين جسّدوا التواصل في هذا المجال الإمام الشاطبي قاسم ابن فيرة، الذي هاجر إلى مصر، واستقر بالقاهرة، وبها تبوأ مكانة رفيعة؛ إذ عيّنه القاضي عبد الرحيم البيساني على رأس المدرسة الفاضلية، وفيها وضع أشهر متن في علم القراءات، الذي اشتهر بمتن الشاطبية[1].

ومن الأعلام المغاربة أيضا الذين برعوا في هذا المجال نجد أبا العباس أحمد بن عبد الله الحطيئة الفاسي، الذي هاجر من فاس إلى مصر، أين تصدّر للإقراء، وأصبح إماما في القراءات السبع، ومن أبرز فقهاء المالكية. كما نبغ أيضا في هذا المجال علماء مغاربة آخرون مثل ابن الخراز، ابن القاضي، ابن عبد السلام الفاسي وغيرهم، الذين تركوا مؤلفات عديدة انتقلت إلى مصر، ودُرس بعضها في الأزهر[2].

2- الفقه المالكي:

يعتبر الفقه المالكي من أبرز مجالات التواصل الديني بين مصر والمغرب، لاسيما وأن مصر كان لها الفضل الكبير في نشأة وانتشار الفقه المالكي في الغرب الإسلامي، على اعتبار أنّ مصر ظلت منذ ظهور المذهب المالكي منبع المؤلفات المتداولة في بلاد المغرب في الفقه المالكي حتى يومنا هذا[3]؛ إذ أنّ أشهر الفقهاء الموصّلين للمذهب المالكي، والمدوّنين لمسائله هم المصريون، تلامذة الإمام مالك، ويتعلق الأمر بـ: عبد الرحمن ابن القاسم، أشهب بن عبد العزيز، عبد الله بن وهب، هؤلاء كان له فضل كبير في انتقاله هذا المذهب إلى بلاد المغرب عبر التواصل الذي تم بينهم وبين الآخذين عنهم من المغاربة[4].

---

[1] – محمد بنشريفة: المرجع السابق، ص 74.

[2] – نفسه، ص 74.

[3] – العيد مسعود: العلاقات الثقافية بين الجزائر والمشرق في العهد العثماني، مجلة سيرتا، العدد 01، جمادى الأولى 1399هـ/ماي 1979م، مطبعة البعث، قسنطينة، ص 46.

[4] – كانت رحلات المغاربة عموما لأداء مناسك الحج فرصة للأخذ عن أشهر علماء المذهب المالكي، لاسيما وأن طريق الرحلة من بلاد المغرب إلى المدينة كان يعجّ بأتباع المذهب المالكي، خصوصا مصر، التي ظهر بها فقهاء من أشهر تلاميذ الإمام مالك، كعبد الرحمن بن القاسم، عبد الله بن وهب، عبد الله بن الحكم، أصبغ، أشهب، محمد بن عبد الله بن الحكم، ابن المواز، وغيرهم، مما أتاح للطلاب المغاربة الاحتكاك بهم، وتلقي العلم عنهم، لذا لما أراد محمد بن سحنون الحج، قال له أبوه:"إنك تقدم طرابلس، وقد كان فيها رجال، ثم تقدم إلى مصر، وبها الرواة، ثم

كما ساهم العلماء والفقهاء الذين أتوا بعدهم في استكمال مسيرة ما بدأه أسلافهم، ومن هؤلاء أصبغ بن الفرج المصري المتوفي بمصر سنة 225هـ[1]، محمد بن المواز صاحب كتاب الموازية، الذي يعدّ من الكتب المبكرة في المذهب المالكي، ودخل المغرب واستمر لفترة طويلة مرجعا للفتوى والدراسة[2]، بعدما أدخله إلى المغرب أبو القاسم زياد بن يونس اليحصبي السدري (282-361هـ/895-971م)[3]، إضافة إلى أبي موسى عيسى بن سعادة الفاسي المتوفي بمصر سنة 355هـ، أبي ميمونة دراس بن إسماعيل الفاسي، الذي روى الموازية بالإسكندرية رفقة أبي هارون عن علي بن أبي مطر عن ابن المواز[4].

ورغم أنّ مصر عُرفت بتعدد المذاهب، إلا أنّ المذهب المالكي ظل موجودا بقوة، ويعزو الدارسون ذلك إلى المساندة المستمرة التي ظل يجدها من عند أهل المغرب الوافدين على مصر، فكثيرا ما كان قاضي المالكية في القاهرة يُعيّن من المغاربة، مثل المؤرخ ولي الدين بن خلدون، الرهوني شرف الدين يحي بن عبد الله، المغيلي عيسى بن مخلوف، والواوي عيسى بن مسعود في القرن الثامن الهجري. ويعدّ مختصر خليل بن إسحاق الجندي من أبرز أوجه التواصل المغربي المصري في الدراسات الفقهية؛ حيث لقي رواجا وتتبعا كبيرين من المغاربة بمجرد دخوله إلى المغرب في القرن التاسع الهجري، وحتى يومنا هذا، وقد شكّل بعدها مختصر خليل أساس الدراسة الفقهية في جامع القرويين، ومختلف المعاهد الإسلامية المغربية، وكثرت حوله الشروح والحواشي، لتصبح مظهرا لتمازج شيوخ المالكية في القرويين والأزهر، وغدا التسولي، والرهوني، والبناني من المغاربة جنبا إلى جنب مع الأجهوري، والدسوقي، والزرقاني من المصريين، واستمر هذا التمازج حتى الفترة الحديثة، ويعتبر الشيخ عليش المغربي الأصل شيخ المالكية في الأزهر رمزا لهذا التمازج[5]. كما أنّه لم يكن هناك من المغاربة من يجهل مؤلفات العلماء المصريين الآخرين كابن الحاجب، الشيخ الدردير، وأشهب،

تقدم المدينة، وهي عش مالك، ثم تقدم مكة، فاجتهد مجهودك، وتجدر الإشارة إلى أنّ العديد من الفقهاء المغاربة رحلوا إلى المشرق ثم عادوا إليها وباشروا في نشر هذا المذهب، مثل علي بن زياد (ت183هـ/799م)، الذي يعتبر أول من أدخل موطأ مالك إلى بلاد المغرب، البهلول بن راشد (128-183هـ/745-799م)، عبد الله بن عمر بن غانم (128-190هـ/745-805م)، إضافة إلى عبد الله بن فروخ الفارسي وأسد بن الفرات، اللذين ساهما في نشر المذهب المالكي. أنظر: محمد بن أحمد بن تميم أبو العرب: طبقات علماء إفريقية، تحقيق: محمد بن أبي شنب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 220-223،

[1] – محمد بن حسن شرحبيلي: تطور المذهب المالكي في الغرب الإسلامي حتى نهاية العصر المرابطي، المغرب، 2000، ص 59-60.

[2] – محمد بنشريفة: المرجع السابق، ص 75.

[3] – علي بن الحسن بن هبة الله ابن عساكر الدمشقي: تبيين كذب المفترى فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، ط3، دار الكتاب، بيروت، 1983، ص 22. عبد المجيد النجار: المهدي بن تومرت حياته وآراؤه وثورته الفكرية الاجتماعية وأثره بالمغرب، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983، ص 435.

[4] – محمد بن حسن شرحبيلي: المرجع السابق، ص 63.

[5] – محمد بنشريفة: المرجع السابق، ص 75.

وابن القاسم؛ حيث لم تستطع حتى مدرسة الأندلس على عُلُو منزلتها وشهرة رجالها أن تزحزح مكانة مصر في الفقه المالكي ببلاد المغرب عامة[1].

وما يلفت النظر أيضا في هذا الشأن، أنّ بعض علماء الأزهر، وبعض شيوخ العلم الكبار في مصر،كانوا يستجيزون بمصر علماء المغرب، ولعل الفقيه الكبير شارح مختصر خليل "الخرشي" لأكبر دليل على ذلك، عندما استجاز اليوسي في مصر، بعد أن قرأ عليه أمام ولده ورقات من صحيح البخاري[2].

وإلى جانب الفقه، نجد تواصلا كبيرا جدا في علم الحديث، لاسيما وأنّ علوم الحديث من بين شروطها وجوب أن تُؤخذ بالرواية والإسناد؛ وقد شدّ المغاربة الرحال إلى المشرق لرواية الحديث عن رجاله، وكانت مصر قبلتهم الأولى، خاصة وأنها عرفت بكثرة حفظة الحديث ونقاده، والمنفردين بعُلُو الإسناد فيه[3]، وهو ما استغله المغاربة للأخذ عنهم، ويعتبر الحافظ السلفي المقيم بالقاهرة منذ القرن السادس الهجري من أبرز نماذج التواصل المغربي المصري في هذا المجال؛ حيث يعجّ كتابه "معجم السفر" بأسماء المغاربة الذين أخذوا عنه وأخذ عنهم، ولعل من أبرز الأمثلة أيضا عن هذا التواصل هي أنّ أول دار لعلوم الحديث في مصر أُسّست من أجل محدث مغربي، فقد بنى الملك الكامل الأيوبي دار الحديث المعروفة بالكاملية سنة 621هـ، وأسند مشيختها إلى أستاذه المغربي السبتي الحافظ أبي الخطاب عمر بن دحية، الذي كان يحظى بمنزلة عظيمة لدى الملك الكامل، وقد تعاقب عدة محدثين مغاربة على مشيخة هذه الدار بعد أبي الخطاب، مثل أخيه أبي عمرو عثمان ابن دحية، شرف الدين بن أبي الخطاب، أبي عمرو أبي الخطاب بن دحية، أبي عمر ابن سيد الناس وغيرهم[4].

---

[1] – العيد مسعود: المرجع السابق، ص 47.

[2] – حسن حنفي حسن: السمات المشتركة في الشخصية الوطنية بين مصر والمغرب، ندوة العلاقات التاريخية المصرية المغربية أيام 18-19-20 جويلية 1988، إعداد: نجاة المريني، دار الثقافة للطباعة والنشر، الرباط، 1989، ص 91.

[3] – شهد المغرب بعد مجيء الفقهاء العشرة من المشرق موجة من الرحلات العلمية نحو المشرق، ومن بينها مصر، بهدف أخذ الفقه، رواية الحديث، وهو ما أدى لاحقا إلى جلب العديد من كتب السنة، والمذاهب الفقهية، ومن أبرز العلماء الذين هاجروا في هذا الشأن: عبد الرحمان بن زياد بن أنعم المعافري (ت161هـ/778م)، علي بن زياد (ت183هـ/ 799م)، عبد الله بن فروخ الفارسي (ت176هـ/793م). أنظر: وسيلة بلعيد بن حمدة: الرحلة في طلب العلم، مجلة سيرتا، السنة الثانية، العدد 3، رجب 1400هـ/ماي 1980م، جامعة قسنطينة، ص 85.

[4] – محمد بنشريفة: المرجع السابق، ص 76.

3- التصوف:

مثّل التصوف مظهرا مهما آخرا من التواصل الثقافي بين مصر والمغرب، بعدما ظهر في المشرق وانتقل ليشمل المغرب[1]، ولعل أكثر ما يثير انتباه الدارس هنا، ذلك التأثير الكبير الذي كان للمغاربة في مصر، بعدما رحل إليها عدة علماء من المغرب، استطاعوا أن يكسبوا مكانة مرموقة وسط المصريين، كعبد الرحيم القنائي العالم المالكي، الذي هاجر إلى مصر منتصف القرن السادس الهجري، وأقام في قنا بالصعيد، وقد أصبح ضريحه مقصد الزوار من المصريين وغيرهم[2]، كما نجد أيضا أحمد البدوي (596-675هـ/1199-1276م)، الذي قصد مصر منتصف القرن السابع الهجري، وأقام بطنطا في دلتا النيل المصري[3].

وفضلا عن هاذين العالمين نجد أيضا أبا الحسن الشاذلي (593-656هـ/1196-1258م)، الذي استقر بمدينة الإسكندرية، أين تفرّغ للدراسة والوعظ، مستفيدا من احتكاكه بكبار العلماء في مصر كشيخ الإسلام عز الدين بن عبد السلام، الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد، الشيخ عبد العظيم المنذري، وابن الصلاح، وابن الحاجب وغيرهم[4]؛ حيث تكوّنت على يديه مجموعة من التلاميذ الذين ذاع صيتهم العلمي لاحقا كمكين الدين الأسمر، أبي القاسم القباري، ابن المنير، أمين الدين جبريل، أبي العباس المرسي، الذي تتلمذ على يديه هو الآخر عدد كبير من العلماء أمثال ياقوت العرشي، البوصيري الصنهاجي المغربي الأصل، صاحب البردة والهمزية، ابن عطا الله السكندري، الذي ترجم لأستاذه المرسي، وشيخه الشاذلي في "لطائف المنن في مناقب أبي العباس المرسي، وشيخه أبي الحسن "صاحب "الحكم"، التي تعتبر كذلك حلقة مهمة للتواصل المصري المغربي للعناية التي تلقاها من المغاربة[5].

---

[1] – العيد مسعود: المرابطون والطرق الصوفية بالجزائر خلال العهد العثماني، مجلة سيرتا، السنة السادسة، العدد 10، رمضان 1408هـ/أفريل 1988م، جامعة قسنطينة، ص 09.

[2] – عباس الجراري: العلاقات التاريخية المصرية المغربية قديما، صور من العلائق المصرية المغربية عبر التاريخ، ندوة العلاقات التاريخية المصرية المغربية أيام 18-19-20 جويلية 1988، إعداد: نجاة المريني، دار الثقافة للطباعة والنشر، الرباط، 1989، ص 94.

[3] – رحمة بورقية: رحلة التصوف سيدي أحمد البدوي: من فاس إلى طنطا، ندوة التواصل الصوفي بين المغرب ومصر، تنسيق: عبد الجواد السقاط، أحمد السليماني، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني، المحمدية، المغرب، 2000، ص 66.

[4] – نور الدين محمد دنياجي: أبو الحسن الشاذلي: مقاربة عامة لخصوصيات شخصية عامة مشتركة بين المغرب ومصر، ندوة التواصل الصوفي بين المغرب ومصر، تنسيق: عبد الجواد السقاط، أحمد السليماني، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني، المحمدية، المغرب، 2000، ص 36-37.

[5] – عباس الجراري: المرجع السابق، ص 94.

وعموما، يمكننا القول أنّ الصُّلحاء والزُهّاد والمتصوّفة من المغاربة وجدوا استقبالا وإقبالا كبيرين من الشعب المصري، في حياتهم وفي مماتهم،كما هو الشأن مع أحمد البدوي الفاسي، عبد الرحيم السبتي، أبي الحجاج المغاور، أبي العباس البصير ابن جزي، إبراهيم بن أبي الدنيا، الشاطبي، أبي العباس المرسي وغيرهم؛ حيث غدوا مزارات شعبية، وأعيادا دينية في مصر، كما أصبح للبعض الآخر كابن مسرة، محي الدين ابن عربي أتباعا في مصر[1]،كما أنّ هؤلاء لا يزالون راسخين في الذاكرة الشعبية المصرية المغربية، بما يشكّله من أهمية لاستمرارية التواصل بين البلدين، ولعل أبرز دليل على ذلك استمرار شيوع أسمائهم، سواء في مصر أو المغرب كبدوي ومرسي في مصر[2].

4- الدراسات اللغوية والأدبية:

شكّل هذا المجال أيضا جسرا مهما للتواصل المثمر بين مصر والمغرب، ففي القرن الرابع الهجري أخذ العديد من المغاربة عن علماء اللغة المصريين عند عبورهم مصر لأداء مناسك الحج كأبي العباس أحمد بن ولاد، وأبي جعفر النحاس، وتجدر الإشارة إلى أن المغاربة عادة ما كانوا يؤثرون الجلوس مع ابن ولاد لما عرف عنه من سماحة وحسن استقبال. وفي القرن الخامس الهجري نلاحظ تردد ابن باشاد في تراجم معاصريه من المغاربة، أما في القرن السادس الهجري تواصل أخذ المغاربة عن علماء اللغة المصريين، ومثال ذلك أبو موسى الجزولي الذي تتلمذ على يد عبد الله بن بري المصري، لتتجاوز بعد ذلك شهرته شهرة أستاذه، بعدما أصبح من كبار النحويين[3]، لاسيما بعدما ألّف كتاب الجزولية في النحو[4].

ومنذ القرن السابع الهجري، يصبح جل شيوخ النحو في مصر من المهاجرين المغاربة مثل معطي الزواوي صاحب الألفية، محمد بن عبد الله الملقب بجافي الرأس، أبي حيان، حسن المرادي الأسفي الأصل، والغماري شمس الدين محمد بن محمد. وعقب تأليف ابن أجروم الفاسي مقدمته المعروفة بالأجرومية شهدت إقبالا كبيرا عليها من المصريين، وأصبحت من الكتب التي تّدرّس في الأزهر، بعدما قام بشرحها الشيخ الأزهري خالد الأزهري. ولم تقتصر شهرة

[1] – حسن حنفي حسن: المرجع السابق، ص 84-85.

[2] – محمد بنشريفة: المرجع السابق، ص 46-77.

[3] – نفسه، ص 77.

[4] – أماني بنت سعيد الحربي: مصر من خلال كتابات الرحالة المغاربة، رسالة ماجستير، إشراف: لمياء بنت أحمد شافعي، جامعة أم القرى، المملكة السعودية، 2015، دص.

علماء المغرب في مصر على الذين هاجروا إليها، بل هناك من المغاربة من ذاع صيتهم في مصر بعد أن انتقلت مؤلفاتهم إليها، على غرار ابن أبي ربيع السبتي إمام نحاة المغرب[1].

5- المجال الأدبي:

اتسع نطاق التواصل المصري المغربي في مجال الآداب، وفي مقدمتها الشعر؛ حيث كانت مصر مصدر الدواوين الشعرية الشهيرة الواردة إلى المغرب كديوان أبي الطيب المتنبي، وديوان أبي تمام، ومن أهم سمات التفاعل الأدبي المصري المغربي في هذه الفترة أيضا أنّ دواوين الشعراء المصريين تفد إلى المغرب في حياة أصحابها، ودليل ذلك ما ذكره عبد الواحد المراكشي، من أنّ ابن عبد ربه هاجر إلى مصر أين التقى بالشاعر المصري ابن سناء الملك وأدخل شعره إلى المغرب، كما كانت لأشعار ابن النبيه، وابن نباتة، والبهاء زهير صدى واسع في الحياة الأدبية بالمغرب، لاسيما في التورية ومختلف المحسنات اللفظية، كما لقيت بردة الإمام البوصيري المغربي الأصل وهمزيته اهتماما واسعا في المغرب، وكتبت حولها شروحات كثيرة[2].

كما سعى جل الرحالة المغاربة الذين وفدوا على مصر خلال هذه الفترة إلى الالتقاء بالأدباء والشعراء المصريين، للاحتكاك بهم والاستماع خاصة إلى أهم قصائدهم الشعرية، وفي مقدمتها المدائح النبوية، مثل القصيدة النبوية التي سمعها العبدري من العالم ابن المنير، وممّا جاء فيها:

أجب دعـــوة الرحمن يا صاح تســـعد وبادر لفرض الحج غير مفـند

ولـــذ بالمتـــاب الآن وازدد من التقى فإن اتـــقاء الله خير التـــزود.

والتقى ابن رشيد بالإسكندرية بإمام النحو بهاء الدين أبي عبد الله محمد بن إبراهيم المعروف بابن النحاس، وأسمعه بعض الأبيات يرثي فيها العالم جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك النحوي (ت 672هـ/1273م) منها:

قل لابن مالك إن جرت بك أدمعي حمرا يحاكيها النجيع القـاني

فلقد جـرحت القلب حين نُعيت لي فتوقفت بدمـائه أجـــفاني

[1] - محمد بنشريفة: المرجع السابق، ص 77-78.

[2] - نفسه، ص 79.

لن يهـــــون ما أجـــن من الأسى علمي بنقلته إلى رضـــتـوان[1].

وبالمقابل كان للأدب المغربي رواج كبير في مصر؛ حيث شهد إقبالا كبيرا على قراءته، كما ظهرت عدة مؤلفات تدافع عن الأدب المغربي مثل كتاب "المغرب عن أخبار المغرب" لابن اليسع الذي ألفه لصلاح الدين الأيوبي، وكتاب "المطرب من أشعار أهل المغرب" لابن دحية، الذي ألفه للملك الكامل، وألف أيضا ابن سعيد كتاب "المغرب في حلي المغرب"، وخصّص العماد الأصفهاني جزءا كبيرا من كتابه الخريدة لأدب أهل المغرب، كما ألّف ابن سناء الملك دار الطراز في الموشحات الأندلسية والمغربية، التي تأثّر بها المصريون كثيرا واقتفوا أثرها. وأتى بعد ذلك أصحاب الموسوعات المصرية، الذين دونوا مادة مغربية وأندلسية كبيرة، على غرار النويري في "نهاية الأدب"، والقلقشندي في "صبح الأعشى"، والعمري في "مسالك الأبصار"، والعيني في "عقد الجمان في أخبار الزمان"؛ إذ مثلت مظهرا مهما لعمق التواصل الثقافي المصري المغربي[2].

كما تتجلى مظاهر التواصل الأدبي في مساعدة المغاربة على نشر وطبع مؤلفاتهم، كما هو الشأن مع المقري الذي استقر في مصر لعدة سنوات عند تأليفه لكتابي:"نفح الطيب" و"أزهار الرياض" نهاية القرن التاسع الهجري غداة سقوط الأندلس، لتعريف المصريين بالآداب المغربية. وتتّضح أحسن صور التفاعل الثقافي المصري المغربي في الرحلات التي كتبها المغاربة، واصفين فيها الحياة الاجتماعية والثقافية بمصر، والتي حاولوا من خلالها إفادة مواطنيهم بمحاسنها غداة عودتهم إلى بلادهم[3]، كما أفادوا ببعض عوائدهم الحميدة المجتمع المصري أثناء فترة مكوثهم بمختلف المدن المصرية[4].

وعموما يمكن القول أنّ هذا الزخم الكبير جدا من التواصل والتفاعل بين مصر والمغرب في العصر الوسيط قد أرسى الأسس المتينة لعلاقات قوية بينهما لاحقا ابتداء من الفترة الحديثة ووصولا إلى الحقبة المعاصرة.

---

[1] – أماني بنت سعيد الحربي: المرجع السابق، دص.

[2] – محمد بنشريفة: المرجع السابق، ص 79.

[3] – من أبرز الرحالة خلال هذه الفترة: ابن سعيد المغربي (ت685هـ/1274م) صاحب كتابه الموسوم بـ:"النجوم الزاهرة في حلي حضرة القاهرة، في القسم الخاص بالقاهرة من كتابه:"المغرب في حلي المغرب"، ابن رشيد (ت721هـ/1321م) في رحلته المسماة بـ:"ملء العيبة في الوجهة الوجيهة إلى الحرمين مكة وطيبة"، العبدري (توفي في القرن السابع الهجري/الثالث عشر الميلادي) في رحلته المعنونة بـ:"الرحلة المغربية"، والرحالة التجيبي في رحلته الموسومة بـ:"مستفاد الرحلة والاغتراب"، وأيضا الرحالة الشهير ابن بطوطة في رحلته المسماة:"تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار"، إضافة إلى الرحالة البلوي (ت780هـ/1387م) في رحلته:"تاج المفرق في تحلية علماء المشرق". أنظر: أماني بنت سعيد الحربي: المرجع السابق، دص.

[4] – محمد بنشريفة: المرجع السابق، ص 80.

3- العلاقات المصرية المغربية خلال الفترة الحديثة:

شهدت العلاقات المصرية المغربية خلال الفترة الحديثة انعطافة تاريخية، تجسّدت في توسّع رقعة التواصل بين البلدين ليشمل مختلف المجالات، وقد ساهمت عوامل عديدة في ذلك، في مقدمتها حركة الهجرة الواسعة التي عرفها المغرب العربي بصفة عامة، والمغرب الأقصى تحديدا نحو مصر خلال هذه الحقبة، امتدادا للهجرات السابقة لهذه المرحلة[1].

أ- مظاهر العلاقات المصرية المغربية في العهد العثماني:

1- المغربيون في مصر:

اجتمعت عدة أسباب دفعت إلى زيادة الهجرة المغربية إلى مصر خلال العهد العثماني أهمها:

- التحرّشات الإسبانية على المغرب، التي بدأت عقب سقوط غرناطة، وتوحيد اسبانيا على يد فرديناند وإيزابيلا؛ حيث دفع ذلك عددا كبيرا من سكان المغرب إلى الفرار تجاه المشرق العربي، لاسيما مصر، ويأتي في مقدمة هؤلاء المهاجرين التجار، الذين خافوا على أموالهم ومصالحهم التجارية.

- الأوضاع السياسية المضطربة التي كان يعيشها المغرب الأقصى خلال تلك الفترة، خاصة في القرن الثامن عشر، إبّان حكم مولاي إسماعيل، الذي تبنّى سياسة عنيفة ضد الحواضر، التي ظهرت بها حركات انفصالية مناوئة لحكمه كمدينة فاس. وازدادت الأوضاع اضطرابا بعد وفاة مولاي إسماعيل؛ إذ كثرت الحركات الانفصالية، على غرار حركات عبيد البخاري، فضلا عن تفشي الأمراض والمجاعات نتيجة الجفاف الذي ضرب البلاد[2].

- رحلات الحج، أو ما تعرف بالرحلات الحجازية، فقد شكّلت مصر محطة مهمة وضرورية في الطريق الذي يسلكه الحجاج المغاربة بصفة عامة نحو البقاع المقدسة[3]؛ إذ كانت بالنسبة لهم مكان استراحة ذهابا وإيابا، فعادة ما كان ركب الحج المغربي يصل القاهرة خلال النصف الثاني من رمضان، بعد رحلة طويلة وشاقة من فاس مرورا بليبيا،

---

[1] - فمنذ العهد الفاطمي، كان للمغاربة وجود كبير في مصر، ما لبث أن بدأ يتعزّز تدريجيا، لاسيما إبان العهد المملوكي، الذي شهد هجرة مغربية قوية نحو مصر، خاصة بعد سقوط غرناطة سنة 1492. أنظر: حسام محمد عبد المعطي: المغاربة في مصر خلال القرن الثامن عشر، تقديم: إسماعيل سراج الدين، مكتبة الإسكندرية، مصر، 2015، ص 17.

[2] - نفسه، ص 20-22.

[3] - العيد مسعود: المرجع السابق، ص 48.

والصحراء الغربية المصرية، على أن يمكثوا بها حوالي شهرا، قبل أن يواصلوا رحلتهم إلى الحجاز، ودأب الحجاج المغاربة على إطالة مدة مكوثهم في مصر عقب عودتهم من أداء مناسك الحج، إما لطلب العلم أو التجارة[1].

لقد كانت رحلة الحج بالنسبة لهم تعني أداء فريضتين في آن واحد، فريضة الدين في مكة، وفريضة العلم في مصر؛ إذ كان اقتصار هؤلاء على القيام بإحدى الفريضتين تحط من قيمة الرحلة في نظر الناس، وتجعلها ناقصة، وعليه، كان كل من يشد الرحال لأداء فريضة الحج، يحرص على أن لا يفوته الاتصال بعلماء العالم الإسلامي عامة، وبعلماء مصر على وجه التحديد، فقد كانت مكة خلال موسم الحج، بمثابة مؤتمر عالمي للفكر الإسلامي، كما كانت القاهرة العاصمة الثقافية للإسلام[2]، بعد أن حُسمت المنافسة القديمة بينها وبين بغداد ودمشق، عقب الغزو المغولي لبغداد أوائل العصر المملوكي، والغزو الصليبي لدمشق[3].

كما ساهم وجود الأزهر في مصر، ورسوخه كمؤسسة علمية من أهمّ المؤسسات العلمية في المشرق العربي، في توافد أعداد كبيرة من الطلبة المغاربة للدراسة به؛ حيث أضحى ملاذا لطلاب العلم من سائر الأقطار العربية والإسلامية[4]، لاسيما في ظل توفره على موارد مالية معتبرة، جعلته يقوم بدور فاعل في تأمين ظروف الدراسة الحسنة للطلبة القادمين من مختلف أصقاع العالم الإسلامي كالمغاربة، الشوام، الأتراك، الهنود وغيرهم، بعدما استحدث القائمون عليه ما يُعرف بنظام "الجراية"[5]، للمعلمين، والمتعلمين به[6].

– الموقع الجغرافي الاستراتيجي لمصر، سواء قبل إنشاء قناة السويس أو بعدها، أهّلها لاستقبال عدد كثير من الرحالة المغاربة، والعلماء، وطلبة العلم والحجاج[7].كما ترك هذا الموقع آثارا إيجابية على النشاط التجاري بمصر؛ إذ إنّ وقوع الأخيرة بين البحرين المتوسط والأحمر، فضلا عن توسّطها لثلاث قارات، عُدّت مهدا للحضارات منذ القديم، جعلها

[1] – حسام محمد عبد العاطي: المرجع السابق، ص 25.

[2] – العيد مسعود: العلاقات...، المرجع السابق، ص 48.

[3] – يونان لبيب رزق، محمد مزين: تاريخ العلاقات المصرية المغربية منذ مطلع العصور الحديثة حتى عام 1912، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، المغرب، ص 101.

[4] – سعاد ماهر: الأزهر أثر وثقافة، دراسات في الإسلام، العدد 22، 15 جمادى الأولى 1382هـ/ 14 أكتوبر 1962، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، وزارة الثقافة، مصر، 2001، ص 13.

[5] – نظام الجراية، نظام غذائي يقدم الأزهر بموجبه إلى الدارسين، والمدرسين به ثلاث وجبات غذائية يوميا، شريطة تفرغ هؤلاء الطلاب للدراسة في أروقته. أنظر: حسام محمد عبد العاطي: المرجع السابق، ص 27.

[6] - نفسه، ص 27.

[7] – مصطفى بوشعراء: صور من العلائق المصرية المغربية عبر التاريخ، ندوة العلاقات التاريخية المصرية المغربية، إعداد: نجاة المريني، دار الثقافة للطباعة والنشر، الرباط، 1989، ص 155.

منطقة مهمة للتجارة الدولية. وبذلك استطاعت مصر جذب أعداد معتبرة من تجار العالم، وفي مقدمتهم التجار المغاربة، الذين قصدوا القاهرة تحديدا، بعدما أضحت ثاني أكبر المدن التجارية في الدولة العثمانية بعد اسطنبول، أملا منهم في تحقيق مكانة رفيعة بين التجار، خاصة في ظل توفر شروط النجاح هناك، لاسيما تشابه البيئة الاجتماعية بين البلدين، خاصة وأن الوجود المغربي في مصر قد شهد ذروته منذ العصر المملوكي[1].

أ- التواصل الثقافي:

شكّل التواصل الثقافي خلال الفترة العثمانية حجر الأساس في العلاقة بين مصر والمغرب، ويعود ذلك أساسا إلى المكانة العلمية الهامة التي أصبحت تحتلها مصر وعاصمتها القاهرة على الصعيدين العربي والإسلامي، مما جعلها القبلة الأولى لغالبية طلبة العلم المغاربة، يقول في ذلك أبو العباس المقري، الذي استقر في مصر لحوالي 14 سنة في رسالة موجهة إلى محمد بن أبي بكر الدلائي عام 1041 عن سبب اختيار وجهته القاهرة دون الشام:"ولسيدي أن يقول ما بال فلان يجاور بالمدينة ويكمل بالحلول فيها دينه؟ وماله من أرب مصر بمصر والشام وهل يقاس الحنظل بالبشام؟ فأقول في جوابه مهتديا بصوابه هذا مقام قد رمته وبعث له ما اشتريته بعدما سمته فإذا به متعذر متعسر وما لا يعمل فيما بعده لا يفسر. وذلك أنه يحتاج إلى مؤن كثيرة وما كان يأتي من مصر إلى طيبة المشرفة الأثيرة قد منع أكثره وجله أو جميعه والأعراب تنتهب ما في ذلك المقام جهرا وتأتي إلى الباب غلبة واستظهارا والناس يشاهدون هذا متحيّرين وليسوا له بمغيّرين...وأيضا هناك مانع عظيم وهو أنهم يتحققون أن المغربي المجاور هنالك يصب عليه المال مطرا ولو فرض أنه أعطاهم الألوف لما قنعوا بذلك ولا رأوه وطرا"[2].

وقد تجلّى التواصل الثقافي المصري المغاربي بصفة عامة خلال هذه الحقبة في:

1- استقبال مصر للطلبة المغاربة واحتضان الأزهر لهم.

2- اتصال علماء المغرب بعلماء مصر خلال رحلة الحج.

3- استقرار العديد من علماء المغرب في مصر، وتصدّرهم للتدريس بها.

[1] - حسام محمد عبد العاطي: المرجع السابق، ص 28-29.

[2] - يونان لبيب رزق، محمد مزين: المرجع السابق، ص 102.

4- تبادل المؤلفات العلمية بين المغرب ومصر[1].

1- استقبال مصر للطلبة المغاربة واحتضان الأزهر لهم:

ارتبط اسم مصر في العالم الإسلامي باسم الأزهر الشريف، فكلّما ذكرت مصر ذكر الأزهر؛ حيث شكّل هذا المعهد محط أنظار طلاب العلم من مختلف أرجاء العالم الإسلامي قصد الأخذ عن علمائه المشهورين، الذين ذاع صيتهم آنذاك، كما عبّر عن ذلك الرحالة الجزائري الحسين الورتلاني[2] عندما نوّه بعلوم مصر ومعارفها، وأساتذتها أيضا كعلي الصعيدي، الذي وصفه بقوله:"وإليه النظر في وقتنا هذا بالجامع الأزهر، بل إليه تشد رحال الطلبة بمصر من كل جانب، وقد بلغ صيت علمه مشارق الأرض ومغاربها[3].

كما أثنى أبو راس الناصري المعسكري[4] على مصر وعلمائها في رحلته الشهيرة بـ: "فتح الإله ومنّته في التحدث بفضل ربي ونعمته" قائلا: "لقيت بها العلماء الكبار، أهل العلم والأدب والأخبار: الإمام الأرضي، الجهبذ الأمضي، سيف الله المنتضي، شيخنا السيد مرتضى، ففاوضته في فنون، فوجدته كما لي فيه من الظنون، ورويت عنه أوائل الصحيحين، و"رسلة القشيري"، و"مختصر العين"، و"مختصر كنز الراقي"، وأجازني بالباقي"، وإلى جانب الشيخ مرتضى، تحدث أبو راس عن العلّامة الشرقاوي واصفا إياه بقوله .:"فما رأيت أبرك من لقائه ولا أحسن من إلقائه"، والعلامة الآخر الشيخ عصمان الحنبلي، الذي وصفه بذي العلم والصيت الجلي"[5].

---

[1] – العيد مسعود: العلاقات، المرجع السابق، ص 47.

[2] – من مواليد بني ورتيلان بولاية سطيف حاليا سنة 1125هـ، وتوفي سنة 1193هـ تتلمذ بداية على يد والده، وبعض الشيوخ بالجزائر، رحل بعدها إلى المشرق، وهناك درس على يد ثلة من العلماء خاصة بمصر والحجاز، اشتهر برحلته الموسومة بـ:"نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار"، التي عُدّت من أهم مصادر تاريخ الجزائر الحديث، لاسيما في القرن 18م. أنظر: الحسين بن محمد الورتلاني: نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار، تحقيق: محمد بن أبي شنب، المجلد الأول، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2006، ص 5-7.

[3] – الحسين بن محمد الورتلاني: نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار، تحقيق: محمد بن أبي شنب، مطبعة بيير فونتانا الشرقية، الجزائر، 1908، ص 316.

[4] – ولد بالغرب الجزائري حوالي سنة 1165هـ/1751م، وتوفي بمعسكر سنة 1239هـ/1823-1824م، تعلم في الجزائر وتونس والمغرب الأقصى ومصر، كما زار الشام والحجاز، ترك عدة مؤلفات في العلوم الشرعية، العلوم اللغوية والعقلية، مثل الحلل السندسية، فتح الإله ومنته في التحدث بفضل ربي ونعمته وغيرها من المؤلفات. أنظر: أبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2، طبعة خاصة، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص 300-301.

[5] – محمد أبو راس الجزائري: فتح الإله ومنّته في التحدث بفضل ربي ونعمته، تحقيق: محمد بن عبد الكريم الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 116-117.

وقد ساهم وجود رواق خاص بالمغاربة في الأزهر في جذب عدد كبير من الطلبة المغاربة؛ إذ غدا هذا الرواق أكثر أروقة الأزهر طلابا وحركية وسمعة، بعدما أصبح منبرا للنقاش العلمي الهادف[1]، مستفيدا من وضعيته المـــالية المريحة[2]. وقد تخرّج من رواق المغاربة العديد من العلماء المغربيين الذين ذاعت شهرتهم لاحقا في بلدهم أو خارجه على غرار الشيخ محمد بن عبد الواحد البناني الذي تحدث عنه الجبرتي قائلا: "وحضر دروس الشيخ الصعيدي والدردير وغيرهم حتى مهر وأنجب ودرس واشتهر بالفضل وعلم الختوم، وحضره أشياخ العصر وشهدوا بفضله وغزارة علمه، وانتظم في عداد أكابر المحصلين والمفيدين والمستفيدين"، وإلى جانب البناني نبغ أيضا الفقيه علي بن العربي بن علي العربي السقاط الذي توفي بالقاهرة سنة 1183هـ/1769م؛ إذ يعتبر من خريجي رواق المغاربة، أين حصل على العديد من الإجازات العلمية من العديد من العلماء المصريين والمغاربة[3].

واستطاع العديد من العلماء المغاربة عموما خريجي رواق المغاربة بالأزهر الشريف تبوّء مكانة رفيعة في الأزهر نفسه؛ حيث تمكنوا من الوصول إلى أعلى مناصب التدريس فيه، إلى جانب مختلف مدارس القاهرة، وبلغ كثير منهم منصب مفتي المالكية بالديار المصرية كالشيخ محمد الأمير، والشيخ محمد عليش، كما استطاع البعض الآخر الوصول إلى رئاسة مشايخ الأزهر مثل الشيخ حسن العطار[4].

ولم يتوقف تأثير العلماء المغاربة في الأزهر على الجانب العلمي فحسب، بل تعداه إلى المجتمع المصري، فقد أسهم الشيخ محمد بن عبد الرحمن بن ذكري الفاسي في صدور مرسوم يمنع تناول الدخان في شوارع القاهرة، وعلى أبواب دكاكينها بعد المناظرات العديدة التي جمعته برجال العلم الحنفية برواق المغاربة حول مسألة تحريم الدخان التي نادى بها الفقهاء المالكية. وبذلك استطاع العلماء المغاربة اكتساب مكانة علمية واجتماعية مرموقة في مصر[5].

2- اتصال علماء المغرب بعلماء مصر خلال رحلة الحج:

اقترنت زيارة علماء المغرب للمشرق عامة، ومصر تحديدا، واتصالهم بعلمائها برحلة الحج، فقد كان موسم الحج فرصة لهؤلاء للاستزادة في العلوم الدينية خاصة، وحفلت مختلف الرحلات الحجازية المغربية بذكر الأزهر وعلماء مصر،

[1] - العيد مسعود: العلاقات...، المرجع السابق، ص 47.

[2] - كان رواق المغاربة بالأزهر أكثر الأروقة ثراء نتيجة الأوقاف الكبيرة التي حرص التجار المغاربة في مصر على وقفها عليه، ولم يتأخر حتى سلاطين المغرب عن إرسال الأموال والهدايا إلى الرواق بين الحين والآخر. أنظر: حسام محمد عبد العاطي: المرجع السابق، ص 238-239.

[3] - نفسه، ص 254.

[4] - نفسه، ص 255.

[5] - نفسه، ص 257-258.

الذين أخذوا عنه أصحاب هذه الرحلات الدروس والإجازات، فهذا العياشي[1] في رحلته يشير إلى مواضبته على حضور دروس علماء الأزهر وبقية المعاهد خلال مكوثه بالقاهرة؛ حيث يقول في ذلك:"ثم في الغد من يوم دخولنا حضرت بعد صلاة الصبح مجلس الشيخ المحقق العلامة المدقق الشيخ عبد السلام بن شيخ الإسلام أبي الأمداد إبراهيم اللقاني يقرئ شرح النقاية لجلال السيوطي....وزرنا في ذلك اليوم شيخ القراء بالقاهرة ورئيس أهل التجويد بلا مدافعة، الشيخ سلطان، ودعا لنا...ثم حضرت بعد العصر من ذلك اليوم درس الشيخ موسى القليوبي المالكي، وكان يقرئ الجامع الصغير للجلال السيوطي بباب رواق الحنفية..."[2].

ويضيف العياشي في ذات الصدد قائلا:"...ولم أزل أتردد مدة إقامتي بالقاهرة بمعاهدها الباهرة إلى شيخنا إبراهيم الميموني وحضرت يوما قراءته مع بعض الطلبة الأتراك في تفسير البيضاوي وقرأ قراءة حسنة"[3].

ومما ساعد العلماء المغربيين على التحصيل العلمي بمصر الاستقبال الحار الذي لقوه من علماء مصر وشيوخها؛ حيث ينقل لنا الزياني[4] السهولة التي وجدها في تواصله مع العديد من علماء مصر كعبد الرحمن الجبرتي، الشيخ سليمان الفيومي، الشيخ كامل أفندي وغيرهم؛ إذ يصف ذلك بقوله:"...وكان إلى جانبي بيت الشيخ عبد الرحمن الجبرتي فقيه خير الدين عزمني لبيته يوما وكان يأتيني كل يوم، ثم اجتمعت بالشيخ سليمان الفيومي كبير العلماء في وقته، وعزمني لبيته وأتى بيتي مرارا، ثم اجتمعت بالشيخ كامل أفندي، والشيخ إسماعيل المصري شيخ الأطباء في وقته، وكنت أدخل مع الشيخ عبد الرحمن إلى خزانة الكتب بمسجد محمد باي أبو الذهب بما فيها من غريب الكتب،

---

[1] – هو عبد الله بن محمد بن أبي بكر بن يوسف بن موسى العياشي، ولد في 04 ماي 1628 بآيت أعياش بسجلماسة، تلقى تعليمه في المغرب على يد العديد من شيوخ وفقهاء بلده، رحل بعد ذلك إلى المشرق، وهناك طوّر معارفه بالأخذ عن عديد العلماء، خاصة بمصر، ترك عدة مؤلفات أهمها: ماء الموائد أو الرحلة العياشية، إتحاف الأخلاء بإجازات المشايخ الأجلاء، اقتفاء الأثر بعد ذهاب أهل الأثر، توفي في 18 ذي القعدة 1090هـ/1679م. أنظر: عبد الله بن محمد العياشي: الرحلة العياشية 1661-1663م، ج01، تحقيق وتقديم: سعيد الفاضلي وسليمان القرشي، ط01، دار السويدي للنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة، 2006، ص 29-31.

[2] – نفسه، ص 228- 230.

[3] – نفسه، ص 139.

[4] – هو أبو القاسم بن أحمد محمد بن علي بن إبراهيم الزياني، ولد بفاس سنة 1147هـ/1734م، تلقى تعليمه الأول في مسقط رأسه، قام بثلاث رحلات إلى البقاع المقدسة تعرف من خلالها على مصر، عرف الزياني بكثرة مؤلفاته التاريخية؛ حيث ذكر بأنه ألّف عشرين كتابا، كما عرف أيضا بخدمته وعلاقاته الوطيدة بالبلاط الملكي المغربي، توفي سنة 1249هـ/1809م. أنظر: أبو عمران الشيخ وآخرون: معجم مشاهير المغاربة، المؤسسة الوطنية للطباعة، الجزائر، 1995، ص 271-274. أبو القاسم الزياني: الترجمانة الكبرى في أخبار المعمور برا وبحرا..، تحقيق وتعليق: عبد الكريم الفيلالي، ط02، دار نشر المعرفة للنشر والتوزيع، الرباط، 1991، ص 52-67. العربي الحمدي: التأليف التاريخي في العصر العلوي أبو القاسم الزياني نموذجا، ندوة الحركة العلمية في عصر الدولة العلوية إلى أواخر القرن التاسع عشر أيام 9و10و11 ديسمبر 1993، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، وجدة، ص 248-255.

وخصوصا كتب التاريخ، وكنت أطالع بها أولا، ثم تمكنت الصحبة مع قيمها، فكان يعيرني ما أطلب منه، فطالعت تاريخ الكرماني، وتاريخ النووي، وتاريخ الخلفاء للأسيوطي، والورقات له والثلباني، والخطط للمقريزي، وبحر الأنساب للشيخ المرتضى، وغير ما ذكر...ثم اجتمعت بمؤرخ مصر وشيخ الأطباء بها الشيخ إسماعيل العباسي، وهو الباقي من نسل بني العباس خلفاء مصر..."[1].

ولم يقتصر تردد المغربيين على طلب العلم في القاهرة والأزهر تحديدا فقط، بل امتد إلى مختلف ربوع القطر المصري، ويتّضح لنا ذلك من كلام العياشي في رحلته عن عودته من الحج ومروره بمصر، وتحديدا بدمياط، ودخوله مسجدها؛ إذ يعبّر عن ذلك بقوله:"وفيه طائفة من طلبة يقرأون ويدرسون على هيئة ما في الأزهر، ولقيت بهذا المسجد الشيخ المدرس العالم العامل المحدث الراوية الشيخ عبد الله بن محمد الديري، وحضرت تدريسة بعد العصر في سيرة شيخه إمام المحدثين الشيخ علي الحلبي، وقرأت عليه أوائل البخاري ومسلم، وقرأت عليه الفاتحة وأجازني"[2].

3- استقرار العديد من علماء المغرب بمصر:

شهدت الحقبة العثمانية انتقال عدد كبير من علماء المغرب إلى مصر واستقرارهم بها، رغم البداية المحتشمة التي عرفها القرن السادس عشر، عزاها بعض المؤرخين إلى حالة الاستقرار النسبي التي عرفها المغرب عقب ظهور الدولة السعدية، لاسيما خلال فترتي حكم مولاي عبد الله الغالب بأمر الله (1557-1574)[3]، ومولاي أحمد المنصور الذهبي (1578-1603)[4] اللذين عُرفا برعايتهما للعلم والعلماء، ومن العلماء الذين قصدوا مصر هذه الفترة عبد الرحمن بن علي سقين، الذي زار مصر أوائل القرن السادس عشر، وأخذ عن القلقشندي، وزكريا الأنصاري، والسخاوي، إضافة إلى محمد بن مهدي الجراري الدرعي، الذي توقف بمصر عند ذهابه إلى الحج، وأحمد بن محمد أدفال، الذي قصد مصر أواخر القرن السادس عشر، وبها التقى الشيخ محمد أبا المكارم ابن الشيخ أبي المحاسن

[1] - أبو القاسم الزياني: المصدر السابق، ص 194.

[2] - العياشي: المصدر السابق، ج2، ص 356.

[3] - هو عبد الله الغالب بن محمد الشيخ، من مواليد تارودانت، دخل في صدام مع العثمانيين خلال فترة حكمه بقيادة حسن بن خير الدين باشا سنة 1557م. أنظر: إبراهيم حركات: المغرب عبر التاريخ، المجلد الثاني، دون طبعة، دار الرشاد الحديثة، المغرب، دون تاريخ، ص 286-288.

[4] - هو أحمد بن أبي عبد الله الشيخ محمد المهدي، ولد بفاس من أم تدعى مسعودة بنت أحمد الوزكيتي الورزازي، عرف المنصور بحزمه وتتبّع أخبار دولته ورعيته، كما يعتبر من أهمّ السلاطين السعديين على الإطلاق، وشهدت فترة حكمه أزهى أيام الدولة السعدية، قام بعدة حملات عسكرية خارجية كحملته على الصحراء سنة 989هـ/ 1581م، وحملته على بلاد السودان سنة 999هـ/ 1591م. أنظر: إبراهيم حركات: المرجع نفسه، ص 296-308.

البكري وأجازه، وأبي العباس أحمد بن محمد بن محمد المكناسي الزناتي الشهير بابن القاضي الذي درس على العالمين المصريين بدر الدين القرافي وسالم السنهوري خلال رحلته إلى مصر سنة 1585م[1].

كما استوطن مصر خلال القرن السابع عشر ما يزيد عن عشرين عالما مغربيا من أبرزهم: سعيد بن مسعود الماغوسي الذي درس هناك وحصل على عدة إجازات من علمائها، محمد بن عبد الرحمن الرسيفي الذي أخذ عن شيخ المالكية بمصر علي الأجهوري وأجازه، علي بن عبد الواحد الأنصاري السجلماسي الذي درس بمصر قبل أن يعود إلى سلا، عبد العزيز بن الحسن الزياتي الذي درس علم القراءة عن الشيخ سلطان بن أحمد المزاحي، الذي كان له مجلس بالأزهر أُطلق عليه "إمام قراء المشرق"، وأبو عبد الله محمد الدلائي الذي رحل إلى القاهرة سنة 1669م، وأيضا نور الدين حسن بن أحمد بن العباس المكناسي الذي التحق بالقاهرة عام 1663م، وبها مكث حتى وافاه الأجل، أين درس على أشهر العلماء المصريين كالشبرمالسي والبشبيشي ويحي الشهاوي وغيرهم[2].

استمر توافد العلماء المغربيين على مصر خلال القرن الثامن عشر ومنهم أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن زكري، عبد المجيد الزبادي الذي جمعته عدة لقاءات بالعديد من علماء مصر كالشيخ محمد كشك المصري، والشيخ محمد الحفناوي، أبي عبد الله محمد بن سودة المري الفاسي الذي استطاع عقد بعض الدروس برواق المغاربة بالأزهر، العلامة أحمد الورزازي الذي تمكّن من الحصول على إجازة من علماء مصر، محمد السقاط الخلوتي المغربي الذي جاور الأزهر درس الفقه المالكي بمصر عن العديد من الشيوخ المصريين كالشيخ محمد الكردي. ومن هؤلاء العلماء المغربيين من آثر المكوث في مصر، ولم يعد في موكب الحج الذي ذهب فيه قصد التفرغ للدراسة ومن ثمة العودة إلى المغرب مثل أبي بكر بن يوسف السكتاني الذي رحل إلى مصر ثلاث مرات وبقي بها مدة طويلة قبل العودة لبلاده ومباشرة التدريس. هذا فضلا عن مجموعة أخرى من العلماء رحلت إلى مصر واستقرت بصفة نهائية دون قطع الصلة بوطنها كعلي بن العربي الفاسي المشهور بالسقاط، عمر بن عبد السلام التطاوني، يحي الشاوي الذي استقر بالقاهرة للتدريس. ويعود استقرار هؤلاء بمصر بشكل نهائي خلال هذا القرن إلى عدم الاستقرار السياسي الذي خيّم على المغرب آنذاك، لاسيما منذ نهاية عهد مولاي إسماعيل سنة 1727 وإلى غاية بداية حكم محمد بن عبد الله سنة 1757[3].

[1] – يونان لبيب رزق، محمد مزين: المرجع السابق، ص 107.

[2] – نفسه، ص 109.

[3] – نفسه، ص 112-114.

أما القرن التاسع عشر فقد شهد تراجعا كبيرا في عدد العلماء المغربيين القاصدين مصر للدراسة؛ حيث لم يعد المكوث بها لفترة طويلة يستهوي العلماء والطلبة المغربيين على حد سواء، نظرا لعدة أسباب أهمها نشوء الدولة الحديثة في المغرب، وما أفرزه من نشوء نمط جديد من التعليم تولّى الإشراف عليه المغربيون أنفسهم[1].

وحريٌّ بنا في الأخير، أن نشير إلى دور الجالية المغربية بمصر في توافد واستقرار العلماء والطلبة المغربيين بمصر، واعتكافهم لطلب العلم؛ حيث سهروا على استقبال الطلبة القادمين من المغرب، وتوفير ظروف الإقامة والدراسة الحسنة لهم لاسيما بالقاهرة، وهو ما نستنتجه من قول الزياني:"...ولما سافرنا من الإسكندرية أرسينا بمرسى رشيد، وبتنا بها، ومن الغد توجهنا في النيل لمصر أربعة أيام، وبلغنا مرسى بولاق فمن التيسير ولطف الله وجدنا صاحبا من أهل فاس قائما على الشط يترقّب من يأتي من حجاج المغرب، فلما رآنا في المركب عرفنا وقدم علينا، وبعد السلام كلفته أن يكتري لنا بيتا بمصر قريبا من جامع الأزهر ومشهد الحسنين، فتوجّه في الحين وبتنا في المركب ومن وصلنا، فنزلنا وحملنا بضائعنا وما معنا ودخلنا مصر، وبلغنا المنزل الذي عيّنه لنا"[2].

4- تبادل المؤلفات العلمية بين المغرب ومصر:

عني الحجاج المغاربة عند وصولهم القاهرة بالبحث عن المخطوطات النادرة لجلبها إلى بلادهم، وضرب عبد الرحمن الجبرتي مثالا عن ذلك بأحد الجزائريين، الذي عرض عليه شراء كتاب "زيج الراشد السمرقندي" الذي يملكه، فرفض بيعه إياه بأي ثمن، فإن دلّ ذلك على شيء فإنّما يدلّ على ولع أهل المغرب عامة بالكتب، وحرصهم على اقتناء المخطوطات النادرة والقيّمة[3].

وقد لعبت رحلات الحج دورا مهما في تبادل المؤلفات بين علماء المغرب عامة وعلماء مصر، وهنا يبرز دور العلماء الجزائريين تحديدا، الذين يعود لهم الفضل في انتشار العديد من المؤلفات المصرية في المغرب، سواء خلال الحقبة العثمانية، أو الفترة التي سبقتها؛ حيث نقلوها إلى الجزائر أولا، ثم نشروها لاحقا في المغرب كله، ونخصّ بالذكر مؤلفات الفقه المالكي، مثل: "مختصر ابن الحاجب"، و"مختصر خليل"، و"شرح الدردير"؛ إذ كتب البقاء للمؤلفين الأخيرين البقاء في المغرب إلى وقتنا الراهن، وخلال القرن التاسع الهجري، أدخل محمد بن إبراهيم بن الإمام التلمساني

[1] - نفسه، ص 114.

[2] - أبو القاسم الزياني: المصدر السابق، ص 201.

[3] - العيد مسعود: العلاقات...، المرجع السابق، ص 51.

"شامل بهرام"، وشرح المختصر له، وحواشي التفتازاني على "العضد"، وابن هلال على ابن الحاجب الفرعي، وغيرهما من الكتب الغريبة على بلاد المغرب[1].

ويتجلى اهتمام علماء المغرب بتبادل المؤلفات العلمية، بما نقله لنا هؤلاء أثناء رحلتهم لأداء مناسك الحج وتوقفهم بمصر، وتواصلهم مع علماء مصر، كما جاء على لسان العياشي:أنه التقى بعدد لا بأس به من علماء مصر بالأزهر غداة عودتهم من البقاع المقدسة أمثال الشيخ علي الدمشيتي، الشيخ الميموني، الذي سمع عنه أوائل أبي داود والترمذي والنسائي والموطأ، إضافة إلى الشيخ سلطان الذي سمع عنه حديثا من أول البخاري وحصل منه على إجازة للبخاري ومسلم، فضلا عن الشيخ الشبراميلي الذي وصفه بقوله:"فما أغزر علمه وأوسع حلمه وأكثر احتماله وأجمل أفضاله، والشيخ عبد النور الشافعي، والشيخ البابلي، والشيخ القاني، والشيخ أحمد البشيشي، والشيخ محمد الخرشي، وكلهم حصل منهم العياشي وجماعته على إجازات[2].

ورغم مشاق السفر، والأخطار التي واجهتهم، إلا أن العياشي لم يغفل عن شراء ما تيسّر له من الكتب أثناء مكوثه بالقاهرة، يقول في ذلك:"...وكنت طول نهاري ذاهبا وجائيا في قضاء الأوطار، وتهيئة أسباب الأسفار وشراء كتب، وقد يسّر الله منها جملة اشتريتها نحو الخمسين من جملتها نسخة الكشاف قرئت على العلامة الجرابردي، اشتريتها ليلة خروجنا بواسطة محبنا وأخينا الشيخ علي الدميتي"[3].

كما عني العديد من العلماء المغربيين بمصر أيضا بنسخ واقتناء العلماء الآخرين، لاسيما المصريين؛ إذ عكف هؤلاء على نسخ الكثير من المؤلفات التي كتبت بمصر، أو تلك التي وجدت في مكتبات مصر في تلك الفترة، وقد كان لوجود نُسّاخ محترفين من المغربيين بالغ الأثر في تزايد هذا النشاط، وقد ساهم كل ذلك في نقل العديد من المؤلفات إلى المغرب العربي، ومنه إلى مكتبات أوربا والولايات المتحدة الأمريكية. وأصبحت هذه النسخ التي نسخها المغربيون هي النسخ الوحيدة لكثير من المؤلفات العلمية المهمة، بعد اندثار النسخ الأصلية نتيجة الإهمال، أو الاضطرابات السياسية، خاصة خلال الفترة المملوكية، وخلال الغزو الفرنسي، وفترة الاضطراب السياسي التي تمخضت عنه[4].

[1] – نفسه.

[2] – العياشي: المصدر السابق، ج2، ص 473.

[3] – نفسه، ص 474.

[4] – عبد الرحمن عبد الرحيم: المرجع السابق، ص 108.

ب- المغربيون ودورهم في الحياة الاجتماعية بمصر:

تفرض أية دراسة تتناول الحياة الاجتماعية المصرية خلال العهد العثماني التوقف عند الدور الكبير الذي لعبته الجالية المغربية في حياة المجتمع المصري تأثيرا وتأثّرا، سواء كان ذلك في المدينة أو الريف. ففي المدينة ارتبطت الجالية المغربية بعلاقات قوية ووطيدة بمختلف أطياف المجتمع المصري، كنتيجة لطبيعة النشاطات التي كانوا يزاولونها، في مقدمتها التجارة، الحرف المهنية الصناعية، طلب العلم والتدريس، مما سهّل اندماجها وانصهارها داخل المجتمع المصرى، وقد ظهر ذلك جليا في عدة مظاهر أهمها:

1- التزاوج والتصاهر:

رغم العلاقة القوية التي جمعت أفراد الجالية المغربية بمصر، إلا أنّ ذلك لم يحُل دون انفتاحهم على المجتمع المصري؛ إذ انتشرت ظاهرة زواج المغاربة عموما بالمصريات أو الشاميات على نطاق واسع، وبالمقابل تزايدت أيضا تزويج بنات المغاربة للمصريين والشوام، ومن أمثلة ذلك أن "البدري حسن بن المرحوم الحاج محمد المغربي الرهوي" يتزوج ببنت محمد بن الحاج إبراهيم الغزاوي، في حين تزوجت عائشة بنت السيد محمد المغربي من عمر بن رمضان ديب المصري، ولم ينأ حتى العلماء عن هذا العرف؛ حيث شهدت تلك الفترة زواج العديد من طلبة العلم والعلماء المغاربة بمصريات، ومن ذلك المقري صاحب نفح الطيب، الذي تزوج بمصرية بعدما استقر بمصر سنة 1028هـ/ 1619م[1].

2- انتشار العادات والتقاليد المغربية في وسط المجتمع المصري:

ساهم اشتغال أبناء الجالية المغربية بالحرف المهنية والصناعية والخدمات في جل أحياء المدن المصرية التي عاشوا بها في التأثير في المجتمع المصري؛ إذ سمح مزاولتهم لحرف تمس حياة المجتمع كالطحانة، والقصابة، والسمسرة، وصناعة المنسوجات، وعصر الزيتون في انتشار العادات والتقاليد المغربية، كانتشار الزي المغربي، والأطعمة المغربية، فضلا عن اللهجة المغربية، لاسيما في القاهرة والإسكندرية، وما لبثت أن توسعت لتشمل مناطق مصرية أخرى كمدن الدلتا[2].

[1] - نفسه، ص 115.

[2] - نفسه، ص 116.

3- مكانة وتأثير التجار المغربيين في المجتمع المصري:

استطاع التجار المغربيون التنفُّذ داخل المجتمع المصري، نتيجة استثماراتهم الكبيرة، علاقاتهم الوطيدة مع الطبقات العليا في المجتمع المصري، لاسيما مع الأمراء المماليك، ورجال الإدارة، وباشوات مصر وعلمائها؛ إذ تمكنوا من خلق فئة اجتماعية متميزة، ضمت في مقدمتها أسرة الشرايبي، والمحروقي، وحدق، والكهن، والسقاط، سواء في القاهرة أو الإسكندرية، وبذلك أصبحت علامة بارزة في تاريخ مصر الاجتماعي خلال العهد العثماني، نتيجة ارتباطها الوثيق بفئات المجتمع المصري[1].

4- العلماء والطلبة:

تمكن العلماء والطلبة المغربيون بصفة عامة من تبوّء مكانة مرموقة وسط المجتمع المصري؛ إذ وبعد مزاولتهم لدراستهم بالأزهر والمدارس المصرية، أصبح العديد من هؤلاء أئمة ومفتون، بل وأصبح لهم رواد وطلبة من المصريين، وعلاوة عن ذلك، فقد استطاع العلماء المغربيون تبوء الكثير من المناصب الإدارية العليا في مصر مثل نيابة القضاء، مشيخة رواق المغاربة ونظارة أوقافه، كما انصهر العديد من العلماء المغربيون داخل المجتمع المصري، خاصة الذين طالت إقامتهم هناك؛ حيث تأثروا وأثروا في العادات والتقاليد، لاسيما بعد زواج العديد منهم بمصريات كما سبق ذكره[2].

ت- مكانة المغربيين الاقتصادية في مصر خلال العهد العثماني:

كان للمغربيين في مصر حضور اقتصادي مميز إبّان الفترة العثمانية، كنتيجة مباشرة للنشاط التجاري الحثيث الذي كان يقوم به المغربيون. وباستطاعتنا التمييز بين نوعين من هذا النشاط التجاري:

1- النشاط التجاري الذي كان يزاوله الحجاج المغربيون خلال عبورهم للأراضي المصرية، أو ما يصطلح على تسميتها بتجارة العبور، التي لقيت رواجا كبيرا نتيجة الامتيازات التي كانت تتمتع بها، في مقدمتها الإعفاءات الجمركية[3]، مثلما

[1] - نفسه، ص 117-118.

[2] - نفسه، ص 119.

[3] - يونان لبيب رزق، محمد مزين: المرجع السابق، ص 138.

نستشفّه مما جاء على لسان أبي القاسم الزياني، الذي نقل لنا خبر ترك والده بضاعة عند ذهابه لأداء مناسك الحج، وتكفّل صديقه ببيعها، وهو ما كان سببا حسبه في تخلّصه من الضائقة المالية التي عانى منها[1].

2- دور الأسر المغربية المستقرة بمصر، التي سمح لها النشاط التجاري تكوين ثروات كبيرة[2]؛ إذ أضحت بمثابة بيت مال كبير[3]، وهو ما يمكننا تسميته بالتجارة المستمرة أو المستقرة، وللإشارة فإن هذا النوع من النشاط التجاري أصبح خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أكثر أهمية وانتشارا بسبب زيادة الاستقرار المغربي بمصر[4].

وقد ساهم فهم التجار المغربيين لواقع المجتمع المصري الاقتصادي والاجتماعي في نجاح نشاطهم بمصر؛ إذ أدركوا أن طريق النجاح يمر أساسا عبر التحالف مع السلطة السياسية، فالجهد الاقتصادي وحده لن يوصل التاجر إلى تحقيق طموحاته[5]، ومن ثمة، حرص التجار المغربيون فور هجرتهم إلى مصر على الانتساب إلى الأوجاقات العسكرية من أجل حماية مصالحهم، والتمتع بامتيازاتها المادية والمعنوية، ووصل ببعضهم إلى حد التصاهر والتزاوج معهم على غرار أسرة الشرايبي[6]،كما قدموا القروض إلى كبار الأمراء العثمانيين والمماليك، وتحالفوا مع كبار الأمراء المماليك الحكام الحقيقيين في مصر، لاسيما في النصف الثاني من القرن الثامن عشر[7].

وانصبّ النشاط التجاري الرئيسي للتجار المغربيين على التجارة الدولية العابرة؛ حيث كانوا يستوردون سلع الهند والشرق الأقصى، وشبه الجزيرة العربية[8]. وتُعتبر تجارة التوابل ثم تجارة البن وتجارة الذهب والأقمشة الهندية أكثر أنواع التجارة المصرية إدرارا للأموال؛ حيث سمح ذلك للتجار المغربيين ولوج ميدان الالتزام الذي كان يمثّل قمة الاستثمار المالي في مصر، الأمر الذي شكّل منعطفا كبيرا للدخول في استثمار جزء كبير من رؤوس الأموال المتراكمة في تنمية إنتاج الريف، وتحديث الصناعات الحرفية القائمة على الإنتاج الريفي عبر تزويد الفلاحين والحرفيين بالأموال لزراعة

[1] – أبو القاسم الزياني: المصدر السابق، ص 59.
[2] – يونان لبيب رزق، محمد مزين: المرجع السابق، ص 138.
[3] – مصطفى بوشعراء: المرجع السابق، ص 157.
[4] – يونان لبيب رزق، محمد مزين: المرجع السابق، ص 138.
[5] – حسام محمد عبد العاطي: المرجع السابق، ص 78-79.
[6] – مصطفى بوشعراء: المرجع السابق، 157.
[7] – حسام محمد عبد العاطي: المرجع السابق، ص 79.
[8] – مصطفى بوشعراء: المرجع السابق، ص 157.

القطن والكتان، وإنشاء ورشات النسيج، غير أن عدم الاستقرار السياسي، وعمليات النهب التي كان يقوم بها البكوات المماليك دفعهم إلى التخلص من هذه الالتزامات، والتركيز على التجارة الخارجية[1].

استطاع إذا التجار المغربيون تكوين ثروات طائلة بوأتهم مكانة اجتماعية مرموقة؛ حيث أصبحوا يشكّلون العمود الفقري للطبقة البرجوازية في مصر[2]، بل وأصبح بعضهم في فترة من الفترات يتحكم في اقتصاد مصر، كما هو الشأن مع عائلة الشرايبي[3]؛ إذ تشير بعض الدراسات إلى أنّ المغربيين خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر كانوا يملكون 7،8 بالمئة من إجمالي ثروة القاهرة[4]، وهو الأمر الذي استغلته السلطة في مصر؛ حيث أنها كلما احتاجت إلى الأموال الأموال تلجأ إلى التجار المغربيين للحصول عليه، وهو ما ساهم في توطيد العلاقة بين الطرفين، تجلت في تقديم الرعاية لهم، ومساعدتهم على استثمار أموالهم[5].

وفضلا عن نشاطهم الاقتصادي المتميز، فقد كان للتجار المغربيين نصيب معتبر أيضا من الأنشطة الاجتماعية والعمرانية والحضرية، بعدما أصبحوا جزءا من المجتمع المصري، يخضعون لنفس الظواهر الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية التي يخضع لها المجتمع المصري برمته؛ إذ مارسوا حياتهم اليومية في إطار الحياة العامة للمجتمع المصري، بالرغم من تأثيرهم الواضح على الكثير من العادات والتقاليد وسط المجتمع المصري[6].

ومما تجدر الإشارة إليه في الأخير، هو أنّ التجار المغربيين بمصر كانوا أكثر عددا من التجار الجزائريين والتونسيين، فمن مجموع 99 مغاربيا نجد 53 من المغرب الأقصى، منهم 48 من مدينة فاس؛ حيث كان ذلك سببا في تسميتهم بالفاسيين، ومن أبرز الأسر الفاسية التي استقرت بمصر واستطاعت تكوين ثروة كبيرة هناك نجد أسرة آل دادي الشرايبي، الأبار، الجمالي، الكوهن، الحلو، الزرهوني وغيرها[7].

---

[1] – حسام محمد عبد العاطي: المرجع السابق، ص 112-113.

[2] – يونان لبيب رزق، محمد مزين: المرجع السابق، ص 142.

[3] – عبد الهادي التازي: في العلاقات بين المغرب ومصر، ندوة العلاقات التاريخية المصرية المغربية، إعداد نجاة المريني، دار الثقافة للطباعة والنشر، والنشر، الرباط، 1989، ص 119.

[4] – مصطفى بوشعراء: المرجع السابق، ص 158.

[5] – يونان لبيب رزق، محمد مزين: المرجع السابق، ص 143.

[6] – حسام محمد عبد العاطي: المرجع السابق، ص 219.

[7] – مصطفى بوشعراء: المرجع السابق، ص 157-158.

ث– المغربيون ودورهم في النضال المصري ضد الغزو الفرنسي:

لم يقتصر الحضور المغربي بمصر على الجوانب الثقافية والاجتماعية والاقتصادية فحسب، بل تعدّاه إلى الميدان السياسي العسكري؛ حيث أثبت المغربيون وجودهم المشرّف بمشاركة أشقائهم المصريين في مواجهة الغزو الفرنسي، عقب حملة نابليون بونابرت على مصر، وذلك بالمشاركة الميدانية في الدفاع عن الأراضي المصرية، ومن هؤلاء الذين تطوّعوا في الجيش المصري نجد محمد بن الأحرش، إضافة إلى محمد بن أحمد بن المختار السباعي المعروف عند المشارقة بمحمد الجيلالي الهاشمي المغربي[1]؛ حيث قصد مصر قادما من مكة لمؤازرة المصريين ضد الغزو الفرنسي لبلدهم، وهناك استبسل رفقة زملائه في الدفاع عن مصر إلى أن توفي في ساحة المعارك بمدينة رشيد بصعيد مصر، أين دفن بقرية تُدعى أحكاز[2]؛ هذه المعاضدة المغربية للمصريين أثارت حفيظة نابليون بونابرت الذي أصدر قرارا في 13 سبتمبر 1799 يقضي بضرورة رحيل المغاربة المتواجدين بمصر في أجل أقصاه ثلاثة أيام[3].

وذاع صيت شخصية مغربية أخرى بمصر، ويتعلق الأمر بالحاج علي بن أحمد زنيبر السلاوي الذي عاصر ثورة عرابي وساهم فيها، بعدما رحل إلى مصر واستقر في مدينة الإسكندرية سنة 1879، أين امتهن التجارة، فضلا عن ممارسته العلاج بمدينة طنطا[4].استغل زنيبر تواجده بمصر كذلك لمعاينة معالم اليقظة في مصر، مرددا أصداءها في شعره؛ شعره؛ حيث سعى عقب عودته إلى المغرب سنة 1904 إلى نقل الوعي السياسي القومي والإصلاحي الذي عرفته مصر، والمشرق العربي بصفة عامة إلى بلاده، وهو ما ساهم في تعميق الوعي الوطني لدى المغربيين لاحقا، لاسيما وأنّ تلك الفترة شهدت ظرفا استثنائيا خيّم على المغرب الأقصى لم يألفه من قبل، عندما بدأت الخطوات الأوربية الأولى لضمه إلى حظيرة المستعمرات الأوربية[5].

وعلى الجانب الآخر، كانت للمصريين مواقف بارزة من الهجمة الاستعمارية على المغرب، لاسيما السنوات القليلة التي سبقت خضوعه للحماية؛ حيث جلبت الأحداث في المغرب الأقصى اهتمام الرأي العام المصري؛ إذ درجت الصحف المصرية آنذاك على نقل أخبار المغرب الأقصى، وتوضيح ما يتعرض له من مؤامرات للسيطرة عليه،

[1] – نفسه، ص 162.

[2] – أحمد بنسودة: المرجع السابق، ص 40.

[3] – عبد الهادي التازي: المرجع السابق، ص 120.

[4] – مصطفى بوشعراء: المرجع السابق، ص 162.

[5] – محمد الكتاني: المضمون الوطني والقومي المصري والمغربي في الشعر العربي الحديث، ندوة العلاقات التاريخية المصرية المغربية، إعداد نجاة المريني، دار الثقافة للطباعة والنشر، الرباط، 1989، ص 216.

وما لبثت هذه الجهود المصرية أن تعززت بعد خضوع المغرب للحماية المزدوجة- مثلما سنتعرض له في البابين الثاني والثالث من الدراسة-[1].

2- المصريون بالمغرب:

لم يكن إقبال المصريين على المغرب بذلك الزخم الذي عرفته رحلات المغربيين نحو مصر، ويبدو أنّ العاملين الجغرافي والديني قد لعبا دورهما في ذلك، فموقع مصر كمحور للمشرق العربي، وطريقا نحو البقاع المقدسة كان سببا مباشرا لجعلها قبلة للمهاجرين المغربيين. ورغم ما ذكرناه فإننا نلحظ توافد بعض المصريين على المغرب خلال الفترة الحديثة؛ إذ يشير الرحالة الإنجليزي أرثور ليرد الذي حل بالمغرب سنة 1872 نقلا عن التاجر الفرنسي بول لامير الذي استقر لسنوات بمدينة مراكش أنّ هذه الأخيرة كان بها عدد معتبر من المصريين، يرجّح أنهم كانوا يزاولون عملهم بالمعامل الموجودة بالمدينة كمصنع تصفية السكر، الذي كان المصريون مهرة فيه[2].

كما استعان المغربيون بالخبرة المصرية في مجال الطباعة؛ حيث جلب قاضي تارودانت محمد بن إبراهيم القياني من مصر للإشراف على المطبعة الملكية لمدة أربع سنوات ما بين 1864 و1868. وفي المجال الإداري، تحدّثت المصادر المغربية عن إرسال الحكومة المصرية لمدرب عسكري دون ذكر اسمه، تولى الإشراف على تدريبات الجنود المغربيين لعدة سنوات، منذ عهد السلطان محمد بن عبد الرحمان إلى غاية الاستغناء عنه سنة 1874،كما سجّلت بعض المصادر وجود مصري يعمل كمترجم بالقنصلية العامة بمدينة طنجة سنة 1888 عُرف باسم محمد المصري[3].

3- العلاقات المصرية المغربية نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين:

لم تشهد الفترة العثمانية علاقات سياسية ودبلوماسية بين مصر والمغرب، إلا أنّ سلاطين مصر وولاة المغرب كانوا يتبادلون الرسائل بصفة متقطعة في بعض الفترات، وغالبا ما يتم تبادلها عبر وكلاء مغربيين بالقاهرة، من بينهم الحاج محمد بن الطيب برادة المتوفي سنة 1845، الذي كان وكيلا بالقاهرة، والحاج محمد الرزيني سنة 1848 قبل أن يُعيّن قنصلا في جبل طارق، وأيضا الحاج محمد أفروخ التطواني سنة 1866، وبعده الحاج محمد الحبابي سنة 1870،

[1] - يونان لبيب رزق، محمد مزين: المرجع السابق، ص 208-209.

[2] - مصطفى بوشعراء: المرجع السابق، ص 156.

[3] - نفسه، ص 156-157.

الذي خلفه الحاج عبد الغاني بن الطيب التازي المتوفي سنة 1876، ومن آخر الوكلاء الحاج عبد الواحد التازي المتوفي سنة 1893، والحاج بن قاسم الحلو، والحاج محمد بن العباس بنشقرون[1].

ورغم شبه القطيعة السياسية والدبلوماسية خلال هذه الفترة بين البلدين إلا أنّهما جمعتهما سمات مشتركة ميّزتهما عن بقية الأقطار العربية، أهمها الوضع الخاص الذي تمتعتا به، والمتعلق بعلاقتهما بالسلطة العثمانية، فبالنسبة للمغرب فإنه لم يخضع لسلطة العثمانيين كحالة استثنائية في البلاد العربية، أما بالنسبة لمصر، فرغم كونها كانت إيالة عثمانية إلا أنّ حكامها أغرتهم إمكانيات البلاد المادية والبشرية على الاستقلال عن الخلافة، كما كان عليه الحال مع علي بك الكبير، الذي تخلّص من الباشا العثماني في أكتوبر 1768، ليتولى بنفسه قئمقامية مصر حتى آخر عهده، ولم يسمح للباشوات العثمانيين من دخول مصر. أما محمد علي فذهب أبعد من ذلك عندما تولى الحكم في 12 ماي 1805، وأعلن الاستقلال عن الدولة العثمانية في ماي 1838[2].

أما السمة الأخرى التي جمعت بين المغرب ومصر، فهي تعرضهما للاستعمار في الفترة نفسها تقريبا، فكما هزم الجيش المصري وأخرج من سوريا وغزة في 19 فيفري 1841 على يد الأوربيين، مني المغرب بهزيمة قاسية في موقعة إيسلي في 14 أوت 1844، وكما أفرزت هزيمة مصر وضعها تحت الوصاية الأجنبية، لاسيما بعد معاهدة لندن 1840، واستمرت كذلك إلى غاية فرض الحماية البريطانية عليها سنة 1882، فإن المغرب أيضا مثّلت هزيمة إيسلي له الخطوة الأولى نحو خضوعه للحماية المزدوجة سنة 1912. والمثير للانتباه أيضا فحوى الاتفاق الودي الفرنسي البريطاني في 08 أفريل 1904، الذي اقتسمت فيه بريطانيا وفرنسا مصر والمغرب على التوالي ينهما، الأمر الذي ترك آثارا واحدة تقريبا على البلدين، لاسيما ما تعلّق بطريقة ردود فعل شعبي البلدين على فرض الحماية عليهما[3].

فكما أثّر هذا الاتفاق على الحركة الوطنية في مصر، نجد أنه أثّر عليها أيضا في المغرب، وعلاوة على ذلك نلاحظ تأثر المغربيين بمنهج الحركة الوطنية في مصر، لاسيما في مسألة الاعتماد على فكرة الجامعية الإسلامية، مثلما ظهر جليا في محاولة السلطان المغربي الحسن الأول (1883-1894) التقرب من الدولة العثمانية[4]، إضافة إلى تأثر

[1] – نفسه، ص 158.

[2] – عبد العظيم رمضان: العلاقات المصرية المغربية في العصر الحديث، ندوة العلاقات التاريخية المصرية المغربية، إعداد نجاة المريني، دار الثقافة للطباعة والنشر، المغرب، 1989، ص 99.

[3] – نفسه، ص 100.

[4] – للاطلاع أكثر على أهم التطورات بالمغرب خلال هذه الفترة عد إلى: محمد العربي معريش: المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول (1290-1311هـ/1873-1894م)، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1989.

الشعب المغربي بتيارات الإصلاح القادمة من مصر، ومحاولته تبنيها وتطبيقها في المغرب لمواجهة المستعمر الأوربي- مثلما سنتناوله في الفصول اللاحقة من الدراسة-[1].

لقد سمحت لنا هذه النماذج الموجزة التي استعرضناها عن العلاقات المغربية المصرية عبر تاريخ البلدين من استخلاص عدة نتائج منها:

- عراقة العلاقة بين البلدين؛ حيث تعود إلى قرون فجر التاريخ.

- تواصلها واستمرارها دون انقطاع عبر مختلف العصور المتعاقبة.

- ساهم العاملان الجغرافي والديني بشكل فاعل في توثيق الصلات بين المغرب ومصر، فموقع مصر كمحور للمشرق العربي، وطريقا نحو البقاع المقدسة كان سببا مباشرا لجعلها قبلة للمهاجرين المغاربة عموما.

- كما كان لوجود الأزهر في مصر، ورسوخه كمؤسسة علمية من أهم المؤسسات العلمية في المشرق العربي، دور بارز في توافد أعداد كبيرة من الطلبة المغاربة بصفة عامة للدراسة به.

- شموليتها؛ إذ لم تقتصر على مجال دون آخر، سواء سياسيا، ثقافيا، اجتماعيا، أو اقتصاديا.

- كان التواصل بين البلدين رسميا وشعبيا، ولو أنّ الأخير طغى بشكل أكبر على علاقة البلدين.

[1] - عبد العظيم رمضان: المرجع السابق، ص 101-102.

الباب الأول

مصر والمغرب الأقصى ما بين 1925–1952

مقدمة:

شكّلت فترة النصف الأول من القرن العشرين مرحلة مهمة في تاريخ الوطن العربي بقسميه المشرقي والمغربي، لاسيما وأن جل أقطاره كانت ترزح تحت وطأة المستعمر الأوربي، ولو أنّ وضع الدول العربية المشرقية كان أفضل مقارنة بواقع أقطار المغرب العربي جرّاء سياسة المستعمر، وتحديدا المغرب الأقصى.

ورغم سعي قوى الاستعمار للحيلولة دون التواصل بين الأقطار العربية المشرقية والمغربية، لما يشكّله – حسبها- من خطر على مصالحها، إلا أنّ ذلك لم يمنع التعاون والتنسيق فيما بينها، وفي هذه الدراسة، سأتوقف عند التواصل المصري المغربي، وتأثيره على الوضع داخل البلدين، لاسيما بالمغرب الأقصى الذي كان في مرحلة مواجهة مع المحتلين الفرنسي والإسباني.

استمر هذا التواصل وتعزّز أكثر بعد التحولات التي عرفها البلدان؛ خاصة مصر التي بدأت أوضاعها تتحسّن تدريجيا منذ توقيع معاهدة سنة 1936 ووصولا إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، وهي الفترة التي شهد فيها النضال الوطني بالمغرب الأقصى طفرة نوعية، بعد التئام القوى الوطنية في مواجهة سلطات الحماية.

وسأحاول في هذا الباب، تسليط الضوء على الظروف التي خيّمت على البلدين خلال تلك الفترة (1925-1952)، على اعتبار أنها المحدّد الأساسي للتعاطي المصري مع القضية المغربية ككل، ومن أجل ذلك خصّصت أربعة فصول، عالجت في الفصل الأول أوضاع مصر خلال فترة حكم كل من الملك فؤاد، وبعده ابنه فاروق، وفي الفصل الثاني توقفت عند عوامل اهتمام مصر بقضايا المغرب العربي، وفي مقدمتها القضية المغربية، ركّزت فيه على عوامل اهتمام كل من القصر، والقوى السياسية والإيديولوجية الرئيسية في مصر بنضال المغرب الأقصى، أما الفصل الثالث فعرّجت فيه على الوضع العام في المغرب الأقصى تحت الحماية المزدوجة، بينما أفردت الفصل الرابع للحركة الوطنية المغربية، من خلال التطرق إلى نشأتها، وتطور مسارها.

الفصل الأول

مصر من حكم الملك فؤاد إلى الملك فاروق

1- مصر في عهد الملك فؤاد

أ- أوضاع مصر مطلع القرن العشرين واعتلاء فؤاد العرش

ب- الحركة الوطنية المصرية واندلا ع ثورة 1919

ت- لجنة ملنر وإعلان تصريح 22فيفري 1922

ث- القصر يحكم قبضته على الحكم في مصر

ج- دستور 1930

ح- معاهدة 1936 وتداعياتها

2- مصر تحت حكم الملك فاروق

أ- اعتلاء الملك فاروق للعرش

ب- الأوضاع السياسية في مصر بعيد الحرب العالمية الثانية

ت- فاروق وعلاقته بمختلف القوى المصرية

ث- ظروف مصر الاقتصادية والاجتماعية في عهد الملك فاروق

ج- ثورة 23 جويلية 1952 وسقوط الملكية في مصر

تعرّض العالمان العربي والإسلامي لتنافس غير مسبوق، من قبل القوى الأوربية الكبرى؛ حيث بدأت تعد العدّة لاقتسام أجزائه فيما بينها، لاسيما منذ أن بدأ الضعف يدبّ في جسد الدولة العثمانية، التي كانت تضم أغلب هذه البلدان العربية، والإسلامية، من بينها مصر، التي ورغم فك ارتباطها المبكر بالعثمانيين، إلا أن ذلك لم يشفع لها، كي تبقى محل أطماع القوى الكبرى، بداية من حملة نابليون بونابرت عليها (1798-1801).

ورغم إفلاتها من هيمنته بعد ذلك، وإرغامه على الانسحاب، بمساعدة منافسته المباشرة انجلترا، إلا أن هذه الأخيرة، بقيت تراقب الوضع عن كثب، وعينها على مصر، التي استطاعت مدّ نفوذها إليها، بعد منافسة شرسة مع بقية الدول الأوربية، وفي مقدمتها فرنسا، بموجب اتفاقية بين هذه الأطراف، كرّست إعلان انجلترا للحماية على مصر سنة 1882م. هذا الوضع الجديد، لم يتقبّله المصريون، الذين أعلنوا المقاومة على الوجود الانجليزي هناك، ازدادت حدّتها بعد الحرب العالمية الأولى، بقيام حركة وطنية ثائرة، تناضل في سبيل استقلالها، واسترجاع حريتها[1].

ورغم انشغال المصريين بمسائل بلدهم الداخلية، لاسيما الاستعمار، وسياسته، فضلا عن التقلّبات السياسية، التي كانت تُخيّم على الوضع السياسي الداخلي، إلا أنّ ذلك لم يثنهم عن الالتفات لقضايا الأمتين العربية والإسلامية، لاسيما ما خصّ معاناتهم، من جبروت المستعمر الأوربي، عبر تقديم مختلف أنواع الدعم لهذه الشعوب المضطهدة[2].

هذا الدعم، سواء كان رسميا، أو شعبيا، كثيرا ما كان يعرف تقلبا، أو بالأحرى تذبذبا، وذلك وفقا للمعطيات السائدة على الساحة المصرية، ولو أنّ الدعم الجماهيري المصري، لم يتأثر كثيرا، مقارنة بالدعم الرسمي المصري، سواء كان من القصر، أو من مختلف الوزارات المتعاقبة على الحكم، ولاسيما الوزارات، التي شكّلها حزب الوفد[3]، ويتّضح

[1] – محمد جمال الدين المسدي وآخرون: مصر والحرب العالمية الثانية، مؤسسة الدراسات السياسية والإستراتيجية بمؤسسة الأهرام، مصر، 2001، ص 05.

[2] – نفسه.

[3] – تأسس بعد لقاء 13 نوفمبر 1918، بين سعد زغلول، وعبد العزيز فهمي، وعلي شعراوي، وبين السير "وينجت"(SirWingat) المندوب السامي البريطاني في مصر، أين طالب هؤلاء الأعضاء باستقلال مصر، وهو ما اندهش منه المندوب البريطاني، عندما راح يعبر عن ذلك لرئيس الوزراء المصري، عن أن ثلاثة أفراد يتحدثون معه باسم الشعب المصري، وعند بلوغ ذلك مسامع سعد زغلول، اجتمع بزملائه، وقرروا تأليف هيئة تسمى الوفد المصري، في إشارة إلى أنها وفد مصر، للمطالبة باستقلالها. للمزيد، أنظر: سيد عبد الرزاق يوسف عبد الله: محمود فهمي النقراشي ودوره في الحياة السياسية وحل جماعة الإخوان المسلمين 1888-1948، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995، ص 191.

ذلك جليا خلال أواخر النصف الأول، ومطلع النصف الثاني من القرن الماضي؛ إذ أيّدت حكومات الوفد النضال ضد فرنسا في مراكش، وتونس، والجزائر، مما حدا بفرنسا إلى محاولة الوقوف ضد مصر، وعرقلة قضيتها دوليا[1].

ولتسليط الضوء على أوضاع مصر خلال فترة الحكم الملكي، ومدى تأثيرها على الجهود المصرية في مساندة الشعوب العربية ونضالها، وخاصة شعوب المغرب العربي، حريٌّ بنا أن نعرّج على الأوضاع في مصر خلال فترة حكم الملك فؤاد، وبعده ابنه فاروق.

1- مصر في عهد الملك فؤاد:

أ- أوضاع مصر مطلع القرن العشرين واعتلاء فؤاد العرش:

خضعت مصر للاحتلال البريطاني سنة 1882؛ إذ استغل البريطانيون الوضع الصعب، الذي كانت تمر به البلاد[2]، ليتدخلوا عسكريا ويفرضوا منطقهم، بسيطرتهم على الشعب المصري، هذا الأخير لم يبق مكتوف الأيدي، وراح يعلن النضال ضد الوجود البريطاني الاستعماري في بلاده، خاصة، وأنه تمرّس على ذلك قبل احتلال بريطانيا لبلده، لاسيما خوضه لثورة 1881[3]، عقب ثورة عُرابي[4]؛ حيث أرست القواعد الصلبة لعديد المدارس المختلفة، التي

---

[1] – نجوى إسماعيل: حكومة الوفد الأخيرة 1950-1952، دط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2015، ص 351.

[2] – شهدت مصر آنذاك وضعا اقتصاديا صعبا، خاصة بعد فشل سياسة محمد علي الاحتكارية، وما أعقبها من تبعات سلبية، أفضت إلى تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، التي كانت طريقا لاستغلال ثروات البلاد، وساءت أحوال البلاد الاقتصادية أكثر بعد ذلك، لاسيما، خلال فترة حكم الخديوي إسماعيل، وكذلك تبعات سياسة سعيد باشا. للمزيد، أنظر: محمد محمود السروجي: دراسات في تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، جامعة الإسكندرية، 1998، ص 115. زاهية قدورة: تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، دس، ص 355. جورجي زيدان: تاريخ مصر الحديث، ج2، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999، ص 359.

[3] – كانت ردة فعل من المصريين على تزايد النفوذ الأجنبي، ولاسيما البريطاني في بلادهم، فضلا عن استشراء الفساد السياسي، والاقتصادي في البلاد، نتيجة للسياسات الفاشلة، التي كان الساسة المصريون يطبقونها على شعبهم، للمزيد عن هذه الثورة، طالع: عبد الرحمن الرافعي: الثورة العرابية والاحتلال الانجليزي، ط4، دار المعارف، القاهرة، دس، ص 50-76. محمود الخفيف: فصل في تاريخ الثورة العرابية، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2012، ص 160-171. تيدور رودستين: تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطاني وبعده، تعريب علي أحمد شكري، دار النفائس، بيروت، دس، ص 13-21.

[4] – شخصية مصرية ثورية، ولد بإحدى قرى الزقازيق بمصر سنة 1840، وسط أسرة تتمتع باحترام كبير من الناحية الدينية، درس في الأزهر، قبل أن ينخرط في صفوف الجيش المصري، الذي تبوأ فيه مكانة مرموقة، على عهد الخديوي توفيق، عندما تدرج بسرعة في مختلف الرتب العسكرية من ملازم في سن 17 إلى نقيب في سن 18، ثم رائد في سن 19، إلى أن بلغ رتبة قائمقام (مقدم) وهو في سن العشرين، عرف عنه دفاعه عن الفلاح عكس بقية المصلحين، كما وُصف توجهه بالعنصري، كونه يدعو إلى أن يقود مصر المصريون، ما أكسبه شعبية واسعة، كل ذلك، أهّله لأن يقود ثورة ضد الفساد في بلاده، الذي تورط فيه الشراكسة الأتراك بعد سيطرتهم على الحكم من جديد، أنظر: خير الدين الزركلي: الأعلام، ج2، ط15، دار العلم للملايين، بيروت، 2002، ص 169. ولفريد سكاونبلنت: التاريخ السري للاحتلال الإنجليزي

حملت على عاتقها مهمة مواصلة الحركة الوطنية عبر الطرق السياسية، من خلال إقرار النضال الوطني، عبر طريق الاعتماد على قوى الشعب الذاتية، وعدم المراهنة على انتظار مساعدة الغير[1]؛ إذ انتهج المصريون أسلوب النضال بين الجماهير، بمختلف أصنافه، سواء كانت علنية، أو سرية؛ حيث كان اللجوء إلى عنصر الشباب المثقف في البداية، لتجنيده في العمل الوطني، السمة الأبرز لهذه الفترة[2].

وقد أولى المصريون في هذه المرحلة عناية كبيرة بالتنظيم السري، كأسلوب ناجع للكفاح؛ إذ شهدت مصر جهودا وطنية، تُنسج خيوطها في الخفاء، من أجل تحقيق حرية الوطن واستقلاله، وكان من أبرز هذه الجهود تأسيس "جمعية الحزب الوطني السري"، بقيادة لطيف سليم سنة1893، وقد توسعت قاعدة هذه الجمعية بعد ذلك، لما استقطبت أعدادا كبيرة من الشباب التواق للنضال والحرية، على غرار مصطفى كامل[3]، ومحمد فريد[4]، وعبد اللطيف الصوفاني، وتمحورت أهدافها حول تنظيم المصريين للعمل، من أجل استقلال البلاد، والعمل على نقل قضيتهم وعرضها على القوى الكبرى للحصول على

لمصر- رواية شخصية للأحداث-، ترجمة: صبري محمد حسن، مراجعة وتقديم: أحمد زكريا الشلق، ط01، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2010، ص 177-180.

[1] – اتخذت ثورة عرابي من عبارة (مصر للمصريين) شعارا لها، وراية لنشاطها، وقد انطوى هذا النشاط في أهدافه العاجلة، والآجلة على التخلص من أعداء مصر، من جملتهم الاستعمار الغربي الأوربي، والخديوي، والطبقة الإقطاعية الأرستقراطية المتألفة في معظمها من كبار الملّاك، فثورة عرابي كانت ترمي إلى أن يؤول خير مصر للمصريين، وتطالب بأن لا يحكم مصر غير المصريين، وعليه، فهذا الاتجاه كان ثوريا منذ البداية، ذلك أنه أفصح عن وعي مبكر بالمستعمر وركيزته الاجتماعية الاقتصادية، المتمثلة في الطبقة الإقطاعية، ويتجلى ذلك، في طروحات هذه الثورة، وخطابها السياسي، الذي استحوذت عليه الوطنية والقومية. للمزيد عن الموضوع. عد إلى: بثينة عبد الرحمن التكريتي: جمال عبد الناصر نشأة وتطور الفكر الناصري، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مارس 2000، ص 23.

[2] – سيد عبد الرازق يوسف عبد الله: المرجع السابق، ص 76.

[3] – من مواليد 1874، يعد من أبرز الوطنيين المصريين خلال تلك الفترة، بدأ العمل النضالي مبكرا، منذ أن كان يزاول دراسته في فرنسا، كان من أبرز المعارضين للتواجد الانجليزي في بلاده. مؤسس الحزب الوطني المصري، كان يتوق لتحقيق الاستقلال، له صولات وجولات في أوربا وآسيا لتحقيق هذا الغرض، عبر التنسيق مع بعض الدول الأوربية، غير أنه بعد أن خاب ظنه في هذه الأخيرة بعد توقيع الاتفاق الودي البريطاني الفرنسي سنة 1904، وجّه البوصلة نحو الخلافة العثمانية، معلقا آماله على مشروع الجامعة الإسلامية، أنشأ جريدة اللواء في جانفي 1900، حاول إثارة المصريين ضد الانجليز، تشكيل جبهة شعبية مناوئه لوجودهم في مصر، توفي سنة 1907. أنظر: امحمد دراوي: الجزائر والجامعة الإسلامية 1876-1924، رسالة ماجستير، إشراف: مولود عويمر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص 46، خير الدين الزركلي: المرجع السابق، ص 368. أحمد الهاشمي: جواهر الأدب في أدبيات وإنشاء لغة العرب، ج2، دون طبعة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2005م، ص 342.

[4] – ولد سنة 1868، وهو أحد أبناء أحمد فريد باشا المحامي، تولى رئاسة الحزب الوطني بعد مصطفى كامل سنة 1908، توفي ببرلين الألمانية سنة 1919، ثم نقل جثمانه إلى القاهرة بعد ذلك، راجع: خير الدين الزركلي، المرجع السابق، ج6، ص 228. أحمد الهاشمي: المرجع السابق، ص 342-343.

دعمها، غير أن آمال الوطنيين المصريين في ذلك، تبخرت عقب الاتفاق الودي بين بريطانيا وفرنسا سنة 1904، بعدما تيقنوا من فشل المراهنة على كسب تأييد الدول الأوربية لقضيتهم الوطنية خاصة فرنسا، التي خيّبت ظنهم في إمكانية مساعدة الحركة الوطنية، ومنها ازداد حقدهم على فرنسا، لاسيما بعدما اكتشفوا أنها أول دولة صادقت على الاحتلال البريطاني لبلدهم بعقد رسمي[1].

وخلال هذه الفترة، التي شهدت حكم الخديوي عباس[2]، ازداد النفوذ البريطاني في مصر، وبالمقابل تراجع نشاط الحركة الوطنية في مصر، ومعها أيضا ضعفت سلطة القصر، مما حدا بالأخير إلى انتهاج سياسة المهادنة مع الاحتلال البريطاني من جهة، ومن جهة أخرى، المضي في تشجيع الحركة الوطنية، توثقت بعد ذلك علاقته أكثر بزعمائها، وعلى رأسهم مصطفى كامل، وفي تلك الظروف، كانت السلطات البريطانية تدرس كيفية الإطاحة بالحركة الوطنية المصرية، ولذات الغرض، عوّضت مندوبها في مصر كرومر بـ: السير الدون جورست، الذي أوكلت له سلطات بلاده تخفيف وطأة الحكم الاستبدادي القديم، والقضاء على القوى الوطنية عبر سياسة التوفيق والمسالمة، لتتعزز العلاقة بعد ذلك بين الخديوي عباس، والمعتمد البريطاني، خاصة بعد زيارته لبريطانيا سنة 1908، نجحت من خلالها بريطانيا في إبعاده عن الحركة الوطنية، التي أصبح من أشد المعارضين لنشاطها[3].

ومع تولي كتشنر[4] منصب المعتمد البريطاني الجديد خلفا لـ: جورست، عاد الصراع من جديد بين الخديوي عباس، والمعتمد البريطاني الجديد، الذي بدأ يحيك المؤامرات لخلعه من منصبه، مستغلا اندلا ع الحرب العالمية الأولى[5]،

---

[1] – سيد عبد الرازق يوسف عبد الله: المرجع السابق، ص 77.

[2] – من مواليد سنة 1874 بالقاهرة، أبوه توفيق باشا، يطلق عليه الخديوي عباس حلمي، تولى منصب الخديوي سنة 1892 بعد وفاة أبيه، قامت بريطانيا بخلعه خلال الحرب العالمية الأولى وهو بتركيا، بتهمة التعاون مع المحور، توفي بسويسرا سنة 1944، ودفن بالقاهرة. أنظر: خير الدين الزركلي: المرجع السابق، ج3، ص 261.

[3] – سامي أبو النور: دور القصر في الحياة السياسية في مصر1922–1936، ج1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995، ص 33–34.

[4] – قائد عسكري وسياسي بريطاني، من مواليد 1850، دخل خدمة الجيش المصري بعد الاحتلال البريطاني لمصر، عيّن حاكما للسودان الشرقي عام 1886، حارب المهديين سنة 1889، عين سنة 1892 سردارا للجيش المصري، قاد بعدها الجيش المصري الانجليزي لاسترجاع السودان ما بين 1896–1898، عمل في جنوب إفريقيا والهند، ثم عيّن معتمدا بريطانيا في مصر 1911–1914، ثم وزيرا للحربية البريطانية 1914–1916، توفي في رحلته إلى روسيا في 06 جوان 1916. أنظر: محمد صالح حرب: ذكريات اللواء محمد صالح حرب، دراسة: أحمد حسن محمد الكناني، مراجعة وتقديم: أحمد زكريا الشّلق، ط01، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، 2009، ص 141.

[5] – اندلعت شرارتها الأولى بعد مقتل ولي عهد النمسا فرانز فرديناند على يد أحد الطلبة الصرب في 28 جوان 1914 أثناء زيارته لسراييفو عاصمة البوسنة؛ إذ وجدت في ذلك كل من ألمانيا والنمسا ذريعة لإعلان الحرب على صربيا، التي تدخل بجانبها الروس لتعلن ألمانيا الحرب على

عبر إلصاق تهمة التعاون مع المحور به، ما أفضى إلى الدفع بحسين كامل لتولي العرش، رغم محاولات محمد سعيد باشا الحيلولة دون ذلك[1].

وفي تلك المرحلة، ازداد النفوذ البريطاني في مصر أكثر، نتيجة ضعف السلطان الجديد حسين كامل، خاصة، وأنه لم يلق الإجماع داخليا، وحتى خارجيا، لاسيما من تركيا، التي غزت السويس سنة 1915، بقيادة جمال باشا. ومع حلول أكتوبر من سنة 1917، توفي السلطان حسين كامل، ومعها تجددت مشكلة العرش في مصر، بعدما اعتذر وريثه كمال الدين حسين عن قبول استخلاف أبيه، لتتدخل بريطانيا من جديد، وعينت أحمد فؤاد[2] سلطانا جديدا على مصر، هذا الاختيار البريطاني نابع من توفر عدة خصال في هذا الرجل، اعتبرها البريطانيون مشجعة لتوليه مقاليد الحكم، في مقدمتها، بُعده عن السياسة في الفترة التي سبقت اختياره سلطانا على مصر، وعدم اعتراضه على الوجود البريطاني في مصر. ومع استلامه زمام الأمور في القصر، دخل فؤاد في صراع مع البريطانيين، محاولة منه فرض منطقه في الحكم، وعدم البقاء رهينة في أيدي بريطانيا، محاولا في الآن عينه، الاستعانة بالقوى الوطنية المصرية، عبر مطالبته بالاستقلال، وجلاء البريطانيين عن مصر، غير أن اندلاع ثورة 1919 شكّل انعطافة تاريخية في مصر، تركت بصمتها على البلد عقب ذلك[3].

ب- الحركة الوطنية المصرية واندلاع ثورة 1919:

سبق اندلاع هذه الثورة، نشاطٌ حثيثٌ للحركة الوطنية المصرية، ضد الوجود البريطاني في مصر، بعدما تمادى الأخير في سياسة الاضطهاد، والإقصاء الممارس بحق الشعب المصري، ونتيجة لكل ذلك، اشتد نشاط الوطنيين المصريين، لاسيما، بعدما تكتّلت مختلف القوى المصرية فيما بينها، استغل ذلك مصطفى كامل الفرصة، ليعلن عن

روسيا، ومن ثمة على فرنسا، التي أعلنت دعمها لروسيا شهر سبتمبر 1914. للمزيد أنظر: صلاح هريدي: تاريخ أوربا الحديث والمعاصر(1789-1914)، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2002، ص 243-150.

[1] - سامي أبو النور، المرجع السابق، ج1، ص 42-43.

[2] - هو الابن الأصغر للخديوي إسماعيل، من مواليد 26 مارس 1868 بالجيزة، التحق سنة 1875 بالمدرسة الخاصة، التي أنشأها والده، لينتقل بعدها بمدرسة " توكيدوم" بجنيف، وفي سنة 1880 دخل المدرسة الملكية بتورينو، واصل بعدها التكوين العسكري في مدرسة المدفعية الملكية والهندسة الحربية، عين فؤاد سنة 1890 ياورا فخريا للسلطان عبد الحميد، ثم تولى بعد ذلك منصب الملحق الحربي لتركيا في النمسا، عاد إلى مصر سنة 1892، غادر القصر سنة 1895، ليتفرغ للمساهمة في المشاريع ذات الطابع الإصلاحي والثقافي، تولى رئاسة لجنة تأسيس الجامعة المصرية، كما عني فؤاد بالأزهر والمعاهد الدينية، تولى السلطة سنة 1917، واستمر في منصبه إلى غاية وفاته في 28 أفريل 1936 عن عمر ناهز 68 عاما. أنظر: سامي أبو النور، المرجع نفسه، ج1، ص 42-43. سيد عبد الرازق يوسف عبد الله: المرجع السابق، ص 214.

[3] - سامي أبو النور: المرجع السابق، ص 35-37.

تأسيس الحزب الوطني في 22 أكتوبر 1907[1]، وقد لقي ذلك ترحيبا واسعا من مختلف شرائح المجتمع المصري، خاصة الطبقة المثقفة[2]، لما يتضمن من مبادئ وأهداف، تتماشى وطموحات الشعب المصري، لاسيما، ما تعلق بوضع دستور جديد للبلاد، واحترام المعاهدات، والاتفاقيات الاقتصادية، والرقي بمختلف القطاعات الاقتصادية[3].

ورغم وفاة مصطفى كامل، إلا أن خليفته محمد فريد سار على نهجه النضالي ضد الانجليز، استطاع من خلاله تأطير الجماهير المصرية المناهضة للانجليز، خاصة في قضية السويس، وهو ما عرّضه للسجن والنفي[4]، ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى، ازداد حصار الانجليز للمصريين[5]، من خلال فرض الأحكام العرفية؛ حيث كان أعضاء الحزب الوطني الضحية الأولى لهذا الإجراء، عندما امتدت إليهم أيادي الاعتقال، والنفي، فضلا عن التضييق الصحفي[6].

وبالتزامن مع هذه الإجراءات البريطانية، شهدت هذه الفترة أيضا، تزايد محاولات الاغتيالات السياسية في مصر، كمقتل بطرس غالي في 20 فيفري 1910، ومحاولة الاعتداء على حسين كامل سلطان مصر سنة 1915، كرد فعل من الوطنيين المصريين على هذه السياسة التعسفية الانجليزية وأذنابها داخل مصر[7].

وبوفاة محمد فريد سنة 1919 في ألمانيا، بعد مطاردته من قبل الانجليز، خلفه سعد زغلول[8] على رأس الحزب الوطني[9]، الذي وما إن انتهت الحرب العالمية الأولى، حتى بادر إلى تأليف حزب جديد سنة 1919، تحت اسم "حزب الوفد" أو "الوفد المصري"، وذلك قصد الدفاع عن القضية المصرية، في مختلف المحافل، والمناسبات الوطنية

---

[1] -- أسسه مصطفى كامل في 22 أكتوبر 1907، وعندما توفي مصطفى كامل في 19 فيفري 1908، خلفه محمد فريد في رئاسة الحزب، حتى وفاته هو الآخر في 15 نوفمبر 1919، وفي شهر ماي 1923، انتخب حافظ رمضان رئيسا للحزب. أنظر: سيد عبد الرازق يوسف عبد الله: المرجع السابق، ص 192.

[2] – زاهية قدورة: المرجع السابق، ص 311.

[3] – إسماعيل أحمد ياغي، محمود شاكر: تاريخ العالم الإسلامي الحديث و المعاصر(قارة إفريقيا)، ج2، دار المريخ، الرياض، 1993، ص 34.

[4] – نفسه، ص 35.

[5] – عبد الرحمان الرافعي: ثورة 1919 (تاريخ مصر القومي 1919-1921)، ط1، دار المعارف، القاهرة، دس، ص 25.

[6] – نفسه، ص 44-48.

[7] – سيد عبد الرازق يوسف عبد الله: المرجع السابق، ص 78.

[8] – سعد زغلول زعيم مصري، من مواليد سنة 1857، له باع طويل في السياسة بمصر، من خريجي جامعة الأزهر، شارك في ثورة أحمد عرابي، وكان بعد ذلك، من أعضاء الحزب الوطني البارزين، قبل أن يصبح رئيسه، بعد وفاة محمد فريد، توفي سنة 1927. عد إلى: مجدي سيد عبد العزيز: موسوعة المشاهير، ج2، دار الأمين، القاهرة، 1996، ص 125. أحمد الهاشمي: المرجع السابق، ص 343-346.

[9] – زاهية قدورة: المرجع السابق: ص 371.

والدولية، وقد ضم هذا الحزب مجموعة كبيرة من الوطنيين المصريين، على غرار سعد زغلول، ومصطفى النحاس[1]، ومكرم عبيد، وغيرهم من الوطنيين الآخرين؛ إذ بادر بالترويج للقضية المصرية، وكسب تعاطف القوى الكبرى، وفي هذا الصدد، قاموا بجمع التوقيعات من المصريين لإثبات شرعيتهم في تمثيل الشعب، في مؤتمر الصلح المنعقد بباريس في جانفي1919[2]، ثم وجهوا رسالة في 15 فيفري 1919 إلى وفد الولايات المتحدة الأمريكية، المشارك في مؤتمر الصلح، وأرفقوا ذلك برسائل أخرى سفارات الدول الكبرى الأخرى بالقاهرة[3].

أثار هذا النشاط المصري الدؤوب، حفيظة السلطات البريطانية؛ حيث أقدمت على اعتقال سعد زغلول، ورفاقه[4]، وعلى رأسهم: إسماعيل صدقي[5]، ومحمد محمود، وأحمد باسل[6]، وتقرر نفيهم إلى مالطا في 08 مارس 1919[7]وعلى إثر هذه التطورات، اندلعت ثورة شعبية عارمة، تطالب بالاستقلال[8]، مستهدفة كل ما هو بريطاني[9]، بريطاني[9]، والتحقت بهذه الثورة مختلف شرائح المجتمع المصري، على غرار الطلبة، الذين شنوا إضرابا عن الدراسة،

---

[1] – ولد سنة 1879 بالقاهرة، درس بالقاهرة حتى تخرج بدبلوم في الحقوق، عمل كمحامي، كان من الأعضاء البارزين في حزب الوفد، الذي انضم إليه مبكرا، تولى عدة وزارات في حكومات الوفد المتعاقبة، خلف سعد زغلول على رأس الوفد بعد وفاته، كان من مهندسي معاهدة 1936 مع البريطانيين، التي مهدت الطريق للاستقلال عن بريطانيا. أنظر: خير الدين الزركلي: المرجع السابق، ج7، ص 226.

[2] – انعقد في باريس في 12 جانفي 1919، حضرته الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى، ترأسه جورج كليمنصو، تدارس فيه المجتمعون آفاق الوضع الدولي، بعد نهاية الحرب، للمزيد عنه، أنظر: شوقي عطا الله الجمل، عبد الله ابراهيم عبد الرازق: تاريخ أوربا، المكتب المصري للتوزيع والمطبوعات، القاهرة، 2000، ص 240-242.

[3] – زاهية قدورة: المرجع السابق، ص 373.

[4] – يشير جمال عبد الناصر في كتابه:"فلسفة الثورة"، إلى أن سعد زغلول اتجه رفقة بعض رفاقه، وهم علي الشعراوي، وعبد العزيز فهمي، إلى دار المعتمد البريطاني في القاهرة، ملتمسين منه، أن ينقل إلى حكومته في بريطانيا رغبة الشعب المصري في التخلص من الحماية، والحصول على الاستقلال، وهو ما ضاقت منه ذرعا سلطات لندن، وأقدمت على اعتقال سعد زغلول ومرافقيه. أنظر: جمال عبد الناصر: فلسفة الثورة، بيت العرب للتوثيق المصري، مصر 1996، ص 43.

[5] – من مواليد 1875، والده أحمد شكري باشا من كبار رجال الحكومة في عهد إسماعيل وتوفيق، تعلم بمدرسة الفرير الفرنسية إلى غاية تخرجه منها، تولى رئاسة الوزارة ثلاث مرات، الأولى من 19 جوان 1932 حتى 04 جانفي 1933، والثانية ما بين 04 جانفي حتى 27 سبتمبر 1933، والمرة الأخيرة من 16 فيفري 1949 حتى 09 ديسمبر 1949. أنظر: سيد عبد الرازق يوسف عبد الله: المرجع السابق، ص 468.

[6] – سعد زغلول: مذكرات سعد زغلول، تحقيق: عبد العظيم رمضان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1998، ص 28.

[7] – محمد صبري السوربوني: الثورة المصرية من خلال وثائق وصور التقطت أثناء الثورة، ترجمة: مجدي عبد الحافظ، علي كورخان، ج01، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، 2003، ص 47.

[8] – حيث كان شعار هذه الثورة :"الاستقلال التام لمصر والسودان المصري". أنظر: محمد صبري السوربوني: المرجع نفسه، ص31.

[9] – عبد العزيز نوار: تاريخ العرب المعاصر"مصر والعراق"، دط، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1973، ص 292.

فضلا عن الموظفين[1]، والعمال، والتجار، والفلاحين، وحتى النسوة، اللائي التحقن بالرجال لخوض هذا المعترك المصيري[2].

وعليه، شكّلت ثورة 1919 هذه أول ثورة شعبية مصرية تلقائية، عبّرت فيها الجماهير المصرية تعبيرا عفويا عن رفضها للظلم الاجتماعي، والسيطرة الأجنبية معا، وظهر ذلك جليا في مهاجمة قصور كبار الملاك، وتحطيم مراكز الشرطة، باعتبارها رمزا ومرتعا لقمع الجماهير، إضافة إلى مهاجمة الجنود الانجليز وقتلهم[3].

هذا الحراك الوطني، تفاجأت منه السلطات البريطانية؛ إذ سارعت إلى فرض الأحكام العرفية، وقمع المتظاهرين، واعتقال أعداد كبيرة منهم، مما خلّف عددا معتبرا من الضحايا[4]، وأمام تزايد رقعة الاضطرابات، أقدمت بريطانيا على على تعيين اللورد "ألنبي" (Allenby)[5] مندوبا ساميا لمصر، والسودان، فسارع إلى إصدار قرار الإفراج عن سعد زغلول ورفاقه يوم 07 أفريل 1919[6]، وسمح لهم بالذهاب إلى باريس، وهو الأمر، الذي هدّأ نوعا ما من هيجان

[1] – بدأ الإضراب الأول للموظفين لمدة ثلاثة أيام من يوم 03 أفريل 1919 إلى الخامس من الشهر نفسه، مما خلق اضطرابا في عمل المصالح والدواوين، وتأسست بعد ذلك لجنة مندوبي موظفي وزارات الحكومة، ومصالحها في وزارة الحقانية، وأول ما عملته الموافقة على إضراب جميع الموظفين عن العمل، بداية من 12 أفريل 1919، حتى الاستجابة لمطالبهم المتمثلة في:

– تصرّح الحكومة بصفة رسمية بصحة توكيل وفد سعد زغلول باشا عن الأمة في مطالبها أمام مؤتمر السلام.

– تصريح الحكومة بصفة رسمية أيضا، بأن تشكيل الوزارة لا يستفاد منه قبول الحماية، وأن حالة مصر بعد زوال السيادة التركية عليها، معلق للبث فيها خلال مؤتمر السلام.

– رفع الأحكام العرفية، وسحب الجنود المسلحين من الشوارع بجميع المدن، والبنادر، والقرى، وتفويض الأمن، والنظام إلى البوليس المصري. أنظر: سيد عبد الرازق يوسف عبد الله، المرجع السابق، ص 83–84.

[2] – شوقي عطا الله الجمل: تاريخ مصر والسودان، مرجع سابق، ص 286–287.

[3] – رؤوف عباس حامد: الحركة الوطنية في مصر 1918–1952، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2003، ص2–ص2–3.

[4] – شوقي عطا الله الجمل: تاريخ مصر المعاصر، مرجع سابق، ص 19.

[5] – أحد كبار القادة الإنجليز، عُيّن قائدا لحملة فلسطين وسوريا وبيت المقدس، اختير القائد العام للجيوش البريطانية في مصر منذ سنة 1917، 1917، نظرا للسمعة التي كان يتمتع بها؛ حيث وصل القاهرة في 25 مارس 1919. أنظر: سيد عبد الرازق يوسف عبد الله: المرجع السابق، ص 126.

[6] – نفسه، ص 83.

الشعب المصري، بعدما بلغ مسامعه هذا الإجراء البريطاني، لتعلن بريطانيا عقب ذلك إرسال لجنة تحقيق في محاولة منها لاحتواء الوضع تحت اسم لجنة ملنر[1].

ت–لجنة ملنر وإعلان تصريح 22 فيفري 1922:

قررت السلطات البريطانية في 22 سبتمبر 1919 تأسيس لجنة ملنر[2]؛ حيث وصلت تلك اللجنة إلى مصر في 07 ديسمبر 1919، برئاسة اللورد ألفرو ملنر وزير المستعمرات آنذاك، بحجة التحقيق في أسباب الثورة المصرية، وأعمال العنف، التي صاحبتها، فقوبلت هذه اللجنة بمقاطعة تامة من جميع مكونات الشعب المصري، ولم يتصل بها سوى السلطان فؤاد، ووزراؤه المصريون؛ إذ رأى المصريون أن المسألة المصرية مسألة دولية، وقبول التفاوض مع لجنة إنجليزية، يفقدها هذه الصبغة، فضلا عن كون هذه اللجنة، تريد التفاوض على أساس الحماية، مع أن الشعب المصري لن يقبل الحماية؛ حيث سبق ورفضها رفضا قاطعا[3].

بعد عودة اللجنة خالية الوفاض من مصر، ارتأى أعضاء هذه اللجنة الاجتماع بالوفد المصري، بقيادة سعد زغلول، والدخول في مفاوضات، أفضت للوصول إلى توافق، اصطلح على تسميته بمشروع ملنر، أو سعد–ملنر، ومما نص عليه:

– تنهي انجلترا خدمات الموظفين الانجليز في مصر، في مدة أقصاها عامين.

– تسمح مصر لانجلترا بالاحتفاظ بقوات لها في مصر، بدعوى حماية مصر من الأخطار الأجنبية.

– تكفل الحريات الكاملة لجميع الأشخاص.

– يكون لممثل انجلترا بمصر مركز خاص.

– ضمان مصالح مصر في مياه النيل، وبعض البنود الأخرى، التي تضمنها هذا المشروع[4].

---

[1] – عمر عبد العزيز عمر: دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر (1917–1952)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989، ص 407.

[2] – ألفتها بريطانيا تحت اسم:"اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر"، أوكلت لها مهمة تثبيت دعائم الحماية البريطانية في مصر، أنظر: سعد زغلول: المصدر السابق، ص 109.

[3] – سيد عبد الرازق يوسف عبد الله: المرجع السابق، ص 97.

[4] – شوقي عطا الله الجمل: تاريخ مصر...، المرجع السابق، ص 20–21.

ولإطلاع الشعب على فحوى هذا المشروع، قرر سعد زغلول ورفاقه عرض بنود هذا الاتفاق على الشعب المصري، ومختلف هيئاته قبل الحكم عليه، إن كان مرضيا أو مجحفا بحق المصريين، وبعد عرضه، عبّر الحزب الوطني عن رفضه التام له[1]، في حين، اقترح البعض الآخر إثراءه دون رفضه، بما يمكّن المصريين من إزالة العراقيل، التي تقف أمام تحقيق الاستقلال[2]، هذا الرفض من الحزب الوطني، خلّف تململا داخل الوفد، الذي عاد إلى باريس، وفي الوقت نفسه، انتقل عدلي باشا مع الوفد المرافق له إلى لندن، أين باشر مفاوضاته هناك، بعد وصوله مع كيروزين في جوان 1921، واستمرت حتى فيفري 1922، تكلّلت بالاتفاق على تصريح 28 فيفري 1922، الذي راعى المصالح البريطانية أكثر من المصرية[3].

خلّفت هذه الاتفاقية امتعاضا لدى شريحة واسعة من المصريين، والحزب الوطني تحديدا، خاصة بعد تأليف وزارة عبد الخالق ثروت، معتبرين أن هذه البنود، التي تضمنها الاتفاق تعد بمثابة دهسا على مطالب وحقوق الشعب المصري، التي ضحّى من أجلها في ثورة 1919، مما أدى إلى حدوث محاولات اغتيال بعض السياسيين، كمحاولة اغتيال عبد الخالق ثروت، التي اكتشفها البوليس، وعقب هذه التطورات، قررت السلطات البريطانية من جديد نفي سعد زغلول[4]، واتفقت بعد ذلك مع عبد الخالق ثروت، وعدلي يكن، وصدقي باشا[5]، على بنود التصريح السابق، الذي نص على:

- إلغاء الحماية البريطانية على مصر.

- الاعتراف بدولة مصر، مستقلة، وذات سيادة.

- إعادة وزارة الخارجية، وإنشاء برلمان مصري.

- تأييد تأليف حكومة دستورية، تتمتع بصلاحيات، وإلغاء الأحكام العسكرية[6].

---

[1] - عمر عبد العزيز عمر: المرجع السابق، ص 454-459.

[2] - شوقي عطا الله الجمل: المرجع السابق، ص 21.

[3] - عمر عبد العزيز عمر: المرجع السابق، ص 363-364.

[4] - سيد عبد الرازق يوسف عبد الله: المرجع السابق، ص 102-103.

[5] - من مواليد 1878 بالإسكندرية، كان من الأعضاء البارزين في الوفد، تعرض للاعتقال من طرف السلطات البريطانية، توفي سنة 1950، أنظر: خير الدين الزركلي: المرجع السابق، ج1، ص 315.

[6] - رأفت غنيمي الشيخ: التاريخ المعاصر للأمة العربية الإسلامية، دار الثقافة للنشر، بيروت، 1973، ص 60.

ولم يخلُ هذا التصريح من بعض البنود، التي تُبقي على الارتباط بين مصر وبريطانيا، على غرار البند الذي ينُصّ على ضمان مواصلات الإمبراطورية البريطانية في مصر، والبند الخاص بدفاع بريطانيا عن مصر ضد كل اعتداء، أو تدخل أجنبي، بطريقة مباشرة، أو غير مباشرة، فضلا عن حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات[1].

ظهر جليّا بعد ذلك، أن الملك فؤاد والقصر بصفة عامة هو المستفيد الأول بعد بريطانيا من تصريح 28 فيفري 1922؛ حيث اعترفت به بريطانيا ملكا على مصر المستقلة، ليستغل هذا الظرف لإصدار مجموعة من التشريعات، سعى من خلالها إلى تنظيم ولاية العرش، تحسبا لنشوء صراع محتمل، وإخضاع الأسرة العلوية لنفوذه، باعتبارها المصدر الأول لتهديد العرش، كما أن هذا التصريح أفضى إلى بروز القصر كقوة سياسية، خاصة في مواجهة القوى الوطنية، التي كانت تشكل الخطر الأكبر عليه[2].

وبغض النظر عن هوية الفائز والخاسر من هذا التصريح، فإن هذا الأخير، قد حقّق نتائجا على بعض الأصعدة، فقد أنهى الحماية البريطانية نظريا، وأقرّ الحماية النيابية، كما أعاد للشعب دوره كمصدر للسلطات ولو صوريا، علاوة، على ظهور بوادر دور جديد للمرأة، التي تهيكلت في جمعيات نسوية، تمارس بعض النشاطات في مختلف المجالات، بالإضافة إلى ظهور نهضة عمالية، مهّدت الطريق ليكون لهذه الطبقة دورٌ فاعلٌ لاحقا في الحركة الوطنية المصرية[3].

وبحلول شهر أفريل 1923، أُعلن عن إنشاء دستورا لمصر، وإذ شكّل هذا الحدث إنجازا سياسيا هاما لمصر، فإنه فتح الباب أمام صراع جديد، دستوريّ الصبغة في مواجهة أوتوقراطية القصر، بعدما كانت كل التكهّنات تصبّ في أن وضع دستور للبلاد، على شاكلة دستور ما تضمّنه تصريح فيفري 1922، كفيل بإرساء قواعد لحكم ديمقراطي، تحدُّ من أطماع القصر في مواجهة القوى الوطنية، تتفرغ معه الأخيرة لتحمل عبء النضال ضد الوجود الأجنبي، ذلك أن القصر فرض منطقه في هذه العملية، وهو ما حدا بالحزب الوطني إلى مقاطعة المساعي، التي كان يقوم بها عبد الخالق ثروت، معتبرا ذلك لجنة حكومية، أمّا الوفد، وسعد زغلول فشنّا هجوما لاذعا عليها، واصفا إياها بلجنة الأشقياء، لافتا إلى أنّ ذلك يجب أن يُسند إلى لجنة تأسيسية منتخبة، وليس معينة من طرف الحكومة[4].

كرّس الدستور الجديد إذا، الذي اكتملت صياغته في عهد وزارة توفيق نسيم الثانية، رؤية القصر لتلك المرحلة؛ حيث عمد إلى احتكار السلطتين التنفيذية، والتشريعية، هذا الإجراء من القصر، عجّل بنشوب صراع بينه وبين

[1] – عمر عبد العزيز عمر: المرجع السابق، ص 446.

[2] – سامي أبو النور: دور القصر في الحياة السياسية في مصر 1937-1952، ج02، المرجع السابق، ص 24-25.

[3] – شوقي عطا الله الجمل: تاريخ مصر المعاصر، مرجع سابق، ص 24-25.

[4] – سامي أبو النور: المرجع السابق، ج1، ص 26-27.

الوفد- حزب الأغلبية-، تمكّن الملك فؤاد من حسم الموقف لصالحه، من خلال عدد من الانقلابات الدستورية، التي دعمته فيها أحزاب الأقلية، التي تولّت الحكم على أنقاض هذا الدستور[1].

ث- القصر يُحكم قبضته على الحكم في مصر:

بدأ القصر في تكريس هيمنته على الساحة السياسية المصرية، عندما أخذ يتدخل رفقة الانجليز في أحيان كثيرة في فرض منطقه، وإحكام سيطرته السياسية، مما أدى إلى تفجير العديد من الأزمات، خاصة بعد اصطدامه بحزب الوفد؛ إذ شكّلت انتخابات 1924 بداية الصدام الحقيقي بين الطرفين، عقب الفوز الساحق الذي أحرزه الوفد عندما حصل على 195 مقعدا من أصل 214[2]. مما خوّله تشكيل وزارة جديدة؛ حيث دعا بعدها زعيم الوفد سعد زغلول يحي باشا إبراهيم، إلى الاعتراف بهزيمته، والإقرار بفوز الوفد، والاستقالة لتمكين الوفد من تشكيل وزارة جديدة، وهو ما حدث لاحقا، عندما كلّف الملك فؤاد سعد زغلول باشا، بتشكيل وزارة جديدة يوم 27 جانفي 1924[3]، بعد جدل كبير[4] وعقب تأليفها من طرف سعد زغلول باشا، اجتمع أول مجلس تأسيسي في 15 مارس 1924، معطيا ثقته لهذه الوزارة[5].

[1] - نفسه، ج1، ص 26-28.

[2] - علي الدين هلال: العهد البرلماني في مصر من الصعود إلى الانهيار 1923-1952، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2011، ص 153-154.

[3] - سعد زغلول: آثار الزعيم سعد زغلول (عهد وزارة الشعب)، ج01، ط01، جمع وترجمة: محمد إبراهيم الحريري، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1991، ص 25-47.

[4] - حاول القصر التدخل في تشكيل الوزارة واختيار الوزراء، ثم كرر الأمر ثانية عند تعيين أعضاء مجلس الشيوخ؛ حيث رأى فؤاد أن التعيين يحق له وحده بناء على المادة 74 من الدستور، بينما رأى سعد أن الملك يباشر سلطانه من خلال الوزراء، وبعد اللجوء إلى التحكيم، أيد النائب العام لدى المحاكم فاندين بوش رأي سعد، معتبرا أن أساس الحكم هو أن الملك لا يتولى سلطته إلا بواسطة وزرائه، فحق تعيين أعضاء مجلس الشيوخ المخول للملك، يجب أن يتم من خلال التراضي بين الملك والوزارة. وأعقب ذلك نشوب خلاف جديد بين سعد وفؤاد حول تعيين حسين نشأت وكيلا للديوان الملكي، ورئيسا له بالنيابة بأمر ملكي، ومنحه وساما دون مشاورة الوزارة، هدد سعد بالاستقالة بعد ذلك، مما اضطر الملك فؤاد إلى إشراكه في التوقيع على الأمر. أنظر: علي الدين هلال: المرجع السابق، ص 156.

[5] - إسماعيل أحمد ياغي: المرجع السابق، ص 38.

لم يدم استقرار الوضع طويلا، لتعود الاضطرابات من جديد، بعد مقتل السيرلي ستاك سردار الجيش المصري، والحاكم العام للسودان في 19 نوفمبر 1924[1]، وجّه عقبها اللورد ألنبي إنذارين لسعد زغلول باشا[2]، الذي قدم استقالته في 24 نوفمبر 1924 للملك فؤاد الذي قبلها[3]. كما بادرت بريطانيا إلى الانتقام، عندما قررت سحب الجيش المصري من السودان[4].

وباستقالة وزارة سعد زغلول باشا، تبدأ الجولة الأولى من الصراع بين الوطنيين والانجليز من جهة، وبينهم وبين القصر من جهة أخرى، كما تبدأ أيضا محاولات الاعتداء على الدستور، الذي منح للبلاد، وهو لا يزال في المهد، كل ذلك استدعى وقوف السياسيين صفا واحدا لمقاومة الخطر الداهم، الذي يهدد مصر، غير أن وزارة أحمد زيور، التي جاءت في أعقاب حكومة سعد زغلول، عملت على ترضية الانجليز، والاستجابة لمطالبها، بعد مقتل السردار ستاك؛ إذ حاول التقرب من الانجليز، والملك فؤاد عبر المطالبة بحل مجلس النواب، وهو ما لبّاه الملك، الذي أصدر مرسوما بحله، وهكذا تخلّص الملك فؤاد من البرلمان الوفدي، كما تخلّص قبله من الحكومة الوفدية، وبذلك وضع القصر يده على مختلف شؤون البلاد بالتعاون مع الانجليز[5].

حاول الملك فؤاد بعد ذلك خلق أحزاب سياسية جديدة، يستند إليها حكمه الاستبدادي؛ حيث حاول ضم حزب الأحرار الدستوريين[6] إلى صفه، بعد اصطدامه بالوفد، وهو ما نجح فيه بعض الشيء، ولما لم يستطع السيطرة عليهم كليا، سعى إلى تأليف "حزب الإتحاد"[7]، بعدما عهد إلى حسن نشأت بتأليفه؛ حيث اشتهر بعد ذلك بحزب

---

[1] – رغم اتهام السلطات البريطانية للنقراشي باغتياله، إلا أن المصادر والمراجع العربية والأجنبية، تكاد تجمع على أن قتلة ستاك، هم ستة أعضاء بجمعية أولاد عنايت، ويتعلق الأمر بـ: عبد الفتاح عنايت، عبد الحميد عنايت، إبراهيم موسى، محمود راشد، علي إبراهيم، وراغب حسن،بالاشتراك مع الدكتور شفيق منصور المحامي، ومحمود إسماعيل. راجع: سيد عبد الرازق يوسف عبد الله: المرجع السابق، ص 111.

[2] – نفسه.

[3] – عبد الله عزباوي: الحركة السياسية المصرية– الأحزاب السياسية–النشوء والتطور، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الإمارات العربية المتحدة، 2002، ص 45.

[4] – إسماعيل أحمد ياغي: المرجع السابق، ص 39.

[5] – علي شلبي: مصر الفتاة ودورها في السياسة المصرية 1933–1941، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 2010، ص 27–28.

[6] – نشأ على إثر الانشقاق الحاصل داخل بيت الوفد، خلال المفاوضات التي دارت بين سعد زغلول وملنر؛ إذ أنشأ الخارجون عن الوفد ومؤيدو عدلي يكن تنظيما سياسيا أطلقوا عليه "جمعية مصر المستقلة"، من أجل مساندة الوفد التفاوضي، الذي كان يترأسه عدلي يكن، لمفاوضة كيروزين رئيس الوزراء البريطاني، وبعدها، تم تغيير اسم الحزب إلى "حزب الأحرار الدستوريين" في 30 أكتوبر 1922م. راجع: عبد الله عزباوي: المرجع السابق، ص 57–58.

[7] – أنشأه حسين نشأت بإيعاز من الملك فؤاد، لمنافسة حزب الوفد وإضعافه، استطاع أن يحصل على امتيازات سياسية كبيرة، بفعل وفائه الكبير للقصر. عد إلى: عبد الله عزباوي: المرجع نفسه، ص 68–73.

الملك[1]، أما سعد زغلول، فأطلق عليه "حزب الشيطان". وبعد الانتخابات التي نُظّمت في نوفمبر1925[2]، والتي فاز فيها الوفد بأغلبية ساحقة، تقدم أحمد زيور في جلسة اجتماع البرلمان في 22 مارس 1925 إلى الملك، يطالبه بحل هذا البرلمان، بزعم أنه عدائي، مستشهدا بهتاف أعضائه في أول جلسة له بسعد زغلول وزيرا، متعللا بصعوبة المهمة، ليقدم استقالة وزارته بعد ذلك[3]، وهو ما تطلّب تدخلا من الملك فؤاد، عندما أمر بحل البرلمان مرة أخرى، الذي مثّل انقلابا على الدستور، ومنعطفا حاسما في الحياة السياسية المصرية[4]، بعدما شكّلت هذه الواقعة سابقة في التقاليد والممارسات السياسية المصرية، كون حل البرلمان بسبب الخشية من عدم الحصول على ثقته وتأييده مخالفا للدستور، حتى شكلا؛ حيث حرمت المادة 88 حل المجلس مرتين لنفس السبب[5].

وعقب وفاة زعيم الوفد سعد زغلول باشا في 22 أوت 1927، تولى رئاسة حزب الوفد مصطفى النحاس، وخلال الفترة الممتدة ما بين 1926 و 1928، انتهج الوفد والقوى المهمة الأخرى سياسة المهادنة مع القصر والانجليز، خوفا من تهديد الحكم الدستوري مرة أخرى[6]، تجلى ذلك في اشترك الوفد مع الأحرار الدستوريين في ثلاث

[1]– يُجمع جل المؤرخين بأنه في الواقع يشكل زمرة لا حزبا سياسيا؛ إذ كان حزب الملك فؤاد بامتياز، فهو لم يكن تجمعا سياسيا تلقائيا للأعيان، كما هو الحال مع الأحرار الدستوريين، وتأسيسه عبّر عن واقع جديد في الساحة المصرية، تمثل في بروز القصر كقوة سياسية جديدة، لها وزنها بعد سقوط حكومة الوفد سنة 1924، مؤسسه الحقيقي حسن نشأت وكيل الديوان الملكي، والقائم بأعمال رئيس الديوان، كما كان مكتبه في القصر المقر الرسمي للحزب، ضم هذا الحزب عند إنشائه في جانفي 1925 في غالبيته كبار ملاك الأراضي، على رأسهم: محمد بدراوي عاشور، بولس حنا، السيد فتح الله محمود، فضلا عن بعض الوفديين السابقين، اعتمد هذا الحزب أساسا على ملاك الأراضي الأغنياء، وتجلى ذلك في قائمة مرشحيه، التي أعدها لانتخابات 1929؛ إذ أنها تضم في الغالب أعيان الأقاليم، وكبار العائلات المالكة للأراضي الزراعية، ترأس الحزب بداية يحي إبراهيم بعد اعتذار كل من توفيق نسين، وأحمد زيور، وعزيز عزت عن قبول العرض، أما علي ماهر فكان وكيلا للحزب، ومحمود أبو النصر سكرتيرا له. أنظر: ماريوس كامل ديب: السياسة الحزبية في مصر، الوفد وخصومه 1919-1939، ترجمة: عبد السلام رضوان، تقديم: أحمد زكريا الشلق، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2009، ص 132-133.

[2] – رغم أسلوب الضغط والإكراه، واستعمال سلطة الإدارة والبوليس، والعبث بكشوف الناخبين من طرف القصر، إلا أن الوفد استطاع الفوز بهذه الانتخابات، بعدما حصل على 113 مقعدا، مقابل 40 للأحرار الدستوريين، 36 للاتحاد، و9 مقاعد للحزب الوطني، أما المستقلون فحازوا على 24 مقعدا. أنظر: علي الدين هلال: المرجع السابق، ص 157.

[3] – أخذ الاشتراكيون في مصر على سعد زغلول مجاراته وحزبه لسياسة القصر وحاشيته المعادية للشيوعيين في مصر، لاسيما إقدامه على تأسيس تأسيس اتحاد عمال وفدي برئاسة عبد الرحمن فهمي لمزاحمة الاتحاد العمالي الاشتراكي، ورغم ذلك أصبح هو الآخر غير مرغوب فيه من قبل الاحتلال والقصر. أنظر: رفعت السعيد: الصحافة اليسارية في مصر1925-1948، ط02، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1977، ص 18.

[4] – علي شلبي: المرجع السابق، ص 27-28.

[5] – علي الدين هلال: المرجع السابق، ص 158.

[6] – علي الدين هلال: المرجع السابق، ص 160.

ثلاث وزارات ائتلافية، وهي وزارات عدلي يكن، وعبد الخالق ثروت، ومصطفى النحاس[1]، وهي انعكاس للوضع القائم آنذاك، الذي خيّم عليه الانقسام، والتشرذم في الساحة السياسية المصرية، فاسحا المجال لبريطانيا، والقصر لتنفيذ أجندتهم الخاصة[2]، على حساب المصلحة الوطنية المصرية[3]، خاصة بعدما أقدم القصر على وقف العمل بدستور 1923، وإعلان دستور جديد في 22 أكتوبر 1930[4].

ج- دستور 1930:

ازداد الوضع السياسي الداخلي في مصر تأزما خلال هذه الفترة، لاسيما مع موجة الاحتجاجات الشعبية الصاخبة ضد الإجراءات الجديدة للملك، وأتباعه الدستوريين والاتحاديين، ليقوم بعد ذلك النواب، والشيوخ بإعلان بطلان هذه الإجراءات، والانسحاب الجماعي، وعقب ذلك، تولى محمد محمود حكم الوزارة دون إجراء انتخابات نيابية، وهو ما رأى فيه الوطنيون خرقا صارخا للدستور، خرجوا على إثره في مظاهرات حاشدة، وجّهوا بالتزامن معها

[1] – عبد الله عزباوي: المرجع السابق، ص 45.

[2] – بعد وفاة سعد زغلول، خلفه مصطفى النحاس في زعامة الوفد، وبعدها، تولى الوزارة خلفا لعبد الخالق ثروت، وفي عهد وزارته حدثت عدة أزمات، بينها وبين السلطات البريطانية، فبدأ الائتلاف الحكومي يتعثر، وبدا يلوح في الأفق أن محاولة جديدة تجري بين القصر والأحرار الدستوريين، للاعتداء من جديد على الدستور؛ حيثرأى القصر في الدستور حائلا دون تدخله في الحكم، أو انفراده به، وهو ما كان يسعى إليه، منذ أن بدأت التجربة الدستورية في مصر، فقد كان يتحين الفرص لتعطيله، أما الأحرار الدستوريون فكان هدفهم الوزارة، والمناصب، فإنلم يصلوا إليها عبر الدستور، فليصلوا إليها عبر تعطيله، وعليه، اتفق وزراؤه على الاستقالة الجماعية تباعا، لتتصدع حكومة النحاس، ويقيلها الملك، وتبعتها استقالة أحمد خشبة وزير الحقانية عن الوفد، تزامن ذلك مع حملة صحفية شرسة قادتها الصحافة المعارضة للوفد، حول وثائق قضية الأمير أحمد سيف الدين، وبذلك، حيكت المؤامرة لإقالة وزارة النحاس؛ إذ أقالها الملك فؤاد في 25 جوان 1928، رغم كونها من أكثر الوزارات الائتلافية حرصا على مصلحة مصر، وصيانة دستورها.

وبإقالة حكومة النحاس، ظهرت بوادر انقلاب ثان على الدستور، مما يعني جولة ثانية من الصراع بين الملك والوطنيين؛ حيث يحاول الملك أن تثبيت الأوتوقراطي، بينما الوطنيون حريصون على أن يكون الملك في الحكم، لا يتعدى كونه ملكا دستوريا، يملك ولا يحكم، وبدأ بعد ذلك الانقلاب الثاني، لما أسند الملك إلى محمد محمود تأليف الوزارة، فألفها في 27 جوان 1928، كمكافأة له ولحزبه على الدور، الذي قاموا به في إقالة وزارة النحاس، وضمت كل من الدستوريين والاتحاديين، شرعا بعدها في التآمر على الدستور كما فعلا سنة 1925، فطالبت الوزارة هذه بعد ذلك، بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر، ثم أعقبت ذلك بطلب حل البرلمان بمجلسيه، وتعطيل الحياة النيابية لمدة 03 سنوات قابلة للتجديد، هذا الإجراء خلف تفاوتا في المواقف البريطانية بين مؤيد ومعارض لها، أما الشعب فتسببت في حالة غليان لديه، بعدما دعا الوفد، والحزب الوطني الشعب للاحتجاج، ورفض هذه الإجراءات التعسفية المنافية للدستور. أنظر: علي شلبي: المرجع السابق، ص 28-29. ما ريوس كامل ديب: المرجع السابق، ص 105.

[3] – عمر عبد العزيز عمر: المرجع السابق، ص 489.

[4] – علي الدين هلال: المرجع السابق، ص 163.

عرائض للملك فؤاد، تطالبه بالعدول عن هذه القرارات العشوائية، والعودة إلى الحياة النيابية، غير أن الحكومة واجهت ذلك بالقوة[1].

وخلال هذه المرحلة، شهدت بريطانيا انتخابات أفرزت فوز حزب العمال سنة 1929، الذين ألّفوا حكومة وضعت ضمن أولوياتها التفاوض مع الحركة الوطنية المصرية، وهو ما تجلى في استدعاء محمد محمود لإجراء مفاوضات ثنائية، تمخض عنها، التوصل إلى اتفاق بين الطرفين، سعت بعده وزارة محمد محمود للترويج له بين الأوساط الشعبية، والسياسية المصرية[2].

وفي ظل هذا التجاذب المصري–المصري، والمصري–البريطاني، عاد مصطفى النحاس من جديد ليترأس وزارة جديدة، جوبهت منذ البداية داخليا بمؤامرات من الملك وأتباعه، في حين واجهتها بريطانيا بخلق المشاكل خارجيا، ورفض أي مفاوضات بين الطرفين، تقوم على حق مصر في الاستقلال[3]، وعلاوة على ذلك، فقد تصلّب الموقف البريطاني، بخصوص تطلع المصريين إلى الوحدة بين الأقطار العربية، لاسيما وحدة وادي النيل (مصر والسودان)، الذي يصر على الفصل بين القطرين الشقيقين[4].

ومع فشل هذه المفاوضات، التي امتدت بين 31 مارس 1930 و08 ماي من السنة نفسها، الذي يضاف إلى حالة الفشل، والانقسام الداخلي السياسي، تم تدبير عزل وزارة النحاس[5]، والالتفاف من جديد حول دستور 1923، بعد اتهامه لمصطفى النحاس بالإساءة لمصر؛ حيث رفضه معاهدة تلقى إعجاب وقبول المصريين حسبه[6]، ليقدم الملك فؤاد على إصدار دستورا جديدا عرف بدستور 1930[7]، الذي تضمن جملة من البنود أهمها:

---

[1] – علي شلبي: المرجع السابق، ص 30–31.

[2] – نفسه، ص 30–31.

[3] – عمر عبد العزيز عمر: المرجع السابق، ص 490.

[4] – إسماعيل أحمد ياغي: المرجع السابق، ص 39.

[5] – حيث دُفع مصطفى النحاس لتقديم استقالته يوم 17 جوان 1930، وقد سارع الملك فؤاد لقبولها في 19 جوان 1930، وكلف بعد ذلك إسماعيل صدقي بتشكيل وزارة جديدة، وهو ما يبرز بما لا يدع مجالا للشك، أن الأمر كان مبيتا، وأن السراي أعد العدة لهذا الانقلاب، وانطلاقا من كون إسماعيل صدقي لا يستند إلى أي قوة سياسية حقيقية في البلاد، فقد استغل القصر ذلك، وراح يطلق يده ليقوم بما يحلو له، كما كان عليه الحال، عندما أصدر الملك فؤاد مرسوما بتأجيل اجتماع البرلمان شهرا في 21 جوان 1930، مما ولّد احتقانا كبيرا، واحتجاجات عارمة قادها حزب الوفد، والقوى الوطنية المؤيدة له. أنظر: سيد عبد الرازق يوسف عبد الله: المرجع السابق، ص 247.

[6] – سامي أبو النور: المرجع السابق، ج01، ص 267.

[7] – صدر في هذا الشأن أمرا ملكيا في 22 أكتوبر 1930 بإلغاء دستور 1923، وحل مجلس النواب، والشيوخ، وإعلان الدستور الجديد؛ إذ وقّع عليه الملك فؤاد رفقة الوزراء إسماعيل صدقي، حافظ حسن، محمد توفيق رفعت، علي ماهر، توفيق دوس، محمد حلمي عيسى، مراد سيد

– تقوية سلطة الملك، واحتكاره، وتخويله إصدار القوانين بمفرده.

– يحق للملك تعيين الرؤساء الدينيين لوحده، من دون تدخل الوزارة.

– إعطاء الوزارة فرصة إصدار بعض القوانين، والتشريعات الاستثنائية[1].

مكّنت تلك الإجراءات الملك فؤاد من الانفراد بالحكم مدة فاقت ثلاث سنوات، على امتداد حكومة إبراهيم صدقي، هذه الأخيرة كانت قد دخلت في مفاوضات، أو ما يُطلق عليها بمحادثات صدقي–سيمون في سبتمبر 1932، إلا أنها لم تأت بأي جديد يذكر، ويبدو أن بريطانيا، قد أحجمت عن التوصّل إلى اتفاق مع صدقي، لاقتناعها بأنه لا يمتلك أية قاعدة شعبية وراءه، بل يستمد قوته فقط من دعم القصر، وهي تعلم أن أي اتفاق توقعه، دون موافقة القوى الوطنية، يضعها في موقف لا تحسد عليه، لتبدأ التحضير لإنشاء واقع جديد يخدم مصالحها، ويراعي الظروف، التي تعيشها مصر، لاسيما، زيادة الأصوات المطالبة بجلائها من مصر، وهو ما جعلها تدخل في مفاوضات مع القوى المصرية انتهت بتوقيع معاهدة سنة 1936[2].

ح– توقيع معاهدة 1936 وتداعياتها:

كان الوضع العالمي آنذاك، يشي بقرب وقوع مواجهة بين القوى الكبرى العالمية، خاصة، بعدما بدأت تظهر بؤر توتر هنا وهناك، وعليه، استشعر الوطنيون المصريون صعوبة المرحلة، لاسيما، ما خصّ الحبشة وتفاقم مشكلتها، الأمر الذي يهدد مصالح مصر مباشرة، وتحديدا إمكانية سيطرة إيطاليا على منابع النيل، فطالبوا من بريطانيا الدخول في مفاوضات، والبدء من حيث توقفها سنة 1930، وهو ما وافقت عليه، ليدخل القصر على الخط، في محاولة منه للمناورة، عندما حاول تأليف حكومة ائتلافية، تقود المفاوضات لقطع الطريق أمام الوفد، الذي بادر بإطلاق هذه المبادرة، ذلك ما رفضه مصطفى النحاس، الذي أصرّ على أن تكون الحكومة، التي تقود هذه المفاوضات مصرية دستورية خالصة، وبعد نقاش ووساطة علي ماهر، وبإيعاز من بريطانيا، تم تشكيل حكومة محايدة برئاسة علي

أحمد، إبراهيم فهمي كريم، وصدر في نفس اليوم قانون الانتخاب الجديد منسجما مع الدستور الجديد. أنظر: أمل فهمي: أمراء الأسرة المالكة ودورهم في الحياة المصرية(1929–1952)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 2014، ص 23–24.

[1] – عبد العزيز نوار: المرجع السابق، ص 232.

[2] – سامي أبو النور: المرجع السابق، ج01، ص 269.

ماهر[1] في 30 جانفي 1936، وبالموازاة مع ذلك تشكّل وفد التفاوض برئاسة مصطفى النحاس، وضم رؤساء الأحزاب القومية، وعددا من أعضاء حزب الوفد[2].

وكان قبل ذلك طلبة الجامعات، والمدارس قد نادوا إلى تشكيل جبهة وطنية، تضم كل الأحزاب الوطنية، قصد العودة بالبلاد إلى الحياة النيابية[3]، وأصدرت هذه الجبهة جملة من المطالب تمحورت حول:

- إعادة تفعيل دستور 1923.

- البدء في مشاورات مع الجانب الإنجليزي، انطلاقا مما وصل إليه النحاس مع بريطانيا[4].

ومع بداية تلك المفاوضات، في 02 مارس 1936 بين الوفد البريطاني، والهيئة التفاوضية المصرية بقيادة مصطفى النحاس باشا، التحق الملك فؤاد بجوار ربه في 28 أفريل 1936، لتتواصل المفاوضات عقب ذلك، إلى أن انتهت في 22 أوت 1936 بالتوقيع على معاهدة مع بريطانيا، ضمت مجموعة من البنود أهمها:

- إنهاء الاحتلال البريطاني لمصر.

- العمل على إلغاء الامتيازات الأجنبية في مصر.

- الاتفاق على عقد حلف بين الطرفين، الهدف منه توطيد الصداقة، والتفاهم الودي بينهما.

[1]- ولد في القاهرة سنة 1883، والده محمد ماهر باشا، وكيل وزارة الحربية و أحد أبطال أزمة الحدود الشهيرة، التي نشبت في عهد الخديوي عباس حلمي الثاني، حاصل على شهادة الدكتوراه في القانون من فرنسا، كان من الأعضاء البارزين في حزب الوفد، لكنه انسحب منه لاحقا، شارك في وضع دستور 1923، عينه الملك فؤاد وكيلا لوزارة المعارف، عُرف عنه العداء للحكم النيابي، وهو الذي أفتى بحل مجلس النواب سنة 1924، انضم لحزب الاتحاد بعد تأسيسه سنة 1925، وتقلد عددا من المناصب الوزارية، كما شغل منصب رئيس الديوان الملكي في جويلية 1935 بإيعاز من الملك فؤاد، ترك منصبه بعدها في جانفي 1936، لكي يشكل وزارته الأولى في ماي 1936، غير أنها قدمت استقالتها بعد الانتخابات، التي أفرزت فوزا كاسحا للوفد، مما أتاح له تكوين حكومة جديدة. راجع: سامي أبو النور: دور القصر .....، المرجع نفسه، ج2، ص 45.

[2] - المرجع نفسه، ج01، ص 269-270.

[3] - زاهية قدورة: المرجع السابق، ص 377.

[4] - عبد العزيز نوار: المرجع السابق، ص 232-233.

– انضمام مصر إلى عصبة الأمم بدعم الحكومة البريطانية[1].

– إبقاء بريطانيا على قوات لها في بعض المناطق المصرية، لحماية مصالحها مع الطرف المتحالف، وتحديدا قناة السويس[2].

– الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقيات جديدة في المستقبل، لتعديل اتفاقيي1899[3].

لقد شكّل توقيع مصر لهذه المعاهدة، انتصارا للقضية المصرية ولو منقوصا، والقصر يتحمل المسؤولية المباشرة عن ذلك، بعدما تمادى في عدائه للقوى الوطنية، والقضية الوطنية برمتها؛ إذ لا مبالغة في القول، أن رحيل الملك فؤاد، ساهم بقسط وافر في التوصل إلى تفاهم مع الجانب البريطاني، وتوقيع هذه المعاهدة[4].

شكّلت هذه المرحلة فصلا مهما من تاريخ مصر السياسي، خلال النصف الأول من القرن العشرين، نظرا لكونها حُبلى بالأحداث المؤثرة على الساحة المصرية، وحتى على الساحتين العربية والإسلامية، لتنتهي هذه الحقبة بنهاية فترة الملك فؤاد، الذي انتقل إلى جوار ربه، ليخلفه نجله فاروق، الذي دخلت معه مصر فصلا جديدا من تاريخها المعاصر، بما حمله من أحداث متعددة ومؤثرة.

2– مصر في عهد الملك فاروق:

تعتبر فترة حكم الملك فاروق مرحلة مهمة في تاريخ مصر المعاصر، لما شهدته من أحداث عديدة مؤثرة في مختلف الأصعدة، تركت تداعيات كبيرة على مصر نفسها، وعلى العالمين العربي والإسلامي، بل، وعلى العالم برمّته؛ حيث، حفلت مرحلته بأحداث مفصلية، تتقدمها الحرب العالمية، وما تركته من إفرازات على الصعيدين الداخلي والخارجي، فضلا عن قيام إسرائيل وما تلاها من نشوب الحرب العربية الإسرائيلية سنة 1948، التي زرعت بذور فناء فاروق سياسيا، خاصة، بعدما تزايد التذمر وسط الشعب المصري، لتشهد مصر بعده انتفاضة شعبية موجهة عسكريا، أطاحت بحكمه، دخلت بعدها مصر مرحلة جديدة من تاريخها السياسي المعاصر.

---

[1] – وهو ما تم فعلا، بانضمامها لعصبة الأمم سنة 1937. راجع: المنصف السحباني: منظمة الأمم المتحدة والمغرب العربي– دراسة تاريخية لقضايا الاستعمار والتحرر الوطني– 1945–1962، أطروحة دكتوراه، إشراف: محمد الصالح دحماني، عبد اللطيف الحناشي، ج1، جامعة تونس، 2015، ص 18.

[2] – احتفظت بريطانيا بموجب ذلك بأكثر من 10 آلاف جندي في قناة السويس ذات الأهمية الإستراتيجية الكبيرة. أنظر: المنصف السحباني: المرجع نفسه، ص 18.

[3] – عمر عبد العزيز عمر: المرجع السابق، ص 236–237.

[4] – سامي أبو النور: المرجع السابق، ج01، ص 273.

أ- اعتلاء الملك فاروق للعرش:

بعد وفاة الملك فؤاد في 28 أفريل 1936، وعقب اجتماع مجلس الوزراء المصري، قرّر هذا الأخير تعيين فاروق[1] بن الملك فؤاد ملكا على مصر، وهو في لندن، وبالتوازي مع ذلك، تقرر أيضا إسناد السلطات الدستورية للملك لمجلس الوزراء[2]، إلى حين تشكيل مجلس وصاية، وهو المسعى، الذي بدأ في العمل من أجل تجسيده، من خلال دعم مقترح علي ماهر، المتمثل في العمل على تشكيل البرلمان الجديد في أقصر مدة ممكنة؛ حيث عقدت لأجل ذلك جملة من المشاورات، التي قادها "لامبسون"[3](Lampson)، الذي اجتمع بعدة شخصيات مصرية مؤثرة، على غرار مصطفى النحاس باشا، ومحمد محمود، وإسماعيل صدقي، كل على حدة، لإقناعهم بأن يكون الأوصياء ممن تجمعهم الصداقة ببريطانيا، لقطع الطريق أمام حزب الوفد، الذي تصدر الانتخابات الأخيرة، ما فتح له الأبواب لتولي زمام الحكم، لاسيما، وأنه في نزاع مع القصر والملك فؤاد تحديدا حول ضرورة الاحتكام للدستور في سياسة مصر، ورغم معارضة هذه الإجراءات، والتي اتّسمت بالصبغة الشرعية، فإنها مهّدت الطريق لتولي فاروق

[1] – من مواليد 11 فيفري 1920، أرسله والده لمتابعة دراسته ببريطانيا، توفي والده وهو هناك، ليعود بعدها إلى مصر لتحضيره لاستلام العرش، باشر سلطته الدستورية يوم 29 جويلية 1937، وتم اختيار 06 ماي من كل سنة عيدا لجلوسه على العرش. للمزيد عد إلى: لطيفة محمد سالم: لطيفة محمد سالم: فاروق وسقوط الملكية في مصر (1936-1952)، ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996، ص 6-7. سيد عبد الرازق يوسف عبد الله: المرجع السابق، ص 214.

[2]– في هذا الصدد، طلب علي ماهر من عبد الحميد بدوي رئيس لجنة قضايا الحكومة، أن يبحث مسألة الوصاية من جميع جوانبها، فرأى أن يشرك زملاءه في وضع الفتوى، واجتمعت اللجنة في 29 أفريل، أين استعرضت نظام الوراثة في أسرة محمد علي، والأمر الملكي في 12 أفريل 1922، الذي ينصّ على أن الملك يبلغ سن الرشد عند بلوغه سن 18 سنة، وكون فاروق، لم يبلغ هذا السن بعد، فإنه سيبقى تحت الوصاية مدة سنة وثلاثة أشهر ونصف، وبعد الاستشارات، التي تمت مع رجال القانون والقضاء المصريين، تقرر بناء على ما ورد في دستور 1923، ومرسومي سنة 1934 و 1935 نقل السلطة التشريعية، والتنفيذية إلى مجلس الوزراء، يباشرهما تحت مسؤوليته، حتى يجتمع المجلسان، وفي هذه الحالة، يفترض إما أن يكون الملك الجديد رشيدا، فلا يباشر شؤون الملك، إلا بعد أن يحلف اليمين أمامها، وإما أن يكون قاصرا، وعندها يفض المظروف الخاص بالأوصياء أمام البرلمان، فإذا أقرهم أقسموا اليمين، لتظهر صعوبة المدة المشترطة لاجتماع المجلسين، وهي عشرة أيام إلى الواجهة، وهذا الشرط مستحيل، لأن المجلسين لا يجتمعان قبل مضي شهر، وهو ما تم العمل على تجاوزه لاحقا. أنظر: لطيفة محمد سالم: المرجع السابق، ص 27-28.

[3] – هو "مايلز لامبسون"(miles Lampson) الملقب "باللورد كليرن"(lord killearn)، من مواليد 1880، التحق بالعمل الدبلوماسي عام 1903، شغل منصب المندوب السامي لبريطانيا في مصر والسودان في الفترة ما بين 1934-1936، ثم سفيرا في مصر ما بين 1936-1946. أنظر: محمد صالح حرب: المصدر السابق، ص 139.

السلطة، رغم المعارضة التي جاءت من مجلس الوصاية[1] وعلى رأسها الأمير محمد علي، والأمير عبد المنعم من جهة، وحزب الوفد من جهة أخرى[2].

استقرت أمور الحكم بعد ذلك، وفق المخطط الذي رسمه الانجليز؛ إذ تمكنوا من حسم الصراعات، التي نشبت حول مجلس الوصاية، وقطع الطريق أمام إستراتيجية حزب الوفد، خاصة وأن الهدف الانجليزي من كل ذلك تحقيق التوازن بين مختلف القوى السياسية المصرية، لاسيما، القصر والأحزاب السياسية، وعلى رأسها الوفد، ينتهي في نهاية المطاف باحتواء القصر في المقام الأول، وهو ما يُستشف من تصريح السفير البريطاني في القاهرة شارحا أبعاد التدخل البريطاني بعد المعاهدة بالقول:"لا يمكن أن تكون هناك أية حكومة مصرية تُهمل في الاستماع لمشورتنا، ثم تأمل في البقاء طويلا في الحكم"[3].

وبالموازاة مع النفوذ البريطاني المتغلغل داخل أجهزة الحكم المصرية، برز أيضا دور رئيس الديوان الملكي، فهذا المنصب لم يستمد أهميته من وجوده على رأس التنظيم الإداري للقصر، أو من كونه أداة الاتصال التقليدية بين الملك والوزارة فحسب، بقدر ما كانت أهميته الحقيقية نابعة من الدور، الذي لعبه من تعاقبوا عليه، على نحو خرج به عن طابعه الإداري، لكي يصبح ذا طابع سياسي محض، وعلى هذا الأساس، لم يكن الديوان الملكي بمنأى عن صراعات قوى التأثير السياسي، بل كان محورا لهذه الصراعات في كثير من الأحيان[4].

تأصّل المفهوم السياسي لمنصب رئيس الديوان في عهد فاروق؛ إذ تعزّز دوره وأهميته، ويعود ذلك إلى أن دور رئيس الديوان لم يتوقف عند حد تنفيذ القرار السياسي للقصر والمشاركة فيه، على النحو الذي كان عليه خلال فترة الملك فؤاد؛ إذ استطاع الانفراد بقرارات القصر وتنفيذها، وقد تحكّم في تلك التغييرات الطارئة عاملان أساسيان، يتعلق الأول، بالشخصيات التي تبوأت هذا المنصب، والتي عرف عنها حنكتها السياسية، وولائها للعرش، والثاني

[1] – كان قد أعلن النحاس باشا، أن زعماء الأحزاب قد اتفقوا على أن يكون الأوصياء الأمير محمد علي، وعزيز عزت، وشريف صبري، وأقرها البرلمان، ليؤدوا بعدها اليمين الدستورية. أنظر: لطيفة محمد سالم: المرجع السابق، ص 27-29.

[2]– كان الملك فؤاد قبل وفاته، قد اختار الأوصياء الثلاثة، وهم عدلي يكن، وتوفيق نسيم، ومحمود فخري، وبعد رحيله، تفجرت مسألة الوصاية؛ حيث أصبح العرش عُرضة للمناورات من مختلف القوى السياسية، والأسرة الحاكمة، على غرار الخديوي عباس حلمي، الذي حاول الرجوع إلى مصر، خاصة وأنه تلقى التأييد من أخيه محمد علي، غير أن تدخل بريطانيا، أقنع الأخير بعدم دعم توجهات أخيه، فضلا عن إقناع مصطفى النحاس باشا بذلك، خاصة، وأنه راجت في تلك الفترة أحاديث عن اتصالات كان يجريها حزب الوفد وزعيمه القوي النحاس باشا بعباس حلمي، لترتيب عودته إلى مصر. للمزيد، أنظر: سامي أبو النور: المرجع السابق، ج2، ص 35-36.

[3]– نفسه، ص 40-42.

[4]– نفسه.

اختلاف شخصية الملك، ففؤاد كان ذكيا ومحنّكا، بينما كان ابنه فاروق على العكس منه تماما، وهو ما أدى إلى انتقال سلطة القرار إلى الديوان الملكي تلقائيا[1].

وعليه، استشعر الوفد والحكومة ذات الأغلبية الوفدية برئاسة مصطفى النحاس باشا ذلك، وتحديدا في الدور، الذي يلعبه علي ماهر، ما حدا بها لاقتراح تعيين عبد الفتاح الطويل خلفا له، خاصة، وأنه سبق أن اشتغل منصب الوكيل البرلماني لشؤون القصر، غير أن فاروق رفض ذلك، ليعيد الوفد عرض حافظ عفيفي للمنصب نفسه، ليُرفض هو الآخر، ثم اقترح مرة أخرى ترشيح الهلالي، أو محمد أمين يوسف، وسرعان ما رفضهما القصر كذلك، وبعدها قرر الملك عبر مرسوم ملكي، في 20 أكتوبر 1937، تعيين علي ماهر في منصب رئيس الديوان الملكي، مما ولّد حالة امتعاض وسط حزب الوفد، لاسيما وأن هذه الشخصية لم تكن محل ثقة الوفد، بالنظر لانخراطه في عديد الانقلابات الدستورية، فضلا عن نفوذه الكبير داخل القصر[2].

فالملك فاروق، تعمّد تعيين علي ماهر في هذا المنصب، في محاولة منه للظهور أمام الرأي العام بأنه صاحب اليد الطولى في الحكم، كما أن علي ماهر كان يعرف البيت جيدا، وأصبح محل ثقة القصر، فضلا عن أن هذه الشخصية، كانت تحظى بدعم الجانب البريطاني، الذي رأى في علي ماهر رجل المرحلة، الذي ومن خلاله تُبقي على نفوذها، وتحكّمها بزمام الحكم في مصر[3].

دخلت مصر مرحلة الشد والجذب، بين وزارة النحاس باشا والقصر حول هذه القضية، حاول النحاس باشا خلالها المناورة باقتراح حلول وسط[4]، غير أن كل ذلك باء بالفشل، بعدما أوقع علي ماهر بين الوفد والملك فاروق، نتج عنها إقالة الأخير لوزارة النحاس باشا، لتتولى حكومة محمد محمود لاحقا الحكم، غير أن علي ماهر تسبّب من

[1]- نفسه: ص 42-44.

[2]- نفسه: ص 45-46.

[3]- محمد جمال الدين المسدي وآخرون: المرجع السابق، ص 111-112.

[4]- في هذا الإطار، اقترح النحاس باشا على الملك فاروق استحداث منصب وزير للقصر، مقابل الموافقة على تعيين علي ماهر، قصد احتواء نفوذه، وتجنب المزيد من دسائس القصر، غير أن الملك مضى في نهجه، غير آبه بمطالب حزب الوفد، مستفيدا من قرار هيئة المستشارين الملكية، التي أقرت بحق الملك في تعيين موظفي القصر، من دون تدخل الحكومة، يأتي ذلك، قبل مبادرة علي ماهر، التي حاول من خلالها تطمين الوفد، وفتح قنوات اتصال بينه وبين الملك، قبل أن يتسبب في الإيقاع بين الطرفين لاحقا، للمزيد أنظر: سامي أبو النور: المرجع السابق، ج2، ص 47-48.

جديد في إقالتها في 12 أوت 1939[1]، بالرغم من كونها نالت ثقة الانجليز والقصر على السواء، ليتولى علي ماهر بنفسه لاحقا، تأليف وزارة جديدة في أوت 1939، غير أن ظهور شخصية أحمد حسنين[2] على مسرح الأحداث السياسية في مصر، ووصوله إلى منصب رئيس الديوان الملكي بمباركة من الانجليز، وبعض الأحزاب السياسية كالأحرار الدستوريين، والحزب الوطني، وتحفّظ الوفد قلّصت من نفوذ علي ماهر كثيرا، وبالمقابل أذاب الجليد في العلاقة بين الوفد والقصر، علاوة على عدم التفريط في توطيد علاقته بالانجليز، من خلال استشارتهم في مختلف القضايا، وظهر ذلك جليا في عملية تكليف حسين سري لرئاسة الوزراء[3]، وفي ظل هذا الوضع غير المستتب بمصر تسارعت الأحداث الدولية باندلاع الحرب العالمية الثانية، التي لم تكن مصر بمعزل عن إفرازاتها، وهو ما تجلّى في الساحة السياسية المصرية[4].

ب- الأوضاع السياسية في مصر بعد الحرب العالمية الثانية:

خلّفت الحرب العالمية الثانية مناخا سياسيا جديدا في مصر، تجلّى في الحركية السياسية التي بدأت تشهدها البلاد؛ حيث ازداد الوعي القومي، بعدما أصبح الجلاء الانجليزي مطلبا شعبيا ملحّا، وتبعا لذلك بدأت ملامح تغيّر في خارطة القوى السياسية تلوح في الأُفُق؛ إذ تراجعت شعبية حزب الوفد نسبيا نتيجة تأييده للحلفاء، وعدم تحمّسه لتدعيم روابطه بالمحيط العربي، مما أدى إلى ظهور قوى جديدة في مقدمتها الأحزاب اليسارية الشيوعية، التي لم تحسن استغلال الفرصة بسبب الانقسامات التي شهدتها، وأحزاب يمينية أخرى[5].

---

[1] – تشير بعض الدراسات إلى أن محمد محمود قدم استقالة حكومته، بعدما بدت للعيان نُذُر الحرب العالمية تلوح في الأفق في أوت 1939؛ حيث تحجج بكبر سنه، وظروفه الصحية القاهرة، وعليه ألّف علي ماهر رئيس الديوان الملكي السابق وزارة جديدة من السعديين والمستقلين. أنظر: صبري أبو المجد: سنوات ما قبل الثورة 1930-1952، ج02، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1988، ص 553.

[2] – من مواليد 31 أكتوبر 1889، تلقى تعليمه في المدرسة الخديوية، ليلتحق بعدها بجامعة أكسفورد، التي تخرج منها سنة 1914، عين سكرتيرا خاصا للجنرال ماكسويل قائد القوات البريطانية في مصر، خلال الحرب العالمية الأولى، ليعمل بعدها مفتشا في الداخلية، وفي سنة 1922، عين سكرتيرا أولا مفوضا في واشنطن، وفي عام 1925، عين أمينا ثانيا للملك فؤاد، وبقي في المنصب هذا 15 سنة، إلى أن تولّى منصب رئيس الديوان الملكي سنة 1940. أنظر: سامي أبو النور: المرجع السابق، ج2، ص 50.

[3] – تولى حسين سري رئاسة الوزارة المصرية خمس مرات: الأولى من 15 نوفمبر 1940 إلى 21 جويلية 1941، والثانية ما بين 31 جويلية و04 فيفري 1942، والثالثة ما بين 25 جويلية 1949 و03 نوفمبر 1949، أما الرابعة فما بين 03 نوفمبر 1949 و12 جانفي 1950، والخامسة ما بين 02 جويلية 1952 و22 جويلية 1952. أنظر: محمد صالح حرب: المصدر السابق، ص 139.

[4] – سامي أبو النور: المرجع السابق، 49.

[5] – علي السويح: الوطنيون التونسيون ومصر 1952-1956، رسالة ماجستير، إشراف: رؤوف حمزة، جامعة تونس، 1995-1996، ص 41.

لقد غيّرت الحرب العالمية الثانية الكثير من المعطيات داخل القصر؛ حيث شهدت شعبية الملك فاروق تراجعا رهيبا بسبب موقفه الضعيف اتجاه الضغوط الانجليزية عليه، وتفشي الفساد في مختلف جوانب الحياة، فضلا عن عدم اكتراثه بشؤون المصريين، وانشغاله باللهو والمجون[1].

كما تفاقمت العلاقة بين الانجليز والقصر، بعد اتهام الانجليز بعض الدوائر الموجودة في القصر بالعداء لها، وتأييد المحور، وهو ما انعكس سلبا بعد ذلك على العلاقات بين دوائر القصر من جهة، وبين القصر وبعض القوى السياسية من جهة أخرى؛ إذ كان لحادث 04 فيفري1942[2] بالغ الأثر في ذلك، لاسيما بالنسبة لأحمد حسنين، الذي عدل عن فكرة تأييد الوفد، بل وناصبه العداء حتى تمت إقالة وزارة النحاس باشا سنة 1944، غير أن دخول بعض العناصر التي تبوّأت مناصب رفيعة داخل القصر بإيعاز من أحمد حسنين، سمح لها بالتغلغل أكثر، خاصة بعد وفاة هذا الأخير يوم 19 فيفري 1946، على إثر حادث تصادم مع إحدى شاحنات الجيش الإنجليزي على كوبري قصر النيل، ما نتج عنه تراجعا لدور الديوان الملكي، بعدما تعاقبت على رئاسته شخصيات، لم يكن لها وزنٌ كماهر علي، وأحمد حسنين[3].

عقب ذلك، استشرى دور الحاشية داخل القصر، وازداد نفوذها، وتجلى ذلك بوضوح في خلق وظائف جديدة داخل القصر، تولّتها عناصر من الحاشية، على غرار منصب المستشار الصحفي لديوان الملك، الذي كان من نصيب كريم ثابت في ماي 1946، ومنصب المستشار الاقتصادي للخاصة الملكية، الذي تولاّه الياس اندراوس منذ سنة 1950[4]، ولتعزيز سلطة فاروق وحاشيته، قرر الملك إنشاء قوة خاصة مسلحة تابعة له، على شاكلة البوليس الخاص بقيادة محمد طاهر باشا، لمواجهة قوة البوليس السياسي[5]، والحرس الحديدي، الذي أنشأه القصر لترهيب خصومه،

---

[1] – نفسه، ص 41.

[2] – من خلاله تدخل الإنجليز ضد القصر لفرض الحكم الوفدي؛ حيث أجبروا الملك فاروق على تكليف مصطفى النحاس بتشكيل الوزارة، بعدا تمت محاصرة القصر الملكي بالدبابات، على خلفية اتهام الانجليز لفاروق بصلاته بالمحور. أنظر: سامي أبو النور: المرجع السابق، ص 54. عبد اللطيف حمزة: قصة الصحافة العربية في مصر(منذ نشأتها إلى منتصف القرن العشرين)، مطبعة المعارف، بغداد، 1967، ص 155.

[3] – سامي أبو النور: المرجع السابق، ص 50–56.

[4] – كان آنذاك يشتغل كمحرر بجريدة المقطم، الناطقة باسم المندوب السامي البريطاني، في حين كان إلياس اندراوس سكرتيرا لـ: كين بويد، إذ كان أحد عملاء الانجليز داخل القصر، فضلا عن عدد آخر من الشخصيات المحيطة بفاروق، التي تزايد نفوذها أيضا مثل فاروق عبد العزيز، وحلمي حسين، وغيرهما، للمزيد راجع: أحمد بهاء الدين: فاروق ملكا، القاهرة، 1952، ص 51–56.

[5] – وهو التابع لوزارة الداخلية، لكن يخضع للسلطات البريطانية، أنشيء بعد تزايد الدعاية للمحور في مصر. للمزيد عد إلى: جمال سليم: البوليس السياسي يحكم مصر، القاهرة للثقافة العربية، 1975، ص 158.

بعدما اتخذ سياسة الاغتيالات كإستراتيجية لإنجاح خطته هذه[1]، وقد ضم هذا الجهاز شخصيات، كان لها باعٌ طويلٌ في الحياة السياسية، والعسكرية المصرية لاحقا، على شاكلة أنور السادات، ومحمد نجيب[2]، هذا الأخير، أقرّ بأنه تلقى إغراءات كي يلتحق بالجهاز، وبعد رفضه وُشي إلى زعيم الجهاز يوسف رشاد، بأنه يعمل على التخطيط للقيام بانقلاب ضد الحرس الحديدي، وهو ما نفاه محمد نجيب ليوسف رشاد شخصيا[3]، وأضاف محمد نجيب بأنه كان كثير التصادم مع ضباط الحرس الحديدي، الذين باعوا أنفسهم للشيطان على حد تعبيره، كإبراهيم عطا الله، واللواء محمد حيدر وغيرهما[4].

في هذه الفترة، بدأ مسلسل الاغتيالات السياسية، التي دبّرها القصر لمناوئيه، بداية، باغتيال أمين عثمان، بتهمة ضلوعه في حادث 04 فيفري 1942، وكراهية الملك فاروق له، بسبب علاقاته الوطيدة مع الانجليز، وحزب الوفد، لتتوالى محاولات الاغتيال، التي استهدفت بعض السياسيين المصريين، على غرار محاولة الاغتيال الفاشلة الأولى، التي تعرض لها مصطفى النحاس باشا، عبر عبد الرؤوف نور الدين في 15 أفريل 1948، والثانية الفاشلة أيضا بعد عشرة أيام من العملية الأولى، بواسطة محمد صدقي، وعبد الرؤوف نور الدين. هذا النهج الذي سلكه القصر، ترك آثارا وخيمة، ليس على مصر فحسب، بل عليه تحديدا؛ إذ بدأت بذور نهايته، تنمو يوما بعد يوم[5].

[1]– محمد نجيب: كلمتي للتاريخ: مطبعة الكتاب الجامعي، القاهرة، دت، ص 16.

[2] – ولد في 07 جويلية 1902 بالخرطوم، بدأ مسيرته الدراسية هناك، ودرس بكلية غوردن، ليتخرج منها برتبة ضابط، غادر السودان خلسة إلى القاهرة سنة 1917م، وبها دخل مرحلة جديدة من حياته، بعدما ولج الجيش المصري؛ حيث أصبح لاحقا ضابطا كبيرا به، يعتبر من مؤسسي الضباط الأحرار التي قادت ثورة يوليو 1952، أصبح بعد ذلك أول رئيس لمصر. أنظر: محمد نجيب: كنت رئيسا لمصر، الطبعة الثامنة، المكتب المصري الحديث، القاهرة، 2003.

[3] – يروي محمد نجيب أنه انتقل لمقابلة زعيم الحرس الحديدي يوسف رشاد ببيته بالجيزة، وسأله عما إن كان قد بلغه ما قيل عنه بأنه يحاول الانقلاب على هذا الجهاز رفقة السيد طه، وهي المعلومة، التي أكدها له يوسف رشاد، فرد عليه محمد نجيب بأنه لو أراد فعلا القيام بانقلاب، لما صحب معه السيد طه، لأنه لا يمتلك الشجاعة الكافية لذلك، وهو يناديه بالضبع الأسود داخل الثكنة لهذا السبب، وهو ما رد عليه يوسف رشاد بتقديم كأس من الخمر كما يضيف محمد نجيب، الذي رفضه واستبدله بكأس من العصير، لأكثر تفاصيل، طالع: محمد نجيب: المصدر نفسه، ص 69-70.

[4]– نفسه.

[5]– سامي أبو النور: المرجع السابق، ص 63-64.

ت- فاروق وعلاقته بمختلف القوى المصرية:

إنّ الحديث عن الظروف السياسية، التي كانت تسود مصر خلال فترة حكم الملك فاروق ما بين 1936و 1952 يقودنا إلى تقصي علاقاته، وعلاقات القصر عموما بمختلف القوى السياسية، والإيديولوجية المصرية، ذلك، أن علاقات القصر بها، أو حتى علاقات هذه القوى ببعضها البعض، كانت المعيار الذي يُقاس عليه الوضع آنذاك، فإذا ساءت هذه العلاقات، لاسيما مع القوى الفاعلة، على غرار الوفد أو الإخوان المسلمين[1]، أثّر ذلك سلبا على الأوضاع السياسية في مصر، والعكس صحيح، هذا إذا أخذنا بعين الاعتبار علاقة القصر بالانجليز، والتي كانت طبيعية على العموم، باستثناء بعض القوى، التي عُرفت بعدائها للانجليز، لكنها ظلت رغم ذلك من دون وزن كبير يُذكر، باستطاعته قلب الموازين لصالحها.

1- الملك فاروق وعلاقاته بالقوى السياسية والإيديولوجية المصرية:

خيّم التذبذب على العلاقات بين القصر، وتحديدا الملك فاروق، ومختلف القوى السياسية والإيديولوجية الفاعلة في مصر، ذلك أن العلاقات بين الطرفين، تحكّمت فيها المصالح، والظروف السائدة آنذاك محليا وخارجيا.

أ- فاروق والأحزاب السياسية:

1- فاروق وحزب الوفد:

تأرجحت العلاقة بين الملك فاروق وحزب الوفد، أهم الأحزاب المصرية آنذاك، بين الصراع والنزاع تارة، وبين التصالح، والتعاون السياسي تارة أخرى؛ إذ كان الظرف السائد والمصلحة، هما المتحكمان في تحديد مسار العلاقة بين الطرفين، ولو أن التصادم غلب على معظم فترات هذه العلاقة- تحديدا بين القصر والوفد-؛ حيث ظهر ذلك جليا منذ وفاة الملك فؤاد، وبداية التحضير لمرحلة ما بعده، وتفاقمت أكثر بعد وصول الملك فاروق إلى سدة الحكم، وظهر ذلك بوضوح، عندما أقدم فاروق على إقالة وزارة مصطفى النحاس باشا الوفدية في أكتوبر 1937[2].

ففي هذه المرحلة، اشتد التنافس في المقام الأول على اكتساب التأييد الشعبي، لاسيما وأن الملك فاروق تزايدت شعبيته في بداية حكمه بوتيرة معتبرة، وعلى النقيض من ذلك، تضاءلت شعبية حزب الوفد، ما أنقص وزن الحزب في

[1] - أنشئت سنة 1927 على يد حسن البنا. أنظر: عبد الله عزباوي: المرجع السابق، ص 99.

[2]- لطيفة محمد سالم: المرجع السابق: ص 162-165.

الساحة السياسية المصرية، لتصبح زمام الأمور بيد القصر والانجليز، ويتجلّى ذلك في طريقة وصول الوفد إلى الحكم في 04 فيفري 1942، وكذلك، في المرة الأخيرة سنة 1950، والدور الذي لعبه القصر والانجليز في ذلك. وإجمالا، فإن العلاقة بين القصر والوفد –كما سبق ذكره–، اتسمت بالعداء في الغالب، ذلك أن الصراع بينهما جسّد صراعا بين الحزب المدافع عن الديمقراطية في بلاده، وأوتوقراطية القصر المتصاعدة، غير أن القصر استطاع في أحيان عدة، استغلال العديد من الظروف لصالحه، فالخلاف الذي دبّ بين كوادر الوفد، وما نتج عنه من إقصاء للعديد منهم، مهّد الطريق للملك فاروق، لإقصاء الحزب من الحكم، كما سبقت الإشارة له[1].

ورغم الخلاف، والعداء الكبير، الذي طبع علاقات الوفد بالقصر عبر جل فترات حكم الملك فؤاد، أو ابنه الملك فاروق حول الراهن السياسي المصري آنذاك، وسعي كل طرف للانفراد بدفّة الحكم، إلا أن ذلك لم يكن ليميّز علاقات الطرفين فيما يتعلق بالقضايا الخارجية، خاصة ذات الصلة بالعالمين العربي والإسلامي؛ إذ نجد صحف الوفد تحتفي، وتهلّل ببعض المواقف، التي اتخذها الملك فاروق على وجه التحديد، تجاه قضايا الاستعمار في المغرب العربي، على غرار المساعدات، التي قدمها للشعب التونسي، عندما عصفت به المجاعة، بإرساله للباخرة فوزية المحملة بالإعانات الغذائية إلى تونس[2].

في ظل الظرف الصعب، الذي مر به حزب الوفد، اضطُر هذا الأخير إلى أن يراجع حساباته السياسية، بضرورة إعادة العلاقات مع القصر من جهة، والعمل على استمالة الطرف الانجليزي من جهة أخرى، كما حاول الوفد أيضا، الحصول على تأييد شعبي يحسّن من موقفه، ومكانته السياسية، والتأكيد على أنه الحزب الوحيد، القادر على التحرك بفعالية على صعيد العلاقات المصرية البريطانية، عندما وجّه عريضة سنة 1940 إلى السفير الانجليزي في القاهرة، يطالب فيها بلاده بالجلاء عن مصر فور انتهاء الحرب العالمية الثانية، وضرورة الاعتراف بحقوق مصر والسودان، وإلغاء الأحكام العسكرية، هذا الموقف الوفدي، دفع بانجلترا إلى محاولة إرضاء الحزب، والتمهيد لعودته إلى الحكم[3]، غير أن دهاء القصر، جعله يستثمر الظرف لصالحه، خاصة لما أعاد الدفء إلى العلاقة مع الوفد، إلا أن أحداث فيفري

---

[1]– من ذلك التقارب الحاصل بين الوفد والانجليز بعد معاهدة 1936، كان محسوبا بالسلب على رصيده الجماهيري؛ إذ استغل ذلك القصر، ليظهر أمام المصريين بمظهر المدافع عن حقوق البلاد، كما استغل القصر أيضا الخلافات، التي طفت إلى السطح داخل بيت الوفد، وعلى رأسها الخلاف بين مصطفى النحاس باشا، ومحمود النقراشي باشا، لاسيما بعدما أنشأ الأخير ما يسمى بفرق القمصان الزرقاء. للمزيد، أنظر: سامي أبو النور: المرجع السابق، ص 144–149.

[2]– أنظر: جريدة المصري لسان حال الوفد: العدد 3512 ليوم 23 أفريل 1947، المصري العدد 3544 ليوم 31 ماي 1947، والعدد 3545 ليوم 10 جوان 1947، وجريدة البلاغ، ليوم 31 ماي 1947، وعدد يوم 01 جوان 1947، وعدد يوم 05 ماي 1947.

[3]– سامي أبو النور: المرجع السابق، ص 143–156.

1942، وتّرت الجو بينهما من جديد، خاصة بعدما تحالف الحزب مع الانجليز ضد القصر، وهو ما لم يستصغه الأخير، الذي شرع في تدبير خطة الإيقاع بالوفد، والتي ظهرت في تدبيره للانشقاق، الذي ضرب بيت الحزب، لما انسحب منه مكرم عبيد و17 من أعضاء الهيئة الوفدية البرلمانية، وانضمامهم إلى أحزاب الأقلية الأخرى[1].

ورغم محاولات الوفد الاستعانة بالبريطانيين، إلا أن ذلك لم يثن القصر عن السعي للإطاحة بالحزب، وهو ما جسّده في إقالة الوزارة الوفدية في 18 أكتوبر 1944، ليظل الوفد بعدها بعيدا عن الحكم، حتى سنة 1950، مقتصرا على التواجد في الوزارات، رفقة بقية الأحزاب الأخرى.

وعلى العموم، يمكن القول أن الظروف السياسية لم تكن في صالح حزب الوفد في مواجهة القصر، خاصة الانشقاقات التي أضرّت به كثيرا، إضافة إلى أنه بقي متأرجحا بين موالاة القصر أحيانا، والانجليز أحيانا أخرى، متناسيا التركيز على الحاضن الشعبي، الذي كثيرا ما كان نقطة قوته الأساسية[2].

2- الملك فاروق والأحرار الدستوريين:

يُعتبر حزب الأحرار الدستوريين امتدادا تاريخيا لحزب الوفد، بفكره السياسي، وتركيبته الطبقية، عُرف عنه تفاهمه، وتناغمه مع البريطانيين، تطلّع الحزب غير ما مرة لتولي زمام الحكم، محاولا استغلال بعض الظروف، التي شهدتها الساحة السياسية المصرية، لاسيما، عند احتدام الصراع بين الوفد والقصر؛ حيث جعله ذلك يحاول توطيد علاقته بالقصر، غير أن ذلك لم يدم طويلا، بعدما نشب خلاف بينهما، دخل بعده الطرفان في صدام، عقب دخول الحزب في الحكم، ومحاولته الاستئثار به، وإبعاد أي دور للقصر فيه، وهو ما عجّل ببروز انشقاق بداخله، لاسيما، بعد وفاة زعيمه محمد محمود في جانفي 1941، وتعيين عبد العزيز فهمي القريب من القصر مكانه، ولم يلبث أن عاد الانشقاق من جديد لبيت الحزب، عندما انقسم إلى قسمين، الأول بزعامة أحمد خشبة، والثاني ضم شباب الحزب المثقفين بالثقافة العصرية، بزعامة الدكتور هيكل، الذي وصل إلى رئاسة الحزب بعد انتخابات الحزب[3].

وعقب انتخاب هيكل كرئيس للحزب، تحسّنت العلاقة مع القصر، خاصة مع رئيس الديوان أحمد حسنين، لاسيما، وأن القاسم المشترك بينهما، كان رفض وجود حزب الوفد في الحكم؛ حيث عمل أعضاؤه على توحيد صف باقي الأحزاب للوقوف أمام الوفد، وغداة إقالة الملك فاروق لوزارة النحاس باشا سنة 1944، دخل الأحرار

[1] - نفسه.

[2] - نفسه، ص 164-166.

[3] - نفسه، ص166-170.

الدستوريين من جديد في الحكم؛ إذ شاركوا في مختلف الوزارات، التي تعاقبت على الحكم في مصر إلى غاية 1950، سنة عودة الوفد للحكم، وهو ما يبين رضا القصر والانجليز على الحزب؛ إذ كان استرضاء القصر والانجليز وسيلتهم للوصول إلى الحكم، الذي طالما عملوا على المشاركة فيه، ومزاحمة حزب الوفد من أجله[1].

لم يقتصر تأييد الأحرار الدستوريين للقصر، وشخص الملك فاروق خصوصا، على المسائل الداخلية فحسب، بل كانوا من أبرز الداعمين لسياسته الخارجية، ونستشف ذلك من حملات الثناء، على بعض قراراته، التي تصدرت صفحات جريدة السياسة[2]، لسان حال الحزب، خاصة تلك المتعلقة بالمساعدات الإنسانية المقدمة للشعب التونسي، عقب معاناته من المجاعة، أو استقباله للأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي، ومنحه اللجوء السياسي إلى مصر[3].

3- فاروق والهيئة السعدية:

تكونت الهيئة السعدية[4]، على إثر انشقاق أحمد ماهر[5]، والنقراشي باشا[6] عن حزب الوفد، والتحاق عدد آخر معتبر بهما في 04 جانفي 1938، وقد حرص هؤلاء على نسب هذا المكوّن الجديد إلى سعد زغلول باشا؛ حيث

---

[1]- نفسه، ص 166-176.

[2] - أسسها، وتولى رئاستها مدحت يكن، وكانت السياسة موجهة أساسا إلى الفئة المثقفة من الشعب المصري، تبعا لتوجّه حزب الأحرار الدستوريين، الذي يعتبر حزب الصفوة، يفتقد للتأييد الشعبي؛ إذ لم تضع في اعتبارها هامة الشعب، وبالتالي لم تستطع استدراجهم إليها وإلى الحزب، صدر العدد الأول منها في 30 أكتوبر 1922، استطاعت أن تجمع ثلة من الكتاب، والأدباء، والصحفيين للكتابة فيها، على غرار الدكتور هيكل، ومحمود عزمي، وطه حسين، والشيخ علي عبد الرازق، والدكتور محمد صبري، الشيخ مصطفى عبد الرازق، ومحمد عبد الله عنان، والدكتور يوسف نحاس، والدكتور منصور فهمي، توقفت الجريدة نهائيا عن الصدور أواسط سنة 1951، بعدما هجرها كبار الكتاب والمفكرين، كما كانت السياسة تصدر عددا أسبوعيا باسم"السياسة الأسبوعية"، صدر العدد الأول منها في 13 مارس 1926. أنظر: عبد الله عزباوي: المرجع السابق، ص 59-62.

[3]- للمزيد، راجع: جريدة السياسة: عدد يوم 31 ماي 1947، وعدد يوم 01 جوان 1947، وعدد يوم 02 جوان 1947، وعدد يوم 05 جوان 1947، وعدد 07 جوان 1947، وعدد 09 جوان 1947.

[4] - أنشئت عقب خروج أحمد ماهر، ومحمود فهمي النقراشي من الوفد، بعد خلافهما مع مصطفى النحاس ومكرم عبيد سنة 1938. أنظر: عبد الله عزباوي: المرجع السابق: ص 75-80.

[5] - تولى رئاسة الوزارة المصرية للمرة الأولى ما بين 08 أكتوبر 1944 و15 جانفي 1945، والثانية من 15 جانفي 1945 إلى غاية اغتياله في 24 فيفري 1945. أنظر: محمد صالح حرب: المصدر السابق، ص 142.

[6] - تولى رئاسة الوزارة الأولى من 24 فيفري 1945 حتى 15 فيفري 1946، والثانية من 09 ديسمبر 1946 إلى غاية 28 فيفري 1948. أنظر: محمد صالح حرب: المصدر نفسه، ص 142.

أطلقوا على أنفسهم لقب السعديين، وضم هذا الحزب الجديد، كبار رجال المال، وأصحاب الشركات الكبرى، لسان حاله جريدة الأساس، فضلا عن جرائد أخرى تؤيد نهجه[1].

وقد احتفظ السعديون بعلاقات جيدة مع القصر، خاصة وأن مواجهة الوفد هدفهم المشترك، وهو ما أثبتته مشاركتهم في الحكم، لاسيما، في وزارة محمد محمود، كما أيّد السعديون دخول مصر في الحرب إلى جانب الحلفاء، أملا منهم، في أنّ ذلك سيساهم في تحقيق الاستقلال، ويعطي لمصر دورا في مؤتمر الصلح، يمكّنها من الدفاع عن مصالحها، ورغم معارضة القصر لهذا الطرح، إلا أن ذلك لم يؤثر على العلاقة بين الطرفين، ترجمته مشاركة السعديين في الحكومات، التي كانت مقربة من القصر، على غرار حكومة حسين سري الثالثة سنة 1949، باستثناء حكومة إسماعيل صدقي الثالثة، ولم يلبث أن تراجع دور السعديين السياسي، لاسيما، بعد اغتيال قائديه أحمد ماهر، ومحمود النقراشي باشا، علاوة على قلة شعبيته، وهو ما حدا بالقصر إلى التخلي عنه، كما كان عليه الحال عند تشكيل وزارة حسين سري الرابعة في 03 نوفمبر 1949، وقد عكست انتخابات 1950 شعبية الحزب الضعيفة؛ حيث حصل على 28 مقعدا فقط فيها[2].

4- الملك فاروق والكتلة الوفدية:

انبثقت الكتلة عن الانشقاق الرابع داخل حزب الوفد، في شهر جويلية 1942، بعد انسحاب مكرم عبيد، ومجموعة من أعضاء الهيئة البرلمانية الوفدية، الذين شكّلوا نواة الحزب، بعد المحاولات الحثيثة، التي بذلها القصر لشق وحدة حزب الوفد، عندما دخل القياديان فيه، مصطفى النحاس باشا، ومكرم عبيد في صراع حاد[3]؛ حيث ظهر ذلك جليا في استقالة حكومة النحاس باشا، من أجل إعادة تشكيل حكومة جديدة من دون مكرم عبيد، وهو ما تم بالفعل في 26 ماي 1942، رغم محاولات القصر الإبقاء عليه، لاستعماله في كسر وحدة الوفد، هذه الخطوة الأخيرة من حكومة النحاس، التي أفرزت فصل مكرم عبيد من الوفد، جعلته يؤسس هيئته الجديدة[4].

تزايدت حدّة الخلاف خلال هذه الفترة بين أعضاء الكتلة والوفد، بدعم من القصر، بعدما لجأ مكرم عبيد وأعوانه إلى طرح ما يسمى الكتاب الأسود، الذي يتضمن المخالفات المالية، التي تورط فيها أعضاء بارزين في الوفد، من أجل تشويه صورتهم أمام القصر والانجليز، والرأي العام المصري، غير أن انتخابات سنة 1945، سرعان ما

[1] - سامي أبو النور: المرجع السابق، ج2، ص 176-182.

[2] - نفسه.

[3] - جلال الحمامصي: معركة نزاهة الحكم (فيفري 1942-جويلية 1952)، القاهرة، 1957، ص 52.

[4] - سامي أبو النور: المرجع السابق، ج2، ص 186-189.

خلقت انقساما بين الأحزاب الموالية للقصر، وتحديدا بين الكتلة، وزعيمها مكرم عبيد والسعديين، تغيرت معه علاقة مكرم بالقصر، عندما حاول الثأر منه، عبر التقارب من جديد مع الوفد سنة 1946، غير أن ضعف شعبية هذا الحزب، لم تحقق له ما كان يصبو إليه، وبقي على غرار الأحزاب الصغيرة الأخرى لاعبا ثانويا على الساحة المصرية السياسية[1].

5- الملك فاروق والحزب الوطني:

عُرف عن هذا الحزب، معاداته للوجود البريطاني في مصر، غير أن علاقته بالقصر، كانت حسنة في غالب الأحيان، وهو ما مكّنه من المشاركة في الحكم، بداية من حكومة محمد محمود، غير أن ذلك أدى إلى حدوث انشقاق بداخله، كون هذه الخطوة تتعارض مع مبادئه التي قام عليها، لاسيما اشتراط انسحاب البريطانيين قبل المشاركة في الحكم، ليشتد الانقسام أكثر بعد مشاركة الحزب في حكومة حسن صبري سنة 1940، غير أنه عاد من جديد بعد ذلك ليوطّد علاقته بالقصر، خاصة وأن كليهما يعملان على قطع الطريق أمام حزب الوفد، والعمل على إضعافه، غير أن الانقسام الذي دبّ من جديد داخل الحزب، بعدما تمردت العناصر الجديدة في الحزب على الكوادر القديمة، خاصة بعد البيان الصادر عنها فيما عرف بـ: اللجنة العليا لشباب الحزب الوطني، هذه الجماعة، عمدت إلى نشر العديد من المقالات الثورية، خاصة في جريدة اللواء الجديد، ما نتج عنه امتعاض الملك فاروق منها، لكن ذلك لم يؤثر جوهريا على العلاقة بين الحزب الوطني، والملك فاروق؛ إذ استمرت على مستوى عال من التنسيق والتوافق، رغم بعض الفجوات، الناتجة عن تصرفات الاتجاه الثوري داخل الحزب[2].

ب- فاروق والجماعات الإيديولوجية:

1- فاروق والإخوان المسلمين:

على الرغم من العداء الكبير، الذي ميّز علاقات الإخوان المسلمين بمختلف الأحزاب السياسية[3]، إلا أنّ علاقاتهم مع القصر لم تكـــن كذلك، هذا الأخير وجد غايته فيهم، لكون عقيدتهم وبرنامجهم تتـــوافق

[1]- نفسه، ص 186-194.

[2]- نفسه، ص 198-201.

[3] - يأخذ البنا على الحركة الوطنية المصرية، والأحزاب السياسية أنها افتقدت إلى البرنامج الواضح، والدعامة الأصيلة؛ إذ كتب في ذلك في منتصف الثلاثينات يقول:"إن نهضتنا ضعيفة، لا وسائل لها، ولا غايات، ولا مناهج، ولا برامج، فلا يوجد هناك زعيم سياسي واحد يملك برنامجا واضحا للنهوض بالأمة، وعلاوة على ذلك، فإن زعماء تلك الفترة، صنعتهم الظروف لا غير، ولم يتأهلوا تربويا كي يصبحوا زعماء، ومن جهة أخرى، فإن الزعامة الأصيلة، والبرامج الواضحة، هي القواعد التي بنى عليها مصطفى كامل، ومحمد فريد، وقبلهما جمال الدين الأفغاني، والشيخ

وأهدافـــه[1]، فمصالح كليهما فرضت التوافق بينهما، وهو ما تجلى في وقوف القصر إلى جانب الجماعة، عقب النكبة التي تعرّضت لها سنة 1938 على يد حكومة حسين سري، ولم تلبث أن فرضت الظروف السياسية تقاربا بين الوفد والإخوان، خاصة بعدما وجد الإخوان أنفسهم مضطرين للمهادنة، لعدم قدرتهم على مواجهة التحالف الوفدي البريطاني ضدهم، إلا أن خروج الوفد من الحكم، دفع الإخوان من جديد إلى مناصبته العداء، وذلك ظهر في أحداث بور سعيد في جويلية 1946[2].

وبعد فترة من التوافق والتعاون، انقلبت علاقات القصر والإخوان رأسا على عقب، بعد ما استشعر القصر تزايد نفوذهم، وخطرهم عليه، لاسيما، بعدما لوّحوا إلى ضرورة تغيير نظام الحكم الملكي، من الوراثة إلى المبايعة، هذا التطور كان كفيلا، ليبدأ القصر في التصدي للجماعة، والتضييق عليها، تجلى ذلك في الأحداث، التي شهدتها القاهرة والإسكندرية، بعد الملاحقات التي طالت كوادرها، ولم تنجح مساعي حسن البنا في رأب الصدع بينهما، بل عمل القصر على تحريض الإنجليز ضدها، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل أوعز القصر لمحمود النقراشي باشا، بصفته حاكما عسكريا، لإصدار أمرا عسكريا، يقضي بحل الجماعة في 8 ديسمبر 1948، دفع ثمنه النقراشي بعد أن اغتاله أحد أعضاء الجهاز السري للإخوان، وهو عبد الحميد أحمد حسن في 28 ديسمبر 1948، بل وقام هذا الجهاز بالاعتداء على العديد، من الممتلكات والمنشآت اليهودية في القاهرة، ومحاولة هدم محكمة الاستئناف في 13 جانفي 1949، ما أدى بحسن البنا للخروج عن صمته، واصفا الضالعين في تلك الأحداث بغير الإخوان، وغير المسلمين[3].

ولم تشفع لحسن البنا محاولة التبرؤ من هذه الأحداث؛ حيث أُغتيل سنة 1949، بعدما دبّر عملية اغتياله مدير المباحث الجنائية، وبعض معاونيه محمود عبد المجيد، وما أعقبها من اعتقال أبرز قياداتها، ما أثر سلبا على نشاط الجماعة[4].

عاد القصر بعد مدة لمد يده للجماعة، وتحديدا بداية من سنة 1950، عندما تولى الوفد الحكم، وذلك حين قرر الملك فاروق العودة إلى سياسته القديمة، بجذب الجماعة إليه، للوقوف أمام الوفد، وكانت الخطوة الأولى في ذلك

محمد عبده نهضة مصر، ولو سارت في طريقها هذا، ولم تنحرف عنه، لوصلت إلى مرادها، لكن الزعماء، الذين تصنعهم الظروف، يريدون الوصول إلى النتائج، قبل أن يملكوا الوسائل الواضحة لتحقيقها". عد إلى: ماريوس كامل ديب: المرجع السابق، ص 254.

[1]- زكريا سليمان بيومي: الإخوان المسلمون والجماعات الاسلامية، مكتبة وهبة، القاهرة، 1979، ص 206-207.

[2]- نفسه، ص 228-229.

[3]- سامي أبو النور: المرجع السابق، ص 225-231.

[4]- نفسه، ص 232-233.

الطريق[1]، الإيعاز إلى مجلس الدولة، بإصدار حكم يقضي ببطلان قرار حل الجماعة في 11 سبتمبر 1951، والحقيقة أنّ إقدام القصر على هذه الخطوة، لم يكن سوى مناورة منه للوقوف أمام حكومة الوفد الجديدة، التي ألّفها مصطفى النحاس باشا، وبالموازاة مع ذلك، سعت الجماعة إلى التقرب من الوفد، وتجاوز العداء بينهما، وهو ما تجلى في مهاجمة بعض المصالح البريطانية سويّا، ورغم كل ذلك، لم تتأثر علاقة الجماعة بالقصر، بل توطّدت أكثر، غير أن ذلك سرعان ما أحدث شرخا كبيرا داخل الجماعة، خاصة، بعد أن تم تعيين حافظ عفيفي رئيسا للديوان الملكي، قابله عودة الدفء إلى العلاقة، بين الجماعة والوفد لاحقا، خاصة في مجال التعاون ضد الإنجليز. وعموما يمكن القول، أن علاقة القصر والملك فاروق شخصيا بالإخوان، كانت متوافقة في أولها، غير أن تعاظم شوكتها أربك القصر؛ إذ عمل على الحد من قوتها، درءا لأي خطر يمكن أن تشكله عليه[2].

2- الملك فاروق ومصر الفتاة:

اتسمت العلاقة بين مصر الفتاة والقصر عموما بالانسجام، والتنسيق منذ نشأتها سنة 1933، ونستشف ذلك من الشعار، الذي رفعته منذ البداية، الذي كان:"الله، الوطن، الملك"[3]، أما علاقة فاروق بها، فتعود إلى ما قبل اعتلائه العرش، لتتعزز أكثر بعد استلامه مقاليد الحكم، عندما أبدت ولاءها المطلق له[4]؛ إذ كان هدفهما كيفية ضرب الوفد، وقطع الطريق أمامه[5].

كانت مكافأة القصر لمصر الفتاة على ولائها له، ومواجهة الوفد، الموافقة على تحولها إلى حزب سياسي سنة 1937، وهو ما استغلته للهجوم على الوفد وسياسته[6]، مما عجّل بتصاعد المواجهة بينهما، حتى وصلت لدرجة تدبير محاولات الاغتيال، كالتي أقدم عليها عز الدين عبد القادر، الذي دبّر عملية لاغتيال مصطفى النحاس باشا في 28 سبتمبر 1937، مما حدا بحكومة الوفد إلى مصادرة نشاطها، واعتقال زعمائها، غير أن رد مصر الفتاة كان عنيفا؛ حيث طالبت باستئصال كلي للوفد، وأن مصر الفتاة ستعمل جاهدة من أجل تحقيق ذلك الهدف، يأتي كل

[1] – لطيفة محمد سالم: المرجع السابق، ص 712.

[2] – سامي أبو النور: المرجع السابق، ص 232-236.

[3] – عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة 1937 إلى سنة 1948، ج2، بيروت، 1973، ص 188.

[4] – لاسيما، عندما شاركت بقوة في تحية الملك فاروق، والاحتفال باعتلائه العرش؛ حيث اشتركت في تحيته عند ذهابه للبرلمان، وقصر عابدين، وبالغت الجمعية في إظهار الولاء التام له، معتبرة إياه رمز الوطن المقدس، والجيل الجديد، بل ورمزها هي، مقسمة على الإخلاص لعرشه، وبذل الأرواح والدماء في سبيل تثبيت دعائم ملكه. للمزيد أنظر: لطيفة محمد سالم، المرجع السابق، ص 656-657.

[5] – نفسه.

[6] – علي شلبي: المرجع السابق، ص 82.

ذلك بعد إقالة الملك فاروق لحكومة مصطفى النحاس باشا، ومضت بعدها مصر الفتاة في تأييد الملك فاروق، كما عبّر عن ذلك أحمد حسين، الذي وصف فاروق بسيد شباب ذلك العصر[1].

ورغم تغيير مصر الفتاة لاسمها مرتين، الأولى سنة 1940، عندما أصبحت تسمى الحزب الوطني الإسلامي، والثانية سنة 1948، لما أطلقت على نفسها الحزب الاشتراكي، مع أنها بقيت موالية، ومؤيدة للملك فاروق، رغم أن برنامجها الجديد ذا التوجه الاشتراكي، قد نادى بتطبيق العديد من الإصلاحات الاجتماعية، مع التركيز على الملكية الدستورية. وبعد ظهور تشرذمات وسط مصر الفتاة، تشنّجت علاقتها بالقصر نوعا ما، على إثر تعيين الملك فاروق للإخواني حافظ عفيفي رئيسا للديوان الملكي، لتشتد أكثر عقب التقارب بين الوفد والقصر، حين هاجمت صحف مصر الفتاة، على غرار الشعب الجديد والاشتراكية الملك فاروق، وراحت تنشر مقالاتها عن معاناة الشعب المصري، جراء تردي أوضاعه في مختلف المجالات، ورغم محاولة الملك، ووزارة النحاس التخفيف من حدة التذمّر لدى مصر الفتاة، إلا أنّ الأخيرة واصلت حملتها على القصر، بالتنقل عبر المحافظات المصرية، والتلويح بقرب قيام الثورة، خاصة، لما أقدمت على تشكيل كتائب مسلحة من المتطوعين، إلا أنّ أحداث حريق القاهرة في جانفي 1952، كانت فرصة ذهبية للقصر، للانتقام من مصر الفتاة؛ إذ أمر فاروق بحلها، وغلق صحيفتها، واعتقال زعمائها[2].

3- الملك فاروق والحركة الشيوعية:

ساد التوتر العلاقة بين الملك فاروق والحركة الشيوعية في مصر، لاسيما وأن القصر كان يعتبر هذه الأخيرة خطرا يهدده، خاصة بعدما لاحظ تزايد نشاط الشيوعيين في مصر، المدعومين من روسيا، وهو ما أفضى إلى ظهور بعض الاضطرابات العمالية في القاهرة، والإسكندرية على وجه الخصوص. وعليه مضى القصر في محاصرة هذه الحركات؛ إذ أوعز إلى حكومة صدقي الثالثة باستصدار قرارا يحضر أي نشاط يتعارض مع ما جاء في الدستور، وكانت الضحية الأولى،كما خُطّط لها الحركة الشيوعية وتنظيماتها؛ حيث اعتقل زعماؤها، وصودرت صحفها، فيما يعرف بقضية الشيوعية الكبرى في 11 جويلية 1946، وبذلك فإن القصر ضرب عصفورين بحجر واحد، الأول لما قلّم أظافر هذه الحركة، لما تشكّله من خطر عليه، والثانية توجيه رسالة سياسية لبريطانيا بأنها تواجه الخطر، الذي تواجهه بريطانيا أيضا، خاصة وأن تلك الفترة شهدت تعثر المفاوضات المصرية البريطانية حول مستقبل السودان بالدرجة الأولى[3].

[1] – سامي أبو النور: المرجع السابق، ج2، ص 242-243.

[2] – نفسه، ص 242-248.

[3] – نفسه، ص 253-254.

حاولت روسيا استمالة مصر إلى جانبها، للتخفيف من مضايقاتها للشيوعيين في مصر، عن طريق تعهدها بالعمل داخل هيئة الأمم المتحدة لدعم القضية المصرية، والتوسُّط لدى بريطانيا لأجل ذلك، خاصة بعد ظهور ما تسمى بالحركة الديمقراطية للتحرر الوطني، إلا أن الانقسامات، التي تواصلت بين المنظمات الشيوعية، بدّدت مخاوف القصر والانكليز على السواء من خطرها، وذلك رغم مواصلة الحركة الديمقراطية تحدّيها للقصر، عبر المناشير، التي كانت تصدرها، وتتهم فيها نظام الحكم بالدكتاتورية، والعمالة، والخيانة[1]، استطاعت من بعدها التغلغل حتى داخل المؤسسة العسكرية، غير أن القصر تعامل معها بصرامة، وأنهى عملها، بعد أن اغتال الضابط عبد القادر طه، وما لبثت الحركة أن واجهت المزيد من المتاعب، نتيجة للانقسامات داخلها، وتوالي التضييق عليها من الحكومات المتعاقبة، كل ذلك، أدى بها إلى سلك السرية في العمل؛ إذ راحت تدعو إلى مواجهة الاستعمار، والقضاء على الملكية والرأسمالية، وتطبيق الديمقراطية الشعبية، استطاعت بموجبه كسب تأييد عدد لا بأس به من الأتباع، حتى من داخل المؤسسة العسكرية[2].

وإيمانا منها بعدم قدرتها على المواجهة لوحدها، قررت الحركة الديمقراطية بداية من جانفي 1950، التنسيق مع باقي القوى السياسية الأخرى، كالوفد، والإخوان، ومصر الفتاة، والحزب الوطني، من دون توجيه الدعوة للسعديين، والدستوريين، غير أن هذه المساعي باءت بالفشل، بل انتقل الفشل إلى الحركة نفسها، التي انقسم أعضاؤها بين مؤيد ومعارض لهذه المبادرة[3].

ورغم الخلاف، الذي شبّ بين الوفد، عقب عودته للحكم والحركة، إلا أن الأخيرة وقفت في صف الوفد، ودافعت عنه، بعد مناورات فاروق والانجليز للإطاحة بها. وعموما يمكن القول، بأن التشتّت الذي خيّم على الحركة الشيوعية في أغلب فتراتها، هو الذي قلّص من دورها وفعاليتها داخل مصر، وجعلها لا تشكل خطرا كبيرا على القصر، الذي لم يكن ليقيم اعتبارا كبيرا لها، كما كان عليه الشأن مع الوفد مثلا[4].

[1]- رفعت السعيد: تاريخ المنظمات اليسارية المصرية (1940-1950)، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1976، ص 404.

[2]- سامي أبو النور: المرجع السابق، ص 256-260.

[3]- رفعت السعيد: المصدر السابق، ص 77-80.

[4]- سامي أبو النور: المرجع السابق، ص 261-262.

ث- ظروف مصر الاقتصادية والاجتماعية خلال حكم الملك فاروق:

عمّ الركود الاقتصادي مصر خلال فترة حكم الملك فاروق؛ إذ بقي الاقتصاد المصري يراوح مكانه، من دون مواكبة لما يحدث في العالم[1]، ولو بالنسبة للدول، التي تعيش نفس حالتها على الأقل؛ حيث بقي الاقتصاد المصري تقليديا، عماده الأساسي قطاع الفلاحة، بينما بقي القطاع الصناعي تحويليا هشّا، مقتصرا بصورة خاصة على صناعة القطن، والسكر، والتبغ، وقد ساهم في ذلك، النقص الكبير في الموارد الطبيعية، فضلا عن السياسة الاستعمارية البريطانية، التي بسطت يديها على كل مقومات مصر الاقتصادية، وبالتحديد الصناعية[2].

وبالموازاة مع ذلك، شهدت مصر في تلك المرحلة تدهورا اجتماعيا رهيبا، نجم عن ضعف الاقتصاد كما أسلفنا، والتزايد السكاني الكبير، مما ولّد اختلالا كبيرا، علاوة على الطبقية، التي أنهكت المجتمع المصري؛ إذ استأثرت فئة قليلة، ضمّت العائلة المالكة، وحاشيتها المحيطة بها، والتجار باقتصاد البلاد وثرواتها، بينما تعاني الأغلبية الساحقة من الحاجة، وخاصة سكان الأرياف، والبوادي، الذين ظلوا يعانون من تدهور أوضاعهم المعيشية، على كل الصعد، صحيا، وتعليميا، وغذائيا، مما ولّد فجوة عميقة داخل المجتمع المصري، شكّل ذلك لاحقا إرهاصا للانقلاب على النظام الملكي، والثورة عليه[3]، بعدما غذّت حدّة الفوارق الاجتماعية التوتر والغليان الشعبي، الذي أشعل شرارة ثورة شعبية،

[1] – مثل هذا الوضع يؤثر لا محالة على دور مصر الإقليمي، والعالمي، وخاصة، في موقفها من حركات التحرر، فالوضع الاقتصادي إلى جانب النظام السياسي، يلعبان دورا هاما في التأثير على عملية اتخاذ القرار؛ إذ أن الدولة، التي تعيش وضعا اقتصاديا مريحا، وموارد إنتاجية معتبرة، تكون لديها حرية أكبر في اتخاذ قراراتها؛ إذ أنها تكون متحررة من التبعية الاقتصادية، وعليه، يكون لديها هامش مناورة أكبر، وقدرة لتحقيق الأهداف، التي ترمي إليها من خلال هذه القرارات، من خلال استثمار ذلك في خدمة السياسة الخارجية للدولة، في حين الدول الضعيفة اقتصاديا، تجد صعوبة بالغة في اختيار السياسة، التي تتوافق ومصلحتها القومية، بسبب حاجتها الاقتصادية لأطراف أخرى، التي قد تتدخل في بعض المواقف، وتشاركها في صنع القرارات. أنظر: إبراهيم محمد سيف: سياسة مصر الخارجية والقضية الفلسطينية من الحكم الملكي إلى الربيع العربي 1917-2013، رسالة ماجستير، إشراف: أحمد جميل عزم، معهد أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بير زيت، فلسطين، 2015، ص 04-05.

[2] – علي السويح: المرجع السابق، ص 42.

[3] – استفحلت الأزمة المتعددة الجوانب داخل مصر، لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية، ومعها تزايد السخط الشعبي، فهذه المرحلة أفرزت طبقية مقيتة، أين ازداد الأغنياء غنى، وبالمقابل ازدادت نسبة التضخم،الذي ضرب المواطنين بقوة، فظروف الحرب العالمية الثانية فرضت مركزية التحكم في الاقتصاد، كما أدى تركيز كل شؤون الأعمال في القاهرة دون بقية المحافظات إلى تضاعف عدد سكانها، كما ساهمت العودة إلى الاستيراد في إغلاق العديد من المصانع المحلية، التي شهدت نموا معتبرا خلال الحرب، مما أدّى إلى ازدياد عدد العاطلين عن العمل، وما زاد الاحتقان الشعبي أكثر هو عجز الحكومة التام، على اعتبار أن القيادة السياسية لا تزال في أيدي القصر والباشوات، وبالتالي أصبحت تسير من سيئ إلى أسوأ. للمزيد أنظر: ريمون فلاور: مصر من قدوم نابليون حتى رحيل عبد الناصر، ترجمة: سيد أحمد علي الناصري، تقديم ومراجعة: يونان لبيب رزق، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2000، ص 275-297. طارق البشري: الحركة السياسية في مصر 1945-1953، ط02، دار الشروق، القاهرة، 2002، ص 425-428.

والتي انتهت بإسقاطه، وقيام النظام الجمهوري عقب ثورة 23 جويلية 1952[1].

ج- ثورة 23 جويلية 1952 وسقوط الملكية في مصر:

لقد غذّت الطبقية الفاحشة، وحدّة الفوارق الاجتماعية، وما نتج عنها من غليان شعبي، التذمر والامتعاض، داخل المجتمع المصري، وهو ما ظهر جليا في الإضرابات العمالية التي شهدتها مصر، لاسيما مطلع سنة 1946، بما فيها الشرطة، التي تظاهر عناصرها هي الأخرى، في الإسكندرية في أفريل 1948، للمطالبة بتحسين أوضاعهم الاجتماعية، خاصة الأجور، كل ذلك مهّد الطريق، وخلق قابلية للتغيير لدى الشعب المصري، لاسيما، وأن ذلك تزامن مع غليان سياسي شعبي كبير، بعد وصول المفاوضات المصرية الانجليزية إلى طريق مسدود، نتيجة تعنّت الطرف الانجليزي، فضلا عن توجه الرأي العام المصري، وانجذابه نحو فلسطين، والصراع العربي الصهيوني، بالإضافة لقضايا الاستعمار بالشمال الإفريقي[2].

تصاعد الاحتجاج الشعبي بعد ذلك في مصر، خاصة، بعد أن صعّدت عدة أحزاب توصف بالصاعدة من لهجتها، بخصوص قضية الجلاء، وإلغاء معاهدة 1936، واستطاعت أن تحرّك الشارع المصري، هذا الأخير ازداد تذمرا، واحتقانا، عقب الحرب العربية الصهيونية الأولى سنة 1948، وبالأخص الهزيمة المصرية فيها؛ إذ ازدادت الأوضاع بمصر تعقيدا، بعدما تيقّن المصريون من ضعف النظام السياسي في بلدهم، وهو الذي فشل في أول اختبار مصيري قومي، وتجلّى لهم ذلك أكثر في القضية، التي تعرف بالأسلحة الفاسدة، التي زوّد بها الملك فاروق جيشه لقتال اليهود في حرب 1948، وكانت سببا مهما في الهزيمة؛ إذ ترك ذلك استياء واسعا وسط الضباط، وقد دعّم ذلك، الاضطرابات السياسية، التي أفرزت عدم استقرار سياسي، تجلّى بوضوح في سرعة تعاقب الحكومات المصرية[3].

وفي ظل هذا الوضع المتأزم، تشكّلت جمعية الضباط الأحرار سنة 1949، وضمّت عددا يناهز سبعة من الضباط المصريين يتقدمهم، جمال عبد الناصر[4]، وعبد الحكيم عامر، ومحمد

[1]- علي السويح: المرجع السابق، ص 42-43.

[2] - نفسه، ص 43.

[3]- جمال عبد الناصر: المصدر السابق، ص 41.

[4] - من مواليد بني مر في أسيوط يوم 15 جانفي 1918، بدأ تعليمه بمسقط رأسه، انتقل بعد ذلك إلى مدينة أسيوط لمواصلة تعليمه، انتقل بعدها إلى الإسكندرية رفقة والده، انتقل إلى القاهرة سنة 1926 لمواصلة تعليمه، أين تحصل على شهادة البكالوريا سنة 1936، بعدها دخل الكلية الحربية بعدما تخلى عن الدراسة بكلية الحقوق، بعد تخرجه منها، أصبح قائدا متميزا، لم يرقه الوضع الذي كان سائدا في بلاده، مما حدا به

نجيب وغيرهم، وكلهم ينحدرون من الطبقة المتوسطة في المجتمع، ونتيجة للضغوط الكبيرة التي مورست عليه، استأنف النظام في مصر مفاوضات الجلاء مع الانجليز في جوان 1950، غير أن الموقف البريطاني بقي متصلّبا بخصوص ذلك، خاصة، وأن تلك الفترة كانت مفصلية، نتيجة احتدام الحرب الباردة، وما أعقب ذلك من أزمات عالمية كالأزمة الكورية، ومعها ازداد الوضع في مصر اضطرابا، مع تزايد الإضرابات العمالية، وأعمال العنف، والتفجيرات، ولعلّ أبرزها إحراق السفارتين البريطانية والفرنسية، وأمام هذا الوضع العصيب، الذي تمر به مصر، حاولت حكومة النحاس باشا تهدئة الأوضاع، عندما أعلنت في أكتوبر 1951، إلغاء معاهدة 1936، واتفاقيات 1899 حول السودان، ما خلّف رفضا واحتجاجا بريطانيين، ليكون ذلك، إيذانا بانطلاق الأعمال الفدائية ضد المصالح البريطانية، بداية بالسويس 1951، والتي عرفت مشاركة الإخوان المسلمين، لتتصاعد بعدها عمليات العنف، التي بلغت أوجّها مطلع سنة 1952، خاصة في 26 جانفي 1952، أو ما يعرف بحريق القاهرة؛ حيث شهدت القاهرة فيه حوالي 277 حريقا[1].

وعلى إثر ذلك، تدخّل الجيش لفرض الأمن، أما الملك فاروق فقرر حل حكومة النحاس باشا الوفدية، وكلّف علي ماهر بتشكيل حكومة جديدة، غير أنها سرعان ما قرر فاروق حلّها، وتكليف أحمد نجيب الهلالي بتشكيل حكومة جديدة[2]، دخل بعدها نظام حكم الملك فاروق النفق المظلم، وأصبح قاب قوسين أو أدنى من الانهيار[3].

هذه التطورات المتسارعة، لفتت اهتمام الجمعية السرية للضباط الأحرار؛ إذ أصبحت بعدها تتابع مجريات الأحداث عن كثب، ومع انفجار الوضع سنة 1951، ازداد نفوذ الجيش بعدما كلّفه الملك فاروق بمهمة حفظ الأمن، والعمل على إعادة استقرار الأوضاع، لاسيما بعد أحداث 26 جانفي 1952، وبعد أن تأكّد الضباط الأحرار من أن الوضع يسير بالبلاد من سيئ لأسوأ، وأمام عجز الملك عن التحكم في الوضع، بات في حكم المؤكد

ومجموعة من رفاقه تأسيس جمعية الضباط الأحرار، التي خططت ونفذت ثورة 23 جويلية 1952، انتخب رئيسا لمصر سنة 1954، استمر في منصبه إلى غاية 1970 سنة وفاته. للمزيد أكثر عن حياته، أنظر: رفعت سيد أحمد: ثورة الجنرال جمال عبد الناصر، الطبعة الأولى، دار الهدى للنشر والتوزيع، القاهرة، 1993، ص 13-69.

[1] – يرى محمد نجيب أن الحرائق، التي شهدتها القاهرة، والتي مسّت مختلف المؤسسات ودور السنما، والفنادق، والمحلات التجارية، والمطاعم، والبنوك، وغيرها، ومات فيها حوالي 50 مصريا، كانت مدبرة من القصر والانجليز، لتكون ذريعة لطرد النحاس باشا وحكومته، مستدلاّ في ذلك بأن الملك فاروق، وفي الوقت الذي كانت فيه القاهرة تحترق، كان هو يقيم احتفالا، شارك فيه كبار قادة الجيش، والبوليس في قصر عابدين، وهو ما حصل بالفعل، عندما قرر الملك إقالة وزارة النحاس باشا مباشرة. للمزيد، أنظر: محمد نجيب: المصدر السابق، ص 93-95.

[2] – علي السويح: المرجع السابق، ص 44.

[3] – نفسه.

أنّ النظام الملكي يحتضر، وأيامه أصبحت معدودة، وعليه، استغلّ الضباط الأحرار الوضع، وفعّلوا من نشاطهم وخططهم، للانقضاض على السلطة، والإطاحة بالملك فاروق[1]، وهو ما سارع الضباط الأحرار للقيام به خوفا من انكشاف أمرهم؛ حيث دبّروا انقلابا عسكريا يوم 23 جويلية 1952 أطاح بالملك فاروق، استولوا من خلاله على السلطة، بثت بعدها الإذاعة المصرية بيانا، تلاه الجنرال محمد أنور السادات، وضّح فيه أسباب، وأهداف الانقلاب، التي تمحورت حول فرض الأمن، ومحاربة الفساد[2]. وقد جاء ذلك وسط ترحيب شعبي كبير، سواء داخل التراب المصري أو في البلدان العربية الأخرى[3].

لم يشكل هذا الانقلاب أية مفاجأة تُذكر بالنسبة للمصريين، ذلك أن الوضع كان مهيئا لقيام مثل هكذا حدث، مما جعله يلقى ترحيبا شعبيا كما سبقت الإشارة إليه، أما الدول الكبرى، فقد أثار هذا الحدث اهتمامها، لاسيما، وأن مصر والمنطقة برمتها، تبقى فضاء حساسا بالنسبة لهم؛ إذ اكتفت معظم القوى، بعدم إبداء موقف واضح مما جرى، حتى تتضح مسارات الأحداث، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

أما على الصعيدين العربي، والإقليمي، فتعددت، وتفاوتت ردود الفعل حول ما جرى في مصر، ويظهر فقط الموقف الشعبي، الذي من خلاله باركت الشعوب العربية الأمر، ورأت فيه مرحلة جديدة، يمكن أن تلبي تطلعات الأمة العربية، نحو تحقيق الاستقلال، وتخليصها من آثار الاستعمار الأوربي، خاصة وأن مصر تمثل القاطرة بالنسبة لبقية الدول العربية الأخرى[4].

ومع سقوط الحكم الملكي، طوت مصر صفحة مهمة من تاريخها المعاصر، شهدت فيه جدلا واسعا حول الوضع الذي سادها، ومسؤولية القصر عنه، وتدخل مرحلة جديدة، تحت نظام جديد، يحمل برنامجا جديدا، عماده الأساسي تحرير مصر من التواجد الأجنبي، وتحقيق العدالة الاجتماعية عبر محاربة الإقطاع، وإنهاء الاحتكار، وإرساء قواعد جديدة لنظام ديمقراطي، تجسّد بإعلان قيام النظام الجمهوري في 17 جوان 1953 برئاسة محمد نجيب، وجمال عبد الناصر نائبا له.

---

[1]- يقول محمد نجيب في مذكراته بهذا الخصوص، أن الملك فاروق في آخر أيامه كان لايقبل مشورة أحد، سوى من حاشيته، على شاكلة محمد حسن خادمه، وكريم ثابت، وادمون جلاد، والياس اندراوس، وسائقه محمد حلمي، وطبيبه الخاص يوسف رشاد، وغيرها من الشخصيات، ويضيف محمد نجيب بأنهم في هذه الظروف، اتفقوا على أن مصر أصبحت ملائمة جدا لقيام الثورة، عندما بدءوا في المشاورات الجدية لتغيير الأوضاع جذريا، لما أحسوا بضعف جهاز الحكم، فبدءوا في التدبير لمواجهته، وإسقاطه. راجع: محمد نجيب: المصدر السابق، ص 98.

[2]- علي السويح: المرجع السابق، ص 48.

[3]- محمد نجيب: المصدر السابق، ص 118.

[4]- علي السويح: المرجع السابق، ص 48-49.

الفصل الثاني

أسباب اهتمام مصر بنضال المغرب العربي

1- القصر واهتمامه بقضايا المغرب العربي

2- دوافع اهتمام التيار الإسلامي بدعم نضال المغرب العربي

3- عوامل اهتمام التيار الليبرالي بدعم كفاح المغرب العربي

شهد مطلع القرن العشرين استفحال خطر الاستعمار الأوربي في مصر، ومختلف البلدان العربية، والإسلامية، ونتيجة لذلك بدأت فكرة الاهتمام بمواجهته عند المصريين داخل مصر أولا، وفي البلدان العربية ثانيا، هذا الاعتقاد، الذي تحوّل مع مرور الوقت من مبدأ إلى واجب لدى شريحة واسعة من المصريين، لاسيما الأحزاب السياسية ذات التوجه الوطني والقومي، على غرار حزب الوفد والجماعات الإيديولوجية، التي جاءت بعد ذلك مباشرة، على شاكلة جمعية الشبان المسلمين، وجماعة الإخوان المسلمين. هذا المبدأ، أو بالأحرى الشعور القومي، ما لبث أن تبنّاه القصر، خاصة في فترة حكم الملك فاروق، الذي فرضت عليه الظروف الراهنة آنذاك، ركوب الموجة، والسير في هذا الاتجاه[1].

ولن نخفي سرّا، إذا قلنا إنّ جل الاهتمام المصري بقضايا هذه الأقطار في مصر الملكية، وقع على عاتق الشعب المصري بمختلف فئاته الاجتماعية، والسياسية، والثقافية؛ إذ كان ذلك نابعا من مبادئها العربية الإسلامية، التي بنت عليها برامجها، وإيديولوجيتها، وسعت بكل ما توفّر لديها من إمكانيات لاحقا، لتجسيدها على أرض الواقع.

وتجدر الإشارة إلى أنّ المساندة المصرية لنضال المغرب الأقصى لكونها تتأسّس في عمقها على الروابط العربية والإسلامية، فإنها لم تفرد القضية المغربية، وتفصلها عن القضية المغاربية، أو شمال إفريقيا، وعليه سنركّز على إبراز عوامل اهتمام مصر بكفاح المغرب العربي عموما، مع تخصيص الحديث في بعض الأحيان لنضال المغرب الأقصى.

1- القصر واهتمامه بقضايا المغرب العربي:

لم يُبد القصر اهتماما صريحا بقضايا المغرب العربي، خاصة في عهد الملك فؤاد، فاهتمام هذا الأخير بهذا الخصوص، كان مُنصبّا على كيفية الظهور بمظهر المدافع عن توثيق اللحمة بين المسلمين، عبر لبس عباءة الإسلام الجامع، وفي الحقيقة، فإن هذا التوجه الذي سار عليه الملك فؤاد، لم يكن بدافع الغيرة على الدين الإسلامي[2]، وإنما

[1] – هذا الدور الريادي المصري، لاسيما على الصعيدين العربي، والإسلامي هو في الحقيقة تحصيل حاصل، فموقع مصر الاستراتيجي، بين ثلاث قارات (إفريقيا، آسيا، وأوربا)، علاوة على احتوائها على قناة السويس، أكسبها مكانة جيو سياسية هامة، كان عليها أن تعمل جاهدة لتتحمل مسؤولية ذلك، فمكانتها هذه حتّمت عليها، لعب الدور الذي فرضه عليها موقعها المهم، خاصة وأن التاريخ أثبت أن تفريط مصر في القدرة على استغلال هذا الموقع، سيفسح المجال لا محالة للآخرين لاستغلاله، وذلك ضدها، وضد الشعوب العربية والإسلامية في أحيان كثيرة. للمزيد عد إلى: محمد حسنين هيكل: خريف الغضب...قصة بداية ونهاية أنور السادات، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، القاهرة، 1990، ص 133.

[2] – عكس تصرّف الملك فؤاد مع المناضل المغربي محمد المكي الناصري حقيقة هذا الطرح؛ حيث استجاب لطلب السلطات الفرنسية بطرده من مصر، عقب التقرير الذي قدمه إلى المؤتمر الإسلامي المنعقد في القدس سنة 1931 تحت عنوان:"حرب صليبية في مراكش"، عندما اعتُبر

إستراتيجية، حاول من خلالها التصدي للأفكار الليبرالية، والتكتلات السياسية، التي شهدتها مصر عقب ثورة 1919، وما أعقبه من إعلان لتصريح 28 فيفري 1922، فالاتجاه الإسلامي، الذي سار عليه الملك فؤاد، كان حاجة ملكية، فرضتها دوافع سياسية بحتة[1].

وترجمة لهذا النهج الجديد للملك فؤاد، تبنّى الأخير فكرة الخلافة الإسلامية، التي رأى فيها تأكيدا لسلطته الدينية في مواجهة خصومه السياسيين في الداخل، وتطلُّعا لتبوُّء الزعامة في العالم الإسلامي[2]، مستلهما ذلك من الأفكار، التي روّج لها كبار المصلحين منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، عبر دعواتهم لمشروع الجامعة الإسلامية[3]، لمواجهة الاستعمار، الذي كان يهدد الأقطار الإسلامية، فالسبيل لمواجهته بالنسبة لهم المحافظة على الخلافة، وهو ما عبّر عنه محمد عبده[4] بالقول أن المحافظة عليها بمثابة ثالثة العقائد بعد الإيمان بالله ورسوله- صلى الله عليه وسلم-، ومن ثمة، انتقل صدى هذه الأفكار إلى مصر، عندما راح مصطفى كامل زعيم

شخصا غير مرغوبا فيه، يعمل ضد دولة صديقة لمصر، انتقل بعدها إلى جنيف السويسرية لمواصلة نشاطه الوطني، وهناك ألّف كتابه الموسوم بـ:"فرنسا وسياستها البربرية في المغرب الأقصى"، ونشره في مصر سنة 1932. للمزيد عد إلى: محمد المكي الناصري: فرنسا وسياستها البربرية في المغرب الأقصى، ط2، شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، دون تاريخ، ص 03.

[1] – سامي أبو النور: المرجع السابق، ص 267.

[2] – كان الملك فؤاد يريد أن تصبح مصر عاصمة الخلافة تحت قيادته، وقد نال في سبيل ذلك دعم الأزهر، وقطاعات إسلامية واسعة، بما فيها جماعة الإخوان المسلمين، وقصد إنجاح مشروعه، عمل على مواجهة أي برنامج رأى فيه خطرا قد يهدد مسعاه، مثلما كان عليه الأمر مع المؤتمر الإسلامي بالقدس سنة 1931، عندما أوعز الملك فؤاد لحكومته، وشيوخ الأزهر، والصحافة المصرية بشن حملة ضد الداعين إلى عقده، بحجة أنه موجّه ضد الخلافة، وهو ما حدا بأمين الحسيني إلى إقناع هذه الأطراف بالهدف الحقيقي لهذا المؤتمر، المتمثل في مواجهة الخطر الصهيوني. أنظر: إبراهيم محمد سيف، المرجع السابق، ص 20، عبد العزيز الثعالبي: خلفيات المؤتمر الإسلامي بالقدس 1350هـ/1931م، إعداد: أحمد بن ميلاد، تقديم وتحقيق: حمادي الساحلي، ط01، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1988، ص 12.

[3] – لتفاصيل أكثر عن موضوع الجامعة الإسلامية، أنظر: جورج أنطونيوس: يقظة العرب، تعريب: علي حيدر الركابي، دمشق، 1946. وأيضا: زكريا سليمان: التيارات السياسية والاجتماعية بين المجددين والمحافظين، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1983.

[4] – من مواليد سنة 1266 هـ/ 1849م في قرية محلة نصر في مديرية البحيرة، من أب تركماني وأم عربية، تعلم القراءة بعد تجاوزه سن العاشرة، انتقل بعدها إلى الأزهر ومنه نال الشهادة العالمية، اتصل به جمال الدين الأفغاني بعد حلوله بمصر وصار من أبرز مقربيه، شارك في الثورة العرابية، حكم عليه عقبها بالنفي لثلاث سنوات، اتجه إلى لبنان، وبها أقام لمدة سنة، ثم غادرها نحو باريس أين التقى الأفغاني من جديد، وأصدرا معا مجلة العروة الوثقى، ليعود بعدها إلى مصر بوساطة من الأميرة نزلي. للمزيد راجع: محمد دراوي: المرجع السابق، ص 36-38.

الحزب الوطني المصري، يربط بين الحركة الوطنية المصرية والجامعة الإسلامية، بعدما عزا ضعف المسلمين إلى انقسامهم، وابتعادهم عن الدين، ومع مرور الوقت، أمكن للملك فؤاد استغلال الظروف، للمضي قُدُما في استغلالها لصالحه[1].

ومع بداية تبلور الفكر القومي العربي[2] في مصر منذ ثلاثينات القرن العشرين[3]، انخرط الملك فاروق في هذا التيار أملا في مواكبة الركب، واستغلاله لمصلحة القصر، وتجلّى ذلك في تبنّيه الدعوة إلى عقد المؤتمر البرلماني العربي الإسلامي لنصرة القضية الفلسطينية بالقاهرة في أكتوبر 1938، فضلا عن إيفاد رئيس ديوانه الملكي علي ماهر إلى لندن سنة 1939 لحضور مؤتمر الدائرة المستديرة، الذي حضرته كل من مصر، والسعودية، والعراق، واليمن، وشرق الأردن، وواصل القصر في خطّه العربي من أجل اكتساب مكانة مرموقة عربيا؛ إذ أقدم يوم 31 أكتوبر 1945 على إصدار أمر ملكي تحت رقم 36، يقضي باستحداث منصب مساعد وزير الخارجية للشؤون العربية، وأُتبع ذلك بإنشاء وزارة الخارجية المصرية مكتبا خاصا للشؤون العربية، أطلقت عليه اسم:"إدارة الشؤون العربية"[4].كما لم يتردد الملك فاروق سنة 1946 في الاحتجاج على السلطات الفرنسية في لبنان، على خلفية اعتقال الشيخ بشارة الخوري، وعقب الإفراج عنه أرسل له

---

[1] – سامي أبو النور: المرجع السابق، ص 269-270.

[2] – للاطلاع أكثر على هذا الموضوع: أنظر: محمد جمال الدين المسدي وآخرون: المرجع السابق. وعاصم الدسوقي: مصر والحرب العالمية الثانية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1976.

[3] – لاسيما مع ظهور شخصيات عدة، تشبّعت بالفكر القومي العربي، من أبرزهم جمال عبد الناصر (1918-1970)، فقد شهدت هذه الفترة تطورا للفكرة العربية في مصر بشكل متصاعد ومتعاظم، في ظل انتشار آراء وأفكار العديد من الشخصيات الفكرية، والسياسية، التي لعبت دورا هاما في نشر الفكرة العربية في مصر، على غرار عزيز علي المصري (1879-1965)، ساطع الحصري (1879-1968)، مكرم عبيد (1889-1961)، وعبد الرحمن عزام وغيره من الشخصيات الأخرى، التي نشرت الكثير من المؤلفات، مثل كتاب الوعي القومي لقسطنطين زريق سنة 1938، دستور العرب القومي للشيخ عبد الله العلايلي سنة 1938، آراء وأحاديث في الوطنية والقومية لساطع الحصري عام 1944، وكتاب قضية العرب لعلي ناصر الدين سنة 1946. كما أن هذه المرحلة توافقت مع عودة الروح إلى العلاقة بين مصر والعرب؛ حيث شهد تيار العروبة ازديادا واضحا، أصبح يلتقي في أهدافه مع أهداف القومية في المشرق، لاسيما بعد أن جمعت القضية الفلسطينية العرب مرة أخرى، مع سعي من الأقطار العربية للحصول ولو على قدر نسبي من الاستقلال السياسي، وهو الأمر الذي لم تكن مصر بعيدة عنه، ما دفعها للالتقاء مع الأفكار العربية في المشرق. للمزيد عد إلى: نجاح العشري: عبد الناصر وحركات التحرر العربي والإفريقي (فهم جديد لدور قائد ثورة يوليو في إشعال فتيل ثورات العرب والقارة السوداء)، ط1، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة،2011، ص 28-29. السيد يسين وآخرون: تحليل مضمون الفكر القومي العربي (دراسة استطلاعية)، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1985، ص 73-99.

[4] – حسين أحمد محمود العطار: عبد الرحمن عزام باشا ودوره في الحياة السياسية في النصف الأول من القرن العشرين، رسالة دكتوراه، إشراف: عبد الوهاب بكر محمد، قسم التاريخ، جامعة الزقازيق، مصر، 2006، ص 220.

بعثة مهنئا، كما لم تفوّت هذه البعثة الفرصة، كي تستقبل وفدا مراكشيا هناك، كان قد وفد إلى لبنان قصد الترويج للقضية المغربية، والمطالبة بالاستقلال[1].

ومع تأسيس جامعة الدول العربية[2]، وجد الملك فاروق الفضاء المناسب، الذي يمكّنه من تجسيد سياسته الجديدة، ذات التوجّه العربي، الهادفة إلى تعزيز مكانته داخليا وخارجيا، ومن ثمة، إضفاء المزيد من المصداقية الشعبية للقصر، لاسيما وأن هذا التوجّه لقي تأييد العديد من القوى الوطنية، على غرار الإخوان المسلمين، ومصر الفتاة، بل وحتى الجانب البريطاني، وعليه، فقد بذل الملك فاروق جهودا جبّارة حتى ترى هذه الجامعة النور. انبرى بعدها الملك فاروق للدفاع عن القضايا العربية الراهنة آنذاك، أو بالأحرى سعيه للظهور كذلك، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، رغم المعارضة البريطانية لذلك[3].

[1] – سامي أبو النور: المرجع السابق، ص 289-291.

[2] – تأسست في 22 مارس 1945، يعود أصل تسميتها إلى المقترح، الذي تقدمت به مصر إلى اللجنة التحضيرية في 02 أكتوبر 1944، ودعت فيه إلى تأليف جامعة للدول العربية من الدول العربية التي تقبل الانضمام إليها، أما عن جذور تأسيسها فترجع إلى الحرب العالمية الثانية، أين طرحت فكرة إنشاء تنظيم عربي يجمع شمل حكومات البلاد العربية، وهو ما سعت الدول الاستعمارية الغربية وخاصة بريطانيا من خلالها إلى محاولة التخفيف من حدة العداء العربي لها، واستمالة الأقطار العربية إلى جانبها، معلنة عطفها على أفكار استقلال الأقطار العربية، وترحيبها بأي عمل يرمي إلى تحقيق الوحدة العربية، وعبّر عن ذلك وزير خارجيتها أنطوني إيدن في 29 ماي 1941، وكرره ثانية في 24 فيفري 1943، وبعدها مضى رئيس الوزراء المصري في العمل، على تجسيد هذه الفكرة، عندما دعا رئيس وزراء سوريا جميل مردم، ورئيس الكتلة الوطنية اللبنانية بشارة الخوري لزيارة مصر من أجل مناقشة بعض الشؤون العربية، وأعقب ذلك خطوة عراقية مماثلة، قادها نوري سعيد، الذي تقدم بمذكرة لبريطانيا في 14 جانفي 1943 تتضمن مشروعا اتحاديا، يتضمن إنشاء جامعة عربية تتكون من العراق، وسوريا، وأي دولة عربية أخرى ترغب في ذلك، ومنذ جويلية 1943م، قادت مصر سلسلة من المشاورات، دعت بعدها إلى اجتماع في شكل لجنة تحضيرية لمؤتمر عربي عام، وهو ما تجسد باجتماع اللجنة في الإسكندرية ما بين 25 سبتمبر و 07 أكتوبر 1944، انتهى إلى ما يعرف بـ: "بروتوكول الإسكندرية"، لتنعقد بعدها اللجنة الفرعية السياسية التي أوصى بها بروتوكول الإسكندرية ما بين 17 فيفري و 03 مارس 1945 بالإسكندرية لإعداد مشروع الميثاق، الذي اجتمعت اللجنة التحضيرية في 17 مارس 1945 في قصر الزعفران بالقاهرة للنظر فيه، ليتم التوقيع عليه في 22 مارس 1945، ودخل حيّز التنفيذ في 11 ماي 1945، ويتكون الهيكل التنظيمي للجامعة من ستة مستويات: مجلس الجامعة، واللجان الدائمة، الأمانة العامة، مجلس الدفاع المشترك، المجلس الاقتصادي، المنظمات المتخصصة. للمزيد طالع: أحمد فارس عبد المنعم: جامعة الدول العربية 1945-1985 دراسة تاريخية سياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الثقافة القومية، ط1، بيروت، 1986، ص 12-17 وما بعدها.

[3] – كانت هذه الخطوات إستراتيجية، انتهجها الملك فؤاد، وبعده نجله فاروق للظهور بمظهر البطل القومي أمام الجماهير، فقد كان الملك فاروق مثلا يتظاهر بعدائه للانجليز، لكي يكسب لنفسه شعبية هو في أمسّ الحاجة إليها، وكان آخر شيء يتمناه هو أن لا تغادر القوات البريطانية بلاده، لأن بذهابها يذهب معها الضمان الأخير لبقائه في مواجهة شعبه. أنظر: ريمون فلاور: المرجع السابق، ص 14.

وتأتي قضية المغـرب العربي أيضا في صـدارة اهتمامـات الملك فـاروق حينذاك[1]؛ إذ تملّـكته الرغـبة في توسـيع مشـروعه، بحيث لا يبقى مقتصـرا على المشـرق العـربي فحسب، بل يمـدّه نحـو المغـرب العـربي، غير آبـه بتداعيـات ذلك على ملـف بلاده في مجـلس الأمـن الـدولي حول قضية جلاء الإنجليز عن مصر[2].

وقد ظهر ذلك بوضوح في تدخّله في عديد القضايا المهمة في المنطقة، لاسيما قضية الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي[3]، عندما أكـرم وفـادته، ومنـحه حق اللجـوء السياسي في مصر[4]، بعدما تخلّص من أسر الفرنسيين[5]، وقبل ذلك، موافقته على احتضان العديد من الزعماء المغاربة، وتوفير الغطاء السياسي، الذي يمكّنهم من مواصلة نضالهم الوطني من أجل قضية بلدانهم، وأبرز مثال على ذلك الموافقة على احتضان مؤتمر المغرب العربي، ما بين 15 و 22 فيفري 1947، الذي أرسى الدعائم القوية للعمل النضالي المغاربي المشترك ضد الاستعمار الأوربي[6]، فضلا عن دعمه المباشر للقضية المغربية في شتى المجالات، على غرار الميدان الثقافي، عبر استقبال الطلبة، والبعثات السياسية المغربية في مصر[7]، أو حتى السعي لتوطيد أواصر التعاون الثقافي بين البلدين، كما فعل عندما قرر إنشاء

[1] – سامي أبو النور: المرجع السابق، ص 300-304.

[2] – لطيفة سالم: المرجع السابق، ص 807.

[3] – ينحدر من أسرة عريقة في العلم والوطنية؛ إذ كان والده قاضيا على إقليم الريف الأوسط، أتمّ تعليمه الابتدائي في مسقط رأسه أغادير، ثم انتقل إلى تطوان لمواصلة تعليمه الثانوي، ومنها انتقل إلى فاس ليلتحق بجامعة القرويين، تولى بعد تخرجه عدة وظائف منها مدرسا للغة العربية، وقاضي القضاة، تزعم المقاومة في الريف بعد وفاة والده سنة 1920، واستطاع أن يحقق انتصارات عديدة على الاسبان، ومن بعدهم الفرنسيين، إلى أن تحالفت ضده هاتان القوتان، عندها اضطر للاستسلام في 26 ماي 1926، لتقرر بعدها فرنسا نفيه إلى جزيرة لارينيون، التي مكث فيها إلى غاية 1947، بعد تخلصه نزوله في مصر، التي منها استأنف نضاله من جديد ضد الاستعمار؛ حيث أسس لجنة تحرير المغرب العربي، وجيش تحرير المغرب العربي، توفي في 06 فيفري 1963، ودفن بالقاهرة. أنظر: أبو عمران الشيخ وآخرون: المرجع السابق، ص 186-190.

[4] – للاطلاع أكثر، أنظر: الملحق رقم 29 ص 524، والملحق رقم 31، ص 526.

[5] – الأهرام: العدد 22276 ليوم 01 جوان 1947، ص 01.، والعدد 22281 ليوم 06 جوان 1947، ص 03.

[6] – المصري: العدد 3456 ليوم 16 فيفري 1947، ص 03، والعدد رقم 3462 ليوم 23 فيفري 1947، ص 04.

[7] – المصري: العدد 4835 ليوم 13 ماي 1947، ص 02.

مركزا ثقافيا مصريا في المغرب الأقصى، يُعنى بتحقيق تلك الأهداف- كما نرى ذلك في الفصول اللاحقة من الدراسة-[1].

هذا التوجّه الاستراتيجي للملك فاروق، يظهر حتى في برنامج المقرّبين منه، والمحيطين به، الذين بحُكم مصالحهم، التي تتقاطع مع مصالح القصر، سعوا إلى تبنّي هذا النهج الجديد للملك فاروق، ولعلّ أبرز ما يوحي لنا بذلك، تعاطي الصحف المقربة منه مع قضايا المغرب العربي، حيث سعت جاهدة لتظهر في ثوب المدافع عنها عموما، والقضية المغربية على وجه الخصوص، ونخصّ بالذكر هنا جريدة المقطم[2]، التي كان يديرها كريم ثابت، الذي أصبح يشغل منصب المستشار الإعلامي للملك فاروق؛ إذ كان من أقرب الفاعلين في صياغة سياسة القصر سواء داخليا، أو خارجيا، فالمقطم درجت في تلك الفترة على تناول، بل والدفاع في أحيان عدة، عن القضية المغاربية؛ إذ درجت في أحيان كثيرة على تتبُّع مستجدات الوضع في المغرب العربي عموما،كما فتحت صفحاتها للمناضلين المغاربة، لنشر انشغالاتهم الوطنية، على غرار علال الفاسي[3]، والحبيب بورقيبة[4]، عمر

[1] – المصري: العدد 4861 ليوم 09 جوان 1951، ص 03.

[2] – – أسسها يعقوب صرّوف بمصر سنة 1888، أصبحت تُحسب على القصر، بعد الحرب العالمية الثانية، بحيث كانت تعنى بالقصر أكثر من عنايتها بدار المندوب السامي البريطاني، وبقيت كذلك، حتى أصدر إدغار جلاد أحد رجال القصر الملكي آنذاك جريدة الزمان سنة 1947. أنظر: بشير فايد: قضايا العرب والمسلمين في آثار الشيخ البشير الإبراهيمي والأمير شكيب- دراسة تاريخية وفكرية مقارنة، رسالة دكتوراه، إشراف: عبد الكريم بوالصفصاف، جامعة قسنطينة، السنة الجامعية: 2010/2009. عبد اللطيف حمزة: المرجع السابق، ص 158.

[3] – من مواليد فاس سنة 1910، درس العلوم العربية الإسلامية، انطلاقا من المدرسة العربية الحرة الأولى بفاس إلى مدرسة الناصرية فالقرويين، باشر نشاطه السياسي في سن مبكرة، ناضل من أجل الإصلاح الإداري، والتعليمي، والديني في بلاده، وهو ما عرضه للاعتقال، والنفي إلى الغابون سنة 1937 بعد معارضته الشديدة للسياسة الفرنسية في المغرب الأقصى، جاب العديد من دول المشرق العربي، وأوربا مناضلا لصالح القضية المغربية، توفي يوم 13 ماي 1974 وهو ببوخارست الرومانية، تاركا عدة مؤلفات أهمها: الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، نداء القاهرة، حوار المغرب في المشرق، رسائل تشهد على التاريخ.....عد إلى: صلاح زكي أحمد: أعلام النهضة العربية في العصر الحديث، ط1، مركز الحضارة العربية، القاهرة، 2001، ص215-217. علال الفاسي: رسائل تشهد على التاريخ، ج01، ط02، تنسيق وتقديم: شيبة ماء العينين، مطبعة الرسالة، الرباط، 2006، ص 19-24.

[4] – من مواليد 03 أوت 1903 بالمنستير، درس بالمدرسة الصادقية، تحصّل على الشهادة الإبتدائية سنة 1913، ثم التحق بمعهد كارنو، انضم إلى الحزب الدستوري سنة 1922، وبعد الخلاف، الذي دبّ بين أعضائه، وخلاف بورقيبة مع أعضاء اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري القديم، أسّس الحزب الدستوري الجديد رفقة الماطري، سجن عدة مرات من طرف السلطات الفرنسية في الفترة ما بين 1934 و 1938، انتقل بعدها إلى مصر، ومنها واصل نضاله الوطني ما بين 1945 و 1949، قبل أن يعود إلى تونس ويبدأ مرحلة جديدة، دخل من خلالها في مفاوضات مع الجانب الفرنسي لتسوية القضية التونسية، بعد الاستقلال تولى رئاسة تونس إلى غاية سنة 1987 بعدما أطاح به زين العابدين بن

الهمـــــامي[1]، المنـــــجي سليـــم[2]، الهـــادي نويـــرة[3] وغيرهـــا مـــن المناضلين المغاربة[4]، أو نقل يوميات شعوب المغرب العربي مع السياسة التعسفية الاستعمارية في مختلف المجالات، فضلا عن الاحتفاء بالأعياد الوطنية لدول المغرب العربي، والتذكير بمآثر الجهاد بها، كما هو الشأن مع تخليدها لذكرى مجازر 08 ماي 1945م[5] بالجزائر[6]، علاوة على وقوفها عند أهم الأحداث، التي شهدها مســار نضـــال الحركـــة الوطنية المغربية في الداخـــل والخـــارج، كما هـــو الحـــال مـــع قضية لجوء الأمير محمد بن عبد الكـــريم الخطـــابي إلى مصـــر، ودور الملك فـــاروق في ذلك، والصـــراع بين الملك محمد الخـــامس[7] والمقيم العـــام الفرنسي في

علي، توفي سنة 2000. أنظر: عبد الحليم مرجي: قضايا تحرير المغرب العربي عند محمد البشير الإبراهيمي وعلال الفاسي 1919-1962، رسالة ماجستير، إشراف: عبد الله مقلاتي، جامعة المسيلة، 2014-2015، ص 157.

[1] – ولد في المكناسي بضواحي سيدي بوزيد سنة 1915، كان من المدرّسين بجامع الزيتونة، نشط في الحزب الدستوري التونسي القديم، مما كلفه السجن عدة مرات، توجه إلى مصر سرا سنة 1945 ممثلا للحزب. أنظر: خالد بن فرج عبيد: عبيد خالد: صدى مسألة المنصف باي في أوساط الوطنيين التونسيين بمصر، مجلة روافد، العدد 03، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، 1997، ص 177.

[2] – المنجي سليم من أصل يوناني، ولد بتونس في 15 سبتمبر 1908، زاول تعليمه بالمدرسة الصادقية بتونس، ثم بكلية الحقوق بباريس، كان عضوا في جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين بفرنسا، انخرط في الحزب الدستوري الجديد بعد عودته إلى تونس، أُلقي عليه القبض يوم 09 أفريل 1938، ليزج به في السجن حتى 1942، رحل إلى مصر لمواصلة الكفاح لاحقا. أنظر: زهرة كردي: الحبيب ثامر 1909-1949، رسالة ماجستير، إشراف: حسين رؤوف حمزة، جامعة 09 أفريل 1938، السنة الجامعية: 2004-2005، ص 21.

[3] – ولد في 06 أفريل 1911 بالمنستير، وسط عائلة مثقفة، وميسورة الحال، بعد دراسته بمعهد سوسة التحق خريف 1911 بفرنسا لمواصلة دراسته؛ إذ تحصل على البكالوريا هناك سنة 1933، ثم على إجازة في الحقوق سنة 1936، كانت تربطه علاقة وطيدة بالحبيب بورقيبة، الذي كلفه بتكوين شعبة للحزب الدستوري التونسي الحر بباريس، انتخب كاتبا عاما لها سنة 1936، وبعد عودته إلى تونس، اشتغل في ميدان المحاماة، توفي سنة 1993م. أنظر: عادل بن يوسف: النخبة التونسية والحركة الوطنية الجزائرية 1927-1962، المجلة التاريخية المغربية، السنة 30، العدد 109، جانفي 2003، تونس، ص 13.

[4] – المقطم: 24 ماي 1951، ص 05. المقطم: 18 ماي 1951، ص 04، وعدد يوم 19 ماي 1951، ص 01.

[5] – لتفاصيل أكثر عنها راجع: أحمد مريوش: حوادث الثامن ماي 1945 من خلال وجهة نظر جمعية العلماء المسلمين، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 10، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 1997، ص 125-140.

[6] – المقطم: 09 ماي 1951، ص 05.

[7] – هو محمد بن يوسف الابن الأصغر للسلطان يوسف بن الحسن الأول، ولد سنة 1911، هدا الأخير عهد بولاية العهد لابنه الأكبر الأمير إدريس، إلا أن وفاة السلطان يوسف سنة 1927، جعلت ضباط الاستعلامات، والرؤساء العسكريين يجمعون على تجاهل ولي العهد، ويزكون محمد الخامس لصغر سنه، اعتقادا منهم سهولة السيطرة عليه، والتحكم فيه، ومع مرور الوقت استطاع السلطان الجديد إثبات العكس؛ إذ انخرط في الدفاع عن استقلال وطنه بمعية رجال الحركة الوطنية المغربية، التي وضعت ثقتها فيه، خاصة بعدما أقرت يوم اعتلائه العرش عيدا وطنيا، تعرض جراء ذلك الملك لمضايقات السلطات الفرنسية، أبرزها نفيه إلى خارج المغرب في 20 أوت 1953، وبعد عودته سنة 1955، استمر في الحكم إلى أن وافته المنية سنة 1961. للمزيد أنظر: عبد الله كنون: ذكريات مشاهير المغرب في العلوم والأدب والسياسة، تقديم وترجمة: محمد بن عزوز، ج3، ط1، دار ابن حزم، مركز التراث الثقافي المغربي، المغرب، 2010، ص 1542. 1560. السبتي غيلاني: علاقة جبهة التحرير

المغرب الأقصى ألفونسو جوان[1]، ومـــا انجـــر عـــن ذلك، إضـــافة إلى أعمـــال القمـــع والقتـــل، التي تمـــادت الســـلطات الفرنسية في القيام بها بحق الشعب المغربي، والوطنيين المغاربة بالدرجة الأولى[2].

وخلاصة القول، أنّ القصر في مصر أملت عليه ظروف المرحلة، التي مر بها، سواء خلال فترة حكم الملك فؤاد، أو ابنه فاروق لاحقا، أن يمضي قُدُما في نهجه الإسلامي العروبي؛ ذلك أن اكتساب شعبية كبيرة، تُضفي مزيدا من الشرعية على حكمه، في ظل وجود قوى سياسية تقليدية شعبية، على رأسها الوفد تُحتّم عليه ذلك، فإزاحة هذا الأخير، وتقزيم دوره على الأقل داخليا، يفرض على القصر مثل تلك التوجّهات، أما خارجيا فظهور جامعة الدول العربية، وتحولها إلى لاعب مهم في الساحة الإقليمية، واحتضان مصر لها، جعل القصر يتطلّع لاستغلال ذلك، وإظهار نفسه على أنه حامي العروبة، والمدافع عن مصالح الشعوب العربية، ضد الجشع الاستعماري الأوربي خلال تلك الحقبة، وبدورها الحركات الوطنية المغاربية، والمغربية خصوصا، حاولت استغلال الظرف، كي تحقق ما عجزت عنه سلفا، وهو ما أفلحت فيه إلى حد بعيد[3].

الوطني الجزائرية بالمملكة المغربية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية، رسالة دكتوراه، إشراف: يوسف مناصرية، جامعة باتنة، السنة الجامعية: 2011/2010.

[1] – من أبرز العسكريين، ولد في مدينة عنابة سنة 1889 من أم كورسيكية، تلقى دراسته العسكرية في مدرسة سان سير، شارك في الحرب العالمية الأولى وأصيب فيها بجروح، كما شارك في الحرب العالمية الثانية وأسر، ثم أُفرج عنه بعد الهدنة، وخدم تحت راية الماريشال بيتان، عمل ضابط اتصال مع الألمان مكلفا من الماريشال بيتان. حاول مقاومة الحلفاء حينما نزلوا في المغرب والجزائر، ولكن عندما لاحظ تفوق الحلفاء انضم إليهم، خاض عقب ذلك معارك مع الحلفاء ضد الألمان في تونس وإيطاليا وألمانيا وفرنسا، تولى عزل الباي التونسي محمد المنصف سنة 1943، تولى بعد تحرير فرنسا رئاسة أركان الحرب، تزوّج في الجزائر من ابنة أحد المعمرين، عُرف بكرهه للعرب والمسلمين، انتقل إلى المغرب الأقصى وهو يحمل فكرتين: كراهية المغاربة، والعمل على تحقيق انتصار سياسي بالمغرب الأقصى يكسر به شوكة الحركة الوطنية فيه. أنظر: عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب، ج1، ط2، المغرب، 1987، ص 337.

[2] – أنظر على سبيل المثال لا الحصر: المقطم: 07 جوان 1947، ص02، عدد يوم 05 مارس 1951، ص 01، عدد يوم 23 فيفري 1951، ص 04. عدد يوم 15 مارس 1951، ص 01.

[3] – يروي كريم ثابت المستشار الإعلامي للملك فاروق في مذكراته أنه أوعز إلى الملك فاروق بعدم السماح لأطراف أخرى من دونه استغلال الفرصة للظهور بمظهر المدافع عن المصالح والآمال العربية، بعد أن بادر كل من مصطفى النحاس باشا بوصفه رئيسا لوزراء مصر، ونوري سعيد ممثلا عن العراق بالإشراف على توقيع بروتوكول الإسكندرية، الذي أسس لإنشاء جامعة الدول العربية؛ إذ أحس فاروق بعدها بأن البساط ممكن أن يسحب من تحت قدميه كي يظهر بمظهر الزعيم العربي، ليستغل امتعاض الملك السعودي عبد العزيز آل سعود من استبعاده، وبلده هو الآخر من دور أساسي لإنشاء الجامعة العربية، ليشرع فاروق في مخططه بإقالة النحاس باشا وتعيين علي ماهر مكانه، ثم زيادة التنسيق مع الملك

هذا بالنسبة للجهات الرسمية المصرية، أما الجهات الشعبية، فجدير بنا أن نُميط اللثام عن الدوافع الحقيقية، التي جعلتها تتعاطف، وتقدّم في أحيان كثيرة الدعم- على اختلاف أنواعه- لنضال شعوب المغرب العربي إجمالا، والمغرب الأقصى تحديدا؛ إذ رغم التباين السياسي، والإيديولوجي بينها، إلا أن قاسمهم المشترك كان مؤازرة هذه الشعوب، والوقوف خلفها في شتى الظروف. وسنحاول هنا في إبرازنا لذلك، التركيز على أهم القوى المصرية الداعمة لقضايا المغرب العربي، وعليه سنسلّط الضوء على عوامل اهتمام التيارين الإسلامي والليبرالي، بدعم جهود المغاربة في كفاحهم الوطني، انطلاقا من مساهمتهما الفاعلة في ذلك.

2- عوامل اهتمام التيار الإسلامي بدعم نضال المغاربة:

يقودنا الحديث عن التيار الإسلامي في مصر ودوره في مدّ يد العون للشعوب العربية، والمغاربية تحديدا خلال تلك الحقبة إلى الجمعيات، التي كان لها باع طويل في ذلك، تأتي في مقدمتها جمعية الشبان المسلمين، التي كانت السباقة زمنيا من حيث النشأة، أعقبتها جماعة الإخوان المسلمين، التي أصبحت تمثل قاطرة التيار الإسلامي في مصر، بعدما استطاعت استمالة شريحة واسعة من الشعب المصري إليها، مستغلة الظروف، التي كانت تُخيّم على مصر والوطن العربي عموما حينذاك.

أ- الإخوان المسلمون والاستعمار في المغرب العربي:

1- نشأة الجماعة وفكرها:

أنشأها الشيخ حسن البنا[1] سنة 1927 بمدينة الإسماعيلية –كما أسلفنا-، أين كان يعمل مدرسا،كجمعية دينية تحثّ على الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، اقتصر نشاطها في البداية على الوعظ الديني والدعوة لإقامة

السعودي للعمل على تحقيق شيئا ما يعزز مقامه في البلدان العربية بعدما وطّد نفوذه في مصر. أنظر: كريم ثابت: عشر سنوات مع فاروق 1942-1952، ط02، دار الشروق، القاهرة، 2000، ص 31-32.

[1] - ولد سنة 1906 في قرية المحمودية (مديرية البحيرة) في أسرة ساعاتي حنبلي، حصل على تعليمه الأولي في قريته، ثم تلقّى تعليمه بعد ذلك لمدة ثلاث سنوات بدمنهور، في معهد لإعداد مدرسين للمدارس الابتدائية سنة 1923، التحق بكلية دار العلوم بالقاهرة التي تخرج منها في 1927، وفي سبتمبر 1927 بدأ العمل مدرسا في مدرسة ابتدائية حكومية بالإسماعيلية، انتقل بعدها إلى القاهرة لتلقي العلم، أين تفرغ هناك للنشاط السياسي؛ إذ كان البنا من الأوائل الذين انخرطوا في جمعية الشبان المسلمين، وانضم إلى مجموعة العلماء، الذين كانوا يصدرون مجلة الفتح. ومنذ تأسيس جماعة الإخوان المسلمين وحتى اغتياله، كان البنا قائدها الوحيد(المرشد العام) لها، اغتيل البنا سنة 1949 أمام المركز العام

المساجد، وبناء المدارس، واستثارة مشاعر المسلمين، ضد مظاهر الانحلال الأخلاقي، وما لبثت هذه الدعوة أن بدأت في الانتشار، في المناطق المجاورة للإسماعيلية.

وساهمت جملة من العوامل في ظهور هذه الجماعة، أهمها:

– إلغاء الخلافة الإسلامية سنة 1924[1]، وما نتج عن ذلك من ظهور العلمانية، وهو ما كان يعارضه حسن البنا، الذي كان يتبنى نهج شيخه محمد رشيد رضا[2]، الذي كان ينادي بضرورة إقامة الخلافة الإسلامية، ليجتمع تحت رايتها جميع المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها.

– تنامي الاتجاهات العقلانية في مصر خلال عشرينات القرن العشرين، خاصة عقب ظهور بعض المؤلفات، على غرار كتاب:"الإسلام وأصول الحكم" للشيخ علي عبد الرازق سنة 1925، كتاب "في الشعر الجاهلي" لطه حسين سنة 1926، وهو ما أثار جدلا كبيرا بين التيار العقلاني والسلفي.

لجمعيات الشبان المسلمين العالمية بالقاهرة. أنظر: باجران سيرانيان: الوفد والإخوان المسلمون، ترجمة: بشير السباعي، ط01، دار آزال للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1986، ص 46-47.

[1] – جاء ذلك تطبيقا لمعاهدة لوزان سنة 1923 التي قبلت على إثرها تركيا بشروط الصلح، والمعروفة بشروط كرزون الأربع(رئيس الوفد الانجليزي في مؤتمر لوزان) وهي: – قطع كل صلة لتركيا بالإسلام– إلغاء الخلافة الإسلامية إلغاء تاما– إخراج الخليفة وأنصار الخلافة من البلاد ومصادرة أموال الخليفة– تبني دستور مدني بدلا من دستور الخلافة القديم. أنظر: محمد علي الصلابي: الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، دار التوزيع والنشر الإسلامية، ط01، مصر، 2001، ص 472.

[2] – هو محمد رشيد بن السيد علي رضا بن السيد محمد شمس الدين بن السيد بهاء الدين بن السيد منلا علي خليفة البغدادي، ولد في 23 سبتمبر 1865 بالقلمون، تنحدر أصوله من الحجاز، تأثر بداية بالصوفية ثم ما لبث أن حاربها لتعارضها مع أسس الإسلام الصحيح، كان من أبرز تلامذة الشيخ محمد عبده، الذي التقاه بمصر بعد عودته من المنفى، ومنه استقى منهجه الإصلاحي الجديد الذي يقوم على التجديد، والتغيير الديني، والاجتماعي، وللترويج لنهجه الإصلاحي هذا، أسس مجلة المنار سنة 1898، له عدة مؤلفات منها: تفسير القرآن الكريم في 12 جزء، تاريخ الأستاذ محمد عبده في 03 أجزاء، نداء إلى الجنس اللطيف، الوحي المحمدي وغيرها من المؤلفات، توفي في 22 أوت 1935 على إثر حادث سير قرب الإسكندرية المصرية. للمزيد من التفاصيل عد إلى: محمد الصالح المراكشي: تفكير محمد رشيد رضا من خلال مجلة المنار(1898-1935)، الدار التونسية للنشر، تونس، 1985، ص 55 . أحمد فهد بركات الشوابكة: محمد رشيد رضا ودوره في الحياة الفكرية والسياسية، ط1، دار عمار للنشر والتوزيع، عمّان، 1989، ص 38. علي الحافظة: الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة(1798-1914)، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1987، ص 88-89. صلاح زكي أحمد: المرجع السابق، ص 78-79. أحمد العدوي: رشيد رضا الإمام المجاهد: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأخبار والنشر، الدار المصرية للتأليف و التوجيه، دت، ص 153.

– توسّع عمليات التنصير في مصر، بعدما زادت نشاطات الإرساليات الأجنبية المسيحية، لاسيما في الإسماعيلية، وبور سعيد، والقاهرة[1].

ازداد وزن الجماعة بعد انتقال حسن البنا إلى القاهرة سنة 1932؛ حيث توسّعت نشاطاتها، وتبلورت أفكارها، لاسيما بعد أن هيكلت نفسها، وفق إطار تنظيمي مضبوط، يمكّنها من تجسيد برنامجها الإصلاحي، وقد اعتمدت الجماعة لأجل ذلك على النشاطات التحسيسية، والصحافة، وغيرها من الوسائل الدعائية[2].

وبداية من سنة 1938، دخل حسن البنا معترك السياسة، وأصبحت الجماعة تجهر بمواقفها المعارضة للاحتلال البريطاني، بعدما كانت قد أعلنت عن دعمها للثورة الفلسطينية سنة 1936، وخلال الحرب العالمية الثانية، انتشرت الجماعة كتنظيم سياسي انتشارا واسعا، وأصبح لديها فروعٌ في العديد من الدول العربية، كالأردن، وفلسطين، وسوريا، كما استطاعت الجماعة أن تدعم هياكلها، باستحداث تنظيمات عسكرية، وشبه عسكرية تابعة لها، وكان لها بعد ذلك دور فاعلٌ في حرب فلسطين، إلى جانب الجيش المصري والعربي سنة 1948، ما أكسبها شعبية كبيرة بعدها[3].

ورغم علاقتها الوطيدة بالقصر، سواء خلال حكم الملك فؤاد، أو ابنه الملك فاروق، إلاّ أنّ ذلك لم يمنع من اصطدامها بالعديد من السياسيين، خاصة، بعد اتهامها بالضلوع في عمليات اغتيال شخصيات سياسية، ما دفع محمود فهمي النقراشي إلى إصدار قرار حل الجماعة في 8 ديسمبر 1948، وهو ما ردّت عليه باغتياله في 28 ديسمبر 1948[4]، لترد على ذلك الحكومة باغتيال مرشدها العام حسن البنا في 12 فيفري 1949[5]، على عهد وزارة إبراهيم عبد الهادي، فقدت بعدها الجماعة قوتها. ورغم عودتها للساحة السياسية سنة

[1] – عبد الله عزباوي: المرجع السابق، ص 99–100.

[2] – محمود عبد الحليم: الإخوان المسلمون أحداث صنعت التاريخ رؤية من الداخل، ج01 1928–1952، ط04، دار الدعوة، الإسكندرية، 1999، ص 236–241.

[3] – نفسه، ص 236–241..

[4] – اغتيل في وزارة الداخلية على يد طالب بكلية الطب البيطري متنكرا في زي ضابط شرطة مطلقا عليه خمس رصاصات أردته قتيلا. لتشيع جنازته، من جامع الكخيا إلى مثواه الأخير، بحضور رسمي كبير، يتقدمهم الملك فؤاد وشخصيات رسمية عديدة. أنظر: المصري، العدد: 3985، 29 ديسمبر 1948، ص 01. المصري، العدد: 3986، 30 ديسمبر 1948، ص 03.

[5] – أطلق عليه مجهولون ست رصاصات كانت كفيلة بإنهاء حياته أمام مقر جمعيات الشبان المسلمين العالمية بالقاهرة. أنظر: المصري، العدد: 4047، 13 فيفري 1949، ص 06.

1951، ومشاركتها في ثورة 23 جويلية 1952، إلا أن ذلك لم يشفع لها، واصطدمت من جديد بقادتها، مما أدى إلى حل الجماعة من جديد، واعتقال و إعدام العديد من قادتها[1].

2- جماعة الإخوان المسلمين ورؤيتها للاستعمار في شمال إفريقيا:

تُعتبر جماعة الإخوان المسلمين كبرى الحركات الإسلامية المصرية، التي انبرت للدفاع عن قضايا الاستعمار في العالمين العربي، والإسلامي، ولاسيما في شمال إفريقيا، خاصة وأن الجماعة كانت القوة الحزبية الأكثر نشاطا وقوة بعد الحرب العالمية الثانية، حين استغلت الظرف الصعب الذي تمر به مصر آنذاك، نتيجة تفاقم الفساد على مستوى القصر، وسيطرة أقلية من الباشوات على ملكية الأرض، وتفشي الأمية وسط المصريين، فضلا عن انتشار الطبقية، نتيجة احتكار فئة قليلة للثروة، بينما تعاني الأغلبية من فقر مدقع، فكان طبيعيا أن تجد دعوة دينية في مثل هذه الظروف، فرصة لكسب تعاطف الشعب معها، لاسيما وأن المد الشيوعي كان محاصرا من قبل القصر، والحكومة على حد سواء[2].

هذا الاهتمام الكبير من الإخوان المسلمين بمسائل الأمة، نابع من الفكر، الذي قامت على أساسه، ولأجله هذه الجماعة، فعقيدة الإخوان لا ترى أي مستقبل مشرق للأمة العربية، والإسلامية في ظل الاستعمار، الذي ساهم في التفرقة، والتناحر داخل شعوب هذه الأمة، والخروج من هذه الحالة، يقتضي وحدة الأمتين العربية، والإسلامية تحت راية الإسلام والعربية، لأن ذلك حسبهم كفيل بإعادة مجد الإسلام، وإقامة دولته، وإعزاز سلطانه، وعليه وجب على كل مسلم أن يعمل لإحياء الوحدة العربية، وتأييدها[3]. فدعوة الإخوان يمكن اعتبارها دعوة سلفية، يريدون بها العودة بالإسلام إلى معينه الصافي من كتاب الله، وسنة رسوله الكريم[4].

فالإسلام —حسبهم وهذه الحالة-، لا يعترف بالحدود الجغرافية، ولا يعتبر الفوارق الجنسية الدموية، بل يعتبر المسلمين جميعا أمة واحدة، ويرى أيضا الوطن الإسلامي وطنا واحدا، مهما تناءت حدوده، وكذلك الإخوان

[1] - عبد الله عزباوي: المرجع السابق، ص 105-106.

[2] - خالد عبيد: مكتب المغرب العربي بالقاهرة 1947-1949، رسالة مقدمة لنيل شهادة الكفاءة في البحث، إشراف: علي المحجوبي، جامعة تونس الأولى، 1989، ص 97.

[3] - حسن البنا: مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا، د ط، شركة الشهاب، الجزائر، د ت، ص 142.

[4] - سعيد حوى: المدخل إلى دعوة الإخوان المسلمين، ط3، د م، 1980، ص 216.

المسلمون، فهم يقدسون هذه الوحدة، ويؤمنون بهذه الجامعة، ويعملون لجمع كلمة المسلمين، وتعزيز أخوة الإسلام، وينادون بأن وطنهم هو كل شبر أرض فيه مسلم يردد:"لا إله إلا الله محمد رسول الله"[1]، فالتمسّك بتعاليم الإسلام، وترجمتها على الأرض، هو الوحيد الذي يعيد للمسلمين مجدهم، يقول الإمام حسن البنا في ذلك، ردا على بعض ممن شكّك في فعالية ذلك:"...والجواب على هذا أنّ هذه لغة الضعف والاستكانة، فقد كانت هذه الأمم مفرّقة من قبل، متخالفة في كل شيء: في الدين واللغة، والمشاعر، والآمال، والآلام، فوحّدها الإسلام، وجمع قلوبها على كلمة سواء[2]، وما زال الإسلام كما هو بحدوده، وبرسومه، فإذا وجد من أبنائه، من ينهض بعبء الدعوة إليه، وتجديده في نفوس المسلمين، فإنه يجمع هذه الأمم جميعا من جديد، كما جمعها من قديم، والإعادة أهون من الابتداء، والتجربة أصدق دليل على الإمكان..."[3].

إنّ استرجاع هبة المسلمين، وإلحاق الهزيمة بالمستعمرين الأوربيين، يمر حتما عبر العودة الفعلية للإسلام الصحيح، على اعتبار أن الاستعمار، سبب تخلف المسلمين، وهذا هو لب فلسفة حسن البنا، الذي لا يرى إمكانية لتحقيق نهضة الأمة الإسلامية، وهي ترزح

[1] – ارتبطت جماعة الإخوان المسلمين، منذ نشأتها بالإسلام وعالميته، فلم تقتصر يوما من الأيام على مصر والمصريين، أو العروبة والعرب، بل كانت إسلامية جامعة، نص على ذلك قانون نظامها الأساسي؛ إذ يقول:"الإخوان المسلمون هيئة إسلامية جامعة، تعمل لتحقيق الأغراض التي جاء من أجلها..."، وقد حرص حسن البنا على أن يؤكد هذا الفهم عند الإخوان، ونشره بين الناس، عندما كتب عن ثمرة الأخوة الإسلامية في رسالته الأولى تحت عنوان:"إلى أي شيء ندعو الناس"؛ إذ قال:"وأما الثمرة الثانية فإن الأخوة الإسلامية، جعلت كل مسلم يعتقد أن كل شبر من الأرض، فيه أخ يدين بدين القرآن الكريم، قطعة من الأرض الإسلامية العامة، التي يفرض الإسلام على كل أبنائه أن يعملوا لحمايتها، وإسعادها.....وأظنك بعد هذا أيها القارئ الكريم، قد فهمت ما قدمت لك من قبل، ندعوك إلى أن تعتقد أن كل مسلم أخ لك تألم لألمه، وتفرح لفرحه، وأن كل شبر من الأرض، فيه مسلم يقول لا إله إلا الله محمد رسول الله، إنما هو قطعة من حمى الله، الذي يجب على كل مسلم أن يذود عنه، ويحتفظ به، ويعمل لخير أهله". أنظر: جمعة أمين عبد العزيز: أوراق من تاريخ الإخوان المسلمين، الكتاب الثالث (الإخوان والمجتمع المصري والدولي في الفترة من 1928 إلى 1938)، ط01، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، 2003، ص 353.

[2] – هذا التوجه، نادى به أيضا بعد حسن البنا الأستاذ سيد قطب، الذي أصبح فيما بعد مرشدا عاما لجماعة الإخوان المسلمين؛ حيث تمتزج عنده فكرة الوطن الإسلامي الأكبر، امتزاج الروح بالجسد، والعقيدة بالعقل، على حد تعبير البشير الإبراهيمي، فهو لم يفتأ يدعو المسلمين في الشرق والغرب، إلى السير على ضوء هذه الفكرة في حركاتهم التحريرية، وكفاحهم العام، والاعتصام بأخوتهم الإسلامية، حتى يحققوا مآربهم، ويستعيدوا بريقهم المعهود. أنظر: البشير الإبراهيمي: آثار البشير الإبراهيمي، جمع وتقديم: الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي، ط01، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 152.

[3] – حسن البنا: المصدر السابق، ص 142-143.

تحت الهيمنة الاستعمارية الأوربية، بما أن هذه الأخيرة، عمادها الأساسي، استنزاف ثروات البلاد الإسلامية، وخيراتها، ومنه فإن التخلص من الاستعمار، شرط أساسي لتحقيق النهضة، وذلك لن يتأتّى حسبه إلا بالوحدة، والجهاد[1] تحت راية الإسلام، وهو الأمر الذي سعى إلى تجسيده داخل جماعة الإخوان المسلمين، حيث أوعز لرفاقه بضرورة الوقوف إلى جانب الشعوب العربية المضطهدة من طرف الاستعمار، لاسيما شعوب المغرب العربي[2].

وهكذا، سار الإخوان المسلمون – ومسقط رأسهم مصر– وراء جل القضايا الإسلامية، بدءا بقضية وادي النيل، شماله، وجنوبه، ومرورا بقضايا الوطن العربي، بالمغرب والمشرق، وفي مقدمتها، قضية فلسطين، وسوريا، ولبنان، وقضايا المغرب العربي، وتحديدا كل من القضية التونسية، والجزائرية، والمغربية، ووصولا إلى مختلف القضايا الإسلامية الأخرى، على غرار قضية إندونيسيا، وباكستان وغيرها، ولهذا الغرض استحدث الإخوان المسلمون في مركزهم العام قسما أساسيا أطلقوا عليه: "قسم الاتصال بالعالم الإسلامي"، مهمته الاهتمام بالمسلمين في مختلف أنحاء العالم، وجمع المعلومات عنهم، واستقبالهم عند وفودهم، والاتصال بهم، ونصرة قضاياهم[3].

فقد كانت بهذا القسم عدة لجان، منها، لجنة لدراسة شؤون ليبيا، وتونس، والجزائر، والمغرب الأقصى، ولجان أخرى لدراسة مختلف القضايا العربية، والإسلامية؛ إذ تقوم كل لجنة بإعداد ملفات خاصة بكل بلد، يحوي جميع البيانات الخاصة بالحياة السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية فيها، وكان لهذا القسم مؤتمر دوري سنوي –

[1] – كان حسن البنا يرى أن ما يريده الغرب، هو إسلام لا شوكة فيه، ولا سياسة، ولا حكم، فكانت معركته الأولى مع الاستعمار في مجال الوعي، لأن الجهاد، والمقاومة للمستعمر، يبدأ بالإرادة قبل السلاح والعتاد، فنبّه إلى أن الجهاد ليس عقيدة فقط، بل شريعة تتطلب أن تترجم في الواقع، كما أن الجهاد ليس أمرا روحيا فقط، بل هو سيرة متحققة في التاريخ الإسلامي، ومن الضروري على المسلمين تجديدها.

وبعد تصحيح المفهوم، بدأ البنا يضع مفهوم الجهاد، ومقاومة المستعمر في سياقه، فربط بين الجهاد، وبين الحرية، والاستقلال، وأن عبودية المسلم هي لله فقط، وليست للانجليز، أو الفرنسيين، ثم وضع البنا قضية الاستعمار في الإحساس الشعبي، بالتركيز على مظالم الاستعمار، حتى يدرك الشعب حاجته للحرية، وأن الحرية تأتي قبل الحياة، وتأتي قبل الخبز، فينتقل الظلم من هامش الشعور، إلى بؤرة الشعور، ومن ثمة، يصبح الشعب مؤهلا لمواجهة الاستعمار، فخاطب البنا الشعب باللغة التي يفهمها، لافتا أنظاره إلى حجم النهب الذي تتعرض له ثرواته، واستغلال الأجانب لثروات البلاد، فأخذت دروس البنا ورسائله بعدا اجتماعيا إصلاحيا، ومن ذلك قوله في رسالته:" مشكلاتنا الداخلية" : "إن الأجانب الذين احتلوا هذا الوطن بغفلة من أهله، وتساهل من حكامه، وظلم من غاصبه، أسعد حالا من أهله وبنيه، وأنهم و ضعوا أيديهم على أفضل منابع الثروة فيه". أنظر: رسالة الإخوان: العدد 403، 02 محرم 1426 هـ/ 11 فيفري 2005، ص 07.

[2] – مولود عويمر: أعلام وقضايا في التاريخ الإسلامي المعاصر، تصدير: أبو القاسم سعد الله، ط01، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 48-49.

[3] – يوسف القرضاوي: الإخوان المسلون (70 عاما في الدعوة والتربية والجهاد)، ط01، مكتبة وهبة، القاهرة، 1999، ص 216.

كلما دعت الحاجة- لدراسة أوضاع تلك البلدان وغيرها، كما كان يقيم معسكرات تجمع بين وفود تلك البلدان، سواء في مصر أو خارجها[1].

وقد كان للمرشد العام للإخوان المسلمين، دور بارز في التصدي للاستعمار، وسياسته في مختلف أرجاء العالم الإسلامي، ولاسيما بالمغرب العربي، ولعل تجربته في هذا الشأن اكتسبها من معاصرته لعديد الدعاة في العالم الإسلامي، وقراءته عن البعض الآخر، ودراسته على يد العديد منهم مثل محمد رشيد رضا وغيره، وبذلك وثّق اتصالاته بقادة المغرب العربي، الذين كانوا يحاربون، ويواجهون سياسة فرنسا، الرامية إلى القضاء على الإســـلام، ولغته العربية بالمنطقة، على غرار عبد الحميد بن باديس[2] في الجزائر، الذي أسس جمعية العلماء المسلمين[3] لهذا الغرض[4].

وقد كرّس الإخوان المسلمون جهودهم لتجسيد مبادئهم، ونصرة إخوانهم في المغرب العربي، الذين يعانون من تبعات السياسة الاستعمارية الفرنسية هناك، كما هو الحال مع قضية الظهير[5] البربري 16 ماي 1930 في المغرب

[1] – عثمان عبد المعز رسلان: التربية السياسية عند الإخوان المسلمين، ط01، دار التوزيع والنشر الإسلامية، مصر، 1990، ص 294.

[2] – من مواليد قسنطينة سنة 1889، درس على يد الشيخ حمدان لونيسي، انتقل إلى جامع الزيتونة بتونس لمواصلة الدراسة، وعقب عودته من هناك اشتغل بالجامع الأخضر بقسنطينة ما بين 1911-1914، سافر بعد ذلك إلى المشرق، وعند عودته استقر بتونس ما بين 1914-1918، بعد عودته مجددا إلى الجزائر اشتغل بالتدريس من جديد، أسس سنة 1925م جريدة المنتقد للترويج لفكرة الوطن بين الجزائريين، غير أن السلطات الفرنسية أوقفت صدورها في جويلية 1925 بسبب مساندتها لثورة الخطابي في المغرب، أنشأ سنة 1931 جمعية العلماء المسلمين رفقة ثلة من رجال الإصلاح في الجزائر كالبشير الإبراهيمي، والطيب العقبي وغيرهما، وللترويج لمبادئها أسس مجلة البصائر، بعدما أغلقت السلطات الاستعمارية مجلة الشهاب، توفي يوم 16 أفريل 1940، ولتصبح ذكرى وفاته يوما رسميا للعلم في الجزائر يُحتفى بذكراها كل سنة. أنظر: محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ترجمة: نجيب عياد وصالح المثلوثي، موفم للنشر، الجزائر، 1994، ص 176-177.

[3] – تأسست في 05 ماي 1931، عقب الاحتفالات الفرنسية الصاخبة بمرور مئة سنة على احتلال الجزائر، على يد الشيخ عبد الحميد بن باديس، رفقة ثلة من العلماء الجزائريين مثل البشير الإبراهيمي، والطيب العقبي، ومبارك الميلي وغيرهم؛ حيث اتجهت إلى المقاومة الدينية الثقافية الوطنية- إن صح التعبير- لإصلاح ما أفسدته السياسة الفرنسية، والقضاء على الشوائب، التي ألصقها المستعمر الفرنسي بالإسلام ولغته العربية. أنظر: محمد الطيب العلوي: مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954، ط01، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، 1985، ص 107-116.

[4] – محمود عبد الحليم: الإخوان المسلمون أحداث صنعت التاريخ، رؤية من الداخل، ج02، (1928-1952)، ط04، دار الدعوة، الإسكندرية، 1999، ص 296-297.

[5] – الظهير في الاصطلاح المغربي، هو النص القانوني الذي يصدره الملك، ويحمل توقيعه، وتأتي المراسيم الحكومية لتفصيله، وضبط صيغة تنفيذه، ولما كانت معاهدة الحماية قد احتفظت للسلطان بدوره التشريعي التقليدي، فلقد كانت سلطات الحماية تمارس الإدارة الفعلية لشؤون البلاد

الأقصى، التي ندّدوا من خلالها بما فعله الفرنسيون بالشعب المغربي، ومحاولتهم إخراج البربر من دينهم، حيث كتبت في ذلك جريدة الإخوان المسلمين[1] مقـــالات كثيـــرة، منـــها مقـــال على لســـان شعـــب المغـــرب الأقصى تحـــت عنـــوان: "احتجـــاج شمـــال المغرب على السياسة البربرية"[2]، كما خصّصت مجلة النذير[3] الإخوانية عددا خاصا عن الكفاح في المغرب الأقصى، عارضت من خلاله نفي فرنسا لزعماء الحركة الوطنية إلى الخارج[4].

ولم يقتصر نشاط الإخوان المسلمين لدعم كفاح المغرب الأقصى تحديدا على الجانب الإعلامي، بل تعدّاه إلى مختلف الجوانب، الثقافية، والسياسية، والاجتماعية، فما من نشاط يُقدم عليه المناضلون المغاربة في مصر، إلا وحضر حيثياته الإخوان، فضلا عن أنّ جل هذه النشاطات كانت تحتضنها مقار الجماعة، ومن أمثلة ذلك مؤتمر المغرب العربي المنعقد ما بين 15 و 22 فيفري 1947[5].

كما دأبت جماعة الإخوان المسلمين على فتح أبوابها للمناضلين المغاربة في مصر، الذين عادة ما كانوا يستغلون المؤتمرات، والندوات، التي يعقدها الإخوان المسلمون، للترويج لقضيتهم، وعلى رأسهم المناضل التونسي محي الدين

تفعل ذلك من الناحية القانونية باسم السلطان، وبالتالي كانت تستصدر منه ظهائر، أي قوانين تشريعية. للمزيد عن معنى الظهير أنظر: محمد عابد الجابري: يقظة الوعي العروبي في المغرب، مجلة المستقبل العربي، السنة 09، العدد 87 ، بيروت، 1986، ص 8. محمد بن شريفة: من ألفاظ الحضارة في الأندلس والمغرب ظهير مثالا، مجلة المجمع، ج88، ص 1.

[1] – أسبوعية تأسست في سنة 1933، أصدرها الشيخ طنطاوي جوهري، ثم انتقل امتيازها إلى الشيخ حسن البنا، تحولت بعد ذلك إلى صحيفة يومية تهتم بالشؤون الدينية، وقد كان لها كبير الأثر في الشباب المصري، لتعود الجريدة مرة أخرى إلى الصدور كيومية ثم أسبوعية سنة 1946م، وظلت تنادي بقيام حكومة إسلامية تحارب الاحتلال والفساد، ليتم تعطيلها سنة 1948، على خلفية اغتيال محمود فهمي النقراشي، واتهام جماعة الإخوان المسلمين بالضلوع في العملية. أنظر: عبد اللطيف حمزة: المرجع السابق، ص 147.

[2] – الإخوان المسلمون: السنة الثالثة، العدد 05، 11 صفر 1354 هـ/ 14 ماي 1935، ص 12-14.

[3] – صحيفة أسبوعية صدرت سنة 1938، كانت سياسية أكثر منها دينية، اعتزلت جماعة الإخوان المسلمين وانضمت إلى جماعة دينية أخرى تسمى:"شباب سيدنا محمد"، وأصبحت لسان حالها؛ حيث ضمت إليها أعضاء من جماعة الإخوان المسلمين، وأعضاء من جماعة مصر الفتاة. أنتظر: عبد اللطيف حمزة: المرجع السابق، ص 147-148.

[4] – مولود عويمر: المرجع السابق، ص 45.

[5] – نفسه، ص 51.

القليبي[1]، الذي ألقى محاضرة بأحد مؤتمرات الإخوان المسلمين بالقاهرة، حول الحركة الوطنية التونسية، ونضال الشعب التونسي، وقد سنحت له الفرصة ليزور مكتب الإخوان، وقسم الرياضة، والكشافة، والطلبة بالمركز العام للجماعة، أين لقي ترحيبا واسعا من أعضائها. كما زار المقر العام للجماعة علي البلهوان[2]، وألقى كلمة به، حيّا فيها مجهودات الجماعة لنصرة شعوب المغرب العربي[3]، داعيا إلى ضرورة تنسيق الجهود الإسلامية من أجل دعم قضايا شمال إفريقيا عموما[4].

هذا جزء يسير مما قدمه الإخوان المسلمون لكفاح المغرب العربي عموما، والمغرب الأقصى تحديدا، وهو تجسيد للفكر والمنهج، الذي قامت عليه دعوتهم، منذ تأسيس جماعة الإخوان المسلمين. وبالإضافة لهذه الأخيرة، وما بذلته من جهود، جدير بنا أن نشير لبعض الهيئات الإسلامية الأخرى، التي ساهمت هي الأخرى في دعم كفاح شعوب شمال إفريقيا، ونخصّ بالذكر هنا جمعية الشبان المسلمين.

[1] – ولد سنة 1889، درس بجامع الزيتونة، كان من المتأثرين بما تكتبه الصحافة العربية، لدا اقتفى أثرها وأصبح يكتب المقالات الصحفية في بعض الجرائد، كان من الأعضاء المؤسسين والبارزين في الحزب الحر الدستوري التونسي، يُعد من أبرز المعارضين لسياسة التجنيس والتنصير الفرنسية، رحل إلى مصر لمواصلة نضاله هناك، رغم بعض المشاكل التي واجهته هناك، توفي بدمشق السورية يوم 01 ديسمبر 1954. أنظر: حمادي الساحلي: فصول في التاريخ والحضارة، ط01، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ص317-331.

[2] – هو علي بن عبد العزيز البلهوان، وُلد في 13 أفريل 1909 بتونس، درس الابتدائية بمدرسة خير الدين، وفيها حصل على الشهادة الابتدائية، انتقل سنة 1924 إلى المدرسة الصادقية قصد مواصلة دراسته الثانوية، وبها تحصل على دبلوم التخرج سنة 1931، شدّ الرحال بعدها إلى باريس، أين واصل دراسته بكلية الآداب بباريس سنة 1932، وهناك استغل الفرصة للانخراط في العمل النضالي رفقة شباب المغرب العربي؛ إذ انخرط في جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا، ثم حزب نجم شمال إفريقيا، ومنذ عام 1936، ولج ميدان النضال الحزبي مع الحزب الدستوري التونسي الجديد، الأمر الذي كلّفه الاعتقال سنة 1938، بعدها كلف بعدة مهام سياسية، منها: الإشراف على تنظيم الحزب الدستوري الجديد سنة 1943، ثم عضوا في الديوان السياسي سنة 1948، فموفدا للحزب الدستوري إلى المشرق، وعضوا في الوفد التونسي في منظمة الأمم المتحدة مع الحبيب بورقيبة سنة 1956، عُيّن لاحقا عضوا في الوفد التونسي بمؤتمر طنجة 1958، وافاه الأجل يوم 10 ماي 1958. أنظر: معمر العايب: مؤتمر طنجة دراسة تحليلية تقييمية، دط، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، ص 62.

[3] – للمزيد عن نشاط الطلبة التونسيون الوطني تحديدا، عد إلى: محمد ضيف الله: الطلبة التونسيون ومخاضات الوطن في منتصف القرن العشرين، ط01، مكتبة تونس للنشر، تونس، 2016.

[4] – الإرادة: 28 سبتمبر 1948، الصباح: 27 أكتوبر 1951.

ب- جمعية الشبان المسلمين ورؤيتها للاستعمار في المغرب العربي:

أنشئت جمعية الشبان المسلمين كرد فعل مباشر على الحملات التبشيرية والتنصيرية[1]، التي عرفتها مصر خلال تلك الفترة بدعم بريطاني مباشر سنة 1926، تحت رئاسة الدكتور عبد الحميد سعيد[2]، وقد ضمّت هذه الجمعية عددا معتبرا من الشباب المناهض للسياسة البريطانية هذه، والمتشبع بأفكار رجال الإصلاح خلال تلك الحقبة كمحمد عبده، وجمال الدين الأفغاني[3]، ومحمد رشيد رضا، وقد اعتمدت هذه الجمعية بداية على الرياضة كوسيلة جذب للشباب، ومع مرور الزمن، وتوسّع رقعة نشاطاتها، طوّرت الجمعية من أساليبها، حيث أصبحت تروّج لأفكارها عبر الملتقيات، والندوات، والصحافة وغيرها[4]، وتوسعت الجمعية بعد عام من تأسيسها، ليصبح لها فروع في بعض الدول العربية، كفلسطين، وسوريا، والعراق[5].

وحرصت الجمعية على استثمار الأحداث التي مرّ بها العالم العربي حينذاك للدعاية لصالح الفكرة العربية؛ إذ لم يمنعها إيمانها بوجوب تقوية الروابط بين المسلمين، كما جاء في ميثاقها، من الحرص على تقوية الصلات بين الشعوب العربية[6].

---

[1] – تأسست في القاهرة شهر ديسمبر 1927، مقتفية أثر جمعية الشبان المسيحية التي تأسست بالقاهرة في جانفي 1923؛ إذ جمعتهما عدة قواسم مشتركة خاصة في البرامج لاسيما عدم الخوض في السياسة، واقتصار نشاطها على الشؤون الاجتماعية، والثقافية، والدينية، والرياضية. أنظر: إسحاق موسى الحسيني: الإخوان المسلمون كبرى الحركات الإسلامية الحديثة، ط01، دار بيروت للطباعة والنشر، لبنان، 1952، ص 03.

[2] – حاصل على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد السياسي بفرنسا، سافر إلى الأستانة وتطوع في الجيش العثماني أثناء حرب البلقان سنة 1912م، تولى رئاسة جمعية الشبان المسلمين في ديسمبر 1927، توفي في جوان 1940. أنظر: محمد صالح حرب: المصدر السابق، ص 141.

[3] – من مواليد سنة 1839، يعتبر المنظّر الفعلي لفكرة الجامعة الإسلامية، وهو من حدد أسسها ومبادئها، ولد في قرية أسعد أباد، إحدى قرى مقاطعة كنّر بالقرب من العاصمة الأفغانية كابول، عُرف عنه عدم التعصب لقوم أو وطن، فحسبه وطنه الإسلام، وأهله جميع أبنائه، يقول أحد تلامذته الشيخ مصطفى عبد الرازق(1885-1946):"لم يتعلق ببلد من البلاد على أنه وطن، ولم تدخل فكرة الوطنية بهذا المعنى في مذهبه الاجتماعي، وللممالك الشرقية الإسلامية حب في نفسه ينظمها جميعا". كرّس الأفغاني حياته لخدمة الإسلام، والدفاع عن قضايا المسلمين، وقد قسم المؤرخون فترة حياته وجهاده إلى ثلاث فترات، أطلق على الأولى بالفترة المصرية وتنحصر بين 1871و 1879، والفترة الأوربية والفارسية ما بين 1883 و 1892، ثم الفترة العثمانية بين سنتي 1892 و 1897 سنة وفاته. أنظر: محمد دراوي: المرجع السابق، ص 31.

[4] – محمود عبد الحليم: المرجع السابق، ج01، ص 51.

[5] – إبراهيم محمد سيف: المرجع السابق، ص 21.

[6] – عواطف عبد الرحمن: مصر وفلسطين، منشورات عالم المعرفة، الكويت، 1980، ص 71.

لم يقتصر نشاط الجمعية على محاربة سياسة الانجليز التبشيرية؛ إذ ولما تردّد صدى السياسة الفرنسية الثقافية على وجه العموم في المغرب العربي، والمغرب الأقصى على وجه خاص، لم تتردد جمعية الشبان المسلمين في دعم أشقائهم في وجه هذه السياسة، ويظهر دعمهم هذا بشكل جلي في حادثة الظهير البربري 16 ماي 1930 بالمغرب الأقصى، أين بذل رئيسها عبد الحميد سعيد جهودا مضنية في المشرق العربي، لفضح هذا المخطط الفرنسي، والتشهير به، أمام الرأي العام المصري، والعربي[1].

وعلاوة على ذلك، فقد سعت جمعية الشبان المسلمين إلى مؤازرة الحركات الوطنية في المغرب العربي عموما وتقديم يد العون لقادتها، لاسيما المتواجدين بالقاهرة، فضلا عن قيامها بمجهودات حثيثة للدفاع عنهم نتيجة المضايقات، التي تمارس ضدهم من طرف السلطات الاستعمارية، فهذا اللواء محمد صالح حرب باشا[2]، الرئيس العام لجمعيات الشبان المسلمين بالقاهرة يبعث ببرقية إلى سفير فرنسا بمصر، يحتج فيها باسم المركز العام لجمعيات الشبان المسلمين على اعتقال الزعماء التونسيين الحبيب بورقيبة، وصالح بن يوسف[3] وغيرهما، مطالبا إياها بإطلاق سراحهم، والتفاهم مع الأمة

[1] – محمود عبد الحليم: المرجع السابق، ج01، ص 51–52. وللمزيد عن الموضوع، أنظر: الملحق رقم 14، ص 509، الملحق رقم 15، ص 510، والملحق رقم 16، ص 511.

[2] – وُلد في جزيرة الحربيات إحدى قرى مركز دراو في مديرية أسوان سنة 1889، تلقى تعليمه الأول بقريته، وهناك أيضا حفظ القرآن الكريم، التحق بمدرسة أسوان الابتدائية رفقة عباس محمود العقاد، سافر إلى القاهرة بعد إتمام دراسته الابتدائية، ليلتحق بمدرسة العباسية الثانوية، التحق بعدها بمدرسة خفر السواحل و تخرج منها سنة 1903، بعدتخرجه منها عين في وظيفة ضابط بخفر السواحل، ثم ترقى إلى رتبة قومندان لقسم مرسى مطروح سنة 1914؛ حيث أصبح بعدها الحاكم العسكري والمدني لمنطقتي مرسى مطروح وسوة، تقلّد بعد ذلك عدة وظائف مهمة في الدولة، مثل وكيل مصلحة السجون ما بين 1930 و1939، ووزير الدفاع في وزارة علي ماهر الثانية ما بين 1939–1940، ثم رئيسا للمركز العام لجمعيات الشبان المسلمين من 1940 إلى 1967، توفي سنة 1968. أنظر: محمد صالح حرب: المصدر السابق، ص 13–16.

[3] – من مواليد جزيرة جربة بتونس سنة 1910، كان من أبرز زعماء الحزب الدستوري الجديد، درس الحقوق، بدأ نشاطه السياسي منذ شبابه في الحزب الدستوري القديم، بعدها شارك في تأسيس الحزب الدستوري الجديد إلى جانب الحبيب بورقيبة، تعرض مرات عدة للنفي و الاعتقال ما بين سنوات 1935و 1937، أصبح أمينا عاما للحزب سنة 1948، عين سنة 1950 وزيرا للعدل في حكومة محمد شنيق، بهدف تمهيد الطريق للحصول على الاستقلال تدريجيا، وفي ديسمبر 1951م أوقفت الحكومة الفرنسية مفاوضاتها مع التونسيين، وقامت باعتقال أعضاء الحكومة، باستثناء صالح بن يوسف الذي استطاع الهروب إلى مصر، ليعود في 07 أكتوبر 1955، ويتصدر معارضة الاتفاقية المبرمة بين تونس وفرنسا، وبعد ذلك، أصبح مطاردا من طرف السلطات التونسية، انجر عنه إقصاء اليوسفيين من الحزب الدستوري الجديد، ليلجأ بعدها بن يوسف إلى طرابلس، التي طرد منها في 07 جانفي 1957م، وفي 24 ماي 1957م حكم عليه في تونس بالإعدام غيابيا، بعد ذلك، أصبح لاجئا بمصر، وفي 14 أوت 1961م، تمت تصفيته في فرانكفورت الألمانية بقرار من بورقيبة. أنظر: معمر العايب: المرجع السابق، ص 44.

التـــــونسية على ما يحفـــظ حقوقها، ويبقي على كل مكتسبات الشعب التونسي في مختلف المجالات، بما يحفظ له حقوقه، وحقوق الأجيال اللاحقة[1].

ت- مصر الفتاة وموقفها من الاستعمار في المغرب العربي:

مرّت مصر الفتاة منذ تأسيسها في 13 أكتوبر 1933 على يد أحمد حسين، وفتحي رضوان بمرحلتين مهمتين، الأولى تبدأ من أواخر سنة 1933 إلى غاية عام 1938، والثانية تبدأ من سنة 1948، منذ أن وضعت الجمعية لنفسها برنامجا اشتراكيا، وسميت بالحزب الاشتراكي حتى 26 جانفي 1952، تاريخ حريق القاهرة، الذي اتهم زعماؤه بالتسبب فيه[2]، أما فترة الحرب العالمية الثانية، فقد قضى جل زعمائها سنواتها في السجون، وكانوا قبلها قد تحولوا إلى ما عُرف بـالحزب الوطني الإسلامي في مارس1940[3].

وغلب على منهج الجمعية النزعة الفاشية، نظرا لتأثير المد الفاشي على مؤسسها أحمد حسين، الذي أسّس كتابا يشرح فيه برنامج الجمعية تحت عنوان:"إيماني" أسوة بكتاب "كفاحي" لأدولف هتلر؛ إذ أكّد فيه على العنصر الديني والإسلامي، ونبذ النظام الدستوري، الذي حسبه لم يجلب لمصر إلا النكبات، حيث كان هدف هذه الجمعية، أن تصبح مصر فوق الجميع، إمبراطورية عظيمة، تتألف من مصر والسودان، وتحالف الدول العربية وتتزعم الإسلام، كما صاغ ذلك أحمد حسين. جمعتها علاقات ممتازة بالقصر، والأحزاب الصغيرة الموالية له، بينما كانت علاقاتها بالوفد سيئة جدا؛ إذ سادها العداء، والصراع في جل فتراتها[4].

---

[1] – الأهرام: العدد 22047 ليوم 03 نوفمبر 1946م، ص02.

[2] – يأتي ذلك بعدما تدهورت علاقات مصر الفتاة بالقصر، وكان من نتائج ذلك استبدال الجمعية لشعارها من "الله، الوطن، الملك" إلى "الله، الشعب"؛ حيث كان لإسقاط الملك من شعار الحزب دلالة على سعي الحزب إلى تخطّي إطار النظام السياسي الملكي الدستوري، كما كان لاستبدال لفظ الوطن بلفظ الشعب دلالة تتعلق بسعي الحزب للانحياز للطبقة الشعبية؛ إذ يقول أحمد حسين في ذلك:"أصبح من الحق أن نسمي الأشياء بمسمياتها، وأن نصف مصر الفتاة بوصفها الصحيح، وهو الاشتراكية....الاشتراكية التي هي من صميم الإسلام ولب دعوته". أنظر: طارق البشري: الحركة السياسية في مصر، ط2، دار الشروق، القاهرة، 2002، ص 472-473.

[3] – عبد الله عزباوي، المرجع السابق، ص 106-109.

[4] – نفسه.

وقصد منافسة الإخوان المسلمين، بعد رفض الأخيرة اندماجه معها[1]، دعا زعيمها إلى توسيع كفاح الحزب، ليشمل العالم العربي، والإسلامي، عبر إبراز الاتجاه الإسلامي في إيديولوجية الحزب، غير أن ذلك بقي حبرا على ورق، ولم تبرز منه نشاطات كبيرة، تضاهي ما قام به الإخوان المسلمون مثلا، لصالح شعوب المغرب العربي في كفاحهم ضد الاستعمار[2].

3- دواعي اهتمام التيار الليبرالي بدعم كفاح المغرب العربي:

يضمُّ التيار الليبرالي في مصر مجموعة من الأحزاب السياسية، ويتصدرها حزب الوفد، الذي يُعتبر أهم الأحزاب السياسية، التي عرفتها مصر على امتداد تاريخها السياسي، بعدما تجاوزت شعبيته أقدم الأحزاب الوطنية المصرية "الحزب الوطني"، فضلا عن حزب الأحرار الدستوريين، والكتلة الوفدية، وحزب الهيئة السعدية، وحزب الاتحاد، علاوة على ذلك كان يشترك في عدة مصالح مع الأحزاب الاشتراكية اليسارية الأخرى، على غرار حزب الفلاح الاشتراكي[3]، والحزب الاشتراكي المصري[4]، واللافت للنظر أن جل الأحزاب الليبرالية كانت ضمن الوفد، وتأسست عقب انشقاق مؤسسيها عنه، وبما أن حزب الوفد هو العمود الفقري لهذا التيار، فإننا نركّز على عوامل اهتمامه بقضايا الاستعمار في المغرب العربي.

أ- رؤية ومواقف حزب الوفد من الوجود الاستعماري بالمغرب العربي:

إنّ المتتبّع لمسيرة حزب الوفد النضالية، لا يجد غرابة في تأييده المطلق لحركات التحرر المغاربية[5]، ذلك أنه وُجد على الساحة المصرية، من أجل الدفاع عن القضية المصرية، والنضال من أجل إجلاء الاستعمار الانجليزي، وتحقيق

[1] – رفض حسن البنا ذلك، بحجة أن مصر الفتاة حزب وطني، لا يؤمن بالجامعة الإسلامية، علاوة على أنه يضم في صفوفه أقباطا، إضافة إلى نزعته القومية، فكل هذا حسب البنا يحول دون الاندماج، والتعاون بينهما. راجع: عبد الله عزباوي: المرجع نفسه، ص 110.

[2] – سيد عبد الرازق يوسف عبد الله: المرجع السابق، ص 199-200.

[3] – تأسس في 02 ديسمبر 1938، برئاسة أحمد كامل قطب، الذي أحد على عاتقه مهمة الدفاع عن الفلاح المصري. أنظر: سيد عبد الرازق يوسف عبد الله، المرجع نفسه، ص 200.

[4] – أسسه محمود حسني العرابي سنة 1921 . عد إلى: سيد عبد الرازق يوسف عبد الله، المرجع نفسه، ص 203.

[5] – رغم أن العديد من الباحثين يأخذ على حزب الوفد عدم إبداء اهتمامه بالحركات الوطنية في البلاد العربية، إلا بداية من ثلاثينيات القرن الماضي، مستدلّين على ذلك برفض حكومة سعد زغلول عام 1924 إيواء اللاجئين الليبيين الوطنيين الهاربين إلى مصر من بطش الاستعمار

الاستقلال الكامل، كما كان ينادي زعيمه سعد زغلول، وعليه استمر الحزب بعده في تأييد نضال الشعوب العربية، وعلى رأسها شعوب المغرب العربي عموما، والمغرب الأقصى خصوصا[1]. لاسيما بعد تبنّي الحزب للفكرة العربية، حيث كان لموقعه على رأس الحركة الوطنية المصرية، وكفاحه ضد المستعمر سببا في تقرّبه أكثر من حركات التحرر بشكل عام، والحركات الوطنية في العام العربي بوجه خاص[2].

ولعب الوفد عبر تاريخه الحافل الدور الأكبر في الحركة السياسية، معتمدا في ذلك على جهازه التنظيمي الكبير، وعلى تأييد الجماهير له، وعلى قيادته وزعامته أيضا، بل وحتى على القوى الاجتماعية، التي اندرجت في إطاره، والوفد على خلاف بقية الأحزاب الأخرى، لم يقبل الضمانات المتعلقة بالاستقلال السياسي التدريجي، الذي يطبّق على مراحل زمنية محددة، لأنه كان يرى أن الاستقلال يجب أن يتحقق على الفور، كون مصر ناضجة لذلك، ولم يستثن في ذلك البلدان العربية، فقد أعطى السياسة الخارجية أهمية كبيرة، إلى جانب قضاياه الأهلية الداخلية، فالسبب الجوهري لوجود الوفد في رأي زعيمه سعد زغلول، هو كونه "وكيل الأمة"، وأمامه هدف واحد، هو تحقيق وكالتها، أي استقلالها السياسي، وقد طوّر سعد زغلول هذه الفكرة إلى مدى أبعد، عندما أكّد على أن الاستقلال السياسي يبقى منقوصا، إن لم يتبعه الاستقلال الاقتصادي، ذلك أن وجود الأجانب عرقل، وسيظل يعرقل تطور التجارة، والصناعة المحلية حسبه، وبعد وفاة سعد زغلول، وبمجيء مصطفى النحاس على رأس الوفد، حافظ الأخير على النهج نفسه، معتبرا أن الوفديين هم الأمة بأكملها، فالوفد حسبهم هو صدى الأمة وليس العكس[3].

وعبّر عن هذا التوجّه قادة الوفد غير ما مرة في مختلف المناسبات، كما كان الشأن مع زعيم الوفد مصطفى النحاس باشا، الذي صرّح غداة تشكيل حكومته الجديدة، وعودة حزبه إلى الحكم سنة 1950، أنّ حكومته ماضية في نهجها المستمد من عقيدة حزبه، في مناصرة الحركات التحررية في البلاد العربية، لتحقيق حريتها، واستقلالها، وعلى رأسها أقطار المغرب العربي[4]، لأن ذلك حسبه، يدخل ضمن مبادئ حزبه (حزب الوفد)، الذي يؤمن من تلقاء نفسه

الإيطالي، فضلا عن خلو خطابات الزعيم الوفدي مصطفى النحاس باشا السنوية، التي درج على إلقائها يوم 13 نوفمبر من كل سنة بمناسبة عيد الجهاد ما بين سنتي 1929-1935 من أية إشارة إلى القضايا العربية. أنظر: عواطف عبد الرحمن: المرجع السابق، ص 94.

[1] – عبد الله عزباوي: المرجع السابق، ص 37-38.

[2] – عواطف عبد الرحمن: المرجع السابق، ص 72.

[3] – ماريوس كامل ديب: المرجع السابق، ص 125-129. طارق البشري: المرجع السابق، ص 99.

[4] – البصائر: السنة الثالثة، العدد 107، 24 ربيع الثاني 1369 هـ/ 13 فيفري 1950م، ص 137.

كما قال، بجدوى التعاون بين الأقطار العربية على نطاق واسع، خاصا بالذكر أقطار المغرب العربي[1] وهـــو مـــا أثلـــج صدور قادة هذا الأخير[2].

وظل النحاس باشا يكرّر ذلك عندما صرّح مرة أخرى قائلا: "إنه لا يمكن أن تلبث مصر مكتوفة الأيدي تجاه تلك الحوادث، أو أن تغض الطرف عن التصرفات المنافية للديمقراطية، ولمبادئ دستور الأمم المتحدة، والتي تقوم بها دولة من دول المنظمة الأممية، في قطر تبسط عليه نظامها، خصوصا وأن هذا القطر هو قطر عربي[3]....ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تتغلّب المصلحة على شعور التضامن، والإخاء العربي، مهما بعد ذلك عن حدودنا..."[4].

هذا الموقف، لم يكن بجديد عن قيادات حزب الوفد، فقد دأبت على التعبير عن هذا الموقف المؤيد من الحزب، منذ السنوات الأولى لتأسيسه، وتبلورت أكثر بعد اتضاح الرؤية بالنسبة للقضية المغاربية، عقب المجهودات التي بذلها المغاربة في التعريف بقضيتهم في مصر، والمشرق العربي عموما، فضلا عن تمادي السلطات الاستعمارية في سياستها التعسّفية في المنطقة، ووصول صداها إلى المشرق العربي، ومصر على وجه الخصوص، ويتجلى ذلك في التصريحات التي ما فتئ يطلقها قادة الوفد، ووزرائه في مختلف الحكومات المصرية، بشأن الأحداث المتسارعة في المغرب الأقصى تحديدا، كما كان عليه الشأن سنة 1951، بعد التهديدات التي أطلقها المقيم العام الفرنسي في المغرب ألفونسو جوان ضد الملك محمد بن يوسف، وقادة الحركة الوطنية المغربية، عندما استهجن ذلك وزير الخارجية المصري، محمد صلاح الدين بك هذه السياسة الفرنسية، داعيا إياها إلى ضرورة التوقف عنها فورا، وهو الموقف الذي تبنته الوزارة الوفدية، التي كانت تقود الحكم آنذاك[5].

---

[1] – البصائر: العدد 97، السنة الثالثة، 15 صفر 1369 هـ/ 05 ديسمبر 1949م.

[2] – لقد نالت عودة الوفد إلى الحكم سنة 1950 – وهو المعروف عنه دعمه لقضايا التحرر في المغرب العربي– رضا واستحسان شعوب المغرب العربي، وعلى رأسها قادة الحركة الوطنية بها، فهذا المنجي سليم مدير مكتب الحزب الدستوري الحر بالقاهرة يبارك انتصار الوفد في الانتخابات، ومشيرا إلى أن فوز الوفد في الانتخابات الأخيرة، أحيا أملا جديدا في شعوب شمال إفريقيا، معلنا تأييده للوفد، ومؤكدا على تعزيز العلاقات بين تونس وشقيقتها مصر. كما أرسل ميصالي الحاج برقية تهنئة إلى مصطفى النحاس بمناسبة فوز الوفد، وهو ما رد عليه الأخير بالتأكيد على أن حكومة الوفد ستحمل على عاتقها مهمة مساعدة أقطار المغرب العربي من أجل الحصول على استقلالها، والانضمام للجامعة العربية. أنظر: نجوى إسماعيل: المرجع السابق، ص 349.

[3] – ويقصد مصطفى النحاس باشا هنا المغرب الأقصى عقب حوادث الدار البيضاء سنة 1951.

[4] – علي السويح: المرجع السابق، ص 93.

[5] – البلاغ: 05 مارس 1951، ص 01.

والموقف نفسه، اتخذه البرلمان المصري، الذي يحوز فيه حزب الوفد على الأغلبية الساحقة؛ إذ استنكر الممارسات الفرنسية في المغرب الأقصى، وطالب حكومة بلاده، باتخاذ الإجراءات العاجلة المناسبة[1] لإرغام فرنسا على وقف جرائمها في المغرب الأقصى[2].

ولابد من الإشارة أيضا إلى المساعي الحثيثة، التي قامت بها حكومة الوفد لتوفير الدعم الدبلوماسي للقضية المغربية على الصعيد الدولي، من خلال العمل الدؤوب، الذي قامت به لضمان عرض القضية في المحافل الدولية، ولاسيما هيئة الأمم المتحدة- وهو ما نتناوله في الفصول اللاحقة من الدراسة بمزيد من التفصيل-[3]، هذا دون نسيان ما بذله الإعلام الوفدي، الذي قام بجهود جبّارة، من خلال التعريف بالقضية المغربية في مصر والمشرق العربي، وفسح المجال للوطنيين المغربيين لنقل انشغالات وتطلّعات شعوب المغرب العربي، هذا فضلا عن التشهير بالسياسة الفرنسية هناك، وذلك من خلال الوقوف عند الأحداث، التي كان يشهدها المغرب الأقصى، وخاصة المهمة منها، التي كانت تحظى بتغطية صحفية واسعة من الصحف الوفدية[4]، التي كانت تصدر آنذاك، على رأسها جريدة البلاغ[5]، لصاحبها عبد القادر

[1] – حيث رأى عدد معتبر من الأعضاء ضرورة اتخاذ مصر مواقف أكثر حزما وإيجابية، مثل مقاطعة فرنسا، وطرد سفرائها، والضغط على حلفائها، وغير ذلك مما يشكل ضغطا أكثر فاعلية على فرنسا. راجع: نجوى إسماعيل: المرجع السابق، ص 250.

[2] – البلاغ: 06 مارس 1951، ص 02.

[3] – عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب من نهاية الحرب الريفية إلى بناء الجدار السادس في الصحراء، ج02، دط، المغرب الأقصى، 1987، ص 489-505.

[4] – استغل الوفديون خاصة بعد الحرب العالمية الثانية الظرف، الذي خيّمت عليه الصراعات السياسية بين ثلاث قوى رئيسية، يتعلق الأمر بالملك وأحزابه، حزب الوفد المعارض، والبريطانيين، الذين بقوا يحتفظون بعديد الامتيازات، التي تحصلوا عليها بموجب معاهدة 1936؛ إذ قام الوفد في خضّم هذا الجو باستخدام صحفه سلاحا رئيسيا لفرض صوته ورؤيته للوضع، ومحاولة التغيير السياسي؛ حيث، لم يكن للقوميين بدّا لمواجهة البريطانيين عسكريا، فكان لزاما عليهم استغلال هامش حرية الصحافة — ولو أنه كان ضيقا- لنشر أفكارهم ومبادئهم. أنظر: إيه رود: الصحافة العربية: الإعلام الإخباري وعجلة السياسة في العالم العربي، ترجمة: موسى الكيلاني، مركز الكتب الأردني، الأردن، 1989، ص 94-95.

[5] – أسسها الأستاذ عبد القادر حمزة في 16 ديسمبر 1922، وهي صحيفة مسائية، صدر العدد الأول منها في 28 جانفي 1923، عُرف صاحبها عبد القادر حمزة بأسلوبه الهادئ العميق، وعرفت مقالاته باسم "العصا"، لأنها غالبا تملأ عمودا وربعا على شكل عصا، وقيل أنها سميت كذلك، لأنها كانت تؤدب، وتلدغ كالعصا، اتخذت الجريدة شعارا استلهمته من كلمات سعد زغلول وهي:"يعجبني الصدق في القول،

حمـــزة[1]، الـــذي بذل جهودا كبيرة من أجل تجسيد موقفه المؤيد لأقطار شمال إفريقيا، إضـــافة إلى جـــريدة المصـــري الذائعـــة الصيت في مصر[2]، وجـــريدتي الجـــهاد[3] وكوكب الشرق[4] خـــاصة المحطـــات المهـــمة التي عرفها نضال الحركات الوطنية المغاربية، والمغربية تحديدا، وفي مقـــدمتها انعقـــاد مـــؤتمر المغـــرب العربي بالقاهرة ما بين 15 و 22 فيفري 1947[5]، وقضية لجوء الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي، التي

والإخلاص في العمل، وأن تقوم المحبة بين الناس مقام القانون"، وهو ما نال رضا سعد الذي كان وقتذاك في المنفى في 28 جانفي 1923، وبقيت البلاغ تساند سعدا حتى انتقل إلى جوار ربه في أوت 1927، ومضت البلاغ تؤيد حزب الوفد حتى سنة 1932، ليصدر بعدها عبد القادر حمزة البلاغ الجديد بعد عام واحد، في عهد صدقي باشا، اشترك في تحريرها زكي مبارك، سلامة موسى، عبد القادر المازني، وبعد العدد 14، عادت الصحيفة إلى اسمها القديم البلاغ فقط، عارضت الجريدة معاهدة 1936، وانبرت لمحاربة فساد الحكم، والحياة السياسية عموما، كما حاربت التملق السياسي، الذي حلّ محل النقد السياسي. للمزيد، عد إلى: عبد اللطيف حمزة: المرجع السابق، ص 150، عبد الله عزباوي: المرجع السابق، ص 53.

[1] – خرّيج كلية الحقوق سنة 1903، كان يكتب في بعض الصحف وهو طالب بالكلية كجريدة الجريدة، تولى رئاسة تحرير جريدة الأهالي، التي كانت تصدر بالإسكندرية سنة 1911، ثم انتقلت إلى القاهرة سنة 1921، انتقل للعمل في جريدة المحروسة بعد تعطيل الجريدة بسبب مواقفها المؤيدة للوفد، واستمر يكتب فيها إلى أن تم تعطيلها هي الأخرى، ليستقر رأيه بعد ذلك على استئجار صحيفة الأفكار لمساعدة الحركة الوطنية، ودعم حزب الوفد، استمر يكتب فيها إلى غاية حصوله على تصريح إصدار جريدة البلاغ أواخر جانفي 1923، أصبحت بعدها الجريدة خاصة بحزب الوفد. أنظر: عبد الله عزباوي: المرجع نفسه، ص 53.

[2] – صحيفة يومية صدرت سنة 1936، أنشأها كل من محمود أبو الفتح، ومحمد التابعي، وكريم ثابت، غير أن محمود أبو الفتح انفرد بملكيتها بعد ذلك، وتعتبر المصري أطول الجرائد الوفدية عمرا؛ حيث ظلت تصدر منذ إنشائها سنة 1936، إلى غاية ما بعد إلغاء الأحزاب السياسية في جانفي 1953، لما توقفت عن الصدور سنة 1954، تحت ضغط التطورات السياسية، التي شهدتها مصر خلال تلك السنة. أنظر: عبد اللطيف حمزة: المرجع السابق، ص 151، عبد الله عزباوي: المرجع السابق، ص 55

[3] – جريدة يومية، أصدرها محمد توفيق دياب سنة 1931، كانت من الأسلحة التي حارب بها الوفد حكومة إسماعيل صدقي، اشترك في تحريرها كل من طه حسين، عباس محمود العقاد، محمود عزمي، توقفت عن الصدور سنة 1938. أنظر: عبد اللطيف حمزة: المرجع السابق، ص 150.

[4] – صاحبها أحمد حافظ عوض، صدرت سنة 1924، كانت لها ميولات شرقية إسلامية يبدو للقارئ من خلالها على أنها امتداد لجريدة المؤيد لصاحبها علي يوسف، توقفت عن الصدور سنة 1939، شارك في تحريرها طه حسين، والدكتور أحمد ماهر زعيم حزب الكتلة السعدية. أنظر: عبد اللطيف حمزة: المرجع نفسه، ص 141.

[5] – المصري: العدد 3456 ليوم 16 فيفري 1947، ص 03-04، المصري: العدد 3462 ليوم 23 فيفري 1947، ص 04. أنظر كذلك الملحق رقم 25، ص 520، والملحق رقم 26، ص 521.

استحوذت على اهتمام الصحـــف الوفــدية آنذاك[1]، علاوة على تغطيتها لنشاطات زعماء الحركة الوطنية داخل البلاد وخارجها، بما فيها نشاطات الملك محمد الخامس، ولاسيما زيارته لطنجة، وخطابه التاريخي فيها، وأهمية تغطية الجرائد الوفدية هنا، لم تكن طبيعية كما كان عليه الحال مع القضايا الأخرى، بل كانت استثنائية من مسرح الحدث، عندما أوفدت المصري مبعوثا لها إلى هناك، ويتعلق الأمر بالصحفي إبراهيم موسى[2]، هذا إضافة إلى تشهيرها بالسياسة العدوانية، التي تمارسها السلطات الفرنسية في المغرب الأقصى، القائمة على الاعتقال والقتل، والتضييق على الوطنيين المغاربة[3].

وتجدر الإشارة إلى أنّ اتصالات قادة النضال الوطني المغاربي في مصر بالحزب خلال أربعينات القرن الماضي، كانت تتسم بالحذر نوعا ما، نتيجة التوتر، الذي عرفته علاقات حزب الوفد بالقصر[4]، وهو ما أثر نوعا ما على جهود هم هناك[5].

ب- الأحرار الدستوريين وموقفهم من الاستعمار بالمغرب العربي:

رغم انشقاق الأحرار الدستوريين عن الوفد، وتبنّي سياسة داخلية مغايرة تماما لنهجه، إلاّ أنهم بقوا محافظين نوعا ما على نهجهم، وسياستهم، فيما تعلق بموضوع دعم كفاح الشعوب العربية، وخاصة شعوب المغرب العربي، انطلاقا من المبادئ التي تكونت لديهم لما كانوا ينشطون ضمن حزب الوفد، المعروف بعدائه للوجود الاستعماري في البلاد العربية، ودعوته الصريحة لمحاربته، وتحقيق الاستقلال التام، وهو ما نستنبطه من خلال صحفهم، ونخصّ بذلك جريدة

[1] - أنظر على سبيل المثال لا الحصر: البلاغ ليوم 31 ماي 1947، ص 01، البلاغ ليوم 01 جوان 1947، ص 01، المصري: العدد 3544 ليوم 31 ماي 1947، المصري: العدد 3545 ليوم 01 جوان 1947، ص 01-03.

[2] - المصري: العدد 3502 ليوم 10 أفريل 1947، ص 01، المصري: العدد 3503 ليوم 12 أفريل 1947، ص 01، المصري: العدد 3504 ليوم 13 أفريل 1947، ص 01، المصري: العدد 3505، ليوم 14 أفريل 1947، ص 07.

[3] - أنظر على سبيل المثال لا الحصر: البلاغ ليوم 06 جوان 1947، ص 04، البلاغ ليوم 27 فيفري 1951، ص 01، البلاغ ليوم 21 مارس 1951، ص 04، المصري: العدد 4387 ليوم 30 جانفي 1950، ص 08.

[4] - أكد ذلك كل من الرشيد إدريس، وحسين التريكي، ومراد بوخريص، وحمادي بلوزة، عندما صرحوا بأن علاقة أعضاء مكتب المغرب العربي، كانت وثيقة مع الإخوان المسلمين، ومصر الفتاة، بينما ساد الحذر الشديد علاقتهم بالوفد. أنظر: خالد عبيد: مكتب...، المرجع السابق، ص 98.

[5] - خالد عبيد: المرجع نفسه.

السياسة[1]، التي عملت على تأييد شعوب المنطقة في مجابهة الاحتلال الأجنبي، عبر مواكبة التطورات الحاصلة هناك، بنقل يوميات وأخبار كفاح الوطنيين بها، وفضـــح سياسة المستعمر الأوربي، أمام الرأي العام العربي، والمصري تحديدا[2].

ت- حزب الإتحاد العربي ورؤيته للاستعمار في المغرب العربي:

لم يشذ حزب الإتحاد العربي[3] عن رؤية غالبية الأحزاب، والهيئات المصرية للوجود الاستعماري في أقطار المغرب العربي، حيث عبّر في أحيان كثيرة عن دعمه المطلق لشعوب المغرب العربي في كفاحها ضد الاستعمار الأوربي، معتبرا هذا الأخير حجر عثرة في وجه تقدم هذه الأقطار، ومطالبا ببذل كل الجهود بإخراجه بكل الطرق المتوفرة[4]. وفي هذا الشأن، سعى أعضاء هذه الهيئة إلى زيادة الدعم والتواصل بالوطنيين المغاربة، كما هو الحال مع المناضل التونسي علي البلهوان، الذي اتصل به رجال الاتحاد العربي في القاهرة والإسكندرية، للتعرف عليه، ومن ثمة، مناقشة حيثيات، ومستجدات القضية التونسية، وقضايا المغرب العربي بصفة عامة؛ إذ أقام الإتحاد العربي حفلا تكريميا لزعماء المغرب المغربي، وسط حضور العديد من الشخصيات المصرية، والعربية على غرار الصواف زعيم الإخوان بالعراق، وعبد الحكيم عابدين السكرتير العام للإخوان المسلمين بمصر[5].

[1] – صدرت عقب إنشاء حزب الأحرار الدستوريين سنة 1922، تولى رئاسة التحرير فيها الدكتور محمد حسين هيكل، كانت تُموّل من طرف شركة تابعة لأقطاب هذا الحزب، اشتهرت السياسة بدفاعها عن الحرية، خاصة وأن محررها كان تلميذ الأستاذ أحمد لطفي السيد، المعروف بدفاعه عن الحريات في مصر، اشترك في تحريرها نخبة من المفكرين أمثال: طه حسين، توفيق دياب، مصطفى عبد الرازق، محمود عزمي، إبراهيم عبد القادر المازني. أنظر: عبد اللطيف حمزة: المرجع السابق، ص 142.

[2] – أنظر على سبيل المثال لا الحصر: السياسة ليوم 31 ماي 1947، ص 02، السياسة ليوم 01 جوان 1947، ص 01، السياسة ليوم 23 جانفي 1951، ص 02، السياسة ليوم 19 فيفري 1947، ص 03، السياسة ليوم 13 أفريل 1947، ص 01. وللاطلاع أكثر، انظر: الملحق رقم 29، ص 524، الملحق رقم 30، ص 525، الملحق رقم 31، ص 526.

[3] – تأسس شهر ماي 1942، ضم عدة شخصيات مصرية مؤثرة على غرار محمد علي علوية، علي ماهر، توفيق دوس، فؤاد أباظة، خليل ثابت، دعا في برنامجه إلى حلف عربي يضم كل من مصر، السعودية، لبنان، فلسطين، الأردن، العراق، سوريا، اليمن، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب الأقصى، كما عمل روّج لتأسيس جمعية تعمل لهذا الحلف. أنظر: عبد العظيم رمضان: المرجع السابق، ص 105.

[4] – أنظر الملحق رقم 8، ص 503.

[5] – الصباح: 27 أكتوبر 1951.

وعلى العموم، يجدُر بنا القول، أن مصر خلال الفترة ما بين 1925 و1952، عرفت وضعا غير مستقر في مختلف مناحي الحياة، لم يترك لها هامشا كبيرا للتحرك صوب دعم، ومساندة شعوب المغرب العربي في نضالهم ضد المستعمر الأوربي، ذلك أن الموقف المصري تحديدا آنذاك تجاه نضال المغرب العربي، كان خاضعا لجملة من الظروف والوقائع، لاسيما منذ اندلاع الحرب العالمية الثانية، وما أفرزته نهايتها، ونخصّ بالذكر هنا الصراع القائم بين مصر نفسها والانجليز، حول جلاء هؤلاء عن مصر، فضلا عن ظهور القضية الفلسطينية، كانشغال جديد استحوذ على اهتمام جل العرب، وإضافة إلى كل هذا، الوضع السياسي الداخلي غير المستقر، الذي أعاق كثيرا مُضي المصريين – نخص بالذكر التيارات، والهيئات ذات التوجّه العربي والإسلامي– في مساعيهم الرامية لمساعدة هذه الشعوب، على تجاوز الاستعمار، والتخلص من هيمنته[1].

وعليه، فإنّ قضايا الاستعمار في المغرب العربي لم تكن يوما بعيدة عن مُخيّلة المصريين على اختلاف توجهاتهم وإيديولوجياتهم ولو بدرجات متفاوتة؛ إذ كانت ضمن اهتماماتهم القومية، التي فرضتها القواسم المشتركة بينهم وبين إخوانهم العرب في جناح العروبة الثاني، لاسيما، التيارين الإسلامي والليبرالي، فكانت بذلك مصر الوعاء الذي جمع شمل شعوب المغرب العربي التواقة إلى الحرية والانعتاق، والقاعدة الخلفية الهامة لدعم نضالهم الوطني.

[1] – خالد عبيد: مكتب...، المرجع السابق، ص 93.

الفصل الثالث

المغرب الأقصى ما بين 1925–1952

1– الحماية المزدوجة على المغرب الأقصى

أ– المغرب الأقصى عشية إعلان الحماية

ب– توقيع معاهدة الحماية وردود الفعل المغربية عليها

ت– فرنسا وإرساء دعائم الحماية في المغرب الأقصى

2– السياسة الاستعمارية في المغرب الأقصى

أ– سياسيا وإداريا

ب– اقتصاديا

ت– ثقافيا واجتماعيا

ث– السياسة البربرية

احتفظ المغرب الأقصى باستقلاله لفترة زمنية طويلة؛ إذ كان من البلدان الأخيرة التي تعرّضت للهيمنة الاستعمارية الأوربية، ويرجع ذلك بالأساس إلى تضارب مصالح الدول الاستعمارية، وسعيها المتواصل للسيطرة عليه، وحين أمكن لفرنسا تحييد منافسيها، أعلنت الحماية على المغرب الأقصى بموجب معاهدة 30 مارس 1912، مستغلة أوضاعه المتأزمة[1].

1- الحماية المزدوجة على المغرب الأقصى:

أ- المغرب الأقصى عشية إعلان الحماية:

1- انتشار الفوضى:

تعتبر فترة حكم السلطان عبد العزيز(1894-1908) حاسمة في تحديد مصير المغرب الأقصى، ذلك أن كل الخطوات الأوربية التي مهّدت لإعلان الحماية عليه شهدتها مرحلته؛ إذ بلغت خلالها الجهود، والمنافسة الأوربية للسيطرة عليه ذروتها، مستغلة الضعف والهشاشة، التي كانت تخيّم على بلاده آنذاك[2].

ففي هذه الفترة الحرجة من تاريخ المغرب الأقصى، غرق سلاطينه ورعاياه في الجهل وما تلاه من استشراء لمظاهر الفرقة والتشتت، في وقت بدأ الأوربيون الزحف نحو المغرب العربي، باحتلالهم للجزائر وتونس تمهيدا لاحتلال بلادهم، ما نتج عنه انتشار الفوضى واتساع نطاقها، والثورات الداخلية نتيجة السياسات التي كان يقوم بها المخزن، لاسيما فترة حكم السلطان مولاي عبد العزيز كما ذكرنا آنفا[3].

---

[1] – نور الدين الدقي: المغرب العربي والاستعمار الفرنسي، دط، سراس للنشر، تونس، 1997، ص 21.

[2] – روم لاندو: تاريخ المغرب في القرن العشرين، ترجمة: نيقولا زيادة، دار الثقافة، بيروت، 1963، ص 61-62.

[3] – من بين هذه السياسات التي انتهجها سلاطين المغرب وعلى رأسهم عبد العزيز محاولة إدخال بعض الإصلاحات، وتحديد أنظمة الحكم؛ إذ اقترنت سياسة التجديد هذه في فترة حكم مولاي عبد العزيز، على غرار الدول المشرقية الأخرى، بتغلغل النفوذ الأوربي، ويعتبر نظام الترتيب، الذي أدخله عبد العزيز لإصلاح أحوال البلاد المالية، أكبر دليل على ذلك؛ حيث ترتبت عنه مزيدا من المشاكل؛ إذ أن هذا النظام ارتكز على إلغاء الزكاة الشرعية، والإعفاءات، التي كانت تتمتع بها بعض القبائل، أو الطبقات الممتازة كالأشراف، مقابل خدماتها للدولة، وإخضاع السكان جميعا لضريبة موحدة، يتساوى فيها الأجانب والمغاربة، وهو ما أثار حفيظة المحافظين، وهم عادة من أصحاب الامتيازات؛ إذ استنكروا إلغاء الزكاة الشرعية، وأرجعوا ذلك إلى السلطان عبد العزيز، متهمين إياه بأنه باع نفسه للكفار، فكانت فرصة للجميع للامتناع عن دفع الضرائب، كما لقي الإجراء تأييد الجالية الأجنبية بالمغرب معارضة الإصلاح، فضلا عن الفقراء؛ إذ عبروا عن ذلك بقولهم "لقد فقدنا مواردنا من الزكاة، ولم يعوضنا عنها النظام الجديد"، ما نتج عنه إفلاس المخزن، واضطر للاستدانة منذ 1902. عد إلى: صلاح العقاد: المغرب العربي (دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)، مكتبة الأنجلو- المصرية، القاهرة، ص215.

بدأ بعض المعارضين لسياسة المخزن في هذه الظروف الصعبة يستقلون بهذا الإقليم، أو ذاك من البلاد، ففي المنطقة الشرقية، ظهر المدعو بوحمارة[1] سنة 1902كمعارض شرس للمخزن[2]؛ حيث ضم إليه فئات مختلفة من السكان المحليين، وحتى الجزائريين[3]؛ إذ استغل جيدا الظروف التي كانت تسود المغرب الشرقي، ومنطقة الريف لمواجهة قوات المخزن، التي تفاجأت بقوة الحركة في البداية؛ إذ تمكن من الاستيلاء على تازة[4]، ووصل نفوذه إلى مقربة من فاس سنة 1906، في ظل عجز المخزن عن مجابهتها، مستغلا التحام مختلف القبائل الساخطة على سياسة المخزن[5]؛ حيث تمخّض عنها أزمة اجتماعية، وسياسية،كانت لها انعكاسات على المغرب كله، كما تزامنت هذه الثورة مع رفض القواد جمع الجبايات، وإرسالها لبيت المال[6].

وفي الشمال تزعّم أحد الأشراف يدعى أحمد بن محمد الرسولي حركة انفصالية أخرى، وهو الذي كان مولعا بمغامرات العصابات؛ حيث شجعته مكانته الاجتماعية على المطالبة بحكم إقليم مراكش، وبلغت قوة الرسولي ذروتها سنة 1904، حين أصبح يهدد مدينة طنجة، وتزايد نفوذه أكثر حتى استطاع السيطرة على بعض مناطق الريف سنة 1907، وصولا إلى تعاونه مع الإسبان سنة 1911 وإعلانه الخروج عن طاعة السلطان[7].

---

[1] – واسمه الجيلالي بن عبد السلام اليوسفي الزرهوني، أصله من مدشر أولاد يوسف بجبل زرهون، وبه ولد سنة 1882هـ/ 1865م، كُنّي ببوحمارة، ويلقّب أيضا بالروكي الذي يعني الفتّان، عُرف عنه الذكاء والنباهة، بدأ حياته الإدارية والسياسية كعون مخزني مع القائد عبد الكريم ولد أبا محمد الشرقي، اختير لذكائه ليكون واحدا من فريق الطلبة المهندسين الذي أنشأه السلطان مولاي الحسن الأول، ووكل تعليمه وتدرسيه إلى القبطان "طوماس" (Thomas) أحد ضباط البعثة العسكرية الفرنسية المكلفة مع غيرها من البعثات العسكرية الأجنبية بتدريب جيش السلطان، وبعد إتمام تعليمه وتدريبه، أسندت إليه وظيفة صغيرة بالقصر السلطاني، ومنها بدأت طموحاته تكبر شيئا فشيئا، مستغلا الظروف الصعبة التي كانت يعاني منها المخزن، وبلغ طمعه في السلطة به إلى إعلان التمرد العسكري ضد السلطان المغربي. للمزيد أنظر: عبد الوهاب بن منصور: أعلام المغرب العربي، ج01، دط، المطبعة الملكية، الرباط، 1979، ص 304-305.

[2] – لأكثر تفاصيل عن ثورة بوحمارة وإفرازاتها عد إلى: محمد الصغير الخلوفي: بوحمارة من الجهاد إلى التآمر المغرب الشرقي والريف من 1900 إلى 1909 دراسة ووثائق، دار نشر المعرفة للنشر والتوزيع ، الرباط، 1993.

[3] – نخص بالذكر هنا مرافقي الأمير عبد القادر بعد لجوئه إلى المغرب خلال فترة حربه مع فرنسا؛ حيث، وعقب مغادرته للتراب المغربي، بقي العديد من مجاهديه في المناطق الشرقية المغربية، لاسيما، وجدة وتازة وضواحيهما، والذين بقيت فكرة الجهاد راسخة في أذهانهم، فما إن رفع بوحمارة شعار الجهاد، حتى انضم لأيه عدد معتبر من هؤلاء الجزائريين، واستمرت الصلات بين السكان الجزائريين والمغاربة حتى لفترات لاحقة؛ إذ استمرت علاقات زاوية سيدي أحمد زروق في جبال الريف، ورباط سيدي المختاري في بني يجناسن، والبوشيخي بوعمامة، والشيخ بن عدة البوعبدلي في مستغانم على سبيل المثال لا الحصر أنظر: محمد الصغير الخلوفي: المرجع نفسه، ص 17.

[4] – نفسه.

[5] – صلاح العقاد : المرجع السابق، ص 215.

[6] – علال الخديمي: المغرب في مواجهة التحديات الخارجية 1851-1947، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2006، ص 28- 29.

[7] – صلاح العقاد : المرجع السابق، ص 216.

لقد فاقمت سياسة المخزن الأزمة، وجلبت للمغرب الأقصى متاعب كبيرة؛ إذ أن مفهومهم للسلطة لا يتوافق والظروف السائدة، فضلا عن الفقر في الأُطُر والمستشارين، بالإضافة إلى ضعف الاقتصاد، الذي انعكس هو الآخر مباشرة على الواقع المغربي، ورغم ما حصل، لم يعرف المغرب الأقصى في هذه الفترة جهودا إصلاحية حقيقية تتوافق وهوية المغرب الأقصى العربية الإسلامية، نظرا للموقف المتصلب للمخزن إزاء كل حركة إصلاحية من هذا القبيل[1]، رغم تصاعد الأصوات المنادية بضرورة القيام بإصلاحات جذرية في المغرب الأقصى من جهات داخلية وأخرى خارجية[2].

وعلى المستوى الاقتصادي والمالي، تقلّصت مداخيل بيت المال لاسيما بعد الإصلاح الجبائي لسنة 1901، وهو ما تطور إلى ضائقة مالية كبيرة نتيجة المصاريف المالية الكبيرة التي تكبّدها المخزن في القضاء على الثورات خاصة ثورة بوحمارة، ولم تفلح جهود المخزن في تجاوز الأزمة، رغم لجوئه إلى الاقتراض من إسبانيا، وانجلترا، وفرنسا[3]؛ إذ استعصى عليه الحصول على معونة أجنبية أخرى، رغم محاولاته مع بنوك ألمانية وانجليزية[4]، وكان هدف السلطان عبد العزيز من تنويع مصادر القروض عدم استئثار دولة واحدة بالقروض، التي تستخدم في مشاريع الإصلاح أو غيرها، غير أن دبلوماسية فرنسا نجحت في إقناع انكلترا بعدم إهدار أموالها في المغرب الأقصى لعدم استقرار الأوضاع به، لاسيما، عقب ظهور الثورات به، وتحديدا ثورة بوحمارة، وموازاة مع ذلك كان ديلكاسييه

[1] – عبد الكريم غلاب: قصة المواجهة بين المغرب والغرب ،ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت 2003، ص 240-243.

[2] – من ذلك الرسالة، التي وجهها المصلح محمد عبده إلى السلطان مولاي عبد العزيز يدعوه فيها إلى الإصلاح الديني والتعليمي، ومما جاء فيها :"وصل إلى أسماعنا، ونحن في ديارنا أنباء ما وجه إليه همه، وشحذ لبلوغه عزمه من النهوض ببلاده، إلى الإصلاح، والسير في منهج الفوز والفلاح، ووعينا مما تضمنه من القواعد القومية، فتجددت في سلامة تلك البلاد آمالنا، واشتغلت بأحاديثنا أفكارنا وأقوالنا، ولما كان الإصلاح، الذي يقصده المولى، إنما يتم برعاية الدين، والرجوع إليه، في كتابه المبين وسنة صاحبه الأمين، ثم النظر في أقوال وأعمال السلف الصالحين، لتعرض على ذلك كله أعمال الخلف المحدثين تعلقت الآمال بأن يكون لمولانا لفتة إلى العلوم الدينية وإحياء ما مات منها، ونشر ما طوي في كتبها لتتأدب النفوس بأدبها، وتحي القلوب؛ إذا اتصلت أسبابها بسببها.أنظر: امحمد مالكي: في العلاقة بين المغرب والمشرق، مجلة المستقبل العربي، العدد 173، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994، ص 5-12.

[3] – اضطر المغرب الأقصى بعد الأزمة الخانقة، التي عصفت باقتصاده سنة 1903، إلى قبول ثلاثة قروض من انجلترا، فرنسا، وإسبانيا بفائدة قدّرت نسبتها بستة بالمئة، ولما لم تسمح ظروف الدولة بتسديد هذه القروض، حتّم عليها ذلك عقد قروض أخرى استجابة لإملاءات هذه القوى، فاشتد التنافس بين هذه الدول، ففرنسا المحتلة للجزائر تدّعي ضرورة مد سلطانها على المغرب لحماية مستعمراتها من روح المقاومة، أما انجلترا فلا تريد مشاهدة مزاحما لها في الشاطئ المتوسطي المواجه لجبل طارق، في إسبانيا تدّعي أن جوارها للمغرب يعطيها الحق الطبيعي للسيطرة عليه، بينما ألمانيا وإيطاليا، فتبحثان عن مستعمرات في أية جهة كانت. أنظر: علال الفاسي: الحماية في مراكش من الوجهة التاريخية والقانونية، منشورات مكتب المغرب العربي بالقاهرة، ط01، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1948، ص 06.

[4] – علال الخديمي: المرجع السابق، ص 28-29.

يشجع بنك فرنسا على تقديم القروض للمغرب الأقصى، ليجد السلطان عبد العزيز نفسه بعد ذلك مرغما على الاقتراض من فرنسا عدة مرات[1].

استغلت السلطات الفرنسية الوضع الصعب، الذي كان يمر به المغرب الأقصى، للضغط أكثر على المخزن للحصول على مزيدا من التنازلات، وعلى رأسها ما تعلق بمشكلة الحدود، عند احتلال القوات الفرنسية لمجموعة من الواحات سنة 1900، مستدلة بأنه لا توجد سلطة فعلية مغربية على تلك المناطق، وفي نفس الوقت راحت فرنسا توقع على اتفاقية تقسيم غرب إفريقيا مع بريطانيا سنة 1899، فأصبحت بمقتضاها الصحراء الكبرى كاملة تحت سيطرة فرنسا. ورغم مساعي السلطان عبد العزيز لدى الملكة البريطانية فيكتوريا، للتوسط لدى فرنسا لثنيها عن سياساتها التوسعية هذه، إلا أن كل ذلك باء بالفشل رغم إرساله لبعثة إلى باريس لنفس الغرض، إلا أن فرنسا استطاعت عن الطريق الضغوط أن تحصل موافقة المخزن لتسوية الحدود بينهما[2].

وفي ظل ما يعانيه المغرب الأقصى مع نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، تكشّفت النوايا الفرنسية للاستيلاء عليه، لاستكمال سيطرتها على كامل المغرب العربي، خاصة بعد أن توطدت أقدامها في المنطقة، عقب احتلالها للجزائر، ثم تونس، حينها بدأت ترسم أُطر سياستها بشمال إفريقيا، يقول أوجين إتيين:"إن لفرنسا في المغرب حقوقا وواجبات تفوق ما لغيرها من الدول الأخرى، وأن الأساس الأول لحقوقنا هو الجزائر، إن الجزائر قادتنا إلى تونس، وينبغي أن تقودنا إلى المغرب"[3].

لقد كانت فرنسا الدولة الأكثر إلحاحا للاستحواذ على المغرب الأقصى، وتصفية العقبات، التي تضعها الدول المزاحمة لها في المنطقة[4]. ولم تكتمل سياسة فرنسا للسيطرة على المغرب الأقصى، إلا أواخر القرن التاسع عشر، مستفيدة من ظروف المغرب الأقصى داخليا وخارجيا، فضلا عن ظروف الدول الأوربية الأخرى، وعلى رأسها

[1] – حيث وقع قرضه الأول سنة 1903 بقيمة سبعة ملايين ونصف فرنك، ثم وجد نفسه مضطرا مرة أخرى للاقتراض من فرنسا، على الرغم من سعيه للحصول على ذلك من جهات أوربية أخرى خصوصا بريطانيا، التي كانت منشغلة بحرب البوير، وهذه المرة بشروط جديدة أكثر إجحافا؛ حيث حصل على قرض جديد بقيمة اثنين وستون ونصف مليون فرنك فرنسي في جوان 1904، يكون لتغطية الديون السابقة، وتحصل فوائده على مراحل من مداخيل الجمارك في جميع الموانئ المشتغلة، أو التي قد تدخل حيز الخدمة، مع تعهد السلطان بوضع موارد أخرى تحت تصرف الفرنسيين في حال الإخلال ببرنامج تسديد الديون المبرمة بينهما. للمزيد راجع: صلاح العقاد: المرجع السابق، ص 216-217.

[2] – نفسه، ص 217- 218.

[3] – محمد خير فارس: تنظيم الحماية الفرنسية في المغرب (1912- 1939)، القاهرة ،1972، ص 3- 4.

[4] – علال الفاسي: الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، مؤسسة علال الفاسي، ط 5، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 1992، ص 105.

بريطانيا، لتشرع السلطات الفرنسية في تجسيد مخططاتها، غير أنها جوبهت بتصلّب مواقف بقية الدول الأوربية الأخرى تجاهها، التي كانت هي الأخرى تتربص بالمغرب، وخاصة بريطانيا، وألمانيا، ولم يتأتّ لفرنسا الانفراد بأجزاء واسعة من المغرب، إلا بعد تنازلها لها على مناطق نفوذ أخرى بعد سلسلة من المؤتمرات أفضت إلى توقيع عدة اتفاقيات في بداية القرن العشرين، انطلاقا من الاتفاق الفرنسي الإيطالي سنة 1902[1]، ومرورا بالاتفاق الودي بين فرنسا وبريطانيا سنة 1904[2]، ومؤتمر الجزيرة الخضراء سنة 1906[3]، وصولا إلى اتفاقية توقيع الحماية الفرنسية في 30

[1] – مهندسه وزير الخارجية الفرنسي ديلكاسييه (1899- 1905)، بعدما استفاد من مختلف وجهات نظر الساسة الفرنسيين؛ إذ استهل مساعيه بالطرف الأقل اهتماما بالمغرب الأقصى إيطاليا، مستغلا أزمتها الاقتصادية سنة 1900، أين تنازلت لإيطاليا عن إقليمي برقة، وطرابلس، مقابل تعهد إيطاليا بعدم اتخاذ موقف عدائي حال تجديد الحلف الثلاثي، وبهذا أزال ديلكاسييه أولى العقبات في طريق ضم المغرب الأقصى، ليوجه أنظاره صوب إسبانيا، وبريطانيا، مقترحا على الأولى مشروع لتقسيم المغرب بينهما، ويقطع الطريق أمام أي تسوية محتملة بين إسبانيا وبريطانيا، تكون على حساب فرنسا، بحيث يسمح المشروع بإعطاء المنطقة الشمالية الممتدة من وادي سيبو حتى المولوية، بما فيها فاس، وتازة، إضافة إلى منطقة ثانية في الجنوب، تمتد من الصحراء إلى خط 36 شمالا في جبال الأطلس، بما فيها ميناء أغادير، ووادي نون، ودرعة، مع الحفاظ على طنجة كمنطقة محايدة. أنظر: صلاح العقاد: المرجع السابق، ص 220-221.

[2] – ارتبطت بريطانيا تاريخيا بمصالح هامة في المغرب الأقصى، خصوصا بعد احتلال فرنسا للجزائر؛ حيث تقربت أكثر من السلطان المغربي، لسعيها للحفاظ على نفوذها في المغرب الأقصى تجاريا، لاسيما بعد حصولها على امتيازات مهمة بموجب معاهدة 1856، فضلا عن المصالح الإستراتيجية، نظرا لأهمية البحر المتوسط تجاريا، وعسكريا، خاصة بعد شق قناة السويس، فاصطدمت بالرغبة الفرنسية الجامحة، للسيطرة على المغرب، فكان من الضروري الجلوس إلى طاولة المفاوضات، التي أفضت إلى اتفاق راعى مصلحة البلدين؛ إذ أطلقت بريطانيا يد فرنسا في المغرب، في حدود ما تتمتع به هي في مصر، كما تم الاتفاق أيضا على الحرية الاقتصادية، وتكافؤ الفرص، وضمن الاتفاق أيضا لإسبانيا منطقة نفوذ في الشمال، بينما منطقة طنجة آلت لبريطانيا، وبالتالي تجزئة الوحدة الترابية للمغرب. أنظر: محمد خير فارس: تنظيم...، المرجع السابق، ص 5-8.

[3] – انعقد المؤتمر بطلب من المخزن في ظل ظروف داخلية وخارجية عسيرة مر بها المغرب الأقصى، لاسيما، بعد التفاهمات الأوربية حول اقتسامه بينهم، علاوة على زيادة التغلغل الفرنسي به في شتى المجالات، لقي المؤتمر في البداية معارضة ألمانيا، لكن سرعان ما عادت وباركته، وعملت على إقناع البقية بالحضور، وعلى رأسهم فرنسا، وبالرغم من أن بريطانيا وإسبانيا كانتا أكثر معارضة من فرنسا لفكرة المؤتمر، إلا أن ذلك انتهى بانتهاء معارضة فرنسا له، ليتم اختيار الجزيرة الخضراء على الساحل الجنوبي لإسبانيا، لانعقاد المؤتمر، وقد سبقه تنسيق بريطاني فرنسي إسباني لمواجهة الأطماع الألمانية، انعقد المؤتمر في جانفي 1906 بحضور جل الدول التي شاركت في مؤتمر مدريد، إضافة إلى روسيا، وسط خلافات كبيرة بين فرنسا وحلفائها من جهة، وألمانيا من جهة أخرى؛ إذ ظهر اختلاف كبير بين موقف وفد المغرب، الذي ترأسه المقري، ومحمد الطرّيس، وموقف ألمانيا، التي كان الوفد المغربي يعلق عليها آمالا كبيرة، انتهى المؤتمر في أفريل 1906 بإصدار وثيقة تتألف من 123 مادة، عرفت بميثاق الجزيرة، والواضح أن المستفيد الأكبر من هذا المؤتمر كانت فرنسا، بينما كان المغرب أكثر المتضررين، على خلاف الآمال التي علقها عليه، رغم بعض الإيجابيات الواردة فيه، كالإقرار باستقلال المغرب، ووحدة أراضيه. أنظر: محمد خير فارس: المسألة المغربية (1900- 1912)، مصر، 1961،

مارس سنة 1912[1]، بعدما أُجبر السلطان مولاي عبد الحفيظ على توقيعها، تنفيذا لكل الاتفاقيات السابقة، التي بموجبها تقاسمت القوى الموقعة عليها مناطق النفوذ في القارة الإفريقية على وجه الخصوص[2].

ازداد التغلغل الفرنسي في شتى المجالات، لاسيما اقتصاديا، خاصة بعد إنشاء بنك الدولة المغربي، المنبثق عن مؤتمر الجزيرة الخضراء، ليشهد المغرب الأقصى تكاثرا في المقاولات الأجنبية[3]، ما أفضى إلى انتفاضة المغاربة حيث طرأ تغير عميق في عواطف المغاربة، وعلاقتهم مع الأوربيين بمجرد إعلان نتائج المؤتمر؛ إذ أبدوا امتعاضهم خاصة من الفرنسيين، فبدأت المضايقات، والاختطافات، وعمليات القتل تطالهم، وهو ما وجد فيه الفرنسيون ذريعة لمضاعفة الضغوط على المغرب الأقصى، وإرغامه على الرضوخ لرئاسة المفوضية الفرنسية بطنجة، خاصة، بعد مجيء رونو[4].

وبما أن مولاي عبد العزيز تورط في المصادقة على ما فعله ممثلوه في المؤتمر، فضلا عن كونه لم يعد قادرا على مقاومة التغلغل الفرنسي في أقصى الجنوب، رأى الشعب المغربي أن الثورة هي مفتاح الحفاظ على الأرض والتراث[5]، فاجتمعت أصوات العلماء، ورجال الدين، والشعراء تنادي بمقاطعة فرنسا اقتصاديا، وبالثورة والجهاد، وأعلن عن خلع السلطان مولاي عبد العزيز، وتنصيب أخيه مولاي عبد الحفيظ[6].

ص14. علال الفاسي: المغرب العربي منذ الحرب العالمية الأولى، تصحيح ومراجعة: مختار باقة، ط3، مؤسسة علال الفاسي للطباعة والنشر، الرباط، ص10.

[1] – محمد خير فارس: المسألة ...، المرجع السابق، ص 133- 134.

[2] – حفيظ طبابي: الحزب الدستوري القديم 1934-1938، رسالة مقدمة لنيل شهادة الكفاءة في البحث، إشراف: علي المحجوبي، جامعة تونس، 1986/1985، ص 159.

[3] – ستيفان بيرنار: تاريخ الصراع الفرنسي – المغربي 1943- 1956، ترجمة: حسان المعروفي، أفريقيا الشرق للطباعة والنشر، الدار البيضاء، المغرب، 2014، ص 44.

[4] – نفسه، ص 86.

[5] – ومن مظاهر السخط، اتساع قوة الرسولي في الشمال، بعد أن ولّاه السلطان إقليم الفحص، فأصبح يطالب بطنجة، مما ولّد خلافا كبيرا بين فرنسا وألمانيا، كما ظهرت ثورات دينية جديدة،كالتي قام بها ماء العينين في الجنوب، لإيقاف التوغل الفرنسي في موريطانيا، كما اغتال المغاربة الطبيب الفرنسي موشان بمدينة مراكش في مارس 1907، فاستغلت فرنسا الحادثة لاحتلال وجدة، والإقليم الشرقي عموما، ثم تذرعت بحادث آخر لاحتلال ميناء الدار البيضاء، بعد مقتل ثمانية عمال يعملون في مشروع سكة حديد الشاوية. راجع: صلاح العقاد: المرجع السابق، ص 241.

[6] – علال الفاسي: الحركات .....، المصدر السابق، ص 107 – 108 .

2- عبد الحفيظ يعتلي العرش:

بويع عبد الحفيظ بمراكش أولا تحت إشراف الشيخ ماء العينين، الذي رأى بأن مولاي عبد العزيز قصّر في الدفاع عن موريطانيا، ثم تلتها البيعة الثانية في فاس[1]. وتعتبر بيعة مولاي عبد الحفيظ، والتي صيغت بيد وطنيين مغاربة، في مقدمتهم أحمد بن المواز ميثاقا قوميا ودستوريا؛ إذ اشترطت على الملك الجديد عدة شروط منها:

- أن يبذل ما في وسعه لاسترجاع المناطق المقتطعة من الحدود الغربية.

- يبادر بطرد المحتلين الأجانب من المناطق التي احتلوها.

- يبذل قصارى جهوده لإلغاء معاهدة الجزيرة الخضراء.

- العمل على إلغاء الامتيازات الأجنبية.

- عدم استشارة الأجانب في الشؤون الداخلية للمغرب الأقصى.

- لا يبرم أي اتفاقية مع دولة خارجية إلا بعد الرجوع إلى الشعب[2].

وعكس ما كان ينشده المغربيون، فإن مولاي عبد الحفيظ لم يتمكّن من تلبية تطلعات الشعب المغربي، نظرا للظرف الصعب[3]، الذي اعتلى فيه سُدّة الحكم، فلم يستطع الوقوف أمام الضغوط الفرنسية، ليوقع على اتفاقية سنة 1910 مع فرنسا، تتضمن انسحاب القوات الفرنسية من بعض المناطق التي احتلتها، وفق الشروط التي أملتها عليه، لاسيما الحفاظ على المناطق، التي احتلتها في الحدود الشرقية، ومنطقة الشاوية، أما إسبانيا فاستطاعت الحصول على امتيازات جديدة في الريف وسبتة، لتندلع ثورات مناوئة لعبد الحفيظ، كثورة قبائل بني مطير البربرية بدعم من زعيم الأطلس الجلاوي، فاستغلت فرنسا فرصة زحف المعارضون للسلطان نحو العاصمة، لتتدخل بحجة الدفاع عن الجالية

[1] - كان ذلك انطلاقا من أن تقاليد المغرب الأقصى، تقضي بأخذ موافقة علماء القرويين في تولية السلاطين وخلعهم، وبذلك أعلن عن خلع مولاي عبد العزيز في 30 جانفي1908، وتنصيب أخيه عبد الحفيظ في جوان 1908، ما أدى إلى مواجهات بين الموالين لعبد العزيز، وعلى رأسهم الفرنسيين، والداعمين لعبد الحفيظ. أنظر: صلاح العقاد: المرجع السابق، ص 239.

[2] - علال الفاسي: المصدر السابق، ص 108.

[3] - جاء عبد الحفيظ إلى الحكم والخزانة فارغة، وديون بلاده تتجاوز 70 مليون فرنك، فضلا على التعويضات، التي تطالب بها فرنسا، وتكاليف الاحتلال، التي فاقت 80 مليون فرنك، وعرضت فرنسا التكفل بهذه الصعاب، بتقديم قروض جديدة للمغرب بشروط مجحفة. عد إلى: صلاح العقاد: المرجع السابق، ص 242.

الفرنسية، ثم احتلت فاس بموافقة السلطان عبد الحفيظ في 21 ماي 1911، لتحتل إسبانيا العرائش والقصر، الأمر الذي رفضته ألمانيا؛ حيث، سارعت إلى إرسال باخرة حربية إلى أغادير[1].

3- أزمة أغادير 1911:

كان لتدخل فرنسا بهذا الشكل في المغرب الأقصى، دورا مهما في فتح شهية بقية الدول الأوربية الاستعمارية، التي حذت هي الأخرى حذوها؛ إذ قامت إسبانيا باحتلال العرائش والقصر، بحجة استتباب الأمن، والحصول على ضمانات مستقبلية، أما ألمانيا فسارعت إلى إرسال سفينتها **بانثر** إلى ميناء أغادير، محاولة منها الحصول على المناطق الجنوبية المغربية، لتعلن بريطانيا تأييدها لفرنسا، مهددة ألمانيا باللجوء للسلاح، إن هي هاجمت قواتها[2].

انتهى النزاع الفرنسي الألماني إلى صفقة في 4 نوفمبر 1911 وقعت ببرلين الألمانية[3]، اشتملت على 15 مادة ومذكرة تفصيلية تتعلق كلها بالمغرب الأقصى[4]، وبمقتضى الاتفاق، تعهّدت ألمانيا بعدم عرقلة احتلال فرنسا لأي جزء من المغرب، ومقابل ذلك تنازلت فرنسا لألمانيا عن الكونغو، ومراعاة حرية تجارتها، إضافة إلى عدم فرض رسوم على خام الحديد، دعامة شركة التعدين الألمانية في المغرب الأقصى[5].

وبهذا أصبح المجال تحت عباءة العمل الدبلوماسي الفرنسي مفتوحا أمام الرأسماليين الفرنسيين؛ حيث، أنشأت الشركة العامة سنة 1912، بواسطة كونسورسيوم[6] البنوك الفرنسية، وتضاعفت إمكانيات الشركة المغربية نتيجة

---

[1] - نفسه، ص 244- 247.

[2] - أحمد إسماعيل راشد: تاريخ أقطار المغرب العربي (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريطانيا)، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 2004، ص 208.

[3] - آسية بنعدادة: الفكر الإصلاحي في عهد الحماية محمد بن الحسن الحجوي نموذجا، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2003، ص 46.

[4] - استغرقت المفاوضات عدة أشهر، وكان موضوع التعويضات على رأس النقاش بين البلدين؛ إذ كانت فرنسا مصرة على الحصول على اعتراف كامل بحقوق كاملة لها، تتضمن حماية تامة على المغرب، والتخلص بشكل تام من شروط ميثاق الجزيرة، واتفاق سنة 1909، ونص الاتفاق على أن مصالح ألمانيا في المغرب اقتصادية بحتة، وأن ألمانيا لن تعرقل عمل فرنسا في إدخال كل الإصلاحات الإدارية، الاقتصادية، والمالية، والعسكرية، والقضائية، كما نصت عليه المادة الأولى، أما المادة الثانية فنصت على أن لا تعرقل ألمانيا احتلال فرنسا أي جزء من المغرب، بعد الاتفاق مع الحكومة المغربية، وجاء في المادة الثالثة، أن ألمانيا لا تعارض ممارسة فرنسا شؤون المغرب الداخلية، بينما ضمنت المواد 4 و5 و6 و7 المساواة الاقتصادية، ومصالح ألمانيا الاقتصادية في المغرب، كما استطاعت فرنسا أن تفتك البند الذي ينُّص على حرية الحكومة المغربية في منح المشاريع المتعلقة المنشآت الكبرى لأي طرف تشاء، كما قبلت ألمانيا مراجعة النظم المترتبة عن الامتيازات، تمهيدا لإلغائها كما ورد في المادتين 8 و12. أنظر: محمد خير فارس: نظام الحماية .....، المرجع السابق، ص 28- 29.

[5] - أحمد إسماعيل راشد: المرجع السابق، ص 208.

[6] - بناك كلمة لاتينية تعني في الميدان الاقتصادي اتحاد عدة مقاولات للقيام بأعمال مشتركة، راجع: ستيفان برنار: المرجع السابق، ص 44.

لتجمع شركة شنيدر، وبنك الاتحاد الباريزي[1]، وبعد أن أُجبر السلطان عبد الحفيظ على المصادقة على الاتفاق الألماني الفرنسي، هاجمته القوات الفرنسية في عقر داره، محاصرة قصره في فاس، معلنة من طرف واحد قيام الحماية الفرنسية على المغرب الأقصى، وأرغم مولاي عبد الحفيظ على توقيع معاهدة الحماية في 30 مارس 1912[2].

ب- توقيع معاهدة الحماية وردود الفعل المغربية عليها:

بعد إجماع المغربيون على أن مولاي عبد الحفيظ، هو الأنسب لقيادة المغرب في هذه الفترة الحرجة، التي أعقبت مد فرنسا لنفوذها هناك، وعبر الحدود الشرقية المتاخمة للأراضي الجزائرية، أو عبر الشمال من سبتة، ومليلة، وكذلك عبر الجنوب من آسفي والصويرة، نظرا للمميزات التي كان يتصف بها، والتي أكسبته ثقة الشعب، إلا أن السلطات الفرنسية، كانت قد بدأت تدخلها العسكري المباشر في عديد المناطق المغربية، مستغلة الضعف الكبير الذي أصاب البلاد حينذاك[3].

وبعد أحداث فاس، وتدخل القوات الفرنسية، ووصول رينو إلى فاس، حاول السلطان عبد الحفيظ العدول عن قبول الإملاءات الفرنسية، لكونها إنقاص من سيادته، وخوفا من ردة فعل الشعب المغربي، أعلن أنه يرفض مطلقا التفريط في أي رقعة من التراب المغربي، لاسيما طنجة، التي جزم بأنها لن تخرج عن السيادة المغربية مهما كان الأمر، معترضا في الوقت نفسه على بعض المواد، التي تضمنتها المقترحات الفرنسية، خاصة، المادة الثانية، التي تمنح فرنسا حق احتلال أي جزء من المغرب الأقصى، ترى ضرورة لاحتلاله عسكريا، غير أنه رضخ للضغوط الكبيرة، التي فرضتها عليه السلطات الفرنسية، ليوقع على معاهدة الحماية، التي كانت بمثابة عقد من طرف واحد، فرضت فرنسا بموجبها قانونها على السلطان، والمغرب الأقصى عامة[4].

---

[1] – نفسه ، ص 45.

[2] – علال الفاسي: المغرب العربي .....، المصدر السابق، ص 11.

[3] – عبد الحميد المرنيسي: الحركة الوطنية المغربية من خلال شخصية الأستاذ علال الفاسي إلى الاستقلال، مطبعة الرسالة، الرباط، 1978، ص 12.

[4] – جاءت معاهدة الحماية في تسعة فصول غير متساوية، سواء من حيث الشكل أو المضمون، لاسيما الفصل الأول، الذي أوكل لفرنسا تأسيس نظام مغربي جديد في الجوانب الإدارية، والقضائية، والتربوية، والاقتصادية، والمالية، والعسكرية، بما لا يتنافى مع سلطة السلطان، وحالة البلاد الدينية، ويعترف في الوقت نفسه بمشروعية الأطماع الإسبانية، في الشمال والجنوب، وبالحالة الخاصة لمدينة طنجة. أما باقي الفصول، فهي بمثابة شرح لهذا الفصل الأول، وتحديدا لاختصاصات الجانبين المغربي والفرنسي؛ حيث اقتصر دور السلطان المغربي على توقيع النصوص القانونية المعروضة عليه، بينما اتسعت صلاحيات الجانب الفرنسي لتشمل كل الميادين الحيوية، كحفظ الأمن، والدفاع، والشؤون المالية، والخارجية،

وما إن أُعلن عن توقيع معاهدة الحماية، حتى ثار الجيش الملكي على السلطان، وقتل الجنود المغربيون ضباطهم الفرنسيين[1]، ليمتد الأمر للمواطنين؛ حيث، وقعت معارك عنيفة، عرفت بالأيام الدامية، عندما حُوصرت فاس بحوالي عشرون ألف من سكان البوادي المجاورة بزعامة الحجامي[2].كما أعلنت الانتفاضة الكبرى ضد التواجد الأجنبي في المغرب لتشمل مختلف الجهات المغربية، وقد تركزت أساسا في كل من جبالة، والريف شمال المغرب، ومركز الأطلس المتوسط، إضافة إلى الأطلس الكبير جنوب المغرب الأقصى، وفي منطقة تافيلالت، وآيت عطا في الجنوب المغربي كذلك بقيادة الشريف السملالي[3].

لقد شكّلت معاهدة الحماية التي أبرمها السلطان عبد الحفيظ في 30 مارس 1912 مع السلطات الفرنسية، نهاية لمرحلة طويلة من تاريخ المغرب المستقل، دخل بعدها مرحلة جديدة، تمثّلت في فقدان هذا الاستقلال، مما ولّد شعورا قويا عند المغاربة بالانتماء للوطن، وقد كان هذا الإحساس هو السبب الرئيسي لتصدي القبائل المغربية للاحتلال الأجنبي، عن طريق المقاومة المسلحة[4]، غير أنه في شهر أوت، عزلت السلطات الفرنسية السلطان عبد الحفيظ[5]، الذي حاول انتهاج سياسة مغايرة مستقلة، خاصة رفضه التوقيع على عدة مشاريع فرنسية في المغرب الأقصى، وعينت بدله أخاه الأصغر مولاي يوسف، ذو الشخصية الضعيفة. وبالموازاة مع ذلك، عينت فرنسا الجنرال

وغيرها، وقد عينت فرنسا لتمثيلها في المغرب مندوبا مقيما عاما – الفصل الخامس– فوضت إليه كل سلطاتها، فكان بذلك هو الحاكم الحقيقي للمغرب في عهد الحماية أنظر: ستيفان برنار: المرجع السابق، ص 45.

[1] – ففي 17 أفريل 1912، أي بعد ثمانية عشر يوما من توقيع معاهدة الحماية، ثار طابوران من الجيش المغربي ضد ضباطهم الفرنسيين المؤثرين، بدعوى رفض تعليماتهم، فذهب العساكر إلى القصر السلطاني؛ حيث لم يقع معهم أي حوار مباشر، فرجعوا إلى ثكناتهم، وقتلوا جميع ضباطهم الفرنسيين بعد مطاردتهم في المدينة القديمة، وسط تأييد كبير من النسوة، والعمال، والحرفيين المغاربة، ومختلف فئات الشعب المغربي. للمزيد عد إلى: عبد الرحيم الورديغي: فاس في عهد الاستعمار الفرنسي 1912-1956، ط1، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط،1992، ص16-17.

[2] – أحمد إسماعيل راشد: المرجع السابق، ص 209.

[3] – علال الفاسي: الحركات...، مصدر سابق، ص 119-120.

[4] – خاليد فؤاد طحطح: نشأة الحركة الوطنية في المغرب، دورية كان التاريخية، العدد الرابع، يونيو 2009، ص 30.

[5] – يشير علال الفاسي إلى أن السلطان عبد الحفيظ تنازل طواعية عن العرش، اعترافا منه بأن الحق للأمة في الدفاع عن نفسها، واختيار من يدافع عنها، وضمّن ذلك في الكتاب الذي سلّمه للصدر الأعظم، عندما ركب الباخرة (شايلا) مغادرا البلاد قائلا:"لا يخفى عليكم ما تحمّلت من تعب ومشقة، وانشغال بال في الأيام الأخيرة التي مرّت، وقد أثّر ذلك في صحتنا، وأضرّ بها، ورأينا أنفسنا عاجزين عن القيام بواجباتنا، التي يجب أن نقوم بها كذلك نحو الشعب، ولذا، قررنا أن نتنازل عن عرش السيادة، فلا بأس أن تختاروا من بين إخواننا من يصلح لذلك، ويتفق الشعب على مبايعته وتوليته، لكي يتولى مصالح المسلمين، والله أسأل أن يختار للمسلمين من يكن لهم صالحا". عد إلى: علال الفاسي: الحماية في مراكش....، المصدر السابق، ص 22.

ليـوطي[1]، الذي جمع بين مختلف السلطات العسكرية، والإدارية، والسياسية، والاقتصادية في المغرب الأقصى؛ إذ شرع في تطبيق سياسته، التي كان قد رسمها لضمان السيطرة على مختلف مناحي الحياة في المغرب الأقصى[2]؛ حيث ركّز بداية على الجانب الاقتصادي، مستعملا في ذلك سياسة القروض، التي بدأها أسلافه في محاولة منه للانقضاض على البلاد أولا، والانفراد بالسيطرة عليه ثانيا، والتحرر من مراقبة المصالح غير الفرنسية[3].

ت- فرنسا وإرساء دعائم الحماية في المغرب الأقصى:

لجأت فرنسا بعد إعلان الحماية على المغرب الأقصى إلى التنسيق مع بعض القوى الأوربية الأخرى، قصد إعطاء صبغة تنظيمية أكثر، حتى يتسنى لها تطبيق برنامجها، دون إثارة أيا من الأطراف الأخرى، لاسيما، بريطانيا وإسبانيا، خاصة، إيجاد صيغة مناسبة لوضع المنطقة الشمالية، التي أخضعت لإسبانيا، ومنطقة طنجة، على اعتبار أن بريطانيا اشترطت تسوية قضية طنجة، مقابل الاعتراف بالحماية الاسبانية الفرنسية على المغرب الأقصى، وبالمقابل اعترضت إسبانيا على الاتفاق الفرنسي الألماني، وربطت الموافقة عليه، بالاعتراف بنفوذها على الشمال المغربي، ودخل الطرفان الفرنسي الاسباني في مفاوضات ماراطونية بحضور بريطانيا كمرافق؛ حيث لعبت دورا حاسما في تقريب وجهات النظر بينهما، عن طريق سفيرها في مدريد، لما وضعت حلا وسطا، خاصة في مسألة الجمارك، إلى أن تم الوصول إلى اتفاق

[1] – عين كمقيم عام في المغرب الأقصى بعد إعلان الحماية عليه في 28 أفريل 1912، استمر في منصبه إلى غاية سنة 1925 عقب انهزام فرنسا أمام قوات محمد بن عبد الكريم الخطابي، اكتسب تجربة عسكرية في الهند الصينية، ومدغشقر تحت راية غاليني، جمع بين الجانبين السياسي، والعسكري، عايش ليوطي السياسة الأخيرة من تجربة "سياسة القبائل في الجزائر"، لأنه كان قائدا عاما منذ أكتوبر 1903 بعين الصفراء، وهو تاريخ قريب من "سياسة القبائل"، التي شرعت فرنسا في تطبيقها منذ 1857 اقتداء بسياسة الأجناس، التي انتهجتها بريطانيا في علاقاتها بمستعمراتها، تنفيذا لتوجيهات قادتها كغاليني في مدغشقر، وبونتي في إفريقيا، ويتجلى لنا التفاعل، والتأثير بين ليوطي وغاليني في النظرية، والفكرة السائدة عند ليوطي، والتي استقاها من عند غاليني المصلح على تسميتها "ببقعة الزيت"، والتي تقضي بضرورة الاستناد إلى دراسة كارطوغرافية، وإيثنوغرافية للمنطقة المحتلة أو المراد احتلالها ، والدمج بين العمل العسكري والسياسي، مع إعطاء الأهمية للعمل السياسي على العسكري، رغم أهمية هذا الأخير، لأن دور المستعمر يكمن في محاولة كسب الأهالي، وتقديرهم، والقيام بالمشاريع الاقتصادية الكبرى، ويمتلك ليوطي تجربة واسعة في مجال تحمل المسؤولية بالمستعمرات الفرنسية بإفريقيا وآسيا. لتفاصيل أكثر عد إلى: جرمان عياش: أصول حرب الريف، ترجمة: محمد الأمين البزاز وعبد العزيز النمسماني خلوق، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، ص 59- 77، امحمد مالكي: الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 01، بيروت، 1993، ص 192- 193، حسين مؤنس: تاريخ المغرب وحضارته – من قبيل الفتح الإسلامي إلى الغزو الفرنسي-، المجلد 02، الجزء 02،ط01 ، العصر الحديث للنشر والتوزيع، بيروت، 1992، ص 400.

[2] – أحمد إسماعيل راشد : المرجع السابق، ص 209.

[3] – في هذا الإطار،كانت قد تأ سست لجنة المغرب بتوصية من أجين اتيان، وضمّت الفعاليات التي لها مصالح في البلاد، وهدفها المعلن تنسيق السياسات الفرنسية تجاه المغرب. أنظر عبد الله العروي: مجمل تاريخ المغرب، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب 2007، ص 582- 583.

في 27 نوفمبر 1912، الذي يتألف من 30 مادة، ألحق به بروتوكول خاص بسكة حديد طنجة – فاس يتألف من 14 مادة[1].

وفي الحقيقة، لم يشر هذا الاتفاق إلى كلمة حماية إسبانية، رغم أنه تضمّن مضمون الحماية الفرنسية على المغرب الأقصى، وهذا ما يبين ضمنيا وجود حماية واحدة فرنسية فقط على المغرب الأقصى من دون الإسبان، ويوعز ذلك إلى إشكال قانوني، كون تضمن الاتفاق لبند يتضمن الحماية الاسبانية، يوجب أن تكون هناك دولة حامية، وأخرى محمية، وهذا ما يؤدي إلى تقسيم المغرب الأقصى إلى جزأين، وهو ما تعارضه جميع الأطراف، لتتم الاستعانة بتعبير آخر، وهو الاستقلال الذاتي الإداري، وهو ما جاء في المادتين 16 و17، بينما أشارت المواد 1 و21 و26 إلى وجود استقلال سياسي ذاتي، فسلطات الخليفة وتفويضه الدائم، تجعل منه بديلا حقيقيا للسلطان؛ إذ لم تنص المادة الأولى، إلا على بقاء السلطان يتحكّم فقط في الأمور الدينية، والمدنية، دون الأمور السياسية، وجعلت من المفوض السامي الإسباني الوسيط الوحيد بين وكلاء الدول والخليفة، كما تجعل المادة 23 الرعايا المغاربة في المنطقة الاسبانية في الخارج تحت الحماية الدبلوماسية الاسبانية، ويُفهم مما تضمنته بنود هذا الاتفاق عمليا، على أنه تقسيم للتراب المغربي، لاسيما وأن فرنسا تنازلت سلفا عن مقدمة المشروع الأول، الذي تقدمت به، والتي تنص على الوحدة الترابية للمغرب الأقصى[2].

وبموجب ذلك احتلت القوات الاسبانية مدينة تطوان في 19 فيفري 1913، وجعلت منها قاعدة لمنطقتي حمايتها بشمال وجنوب المغرب الأقصى، وفي 03 أفريل عُيّن الجنرال فليبي الفارو أول مقيم عام لاسبانيا في المغرب الأقصى، وبعد ذلك بأسبوعين وصل إلى تطوان الخليفة السلطاني الأول مولاي المهدي بن إسماعيل العلوي، وبتاريخ 14 ماي 1913 أصدر السلطان مولاي يوسف ظهيرا تمت بمقتضاه الموافقة على المعاهدة الفرنسية الاسبانية ليوم 27 نوفمبر 1912، وعيّن الأمير مولاي المهدي خليفة للسلطان على منطقتي الحماية الاسبانية بالمغرب الأقصى[3].

وعقب التفاهم الفرنسي الاسباني الأخير، بقيت مسألة طنجة عالقة بين بريطانيا، وفرنسا، وإسبانيا، وبعد اجتماعات ماراطونية بين هذه الدول، تم الوصول إلى اتفاق بباريس في ديسمبر 1923، تضمن التوفيق بين الوجهتين البريطانية والفرنسية؛ إذ نصّ على منح طنجة وضعا دوليا مستقلا،كما جاء في المادة الأولى، مع إبقاء المنطقة نفسها كجزء من السلطنة المغربية تحت سيادة السلطان، بحيث لا يمكن للاستقلال الذاتي الإداري أن يمسّها

[1] – محمد بن عزوز حكيم: يوميات زعيم الوحدة، مؤسسة عبد الخالق الطريس، ج1، ط1، مطبعة الساحل، الرباط، 1990، ص 12..

[2] – محمد خير فارس: تنظيم...، المرجع السابق ، ص69- 70 .

[3] – محمد بن عزوز حكيم: المرجع السابق، ص 12.

بناء على ما ورد في المادة 25، على أن يتم هذا النظام بتفويض من السلطان، وفقا لما جاء في المادتين الأولى والخامسة، أما تنفيذه فيكون على عاتق ثلاث هيئات، وهي مجلس تشريعي يتمتع بتفويض من السلطان، مزوّد بالسلطة التشريعية والتنظيمية، يتألف من 27 عضوا، منهم 18 أوربيا، و9 مغاربة، وثلاثة إسرائليين، ويرأسه مندوب السلطان، إضافة إلى لجنة مراقبة مؤلفة من قناصل الدول الموقعة على ميثاق الجزيرة، ويرأسها أحدهم بصورة دورية، بناء على ما جاء في المادة 30، على أن تضطلع بمراعاة شروط نظام طنجة، والمساواة الاقتصادية، وتملك حق الفيزا، وحق الفيتو، وسلطة الإلغاء المباشر للقوانين، والنظم التي يصوت عليها المجلس، وسلطة تنفيذية يمثلها مدير يكون في آن واحد حاكم المدينة، ومن مهامه تنفيذ قرارات المجلس، وتوجيه الإدارة الدولية في المنطقة، وتحقيق الهدوء العام، كما تكون تحت سلطته كل المصالح الإدارية في المنطقة عدا مصلحة الجمارك[1].

ومن خلال ما تقدم نستنتج بأن المغرب الأقصى، بالرغم من ارتباطه مباشرة بمعاهدة حماية واحدة مع فرنسا، فإنه خضع من الناحية العملية، وبموجب اتفاقيتي 27 نوفمبر 1912، و18 ديسمبر 1923 إلى حماية ثلاث حمايات فرنسية، وإسبانية، ودولية مزقت وحدته، وجردته من سيادته[2].

2- السياسة الاستعمارية في المغرب الأقصى:

مع خضوع المغرب الأقصى للحماية المزدوجة الفرنسية الإسبانية، بدأت الدولتان تعدان العدة لمرحلة ما بعد توقيع معاهدة الحماية، لاسيما فرنسا، التي شرعت في التفكير في السبل الناجعة، التي تمكّنها من بسط نفوذها بشكل كامل على المناطق التي تخضع لحمايتها، وفي سبيل ذلك، انتهجت عدة طرق، وأساليب على مختلف الأصعدة، لتتيح لها إنجاح رؤيتها لتلك المرحلة.

أ- سياسيا وإداريا:

اعتمدت السلطة الفرنسية منذ إعلانها الحماية على المغرب الأقصى سنة 1912م على السيطرة الإدارية، بحيث ألغت كل وجود لإدارة وطنية مباشرة، معوضة إياها بإدارة فرنسية مباشرة، وضعت على رأسها مقيما عاما، ثم مديرين، فوزراء، فحكام بالمدن، والأقاليم والقرى، والمناطق، ورافقت ذلك بالأقاليم الجنوبية للمغرب الأقصى، وكثيرا

[1] - محمد خير فارس: تنظيم...، المرجع السابق ، ص 75-77.

[2] - نفسه، ص79.

ما كان الجيش يتدخل في إدارة هذه المناطق[1]، ولم تترك السلطات الفرنسية إلا بعض المناصب الشكلية، كمنصب الصدر الأعظم، منصب وزير العدل، منصب وزير الأوقاف....، فكان حكما فرنسيا يكاد يكون مباشرا[2].

وبمجرد توقيع معاهدة الحماية، وتنصيب ليوطي كمقيم عام فرنسي في المغرب الأقصى كما أسلفنا، شرع هذا الأخير في وضع أسس، ومبادئ للإدارة الفرنسية له، وقد لخّص ليوطي رؤيته لنظام الحماية[3] في المغرب بقوله:"تتضمن فكرة الحماية أن الدولة المحمية تحتفظ بأنظمتها، وحكومتها الخاصة، وأن تحكم نفسها بنفسها عن طريق هيئاتها المنظمة[4]...ومراكش دولة مستقلة تعهّدت فرنسا بحمايتها، على أن تظل تحت سيادة السلطان، مع الاحتفاظ بنظام الحكم الذي اتخذته، ومن الواجبات التي أُنيطت بي، ضمان وحدة هذه الحكومة، والمحافظة على نظام الحكم القائم بها"[5].

وتبعا لذلك فإن سلطات الحماية قامت بإلغاء كل الوزارات الأساسية، التي كانت تؤلف قوام، ودعائم السيادة المغربية، كالخارجية، والحربية، والمالية[6]. وعلى ذلك الأساس، قسّم ليوطي إدارة المغرب الأقصى إلى ثلاثة أجهزة، كل منها منفصل عن الآخر:

1- إدارة المخزن، التي احتفظت بطابعها القديم.

---

[1] – عبد الكريم غلاب: قصة المواجهة ...، المرجع السابق، ص 236.

[2] – صلاح العقاد: المغرب...، المرجع السابق، ص 278.

[3] – لمزيد من التفاصيل عن الموضوع، أنظر: Lyautey Louis Hubert, *Paroles d'action: Madagascar sud oranais, Maroc (1900-1926)*, p 42.

[4]– رأى ليوطي ضمن استراتيجيته أنه من الواجب تحويل تهميش الأهالي إلى شراكة حقيقية، عن طريق الاحتفاظ بالحكومات في مكانها، والاستعانة بالنخبة، وبالتالي خدمة الناس وليس استخدامهم، كما رأى من الواجب أيضا أن تحل الحماية محل الاستعمار، ومنذ اقتناع ليوطي بمفهوم الحماية، اتخذ موقفا مضادا لإلحاق مدغشقر بفرنسا، لذا فاختيار الحكومة الفرنسية له سنة 1912، قصد تطبيق المعاهدة الموقعة بين المغرب وفرنسا في 30 مارس 1912 كان اختيارا صائبا، فلم يكن آنذاك أحدا باستثنائه في مستوى هذه المهمة، لاسيما بعدما أصر على أن لا يعطي للحماية وجها مشوّها، فقد كتب في نوفمبر 1894 ضمن رسائله من الطونكان هذه الأسطر، التي تعبر عن عمق تصوره قائلا:"علينا أن نعتمد المنطق، ولكي تؤتي الحماية ثمارها، يجب أن لا تجعل إلى جانب إدارة الأهالي المحتفظ بها، إدارة فرنسية موازية تتجاوز دور المراقبة، الأمر الذي سيلزم الأهالي بتحمل مصارف إدارتين بأكملهما، ويجب كذلك تطبيق أفكار تضمن نصف استقلالية على المستوى الاقتصادي، لكي تستفيد المستعمرة من مؤسستين أساسيتين، هما التبادل الحر، وقلة الجمارك". راجع: جورج سبيلمان: المغرب من الحماية إلى الاستقلال 1912-1956، ترجمة: محمد المؤيد، ط01، نشر: مجلة أمل، توزيع: سبريس، مطابع الرباط نت، الرباط، 2014، ص 23-24. وللمزيد عن رؤية ليوطي لنظام الحماية في المغرب أنظر: Eugène Léonard Guernier, *L'Afrique champ d'expansion de l'Europe*, Paris, colin, 1938.

[5] – يعزو الكتاب الفرنسيون سياسة ليوطي هذه إلى ميوله الشخصية؛ إذ أنه كان ملكيا في الأصل، فوجد في المغرب الأقصى فرصة ليكون صانع الملك، فيطبق آراءه هناك متسترا وراء السلطان، وقد أبدى هؤلاء الكتاب فخرهم بما أسموه احترام ليوطي لروح الحماية، عندما أبقى على أجهزة الإدارة الوطنية دون المساس بها. راجع: صلاح العقاد: المغرب العربي.....، المرجع السابق، ص 279.

[6] – محمد خير فارس: نظام الحماية .....، المرجع السابق، ص 303.

2- الإدارة الشريفية الجديدة، التي تتولاها شخصيات مغربية مثقفة، مهمتها إدارة الشؤون الفنية الخاصة بالوطنيين.

3- الإقامة العامة، وهي التي تهيمن على سياسة البلاد العليا، لاسيما الشؤون الخارجية، والدفاع، والمالية، والأمن العام، علاوة، على ممارسة كل السلطات الإدارية، والتشريعية، بالنسبة لأعضاء الجالية الأوربية.

هذا النمط الجديد، الذي استحدثه ليوطي، أدى إلى الاستغناء عن الكثير من الوزراء المغاربة، فلم يبق إلا:

- الصدر الأعظم: لا يملك إلا سلطة اسمية؛ حيث انتقلت جل مهامه إلى الكاتب العام للحماية، أو رئيس الإدارة الشريفية.

- وزير العدل: اقتصرت مهامه على المحاكم الشرعية، وشؤون المعاهد الدينية، غير أن سلطته الحقيقية حتى بالنسبة لهذه الأمور، هي في يد رئيس مراقبة العدل بالإدارة الشريفية، أما إدارة العدل المغربية، فهي فرنسية بحتة، تعود في النهاية إلى المقيم العام.

- وزير الأوقاف: سلطته الفعلية في يد موظف فرنسي لدى الإدارة الشريفية[1].

هذا النظام المسمى بالإدارة غير المباشرة، كانت السلطات الفرنسية تطبق نقيضه في القطاعات الأخرى؛ حيث كانت تتبع مبدأ الإدارة المباشرة، على قطاع الفلاحة، التجارة، الغابات، المالية، الأشغال العمومية، الصناعة والمعادن، البريد وغيرها.

وتحت ذريعة تجسيد الإدارة الغير مباشرة، أبقى ليوطي على ما للباشوات، وقواد الأقاليم من سلطات قضائية ومالية، على الرغم من اطّلاعه على المظالم، التي كان يقوم بها هؤلاء القواد بحق المواطنين؛ حيث سخّرتهم لذلك من أجل خدمة مصالحها، خاصة ما تعلق بالأمن العام، وفي هذا الصدد، عينت مراقبين فرنسيين لمساعدة القواد في شؤون الأمن، أما القواد الذين أبانوا عن ولائهم للإدارة الفرنسية، فقد شجعتهم الإقامة العامة على إظهار نزعتهم الاستقلالية عن السلطة المركزية، وهو ما يتعارض مع فحوى الحماية[2].

أما بالشمال، فإن نظام الحكم الاسباني لم يختلف عنه في الجنوب الخاضع لفرنسا، فالمقيم العام، أو المندوب السامي يجمع بيده كل السلطات، واقتصرت مظاهر الحكم، التي حافظ عليها المغرب على خليفة الملك كمفوض عنه، لتسيير ما بقي له من سلطات، كتعيين الباشوات في المدن، والقواد في البوادي بظهير خليفي، رغم أن منصبهم يبقى صوريا، وعلاوة عن ذلك، فإن الخليفة كان يقوم بتأليف الحكومة برئيس، يطلق عليه الصدر الأعظم، من دون أن تكون للوزراء أية سلطات حقيقية[3].

[1] - صلاح العقاد: المغرب العربي.....، المرجع السابق، ص 279-280.

[2] - نفسه، ص 280.

[3] - عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة.....، المصدر السابق، ص 86.

ورغم أن السلطات الاسبانية كانت تعتبر المنطقة الشمالية عبئا عليها، بسبب افتقارها للموارد الطبيعية، كونها منطقة جبلية، إلا أن الإدارة الاسبانية كانت تشرف على كل الأنشطة الحكومية، التي يقوم بها آلاف الموظفين الاسبانيين، الذين استأثروا بمختلف الوظائف[1].

فالإدراة الإسبانية لشمال المغرب، لم تشهد تغيرا واضحا، رغم تغير الأنظمة السياسية في إسبانيا، فحتى مجيء الجمهوريين إلى الحكم، لم يكن ليخفف من الأعباء على المغاربة، فقد استمروا هم كذلك في قضم المزيد من الأراضي المغربية، لاسيما إفني، والسمارة، وزيادة التنسيق مع السلطات الفرنسية. وبالرغم مما حاولوا تطبيقه من إجراءات جديدة، أو إصلاحات كما أطلقوا عليها، إلا أن ذلك كان بغية التخفيف من الأعباء المالية، التي كان يكلفها الوجود الإسباني في المغرب، وليس خدمة لسكان الشمال المغربي[2].

وتحقيقا لهذا الهدف، حرصت السلطات الإسبانية على إعطاء الحماية الإسبانية بالمغرب الأقصى صبغة مدنية، عبر التخفيف من طبيعتها العسكرية، التي أنهكت خزينة الدولة، من خلال تعيين مسؤول مدني، على رأس الإدارة الإسبانية بالمغرب الأقصى، فضلا، عن عزل العديد من الموظفين، لعدم حاجتها إليهم، إضافة إلى تقليص ميزانية عدة إدارات، وخفض الإعانات التي كانت تستفيد منها بعض الصحف، والجمعيات، رغم معارضة العسكريين الإسبان المشرفين على جل هذه الإدارات والمصالح[3].

ب- اقتصاديا:

لم يسلم الاقتصاد المغربي بمختلف فروعه من هيمنة المستعمر؛ إذ وضع يده على كل القطاعات الاقتصادية، لاسيما تلك التي تدر عليه مداخيل طائلة، فراح يمعن في تجريد الشعب المغربي من ثرواته، واستغلالها لصالحه، لاسيما بعدما أنشأ الأرضية المناسبة لذلك، عبر الاستعانة بموجات استيطانية ضخمة لضمان تجسيد مخططاته، وقد شملت كل القطاعات الاقتصادية سواء الصناعة أو الفلاحة أو التجارة.

1- الصناعة:

خضع قطاع الصناعة المغربي هو الآخر لهيمنة سلطات الحماية، وعموما نجد في المغرب قطاعين في الصناعة:

[1] - نفسه، ص 85-86.

[2] - بوبكر بوهادي: السياسة الاستعمارية للجمهورية الإسبانية بشمال المغرب، أعمال الندوة العلمية: المقاومة المغربية ضد الاستعمار 1904-1955 الجذور والتجليات، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة أغادير، الهلال العربية للطباعة والنشر، الرباط، 1997، ص 191.

[3] - بوبكر بوهادي: المرجع نفسه، ص 195.

أ- القطاع الأهلي الصناعي:

يعتمد تقريبا على الجهود الفردية، برؤوس أموال بسيطة، ووسائل قديمة، مهمته الأساسية سد حاجيات السوق المحلي، رغم المنافسة الشرسة، من البضائع الأجنبية الأرخص سعرا، والأحسن جودة.

وكانت هذه الصناعات تتمركز في المدن الرئيسية، على رأسها مدينة فاس، التي تضم وحدها أكثر من 100 ألف عامل في مختلف الصناعات، وتتميز المدن المغربية بكونها تتخصص في صناعات معينة؛ إذ نجد كل مدينة تختص في صناعة بعينها، ففاس مثلا اشتهرت بالأقمشة الحريرية والقطنية والحلي، والأواني الخزفية، في حين كانت كل من مراكش وتطوان سوقا هامة للجلديات والأسلحة، بينما اشتهرت الرباط وسلا بصنع السجاد والأغطية وغيرها، وقد عانت الصناعة الأهلية من عدة أزمات عصفت بها، نتيجة تطبيق السلطات الفرنسية ما تسمى بسياسة الباب المفتوح، الأمر الذي أعاق تطور هذه الصناعة، وهو ما جسده تراجع مداخيلها، التي لم تتجاوز سنة 1939 عشرون مليون فرنك، نتيجة نقص رؤوس الأموال والخبرة، فضلا عن حرمانها من مساعدات الدولة[1].

ب- القطاع الصناعي الأوربي:

اقتصر هذا القطاع على الصناعات الإستخراجية والتحويلية، وتأتي في مقدمتها الصناعة التعدينية، التي بدورها تعتمد أساسا على التنقيب عن المعادن، لاسيما استغلال مناجم الفوسفات والفحم والبترول، وبموجب ظهير 15 سبتمبر 1923 أصبح المجال متاحا أمام المستثمرون الأوربيون، لاستغلال ثروات المغرب المعدنية؛ حيث سمح بتدخل الدولة مباشرة في الصناعة الإستخراجية، كما سمح للمصالح والمؤسسات العامة بالمطالبة بسندات منجمية، وبصدور ظهير 15 سبتمبر 1928 أصبح لمكتب الأبحاث والمساهمات المنجمية حرية القيام بكل ما تعلق بالدراسات والتنقيب عن المعادن، والعديد من المزايا الأخرى المتعلقة بالاستغلال والتسويق، مستفيدا من الدعم المباشر الذي يحصل عليه من الدولة في مختلف المجالات[2].

وشكّل الفوسفات، والوقود، والمعادن، أهم الثروات التي راهنت عليها سلطات الحماية في المغرب الأقصى، خاصة الفوسفات الذي أصبح المغرب الأقصى منذ 1938 ثاني دولة منتجة له في العالم؛ إذ شكل ما نسبته 61 بالمئة من حجم الصادرات المغربية آنذاك؛ إذ بلغت عائداته 480 مليون فرنك، هذا بالإضافة إلى الصناعات الأخرى كصناعة مواد البناء، والصناعات التحويلية، والصناعات الغذائية، والخمور، والمعلبات، وغيرها، وتركزت الصناعات الأوربية في عديد المدن، خاصة الكبرى منها كالدار البيضاء، وفاس، مكناس، مراكش، والرباط وغيرها من المدن المغربية[3].

[1] - محمد خير فارس: نظام....، المرجع السابق، ص 401-403.

[2] - نفسه.

[3] - نفسه: ص 403-410.

كل ذلك كان محصلة للسياسة الاقتصادية التي أرسى دعائمها الجنرال ليوطي غداة تسلّمه مقاليد الإقامة العامة الفرنسية بالمغرب، عندما انتهج ما تسمى بسياسة القروض لضمان احتواء المغرب الأقصى اقتصاديا؛ حيث صبّ ذلك في مصلحة الشركات الفرنسية الكبرى التي كانت الرابح الأكبر من هذه القروض، التي كانت تضمنها الدولة الفرنسية، وتؤدي فوائدها الخزينة المغربية، ويتم ذلك كله دون استشارة المخزن؛ حيث استأثرت شركات مثل شنيدر، وهرسان بكل المشاريع التجهيزية، كالطرق، والسكك الحديدية، والموانئ، وذلك رغم ما تضمنته اتفاقية الجزيرة الخضراء من بنود، تتيح للدول الأخرى على غرار انجلترا، والولايات المتحدة الأمريكية حق الاستفادة من بعض المزايا في المغرب، وسعى الفرنسيون بعد اكتشاف مناجم الفوسفات، عن طريق المنقب الفرنسي لوي جنتي سنة 1907 ناحية خريبقة لإبعاد الشركات الغربية الأخرى؛ إذ لجأ ليوطي إلى سياسة التأميم، فأسس سنة 1920 المكتب الشريف للفوسفات، وأسند إليه وحده مهام التنقيب والتعدين كما كان عليه الحال في تونس، بالاستحواذ على الأراضي الشاسعة[1]، وأعقب ذلك تزايد للجالية الأوربية، وتوسع المدن العصرية، التي كانت قبلة هذه الجاليات، كما تم خلق قوات مساعدة مغربية، تعنى بتقديم الرعاية الصحية وسط المسلمين[2].

2- التجارة:

شهد قطاع التجارة في المغرب بعد الحماية تطورا ملحوظا، نتيجة تدفق المهاجرين الأوربيين، والتحسن الكبير الذي ظهر على المنشآت التابعة للقطاع، كالمواصلات، فضلا عن التطور الحاصل في القطاع الزراعي والصناعي، فاتسعت المبادلات التجارية خاصة الخارجية، رغم تأثيرات بعض العوامل عليها منها التقلبات في الإنتاج الزراعي بسبب تقلبات المناخ، وأما الإنتاج المنجمي فيتأثر هو الآخر بتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية، فضلا عن تبعات الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929، وعموما فإن الميزان التجاري للمغرب الأقصى آنذاك كان يسجل خللا بارتفاع الواردات مقابل الصادرات.

وإجمالا، فإن السياسة الاقتصادية التي رسمها الاستعمار الفرنسي للمغرب الأقصى اتسمت بأربع خصائص:

- إبقاء المغرب الأقصى تحت الحجر الاقتصادي.
- الرأسمال الأجنبي له الأولوية في استغلال مختلف الصناعات.
- انعدام خطط موضوعة لتنسيق السياسة الاقتصادية.

[1] - عبد الله العروي: المرجع السابق، ص 582- 583.

[2] - ستيفان برنار: المرجع السابق، ص 46.

– انتهاز السلطات الفرنسية لمشروع مارشال، واستخدامه كوسيلة لتوسيع سيطرتها أكثر من ذي قبل في المغرب الأقصى[1].

ويمكن القول أن المغاربة هم الخاسر الأكبر في السياسة الاقتصادية هذه التي طبقتها سلطات الحماية في المغرب الأقصى؛ إذ كان دورهم في النشاط الاقتصادي يتقلص باستمرار، وهو ما انعكس على وضعيتهم الاجتماعية، التي ساءت كثيرا، جسّده تراجع الدخل الفردي، مقابل زيادة تكاليف المعيشة[2].

وفي المنطقة الشمالية لم يختلف الأمر كثيرا عنه في الجنوب باستئثار السلطات الإسبانية بالموارد الطبيعية، والاقتصادية، وبالإضافة إلى ذلك فإن إقدام سلطات الحماية على تطبيق جملة الإصلاحات قصد التقليل من الأعباء المالية، انعكس سلبا على الأوضاع الاقتصادية للمغربيين، وخلقت أزمة خانقة استمرت لعدة سنوات، أُضيفت لما كان يعاني منه السكان قبل ذلك بسبب ضعف المنطقة، وقلة مواردها الاقتصادية نتيجة مخلفات الحرب والمقاومة، علاوة على تبعات التقلبات المناخية التي أفرزت أزمة غذائية بالأرياف، وشللا اقتصاديا بالمدن. ورغم هذه الوضعية الصعبة لم تكلف السلطات الإسبانية نفسها عناء القيام بإصلاحات مستعجلة تقلل نوعا ما من وطأتها[3].

ت– ثقافيا واجتماعيا:

1– التعليم:

بادر ليوطي بعد تعيينه على رأس الإقامة العامة بالمغرب الأقصى إلى وضع نظما للتعليم، طوّرها بعده مدراء مصلحة التعليم؛ إذ تقوم هذه الأسس على مراعاة الأوضاع البشرية والاجتماعية للشعب المغربي، مع التركيز على التعليم المهني في المدن، والزراعي في الأرياف، وذلك لتهيئة جيل يحافظ على الصناعات التقليدية للبلاد لأهميتها الاقتصادية والسياحية، وتزويد المشاريع الصناعية، والزراعية الأوربية باليد العاملة التي تحتاجها، علاوة على الاهتمام بتكوين الطبقات العليا في المجتمع المغربي لإمداد أجهزة المخزن والحماية، بالموظفين المؤهلين، والذين تكون لهم قابلية التعاون مع أجهزة الحماية، وفق ما ترسمه الأخيرة، وتخدم الإمبريالية الفرنسية[4].

هذه السياسة، كان يُراد لها فرنسيا إبعاد المغربي عن كل ما يتيح له اكتساب التكوين، الذي قد يؤدي إلى خلق قوى ثورية، تهدد المصالح الفرنسية هناك، ويترجم هذه القناعة الفرنسية غرينييه حين يقول:"إنّ المهنة ستكون الأرض الصلبة، التي يجب أن يعمل عليها التعليم، قبل أن يشرع في التعليم الثانوي والعالي، الذي لن يعطي حمايتنا إلا محامين وناقمين"، وعليه جاء في نشرة مديرية التعليم سنة 1920:"تكتفي المدرسة بتنمية القيمة المعنوية للقدرة المهنية لدى المغربي، إنها عامل ثروة، وبقدر الإمكان عامل سلم وعمل. إن السياسة بالمعنى الأوربي والحالي للكلمة، لا يمكن أن

[1] – محمد الشرقاوي: المرجع السابق، ص 37.

[2] – محمد خير فارس: نظام.....المرجع السابق، ص 410-418.

[3] – بوبكر بوهادي: المرجع السابق، ص 197.

[4] – محمد خير فارس: تنظيم الحماية...، المرجع السابق، ص 310.

تطابق عمل التقدم الذي يتم هنا، وبالتالي فنحن لا نفكر في تحرر المواطن المغربي، ولا في تحريره من الرق، ولا في حرية المرأة"[1].

وقد علّق المحمد أحمد بن جلون على هذه السياسة الفرنسية بقوله:"إنّ التعليم في عهد الحماية، يسير طبقا لمبادئ استعمارية، تتلخّص في العمل على تكوين طبقة صغيرة من الموظفين محدودي الفاعلية، يصلُحون لأن يكونوا أدوات، ولكنهم لا يصلحون للتفكير، وذلك كي يكونوا مساعدين في الإدارات المختلفة، التي لا يمكن أن يُستغنى عنهم فيها، ويجب أن تكون الثقافة، التي يتلقاها الطلبة في المدارس محددة،كي لا ينقلب من يتلقاها إلى مخلوق مفكّر، يُحسن فهم الحياة على حقيقتها، ويجب أن تخلو هذه الثقافة من اللغة العربية، إلا بمقدار ضئيل، لا يشترط أي أحد لضآلته، ومن كل ما من شأنه أن يخلُق العزّة القومية، أو يبعث على التفكير فيها من تاريخ وأدب...ويجب أن يكون مُلّما بأمجاد فرنسا بصفة تثير الدهشة، ولكنها لا تثير التفكير، ولا بأس من التعليم الصناعي، لأنه عامل من عوامل الثروة التي يستهدفها الاستعمار"[2].

وقد ضربت سلطات الحماية الفرنسية وحدة الشعب المغربي عرض الحائط، في سبيل تكريس رؤيتها للتعليم به؛ إذ وضعت مناهج تأخذ بعين الاعتبار العرق، والدين، والجنسية، وعليه فإن سياسة فرنسا التعليمية يمكن أن نقسمها إلى:

أ- التعليم الإسلامي:

لم تجرؤ السلطات الفرنسية في البداية على التدخل بصورة مباشرة في شؤون التعليم الإسلامي بالمغرب الأقصى، نظرا لطابعه الديني، إلا أنّ ذلك لم يمنعها من التدخل لوقف تدريس بعض المواد، التي ترى فيها خطرا عليها، على غرار تاريخ المغرب، الذي ساهم في تكوين الشعور الوطني، وعلى هذا الأساس أصدرت الإقامة العامة قرارا وزاريا مصدقا بظهير يوم 11 ديسمبر 1937، حدّدت بموجبه برنامج المدارس التقليدية؛ حيث أصبحت تقتصر على تدريس القرآن الكريم واللغة والكتابة العربية، والقواعد وقراءة كتب التعليم الديني، بينما مُنع تدريس العديد من المواد الأخرى كالحساب وغيره. وفي خطوة مكمّلة، ألحقت سلطات الحماية التعليم الإسلامي العالي بوزارة الحبوس، مع فرض المراقبة عليه، كما بادرت إلى إدخال تحسينات على جامعة القرويين، لوقف تدفق المغاربة نحو بلدان المشرق العربي للدراسة، وذلك احترازا من الخطر الذي قد يشكّلونه عليها بعد رجوعهم، ومنه وضعت برنامجا خاصا لهذه الجامعة، ورصدت لها ميزانية خاصة كذلك، وبالمقابل، عمدت سلطات الحماية إلى إضعاف هذا التعليم، بعدما أقدمت على فتح مدارس مغربية تحت إشرافها، محاولة منها لجلب أكبر قدر من الطلبة لصفها، وفي سبيل ذلك

[1] - نفسه، ص 310-311.

[2] - عبد المجيد بن جلون: هذه مراكش، منشورات مكتب المغرب العربي بالقاهرة، دط، مكتبة الرسالة، القاهرة، 1949، ص 141-142.

كرّست كل جهودها لضم أكبر عدد ممكن منهم إلى هذه المدارس، وقدّمت من أجل ذلك جملة من التحفيزات لهم، مثل جلب أشهر أساتذة التعليم الوطني الحر للمدارس الثانوية، وكبار الفقهاء بجامعة القرويين[1].

هذه المدارس الفرنسية العربية، تنوعت بين المدارس الابتدائية في المدن، التي تضم أكبر عدد من المغربيين، ومدارس مهنية تتوزع على المدن الكبرى، وتختص في التكوين على مختلف الصناعات، والمدارس الريفية، التي تتكفل بإعطاء الطلاب تكوينا بسيطا في الزراعة، يكفل لهم الانخراط لاحقا في المشاريع الزراعية الأوربية، وعلاوة عن كل هذا، أنشأت السلطات الفرنسية مدارس خاصة لأولاد الأعيان، اعتبارا للمكانة الرفيعة لهذه الطبقة، التي حسبها، لا تتناسب ومستوى العامة، هذه المدارس رأى فيها ليوطي مفتاحا لتشكيل نخبة مؤهلة، تشترك مع سلطات الحماية، وتكون بمثابة الذراع الأيمن لها[2].

كما كان للبربر أيضا نصيب من هذه المدارس؛ حيث راهن ليوطي منذ البداية على إعطاء استقلالية لهم في هذا الشأن، متحجّجا في ذلك بكون حياتهم الاجتماعية والاقتصادية تختلف عن نظيرتها العربية، وعليه كان يلحّ على أن يكون تعليم البربر يجب أن يكون فرنسيا محضا، يقول في ذلك بول مارتي[3]:"مدرسة فرنسية بالتعليم والحياة، بربرية بالأفراد والوسط، فرنسية بالأساتذة، بربرية بالطلاب، أبعد فيها كل تعليم عربي، وأي تدخل للفقهاء، وكل مظهر إسلامي"[4]، لتسارع بعدها سلطات الحماية إلى إنشاء الكثير من المدارس في المناطق البربرية، لاسيما على سفوح جبال الأطلس، منعا لتزايد الاحتكاك مع المناطق العربية، كل هذه المساعي الفرنسية، ورغم الإمكانيات التي رُصدت لها، إلا أنها لم تؤت أكلها[5] بعد عزوف المغاربة عنها، وتوجههم نحو المدارس المغربية المؤطرة، والمدعومة بسواعد مغربية[6].

ب- التعليم الثانوي:

يرمي إلى خلق طبقة من النخبة المثقفة، يجري تأهيلها للمراكز الإدارية والتجارة والصناعة، ويشتمل على تعليم الفرنسية والعربية، والقواعد والأدب العربي، وتاريخ وجغرافية المغرب وفرنسا، والرياضيات، على أن يبدأ التخصص

[1] - محمد خير فارس: تنظيم الحماية....المرجع السابق، ص 312-314.

[2] - نفسه، ص 316-317.

[3] - بول مارتي: من مواليد 1882 بالجزائر، عمل في الجيش الفرنسي في كل من تونس (1901-1908) المغرب (1908-1912)، علاوة على تجربته بالسنغال (1912-1922)، وهو من المسؤولين السامين عن السياسة الأهلية والأصدقاء المقربين لليوطي، كما كان معروف بوفرة كتاباته وأبحاثه التي وظفت في أغلبها للدفاع عن المشروع الاستعماري بالمغرب، انظر: امحمد مالكي: المرجع السابق، ص 190.

[4] - محمد خير فارس: تنظيم...، المرجع السابق، ص 316-317.

[5] - يعود ذلك أساسا إلى أن اهتمام سلطات الحماية بنشر اللغة الفرنسية كان يكلفها ميزانية كبيرة، خاصة لدفع رواتب المعلمين الفرنسيين، مما أدى إلى زيادة الرسوم على الطلاب، وبالمقابل كانت الدراسة في الكتاتيب بالمجان، لذا كانت الوجهة إلى هناك، فضلا عن عدم ارتياح المغاربة لتعليم أبنائهم في المدارس الفرنسية، وقرروا بداية من 1921 إصلاح المدارس القرآنية، واختيار معلمين لها أكفاء، وأُتبع ذلك لاحقا بتأسيس مدارس حديثة، رغم المضايقات الكبيرة التي كانت تتعرض لها من الإقامة العامة. أنظر: محمد خير فارس: المرجع نفسه، ص 317-318.

[6] - نفسه.

الإداري، والتجاري في السنوات الأخيرة، ويخضع الانتساب لهذه المدارس لامتحان، تؤطره وتشرف عليه سلطات التفتيش، من أجل عملية الانتقاء الخاصة بالطلبة الراغبين في الانتساب لهذه المدارس، ونجد آنذاك ثلاث مجموعات من المدارس الثانوية:

1- مدارس أبناء الأعيان، وهي إعدادية مستقلة، يتوج التعليم فيها بدروس عملية، وخاصة الدروس التجارية لعدد معتبر من الطلاب.

2- الكليات الإسلامية في الرباط، وفاس، ومراكش، تقبل الطلاب الذين تعادل ثقافتهم ثقافة حاملي الشهادة الابتدائية، تستغرق الدراسة بها ست سنوات، تدرس فيها العربية والفرنسية على قدم المساواة، بينما تدرس العلوم الحديثة باللغة الفرنسية.

3- كلية أزرو البربرية، تقبل الطلاب البربر من الأطلس، الراغبين منهم في إتمام دراستهم، والحصول على وظيفة إدارية، ويتم التعليم بها حصرا باللغة الفرنسية[1].

وعموما، فإن التعليم الثانوي هذا، لم يكن يُكلّل بالبكالوريا، فأقصى ما كان يصل إليه الطالب الحصول على شهادة الدروس الثانوية، وأما القلة القليلة التي حالفها الحظ للحصول على البكالوريا، فقد سمح لهم بصفة استثنائية أن يزاولوا دراستهم في مدارس الأوروبيين لاعتبارات طبقية، لأنهم من أبناء الأعيان، المقربين من الإدارة الفرنسية، ورغم ذلك لم يشفع لهم ذلك في أحيان كثيرة كي ينهون تعليمهم العالي، حتى أن السلطات الفرنسية كانت تمنح الطلبة الفرنسيين واليهود منحا لمواصلة دراستهم في الخارج، وتستثني المغربيين من ذلك، إلا إذا تعهدوا بعدم مواصلة دراستهم في التخصصات العلمية والطبية خصوصا، وهو ما تجلى لاحقا في عدد المتخرجين المغاربة في هذه التخصصات[2].

ت- التعليم الأوربي:

كان هذا التعليم صورة طبق الأصل للتعليم الفرنسي بفرنسا، باستثناء بعض الجوانب التي أخذت فيها الحماية أحوال البيئة الجديدة بعين الاعتبار، باعتبار أن الأوربي مضطر أن يعتاد عليها، وقد وضّح ذلك أول مدير للتعليم في المغرب"لوث" بقوله:"وضع الطلاب الفرنسيين في المغرب الأقصى في حالة مساواة مع زملائهم في فرنسا، مع تهيئة الشبيبة على تعوّد مصاعب الحياة المغربية، وممارسة التأثير على المستوطنين الأوربيين غير الفرنسيين، مما يجعلهم يأتون إلى مدارسنا بدلا من الذهاب إلى غيرنا".

ومقارنة بالمدارس المخصصة للمغربيين، فإن المدارس الفرنسية هذه، تتوفر على كل مقومات الدراسة الحديثة آنذاك، من نوعية المنشآت الرفيعة، والقدرة الكبيرة للاستيعاب، والتأطير النوعي، واشتملت هذه المدارس على مختلف

[1] - نفسه، ص 318-319.

[2] - عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة....، المصدر السابق، ص 89.

المستويات التعليمية، مع الأخذ بعين الاعتبار بأن خريجي المدارس الثانوية مؤهلين لمتابعة دراساتهم العليا في فرنسا[1]، أو المعاهد العليا في المغرب الأقصى[2].

وبالإضافة إلى ما تقدم، نجد في المغرب الأقصى آنذاك أيضا التعليم الإسرائيلي، الذي بدأ في المغرب الأقصى منذ سنة 1862، عندما أسّس الأليانس الإسرائيلي العالمي أول مدرسة بتطوان، ثم أعقبها بأخرى في طنجة سنة 1864، وبموغادور سنة 1887، وكانت اللغة الفرنسية هي لغة التدريس في هذه المدارس، كما أحاطتها سلطات الحماية برعاية خاصة في جميع المجالات، وجرى فتح هذه المدارس من طرف الحماية، لاسيما بعد الاتفاق الموقع سنة 1928 بينها وبين الأليانس، على أن هذا التعليم كان يقتصر على التعليم الابتدائي، أما من يرغب في إتمام التعليم الثانوي، عليه بدخول المدارس الأوربية[3].

ث- التعليم العالي:

كان بالمغرب مركزان للتعليم العالي:

معهد الدراسات المغربية العالية:

كان في الأصل مدرسة عليا للغة العربية، واللهجات البربرية، أُسس بعد إعلان الحماية، هدفه تكوين ضباط وموظفي الإقامة في هذه اللغة العربية والبربرية، أما عن المدرسين بها فجلهم من خريجي جامعة الجزائر، وانصبّت اهتمامات هذا المعهد على البحوث المتعلقة بالمغرب وسكانه، والمسائل التاريخية والإثنوغرافية للمغرب الأقصى، وقد بدأ هذا المعهد في منح دبلومات التخرج بموجب القرار الوزاري الصادر في 15 مارس 1914، معادلة لتلك التي تمنح في باريس، والجزائر، وتونس.

المعهد العلمي الشريفي:

أُنشئ سنة 1920 خلفا لمعهد البحوث العلمية، وقد اهتم هذا المعهد بكل الدراسات العلمية والوضعية، التي تساعد على كشف المغرب علميا، ودراسة المسائل الاقتصادية التي تترتب على هذا الكشف، وكان هذا المعهد يخضع لمراقبة اللجنة الفرنسية المغربية للبحث العلمي، وترعاه أكاديمية العلوم، واشتمل على عدة مصالح كفيزياء الأرض الجيولوجية، والنبات والحيوان مع كل لوازمها المخبرية، والمكتبية وغيرها، وبالرغم من أن جهود المعهد العلمية، كانت في

[1] - إذ كانت المدارس الفنية على مستوى رفيع يؤهل طلابها لمتابعة الدراسات العليا في الجامعات الفرنسية، فعلى سبيل المثال لا الحصر، كانت مدرسة الدار البيضاء الصناعية تؤهل طلابها لدخول Ecole central الشهيرة في باريس، وكان الهدف كله من ذلك تهيئة النخبة الفرنسية التي تحتاجها سلطات الحماية، ليس للإدارة فحسب، ولكن لتوجيه ودعم تطور النشاط الاقتصادي الفرنسي، الصناعي والزراعي في المغرب. أنظر: محمد خير فارس: المرجع السابق، ص 321.

[2] - نفسه، ص 319-320.

[3] - نفسه.

خدمة أغراض الاستعمار الفرنسي الاقتصادية، إلا أنها في الوقت عينه، كانت ثروة علمية، استفاد منها المغرب الأقصى بعد استقلاله[1].

وفي ظل هذه الظروف، تبنّى الوطنيون في المغرب الأقصى نهجا مضادا؛ حيث لجأوا إلى تدعيم التعليم الحر عن طريق تأسيس المدارس الوطنية في مختلف أنحاء المغرب، وهدفهم من ذلك، تعويض النقص الكبير والخطير في تعليم المواطنين المغاربة، خاصة وأن عدد المدارس كان محدودا جدا، ودخولها ليس في متناول الجميع، فضلا عن السعي إلى تربية جيل جديد على المبادئ الوطنية، وقد لقيت هذه المدارس إقبالا كبيرا، برغم الصعوبات والعراقيل التي كانت تضعها السلطات الفرنسية أمامها[2].

ج- التعليم في المنطقة الخليفية:

لم يكن الأمر ليختلف كثيرا في المنطقة الشمالية عنه في المنطقة الجنوبية؛ إذ ورغم الوعود الاسبانية الكثيرة بإصلاح ودعم قطاع التعليم، إلا أن ذلك بقي حبرا على ورق، يتجلى ذلك في الإحصائيات التي قدّمها الوفد المغربي المشارك في في المؤتمر الثاني لجمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين المنعقد بالجزائر يوم 25 أوت 1932؛ حيث تطرق في إلى وجود نوعين من التعليم:

1- التعليم الابتدائي العربي:

ويضم التعليم في الكتاتيب القرآنية، التي بلغت 2720، وتضم 24338 تلميذا، إضافة إلى المدارس الاسبانية العربية، التي بلغ عددها تسع مدارس، وعدد التلاميذ المغربيون بها لا يزيد عن 600، بينما فاق عدد التلاميذ اليهود في المدارس اليهودية الاسبانية 1300 تلميذا، وفضلا عن ذلك فإن هذه المدارس تركّز في برامجها على دراسة تاريخ وجغرافية، وأدب اسبانيا، والدول التي تتكلم اللغة الإسبانية، وإضافة إلى ذلك، هناك التعليم الثانوي والعالي، الذي أُسّس للدراسة به معهدا بمدينة سبتة، ويعطي هذا المعهد البكالوريا المغربية بعد ثلاث سنوات لمن يتخرجون من المدارس الاسبانية العربية، أمّا التعليم الأهلي فإنه مفقود في المنطقة الاسبانية، ما عدا ثلاث مدارس في تطوان، وهذه المدارس لا تتلقى المساعدة من الحكومة الاسبانية، وغير معترف بشهاداتها، كما نجد أيضا التعليم العالي الديني؛ حيث توجد مدرسة واحدة بتطوان تسمى مدرسة لوقش، وهي خاصة بسكنى الطلبة الذين يدرسون العلوم الدينية[3].

[1] - نفسه، ص 321-325.

[2] - عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة....، المصدر السابق، ص 80.

[3] - محمد بن عزوز حكيم: المرجع السابق، ص 264-265.

2- التعليم الابتدائي الاسباني:

يُموّل من ميزانية الحكومة، ويبلغ عددها ست مدارس، وفي هذه المدارس 72 أستاذا، وبها 3920 تلميذا، ويلحق بهذه المدارس خمسة أساتذة يدرسون اللغة الفرنسية وبعض المواد الأخرى، وإلى جانب التعليم الابتدائي الاسباني، توجد هناك مدارس للتعليم الصناعي والزراعي[1].

وقد عبّر الأستاذ محمد داود[2]، الذي عُيّن كمفتش للتعليم بالمنطقة سنة 1937 عن امتعاضه من وضعية التعليم في المنطقة الشمالية بتقديم استقالته لاحقا، معللا ذلك بعدم وجود نظام حقيقي للتعليم؛ حيث غلبت عليه العشوائية، في ظل استبداد إسباني بالقطاع في مختلف شؤونه، وقد عبّر عن هذا الواقع البائس أحد المسؤولين الإسبانيين السابقين عن التعليم في المنطقة، عندما طالب بإصلاح التعليم، وتكوين الأطر المغربية في المغرب الأقصى، وتشير الإحصائيات في هذا الصدد إلى أن عدد الأطفال المغاربة الذين كانوا يزاولون دراستهم في المدارس الابتدائية لا يتجاوز عددهم 4200 طفل، من أصل حوالي 200 ألف طفل بلغوا سن التمدرس، وبالمقابل كان ما يربو عن 10 آلاف طفل إسباني يزاولون دراستهم من ميزانية المغرب الأقصى[3].

يأتي ذلك في ظل بعض المناورات، التي كانت تقوم بها سلطات الحماية الإسبانية بين الفينة والأخرى لاستمالة الوطنيين، والعمل على استغلالهم، في محاولة إبراز اهتمام الإدارة بإصلاح التعليم، وتطويره بالمنطقة الخليفية، كما كان عليه الحال سنة 1929، عندما طلب المقيم العام الإسباني من عبد السلام بنونة إعطاء رأيه في مسألة التعليم، فوضع الأخير شبه مشروع، تضمن الخطوط العامة لإنشاء كلية عربية عصرية بتطوان، وفي محاولة لإظهار رغبتها في إصلاح التعليم من جديد، نشرت الجريدة الرسمية للمنطقة الخليفية في 31 أكتوبر 1934 ظهيرا خليفيا، يقضي بتأسيس "مجلس استشاري أعلى للتعليم الإسلامي"، تبيّن في الأخير عدم جديته، بالرغم من إقدام السلطات آنذاك على تبيان رغبتها في المضي قُدُما في المشروع، بتعيين محمد داود مفتشا للتعليم الإسلامي كما أسلفنا، إلا أنه انسحب بعدما لمس عدم جديّة الطرف الإسباني[4].

---

[1] - نفسه، ص 267.

[2] - من مواليد تطوان في 01 أفريل 1901، حفظ القرآن بمسقط رأسه، توجه إلى فاس لمزاولة دراسته في القرويين سنة 1920، ثم عاد إلى تطوان سنة 1922 ليشرع في تقديم الدروس للشباب، انهمك بعدها في العمل الصحفي بعدما أصبح مراسلا لجريدة الأهرام خلال حرب الريف، أسس أواخر 1924 المدرسة الأهلية بتطوان، وفي سنة 1928 أنشأ شركة المطبعة المهدية، لينشئ بعد ذلك مجلة السلام، توفي محمد داود سنة 1984. أنظر: محمد داود: الرحلة الشرقية، إعداد وتقديم: حسناء محمد داود، ط01، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، تطوان، 2014، ص 7-11.

[3] - عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة...، المصدر السابق، ص 90.

[4] - عبد العزيز السعود: مسألة التربية والتعليم عند الحركة الوطنية في الشمال، ندوة محمد داود: الحركة الوطنية في الشمال والمسألة الثقافية، ط01، منشورات اتحاد كتاب المغرب، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، المغرب، 1990، ص 34-35.

واستمرت السلطات الإسبانية في سعيها لكسب ود قادة الحركة الوطنية، باللعب على وتر التعليم، وذلك حين أبدى المقيم العام الاسباني بيك بدير سنة 1938 دعمه الكامل، والتكفل بإرسال بعثة طلابية اقترحها مولاي الحسن بن المهدي، للتوجه إلى مصر لمواصلة دراستها وتكوينها، لتعود للمغرب بعدها لتأطير معاهد ومدارس المنطقة، إذ قدّم تسهيلات للبعثة، لاسيما من ناحية الإجراءات الإدارية، إلا أن ذلك لم يخف الإجحاف الذي كانت تمارسه السلطات الاسبانية بحق أبناء الشمال في التعليم والدراسة[1].

2- القضاء:

لم يختلف كثيرا هذا القطاع عن سابقيه؛ إذ كان يخضع في غالبه للتمييز العنصري؛ حيث خُصّصت محاكم أجنبية للفرنسيين والأوربيين، تستمد قوانينها من القانون الفرنسي، بينما عانى المغاربة من تبعات تداخل السلطات في النظام العدلي، كما عانوا أيضا من انعدام قانون قار، سواء في الأحوال المدنية، أو الجنائية، أو التجارية؛ حيث يتولى الحكم في هذه القضايا الباشا (حاكم المدينة)، أو القايد (حاكم القرية)، على أن يقوم بعمله تحت مراقبة المراقب المدني (ممثل الإدارة الفرنسية)، وهو الحاكم الحقيقي الذي يُملي عليه الأحكام؛ إذ يُمنع في هذه الحالات على المتهم توكيل محام للدفاع عن قضيته، وبالتالي تم استبعاد القضاة الشرعيين تماما من شؤون القضاء، كما كان عليه الحال قبل الحماية، ونلمس التمييز، وعدم التنظيم أيضا حتى في أجور القضاة، فالقاضي الشرعي مثلا يأخذ راتبه من الأوقاف، أو مما يدفعه الطرفان المتخاصمان لتسجيل الدعوى، بينما الشؤون الجنائية، وبعض المسائل المدنية كانت بيد الباشوات والقواد، في حين المسائل التجارية الكبرى، التي يكون أحد طرفيها أجنبي، وقضايا الصحافة كانت كلها من اختصاص المحكمة الفرنسية، مع بعض المسائل السياسية، التي كانت تعتبرها الإدارة مساسا بالأمن الداخلي أو الخارجي، من اختصاص المحكمة العسكرية الفرنسية، وعليه، فإن القضاء المغربي هُمّش تماما، سواء ما تعلّق بالتأطير، أو التكوين، بينما الأكثر غرابة هو التمييز الحاصل حتى في الميزانية؛ إذ أُستثني القضاء الإسلامي من الميزانية المرصودة لقطاع القضاء، إلا في أحيان قليلة[2].

3- الاستيطان:

رغم أن المقيم العام ليوطي في بداية عمله لم يشجع الهجرة الأوربية على نحو واسع، خوفا من الاصطدام مع بعض الجماعات ذات الحقوق، والتقاليد السياسية الواسعة، التي بإمكانها عرقلة سلطته المطلقة، إلا أن هذا التيار استطاع أن يتجاوزه، ويشرع في تجسيد سياسة استيطانية واسعة بالمغرب الأقصى، بدأت بجلب المستوطنين للعمل في قطاع الزراعة، ثم أصحاب الحرف، ورجال الأعمال، والتجارة[3].

[1] - أحمد معنينو: ذكريات ومذكرات، ج03، مطبعة سبارطيل، طنجة، المغرب، ص 57-58.

[2] - عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة ....، المصدر السابق، ص 91-92.

[3] - صلاح العقاد: المرجع السابق، ص 280-281.

وعليه، استطاع هؤلاء المهاجرون تكوين جالية تستولي على مقدرات البلاد، تحمي بالتوازي مع ذلك مصالح الاستعمار الفرنسي، وقد ركّز هؤلاء على السيطرة على الأراضي الخصبة، التي يملكها المواطنون، ومن أجل إعطاء الصبغة القانونية لتلك العملية، باشرت سلطات الحماية وضع قوانين تتيح لها انتزاع هذه الأراضي من أصحابها، ومنحها للمعمرين الجدد، سالكة في ذلك طريقتين رئيسيتين:

1- انتزاع الأرض من الدولة، أو الأفراد والقبائل تحت مبرر "المصلحة العامة"، ومن ثمة توزيعها على الفرنسيين، أو ما يعرف بالاستعمار الرسمي.

2- مساعدة المستعمرين الفرنسيين على الاستيلاء على أراضي الفلاحين المغاربة، عبر كل الطرق المتاحة، سواء عبر البيع الصوري، أو عبر التهديد، وإرغام الفلاحين على بيع ممتلكاتهم، في إطار ما يعرف بالاستعمار غير الرسمي، وهكذا أصبحت أخصب الأراضي المغربية بحوزة المستوطنين القادمين من أوربا، لاسيما بعد صدور تشريعات جديدة تشرعن الاستيلاء على الأراضي، فضلا عن تقديم القروض لمستغليها الأوربيين لاستغلالها أحسن استغلال؛ إذ تشير بعض الإحصائيات إلى أن ما يعرف بالاستعمار الرسمي قد استولى سنة 1932 على ما يزيد عن 259788 هكتارا من أراضي المغرب الفلاحية، بينما تم الاستيلاء على 555788 عبر ما يُعرف بالاستعمار غير المباشر، واستكملت سلطات الحماية ذلك بتخصيص ميزانية ضخمة لدعم نشاطات هؤلاء، وتدعيم الإقطاع الاستعماري الفرنسي[1].

وفي سبيل ذلك، أسست سلطات الحماية على سبيل المثال لا الحصر سنة 1934 صناديق للقرض الفلاحي بلغ رأسمالها 314332140 فرنك، لفائدة 2979 معمرا، في حين لا يملك الفلاحون المغربيون سوى 52 شركة تعاونية، لا يزيد رأسمالها عن 56500000 فرنك، وعلاوة على ذلك، فإن المعمرون يحصلون على قروض لاستغلال هذه الأراضي فاقت قيمتها 154338683 بمعدل 51808 لكل معمر، في حين لا يحصل المغربيون في الشركات التعاونية، إلا على قروض عينية لا تزيد عن 25000000، أي أن كل عضو بها لا يزيد نصيبه عن 30 فرنكا، هذا إذا أخذنا بعين الاعتبار أن معظم الفلاحين المغاربة، لم يتمكنوا من الحصول على هذه القروض[2].

هذا، وتجدر الإشارة إلى أن القروض التي يحصل عليها هؤلاء المعمرون لم تتوقف عند ما ذكرناه فقط، بل هناك صيغ أخرى للاستفادة، على غرار القروض الخاصة بصناديق القرض العقاري، والمساعدات التي كانت تُمنح من حين لآخر للمعمرين في بعض المناسبات، كحصولهم على تعويضات لمقاومة الجراد، بينما أُرغم المغاربة على دفع الضرائب كاملة، وأيضا القروض أو ما تسمى بتسبيقات الدولة لتعاونيات المستعمرين، التي بلغت أواخر 1932 حوالي148451161 فرنك، مقابل 10000000 للشركات التعاونية المغربية، إضافة إلى القروض التي كان يقدمها "بنك الدولة المغربي"؛ حيث بلغت سنة 1934ما قيمته 84118192 فرنك، دون استفادة المغاربة منه، وأيضا كان المعمرون الفرنسيون يستفيدون مما نسبته 50 بالمئة من أداء الضريبة الفلاحية، بحجة التشجيع على إجادة

[1] - عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة.....المصدر السابق، ص 92-93.

[2] - نفسه، ص 93.

الإنتاج، على العكس من ذلك، كان الفلاحون الأقل إنتاجا وجلهم مغاربة يدفعون الضريبة كاملة، هذا فضلا عن عمليات التجهيز المختلفة، التي تحظى بها المستثمرات الفلاحية الفرنسية هذه من طرق، ومدارس، ومراكز صحية وغيرها[1].

ولم تكن المنطقة الخاضعة للحماية الاسبانية تختلف كثيرا عن نظيرتها الفرنسية، في أصولها وفلسفتها، رغم بعض الاختلافات الطفيفة، الناتجة عن التباين في مساحة المنطقتين، وعدد السكان، والإمكانيات الاقتصادية، والأراضي الفلاحية، لاسيما وأن المقيمين العامين الفرنسي والاسباني دأبا على الاجتماع قصد تنسيق سياستهما، بناء على الاتفاقيات السرية الفرنسية الإسبانية على اقتسام المغرب الأقصى، كما ورد في الفصل الأول من معاهدة الحماية المزدوجة؛ حيث جاء:"وحكومة الجمهورية الفرنسية ستتفاوض مع الحكومة الاسبانية في موضوع المصالح، التي لها بالمغرب من أجل موقعها الجغرافي، وممتلكاتها الأرضية على الشاطئ المغربي"، وعليه استأثر الاسبان بأجود المساحات وأفضلها للاستغلال[2].

4- الصحة:

لم يكن قطاع الصحة بالمغرب الأقصى بأحسن حالا من القطاعات السابقة؛ إذ عانى الشعب المغربي من تبعات السياسة الصحية، التي تبنتها سلطات الحماية، والتي أولت عنايتها بالعنصر الأوربي بالدرجة الأولى، دون مراعاة الوضع المأساوي، الذي كان يعاني منه السواد الأعظم من المجتمع المغربي؛ إذ شهد نقصا فادحا في الإمكانيات مقارنة بالعنصر الأوربي، فعلى سبيل المثال لا الحصر، لم يكن في المغرب سنة 1950 سوى 200 طبيب، أي طبيب واحد لكل 45 ألف نسمة في المدن، أما في البادية فطبيب واحد لكل 120 ألف نسمة، كما كان المغرب الأقصى يتوفر على 65 عيادة، و 04 مستشفيات للأوربيين، مقابل 15 مصحة ومستشفى لعامة الشعب المغربي. وكنتيجة مباشرة لذلك، بلغت نسبة الوفيات عند المغاربة سنة 1948حوالي 15 من الألف، وعند الأطفال منهم أكثر من 283 من الألف، مقابل 8.5 من الألف عند الأوربيين، وعند الأطفال منهم 84.1 من الألف، ما يظهر الفارق الشاسع بينهما، نتيجة سياسة الحماية، التي وجهت اهتمامها للعنصر الأوربي دون أن تعطي أي أهمية لما كان يكابده المغاربة من أمراض وأوبئة، نتيجة الظروف الصعبة، التي كانوا يعيشونها من جراء مخلفات ممارسات المستعمر الفرنسي والإسباني[3].

[1] - نفسه: ص 93-94.

[2] - نفسه، ص 94-95.

[3] - محمد الشرقاوي: المغرب الأقصى مراكش، المكتبة الأنجلو المصرية، دار القاهرة للطباعة، دون سنة، ص 38.

ث- السياسة البربرية:

شرع المستعمر الفرنسي بمجرد دخوله أراضي المغرب الأقصى في البحث عن السبل الناجعة، التي تُمكّنه من السيطرة على البلاد كلية في أقصر فترة ممكنة، بالتوازي مع سياسة القمع والترهيب، على شاكلة ما بدأته في الجزائر[1]، ومن أجل ذلك، لجأ إلى سياسة "فرّق تسد"، من خلال محاولة إحداث شرخ بين مكوني المجتمع المغربي، العنصرين العربي والبربري، وهو ما اصطلح على تسميته بالسياسة البربرية الفرنسية في المغرب الأقصى، والتي تركّزت على محاولة الفصل بين البربر والعرب، عن طريق القضاء على الإسلام، واللغة العربية في المناطق التي يسكنها البربر، يقول في ذلك علال الفاسي:"والحقيقة أن هذه السياسة، هي آخر ما اهتدى إليه الفكر الفرنسي للقضاء على مقومات المغرب العربي، وإدماجه في حظيرة العائلة الفرنسية"[2]، وقد حدّد شارل أندري جوليان أُسسّ قيام هذه السياسة قائلا: "بدافع المصلحة السياسية لدى البعض، وباقتناع لدى آخرين، وبنوع من المثالية عند بعض ضباط الشؤون الأهلية، شرع يتشكل تصوّر عمل المجتمع المغربي، يقيم تعارضا بين البربري الطيب، والعربي الشرير"، ثم يضيف قائلا:"...بدأت هذه السياسة باحتشام، ثم أخذت صبغة علنية بالظهير الصادر في 16 ماي 1930..."[3].

وقد ركّز الفرنسيون في البداية لتبرير موقفهم هذا على تشجيع ودعم الدراسات، التي قام بها العديد من المنظرين، والقساوسة، والمبشرين حول التمايز العرقي في المنطقة، محاولين بكل ما أوتوا من قوة ترسيخ أسس السياسة البربرية هذه، وتنويع مظاهرها وتوسيع مجالات تطبيقها[4]، هذا المشروع اعتبروه مفتاح الاستقرار الفرنسي بالمغرب الأقصى[5].

وكان منطلقهم في ذلك التشكيك في مكانة الإسلام، وقيمته الاجتماعية الحضارية في وجدان الشعب المغربي، وتفكيرهم الجماعي تبرره طبيعة العلاقة، التي سادت الغرب الأوربي بالدوائر المتاخمة له، ومنها تحديدا منطقة المغرب

---

[1] - وعن سياسة القمع والقتل الفرنسية يشير فرحات عباس إلى أن السلطات الفرنسية مارست كل أنواع القمع والتقتيل، والاستبداد، فجنرالات الاحتلال في هذه الفترة، جعلوا من التقتيل، والتخريب، وإحراق الزرع والضرع، والنهب والسلب مذهبهم الذي يدينون به، ومبدؤهم الذي يتشبعون به، ويلخص الكولونيل دومونتانياك سياسة فرنسا، واصفا ما كان يقوم به جنود فرنسا قائلا:"إننا رابطنا في وسط البلاد، وهمنا الوحيد، هو الإحراق والقتل والتدمير والتخريب....إن بعض القبائل لازالت تقاومنا، ولكننا نطاردها من كل جانب، حتى تصبح النساء والأطفال بين سبي وذبيح، والغنائم بين سلب ونهب". أنظر: فرحات عباس: ليل الاستعمار (حرب الجزائر وثورتها)، ترجمة أبوبكر رحال، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، دت، ص 80.

[2] - علال الفاسي: الحركات .....، مصدر سابق، ص 161.

[3] - Charles André julien, *Le Maroc face aux imperialismes, 1915-1956*, Paris, jeune Afrique, 1978, p 99.

[4] - للمزيد عن ذلك عد إلى: Augustin Bernard, *Les Confins algéro-marocains*, Paris:Larose, 1911.

[5] - Charles Robert Ageron: *politiques coloniales au maghreb*, paris: presses universitaire de France, 1973 p:109.

العربي، وهي علاقة تحدّد مضمونها منذ وصية الملكة إيزابيلا الداعية، إلى ضرورة القضاء على الإسلام، كشرط لاستقرار المسيحية وتطور مجتمعاتها؛ حيث لم تتردّد الكتابات التي مهّدت للدخول الفرنسي إلى المغرب العربي، ودافعت عن مشروعية وجوده واستمراره لاحقا، في تأكيد رسالة فرنسا في العمل على بعث المجد الروماني التّليد، وتجديد أثارها، مثلما يعتقد لويس بيرتراند وغيره من المثقفين الامبرياليين[1]؛ حيث يقول في خضمّ حديثه عن الكاردينال لافيجري "إنّ النشاط الفرنسي بإفريقيا ليس سوى استمرار للآثار اللاتينية، التي بادرت روما بالقيام بها منذ عشرين قرناً، إنّ التاريخ سيضفي طابع المشروعية على غزونا، لأننا لا نقوم إلا باستعادة عمل متوقف، ولأننا وارثوا تاريخ مشرق"[2].

هذه الجهود، بدأت عمليا مع بداية التوسع الاستعماري بدخول القرن 18؛ إذ ازداد اهتمام أساتذة الغرب بدراسة المخطوطات، التي حصلوا عليها بالشراء أو السرقة، التي بلغت مع أوائل القرن 19 ما يزيد عن 251 مجلدا، فانكبّ هؤلاء الباحثين في دراسة الإسلام وحضارته، واللغة العربية، وأخذوا مدفوعين بحمى الاستعمار، في دراسة مكونات الشعوب الشرقية، واستخلاص مواطن القوة قصد إضعافهم، واستغلال مواطن الضعف كإحياء اللغات القديمة، مستغلين علاقاتهم التجارية مع دول المغرب العربي، لتنفيذ مشاريعهم[3].

ولإضفاء الصبغة العلمية التاريخية على بحوثهم هذه، اعتمد هؤلاء الباحثون الاستعماريون على بعض المصادر التاريخية العربية[4]، كمؤلفات ابن خلدون، ابن أبي زرع الفاسي، ومؤرخ القرن 19 الشيخ أبو العباس أحمد خالد الناصري، وخلصوا في دراساتهم هذه إلى ثلاث نقاط، صاغوا من خلالها سياستهم البربرية بالمغرب العربي عموما، وتتلخص في:

- وجود تناقض أبدي وأزلي بين العرب والبربر المكونين لشعوب المنطقة.
- الجنس البربري قابل للتطور الحضاري، والمدني أكثر منه عن العنصر العربي.

---

[1] - للتوسع أكثر في الموضوع أنظر: jacques Ladreit de Lacharière, *Les études Berbères au Maroc et leurs intérets Nord-Africains, Renseignements Coloniaux*, octobre 1924. Et George Surdon, *Institutions et cotumes des berbères du Maghreb, Maroc, Tunisie, Algérie, sahara; leçons de droits coutumier berbère*, éditions internationales, Tanger, 1936.

[2] -Louis Bertrand, *« devant l'islam» dans: Augustan Bernard , l'Algerie: choix de textes precedés d'une etude*, Paris: librairie renouard, 1971, p 203.

[3] - أبو القاسم الحناشي: الحركات التبشيرية في المغرب الأقصى في النصف الثاني من القرن 19، تقديم: أ.د عبد الجليل التميمي، منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات، زغوان 1989، ص141-142.

[4] - منها أبو زيد عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون في كتابه: المقدمة، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر، ابن زرع الفاسي في كتابه الأنيس المطرب القرطاس، إضافة إلى الناصري في مؤلفه الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى، انظر:محمد مالكي: المرجع السابق، ص 190.

- العنصر البربري هو الأكثر استعدادا للاندماج داخل المجتمع الفرنسي، سواء سياسيا، أو اجتماعيا، أو ثقافيا.

هذه القناعات، كانت حجر الأساس، والمنطلق التاريخي والحضاري، الذي بلور، ودعّم معتقدات، وقناعات السواد الأعظم من المثقفين، والمفكرين الأوروبيين منظري هذه السياسة، على غرار بول مارتي، والأب شارل دوفوكو[1]، وغيرهما[2]، مستفيدين من التجربة الجزائرية، التي كانت أول المستهدفين من دول المنطقة، في هذه النظريات والدراسات[3]، للتفريق، والتجزئة بين البربر(سكان منطقة القبائل تحديدا) والعرب، أو ما يسميها شارل روبير أجرون (الأسطورة القبائلية)[4]، وفي سياق كتاباتهم عن بلاد البربر، ونزوعهم إلى الاستقلال الفطري عن العرب، يقول لويس بيرتراند قائلا:"...فعبثا تدفقت عليهم مرتين الموجة العربية الآسيوية، ففي كلتا المرتين كانت الصخرة المغمورة تطوف فوق السطح من جديد، محافظة على أصالتها وفية لماضيها، والماضي غير خاف على أحد، إنه الماضي الروماني مع إرثه المسيحي، إنها إفريقية أبوليوس، والقديس أوغسطين...إفريقية الرومانية التي استمرت تعيش، حتى في أشد العصور تبرباً[5] ... وقد بقيت كل مقومات الحضارة

[1] – المقصود شارل دوفوكو المولود في 1858/09م بمدينة ستراسبورغ الفرنسية، في أسرة كاثوليكية ملتزمة، تلقى تعليمه في كنيسة (سان بيار) بستراسبورغ، واصل تعليمة بمدينة نانسي، انخرط في الحياة العسكرية الفرنسية؛ حيث تخرج منها برتبة ملازم أول، بعدها انتقل إلى الجزائر، دخل المغرب في مهمة تجسس، أين قام برحلة مطولة هناك، متنكرا في زي يهودي زار خلالها أهم المناطق ، وتعرف على سكانها وتقاليدهم، وكذا أنماط عيشهم، ونوعية علاقاتهم الاقتصادية، والاجتماعية، والعسكرية، وقد شكلت خلاصات مذكراته اليومية، سندا فكريا، ودليلا عمليا لاستعمار المغرب، ونشرها تحت عنوان: – Charles Engene De Foucauld, *Reconnaissance au Maroc 1883 – 1854*, société d' édition géographique maritimes, Paris 1934.، لتفاصيل أكثر أنظر: احميدة اعميراوي: من الملتقيات التاريخية الجزائرية، ط2، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2007، ص 138-155، محمد مالكي: المرجع السابق، ص 191.

[2] – نفسه، ص 191.

[3] – للاطلاع أكثر حول الموضوع أنظر: أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج 8، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1998، ص 30-58.

[4] – شارل روبير أجرون: المسلمون الجزائريون في فرنسا 1871-1919، الجزء 01، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، دار رائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص 494-497.

[5] – إن طموح الأوربيين إلى إعادة شمال إفريقيا إلى ما كانت عليه قبل الفتح الإسلامي، أي إعادة ربطها بالحضارة اللاتينية، ودمجها في عالمها وروحها، لم يكن مقصورا على رغبات، وتطلعات المنظرين للسياسة البربرية وحدهم، بل أن هذا المشروع كانت تحلم به أوروبا الاستعمارية في القرن 19، ويتجلى هذا الطموح عند الفيلسوف الألماني جورج وليم فريديريك هيجل، الذي يورد في كتابه "محاضرات في فلسفة التاريخ" ترجمة عبد الفتاح إمام، ط2 (بيروت، لبنان، دار التنوير)1981، ج1، العقل في التاريخ وذلك في تحليله للأساس الجغرافي للتاريخ؛ إذ يقول في القسم الذي تطرق فيه لأفريقيا:"ينبغي تقسيم إفريقيا إلى ثلاثة أقسام: الأول يقع جنوب الصحراء الكبرى، وهو إفريقيا على الأصالة، وهي المناطق الجبلية التي تكاد تكون مجهولة لنا تماما، الثاني يقع شمال الصحراء، وهو إفريقيا الأوروبية، أما الثالث فهو نهر النيل"، ثم يضيف قائلا:"والجزء الشمالي من إفريقيا، الذي يمكن أن يطلق عليه بصفة خاصة اسم أرض الساحل، يقع على البحر المتوسط، وعلى المحيط الأطلنطي، وهو إقليم رائع، توجد به قرطاجة في ما مضى، وتوجد به الآن مراكش الحديثة (المغرب)، والجزائر، وتونس، وطرابلس، ولقد كان من الواجب ربط هذا الجزء من إفريقيا بأوروبا، ولابد بالفعل أن يرتبط بها، ولقد بدل الفرنسيون أخيرا جهودا ناجحة في هذا الاتجاه" انظر:محمد عابد الجابري: المرجع السابق، ص 10.

الرومـــانية، حتى بعـــد الغـــزو العـــربي الثـــاني، وما يزال الإرث قائماً اليـــوم كـــذلك، إنه ما يزال يعيش"[1].

هذه النظريات، والدراسات، كانت المنطلق، والمصدر للساسة الفرنسيين في تطبيق سياستهم البربرية، باعتراف هؤلاء الساسة أنفسهم، من بينهم ليوطي، الذي يُعتبر المهندس الرئيسي للسياسة البربرية في المغرب الأقصى؛ إذ لم يتوان في تقديم شكره لأصحاب هذه النظريات، في إحدى محاضراته قائلا:"لتسمحوا لي أن أسدد أمامكم دين اعترافي بالجميل لقادتي، لكل من أولئك، الذين ساهموا في تكويني، الحاكم العام السابق للهند الصينية، غونار[2] أو غاليني، لتباشر بعدها السلطات الفرنسية في المغرب الأقصى العمل الميداني في هذا الإطار[3].

وقد زعمت تقارير العلماء الاجتماعيين، المؤرخين والقساوسة هذه، أن هناك تناقضا تاريخيا بين العرب والبربر، ومنه فإن العنصر البربري أحسن من نظيره العربي، فهو أبعد ما يكون عن روح الإسلام وتعاليمه، وأن إسلامهم ما هو إلا إتباع للسلطة الحاكمة[4]، وبرّر هؤلاء نظرتهم هذه، بالانقسام الحاصل في المغرب قبيل الحماية الفرنسية، فلاحظوا وجود"بلاد المخزن"، و"بلاد السيبة"[5]، وهو الخطأ الفاحش الذي ارتكبوه، فقد فهم إديولوجيو السياسة البربرية، بأن تمرد سكان الجبال على سلطة المخزن فهما خاطئا، لأن نظرتهم التي ترى بأن سكان الجبال هم من البربر، وبما أن السلطان الموجود على رأس السلطة عربي النسب فإن "السيبة"، معناها رفض البربر لحكم السلطان العربي، ومن هنا ربطوا بين العمل بالعرف وبين "السيبة"، واعتبروهما مظهرين لحقيقة واحدة، وهي رغبة البربر، أو استعدادهم على الأقل للاستقلال عن سلطة العرب الدينية، وبالتالي ترجيح توجههم للاندماج في فرنسا، وحضارتها المسيحية[6].

والحقيقة غير ذلك كلية، ففي الواقع "السيبة" كانت تعني الامتناع عن دفع الضرائب للمخزن، وبالتالي عدم الاعتراف بسلطة ممثله الإداري وهو القائد، والذي كانت مهمته الأساسية جمع الضرائب، أما ممثله في ميدان تطبيق

---

[1] - Germain Ayache, *étude d'histoire marocains*, société marocaine des éditeurs réunis, Rabat, 1979, p:22.

[2] – هو أحد القادة الفرنسيين القلائل الذين ساهموا في تكوين شخصية ليوطي، وتحديد توجهاته في حقل الاستعمار، وبناء مؤسساته، فغونار هو الذي بلور بعد (جوزيف شايي) ما يسمى بالسياسة الأهلية، التي ستتصدر أولويات المشروع، الذي سيقدمه ليوطي، ويعمل من أجل إنجازه بالمغرب الأقصى، مند توقيع معاهدة الحماية في 30 مارس 1912م، وتسلمه مقاليد الإقامة العامة رسميا. أنظر:محمد مالكي: المرجع السابق، ص 193.

[3] - Lyautey Louis Hubert : *Paroles d'action: Madagascar sud oranais, Maroc 1900-1926* p.76.

[4]– عبد الكريم غلاب: قصة المواجهة...المرجع السابق، ص 246.

[5] – حتى المؤرخ شارل أندري جوليان الذي تعتبره الدوائر الثقافية المغاربية رجلا ليبراليا لم يشذ عن هذه القاعدة واعتمد ثنائية(المخزن والسيبة) لتبرير وجود نزعة بربرية في المغرب. أنظر: Chaeles Andrés Julien, *Histoire de l'Afrique du Nord (Tunisie, Algérie, Maroc), de la conquete arabe à 1830*, payat, Paris, 1966, p 248.

[6] – محمد عابد الجابري: المرجع السابق، ص 19.

الشريعة، أي القاضي، فكان يحتفظ بمنصبه، ووظيفته داخل "بلاد السيبة"، أما امتناع القبائل الجبلية الساكنة في المناطق النائية عن دفع الضرائب، وبالتالي تمردها على المخزن، فكان غالب الأمر يعود إلى ثلاثة أسباب: إما لتجاوزه مقدار الضريبة المطلوبة لإمكانية القبائل،كأن تكون السنة سنة قحط وجفاف، أو يكون المبلغ المطلوب يفوق الحد المعتاد والمقبول، وإما لعجز المخزن عن إقرار الأمن، وإما لعجزه أو تقاعسه عن دفع هجمات الأجانب على حدود البلاد وشواطئها، فالدخول في السيبة، كان رد فعل من طرف من يستطيعون القيام به، وهم سكان الجبال، والمناطق النائية ضد عجز السلطة المركزية، أو تعسّف ممثليها، ولم يكن للدخول في السيبة أي صبغة عرقية، أو دينية، وأنه لم يكن تمردا على السلطان لأنه "عربي"، بل تمرد على عجز المخزن، أو تجاوزاته، فكثيرا ما كان التمرد يأتي من القبائل العربية الأصل أو المعربة، القاطنة على سفوح الجبال، أو على تخوم الصحراء[1]، وبالتالي فهم مؤهلون أكثر من غيرهم للاندماج في المجتمع الفرنسي سياسيا، اجتماعيا، وثقافيا، ولديهم القابلية للتطور المدني والحضاري[2].

ففي الجزائر قبل المغرب الأقصى، أشار بعض منظري الأسطورة القبائلية إلى الأصول المسيحية للبربر،كما يظهر ذلك في قول الكولونيل دوماس والنقيب فابر:"بعد أن اهتدى الشعب القبائلي، الذي ورث بعض الأصول الجرمانية إلى المسيحية، فإنه لم يتغير جذريا مع هذه الديانة الجديدة، ولقد رضي بالقرآن دينا، غير أنه لم يعتنقه تماما...وعلى عكس النتائج التي خلفتها العقيدة الإسلامية، فإننا نكتشف في بلاد القبائل طاعة قدسية لقانون العمل، واحتراما نسبيا للمرأة، وأعرافا عديدة، تشتم منها رائحة العدالة، والرحمة المسيحية"، أما لافيجري فقد كان مقتنعا تماما، بأن رابطة الدم ذاتها تجمع بين القبائل والفرنسيين، ونفس الأصول الرومانية، ونفس الملامح المسيحية، التي هي حسبه نتاج هبة سماوية، فكانت بالنسبة له بلاد القبائل تمثل لبنان إفريقيا، لبنان الذي تخلت عنه أوروبا على حد زعمه وهي السياسة التي واجهتها الحركة الوطنية الجزائرية بكل مكوناتها لاسيما حزب نجم شمال إفريقيا وبعده حزب الشعب[3]، وحتى بعض من مناضلي أحباب البيان والحرية[4] لاحقا في الداخل والخارج، الذين انبروا للدفاع محاولات تزييف التاريخ

---

[1]- نفسه، ص 19.

[2]- امحمد مالكي: الحركات الوطنية...، المرجع السابق، ص 246.

[3] - تأسست في 14 مارس 1944 بمدينة سطيف، عقب خيبة الأمل التي أصابت الجزائريين، نتيجة تجاهل السلطات الفرنسية لمطالبهم، التي تضمنها بيان 10 فيفري 1943، وضمت الحركة أقطاب الحركة الوطنية، وعلى رأسهم فرحات عباس، انضوى تحت رايتها جمعية العلماء المسلمين، وحزب الشعب الجزائري، بينما عزف عن اللحاق بها الحزب الشيوعي، تمحور برنامجها على الدفاع عن بيان الشعب الجزائري الصادر في فيفري 1943، والترويج للأفكار الجديدة، التي تضمنها التوجه الجديد لحركة أحباب البيان والحرية، إضافة إلى التنديد بسياسة المستعمر الفرنسي الاستبدادية، والعنصرية. للمزيد أنظر: عبد الكامل جويبة: الحركة الوطنية الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة 1946-1954، دط، دار الواحة للكتاب، الجزائر، دس، ص 140-141.

[4] - تأسس على إثر اجتماع فرع الجزائر لنجم شمال إفريقيا المحل، وأعضاء اللجنة المركزية في الفترة ما بين 11 و20 مارس 1937 برئاسة مصالي الحاج، تركّزت مطالبه على إنشاء حكومة وطنية مستقلة عن فرنسا، وإنشاء برلمان جزائري، إضافة إلى احترام الشعب الجزائري، ولغته العربية، وديانته الإسلامية، استطاع الحزب أن يكسب شعبية جارفة، بفضل جهره بالاستقلال، واعتماده على العمل الجواري التحسيسي، والدعائي أيضا عبر صحفه، وعلى رأسها الشعب، إضافة إلى جريدة الأمة، التي تصدر بالفرنسية بباريس، وقبل اندلاع الحرب العالمية الثانية حلت السلطات الفرنسية الحزب، وصادرت أمواله، وممتلكاته، واعتقلت مرة أخرى رئيسه، وقادته، وأبرز مناضليه، ومنعت نشاطه. أنظر: بشير

التاريخ الوطني التي باشرتها السلطات الفرنسية[1]، لاسيما بعدما بدأت تروّج للنجاح الذي حققته سياستها هذه، عبر إبراز ما اعتبرته إنجازات ميدانية استطاعت تحقيقها[2].

وتجسيدا لذلك، تم سنة 1857م الاعتراف مبدئيا بالسلطة القضائية الحقيقية، أو المزعومة لهيئات تاجماعت، مع الاحتراس بتجريدهم من النظر في أخطار الجرائم والجنح، والاحتفاظ لهم بالنظر في القضايا المدنية والتجارية فقط، كما قرر أيضا الاحتفاظ بالقانون العرفي القبائلي، غير أن هذا التنظيم الإداري والقضائي حكم عليه بالزوال، إثر انتفاضة 1871م[3].

وكان لشارل دوفوكو تأثيرا واضحا في تطور السياسة البربرية، ويتجلى ذلك في تصريح الأسقف ماسينو في مارس 1917 "...كان الأب دوفوكو يستعجلني كتابه، وبصوت حار، لأخصص حياتي بعده لهذه الحركة الدائرية، التي من الواجب عليها إلغاء اللغة العربية والإسلام بشمالنا الإفريقي لصالح اللغة الفرنسية، والديانة المسيحية، وذلك على مرحلتين: بعث التكوين الرسوبي اللغوي، والعرفي القديم للبربر، الإدماج بواسطة اللغة والقانون، فكفرنسي مسيحي، كنت مناصرا لهذه الأطروحة، بل وآمنت بالإدماج الفرنسي المسيحي للقبائل، عبر الحركة البربرية[4].

هذه هي الخطوط العريضة، التي وضعتها فرنسا لتنفيذ سياستها البربرية في المغرب الأقصى، وقبلها في الجزائر، والتي كان من أبرز منفذيها ومطبقيها في الميدان لويس إيبار ليوطي (1912-1925)، الذي بذل مجهودات جبارة، استنبطها أساسا من خطط دولاشاريار[5]، الذي ترتكز فكرته على استغلال، واستخدام سلطة المخزن، وتوظيفها

خلدون: أصول الحركة الوطنية وتطورها 1830-1954، مجلة رؤية، السنة الأولى، العدد الأول، جانفي/ فيفري 1996، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، ص 36-64.

[1] – لاسيما بعد الاحتفالات الفرنسية بمئوية احتلال الجزائر، وبعدها بالذكرى المئوية لاحتلال قسنطينة، والتي سعى مناضلو نجم شمال إفريقيا، أو حزب الشعب لاحقا للتقليل من أهميتها بين أوساط الشعب الجزائري، والتنديد بها، التحذير من تبعاتها من جهة ثانية، عبر حملات تحسيسية بينهم وبين مناضليه، يبرز فيها مخاطر هذه الاستفزازات الفرنسية لاسيما بقسنطينة وضواحيها. أنظر: Mohamed Guenaneche et Mahfoud Kaddache, *Le Parti du peuple Algerien 1937-1939, Documents et Temoignages pour servir à l'etude du Nationalisme Algerien*, Office des Publications Universitaires, Alger, 2009, p p 146-147.

[2]– شارل روبير أجيرون: المرجع السابق، ص 449-503.

[3]– نفسه، ص 518.

[4]- Charles André Julien, op-cit, P158.

[5]– من أكبر أقطاب الفكر الاستعماري الفرنسي في المغرب، ركز في دراساته على النقطة المتعلقة بضعف المخزن في التقارير التي كتبها، منها التقرير المعنون بـ"عمل فرنسا في المغرب عقب الاتفاق الفرنسي الألماني"، الذي بموجبه تنازلت ألمانيا لفرنسا عن المغرب، هذا التقرير الذي طبع عام 1912، بيّن فيه ضعف المخزن (السلطان والجهاز الحكومي والإداري وغياب سلطته في كثير من المناطق)، فهو يؤكد على ضرورة أخذ هذا الأمر في الحسبان، حتى لا يتكرر الخطأ الذي ارتكبه في الجزائر؛ حيث تساءل قائلا:"هل من الضروري أن نفرض على القبائل الجبلية نفس الإطار القائم في السهول، فنخضعها للسلطان الذي تمردت عليه؟ بعدما لاحظ حسبه أن البربر يمثلون أغلبية سكان المغرب الأقصى، ثم بعدها يجيب على تساؤله هذا بقوله:"أنه لا وجود لعساكر السلطان إلا في القلاع الموجودة أسفل الجبال، أما البربر، وهم أغلبية السكان، فمستقلون

لإنجاح المخططات الفرنسية، وذلك دون تقوية سلطة المخزن في المناطق التي تنعدم بها سلطته، أو تضعف إن وُجدت، وهذا لزيادة الفرقة بين الشعب المغربي، وجعل البربر يتطورون في إطار حضارته الموالية لفرنسا، بينما العرب يتطورون في إطار الحضارة العربية، التي يمثلها المخزن، وهي السياسة المصطلح عليها بـ "فرق تسد"[1].

هذه السياسة، التي عايشها ليوطي في الجزائر[2]، نقلها إلى المغرب الأقصى، لتطبيقها وفق الطريقة التي رسمها لذلك، هذه الأخيرة أبرزها لوزارة خارجية بلاده في رسالة مؤرخة بـ 1915/06/16؛ إذ يقول: "لقد عملت في حدود حمايتنا بالمغرب، على تنويع الصيغ والأساليب، لتتلاءم مع كل الأوضاع، في هذا البلد المتعدد العناصر، إنني على يقين بأن مصلحتنا في المجال الديني، كما في المجال السياسي، تكمن في أن نفرق أكثر من أين نوحد"[3].

ويقول جودي فروي دي مونين[4]: "من الخطر أن نترك كتلة من المغاربة تتكون ولغتها واحدة، وأنظمتها واحدة، ولا بد أن تستعمل العبارة القديمة "فرق تسد"، إن وجود العنصر البربري هو آلة مفيدة لموازنة العنصر العربي، ويمكننا

تماما، فهم يتحدثون البربرية محافظين على نقاء دمهم، أما الإسلام فهو غير متغلغل في نفوسهم، وإذا كانوا يميلون إلى التدين بطبعهم، فهم إلى الوثنية أقرب...وأخيرا فالبربري أكثر قابلية للاستتباع، والاستيعاب من العربي، وربما يرجح السبب في ذلك إلى أنه أقل تأثرا بالإسلام، وإذا كانت كراهيته للمسيحي أشد وأقوى، فإنه بالمقابل أكثر استعدادا للتعلم، وأكثر قابلية للتشكل مع الضروريات العصرية، ومثال القبائل في الجزائر، يؤكد ذلك تأكيدا. وبما أن إسلامه إسلاما سطحيا، فهو أقل استجابة لتأثيرات حركة الجامعة الإسلامية Panislamisme، التي وصلت آثارها الخطيرة جدا إلى الجزائر، ولكن قد تم التخفيف منها، فهل سنكرس لدى البربر انتصار لغة (يقصد العربية) ليست لغتهم، ودين ليسوا من أتباعه إلا من بعيد، وحضارة لم يفتئوا يناضلون ضدها". انظر: محمد عابد الجابري: المرجع السابق، ص 10-11.

[1]- نفسه، ص 10-11.

[2]- عايش ليوطي السياسة الأخيرة من تجربة "سياسة القبائل في الجزائر"، لأنه كان قائدا عاما منذ أكتوبر 1903 بعين الصفراء، وهو تاريخ قريب من "سياسة القبائل" السياسة التي شرعت فرنسا في تطبيقها منذ 1857 اقتداء بسياسة الأجناس، التي انتهجتها انجلترا في علاقاتها بمستعمراتها، تنفيذا لتوجيهات قادتها كغاليني (مدغشقر)، بونتي (إفريقيا)، ويتجلى لنا التفاعل، والتأثير بين ليوطي، وغاليني في النظرية، والفكرة الغالبة لدى ليوطي، التي استقاها من غاليني المصطلح على تسميتها "بقعة الزيت"، والتي تقضي بضرورة الاستناد إلى دراسة كارطوغرافية، وإيثنوغرافية للمنطقة المحتلة، أو المراد احتلالها، والدمج بين العمل العسكري والسياسي، مع إعطاء الأهمية للعمل السياسي على العسكري، رغم أهمية الأخير، لأن دور المستعمر يكمن في محاولة كسب الأهالي، وتقديرهم، والقيام بالمشاريع الاقتصادية الكبرى، ويمتلك ليوطي تجربة واسعة في مجال تحمل المسؤولية بالمستعمرات الفرنسية بإفريقيا وآسيا. لتفاصيل أكثر أنظر: امحمد مالكي: المرجع السابق، ص 192-193.

[3] - Lyautey Louis Hubert : *Lyautey l'africain, texte et lettres du maréchal Lyautey*, présenté par, piere Lyautey, partie 03, Paris :plon 1953, p71.

[4]- بحيث يرى بأن الشرط الأساسي لنجاح المشروع الاستعماري الفرنسي، هو إقامة كيان مستقل تابع لفرنسا لغة، وثقافة، ودينا داخل الكيان المغربي العام، وهو ما أورده في كتابه "عمل فرنسا في ميدان التعليم بالمغرب" الذي طبع عام 1928، بحيث يرى بأن أحسن سبيل لذلك، هو خوض معركة ضد اللغة العربية؛ إذ يقول:"يجب الكفاح بكل الوسائل التي نملكها ضد انتشار اللغة العربية والإسلام، ليس في المناطق الجبلية فحسب، بل حتى في المناطق المتاخمة للبربر (يقصد الجبال)، والتي يتكلم أهلها العربية والبربرية معا. ذلك ما تفرضه مصلحة الحماية، ومصلحة السكان، الذين وكل إليها تسيير شؤونهم.إن اللغة الفرنسية وليست اللغة العربية، ولا حتى البربرية، هي التي يجب أن تحل محل العربية كلغة مشتركة، وكلغة حضارة، كما حرص على وجوب الحفاظ على عادات البربر القديمة، ومنع انتشار الشرع الإسلامي بينهم؛ حيث يواصل حديثه قائلا:"كما أنه يجب علينا من جهة أخرى أن نحرص على أن تبقى المؤسسات البربرية قائمة (يقصد نظام الجماعة، والعمل بالعرف)، ذلك لأنه من الخطورة بمكان ترك الأمور تتطور في الاتجاه الذي سيسفر في نهاية الأمر عن قيام كتلة من الأهالي موحدة ومندمجة، تشترك في لغة ومؤسسات

أن نستعمله ضد المخزن نفسه"[1]. ويبدو أن مثقفي فرنسا من دعاة السياسة البربرية، ومنظريها الحقيقيين، قد أساءوا فهم الواقع السوسيو- سياسي للمغرب الأقصى، عندما قسموا القضاء المغربي، بين ما هو ديني تشريعي خاص بالقضاة، وما هو علماني لائكي -على حد زعمهم-، يطبقه موظفو المخزن، من الباشوات، والقياد، وسموه القضاء المخزني[2].

وفي إطار تنفيذ سلطات الحماية للسياسة الآنفة الذكر، أصدرت الإقامة العامة مجموعة من القرارات[3]، التي تخص ترتيب، وتصنيف القبائل البربرية المعنية بهذا الظهير، والتي تشمل القبائل المتواجدة بالرباط، مراكش وضواحيها، مكناس، فاس، وتازة، واضعة شروطا لتطبيق القضاء العرفي في القبائل البربرية. ففي تكملة لظهير سبتمبر 1914، أصدرت الإقامة العامة ظهيرا آخر سنة 1922، في محاولة منها لضبط العقارات الخاصة بالمناطق ذات العادات البربرية، بالرغم من معارضة المخزن[4].

وبحلول سنة 1930، استكملت سلطات الحماية الفرنسية، وضع الأسس الأولية لسياستها البربرية في المغرب الأقصى، بحيث أن هذه الفترة، التي امتدت من توقيع الحماية عام 1912، ونهاية ثورة الريف باستسلام محمد بن عبد الكريم الخطابي سنة 1926، خطّط فيها الاستعمار جيدا لضرب الوحدة الشعبية، الدينية، واللغوية، والإدارية المغربية، تمهيدا لبداية مرحلة أخرى أكثر فعالية، والتي بدأتها بإصدارها لظهير 16 ماي 1930[5].

وبعد أن اقتصرت المرحلة الأولى، رغم خطورتها على محاربة اللغة العربية، من خلال غلق المدارس العربية الإسلامية، وتعليق نشاطاتها، كما أكده لوغلي أحد موظفي الإقامة العامة بقوله:"يجب أن نحذف تعليم الديانة الإسلامية، واللغة العربية في مدارس البربر، وأن تكتب اللهجات البربرية بحروف لاتينية"[6]، بدأت في إنشاء المدارس

واحدة...، وبما أن البربر هم أكثر استعدادا من المسلمين لتقبل حضارتنا، فإنه يجب أن لا نسمح للتأثير العربي الإسلامي بالقيام حائلا بينهم وبيننا، هذا التأثير الذي ستكون نتيجته، جعل مهمة استمالتهم إلى جانبنا أكثر صعوبة"، ثم يضيف قائلا:"وهذه الوجهة من النظر، قد دافع عنها منذ بداية الحماية رجال ذوو بصيرة، أدركوا أن كامل مصلحتنا في تجنب تعريب البربر...". أنظر: محمد عابد الجابري: يقظة الوعي...المرجع السابق، ص 14.

[1]- علال الفاسي: الحركات الاستقلالية...المصدر السابق، ص 162.

[2]- ذلك خلط بين أجهزة حكم مختلفة، لكل جهاز مهامه المكملة للجهاز الآخر أو بالأحرى بين أحكام قضائية خاصة بالقضاة وقرارات إدارية خاصة برجالات الحكم، أنظر: george Surdon: *la France en Afrique du Nord*, edition Alger républicain, 1946, p: 742.

[3]- قرارات 12 ديسمبر 1914، 13 أفريل 1915، 11 ديسمبر 1920، 05 ماي 1923، حددت القبائل التي يشملها الظهير المذكور آنفا. انظر: محمد لمالكي: المرجع السابق، ص 197.

[4]- نفسه، ص 197-201.

[5]- محمد عابد الجابري: المرجع السابق، ص 16.

[6]- علال الفاسي: الحركات...، المصدر السابق، ص 163.

البربرية الفرنسية في المناطق البربرية[1]؛ حيث تم إنشاء أول ثانوية بربرية فرنسية عام 1924 بمدينة أزرو، مخصصة لأبناء البربر النجباء، بينما البقية أنشأت لهم المدارس الفرنسية البربرية الابتدائية، لتكوينهم قصد العمل في مزارع المعمرين[2].

ولم تقتصر فرنسا في محاولاتها زرع بذور الفتنة بين أفراد الشعب المغربي على السياسة البربرية هذه فقط، بل أدخلت فكرة جديدة، اعتبرتها مكملة لسياستها البربرية، متمثلة في تنصير البربر، وإخراجهم عن الشريعة الإسلامية، عن طريق استبعاد تطبيق الشرع الإسلامي عن المناطق البربرية، التي لها أعراف خاصة بها، وهو ما يقر به أحد منظري هذه السياسة بول مارتي في قوله: "...إقرار مبدأ تجنب إدخال القبائل البربرية في الإسلام، واستثنائها من القانون الديني: الشرع...إنه ببلاد البربر، كما هو الشأن بالنسبة إليهم (أي الفرنسيين)، وبمجموعة المجتمعات السوداء المسلمة، يعد كل من الشرع الإسلامي، والقانون المدني شيئين متميزين، بل ومنفصلين... وبالتالي، فإن القاضي المسلم والعدل، ليس بإمكانهما أن يقوما بأي دور بهذا النوع من المجتمعات..."[3].

ومحاولة منها إعطاء الطابع الشرعي، والرسمي لما تقوم به، أصدرت سلطات الحماية على عهد ليوطي مجموعة من الظهائر، بداية بظهير 1914[4]، الذي يتيح لها الإشراف على الشؤون القضائية، والشرعية للبربر، ثم دعمته بظهير 1922[5]، هذه الظهائر وغيرها، كانت بمثابة خطوات تمهيدية، ومراحل إعدادية للهدف الأكبر، المتمثل في إصدار المرسوم المنظم لهذه السياسة البربرية في طورها النهائي، الذي توجت من خلاله المساعي السابقة باستصدار الظهير البربري في 16 ماي 1930[6]، الذي تضمن ثمانية فصول، تنظم وتسيّر الشؤون الدينية، والاجتماعية للمناطق البربرية البربرية في المغرب الأقصى[7].

---

[1] - للمزيد من التفاصيل عن ذلك راجع: Le Glay, *L'école française et la question berbère, bulletin de l'enseignement public au maroc*, no. 33, 1925.

[2] - Paul Marty : *le Maroc de demain*, comité de L'Afrique française, Paris, 1925, p229..

[3] - Paul Marty, ibid, p 229.

[4] - صدر في 11 سبتمبر 1914 وينصّ على مراعاة واحترام النظام العرفي الجاري العمل به في القبائل البربرية، التي استتب فيها الأمن، انظر: محمد مالكي: المرجع السابق، ص 192.

[5] - صدر هذا الظهير في 15 جوان 1922، لتأسيس أنظمة خاصة متعلقة بتفويت العقارات للأجانب بالقبائل ذات العوائد البربرية، التي لا توجد بها محاكم مكلفة بتطبيق القواعد الشرعية، ومنذ ذلك بدأت الإدارة الفرنسية تقسم المغرب إلى قسمين من حيث النظام العدلي: قسم يحترم فيه النظام العرفي، ولا توجد به محاكم شرعية، وتوضع له نظم خاصة متعلقة بتفويت الأراضي للأجانب، والقسم الثاني، وهو المناطق العربية التي تجري عليها التشريعات الأخرى، ما يبين الترابط الموجود في السياسة البربرية الفرنسية (كل ظهير تكملة للذي سبقه) أنظر: عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة الوطنية ...، المصدر السابق، ص 59.

[6] - محمد الحسن الوزاني: مذكرات حياة وجهاد (التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية- ظهور الأحزاب والمطالبة بالاستقلال 1937-1946-)، مؤسسة محمد الحسن الوزاني، المغرب، 1992، ص 66-67.

[7] - للاطلاع على المضمون الكامل لهذا الظهير، عد إلى: الحسن بوعياد: الحركة الوطنية والظهير البربري (لون آخر من نشاط الحركة الوطنية بالخارج)، ط1، دار الطباعة الحديثة، الدار البيضاء، المغرب، 1979، ص 11-12.

وقد خلّف استصدار السلطات الفرنسية لهذا الظهير الذي حمل توقيع الملك المغربي محمد الخامس، وموافقته عليه[1]، موجة عارمة من الاحتجاجات من مختلف أطياف الشعب المغربي، الذي استخلص منه ثلاث نقاط رئيسية:

- يخرج قسما هاما من السكان المسلمين عن القضاء الشرعي.

- يحوّل جانبا من المسائل القضائية في بلاد البربر إلى المحاكم الفرنسية، وهو ما يفتح الباب حسبهم نحو التنصير كخطوة أولى.

- يمزق وحدة السلطة المغربية، وهو بذلك خرق واضح لمعاهدة الحماية[2].

ولم يقتصر صدى الظهير البربري على المغرب وحده، بل عمّ العالم الإسلامي كلّه، خاصة وأنه جاء في فترة حساسة، عقب اعتداء اليهود على حائط البراق بالقدس، قبل سنة من ذلك، وقد تولت الصحف العربية، والإسلامية، ولاسيما المصرية، حملة واسعة وشديدة على السياسة الفرنسية في المغرب، وعلى رأسها مجلتي المنار[3]

[1] - يذكر مؤرخ المملكة المغربية عبد الوهاب بن منصور بخصوص استصدار فرنسا للظهير البربري 1930 باسم السلطان محمد بن يوسف، بأن هذا الأخير اعترف له شخصيا أن تلك الفترة كانت فيها كل السلطات بيد سلطات الحماية، كما أورد بأنه حصل على اعتراف السيد لوسيوني الذي كان مديرا للأحباس آنذاك، بأن كل الظهائر، والمراسيم، التي كانت تصاغ بحضوره هو، لم يستشر فيها الملك، غير أنها تصدر باسمه، وتختم بختمه الخاص، كما نشر وثيقة بخط وزير الأوقاف الأسبق محمد بن عبد السلام الرندة تثبت ما سبق ذكره، لمزيد من التفاصيل انظر:عبد الوهاب بن منصور: محمد الخامس والظهير البربري، مجلة دعوة الحق، السنة 32، العدد 01، ص 58-59. أنظر أيضا: الملحق رقم 13، ص 508.

[2] - كما رأى العديد من المغاربة في هذا الظهير علاوة على ما تم ذكره تجسيدا لأفكار منظري السياسة الفرنسية لكبح تزايد المقاومة المغربية وتوسعها. أنظر: Robert Montagne, *Révolution au Maroc*, partie 2, Paris, France, 1953.

[3] - أنشأها محمد رشيد رضا سنة 1315هـ/1898م لبث أفكاره في الإصلاح الديني والاجتماعي، والإيقاظ العلمي والسياسي، استطاعت المجلة في ظرف وجيز أن تصبح الجريدة الشرعية الأولى في العالم الإسلامي، وكانت المنار جريدة أسبوعية في عامها الأول، لتصبح في العام الثاني نصف شهرية، وبعد سنوات أصبحت تصدر مرة واحدة في الشهر، اشترك في تحرير المقالات بها نخبة من المفكرين و الأدباء العرب على شاكلة مصطفى صادق الرافعي، شكيب أرسلان، مصطفى لطفي المنفلوطي، حافظ إبراهيم، محمد الخضر حسين وغيرهم، استطاعت الجريدة أن تكسب شهرة في مختلف أرجاء العالم الإسلامي، لاسيما بالمغرب العربي، حتى أن فكرها كان سببا في ظهور عدة جمعيات إصلاحية على غرار جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، استمرت الجريدة في الصدور إلى غاية وفاة مؤسسها في 22 أوت 1935. أنظر: أنور الجندي: المرجع السابق، ج01، ص 30. أبو القاسم سعد الله: بحوث في التاريخ العربي الإسلامي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ص 106-107. أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج02، ط03، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1983، ص 410. علي الحافظة: الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة 1798-1914، الاتجاهات الدينية، السياسية، الاجتماعية والعلمية، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1987، ص 88-91. وللمزيد عن تغطية المجلة لأحداث الظهير، عد إلى الملحق رقم 19، ص 514، الملحق رقم 20، ص 515.

والفتح[1]؛ حيث قادتا حملات تأييد، واستنكار واسعة، انطلقت من القاهرة، لتعم مختلف أرجاء العالم الإسلامي[2].

وبعدما عرفت السلطات الفرنسية مدى التضامن الكبير الذي لقيّه الشعب المغربي من الشعوب العربية والإسلامية في مواجهته للسياسة البربرية الفرنسية، منعت سلطات الحماية كل الصحف والمجلات والشخصيات العربية المساندة للشعب المغربي من دخول المغرب الأقصى، كما فعلت مع الأمير شكيب أرسلان[3]، الذي حمّله الفرنسيون مسؤولية ما أثير من ضجة كبرى في المشرق العربي ضدهم[4]، متهمين إياه بأنه كان وراء تكتل العالم الإسلامي كله ضدها[5].

إنّ السياسة الاستعمارية عموما، والفرنسية خصوصا في المغرب الأقصى، تميزت بخصائص وسمات، تمثلت أساسا في الحكم المباشر –فعليا– وتجاوز الحقوق الوطنية، والسيطرة، والنهب الاقتصادي، والإفقار الاجتماعي، والاستيطان البشري، علاوة على الاعتداء الجائر على المعالم العربية الإسلامية للمغرب، لإبقاء المنطقة تحت الهيمنة الفرنسية

[1] – أصدرها محب الدين الخطيب في ذي القعدة 1344 هـ/ جوان 1926، استمرت في الصدور حتى عام 1366 هـ/ 1947م، صدرت خلال هذه الفترة شهرية، ثم أسبوعية، ثم شهرية في الفترة الأخيرة، تولى رئاسة تحريرها في العامين الأولين الشيخ عبد الباقي سرور نعيم، ثم تولاها محب الدين الخطيب حتى توقفت، وشهدت خلال هذه الفترة عدة أحداث بارزة في العالم الإسلامي، والبلاد العربية؛ حيث أولت اهتماما واسعا للبلاد العربية، وخاصة المغرب العربي؛ إذ شاركت في قضاياها، وتحدياتها، عندما نشرت العديد من كتابات أهل تلك الأقطار، عن سياسة الاستعمار الفرنسي في تونس والمغرب، كما حاربت الفتح سياسة التغريب، والغزو الفكري والثقافي، ودعاة الإلحاد، والتحرر الفكري أمثال سلامة موسى، وطه حسين، وعلي عبد الرازق، وبالمقابل فتحت صفحاتها لعدد من الكتاب مثل: مصطفى السباعي، محمود يس، أحمد بلافريج، محمد تقي الدين الهلالي، علي أحمد باكثير وغيرهم. للمزيد عد إلى: أنور الجندي: تاريخ الصحافة الإسلامية، ج2، (الفتح، محب الدين الخطيب: 1926-1948)، دار الأنصار، القاهرة، ص 6-8. أنظر لأكثر تفاصيل عن دورها في التنديد بالظهير على سبيل المثال لا الحصر: الملحق رقم 14 ص 509، الملحق رقم 15، ص 510.

[2] – محمد خير فارس: تنظيم الحماية...، المرجع السابق، ص 452-456.

[3] – ينتمي إلى أسرة عريقة ببلدة الشويفات بلبنان، ولد بها في 25 ديسمبر 1869، كان رجل سياسة وأدب وفكر، كان من المتأثرين بفكر محمد عبده، زار عدة بلدان عربية وإسلامية، منها مصر وتركيا، عرف عنه الدفاع عن قضايا التحرر في الوطن العربي والمغرب العربي خصوصا، وجسد ذلك ميدانيا بمشاركته سنة 1911 إلى جانب الليبيين ضد الاحتلال الإيطالي، ترأس الوفد العربي للدفاع عن الدول العربية في عصبة الأمم سنة 1925، أسس مجلة باللغة الفرنسية سماه "الأمة العربية". أنظر: أحمد صاري: شخصيات وقضايا من تاريخ الجزائر المعاصر، تقديم: أبو القاسم سعد الله، دط، المطبعة العربية، غرداية، 2004، ص 78-81، شكيب أرسلان: لماذا تأخر المسلمون وتقدم غيرهم، موفم للنشر، 1990، ص 02-03، أحمد توفيق المدني: شكيب أرسلان بطل الجهاد في كل الميادين، مجلة الثقافة، العدد 76، السنة 13، يوليو/ أغسطس، 1983، علال الفاسي: شكيب أرسلان بين القومية العربية والجامعة الإسلامية، مجلة دعوة الحق، العدد 01، السنة 03، أكتوبر 1959، ص 17-18.

[4] – يأتي ذلك كله بعدما باشر سلسلة من الاتصالات مع الطلبة المغاربة بجنيف، ونسق معهم العمل لزيارة شمال المغرب، والالتقاء بقادة الحركة الوطنية هناك. أنظر: Roger le Tourneau, *Evolution Politique de l'Afrique du Nord Musulman (1920-1961)*, Paris-colin, 1962, p 185.

[5] – محمد الخطيب: في ذكرى صدور الظهير البربري بالمغرب، مجلة دعوة الحق، السنة 24، العدد 03، ص 55.

الاسبانية، ولعل أبرز وجوه هذه السياسة، كان على الإطلاق، العدوان على الهوية العربية والإسلامية لشعوب المنطقة، من أجل السيطرة عليهم، ومن ثمة تحقيق أطماعهم وإستراتيجيتهم الاستعمارية. هذه الممارسات التعسفية انبرى لها الشعب المغربي مواجها لها، منذ ولوج قوات الحماية إلى بلاده، متخذا في سبيل ذلك أساليب عدة، وهو ما اصطلح عليه بالحركة الوطنية المغربية.

الفصل الرابع

الحركة الوطنية المغربية: النشأة والمسار

1- نشأة الحركة الوطنية في المغرب الأقصى وتطور مفهومها

2- الحركة الوطنية المغربية بعد الظهير البربري 16 ماي 1930

3- الحركة الوطنية المغربية والملك محمد الخامس

4- الحركة الوطنية وخيار تدعيم الداخل بالنضال في الخارج

لم يتعرض المغرب الأقصى ولعدة قرون إلى الهيمنة الأجنبية المباشرة، لكن ومع مطلع القرن العشرين، وبعدما ساءت أوضاعه في شتى المجالات، وجد الشعب المغربي نفسه تحت سلطة المستعمر الفرنسي الاسباني، بموجب معاهدة الحماية التي وقّعها السلطان عبد الحفيظ في 30 مارس 1912. هذه الوضعية التي لم يألفها المغربيون منذ فترة طويلة، قرر على إثرها الشعب مواجهة المحتل الأجنبي وعملائه في جل الداخل المغربي. هذه المقاومة التي بدأت عسكرية، سرعان ما تحوّلت إلى سياسية، بعدما أُجهضت مقاومة الريف في الشمال باستسلام زعيمها عبد الكريم الخطابي سنة 1926م؛ إذ اتحدت بعدها مختلف القوى المغربية لمواجهة المستعمر وسياسته.

1- نشأة الحركة الوطنية في المغرب الأقصى وتطور مفهومها:

أجمع أغلب المؤرخين على أن الميلاد الحقيقي للحركة الوطنية في المغرب الأقصى، كان سنة 1930، وذلك عقب إطلاق سلطات الحماية الفرنسية هناك الظهير البربري في 16 ماي 1930، رغم اختلاف المفاهيم حول الحركة الوطنية[1]، باعتبار أن العهد الذي يفصل بين 30 مارس 1912 و16 ماي 1930 حسب علال الفاسي يكاد يكون عهد كفاح عسكري محض؛ لأن الأغلبية الساحقة من سكان المغرب الأقصى، أعلنت الثورة بعد توقيع الحماية، ولم يكن إخضاعها لها إلا بعد جهود جبارة، وبصفة تدريجية، ولأن نخبة الجيل الذي سبق الحماية أو عاصرها، التجأت كلها إلى الجبال تقود الثورة، وتدبّر الكفاح، والذين غلبتهم القوة على أمرهم أصيبوا بدهشة العسكري المغلوب، الذي لا يستطيع أن يقوم بأي عمل بعد تجريده من السلاح، كان لزاما لإزالة هذه الدهشة العامة، انتظار نشوء جيل جديد، متشبّع بروح المقاومة السلمية، التي لا تعطي السلاح الأهمية القصوى في كل مواجهة[2].

غير أنه، وبالعودة إلى ظهور الفكر الوطني، وتبلوره عند المغربيين، خاصة وأن ذلك كان الأرضية التي أرست الأسس الأولى لنشأة الحركة الوطنية بعد ذلك، فإن الوطنية هذه تجلّت بعد توقيع معاهدة الحماية مباشرة سنة

[1] – اختلف مفهوم الحركة الوطنية الحقيقي، لاسيما بين النخبة والجماهير الشعبية، فهناك من قرن مفهوم الحركة الوطنية ببداية حمل السلاح؛ إذ إن الوطنية كانت تعني الجهاد بقوة السلاح؛ حيث إن المغاربة واجهوا كل الغزاة على مر العصور بالسلاح، دفاعا عن الوطن، ثم يأتي المفهوم الذي تعطيه القبلية للفكرة الوطنية، بحيث كان الدفاع عن القبيلة يعني بشكل ما الوطنية، أما المفهوم الديني فيعطيه الشعب، أو رجال الدين، لاسيما حين يلاحظون خطرا ما يحدق بالوطن، خاصة ما تعلق بالانحرافات الدينية، سواء محليا أو وطنيا، ومن ثمة، يأتي المفهوم الإصلاحي للوطنية، الذي يقوم على وجوب تحرير الوطن كله من مظاهر الفساد الديني، والاجتماعي، والسياسي. أما المفهوم الجديد للوطنية المغربية، فقد ظهر في عشرينات القرن الماضي، وتبلورت كحركة وطنية في بداية الثلاثينات؛ حيث جاءت بمفهوم جديد، يستمد من العصر كيانه، ووجوده، وأسلوبه. للمزيد من التفاصيل أنظر: عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة الوطنية ...، ج1، مصدر سابق، ص15- 17.

[2] – فادية عبد العزيز القطعاني: الحركة الوطنية المغربية 1912-1937، المجلة الجامعة، العدد 16، المجلد الأول، طرابلس، ليبيا، فيفري 2014، ص 46-47.

1912، عندما ظهرت بعض الشخصيات على قلّتها، على غرار محمد العتابي، التي تأثرت بما كان يدور في البوادي المغربية من مواجهة للمستعمر، ومن ثمة، اختار هؤلاء المواجهة أيضا، لكن بطرق أخرى، غير التي كان ينتظرها الاحتلال كالتعليم، وتقديم العرائض، والاحتجاجات إلى سلطات الحماية[1].

وإذا سلّمنا بهذا الطرح، نجد أن الحركة الوطنية في معناها الحقيقي- أي النضال السياسي- قد بدأت إرهاصاتها الأولى بعد 1912 مباشرة، غير أنها كانت محتشمة، وغير منظمة، اعتمدت على بعض الشخصيات التي بدأت تنشط في الخارج خاصة، ولاسيما في المشرق العربي وتركيا، ثم انتقلت إلى أوربا[2]، أين استطاعت كسب تأييد واسع، خاصة بعدما تبنى المؤتمر الإسلامي القضية المغربية، وأرسل في سبيل دعمها وفدا إلى أوربا لكسب تأييد القوى المحايدة خاصة، والمشرق العربي بعد ذلك، وضم شخصيات مغاربية وعربية عديدة أمثال الشيخ العتابي من المغرب الأقصى، علي باش حمبه[3]، وعبد العزيز جاويش[4] من تونس، فضلا عن الأمير شكيب أرسلان، ومحمد فريد من مصر؛ إذ

---

[1] – عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة الوطنية...، المصدر السابق، ص 212.

[2] – ومثال ذلك الشيخ محمد العتابي، الذي غادر البلاد سنة 1913، متوجها إلى الحجاز ثم تركيا، أين اتصل بمسؤوليها، شارحا لهم وضعية الشعب المغربي، ثم انتقل إلى ألمانيا، ليعود بعدها إلى تركيا من جديد، ليحضر فعاليات المؤتمر الإسلامي، ليغادرها مرة أخرى ضمن أعضاء وفد المؤتمر الإسلامي إلى عدد من الدول الأوربية المحايدة كالنرويج، والسويد، والدنمارك للدعاية لقضية بلاده، وهناك قام بدور بارز، ليشارك في المؤتمر الإسلامي في ستوكهولم، أين لعب دورا بارزا فيه سنة 1917، وهو الذي أعلن دعمه المطلق لاستقلال المغرب، لينتقل بعدها إلى مصر لمواصلة مسيرة الكفاح هناك، وقد تبعت ذلك مجهودات أخرى، كما كان عليه الحال سنة 1920، عندما قدمت مجموعة من المغربيين بعض المطالب للجنرال ليوطي، ما خلف ارتباكا كبيرا لديه، ولدى سلطات الحماية، وكنتيجة لما كسبه المغربيون من استغلال للظروف التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، تنظيمهم لصفوفهم أكثر، لكبح مخططات الاستعمار؛ حيث ومن نتائج هذا التصدي شكلين، حمل السلاح كما هو الحال في الجبال، والعمل السياسي، الذي قادته نخبة في المدن، تواقة للعلم والمعرفة، والتي حملت على عاتقها صياغة المطالب الوطنية، وتقديمها لسلطات الحماية. أنظر: بوعسرية بوشتي: الانتقال من المقاومة المسلحة بالجبال إلى المقاومة المسلحة بالمدن 1927-1937، ندوة المقاومة المغربية ضد الاستعمار 1904-1955، الجذور والتجليات، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر، أغادير، الهلال العربية للنشر، الرباط، 1997، ص 210-213.

[3] – من مواليد 1875 بتونس، درس بالمدرسة الصادقية، قبل أن يتنقل لمواصلة دراسته بباريس، وبها حصل على شهادة الليسانس في الحقوق، مارس مهنة المحاماة بتونس بالتوازي مع نشاطه السياسي، أنشأ مع الشيخ عبد العزيز الثعالبي جريدة التونسي 1907-1911 بعد ترأسه لحركة الشبان التونسيين، نفي سنة 1912 إلى اسطنبول، وهناك تولى عدة مناصب حكومية، توفي سنة 1918. أنظر: محمد بلقاسم: وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا (الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي 1910-1954)، ج01، ط01، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 55. ـ Jean François Martin, *Histoire de la Tunisie contemporaine de Ferry à Bourguiba 1881-1956*, L harmattan, France, 1993, p 126.

[4] – من أصل تونسي، ولد بالإسكندرية سنة 1872، وتوفي بالقاهرة سنة 1929، كان من الأعضاء البارزين في الحزب الوطني المصري؛ إذ كان في أواخر عمره الرجل الثاني فيه، بعد زعيمه مصطفى كامل، أشرف على نشاطات الحزب العلمية والثقافية إلى أن سجن ثم نفي سنة 1912. راجع: أبو القاسم محمد كرو: طه حسين والمغرب العربي، مؤسسات بن عبد الله للنشر والتوزيع، ط1، تونس، 2001، ص 28.

شرعت في تقديم المطالب، والعرائض الوطنية منذ مرحلة ليوطي، ووصولا إلى فترة خلفه "تيودور ستيق"(Theodore Steeg)(أكتوبر 1925- جانفي 1929)[1]، التي تضمنت المطالبة بجملة من الإصلاحات، يحافظ المغربي من خلالها على ما سلبته إياه الحماية على مختلف الأصعدة. وساهمت عوامل عديدة في بلورة نشاط الحركة الوطنية بشكل منظم، وهادف، نظرا لوعي قادتها، وطريقتهم الناجعة في تقديم المطالب، التي ارتكزت أولا، على ضرورة إصلاح حال المجتمع والبلاد المغربيين[2]، لاسيما في ظل التوغل الاستعماري المتزايد في المغرب، الذي خلق وعيا وطنيا جديدا، قائما على أساس الإصلاح والتقويم، قادته الحركة السلفية[3]، واضعة الأسس الصلبة لمرحلة جديدة للنضال الوطني بالمغرب الأقصى[4].

أ- العامل الديني ودوره في نشأة الحركة الوطنية:

تركت حرب الريف تأثيرا واضحا على الشعب المغربي؛ إذ أحدثت صدى كبيرا داخليا وعربيا، وإسلاميا، خاصة بعد التحالف الفرنسي الإسباني للقضاء عليها؛ حيث أُعتبر ما حدث حربا صليبية تُشن ضد الإسلام، مما يعني تلقائيا، ضرورة القيام بواجب الجهاد، للحفاظ على الإسلام ومكوناته، وهذا يمر حتما عبر اعتماد السلفية كمرجعية نظرية وفكرية، لتأطير الحركة الوطنية للدفاع عن الهوية، في أبعادها الدينية، واللغوية، والثقافية[5]، فالسلفية في المغرب الأقصى، لم تتوقف عند حدود العودة إلى السلف، والكتاب، والسنة لتجديد الدعوة الإسلامية، بل تجاوزت

---

[1] – خلف ليوطي في منصب المقيم العام، كان عضوا في الجمعية العامة الفرنسية عن نهر السين، والوالي العام السابق بالجزائر، كما تقلّد منصب وزير، بعدما كان عضوا بارزا في الحزب الراديكالي الاشتراكي، عرف بنزعته البروتستانتية، فضلا عن تشجيعه الكبير للاستيطان بالمغرب لاحقا. أنظر: جورج سبيلمان: المرجع السابق، ص 45-47.

[2] – عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة.....المصدر السابق، ص 213.

[3] – يشير بيير فير مورين إلى أن الإيديولوجية السلفية، شكّلت إلى جانب تيار الشبيبة المغربية الأسس الأولى للوطنية المغربية في القرن العشرين، موعزا ذلك إلى التيارات الإصلاحية بالمشرق العربي، خاصة تلك التي قادها محمد عبده، التي وجدت طريقها إلى المغرب عبر بعض رجال الدين المغربيين، يتقدمهم أبو شعيب الدكالي، الذي بدوره استطاع أن يؤثر في الشباب المغربي، الذي كان يزاول دراسته بجامع القرويين، أمثال علال الفاسي، ومختار السوسي. للمزيد أنظر: بيير فير مورين: تاريخ المغرب منذ الاستقلال، ترجمة: عبد الرحيم حزل، إفريقيا الشرق للطباعة والنشر، الدار البيضاء، المغرب الأقصى، 2009، ص 21.

[4] – إدريس أبو إدريس: الحركة الوطنية والمقاومة بمكناس 1944-1959(حقائق ووثائق)، مطبعة المحمدية، المغرب، دت، ص 103.

[5] – حيث إن ما ميّز الفكر السلفي في المغرب، أنه واقع اجتماعي، وسياسي، جعل زعماءه يتبنون هذا الفكر، ليس فقط كفكر إصلاحي ديني، ولكن كخلفية فكرية لعمل سياسي فرض نفسه، خصوصا بعد فشل حركة المقاومة الأولى، في نهاية العشرينات، وبروز مقاومة من نوع آخر، هي العمل الوطني السياسي، وقد تمثل هذا التساوق بين الفكر السلفي، والعمل الوطني، في عدة مظاهر عملية منها: إصلاح التعليم، وإصلاح المجتمع، والتمهيد لعمل سياسي وطني. أنظر: محمد الفلاح العلوي: الفكر السلفي والحركة الوطنية في المغرب مطلع القرن العشرين، مجلة أمل، العدد 26/25، السنة التاسعة، 2002، ص 41.

ذلك لتصبح أساسا لتعبئة القدرات، وتوجيه حركة النضال لمواجهة الاستعمار، ومنه تصدرت السلفية تفكير النخب السياسية المغربية، ووجهت حركتها الوطنية، سواء قبل العمل السياسي المنظم أو بعده[1].

لقد وجد الشباب المغربي إذا، في دائرة الحركة السلفية حسب علال الفاسي، ميدانا لبذل نشاطه، وتعويد نفسه على العمل لخدمة الأمة، والتضحية في سبيلها[2]، وهكذا تكونت منه مجموعة بفاس، والرباط، وتطوان، لم تلبث أن أخذت تتناول الشؤون العامة، بأسلوب غير الأسلوب الأول؛ حيث كانت مواجهة المشايخ، وأصحاب الطرق الصوفية الموالين، والمتحالفين مع سلطات الحماية، الهدف الأول لهؤلاء[3]، ليليها تأسيس جماعات صغيرة، تولت دراسة القضايا الراهنة آنذاك، والقيام بحملات تحسيسية عن سلبياتها وأضرارها، وكانت جامعة القرويين بفاس، ملتقى الطلبة من كل ربوع المغرب الأقصى، أين تلقوا مبادئ السلفية الوطنية، علي يد ثلة من الوطنيين المغربيين على غرار علال الفاسي، وكل ما يتعلق بأمور الطلبة والوطن بصفة عامة، معتمدين في ذلك على وسائل كثيرة، لاسيما الصحافة[4]، فضلا عن تواصلهم الدائم مع الطلبة[5]، المتواجدين في أوربا، والمشرق العربي لمزاولة دراستهم في مختلف المعاهد والجامعات المصرية[6].

---

[1] – فادية عبد العزيز القطعاني: المرجع السابق، ص 46-47.

[2] – يؤكد في هذا الصدد، المناضل المغربي عبد الكريم غلاب أن كل الذين يكتبون، أو يتحدثون عن الحركة الوطنية، يجمعون على أنها بدأت سلفية، وكل الذين يكتبون أو يتحدثون عن علال الفاسي، يقولون أنه بدأ سلفيا، وانطلق من السلفية إلى الوطنية. أنظر: عبد الكريم غلاب: ملامح من شخصية علال الفاسي، مطبعة الرسالة، دت.

[3] – للمزيد عن اتخاذ قادة الحركة الوطنية المغربية للسلفية كقاعدة لنضالهم، عد إلى: علال الفاسي: حديث المغرب في المشرق، منشورات مؤسسة علال الفاسي، تصحيح: المختار باقة، ط02، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 2012، ص 13-40.

[4] – في هذا الصدد، يقول علال الفاسي، أنه أسس هو ومجموعة من إخوانه مجلة "أم البنين"، وقام بنسخ أعداد كثيرة منها، وتوزيعها على الجماعات الوطنية، التي تألفت سرا في مختلف المدن المغربية كالرباط، وفاس، ومراكش. أنظر: علال الفاسي: الحركات ....، المصدر السابق، ص 159.

[5] – اضطر الطلبة المغاربة للتواصل عن بعد مع بعض زملائهم الذين ساعفهم الحظ في الذهاب إلى المشرق العربي، وخاصة مصر بسبب المضايقات الفرنسية خصوصا كما فعلته من الطلبة الجزائريين أيضا، عبر القوانين التي كانت تصدرها السلطات الفرنسية لمنع هجرة الجزائريين نحو الخارج، على غرار قانون 15 جويلية 1914، الذي ألغى نهائيا رخص السفر إلى الخارج، و ألزم كل الأهالي بالاستقرار في مناطقهم الأصلية. راجع: عمار هلال: الطلبة الجزائريون في الأزهر عام 1916، مجلة الثقافة، السنة 14، العدد 79، ربيع الثاني-جمادى الأولى 1404 هـ/ جانفي-فيفري 1984م، ص 137.

[6] – نفسه.

ومن هؤلاء الطلبة، بدأت تتشكل الجماعات الصغيرة، التي شكّلت لاحقا، اللبنة الأولى لكتلة العمل الوطني[1]، التي تطورت فيما بعد، إلى حزب الاستقلال؛ حيث دأب الطلبة على الاجتماع في حلقات، سواء في القرويين بفاس، أو بالرباط، وباقي المدن المغربية الكبرى، للحديث عن وجوب العمل السياسي، لإنقاذ البلاد، لاسيما بعد الفشل الذي آلت إليه المقاومة المسلحة، وخاصة مقاومة محمد بن عبد الكريم الخطابي، وعليه، وجب البحث عن بديل لتجاوز هذه النكسة، والانطلاق من جديد في مرحلة جديدة، وبآليات مغايرة[2].

هذه المرحلة الجديدة، كان عنوانها مواجهة تحديات الاستعمار الفرنسي خاصة، الذي عمل على طمس هوية المغرب الأقصى، وفرض ثقافة فرنسا والغرب على أبنائه، في إطار ما يعرف بسياسة الاستيعاب، وفرنسة النُخبة. وانطلاقا من كون السلفية وطنية مناضلة، استطاعت أن تُكوّن الجيل الأول من الحركة الوطنية المغربية، مقدمة لهم الأساس الفكري العربي الإسلامي لتطلعاتهم النهضوية، ومواقفهم السياسية النضالية، كما يراها علال الفاسي، فالنخب المغربية التي قادت العمل الوطني، على غرار علال الفاسي، ومحمد بن الحســـن الـــوزاني[3] وغيرهما، اعتمدت السلفية كمرجعية، وعامل محفز، ومنفتح للمضي نحو المستقبل، وعلى هذا الأساس، نظمت الحركة الوطنية نفسها، وطورت أداءها للتصدي لإستراتيجية الاحتلال الفرنسي[4]؛ إذ اقتنعت أن الإصلاح هو البديل، لذا وجب التفكير في إزالة العراقيل التي تقف في طريقه، وأكبر عرقلة هي الاستعمار[5]، هذا الأخير راهن كثيرا على استهداف مقدرات الشعب المغربي، والمساس بمقوّمات هويّته[6].

---

[1] – كتلة العمل الوطني، تنظيم سياسي أسس على يد ثلة من رجال الحركة الوطنية، من بينهم علال الفاسي، محمد بن حسن الوزاني. محمد المكي الناصري، وأبو بكر القادري...، وجاء تأسيسه ردا على إحالة أمور المغرب على وزارة المستعمرات الفرنسية. أنظر: أحمد البوزيدي: السلطان سيدي محمد بن يوسف من معارضة الظهير البربري إلى قيادة العمل الوطني (1930– 1937) ، مجلة التاريخ العربي، دت، ص 16.

[2] – عبد الكريم غلاب: الحركة ...، المصدر السابق، ص 37–38.

[3] – ولد سنة 1908 وسط عائلة كبيرة بفاس، درس بالثانوية الإسلامية College Musulman، ثم انتقل إلى ثانوية الرباط، فمدرسة اللغات الشرقية، ثم المدرسة الحرة للعلوم السياسية بباريس؛ حيث حصل على دبلوم القسم العام سنة 1930، شغل منصب الكاتب العام لجمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين، كما كان كاتبا خاصا للمفكر شكيب أرسلان في فترات معينة، كان من أبرز أعضاء كتلة العمل الوطني، التي انشق عنها لاحقا وأسّس حزبا جديدا. أنظر: جورج سبيلمان: المرجع السابق، ص 62.

[4] – فادية عبد العزيز القطعاني: المرجع السابق، ص 47–48.

[5] – عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة...، المصدر السابق، ص 54.

[6] – فادية عبد العزيز القطعاني: المرجع السابق، ص 48.

ب- دور التعليم في الحركة الوطنية:

اتّضح للشعب المغربي خلال هذه الفترة بُعد الدفاع عن الهوية، لإيقاظ الوعي الوطني، واستنهاض النخبة التي تقود الحركة الوطنية، عن طريق استحضار التراث الثقافي، وما يمثله من أهمية معنوية لدى المغربيين، واعتبار المستعمر كافرا، معتديا على الدين الإسلامي وجب الجهاد فيه[1]، وعلى هذا الأساس، بدأت تتشكل جمعيات شبابية سرية، طلابية بالأساس في بعض المدن المغربية، كفاس نظرا لوزنها العلمي، والديني، والرباط وغيرها، فتأسست جمعية "أنصار الحق" السرية، لتصبح فيما بعد، تحت اسم "الرابطة المغربية"، ثم اتخذت لها اسما مستعارا هو "أنصار الحقيقة"[2].

وبالموازاة مع ذلك، أسس الوطنيون في الشمال بقيادة عبد السلام بنونة المدرسة الأهلية سنة 1925[3] لسد النقص في التعليم، الذي أنشأه نظام الحماية، وكان من أساتذتها محمد داود، والحاج عبد السلام بنونة، وأخوه محمد، فضلا عن النادي الأدبي السلاوي، الذي تأسس سنة 1927، والذي كان يرمي مؤسسوه إلى بث روح العلم والتعليم؛ إذ عمل على تفتيح أذهان شباب مدينة سلا على الثقافة العربية الإسلامية، عبر تقديم المحاضرات، تأليف وعرض المسرحيات ذات الدلالات الوطنية، ثم تأسس بعدها المعهد الحر، وهو بمثابة مدرسة ثانوية سنة 1935، يأتي كل ذلك كترجمة لنظرة قادة الحركة الوطنية، التي ترى في إصلاح التعليم سبيلا للتحرر، لأجل ذلك بادرت حتى لإرسال بعثات طلابية إلى الخارج، لاسيما إلى المشرق العربي[4].

وقد تجاوز عمل هذه الجماعات في الرباط، وفاس، وتطوان، وطنجة المناقشة والتفكير، إلى القيام بنشاطات أخرى أكثر إيجابية، كالنشاط الصحفي، مثل علال الفاسي، الذي كان يشرف على مجلة خطية تصدر بفاس، تستغلها جماعة الرباط في تحرير المقالات، وإعادة نشر بعض المقالات الواردة في بعض الصحف المشرقية، وكان يفعل

---

[1] – نفسه.

[2] – تأسست في 22 محرم 1345هـ/ 02 أوت 1926م، انبثقت عن اجتماع جماعة من الشباب، من الرباط وتطوان، الذين كان هدفهم إنشاء جمعية وطنية، تكون لها فروعٌ في مختلف المدن المغربية، لبث الشعور الوطني بين أبناء الشعب، والتواصل معه عبر المحاضرات، ونشر التعليم، وتأسيس الفرق الرياضية والمسرحية، كانت تستهدف ظاهريا محاربة البدع والخرافات، أما باطنيا فترمي إلى محاربة الاستعمار، والعمل على تحرير المغرب، كان من أعضاء مكتبها التأسيسي، أحمد بلافريج، والمكي الناصري، ومحمد القباج، ومحمد بنونة، تأسس لها لاحقا فرع في تطوان، وآخر في طنجة. عد إلى: عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة...، المصدر السابق، ص 38.

[3] – يذكر محمد بن عزوز حكيم في مذكرات عبد الخالق الطريس التي قام بنشرها أن المدرسة الأهلية بتطوان تأسست يوم 23 جمادى الأولى 1343 هـ الموافق لـ: 20 ديسمبر 1924. أنظر: محمد بن عزوز حكيم: المرجع السابق، ص 13.

[4] – نجاة المريني: فعالية الحركة الثقافية في الحركة الوطنية في سلا(1925-1950)، مائدة مستديرة بعنوان: الحركة الوطنية بمدينة سلا (النشأة-الرواد-الخصوصية)، نشر المندوبية السامية لقدماء المقاومين، وأعضاء جيش التحرير، مطبعة الأمنية، الرباط، 2003، ص 57.

الشيء نفسه سعيد حجي بمدينة سلا، وبرع طلاب فاس في تمثيل المسرحيات، التي تحمل بين طياتها بوادر الأمل في النصر على المحتل، لتنتقل بعدها هذه المظاهر إلى مدن أخرى كالدار البيضاء، والرباط، وسلا، كما استغل هؤلاء الشبان بعض الصحف الفرنسية اليسارية المناهضة لسياسة ليوطي، مثل جريدة "الصيحة المغربية (Le Cri Marocain) كي ينشرون بعض المقالات، التي يهاجمون فيها الطرق الصوفية المتعاونة مع سلطات الحماية، وعلى رأسها الطريقة التيجانية، التي درجت على التواصل والتنسيق مع السلطات الفرنسية بالدرجة الأولى، على غرار ما كانت تقوم به الطريقة نفسها بالجزائر، منذ البدايات الأولى للاحتلال الفرنسي لها، ومن هؤلاء، محمد اليزيدي[1]، وأحمد بلافريج[2]، ومسعود الشيكر[3] وغيرهم، الذين سلّطوا الضوء على الدور السلبي الذي تلعبه هذه الطرق في عرقلة جهود قادة الحركة الوطنية المغربية في مواجهة تعنّت سلطات الحماية[4].

[1] – ولد في 14 ماي 1902، أبوه المعطي بن اليزيد التادلاوي، استهل تعليمه بالكتاتيب القرآنية، أين حفظ القرآن، لينتقل بعدها إلى الابتدائية ثم الثانوية، ومن ثمة، التحق بمعهد الدروس العليا شعبة الأدب، قبل أن يعين موظفا بإدارة الأمور الشريفة، كرّس شبابه في العمل الوطني رفقة مجموعة من الشباب المغربي المقاوم، وظهر نشاطه أكثر عقب الظهير البربري 16 ماي 1930، تعرض بسبب ذلك إلى الاعتقال والنفي داخل البلاد، كان من أبرز المؤسسين والناشطين في كتلة العمل الوطني، واصل نضاله السياسي الوطني حتى نيل الاستقلال، توفي سنة 1989. أنظر: أبو بكر القادري: مذكراتي في الحركة الوطنية، ج2، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 1997، ص 361-368.

[2] – من مواليد 1908، وسط عائلة رباطية محترمة، بعد موت أبيه، تكفل به خاله الحاج محمد بن مصطفى جسوس، وهو ثري معروف، زاول دراسته بمدرسة أبناء الأعيان بالرباط، ثم بثانوية غورو Gouraud، بعدها تابع دراساته العليا بالقاهرة، فباريس؛ حيث ساهم في تأسيس جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين، حصل بعدها على دبلوم الدراسات العليا بالسوربون، توجه بعدها للنضال مع رفاقه في الحركة الوطنية المغربية، سواء داخل المغرب أو خارجه، خاصة بالمشرق العربي؛ حيث كان بلافريج من المؤسسين الأوائل للحركة الوطنية في العشرينات، وبعد الاستقلال، عينه الملك محمد الخامس وزيرا للخارجية، توفي بالرباط في 14 أفريل 1990. أنظر: أبو بكر القادري: مذكراتي في الحركة الوطنية، المصدر نفسه، ص 357-360. جورج سبيلمان: المرجع السابق، ص 62.

[3] – من مواليد سيدي قاسم (قبيلة الشراردة) سنة 1905، بدأ دراسته في المدرسة القرآنية، ثم انتقل إلى المدرسة الابتدائية الفرنسية، ثم إلى كوليج مولاي يوسف بالرباط، التحق بعد ذلك بمعهد الدروس العليا، أين حصل منها على شهادة الدروس العليا سنة 1927، كان من أبرز الوطنيين الناشطين ضد الوجود الأجنبي في بلاده، كما تقلّد عدة مناصب إدارية، لاسيما رئيس مكتب الوزير الأول في الصدارة العظمى، خلال فترة حكم إريك لابون، بعد الاستقلال، عيّن مديرا للديوان الملكي، ثم وزيرا للداخلية، ثم كاتبا عاما لمجلس الدستور، بعدها رئيسا لديوان الحسابات، فمستشارا بالمجلس الأعلى للقضاء، توفي في 18 أفريل 1969 بمدينة سلا. راجع: أبو بكر القادري: مذكراتي....، ج2، المصدر السابق، ص 382-384.

[4] – نفسه، ص 40.

ورغم الظروف الصعبة، التي كان يكابدها المغربيون حينذاك، إلا أن ذلك لم يُعق تزايد نشاط هؤلاء الطلبة الوطني، فبمرور الوقت، بدأت تظهر نجاعة بعض الشخصيات الطلابية المثقفة خريجة المعاهد والجامعات المغربية، في مقدمتهم علال الفاسي، محمد اليزيدي، عمر بن عبد الجليل[1]، عبد السلام بنونة، الذي أسس رفقة الفقيه محمد داوود بتطوان الكتلة الوطنية الشمالية، كما أسس محمد داوود أيضا المدرسة الأهلية بتطوان سنة 1927؛ إذ تبادل طلبة هذه المدارس والجامعات الزيارات، نتج عنها تبادل الأفكار، وترويجها من منطقة لأخرى، فضلا عن تأسيس بعض الصحف والمجلات[2]

وللحقيقة، فإن الطلبة الذين بادروا إلى حمل مشعل النضال، وجدوا بجانبهم العمال، والحرفيين، والتجار، الذين لقوا في نشاط الطلبة سبيلا لمواجهة سياسة الظلم، والإقصاء، التي تمارسها سلطات الحماية بحقهم، خاصة، وأنّ معظم هؤلاء العمال من الجيل الناقم على الحماية، الذي ذاق مرارة الهزيمة في المدن، ولم يتحملها نفسيا ومعنويا[3]، وعليه، بدأت تتأسس الخلايا الأولى للنضال الوطني في المغرب، قبل أن تتبلور أكثر بعد سنة 1930[4].

2- الحركة الوطنية المغربية بعد الظهير البربري 16 ماي 1930:

تُعتبر سنة 1930، بمثابة المنعرج الحاسم في مسار الحركة الوطنية المغربية؛ إذ شهدت هذه السنة إطلاق السلطات الفرنسية للظهير البربري الشهير، في 16 ماي 1930، عندما حاول خلفاء ليوطي فرض إدارتهم المباشرة في المغرب الأقصى، بعد المقاومة المتزايدة، التي واجهتهم من المخزن، والأهالي على حد سواء؛ حيث عبّر عن ذلك المقيم العام الفرنسي في المغرب لوسيان سان[5] سنة 1930، لما أكّد أن هذا الظهير سلاحٌ يقابل به نفوذ الوطنيين

---

[1] – من مواليد فاس سنة 1907، والده من أعيان المدينة، من أتباع الطريقة التيجانية، زاول دراسته الأولية والثانوية بفاس، ثم انتقل إلى فرنسا لمواصلة الدراسة، أين تخرج كمهندس فلاحي سنة 1925، استغل قدراته العلمية في كتابة القصائد والمقالات الصحفية دعما لقضية بلده، ليصبح بعدها من أبرز قادة الحركة الوطنية المغربية، بعد الاستقلال، شغل منصب وزير الفلاحة، ثم مديرا للبنك الشعبي، وعضوا في المكتب الاستشاري الاقتصادي لبنك المغرب، إذ بقي في هذا المنصب حتى وافته المنية في 21 ماي 1982 بالدار البيضاء. عد إلى: أبو بكر القادري: مذكراتي....، المصدر نفسه، ج02، ص 368-372.

[2] – إدريس خليفة: الحركة العلمية والثقافية بتطوان من الحماية إلى الاستقلال 1912-1956، ج01، مطبعة فضالة، المغرب، ص 227-230.

[3] – نفسه، ص 50.

[4] – فادية عبد العزيز القطعاني: المرجع السابق، ص 49.

[5] – ثالث مقيم عام فرنسي بالمغرب، سبق له تولي مناصب عليا في الإدارة، تقلّد لعدة سنوات منصب المقيم العام بتونس، عيّن الجنرال "نوجيس" (Nogues) مديرا عاما للمكتب العسكري ولشؤون الأهالي، كما عين جوان Juin رئيسا للمكتب العسكري، أما "قوزار"

المتزايد في المدن، وبالموازاة مع ذلك، شرعت السلطات الفرنسية في تطبيق فكرة جديدة، تقوم على تنصير البربر؛ حيث تدفقت جيوش من المبشرين، والقساوسة، والرهبان على المغرب الأقصى، وتحديدا بالمناطق البربرية، فيما مُنع فقهاء المسلمين، والوعاظ من دخول تلك المناطق، بل وأقدمت السلطات الفرنسية على غلق المساجد، والكتاتيب القرآنية بها[1]، هذه السياسة الفرنسية، عمّقت الهوة بين الشعب المغربي والفرنسيين؛ إذ ازداد التعصب، والكره للأجانب بين السكان، وهو ما تجلّى في الرد العنيف لهم، لاسيما وأن هذا الظهير مسّ الإسلام، الذي يعتبر النقطة الأكثر حساسية في الروح المغربية، خاصة وأنه يمثل لجميع المغربيين الحصن الأخير للسيادة، الذي لم تطله يد الحماية حتى ذلك الوقت[2].

جاءت هذه السياسة إذا، عكس ما كانت تتوقعه فرنسا؛ حيث اقتنع المغربيون بضرورة توحيد الصفوف، ودعم العمل الوطني، مع ضرورة تهيئة، وتوضيح برنامجهم[3]، وكرد فعل مباشر، بدأ الوطنيون في تأطير الجماهير، التي أخذت تحتشد في المساجد؛ إذ انطلقت المظاهرات ضد الظهير البربري في مسجد الرباط، انطلاقا من 20 جوان 1930، لتنتقل بعد ذلك إلى مختلف مساجد المدن المغربية كسلا، أما مدينة فاس، وباعتبارها العاصمة الدينية، والثقافية للمغرب الأقصى، أخذت بها الحركة مظهرا أوسع، تحت إشراف ثلاثة زعماء مغربيين، ويتعلق الأمر بعلال الفاسي، وعمر بن عبد الجليل، ومحمد حسن الوزاني؛ إذ خرجت الجماهير الغاضبة باتجاه باشا المدينة[4]، أين كانت لهم السلطات الفرنسية بالمرصاد، واعتقلت عددا منهم وجلدتهم[5]، ما خلّف موجة احتجاج عارمة، حاولت السلطات

(Voizard) فعُيّن على رأس المكتب المدني، شهدت فترة حكمه استئناف عمليات التهدئة بالأطلس المتوسط، وبالجنوب الشرقي من البلاد. أنظر: جورج سبيلمان: المرجع السابق، ص 55-56.

[1] – للمزيد أنظر الملحق رقم 15، ص 510، والملحق رقم 16، ص 511.

[2] – محمد خير فارس: تنظيم الحماية.....، المرجع السابق، ص 450-453.

[3] – عبد الحميد احساين: سياسة فرنسا البربرية بالمغرب، أعمال الندوة العلمية : المقاومة المغربية ضد الاستعمار 1904-1955: الجذور والتجليات، منشوراكلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة أغادير، الهلال العربية للطباعة والنشر، الرباط، 1997، ص 187.

[4] – كان يتولى هذا المنصب آنذاك ابن البغدادي. للمزيد عد إلى: الحسن بوعياد: المصدر السابق، ص 14-15.

[5] – حيث ألقي القبض على مئات الوطنيين، اعتقلتهم وأذاقتهم صنوفا من التعذيب، وعمدت في مدينة فاس إلى جلد عدد من الشبان المتحمسين، من بينهم، عبد العزيز بن دريس، ومحمد الحسن الوزاني، والهاشمي الفيلالي، كما نفت علال الفاسي وعددا من رفاقه إلى تازة، وفي الرباط، اعتقل محمد اليزيدي ونفي إلى قلعة السراغنة، وعبد اللطيف العتابي إلى ميدلت، وأحمد الشرقاوي إلى مراكش، والمعطي باخاي إلى الدار البيضاء، لتفرج بعد ذلك السلطات الفرنسية على جلهم، باستثناء محمد اليزيدي، وعبد اللطيف العتابي، وعبد اللطيف الصبيحي، والسيد أشماعو، الذين قضوا ما يزيد عن السنتين في السجن، قبل إطلاق سراحهم. للمزيد عد إلى: عبد الكريم الفلوس العلمي: مشاهد من تاريخ الجهاد الوطني (مذكرات)، مراجعة وتقديم: مصطفى الجوهري، ط01، مطبعة بني يزناسن، سلا، المغرب الأقصى، 2007، ص 96-97. الحسن بوعياد: المصدر السابق: ص 14-22. أنظر أيضا الملحق رقم 16، ص 511.

الفرنسية احتواءها، بإطلاق سراح المعتقلين، وتقديم تطمينات للجماهير[1]. وقد كانت قراءة اللطيف في المساجد[2]، السمة الأبرز لنشاطات المغاربة آنذاك، بالموازاة مع المظاهرات كما أسلفنا[3]، وفي تطوان تضامنت الحركة الوطنية بها مع المنطقة الجنوبية، وتجمعت الحشود في المساجد تقرأ اللطيف، علاوة على طبع النشرات، وإرسالها إلى المنطقة الجنوبية[4].

كما أطلق الأدباء، والكتاب، والشيوخ المغربيون العنان لخواطرهم، عندما راحوا ينظّمون الأبيات الشعرية بهذه المناسبة المفجعة، مثلما فعل الشيخ محمد المكي الناصري، الذي ألف مجموعة من الأبيات الشعرية، يحثّ فيها بني وطنه على التمسك بالوحدة[5]، التي كانت على مر التاريخ مفخرة لهم، مبرزا الصلة الوثيقة التي تجمع المغرب بالوطن العربي[6].

وعليه، توالت ردود الفعل المغربية الرافضة لهذا الظهير، من مختلف مكونات الشعب المغربي، بما فيهم البربر باعتبار أنهم المستهدف الأول من هذا الظهير، وتجلت معارضتهم للظهير البربري أكثر، في التجمعات الضخمة، التي قاموا بها حول المحاكم، التي أنشأتها السلطات الفرنسية المحتلة، وإعلانهم أنهم لن يرضوا إلا بالإسلام، وتطبيق الشريعة الإسلامية في منطقتهم، فأرسلوا الوفود إلى السلطان محمد بن يوسف، يطالبونه بإرسال القضاة الشرعيين، وإنشاء المحاكم الشرعية الإسلامية. والأكثر من ذلك، دعوا إلى مقاطعة البضائع الفرنسية، ودعم اللحمة بينهم، وبين العرب، ووقفوا صفا واحدا وراء القوى الوطنية، في مواجهة السياسة الاستعمارية، وهو ما أرغم سلطة الحماية على الرضوخ

---

[1] – محمد خير فارس: تنظيم الحماية....، المرجع السابق، ص 453-454.

[2] – كان المغاربة يرددون: "يا لطيف يا لطيف" قبل أن يعد عبد الله الجراري الصيغة الجديدة للدعاء وهي: "اللهم نسألك اللطف فيما جرت به المقادير، ولا تفرق بيننا وبين إخواننا البربر". أنظر: أبو بكر القادري: سيرة ذاتية وحوارات صحافية، حوار: عبد السلام بن عيسى، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب الأقصى، 2001، ص 63. وللاطلاع أكثر، عد إلى: الملحق رقم 14، ص 509.

[3] – أبو بكر القادري: مذكراتي ...، ج02، مصدر سابق، ص 17.

[4] – عبد الكريم غلاب: الحركة....، المصدر السابق، ص 61-64.

[5] – ومما قاله الشيخ محمد المكي الناصري:

الله أكبر نور الله قد سطعا ... وفي سما الملة البيضاء قد طلعا
إنا بنو المغرب الأقصى بنو وطن ... لا يستطيع عن الإسلام منقطعا
للعرب نهتف والأصوات عالية ... فكوكب المغرب لولا العرب ما ارفعا
جاءوا إلينا فأهدونا مفاخرهم ... وأصبح المجد مجد التوأمين معا
فليشهد الناس أنا كلنا حرس ... نحمي الإسلام والعروبة ما اجتمعا.

أنظر: عباس الجراري: الشيخ محمد المكي الناصري، جهاد متواصل وواجهات وطنية متعددة، أعمال الندوة التكريمية للشيخ محمد المكي الناصري ماي 1990، إعداد وتنسيق: مصطفى الجوهري، ط1، مطبعة بني يزناسن، سلا، المغرب الأقصى، 2004، ص 58.

[6] – نفسه.

لمطالب الشعب المغربي، وفتح باب التفاوض مع أعيان المنطقة[1]، وكان من نتائج ذلك، إطلاق سراح عدد من المعتقلين، وفي نفس الإطار، سمحت لوفد من مدينة فاس[2]، بالسفر إلى الرباط، للقاء السلطان محمد بن يوسف، ترأسه العلامة عبد الرحمن ابن القرشي[3]، ورفع بعض المطالب له متمثلة في:

- إلغاء ظهير 16 ماي، وسائر الظهائر، والقرارات التي اتخذت في معناه.
- تكوين قضاء موحد للشعب المغربي.
- ربط جميع الموظفين الدينيين، والمدنيين بسلطة الملك الشخصية.
- ليس في المغرب دين قومي، إلا الإسلام، واليهودية.
- منع الهيئات الأجنبية، وإدارة المعارف من استعمال وسائل التبشير.
- اللغة العربية وحدها لغة البلاد الرسمية، ولذلك يجب أن تكون الأساسية في التعليم.

غير أن السلطات أرغمت الوفد على الرجوع إلى فاس، واعتقلت بعض أعضائه، مما سبّب هيجان الشعب المغربي[4]. بدأت الحركة الوطنية المغربية بعدها مرحلة جديدة، هيكلت نفسها، ونظمت نشاطها ضمن هيئة وطنية جامعة، أُطلق عليها "كتلة العمل الوطني" لتشكل بحق انتفاضة الظهير البربري انطلاقة جديدة للنضال الوطني في المغرب الأقصى، يلخّص محب الدين الخطيب[5] ذلك في قوله:"لولا الظهير البربري لاستمرت الأمة المغربية فيما كانت

[1]– عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة...، المصدر السابق، ص 73– 75.

[2] – ضم الوفد أربعة وعشرين (24)عضوا، يمثلون كل مكونات الشعب المغربي، من علماء، وأعيان، وصناع، وفلاحين وشبان، ترأس عبد الرحمان بن القرشي، أما كاتب الوفد فكان عبد الواحد الفاسي، للمزيد من التفاصيل أنظر: علال الفاسي: الحركات ....،المصدر السابق، ص 165.

[3] – كان العلامة عبد الرحمن بن القرشي، يتمتع باحترام كبير بين الناس لعلمه، ونزاهته، فقد مارس القضاء بفاس على عهد السلطان مولاي عبد العزيز، ثم بمراكش في الفترة نفسها، تولى منصب وزارة العدل في عهد السلطان مولاي يوسف، إلا أن رفضه التوقيع على بعض المراسيم لخدمة أهداف معينة لسلطة الحماية، جعلت هذه الأخيرة تضغط حتى أبعد بن القرشي عن العدلية، انظر: أحمد البوزيدي: المرجع السابق، ص 17.

[4]– علال الفاسي: شكيب أرسلان... المرجع السابق، ص 166.

[5] – من مواليد دمشق سنة 1886، تلقى بها علومه الأولية والثانوية، لينال بعدها شهادة الدراسة الثانوية سنة 1906، قبل انتقاله إلى مصر زار كل من تركيا واليمن، ولدى وصوله مصر التقى أستاذه الشيخ طاهر الجزائري، وصديقه محمد كرد علي، ليعود بعدها إلى دمشق، أين تعرّض لمضايقات من الحكومة العثمانية في سوريا بسبب مواقفه المناهضة للوجود العثماني في بلاده، لينتقل بعدها إلى بيروت، ومنها إلى القاهرة اشترك في دروس الوعظ والإرشاد مع بعض الشيوخ هناك، وعلى رأسهم محمد رشيد رضا، غادر بعدها إلى الحجاز، ثم إلى دمشق، ليعود بعدها بعد إعلان الانتداب الفرنسي على بلاده إلى القاهرة، أين اشتغل في جريدة الأهرام، ثم أسّس بعدها جريدة الزهراء ثم الفتح، وبعدها تولّى تحرير مجلة الأزهر، ثم ساهم في إنشاء جمعية الشبان المسلمين، ألف عدة كتب مثل: الإسلام دعوة الحق والخير، ذو النورين عثمان بن عفان.....توفي في القاهرة سنة 1969.أنظر: محمد داود: الرحلة...، المصدر السابق، ص 30.

عليه من راحة وسكينة، وإخلاد في الأرض. أما بعد الظهير، فإنها نهضت ومشت على درب الرجولة. فالحمد لله على ما منّ من يقظة لأنها هي الحياة. والغفلة أخت الموت، إن لم تكن هي الموت"[1].

أ- كتلة العمل الوطني:

في ظل التعنّت الفرنسي، والإصرار المغربي على الوقوف في وجهه، لجأ قادة الحركة الوطنية المغربية إلى تفعيل، وتطوير أساليبهم السياسية، لمواجهة سلطة الحماية، فشكلت مجموعة من الزعماء الوطنيين كتلة العمل الوطني المغربية، والتي انبثقت عنها فيما بعد خلية سياسية سرية، أطلق عليها اسم الزاوية[2]، مهمتها الأساسية تعميم العمل السياسي، ليشمل كل التراب المغربي، مع الحرص على ضرورة التنسيق بين قادة الحركة الوطنية في بقية المدن، حتى الخاضعة منها للاحتلال الإسباني[3].

ولمواجهة الدعاية الفرنسية من جهة، ونشر أفكار ومبادئ الحركة الوطنية من جهة أخرى، لجأ أكبر عدد من المواطنين المغربيين، وبخاصة المهاجرين بأوروبا، أو المشرق العربي إلى سلاح الصحافة، وذلك بنشر مقالات صحفية في الجرائد العربية، والأجنبية، تهدف إلى إظهار الغرض الحقيقي، الذي دفع فرنسا إلى التمادي في سياستها العدائية بحق الشعب المغربي، وفي مقدمة ذلك إطلاقها للظهير البربري في 16 ماي 1930[4].

وفي هذا الإطار، وأمام التحيّز الواضح لبعض الصحف الفرنسية في معالجة القضية المغربية، قررت كتلة العمل الوطني تأسيس مجلة "مغرب" (Maghreb)[5] بباريس، وكان على رأس أمانتها العامة أحمد بلافريج؛ حيث لقيت الدعم من بعض الجماعات اليسارية الفرنسية المناهضة للاستعمار، فأوكلت مهمة التحرير فيها إلى اليساري المعروف

---

[1] - قاسم الزهيري: إسهامات مصر في كفاح المغرب، ندوة العلاقات التاريخية المصرية المغربية رصيد وآفاق، إعداد: نجاة المريني، دار الثقافة للطباعة والنشر، الرباط، 1989، ص 186.

[2]- خلية سرية تأسست سنة 1931، لا يزيد أعضاؤها عن 20 عضوا، تهدف إلى الاستقلال، ومن شروط الانضمام إليها، الاستعداد للتضحية وكتمان السر، ومن أعضائها: علال الفاسي، أحمد بلفريج، عمر بن عبد الجليل، محمد بن الحسن الوزاني، وأنضم إليها أيضا محمد اليزيدي بعد عودته من المنفى، محمد غازي، أحمد مكوار، الحسن بوعياد ووالده الحاج العربي، وأخوه أحمد بوعياد، أحمد الشرقاوي، الحاج محمد، عمر السبتي، محمد الديوري، عبد القادر التازي وأعضاؤها كانوا يتعارفون بإشارات خاصة، انبثقت عنها أيضا لجنة الطائفة، لمزيد من المعلومات أنظر: عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة ...المرجع السابق، ص 66-67.

[3]- أحمد البوزيدي: السلطان سيدي محمد... المرجع السابق، ص 18.

[4]- شارل أندري جوليان: إفريقيا الشمالية تسير القوميات الإسلامية والمبادئ الفرنسية، ترجمة: المنجي سليم وآخرون، مراجعة: فريد السوداني، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976 ، ص 171.

[5] - يذكر المناضل المغربي عبد الهادي الديوري أنه كان شخصيا، يُدخل هذه الجريدة إلى مدينة طنجة خلسة عن أعين السلطات الفرنسية بواسطة البريد البريطاني، إضافة إلى إدخاله أيضا جريدتي "الحياة"، و"السلام"، اللتين كانتا تصدران بتطوان. لتفاصيل أكثر راجع: عبد الهادي الديوري: مذكرات عبد الهادي الديوري- رجال المقاومة الأخفياء-، أعده للنشر: جعفر الكنسوسي ومحمد العدناني، ط01، دار القبة الزرقاء للنشر والخدمات الثقافية، مراكش، 2001، ص 40-41.

روبار جان لونجي، ومن أبرز صحفييها المغاربة محمد بن الحسن الوزاني، ومحمد اليزيدي، والهدف من وراء إصدارها، تبيان أهداف، وآمال الحركة الوطنية المغربية، ومقاومة السياسة الفرنسية، فاستطاعت أن تكسب أيضا، تعاطف بعض أحرار إسبانيا ضد الاستعمار، وهو ما أدى إلى منع دخولها المغرب الأقصى لاحقا[1].

وتأسست في شهر أوت 1933، أول صحيفة وطنية بالمغرب الأقصى باللغة الفرنسية، على يد محمد حسن الوزاني، مقرها فاس، تحت اسم "عمل الشعب"[2] (L'Action du Peuple)، وقد صدرت بالفرنسية نتيجة منع السلطات الفرنسية صدورها بالعربية، ومن أهم كتابها، عمر بن عبد الجليل؛ حيث عملت على فضح سياسة سلطات الحماية، والفرنسية خصوصا، ثم تلا ذلك ظهور بعض الصحف باللغة العربية، في الجزء الشمالي من المغرب الأقصى، فأسس محمد داوود مجلة السلام[3]، كما تأسست أيضا جريدة الحياة[4]، وكانت تتناول المسائل التي تهم الشعب المغربي[5]. وفي نشاط مواز، قام الزعماء الوطنيون بالمغرب، بإلقاء الدروس الدينية، التي تركت أثرا كبيرا في نفوس المغربيين، ما أدى بالسلطات الفرنسية إلى تحريض زعماء الطرق الصوفية ضدهم[6].

وفي خضم هذه الأحداث، بدأت تظهر شخصية الملك محمد بن يوسف على الساحة السياسية المغربية، فبعد أن استغلت سلطات الحماية اسمه في قضية الظهير البربري[7]، حاولت أن تحول دون التواصل والتوافق بينه وبين رجال الحركة الوطنية من جهة، وبينه وبين الشعب المغربي من جهة أخرى، كمحاولة إيهامه بأن قادة الحركة الوطنية ما هم إلا مجموعة مشاغبين، ومناوئين له، يسعون إلى إبعاده من السلطة، وإعادة عمه مولاي عبد الحفيظ[8].

ولدحض هذه الادعاءات الفرنسية، وإبداء رجال الحركة الوطنية، والشعب المغربي ككل تمسكهم بالملك وسلطته، تم الاتفاق والإعلان عن 18نوفمبر، تاريخ اعتلاء السلطان محمد الخامس للعرش، عيدا وطنيا تحت اسم عيد

---

[1]- علال الفاسي: شكيب أرسلان... المرجع السابق، ص 176.

[2]- أحمد البوزيدي: المرجع السابق، ص 18.

[3] - مجلة ثقافية شهرية: صاحبها ورئيس تحريرها الأستاذ محمد داوود، صدر العدد الأول منها في أكتوبر 1933، والعدد الأخير في 1934/11/10م، كان من كتابها علال الفاسي، عبد الله كنون، عبد الخالق الطريس، المكي الناصري، أحمد بلفريج، محمد بنونة، محمد بن اليمني الناصري، عبد المالك البلخيثي. أنظر: عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة....المرجع السابق، ج01، ص 72.

[4]- صحيفة أسبوعية سياسية، ترأس تحريرها الأستاذ عبد الخالق الطريس، صدر عددها الأول في 01 مارس 1934، من أعضائها علال الفاسي، أحمد بلفريج، محمد بنونة، محمد الطنجي، محمد حصار، محمد بن العباس القباج، وعبد السلام بن جلون، وقد عكست الحياة أفكار الكتلة الوطنية في الشمال والجنوب، خلفتها جريدة "الريف" في أوت 1936م بإدارة التهامي الوزاني. أنظر: عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة...، المصدر نفسه، ص 73.

[5]- علال الفاسي: شكيب: المرجع السابق، ص 177.

[6]- محمد خير فارس: تنظيم الحماية...المرجع السابق، ص 463.

[7]- عبد الوهاب بن منصور: المرجع السابق، ص 62-63. أنظر أيضا: الملحق رقم 13، ص 508.

[8]- للمزيد حول إدعاء الفرنسيين حقيقة هدا الطرح أنظر: Roger Le Tourneau, *évolution politique de l'Afrique du Nord musulmane (1920-1961)*, paris- colin, 1962, p 182.

العرش[1]، فتوحد نشاط الحركة الوطنية المغربية تحت قيادة الملك محمد الخامس، وتبلور الفكر الوطني، ومعه، تجددت الأهداف الوطنية، التي يرمي إلى تحقيقها رجال الحركة الوطنية، فتبين لهم أنه لا مناص من استحداث أساليب جديدة، تعمل على تطوير العمل الوطني، وشحذ همم السكان، وتأليبهم ضد المستعمر في ظل السيطرة المطلقة للمعمرين[2]، منذ عهد المقيم العام تيودور ستيك[3] (1925-1929)، الذين تدفقوا على المغرب الأقصى، في محاولة منهم تعويض تعويض خسائرهم الناجمة عن الأزمة الاقتصادية العالمية 1929[4]، والذين سنّوا مجموعة من القوانين بالتنسيق مع بعض رجال الإقامة، تتيح لهم بموجبها، الاستيلاء على أراضي الشعب المغربي، وهو ما يتعارض وبنود عقد الحماية، الأمر الذي تفطن له رجال الحركة الوطنية؛ حيث سارعوا إلى إيقاظ المغربيين، وإحياء الأمل في نفوسهم، من خلال وضع برنامج وطني يشمل كل الميادين.

وصاحب ذلك، إنشاء لجنة دعم، ورعاية من أصدقاء مجلة المغرب، وبعض رجال اليسار الفرنسي، وتتمثل الخطوط الرئيسية لهذا البرنامج في:

- تطبيق معاهدة الحماية، وإلغاء كل مظاهر الحكم المباشر.
- توحيد النظامين الإداري والقضائي لجميع البلاد المغربية.
- تقديم المغاربة في جميع فروع الإدارة المغربية.

1- كان ذلك بداية من 18 نوفمبر 1933، وقد اقترحت هذه الفكرة "مجلة مغرب"، وهي مجلة ثقافية كان يصدرها صالح ميسة، أحد الموظفين الجزائريين في الإدارة، ولكن الوطنيين تبنوا الفكرة، و زكتها جريدة عمل الشعب في 20 أكتوبر 1933، وأقاموا أول احتفال بهذا العيد في 18 نوفمبر 1933، قبل أن يصبح عيدا وطنيا عند الوطنيين، وكان مناسبة يشغلها الوطنيون للقيام بمظاهر وطنية، كما اتخذه الملك مناسبة مهمة لإعلان أفكاره الوطنية التحررية، وهي المناسبة الوحيدة، التي كانت تخاطب فيها شعبه بخطاب صريح، ومن ثم، كان عيد العرش دائما منشئا أزمة سياسية بين الملك والوطنيين من جهة، وإدارة الحماية الفرنسية من جهة أخرى. انظر:عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة...، المصدر السابق، ص 82.

2 - في الحقيقة، لم يقتصر ذلك على الساحة المغربية الداخلية فحسب، بل وجدت تضامنا عربيا كبيرا، لاسيما من دول الجوار، وفي مقدمتها الجزائر، فهذا العلامة محمد البشير الإبراهيمي يقدم التهاني للشعب المغربي بمناسبة عيد العرش، ويشد أزره للمضي قُدما في نضاله عندما خاطبهم بالقول:"أيها الإخوان بالمغرب الأقصى، تحييكم على بعد الدار، وحيلولة الجدار، ومعاكسة الأقدار تحية ود، لا تقابل بالرد، تهنئكم بهذا العيد السعيد، تهنئة الغريق لمن بالساحل، والمبعد لمن طويت له المراحل، ندعو للجالس على العرش بالتأييد من ذي العرش، ونتمنى لكم كما تتمنون لنا، سعادة يطرز حواشيها النعيم، وسيادة تدفع إلى حرم العز من ثنية للتنعيم". وعندما تشكلت الوحدة بين الأحزاب المغربية سنة1951، هنّأ الشيخ الإبراهيمي الشعب المغربي باسم البصائر، وجمعية العلماء، والأحزاب الوطنية الجزائرية تهنئة خالصة قائلا:"نهنئ إخواننا علال الفاسي، والوزاني، والطريس، والناصري بهذه المناسبة، التي نقلتهم من مقام الرجولة إلى مقام البطولة". أنظر: عبد الحليم مرجي: المرجع السابق، ص 143.

3- كان متشبعا هو وفريقه بروح المستعمر، الذي لا يقتنع إلا بالحكم المباشر، وإبعاد السلطان عن المشاركة في ممارسة السلطة، عرف عنه دعمه لحركة الاستيطان، وتسهيل الاستيلاء على أراضي، وممتلكات المغاربة. أنظر: أحمد البوزيدي: المرجع السابق، ص 19.

4- عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة...، المصدر السابق، ص 80.

– الفصل بين السلطات التي يقوم بها القواد، والباشوات.

– إحداث بلديات، ومجالس إقليمية، وغرف تجارية، ومجلس وطني يحتوي على نواب مسلمين، وإسرائيليين[1].

وقبل ذلك، كانت كتلة العمل الوطني، قد قدمت برنامجا إصلاحيا كمرحلة أولى قبل الاستقلال، ردا على اتهام الجانب الفرنسي للكتلة بانتهاج سياسة مجهولة العواقب؛ حيث رفعه وفد كتلة العمل الوطني في نوفمبر 1934 المتكون من محمد غازي[2]، أحمد الشرقاوي[3]، عبد العزيز بن إدريس[4]، وأبو بكر القادري[5] إلى الملك محمد الخامس بقصره في الدار البيضاء، وقدمه علال الفاسي، ومحمد اليزيدي، ومحمد الديوري[6] للإقامة العامة بالرباط، في الوقت الذي قدم وفد الكتلة بباريس، المتشكل من عمر بن عبد الجليل، ومحمد الوزاني هذا البرنامج إلى وزارة الخارجية الفرنسية[7].

وموازاة مع ذلك، استطاع وفد كتلة العمل الوطني بباريس تأسيس لجنة رعاية، من أصدقاء مجلة المغرب، وبعض رجال اليسار المتعاطفين مع البرنامج المقدم، الذي يشتمل على 15 فصلا[8]، يتضمن كل فصل

[1]– علال الفاسي: شكيب أرسلان بين القومية العربية والجامعة الإسلامية، مجلة دعوة الحق، العدد 01، السنة 03، أكتوبر 1959، ص 190-191.

[2] – من مواليد مكناس 1901، التحق بالقرويين بعد انتهائه من التعليم الابتدائي، تأثر كثيرا برجال الإصلاح بالمشرق العربي كجمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، اشتغل معلما ثم مديرا بالزاوية الناصرية بفاس ما بين 1919و1920، سُجن من طرف السلطات الفرنسية بسبب نشاطه الوطني، تولى إصدار مجلة رسالة المغرب ، تقلد عدة مسؤوليات بعد الاستقلال مثل سفير المغرب في السعودية سنة 1957، وهناك توفي في 26 ماي 1972. أنظر: أبو بكر القادري: الحركة...، ج02، مصدر سابق، ص 375-376.

[3] – ولد بمدينة الرباط سنة 1897، درس في الكتاتيب على يد كبار العلماء في المغرب كالشيخ شعيب الدكالي، عمل موظفا في مصلحة الضرائب ما بين 1914-1934، اشتغل بعد ذلك في التعليم بعد تأسيسه مدرسة حرة بحي العكاري بالرباط، سجن عدة مرات بسبب نشاطه الوطني. أنظر: أبو بكر القادري: المصدر نفسه، ص 433-435.

[4] – ولد سنة 1907 بفاس، درس بالقرويين، وبعد تخرجه منه انبرى للدفاع عن قضية بلاده؛ حيث كان من أبرز المناهضين للظهير البربري، أُدخل السجن عدة مرات، اغتيل يوم 24 أفريل 1959. أنظر: أبو بكر القادري: المصدر نفسه، ص 377-378.

[5] – من مواليد مدينة سلا شهر أفريل 1914، تتلمذ على يد كبار علماء المدينة، مارس مهنة التعليم منذ سنة 1933، بدأ نضاله الوطني منذ سنة 1930 سنة إطلاق فرنسا للظهير البربري، كان ضمن الوفد الذي قدم مطالب الشعب المغربي للملك محمد الخامس سنة 1934، كما كان من الموقعين على وثيقة الاستقلال سنة 1944، كلفه نضاله الحثيث دخوله عدة مرات للسجن، ترك عدة مؤلفات منها: مذكراتي في الحركة الوطنية في ستة أجزاء. أنظر: أبو بكر القادري: المصدر نفسه، ص 511-513.

[6] – ولد بمدينة فاس سنة 1895، درس بالمدرسة العربية الفرنسية، حصل على الشهادة الابتدائية ثم الثانوية، اشتغل بعدها في البنك العقاري، انخرط في العمل الوطني؛ حيث أصبح من أبرز أعضاء الحزب الوطني. أنظر: أبو بكر القادري: المصدر نفسه، ص 431-432.

[7] – علال الفاسي: الحركات....، مصدر سابق، ص 189-190.

[8] – وتشمل: الإصلاحات السياسية.، الحريات الشخصية والعامة، الجنسية المغربية والحالة المدنية، الإصلاحات العدلية، الإصلاحات الاجتماعية، الأوقاف الإسلامية، الصحة العامة والإسعاف الاجتماعي، شؤون العمل، الإصلاحات الاقتصادية والمالية، الاستعمار

منه عديد البنود المتضمنة ما يلزم تنفيذه لإصلاح الجهاز المسيّر للدولة[1].

ورغم شرعية هذه المطالب، واعتراف سلطات الحماية بها، والعمل على تحقيقها، إلا أنها تراجعت عن ذلك تحت ضغط المعمرين، بحجة تعارضها، وروح الحكم الملكي بالمغرب الأقصى، المدعوم من فرنسا[2]. هذا التماطل الفرنسي في تلبية المطالب، حرّك رجال الحركة الوطنية، ومن ورائهم الشعب المغربي، فدخلوا في احتجاجات تمخضت عنها، إقالة المقيم العام الفرنسي بيروثون[3]، وتعيين "نوجيس" (Nogues)[4] خلفا له[5].

وفي ظل أسلوب المراوغة، الذي تتبعه السلطات الفرنسية، في التعامل مع المطالب الشرعية المغربية، تواصلت نشاطات الحركة الوطنية، وأصرّ قادتها على مواصلة النضال، وتوثيق، وتنسيق الجهود بينهم، وبين الشعب المغربي. فقد جاء إصدار فرنسا للظهير البربري في 16 ماي 1930، بنتائج عكسية عليها، فهو لم يكن البداية لمسلسل ربط المغرب الأقصى بفرنسا نهائيا، كما كان مخططا له من الساسة الفرنسيين بالمغرب الأقصى، بل كان عقد ميلاد الحركة الوطنية المغربية من جديد[6]، وفرصة جيدة، وجدتها هذه الأخيرة، للتأكيد على وحدة الشعب المغربي في وطنه الموحد، ودينه الموحد، وثقافته الموحدة، ونضاله الموحد، وهويته الموحدة، لتحقيق آماله الكبرى في استعادته لكيان الدولة الوطنية الموحدة، بالرغم من محاولة السلطات الفرنسية دفن تلك الجهود والتضحيات، التي أعقبت صدور الظهير البربري[7]، يعبّر عن ذلك المناضل المغربي عبد المجيد بن جلون قائلا:"...إنّ إصدار المرسوم البربري في 16 ماي 1930، كان بمثابة كشف الستار عن الحركة الوطنية في سائر أنحاء البلاد..."[8]، فعندما تضيع الأرض، وتصبح اللغة مبهمة، والعقيدة مجمدة، في حركات صماء، يحين الوقت ليستعيد المرء نفسه، ويقول بحزم: علي بأرضي، وديني،

والفلاحة المغربية، النظام العقاري، الضرائب والأداءات، الإصلاحات المتفرقة، العربية كلغة رسمية للبلاد، العلم المغربي والأعياد الرسمية والتشريفات. أنظر: علال الفاسي: المصدر نفسه، ص 190.

[1] – نفسه، ص 190-191.

[2] – لخص ذلك المستشار السابق للملك محمد الخامس جيرار دان لعلال الفاسي بالقول:"إن مطالبكم تشتمل على ثلاثة أقسام، قسم يمكن تنفيذه الآن، وقسم يمكن تنفيذه ولكن بعد حين، أما القسم الثالث، فلا يمكن تنفيذه؛ لأننا لا نريد الجلاء عن المغرب من تلقاء أنفسنا". أنظر: علال الفاسي: المصدر نفسه، ص 195.

[3] – مارسيل بيروتون، كان مقيما عاما سابقا لفرنسا بتونس، أين كان يحكم بقبضة حديدية، كما سبق له العمل ككاتب عام للجزائر، وهو ما جعله على دراية كبيرة بمشاكل وشؤون إفريقيا الشمالية، اشتهر بانتمائه اليميني. أنظر: جورج سبيلمان، المرجع السابق، ص 83.

[4] – من تلامذة ليوطي، حكم في الفترة ما بين 1936 و 1943، اضطر للمغادرة سنة 1943، ليوجه بعدها إلى البرتغال، وهناك استقر، يبدأ محطة جديدة من حياته السياسية. للمزيد أنظر: جورج سبيلمان: المرجع نفسه، ص 85-104.

[5]– أحمد البوزيدي: المرجع السابق، ص 20.

[6]– محمد عابد الجابري: المرجع السابق، ص 17.

[7]– عبد الكريم غلاب:قصة المواجهة...، المرجع السابق، ص 249.

[8] – عبد المجيد بن جلون: هذه مراكش، مصدر سابق، ص 212.

ولغتي، في هذا الظرف البائس المنحط، استأنف الفرد المغربي مشواره التاريخي نحو الانعتاق، كما وصف المفكر المغربي عبد الله العروي هذه الحقبة[1].

هذه المرحلة إذا، بلورت العمل السياسي ضد الاستعمار، ووطّدت أكثر الصلات بين الحركة الوطنية في الجنوب، ونظيرتها في الشمال، لتصبح كل منهما امتدادا للأخرى، تعملان سويا، في تنسيق كامل[2]؛ فقد اقتنع الطرفان بضرورة الكف عن مطالبة فرنسا بتطبيق معاهدة الحماية، حسب معناها القانوني المحدد دوليا، وإحجامهم عن مطالبتها بتنفيذ برنامجهم الإصلاحي، الذي كانوا يعتبرونه خطوة أولى، في ظل نظام الحماية، نحو الحرية والاستقلال؛ إذ أصبحوا لا يقتنعون بغير الاستقلال[3] بديلا[4]، جاء ذلك بعد تزايد التنسيق بين قادتها، عبر الزيارات التي كان يقوم بها بعض القادة القادة إلى الشمال، على غرار علال الفاسي[5]، وبالمقابل انتقل بعض الوطنيين من الشمال إلى الجنوب، كما فعل الأستاذ المكي الناصري، الذي حلّ بالرباط لإبلاغ رفاقه هناك بأبرز التطورات التي تشهدها المنطقة الخليفية، وهو ما حدا بكتلة الجنوب إلى إرسال الأستاذ الحسن بوعياد لدراسة سُبل التعاطي مع المستجدات الحاصلة في المنطقة الشمالية[6].

ونتيجة الطوق الذي ضربته السلطات الفرنسية على منطقة الحماية في الجنوب، ومنع أي تواصل بينه وبين الشمال، اتفق الوطنيون في المنطقتين على وجوب التحرك في إطار موحد، وفق مجموعة مبادئ مشتركة تقوم على:

- العمل لحرية المغرب واستقلاله.
- وحدة التراب المغربي في ظل العرش العلوي[7].
- الإسلام والعربية.
- الوفاء للعرش العلوي، وللملك محمد الخامس.

---

[1] – عبدالله العروي: المرجع السابق، ص 177.

[2] – عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة .....، المصدر السابق، ص 61.

[3] – وفي هذا الإطار، صرّح علال الفاسي يقول:"الحل الوحيد الذي يراه أفراد الشعب المغربي سواء في تونس، أو الجزائر، أو في مراكش هو إلغاء إلغاء هذا النظام المتعسف، الذي فرضته الدول الاستعمارية على بلادنا، والتصريح من طرف فرنسا، وإسبانيا قبل كل شيء باستقلال البلاد، وتحرير سيادتها القومية تحريرا لا قيد فيه، ولا شرط، ثم إجلاء الجنود عن أراضينا". أنظر: علال الفاسي: الحماية...، المصدر السابق، ص 28-29.

[4] – أحمد زيادي: السياق التاريخي والسياسي لوثيقة الاستقلال، ندوة حول: بيان يناير 1944 بين مطلبيه: الاستقلال والديمقراطية، تنظيم: مجلة أمل للتاريخ والثقافة والمجتمع، منشورات أمل، ومطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 1996، ص 45.

[5] – علال الفاسي: الحركات....، المصدر السابق، ص 180-181.

[6] – نفسه، ص 210-211.

[7] – نفسه، ص211.

كما شهدت هذه المرحلة أيضا، توسيع الوطنيين المغربيين لنشاطاتهم إلى خارج حدود المغرب الأقصى، لاسيما أوربا، والمشرق العربي، بعدما أدركوا أهمية تدعيم نضال الشعب المغربي في الداخل بزيادة وتيرة العمل الوطني خارج الوطن، وإعطاء دفعة أخرى قوية لما كان يبذله وطنيو الداخل المغربي، خاصة وأن الظروف الدولية كانت تصب في صالح هذا الخيار[1].

وعرفت هذه الفترة أيضا تحولات كبيرة في فرنسا وإسبانيا، بنجاح الجبهة الشعبية، المكونة من أحزاب اليسار، والراديكاليين في انتخابات 1936، وقيام ثورة فرانكو في إسبانيا، وقد قابل الوطنيون المغربيون تحولات الساحة السياسية الفرنسية بتفاؤل، كون أحزاب اليسار دائما ما كانت تبدي عطفها على الوطنيين المغربيين، غير أن الجبهة الشعبية خيبت آمال الوطنيين، منذ الوهلة الأولى بتعيينها الجنرال نوجيس مقيما عاما، ورغم كل ذلك، واصل الوطنيون نشاطهم الحثيث، سواء بصياغة، وعرض العرائض، أو تحريك الشارع المغربي للتظاهر، أو حتى الدعاية الصحفية، عبر إصدار بعض الجرائد كجريدة "المغرب" في سلا، ويديرها سعيد حجي، والعمل التي يديرها عبد اللطيف الصبيحي في الدار البيضاء، كما أعاد محمد الحسن الوزاني إصدار جريدة عمل الشعب في أفريل 1937، لتسجل الحركة الوطنية بالمغرب الأقصى قفزة نوعية، قبل أن تتعرض لاختبار حقيقي كبح نوعا ما وتيرة نضال الوطنيين، وشكّل صدمة غير متوقعة للشعب المغربي، عندما بدأت بوادر انشقاق تلوح في الأفق داخل البيت الوطني المغربي[2].

ب- الحركة الوطنية واختبار الانشقاقات:

رغم الجهود الجبارة، التي بذلتها الحركة الوطنية، لتجسيد البرنامج الذي رسمته، إلا أن تعنّت سلطات الحماية في الشمال والجنوب، بدّد حلمهم – على الأقل خلال تلك الفترة-؛ إذ لم تتوقف الأخيرة عند حد صم الأذن عن المطالب المغربية المقدمة، بل تعدته إلى الإيقاع بين الإخوة في الكفاح المغربي، فكانت النتيجة بروز انشقاقات في صفوف كتلة الشمال، بانسحاب المكي الناصري، وتأسيسه لحزب "الوحدة المغربية"[3]، في حين أسّس عبد الخالق الطريس[4] وأصدقائه بعد وفاة زعيم كتلة الشمال عبد

[1] – نفسه، ص 180-181.

[2] – محمد خير فارس: تنظيم...، المرجع السابق، ص 481.

[3] – أسسه محمد المكي الناصري في 03 فيفري 1937، تبنى من خلاله التوجه العربي الإسلامي، وهو ما كرّسه لاحقا بتوثيق صلاته مع القاهرة، وجامعة الدول العربية، مستغلا التساهل الذي أبدته السلطات الاسبانية معه في البداية. للمزيد عد إلى: محمد بن عزوز حكيم: وثائق الحركة الوطنية في شمال المغرب، ج01، ط02، مؤسسة عبد الخالق الطريس للثقافة والفكر، تطوان، ص 13-15.

[4] – وُلد بتطوان يوم 07 ماي 1910، دخل الطريس المدرسة سنة 1915، وفي 21 جوان 1925 التحق بالمدرسة الأهلية، وبالموازاة مع ذلك كان يزاول تعليمه بزاوية سيدي علي بركة، غادر12 في سبتمبر 1927 نحو مدينة فاس ليلتحق بجامع القرويين، عاد إلى تطوان شهر سبتمبر 1928، ومنها قصد مصر التي وصلها شهر أكتوبر 1928، وهناك التحق بجامعة الأزهر يوم 22 من نفس الشهر؛ حيث ظل إلى أن

السلام بنونة حزب"الإصلاح الوطني"[1] لإعطاء دفعة جديدة للنضال الوطني في المنطقة الشمالية، لاسيما بعد أن شهدت وتيرة النضال الوطني بالمنطقة الشمالية تراجعا كبيرا، متأثرا في ذلك بالانقسامات التي ضربت بيت الحركة الوطنية المغربية في المنطقة الخليفية-كما سبقت الإشارة إليه-[2].

انتقلت العدوى بعد ذلك إلى الجنوب، عندما انشق محمد الحسن الوزاني عن كتلة العمل الوطني، ليتفرغ لتأسيس "الحركة القومية"[3]، ليخلفه أحمد بلافريج، ومضت اللجنة التنفيذية المؤقتة للكتلة في نشاطها جاعلة جريدة "الأطلس" ناطقة باسمها باللغة العربية، وجريدة"عمل الشعب" لسان حالها باللغة الفرنسية، لتفتح بعدها مقرها العام بفاس، وباشرت في تسجيل المنخرطين فيها[4]، غير أنه حدث ما لم يكن في الحسبان بإقدام سلطات الحماية الفرنسية على حل كتلة العمل الوطني في 18 مارس 1937[5]، لتعود من جديد للساحة السياسية تحت اسم"الحزب الوطني"، بعد مساعي كبيرة، قام بها عدد من الزعماء المغربيون،كعمر بن عبد الجليل، وأحمد بلافريج[6].

عاود الحزب الوطني عمله ضامّا إليه كل أعضاء كتلة العمل الوطني المحلّة، وباشر عملية تأسيس الفروع في مختلف المناطق المغربية، وسار الحزب الوطني في تنظيمه، مقتفيا أثر الكتلة، فقد ضم لجنة تنفيذية، ومجلس وطني، وفروع،

التحق بالجامعة المصرية يوم 18 مارس 1929، بعدها عاد إلى بلاده وبقي متنقلا بين تطوان والقاهرة، كان من مؤسسي حزب الإصلاح الوطني، ليصبح لاحقا من أبرز أقطاب الحركة الوطنية في المغرب. أنظر: محمد بن عزوز حكيم: وثائق...، المرجع نفسه، ص 11-55.

[1] – تأسّس بعد سياسة الانفتاح التي تبناها المقيم العام الاسباني الجديد بيكبيدر في 18 ديسمبر 1936، تؤكد مبادئ الحزب وأهدافه الرئيسية على استرجاع المغرب لاستقلاله، ووحدته، والتعاون القانوني مع سلطات الحماية كوسيلة لتجسيد ذلك، أصدر الحزب صحيفة الحرية الأسبوعية، وأصبحت ناطقة بلسانه في 14 مارس 1937، تحت إشراف عبد الخالق الطريس. أنظر: عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة...، المصدر السابق، ص 189.

[2] – أفضى الوضع في الأخير إلى ميلان الكفة لصالح حزب الإصلاح بانضمام أغلبية وطنيي المنطقة الخليفية إليه، وهو ما استغله عبد الخالق الطريس لتنظيم نفسه، وفتح فروع لحزبه، كما أسس هيئة للشبيبة، لكن سرعان ما أوقفتها السلطات الإسبانية. أنظر: علال الفاسي: الحركات...، المصدر السابق، ص 212.

[3] – حمّل علال الفاسي أثناء حديثه عن الانشقاق، الذي حصل في كتلة العمل الوطني محمد الحسن الوزاني مسؤولية ذلك، بعدما عقدت الكتلة اجتماعا بفاس لإعادة هيكلة الكتلة؛ حيث خلص المجتمعون إلى التوافق على قانون الكتلة، الذي أقر بأن تتركب من: لجنة تنفيذية، ومجلس وطني، ولجان فنية، وفروع، على أن تتمتع كل هيئة من هذه الهيئات بلائحة داخلية خاصة بها، ويضيف علال الفاسي بأن الكتلة قررت انتخاب لجنة تنفيذية مؤقتة تشرف على فتح المكاتب، وتسجيل المنخرطين بصفة رسمية، تحضيرا لعقد المؤتمر العام، الذي تم فعليا في جانفي 1937، الذي أفضى إلى تكوين لجنة بعد اقتراع سري تكونت من: علال الفاسي رئيسا، محمد حسن الوزاني أمينا عاما، أحمد مكوار أمينا للصندوق، ومحمد اليزيدي، وعمر عبد الجليل، وعبد العزيز بن ادريس، ومحمد غازي كأعضاء، غير أنه، وبمجرد إعلان النتيجة أعلن الوزاني انسحابه من الكتلة، معلنا تأسيس الحركة القومية، والعمل على اكتساب أنصار جدد. أنظر: علال الفاسي: الحركات...، المصدر نفسه، ص 223-224.

[4] – نفسه، ص224.

[5] – أقدمت السلطات الفرنسية على حل الكتلة بذريعة تحضيرها لمؤامرة تستهدف الملك. أنظر: علال الفاسي: المصدر نفسه، ص 225.

[6] – محمد خير فارس: الحماية....، مرجع سابق، ص 211-228.

وشعب وخلايا، كما ضمّت اللجنة التنفيذية نفسها عدة لجان فنية مهمتها القيام بالدراسة، والإشراف على المهام الموكلة لها، كما كانت لهذه اللجان أيضا فروعٌ تأتمر بأمر اللجان المركزية، ومن أهم هذه اللجان نجد:

- لجنة التعليم.
- لجنة الإصلاح الديني والاجتماعي.
- لجنة الإغاثة الوطنية.
- لجنة التقويم الخلقي.
- لجنة الصحافة.
- لجنة الدعاية والنشر.
- لجنة الشباب الوطني.
- لجنة حماية فلسطين والأماكن المقدسة.
- لجنة الشؤون الاقتصادية[1].

واصل الحزب الوطني السير على خطى كتلة العمل الوطني بدفاعه عن الحريات العامة، ومقاومة البؤس والحرمان، فضلا عن مواجهة السياسة الدينية الفرنسية، لاسيما تلك التي تستهدف العنصر البربري ومحاولة إخراجه عن الدائرة العربية الإسلامية، مكتسبة في ذلك تعاطفا وتأييدا داخليا، وخارجيا كبيرا[2].

ورغم العراقيل، التي واجهت الحركة الوطنية المغربية في هذه الفترة، لاسيما سياسة التضييق الاستعمارية، وما تركته من انعكاسات سلبية على الكفاح الوطني[3]، إلا أنها وطّدت العلاقة بنظيرتها في الشمال كما أسلفنا من جهة، ومن جهة أخرى استطاع قادتها، على غرار علال الفاسي أن يجذبوا إليهم الملك محمد الخامس، نتيجة تصريحاتهم المتكررة بالولاء للعرش، وتطلّعهم إلى أن يكون الملك القائد المناسب لهذه المرحلة، يجمع كل السلطات بيده، للمضي قُدُما في النضال الوطني[4]، وهو الأمر الذي تجسّد أكثر غداة زيارته إلى فاس في ماي 1934، واجتماعه بممثلي الحركة الوطنية هناك؛ حيث أبدى رضاه التام عن ما يقوم بها شباب الحركة الوطنية، مبديا تجاوبه معهم في جل المسائل

[1] - علال الفاسي: الحركات...، المصدر السابق، ص 231-233.

[2] - نفسه، ص 242-262.

[3] - لاسيما قيام السلطات الفرنسية باعتقال مجموعة من قادة الحزب الوطني يوم 25 أكتوبر 1937 وهم علال الفاسي، محمد اليزيدي، عمر عبد الجليل، وأحمد مكوار، ونفيهم إلى مناطق متفرقة لاحقا. أنظر: علال الفاسي: المصدر نفسه، ص 252.

[4] - صلا العقاد: المغرب العربي....، المرجع السابق، ص 360.

السياسية منها، والاجتماعية، وتحديدا في مسألة الإصلاحات المتعلقة بالتعليم[1]، التي اعتبرها مفتاح تقدم بلاده ورقيها[2].

3- الحركة الوطنية المغربية والملك محمد الخامس:

أ- بداية التنسيق والتحالف:

توثّقت علاقة الحركة الوطنية بالملك محمد بن يوسف –كما أشرنا إليه سلفا- منذ سنة 1930، وتدعّمت أكثر بعد سنة 1933 عند إقرار يوم 18 نوفمبر عيدا للعرش، عندما أصبح التواصل بينهما باديا للعيان، تجلّى أكثر في استقبال محمد الخامس لقادة الحركة الوطنية عدة مرات، وفي مختلف المناسبات[3].

انحاز المغرب الأقصى الرسمي بعد اندلاع الحرب العامية الثانية إلى صف الحلفاء، عندما وجّه الملك محمد الخامس نداء إلى شعبه، طالبا منه الوقوف بجانب فرنسا وحلفائها؛ حيث بقي على نهجه هذا، رغم التغيرات التي طرأت بداية الحرب على مسرح الأحداث الميدانية، لما رُجّحت كفة المحور، وبمرور الوقت، ومسك الحلفاء بزمام الأمور في هذه الحرب، حاول الملك محمد الخامس استغلال ذلك الظرف، لاسيما عقب نزول قوات الحلفاء ببلاده سنة 1942، وما تلاه من اجتماعات لقادة الحلفاء، إلى أن جاءت فرصة انعقاد مؤتمر "آنفا" بالدار البيضاء ما بين 14 و24 جانفي 1943؛ حيث حضر الملك رفقة الأمير مولاي الحسن فيه، أين كثّف محمد بن يوسف اتصالاته مع الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت، والوزير البريطاني وينستون تشرشل، ملتمسا منهم دعم بلاده في الحصول على الاستقلال، والضغط على فرنسا لإرغامها على الاعتراف بذلك، نظير كل ما قدمه المغرب للحلفاء خلال هذه الحرب[4].

عمّقت إذا الحرب العالمية الثانية الوعي الوطني لدى الشعب المغربي، وخلقت مناخا مواتيا لمواصلة النضال من جديد، خاصة بعد توثيق الصلات بين محمد الخامس، وقادة الحزب الوطني[5]، هذا الأخير تضاعف نشاطه أكثر منذ

---

[1] – في هذا الشأن، اتجه الملك محمد الخامس إلى تأسيس المدارس في مختلف المدن المغربية، كفاس، والرباط، وسلا، والدار البيضاء، كما أشرف على إرسال بعثات علمية إلى فرنسا على نفقته، واعتنى كثيرا بجامعة القرويين بفاس، التي كان يرى فيها مفخرة للمغرب. أنظر: أبو بكر القادري: مذكراتي...المصدر السابق، ص 61-69.

[2] – نفسه، ص 55.

[3] – أبو بكر القادري: مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية، ج 04، القسم الأول، ط01، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 2004، ص 46-50.

[4] – التهامي نعمان: مذكرات في تاريخ الكفاح المسلح، نشر المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، ط01، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2009، ص 47-49.

[5] – كان محمد الفاسي بمثابة همزة الوصل بين قادة الحزب الوطني و الملك محمد الخامس، وقد تُرجمت هذه الاتصالات بين الطرفين، بعقد لقاء بين ممثلين عن الحزب، ويتعلق الأمر بمحمد اليزيدي، ومحمد غازي، وعمر بن عبد الجليل، ومحمد الخامس؛ حيث وُضعت في هذا الاجتماع

شهر أكتوبر 1943، مستغلا ظروف الحرب العالمية الثانية آنذاك، ليعيد تنظيم خلاياه وفروعه في المدن والقرى، مع التركيز على العمل التحسيسي القاعدي[1]، وسط أطياف الشعب المغربي، التي أبدت تعاطفا كبيرا مع الحزب، لاسيما بعد أن وضع يده بيد الملك[2].

ب- محمد الخامس وحزب الاستقلال:

بعد أن وطّد قادة الحزب الوطني علاقتهم بمحمد بن يوسف، استمر التنسيق بين الطرفين على أعلى مستوى، رغم المضايقات الفرنسية[3]، ولما استقر رأي قادة الحزب على المطالبة بالاستقلال والجهر بذلك، عرضت اللجنة المكلفة بالاتصال بالملك الفكرة عليه؛ إذ لم يتردد في مباركتها، مؤكدا أن الوقت قد حان للمطالبة بالاستقلال، على أن يكون ذلك بطريقة هادئة، وسلمية، ثم عُرضت عليه وثيقة الاستقلال بعد ذلك، فوافق عليها، ليتفق بعدها على طريقة، وزمن تقديمها له، فاختار اليوم الذي يستقبل فيه عادة المستشار الفرنسي، للإجابة على مقترحات الإدارة الفرنسية له من ظهائر، ومشاريع للتوقيع عليها، وكان ذلك يوم 11 جانفي 1944[4].

وقد حمل هذا البيان أربعة مطالب رئيسية:

أولا: يطالب باستقلال المغرب الأقصى، ووحدة ترابه تحت ظل الملك محمد بن يوسف.

ثانيا: يسعى الملك لدى الدول التي يهمّها الأمر، لكسب اعترافها بهذا الاستقلال وضمانه، ولتوقيع اتفاقيات تحدد ضمن السيادة المغربية ما للأجانب من مصالح مشروعة.

ثالثا: يطلب انضمام المغرب الأقصى للدول الموافقة على ميثاق الأطلسي، والمشاركة في مؤتمر الصلح.

اللبنة الأولى للعمل الوطني المشترك الفعال، وذلك مع توالي الاجتماعات بين الطرفين. أنظر: قاسم الزهيري: محمد الخامس الملك البطل، دار النشر التقنية للشمال الإفريقي، الرباط، دت، ص 41-44.

[1] – لضمان السرية التامة لأهدافه، لم يكن الحزب يجهر بين المواطنين بكلمة الاستقلال، بل كان يقتصر على الإشارة إلى أن الحزب مقدم على خطوة مهمة جدا، ويطلب من المواطنين، والمناضلين في صفوفه، أن يكونوا على استعداد لتقبّل هذه الخطوة، والدفاع عنها، والنضال في سبيلها، ورغم أن الطبقة الواعية كانت تفهم القصد، إلا أن عموم الشعب، لم يكن يعرف إلا أن هناك حدثا جديدا مهما، وهو السر الذي ظل غامضا على الإقامة العامة، حتى تقديم عريضة الاستقلال. عد إلى: عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة...، المصدر السابق، ص 220.

[2] – قاسم الزهيري: محمد ....، المصدر السابق، ص 46.

[3] – وتجنبا لذلك، كان أحمد بن سعود بعد اجتماعه بقادة الحزب بمنزل محمد الفاسي، يأخذهم في جنح الليل، ببعض دهاليز القصر، ولما اشتدت الرقابة أكثر، كان القادة الوطنيون يلجئون إلى استعمال السلالم للتسلل إلى المكان السري المتفق عليه للقاء الملك، والتنسيق معه، ليتولى بعدها الملك التحدث رسميا، أما قادة الحزب فيعبرون عن مواقف الشعب. أنظر: قاسم الزهيري: المصدر نفسه، ص 47.

[4] – عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة...، المصدر السابق، ص 223. أحمد زيادي: السياق التاريخي والسياسي لوثيقة الاستقلال، ندوة حول: بيان يناير 1944 بين مطلبيه: الاستقلال والديمقراطية، منشورات أمل ومطبوعات النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1996، ص 37-42.

رابعا: أن يلتمس من الملك محمد بن يوسف، أن يشمل برعايته حركة الإصلاح، التي يتوقف عليها المغرب في داخله، ويكل لنظره إحداث نظام سياسي شوري، شبيه بنظام الحكم في البلاد العربية الإسلامية بالشرق، تحفظ فيه حقوق سائر عناصر الشعب، وسائر طبقاته، وتحدد فيه واجبات الجميع.

ووقّعت على هذه العريضة ما يقرب من سبعين شخصية وطنية مغربية، ثم أَتبعت بكم هائل من عرائض التأييد، التي أرسلها المواطنون إلى القصر الملكي، والإقامة العامة[1].

ولضمان تطبيق هذه المطالب، والحصول على كامل الحقوق، تم الإعلان عن تأسيس حزب الاستقلال، من طرف أعضاء الحزب الوطني، الذين دعوا لعقد مؤتمر عام، يجمع كل الأطياف السياسية والاجتماعية للبلاد، في 11 جانفي 1944، تمخّض عنه إنشاء حزب الاستقلال، مهمته الأولى تحقيق الاستقلال، وقد ضم هذا الحزب:

– الحزب الوطني، الذي كان يضم الغالبية من الفلاحين، والصناع، والتجار، والنخبة المثقفة في البلاد.

– رؤساء وأعضاء المجالس الإدارية لجمعيات قدماء التلاميذ من مختلف المدن المغربية.

– عديد الشخصيات البارزة في الحركة القومية.

– القضاة الشرعيين، والمفتين، وكبار الموظفين المخزنيين، وأساتذة الجامعة القروية، والمعاهد الكبرى، وأساتذة المدارس الثانوية، ومعلمي المدارس الحكومية والحرة[2].

لقيت هذه المطالب تأييدا شعبيا واسعا، جسّدته العرائض الممضاة، التي أرسلت من جميع مكونات الشعب المغربي، بما فيها الحركة القومية، التي يتزعمها محمد الحسن الوزاني– كما سبقت الإشارة لذلك–[3].

أما السلطات الفرنسية، فرفضت ما جاء في البيان، وأكدت أن فرنسا وحدها من تقرر وتقترح ما تراه مناسبا من إصلاحات، وبدأت تُعد لقمع الحركة الاستقلالية، بعدما أذاعت بيانا عن اتفاقها مع الملك محمد بن يوسف حول تحقيق إصلاحات، تساهم في رفاهية المغرب الأقصى في دائرة الصداقة الفرنسية المغربية، الأمر الذي رفضته الجماهير المغربية، التي خرجت غاضبة في مظاهرات عارمة، عمّت مختلف المدن المغربية، وهو ما كانت له السلطات الفرنسية بالمرصاد، حين طاردت الوفود التي تقاطرت على الرباط تأييدا للاستقلال، وشرعت في عزل العديد من الموظفين الذين جاهروا بتأييد وثيقة الاستقلال[4].

[1] – نفسه: ص 228–230.

[2] – علال الفاسي: الحركات....، المصدر السابق، ص 284–285.

[3] – عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة...، المصدر السابق، ص 234.

[4] – في هذا الإطار، وعلى سبيل المثال لا الحصر، أقالت الإقامة العامة وزير العدل المصلح الشيخ محمد بن العربي العلوي، ثم أبعدته إلى الصحراء، كما أقالت مندوب الصدر الأعظم في التعليم أحمد بركاش، ووضعته تحت الإقامة الجبرية، وأعفت باشا الرباط ونائبه. أنظر: قاسم الزهيري: محمد...، المصدر السابق، ص 50.

كما شنّت حملة اعتقالات واسعة طالت قيادات حزب الاستقلال، على غرار أمينه العام أحمد بلافريج، وأحمد اليزيدي[1]، وهو الأمر الذي أشعل شرارة المواجهة بين الحشود المغربية الغاضبة، التي خرجت تطالب بإطلاق سراحهم، والقوات الفرنسية، ما خلّف آلاف الضحايا، ومثلهم من المعتقلين والمساجين، فيما أُعدم عدد كبير منهم[2]. وهو ما زاد في تعميق الهوة من جديد بين سلطات الحماية، والحركة الوطنية المغربية، ومن ورائها الشعب المغربي؛ حيث كان ذلك مفجّرا للثورة، والمطالبة بالاستقلال، وتحرير البلاد[3].

ورغم سعي السلطات الفرنسية إلى استمالة المغربيين عبر تعيين إريك لابون كمقيم عام جديد في المغرب الأقصى، وإقدامه على اتخاذ بعض الخطوات لتهدئة الوضع، لاسيما الإفراج عن المعتقلين، وطرحه لبرنامج سياسي إصلاحي، إلا أن ذلك لم يقنع الشعب المغربي، الذي استخلص منه أن المقيم العام الجديد يريد تنفيذ ما وضعه أسلافه باللطف والمجاملة[4].

هذه الخطوة الجديدة من لابون، سرعان ما رد عليها حزب الاستقلال باتخاذ جملة من التدابير أهمها:

– إرسال مذكرة للملك يعلن فيها الحزب رفضه للبرنامج السياسي للمقيم الجديد، لاسيما شكل الإصلاحات، مشدّدا على عدم إعطاء الفرنسيين أي حق من حقوق الشعب المغربي.

– كتابة بيان في هذا الصدد يوزع على الشعب.

– تحرير مذكرة للملك تبين خطر البرنامج الاقتصادي للمقيم الجديد على البلاد، وتطالبه بعدم المصادقة على أي قانون يغتصب التراث المغربي.

– توجيه نداء من الحزب للممولين المغربيين، يطلب منهم رفض التعاون الاقتصادي، الذي يطلبه المقيم العام، وعدم الاشتراك في الشركات، التي يؤسسها بتوجيه استعماري فرنسي.

– تأسيس لجنة الاقتراح والتوجيه الاقتصادية، التي تعمل على إنشاء المؤسسات المغربية لمقاومة مؤسسات الإقامة العامة.

---

[1] – وهو أحمد اليزيدي بن القائد المعطي شقيق محمد اليزيدي، ولد بالرباط سنة 1905، زاول تعليمه الابتدائي والبعض من الثانوي بمدرسة مولاي يوسف، انضم بعدها إلى سلك تلامذة المدرسة العسكرية بمكناس سنة 1922، ومنها تخرج برتبة ضابط، خلال الحرب العالمية الثانية، استقال من وظيفته وامتهن التجارة، انخرط في حزب الاستقلال لدى التحضير لوثيقة المطالبة بالاستقلال، وكان من بين الموقّعين عليها، واستطاع إقناع العديد من زملائه السابقين بعدالة القضية المغربية. ووجوب دعمها، ونتيجة لعمله الوطني هذا نفته السلطات الفرنسية لحوالي 22 شهرا، تقلّد بعد الاستقلال عدة وظائف على غرار وزير التجارة ثم الصناعة، ثم كاتبا للدولة، ووزيرا للدفاع في الحكومة الثانية، توفي في 17 أوت 1996. أنظر: أبو بكر القادري: مذكراتي....، ج2، المصدر السابق، ص 415-417.

[2] – قاسم الزهيري: محمد ....،المصدر السابق، ص 50..

[3] – نجاة المريني: المرجع السابق، ص 64.

[4] – علال الفاسي: الحركات...، المصدر السابق، ص 331-332.

– إعلان الحزب استعداده لتوجيه الأمة نحو التضحية الكبرى، في حال أصرت الإقامة العامة تطبيق برنامجها بالقوة.

أبدى الملك محمد بن يوسف تجاوبا مع ما جاء في هذه المذكرة، مؤكدا على أنه لن يتوانى في احتضان مصالح المغرب الأقصى والدفاع عنها، لينتقل بعدها وفد من الحزب إلى فرنسا لعرض برنامجهم الوطني على المسؤولين الفرنسيين، إلا أن هؤلاء لم يتعاطوا بإيجابية مع هذه المطالب[1].

سيطر عقب ذلك اليأس على الحركة الوطنية المغربية مع عدم تحقيق أي حل يلبّي تطلعات الشعب المغربي، في ظل سياسة صم الأذن التي تنتهجها كل من السلطات الفرنسية والاسبانية بالمغرب الأقصى، بل وشدّدت من قمعها للشعب المغربي، لاسيما بعد مجازر الدار البيضاء سنة 1947، وحوادث تطوان في فيفري 1948، وهو ما حدا بقادة الحركة الوطنية المغربية إلى زيادة التنسيق بينهما؛ حيث تجسدت في تبادل الزيارات من جديد، كالتي قام بها وفد من حزب الإصلاح للرباط للقاء الملك محمد بن يوسف، بعد الإفراج عن قادة حزب الاستقلال علال الفاسي، وأحمد بلافريج وغيرهما؛ حيث وضع الحزبان خطة لتنسيق عملهما على أساس المطالبة بالاستقلال والوحدة[2].

جسّد قادة الحركة الوطنية المغربية برنامجهم الوحدوي أكثر سنة 1951، عندما أسّسوا في 09 أفريل 1951 الجبهة الوطنية المغربية، عقب مؤتمر طنجة، الذي حضره كل من: حزب الاستقلال، وحزب الشورى والاستقلال، وحزب الإصلاح الوطني، وحزب الوحدة المغربية؛ حيث خرجوا ببيان مشترك تضمّن مجموعة من النقاط أهمها:

– أن تعمل كل الأحزاب لاستقلال المغرب الأقصى استقلالا تاما.

– رفض مبدأ الانضمام إلى الاتحاد الفرنسي.

– لا تفاوض قبل إعلان الاستقلال.

– التمسك بالملك محمد بن يوسف، والتأكيد على التعاون مع جامعة الدول العربية قبل الاستقلال وبعده[3].

تصاعد نشاط الحركة الوطنية بعد تأسيس الجبهة خلال سنتي 1951 و1952؛ إذ أصدرت عديد البيانات، التي تشرح فيها موقفها مما يجري في المغرب الأقصى من أحداث سياسية؛ حيث ندّدت من خلالها بالبرنامج الذي أتى به المقيم العام الفرنسي الجديد "جيوم" (Guillaume)[4] في 25 مارس 1952، مشيرة إلى أنه امتداد لما دأبت

---

[1] – نفسه، ص 236-241.

[2] – حيث صرح علال الفاسي يقول في هذا الشأن:"ونحن في كفاحنا لا نقبل أية هوادة، ولا نرضى بأي حل وسط، فلا الوحدة الفرنسية سبيلنا، ولا نظام الحكومة المشتركة يرضينا، ولا تغيير الأنظمة، ومراحل الانتقال يخدعنا، وإنما نريد شيئا واحدا لا لبس فيه ولا غموض هو الحرية، وهو الاستقلال". أنظر: علال الفاسي: الحماية في مراكش...، مصدر سابق، ص 29.

[3] – محمد علي داهش: دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004، ص 141.

[4] – تولّى جيوم منصب المقيم العام الفرنسي في المغرب الأقصى في 28 أوت 19551. أنظر: محمد علي داهش: المرجع نفسه، ص 141.

عليه الإقامة العامة من طرح لبرامج تختصر فيها الرؤية الفرنسية لمستقبل المغرب الأقصى، مؤكدة على أنّ الحل الوحيد في المغرب الأقصى هو إلغاء الحماية، دون أن يمسّ ذلك بمصالح الفرنسيين والأجانب به. هذا التوجّه الجديد لقادة الحركة الوطنية، وما حمله من ليونة تجاه الفرنسيين، بإقراره مراعاة مصالحهم، وحلفائهم، قابله جيوم بمزيد من عمليات القمع، والاضطهاد، تجلّت في القمع الذي جوبهت به المسيرة التي قام بها حزب الاستقلال، والاتحاد النقابي المغربي، والحزب الشيوعي[1] المغربي في 8 ديسمبر 1952تضامنا مع الشعب التونسي[2]، والتي خلّفت حوالي 4000 قتيل، فضلا عن حملة الاعتقالات التي طالت أعضاء الأحزاب المغربية، ووقف صدور صحفها[3].

قضى هذا التصرّف الفرنسي على كل أمل لدى الحركة الوطنية المغربية في الحصول على توافق مع سلطات الحماية، كما عبّر عن ذلك عبد الخالق الطريس قائلا: "إنّ قضية المغرب لم تعد اليوم قضية إصلاحات كما يريد أن يفهمها المستعمرون، إنها قضية استقلال ووحدة، وحزب الإصلاح في الشمال، وحزب الاستقلال في الجنوب قد عقدا العزم، وعاهدا الله والوطن على أن يعملا بجميع الوسائل لتحقيق هذه الغاية"، وكان من هذه الوسائل عدم الاقتصار على النضال في الداخل، والعمل على نقل النضال إلى خارج المغرب الأقصى، لاسيما المشرق العربي[4].

4- الحركة الوطنية المغربية وخيار تدعيم الداخل بالنضال في الخارج:

دخلت الحركة الوطنية المغربية مع نهاية الحرب العالمية الثانية، وما أفرزته من ظروف داخلية وخارجية مواتية مرحلة جديدة، بتحويل أنظارها أكثر نحو المشرق العربي[5]، ومن هناك، بدأ الوطنيون المغربيون النضال، بعد هيكلة أنفسهم في هيئات سياسية، كانت أهمها رابطة الدفاع عن مراكش[6]، التي قامت بمجهودات جبارة عبر أعضائها بالقاهرة، للترويج لعدالة قضية المغرب الأقصى لدى الرأي العام المصري، والعربي عموما، وتقديم مذكرات المطالبة بالاستقلال،

---

[1] – جاء ذلك بعد أن اصطفّ الحزب الشيوعي المغربي إلى جانب الأحزاب الوطنية الأخرى في مواجهة سلطات الحماية، عقب تحوّله من فرع تابع للحزب الشيوعي الفرنسي بالمغرب إلى حزب شيوعي بالمغرب سنة 1943 برئاسة "ليون سلطان" (Léon Sultan)، وعقب وفاة هذا الأخير سنة 1945، أصبح حزب شيوعي مغربي برئاسة علي يعتة؛ حيث صار يطالب بالاستقلال، وهو ما حدا بالملك محمد بن يوسف إلى استقباله يوم 26 أوت 1946 مضفيا عليه المشروعية الوطنية. أنظر: إبراهيم بوطالب: تطور الأوضاع العامة بالمغرب الأقصى فيما بين 1945 و 1950، أعمال الندوة الدولية الخامسة حول: البلاد التونسية في فترة ما بعد الحرب 1945-1950 ما بين 26 و 28 ماي 1989 بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس 1991، ص 389.

[2] – جاء ذلك عقب اغتيال النقابي التونسي فرحات حشاد. أنظر: محمد علي داهش: المرجع السابق، ص 141-142.

[3] – نفسه، ص 141-142.

[4] – عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة...، المصدر السابق، ص 200.

[5] – حيث كان ذلك منطلقا لتوسيع نشاطات حزب الاستقلال تحديدا؛ إذ لم يكتف قادته بالمكاتب التي أسسوها برفقة الجزائريين، والتونسيين في مصر والمشرق العربي، بل أسسوا عدة مكاتب أخرى في باكستان، والهند، وإندونيسيا، فضلا عن المكاتب المتواجدة بلندن وباريس، والولايات المتحدة الأمريكية. أنظر: علال الفاسي: حديث المغرب في المشرق، مصدر سابق، ص 135.

[6] – أنشئت سنة 1943 من طرف الخريجون المغاربة من الجامعات المصرية، الذين كان ينتمي عدد كبير منهم للحزب الوطني. أنظر: عبد الكريم الكريم غلاب: تاريخ الحركة.....، المصدر السابق، ص 244.

لمختلف سفارات الدول الكبرى بالقاهرة، ليتعزز هذا النشاط أكثر، بوصول البعثة الثقافية للمنطقة الخليفية لدى الجامعة العربية سنة 1946[1]، وعودة بعض الزعماء المغربيين من السجون، والمنافي الفرنسية، والتحاقهم بإخوانهم في القاهرة على غرار علال الفاسي[2]، بعدما ساهم في تأسيس جريدة العلم في 11 سبتمبر 1946، كمنبر إعلامي، يروّج لقضايا المغرب العادلة[3].

هذا التوجّه الجديد للحركة الوطنية، وما واكبه من زخم، وتطور في نشاطها، عزّزه أكثر الملك محمد بن يوسف سنة 1947، عندما أبدى دعمه المطلق لمساعي قادة الحركة الوطنية المغربية، من أجل استقلال المغرب الأقصى، بعد زيارته التاريخية لمدينة طنجة[4]، متحديا العراقيل، التي حاولت السلطات الفرنسية وضعها له[5]، وخطابه الشهير بها يوم 10 أفريل 1947، الذي أعلن فيه عن السياسة الجديدة لبلاده، القائمة على ضرورة توحيد جهود أبناء المغرب الأقصى، والعمل من أجل وضع أسس جديدة للعلاقة بين المغرب الأقصى وسلطات الحماية، بما يكفل له تحقيق الاستقلال، مع التوجّه شرقا، ووضع بلاده في إطارها العربي الإسلامي، بتنسيق جهودها مع الجامعة العربية، ومختلف الدول العربية، والإسلامية[6].

هذا الموقف الحاسم من الملك محمد الخامس، قابلته مختلف الأوساط المغربية، والعربية الإسلامية، بارتياح كبير[7]، أما قادة الحركة الوطنية، فقد اعتبروا ذلك إنجازا غير مسبوق، عرفته القضية المغربية، لاسيما وأنهم كانوا ينتظرون هذه

---

[1] – نفسه. راجع أيضا الملحق رقم 4، ص499، والملحق رقم 9، ص 504.

[2] – أقام علال الفاسي في مصر تسع سنوات، موزعة على فترتين، تبدأ الأولى من شهر أفريل 1947، وتنتهي شهر ديسمبر 1948، وتبدأ الثانية سنة 1951، وتنتهي سنة 1956، وخلال الفترة الأخيرة هذه، كان علال الفاسي يغادر القاهرة بين الحين والآخر إلى المغرب الأقصى، أو إسبانيا وبعض الدول الأوربية، أو دول أمريكا اللاتينية، أو حتى أندونيسيا، التي حضر بها مؤتمر باندونغ شهر أفريل سنة 1955. أنظر: عبد القادر الإدريسي: علال الفاسي قمة من المغرب، ط1، الدار البيضاء، المغرب، 2011، ص 158. أنظر أيضا: الملحق رقم 10، ص 505.

[3] – التهامي نعمان: المصدر السابق، ص 51-52.

[4] – باعتبارها الأولى، منذ زيارة الحسن الأول لها سنة 1862، خاصة وأن فرنسا لم تمانع هذه الزيارة، لكي تسترد الاعتبار من احتلال اسبانيا لها، لأن ذلك، حسب الصحفي الأمريكي روم لاندو، كان يتماشى مع رغبة فرنسا في في ظهور السلطان، وهو مشمول برعاية فرنسا في طنجة، لأن ذلك يساهم في رفع هيبة فرنسا، عندما يوضع الاتفاق الدولي الجديد، كما يقلل كثرة الاسبانيين فيها. للمزيد راجع: عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة.....، المصدر السابق، ص311- 312.

[5] – حاولت السلطات الفرنسية تعكير جو الزيارة قبل أن تتم، بعدما دبرت لمذبحة شنيعة بمدينة الدار البيضاء، قبل يومين على الزيارة المبرمجة لطنجة، عبر رئيس الناحية "بونفاس" (Boniface)، راح ضحيتها عشرات المواطنين العزّل. راجع: إبراهيم بوطالب: المرجع السابق، ص 393. وللمزيد من التفاصيل عن الموضوع، عد إلى: Charles André Julien, *Le Maroc face aux impérialismes*, Edition, jeune Afrique, 1978. Roger Le Tourneau, *Evolution de L'Afrique du Nord Musulmane 1920-1961*, A. Colin 1962.

[6] – إدريس أبو إدريس: المرجع السابق، ص 107- 113.

[7] – مثل ما كان عليه الحال في تونس على سبيل المثال لا الحصر، أين ترك الخطاب الشهير، وما حمله من رؤية جديدة للملك محمد الخامس بخصوص مستقبل المغرب، وعلاقته بالوطن العربي ارتياحا كبيرا في الأوساط التونسية، معتبرة ذلك مؤشرا إيجابيا عن تطور مسار النضال الوطني في

الخطوة من الملك، منذ فترة طويلة، خاصة وأن نشاطهم عرف قفزة نوعية منذ مطلع سنة 1947، بعد تأسيس مكتب المغرب العربي في فيفري 1947، الذي أرسى الأرضية الصلبة للنضال المغاربي المشترك، وما يترتب عنه من نتائج هامة ملموسة، وما تلاه من إنجازات كبيرة، لعل أبرزها على الإطلاق عملية تحرير الأمير عبد الكريم الخطابي، وتدبير خطة لجوئه إلى مصر– كما سنأتي على ذلك بالتفصيل لاحقا في هذه الدراسة–[1]، خاصة وأن هذه الأخيرة فتحت ذراعيها للمغاربة، وأبدت استعدادها لتقديم مزيدا من الدعم لنضالهم العادل، من أجل قضية بلادهم[2]– مثلما سنتناوله لاحقا بالتفصيل– ولم تفلح جهود "إريك لابون" (Eirik La Bonne) في كبح جماح التفاعل، والتنسيق المتصاعد بين الحركة الوطنية المغربية والملك المغربي محمد بن يوسف، بل وترك نتيجة عكسية، عندما ساهم ذلك في انشقاق حزب الاستعمار على نفسه، بين تيار راغب في التفاهم مع النخبة المغربية، وآخر رافضا لذلك رفضا قاطعا[3].

واختار قادة الحركة الوطنية إلى جانب العمل في القاهرة وأوربا توسيع نضالهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث أرسلت بالتنسيق مع الملك محمد بن يوسف المهدي بنونة كمندوب لها إلى نيويورك سنة 1947، أين أصبح مكتبه مقرا يحتضن نشاط الهيئات المغربية، على رأسها حزب الاستقلال، الذي كان أحمد بلافريج يشرف على مكتبه بنيويورك رفقة المهدي بن عبود، وعبد الرحمن بن عبد العالي، والدكتور المهدي المنجرة، إضافة إلى السيد محمد الغزاوي[4].

استغل الوطنيون المغربيون الفرصة هناك للتواصل مع ممثلي الدول العربية في هيئة الأمم المتحدة، لشرح قضيتهم، والحصول على المساعدات، لاسيما بعد الأزمة التي عرفها المغرب الأقصى عقب تولّي جوان الإقامة العامة فيه؛ حيث اتسع عمل المكتب، واستطاع التواصل مع مختلف البعثات العالمية المتواجدة في نيويورك مقر الهيئة الأممية[5].

بدأت هذه التحركات المغربية تُؤتي أُكُلها؛ حيث أعطت دفعة قوية لمسار الحركة الوطنية المغربية، خاصة بعدما قرر قادة هذه الأخيرة، وبالتنسيق مع الملك، وأعضاء جامعة الدول العربية، على رأسهم مصر عدم البقاء متقوقعة في الحيّز القديم، وذلك بالعمل على نقل قضيتهم إلى المحافل الدولية الكبرى، وتحديدا إلى أروقة هيئة الأمم المتحدة، هذا الرهان الجديد، سرعان ما أعطى ثماره، بتبني الدول العربية، وعدة دول آسيوية، وحتى أمريكية وأوربية للمطالب المغربية هذه، والعمل على إقناع باقي أعضاء الهيئة الأممية، بضرورة إدراج القضية المغربية على جدول أعمال الهيئة الأممية، ومن ثم

المغرب الأقصى. للمزيد أنظر: أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية بالمعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، شريط رقم: 14 R، ملف رقم: 02، رقم 1530، 1943–ديسمبر 1949.

[1] – لتفاصيل أكثر، أنظر: الملحق رقم 11، ص 506، الملحق رقم 12، ص 507، والملحق رقم 29، ص 524، الملحق رقم 31، ص 526.

[2] – عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة....، المصدر السابق، ص 382– 402.

[3] – إبراهيم بوطالب: المرجع السابق، ص 393–394.

[4] – عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة...، المصدر السابق، ص 391.

[5] – نفسه.

الضغط على فرنسا لمنح الاستقلال للشعب المغربي، خاصة بعد تمادي السلطات الفرنسية في سياستها التعسفية في المغرب الأقصى بحق شعبه وملكه، لاسيما بعد زيارة الملك الأخيرة لطنجة، وتمسّكه بالمطالب التي أطلقها هناك، عندما لجأت سلطات الحماية للغة التهديد والوعيد، لثنيه عن مساعيه، التي قرر المضي في تجسيدها على أرض الواقع دون رجعة، وهو ما عرّضه لحملة فرنسية شرسة، كانت أعنفها سنة 1951، عندما حاولت سلطات الحماية عزله من منصبه، وما أعقب ذلك من موجة غضب عارمة عمّت المغرب الأقصى، والبلاد العربية والإسلامية؛ إذ كان ذلك الحدث السبب المباشر في نقل الكتلة العربية الأسيوية في الأمم المتحدة للقضية المغربية إلى الهيئة الأممية، والسعي لمناقشتها هناك، وإرغام فرنسا على الرضوخ لمطالب الشعب المغربي العادلة- كما سنتناول ذلك في الفصول اللاحقة[1].

وعليه،كانت هذه المرحلة بحق، مفصلية في تاريخ المغرب الأقصى؛ إذ وضعت تطوراتها الجديدة والمتلاحقة، قطار الحركة الوطنية المغربية على السكة الصحيحة، مستغلة وقوف الملك في صفها أولا، ودعم الدول العربية، وأصدقائها من الآسيويين، وغيرهم ثانيا، وبالتالي دخل المغرب الأقصى مرحلة الفصول الأخيرة من صراعه مع سلطات الحماية.

[1] - عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة.....، ج2، المصدر السابق، ص 489- 504.

خاتمة:

مثّلت فترة الحكم الملكي في مصر، أو بالأحرى منذ وضع القصر يده على السلطة سنة 1925 وإلى غاية الإطاحة بحكمه سنة 1952 مرحلة مهمة في تاريخ مصر المعاصر، بل وتاريخ الوطن العربي المعاصر، لأنها كانت حُبلى بالأحداث الحاسمة التي أفرزت تداعيات عديدة داخليا وخارجيا.

فقد كان لعدم استقرار الوضع المصري في مختلف الجوانب، سواء كان ذلك في فترة حكم الملك فؤاد، أو مرحلة ابنه الملك فاروق الأثر الكبير في مكانة مصر، ودورها الإقليمي، والدولي، لاسيما في ظل تواصل التأثير البريطاني على سلطة القرار المصري، ورؤيتها لمختلف القضايا الراهنة آنذاك.

غير أنّ التحولات الحاصلة في مصر ومحيطها، خاصة بعد تأسيس جامعة الدول العربية، وما واكبه من تنامي لتيار القومية العربية، والضغوط التي مارستها الجماهير المصرية والعربية على دوائر الحكم في مصر آنذاك، جعلت هذه الأخيرة تلتفت إلى هذه الأصوات المنادية بضرورة قيامها بدورها المنوط بها، لاسيما في تلك الفترة الحرجة، التي كانت فيها جل الأقطار العربية ترزح تحت هيمنة المستعمر.

وتأتي في مقدمة هذه الأقطار دول المغرب العربي، ليبيا، تونس، الجزائر، والمغرب الأقصى، هذا الأخير كان يشهد إرساء المستعمر الفرنسي والإسباني لدعائم حكمه به، عبر وضع يده على مختلف دواليب الحكم. وهو الأمر الذي جعل الشعب المغربي يختار الكفاح سبيل مقاومته ضد المحتل.

هذا النضال، ما لبث أن بدأ يتصاعد ويتبلور، بعدما لمس قادته خطورة ما يخطط له المستعمر؛ حيث كثّفوا من جهودهم، عبر الرفع من وتيرة العمل الوطني، وزيادة التنسيق بين المنطقتين الجنوبية والشمالية من جهة، وبين المنطقتين والملك من جهة أخرى، فضلا عن إدراكهم أهمية تدعيم النضال الداخلي، بالنضال في الخارج، حينها عززوا من نشاطاتهم في المهجر، لاسيما بالمشرق العربي؛ حيث غذت مصر خصوصا قبلة لرواد الحركة الوطنية المغربية؛ إذ أصبحت القاهرة ملاذا، وقاعدة خلفية لكبرى الحركات التحررية، تمكنت عقبها الحركة الوطنية المغربية من أن تخطو أولى خطواتها الرئيسية نحو تحقيق الاستقلال.

الباب الثاني

الدعم الإعلامي المصري لنضال الحركة الوطنية المغربية

مقدمة:

شكّلت المساندة الإعلامية المصرية لنضال المغرب العربي عموما، والمغرب الأقصى تحديدا دفعة قوية استطاع من خلالها هذا الأخير المضي قُدُما في برنامجه النضالي؛ حيث تصاعدت هذه المؤازرة بشكل كبير مع تزايد الاعتداءات الاستعمارية التي مسّت مختلف الجوانب؛ إذ لم تتوان الصحافة المصرية على اختلاف مشاربها في التشهير بالممارسات الاستعمارية التعسّفية، وتغطية نشاطات قادة الحركة الوطنية المغربية بكل اهتمام.

ورغم التعاطف الإعلامي المصري الرسمي مع الوطنيين المغربيين، إلا أن ذلك لم يكن في مستوى ما قدّمته الصحافة غير الرسمية، التي أجمعت على عدالة القضية المغربية، وحق الشعب المغربي في الانعتاق، مجسّدة ذلك في تخصيص حيّزا كبيرا للمسألة المغربية بشتى جوانبها، لاسيما نقل أخبار القمع الاستعماري، ونشاط الوطنيين المغربيين؛ إذ شكّلت سنوات الأربعينات خاصة منعطفا حاسما في مسار اهتمام الصحافة المصرية بالمسألة المغربية على اختلاف مشاربها.

وقصد الإلمام أكثر بالموضوع، ارتأيت تسليط الضوء على ما بذلته صحف مختلف التيارات السياسية، والإيديولوجية المصرية دعما لكفاح الحركة الوطنية المغربية، وعليه قسّمت هذا الباب إلى ثلاثة فصول رئيسية، تناولت في الفصل الأول مساندة صحف التيار الإسلامي في مصر للقضية المغربية، انطلاقا من الدور الكبير الذي لعبته منذ خضوع المغرب للحماية المزدوجة سنة 1912؛ إذ أخذنا في ذلك ثلاثة نماذج عن صحف هذا التيار، ويتعلق الأمر بمجلة المنار لصاحبها الشيخ محمد رشيد رضا، ومجلة الفتح لمحب الدين الخطيب، ثم توقفت عند صحف جماعة الإخوان المسلمين باعتبارها كبرى الحركات الإسلامية في مصر آنذاك، التي أعلنت تأييدها لكفاح المغرب الأقصى، ومواجهة قوى الاستعمار به.

وعرّجت في الفصل الثاني على تفاعل صحف التيار الليبرالي مع نشاط الحركة الوطنية المغربية، حيث ركّزت على جرائد كل من حزب الوفد، كونه أكبر الأحزاب المصرية آنذاك، التي انبرت للدفاع عن القضايا العربية، وعلى رأسها قضية المغرب الأقصى، وجرائد حزب الأحرار الدستوريين، الذي ورغم انشقاقه عن حزب الوفد بقي مدافعا عن القضايا العربية ولو بدرجة أقل، إضافة إلى ذلك أخذت جريدة المقطم كنموذج آخر عن هذا التيار، بحكم قربها من القصر لفترة معتبرة، علاوة عن كونها كثيرا ما دافعت عن القضية المغربية. أما الفصل الثالث فأفردته لجريدة الأهرام كنموذج للتيار المحايد في مصر، كونها كانت فضاء لأقلام عديد الشخصيات ذات التوجّهات المختلفة.

الفصل الأول

صحف التيار الإسلامي ونضال المغرب الأقصى

1- مجلة المنار والقضية المغربية

2- القضية المغربية في مجلة الفتح

3- نضال الحركة الوطنية المغربية على ضوء صحف الإخوان المسلمين

ساهمت صحافة التيار الإسلامي بشكل فعّال في دعم القضايا الوطنية لدول المغرب العربي، ولاسيّما، نشاطات الحركة الوطنية، وكل ما يمت إليها بصلة من قريب أو بعيد، وتأتي جرائد المنار لمحمد رشيد رضا، والفتح لمحب الدين الخطيب، بمعية جرائد الإخوان المسلمين في مقدمة جرائد التيار الإسلامي في مصر، التي حملت راية الدفاع عن شعوب المغرب العربي ضد المستعمر الأوربي وسياسته.

1- مجلة المنـــار والقضية المغربية:

تُعدّ المنار من أبرز، وأهم الصحف المصرية، بل والإسلامية على الإطلاق، التي انبرت للدفاع عن قضايا شعوب شمال إفريقيا؛ حيث كان ذلك في صلب اهتمامات وقناعات مؤلفها الشيخ محمد رشيد رضا، وقد برز دور المجلة أكثر في دعم القضية المغربية، بتوقفها عند أهم الأحداث التي شهدها المغرب الأقصى، على رأسها ثورة الريف، وبعدها استصدار فرنسا للظهير البربري في 16 ماي 1930؛ إذ كانت في مقدمة الجرائد، التي أعلنت الحرب على هذا الظهير.

أ- ثورة الريف في جريدة المنار:

ثار الشعب المغربي على السياسة الاستعمارية التعسفية، سواء في مناطق الحماية الفرنسية، أو الاسبانية، وكرّس ذلك من خلال ثورات استهدفت الوجود الأجنبي بالمغرب الأقصى، ولعل أبرزها ثورة الريف بزعامة محمد بن عبد الكريم الخطابي، الذي ثار تحت زعامته أهل الريف في وجه إسبانيا منذ 1919، ليستمر كفاحهم لسنين عدة، حتى تغلبوا على الإسبان، وطردوا جيوشها، ملحقين بهم خسائر بشرية فادحة، وهو الأمر الذي نال اهتمام كبريات الصحف العالمية والإسلامية، وفي أوّلها المنار التي توقفت عند الحدث.

وبعد ركود الحرب بين محمد بن عبد الكريم الخطابي وإسبانيا، اشتعلت من جديد، بينه وبين فرنسا في مناطق الحكم الفرنسي، أين استطاع التغلب عليها، ما أرغمها على الاستعانة بجيوشها في الداخل والخارج، ومعروف عن البطل محمد بن عبد الكريم الخطابي، بأنه رجل غيور على وطنه، يتميز بالذكاء والدهاء باعتراف أعدائه، خاصة منهم الإسبان، والتي نقلتها عنهم المنار في الجزء السابع (07) من المجلد السادس والعشرين (26)، التي تحدثت عن معاركه في مواجهة القوات الفرنسية، أين اعتمد أسلوب الكر والفر، وهو الأســـلوب الذي كـــان قـــد انهـــزمت

بـــه قـــــوات نابليون في إسبـــانيا عـــــام 1808، وكذلك الأمر مع ثورة البورس مع انجلترا،كما أكدته المنار[1].

استطاع محمد بن عبد الكريم الخطابي في الوقت نفسه –تقول– المنار تأليب القبائل المغربية ضد الاستعمار الفرنسي، وضمن مساندته لها، مما زاد في قوته، كما استغل دهاءه أيضا للإيقاع ببعض القبائل المغربية المتعاونة مع فرنسا، وهو ما وقف عليه أعداؤه كذلك حسب ما ذكرته المنار دائما[2].

واهتمت المنار بثورة الخطابي ضد إسبانيا وفرنسا، هذه الأخيرة بعد هزمه لها، تحالفت مع القوات الإسبانية، وطوقوا منطقة الريف من كل الجوانب، مستعملين في ذلك أسطولا جويا، تقوده مئات الطائرات، التي قصفت القرى الريفية بالديناميت، مدعومين من سلاح الجو الأمريكي، وفي ذلك حقد صليبي دفين يسكن قلوب هؤلاء –حسب المنار–[3].

يحدث هذا في ظل السكوت المطبق تقول المجلة، الذي لزمه المسلمون، رغم كل ما يواجهه إخوانهم من اعتداءات همجية مسيحية، فوقفوا موقف المتفرج، ولم يجرؤوا على مساعدتهم، رغم ما وصلوا إليه من تطور، في شتى المجالات، خاصة مصر، وجمعية الهلال الأحمر بها[4]، وبعض الجمعيات الأخرى، التي اتصلت بها المنار لحثها على مساندة إخوانهم في المغرب الأقصى، إلا أن نداءاتها، لم تجد آذانا صاغية، وهو ما تأسفت عليه المنار كثيرا[5].

وتضيف المنار أنّ عدة قرى وقبائل تألّبت ضد محمد بن عبد الكريم الخطابي، وأهل الريف عموما، الذين وصفتهم على لسان شكيب أرسلان بالمتخاذلين مع العدوان المزدوج الفرنسي الإسباني، ضد بني وطنهم وملّتهم، تقربا وتملقا إليهم، مشبّهة ذلك بما سبق وأن حدث في سوريا، وبلدان إسلامية أخرى[6].

---

[1] – المنار: المجلد، 26، الجزء 07، ذي القعدة 1343هـ/ 11 جوان 1925م، ص 147-155.

[2]– المنار: المجلد، 26، الجزء 07، ذي القعدة 1343هـ/ 11 جوان 1925م، ص 147-155.

[3]– المنار: المجلد 31، الجزء 05، نوفمبر 1930ص 367.

[4] – أنشئ الهلال الأحمر المصري سنة 1911 خلال الحرب الليبية، لتقديم المساعدة للمتضررين منها، أثناء الحرب العالمية الأولى قدمت المساعدات لسكان فلسطين، وفي سنة 1923 صدر القانون النظامي للجمعية، وفي سنة 1937 افتتح مبنى الهيئة ومستشفاها. أنظر: محمد صالح حرب: المصدر السابق، ص 139.

[5]– المنار: المجلد 24، الجزء 09، 29 محرم 1342هـ/ 11 سبتمبر 1923م، ص 691.

[6]– المنار: المجلد 31، الجزء 05، نوفمبر 1930ص 367.

وسلّطت المنار الضوء على بعض هؤلاء الخونة، منهم الطرق الصوفية ومشايخها، التي أشار إليها محمد بن عبد الكريم الخطابي، مركّزا خاصة على مشايخ الطريقة التيجانية، في شهادته التي نقلتها المنار، في الجزء الثامن 08 من المجلد السابع والعشرين (27) في مقال عنونته بـ:"جهل زعماء المسلمين، ومفاسد أهل الطرق والشرفاء وكونهما سببا لفشل زعيم الريف المغربي"، والتي عرض فيها العراقيل والمعارضة التي لقيّها برنامجه الهادف إلى الاستقلال الفعلي وليس الصوري. هذه الانتقادات، جاءت —حسبه– من بعض حلفائه، من زعماء القبائل المتكتلة معه، المدفوعة والمدعومة من الزعماء الصوفيين، والأسر الكبيرة النافذة في منطقة الريف المغربي بالخصوص[1].

ب – المنار والسياسة الفرنسية في المغرب الأقصى:

تعتبر مجلة المنار من أبرز المجلات المشرقية التي اعتنت بنقل أخبار الشمال الإفريقي، خاصة ما تعلّق بالسياسة الاستعمارية التي كان المستعمر الأوربي يطبقها هناك على مختلف الأصعدة، لاسيما وأن تلك الفترة التي تهمنا في موضوعنا، تزامنت ونضوج — إن صح التعبير– السياسة الفرنسية هناك في شقها الاجتماعي والثقافي والديني، التي كثيرا ما راهنت عليها السلطات الفرنسية لبسط نفوذها على المغرب الأقصى. والمنار من منطلق عقيدتها، وعقيدة مؤسسها محمد رشيد رضا، لم تفوّت فرصة انغماس فرنسا في تطبيق هذه السياسة، لتبدأ مرحلة التشهير بها أمام الرأي العام العربي والإسلامي، وعليه، درجت على نقل كل ما يتعلق بما تمارسه فرنسا في هذا الإطار بالمغرب الأقصى.

وبرأي المنار، فقد أثرت بعض الأحداث، والظروف الخارجية بشكل أو بآخر في سير وتطور سياسة فرنسا في المغرب الأقصى، ومنها خصوصا تفكك الدولة العثمانية، الذي تلاه نجاح القوى الاستعمارية في علمنتها، وذلك بإقامة حكومة تركية إلحادية، عملت بكل ما بوسعها على نبذ الشريعة الإسلامية، وإبطال المدارس والأوقاف الإسلامية، كما عملت أيضا على إكراه الشعب التركي على ترك اللغة العربية، وبالمقابل، غيرت كتابة اللغة التركية إلى الحروف اللاتينية عوضا عن العربية، مع ترجمة القرآن الكريم إلى اللغة التركية ترجمة غير موثوق فيها، رغم معارضة الشعب التركي لأغلبية هذه التحولات، والتي تجلت –بحسب المنار– في محاولاته المتكررة لاغتيال رئيس جمهورية هذه الحكومة، هذا التحوّل في تاريخ الدولة العثمانية، دفع بالدول الاستعمارية إلى محاولة تحقيق مزيدا من الأهداف، التي رسمتها في مجال —محاربة الإسلام والقضاء عليه —وهو السياق الذي ربطت به المنار إصدار فرنسا للظهير البربري في المغرب الأقصى سنة 1930[2].

[1]– المنار: المجلد 27، الجزء 08، ربيع الثاني 1345هـ/1926/11/05م. ص 630-632.

[2] – المنار: المجلد 31، الجزء 02، أوت 1930ص 150.

كما كان للحرب العالمية الأولى تأثير كبير على سير الأحداث بالمغرب الأقصى، فنتائجها عموما هيأت الظروف المناسبة لفرنسا لتطبيق سياستها البربرية هناك، وإصدارها لمجموعة من الظهائر، من خلال حمل السلطان المغربي على القبول باستصدارها باسمه، وهو ما فصلت فيه المنار بشكل كبير[1].

هذه الممارسات التي استهدفت المقومات اللغوية، والدينية، والثقافية، عن طريق محاربة الإسلام واللغة العربية، والتدخل في شؤونه الدينية، رأت فيها المنار تعارضا مع بنود الحماية، خاصة، لما وصل بها الأمر حد منع العلماء والفقهاء من إلقاء دروس الوعظ والإرشاد، ووقف نشاطاتهم في جميع المساجد، والأسوء من ذلك –تقول المنار– شروعها في تنصير القبائل البربرية، خاصة بعد استصدارها للظهير البربري 16 ماي 1930[2].

وتضيف الصحيفة أن الفرنسيين لم يتوقفوا عند هذا الحد، بل انتقلوا إلى سياسة التفريق الاجتماعي، التي حضّر لها الفرنسيون كما يجب بتخصيص ميزانية معتبرة لدعم العديد من الكتاب والمؤرخين لتأليف العديد من الكتب والنظريات التي تركّز على توضيح الشرخ الكبير الموجود بين مكونات المجتمع المغاربي، معتمدين في ذلك، على تبيان التضارب والتنافر حسبهم الموجود بين العرب والبربر، مركّزين جهودهم أكثر على العنصر البربري[3].

وقد عالجت المنار، هذه النقطة الحساسة في أجندة الاستعمار الفرنسي، في المغرب العربي عموما، والمغرب الأقصى تحديدا، وحرصت على رفع اللُّبس عن كل المخططات الفرنسية البربرية، خاصة في المجلد الحادي والثلاثين، ففي الجزء الثالث منه، عرضت وبإسهاب جملة من الآراء والنظريات الفرنسية في هذا المجال، وفي ذلك عرضت بعض المقالات للشيخ رشيد رضا ناقش فيها تلك السياسة مبرزا استغلال فرنسا للظرف الصعب الذي يمر به المغرب لتطبيق سياستها تلك، كما دأبت في هذا الصدد على عرض الرسائل التي كانت تردُها من المغرب، والتي تلقي الضوء على هذه السياسة الفرنسية، وأبرز روادها ومنظّريها، والأُسُس التي بنيت عليها نظرياتهم هذه، فيما تعلق بالتنافر العرقي، والديني، واللغوي بين العنصر البربري ذي الأغلبية، والعنصر العربي الذي يشكل الأقلية في المغرب الأقصى –حسب أصحابها–، كاشفة لأهم المنظرين الفرنسيين لهذه السياسة على غرار لوغلي، وبول مارتي، وجورج سوردون وغيرهم[4].

وأجمع هؤلاء –حسب الجريدة– على أن تنصير البربر هو مفتاح السيطرة على المغرب الأقصى، والتحكم في مقدّراته المختلفة، والطريق في ذلك، يجب أن يمر —حسبهم– على إكراههم وإدخالهم بالقوة في المسيحية، على غرار

[1]– المنار: المجلد 31، الجزء 02، أوت 1930، ص 150.
[2] – المنار: المجلد 33، الجزء 02، ذي الحجة 1352هـ/ أفريل 1933م، ص 152.
[3] – المنار: المجلد 31، الجزء 03، سبتمبر 1930، ص 219.
[4] – المنار: المجلد 31، الجزء 03، سبتمبر 1930، ص 226.

ما تم في الأندلس، كما عبّر عن ذلك محمد رشيد رضا[1]. هذا الأخير بنى رأيه هذا من خلال اطّلاعه على بعض ما كتبه منظّرو هذه السياسة، من أمثال أدينو، وشارل دوفوكو، وغيرهما من المنظّرين[2].

وحسب رشيد رضا –دائما–، فقد جاءت محاربة اللغة العربية في صلب اهتماماتهم، والتي خصّوها بعناية كبيرة، بعد محاربة الإسلام كما سبق ذكره، ويظهر ذلك من خلال كتاباتهم هذه، ومنها ما جاء في كتاب (الشعب المغربي)، أو (العنصر البربري) لفيكتور بيكي، الذي يدعو إلى تعميم اللغة الفرنسية، بدلا من العربية، على البربر في المغرب الأقصى[3]. ومن أجل ذلك تقول المنار، شرعت السلطات الفرنسية في غلق المدارس والكتاتيب العربية، ومنع الشيوخ من دخولها ودخول المناطق البربرية، وبالمقابل شرعت في تأسيس المدارس الفرنسية وتأطيرها بالمبشّرين والقساوسة والرُّهبان في المناطق البربرية[4].

ت– السياسة البربرية في المغرب الأقصى على ضوء مجلة المنار:

بدأت السلطات الفرنسية في تكريس آراء ونظريات المفكرين الفرنسيين السابقة، الرامية إلى تمزيق وحدة المغرب الأقصى، الدينية والاجتماعية، في إطار ما اصطُلح على تسميته بالسياسة البربرية، والتي تركّزت على محاولة الفصل بين البربر والعرب، عن طريق القضاء على الإسلام واللغة العربية، في المناطق التي يسكنها البربر، هذه السياسة عملت المنار على نقل حقيقتها، والخطوات الفرنسية من أجل تجسيدها للرأي العام العربي والإسلامي، وقد حفل المجلد الحادي والثلاثين على وجه الخصوص، بتغطية وافية لهذه الهمجيّة الفرنسية.

إذ عادت المنار إلى البدايات الأولى لهذه السياسة في المغرب الأقصى، واستنادا إليها، فإن هذه السياسة البربرية، قد بدأت فعليا في عهد أول مقيم عام فرنسي في المغرب الأقصى الماريشال لويس إيبار ليوطي، الذي عمل بكل ما أوتي من قوة، على القضاء على الإسلام، وإخراج شعب البربر المسلم منه، والعمل على تنصيره. ونهج في ذلك – حسب– المجلة سياسة إصدار الظهائر لإعطائها الصبغة الشرعية والقانونية، على غرار ظهير 1914، وظهير 1922، التي ركزت فيها على إلغاء اللغة العربية بالمناطق البربرية[5].

ويتجلى ذلك، في المنشور الذي أوردته المنار، في مقالها الصادر في الجزء الرابع من المجلد الحادي والثلاثين، الذي يفضح الممارسات الفرنسية التعسفية في المغرب الأقصى، والذي نقلته كاملا لأهميته، هذا المنشور الذي أصدره ليوطي

[1] – المنار: المجلد 31، الجزء 03، سبتمبر 1930، ص 220.
[2] – المنار: المجلد 31، الجزء 03، سبتمبر 1930، ص 221–224.
[3] – المنار: المجلد 31، الجزء 04، 22 أكتوبر 1930، ص 304–305.
[4] – المنار: المجلد 31، الجزء 03، سبتمبر 1930، ص 227–228.
[5] – المنار: المجلد 31، الجزء 02، أوت 1930، ص 150.

إلى رؤساء الاستعلامات بالمغرب الأقصى، والذي نقله الكومندان بول مارتي في كتابه "مغرب الغد"[1]. هذا المنشور – حسب المنار– يبرز مدى كره ليوطي للغة العربية وسعيه للقضاء عليها، واستبدالها باللغة الفرنسية[2]. وفي سبيل ذلك تضيف المنار سرّعت السلطات الفرنسية من وتيرة إنشاء المدارس الفرنسية البربرية، وتعميم استعمال اللغة البربرية والفرنسية على مختلف المصالح الإدارية في المناطق البربرية، التي شهدت أيضا —حسبها– تطهيرا لكل ما يمتّ للعربية بصلة[3].

وحسب المنار، فإن هذه السياسة تكثّفت أكثر في عهد المقيم العام تيودور ستيك، الذي استكمل ما بدأه سلفه ليوطي، أين قام بزيادة فتح المدارس الفرنسية البربرية، وغيّر في كتابة اللغة البربرية، فأصبحت تكتب بحروف لاتينية، بعد أن كانت تكتب بالحروف العربية، كما زاد من عمليات التبشير، فجلب المزيد من المبشّرين، وبالمقابل، منع بناء المساجد، وإقامة الكنائس عوضا عنها، كما منع زعماء الطرق الصوفية من التجوّل في المناطق البربرية، إلى جانب أصحاب الكتاتيب القرآنية من المشرفين عليها، وللفصل أكثر بين العرب والبربر، فرضت على العرب جوازات سفر للدخول إلى المناطق البربرية[4].

ث– المنار والظهير البربري 16 ماي 1930:

1– استصدار فرنسا للظهير البربري في المنار:

اهتمت المنار وكُتّابها، بالمضمون الحقيقي للظهير البربري، الذي أصدرته فرنسا تتويجا لسياستها البربرية، التي بدأتها قبل ذلك بمدة طويلة[5]، فقد كانت قضية الظهير البربري 16 ماي 1930 بمثابة المنعرج الحاسم في موقف رشيد رضا من الوجود الفرنسي في المغرب الأقصى خصوصا، والمغرب العربي عموما[6]، وهي تهدف من خلال عرضها له إلى توعية الشعوب الإسلامية، بخطورة هذا الظهير والعواقب الوخيمة، التي ستنجر عليه، في حال نجحت السلطات الفرنسية في تطبيقه، معتمدة في ذلك أساسا على البيانات والنداءات، التي كانت تأتيها، وتردُها من كل مناطق العالم

[1]– المنار: المجلد 31، الجزء04، أكتوبر 1930، ص 303.

[2]– المنار: المجلد 31، الجزء 04، أكتوبر 1930، ص 303

[3]– المنار: المجلد 31، الجزء 04، أكتوبر 1930، ص 306.

[4]– المنار: المجلد 31، الجزء 03، سبتمبر 1930، ص 288.

[5] – لأكثر تفاصيل عن معالجة مجلة المنار لقضية الظهير البربري 16 ماي 1930 بالمغرب الأقصى، راجع: فاتح بوفروك: الظهير البربري 16 ماي 1930 في المغرب الأقصى من خلال مجلة المنار 1930–1934، رسالة ماجستير، إشراف: أحمد رضوان شرف الدين، جامعة الجزائر 2، السنة الجامعية: 2010–2011.

[6] – رياض عمر: علاقة مجلة المنار الإصلاحية بمفكري الجزائر 1898–1935، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد 07، ديسمبر 2012، جامعة معسكر، الجزائر، ص 91.

الإسلامي، خاصة من المغرب الأقصى، والتي أجمعت كلها على أن فرنسا تريد من خلال استصدارها لهذا الظهير إخراج البربر من حظيرة الإسلام كلية بكل الطرق المتاحة، بما فيها العسكرية بشكل لم يسبق له مثيل، وقد خصّصت لمعالجته ما يشبه ملفا في المجلد الحادي والثلاثين (31) أساسا، الذي تصادف صدوره مع إطلاق فرنسا لظهيرها في المغرب الأقصى سنة 1930[1]. فمحاولة إخراج البربر عن الإسلام جاءت بحسب المنار قفزا من الفرنسيين على تاريخهم المجيد والحافل بالإنجازات، فهم الذين دخلوا واعتنقوا الإسلام عن بكرة أبيهم، وأبلوا البلاء الحسن في نشره والدفاع عنه، على غرار عبد الرحمن الغافقي، وأسد بن الفرات وغيرهما[2]. علاوة على كونهم يشكّلون نسبة معتبرة من سكان المغرب الأقصى[3].

ومن أجل تجسيد ذلك ميدانيا، وتكملة لما بدأته من قبل، استصدرت فرنسا ظهيرا سلطانيا مؤرخا بـ17ذي الحجة 1348هـ/16 ماي 1930م باسم السلطان محمد بن يوسف، نشرته في الجريدة الرسمية، تحت رقم 919، والذي يقضي بتنازل سلطان المغرب لها على الإشراف عن الأمور الدينية للبربر لصالحها[4]، ونبّهت المنار إلى خطورة ما ما ورد في فيه. ولتمكين الشعوب الإسلامية من الاطّلاع عليه أوردت أهم نصوصه في الجزء الرابع من المجلد الحادي والثلاثين. ويتبين من خلال هذه البنود أن فرنسا تريد القضاء على الوحدة اللغوية، والوطنية، والدينية للشعب المغربي، تمهيدا لإلحاقه بفرنسا، وبالتالي ضمّه بالكامل[5].

وقد طعنت جهات كثيرة، خاصة الجهات الشعبية، والثقافية المغربية في شرعية هذا الظهير لجملة من الأسباب، على رأسها، -كما أوضحته المنار- طريقة إصدار فرنسا لهذا الظهير، بحيث حصلت على تفويض السلطان، قهرا وإكراها، وختمته بختمه دون علمه، بحيث أرغمت رجال حكومة المغرب على التنازل عن حق السلطان في إقامة الأحكام الشرعية بين القبائل البربرية، والاعتراف للسلطات الفرنسية بأنها أصبحت تنوب عن السلطان في تدبير شؤون البربر الدينية، والتشريعية، والتنفيذية، وحق السلطان لا تملك الحكومة حق التنازل عنه[6].

---

[1] - أنظر: الملحق رقم 19، ص 514، والملحق رقم 20، ص 515.

[2] - المنار: المجلد 31، الجزء 03، سبتمبر 1930، ص 205-227.

[3] - المنار: المجلد 31، الجزء 03، سبتمبر 1930، ص 226.

[4] - المنار: المجلد 31، الجزء 03، أوت 1930، ص 206. للمزيد أنظر أيضا: الملحق رقم 13، ص 508.

[5] - المنار: المجلد 31، الجزء 04، أكتوبر 1930، ص 306

[6] - المنار: المجلد 31، الجزء 03، سبتمبر 1930ص 206-207.

وركّزت المنار بشكل واضح على سياسة فرنسا ما بعد استصدارها للظهير البربري سنة 1930؛ حيث أبرزت ما رافقه من حملة تنصير وتبشير واسعة، حسب ما أكّده شكيب أرسلان في الجزء الخامس من المجلد الحادي والثلاثين، في معرض حديثه عن تصرفات فرنسا، ومعاونيها من المغربيين في المغرب الأقصى، وعلاوة على التبشير، عمدت فرنسا إلى محاربة اللغة العربية بغلق المدارس القرآنية، ومنع الشيوخ من دخول المناطق البربرية، التي تركت فيها حرية التنقل إلا للمبشرين والقساوسة[1]. وفي خطوة مكمّلة، تم وضع أبناء البربر بين أيدي الرهبان، والراهبات الكاثوليك، الذين تقاطروا على تلك المناطق، مركزين في عملهم التبشيري –تقول المنار– على الأطفال الصغار والنساء[2].

2– المنار ودور رجال المشرق في التعريف بالظهير البربري:

فور إصدار سلطات الحماية الفرنسية في المغرب الأقصى للظهير البربري في 16 ماي 1930 وعزمها على تنفيذه على أرض الواقع، تعرّض إلى حملة إدانة ورفض في المغرب الأقصى وفي بلاد المشرق على السواء ضد هذا العدوان، لاسيما واجهاته الدينية والثقافية، ممثلة في النخب الفكرية والصحف والمجلات[3]، بحيث عملت على توعية الرأي العام العربي الإسلامي بخطورة مضمون الظهير البربري، والعواقب الوخيمة، التي تنجر عن تجسيده، مجمعة على وصفه "بحرب صليبية جديدة" تستهدف مسلمي المغرب الأقصى.

وتعتبر مجلة المنار أبرز المجلات الإسلامية المشرقية التي عارضت بشدة هذا الظهير، محاولة فضح المخططات والنوايا الاستعمارية التي ترمي فرنسا إلى تحقيقها من ورائه، والتشهير بها أمام الرأي العام الإسلامي والعالمي، وكان ذلك من خلال جهود كتابها، وصحفييها الذين سخّروا أقلامهم للدفاع عن القضية المغربية، معتبرين إياها قضيتهم أيضا، على رأسهم محمد رشيد رضا، الذي ما إن أصدرت سلطات الحماية هذا الظهير، حتى سارع إلى إعلان رفضه المطلق له، مبديا تعاطفا مطلقا مع المغربيين، فسخّر في سبيل ذلك قلمه ومجلته، للدفاع عن القضية المغربية، مبرزا من خلال المقالات التي كتبها في هذا الصدد، التي تضمّنها المجلد الحادي والثلاثون، خاصة في جزئيه الثالث والرابع، محاولة سلطات الحماية الفرنسية تنصير بربر المغرب الأقصى، وسعيها لفصلهم عن الشريعة الإسلامية على حد سواء؛

[1]– المنار: المجلد 31، الجزء 05، نوفمبر 1930، ص 370.

[2]– المنار: المجلد 31، الجزء04، أكتوبر 1930، ص 303–304. للاطلاع أكثر أنظر: الملحق رقم 15، ص 510.

[3]– منها المنار، الفتح والشورى والمؤيد بالقاهرة، الجامعة العربية بفلسطين، العهد الجديد في بيروت إضافة إلى الصحف التونسية.أنظر: محمد خير فارس: تنظيم...، المرجع السابق، ص 456، والمنار: المجلد 31، الجزء 03، ص 210.

حيث ركّز فيها على تبيان الدوافع الحقيقية التي كانت وراء إصدار فرنسا لهذا الظهير، والمتمثلة —حسبه- في الحقد الصليبي الدفين، الذي يميز الساسة والمفكرين والقساوسة الفرنسيين[1].

وأكد محمد رشيد رضا على أنه ينبغي على المسلمين أجمع التصدي له، لأنه خطر عليهم كلهم[2]. مستعرضا مضامينه الخطيرة على لسان مجموعة من المغربيين على شعوب المنطقة، محذرا المسلمين من مغبّة الوقوف موقف المتفرج حيال هذه القضية، مذكرا إياهم بتبعات نجاح فرنسا في تنصير بربر المغرب الأقصى، لأن ذلك الأمر —حسبه- لن يستثني أحدا مستقبلا[3]، لافتا نظر المسلمين في آن واحد، إلى موقف السلطان المخزي في هذا الظهير، واصفا إياه بأنه سبح ضد التيار، وجاء عكس تطلعات المغاربة وآمالهم المعلقة عليه، متطرقا في الوقت ذاته إلى موقف الجهات الرسمية الفرنسية[4].

وسار على خطى رشيد رضا في معارضته للظهير البربري، والسياسة البربرية الفرنسية عموما، زميله في المنار عبد الحميد سعيد، الرئيس العام لجمعية الشبان المسلمين، الذي لم يتوان في تسخير مجهوداته، ووضع إمكاناته في خدمة هذه القضية، فاستغل مجلة المنار كمنبر لترجمة جهوده ميدانيا، موجّها إياها إلى الرأي العام العربي الإسلامي، وقد جاءت جل المقالات التي كتبها في هذا المجال تقريبا على شكل نداءات استغاثة، ضمّنها تنبيه كل العالم العربي الإسلامي بكل أطيافه، إلى خطورة هذا الظهير على البربر المغربيين خصوصا، مذكرا بماضيهم المشرق في تاريخ الإسلام، مبيّنا الهدف الرئيسي الذي دفع بفرنسا إلى إصدار هذا الظهير، والمتمثل في إخراج البربر عن دائرة الإسلام، شارحا انعكاساته السلبية، على المغربيين والمسلمين معا[5].

ولم يتخلف أمير البيان شكيب أرسلان عن ركب زملائه في المنار، في تقديم الدعم للشعب المغربي في مواجهة مخططات الساسة الفرنسيين، الراغبين في تحويل المغرب الأقصى إلى أندلس ثانية؛ حيث نشر العديد من المقالات التي تفضح السياسة البربرية الفرنسية في المغرب الأقصى، والأساليب الخبيثة التي تنتهجها للقضاء على الإسلام بالتعاون مع الخونة من صنائع الاستعمار الفرنسي، من أبناء الشعب المغربي كما جاء على لسانه في الجزء 5 من المجلد 31.

[1]- المنار: المجلد 31، الجزء 03، سبتمبر 1930، ص 225-226.
[2]- المنار: المجلد 31، الجزء 03، سبتمبر 1930، ص 228-229.
[3]- المنار: المجلد 31، الجزء، 03، سبتمبر 1930، ص 306-314.
[4]- المنار: المجلد 31، الجزء، 03، سبتمبر 1930، ص 306- 314.
[5]- المنار : المجلد 31، الجزء 05، نوفمبر 1930، ص 367-370. أنظر أيضا: الملحق رقم 15، ص 510، الملحق رقم 16، ص 511.

هذا علاوة على دعوته مسلمي العالم، وحثّهم على جمع التبرعات لمسلمي المغرب الأقصى، حتى يتجاوزوا المحنة التي ابتلاهم بها ما أسماهم بأباطرة النهب، والتجزئة، والتفريق من الفرنسيين، والإسبان الغاصبين خدمة للإسلام والمسلمين على حد تعبيره في المنار[1] .

ولم تتوقف هذه الجهود الجبارة عند عدد معين من الشخصيات العربية والإسلامية، بل ضمّت شخصيات أخرى عديدة أوردتها المنار؛ إذ وقفت —حسبها– سدّا منيعا في وجه هذا الاعتداء الصارخ على الإسلام، في منطقة كانت تمثل أهم قلاعه على حد تعبيرها أمثال خليل الخالدي رئيس الاستئناف الشرعي بفلسطين، وأبو بكر يحيى باشا المستشار بمحكمة الاستئناف سابقا، علي جلال الحسيني بك المستشار بمحكمة الاستئناف السابق، علي سرور الزنكلوني، عبد المجيد الربيعي، ومحمود يونس الإندونيسي، وعبد الصمد شرف الدين الهندي، إضافة إلى مفتي مجلتي الفتح والزهراء وآخرون[2].

3– المنار وردود الفعل المغربية على الظهير البربري:

أصرّ المغربيون بكل أطيافهم على الوقوف في وجه هذا الظهير، والعمل على إلغائه بكل السبل، وهو ما واكبته المنار، وتتبعته باهتمام بالغ، مثلما هو الأمر في المجلد الحادي والثلاثين، في جزئه الثالث، وفي مقال بعنوان:"كيف تريد فرنسا القضاء على الإسلام في المغرب الأقصى"، وهو أساسا رسالة من مجموعة من الشبان المغربيين بباريس[3]، أبرزت المنار ثورة الشعب المغربي على هذا المرسوم؛ حيث أطلعتنا على الغضب الذي عمّ مختلف نواحي المغرب الأقصى[4].

وعرّجت المنار على الحوادث التي تلت اجتماع القرويين، أين انتفض المغربيون ضد السلطان، الذي كان في باريس، وهو ما زاد في ثورتهم، غير أنهم اتفقوا بعدها على تقديم عريضة له قدمها مجموعة من الأعيان تضمّنت جملة من المطالب، أوردتها المنار كاملة، وتتركز على إعادة كل الحقوق للشعب المغربي عبر إلغاء هذا الظهير كلية[5]، وعلاوة على هذا، أبرزت المنار جهود المغربيين الموازية لانتفاضتهم الشعبية على الظهير، من خلال توجيههم لبيانات النداء والاستغاثة عبر المجلات والصحف العربية، وعلى رأسها المنار، في إطار البحث عن الدعم لقضيتهم، موجهين ذلك

[1]– المنار : المجلد 31، الجزء 05، نوفمبر 1930، ص 367-370.

[2]– المنار: المجلد 31، الجزء 03، سبتمبر 1930، ص 209.

[3]– المنار: المجلد 31، الجزء 03، سبتمبر 1930، ص 229.

[4]– خطب في القرويين عبد السلام الوزاني، انظر: عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة....: المصدر السابق، ص67.

[5]– المنار: المجلد 31، الجزء 03، سبتمبر 1930، ص 234-235.

إلى المسلمين عموما، والعرب تحديدا، ضمّنوها مخاطر السياسة الفرنسية البربرية، والظهير البربري أساسا، والمتمثلة في تمزيق وحدة الشعب المغربي، والقضاء على الإسلام واللغة العربية[1].

هذا على الصعيد الشعبي، أما على الصعيد الرسمي المغربي، فقد صدر عن السلطان المغربي محمد بن يوسف كتاب وقفت عنده المنار، وعرضته في مقال للشيخ محمد رشيد رضا تحت عنوان: "كتاب السلطان (في إقرار فرنسا على جنايتها، ودعوة حكومته ورعيته لقبولها)"، تضمّنه المجلد الحادي والثلاثون في الجزء الرابع منه؛ حيث وضّح فيه، موقفه من الظهير البربري، مناشدا الشعب التزام الهدوء والسكينة[2].

4- ردود الفعل الفرنسية على الظهير البربري في مجلة المنار:

تميز الموقف الفرنسي من الظهير البربري بالازدواجية، ويظهر ذلك بجلاء من خلال ما جاء في المنار، فقد تعاملت السلطات الفرنسية مع هذا الظهير بمنطقين مختلفين، منطق سياسي، حاولت من خلاله إيهام الرأي العام المغربي والإسلامي، وكسب وده، ومعروف عن فرنسا ذلك، أما المنطق الثاني، فنهجت فيه الأسلوب العسكري؛ حيث اعتمدت فيه أسلوب القتل، والقمع، والاعتقالات، لوقف الاحتجاجات المختلفة، التي أعقبت صدور هذا الظهير[3].

5- ردود الفعل في مصر وبلاد المشرق في مجلة المنار:

أثار الظهير البربري وسياسة فرنسا البربرية عموما في المغرب الأقصى، موجة عربية عارمة من الاستياء والإدانة والدعوة إلى نصرة الشعب المغربي، في مواجهة ما أسموه الحرب الصليبية الجديدة، والخوف من أن يتحول المغرب الأقصى إلى أندلس ثانية، بل وامتد صدى هذا الاستنكار إلى بلدان إسلامية أخرى بشرق آسيا ،كإندونيسيا والهند وجاوة.

وكانت المجلات والصحف، إضافة إلى الجمعيات الثقافية والدينية على رأس المناهضين لهذا الظهير، وجاءت مجلة المنار في مقدمة المجلات، التي عارضت هذه السياسة الفرنسية، فعملت على التشهير بها أمام الرأي العالم الإسلامي، فكانت منبرا إعلاميا في خدمة المغربيين، لإيصال صرختهم، وإطلاق نداءات الاستغاثة إلى العرب والمسلمين والعالم؛ حيث عملت الجريدة على دحض المزاعم الفرنسية، التي تحاول تبرير فعلتها هذه، ويظهر بجلاء موقف المنار في هذه القضية في المجلد الحادي والثلاثين، والذي تزامن صدوره وإصدار فرنسا للظهير البربري في 16 ماي 1930 (السنة نفسها)، خاصة في الأجزاء: الثالث والرابع والخامس منها، ويتجلى ذلك في تعاملها ورد فعلها على بيان المفوضية

[1] – المنار: المجلد 31، الجزء 04، أكتوبر 1930، ص 309-310. أنظر أيضا: الملحق رقم 19، ص 514، الملحق رقم 20، ص 515.

[2] – المنار: المجلد 31، الجزء 04، أكتوبر 1930، ص 309-310.

[3] – المنار: المجلد 31، الجزء 03، سبتمبر 1930، ص 211.

الفرنسية بمصر، حول الظهير البربري وتعليقها عليه[1]، كما هاجمت أيضا العناصر المغربية التي ساندت السلطان في موقفه، مبررة ذلك بأن الأخير كان مُكرها على مجاراة الفرنسيين في تلك العملية[2].

وضربت المنار المثل عن هؤلاء العلماء بقدور بن غبريط والكتاني، كما عذرت جهلة البربر فيما أخذوا به من عادات وتقاليد مخالفة للشريعة الإسلامية، مشبّهة إياهم ببدو العرب، الذين كانوا يقومون ببعض الأفعال المخالفة للشرع، كاستباحة قتل الحجاج، وسلب أموالهم، مؤكدة على أن البربر مسلمون وسيبقون كذلك[3].

كما فنّدت المنار مزاعم المفوضية الفرنسية بشأن إسهام السلطات الفرنسية، من خلال تنظيم المالية المغربية، ومساهمتها في ترميم المساجد، بل أن فرنسا سيطرت على الأوقاف الإسلامية هناك، واستولت على أموالها، وضيّقت كثيرا على التعليم الديني، وشدّدت من مراقبتها للعلماء، على غرار ما قامت به في الجزائر من قبل، مرجّحة أنّ ترميم بعض المساجد يعود إلى دوافع أخرى تتماشى مع رغبة علماء الآثار الفرنسيين[4]. كما ردّت المنار أيضا على بلاغ السلطان بشأن هذا الظهير، مبدية أسفها من فحواه، مستبعدة إن كان هذا البلاغ من تحرير السلطان نفسه[5].

وسعيا منها لنفض الغبار عن حقيقة السياسة البربرية الفرنسية، والظهير البربري تحديدا، واصلت المنار في ردّها على الساسة الفرنسيين وادعاءاتهم بخصوص فحوى الظهير البربري، وفي تفسيرها لكتاب الوزير الفرنسي الجديد الذي ضمّنه مقالا لرشيد رضا في المجلد الحادي والثلاثين، في الجزء الرابع منه، وقفت المنار على توضيح عدة نقاط رأتها مهمة لإبراز صورة ما حدث، وما تريد فرنسا تحقيقه فعليا على أرض الواقع. كما عرّجت المنار على الحديث عن موقف بعض الصحف المصرية، وخصّت بالذكر الأهرام[6] التي استغربت موقفها المؤيد لفرنسا، في مقال لعبد الحميد سعيد في الجزء الثالث من المجلد الحادي والثلاثين، باعتبارها عربية تصدر بدولة عربية كبرى؛ إذ أنها لم تكتف بتكذيب بيانات التنديد والاستنكار والدعم من طرف العديد من الجهات العربية الإسلامية، خاصة البيان الذي وضعته جمعية الشبان المسلمين؛ حيث لم تكتف جريدة الأهرام بتكذيب الحقائق التي نقلتها الجمعية في بيانها

[1]- المنار: المجلد 31، الجزء 03، سبتمبر 1930، ص 212-213.

[2]- المنار: المجلد 31، الجزء 03، سبتمبر 1930، ص 213.

[3]- المنار: المجلد31، الجزء 03، سبتمبر 1930، ص 214.

[4]- المنار: المجلد 31، الجزء 03، سبتمبر 1930، ص 214-215.

[5]- المنار: المجلد 31، الجزء 04، أكتوبر 1930، ص 311.

[6] - أسسها اللبنانيان سليم وبشارة تقلا سنة 1875، نشأت في البداية أسبوعية بالإسكندرية، أين تتواجد الجاليات الأوربية، ثم انتقلت إلى القاهرة، واستمرت تصدر أسبوعية كذلك، التزمت بداية بعدم الخوض في السياسة تلبية لشروط نظارة الخارجية، إلى غاية نشوب الحرب الروسية التركية، وعقب الصراع بين الخديوي توفيق وفرنسا، اصطفت الجريدة إلى جانب الفرنسيين، وهو ما كلفها الغلق من طرف الحكومة المصرية، لتعود إلى الصدور مجددا بوساطة من القنصلية الفرنسية. للمزيد، راجع: عبد اللطيف حمزة: المرجع السابق، ص 67-69.

فحسب، بل طعنت حتى في واضعيه، ولم تستغرب المنار بعد ذلك توالي الردود الشديدة عليها من قبل الصحف الإسلامية، متهمين إياها بالتعصب لصالح فرنسا والمسيحيين، وكراهة الإسلام[1].

ومن أوائل الجمعيات الدينية في المشرق العربي المنددة بالظهير البربري، والداعية إلى الالتفاف حول الشعب المغربي في قضيته العادلة لقطع الطريق أمام المخططات الفرنسية في المنطقة، جمعية الشبان المسلمين، التي تناولت دورها الفعال المنار بإسهاب، مثلما نجد ذلك في مقال بعنوان: "نداء إلى ملوك الإسلام وشعوبه جميعا" لعبد الحميد سعيد بك في الجزء الثالث من المجلد الحادي والثلاثين، بحيث صاغت الجمعية نداء موجها إلى العالم الإسلامي ملوكا وشعوبا، ضمنته إبراز مآثر البربر، وتاريخهم الحافل بالإنجازات، التي خدمت الإسلام والمسلمين، مستعرضة السياسة البربرية التي تقوم بها فرنسا بالمغرب، محذرة إياهم من مغبة التقاعس في ذلك، موجهة في الوقت نفسه تحذيرا إلى فرنسا تنذرها من تبعات سياستها[2]، كما تعرضت المنار أيضا إلى موقف شيخ الأزهر، الذي بدا غريبا بالنسبة لها، لما فيه من إشادة ببعض ما وصفها إيجابيات السياسة الفرنسية[3].

2- القضية المغربية في مجلة الفتح:

على غرار المنار، والصحف المصرية الأخرى، كانت الفتح في طليعة الجرائد المصرية، التي أولت اهتماما بالغا بالقضية المغربية، ولاسيما نضال الحركة الوطنية المغربية، وممارسات المستعمر التعسفية بالمغرب الأقصى.

أ- الفتح والسياسة الفرنسية في المغرب الأقصى:

لم تغفل الفتح عن الممارسات التعسفية التي كانت تطبقها السلطات الفرنسية على الشعب المغربي، لاسيما في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي؛ إذ خصّصت حيّزا معتبرا من صفحاتها للحديث عنها، وعلى سبيل المثال لا الحصر، نشرت مقالا عنونته بـ: "بعض نواحي الحياة الاقتصادية والمدنية والعدلية بالمغرب الأقصى. بوادر عصيان مدني"، تحدثت فيه عن تدهور الإنتاج الزراعي، ثم عرّجت على الحديث عن الضرائب الثقيلة التي أعاقت عمل المزارعين والسكان عموما، ثم أشارت الجريدة إلى سياسة السلطات الفرنسية في ذلك؛ حيث أقدمت على نزع الأراضي الخصبة من أصحابها، ومنحها للمستوطنين الأوربيين لاستغلالها، وهو ما ولّد حالة استياء كبيرة وسط القبائل المغربية، أما التعسّف الفرنسي السياسي فقد طال حتى الانتخابات التي تنظمها، مستشهدة في ذلك بالتزوير الذي

[1]- المنار: المجلد 31، الجزء 03، سبتمبر 1930، ص 210-211.

[2] - راجع الملحق رقم 19، ص 514.

[3]- المنار: المجلد 31، الجزء، 05، نوفمبر 1930، ص 369-370.

قامت به في الانتخابات التي شهدها المغرب الأقصى، خاصة بعد استصدار الظهير البربري، والتي وصفتها الفتح بالمهزلة، مشيرة في سياق متصل إلى الإقصاء الذي طال السكان في التمثيل النيابي في بلدهم، بسبب هيمنة العنصر الأوربي، وكذا أذناب فرنسا من المغاربة عليه[1].

وفي حديثها عن أوضاع العمال المغربيين، تحدثت عن يومياتهم، وظروف عملهم في الشركات الأجنبية بالمغرب، والصعوبات التي يواجهونها، كما عرّجت على الحديث عن نظام المساجين، وخدماتهم في مصالح الحكومة، ومصالح الشركات والاستعمار، محذرة من العبث الذي تمارسه السلطات الفرنسية، وحاشيتها بالحياة البشرية، أو استغلال المغربيين كعبيد وخُدّام[2].

وفي عددها رقم 246، نشرت الفتح مقالا تحت عنوان:"فرنسا تستهزئ بعواطف المسلمين"، وهو عبارة عن منشور أُذيع في المغرب الأقصى على شكل نداء استغاثة، بعدما مضت السلطات الفرنسية فعليا في تطبيق الظهير البربري، عقب تخصيص سلطات الحماية ميزانية تُقدّر بمليونين ونصف فرنك فرنسي لتنفيذه؛ إذ ناشد أصحاب النداء الشعب المغربي على الثبات في الجهاد، والدفاع عن وطنهم ودينهم[3].

ب- الفتح وزعماء الكفاح في المغرب الأقصى:

دأبت الفتح منذ تأسيسها على نقل أخبار المغرب الأقصى، لاسيما أخبار الكفاح التحرري به، وأهم قادته، وفي مقدمتهم الأمير عبد الكريم الخطابي؛ إذ نشرت حوله مقالا عقب نفيه في عددها رقم 137 تحت عنوان: "الأمير عبد الكريم في منفاه"، نقلا عن جريدة مرآة الغرب التي تُطبع في نيويورك، بعدما وردتها هي الأخرى برقية من جزيرة لارينيون، مفادها أن الأمير محمد بن عبد الكريم سيد الريف -كما وصفته- قد سئم الإقامة هناك، مضيفة بأنه متذمر، لاسيما بعد زيادة حراسه خوفا من هروبه، وتضيف الجريدة دائما، بأنه يحنّ للعودة إلى بلاده لاسترجاع توهّجه، ووصف المصدر الأمير بأنه نابليون صغير، والفرق بينه وبين نابليون بونابرت، هو أن سجّاني الأمير فرنسيون، بينما سجاني نابليون بونابرت انجليز[4].

[1] - الفتح: العدد 244، السنة الخامسة، 07 ذي القعدة 1349 هـ، ص 3-5.
[2] - الفتح: العدد 246، السنة الخامسة، 21 ذي القعدة 1349 هـ، ص 11.
[3] - الفتح: العدد 246، السنة الخامسة، 21 ذي القعدة 1349 هـ، ص9.
[4] - الفتح: العدد 137، السنة الثالثة، 08 رجب 1347 هـ، ص 11.

وكانت الفتح السبّاقة إلى اكتشاف شخصية مغربية، تنبّأت لها آنذاك بمستقبل زاهر، ويتعلّق الأمر بمحمد علال الفاسي؛ إذ تناولت ذلك في مقال قصير، في عددها رقم 81 تحت عنوان:"أنباء المغرب"، تطرّقت فيه إلى موهبة محمد علال الفاسي في صغره؛ حيث تحدثت عن نبوغ شاعر وطني في مدينة فاس، لا يزال في السابعة من عمره، وهو السيد محمد علال الفاسي، الذي سار شعره في بلاد المغرب، وتناقلته الألسنة، ووقع من قلوب أهلها في الصميم وذلك لبلاغته، وسمو المواضيع التي يحوم حولها، رغم حداثة سنّه على حد تعبيرها[1].

وفي سياق نقلها لأخبار الوطنيين بالمغرب، تحدثت الفتح في عددها رقم 235، عن الاحتفال الذي أقامه الوطنيون المغربيون بمناسبة زواج الزعيم علال الفاسي، وهو ما لم يطب للسلطات الفرنسية –حسبها–؛ حيث قامت باستدعاء هؤلاء الوطنيين، واستجوابهم عن سبب الاحتفال، رغم أن السبب ظاهر تقول الجريدة، مشيرة إلى أن هذا الضغط الفرنسي سيكون بلا شك من وسائل الإيقاظ، التي تعيد حسّ النضال، والمقاومة إلى الشعب المغربي[2].

وبمناسبة الزيارة التي قام بها المناضل المغربي محمد داود إلى مصر، في طريقه إلى أداء مناسك الحج، نشرت الفتح مقالا في عددها رقم 433 الخاص بيوم 14 فيفري 1935 تحت عنوان:"صحفي مغربي كريم" رحّبت من خلاله بقدومه، وأثنت على مشواره النضالي في سبيل قضية بلاده، لاسيما نشاطه الصحفي في جريدته "السلام"، التي حثّت سكان الريف على ضرورة مساندتها[3].

وعقب عودته من الحج، ومروره بالعراق والشام قبل الوصول إلى مصر، نشرت الفتح مقالا آخر في عددها رقم 448 تحت عنوان:"السيد محمد بن أحمد داود والسيد عمر باحجاج" تطرّقت فيه إلى الاستقبال الحار، الذي حظي به المناضل المغربي ببلاد الرافدين خاصة، والحفل الذي نظمته على شرفه جمعية الهداية الإسلامية[4].

ت– الفتح ونضال الشعب المغربي:

اهتمت الفتح بنقل أخبار المقاومة المسلحة التي تنشب بين الفينة والأخرى ببعض مناطق المغرب، ففي عدد يوم 09 جمادى الأولى 1347 هـ، نقلت الفتح عن مكتب جريدة التلغراف في باريس، أن المقيم العام الفرنسي في

[1] – الفتح: العدد 81، السنة الثانية، 03 شعبان 1346هـ/ 26 جانفي 1928م، ص 6.
[2] – الفتح: العدد 235، السنة الخامسة، 03 رمضان 1349 هـ، ص13.
[3] – الفتح: العدد 433، السنة التاسعة، 10 ذي القعدة 1353 هـ/ 14 فيفري 1935م، ص 15.
[4] – الفتح: العدد 448، السنة التاسعة، 05 ربيع الأول 1354هـ/ 06 جوان 1935م، ص 12.

المغرب الأقصى تيودور ستيغ صرّح أن إخماد نار الثورة في المغرب الأقصى إخمادا تاما، يتطلّب أكثر من مئة ألف جندي، ويستنفد مليارات من الفرنكات، وأنه يتوق إلى الدخول في مفاوضات لافتداء المخطوفين. وذكرت الجريدة في هذا السياق، أن المغربيون الذين اختطفوا الفرنسيين وأبقوهم عندهم في الأسر، يطلبون 10000 جنيه فدية والمبلغ مرشح للارتفاع تضيف بالقول[1].

وفي سياق متصل، نشرت الفتح في عددها رقم 223 خبرا مفاده أن القبائل الثائرة بالمغرب قتلت طيارين فرنسيين، وذلك بعدما بادرا بإطلاق النار على مجموعة من الثوار المغربيين، ما حذا بهم للرد عليهم في منطقة الدار البيضاء[2]، كما نقلت الفتح عن جريدة الدايلي مايل الإنجليزية بأن رجال القبائل في المغرب الأقصى قضوا على ما يزيد عن 75 جنديا فرنسيا، في كمين لهم استهدف قوة فرنسية عسكرية، وفي عملية أخرى تضيف الجريدة، هاجم عدد من الثائرين المغاربة موقعا عسكريا في آيت يعقوب[3].

وأوردت الفتح في عددها رقم 153 خبر إضرام جماعة من الثوار النار في بعض جوانب قصر ابن يعقوب؛ حيث حاولوا الهجوم على المنطقة قبل أن تأتي قوة فرنسية للتدخل، وتقول الجريدة نقلا عن جريدة التيمس أن عديد النواب الفرنسيين في مجلس النواب الفرنسي، انتقدوا الإدارة الفرنسية في المغرب الأقصى، لاسيما معاملتها للسكان المحليين، كما انتقدوا أيضا تكتُّم السلطات الفرنسية على الأحداث العسكرية، التي شهدها المغرب لاسيما في آيت يعقوب[4].

وفي عددها رقم 224، أوردت الفتح في سياق تغطيتها لردود الفعل البربرية على الظهير البربري، خبر اتساع رقعة ثورة قبيلة آيت حمو البربرية المغربية ضد الاستعمار الفرنسي، لتمتد إلى القبائل المجاورة لها؛ حيث أصبحت المعارك على مقربة من أورفورد، أو أنفرد كما يُطلق عليها شرقي تافيلالت، وتضيف أيضا بأن جبال الأطلس تشهد حركة دائمة ضد السلطات الفرنسية، تتكتّم السلطات الفرنسية عليها، وتقلّل من شأنها، حتى لا يبدو للناس بأن القبائل البربرية

[1] – الفتح: 09 جمادى الأولى 1347 هـ، ص 5.
[2] – الفتح: العدد 223، السنة الخامسة،08 جمادى الثانية 1349 هـ، ص 10.
[3] – الفتح: العدد 152، السنة الرابعة، 13 محرم 1348 هـ/ 30 جوان 1929م، ص3.
[4] – الفتح: العدد 153، السنة الرابعة، 20 محرم 1348 هـ/ 27 جوان 1929م، ص 5.

ثارت في وجهه، وكانت قد أشارت قبل ذلك في العدد نفسه إلى إقدام السلطات الفرنسية على قتل 20 مغربيا في مدينة مراكش بسبب معارضتهم للسياسة الدينية الفرنسية في بلادهم[1].

وفي سياق متصل، أوردت الفتح نقلا عن برقية وصلتها من الرباط المغربية نبأ قتل الثوار في المغرب لحوالي 22 جنديا فرنسيا في مقاطعة بودنيب، بعد تصدّيهم لمحاولة الهجوم الذي شنّته ضدهم مجموعة من القوات الفرنسية[2]. وفي الشأن ذاته، تحدثت الفتح في عددها رقم 170 عن قتل الثوار في المغرب لحوالي 50 جنديا فرنسيا جنوبي منطقة مريجا في المغرب الأقصى[3].

وتحدثت الفتح عن أسلوب جديد للمقاومة بدأ يتّبعه المغربيون، ويتمثل في المقاطعة الاقتصادية، وتحديدا مقاطعة البضائع الفرنسية، في مختلف المدن المغربية كالرباط، والدار البيضاء، وسلا وغيرها، مشيرة إلى أن المغربيون أصبحوا يعتبرون مقاطعة كل ما هو فرنسي واجبا دينيا بالنسبة لهم[4]. وهو الأمر الذي عادت وتطرّقت إليه في عددها رقم 235، مؤكدة أن أسلوب المقاطعة هذا، وفضلا عن الأضرار التي ألحقها بفرنسا، فإنه كذلك ساهم في تحسين الصناعة الوطنية النسيجية بالمغرب، كما أكدت الفتح على أنها وقفت على هذا التطور الملحوظ في القاهرة عند بعض الأعيان المغربيين[5].

ث- الظهير البربري 16 ماي 1930 في مجلة الفتح:

خصّت الفتح مسألة الظهير البربري 16 ماي 1930 بتغطية خاصة؛ حيث كانت رفقة المنار في مقدمة الصحف المشرقية التي وقفت بالمرصاد لهذا الظهير، وبذلت جهودا مضنية لتحريك الرأي العام المغربي والعربي لإلغائه؛ حيث خصّصت لذلك ما يشبه الملف، فلا يكاد عدد من أعدادها يخلو من الحديث عنه، وردود الفعل عليه داخليا وخارجيا.

[1] - الفتح: العدد 224، السنة الخامسة، 15 جمادى الثانية 1349 هـ، ص 8.
[2] - الفتح: العدد 166، السنة الرابعة، 23 ربيع الثاني 1348 هـ/ 26 سبتمبر 1929م، ص7.
[3] - الفتح: العدد 170، السنة الرابعة، 21 جمادى الأولى 1348 هـ، 24 أكتوبر 1929م، ص6.
[4] - الفتح: العدد 224، السنة الخامسة، 15 جمادى الثانية 1349 هـ، ص 7.
[5] - الفتح: العدد 235، السنة الخامسة، 03 رمضان 1349 هـ، ص 10.

1- استصدار سلطات الحماية للظهير البربري:

نشرت الفتح في عددها رقم 209، مقالا تحت عنوان:"تنازل جلالة ملك المغرب الأقصى للحكومة الفرنسوية عن حق التدخل في شؤون البربر الدينية. ظهير رسمي من سلطان المغرب تاريخه 17 ذي الحجة سنة 1348"، وهو مقال لمحب الدين الخطيب، تحدثت فيه عن إطلاق السلطات الفرنسية لهذا الظهير، الذي يهدف –حسبها- إلى إنشاء محاكم عرفية للبربر، تنظر في كل شؤونهم المدنية والجنائية، وأمّا الأحوال الشخصية (الزواج، الطلاق، الميراث، الخ)، فإن مرجعها إلى مراقب الناحية الفرنسي، فهو الذي يعقد أنكحتهم، ويفسخها، ويقوم بسائر أحكام أحوالهم الشخصية، مشيرة إلى عدم شرعية هذا الظهير[1]، ونشرت الفتح فحوى الظهير البربري كاملا مثلما نشرته الإقامة العامة، بتوقيع محمد المقري، والمقيم العام الفرنسي لوسيان سان، شارحة سياسة فرنسا البربرية في المغرب الأقصى، وأهدافها الحقيقية بعدما نشرت مقتطفات لأحد منظري هذه السياسة وهو جان كيرو[2].

انتقلت بعدها الفتح إلى استعراض ردود الفعل المغربية على هذا الظهير، وذلك انطلاقا من الرسائل التي وصلتها من المغرب الأقصى، وفي هذا السياق، تقول بأنه وصلها من المغرب الأقصى ما يؤكد أن هذا الحادث الجديد حلقة من سلسلة تتألف منها خطة مرسومة لتصير المغرب؛ حيث فتحت صفحاتها لنشر نداءات الاستغاثة، التي كانت تردُها من المغرب الأقصى على شكل مقالات مُطوّلة، تصف فيها هذا الظهير بالحرب الصليبية الجديدة، وقد درج محب الدين الخطيب، على نشر هذه الرسائل على شكل مقالات في جريدته هذه[3].

وانتقلت لاستعراض ردود فعل الشعب المغربي على هذا الظهير، خاصة خروجه في المظاهرات، واعتكافه في المساجد لقراءة اللطيف، في مختلف المدن المغربية، لاسيما فاس، والرباط، وسلا، وتطوان وغيرها، وهو ما قابلته السلطات الفرنسية بالقمع والاعتقال لهؤلاء، خاصة لرجال الحركة الوطنية، الذين كانوا في الصفوف الأولى لهذه المظاهرات[4].

[1] – الفتح: العدد 209، السنة الخامسة، 28 صفر 1349 هـ، ص 03-04.

[2] – الفتح: العدد 222، السنة الخامسة، 01 جمادى الثانية 1349 هـ، ص 01-14.

[3] – الفتح: العدد 209، السنة الخامسة، 28 صفر 1349 هـ، ص 04-05. أنظر كذلك: الملحق رقم 16، ص 511.

[4] – الفتح: العدد 212، السنة الخامسة، 19 ربيع الأول 1349 هـ، ص 06-07. للاطلاع أكثر، عد إلى: الملحق رقم 14، ص 509.

وقد ركّزت الفتح على الخطوات التي تحاول فرنسا تطبيقها بعد هذا الظهير، والأهداف التي تريد الوصول إليها، بعد طردها للشيوخ ومدرّسي القرآن، وجلبها للقساوسة والمبشّرين، مقلّلة من فرص نجاح هذه السياسة الفرنسية، مشيرة إلى أن الفرنسيين بهذه الخطوة قلّدوا الانكليز فيما قاموا به في بلاد السودان وأخفقوا، وأن ذلك سينسحب على الفرنسيين لاحقا بكل تأكيد. كما أكّد لهم أيضا على أن مساعدة البعض ممن باع ملّته من أبناء المغرب لهم في مسعاهم هذا لن ينفعهم، لأنهم آجلا أم عاجلا سيصحو ضميرهم، وأنّ الرهان خاسر بكل تأكيد، وأنّ الإسلام سيصبح أكثر قوة مما كان عليه قبل إقدامهم على فعلتهم هذه على حد تعبير الجريدة[1].

وقد آخذت الفتح على الفرنسيين نكثهم للعهود بعد هذا الظهير؛ إذ إنّ كل ما جاء في معاهدة الحماية ضربت به فرنسا عرض الحائط، رغم ادّعائها —حسبها– بأنها دولة العدل والحق والقانون، متسائلة بالقول:"كيف لدولة تزعم الحفاظ على الدين الإسلامي، بل وتسمّي نفسها حامية الإسلام، وفي الآن نفسه تُوعز لأحد أذنابها، ألا وهو قدور بن غبريط، ليكتب المحاضرات عن علاقتها بالإسلام"، مشيرة بعدها إلى الدور الذي يؤدّيه قدور بن غبريط، مستفهمة مرة أخرى عن السبب الذي دفع بفرنسا لحظر دخول الجرائد العربية للمغرب، ما أدّى حسبها إلى بقائه تحت عزلة مظلمة، وأعطت مثالا بجريدة الفتح التي لا تخوض في السياسة، ولما يكتب فيها مناضل مغربي مثل أحمد بلافريج، والمكي الناصري، وشكيب أرسلان تُمنع من دخول البلاد، رغم أن بلافريج، والناصري لم يكتبا ما يضرّ بمصلحة فرنسا، أما شكيب أرسلان فكتب عن القضية السورية لا المغربية[2].

2– ردود الفعل المغربية على الظهير البربري:

استمرت الفتح في تغطيتها لقضية الظهير البربري، باستحداث ما يشبه الملف، نشرت فيه عدة مقالات، وهي في أصلها نداءات استغاثة وردت في معظمها من المغرب الأقصى بأسماء مستعارة، موجّهة إلى شعوب العالم الإسلامي، مثل المقال الذي ورد تحت عنوان:"نداء إلى ملوك الإسلام وشعوبه جميعا"، وهو نداء مُوجّه من ثلّة من العلماء والشخصيات المصرية، إلى ملوك ورؤساء المسلمين، وإلى علماء المسلمين في مختلف الأقطار، مناشدين إياهم نصرة

[1] – الفتح: العدد 213، السنة الخامسة، 26 ربيع الأول 1349 هـ، ص 12-14.

[2] – الفتح: العدد 213، السنة الخامسة، 26 ربيع الأول 1349 هـ، ص 12- 14.

الشعب المغربي، المهدّد في دينه وترابطه الاجتماعي، محذّرينهم من مغبّة نجاح فرنسا في سياستها، فذلك —حسبهم–، مقدمة لاستهداف بقية الأقطار الإسلامية[1].

يأتي ذلك –حسب الجريدة– في ظل تصاعد الرفض الشعبي في المغرب لهذا الظهير، ومعه تزايدت أعمال العنف والاعتقال الفرنسية، على غرار سجنها لباشا فاس، العالم القروي ابن البغدادي، وعلال الفاسي، ومحمد الحسن الوزاني وغيرهم، كل هذا حسبها، لم يحُد من إصرار المغربيين، بل واصلوا احتجاجاتهم في مختلف المدن المغربية، وقد تطرقت الجريدة إلى ذلك بالتفاصيل الدقيقة، مبرزة جملة من الدلائل التي تدحض مزاعم فرنسا، بعدما حاولت السلطات الفرنسية تقديمها على أنها حُجج على صدقية ما تقوم به[2]، موجّهة مرة أخرى نداء استغاثة لجميع مسلمي العالم، لإغاثة المنكوبين في المغرب الأقصى، وتقديم الدعم لهم بكل أشكاله لمقاومة هذه الهجمة الفرنسية، التي ضربت المجتمع المغربي في صميمه[3].

وفي إطار دعمها المتواصل للحراك الوطني بعد إعلان فرنسا عن الظهير البربري، واصلت الفتح نشر برقيات الاستغاثة، والتنديد الواردة من المغرب الأقصى؛ حيث نشرت برقية وصلتها من مواطن مغربي وصفته بالمجاهد، كنّى نفسه بالمنصور، حاول من خلالها إماطة اللثام عن بعض القضايا، التي حاولت بها جريدة الأهرام تضليل الرأي العام، كما كذّب مزاعم فرنسا عن كونها تحافظ على الحياد التام إزاء المسائل الدينية، قائلا أن ذلك يكذبه الواقع، لما تقوم به من عمليات التبشير، أو ما يكتبه هؤلاء المبشرون في كتبهم أو في الصحف، مفنّدا مزاعم فرنسا أيضا بخصوص عملها على نشر الإسلام، ونافيا الافتراءات التي تروّج لها عن إقدام قبيلة زمّور على قتل فقهائها، وقضاتها، محمّلا السلطات الفرنسية مسؤولية فصلهم، وإجلائهم منها، مستدلّا على عدم حيادها، لما أعطت للمبشرين مليوني فرنك من أموال مسلمي تونس في المؤتمر الأفخارستي[4]، ومباشرتها لحملة واسعة، جنّدت لها مختلف الوسائل البشرية

[1] – الفتح: العدد 214، السنة الخامسة، 03 ربيع الثاني 1349 هـ، ص 01–03. أنظر: الملحق رقم 16، ص 511.

[2] – الفتح: العدد 214، السنة الخامسة، 03 ربيع الأول 1349 هـ، ص 04–06.

[3] – الفتح، العدد 214، السنة الخامسة، 03 ربيع الثاني 1349، ص 08–10.

[4] – انعقد المؤتمر الأفخارستي Congres Eucharistique في الفترة ما بين 07 و11 ماي 1930 في قرطاج بالعاصمة التونسية، في فترة حساسة وحرجة، نتيجة الأزمة الاقتصادية التي ضربت تونس ما بين 1930 و1931، بمبادرة من أسقف قرطاج Lemaitre؛ إذ اعتبره الفرنسيون"حملة صليبية تاسعة"، بينما رأى فيه التونسيون وانعقاده في بلاد إسلامية مسّا بكرامتهم، وإهانة لدينهم. وجاءت نتائج هذا المؤتمر عكس التوقعات الفرنسية، بحيث أعطى للتونسيين دفعة جديدة لتوسيع وزيادة دائرة النضال الوطني، خاصة بعدما مُنح الاعتبار للشباب التونسي لقيادة العمل النضالي، وهو ما عجّل بميلاد حركية جديدة، ساهمت في السير بالقضية التونسية نحو تحقيق مكاسب كبيرة داخليا وخارجيا. أنظر:

واللوجيستية، من قساوسة، رهبان، فضلا عن الحماية الأمنية لهم، قصد محاولة بعث ما أسموه "الإرث الروماني القديم" بتونس[1].

وفي العدد ذاته، نشرت الفتح رسالة أخرى من مواطن مغربي رمز لاسمه بـ:"ط.خ.ع"، وهو عبارة عن خطاب مفتوح موجّه إلى الرئيس الفرنسي، بعد زيارته للمغرب، عبّر له فيها عن استغرابه لاختيار هذا التوقيت لزيارة المغرب، معاتبا إياه على ما تقوم به القوات الفرنسية من تنكيل، وحبس، واعتقال للمواطنين، والوطنيين في المغرب الأقصى، مذكّرا إياه بهدم بلاده لكل المبادئ التي قامت عليها، وتدّعي العمل على نشرها، مؤكّدا في الأخير له بأن ما حدث في المغرب سيكون شُعلة تضيء طريق المغرب للسير نحو تحقيق الرقي والتقدم[2].

كما تلقّت الفتح في السياق نفسه رسالة توضيحية بعثت بها الجمعية الإسلامية السرّية بالمغرب الأقصى بعد الفبركات الإعلامية، التي نشرتها الصحافة الفرنسية، والصحف المتعاطفة معها حول الاستقبال الشعبي الكبير الذي حظي به في المغرب؛ حيث تحدثت عن إرغام السكان على المجيء، والاحتشاد لاستقباله، وكل من يعارض ذلك يتعرّض لعقوبة قاسية، مستدلّة على ذلك بما حصل مع نحو 130 مغربيا امتنعوا عن لبس القُبّعة[3].

وفي الشأن ذاته، عادت الفتح في عددها رقم 229 لنشر رسالة وصلتها من المغرب الأقصى، بعث بها مجموعة من الوطنيين المغربيين، للحديث عن استقبال الرئيس الفرنسي في مدينة فاس، مشيرة فيها إلى التهديدات التي طالت شباب المدينة، في حال تعرّضهم للموكب الرئاسي، مبرزة أهم المحطات التي توقّف عندها الوفد الرئاسي في المدينة، مستعرضة نص الاحتجاج الذي أرسله المغاربة إلى الرئيس الفرنسي، على ما أسموه الأعمال السوداء، التي تقوم بها حكومته في المغرب، لاسيما بعد استصدارها لهذا الظهير المشؤوم[4].

الحبيب ثامر: هذه تونس، دط، مطبعة الرسالة، القاهرة، دس، ص 90. وأيضا: عبد الكريم العلاقي: النخبة الزيتونية وأهل الكتاب في عهد الحماية، أعمال الندوة الدولية الحادية عشر حول: الزيتونة الدين والمجتمع والحركات الوطنية في المغرب العربي، تونس، 05-06 ماي 2002، ط02، تونس، 2006، ص 312-316. إبراهيم عبد الله: شروق وغروب (نافذة على تاريخ النضال الوطني)، ج01، دط، مؤسسة سعيدان للطباعة والنشر، تونس، دت، ص 39-41.

[1] – الفتح: العدد 222، السنة الخامسة، 01 جمادى الثانية 1349 هـ، ص 12.

[2] – الفتح: العدد 222، السنة الخامسة، 01 جمادى الثانية 1349 هـ، ص 12.

[3] – الفتح: العدد 223، السنة الخامسة، 08 جمادى الثانية 1349 هـ، ص1-7.

[4] – الفتح: العدد 229، السنة الخامسة، 20 رجب 1349 هـ، ص 14-16.

هذا ما ذهب إليه أيضا مواطن من المغرب أطلق على نفسه "مراكشي"، نشرت برقيته الفتح وصّف فيها الوضع في بلاده في ظل السيطرة الفرنسية خاصة، مركّزا على سياسة التنصير، والتجهيل، والإفقار، والسلب، التي شرعت في تطبيقها فرنسا هناك، مستدلّا في طرحه بأقوال منظّري، وكُتّاب السياسة الاستعمارية الفرنسية هاته، وختم رسالته هذه بدعوة الخونة وأذناب فرنسا من المغربيين بالتوبة، والرجوع إلى حضن وطنهم، وخدمته[1].

واستعرضت الفتح بيانا آخر قالت بأنه لمجموعة من المغربيين المسلمين موجّه للعالم الإسلامي، وهو في حقيقته رد على ما جاء في بعض كتابات منظّري الاستعمار، والسياسة البربرية في المغرب العربي، والمغرب الأقصى تحديدا، ومنهم بيكييه، وجورج سوردون، وهم يمهّدون لاحتلال المغرب، وتطبيق سياستهم فيه، موجّهين نداءهم للمسلمين أجمع، حاثّين إياهم على ضرورة نصرة إخوانهم في المغرب، حتى لا يضيع مرة أخرى[2]. كما نشرت رسالة أخرى بعث بها أحد المواطنين من المغرب الأقصى، حثّ فيها مسلمي العالم على بذل كل ما في وسعهم، لإغاثة إخوانهم في المغرب الأقصى، مخيّرهم بين الذود عن دينهم أو الاستسلام، وفسح المجال لفرنسا لتنصير الشعب المغربي، الذي كان يوما أحد صُنّاع المجد الإسلامي، مذكّرا إياهم في الأخير بالمقاطعة الاقتصادية لفرنسا كحل ممكن إن تعذّرت الحلول الأخرى[3].

وفي العدد رقم 237، نشرت الفتح ما أسمته كتابا من أعيان المغرب الأقصى، موجّها إلى رئيس الوزارة الفرنسية الجديد، ضمّنوه ما تقوم به السلطات الفرنسية من أعمال جائرة بحق الشعب المغربي، داعين في الآن نفسه إلى ضرورة مراجعة فرنسا لسياستها في المغرب، لاسيما السياسة البربرية التي أطلقتها مؤخرا. وأوردت الفتح ما أسمته "كتاب الزعيم المغربي عبد اللطيف الصبيحي"، وذلك من سجنه إلى حاكم ناحية مراكش بخصوص المسألة البربرية، وباعتباره من الشبان النُّشطاء بمدينة سلا، الذين تعرّضوا للاعتقال، لمعارضته للظهير البربري؛ إذ نقلت بأن السلطات الفرنسية وجّهت له تهمة تهييج الرأي العام ضدها، وقد نشرت الجريدة الرسالة التي وجّهها لحاكم ناحية مراكش حول القضية،

[1] – الفتح: العدد 224، السنة الخامسة، 15 جمادى الثانية 1349 هـ، ص 4-6.

[2] – الفتح: العدد 225، السنة الخامسة، 22 جمادى الثانية 1349 هـ، ص 4-13.

[3] – الفتح: العدد 226، السنة الخامسة، 22 جمادى الثانية 1349 هـ، ص9-10.

التي استنطقته حولها السلطات الفرنسية، أشار فيها إلى تعرّضه للظلم، مشدّدا على ضرورة توفير الظروف اللازمة لتسمح له بالدفاع عن نفسه[1].

ومن جهة أخرى، ارتأت الفتح نشر مقالات لما أسمته بالكاتب الفرنسي الشهير "درمنغهام" (Dermengham) ترجمها مراسلها في باريس، ومما نشرت عنه مقاله المعنون بـ:"هيجان بالمغرب وبالعالم الإسلامي" تطرّق فيه إلى موجة الاستنكار والاحتجاج التي عمّت العالم الإسلامي رفضا لهذا الظهير، فضلا عن الاحتجاج الذي قام به الشعب المغربي، والعرائض، والوفود التي أُلّفت في هذا السياق[2].

كما هاجمت الفتح جريدة الأهرام المصرية واصفة إياها بالجريدة الفرنسية؛ حيث —حسبها– لم تكتف الأهرام بتجاهل ما هو واقع في المغرب من اعتقالات، وسجن، ومصادرة للحريات، بل كانت أكثر غيرة من الفرنسيين أنفسهم، بحديثها عن الظهير البربري 16 ماي 1930، والأكثر من ذلك تقول الفتح أنها تتلذّذ بما يذوقه المغربيون من العذاب، وتريد هي الأخرى أن تكون سوط عذاب، ثم انتقلت للحديث عن ماضي الجريدة التي تدّعي نصرة الحرية، فهي —حسبها– دائما تتلون باللون الذي تقتضيه الظروف، وكثيرا ما خذلت أصحاب الحق من الدول العربية، لاسيما سوريا عقب تجاهلها لحقيقة ما يقع فيها، كما أكّدت الفتح أن المصريين لن ينسوا موقف الأهرام الكاثوليكية المتعصبة على حد وصفها، واتهمتها بأنها فرنسية أكثر من الفرنسيين، وأنها أكثر تعصبا للكاثوليكية من الرهبان المتعصّبين، ثم طرحت جملة من التساؤلات تتعلق بحقيقة ما قامت به فرنسا[3]، محذّرة بعد ذلك من مغبّة نجاح السلطات الفرنسية في سياستها هذه، والعواقب الوخيمة التي ستنجر عن ذلك[4].

3– أصداء الظهير البربري في مصر والمشرق العربي:

أسهبت الفتح في نقل الأصداء المشرقية، التي تركها استصدار فرنسا لهذا الظهير في المغرب الأقصى، لاسيما في القطر المصري؛ حيث رصدت استنكار مختلف الفعاليات، والهيئات، والجمعيات في مصر لما وصفوه الاعتداء الفرنسي

[1] – الفتح: العدد 220، السنة الخامسة، 17 جمادى الأولى 1349 هـ، ص 6-7.
[2] – الفتح: العدد 236، السنة الخامسة، 10 رمضان 1349 هـ، ص 10-11.
[3] – الفتح:العدد 215، السنة الخامسة، 10 ربيع الثاني 1349 هـ، ص 01-03.
[4] – الفتح: العدد 215، السنة الخامسة، 10 ربيع الثاني 1349 هـ، ص 04-06.

الصليبي على الشعب المغربي، الذي يستهدف وحدته الدينية، والاجتماعية، ومن الشخصيات المصرية التي قادت هذه الحركات الاحتجاجية نجد شحاتة أحمد يوسف، ومحمد عبد الوارث الصوفي وغيرهما[1].

ومن الجمعيات المصرية التي أعلنت معارضتها لهذا الظهير، جمعية الهداية الإسلامية، التي دعا رئيسها محمد الخضر حسين[2] وزير فرنسا المفوض، إلى التدخل للحيلولة دون تطبيق هذا الظهير، كما قامت بتأسيس لجنة المحافظة على إسلام البربر؛ حيث أبرق أعضاؤها إلى الفتح وعلى رأسهم محمد عبد السلام القباني، ومحمد محمود منجود من علماء الأزهر، لإخبارها بالعمل الذي أقدموا عليه؛ حيث بدأت عملها برفع احتجاج لعصبة الأمم، ونشره في مختلف الصحف الفرنسية والعربية من بينها الفتح[3]، كما احتضن نادي جمعية الهداية الإسلامية المناضل المغربي الكبير الحسن بن العربي بوعياد[4]، الذي ألقى محاضرة في مأساة المغرب الأقصى؛ حيث شرح فيها تاريخ مؤامرات فرنسا ضد الإسلام، والمخاطر التي يشكّلها هذا الظهير على الشعب المغربي[5]. وقد عادت الفتح ونشرت نص المحاضرة هذه كاملة في العدد رقم 231[6]. وفي عددها الموالي استكملت الفتح نشر ما تبقّى من المقالة، التي ألقاها الحسن بوعياد في جمعية الهداية الإسلامية بالقاهرة[7].

[1] – الفتح: العدد 215، السنة الخامسة، 10 ربيع الثاني 1349 هـ، ص 11.

[2] – من أصول جزائرية، وُلد سنة 1873 بتونس، هاجر مبكرا إلى مصر، التي استطاع بفعل كفاءته العلمية من تولي مشيخة الأزهر بها، سعى جاهدا لتوحيد نضال شعوب المغرب العربي بالمشرق عموما، ومصر خصوصا، لاسيما بعد ترأسه لجبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية، توفي سنة 1958. أنظر: غادة سالم: المرجع السابق، ص 63.

[3] – الفتح: العدد 236، السنة الخامسة، 10 رمضان 1349 هـ، ص 14.

[4] – من مواليد 22 جوان 1904 بمدينة ما نشستر الانجليزية، لم يكمل السنة هناك ليعود به والده إلى مسقط رأسه بفاس، التحق بها بالكتاتيب القرآنية بعد بلوغه سن الدراسة، ومنها إلى مدرسة حرة كان قد أنشأها بعض العلماء، انتقل لاحقا إلى مصر بغرض الدراسة قبل أن يعود إلى فاس سنة 1929، بعد استصدار فرنسا للظهير البربري في 16 ماي 1930، قرر العودة مجددا إلى مصر للتعريف بقضية المغرب، وتوضيح ما يعانيه الشعب المغربي من همجية المستعمر التي طالت حتى دينه، وأحواله الشخصية، مستغلا معرفته بعديد الشخصيات المصرية والمشرقية المؤثرة، وبعد سنة 1937، أخذ يتنقل بين بلدان المشرق العربي قصد الترويج لقضية بلاده، وعقب الاستقلال شغل بعض الوظائف في قطاع الأوقاف، توفي في 06 جوان 1990. أنظر: أبو بكر القادري: مذكراتي...، ج2، ص 440-443.

[5] – الفتح: العدد 230، السنة الخامسة، 27 رجب 1349 هـ، ص 12. للمزيد أنظر: الملحق رقم 17، ص 512، الملحق رقم: 18، ص 513.

[6] – الفتح: العدد 231، السنة الخامسة، 05 شعبان 1349 هـ، ص 12-14.

[7] – الفتح: العدد 232، السنة الخامسة، 12 شعبان 1349 هـ، ص11-15.

أما جمعية الشبان المسلمين بالقاهرة، فقد قامت بترجمة النداء الذي سبق وأذاعته بالعربية حول السياسة البربرية الفرنسية في المغرب الأقصى، ومخاطرها إلى اللغة الفارسية، في حين قام المركز العام لجمعية الشبان المسلمين بترجمة النداء إلى اللغة الفرنسية، مُرسلا إياه إلى مختلف الهيئات الفرنسية، والأوربية، وجمعية الأمم والصحف الشهيرة[1].

أما حزب الوفد فقد أوردت الفتح كلمة لجنته في مشتول، قرأها رئيس اللجنة الدكتور محمد سعيد شومان، حول مسألة البربر في المغرب الأقصى، أكّدت فيه على ضرورة مجابهة السياسة الفرنسية بالأفعال، وليس بالحديث في الصحف، والمجلات، ومثال ذلك مقاطعة جميع المسلمين لفرنسا اقتصاديا، وفي الأخير أهابت بجميع المسلمين، لاسيما العلماء للاحتجاج متّحدين غير مشتتين[2].

ونقلت الفتح المظاهرات العارمة التي شهدتها مختلف المدن المصرية رفضا لهذا الظهير، وتعاطفا مع الشعب المغربي؛ حيث أجمعت هذه الجماهير على اعتبار ما حدث بالحرب الصليبية، والدينية التي شُنّت على الشعب المغربي، مؤكّدين في برقيات وجّهوها إلى مختلف الهيئات، والجرائد، وحتى إلى حكومة بلادهم، وملكها فؤاد، أنّ هذه الممارسات الفرنسية ستترك عواقب وخيمة، ما لم يتحرك الضمير العربي والإسلامي لردع فرنسا، وإجبارها على التراجع عنها، ومن المدن التي شهدت هذه المظاهرات دمنهور، وفاقوس، وكفر ربيع، وهميا، أما الجالية المغاربية تقول الفتح، فقد اجتمعت برواق المغاربة بالأزهر الشريف بعد صلاة الجمعة، وشاركت إخوانها المراكشيين في التضرّع إلى الله بذكر اسمه اللطيف، فيما نزل عليهم من مصيبة التكفير هذه[3].

واسترسلت الفتح في استعراض المدن المصرية الأخرى التي عمّتها المظاهرات المندّدة بالظهير والمؤيدة للمغرب الأقصى، مستعرضة البرقيات التي وردتها بهذا الخصوص، على غرار ما وردها مما أسمته أعظم بيت في الصعيد، متمثلا في عائلة الشيخ أبي الوفا الشرقاوي، وخدّام الساحة الشرقاوية بمركز تجمع حمادي، والجالية المسيحية، التي كتب باسمها عيسى محفوظ أفندي، عضو جمعية الدفاع عن فلسطين، وكذلك الأمر مع الشبان المسلمين بالسويس، والحال نفسه مع أهالي مركز كوم أمبو، وعائلة أحمد عليو بالنجوع[4].

[1] – الفتح: العدد 230، السنة الخامسة، 27 رجب 1349 هـ، ص 12.
[2] – الفتح: العدد 219، السنة الخامسة، 10 جمادى الأولى 1349 هـ، ص 15.
[3] – الفتح: العدد 215، السنة الخامسة، 10 ربيع الثاني 1349 هـ، ص09-10.
[4] – الفتح: العدد 217، السنة الخامسة، 24 ربيع الثاني 1349 هـ، ص 07.

كما نقلت احتجاج طلبة مدرسة المعلمين الأولية بالعباسيّة، وأهالي برنيال بالغربية، ونشرت الفتح مقترحا لأحد الصحفيين المصريين، ويتعلق الأمر بأبي بكر الضوي، يقضي بإرسال وفد إلى المغرب الأقصى، وذلك ردّا على البيان الذي أصدرته المفوضية الفرنسية بمصر، الذي اعتبره مجرد تحذير للعالم الإسلامي، خاصّا بالذكر الأمير عمر طوسون[1]، وفضيلة الأستاذ عبد الحميد بك سعيد، وذلك للذهاب إلى المغرب الأقصى، لإطلاع العالم الإسلامي على ما يحدث هناك، مع اقتراح تأليف لجنة تكون وظيفتها الدفاع عن الإسلام في الخارج[2].

كما نشرت الفتح في هذا الشأن رسالة أرسلها لها مواطن مصري من أسيوط، يدعى مصطفى أحمد الرفاعي اللبان عنونها بـ:"العبرة في حوادث المغرب الأقصى"؛ حيث استخلص حوالي 10 عبر من الأحداث التي شهدها المغرب آنذاك منذ إعلان فرنسا للظهير البربري، وتخصّ القوة المعنوية والدينية، التي يتمتّع بها سكان المغرب العربي، ومساهمة مصر الفعالة في إيقاظ المسلمين من سباتهم، والدفاع عن إخوانهم بالمغرب الأقصى[3].

وعرضت الفتح لاحقا احتجاج عديد المدن، والمنظمات على الممارسات الفرنسية في المغرب الأقصى، بداية بتجار مصر الذين قالت الفتح بأنهم يُفكّرون في مقاطعة البضائع الفرنسية، مستحسنة هذه الخطوة، واصفة إياها بعمل الرجال، الذي يجدر بهم أن يقابلوا به كيد السياسة الاستعمارية، إضافة إلى مسلمي المنيا، فضلا عن برقيات أخرى من مدينة سوهاج، وكذلك برقيات من الجاليات الإسلامية بمصر، التي ندّدت هي الأخرى بما تقوم به السلطات الفرنسية في المغرب، كما استعرضت أيضا الفتح أربعة احتجاجات وردتها من الإسكندرية، بداية بعمال ورش جبل الزيتون، وآل جابر بنوشكي، ومن المصلين بمسجد العطارين بالإسكندرية في صلاة الجمعة، ومن من جمعية الرابطة الأخوية بالقباري، التي عبرت عن إدانتها باسم الدين الحنيف، والأمة الإسلامية، والشعور الديني العام، على ما ارتكبته فرنسا من هذا العمل المشين، فضلا عن احتجاج الآلاف بالبلينا، وأهالي فرشوط[4].

---

[1] – الأمير عمر طوسون (1289 هـ- 1363 هـ/ 1872 م – 1944م)، ولد بالإسكندرية، ثاني أبناء الأمير طوسون بن محمد سعيد بن محمد علي مؤسس مصر الحديثة، كان من أبرز الداعمين للقضايا الإسلامية التي عاصرها؛ حيث ناهض السياسة الفرنسية في الجزائر، وفضح الاستعمار الهولندي في إندونيسيا، كما وقف إلى جانب القضية الفلسطينية مهاجما الإنجليز، وداعيا المسلمين إلى رص الصفوف، ومواجهة اليهود، ترك عدة مؤلفات أهمها: صفحات من تاريخ مصر والجيش البري والبحري، الجيش المصري في الحرب الروسية، الصنائع والمدارس الحربية في عهد محمد علي باشا.....أنظر: محمد داود: الرحلة ....، المصدر السابق، ص 29. محمد صالح حرب: المصدر السابق، ص 142.

[2] – الفتح: العدد 221، السنة الخامسة، 24 جمادى الأولى 1349 هـ، ص7.

[3] – الفتح: العدد 224، السنة الخامسة، 15 جمادى الثانية 1349، هـ، ص3.

[4] – الفتح: العدد 216، السنة الخامسة، 17 ربيع الثاني 1349 هـ، ص 06-16.

ومن أعماق الصعيد، -بحسب تعبير الفتح- جاءت برقية من عمدة ومشايخ، وأعيان مركز تجمع حمادي يحتجون فيها بكل قواهم على أعمال فرنسا التعسُّفية ضد إخوانهم البربر من غلق للمدارس، والمحاكم الشرعية، وإجبارهم على الدخول للنصرانية، كما وردت الجريدة أيضا من السويس برقية من العلماء، يستنكرون فيها أشد الاستنكار ما أقدمت عليه فرنسا، الزاعمة —حسبهم- أنها نصيرة الحرية، وصديقة الإسلام، كما احتج أيضا عبر برقية أخرى علماء، وأعيان، وتجار، وأهالي السويس، وسواحل البحر الأحمر، على الحكومة الفرنسية التي تدّعي —حسبهم- المدنية، والحرية لاعتدائها على 07 ملايين من مسلمي المغرب الأقصى في عقائدهم، وشعائرهم الدينية، علاوة على أهالي طيطا، وأهالي تندة (ملوي)[1]، والآلاف من محمودية البحيرة، وزفتي، وأهالي أدفينا؛ حيث وجّه أهاليها بيان تنديد إلى وزير فرنسا المفوض في مصر، ضمّنوه احتجاجهم الشديد على اضطهادها للمسلمين في المغرب الأقصى وغيره، وإرغامهم على ترك دينهم قهرا، مهدّدين بمقاطعة كل ما هو فرنسي، في حال تمادت فرنسا في سياستها هذه[2].

كما احتجت أيضا الطريقة المسلمية الأحمدية في مصر، عبر نائب الطريقة بالمعادي حسن بكر؛ حيث عبّرت عن اعتراضها، وسُخطها الشديدين إزاء ما تقوم به فرنسا في المغرب الأقصى، واحتج أيضا مسلمو بلنصورة بمركز أبي قرقاص على معاملة فرنسا لمسلمي المغرب الأقصى، وأهالي مركز الدلنجات، والأمر ذاته مع جمعية الحضارة الإسلامية، وسكان الفيوم الذين استصرخوا الملك للاحتجاج على هذه الأعمال، قبل أن يستفحل ضررها كما قالت، والأمر نفسه مع أهالي كفر صقر، والشيخية بقوص[3].

وفي السياق ذاته، تحدثت الجريدة عن أحد التجار المصريين بالجيزة المدعو حسن حمزة، الذي قرر تلبية لما قال عنه نداءات بعض المسلمين مقاطعة كل السلع الفرنسية، ما دامت فرنسا مضطهدة للمغاربة، خاصة وأنه يمتهن التجارة، كما تمنى من بقية التجار المصريين أن يحدوا حدوه[4].

ونشرت الفتح بيان احتجاج المغاربة في مصر على ما يجري في المغرب الأقصى، وهم —حسبها- من التونسيين، والمغربيين، والجزائريين، والطرابلسيين من العلماء، والطلبة في الأزهر الشريف، والمدارس، إضافة إلى الأعيان، والتجار، والصُنّاع من أقطار المغرب العربي بالقاهرة، وهذا البيان، وجّه هؤلاء إلى رئيس الوزارة الفرنسية، أكّدوا له فيه أن

[1] - الفتح: العدد 216، السنة الخامسة، 17 ربيع الثاني 1349 هـ، ص 06-16.
[2] - الفتح: العدد 217، السنة الخامسة، 24 ربيع الثاني 1349 هـ، ص 06-12.
[3] - الفتح: العدد 217، السنة الخامسة، 24 ربيع الثاني 1349 هـ، ص 06-12.
[4] - الفتح: العدد 219، السنة الخامسة، 10 جمادى الأولى 1349 هـ، ص9.

استصدار فرنسا لهذا الظهير، هدفه الفصل بين تلك الأمة الإسلامية الكبيرة ودينها الإسلامي الحنيف، مناشدين إياه باسم الدين والإنسانية أن تعود فرنسا عن هذا المرسوم، الذي حسبهم يؤلم أكثر من 300 مليون مسلم في أعزّ شيء لديهم، مرفقين هذا البيان بأسمائهم، وجنسيتهم، ووظيفتهم التي يزاولونها[1].

وعرّجت الفتح أيضا على الأصداء التي خلفها هذا الظهير في العالمين العربي والإسلامي؛ حيث وصلت الجريدة برقيات احتجاج من السودان[2]، ومن العراق الذي أرسلت منه جمعية الشبان المسلمين في بغداد برقية عنونتها بـ:"فاجعة الإسلام"، حذّرت فيها فرنسا من تبعات ما أقدمت عليه، مهدّدة إياها بأن 400 مليون مسلم سينفذ صبرهم، وعليها أن تتحمّل العواقب حينئذ[3]. والشيء ذاته أشارت إليه الفتح في عددها رقم 219، لما تحدثت عن ما أسمته ابن أقصى الشرق، الذي يغضب لإخوانه في أقصى المغرب، والمقصود هنا بحسب تعبيرها الرحالة الشهير الشيخ عبد الرشيد إبراهيم، الذي اعتبر فيه الدفاع عن الملة الإسلامية فرض عين على كل مؤمن مكلّف، معطيا مثالا على ذلك بما يحدث في المغرب الأقصى، فواجب المسلمين الدفاع عنه، وتوثيق عُرى التّفاهم والتعاون في سبيل ذلك حسبه[4].

وعمّت المدن العراقية احتجاجات على الظهير البربري في المغرب الأقصى، منها مدينة العمارة، التي بعث سكانها رسالة احتجاج نشرتها الفتح، وتضمّ حوالي 157 توقيعا، أعلنوا فيه عن تعاطفهم الكبير مع إخوانهم في المغرب الأقصى، كما تضمّن البيان أيضا إدانة جمعية الهداية الإسلامية في العراق لهذه الخطوة الفرنسية، مهدّدة بالمقاطعة الاقتصادية لفرنسا في حال تماديها في سياستها هذه[5].

وفي النجف الأشرف أيضا، احتجّ علماء الإسلام على الأعمال الفرنسية في المغرب الأقصى، وذلك بعد اجتماعهم في بيت زعيمهم عبد الكريم الزنجاني بحسب ما أوردته الفتح، أين أيّدوا فيه كل المساعي الإسلامية للضغط على فرنسا حتى تتراجع عن سياستها، مبدين استعدادهم لمقاطعتها اقتصاديا[6].

[1] – الفتح: العدد 216، السنة الخامسة، 17 ربيع الثاني، 1349 هـ، ص 12. لتفاصيل أكثر، أنظر: الملحق رقم: 18، ص 513.
[2] – الفتح: العدد 219، السنة الخامسة، 10 جمادى الأولى 1349 هـ، ص 11.
[3] – الفتح: العدد 217، السنة الخامسة، 24 ربيع الثاني 1349 هـ، ص 09.
[4] – الفتح: العدد 219، السنة الخامسة، 10 جمادى الأولى 1349 هـ، ص8-9.
[5] – الفتح: العدد 222، السنة الخامسة، 01 جمادى الثانية 1349 هـ، ص11.
[6] – الفتح: العدد 222، السنة الخامسة، 01 جمادى الثانية 1349 هـ، ص 11.

كما استنكر أهل الحجاز وملكهم، ما أسموه بالعدوان على حرية الإيمان والوجدان، وغير بعيد عنهم، نقلت الجريدة احتجاج الجالية الإندونيسية بمكة، حينما وجّهوا رسالة استهجان للفتح، تلبية لما أسموه دعوة الأخيرة العالم الإسلامي للاعتراض، مثمنين موقف الصحف الإسلامية من القضية، ومستنكرين تواطؤ الأهرام مع الفرنسيين. وفي فلسطين، هدّد تجار نابلس قنصل فرنسا في بيان قدّموه له بمقاطعة البضائع الفرنسية، في حال تمادي الحكومة الفرنسية في أعمالها اللاّ إنسانية ضد سكان المغرب الأقصى[1]، ما حدا بقنصل فرنسا في القدس منع قنصليته المواطنين الموقّعين على برقيات الاحتجاج على سياستها في المغرب من الحصول على تأشيرة السفر إلى لبنان أو سوريا[2].

ومن على منبر المسجد الأقصى في فلسطين، نقلت الفتح نبأ تخصيص خطيب المسجد الأقصى جزءا كبيرا من خطبته لدعوة المسلمين إلى الالتفاف حول إخوانهم في المغرب ضحايا السياسة البربرية الفرنسية، الرامية —حسبه– إلى إخراجهم من حظيرة الإسلام، محذّرا جموع المصلين من تكرار المأساة هذه في فلسطين[3].

وفي حماه السورية تضيف الفتح، قدّم نحو خمسون ألفا احتجاج إلى وزارة الخارجية الفرنسية بواسطة المفوّض السامي في بيروت، ورئيس الحكومة السورية، أعلنوا فيه بأنّ ما قامت به فرنسا من أفعال في المغرب تجعلنا نفقد الثقة منها، وتنذرنا بوقوع مثلها بين ظهرانينا، آملين أن تتحاشى فرنسا الوقوع في فخ السوداوية التاريخية كما وقع لغيرها سابقا[4].

أما في تونس، فقد تلقت الفتح برقية احتجاج مرفقة بإمضاءات، عبّر فيها أصحابها عن تضامنهم الكامل مع الشعب المغربي، متّهمين فرنسا بنكث العهود التي التزمت بها سابقا[5]، وفي صفاقس التونسية، أوردت الفتح اعتراض أهاليها على سياسة فرنسا الدينية في المغرب، وذلك في رسالة إلى جريدة "الصوت التونسي" (La Voix Tunisienne) على ما قالوا أنه يرمي إلى التفرقة بين الشعب المغربي، بمباركة كل من الحكومة، والكنيسة لهذه الأعمال غير القانونية، مذكّرين فرنسا بتعهّداتها التي قطعتها على نفسها حيال سكان شمال إفريقيا، مطالبين جميع

[1] – الفتح: العدد 220، السنة الخامسة، 17 جمادى الأولى 1349 هـ، ص 7.
[2] – الفتح: العدد 220، السنة الخامسة، 17 جمادى الأولى 1349 هـ، ص 8.
[3] – الفتح: العدد 228، السنة الخامسة، 13 رجب 1349 هـ، ص13.
[4] – الفتح: العدد 221، السنة الخامسة، 24 جمادى الأولى 1349 هـ، ص6.
[5] – الفتح: العدد 224، السنة الخامسة، 15 جمادى الثانية 1349 هـ، ص 6.

المسلمين بنصرة إخوانهم في المغرب الأقصى[1]. وفي ليبيا أيضا، احتج علماؤها وأشرافها على أعمال فرنسا نحو مسلمي البربر في المغرب الأقصى؛ حيث عبّروا عن احتجاجهم بكل قوة على هذا الحادث المؤلم، والفظائع السيئة كما جاء على لسانهم، وأرفقوا احتجاجهم بأسماء العديد من العلماء والأعيان[2].

وكانت الفتح قد فسحت المجال لعدة شخصيات مشرقية مرموقة لكي تُعبّر عن استنكارها لهذا الظهير، والرد على المزاعم الفرنسية حوله، على غرار عبد الحميد سعيد، الذي نشر مقالا صاغته جمعية الشبان المسلمين، تردُّ فيه على الأكاذيب التي وردت في كتاب المفوضية الفرنسية في القاهرة بخصوص هذا الظهير[3]. كما تحدّث أيضا عن القمع الذي تمارسه السلطات الفرنسية في المغرب على المعارضين لهذا الظهير، وأعطى مثلا عن بعض سكان وأعيان فاس، الذين تنقلوا إلى الرباط لتسليم عريضة احتجاج فكان مصيرهم الاعتقال والسجن[4].

وضمن السياق نفسه، نشرت الفتح عريضة المطالب هذه التي تقدّم بها سكان المغرب الأقصى، والتي ضمّت 13 مطلبا، أجمعت على احترام حقوق الشعب المغربي، وملكه في مختلف المجالات، والعفو عن كل المعتقلين في السجون الفرنسية، على خلفية رفضهم للظهير البربري[5].

كما كان لأمير البيان شكيب أرسلان ومقالاته حيّزا معتبرا على صفحات جريدة الفتح، أين كتب عدة مقالات هاجم فيها السلطات الفرنسية لاستصدارها لهذا الظهير، متسائلا عن المغزى من إطلاقه في ذلك التوقيت تحديدا، رغم التحذير الذي وجّهه لها في جريدته الأمة العربية[6] التي تصدر في جنيف، ثم يجيب بعدها بأن طمع الفرنسيين بتنصير البربر أضلّهم عن سبيل الرشاد، وقضى على كل حكمة لديهم، مُنوّها إلى أنّ العدد القادم من

[1] – الفتح: العدد 230، السنة الخامسة، 27 رجب 1349 هـ، ص13.
[2] – الفتح: العدد 228، السنة الخامسة، 13 رجب 1349 هـ، ص3.
[3] – الفتح: العدد 217، السنة الخامسة، 24 ربيع الثاني 1349 هـ، ص 8-9.
[4] – الفتح: العدد 217، السنة الخامسة، 24 جمادى الأولى 1349 هـ، ص 11.
[5] – الفتح: العدد 217، السنة الخامسة، 24 جمادى الأولى 1349 هـ، ص 12-13.
[6] – أسّسها في مارس 1930 رفقة إحسان الجابري، وكانت تصدر بجنيف السويسرية. أنظر: أحمد صاري: المرجع السابق، ص 90-92.

جريدته سيتضمّن مقالا ملمّا بالموضوع، داعيا في الوقت عينه مختلف الجرائد العربية، التي تضم مترجمين أكفاء للاهتمام بهذا المقال، ثم عبّر عن ما أقدمت عليه فرنسا في المغرب في ثلاث عشرة نقطة[1].

وتحدّث الأمير في مناسبات أخرى على صفحات الفتح عن ضرورة الاحتجاج على فرنسا في الخارج؛ حيث دعا فيه المسلمين إلى نقل احتجاجهم إلى المنظمات الدولية، وعلى رأسها عصبة الأمم، وإلى الحكومة الفرنسية نفسها، وإلى مجلس النواب والشيوخ بها والدول العظمى، وعدم الاقتصار على توجيه برقيات الاحتجاج إلى الجرائد العربية، لأن ذلك —حسبه– غير كاف لدعم القضية المغربية، وردع فرنسا، حاثّا إياهم على مقاطعة فرنسا اقتصاديا[2].

ولم يكتف شكيب أرسلان بالتعبير عن رفضه لهذا الظهير عبر الصحف فقط، بل انتقل إلى الشمال المغربي؛ حيث حطّ الرحال بطنجة، ومن ثمة إلى تطوان، أين استُقبل بحفاوة كبيرة من طرف المغربيين، غير أن حلمه بالانتقال إلى منطقة الحماية الفرنسية لدعم الشعب المغربي هناك تبدّد، بعد منع السلطات الفرنسية له من الدخول إلى هناك، ليكتفي بلقاء قادة الحركة الوطنية بالشمال، مثل المناضل عبد السلام بنونة، وهو ما نقلته الفتح عن المناضل المغربي أحمد بلافريج[3]، ما أكسبه تقدير واحترام العالم الإسلامي –حسب الفتح–، مستدلّة في ذلك بالاستقبال الحار الذي لقيّه من الوطنيين المغربيين عقب وصوله إلى التراب المغربي، عندما قصدته الوفود من مختلف أرجاء المغرب، والحفلات التي أقيمت على شرفه، فضلا عن مختلف الفعاليات الأخرى التي أطلقت بهذه المناسبة أيضا[4].

ومن الشخصيات المشرقية أيضا التي أعلنت معارضتها لهذا الظهير، مصطفى أحمد الرفاعي، الذي نشرت له الفتح مقالا تحت عنوان:"ماذا فعل المسلمون من أجل البربر؟" تساءل فيه عن مدى نجاح الاحتجاجات التي قام بها

[1] – أهمها اعتبار إلغاء فرنسا للشريعة الإسلامية وسط البربر اعتداء على الإسلام، تكذيب ادعاء فرنسا بأن البربر هم من طلبوا ذلك باعتبارهم هم أول الثائرين عليه، عدم تفاجئه باستعمال فرنسا لبعض البربر الجهلة لاستعمالهم في دعم فكرة ما قامت به، وتكذيب ادعاء فرنسا بكون السلطان هو من أصدر الظهير لأنه حديث ولا يعرف شيئا بهذا الخصوص، ونقض فرنسا لالتزامها في معاهدة الحماية باحترام الإسلام، فضلا عن المغزى من منع العلماء من دخول المناطق البربرية والسماح بذلك للمبشرين، .....أنظر: الفتح: العدد 220، السنة الخامسة، 17 جمادى الأولى 1349 هـ، ص1-2.

[2] – الفتح: العدد 226، السنة الخامسة، 22 جمادى الثانية 1349 هـ، ص1-3.

[3] – الفتح: العدد 220، السنة الخامسة، 17 جمادى الأولى 1349 هـ، ص04-05.

[4] – الفتح: العدد 221، السنة الخامسة، 24 جمادى الأولى 1349 هـ، ص 4.

المسلمون في مختلف أصقاع العالم، في ثني فرنسا عن مواصلة تطبيق سياستها البربرية في المغرب، مقدما في الأثناء نفسها نصائحا للشعب المغربي، كي يستطيع الوقوف أمام سياسات المستعمر الفرنسي[1].

4- صدى القضية البربرية في الصحف الفرنسية في ضوء جريدة الفتح:

سلّطت الفتح الضوء على الأصداء التي تركتها قضية الظهير البربري في الصحف الفرنسية، وفي هذا الإطار نشرت بعض المقالات حول الموضوع، بعث بها مراسلها في باريس، كما هو الشأن مع المقال الوارد في العدد 233، الذي تحدث فيه عن رد فعل المستشرق "درمنغهام" (Dermengham) في مقاله الذي نشره في مجلة أوربا، والذي تحدث فيه عن أساليب التعذيب التي يستخدمها الفرنسيون في المغرب لخنق القضية على حد تعبيره، وختم قوله بأن الفرنسي ليخجل إذا ما رأى كيف يمثله الاستعماريون في المغرب، ثم انتقل المراسل بعد ذلك لاستعراض ما جاء في جريدة كري مروكان، التي تُطبع في الدار البيضاء، ومن أهم ما ورد فيها نقله عنها بكاء السلطان لدى سماعه لخطبة رئيس الوفد الفاسي عبد الرحمان بن القرشي، وحزنه الشديد على المعاملة التي قُوبل بها، أما جريدة إفريقيا الفرنسية فقد نقل عنها المراسل قولها أيضا أن مشروع الظهير البربري كان مُعدّا للتطبيق سنة 1924، وتعذّر على الفرنسيين إطلاقه بسبب انشغالهم بحرب الريف، وأُجّل حتى ماي 1930، أما جريدة Liberté فقد نشرت مقالا يُشمّ منه —حسب- مراسل الفتح بأنه رسمي تحدّثت فيه على أن فرنسا لا تحارب الإسلام، وأنها بإحيائها لعوائد البربر لا تريد أن تتركهم عليها، ولكن ذلك قانون مؤقت سيستدرجهم إلى غيره، وأضافت بأن هذا الظهير هو بمثابة الإصلاح الذي أدخلته الحكومة المصرية في الشرع الإسلامي، واستغرب المراسل من هذا الطرح متسائلا: "متى كان معنى الإصلاح والهدم واحدا؟"، معتبرا ذلك سفسطة[2].

استمرت الفتح في استعراض ردة فعل الصحف الفرنسية على السياسة البربرية الفرنسية في المغرب، ففي عددها رقم 236 نقل مراسلها في باريس ما جاء في جريدة Le petit Journal، والتي قالت بأن مسألة إخراج فرنسا للبربر من الشريعة الإسلامية قديمة، وتعود إلى 1914، غير أن الظروف آنذاك لم تسمح بتنفيذها، فإسلام البربر

[1] - الفتح: العدد 235، السنة الخامسة، 03 رمضان 1349 هـ، ص4-5.

[2] - الفتح: العدد 233، السنة الخامسة، 19 شعبان 1349 هـ، ص14.

حسب صاحب المقال لم يكن متينا، وبالتالي وجب القضاء عليه، أما جريدة إفريقيا الفرنسية فيقول المراسل بأنها أعادت نشر فصلا مترجما عن الفتح لتبين لقرائها درجة الاحتجاج التي خلّفها هذا الظهير[1].

أما "المجلة الاستعمارية" (La Revue Coloniale) فقد كتبت مقالا في شؤون المغرب، حذّرت فيه من الجيل الجديد في المغرب الذي وصفته بالذكي، وبفضله بدأ المغرب يستيقظ من جديد[2]. وفي الشأن ذاته نشرت الفتح ترجمة مراسلها في باريس مقالا لـ: "درمنغهام" (Dermengham) بعنوان :"السياسة البربرية في المغرب الأقصى"، تساءل وأجاب في الوقت نفسه فيه عن الأسباب التي جعلت ردّة فعل محب الدين الخطيب والفتح من الظهير البربري بذلك الحجم من القوة[3].

وابتداء من العدد 230، بدأت الفتح في نشر بعض من المقالات التي كتبها "دانييل جوران" (Daniel Gurin) في إحدى الصحف التي تطبع بالفرنسية في فرنسا، كما قالت تحت عنوان:"فرنسا تحكم في المغرب"، أين تحدّث بصفة موضوعية عمّا تقوم به فرنسا بالمغرب، مشيرا إلى التكتُّم الذي كانت تمارسه فرنسا على الأحداث في المغرب على حد تعبيره؛ حيث عاد للحديث عن البربر، وقصة وجودهم في تلك البلاد، ثم عرّج على بدايات تطبيق السياسة البربرية في المغرب مع الجنرال ليوتي، وصولا إلى ظهير 16 ماي 1930، وردود الفعل الصادرة عليه داخليا وخارجيا[4].

5- ذكرى الظهير البربري في الفتح:

احتفاء بالذكرى الثانية للظهير البربري، أعدّت الفتح عددا خاصا بالمناسبة، ضمّنته مقالا لمحب الدين الخطيب تحت عنوان: "يقظة المغرب الأقصى في سنة"، مع مقال آخر مطوّل عنونته بـ:"فرنسا تعلن الحرب الصليبية في المغرب" وتطرّقت فيه إلى مُضي فرنسا في تنفيذ وتوسيع عمليات التبشير في المغرب الأقصى، بعدما انتقلت إلى مرحلة التطبيق الفعلي للنظريات التي أطلقها منظرو هذه السياسة، بعدما أصبح المبشرون يجهرون بنشاطهم، محذرة في مقال آخر في العدد نفسه تحت عنوان:"القضاء الإسلامي في طريق الفناء بالمغرب الأقصى" من هذه الممارسات، منبّهة فيه إلى

[1] – الفتح: العدد 236، السنة الخامسة، 10 رمضان 1349 هـ، ص15.
[2] – الفتح: العدد 242، السنة الخامسة، 22 شوال 1349 هـ، ص9.
[3] – الفتح: العدد 243، السنة الخامسة، 29 شوال 1349 هـ، ص 8.
[4] – الفتح: العدد 230، السنة الخامسة، 27 رجب 1349 هـ، ص 9-10.

الحرب الصليبية التي أعلنتها فرنسا على المغرب منذ أن بسطت نفوذها عليه، وليس يوم 16 ماي 1930 كما يبدو للبعض، خاصة عندما استثنت القضاة الشرعيين من ميزانية الدولة، فضلا عن إخضاع القضاء الإسلامي للسلطة العسكرية والمدنية، وهي بذلك تخلص إلى إبادة الشريعة الإسلامية من المغرب، والقضاء عليها بصفة نهائية تؤكد الجريدة، لتخلص الفتح إلى التأكيد على حتمية الجهاد ضد هذه السياسة، داعمة المغاربة المرابطين في بلادهم، من أجل التصدّي لهذه الممارسات، وعدم الخضوع لإرادة فرنسا الصليبية على حد تعبيرها[1].

ج- نشاط الوطنيين المغربيين في مصر في جريدة الفتح:

تحدّثت الفتح في سياق نقلها لنشاط الوطنيين المغربيين في مصر لشرح خطورة ما تقوم به فرنسا في المغرب الأقصى عن المحاضرة التي ألقاها المناضل المغربي الحسن بن العربي بوعياد في قاعة المحاضرات، في مقر جمعية الشبان المسلمين بالقاهرة؛ حيث نشر العديد من الحقائق التي تخص السياسة الفرنسية البربرية في المغرب الأقصى، أشارت الجريدة إلى الشخصيات التي حضرت المحاضرة، ومشاركتها فيها؛ إذ -حسبها- تناوب بعده على إلقاء الكلمة بالمناسبة يحي بك أحمد الدرديري[2] مراقب الجمعية، وعبد الوهاب النجار، ومحمد رشيد رضا[3]، وهو ما ذهب إليه أحد علماء الأزهر الشريف، ويتعلق الأمر بـ: أحمد عبد الحليم، الذي تحدّث عن الهدف الرئيسي الذي ترمي إلى تحقيقه فرنسا، داعيا الأمم الإسلامية لمقاومة فرنسا في عملها الشنيع هذا مقاومة سلمية، مقترحا جملة من الإجراءات في ذلك السياق، على غرار إرسال الاحتجاجات والعرائض، وكذا قيام العلماء والوعاظ بدورهم، خاصة تلقينهم واجبات دينهم، ووطنهم، فضلا عن مقاطعة فرنسا اقتصاديا[4].

وردا عن الافتراءات التي طالت الوحدة الدينية، والاجتماعية للشعب المغربي، نشرت الفتح مقالا للمناضل المغربي الكبير محمد المكي الناصري، ردّ فيه على أحد المسيحيين، الذي صرّح يقول بأن بلاد مراكش مثال تام لانحطاط الإسلام، مؤكدا بأن الشعب المغربي ملتحم، ومتحد دينيا، مستشهدا على ذلك بالمساجد، والمدارس الموجودة في كل القبائل المغربية، مبينا بأن هذه الأخيرة هي التي تموّل نشاط هذه المدارس، كما أنّ الشعب المغربي يضيف شعبٌ

[1] - الفتح: العدد 250، السنة الخامسة، 26 ذي الحجة 1349 هـ، ص 9-11.

[2] - من مؤسسي جمعية الشبان المسلمين، ومن أبرز أعضاء مجلس إدارتها، اختير مراقبا عاما لها، تولى الاتحاد التعاوني العام بمصر. أنظر: محمد صالح حرب: المصدر السابق، ص 140.

[3] - الفتح: العدد 223، السنة الخامسة، 08 جمادى الثانية 1349 هـ، ص 5.

[4] - الفتح: العدد 219، السنة الخامسة، 10 جمادى الأولى 1349 هـ، ص7.

متخلقٌ ومنضبطٌ، مؤكدا على أن رجال الإصلاح في المغرب، ورغم ما أشار إليه سلفا، إلا أنهم ليسوا مطمئنّين، وهم يبذلون جهودا كبيرة، من أجل أن يفصلوا عن الإسلام كل الشوائب التي تلحق به، مشدّدا في الأخير على ضرورة الحيطة تجاه ما يحاك ضد الإسلام في بلاده[1].

3- نضال الحركة الوطنية المغربية في ضوء صحف الإخوان المسلمين:

أ- السياسة البربرية الفرنسية في جرائد الإخوان:

تفاعل الإخوان المسلمون بإيجابية مع القضية المغربية؛ حيث كرّسوا صحفهم لدعم الشعب المغربي، والتنديد بالممارسات الفرنسية البربرية في المغرب الأقصى، فكثيرا ما كانت الجرائد الإخوانية تنشر أخبار القمع الفرنسي هناك، وعلى رأسها مسألة الظهير البربري في 16 ماي 1930، الذي ندّدت به كثيرا صحيفة الإخوان المسلمين؛ حيث درجت على تخصيص عددا خاصا كل سنة إحياء لذكراه، كما كان عليه الحال في العدد الصادر، في 16 ماي 1932، عندما خصّصت الجريدة عددا خاصا بالذكرى الثانية للظهير، وضمّنته مقالا لحسن البنا حول هذا الحدث الخطير، ومرامي فرنسا من وراء إطلاقه، محذرة المستعمر من مغبّة التمادي في سياسته هذه، لأن —حسبها- المسلمين لن يبقوا مكتوفي الأيدي حيال ما تقوم به[2].

وتحت عنوان:"العالم ثائر فلماذا لا نثور؟" نشرت جريدة الإخوان المسلمين مقالا لعبد الرحمن الساعاتي، تساءلت فيه عن سبب الصمت المصري حيال بعض القضايا العربية والإسلامية، داعية إلى ضرورة أن تستعيد مصر دورها الريادي في الدفاع عن الإسلام وأهله، معطية أمثلة على ذلك، كالعمل على إلغاء الظهير البربري في المغرب الأقصى، ورفع أصبع المستعمر عن البلاد المغاربية، والعربية عموما، وبالتالي قطع أشواط كبيرة لاستعادة اللحمة الإسلامية والعربية على حد تعبيرها[3].

وقد دأبت جريدة الإخوان المسلمين على نشر المقالات التي تنقل احتجاجات سكان المغرب الأقصى تحديدا، على سلوك المستعمر الفرنسي هناك، ومن ذلك، ما نشرته تحت عنوان:"احتجاج سكان المغرب على السياسة

[1] - الفتح: العدد 164، السنة الرابعة، 09 ربيع الثاني 1348 هـ/ 13 سبتمبر 1929م ، ص9-10.

[2] - الإخوان المسلمون: العدد 03، السنة الثانية، 03 صفر 1393 هـ، ص 01-03.

[3] - الإخوان المسلمون: العدد: 23، السنة الثانية، 19 جمادى الثانية 1354هـ/17 سبتمبر 1935م، ص 18.

البربرية"؛ حيث أشارت إلى الاحتجاجات المتواصلة للشعب المغربي على السياسة البربرية الفرنسية التي شرعت في تنفيذها سلطات الحماية هناك بشكل واسع، منذ ظهير 16 ماي 1930؛ حيث ضمّنوا احتجاجهم هذا على حوالي إحدى عشرة نقطة، منها استمرار السلطات الفرنسية في سياستها البربرية، وما يرافقها من غلق للمدارس والكتاتيب، ومنع للشيوخ والفقهاء من دخول المناطق البربرية، علاوة على جعل الأحباس تحت مراقبة الفرنسيين، وتخصيص ميزانية من أموال الشعب المغربي لتطبيق هذه السياسات الهدامة[1].

ب- جرائد الإخوان وسياسة القمع الفرنسية في المغرب الأقصى:

عنيت جرائد جماعة الإخوان المسلمين بتسليط الضوء على الممارسات القمعية التي يمارسها المستعمر بالمغرب الأقصى لاسيما الاستعمار الفرنسي، الذي أمعن في قمع وقتل وتشريد السكان المغربيين، وفي السياق ذاته، نشرت مجلة الإخوان المسلمين مقالا عنونته بـ:"إفريقيا الشمالية باستيل القرن العشرين"، هاجم فيه عمليات القمع والسجن الفرنسية في بلدان المغرب العربي، متّهما السلطات الفرنسية بانتهاك الأعراف الدولية التي تكفل الحرية للأشخاص، معلّقا على ذلك بالقول:"دولة الحرية والإخاء والمساواة تحارب الحرية والإخاء والمساواة، وتعتدي على الأديان والأعراض والأموال"[2].

وفي مقال آخر، نقلت جريدة الإخوان المسلمين خبر تقديم جبهة الدفاع عن شمال إفريقيا بيانا عمّا يحدث من فظائع في المغرب إلى الجامعة العربية، بيّنت فيه أن فرنسا الحديثة هي نفسها فرنسا القديمة، فهي —حسبها- لا تزال تستأثر بخيرات شمال إفريقيا، فضلا عن محاربتها للغة العربية، وزيادة الضرائب، إضافة إلى التضييق على الصحافة، والانتقام من الزعماء المغاربة بالزجّ بهم في السجون والمعتقلات، وفي العدد نفسه، أوردت الجريدة مقالا آخر تحت عنوان:"بين مجاهدي إفريقيا الشمالية" دعّمت فيه ما جاء على لسان محمد الخضر حسين، ومنوّهة في الوقت نفسه بجهاد الشعب المغربي، ومقاومته للمحتل الأجنبي[3].

وسبق لمجلة الإخوان المسلمين أن نشرت مقالات لحسن البنا يشجب فيها الممارسات القمعية الفرنسية في المغرب، كما هو الشأن مع مقاله في عدد يوم 12 جويلية 1945، الذي عنونته بـ:"المغرب المجاهد منتصر بإذن الله"،

[1] - الإخوان المسلمون: العدد 05، السنة 03، 11 صفر 1354 هـ/ 14 ماي 1935م، ص 12-14.

[2] - الإخوان المسلمون: 09 ذي القعدة 1365 هـ/ 28 سبتمبر 1946م.

[3] - الإخوان المسلمون: 12 جانفي 1946، ص 11. أنظر أيضا لمزيد من التفاصيل: الملحق رقم 5، ص 500.

بشّر فيه المغاربة بالنصر، وحاثا إياهم على مواصلة الجهاد، والعدد الخاص بيوم 25 جويلية 1945، أين نشرت الجريدة مقالا آخر لحسن البنا هاجم فيه سياسة القمع التي تنتهجها السلطات الفرنسية في المغرب العربي، مشيرا أيضا إلى تنكُّر فرنسا للتضحيات التي قدّمها المغاربة لنصرتها في الحرب العالمية الثانية، داعيا في الوقت نفسه جميع المسلمين إلى مساندة المغاربة في نضالهم، محذرا من مغبّة أن تتحول منطقة المغرب العربي إلى أندلس ثانية، قائلا في هذا الصدد: "أيها الإخوان المسلمون، أيها العرب في آفاق الأرض، أيها المسلمون جميعا، اعلموا أن لكم ثلاثين مليونا من إخوانكم المنتشرين في خير بقاع إفريقية، على شاطئ بحر العرب، من حدود مصر إلى الدار البيضاء على الأطلس يستصرخونكم، ويهيبون بكم، وينادونكم أن اغضبوا قبل أن لا ينفع الغضب"[1].

وواصلت جريدة الإخوان المسلمين نقل ممارسات المستعمر الشنيعة ضد السكان؛ إذ تحدثت عن التعذيب الذي تمارسه فرنسا في المغرب من غصب للأموال، والاعتقالات والإعدامات، واستباحة الأرواح في مقال لها تحت عنوان"حوادث مراكش"[2]. وهو ما أعادت الجريدة الحديث عنه في عددها الموالي، عندما تحدّثت عن إمعان المحتل الفرنسي في سياسة الظلم ضد شعوب المغرب العربي قاطبة[3].

وتحت عنوان:"المغرب وخنق الحريات" نشرت الإخوان المسلمون مقالا في عددها رقم 92، نقلت فيها المجزرة المروّعة التي اقترفها المستعمر الفرنسي بحق سكان مدينة فاس؛ إذ أشارت إلى إيعاز حاكم المدينة إلى الجنود الفرنسيين، والسنغاليين ليعيثوا فسادا في المدينة، ولم تتوقف السلطات الفرنسية عند هذا الحد، بل أقدمت –حسب الجريدة– على منع مندوب حزب الاستقلال من السفر إلى لندن للاتصال بأعضاء مجلس الأمن لإطلاعهم على ما تقوم به فرنسا في بلاده، علاوة على الحملة الإعلامية الشرسة التي بدأتها الإذاعة المراكشية ضد جامعة الدول العربية لإبعاد اهتمام المغربيين عنها[4].

وقبل ذلك، كانت الإخوان المسلمون قد نشرت مقالا تحت عنوان:"مراكش" تحدثت فيه عن إيفاد الحكومة الفرنسية لوزير الدولة السابق جاكينو إلى المغرب لبحث الحالة هناك، وهو ما استغله —حسبها– حزب الاستقلال لتقديم مذكرة تتضمن مطالب الأمة المغربية رفض تسلمها الموفد الفرنسي، وممتنعا كذلك عن مقابلة الوفد، هذا

[1] – مولود عويمر: المرجع السابق، ص 49-50.
[2] – الإخوان المسلمون: 15 صفر 1365 هـ/ 19 جانفي 1946م، ص 21.
[3] – الإخوان المسلمون: 22 صفر 1365 هـ/ 26 جانفي 1945م، ص 15.
[4] – الإخوان المسلمون: 01 ربيع الثاني 1365 هـ/ 05 مارس 1946م، ص 15.

التصرف غير المفهوم تساءلت الجريدة على إثره عن المغزى من رفض هذا المبعوث الإصغاء إلى مطالب الشعب المغربي وممثليه، وهو ما حدا بحزب الاستقلال تقول الجريدة بإذاعة بيان للشعب الفرنسي، يشرح فيه معاناة الشعب المغربي، ومطالبا فيه بعودة الزعماء المغربيين المبعدين على غرار علال الفاسي وأحمد بلافريج[1].

ولم تكن سياسة المستعمر الإسباني هو الآخر بمنآى عن انتقادات جريدة الإخوان المسلمين؛ حيث نشرت مقالا تحدثت فيه عن معاناة المنطقة الشمالية من سياسة الإسبان، لاسيما سكان منطقة الريف، الذين دفعهم –حسبها– تقصير السلطات الإسبانية إلى الهجرة نحو مناطق أخرى، تضمن لهم الحصول على الحد الأدنى من احتياجاتهم اليومية، في ظل الحصار الخانق الذي تضربه كل من السلطات الفرنسية والإسبانية على المغرب، لمنع اتصاله بالعالم العربي والإسلامي حسب الجريدة دائما[2]. وهو الأمر الذي أعادت الجريدة تسليط الضوء عليه في مقال جديد لها تحت عنوان:"قضية المغرب" في عددها ليوم 21 ماي1947 مذكّرة بممارسات السلطات الفرنسية والإسبانية التعسفية[3].

ولم يقتصر الطغيان الفرنسي –حسب الجريدة– على القمع، والقتل، والاعتقالات، والتضييق، بل تجاوزه إلى التجويع؛ حيث ضرب المستعمر الفرنسي بعرض الحائط الوضعية الصعبة التي يعيشها السكان المغربيون بسبب الجوع، وتفشّي الأمراض القاتلة، عندما راحت تشرعن تصدير المنتوجات الزراعية، والفواكه المنتجة بالمغرب إلى فرنسا، وهو ما زاد في حالة الاحتقان لدى الشعب المغربي، الذي أصرّ على مواصلة النضال لتحقيق الاستقلال تقول الإخوان المسلمون[4].

ت– نشاط الزعماء المغربيين في جريدة الإخوان المسلمين:

حاولت جرائد الإخوان المسلمين لاسيما جريدة الإخوان المسلمين مواكبة نشاطات قادة الحركة الوطنية في سبيل قضية وطنهم داخليا وخارجيا، ففي عددها الخاص بالجامعة العربية، في ذكرى تأسيسها الأولى، نقلت جريدة الإخوان

[1] – الإخوان المسلمون: 14 ربيع الأول 1365 هـ/ 26 فيفري 1946م، ص 16.
[2] – الإخوان المسلمون: 28 جمادى الأولى 1365 هـ/ 30 أفريل 1946م، ص 17.
[3] – الإخوان المسلمون 21 ماي 1947، ص 05.
[4] – الإخوان المسلمون: 08 ربيع الثاني 1365 هـ/ 12 مارس 1946م، ص 13.

المسلمين كلمة المناضل المغربي محمد بن عبود في هذه الاحتفالية، والتي كرّر فيها مطالب شعبه المحقّة لنيل الاستقلال، وتطلُّعه لدور أكبر للجامعة في تقديم يد العون لبلاده لتحقيق هذا الهدف[1].

وخصّصت الإخوان المسلمون عددا خاصا لكفاح المغرب العربي تحت عنوان:"العالم الإسلامي يؤيد الجناح الأيسر للعروبة. شمال إفريقيا ضد طغيان الاستعمار"؛ حيث تحدّثت عمّا أسمته المهرجان الذي تقيمه جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية بفندق الكونتنتال تكريما للوفود العربية، أين عرّجت على نقل كلمات الحضور لاسيما الزعماء المغاربة، ويتقدمهم رئيس جبهة الدفاع عن شمال إفريقيا محمد الخضر حسين، وسكرتير الجبهة الفضيل الورتلاني، والدكتور محمد عبد السلام العيادي عضو مجلس إدارة الجبهة[2].

وسعيا منه للترويج لقضية بلاده، وكسب تأييد العرب لها، عاد المناضل المغربي عبد الخالق الطريس إلى القاهرة سنة 1947، وبدورها لم تفوّت جريدة الإخوان المسلمين فرصة قدومه من جديد لاستفساره عن الوضع ببلاده، وجديد الحركة الوطنية المغربية النضالي؛ حيث جمعها به حديث تحدث فيه الطريس لمندوب الجريدة عن الآثار الإيجابية التي تركتها زيارة الملك محمد بن يوسف إلى طنجة على الشعب المغربي، كما أعاد التأكيد على أن سياسة فرنسا لم ولن تتغير في بلاده رغم تغيّر المسؤولين، مشيرا أيضا إلى الشعور الأخوي الذي يُكنّه الشعب المغربي لمصر وشعبها، مؤكدا أن مصر دائما تبقى قدوة للشعب المغربي، ومنوّها في الوقت ذاته بالجهود التي تبدلها جماعة الإخوان المسلمين، وعلى رأسها المرشد العام حسن البنا في سبيل قضية بلاده[3].

وعقب قدوم الزعيم المغربي الآخر علال الفاسي إلى القاهرة، خصّصت الإخوان المسلمون صفحتها الأولى لصورة المناضل المغربي رفقة حسن البنا تحت عنوان:"زعيم مراكش في زيارة فضيلة المرشد"؛ حيث أعقبت ذلك بمقال تحت عنوان:"الثورة في مراكش" أشارت فيه إلى ثورة المغربيين على سياسة فرنسا الظالمة، مخصّصة حيّزا معتبرا للحديث الذي جمع مندوبها بعلال الفاسي، والذي أجاب فيه عن أسئلة عدة منها المغزى من زيارته إلى فرنسا، والوضع السائد في بلاده، فضلا عن المهمة التي تنظره وزملاؤه بمصر للمُضي قدما في مشروعهم الاستقلالي[4].

---

[1] – الإخوان المسلمون: 12 ربيع الثاني 1365 هـ/ 26 مارس 1946م، ص 8. أنظر أيضا: الملحق رقم: 4، ص 499.

[2] – الإخوان المسلمون: 14 جمادى الأولى 1365 هـ/ 16 أفريل 1946م.

[3] – الإخوان المسلمون: 24 ماي 1947، ص 20.

[4] – الإخوان المسلمون: 01 جوان 1947.

وعادت الإخوان المسلمون للحديث عن علال الفاسي في مقال تحت عنوان:"خطورة الحالة في المغرب" تحدّث فيه المناضل المغربي عن حقيقة الإصلاحات الفرنسية في المغرب، فضلا عن الحالة في المنطقة الخليفية، والدولية بطنجة؛ إذ لخّص واقع الحال هناك بالقول:"ليست حالة المنطقة الخليفية بأقل من حالة مراكش فالاستعمار واحد وإن اختلفت الأسماء"، مشيرا أيضا إلى سياسة الاعتقالات التي تمارسها السلطات الفرنسية في طنجة رغم طابعها الدولي حسبه، معطيا مثالا عن ذلك بإقدام الفرنسيين على اعتقال الأستاذ محمد العربي الزكاري والحكم عليه بالسجن ثلاثة أشهر[1].

وواصلت الإخوان المسلمون تغطية الجهود التي يبذلها المغربيون خارج المغرب؛ حيث نشرت مقالا في ذلك تحت عنوان:"الرسالة الثقافية للجامعة العربية لمحمد العربي العلمي مدير مدرسة ولي العهد بالدار البيضاء" تحدّث فيها عن واجبات جامعة الدول العربية تجاه الأقطار العربية، لاسيما المغرب؛ إذ ناشد مسؤوليها تسهيل إدخال أبناء شمال إفريقيا إلى المعاهد المصرية، وأيضا حثّ الدول العربية وفي مقدمتها مصر على إرسال أساتذة إلى بلدان المغرب لتغطية النقص الفادح في التأطير المدرسي، علاوة على إحاطة الجامعة العربية لقضية المغرب بمزيد من العناية لدعم كفاح شعبه[2].

ولم تغب الزيارة التاريخية للملك محمد بن يوسف إلى طنجة عن اهتمام جريدة الإخوان المسلمين، التي خصّصت لها حيّزا لا بأس به من صفحاتها؛ حيث نشرت في ذلك مقالا تحت عنوان:"المغرب العربي تحت فوهة بركان" استعرضت فيه سياسة فرنسا التعسفية بحق الشعب المغربي، كما توقّفت عند خطاب الملك محمد الخامس في طنجة، والذي بقدر ما أثلج صدور الشعب المغربي، أثار حفيظة السلطات الاستعمارية الفرنسية –حسب الجريدة–، بعدما أفصح فيه عن التوجّه الجديد له، الذي يتمحور حول نيل الاستقلال، وإلغاء معاهدة الحماية، فضلا عن السعي لتوثيق الصّلات بالمشرق العربي[3].

وتحت عنوان:"مراكش في حلبة الجهاد"، سلّطت الإخوان المسلمون الضوء على تداعيات زيارة الملك محمد الخامس إلى طنجة، مشيرة أيضا إلى المذابح التي اقترفتها القوات الفرنسية في مدينة الدار البيضاء؛ حيث شرح محمد بن عبود مندوب مراكش الثقافي في جامعة الدول العربية الخطوة المأساوية التي أقدمت عليها السلطات الفرنسية بحق

[1] – الإخوان المسلمون: 16 أوت 1947، ص 06. راجع كذلك لأكثر تفاصيل: الملحق رقم: 10، ص 505.
[2] – الإخوان المسلمون: 12 مارس 1947، ص 07.
[3] – الإخوان المسلمون: 26 أفريل 1946، ص 03.

سكان المدينة المغربية العزّل[1]، وهي الخطوة التي زادت من عزيمة الشعب المغربي لتحقيق مطالبه، عبر تكثيف العمل الوطني في الداخل والخارج حسب ما أكدته الجريدة نقلا عن الزعيم المغربي علال الفاسي[2].

ونشرت جريدة الإخوان المسلمين أيضا مذكرة المطالب التي تقدمت بها الأحزاب والهيئات المراكشية إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية تحت عنوان :"المطالبة باستقلال مراكش"، كما خصّصت الجريدة العدد الثامن من السنة الثانية للحديث عن مراكش، وذلك في مقال تحت عنوان:"بلاد المغرب العربي"؛ حيث ناقش العدد المسألة المغربية قبل الحماية، ثم الاحتلال الفرنسي لها، وسياسته البربرية فيها، كما عرضت الحياة الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية بمراكش. كما سعت الجريدة إلى فضح جرائم الاحتلال الفرنسي في المغرب، ومن ذلك ما كتبه فيها الأستاذ توفيق الشاوي بعنوان:"مدينة عربية في سوق الرقيق" تعرّض فيه لمأساة المغرب، جرّاء سياسة فرنسا التعسّفية[3].

وتقديرا لجهوده الوطنية، ووقوفه إلى جانب شعبه والحركة الوطنية، احتفت جريدة الإخوان المسلمين بعيد ميلاد الملك محمد بن يوسف؛ حيث أفردت بالمناسبة صفحتها الأولى، من عددها ليوم 22 نوفمبر 1947 لصورة السلطان المغربي، ونشرت مقالا بالعدد نفسه تحت عنوان:"جلالة ملك مراكش والحركة الوطنية والعربية والإسلامية" استعرضت فيه المسار السياسي للملك المغربي منذ تربّعه على العرش، وأهم الأحداث التي ميّزت فترة حكمه، في مقدمتها استصدار فرنسا للظهير البربري 16 ماي 1930، وصولا إلى خطابه بطنجة، واندماجه مع الحركة الوطنية المغربية لتحقيق استقلال وطنه[4].

ث- جريدة الإخوان المسلمين ولجوء الأمير عبد الكريم إلى مصر:

نالت قضية الأمير عبد الكريم الخطابي قسطا معتبرا من اهتمام صحف الإخوان المسلمين، لاسيما جريدة الإخوان المسلمين، التي عادة ما كانت تخصّص بين الفينة والأخرى بعض المقالات لهذه الشخصية المغربية المقاومة، مثلما كان عليه الحال مع العدد الخاص بيوم 15 جوان 1946، الذي نشرت فيه الجريدة مقالا تحت عنوان:"الأمير عبد الكريم بطل من أبطال الإسلام، وقائد من قواد العرب في القرن العشرين"، وفيه عرّجت الصحيفة على أهمّ

[1] - أنظر: الملحق رقم: 9، ص 504.

[2] - الإخوان المسلمون: 11 ماي 1947، ص15.

[3] - تصنيف الإخوان في المغرب، الموسوعة التاريخية الإلكترونية الرسمية لجماعة الإخوان المسلمين، ص 02.

[4] - الإخوان المسلمون: 22 نوفمبر 1947، ص 06.

المحطات في حياة المناضل المغربي، بدءا بظروف نشوئه وصقل شخصيته، وصولا إلى حركته المقاومة للإسبان أولا، ثم الفرنسيين ثانيا، وإلى غاية استسلامه، ونفيه إلى جزيرة لارينيون، وظروف إقامته هناك[1].

وأولت الإخوان المسلمون اهتماما واسعا بعملية لجوء الأمير عبد الكريم الخطابي إلى مصر، ففي عددها ليوم 07 جوان 1947، خصّصت الجريدة صفحتها الأولى بالكامل لصورة الأمير عبد الكريم تحت عنوان:"الأمير عبد الكريم بطل الريف وضيف الفاروق"، وأعقبت ذلك بمقال مطول تحت عنوان:"عشر دقائق مع بطل الريف"، تحدث فيه الأمير إلى مندوب الإخوان بمكتب المغرب العربي بالقاهرة، في أجواء حماسية يسودها الفرح وأهازيج البشر كما وصفها مندوب الجريدة، ولم تكن مقابلة الأمير سهلة المنال كما نقل المندوب، بسبب الأعداد الكبيرة من المهنئين الحاضرة بالمكتب، وقد عبّر الأمير عن امتنانه الكبير لمصر ككل، تقديرا لما قدمته من جميل للأمير؛ إذ نقلت لنا الجريدة قوله في هذا الشأن:"أي نعم إنّ مصر العزيزة هي وطننا المحبوب ملجأ العروبة وحصن المجاهدين، وعلى رأسها جلالة الفاروق حامي الأحرار، ونصير العروبة والإسلام، ولقد غمرنا إخواننا المصريون بفيض من شعورهم الكريم، الذي سيظل دائما يأخذ بمجامع قلوبنا، ونشعر بالعجز إزاءه، ولا نملك إلا أن نتوجّه إلى الله تعالى أن يحقق لمصر كل ما نصبو إليه في ظل الفاروق العظيم، فإنّ في قصر مصر نصرا للعروبة والإسلام[2].

وفي عددها الموالي، واصلت الجريدة تغطيتها لحدث نزول الأمير بأرض مصر؛ حيث خصّصت مقالا عنونته بـ:"شقيق الأمير عبد الكريم"، وتطرقت فيه إلى استقبال الأمير للمهنئين بالقاهرة، والحديث الذي جمع مندوب جريدة الإخوان به، وأشارت فيه أيضا إلى الأيام التي قضاها الأمير في المنفى، والأعمال التي كان يقوم بها هناك[3]. وعادت الجريدة لتقوم بنشر حديث آخر مع الأمير الخطابي في مقال لها تحت عنوان:"قصة البطولة...يرويها الأمير عبد الكريم"، وتحدّث فيه على مشواره النضالي ضد الاستعمار الأجنبي، وأهمّ المحطات الحاسمة في مشواره الجهادي[4].

ومواصلة لدعمها لنضال الشعب المغربي عكفت جريدة الإخوان المسلمين على الترويج لإيصال صوت الشعب المغربي إلى مختلف المنابر الدولية، ففي مقال لها تحت عنوان:"الجناح الأيسر للعروبة" حثّت فيه الجريدة العرب خاصة على تكثيف الجهود من أجل مساندة القضية المغربية، وذلك بدعم المغربيين ومساعدتهم على تدويل قضية المغرب،

[1] – الإخوان المسلمون: 15 جوان 1946، ص 10. للاطلاع أكثر، عد إلى الملحق رقم: 6، ص 501.
[2] – الإخوان المسلمون: 07 جوان 1947. أنظر أيضا للمزيد: الملحق رقم: 11، ص 506.
[3] – الإخوان المسلمون: 14 جوان 1947، ص 05. راجع أيضا: الملحق رقم: 12، ص 507.
[4] – الإخوان المسلمون: 08 أكتوبر 1947، ص 18.

وفضح جرائم المستعمر[1]، وفي الصدد ذاته، عاتبت الجريدة المجتمع الدولي في مقال لها تحت عنوان:"محنة المغرب العربي" على اختيار باريس لاجتماع هيئة الأمم المتحدة، لأنها —حسبها- غير مؤهلة لذلك،كونها أول من ينتهك حقوق الإنسان في العالم؛ إذ تغتال الآن 30 مليونا من العرب المسلمين في تونس والجزائر والمغرب على حد تعبيرها[2]، ولم تتوقف عند حد وصفها بذلك، بل اتهمتها بناكثة العهود؛ حيث نكرت جميل شعوب شمال إفريقيا، الذين ساهموا في خروجها منتصرة في الحرب العالمية الثانية، ولم تلبّ لهم مطالبهم التي وعدتهم بتجسيدها[3].

وعلى إثر التهديدات التي أطلقها المقيم العام الفرنسي في المغرب، الجنرال جوان ضد الملك محمد بن يوسف، بعزله من منصبه، إذا استمر في رفضه للمقترحات الفرنسية الخاصة بالإصلاح في المغرب، كتبت مجلة الدعوة الإخوانية تقول بأنّ الأمور في المغرب الأقصى وصلت إلى حد مزعج ومؤلم، وعليه تضيف وجب التدخل، مشيرة إلى دور الإخوان وتحضيرهم للمظاهرات الحاشدة بالقاهرة يوم 26 فيفري 1951، بعد الاجتماع الذي عقدوه بمدرج علي مبارك بكلية دار العلوم، كما أشارت إلى الاجتماع الذي عقدته الهيئات الإسلامية بدار جمعية الشبان المسلمين أين خطب هناك العديد من الأساتذة على غرار عبد المنعم خلاف، وصالح حرب باشا، وفتحي رضوان وغيرهم، مشيرة في الآن نفسه إلى احتجاج الأزهر أيضا، لافتة إلى قيام المصلّين به في يوم الجمعة 09 مارس 1951 بأداء صلاة الغائب على الشهداء في المغرب الأقصى[4].

وخصّصت جريدة النذير وفي عددها رقم 04 مقالا في ركنها القار:"أخبار العالم الإسلامي" مقالا تحدّثت فيه عن الجهود المضنية، التي يبذلها الأمير شكيب أرسلان للدفاع عن قضايا المغرب العربي، وفيه سلّطت الضوء على الممارسات الفرنسية الوحشية في كل من مراكش، وتونس، والجزائر، مشيرة إلى التمييز العنصري، الذي تمارسه السلطات الفرنسية بحق هذه الأقطار، وقد استغلت الفرصة جمعية الإخوان المسلمين لتُعبّر عن رفضها لهذه السياسة، داعية إلى تقوية الصلات بين المسلمين، لوضع حد لما أسمته الإهانات هذه التي يتعرض لها المسلون هناك، حاثّة هؤلاء على الابتعاد عن رجال الأعمال والمال الأوربيين، لأنهم —حسبها- سبب هذه المعاناة[5].

---

[1] – الإخوان المسلمون: 18 ربيع الثاني 1367 هـ/ 28 فيفري 1948م، ص 03.

[2] – الإخوان المسلمون: 29 ذي القعدة 1367 هـ/ 02 أكتوبر 1948م، ص 03.

[3] – الإخوان المسلمون: 23 أكتوبر 1948، ص 05.

[4] – الدعوة: 20 مارس 1951.

[5] – النذير: العدد 04، السنة الأولى، الإثنين 21 ربيع الثاني 1357 هـ.

ومن جهتها، اهتمت جريدة الشهاب[1] الإخوانية بنشاط ونضال الزعماء المغاربة في مصر خاصة؛ حيث نشرت مقالا لحسن البنا دعا فيه قادة الأحزاب المغاربية الموجودة في القاهرة، لرصّ صفوفهم وجمع كلمتهم، ومخاطبة الاستعمار بصوت واحد؛ إذ يقول في ذلك: "لنجاح القضية المغربية، يجب أن تُوحّد جهود أبنائها في مصر، ويرسموا معا خطة مشتركة للكفاح، وعلى الجامعة العربية أن تتبنّى القضية تبنيا جادا حقيقيا، وتتّخذ كل الوسائل الممكنة لتحرير هذه الأوطان، التي هي شطر العروبة الغربي، والتي لا يمكن أن تكون وحدة العرب قائمة بدونها، وإنّا نعتقد أنه لابد من وصول أقطار شمال إفريقية إلى حريتها، مهما وضعت في سبيلها العقبات، فإنّ الأمم التي تريد الحياة لا يمكن أن تموت[2].

وعن الجهود الكبيرة التي ما فتئت تبذلها جماعة الإخوان المسلمين لدعم نضال شعوب المغرب العربي، كتبت الشهاب مقالا نقلت فيه قيام مكتب الإرشاد العام لجماعة الإخوان المسلمين بتنظيم حفلا بمناسبة ذكرى الإسراء والمعراج، تكريما للزعماء المسلمين الموجودين بمصر، وحضرته الشخصيات المؤطرة لأشغال مكتب المغرب العربي بالقاهرة[3].

لقد مثّلت جهود الصحف المصرية ذات التوجّه الإسلامي مثالا صريحا وواضحا لحجم المساندة التي قدّمها قادة هذا التيار للقضية المغربية من جهة، ومن جهة أخرى مرآة عاكسة للاهتمام الكبير الذي حظيت به الحركة الوطنية المغربية من طرف الإعلام المصري بصفة عامة، على اختلاف توجّهاته، مما أسهم بشكل فاعل في تزايد النشاط التحرري بالمغرب، والنتائج الإيجابية التي أصبح يحقّقها ميدانيا في سبيل الاستقلال.

[1] – مجلة شهرية، أصدرها حسن البنا، كانت تصدر ما بين 1947-1949. أنظر: عبد اللطيف حمزة: المرجع السابق، ص 159.

[2] – مولود عويمر: المرجع السابق، ص 50.

[3] – نفسه، ص 52.

الفصل الثاني

جرائد التيار الليبرالي وكفاح المغرب الأقصى

1- صحف حزب الوفد ونضال المغرب الأقصى

2- صحف الأحرار الدستوريين وكفاح المغرب الأقصى

3- القضية المغربية في جريدة المقطّم

أخذ الدعم الإعلامي المصري، في جانبه الصحفي، حصة الأسد من جهود مصر الداعمة للقضية المغربية خلال فترة الحكم الملكي، ويعود الأمر بالأساس إلى النهضة الأدبية، والإعلامية، التي كانت تسود مصر آنذاك؛ إذ أنها كانت تعجّ بالصحف والمجلات، التي يكتب بها كبار المفكرين، والأدباء المصريين، وغيرهم من العرب، والمسلمين، بل، والغربيين حتى. ورغم التباين الفكري، والإيديولوجي في خط هذه الصحف، إلا أنّ جلّها – لاسيما، بعد الحرب العالمية الثانية– أجمعت على عدالة هذه القضية، ومن ثمة، وجوب دعمها بشتى السُبُل والوسائل.

1– صحف حزب الوفد ونضال المغرب الأقصى:

تماشيا مع الخط السياسي لحزب الوفد، وموقفه المؤيد لحركات التحرر في المغرب العربي عموما، والمغرب الأقصى تحديدا، أفردت الجرائد الوفدية المتمثلة أساسا في جريدتي المصري والبلاغ مساحة واسعة، لنقل أحداث المغرب العربي عموما، والمغرب الأقصى أساسا؛ إذ لم تتوان في فتح صفحاتهما لتناول أخبار المغرب الأقصى، وكتابات المناضلين المغربيين، رفقة بعض الصحفيين الأجانب، الذين درجوا على الاهتمام بقضايا المغرب الأقصى، كالصحفي الأمريكي روم لاندو، فضلا عن التشهير بما تمارسه سلطات الحماية من إجراءات جائرة بحق الشعب المغربي[1].

أ– صحف الوفد ومؤتمر المغرب العربي 1947:

تعتبر سنة 1947، محطة مفصلية في مسيرة نضال أقطار المغرب العربي ضد الاستعمار؛ حيث عُقد في ذلك العام أهم مؤتمر مغاربي، الذي انبثق عنه أهم تكتل جامع لدول المغرب العربي المناضلة في المشرق العربي عموما، ومصر على وجه التحديد، ونقصد هنا، تأسيس مكتب المغرب العربي في القاهرة، كونه جاء في فترة حسّاسة. هذا الحدث البارز واكبته جريدتا المصري والبلاغ من بدايته وحتى اختتام أشغاله؛ إذ سلّطت الضوء على مختلف الأطوار التي مرّ بها على مدار أسبوع من الزمن، مبرزة أهم الوفود المشاركة، والقرارات المنبثقة عنه، فضلا عن ردود الفعل الداخلية والخارجية حوله[2].

[1] – صلاح العقاد: صدى الحركة الوطنية المغربية لدى الرأي العام المصري، ندوة العلاقات التاريخية المصرية المغربية، إعداد نجاة المريني، دار الثقافة للطباعة والنشر، الرباط، 1989، ص 199–200.

[2] – المصري، العدد رقم 3456 ليوم: 16 فيفري 1947، ص 03.

ففي العدد رقم 3456، من جريدة المصري الخاص بيوم 16 فيفري 1947، نشرت الجريدة مقالا تحت عنوان:"افتتاح مؤتمر المغرب العربي: مآسي المستعمرين الدامية في تونس والجزائر ومراكش"؛ حيث تطرّق بإسهاب إلى معاناة المغاربة عموما، من بطش المستعمر وعنهجيته المتواصلة، لينتقل للحديث عن المؤتمرين من حيث الافتتاح، وحضور الشخصيات المهمة كعبد الرحمن عزام أمين جامعة الدول العربية، وكذا الخُطب الملقاة خلاله، التي أجمعت على ضرورة دعم المناضلين المغربيين في المشرق العربي، ومصر تحديدا[1].

ونشرت الجريدة في الموضوع ذاته مقالا تحت عنوان: "مؤتمر المغرب العربي" استعرضت فيه استمرار مؤتمر المغرب العربي لأشغاله لمواصلة بحث التحقيق المتعلّق بالسياسة الفرنسية والإسبانية، مؤكدا أن القوة هي اللغة الوحيدة التي يتكلم بها المستعمر في المنطقة، فضلا عن إبرازه سياسة المستعمر في مختلف المجالات، القائمة على النهب، والسلب، والمصادرة. وقد خلُص هذا المؤتمر كما نقلت الجريدة إلى النتائج التالية:

– بطلان معاهدتي الحماية على تونس ومراكش.

– عدم الاعتراف بأي حق لفرنسا في الجزائر.

– رفض الانضمام إلى الإتحاد الفرنسي، بأي شكل من الأشكال. ليقرر عقد المؤتمر القادم في دمشق[2].

وبعد تغطيتها الواسعة لمؤتمر المغرب العربي، الذي انبثق عنه مكتب المغرب العربي بالقاهرة، لم تفوّت المصري فرصة تأسيس لجنة تحرير المغرب العربي بقيادة الأمير عبد الكريم الخطابي مطلع سنة 1948، وبهذه المناسبة خصّصت الجريدة مقالا مطولا حوله تحت عنوان:"أحزاب شمال إفريقيا بالقاهرة تحت لواء الأمير عبد الكريم" حمله الخاص بيوم 06 جانفي 1948، مستعرضة فيه جهود الأمير الخطابي في جمع الأحزاب، والهيئات المغاربية في هيئة جديدة، بعد عام على تأسيس مكتب المغرب العربي، مشيرة إلى أهم القرارات التي تمخّضت عن المؤتمر التأسيسي للجنة، والبرنامج الذي وضعته من أجل تجسيده في الميدان؛ حيث التنظيم الهيكلي للجنة، الذي تضمّن الأمير عبد الكريم الخطابي رئيسا، وشقيقه الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي وكيلا دائما، إضافة إلى الأستاذ الحبيب بورقيبة أمينا عاما، ومحمد

[1] – المصري، العدد رقم 3456 ليوم: 16 فيفري 1947، ص 03. ولتفاصيل أكثر عن الموضوع، أنظر: الملحق رقم: 25، ص 520.

[2] – المصري: العدد رقم 3462 ليوم: 23 فيفري 1947، ص 04. للاطلاع أكثر أنظر أيضا: الملحق رقم: 27، ص 522.

أحمد بن عبود أمينا للصندوق، وختمت الجريدة مقالها بالرهانات والتحديات التي تنتظر اللجنة من أجل تجسيد برنامجها[1].

ب- احتجاج المغربيين بمصر على سياسة فرنسا في بلادهم في صحف الوفد:

وفي إطار اهتمام صحافة الوفد بردود فعل الجالية المغربية في المشرق العربي وتحديدا مصر، اتجاه ممارسات المستعمر الفرنسي، تحدثت جريدة البلاغ عن نشاط التُجار المغربيين في حي العروبة بالعاصمة المصرية، الذين أبدوا احتجاجهم على الممارسات الفرنسية التعسفية في بلادهم؛ حيث أغلقوا محلاتهم، معربين عن استيائهم من هذه التصرفات، وعن رغبة الشعب المغربي في تحقيق الاستقلال[2].

وحسب الجريدة، فإن جموعا من التجار المغربيين، إضافة إلى بعض الهيئات الإسلامية الأخرى في جامع الأزهر، خرجوا في مظاهرة هتفوا فيها بحياة البلاد الإسلامية في إفريقيا الشمالية، وذلك بعد صلاة الجمعة؛ حيث أُلقيت خُطب حماسية تحثّهم على نصرة قضية بلدهم[3].

وفي سياق ذي صلة، غطّت البلاغ الزيارة التي قام بها الفقيه والمناضل المغربي محمد داود وهو في طريقه إلى البقاع المقدسة لأداء فريضة الحج؛ حيث نشرت في ذلك عدة مقالات كالمقال الذي ورد في عددها رقم 3744 ليوم 11 فيفري 1935، مشيرة إلى الزيارة التي قام بها إلى مقر الجريدة[4].

وتتبّعت الجريدة رحلة محمد داود عقب مغادرته مصر؛ حيث نشرت في عددها ليوم 28 أفريل 1935 مقالين: الأول تحت عنوان:"وصول الوفد العربي من رجالات المغرب الأقصى وإندونيسيا"، والثاني عنونته بـ:"الموصل تحتفي بالوفد العربي من رجالات المغرب الأقصى وجاوة، تناولت فيهما الاستقبال الحار الذي حظي به محمد داود وهو بالعراق في طريق عودته من الحج[5].

---

[1] - المصري: 06 جانفي 1948، ص 03.
[2] - البلاغ: يوم 23 جوان 1945، ص 02.
[3] - البلاغ: يوم 23 جوان 1945، ص 02.
[4] - البلاغ: 11 فيفري 1935، ص 06.
[5] - البلاغ: 28 أفريل 1935، ص 02.

وعقب عودته من الحج، ومكوثه بمصر، نشرت البلاغ عدة مقالات تحدثت فيها عن هذه الشخصية المغربية، والزيارة التي قام بها إلى مقر الجريدة، منها المقال الموسوم بـ:"الأستاذ محمد داود صاحب مجلة السلام بالمغرب"[1]، والمقال الآخر الذي أشارت فيه إلى حضور محمد داود للحفل التكريمي الذي أقامته جمعية الشبان المسلمين على شرف الضباط السودانيين[2].

وتحت عنوان:"حديث الاثنين: في وداع بعض ضيوف مصر" نشرت البلاغ مقالا تحدثت فيه عن الحديث الذي جمعها بمحمد داود وهو يهمّ بمغادرة القاهرة عائدا إلى بلاده، وفيه استعرض المناضل المغربي السياسة التعسفية، التي يطبقها المستعمران الفرنسي والاسباني في بلاده في مختلف المجالات[3].

ت- قضية لجوء الأمير عبد الكريم الخطابي إلى مصر في صحف الوفد:

واكبت صحافة الوفد قضية نزول الأمير عبد الكريم بمصر بكل اهتمام؛ حيث لا يكاد يخلو عدد من أعدادها نهاية شهر ماي وبداية جوان 1947 من نقل لحيثيات العملية، وفي هذا الصدد، نشرت المصري مقالا في الصفحة الثالثة، من عددها رقم 3544 الخاص بيوم 31 ماي 1947 تحت عنوان:"بطل الريف يقول أنّ الاستعمار يحتضر ولن يكتم أنفاسنا بعد اليوم"، مرفقة ذلك بصورة لعبد الكريم الخطابي، بدأت حديثها فيه عن حيثيات رُسُو الباخرة كاتومبا في ميناء السويس؛ حيث وصف صاحب المقال عبد الكريم بقوله:"...وقد انحنى على حاجزها الحديدي رجل أميل إلى القصر، رشيق القوام، أشيب الشعر يبلغ من العمر 65 سنة، وقد أعطى لحيته، ودارت رأسه عمامة صفراء، والتحف بعباءة طويلة قطنية، سنجابية اللون..."، ثم انتقلت إلى استعراض تفاصيل عملية نزوله من الباخرة على الساعة الثانية صباحا، مرفوقا بستة من أبنائه وأخيه، وصعود الصحفيين المصريين إليه، وحديثهم معه، حول ظروف اعتقاله، ومعاملة الفرنسيين له، واستطاعت الجريدة أن تحصل على تصريح منه عند نزوله، ومما جاء فيه:"إنّ هذا الشعور العميق الذي لمسته من إخواننا المصريين، كان له بالغ الأثر في نفسي، ويسعدني أن أرفع خالص الشكر

[1] - البلاغ: 10 جوان 1935، ص 06.
[2] - البلاغ: 21 جوان 1935، ص 01.
[3] - البلاغ: 01 جويلية 1935، ص 03.

لحضرة صاحب الجلالة الملك فاروق حامي الأحرار وناصر العروبة والإسلام، كما أتوجه بأجمل تحياتي إلى الشعب المصري الكريم، وخاصة إلى الصحافة المصرية التي تدافع بحرارة عن قضايا الشعوب العربية"[1].

وبخصوص المواقف الفرنسية التي تلت عملية التجاء الأمير، نشرت جريدة البلاغ مقالا تحت عنوان:"احتجاج إسبانيا على فرنسا لإطلاقها سراح عبد الكريم دون استشارتها"، وتضمّن الاستياء الاسباني من القرار الفرنسي بالإفراج عن عبد الكريم الخطابي، ونقله من منفاه بجزر لارينيون في المحيط الهادي نحو إقامة جديدة في فرنسا[2]، وفي الإطار نفسه، نشرت جريدة المصري مقالا قصيرا تحت عنوان:"العفو عن عبد الكريم"، وتضمّن المقال احتجاج الخارجية الإسبانية على العفو، الذي أصدرته الحكومة الفرنسية عن الأمير عبد الكريم[3].

وتتمة للموضوع عينه، نشرت المصري مقالا حمله العدد رقم: 3461 عنونته بـ:"توقُّع أزمة بين فرنسا وحكومة فرانكو بسبب إطلاق سراح الأمير عبد الكريم"، وجاء في المقال، عن مراسل المصري الخاص من باريس أن السلطات الفرنسية عازمة على إقفال ملف الأمير عبد الكريم، وتقول الدوائر العربية ردّا على احتجاج إسبانيا، أن إسبانيا هي من بدأت بالاعتداء عندما حركت حملات ضد المناطق الخاضعة لها بالمغرب الأقصى، وتوقّع المراسل تصاعد التوتر بين فرنسا وإسبانيا، بسبب الأمير عبد الكريم، خاصة وأنه سيقيم في فرنسا بعد إطلاق سراحه، وأن أطرافا إسبانية اتهمت فرنسا بإطلاق قلاقل تهدف إلى ضم المغرب الإسباني إلى المغرب الفرنسي ختم المراسل قوله[4].

وعن حيثيات نزول الأمير الخطابي في مصر، فقد تتبعتها جرائد الوفد أولا بأول؛ حيث تابعت المصري العملية؛ إذ استبقت جريدة المصري وصول الأمير عبد الكريم الخطابي إلى مصر، ونقلت خبر نزول شخصية مغربية وطنية مناضلة بمصر كان لها الدور البارز في تدبير عملية النزول تلك، ويتعلق الأمر بزعيم حزب الإصلاح الوطني عبد الخالق الطريس، ونشرت مقالا عنونته بـ:"قدوم زعيم مراكشي كبير ليعرض قضية بلاده على العرب"، وجاء فيه نقل خبر نزول المجاهد المغربي الكبير في ميناء بور سعيد عبد الخالق الطريس رئيس حزب الإصلاح المراكشي بعد تأخر طفيف، والاستقبال الذي حظي به من طرف أعضاء وفد مراكش في لجان الجامعة العربية، وأعضاء مكتب المغرب العربي

[1] – المصري: العدد 3544 ليوم 31 ماي 1947، ص 03.
[2] – البلاغ: يوم 12 فيفري 1947، ص 03.
[3] – المصري: العدد 3454 ليوم: 14 فيفري 1947، ص 01.
[4] – المصري: العدد رقم: 3461 ليوم: 22 فيفري 1947، ص 01.

بالقاهرة، ومندوبي الهيئات العربية والإسلامية وجمع من مراسلي الصحف العربية، ويقول مراسل المصري بأنه تقدم إليه مرحبا باسم الشعب المصري، ليستعرض بعدها المجاهد المغربي مراحل الجهاد في بلاده والتي قسمها إلى ثلاثة:

– السعي مع المحتلين لإعطائنا حقوقنا وهذه المرحلة فشلت حسبه.

– الاتصال بالضمير الإنساني والوعي العربي وهو ما نقوم به الآن.

ولدى استفساره عن المرحلة الثالثة لم يرد وابتسم يقول صاحب المقال، ثم استعرض بعدها زيارة الملك محمد الخامس الأخيرة إلى طنجة، وما ترتبت عنها من نتائج على المستويين الداخلي والخارجي[1].

أما عن وصول الأمير عبد الكريم، فقد احتفت بذلك جرائد الوفد، فجريدة البلاغ، عرضت في صدر صفحتها الأولى صور وصول الأمير ونزوله بمصر، ثم أتبعت ذلك بمقال في صفحتها الثانية تحت عنوان:"الأمير عبد الكريم في القاهرة، إقامته في أنشاص ضيفا على جلالة الفاروق، كيف هبط إلى بور سعيد، وكيف قدم إلى مصر؟"، أجاب فيه صاحب المقال عن هذه الأسئلة، ونقل بالتفاصيل قصة نزول الأمير عبد الكريم عبر كل مراحله وصولا إلى لجوئه إلى الملك فاروق[2].

وكانت الجريدة قد نقلت في العدد الخاص بيوم31 ماي 1947 نبأ دعوة الملك فاروق للأمير عبد الكريم للإقامة في مصر؛ حيث أوردت ذلك في مقال تحت عنوان:"الفاروق يدعو الأمير عبد الكريم للإقامة في مصر، الأمير يقبل الدعوة وينزل في بور سعيد ثم يسافر إلى القاهرة"، وأرفقت الجريدة ذلك بصورة لعبد الكريم، وفي العدد نفسه أيضا نشرت مقالا معنونا بـ:"الأمير عبد الكريم في منفاه. نبذة تاريخية عن حياته فيه" استعرضت فيه مراحل المعاناة التي مرّ بها الأمير في منفاه بجزر لارينيون[3].

وفي السياق ذاته، حفل العدد رقم 3545 ليوم01جوان 1947، من جريدة المصري، بتغطية واسعة لنزول الأمير بمصر؛ حيث خصّصت الجريدة الصفحة الأولى بأكملها لنزول الأمير بمصر، تحت عنوان:" الأمير عبد الكريم الخطابي يلجأ إلى حمى الفاروق العظيم. نزوله من الباخرة في بور سعيد وسفره إلى القاهرة للإقامة فيها"، مرفقة ذلك

[1] – المصري: العدد 3532 ليوم: 17 ماي 1947، ص 04.
[2] – البلاغ: يوم 01 جوان 1947، ص 01.
[3] – البلاغ ليوم: 31 ماي 1947، ص 01– 02.

بصور له عند نزوله من الباخرة، والاستقبال الحار الذي حظي به، كما نشرت الجريدة أيضا صورة الأمير عبد الكريم وهو يطالع جريدة المصري لدى نزوله من الباخرة، ولدى استكمالها لخبر نزول الأمير في الصفحة الخامسة من العدد نفسه، أشار صاحب المقال إلى نزول الأمير واحتجاج رُبّان السفينة على عملية إنزاله، ثم تلاه احتجاج فرنسي على محافظ القناة فؤاد شرين باشا، هذا الأخير ردّ بقوة على القنصل وصرّح نقلا عن الجريدة بأن الأمير لجأ إلى أرض مصرية، وله الحق دستوريا في أن يتمتع بحق اللاجئين، أما عن عدم حيازته أوراق إقامة فهذا شأن مصري، وحكومة مصر وحدها من تقرر في ذلك[1].

وأفردت المصري في اليوم الموالي الصفحة الأولى تقريبا لنزول عبد الكريم الخطابي، وتداعيات ذلك داخليا وخارجيا؛ حيث عنونت الجريدة ذلك بـ:"الأمير عبد الكريم في ضيافة الفاروق، حديث هام لشقيق الأمير عن حياتهما في المنفى"، ثم تساءلت المصري عن رأي باريس في موقف مصر، من مسألة الأمير عبد الكريم، وجاء فيها اندهاش وزير خارجية فرنسا من تصريح وزير الخارجية المصري بعدم علم السلطة المصرية بالعملية، مشيرة إلى نفي السفارة المصرية الادعاءات الفرنسية بتسهيل عملية نزول الأمير، ونقلت عنها تصريحها بأنها في حالة تلقّت طلبا للجوء من الأمير فإنها لا تستطيع أن تردّ له الطلب، ويأتي هذا، في الوقت الذي كانت فيه وزارة الخارجية الفرنسية بحسب ما نقلته الجريدة قد أكّدت أن نزول عبد الكريم ما كان ليكون لو لم يتلقّ دعوة رسمية من السلطات المصرية، وحسب الجريدة دائما، فإن حرارة فرنسا تلك زادت بعد إرسال مصر لسفينة محملة بـ 200 طن من القمح والأرز للتونسيين الذين يعانون المجاعة[2].

كما نقلت البلاغ خبر سُخط السلطات الفرنسية على استضافة الأمير المجاهد عبد الكريم الخطابي؛ إذ علمت البلاغ عبر مراسلها بأن السلطات الفرنسية صُعقت لهذا التصرف المصري، وأن قنصل فرنسا في بور سعيد قد اتصل بمحافظ القناة في ساعة مبكرة عما إذا كان عبد الكريم وحاشيته قد أعطوا جواز إقامة في مصر، وهو مارد عليه المحافظ حسبها بالقول بأن هذا ليس من شأنه الإجابة عليه[3].

[1] – المصري: العدد رقم: 3545 ليوم: 01 جوان 1947، ص 01-03.

[2] – المصري:العدد 3546 ليوم 02 جوان 1947، ص 01-02.

[3] – البلاغ ليوم: 31 ماي 1947، ص 01.

وقد تساءلت جريدة المصري عن مصير الأمير قائلة: "هل يغادر عبد الكريم مصر إلى المغرب؟"؛ إذ عرضت في خضمّ ذلك إصرار البعض على عودته، إما متخفيا إلى المنطقة الإسبانية أو طنجة، كما نقلت الجريدة أيضا قلق فرنسا على مصير سلطتها في المغرب بسبب إبقاء الأمير عبد الكريم في مصر، ونقلت عن مراسل الجريدة الإنجليزية الصانداي تايمز ظهور بعض الاضطرابات في باريس، بعد سماع خبر نزول الأمير عبد الكريم بمصر[1].

وأوردت الجريدة في المقال ذاته حديث أحمد عزام باشا عن الأمير عبد الكريم، الذي وصفه بالبطل الإسلامي العربي، مرفقة ذلك بقصيدة نظمها علال الفاسي في صفحتها الخامسة بعنوان:"إلى جلالة الفاروق تحية المغرب العربي"، وهي قصيدة عصماء، وجّهها علال الفاسي للملك فاروق بمناسبة عطفه على عبد الكريم الخطابي تضيف الجريدة[2].

وفي سياق الحديث عن استضافة الملك فاروق للأمير عبد الكريم دائما، وما تلته من موجة امتنان وشكر له، نشرت البلاغ مقالا بعنوان:"السلطات الفرنسية تأسر الأمير عبد الكريم في مايو، ويرد إليه الفاروق حريته في مايو(مايو1926- مايو1947)" تطرقت فيه إلى الخطوة الشجاعة التي أقدم عليها الملك فاروق، مخلّصا إياه من براثن المنفى، التي قبع فيها ما يربو عن العشرين عاما في المحيط الهادي، ليمثل تحريره انطلاقة جديدة لنضال الأمير من أجل استقلال بلاده بل والشمال الإفريقي أجمع[3].

وعادت المصري والبلاغ للتفصيل في ردود الفعل الخارجية حول لجوء الأمير عبد الكريم إلى مصر، وردود الفعل الفرنسية أساسا؛ حيث أسهبت في الحديث عنها؛ إذ تضمّن العدد 3547 من جريدة المصري عنوانا في صدر صفحتها الأولى:"احتجاج فرنسا على التجاء الأمير عبد الكريم إلى مصر، وزير الخارجية الفرنسية يتهم مصر بالاشتراك في تدبير فرار الأمير"، وملخص ذلك أن وزير الخارجية الفرنسي قال لسفير مصر في باريس أن لفرنسا أدلة كثيرة حول ضلوع مصر في عملية نزول الأمير، فكان رد فعل السفير المصري أن قال بأن الحكومة المصرية لم تقم إلا بواجب

[1] - المصري: العدد 3546 ليوم: 02 جوان 1947، ص 01- 05.
[2] - المصري: العدد 3546 ليوم: 02 جوان 1947، ص 01- 05.
[3] - البلاغ ليوم: 05 جوان1947، ص 05.

الضيافة نحو لاجئ سياسي. وعرضت المصري أيضا في السياق ذاته رأي صحف لندن، ودوائر باريس في نتائج إقامة الأمير عبد الكريم في مصر[1].

ونشرت المصري في عدد اليوم التالي، مقالا في صفحتها الأولى تحت عنوان:"صحف فرنسا تتهم مصر والجامعة العربية بتحريض عرب شمال إفريقيا على الثورة في وجه الاستعمار الفرنسي"؛ حيث، جاء فيه أن الصحف الفرنسية شنّت هجوما لاذعا على السلطات المصرية، على خلفية عملية نزول عبد الكريم الخطابي، بينما طالبت صحف اليسار السلطات الفرنسية بضرورة الإسراع في إصلاح الأوضاع بالمغرب، حتى لا يثور السكان مرة أخرى، ما سيعطي منفذا لأمريكا وبريطانيا للمناورة في مجلس الأمن الدولي، كما أبدت الصحف الفرنسية تخوفها من تبعات نزول عبد الكريم على الوضع في المغرب، أما الصحف الانجليزية، فقد اهتمت كثيرا بالقضية، وسلّطت الضوء على الاستياء الفرنسي من العملية حسب المصري دائما، وأوردت الجريدة في صفحتها الخامسة خبر استدعاء فرنسا لسفيرها في مصر احتجاجا على حادث التجاء الأمير عبد الكريم، واحتجاج مصر على حادث الطوافة الأميرة فوزية[2].

وفي السياق نفسه دائما، نشرت البلاغ مقالا تحت عنوان:" تقرير سفير فرنسا عن حادث التجاء الأمير عبد الكريم"، تطرقت فيه إلى التقرير الرسمي للسفير الفرنسي حول حادث التجاء الأمير عبد الكريم إلى جورج بيدو وزير خارجية بلاده، وحسب صاحب المقال، فإن السفير الفرنسي قد استدعي إلى باريس لتقديم تقريره، بعد أن غادر زعيم الريف على حد وصف الجريدة السفينة التي كانت تقلّه من منفاه إلى فرنسا، أين أبلغ السفير وزير خارجية بلاده، أن المصريين استقبلوا الأمير عبد الكريم بحفاوة، مضيفا في تقريره أيضا أن الملك فاروق استقبل الأمير ومنحه حق الإقامة في مصر هو وحاشيته[3].

ومواصلة لتتبعها لردود الفعل حول التجاء الأمير الخطابي لاسيما في الصحف الأوربية، وكيف تعاطت مع القضية، نشرت المصري مقالا تحت عنوان:" عبد الكريم في التايمز"نقلت فيه الجريدة عن التايمز، التي خصّصت فصلا رئيسيا تناولت فيه المذكرة التي بعثتها الحكومة الفرنسية إلى الحكومة المصرية، محتجة على التصريحات التي أدلى بها الأمير الخطابي، وقد نوّهت الجريدة بالمكانة، التي يحظى بها الأمير في قلوب جميع العرب، معترفة بحق فرنسا بما

[1] – المصري: العدد 3547 ليوم: 03 جوان 1947، ص 01.
[2] – المصري:العدد 3548 ليوم: 04 جوان 1947، ص 01- 05.
[3] – البلاغ ليوم: 11 جوان 1947، ص 02.

يساورها من شكوك حول نشاط الأمير السياسي في مصر، واستطرد محرر التايمز قائلا: "لمن دواعي الأسف ظهور مثل هذا الخصم، في هذا الوقت بالذات، الذي يتفق مع ما تبذله فرنسا في سبيل التوفيق بين أمانيها وأماني العرب"، محذرا من خطورة أفكار الأمير عبد الكريم على مصالح الدول الأوربية في المنطقة[1].

وكانت الجريدة، في عدد سابق، قد نشرت مقالين، الأول تحت عنوان:"مساومة غريبة تعرضها دوائر باريس على مصر"، وفي تفاصيلها عرض فرنسي لمصر بالتخلي عن الأمير عبد الكريم الخطابي، أو تقييد نشاطه كأدنى شرط، في مقابل دعم فرنسا لمصر في الأمم المتحدة في مواجهة بريطانيا، أما المقال الثاني، فكان تحت عنوان:" الشعب الأمريكي يريد تحرير شمال إفريقيا– اهتمام دوائر هيئة الأمم المتحدة بمسألة الأمير عبد الكريم"، ونقل المقال قلق فرنسا العميق من تحرير عبد الكريم، وخوفها من أن تتحول مصر إلى قاعدة لعرب شمال إفريقيا للجهاد ضدها[2].

وفيما تعلق بما أثارته المصري حول احتمال تغيير فرنسا لمواقفها في المحافل الدولية عقب قضية الأمير عبد الكريم، نشرت البلاغ مقالا بعنوان:"موقف فرنسا من قضية مصر لن يتأثر بحادث الأمير عبد الكريم" بقلم الأستاذ إبراهيم عبد القادر المازني؛ حيث نفى في مقاله صحّة ما يُشاع عن تأجيل عرض قضية مصر في الأمم المتحدة بسبب ما فعلته فرنسا، مضيفا بأن فرنسا وكرهها لمصر يتجلى في مظهرين، الأول يتعلق بموقفها من معاملة مصر لعبد الكريم، والثاني رفضها تفريغ الطوافة فوزية، وذلك ردا على الرأي القائل بأنها لن تقف حتى على الحياد على الأقل في قضية مصر، كما لا ننسى كما جاء على لسانه موقف مصر من قضية لبنان وسوريا وتأثيره على ذلك، ثم استطرد قائلا بأنّ على الشعب المصري أن لا ينتظر أي موقف عطف من فرنسا في قضيتها، مؤكدا أن قضية عبد الكريم رفعت من مكانة مصر، بقدر ما أسخطت فرنسا، فما كان الأمير مجرم حرب، بل بطلا يدافع عن حقوق بلاده، وقد لجأ إلى مصر بمحض إرادته كما لجأ إليها سابقا العديد من الأحرار على حد تعبيره[3].

وكانت جريدة البلاغ قد نشرت مقالا في عددها الصادر يوم 07 جوان 1947 تحت عنوان:"موقف فرنسا من قضية مصر لن يتأثر بحادث الأمير عبد الكريم" بقلم إبراهيم عبد القادر المازني، أشار فيه إلى أن إقدام مصر على

[1] – المصري: العدد 3586 ليوم 28 جوان 1947، ص 04.
[2] – المصري: العدد 3548، ليوم 05 جوان1947، ص 01.
[3] – البلاغ ليوم: 08 جوان 1647، ص 03.

استضافة الأمير الخطابي لن يحول دون دعم فرنسا لقضية مصر في الهيئة الأممية، وأرفق صاحب المقال هذه القراءة بمجموعة من الحجج والبراهين للتأكيد على ما ذهب إليه[1].

ولم تفوّت جريدتا المصري والبلاغ فرصة نقل انطباعات وتصريحات الأمير عبد الكريم عقب نزوله بمصر؛ حيث تهافتت الصحف المصرية عليه، وفي هذا السياق، أوردت البلاغ مقالا تحت عنوان:"الأمير عبد الكريم: قدوم الصحافة للسؤال عنه واستجوابه"، كما نشرت الجريدة أيضا في العدد نفسه مقالا عنوانه:"خواطر اليوم: ثورة فرنسا وضعف حكومتنا. لماذا نتنصّل من استضافة الأمير عبد الكريم؟"؛ إذ أعابت فيه الجريدة على الحكومة المصرية مبرراتها التي قدمتها لفرنسا حول مسألة الأمير، وبالتحديد تصريحها بأنها لم تطلب منه النزول أو اللجوء، وهو ما رأت فيه الجريدة نوعا من التقصير من جانب الحكومة المصرية[2].

وبالعودة إلى نقل تصريحات عبد الكريم، نشرت البلاغ مقالا تحت عنوان:"الأمير عبد الكريم يتحدث....ويحذر فرنسا من استمرار سياستها"، وهو عبارة عن حديث صحفي أدلى به الأمير عبد الكريم لمندوبي الصحف، وهو يعالج في مستشفى الإسكندرية ضمّنه حالة المغرب العربي عموما، وسياسة فرنسا وما يجب على فرنسا أن تقوم به حتى تتجنب ثورة شعوب المنطقة"[3].

ونقلت البلاغ في العدد نفسه خبر انتقال الأمير عبد الكريم إلى قصر رأس العين، وذلك في مقال عنونته بـ:"الأمير عبد الكريم في قصر رأس العين"، تناولت فيه نقلا عن مراسل البلاغ توجُّه الأمير عبد الكريم الخطابي إلى قصر رأس العين، وتقييد اسمه في سجل التشريفات، إضافة إلى تقديم تشكراته للملك فاروق بخصوص تفضّله بزيارته في المستشفى قبل يوم من ذلك[4].

[1] – البلاغ ليوم: 07 جوان 1947، ص 03.
[2] – البلاغ ليوم: 02 جوان 1947، ص 02.
[3] – البلاغ ليوم: 30 جوان 1947، ص 03.
[4] – البلاغ ليوم: 30 جوان 1947، ص 03.

كما نقلت المصري رد الأمير عبد الكريم على جورج بيدو في مقال لها حمل عنوان:"عبد الكريم يرد على بيدو، فرنسا هي التي أخلت بوعدها له"، وفي العدد نفسه أوردت الجريدة تأكيد أمين عام جامعة الدول العربية الوعود التي تلقاها سلطان مراكش من الرئيس الأمريكي روزفلت[1].

ولقيت مصر بسبب لجوء الأمير عبد الكريم إليها، وما أفرزته من ضغوط فرنسية عليها تعاطفا دوليا كبيرا نظير صنيعها مع الأمير الخطابي، وفي هذا الشأن، نقلت المصري في صفحتها الأولى للعدد رقم 3550 مقالا معنونا بالبنط العريض بـ:"الدوائر السياسية في هيئة الأمم المتحدة تؤيد مصر ضد فرنسا في قضية الأمير عبد الكريم"؛ حيث عرضت فيه الجريدة حديثا هاما لعبد الرحمان عزام باشا، تحدث فيه عن حق مصر في إيواء اللاجئين، مؤكدا حقّها في التصرف كما تشاء، كونها بلدا سبق وأن كان يمثّل قبلة للجميع من كل عرق ودين، مبديا دعمه الكامل لعبد الكريم الخطابي، وكل دول شمال إفريقيا في كفاحها ضد المستعمر[2].

أما عن برنامج الأمير الخطابي المستقبلي، فقد نشرت الجريدة بخصوص ذلك مقالا في العدد نفسه تحت عنوان:"هل يؤلف الأمير عبد الكريم حكومة مغربية في المنفى"؛ حيث استعرضت فيه تساؤلات حول الخطوات التي يخطط لها الأمير عبد الكريم، وينوي القيام بها، وذلك، بعد استقراره في مصر، فضلا عن موقفه مما يجري بالمغرب الأقصى من أحداث، واستشرافه وقراءاته للوضع هناك في المستقبل[3].

وأوردت المصري مقالا في العدد رقم 3559، الصادر يوم 17 جوان 1947 عن رد فعل المغربيين حول تحرير الأمير عبد الكريم الخطابي تحت عنوان:"الأمير عبد الكريم هل يعود إلى مراكش؟"، استعرضت فيه التظاهرة التي أُقيمت بتطوان تكريما للمجاهد عبد الكريم الخطابي، رغم القيود الإسبانية، والأنشطة التي تخلّلتها،كالاجتماع الكبير الذي عقده السيد بنونة في المدينة، أين تم فيه تقديم عريضة إلى أمير المنطقة الخليفية، تتضمن عدم المساس بعبد الكريم الخطابي في حال قرر الدخول إلى المنطقة، والعودة من جديد إلى مسقط رأسه[4].

[1] – المصري: العدد 3564 ليوم 23 جوان1947، ص 04.
[2] – المصري: العدد 3550 ليوم: 07 جوان 1947، ص 1-5.
[3] – المصري: العدد 3550 ليوم: 07 جوان 1947، ص 1-5.
[4] – المصري: العدد 3559 ليوم 17 جوان 1947، ص 01.

ث- رؤية الأمير عبد الكريم لحل قضية بلاده في جرائد الوفد:

اهتمت الصحف الوفدية، ومنها المصري، بالجهود التي قام بها الأمير عبد الكريم منذ لجوئه إلى مصر لتحقيق آمال شعبه، وشعوب المغرب العربي قاطبة؛ حيث ركّزت على نشاطاته، وإجراء العديد من الحوارات معه لتوضيح برنامجه، ونظرته للحل في بلاده. وفي هذا السياق، نشرت المصري في عددها رقم 4021، ليوم 14 ديسمبر 1948 مقالا تحت عنوان:"تصريح للأمير عبد الكريم عن حل قضية المغرب" تناولت فيه الزيارة التي قام بها الأمير الخطابي إلى مقر جامعة الدول العربية، ولقائه بأمينها العام عبد الرحمن عزام باشا، -وحسب مندوب الجريدة- فإن اللقاء دام حوالي نصف ساعة، وتناول مسائل عدة تخص قضية بلاده[1].

وقد استغلّ مندوب المصري الفرصة ليستفسر الأمير الخطابي، عن فحوى اللقاء، فأجابه الأمير بأن حديثه مع عزام باشا دار حول الوضع في بلاد المغرب، وعرض قضيتها على هيئة الأمم المتحدة، مفصحا عن قناعته التي نقلها إلى عزام باشا بالقول:"...أن رأيي في حل قضية المغرب، هو ألّا تُعرض على هيئة الأمم المتحدة، لأن هذه القضية تتعلق بفرنسا وإسبانيا وحدهما..."، وعن سؤال المصري حول إن كان ذلك يشير إلى نيته في إجراء مفاوضات مع فرنسا ردّ قائلا:"إذا أرادت فرنسا المفاوضات فنحن مستعدون، وإن لم ترد فنحن مستعدون كذلك"[2].

واحتفاء بمرور سنة على تأسيس لجنة تحرير المغرب العربي، خصّت المصري الذكرى بمقال مُطوّل تحت عنوان:"قضية شمال إفريقيا وكفاح المغرب العربي، لجنة تحرير المغرب بالقاهرة، حديث للأمير عبد الكريم"، وفيه أجرى مندوب المصري حديثا مع الأمير الخطابي، شرح فيه الأخير الأهداف المتوخاة من تأسيس اللجنة، والتي لخصّها بقوله:"إن لجنة تحرير المغرب العربي، التي أُسّست السنة الماضية، وهي كما تعلمون تمثل الأقطار الثلاثة تونس، والجزائر، ومراكش، كانت غايتها الأولى إسماع صوت أهل الشمال الإفريقي كلهم ملوكا وشعوبا إلى العالم، وإشعار الهيئات الدولية، وجميع الحكومات، والشعوب، أنّ المغربيين أمة لها حقها في الحياة كغيرها من الأمم، وأنّ وجود الحكم الأجنبي لا مبرر له على الإطلاق ولا نعترف به.."[3].

[1] - المصري: العدد 4021، 14 ديسمبر 1948، ص 05.
[2] - المصري: العدد 4021، 14 ديسمبر 1948، ص 05.
[3] - المصري: العدد 4044، 09 جانفي 1949، ص 03.

وفي سؤال لمندوب المصري، عن الوضع الراهن في شمال إفريقيا أجاب الأمير، بأنّ الشعور المتزايد هو شعور اقتناع المغاربة أنّ المحتلين عاجزون عن العلاج، بعجز المحتل على تقديم الحلول. وعن ما يتوجّب اتخاذه مستقبلا قال الأمير بأن الواجب يحتّم علينا أن نمضي في العمل إلى النهاية لتحرير الوطن من ظلم الدخلاء، والعمل المنتج يحتاج إلى رجال لا همّ لهم إلا بلوغ إلى الهدف الأسمى[1].

كما أجاب الأمير عن سؤال حول أهمية نقل القضية إلى هيئة الأمم فأجاب يقول:"كنا نأمل في الماضي منها أشياء ولم تتحقق...للأسف رأينا هذه المنظمة، والتي في الحقيقة تسيطر عليها ثلاث دول تمثل الدور نفسه الذي مثلته عصبة الأمم"، وأعطى الأمير أمثلة عن ذلك بعدة قضايا فشلت الهيئة في حلّها، على غرار قضية فلسطين، قضية إندونيسيا، والهند الصينية، وعليه —حسبه– لا طائل من عقد الآمال عليها لتحقيق استقلال أقطار شمال إفريقيا[2].

ج– جريدة المصري في المغرب الأقصى:

أوفدت المصري أحد صحفييها إلى المغرب الأقصى، ويتعلق الأمر بالصحفي الأستاذ إبراهيم موسى، محاولة منها نقل حقيقة ما يعانيه الشعب المغربي؛ إذ تمكّن من مقابلة ملك المغرب محمد الخامس عقب زيارته التاريخية إلى مدينة طنجة، وفي هذا الإطار، نشرت المصري في عددها رقم 3502، الصادر يوم 10 أفريل 1947، مقالا تحت عنوان:"المصري مع ملك مراكش"؛ حيث تطرّق المقال إلى زيارة الملك المغربي محمد الخامس للمنطقة الخليفية الإسبانية؛ حيث كان صحفي الجريدة من مستقبليه هناك، وأورد مراسل الجريدة ما قاله له الملك لدى معرفته بأنه صحفي مصري جاء لتغطية الزيارة قائلا:"إنّه مغتبط كل الاغتباط؛ إذ يسمع كل هذا الملام من مصري"، ثم يستطرد قائلا:"وها أنت ترى بنفسك أننا نحن المراكشيين متحدون متكاثفون، فنحن عائلة واحدة، وأستطيع أن أقول أنّ جميع الدول العربية تكوّن دولة متحدة، لاسيما أن أهدافها جميعا واحدة"[3].

وكان مبعوث المصري إلى المغرب قد استقصى الأوضاع هناك، وبعث في سبيل إيضاحها عدة مقالات إلى الجريدة، لاسيما وأنّ المصري كانت الجريدة الوحيدة المصرية التي أوفدت صحفيا لها إلى هناك؛ حيث يؤكد مبعوثها إبراهيم موسى ذلك قائلا :"أودّ أن أكرّر مرة أخرى أنني الصحفي المصري الوحيد الذي يصحب جلالة ملك مراكش

[1] – المصري: العدد 4044، 09 جانفي 1949، ص 03.
[2] – المصري: العدد 4044، 09 جانفي 1949، ص 03.
[3] – المصري: العدد 3502 ليوم 10 أفريل 1947، ص 01.

وسمو الأمير ولي العهد، وسمو الأميرة عائشة"، وقد جاء ذلك في خضمّ حديثه عن مطالبة ملك المغرب محمد الخامس الجامعة العربية بعرض قضية بلاده على هيئة الأمم المتحدة، للحصول على التأييد الأممي حول حق الشعب المغربي بنيل استقلاله وحريته، في المقال الذي نشرته الجريدة في عددها رقم 3505، تحت عنوان:"ملك مراكش يطالب الجامعة العربية بعرض قضية بلاده على هيئة الأمم المتحدة"، وفي العدد نفسه، أشارت إلى دعوة الوزير الأمريكي الملك المغربي لزيارة الولايات المتحدة، وذلك تكملة لما قام به الرئيس السابق فرانكلين روزفلت سابقا[1].

وكانت المصري في عددها السابق، قد نقلت غبطة مبعوثها بعد لقائه بملكها، وذلك في مقالها الذي نشرته تحت عنوان:"المصري في مراكش: يوم خالد من أيام مصر في شمال إفريقيا"؛ حيث عبّر عن ارتياحه في المغرب الأقصى، وإعجابه بكلمة الملك الحماسية في خطابه بطنجة[2].

وأوردت الجريدة في العدد نفسه مقالا آخر تحت عنوان:"صدى خطاب ملك مراكش في فرنسا وبريطانيا"، تضمّن الآثار الإيجابية لخطاب الملك في نفسية المغربيين؛ بحيث زاد–حسبها– من هيبتهم ورفع معنوياتهم، فضلا عن زيادة ثقتهم في ملكهم وقضيتهم العادلة، بعد الدعم الذي أعلنه للحركة الوطنية في بلاده، ونضالها من أجل الاستقلال[3].

كما نقلت لنا المصري الاستياء الكبير الذي تركته كلمة الملك محمد الخامس لدى السلطات الفرنسية، خاصة التقارب الكبير الذي بدأ يلوح في الأفق بين المغرب الأقصى والجامعة العربية؛ حيث توجسّت فرنسا خيفة مما سيتركه هذا التقارب من تداعيات على مصيرها في المغرب الأقصى، بل والمغرب العربي قاطبة[4].

ولم يفوّت مبعوث جريدة المصري فرصة تواجده بالمغرب الأقصى، ليسجّل ما يعانيه المغربيون من تعسّف الفرنسيين ضدهم، والذي طال كل المجالات –حسبه–؛ حيث ارتأى أن ينقل ذلك لقُرّاء الجريدة حتى يطّلع الرأي العام المصري والعربي على حقيقة ما يعانيه الشعب المغربي، مستغلا احتكاكه بعدد من قادة الحركة الوطنية، وعلى رأسهم أحمد بلافريج، الذي حدّثه عن سياسة تكميم الأفواه، والاستيلاء على ممتلكات المواطنين، بالرغم من أن كل

[1] – المصري: العدد 3505 ليوم 14 أفريل 1947، ص 07.
[2] – المصري: العدد 3504 ليوم 13 أفريل 1947، ص 01.
[3] – المصري: العدد 3504 ليوم 13 أفريل 1947، ص 01.
[4] – المصري: العدد 3506 ليوم:15 أفريل 1947، ص 01.

ذلك يتعارض مع البنود الواردة في معاهدة الحماية، وعليه، يؤكد المبعوث أن مطالب السكان تتمركز حول القيام بإصلاحات، تكفل حقوق الشعب المغربي في مختلف المجالات[1].

هذه الزيارة التاريخية للصحفي المصري استحسنها كثيرا الملك محمد الخامس، مثبتا ذلك ببرقية التهنئة لمصر ملكا وشعبا[2]، مقترحا على المصريين مشاركة بلده في تطوير أوضاعه، وهو ما خلّف موجة استياء كبيرة خاصة لدى الصحافة الفرنسية[3]، وهو الموقف نفسه، الذي سجلته المصري لدى الدوائر الرسمية الفرنسية، التي حذرت الملك محمد الخامس عبر المقيم العام جوان من مصير يشبه مصير ملك تونس محمد المنصف باي[4]، الذي عانى من التهميش حتى وفاته[5]. وقد ثارت ثائرة فرنسا من محمد الخامس نتيجة تمسك الأخير بضرورة الاعتراف باستقلال بلده، بعدما رفض الموافقة على مقترح الإصلاحات، الذي تقدم به الجنرال جوان، بحسب تأكيدات مكتب المغرب العربي التي نقلتها المصري[6].

وكانت جريدة البلاغ قد نقلت معلومات، مفادها قيام الولايات المتحدة الأمريكية، بوساطة لحل الأزمة بين فرنسا وسلطان مراكش، على خلفية سعي السلطات الفرنسية لتقزيم دور الملك، وتجريده من صلاحياته، بعد رفضه مجاراة سياسة الإصلاحات الفرنسية الهادفة إلى تحقيق تنازلات من السلطان المغربي محمد الخامس[7]. ورأت الجريدة في تلك الهجمة الفرنسية على الملك المغربي تغطية لفشلها في الهند الصينية[8]. وللأمانة، فقد ناشدت البلاغ عبر صحفيها صحفيها محمد عبد القادر حمزة الضمير العربي والإنساني بضرورة التدخل لإنهاء المجزرة الفرنسية في مراكش[9]، لأنها —

[1] – المصري: العدد 3509 ليوم 20 أفريل 1947، ص 01.
[2] – المصري: العدد 3503 ليوم: 12 أفريل 1947، ص 01- 05.
[3] – المصري: العدد 3508 ليوم 19 أفريل 1947، ص 01.
[4] – المصري: العدد 3544 ليوم 31 ماي 1947، ص 01.
[5] – حيث توفي محمد المنصف باي بمنفاه في فرنسا يوم 01 سبتمبر 1948، نقل جثمانه بعدها إلى تونس، أين نظّم له الشعب التونسي جنازة وطنية، ودفن بمقبرة الزلاج بالعاصمة التونسية. أنظر: قدادرة شايب: الحزب الدستوري التونسي الجديد وحزب الشعب الجزائري 1934-1954 دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، إشراف: عبد الرحيم سكفالي، جامعة قسنطينة، الجزائر، السنة الجامعية: 2007/2006، ص 183.
[6] – المصري: العدد 3569 ليوم 29 جوان 1947، ص 03.
[7] – البلاغ: 24 فيفري 1951، ص 01.
[8] – البلاغ: 25 فيفري 1951، ص 01.
[9] – البلاغ: 27 فيفري 1951، ص 01.

حسبها- إهانة لجميع المسلمين، مستندا في موقفه على تصريح عبد الكريم الخطابي، الذي يرى بأنه لا بديل عن النضال، والكفاح من أجل الاستقلال، لأن الاستعمار لا يفهم غير لغة القوة[1].

ح- صحف الوفد وسياسة الإصلاحات الفرنسية في المغرب الأقصى:

حرصت صحف الوفد على نقل تطورات أحداث المغرب الأقصى، وتحديدا مواقف الملك الأخيرة من الإصلاحات الفرنسية، هذه الأخيرة، رأى فيها عبد الكريم الخطابي مضيعة للوقت ليس إلاّ، والموقف نفسه مع الزعيم علال الفاسي، مؤكدا أن حزب الاستقلال، لا يمكن أن يقبل بغير الاستقلال التام للبلاد[2].

هذه الإصلاحات التي نشرت المصري فحواها وموقف الشعب المغربي منها[3]. فثورة هذا الأخير، عجّلت – حسب البلاغ- باستدعاء الحكومة الفرنسية لجوان، بعدما بلغ مسامعها التكتّل الكبير المتصاعد بين الحركة الوطنية والملك والشعب، والدعم الخارجي الذي ما فتئ يتصاعد، بعدما دقّت دول كثيرة باب هيئة الأمم المتحدة لنقل القضية إلى هناك[4]، وهو ما جعل السلطات الفرنسية تفكّر في التخلص من الملك المغربي[5]، بعدما تلاعبت بأحد أذنابها في المغرب، ويتعلق الأمر بالتهامي الجلاوي[6]، الذي حاول عزل الملك الشرعي به، لكن سرعان ما تخلّت عنه، وتركته عرضة لتهكّمات الشعب المغربي على حد تعبير الجريدة[7].

خ- صحف الوفد وتدويل القضية المغربية:

لم تتوان الصحافة الوفدية في الدعاية لقضية المغرب الأقصى في المحافل الدولية، ومنها إلى أروقة هيئة الأمم المتحدة؛ حيث، تتبعت كل الخطوات التي كانت تصبّ في هذا الاتجاه، وفي هذا السياق، نشرت المصري في عددها رقم 3582، ليوم 14 جويلية 1947 مقالا تحت عنوان: "قضية المغرب العربي تعرض على الأمم المتحدة. مذكرة الكتلة الاستقلالية في شمال إفريقيا"، وهو مقال مطول، في الأصل عبارة عن مذكرة تقدمت بها كتلة حزب الاستقلال

[1] – البلاغ: 28 فيفري 1951، ص 05.
[2] – المصري: العدد 3576 ليوم 07 جويلية 1947، ص 04.
[3] – المصري: العدد 3584 ليوم 16 جويلية 1947، ص 04.
[4] – البلاغ: 17 أفري 1951، ص 01.
[5] – البلاغ: 03 ماي 1951 1951، ص 01.
[6] – البلاغ: 21 أفريل 1951، ص 03.
[7] – البلاغ: 21 أفريل 1951، ص 03.

المغربي، ويتلخص هذا المقال في البلاغ الذي قدمه المناضل المغربي المهدي بنونة لسكرتير هيئة الأمم المتحدة، حول عزم المراكشيين تقديم وثيقة لهيئة الأمم المتحدة، تتضمّن المطالبة بالاستقلال التام[1].

وتضمّنت ثلاث نقاط رئيسية للطعن في مشروع فرنسا الإصلاحي المزعوم، وقد وزّعت المذكرة تلك على الدول قصد دراستها، وإبداء الرأي فيها، هذه الخطوة المغربية الأخيرة سرعان ما أثمرت نتائج إيجابية؛ حيث نقلت المصري دائما في مقالها الصادر تحت عنوان:"استقلال المغرب في مجلس الأمن"، لصاحبه محمود أبو الفتح، بأن ممثل الفلبين في هيئة الأمم المتحدة الجنرال كارلوس روملو يستعد لتقديم شكوى ضد سياسة القمع الفرنسية في شمال إفريقيا، وتحديدا مراكش، وسيطلب دعما لاستقلالها[2].

وكتبت المصري ضمن السياق ذاته مقالا مطولا، حمله العدد رقم 3764، ليوم 14 فيفري 1948 تحت عنوان:"مراكش تشكو إسبانيا إلى هيئة الأمم المتحدة"، وفيه أشارت إلى الالتماس الذي تقدمت به لجنة تحرير شمال إفريقيا بطلب من حزب الإصلاح المغربي إلى الأمين العام للأمم المتحدة تريجيف لاي، على خلفية الحوادث التي شهدتها مدينة تطوان، من أجل التدخل العاجل لإنقاذ الشعب المغربي من الاعتداءات الإجرامية الاسبانية المتواصلة ضد المتظاهرين المسالمين على حد وصف الجريدة[3].

وتضيف المصري، أن هذا الطلب قد عُرض بلهجة شديدة اتجاه الجنرال فرانكو الذي اتُّهم بالاستهانة بحقوق الإنسان والرأي العالمي، وعليه، طلبت لجنة تحرير شمال إفريقيا من الأمين الأممي إحالة النزاع الاسباني المراكشي على مجلس الأمن الدولي طبقا للمادة 99 من ميثاق الهيئة الأممية، مشدّدة في النهاية على عزم الشعب المغربي اللجوء إلى ما أسمته الثورة الوطنية، التي تبقى حقا مشروعا لدى الحركة الوطنية المغربية[4].

واستكمالا لدعمها سعي المغربيين لنقل قضيتهم إلى أروقة هيئة الأمم، نشرت المصري مقالا، في عددها رقم 3773، ليوم 23 فيفري 1948 عنونته بـ:"قضية مراكش بين المفاوضات وهيئة الأمم"تحدّثت فيه عن رؤية الأمير

[1] – المصري: العدد 3591 ليوم 24 جويلية 1947، ص 01.
[2] – المصري: العدد 3591 ليوم 24 جويلية 1947، ص 01.
[3] – المصري: العدد 3764، 14 فيفري 1948، ص 01.
[4] – المصري: العدد 3764، 14 فيفري 1948، ص 01.

عبد الكريم الخطابي لحل القضية المغربية، الذي تضمن حق الشعب المغربي في نيل حريته دون أية شروط مسبقة، مشيرة إلى برنامج الأمير في هذا الشأن، الذي يراعي نظام مدينة طنجة، ومراحل حل القضية[1].

د- صحف الوفد وسياسة القمع الفرنسية في المغرب الأقصى:

واصلت المصري والبلاغ استعراض ما يحدث في المغرب الأقصى، من قمع وقتل واعتقال؛ حيث نقلت لنا المصري القمع الممنهج، الذي تمارسه سلطات الاحتلال الفرنسي ضد الشعب المغربي الأعزل، وفي هذا الصدد، نشرت جريدة البلاغ مقالا تحت عنوان:"حالة المغرب الأقصى بين أيدي الفرنسيين والاسبانيين" في عددها ليوم 16 جوان 1935، نشرت فيه حديث المناضل المغربي محمد داود للجريدة عن الوضع المأساوي، الذي يعاني منه الشعب المغربي بسبب ممارسات الفرنسيين والاسبانيين على مختلف الأصعدة[2].

وفي السياق نفسه، نشرت المصري مقالا في عددها رقم 3761، ليوم 10 فيفري 1948تحت عنوان:"خطورة الحالة في مراكش الشمالية"، استعرضت فيه ما أسمته الإرهاب العسكري الذي تمارسه سلطات الحماية الإسبانية عقب مجازر مدينة تطوان 1948، والتي استكملتها –حسبها- بموجة من حملات النفتيش والاعتقالات التي مسّت الجميع، حتى قادة الحركة الوطنية. هذه الأحداث الدامية، والانفلات الأمني الخطير الذي ترتب عنها أرغم بالسلطات الاسبانية على طلب توسّط الجامعة العربية قصد تهدئة الأوضاع تضيف المصري[3].

ولتقييم الوضع في الشمال المغربي، عقب أحداث تطوان، قررت السلطات الاسبانية –حسب ما ورد في المصري- استدعاء مندوبها السامي في المغرب بعد المنحى الخطير الذي أخذه الوضع هناك، واستماتة المغربيين في مقاومة الحملات القمعية التي يتعرضون لها، التي مسّت خليفة السلطان المغربي بالمنطقة الشمالية[4].

ومواصلة لنقل الاعتداءات الاسبانية في المنطقة الخليفية، نشرت المصري مقالا، في عددها رقم 3668 ليوم 18 فيفري 1948 تحت عنوان:"زعماء مراكش مازالوا في السجن" أسهبت الحديث فيه عن استمرار السلطات الاسبانية في اعتقال المئات من الشبان المغربيين، الذين اعتقلتهم على خلفية حوادث تطوان، وهو ما رأت فيه الجريدة تعسفا،

[1] – المصري: العدد 3773، 23 فيفري 1948، ص 02.
[2] – البلاغ: 16 جوان 1935، ص 02.
[3] – المصري: العدد 3761، 10 فيفري 1948، ص 01-05.
[4] – المصري: العدد 3764، 14 فيفري 1948، ص 01.

وظلما غير مبررين. ولم تتوقف السلطات الاسبانية عند ذلك الإجراء، بل أمعنت في تقييد حرية المواطنين، حتى في أبسط الأمور، ما استدعى تفكير المغربيين في نقل قضيتهم مجددا إلى الهيئة الأممية لأن ذلك هو الأمل المتبقي لهم تضيف الجريدة[1].

وسعيا منها لقطع صلة المغرب بمحيطه العربي، من أجل إضعاف الحركة الوطنية خاصة، بعد التأييد الذي لقيته من دول المشرق وفي مقدمتها مصر، اتخذت سلطات الحماية الاسبانية قرارا بمحاربة الثقافة المصرية التي أخذت بالتوسع في المنطقة الشمالية، بعد عودة الطلبة الذين زاولوا دراستهم بمصر، فضلا عن استمرار توافد الأساتذة المصريين على المنطقة، وهو ما رأت فيه سلطات الحماية تهديدا لها ينبغي التخلص منه تقول المصري[2].

وعن ممارسات المستعمر التعسفية دائما في المغرب، تحدثت البلاغ عن القمع الذي باشرته السلطات الفرنسية عقب سفر بعثة من الصحفيين المصريين إلى المغرب الأقصى، لتقصي الأوضاع التي يعيشها المغربيون هناك؛ إذ هاجم البوليس الفرنسي عددا من منازل المغربيين أيضا ممن يشكّ في دعمهم للمناضلين والوطنيين المغربيين، ومن الذين طالتهم عمليات المداهمة، عبد العزيز بن دريس، وعلال الجامعي وغيرهما[3].

ورغم طابعها الدولي –كما اتفق عليه سلفا–، لم يسلم سكان مدينة طنجة من بطش المستعمر؛ حيث أوردت لنا البلاغ في مقال لها تحت عنوان:"بوليس طنجة يفرّق مظاهرة مراكشية أمام محكمتها"، أنّ أعداد كبيرة من المتظاهرين المغربيين كانت مرابطة أمام محكمة طنجة تم تفريقها بالقوة، على خلفية احتجاجهم، ورفضهم لمثول الزعيم المغربي المناضل علال الفاسي أمام قاضي محكمة المدينة. وفي خطوة تصعيدية، ردا واحتجاجا على خطوة شرطة المدينة، باعتقال الزعماء المغربيين، أقدم التجار على غلق متاجرهم؛ حيث عمّ الإضراب مناطق عديدة، ما ولّد ارتباكا كبيرا لدى السلطات الاستعمارية[4].

ورغم قساوة السياسة الفرنسية هذه، إلا أن ذلك لم يزد المغربيين إلا إصرارا وصبرا، وإيمانا بعدالة قضيتهم، وتمسّكهم بوطنهم، وبضرورة تحقيق الاستقلال التام، وفي هذا الإطار، استعرضت البلاغ مقالا تحت

[1] – المصري: العدد 3768، 18 فيفري 1948، ص 03.
[2] – المصري: العدد 3768، 18 فيفري 1948، ص 03.
[3] – البلاغ: 16 أفريل 1951، ص 02. أنظر لتفاصيل أكثر عن الموضوع، الملحق رقم: 26، ص 521.
[4] – البلاغ: 24 أفريل 1951، ص 03.

عنوان:"مراكشيون يحكم عليهم بالإعدام فينشدون الأناشيد الوطنية"؛ حيث نقلت الجريدة عن مصادرها الخاصة، إقدام هؤلاء المعتقلين المغربيين على ترديد الأناشيد الوطنية على مسامع القضاة الفرنسيين، وذلك، تأكيدا على افتخارهم بوطنهم وتعلّقهم به، وإيمانهم الكبير بعدالة قضيتهم، فتخويفهم وسجنهم لم يزدهم إلا عزما وثباتا، لمواصلة مسيرة الكفاح، والنضال حتى تحقيق الاستقلال[1].

وحسب البلاغ دائما، فإن أيادي الجبروت الفرنسي امتدت حتى لتطال سكرتير المؤتمر الإسلامي، الذي كان يخطب بالناس يوم الجمعة بمساجد مدينة تطوان؛ إذ أصدر المقيم العام الفرنسي في المغرب الأقصى، الجنرال جوان أمرا بمنع دخوله إلى مناطق الحماية الفرنسية، وفق ما أورده صحفي الجريدة؛ حيث اعتبر جوان أنّ سعيد رمضان هذا يحرّض على العنف ضد فرنسا، وبالتالي دخوله يسبّب خطرا على أمن فرنسا والمغرب سويّا على حد زعمه[2].

وأكملت الجريدة مسايرتها لأحداث المغرب الأقصى بمقال حمله العدد نفسه، تطرّقت فيه إلى مواصلة سلطات الاحتلال الفرنسي التحقيق مع الزعماء المغربيين في مدينة طنجة، وذلك بتوجيه تهمة الإخلال بالأمن العام، وتهديد المصالح الفرنسية في المغرب الأقصى، وحسب البلاغ دائما فإن هاته السياسة، لم تسلم منها حتى النسوة المغربيات، اللائي اتُّهمن بدعم المناضلين والوطنيين المغربيين، والتستُّر على أعمالهم المضرّة بمصالح فرنسا على حد زعم الأخيرة[3].

وفي مقال مؤثر، نشرته جريدة المصري في عددها رقم 4872، ليوم 20 جوان 1951 تحت عنوان:"درس جديد يلقيه الاستعمار الفرنسي على المغربيين الأحرار" في الصفحة الرئيسية للجريدة، نقلت لنا فيه خبر اعتقال وسجن أكثر من 400 شخص، وتشريد قبائل برمّتها، فضلا عن نهب وحرق وهتك للأعراض، وعمليات صلب على جذوع الأشجار، كما أوردت أيضا، قيام الجنرال بوابيه دولاتور، أحد معاوني المقيم العام الفرنسي جوان بإجراء تحقيق مع السيد عمر بن عبد الجليل، أمين صندوق حزب الاستقلال بالرباط، قبل أن يأمر باعتقاله، أين تم نقله إلى السجن بالرباط، وذنبه حسب الجريدة دائما، أنه أرسل برقية إلى السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة، وإلى لجنة حقوق الإنسان يستنجد بهما ضد الاعتداءات المتكررة، التي تطال أهالي مراكش من طرف الجيش الفرنسي؛ حيث وصلت نسخة من البرقية إلى صحيفة المصري حول تلك الحوادث، ومنعت السلطات الصحف من إيراد هذه الأخبار،

[1] – البلاغ: 17 أفريل 1951، ص 03. أنظر كذلك عن الموضوع: الملحق رقم: 28، ص 523.
[2] – البلاغ: 05 ماي 1951، ص 03.
[3] – البلاغ: 05 ماي 1951، ص 03.

باستثناء جريدة منبر الشعب باعتبارها تصدر بعيدا عن السلطات الفرنسية بمدينة طنجة[1]، وهو ما تسبّب في موجة غضب عارمة بالبلاد تضيف الجريدة[2].

ولم يسلم من بطش البوليس الفرنسي حتى مراسل البلاغ في مدينة طنجة المغربية؛ حيث نشرت الجريدة خبر تعرض مراسلها للاعتداء من طرف البوليس الفرنسي، وهو يؤدي مهامه، الأمر الذي اعتبرته الجريدة اعتداء صارخا على الصحافة، وحرية التعبير، ما يثبت —حسبها– تجرّد السلطات الفرنسية من أدنى صفات العدالة، والحرية، والمساواة التي تدّعيها[3].

ولنقل الوجه الآخر من أوجه السياسة الفرنسية التعسفية في المغرب الأقصى، استعرضت البلاغ مقالا حول سياسة التجهيل التي تنتهجها السلطات الفرنسية بحق الشعب المغربي، لاسيما الأطفال، وذلك بحرمانهم من الدراسة، هذا في الوقت الذي يزاول الأجانب تعليمهم بشكل عادي بالمغرب الأقصى، وذلك على حساب أبناء الوطن الحقيقيين؛ حيث أحصت الجريدة كنتيجة لهذه السياسة الفرنسية العنصرية الظالمة، وجود حوالي 200 طبيب مغربي فقط، من أصل تسعة ملايين مواطن مغربي، وهذا يظهر بجلاء، حقيقة سياسة الميز العنصري، التي تطبّقها فرنسا في المغرب الأقصى، حتى في مجال التعليم[4].

وكانت الصحيفة الوفدية الأخرى، قد نقلت مآسي الشعب المغربي، ومعاناته جراء السياسة الفرنسية هذه، ومن ذلك ما أوردته في عددها رقم 4387، عن احتجاج الوطنيين المغربيين على منع اجتماع سياسي لهم، رغم الإجراءات القانونية التي سلكها هؤلاء، مما يوحي —حسبها– بعدم صدق النوايا الفرنسية تجاه الشعب المغربي، خاصة بعد التلميحات التي كانت تشير إليها بين الفينة والأخرى، بخصوص حرية التعبير في المغرب الأقصى[5].

[1] – المصري: العدد 4872 ليوم 20 جوان 1951، ص 01.
[2] – البلاغ: 20 ماي 1951، ص 03.
[3] – البلاغ: 03 ماي 1951، ص 01.
[4] – البلاغ: 21 مارس 1951، ص 04.
[5] – المصري: العدد 4387 ليوم: 30 جانفي 1950، ص 8. أنظر كذلك: الملحق رقم: 26، ص 521.

وفي مقال آخر تحت عنوان:"المقيم العام الفرنسي يعتدي على حقوق الحكومة المراكشية"، أبرزت جريدة المصري مصادرة المقيم العام الفرنسي في المغرب الصلاحيات المخوّلة للحكومة المغربية؛ حيث داس على كل التفاهمات المبرمة بين الطرفين على حد تعبيرها، معتبرة ذلك تعديّا صارخا على حقوق المغربيين السياسية[1].

ومنه يمكن القول بأن الجرائد المصرية الناطقة باسم الوفد، قد بذلت جهودا كبيرة في سبيل مساندة نضال شعوب المغرب العربي، وفي مقدمتها الشعب المغربي؛ حيث استطاعت تجاوز العديد من العراقيل التي واجهتها، لتكريس رؤية، وقناعة جل أقطاب هذا الحزب في مصر.

2- صحف الأحرار الدستوريين وكفاح المغرب الأقصى:

تعتبر جريدة "السياسة"، إضافة إلى صحيفة "السياسة الأسبوعية" لسان حال الأحرار الدستوريين، التي ورغم قصر مدة عملها، إلا أنها دعمت بشكل كبير كفاح المغرب الأقصى؛ بحيث كانت تنقل أخبار الوطنيين المغربيين، وجهودهم داخل الوطن وخارجه، في سبيل الدفاع عن قضيتهم الوطنية، فضلا عن مساهمتها في كشف الممارسات القمعية، التي كانت تقوم بها سلطات الحماية الفرنسية، والتشهير بها أمام الرأي العام العربي والإسلامي، وذلك، بوقوف الجريدة عند أهم الأحداث، التي شهدها المغرب في تلك الفترة، بالكثير من النقاش والتحليل.

أ- صحف الأحرار الدستوريين وسياسة القمع الفرنسية في المغرب الأقصى:

لم تترك جرائد الأحرار الدستوريين أي شأن له علاقة بالاستعمار في المغرب الأقصى، إلا وتناولته على صفحاتها، لاسيما مسألة سياسة القمع التي دأبت سلطات الاحتلال الفرنسي على ممارستها ضد الشعب المغربي؛ حيث كان اهتمامها مبكرا بإثارة مواضيعها، وفي هذا الصدد، نشرت جريدة السياسة الأسبوعية مقالا في عددها رقم 62، ليوم 14 ماي 1927، تحت عنوان:"مذابح فاس 1912" استذكرت فيه هذه المذابح التي عرفها المغرب بداية فرض الحماية عليه؛ حيث نقلت عن جريدة "الماتان" (Le Matin) التي عادت لتفصّل في المذابح التي عرفتها مدينة فاس شهر أفريل 1912، اعتمادا على أحد شهود العيان ممن عايشوا تلك المأساة المفجعة، كما وصفت ذلك، ويتعلق الأمر بالدكتور وزيرجو، الذي أكّد في سابقة هي الأولى من نوعها، أن الملك مولاي عبد الحفيظ كان على دراية بخطة

[1] - المصري: 05 فيفري 1950، ص 06.

تلك الهجمات قبل وقوعها، محمّلة إياه على لسان شاهد العيان هذا قسطا من المسؤولية عن هذه المذابح على حد وصفها[1].

وعقب الأحداث الدامية التي شهدتها الدار البيضاء المغربية، والتي استبقت بها السلطات الفرنسية زيارة الملك محمد الخامس إلى مدينة طنجة، استعرضت جريدة السياسة مقالا في عددها الصادر يوم 17 أفريل 1947 تحت عنوان"خُطط الفرنسيين في مراكش"، تحدّثت فيه عن حوادث الدار البيضاء التي وقعت في 07 أفريل 1947، وما خلّفته من ضحايا كثر، والاحتجاجات الكبيرة للسكان عليها[2]، مبرزة استنجاد بعض الهيئات المغربية بالرئيس الأمريكي هاري ترومان للتدخل، وإقناع فرنسا بوقف انتهاكاتها ضد الشعب المغربي[3]، مشيرة كذلك إلى قلق الحكومات العربية من تصرفات الفرنسيين، كما عبّر عن ذلك عبد الرحمن عزام باشا[4].

ومواصلة لنقلها أخبار ملك المغرب الأقصى، نشرت مقالا تحت عنوان:"سلطان مراكش يحلّ وزارته ليتفادى المشكل بينه وبين فرنسا. هل يستأنف السلطان علاقاته العادية مع الجنرال جوان المقيم العام بمراكش؟"، تناول قيام الملك محمد الخامس بحل الحكومة، تجنبا لصراع أكبر مع سلطات الاحتلال الفرنسي، وسط مخاوف من إقدام جوان على خلعه[5]، رغم تلبيته لطلب الفرنسيين بالدخول في مفاوضات للخروج بحل للقضية العالقة[6].

وغداة تهديد الجنرال جوان للسلطان المغربي بعزله، ومحاصرة قصره، وما ترتب عن ذلك من ردود فعل مغربية، وعربية مستنكرة، نقلت السياسة استنكار الدول العربية لهذا العمل غير المبرر، خاصة ما صرّح به أحمد الشقيري، الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية، ومحمد صلاح الدين بك وزير الخارجية المصري[7]. يأتي ذلك عقب الاتصالات التي بدأها الملك محمد الخامس مع بعض العواصم العربية كدمشق وبغداد[8]. وبعد هذا التعسف الفرنسي،

[1] – السياسة الأسبوعية: العدد 62، 14 ماي 1927، ص 07.
[2] – السياسة: 17 أفريل 1947، ص 04.
[3] – السياسة ليوم: 23 جانفي 1951، ص 02.
[4] – السياسة ليوم 24 فيفري 1951، ص 01.
[5] – السياسة ليوم 26 فيفري 1951، ص 01.
[6] – السياسة ليوم 27 فيفري 1951، ص 01.
[7] – السياسة ليوم 04 فيفري 1951، ص 02.
[8] – السياسة ليوم 29 أكتوبر 1950، ص 04.

نشرت الجريدة نداءات الاستغاثة، التي وردتها من المغرب الأقصى، التي تناشد فيها الدول العربية، والجامعة العربية، بالتدخل لوقف الغطرسة الفرنسية، لإنقاذ مصير 10 ملايين مسلم مراكشي على حد تعبيرها[1].

ب- زيارة الملك محمد الخامس إلى طنجة في صحف الأحرار الدستوريين:

درجت السياسة على تغطية نشاطات وتحركات الملك المغربي محمد بن يوسف منذ السنوات الأولى لتوليه العرش في بلاده، كنقلها زيارته لباريس، في أعقاب استصدار فرنسا، لظهير 16 ماي 1930[2].

وبخصوص الزيارة التاريخية التي قادته إلى مدينة طنجة، أحاطت جريدة السياسة بالموضوع قبل الزيارة وبعدها؛ حيث تحدّثت عن تاريخيتها، وأهميتها في مقالها الصادر يوم 19 مارس 1947 تحت عنوان:"سلطان مراكش يعتزم زيارة طنجة. تصرف له مغزاه ودلالاته"، وذلك، نقلا عن مراسل سكوتسمان في الرباط، مشيرة إلى أن سلطان مراكش ينوي القيام بزيارة رسمية لمنطقة طنجة الدولية في أوائل شهر أفريل 1947، لافتة إلى أنها أول زيارة تطأ فيها قدم سلطان يتولى الحكم أرض طنجة منذ 70 عاما، ومؤكدة في الوقت نفسه على أهميتها داخليا، وخارجيا[3]، معرّجة معرّجة بعدها على الخطاب الذي ألقاه السلطان هناك، وهو الذي قالت عنه أنّه أثار استياء فرنسا، لتختم الجريدة بالقول بأن هذه المرة الأولى التي رأينا فيها منذ عام 1911م، يتحدث ملك مغربي هذا الحديث عن الاستقلال، منبّهة إلى اعتبار جل المعلقين على إشارة السلطان إلى وحدة الإسلام، بأنّها تحية موجهة إلى الجامعة العربية[4]، وواصفة إياها في الختام بالناجحة رغم خُطط السلطات الفرنسية لإفشالها[5].

ت- نزول الأمير عبد الكريم الخطابي بمصر في صحف الأحرار الدستوريين:

خصّت السياسة قضية نزول الأمير عبد الكريم الخطابي بمصر، بمتابعة مستمرة منذ انتشار خبر نقله من منفاه في جزيرة لارينيون في المحيط الهادي إلى الإقامة الجبرية بفرنسا، حتى نزوله بمصر، وما أعقب ذلك، من ردود فعل داخلية، وخارجية؛ حيث كانت من الجرائد السبّاقة، التي أشارت إلى قرب العفو عن الأمير عبد الكريم الخطابي، وفي هذا

[1] - السياسة: 17 جوان 1945، ص 02.
[2] - السياسة: 17 جوان 1930، ص 07.
[3] - السياسة: 19 مارس 1947، ص 04.
[4] - السياسة: 13 أفريل 1947، ص 01.
[5] - السياسة: 17 أفريل 1947، ص 04.

الشأن، نشرت مقالا يوم 13 فيفري 1947 تحت عنوان:" العفو عن عبد الكريم بطل الريف"، نقلت فيه تأكيد الدوائر الفرنسية في باريس على أن الحكومة الفرنسية سمحت بعودة عبد الكريم الخطابي من منفاه ليقيم مع أسرته، مشيرة في مقال آخر بأن الحكومة الإسبانية قدمت إلى فرنسا احتجاجا، على العفو عن عبد الكريم دون سابق استشارة لها[1].

وفي العدد الخاص بيوم 31 ماي 1947، تناولت الجريدة السنوات التي قضاها الأمير في المنفى، ثم عرّجت على تأكيد خبر وصوله إلى السويس، في منتصف ليلة 30 ماي 1947، عائدا من منفاه؛ حيث نقلت عن تصريحات أدلى بها عقب نزوله، بأنه طُلب منه عدم الاشتغال بالسياسة كشرط لقبول طلب لجوئه السياسي بمصر، مؤكدا ولاءه للسلطان المغربي محمد الخامس، ومتمنيا له التوفيق في جهاده.كما تحدّث عن الفترة التي قضاها في الجهاد ضد الاستعمار الإسباني الفرنسي مابين 1921 حتى 1925، ثم استسلامه ونفيه إلى لارينيون، معرّجا على حيثيات نزوله والشخصيات التي استقبلته. ونقلت السياسة عن عبد الكريم قوله بأن المغرب العربي جزء لا يتجزأ من العالم العربي، مضيفا بأن أماني بلاده هي استقلال مراكش استقلالا تاما، لتشير الجريدة بعدها لموعد وصوله مصر[2].

واستكمالا لتغطية عملية نزول الأمير عبد الكريم الخطابي، خصّصت السياسة جل صفحتها الأولى للعدد الخاص بيوم 01 جوان 1947 لذات الموضوع مختارة لذلك عنوان:"الأمير عبد الكريم يحتمي بالفاروق، ويقيم في القاهرة"، وقد أرفقت المقال بصورتين الأولى لعبد الكريم، والثانية للفاروق، وتحتها عنوان:"في حمى الفاروق" مشيرة إلى موافقة الفاروق على لجوءه إلى مصر[3]، ثم انتقل صاحب المقال لاستشراف الموقف الفرنسي من عملية نزول الأمير عبد الكريم؛ حيث تنبّأ بأن يُحدث نزوله أثرا سيّئا من جانب الحكومة الفرنسية، مؤكدا، بأنّ أحد أعضاء الحزب الجمهوري الشعبي، طلب فعلا مناقشة هذه المسألة في الجمعية الوطنية، معرّجا على موقف الحكومة الاسبانية من القضية، لما نقلت تصريح المتحدث باسم وزارة الخارجية الإسبانية، الذي قال أنه من المحتمل جدا أن ترسل الحكومة الإسبانية احتجاجا إلى مصر بشأن نزول عبد الكريم وذهابه إلى القاهرة[4].

[1] – السياسة: 13 فيفري 1947، ص 01.

[2] – السياسة: يوم 31 ماي 1947، ص02.

[3] – السياسة ليوم: 01 جوان 1947، ص 01. أنظر أيضا: الملحق رقم: 31، ص 526.

[4] – السياسة ليوم: 01 جوان 1947، ص 01. للمزيد عن الموضوع، عد إلى الملحق رقم: 29، ص 524.

ونقلت لنا الجريدة في السياق ذاته، استقبال رئيس الوزراء المصري محمود النقراشي باشا عند الساعة الخامسة بعد ظهر يوم 31 ماي 1947 للوزير الفرنسي المفوض في مصر المسيو إرمنجاي، وذلك لمناقشة مواضيع الساعة، وعلى رأسها لجوء الأمير عبد الكريم والباخرة فوزية، كما أوردت لنا الجريدة تصريح رئيس الوزراء المصري عقب هذا اللقاء الذي جمعه بالوزير الفرنسي المفوض في مصر، الذي لخّص فيه دور وموقف مصر من عملية التجاء الخطابي[1].

وواصلت السياسة تغطيتها لحدث نزول الأمير عبد الكريم بمصر؛ حيث لا يكاد يخلو عددا من أعداد الجريدة لتلك الأيام من الحديث عن هذا الحدث، ففي عدد يوم 02 جوان 1947، عرضت عنوانا بالبنط العريض: "جلالة الملك يدعو الأمير عبد الكريم لقضاء بضعة أيام في زهراء أنشاص"، وفيه أيضا استعراض لأصداء نزول الأمير المرحبة، في أرض مصر وفي العالم، خاصة في العالم العربي، وتحديدا في المغرب الأقصى، وفلسطين، وسوريا، وفي مقال آخر، استعرضت الجريدة رسائل الشكر الوافدة من مختلف المناطق، والتي تشكر فيها الملك فاروق على حسن صنيعه، كالرسائل التي وردت من مكتب المغرب العربي، وحزب الشعب الجزائري عبر سكرتيره في القاهرة الشاذلي المكي[2].

وفي سياق نقلها لردود الفعل دائما، حول قضية نزول عبد الكريم الخطابي، تناولت الجريدة مواقف الصحف الفرنسية، وتعاليقها على الحدث، واتهامها حكومة بلدها بالإهمال، ولومها أيضا على الحكومة المصرية، وتحذيرها لها من تبعات الحادثة، كما نقلت لنا السياسة تصريح السفارة المصرية في باريس، والذي فنّدت فيه المزاعم التي أطلقتها الصحف الفرنسية، القائلة بأن السلطات المصرية دعت عبد الكريم للإقامة في مصر، ناقلة عنها بأن عبد الكريم اتخذ هذه الخطوة بمحض إرادته، وأنّ الحكومة المصرية لا يمكنها أن تأبى عليه ملجأ، بعد أن طلبت إليه التعهّد بعدم الاشتغال في السياسة[3].

وفي العدد 371، ليوم 03 جوان 1947، واصلت الجريدة نقل ردود الفعل حول عملية نزول الأمير، وفي هذا الصدد نشرت مقالا بعنوان:"لماذا هذا الغليان؟ فرنسا تحتج على مصر لاستضافتها الأمير عبد الكريم"، مبرزة احتجاج جورج بيدو الشديد لسفير مصر في باريس ثروت بك على ما أسماه تواطؤا للحكومة المصرية مع عبد الكريم، مبلغا إياه امتلاك فرنسا لأدلة كافية على ذلك. وفي السياق نفسه، أوردت مقالا آخر بعنوان"...وهذه باريس تتخبط في

[1] – السياسة ليوم: 01 جوان 1947، ص 01.

[2] – السياسة ليوم: 02 جوان 1947، ص 01. للمزيد أنظر: الملحق رقم: 31، ص 526.

[3] – السياسة ليوم 02 جوان 1947، ص 01.

تعليقاتها على هذا الحادث الإنساني"، وهو في حقيقته ملخصٌ لما ورد في جريدة الدايلي تلغراف الإنجليزية، عن طريق مراسلها في باريس؛ حيث، عرّج فيه على انعكاسات نزول الأمير بمصر على العلاقات الفرنسية المصرية، وتبعات ذلك على فرنسا[1].

ونشرت الجريدة في العدد نفسه مقالا قصيرا بعنوان"موقف مصر الكريم من عبد الكريم"، وأيضا " البلاد العربية تتغنى بصنيع الفاروق من بغداد ومن دمشق"، كما أوردت في صفحتها الثانية مقالا آخر تحت عنوان:"حديث اليوم الفاروق يحمي عبد الكريم بوصفه ملكا ديمقراطيا وإنسانيا" للصحفي حافظ محمود، وفيه ذكر تعليقا لجريدة نيويورك هيرالد تريبيون على عملية نزول عبد الكريم الخطابي في مصر[2].

وفي إطار نقلها لردود الفعل العربية، حول عملية نزول عبد الكريم الخطابي، استعرضت السياسة رسائل الشكر التي وصلت إلى الملك فاروق، ففي العدد الخاص بيوم 04 جوان 1947، نشرت مقالا بعنوان:"شكر باسم الأمة المراكشية إلى الفاروق والأمة المصرية وإلى الصحافة العربية في مصر"، تضمّن رسالة من حزب الشورى والاستقلال المغربيين، يشكر فيها جهود الملك فاروق في تحرير الأمير الخطابي، مشيرة أيضا إلى خبر استدعاء فرنسا لسفيرها في القاهرة، للتشاور عقب حادثة نزول الأمير عبد الكريم، واستقبال رئيس الوزراء المصري النقراشي باشا للسفير الفرنسي في مصر، لتوضيح الصورة فيما يخص قضية الأمير الخطابي[3].

وفي مقال آخر، تحت عنوان:"فرنسا: ألا تذكرين؟" للكاتب "حافظ محمود"، ذكّر كاتبه بالمبادئ التي تتخذها فرنسا شعارا لها، وحمل على الحكومة الفرنسية غضبها من مصر، بسبب تطبيقها لشعار الحرية، والإخاء، والمساواة، وذكّر صاحب المقال فرنسا بما حدث لها بعد احتلال ألمانيا لها، مؤكدا على أن مصر ستظل مركزا يحتضن زعماء العروبة في المغرب العربي خاصة[4].

وفي السياق نفسه، نقلت الجريدة تواصل ورود برقيات الشكر على الملك فاروق، هذه المرة من لبنان في مقال لها بعنوان:"شباب شمال إفريقيا بلبنان يشكر جلالة الملك فاروق ويدعوا الأمير عبد الكريم لنزول لبنان"، مؤكدة فيه أن

[1] – السياسة عدد 371:ليوم 03 جوان 1947، ص 01.
[2] – السياسة : العدد 371ليوم 03 جوان 1947، ص 01.
[3] – السياسة ليوم 04 جوان 1947، ص 02.
[4] – السياسة ليوم 04 جوان 1947، ص 02.

الأمير نزل مصر وسيظل بها، كما عرّج هذا العدد على التذمّر الكبير الذي تعيشه فرنسا جراء حادثة نزول الأمير؛ حيث جاء في مقال خاص بعنوان: "مجلس وزراء فرنسا يغلي"، تطرّق إلى وضع العلاقات المصرية الفرنسية على جدول أعمال مجلس الوزراء الفرنسي برئاسة رئيس الجمهورية أوريول متسائلة عن إمكانية سحب فرنسا لسفيرها، ومرجّحة أن تقرر فرنسا سحب سفيرها من مصر، رغم تصريح المتحدث باسم وزارة الخارجية الفرنسية على أنّ الحكومة ستتخذ القرار المناسب، مضيفة، ونقلا عن مسؤول فرنسي قوله أنّه من المنتظر أن يصل السفير الفرنسي إلى باريس، لتدارس القضية[1].

ومسايرة لنقلها أخبار الأمير عبد الكريم الخطابي في مصر، بعد استقبال الملك فاروق له، استعرضت السياسة عدة مقالات جديدة في هذا الإطار، تناولت فيها استضافة الملك فاروق للأمير في قصره، وردود الفعل المغاربية على مبادرته هذه، خاصة من الأحزاب المغربية والجزائرية[2]. مشيرة من جديد إلى استقبال الأمير عبد الكريم لأخيه ونجله بأنشاص، وموضوع جثة والدة الأمير التي أخذها معه من منفاه، والتي خيّرته فرنسا بشأنها بين دفنها بفرنسا أو مصر[3].

ودائما بخصوص ردود الفعل المرحبة، والمشيدة بالخطوة المصرية باستقبال الأمير عبد الكريم، استعرضت السياسة شكر الجزائريين للملك فاروق على الخطوة الجريئة التي أقدم عليها، في مقال بعنوان:"بعد حماية عبد الكريم: الجزائر تشكر جلالة الفاروق"، ذلك أن الشاذلي المكي سكرتير حزب الشعب الجزائري في المشرق العربي، قابل إبراهيم عبد الهادي بك رئيس الديوان الملكي بقصر عابدين، وسلّمه رسالة من زعيم الحزب ميصالي الحاج، يشكر فيها الخطوة

[1] – السياسة ليوم: 05 جوان 1947، ص 02. للاطلاع أكثر، أنظر: الملحق رقم: 30، ص 525.

[2] – السياسة ليوم:07 جوان1947، ص02.

[3] – السياسة ليوم 08 جوان 1947، ص 02.

التي قام بها الملك فاروق، والدور الذي تلعبه مصر في دعم شعوب المغرب العربي[1]، في نضالها ضد الاستعمار الأجنبي[2]، وكذلك الأمر، مع برقية حزب الشورى، والاستقلال المغربيين بمصر[3].

ث- نشاط الحركة الوطنية المغربية في جرائد الأحرار الدستوريين:

تابعت جريدة السياسة نشاط قادة الحركة الوطنية المغربية في الداخل، والخارج عن كثب، خصوصا مساعيهم لتدويل قضية بلادهم، وفي هذا الصدد، نشرت في عددها ليوم 11 ماي 1945 مقالا عنونته بـ: "المراكشيون وهيئة الأمم" تضمّن نقلا لما جاء في جريدة ديلي ميل اللندنية، عن أنّ أحزاب الاستقلال في مراكش الفرنسية والاسبانية، تسعى إلى إثارة مسألة استقلال مراكش، أمام هيئة الأمم المتحدة، بدعم من الجامعة العربية والقاهرة[4].

وفي السياق ذاته، نقلت لنا تأكيدات زعيم حزب الإصلاح المغربي عبد الخالق الطريس، عن تزايد التواصل والتنسيق بين مراكش والجامعة العربية، مما ساهم في إفشال السياسة الاستعمارية في بلاده[5]. ولم تفوّت الجريدة فرصة الفعاليات المقامة على هامش انتقال علال الفاسي إلى القاهرة من طرف مكتب المغرب العربي هناك، لتنقل لنا الحديث الذي تخلّل هذا الحفل، والكلمات التي ألقاها الزعماء المغربيين بالمناسبة، على غرار عبد الخالق الطريس، والتي تمحورت حول ضرورة مواصلة النضال، والإشادة بالدعم المصري والعربي لقضاياهم[6]، رغم المضايقات الفرنسية للقادة الوطنيين في المغرب، لاسيما، بعد التئامهم مع الملك محمد الخامس، وظهور ذلك إلى العلن عقب خطاب طنجة الشهير[7].

---

[1] – في الحقيقة، لم يكن هذا الموقف من مصالي الحاج مفاجئا للسياسة والأحرار الدستوريين بصفة، ذلك أن جريدة السياسة الأسبوعية كانت قد سلّطت الضوء على العلاقات الأخوية التي تجمع الشعبين الجزائري والمغربي في مقال، لعلي عبد الرازق تحت عنوان:"بين الجزائر ومراكش"، ومما جاء في مقاله هذا:"...أما بعد فما وجدت للمراكشيين والجزائريين على بعد بينهما إلا أخوة و رضيعي لبان واحد من لغة، وأدب، ودين، ولئن تكن العوادي فرقت بينهم فسوف يتحدون، وإن تكن باعدت بينهم فسوف يجتمعون، وإن تعادوا يوما فلسوف يتصافحون ويتحابون...". أنظر: السياسة الأسبوعية: العدد65، 04 جوان 1927، ص 17. أنظر أيضا: الملحق رقم: 31، ص 526.

[2] – السياسة ليوم 09 جوان 1947، ص 02.

[3] – السياسة ليوم 11 جوان 1947، ص02.

[4] – السياسة: 11 ماي 1945، ص 04.

[5] – السياسة: 26 ماي 1947، ص 03.

[6] – السياسة: 25 ماي 1947، ص 03.

[7] – السياسة: 31 ماي 1947، ص 02.

3- القضية المغربية في جريدة المقطم:

نالت القضية المغربية حصة الأسد من تغطية جريدة المقطم، لحراك المغاربة ضد المستعمرين الأوربيين؛ حيث واكبت جل الأحداث التي شهدها المغرب الأقصى، كما تتبعت نشاط قادة الحركة الوطنية في الداخل والخارج، وتحديدا الهيئات المغربية في مصر، على غرار "جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية"، التي بذلت جهودا مضنية في الدفاع عن قضايا المغرب العربي بصفة عامة[1]، وكشفت للرأي العام المصري والمشرقي حقيقة الأحداث في تلك البلاد[2].

أ- زيارة محمد الخامس إلى طنجة من خلال جريدة المقطم:

أثارت زيارة الملك محمد الخامس إلى مدينة طنجة شهر أفريل 1947 اهتمام جريدة المقطم نظرا لطابعها التاريخي؛ حيث أشارت إلى زيارته قبل قيامها بنحو شهر، عبر مقالها المعنون بـ:"سلطان المغرب يسافر إلى طنجة"، الذي تطرّقت فيه المقطم إلى إعطاء وزارة الخارجية الفرنسية الضوء الأخضر للملك محمد الخامس للقيام بزيارة طنجة شهر أفريل 1947[3].

وغداة الزيارة التاريخية التي قام بها محمد الخامس إلى طنجة، استعرضت المقطم حيثياتها، قبل أن تنشر التداعيات المترتبة عليها، لاسيما المظاهرات التي عمّت بعض المدن المغربية، مثل مدينة الدار البيضاء، التي خرجت بها حشود من الجماهير المغربية منددّة بعمليات القتل التي استهدفت عددا من الشبان المغربيين، وحسب الجريدة، فإن المتظاهرين هتفوا مطالبين باستقلال المغرب وجلاء المحتل الأوربي، علاوة على القصاص من قتلة إخوانهم[4].

---

[1] - أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية بالمعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، شريط رقم: 979 R، رقم: 2889 (4)، نشاط زعماء شمال إفريقيا بمصر، أفريل 1946-ديسمبر 1949.

[2] - يأتي كل هذا، رغم أن جريدة المقطم أيّدت في فترات سابقة فرنسا في كثير من الأحيان، وهو أمر له ما يفسّره آنذاك، كون رئيس تحريرها خليل ثابت هو أحد المسيحيين الوافدين من الشام، غير أن موقفها بدأ في التحوّل خاصة في حرب الريف، بعد إصدار ابنه كريم ثابت الصحفي المشهور كتابا نشره في القاهرة سنة 1924 تحت عنوان:"عبد الكريم والحرب الريفية". أنظر: صلاح العقّاد: صدى ...، مرجع سابق، ص 197.

[3] - المقطم: العدد 18025، 12 مارس 1947، ص 01.

[4] - المقطم: العدد 18054، 16 أفريل 1947، ص 01.

ومواصلة لنقل حقيقة الوضع في المغرب، نشرت المقطم مقالا عنونته بـ:"الحالة في بلاد المغرب، رفض التعاون مع فرنسا وإسبانيا"، وهو في الحقيقة استجوابا للزعيم المغربي عبد الخالق الطريس الذي وصل القاهرة شهر ماي 1947، من أجل التعريف بقضية بلاده على حد تعبير الجريدة[1].

وأكّد الطريس في حديثه هذا على وحدة الصف المغربي بعدما أصبحت الحركة الوطنية عامة تشمل مختلف طبقات الأمة على حد تعبيره، أما عن الاستعمار في بلاده فلم يلحظ فرقا بين المستعمر الفرنسي والإسباني، فكلاهما في مستوى واحد، وفي معرض إجابته عن سؤال للمقطم حول نيّة الحكومتين الفرنسية والإسبانية التفاهم مع رجال الحركة الوطنية المغربية، ردّ الطريس أن الفرنسيين كانوا يريدون ذلك في شكل اتحاد فرنسي، غير أن الشعب المغربي قابل ذلك بالرفض المطلق، وختم المناضل المغربي حديثه للجريدة بالتأكيد على اصطفاف المغرب الأقصى إلى جانب مصر، ودعمه لها في جهادها حتى تحقيق تطلعات الشعب المصري[2].

ب- المقطم ولجوء عبد الكريم الخطابي إلى مصر:

كما كان عليه الحال مع جل الصحف المصرية، اهتمت المقطم اهتماما كبيرا بلجوء الأمير عبد الكريم الخطابي إلى مصر؛ إذ خصّصت حيّزا معتبرا لتغطية العملية.

ونشرت الجريدة في هذا الإطار مقالا في عددها الصادر يوم 30 ماي 1947، تطرّقت فيه إلى وصول الأمير عبد الكريم الخطابي إلى السويس على متن الباخرة الأسترالية كاتومبا، بعدما قضى في منفاه ما يزيد عن عشرين عاما مرفوقا بعائلته، كما أوردت المقطم التصريحات التي أدلى بها لحظة وصوله إلى السويس؛ حيث نقلت عنه تحياته الحارة إلى الملك فاروق، الذي وصفه بحامي العروبة، ومؤكدا له الانتماء المغاربي إلى الأمة العربية، وكذا المصير المشترك لهما[3].

[1] - المقطم: العدد 18085، 22 ماي 1947، ص 03.
[2] - المقطم: العدد 18085، 22 ماي 1947، ص 03.
[3] - المقطم: 30 ماي 1947، ص 02.

وفي مقال آخر، حمله العدد الموالي، تناولت الجريدة خبر لجوء الأمير عبد الكريم إلى مصر معنونة ذلك بـ:"الأمير عبد الكريم يلجأ إلى حمى الفاروق"، وفيه تطرقت إلى طلب الأمير عبد الكريم اللجوء إلى مصر، وموافقة السلطات على ذلك[1].

وبعد قرار الملك فاروق السماح بنزول الأمير، ومنحه اللجوء السياسي بمصر، احتفت المقطم بذلك عبر مقال مطول تحت عنوان:"الأمير عبد الكريم في حمى الفاروق"، وفيه غطّت وصول الأمير إلى القصر الملكي وكلمته في سجل التشريفات رفقة زعماء المغرب العربي، الذين كانوا بصحبته،كما نشرت أيضا برقية الشكر التي وجّهها إلى محافظ قناة السويس نظير جهوده المبذولة في سبيل تخليصه من النفي[2]. كما نشرت حديث شقيق الأمير حول عملية النزول ومستقبل العائلة؛ حيث عبّر عن مشاعر الارتياح وهو بين أحضان مصر وملكها المبجل. فهو شعور العائلة الواحدة —حسبه–، فضلا عن تعهّده بتأليف كتاب عن ثورة الريف، وأفاضت الجريدة مقالها بإشارتها إلى برقيات الثناء، التي خصّتها بعض الشخصيات للملك فاروق مثل الشاذلي المكي[3].

كما استعرضت المقطم، التصريحات التي أدلى بها ما أسمتهم بزعماء المغرب حول لجوء الأمير عبد الكريم الخطابي إلى حمى الفاروق؛ حيث نقلت رأي محمد شقيق الأمير، الذي ثمّن الخطوة، وشكر الملك فاروق على حسن صنيعه، أما المناضل والزعيم المغربي الآخر رئيس حزب الإصلاح الوطني، عبد الخالق الطرّيس، فقد أبدى امتنانه للخطوة التي أقدم عليها الملك الفاروق، واصفا إياه بالشجاع وحامي العروبة، في حين عبّر علال الفاسي عن نشوته؛ حيث لم يستطع إخفاء غبطته بنزول الأمير بمصر، مثنيا في الوقت عينه على الملك فاروق، وبإسهاب، كل هذا يؤكد رفعة مكانته، وحرصه الدائم على تقديم المساعدة لشعوب المغرب العربي، المتضررة من الاستعمار بصفة عامة[4].

وانتقلت بعد ذلك المقطم للحديث عن الأصداء التي تركتها عملية التجاء الأمير عبد الكريم إلى مصر، بداية بالصحف البرتغالية، ثم الصحف الفرنسية التي اتهمت الحكومة المصرية، بتدبير العملية سرا، والتواطؤ مع قادة الحركات

[1] – المقطم: 31 ماي 1947، ص 02.
[2] – المقطم: العدد 18094، 02 جوان 1947، ص 02.
[3] – المقطم: العدد 18094، 02 جوان 1947، ص 02.
[4] – المقطم: 03 جوان 1947، ص 02.

الوطنية المغاربية بمصر، ولم تسلم حكومة بلادها من هجومها؛ حيث اتهمتها بالتقصير والعجز، وهو ما ساهم في فك أسر الخطابي، وتهريبه على حد وصفها كما نقلت عنهم المقطم[1].

وفي مقالها الصادر بعدها ليوم 04 جوان 1947والموسوم بـ:"علاقات مصر وفرنسا تبحث اليوم في مجلس وزراء فرنسا"، ناقشت ردود فعل فرنسا الرسمية إزاء عملية لجوء الأمير إلى مصر، خاصة مجلس وزرائها، الذي عقد جلسة، تعرّض فيها لمسألة لجوء الأمير الخطابي، وسُبُل الرد الفرنسي على هذه الخطوة[2].

وعادت الجريدة مجددا للحديث عن تفاعل الملك فاروق الإيجابي مع ملف الأمير؛ حيث نقلت في مقال جديد، نبأ مفاده توجيه الملك فاروق الدعوة للأمير عبد الكريم لزيارته في قصره، لأخذ قسطا من الراحة عنده، لتعرّج بعدها الصحيفة للحديث عن صدى تصرف الملك فاروق الإيجابي عربيا؛ حيث، أجمع الكل على حسن صنيعه، الذي يستحق التقدير والمدح[3].

كما نقلت لنا المقطم في السياق ذاته في عددها ليوم 17 جوان 1947، استضافة رئيس الوزراء المصري محمود فهمي النقراشي للأمير عبد الكريم، وتهنئته بمعيّة وزير خارجيته كامل عبد الرحيم بك؛ حيث رحّبا به، ودعيا له بالتوفيق والشفاء العاجل من التعب والإرهاق الذي يعاني منه[4].

أما الأمين العـــام لجامعة الدول العربية عبد الرحمن عزّام باشا، فقد أكد دعمه للأمير، مهنئا إياه تخلّصه من النفي، تقول المقطم في عددها ليوم 20 جوان 1947، كما نقلت وعد المستر روزفلت[5]، لأهل شمال إفريقيا بالاستقلال[6].

[1] – المقطم: 03 جوان 1947، ص 02.
[2] – المقطم: 04 جوان 1947، ص 02.
[3] – المقطم: 07 جوان 1947، ص 02.
[4] – المقطم: 17 جوان 1947، ص 02.
[5] – يقصد فرانكلين روزفلت رئيس الولايات المتحدة الأمريكية أنذاك.
[6] – المقطم: 20 جوان 1947، ص 01.

وبعد أربع سنوات من التواجد بمصر. خصّ الأمير الجـــريدة بحديث، عاد من خلاله للحديث عنه وقضيته المغاربية غير القابلة للتجزئة. وذات التوجه الاستقلالي، والقناعة الوحدوية على حد تعبيره[1].

ت- المقطم والصراع بين الإقامة العامة والسلطان محمد الخامس:

خصّت المقطم موضوع الصراع بين المقيم العام الفرنسي في المغرب الأقصى، والملك محمد الخامس بتغطية واسعة؛ حيث نشرت في هذا الإطار عدة مقالات.

ففي العدد الصادر يوم 23 فيفري 1951، أوردت الجريدة مقالا تحت عنوان:"أزمة شديدة بين سلطان مراكش والمقيم الفرنسي"، أرجعت فيه الجريدة السبب وراء هذا الخلاف، إلى عدم موافقة الملك على ما سُمي بالإصلاحات، التي قدمها المقيم العام الفرنسي للمصادقة عليها، فضلا عن رفضه الطلب الفرنسي القاضي باستنكار جهود حزب الاستقلال التحررية[2].

وفي السياق ذاته، كتبت الجريدة في العدد اللاحق، عن ردود الفعل السياسية الخارجية حول هذا الصراع، مؤكدة على وجود شبه إجماع دولي، على ضرورة تسوية النزاع القائم بين سلطان مراكش، والمقيم العام الفرنسي، وهذا كما قالت لمصلحة الجميع[3].

وعادت الجريدة للحديث عن الموضوع مجددا في عدد يوم 26 فيفري 1951؛ حيث نقلت نبأ بلوغ رسالة إلى سلطان مراكش من "أوريول" (Auriol)[4]، تخصّ المسألة الآنفة الذكر، ثم عرّجت بعدها للحديث عن موافقة السلطان على الدخول في مفاوضات مع فرنسا، قصد الخروج بحل للصراع الذي نشب بينهما، بما يخدم مصلحة الشعب المغربي[5].

[1] - المقطم: 15 مارس 1951، ص 01.
[2] - المقطم: 23 فيفري 1951، 04.
[3] - المقطم: 24 فيفري 1951، ص 05.
[4] - الرئيس الفرنسي آنذاك.
[5] - المقطم: 26 جوان 151، ص 04.

هذه المفاوضات، انتهت بحصول تفاهمات بين الطرفين، وهو الأمر الذي أكّدته الجريدة في عددها لليوم التالي؛ حيث تحدّثت عن هدوء للجو السياسي في مراكش، يأتي ذلك، كنتيجة مباشرة لما قالت عنه حصول اتفاق تفاهم بين السلطان محمد الخامس، والمقيم العام الفرنسي أمس[1].

وفي فصل جديد من القضية، تناولته المقطم في عدد يوم 01 مارس 1951، عرضت مقالا تحت عنوان:"قضية سلطان مراكش"، وفيه نقلت الجريدة طلب فرنسا عدم التدخل في قضية سلطان مراكش، مبررة موقفها هذا بكون القضية داخلية، وهو ما أثار استغراب الجريدة[2].

وتحدّثت الجريدة في العدد الصادر يوم 03 مارس 1951 عن التعاطف الكبير الذي لقيّه السلطان محمد الخامس، على خلفية صراعه مع المقيم العام الفرنسي، والذي كان من أهم أسبابه تفاهم الملك مع الحركة الوطنية المغربية، وتبنّي المطالب التي رفعتها، والمتضمنة إلغاء معاهدة الحماية، وتحقيق الاستقلال؛ حيث وصلت السلطان تقول الجريدة عديد البرقيات، التي تعلن عن تأييدها، ودعمها المطلقين للملك فيما يقوم به. وبالموازاة مع ذلك، شهدت مختلف المناطق احتجاجات عارمة ضد سياسة فرنسا، وتأييدا للسلطان محمد الخامس في صراعه مع الفرنسيين[3].

وفي موضوع ذي صلة، تناولت المقطم ليوم 05 مارس 1951 تبعات الصراع بين السلطان المغربي والمقيم العام؛ حيث جاء في مقال لها أنّ السلطات الفرنسية أقدمت على اعتقال 09 من زعماء حزب الاستقلال المراكشي، على خلفية النشاط النضالي الذي يقومون به، في سبيل تحقيق الاستقلال، وتعاطفهم مع الملك محمد الخامس[4].

كما نقلت الجريدة أيضا نبأ احتجاج السلطات الفرنسية على مصر، عقب ما أسمته إساءة رواية أنباء مراكش، فحسبها تقول المقطم، السلطات المصرية، وبدرجة أكثر الصحافة المصرية هاجمت السلطات الفرنسية في المغرب، دون مبرر، ودون علم بحقيقة الأحداث، ثم تساءلت الجريدة لدى حديثها عن لقاء مونتغمري الفرنسي، مع رفعت النحاس باشا عن حقيقة ما قاله الفرنسي للمسؤول المصري[5].

[1] – المقطم: 27 فيفري 1951، ص 04.
[2] – المقطم: 01 مارس 1951، ص 06.
[3] – المقطم: 03 مارس 1951، ص 06.
[4] – المقطم: 05 مارس 1951، ص 01.
[5] – المقطم: 05 مارس 1951، ص 01.

وفي العدد الخاص بيوم 07 مارس 1951، تساءلت المقطم عن مدى إمكانية إرسال الجامعة العربية مذكرة لفرنسا، بخصوص سياستها في شمال إفريقيا، وبالمغرب الأقصى تحديدا، أشارت بعدها إلى الاتصالات التي تجريها بعض الدول العربية بالمبعوثين الفرنسيين، حول قضية مراكش، للخروج بتسوية توافقية، تحقق أهداف الشعب المغربي[1].

وفي حديثها عن التعاطف الكبير مع المغرب الأقصى، نقلت الجريدة الدعم الخارجي للقضية المغربية، هذه المرة ما انبثق عن المؤتمر الإسلامي، الذي أعلن دعمه المطلق لشعب مراكش في مسعاه لتحقيق استقلاله[2]، كما حدث مع بقية الشعوب العربية الإسلامية، التي بحسب المقطم أعلنت دعمها الكامل للشعب المغربي ضد همجية المستعمر، واستدلت الجريدة بالمظاهرات الحاشدة، والاجتماعات الصاخبة، التي عرفتها العاصمة السورية دمشق، ومدينة كراتشي الباكستانية، تنديدا بالسياسة الفرنسية في المغرب، كما أشارت أيضا إلى الاحتفال الذي نُظّم بباكستان إحياء ليوم مراكش[3].

وتوقفت المقطم عند موقف الجامعة العربية من الأحداث الجارية في مراكش، وذلك في مقال لوديع فلسطين، الذي تساءل عمّا إذا كان هناك ما يشي بتحرك عربي لوضع فرنسا أمام الأمر الواقع، بإرغامها على احترام سيادة المغرب، والتوقف عن إذلال شعبه وملكه، كما تطرقت أيضا للتكذيبات الفرنسية للأنباء، التي تروّج لأحداث، تسبّبت هي في وقوعها[4].

وفي العدد الصادر يوم 12 مارس 1951، نشرت المقطم مقالا اعتبرت فيه قضية مراكش امتحانا عسيرا للدول العربية، فهو فرصة لتطبيق مضمون ميثاق الدفاع عن الشعوب العربية، إن كانت جادة في ذلك أم لا؟، وهذا ما استغلّه الحزب الاشتراكي المغربي للدعوة إلى ضرورة التحرك لمساعدة الشعب المغربي، في مواجهة السياسة العدائية الفرنسية، مؤكدا أن المغربيون يعلّقون آمالا كبيرة على دور مؤثر للجامعة، يساهم في تخليصهم من الاستعمار وسياسته[5].

---

[1] – المقطم" 07 مارس 1951، ص 04.
[2] – المقطم: 09 مارس 1951، ص 01.
[3] – المقطم: 10 مارس 1951، ص 01.
[4] – المقطم: 10 مارس 1951، ص 01.
[5] – المقطم: 12 مارس 1951، ص 01.

وتتمة لحديثها عن صدى الأزمة المراكشية في العالم، تحدثت الجريدة عن صدى القضية المراكشية في الصحافة العالمية، وخصّت بالذكر الصحافة الهندية، التي خصّصت حيّزا معتبرا للحديث عن قضية مراكش؛ حيث أجمعت معظمها على عدالة مطالب الشعب المغربي المطالب بالاستقلال، وفضحت في الآن عينه تعدي السلطات الفرنسية على حقوق الشعب المغربي، متطرقة أيضا إلى محاولة الوطنيين المغربيين، ومن ورائهم الجامعة العربية، لتدويل القضية المغربية[1].

وفي السياق ذاته، أوردت الجريدة ما تناولته جريدة باكستانية عن الوضع في المغرب الأقصى، وذلك تحت عنوان:"يقظة المغرب"؛ حيث تطرّقت فيه إلى الوعي الكبير الذي بلغه الشعب المغربي، فضلا عن التنسيق العالي بين السلطان، والحركة الوطنية المغربية، وهو ما انعكس إيجابا على القضية المغربية، وتضيف كذلك، أن هذا التحول الكبير تحقق نتيجة التنسيق بين المغربيين والجامعة العربية، وتجلى ذلك في محاولة هذه الأخيرة نقل الملف المغربي إلى الهيئة الأممية[2].

وفي مبادرة منها لتقصّي الوضع في المغرب الأقصى، ونقل حقيقة ما يجري هناك للرأي العام المصري والعربي، أرسلت المقطم رئيس تحريرها إلى المغرب الأقصى، هذا الأخير، روى ما وقف عليه شخصيا هناك؛ إذ نشرت في هذا الإطار مقالا في عددها الصادر يوم 30 مارس 1951، تحت عنوان:"رحلتي إلى دول شمال إفريقيا وفرنسا في قاعة الساحة التاريخية بدار وزارة الخارجية"، وفي مقال آخر، حمله العدد نفسه، طرحت الجريدة عدة استفهامات، قالت بأنها تريد جوابا عنها، وذلك عقب التحقيقات الصحفية في مراكش؛ حيث حاولت استقصاء الوضع جيّدا، ومعرفة حقيقة ما يحدث فعليا؛ إذ اكتشفت زيف الرواية الرسمية الفرنسية تجاه ما يحدث هناك[3].

وفي مقال جديد، تضمنه العدد الصادر يوم 04 أفريل 1951، نشرت المقطم مقالا آخر لرئيس تحريرها أنطوان نجيب مطر، أكّد من خلاله، أن شجرة الحرية لا تروى إلا بدم الأحرار، داعيا الشعب المغربي إلى مواصلة تضحياته لتحقيق آماله، لينتقل للحديث بعدها عن الملك المغربي، الذي مدح موقفه الصائب اتجاه قضية بلاده، والذي قرر فيه ضرورة إعادة بناء العلاقات المغربية الفرنسية، على أسس جديدة، تراعي حق بلاده في الاستقلال، مثنيا على نشاط

[1] – المقطم: 13 مارس 1951، ص 06.
[2] – المقطم: 29 مارس 1951، ص 06.
[3] – المقطم: 30 مارس 1951، ص 05.

الوطنيين المغربيين، وتحديدا حزب الاستقلال، الذي وصف وقوف أعضائه، واستماتتهم في الدفاع عن قضية بلادهم، رغم البطش الفرنسي الذي يطالهم بصبر أيّوب، مؤكدا على أن جهدهم سيؤتي أكله لا محالة[1].كما تحدّث أيضا أنطوان نجيب مطر عن قضية الملك، الذي قال عنه، أنه ملك الجميع حكّام ومحكومون، داعيا إلى ضرورة حمايته بمقتضى محاكمة الخارجين عن العرش لا حمايتهم[2].

وتكملة لسلسلة المقالات التي تنشرها الجريدة لرئيس تحريرها أنطوان نجيب مطر، نشرت مقالا في عدد يوم 09 أفريل 1951، تطرق فيه إلى ما أسماه البروتوكول الذي اتُّفق عليه بين السلطان المغربي، والإقامة العامة يوم 25 فيفري 1951؛ حيث تساءل صاحب المقال عن عدم إذاعته للاطلاع على فحواه، ثم استفسر ثانية عن الجهة التي لها مصلحة في إرغام سلطان مراكش على إمضاء هذا البروتوكول، ثم أضاف بأن الجنرال جوان المقيم العام الفرنسي في المغرب، يسيء إلى فرنسا وإلى تاريخها بتصرفاته غير المبررة في المغرب الأقصى[3].

وفي موقف جديد نوعا ما من رئيس تحرير المقطم، تناول خلال مقال له بالعدد الصادر يوم 17 أفريل 1951، ما أسماه كلمة حق وإنصاف لفرنسا، وحكمها في مستعمراتها، كما تحدّث أيضا عمّا وصفه بتصرف الجامعة العربية الذي يجافي الذوق، بمعية نقابة الصحافيين المصريين؛ حيث مسّوا فرنسا في كرامتها؛ إذ لم نشكرها ولم نصدّقها[4].

وكانت الجريدة في عددها السابق، قد ذكرت عودة الجنرال جوان إلى باريس ليقدم تقريرا للحكومة الفرنسية عن الحالة في مراكش، منها العلاقة مع الملك المغربي، والإصلاحات المزمع تطبيقها، فضلا عن نشاط الحركة الوطنية، الذي يعرف على حد تعبيرها حركية نشيطة ومتسارعة[5].

وفي السياق ذاته، تحدثت المقطم في عددها ليوم 12 أفريل 1951 عن الصمت المطبق الذي تلتزمه فرنسا إزاء المطالب التي تقدمت بها الدول العربية، المتضمّنة منح الاستقلال للشعب المراكشي، لافتة إلى أن الدول العربية سبق

[1] – المقطم: 04 أفريل 1951، ص 02.
[2] – المقطم: 07 أفريل 1951، ص 04.
[3] – المقطم: 09 أفريل 1951، ص 03.
[4] – المقطم: 17 أفريل 1951، ص 03.
[5] – المقطم: 16 أفريل 1951، ص 01.

وأن وجّهت لفرنسا عريضة تتحدث عن آليات، تسمح للشعب المغربي تحقيق استقلاله التام، بالتوافق والتنسيق مع السلطات الفرنسية، وإشراف هيئة الأمم المتحدة[1].

ونشرت المقطم في عدد لاحق مقالا جديدا لرئيس تحريرها أنطوان نجيب مطر تحدّث فيه عن ما أسماها المحنة الكبرى لحرية الصحافة، والرأي في مراكش، وأردف يقول أن هذه الرقابة الخانقة على الصحافة تعود إلى ما يربو عن 40 سنة، مستدلا على ذلك، بما أقدمت عليه سلطات الحماية بحذفها لمقال ورد في جريدة العلم المغربية، يرحب بالصحفيين المصريين الذين زاروا مراكش[2].

ث- المقطم وسياسة القمع الفرنسية في المغرب الأقصى:

لم تغب سياسة القمع الفرنسية، التي طالت عناصر الحركة الوطنية المغربية، أو المتعاطفين معها عن صفحات المقطم، وهذا قصد إيصال الصورة الحقيقية للوضع في مراكش، إلى الرأي العام المصري والعربي عموما. حيث أوردت في هذا الصدد خبر إطلاق السلطات الفرنسية لموجة جديدة من الاعتقالات معللة ذلك، بما أظهره الشعب المراكشي من عواطف كريمة نحو مصر، تقديرا للمجهودات التي تبذلها لصالح القضية المغربية[3].

وفي هذا الشأن أيضا، نشرت المقطم مقالا في عددها الصادر يوم 23 أفريل 1951، تحدثت فيه عن إقدام السلطات الفرنسية على محاكمة الزعيم المغربي علال الفاسي في مدينة طنجة، وقد نقلت الجريدة عن البيان الذي أذاعه عابد بوحافة عن مكتب المغرب العربي بالقاهرة، أن هذا القرار الفرنسي أدّى إلى وقوع حوادث عنف كبيرة، ومقاومة شرسة من المراكشيين الرافضين لهذا القرار الفرنسي التعسفي، والمتعاطفين مع المناضل المغربي الكبير، مما أدى إلى حدوث صدامات بين القوات الفرنسية، والمتظاهرين الغاضبين[4]، معرّجة على المحاكمات التي تنتظر الزعماء الوطنيين المراكشيين بطنجة، متسائلة عن إمكانية حضور محامين من عدمها من البلاد العربية للدفاع عنهم[5].

[1] - المقطم: 12 أفريل 1951، ص 02.
[2] - المقطم: 19 أفريل 1951، ص 03.
[3] - المقطم: 16 أفريل 1951، ص 01.
[4] - المقطم: 23 أفريل 1951، ص 02.
[5] - المقطم: 05 ماي 1951، ص 06.

وسرعان، ما تأكّدت معلومات الجريدة بقدوم محامين مصريين للدفاع عن الزعماء المغربيين أمام محكمة طنجة؛ حيث أكدت أن محامين مصريين سيأتون إلى طنجة، للدفاع عن الزعماء المغربيين علال الفاسي، وعبد الخالق الطريس، والمكي الناصري لدى مثولهم أمام محكمة الجنح بالمدينة، ذاكرة أسماء المحامين المصريين الثلاثة الذين سيسافرون إلى طنجة، ويتعلق الأمر، بكل من محمود فهمي جندية بك، وكامل يوسف صالح بك، والدكتور عزيز فهمي، علاوة على الأستاذ كمال حليم إبراهيم، والأستاذ أحمد السادة[1].

وفي سياق حديثها عن عزم المحامين المصريين السفر إلى طنجة للدفاع عن الزعماء المغربيين، نشرت المقطم رسالة للزعيم المغربي علال الفاسي، موجّهة إلى جامعة الدول العربية، يطالب فيها بتقرير حق الدفاع للمحامين العرب، مقدما بعدها شكره لمصر ملكا، وحكومة، وشعبا، معتبرا أنّ هذه الخطوة فتحت آفاقا جديدة للتعاون العربي، خاتما برقيته بالقول:"نعرب لكم عن امتنانا، ونرجوكم شكر الجامعة العربية، ورفعت النحاس باشا، ونقابة المحامين"[2].

وبالعودة لحديث الجريدة عن العنف الفرنسي في مراكش، كتبت المقطم في عددها ليوم 03 ماي 1951، مقالا تحدثت فيه عن مواصلة فرنسا لحملاتها الإرهابية في مراكش، وأشارت إلى أن حوادث دامية وقعت بين قوات الاحتلال الفرنسية والوطنيين المراكشيين[3]، مشيرة في –الآن نفسه– إلى ما زعمته السلطات الفرنسية عن تدخّل القوات الفرنسية في مراكش، لتسوّية نزاعات نشبت بين القبائل وشيوخها، تطورت إلى حالة من الفوضى[4].

والأمرّ من ذلك، ما أوردته الجريدة في العدد الصادر يوم 24 أفريل 1951، والذي تطرّقت فيه إلى لجوء فرنسا إلى سياسة أخطر من الاعتقال والمحاكمة، متمثلا في اتخاذها من مراكش ميدانا للتجارب الذرية؛ حيث، تؤكد فيها عزم فرنسا على إنشاء مركزا للبحوث الذرية في المغرب، وهو ما رأت فيه الجريدة منحى خطيرا تسلكه السلطات الفرنسية في المغرب الأقصى[5].

[1] – المقطم: 08 ماي 1951، ص 04.
[2] – المقطم: 24 ماي 1951، ص 04.
[3] – المقطم: 03 ماي 1951، ص 05.
[4] – المقطم: 09 ماي 1951، ص 02.
[5] – المقطم: 24 أفريل 1951، ص 02.

ونشرت الجريدة رسالة من سكرتير مكتب المغرب العربي في القاهرة، إلى الرئيس الأمريكي آنذاك هاري ترومان، طالبه فيها بتوضيح سياسة بلاده في مراكش، التي تقوم بمناصرة فرنسا في استعمارها، وذلك ما يتعارض والمبادئ، التي تأسست عليها الولايات المتحدة الأمريكية حسبه[1].

ولم تنس المقطم تذكير قادة المغرب العربي بضرورة تنسيق الجهود فيما بينهم، وذلك في مقال لـ: حمدي الحسني بك تحت عنوان:"القضية المغربية"، وفيه تساءل عن السبب وراء توقف أهل المغرب العربي عن مسعاهم القاضي بتشكيل حلف لمواجهة المستعمر الفرنسي، والضغط عليه، مستهدفا بنصيحته قادة الحركة الوطنية في هذه الأقطار، والتي تضمنت ضرورة تبني أساليب نضالية جديدة ذات فعالية، كالتلاحم وعدم الاكتفاء بالاعتماد على الحل السياسي لوحده[2].

لقد كانت مساعي جرائد التيار الليبرالي في مصر لمساندة نضال الحركة الوطنية بالمغرب الأقصى مكمّلة لتلك المجهودات التي درجت مختلف الصحف المصرية على بذلها لمساعدة الشعب المغربي على المضي قُدُما في كفاحه لتحقيق الاستقلال، خاصة بعد إجماع جل الصحف المصرية، بما فيها الإسلامية طبعا بضرورة تكريس جهودها في سبيل تحقيق الشعب المغربي لأمانيه وتطلعاته.

[1] – المقطم: 31 ماي 1951، ص 02.

[2] – المقطم: 19 جوان 1951، ص 04.

الفصل الثالث

الصحافة المصرية المحايدة ونضال المغرب الأقصى (جريدة الأهرام أنموذجا)

1- الأهرام والظهير البربري 16 ماي 1930

2- نضال المغربيون بالخارج في الأهرام

3- زيارة الملك محمد الخامس إلى طنجة في الأهرام

4- الأهرام ومسألة لجوء الأمير عبد الكريم إلى مصر

5- الأهرام والصراع بين محمد الخامس والجنرال جوان

6- الأهرام في المغرب الأقصى

لم تنل القضية المغربية لاسيما خلال فترة الأربعينات من القرن العشرين عطف التيارات المصرية المعروفة سواء القومية، أو الإسلامية فحسب، بل كسبت اهتمام حتى تلك التي كانت مؤيدة بشكل أو بآخر للفرنسيين، وقد ظهر ذلك جليّا في طريقة تعامل صحف هذه الأخيرة مع القضية المغربية، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وجاءت صحيفة الأهرام في طليعة هذه الجرائد المؤيدة لنضال الشعب المغربي؛ حيث لم تفوّت أية فرصة لتدعم كفاح المغربيين في سبيل الاستقلال.

وسنحاول في البداية استعراض كيفية تعامل الأهرام مع القضية المغربية مطلع الثلاثينات، خاصة موقفها من الظهير البربري 16 ماي 1930 للوقوف على التحوّل الجذري الذي عرفه توجّه الجريدة، لاسيما بعدما أصبحت فضاء لمختلف الأقلام المصرية والعربية، في مقدمتهم أصحاب التوجّه الليبرالي والعروبي كطه حسين، مي زيادة، منصور فهمي، سلامة موسى وغيرهم.

1- الأهرام والظهير البربري 16 ماي 1930:

تناولت الأهرام قضية الظهير البربري 16 ماي 1930 في المغرب الأقصى من منظور مغاير، على خلاف معظم الصحف المصرية، لاسيما الإسلامية منها؛ حيث برّأت السلطات الفرنسية من تهمة المسّ بوحدة الشعب المغربي وتنصيره، عبر إجبارها للملك محمد الخامس على القبول به، والتوقيع عليه، وذلك ردّا على مختلف الشخصيات، والهيئات التي هاجمت السلطات الفرنسية، بعد توجيهها نداءات استغاثة، لإنقاذ سكان المغرب الأقصى من نكبة جديدة، تضاهي نكبة الأندلس، على غرار جمعية الشبان المسلمين في مصر.

ونشرت الجريدة في هذا السياق مقالا في عددها ليوم 02 سبتمبر 1930 بعنوان:"جمعية الشبان المسلمين ومسلمو المغرب الأقصى"، تناولت فيه مساعي جمعية الشبان المسلمين للرد على هذا الظهير، بدعوتها لفيفا من المفكرين، وأهل الرأي لناديها يوم 26 أوت 1930، لبحث شؤون المغرب الأقصى، والأخبار الواردة عن سياسة الفرنسيين الدينية فيه، وقد قرّ قرارهم تضيف الجريدة نقلا عن ما تلقته من هذه الجمعية حسبها على إصدار بيانا ينشرونه فيما بعد، فضلا عن تلقّيها سيلا من الرسائل، والتلغرافات حول هذا الموضوع، وفيها يحتج مرسلوها على

فرنسا، لأنها -في رأيهم- حوّلت، أو هي تريد أن تحوّل 08 ملايين من المسلمين في المغرب الأقصى عن دينهم إلى النصرانية[1].

واستطردت الجريدة تقول أنّه سيسلّم البسطاء، والسُذّج بمثل هذا الكلام، ولكن العارفين للمغربيين، ومدى تعلّقهم بالإسلام، فضلا عن أنّ علماء المغرب أكبر علماء المسلمين، وأنّ سلطان المغرب الأقصى يدّعي الخلافة، وأن الشعب المغربي يسلّم بذلك، وسيعرض عن تصديق ذلك، وتضيف الجريدة أيضا أن الذين يعرفون أن فرنسا فوق ما تقدم كله في أوربا، الدولة الوحيدة اللادينية، يستغربون هذه الإشاعة، ولا يستطيعون تصديقها، ومما عرفوه من الحوادث الماضية أنها لعبة سياسية، يُراد منها تحويل الرأي العام المصري إلى هذه الناحية، معتبرة أن أعضاء هذه الجمعية، يدرسون هذه المسألة درسا مجرّدا من الهوى، الغرض منه تشويه صورة فرنسا لا أكثر[2].

ونشرت الأهرام في اليوم الموالي مقالا جديدا، تتمة للحديث عن ردود فعل جمعية الشبان المسلمين حول قضية الظهير البربري، تحت عنوان:"جمعية الشبان المسلمين ومسلمو المغرب الأقصى"، استعرضت فيه البيان الكامل الذي أصدرته الجمعية، ردّا على ما جاء في الأهرام بخصوص هذا الظهير[3]، مُتبعة ذلك بمقالات أخرى وردت من المغرب الأقصى إلى الجرائد المشرقية، خاصة المنار والفتح، كما هو الشأن مع مقال: "فرنسا ومسلمو البربر في المغرب: تصريحات روبير رينو السكرتير العام للمعهد الإسلامي في باريس[4]، و"فرنسا ومسلمو البربر" في العدد الصادر يوم 21 سبتمبر 1930، تدافع فيها عن الموقف الفرنسي البريء حسبها التهم الموجهة لها[5].

2- نضال الشعب المغربي بالخارج في الأهرام:

سعيا منها لتسليط الضوء على نشاطات المغربيين الوطنية في المشرق العربي، لاسيما في مصر، من أجل تنبيه الرأي العام العربي عموما، والمصري تحديدا لما يعانيه الشعب المغربي من سياسات المستعمر التعسفية، نشرت الأهرام عديد

[1] - الأهرام: 02 سبتمبر 1930، ص 04.
[2] - الأهرام: 02 سبتمبر 1930، ص 05.
[3] - الأهرام: 03 سبتمبر 1930، ص 05.
[4] - الأهرام: 18 سبتمبر 1930، ص 03.
[5] - الأهرام: 21 سبتمبر 1930، ص 03.

المقالات، التي تناولت نشاطات قادة الحركة الوطنية، واتصالاتهم بالجامعة العربية ومختلف الأطراف العربية ذات الوزن السياسي والدبلوماسي خاصة.

وفي هذا السياق، غطّت الجريدة الزيارة التي قادت المناضل المغربي محمد داود وهو في طريقه إلى البقاع المقدسة؛ حيث نشرت في عددها ليوم 12 فيفري 1935 مقالا تحت عنوان:"القادمون المسافرون" تناولت فيه خبر قدوم صاحب السلام –كما وصفته– محمد داود إلى مصر[1]، وعقب عودته من الحج، ومروره بمصر، رحّبت الأهرام بعودته، وزيارته لمقرّها[2]،كما توقفت أيضا عند أهم محطات داود في مصر، وتحديدا حضوره لمأدبة الغذاء، التي أقامها الأستاذ المحرر بجريدة البلاغ حامد المليجي على شرف مجموعة من ضيوف مصر[3].

كما نشرت الجريدة مقالا في عددها الصادر يوم 17 جوان 1945، تحت عنوان:"اللجنة المراكشية"، تطرقت فيه إلى رسالة السيد محمد مكي نصيري[4] رئيس اللجنة العامة المراكشية إلى الأمين العام للجامعة العربية، التي أبرق بها من طنجة بتاريخ 08 جوان 1945 بمناسبة اجتماع مجلس جامعة الدول العربية، حيّا فيها نضال سوريا ولبنان، مذكّرا أعضاء الجامعة للالتفات إلى الشعب المغربي، وعبّر عن ذلك بالقول: "إن المغاربة ينتهزون فرصة اجتماع مجلس جامعة الدول العربية ليرفعوا له صوت 10 ملايين نسمة من المراكشيين، المتأصلة فيهم روح العروبة منذ 13 قرنا بتحية عرب سوريا ولبنان المدافعين عن بلادهم،..... إننا نذكّركم بمسألة مراكش المتروكة تحت رحمة فرنسا، ملتمسين تحريرنا من الحماية الفرنسية الإسبانية لأن قضيتنا في حاجة إلى معاضدة الجامعة في جميع المؤتمرات الدولية، بإقناع الحلفاء الديمقراطيين بعدالة مطلبنا عربون المساعدات القيّمة التي أديناها لهم، في حربين عالميتين متواليتين"، مشيرا بعد ذلك إلى البرقيات التي سبق وأن أرسلتها اللجنة في هذا الشأن، إلى رؤساء الوفود العربية في سان فرانسيسكو، وإلى رؤساء الدول المتحالفة، واختتم برقيته هاته قائلا: "إننا على استعداد لأن نضع كل جهودنا لخدمة القضية العربية، تحت إرشاد الجامعة العربية، وقيادتها ومؤسساتنا الوطنية والعلمية"، وختم برقيته بتطلّع الشعب المغربي إقدام الدول العربية على إنشاء مفوضيات لها في مراكش[5].

[1] – الأهرام: 12 فيفري 1935، ص 08.
[2] – الأهرام: 29 ماي 1935، ص 02.
[3] – الأهرام: 28 جوان 1935، ص 09.
[4] – المقصود به محمد المكي الناصري المناضل المغربي المعروف.
[5] – الأهرام: 17 جوان 1945، ص 02.

ومواصلة لتغطيتها نشاط قادة الحركة الوطنية المغربية وتحركاتهم، تناولت الأهرام مقالا في عددها ليوم 28 أفريل 1947 بعنوان:"زعيم مراكشي يستأنف جهاده. علاقة المغرب بالجامعة العربية. تأييد مصر"؛ حيث تطرق المقال إلى وصول المناضل علال الفاسي إلى باريس للاتصال بقادة الرأي العام الفرنسي، أين استقبله مدير مكتب الأهرام؛ حيث توقّفت عند أسباب ذهابه إلى باريس. فضلا عن خطاب الملك الأخير في طنجة الذي بيّن كما قال التضامن الوثيق بين السلطان وشعبه والجامعة العربية[1].

واستعرضت الأهرام في شأن ذي صلة مقالا آخر في عددها ليوم 25 ماي 1947 بعنوان:"قضية المغرب العربي" تعرضت فيه إلى نشاط مكتب المغرب العربي بالقاهرة، تطرّقت فيه إلى الاجتماع الذي عقده مكتب المغرب العربي مساء يوم 24 ماي 1947 في مقره، بمناسبة زيارة المناضل المغربي عبد الخالق الطريس رئيس حزب الإصلاح الوطني المراكشي لمصر، بحضور العديد من ممثلي الصحف المصرية والأجنبية ووكالات الأنباء[2].

هذا الاجتماع حسب الجريدة، افتتحه الدكتور الحبيب تامي[3] بكلمة، شكر فيها جهود الصحافة المصرية في سبيل نصرة قضايا البلاد العربية، ليأخذ بعده الكلمة عبد الخالق الطريس، الذي استهلّ حديثه بالإشارة إلى مشكلات المغرب العربي، مناشدا جامعة الدول العربية توجيه عنايتها إلى الملايين من أبناء العروبة، الذين يرزحون تحت نير الاستعمار، وبعدما أفاض في وصف حالة المنطقتين الفرنسية والاسبانية ختم حديثه بالتأكيد على عزم بلاده المضي في المطالبة بوحدتها واستقلالها، ثم أعقبه علال الفاسي رئيس حزب الاستقلال، الذي وصل القاهرة قبل 24 ساعة من عقد هذا الاجتماع حسب الأهرام، أين ألقى كلمة حماسية اتهم فيها الاستعمار، بالعمل على استئصال شأفة العروبة من الوطن المغربي كما قال[4].

عرّجت الأهرام بعد ذلك على الحديث الذي أدلى به الزعيم المغربي لمندوبها، والذي أكّد فيه على أنه قدم مصر، وفي نيته زيارة جميع بلاد العروبة، للدعاية لقضية المغرب الأقصى، والسعي لإثارة الاهتمام بها بين الهيئات العربية، معلنا عن وصول مواطنه المناضل علال الفاسي قائلا:"إنه يعد في طليعة الزعماء المجاهدين في سبيل المغرب"، ثم أكد بالقول أننا سنعمل يد واحدة لرفع صوت المغرب والأقطار العربية جميعا؛ حيثما وجدنا إلى العمل سبيلا، مسترشدين

[1] – الأهرام: 28 أفريل 1947، ص 05.

[2] – الأهرام: 25 ماي 1947، ص 04.

[3] – المقصود به المناضل التونسي الكبير الدكتور الحبيب تامر.

[4] – الأهرام: 25 ماي 1947، ص 04.

بالتوجّهات القيّمة التي أبداها جلالة الملك محمد بن يوسف، ويضيف بالقول بأننا سنسعى إلى الاتصال بجميع الهيئات، ورجال الأعمال، والصحافة في الأمم العربية عسى أن نتمكّن من تحقيق مطالب بلادنا، وأمانيها ختمت الجريدة مقالها هذا[1].

وأجاب الضيف المغربي عن سؤال للأهرام حول وجود مندوبين لحزبه بمصر أجاب قائلا:"لنا أصدقاء في القاهرة يؤلفون لجنة الدفاع عن مراكش، وهي من مؤسسات حزب الاستقلال" وأضاف يقول: "لنا من المنطقة الخليفية وفد رسمي بمصر" قبل أن يضيف قائلا: "مراكش تعتمد كثيرا على مصر لأنها تعتبرها عنصر القوة الأساسي في الجامعة العربية من جهة، ولأنها جزء من إفريقيا الشمالية من جهة أخرى"، وأضاف يقول أيضا: "نحن نرجو من الجهة الثقافية أن نتمكن من إرسال عدد كبير من الطلبة، لإتمام دروسهم في مصر، على أننا نأمل توظيف مصر الوسيلة اللازمة لتسهيل إقامة الطلبة المراكشيين في القاهرة"، مختتما حديثه بتوجيه شكره للملك فاروق حيث قال في هذا الشأن:"أننا نشعر بإجلال واحترام نحو الملك فاروق"[2].

3- زيارة الملك محمد الخامس إلى طنجة في الأهرام:

درجت جريدة الأهرام على تغطية نشاطات الملك المغربي محمد الخامس منذ السنوات الأولى لحكمه؛ إذ تناولت جل الزيارات التي قادته إلى مختلف المناطق.

أ- زيارة الملك المغربي لفرنسا في الأهرام:

حظيّت زيارة السلطان المغربي الشاب محمد الخامس إلى باريس بتغطية الأهرام؛ حيث كانت من بين الصحف العربية القليلة التي واكبت هذه الزيارة، وفي هذا الصدد، نشرت مقالا في عددها الصادر يوم 28 جوان 1930، استبق فيه مراسلها في باريس وصول الملك محمد الخامس إلى هناك؛ حيث حدّد الموعد المنتظر لوصوله العاصمة الفرنسية باريس، يوم 02 جويلية 1930 قبل أن يعود يوم 09 جويلية[3].

[1] - الأهرام: 25 ماي 1947، ص 04.
[2] - الأهرام: 28 أفريل 1947، ص 05.
[3] - الأهرام: 28 جوان 1930، ص 21.

وعقب وصول الملك المغربي لباريس، كتبت الأهرام مقالا آخر تحت عنوان:"سلطان المغرب الأقصى في باريس"تطرّقت فيه إلى النشاطات التي توقف عندها هناك؛ إذ استهل جولته بزيارة جامع باريس مصحوبا بالسيد المقري كبير وزرائه، ثم لقائه السيد أبا السلام بك يوسف السكرتير العام لجمعية الأماكن الإسلامية المقدسة، أين أدى الصلاة به، ليزور بعدها قاعة المحاضرات والمعهد الإسلامي، أما السيد قدور بن غبريط الموكل باستقبال السلطان، فقد استدعي للجزائر لحضور مؤتمر شمال إفريقيا، الذي سيبحث في تنظيم شؤون الحج في المغرب الأقصى، والجزائر، وتونس، وسيعود إلى باريس الأسبوع اللاحق تؤكد الجريدة[1].

ب- زيارة محمد الخامس إلى طنجة:

شكّلت زيارة الملك محمد الخامس إلى طنجة، وإلقاء خطابه الشهير فيها نقلة نوعية، في مسار النشاط النضالي في المغرب الأقصى، لاسيما بعد أن التأم المغربيون كتلة واحدة ضد المستعمر، كما كانت الزيارة مادة دسمة للصحافة العربية، خاصة المصرية للتفاعل معها، ومن بينها الأهرام التي غطّت الزيارة، محاولة نقل حيثياتها للرأي العام المصري بشرح المغزى منها، وما تركته من تداعيات على الصعيدين الداخلي والخارجي.

ونشرت الأهرام في ذلك مقالا حمله العدد 22234 بعنوان:"سلطان مراكش يزور طنجة"، تناولت فيه زيارة الملك محمد الخامس إلى مدينة طنجة، وهي أول زيارة -تقول الجريدة- يقوم بها سلطان مراكش إلى المدينة منذ 1889م، لقي خلالها ترحيبا كبيرا من سكان المدينة، وتضيف الجريدة بأن السلطان محمد الخامس خطب هناك في قصر المندوب، أمام كبار رجال المنطقة، وممثلي الأحزاب السياسية، أين أكّد في خطابه الشهير على مبدأ الاستقلال الذي لابد للشعب المغربي —حسبه- أن يلتف مع الحركة الوطنية والملك لتحقيق هذا الهدف[2].

وفي عددها رقم22237، نشرت الأهرام مقالا عنونته بـ:"مراكش والجامعة العربية. اتجاه المغرب إلى الشرق العربي"، بعث به مراسلها في لندن، تحدّث فيه عن القلق الفرنسي الكبير بعد خطاب ملك مراكش في طنجة، حسب ما استقاه من الدوائر السياسية، ومراسل صحف لندن بباريس، مضيفا أن القلق هذا، يبدو واضحا عند إشارة الملك إلى إعادة النظر في وضعية طنجة، والخوف من التدخل الروسي هناك، فضلا عما تطرق إليه الملك، حول الجامعة العربية، ودورها في تدعيم حركات التحرر في شمال إفريقيا عامة، و-حسب المراسل- دائما فإن ما ورد في خطبة

[1] - الأهرام: 05 جويلية 1930، ص 20.

[2] - الأهرام: العدد 22234 ليوم 11 أفريل 1947، ص 01.

السلطان في طنجة، لم يدهش الدوائر البريطانية المطلعة، التي ترى أن كلمة الوطنية تزداد اتساعا في إفريقيا الشمالية الفرنسية[1].

وعن القلق الفرنسي دائما مما خلفته زيارة محمد الخامس إلى طنجة، نشرت الأهرام في عدد اليوم الموالي مقالا تحت عنوان:"سياسة سلطان مراكش الجديدة"، وهو مراسلة بعث بها مندوبها بباريس، تناول قلق السلطات الفرنسية الكبير من خطاب الملك بطنجة، لاسيما اعتباره للمدينة عاصمة المغرب الدبلوماسية، فضلا عن تأكيده التعاون بين مراكش والجامعة العربية، ويضيف المراسل بأن الفرنسيين لاحظوا تغيّر خطاب الملك، بالموازاة مع نشاط الوطنيين الحثيث في حزب الاستقلال، وزيادة الميل نحو الجامعة العربية، وهو ما سيزيد من متاعب فرنسا، مع ما تعانيه في مدغشقر والهند الصينية، رغم ما تناقلته بعض الدوائر الفرنسية حول حديث سري دار بين السلطات الفرنسية، وملك مراكش حول دخول الأخيرة ضمن الاتحاد الفرنسي[2].

وقد لقيت خطوة السلطان محمد الخامس الأخيرة بزيارته إلى طنجة، وخطابه التاريخي بها تأييدا عربيا واسعا، فهذا محمد المنصف باي ملك تونس، يبرق إلى مكتب المغرب العربي بالقاهرة مهنئا محمد الخامس بعد زيارته هذه إلى طنجة، و–حسب الأهرام– فإن المنصف باي عبّر كذلك عن بالغ أسفه، وتعاطفه لمحمد الخامس، والشعب المغربي بعد المجازر الدموية، التي ارتكبها المستعمر الفرنسي بمدينة الدار البيضاء، مؤكدا في الوقت نفسه على ضرورة توثيق اللحمة بين أقطار المغرب العربي[3].

وكما عهدنا الأهرام مواكبتها كل ما يتعلق بالملك محمد الخامس، احتفت بالذكرى 14 لعيد العرش؛ حيث خصّت المناسبة بمقال حمله العدد رقم 22421، تحت عنوان:"عيد ملك مراكش" أثنت فيه على الجهود الجبّارة التي بذلها، ويبذلها محمد الخامس في سبيل نهضة بلاده الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، لما قام به من مشاريع هامة حسبها كإنشاء المدارس، ومحاربة النفوذ الأجنبي، والاستعمار الاقتصادي، مذكرة بإنجازاته السياسية التي حسبها

[1] – الأهرام: العدد 22237 ليوم 16 أفريل 1947، ص 01.
[2] – الأهرام: العدد 22238 ليوم 17 أفريل 1947، ص 01.
[3] – الأهرام: العدد 22455، 28 ديسمبر 1947، ص 01.

لخّصها خطابُه الشهير بمدينة طنجة، ممثلة في إعلانه عن رغبة بلاده في الاستقلال، والانضمام إلى جامعة الدول العربية[1].

وخصّصت الأهرام لنفس المناسبة في عددها ليوم 19 نوفمبر 1947 مقالا، تحت عنوان:"عيد جلوس ملك مراكش" غطّت فيه الاحتفالات التي أقامها مكتب المغرب العربي بالقاهرة، بمناسبة عيد العرش المغربي، هذا الحفل حضرته أعداد كبيرة من الشخصيات المصرية، والعربية، منها كامل عبد الرحيم بك باشا ممثلا لرئيس الحكومة محمود فهمي النقراشي، وإبراهيم عبد الهادي باشا رئيس الديوان الملكي، فضلا عن عدد من الوزراء، ورجال السلك الدبلوماسي في الدول العربية، وممثلي مختلف الهيئات والجماعات، وركّزت الأهرام في مقالها هذا على الخطب التي تداولت على إلقائها عدة شخصيات مغاربية، وعربية في مقدمتها عبد الكريم الخطابي، وعلال الفاسي، والحبيب بورقيبة، وعلي علوية باشا، وفؤاد صروف، وغيرها من الشخصيات الأخرى التي أشادت بمناقب وإنجازات محمد الخامس، ونضاله من أجل استقلال بلده[2].

4- الأهرام ومسألة لجوء الأمير عبد الكريم إلى مصر:

أحاطت جريدة الأهرام قضية لجوء الأمير عبد الكريم الخطابي إلى مصر بتغطية مميزة، عرّجت فيها على كل المحطات، التي توقّف عندها الزعيم المغربي، بداية بخبر نزوله، ثم طلبه للجوء، فقبول الملك فاروق لطلبه، ومن ثمة، استقباله في قصره، وصولا إلى نشاطه وتحركاته عقب ذلك، مخصّصة لذلك مقالات عديدة.

أ- اللجوء:

استبقت الأهرام وصول الأمير عبد الكريم إلى مصر لتغطية عملية نزوله، بنقل أخباره لاسيما بعد قرار فرنسا نقله من منفاه إلى منفى جديد بفرنسا. ففي مقال أوردته بعددها الصادر يوم 29 ماي 1947 عنونته بـ:"الأمير عبد الكريم" وأرفقته بصورة له، نقلت لقرّائها خبرا مفاده عبور الباخرة كاتومبا لقناة السويس، قادمة من منفاه بجزيرة لارينيون باتجاه مرسيليا، وذلك نقلا عن وكالة الأنباء الفرنسية[3].

[1] - الأهرام: العدد 22421، 18 نوفمبر 1948، ص 01.
[2] - الأهرام: العدد 22422، 19 نوفمبر 1947، ص 01.
[3] - الأهرام: 29 ماي 1947، ص 02.

وحول بعض الشائعات التي تسرّبت بخصوص أهداف القرار الفرنسي الحقيقية من نقل الأمير الخطابي إلى منفاه الجديد بكورسيكا، نقلت الأهرام عن مراسلها بلندن أن جريدة المانشيستر غاردين البريطانية، نشرت مقالا تلقته من مراسلها في باريس، عقّب فيه على عودة عبد الكريم الخطابي الزعيم الريفي المشهور من منفاه إلى الجهة التي سيقيم فيها، وهي غير بعيدة عن وطنه كما قالت. وفيها أشار المراسل إلى تزامن حدث نقل الزعيم الريفي إلى منفاه الجديد مع التزام المقيم الفرنسي في مراكش بواجباته أكثر، وفي ذلك دلالة على النيّة في التستّر على الأمر، وتذكير سلطان مراكش بأن أسرته التي أسست في القرن 17، لم تعد تحظ من التقديس بأكثر مما كان تحظى به بعض الأُسر التي سبقت أسرته في تاريخ المغرب. وختم المراسل في الأخير تفسيره بأنّه لا يستبعد أن تكون عودة الأمير عبد الكريم نذيرا للحكومة الاسبانية، بأنّ لدى الفرنسيين وسائل للضغط عليها، إذا لم تكن راغبة في التعاون مع مراكش[1].

ونشرت الجريدة في عدد اليوم الموالي مقالا آخر تحت عنوان:"عبد الكريم"، أشارت فيه الأهرام إلى تأخّر وصول الباخرة الأسترالية التي تقلّ بطل الريف الأمير عبد الكريم الخطابي، لافتة إلى أنّه كان مقررا وصولها في تمام 11 ليلا، غير أن الباخرة تلقّت إشارة لاسلكية، بتأخّرها إلى ما بعد منتصف الليل؛ حيث ستتوقف لساعتين، ثم تواصل مسيرتها عبر قناة السويس إلى بور سعيد أين تتوقف مجددا، واستعرضت الجريدة البرنامج الذي وُضع لاستقبالها[2]، مشيرة إلى أن سلطات الحجر الصحي المصرية قررت عدم الترخيص لأي أحد بالصعود إليها لكون الباخرة آتية من الشرق[3].

وبوصول الباخرة التي تنقل الأمير الخطابي إلى مصر، خصّصت الأهرام حيّزا كبيرا من عددها رقم 22276 ليوم 01 جوان 1947 للحدث؛ حيث أفردت صفحتها الأولى بالكامل لوصول الأمير الخطابي إلى مصر تحت عنوان:"الأمير عبد الكريم يلجأ إلى حمى الفاروق، نزوله من الباخرة إلى بور سعيد، سفره بالسيارة إلى القاهرة، تفاصيل رحلته من المنفى، تصريحاته للأهرام، صدى الحادث في فرنسا"، وفي هذا المقال، نشرت الجريدة التفاصيل الكاملة لرحلة الأمير عبد الكريم، وأهم المحطات التي مرّ بها، لاسيما عدن حتى وصوله إلى السويس، ونزوله في بور سعيد، كما

[1] – الأهرام: 29 ماي 1947، ص 02.

[2] – تضمن البرنامج أن يصعد في البداية صاحب العزة محافظ السويس لتحتية الأمير عبد الكريم، على أن يكون مرفوقا بمندوبين من الجامعة العربية، ومكتب المغرب العربي، ولجنة الدفاع عن شمال إفريقيا، والوفد المراكشي، أنظر: الأهرام ليوم 30 ماي 1947، ص 02.

[3] – الأهرام: 30 ماي 1947، ص 02.

سلّطت الضوء على أسرة الأمير التي رافقته إلى مصر، معرّجة على وصوله القاهرة، ونزوله في قصر عابدين، ثم تطرقت إلى الحفل الذي أقامه مكتب المغرب العربي بالقاهرة على شرفه بحضور ثلّة من القادة المصريين، والعرب[1].

وتوقفت الجريدة عند الحديث الذي أدلى به الأمير إلى مندوبها، والذي تمحور حول التجائه إلى الملك فاروق؛ حيث أجاب الأمير عن سؤال لمندوبها حول لجوئه إلى مصر بالقول:"لقد أمضيت 20 عاما في المنفى، كنت خلالها دائم التفكير في يوم القرار، ولما جاءتني الأنباء بأنّي سأنتقل من جزيرة لارينيون إلى فرنسا، كان أول ما سألت عنه:"وهل ستمر الباخرة بمصر؟ وإذ علمت أنها ستمرّ بها استذكرت كيف التجأ سماحة السيد محمد أمين الحسيني إلى ساحة الفاروق العظيم فحماه، وكذلك ذكرت ما لقيّه سماحته من كرم الوفادة من لدُن جلالة الملك، وما وجده من حفاوة الشعب المصري وتكريمه مما كان له عندي أحسن الأثر". ثم أردف قائلا:" فلمّا وصلت الباخرة إلى بور توفيق، قررت أن أهجرها سرّا إلى البر، وأن أركب أول سيارة إلى قصر الملك فاروق، ولكن سبق الوقت وحال دون ذلك، وأرجأت ذلك حتى الوصول إلى بور سعيد"، ثم واصل في رواية خطة وصوله إلى دار الفاروق حيث يقول عند وصوله قصر عابدين وتوقيعه في سجل التشريفات:"إنني ألتجئ إلى حمى جلالة فاروق العظيم بعد أن قضيت 20 عاما في المنفى طالبا للراحة والطمأنينة والعلاج وراحة البال والذهن، وأدعو الله تبارك وتعالى أن يحفظ بعنايته ورعايته جلالة الملك الصالح فخر العروبة والإسلام ذخرا لمستقبل العروبة العظيم"، ثم يضيف قائلا:"وفي الواقع أنّا لا نملك إلا الدموع نعرب بها عمّا يخالجنا من آيات الشكر والحمد لذات الملك العظيم الملك فاروق أيّده الله وبارك في عمره وأعزّ ملكه"، وهنا ينقل مندوب الأهرام صمت الأمير هنيهة ثم مضى فقال:"لقد شاء الله سبحانه أن يطيل في عمري حتى أراني أستظلّ بظل ملك مصر الكريم، وأن أرى ثمار الجهاد العربي تؤتي أكلها، وكلمة العروبة تبلغ ما يزيد لها الله من عزّ وسعة"[2].

وعبّر الأمير الخطابي عن تقديره للصحف المصرية خاصّا الأهرام بالاسم، معترفا أنّ الأهرام كانت من أهم عوامل الترفيه عن نفسه في المنفى، معبّرا عن ذلك بقوله:"وكانت المرآة التي أرى فيها خطوات سير العالم"، وقد أبان عبد الكريم عن خفّة روحه حسب الأهرام عندما التفت إلى السيد الحبيب بورقيبة مداعبا إياه بقوله:"لقد كنت أحسب أنّك أكبر سنّا، وأنك ذو لحية مسترسلة، ولكنّك لا تزال شابا"، مستفسرا بعدها عمّا إذا كان الزعيم التونسي عبد

[1] – الأهرام: العدد: 22276، 01 جوان 1947، ص 01.

[2] – الأهرام: العدد: 22276، 01 جوان 1947، ص 01.

العزيز الثعالبي[1] مازال حيا، فلمّا علم بوفاته أطرق أسفا وقال:"لقد كان بطلا من أبطال العروبة الصادقين". بعد ذلك، عرّجت الأهرام على موقف الحكومة المصرية من عملية نزول الأمير، وردود الفعل عليها وذلك باستعراض مضمون البلاغ الرسمي، الذي صدر عن رئاسة مجلس الوزراء، والذي شرحت فيه حيثيات العملية، مشيرة إلى طلب الأمير النزول بمصر، وهو ما وافق عليه محافظ القناة[2]. وبعدها، انتقلت الجريدة للحديث عن صدى نزول الأمير عبد الكريم في فرنسا نقلا عن مراسلها في باريس، وما أثارته القضية في الداخل الفرنسي من ضجّة سياسية خاصة بانتقالها إلى داخل قبّة البرلمان بعد الاستجواب الذي قُدّم في مجلس النواب، من طرف المسيو دراجون عن ظروف سفر الأمير عبد الكريم[3].

وعادت الجريدة للحديث عن دعوة الملك فاروق للأمير للإقامة في قصره، وذلك في مقال تحت عنوان:"الأمير عبد الكريم في مصر"، وعرّجت الجريدة فيه على الحديث عن وصول الأمير إلى أنشاص وتلبية دعوة الفاروق له لقضاء بعض الأيام عنده، مشيرة بعد ذلك إلى توالي وصول الوفود المباركة بتحرير الأمير عبد الكريم الخطابي وذلك بمكتب المغرب العربي، وختمت مقالها برسائل الشكر التي وُجّهت للملك فاروق نظير صنيعه هذا[4].

---

[1] – هو عبد العزيز بن ابراهيم بن عبد الرحمان الثعالبي، من مواليد تونس في 15 شعبان 1293هـ/ 05 سبتمبر 1876م، ينحدر من أصول جزائرية، جدّه كان معروفا بالعلم والصلاح، التحق بجامع الزيتونة في سن 12، تتلمذ على يد كبار الشيوخ كمصطفى بن خليل، حسين بن حسين، إسماعيل الصفايحي، محمد النجار، سالم بوحاجب وغيرهم، انخرط في صفوف الحركة الإصلاحية، أسّس سنة 1895 جريدة "سبيل الرشاد"؛ إذ كرّسها للوعظ والإرشاد، والدعوة إلى الإصلاح، هاجر إلى الجزائر بعد توقيف جريدته، ثم عاد إلى تونس ومنها إلى طرابلس، ثم إلى اسطنبول فالقاهرة، التي قضى بها فترة طويلة بين متابعة الدروس بالأزهر، والاختلاط بالعلماء والمفكرين والمصلحين المصريين أمثال محمد عبده، بعد عودته إلى تونس سنة 1937، ولج الثعالبي الحركة السياسية التي أنشأها علي باش حمبة، التي أصبحت تعرف بحركة الشباب التونسي، كما كان من أبرز قادة الحزب الدستوري التونسي، اهتم بالتعليم، كما كان من أبرز الداعين إلى تحرير المرأة المسلمة، توفي سنة 1944. عد إلى: حمادي الساحلي: فصول ...المرجع السابق، ص 44، أحمد صاري: المرجع السابق، ص 82-83.

[2] – وفحوى البلاغ حرفيا هو:"عند وصول الباخرة التي تقل الأمير عبد الكريم إلى بور سعيد، نزل منها الأمير قبيل إبحار السفينة وتوجّه صباح السبت 31 ماي 1947 إلى المحافظة، وطلب إلى المحافظ أن يؤذن له بالبقاء في مصر، فاتصل المحافظ بالمراجع العليا، فأذن للأمير بالبقاء بمصر، وكلّف المحافظ أن يطلب إليه عدم الاشتغال في السياسة". أنظر: الأهرام: العدد: 22276، 01 جوان 1947، ص 01.

[3] – الأهرام: العدد: 22276، 01 جوان 1947، ص 01.

[4] – الأهرام: العدد 22278 ليوم 03 جوان 1947، ص 02.

ب- موقف فرنسا من لجوء الأمير الخطابي إلى مصر في جريدة الأهرام:

تناولت الأهرام تداعيات التجاء الأمير عبد الكريم إلى مصر على العلاقات المصرية الفرنسية نقلا عن الصحف الفرنسية؛ حيث قالت، بأن هذا الحادث سيرهن بلا شك هذه العلاقات؛ لأنه سيخلق مشاكل خطيرة لفرنسا في العالم الإسلامي، أما عواقبه الدبلوماسية فمحققة، من خلال توتر العلاقات بين البلدين لخلافهما على مسائل أخرى، مما زاد الوضع صعوبة، فصحيح أن مصر قررت الإفراج عن أموال الفرنسيين في بلادها، ولكن هذه الترضية لا تكفي، ثم تضيف بأن مصر أحوج ما تكون إلى تأييد أصدقائها في هذا الظرف الدقيق[1].

وأشارت الأهرام نقلا عن الصحف الفرنسية إلى دهشة وزارة الخارجية الفرنسية؛ حيث نقلت تقارير تفيد بأن وزير الخارجية المصري نفى للسفير الفرنسي في القاهرة علمه بنزول الأمير عبد الكريم؛ إذ علّق على ذلك حسبها متحدث باسم وزارة الخارجية الفرنسية، قائلا: "أنه من دواعي الدهشة أن تمضي 09 ساعات من نزول الأمير بمصر، دون أن يعلم وزير الخارجية المصري بنزوله"، وأضاف المتحدث، أنه بالرغم من البيانات خلافا لما ورد في الصحافة المصرية فإن عبد الكريم لابد أن يكون نزل مصر على إثر توجيه دعوة إليه في هذا الصدد، وتضيف الجريدة بأن سفير مصر في باريس أحمد ثروت بك نفى تلك الليلة نفيا قاطعا ما ورد في الصحف المصرية من الأنباء القائلة أنّ السلطات المصرية، هي التي دعت الأمير للإقامة بمصر، واستعرضت الجريدة تصريح السفير الذي قال:"أن الحكومة المصرية قد رأت عبد الكريم يخطو تلك الخطوة بمحض رغبته، ولا يسعها أن تحرمه من الالتجاء إلى مصر، بعد أن طلبت منه التعهّد بألّا يشتغل بالسياسة، ولا يوجّه دعاية ضد فرنسا"[2].

وفي عددها رقم 22278، واصلت الأهرام تسليط الضوء على الموقف الفرنسي من لجوء الأمير إلى مصر وذلك في مقال عنونته بـ:"احتجاج وزير خارجية فرنسا على التجاء الأمير عبد الكريم إلى مصر" أشارت فيه إلى الاعتراض الذي قدّمه وزير الخارجية الفرنسي جورج بيدو إلى سفير مصر بباريس أحمد ثروت بك ضد ما أسماه تآمر الحكومة المصرية في فرار الأمير عبد الكريم الزعيم المراكشي، الذي كان أسيرا في قبضة الفرنسيين خلال 21 سنة الماضية. وتضيف الأهرام نقلا عن روتر أنّ وزير الخارجية الفرنسي أبلغ السفير المصري أنّ لدى الحكومة الفرنسية عددا كبيرا

[1] - الأهرام: العدد 22279 ليوم 04 جوان 1947، ص 02.

[2] - الأهرام: العدد 22277 ليوم: 02 جوان 1947، 01.

من الأدلّة، تثبت مسؤولية الحكومة المصرية، أمّا السفير المصري، فكرّر في ردّه وجهة النظر المصرية، التي وصفت فيها ما قامت به مصر مجرد واجب استضافة، وبناء على طلبه[1].

وكرّرت الدوائر الفرنسية تذمّرها من الموقف المصري، المجافي لعلاقات الود مع فرنسا، ذلك حسبها أنّ عبد الكريم، كان قبل وصوله السويس عازما على الذهاب لفرنسا غير أن الزيارات التي تلقاها بعد وصوله السويس أثّرت في رأيه، وغيّرت موقفه، ونقلت الأهرام تصريحات ما أسمته بأحد الكبراء الذي قال: "نحن على يقين من أن الضغط الأدبي قد أوقع الاضطراب في نفس الأمير فإنه كان يسافر بمطلق الحرية على ظهر باخرة لم تكن فرنسية، ذلك أنّنا كنّا نثق بوعده إلى حد أنّنا لم نكن لنتردّد في السماح له بالسفر على أية باخرة دون رقابة ما[2].

أما مجلس الوزراء الفرنسي فإنه –حسب الجريدة– سينظر عند انعقاده فيما إذا كانت الحكومة الفرنسية ستّتخذ إجراء لتأييد الاحتجاج ضد الحكومة المصرية فيما يتعلق بنزول عبد الكريم، مشيرة إلى القلق الكبير الذي أثاره قرار الخطابي في الدوائر الرسمية الفرنسية؛ حيث يُخشى هناك —حسبها– من أن يؤدي وصوله إلى مصر إلى اشتداد الحركات القومية المعادية لفرنسا في شمال إفريقيا من تونس إلى مراكش[3].

وفي هذا الصدد، نقلت الجريدة في مقال لها تحت عنوان:"بين مصر وفرنسا. السفير الفرنسي عند رئيس الوزراء"، اجتماع جيلبير ارفنجاس السفير الفرنسي في مصر بدولة النقراشي باشا"، علّل إثره تصريح السفير بعد انتهاء اجتماعه برئيس الحكومة، الذي أعلن أن الاجتماع ناقش القضايا الراهنة الثنائية بين البلدين، من بينها، قضية عبد الكريم والطوافة فوزية، كما نقلت الأهرام عن الوكالة الفرنسية بالقاهرة، نبأ أشارت فيه إلى مقابلة السفير لرئيس الوزراء لافتة إلى إبلاغ السفير الفرنسي رئيس الحكومة المصرية أن حكومته قد استدعته للتشاور معه، وأنه سيغادر القاهرة خلال ذلك الأسبوع[4].

وفي سياق ذي صلة، نشرت الأهرام في العدد نفسه مقالا، عنونته بـ:"مصر على حق فعلى الحكومة أن تعلن ذلك"، تعرضت من خلاله الجريدة إلى العلاقات المصرية الفرنسية وآفاقها، على ضوء الأحداث الراهنة؛ حيث تركت

[1] – الأهرام: العدد 22278 ليوم 03 جوان 1947، ص 01.
[2] – الأهرام: العدد 22278 ليوم 03 جوان 1947، ص 01.
[3] – الأهرام: العدد 22278 ليوم 03 جوان 1947، ص 01.
[4] – الأهرام: العدد 22279 ليوم 04 جوان 1947، ص 02.

حادثة التجاء الأمير عبد الكريم لمصر، والطوافة المصرية فوزية آثارها على العلاقات الثنائية بينهما؛ إذ رجّحت الجريدة نشوء مشكلة سياسية دبلوماسية بين البلدين، وأضافت، بأن الحادثين يقتضيان يقظة ولباقة في معالجتهما، شأن كل الحوادث الدولية، ولاسيما في الظروف الراهنة التي تجتازها مصر في نزاعها مع انجلترا[1].

وأثنت الأهرام على الجهود التي بذلتها الصحافة المصرية في سبيل تغطية حدث لجوء الأمير إلى مصر والباخرة فوزية؛ حيث رأت أنها عالجت الموضوعين بما أوحى إليها به وعيها القومي، آخذة على الجهات الرسمية عدم تعاونها اللازم مع الصحف المصرية، لاسيما من حيث، مدّها بالمعلومات الرسمية الموثوق بها. أما الحكومة فحسبها قد قامت بواجبها في رد التهم وتفنيد المزاعم، وهذا ما نريده اعتقاده صادقين، ولكنها لزمت الصمت، مما حمل الرأي العام الأجنبي على المضي في توجيه التهم الباطلة إليها، ولا نغالي تؤكد الأهرام القول أن الرأي العام المصري نفسه، تأثر بالأنباء الواردة من الخارج، مما أدخل الشك في نفسه حول مدى سلامة موقف حكومته، وإن كان موقف مصر سليما لا غبار عليه، ونظرا لموقف الحكومة من القضيتين السالفتين، فإننا نطالب ببيان رسمي حاسم، يجلو الحالة، ويطلع الرأي العام على حقيقة الموقف المشرّف الذي وقفته مصر في إنزال الأمير المراكشي بكل ترحاب، وفي المسلك السليم الذي سلكته في إرسال الإمداد إلى تونس، أما إذا التزمنا الصمت، فقد ينقلب حقنا باطلا، في نظر العالم تختم الجريدة قولها[2].

وفي مقال جديد للأهرام، تضمنه العدد 22280 تحت عنوان:"مسألة الأمير عبد الكريم في مجلس وزراء فرنسا، وزير الاستعلامات وسكرتير الخارجية بباريس يبسطان الموقف. تصريحات النقراشي باشا ووكيل الخارجية. عودة الطوافة فوزية"، أشارت فيه، إلى أن قضية الأمير عبد الكريم الخطابي، أخذت حيزا كبيرا من اهتمام الدوائر الرسمية في فرنسا، لاسيما مجلس الوزراء الفرنسي، الذي كانت هذه القضية من أهم النقاط المدرجة في اجتماعه، كما ضمّنت الجريدة مقالها هذا تصريحات لوزير الاستعلامات الفرنسي، وسكرتير الخارجية بباريس موضحا فيها ما جاء في القضية هاته، متبعة ذلك بتصريحات الطرف الآخر، ويتعلق الأمر بالنقراشي باشا ووكيل خارجيته، اللذين شرحا فيها وجهة النظر الرسمية من القضية، وما حاولت السلطات الفرنسية الترويج له لاستعطاف الرأي العام العالمي وإدانة الموقف المصري[3].

[1] – الأهرام: 22279 ليوم 04 جوان 1947، ص 02.
[2] – الأهرام: 22279 ليوم 04 جوان 1947، ص 02.
[3] – الأهرام: العدد 22280 ليوم 05 جوان 1947، ص 02.

وواصلت الأهرام في عدد اليوم الموالي تغطيتها لقضية عبد الكريم الخطابي؛ حيث نشرت مقالا عنونته بـ:"تصفية حساب بين فرنسا ومصر في حادثتي السفينة فوزية والأمير عبد الكريم. الأمير عبد الكريم في أنشاص"، وفيه تحدّثت الجريدة عن أبعاد الحدثين اللذين عكّرا الجو بين مصر وفرنسا على حد تعبيرها، متطرقة مرة أخرى لموضوع استضافة الملك فاروق للأمير الخطابي في قصره بأنشاص، والترحاب الذي غمره به الملك. وفي سياق متصل، أوردت الجريدة قصيدة شعرية خاصة مهداة إلى الأمير عبد الكريم الخطابي من شعر علي الجارم بعنوان: "صارم أرهقه طول الكفاح"، هذه القصيدة تعبّر عن مدى التأييد الواسع الذي لقيه الأمير من الأوساط الشعبية العربية عموما والمصرية على وجه تحديدا حسب الجريدة[1].

وأثارت الأهرام موضوعا حسّاسا، يتعلق بجثة والدة الأمير المتوفاة بمنفاه، والتي اصطحبها معه، والمكان الذي قرّ رأيه على دفنها فيه، وفي السياق نفسه تضمّن العدد رقم 22283، من الأهرام مقالا بعنوان:"الأمير عبد الكريم بأنشاص، هل يدفن جثمان والدته في جامع باريس؟"، وهو في الأصل مراسلة لمراسل الأهرام بباريس تناول فيه العرض الذي تقدمت به الحكومة الفرنسية لعبد الكريم بخصوص دفن جثمان والدته في مصر، أو أن تتولى هي دفنها بباريس، في المكان المخصص لكبار المسلمين بالقرب من السلطان التركي عبد المجيد، وأضاف المراسل أن وزارة الخارجية الفرنسية تلت بلاغا، جاء فيه أن الحكومة الفرنسية ترى دفن والدة الأمير مؤقتا في المدفن الملحق بجامع باريس، وينقل المراسل قولها، بأنها أصدرت بلاغات تضمنّت إبلاغ عبد الكريم بهذا المقترح، وطلبت منه إبداء ما يراه مناسبا من ملاحظات حول الموضوع[2].

أما في إسبانيا، فتنقل الأهرام أن السلطات الاسبانية رأت أن مسألة نزول عبد الكريم في مصر تهمّ بصفة خاصة فرنسا؛ حيث لم تنشر الحكومة الاسبانية —حسبها– أي بيان بهذا الخصوص، وهي لا تفكر في نشر شيء في المستقبل القريب على حد تعبيرها، وبخصوص رد فعل المغربيون، على لجوء الأمير الخطابي إلى مصر، أضافت الصحيفة بأن الدوائر الرسمية في مدريد لم تسجل أي رد فعل حول نزول الأمير في أرض مصر؛ إذ إن الحادث لم يترك أي رد فعل في المنطقتين الفرنسية والإسبانية في مراكش[3].

[1] – الأهرام: العدد 22281 ليوم 06 جوان 1947، ص 03.
[2] – الأهرام: العدد 22283 ليوم 08 جوان 1947، ص 02.
[3] – الأهرام: العدد 22279 ليوم 04 جوان 1947، ص 01.

وعن إمكانية وجود تنسيق مسبق مغربي مصري إسباني لتدبير عملية نزول الأمير الخطابي، لاسيما وأن عملية اللجوء هذه تزامنت مع وجود مندوبين وطنيين مراكشيين في مصر، أشارت الجريدة إلى أن هؤلاء المندوبين يتواجدون هناك منذ مدة في مصر. أما المقابلة التي تمّت بين وزير الخارجية الإسباني والقائم بأعمال المفوضية المصرية في مدريد كما جاء في صحف مدريد الصباحية، فإنهم تضيف الجريدة يلاحظون في الدوائر الإسبانية نفسها أنها قد تمت قبل نزول الأمير في مصر، وأنها مجرد زيارة قام بها القائم بأعمال المفوضية المصرية، قبل مغادرته مدريد وتغيبه عنها لمدة قصيرة[1].

وبالموازاة مع ذلك، نقلت الأهرام عن مراسلها في لندن موقف الدوائر البريطانية من قضية عبد الكريم؛ حيث أثار ذلك حسبه اهتمام مختلف الدوائر السياسية في لندن، بيد أنه –تضيف الجريدة– لم يصدر أي تعليق رسمي، ورجّحت أن الدوائر المطّلعة ترى أن هذا الحادث قد يقوي رغبة فرنسا في الحيلولة دون منح طرابلس الاستقلال، كما أنّه قد يضعف عطف فرنسا على القضية المصرية في هيئة الأمم عند عرضها بعد أسابيع[2].

ت– الأهرام وأصداء لجوء الأمير عبد الكريم في الصحافة العالمية:

سلّطت الأهرام الضوء على الأصداء التي خلفها التجاء الأمير عبد الكريم الخطابي إلى مصر في صحف العالم؛ حيث باشرت تغطيتها لها بالحديث عن لوم الصحف الفرنسية لحكومة بلادها على تقصيرها وغفلتها، التي كانت سبب إفلات عبد الكريم، وأضافت الجريدة، أن جريدة "باريسيين ليبر" (Le Parisien Libre) المعتدلة – حسبها–، حمّلت حكومة بلادها مسؤولية ما حدث بسبب عدم تقديرها لتداعيات الخطوة التي أقدمت عليها، متسائلة عمّا إذا كانت العملية هذه مدبّرة؟ لتضيف تقول أنّه كان ينبغي أن نأخذ عبرة من المشكل الذي حدث في الهند الصينية، ومن حادث سفر السيد علال الفاسي زعيم حزب الاستقلال المراكشي إلى القاهرة سفرا اكتنفه الغموض، مرجّحة أن تكون عملية نزول الأمير قد أُعدّ لها منذ وقت طويل، قبل أن تتم بهذه المهارة. ثم تساءلت الجريدة مرة أخرى قائلة:"ومن يا ترى دبّر هذه الضربة البريئة؟" قبل أن تجيب قائلة:"لا شك أنها الجامعة العربية"،

[1] – الأهرام: العدد 22279 ليوم 04 جوان 1947، ص 01.

[2] – الأهرام: العدد 22278 ليوم 03 جوان 1947، ص 01.

وختمت الجريدة تحليلها للعملية هذه بالتنبيه من خطورة ما سيأتي، مشيرة إلى أنّه على المرء أن ينظر إلى ما هو أبعد من هذا، فالبحر المتوسط الآن حسبها، يعدّ أهم مركز في الصراع بين الروس والانكليز[1].

ونقلت الأهرام موقف جريدة لومانيتييه لسان حال الشيوعيين في فرنسا، التي عقّبت على قضية عبد الكريم حيث قالت في هذا الشأن:"لقد غشي بلدان الاتحاد الفرنسي استعمار الدولار الذي جعل من القاهرة مركزا من مراكزه الرئيسية للدسائس، ولا شك في أن لدعوة مصر عبد الكريم صلة بالمناورات التي يقوم بها وكلاء الرئيس ترومان. أما جريدة ليبوك المحافظة فقد نقلت ردة فعلها هي الأخرى الأهرام والتي نقلت جهرها بقولها: "أن هذه الحركة حركة عدائية من جانب مصر"، ثم أضافت بأن الروابط القديمة بيننا وبين مصر لا يمكن أن تصرفنا عن المطالبة بأن تعوض مصر ما قامت به حسب ما يقتضي القانون[2].

وعادت الأهرام للحديث عن مواقف الصحف الفرنسية مجددا؛ حيث لخّصها مراسل الأهرام بباريس أنها عذرت الحكومة الفرنسية عن ذلك، كما أجمعت حسبه على أن العرب لا يفهمون مقاصد فرنسا، ففي الوقت الذي تحرص الأخيرة على خلق جو من التعاون الصادق مع بلدان الاتحاد الفرنسي يصدّ العرب هذه المبادرة على حد زعمها، ويضيف المراسل بأن الصحف الفرنسية أجمعت بأن العملية هذه كانت مع سبق الإصرار كونها مدبرّة منذ زمن بعيد، معترفة في الآن عينه، بأنها كانت محكمة التدبير، محذّرة من تبعات الموقف المصري هذا، الذي حوّل مصر حسبها إلى مركز لمعارضي فرنسا، بالرغم من أن هناك نخبة من المصريين، لا ترضى بهذا التحدي الذي يهدّد مصالح مصر على حد تعبيرها[3].

وانتقلت بعد ذلك الأهرام لاستعراض مواقف الصحف الانجليزية وعلى رأسها صنداي إكسبريس ووكالة روتر، اللتان رأتا استنادا إلى مصادر مغربية بمصر، أن الأمير التجأ إلى مصر من تلقاء نفسه، مستدلة على ذلك بترك أسرة عبد الكريم لأغراضها في السفينة، حتى أن رفاة والده الذي توفي في منفاه السابق منذ 08 أعوام بقي في السفينة، وهو الذي طالما حلم بدفن والده في مراكش تؤكد الجريدة[4].

[1] – الأهرام: العدد 22277 ليوم: 02 جوان 1947، 01.
[2] – الأهرام: العدد 22277 ليوم 02 جوان 1947، ص 01.
[3] – الأهرام: العدد 22279 ليوم 04 جوان 1947، ص 01.
[4] – الأهرام: العدد 22277 ليوم 02 جوان 1947، ص 01.

وخصّصت الجريدة مقالا مطولا في عددها رقم 22279، تحت عنوان:"التجاء الأمير عبد الكريم إلى مصر، وصداه في صحف العالم والدوائر السياسية"، عرّجت فيه بداية على أصداء الحدث في الصحافة الإنجليزية التي أجمعت على القول بأن عبد الكريم قام بحركة بارعة؛ إذ تحدّثت جريدة نيوز كرونيكل عن ما أسمته سحر اسم ابن عبد الكريم، مشيرة إلى الاعتقاد السائد في مراكش عن أنه ينوي العودة إلى بلاده، –وحسب– الجريدة نفسها، فإن عبد الكريم يعرف أن أعظم خطأ ارتكبه هو محاربة فرنسا، فقد كان في إمكانه تضيف الجريدة أن يكتفي بانتصاره على الإسبان، ويتربع على عرش السلطة في جزء من مراكش، ريثما تواتيه الفرصة لبسط سلطانه على الجزء الباقي. مذكّرة بإعرابه عدة مرات عن استعداده توثيق عرى الصداقة مع فرنسا، مؤكدة بأنه الرجل الوحيد الذي كان يستطيع أن ينافس السلطان محمد الخامس في كسب عواطف المراكشيين جميعها[1].

واستغربت الأهرام من موقف الصحف الأمريكية من مصر، وملكها، وحكومتها؛ حيث وصفته بأنه تجاوز صحف فرنسا في عنفها وتنديدها وتحاملها، وذلك عندما أخذت على مصر أنها لم توصد بابها في وجه لاجئ سياسي حارب حرب الأبطال في سبيل استقلال بلاده، فكان جزاؤه التشريد، والنفي لمدة 20 عاما، في حين حسب الأهرام لم تأخذ على فرنسا أنها ردّت عن موانئ تونس باخرة دولة صديقة تحمل العون والنجدة إلى المنكوبين، واصفة إياه بأنه موقف غريب، لا تدركه الأفهام، ولا تستبقه العقول[2].

وبعدها، تطرقت الأهرام لموقف الصحافة التركية، التي كان اهتمامها محدودا —حسبها– فيما تعلّق بنزول الأمير عبد الكريم في مصر، رغم الاهتمام التركي بقضايا البلدان العربية في تركيا. ونقلت الجريدة ما جاء في بعض الصحف التركية عن لجوء الأمير إلى مصر، منها جريدة وقت، التي حسبها خصّصت فصلا رئيسيا للتعليق على هذه المسألة قائلة:"هل اتخذ الأمير عبد الكريم هذا القرار ليخلد إلى حياة هادئة في صفوف الأمة العربية، أو هل هذا القرار مرتبط بخطة وضعها الزعماء العرب اللاجئين من دعاة الاستقلال الذاتي في مصر؟"، لتجيب الجريدة بعدها قائلة أنه من المؤكد أن مخاوف الفرنسيين ناجمة عن الاحتمال الثاني، لافتة إلى أن الموقف الفرنسي من الجهة القانونية ضعيف جدا، متسائلة عمّا إذا كان هناك قانونا فرنسيا يرغم الأمير على الإقامة في فرنسا بعد إطلاق سراحه". ثم أشارت الجريدة إلى صعوبة التكهّن بمآلات الخلاف القائم بين مصر وفرنسا، سواء بسبب قضية الأمير أو الطوافة فوزية، معطية وجهة

[1] – الأهرام: العدد 22279 ليوم 04 جوان 1947، ص 01.

[2] – الأهرام: العدد 22279 ليوم 04 جوان 1947، ص 05.

نظرها حول ما يجب على فرنسا فعله في هذه المرحلة؛ حيث نصحتها بتجنّب الاستسلام للغضب، وضرورة العمل على إيجاد حل دائم، لأنه في حال حدوث العكس فإن فرنسا ستواجه مصاعب جديدة تُضاف إلى المصاعب الراهنة[1].

وعاودت الأهرام الحديث عن موقف الصحافة التركية، من قضية الأمير الخطابي؛ حيث بعث مراسل الأهرام ينقل عن السيد شكري أسمر قوله في صحيفة أولوس، عن التجاء الأمير إلى رحاب الملك فاروق، أنه من البديهي، أن يحنّ إلى الحرية بعد 20 سنة ونيّف قضاها في المنفى، لما مر بخاطره طيف ما، سيعفيه في الغربة من باقي الأجل، ولا يقل عن ذلك بداهة، رفض الحكومة المصرية تسليم بطل الريف إلى فرنسا، ولا يسع جميع المعجبين بهذا البطل، إلا أن يغتبطوا باسترداده الحرية، ولا يحق لفرنسا اعتبار هذا الاغتباط تنكّرا لها، ولو لم يكن للفرنسيين ما لهم من المصلحة في هذه المسألة لشاركونا وجهة نظرنا إلى الأمر يختم قوله"[2].

ث- ردود الفعل العربية على لجوء الأمير في الأهرام:

توقفت الأهرام عند الأصداء التي تركتها عملية لجوء الأمير عبد الكريم في البلاد العربية، وفي هذا الشأن رصدت موقف الأمين العام لجامعة الدول العربية عبد الرحمن عزام باشا؛ حيث تطرقت في المقال الذي عنونته بـ:"بعد نزول الأمير عبد الكريم بمصر: حملة صحف فرنسا على الحكومة الفرنسية لإهمالها. لماذا كان عبد الكريم دون حراس؟. حديث عزام باشا"، وذلك في العدد رقم 22277، ليوم 02 جوان 1947إلى ردود الفعل حول نزول الأمير، بداية بموقف عبد الرحمان عزام باشا، الذي بارك العملية، متطرّقا إلى الحالة في شمال إفريقيا واصفا إياها بالباعثة على القلق، وختم بيانه بقوله:"وأملنا أن تعود فرنسا إلى احترامها التقليدي للحرية والمساواة وحقوق الإنسان، بدلا من العودة إلى حشد قواتها المسلحة في مراكش، والجزائر، وتونس؛ حيث يقدّر البعض عدد الجنود الفرنسيين هناك بـ 600 ألف جندي[3].

وقابلت الأوساط العربية في فلسطين حسب الأهرام نزول عبد الكريم في مصر بحماسة بالغة، وذلك نقلا عن الصحف الفلسطينية، مثل صحيفة فلسطين التي كتبت تقول:"بطل الريف عبد الكريم من أسر الاستعمار إلى رحاب

[1] - الأهرام: العدد 22279 ليوم 04 جوان 1947، ص 05.
[2] - الأهرام: العدد 22284 ليوم 09 جوان 1947، ص 02.
[3] - الأهرام: العدد 22277 ليوم: 02 جوان 1947، 01.

الفاروق حامي الديار"، كما علّقت أيضا جريدة الدفاع على الخبر بكلمة في صدر صفحتها الأولى:"إنها لمأثرة عظيمة للفاروق الكريم، وإنها للفتة كريمة، تعتبر تاجا لتلك اللفتات وهي كثيرة، فقد حال جلالته –حفظه الله– بين الأمير والمنفى، فأعطاه حريته حين شاء والاستعمار حبسها عنه". كما أعادت أيضا الأهرام نشر ما كتبته جريدة الوحدة بالمناسبة والتي قالت:"اليوم يضرب الاستعمار ضربة سيكون لها أثرها في دفن السيطرة والاستعمار، فهنيئا للعرب بالفاروق وكرمه، وهنيئا لهم بعبد الكريم، وهنيئا لعبد الكريم ولكل مناضل بالحرية". وفي العدد ذاته من الأهرام نشرت الأخيرة مقالا تحت عنوان:"الأمير عبد الكريم في ضيافة الملك بقصر أنشاص"، استعرضت فيه استقبال الملك فاروق للأمير عبد الكريم في قصر زهراء انشاص بعدما وجّه له دعوة للإقامة بهذا القصر، وامتنان الأمير عبد الكريم وشكره للفاروق على هذه المبادرة[1].

وتقديرا منهم للموقف النبيل الذي اتخذه الملك فاروق انتقل الزعماء الحبيب بورقيبة، وعلال الفاسي، وعبد الخالق الطريس، والدكتور الحبيب ثامر إلى قصر عابدين أين قيّدوا أسماءهم في سجل التشريفات رافعين إلى الملك فاروق باسم أقطار المغرب العربي شكرهم على مكرمته التاريخية. وقد كانت عملية لجوء الأمير مناسبة للعديد من الشخصيات العربية، والمصرية والمشتغلين بالشؤون العربية وممثلي الصحف ووكالات الأنباء للانتقال إلى مكتب المغرب العربي لتقديم التهاني بلجوء الأمير، وتخلّصه من المنفى كما نقلت الأهرام، ومن بين هذه الشخصيات، وزير شرق الأردن المفوض، وأعضاء هيئة تحرير ليبيا وعلى رأسهم بشير السعداوي، والشيخ محمد الخضر حسين، أما شقيق الأمير فقد زاره –تقول الأهرام– سماحة الحاج أمين الحسيني. ولم ينس الأمير عبد الكريم فضل بقية المسؤولين المصريين عليه، عندما أبرق لهم شاكرا حسن صنيعهم اتجاهه، ويتقدمهم محافظ قناة السويس، الذي عبّر له الأمير عن تقديره[2]نظير التعامل الايجابي مع طلباته عندما كان على متن السفينة كما نقلته لنا الأهرام دائما[3].

وتكملة لنقلها ردود الفعل العربية، على لجوء عبد الكريم إلى مصر، نشرت الأهرام مقالا في عددها رقم 22284، تحت عنوان:"حول مسألة عبد الكريم"، وهو مراسلة من حزب الشعب الجزائري، بعث بها مصالي الحاج،

[1] – الأهرام: العدد 22277 ليوم 02 جوان 1947، ص 01.

[2] – وجاء نص البرقية كما يلي:"يسرني وأنا أتمتع بكامل الحرية التي منحها لي مولاي صاحب الجلالة الملك فاروق المعظم حفظه الله أن أبعث لسعادتكم بخالص الشكر والتقدير على الخدمات القيّمة التي كان لها الحظ الأوفى في تحقيق رغبتي، ومساعدتي على ما أتمتع به من نعيم الحرية تحت مصر العزيزة الكريمة". أنظر: الأهرام: العدد 22277 ليوم 02 جوان 1947، ص 02.

[3] – الأهرام: العدد 22277 ليوم 02 جوان 1947، ص 02.

ورفعها الأستاذ الشاذلي المكي سكرتير حزب الشعب إلى الملك فاروق، معبّرا فيها عن امتنانه والشعب الجزائري لصنيعه هذا، الذي قام به تجاه الأمير عبد الكريم الخطابي، ثم انتقلت الجريدة في مقالها هذا إلى تأكيد معلومة راجت في الآونة الأخيرة، وذلك نقلا عن مكتب المغرب العربي، الذي تلقى برقية من تطوان المغربية تقول بأن حزب الإصلاح الوطني قد حدّد يوما، للاحتفال بالتجاء الأمير عبد الكريم إلى جلالة الملك فاروق، غير أن السلطات الإسبانية منعت ذلك وهددت باتخاذ تدابير شديدة[1].

واستعرضت الأهرام في الإطار ذاته اهتمام الصحافة الفرنسية، بكل ما يدلي به الأمير عبد الكريم للصحافة؛ حيث نشرت الصحـــف الباريسية الحديث شديد اللهجة الذي أدلى به الأمير إلى صحيفة الدايلي تلغراف الانجليزية، فضلا عن نشرها فقرات من تصريحه لمراسل جريدة لاتست نيوز البلجيكية المسيو ماكس أوليفييه، وتقول الأهرام بأن حديثه لهذه الجريدة يختلف كليا عن لهجة الحديث الأول[2].

وبالعودة إلى التأييد الشعبي الذي لقيه الأمير عبد الكريم، نشرت الجريدة في عددها، رقم 22287 مقالا تضمن قصيدة نشرتها الجريدة مهداة إلى الأمير عبد الكريم الخطابي بعنوان:"جئت العروبة أمة وبلادا" للشاعر علي محمود طه في 59 بيتا، يثني فيها على الأمير الخطابي، ويمدح تاريخه الحافل بالانتصارات والنضال ضد المستعمر، كما نشرت في العدد نفسه مقالا آخر بعنوان:"عبد الكريم"، وتناولت فيه عودة الأمير عبد الكريم الخطابي من أنشاص، من ضيافة الملك فاروق إلى القاهرة[3]، وهو الموضوع الذي أعادت الجريدة التطرق إليه، في عددها رقم 22292، في مقال تحت عنوان:"الأمير عبد الكريم" مركزة على الزيارة التي قادته، وهو في طريقه إلى الإسكندرية إلى مكتب المغرب العربي، ومكتب رئيس الوزراء المصري، ووزارة الخارجية المصرية رفقة امحمد بن عبود، وعبد الخالق الطريس[4].

كما نقلت الجريدة أيضا في العدد ذاته خبرا عن وكالة الأنباء الفرنسية، من طنجة التي قالت فيه أنه أقيمت مظاهرة في المدينة دعما للأمير عبد الكريم، وذلك رغم التدابير الأمنية المكثفة التي قامت بها السلطات الفرنسية،

[1] – الأهرام: العدد 22284 ليوم 09 جوان 1947، ص 02.
[2] – الأهرام: العدد 22284 ليوم 09 جوان 1947، ص 02.
[3] – الأهرام:العدد 22287 ليوم 12 جوان 1947، ص 02.
[4] – الأهرام: العدد 22292 ليوم 17 جوان 1947، ص 02.

وأضافت أن المناضل طاهر بنونة عقد اجتماعا مع الوطنيين وسط إضراب عام شلّ المدينة، ليقدّموا بعدها مذكرة للسلطات، مفادها عدم اتخاذ أي إجراء إن قرّر عبد الكريم دخول مراكش[1].

وفي عددها رقم 22295، نشرت الأهرام مقالا جديدا عنونته بـ:"قضية بلدان شمال إفريقيا"، نقلت فيه تصريحات الأمير عبد الكريم الخطابي لجريدة لوفيغارو الفرنسية عبر مراسلها بالإسكندرية، حثّ فيها فرنسا على إنهاء الحماية في مراكش، ناصحا إياها بأخذ العبرة، مما حدث لها في سوريا[2].

وفتحت الأهرام صفحاتها في عددها رقم 22300 للزعيم عبد الكريم الخطابي، عندما أجرت حوارا معه نشرته على شكل مقال عنونته بـ:"الأمير عبد الكريم يروي قصة جهاده"؛ حيث عرّج فيه الأمير على أهم محطات حياته الجهادية، متوقفا عند بداياته الأولى في النضال ومواجهة الاستعمار، منتقلا بعدها للحديث عن أهم الانتصارات التي حققها، لاسيما على قوات الحماية الاسبانية، وما نتج عن ذلك من حالة ارتباك داخل الجيش الاسباني، ويتجلى ذلك كما ذكر في انتحار أحد القادة الإسبان، بعدها تحدث عن الاتفاق الفرنسي- الاسباني الموجه ضده، وكيف حاول مواجهته، قبل أن يواصل حديثه عن مصادر تمويله بالسلاح خلال فترة كفاحه؛ حيث أقرّ بدخول السلاح إليه، بدعم من بعض الأطراف العربية، وبتواطؤ مع القوات الفرنسية تارة، والقوات الاسبانية تارة أخرى، وأنهى الأمير حديثه بما آلت إليه الأمور، ونظرته للمستقبل الذي ينتظر شعوب المغرب العربي؛ حيث ربط نيلها لاستقلالها بالعمل المسلح المتواصل[3].

وتساءلت الأهرام في عددها الموالي عمّا إذا كان الأمير عبد الكريم سيسافر إلى أمريكا للدفاع عن ملف بلاده في الأمم المتحدة، وحشد الدعم الدبلوماسي له؛ حيث نقل مراسل الجريدة في نيويورك عن التصريح الذي أدلى به مهدي بنونة لوكالة يونايتد برس، ذكر فيه أن زعيم الريف المغربي عبد الكريم الخطابي يحتمل أن يصل أمريكا للدعاية لاستقلال شمال إفريقيا، وتكهّن الأستاذ بنونة في تصريحاته هذه التي نقلتها عنه الأهرام باشتعال نيران "ثورة دامية" في شمال إفريقيا، إذا لم يُمنح لها الاستقلال. مضيفا بقوله:"إنّا نعلم أنّه ليس في طاقتنا أن ننتصر غير أن المسألة مسألة بين الموت وبين بلوغ المثل العليا"، مفصحا بعدها عن هويّة مرافقي الأمير إلى أمريكا، ويتعلق الأمر بعلال الفاسي، وعبد

[1] – الأهرام: العدد 22292 ليوم 17 جوان 1947، ص 02.
[2] – الأهرام: العدد 22295 ليوم 22 جوان 1947، ص 01.
[3] – الأهرام: العدد 22300 ليوم 29 جوان 1947، ص 03.

الخالق الطريس، والحبيب بورقيبة الذي غادر الولايات المتحدة الأمريكية لينضم إلى زملائه في القاهرة، مذكّرا بأن من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية أن يستقل شمال إفريقيا نظرا لما لها من إستراتيجية لمواجهة المد الشيوعي السوفياتي، فضلا عن أنها ستكون أسواقا عظيمة للمنتوجات الأمريكية على حد تعبيره[1].

ونشرت الأهرام مقالا جديدا في عددها، ليوم 18 جويلية 1947، تحت عنوان:" الأمير عبد الكريم. عودته اليوم إلى القاهرة"، نقلت فيه مغادرته مستشفى الإسكندرية نحو القاهرة، والشخصيات المتوقّع استقبالها له، على رأسها شقيقه، وأعضاء مكتب المغرب العربي، علاوة على عدة شخصيات عربية يتقدمهم وزير العراق المفوض تحسين العسكري، فضلا عن السيد صادق المجددي، وصالح حرب باشا، وعبد الحميد راجح الطحاوي، وغيرها من الشخصيات[2].

ج- الأهرام وتأسيس لجنة تحرير المغرب العربي بالقاهرة:

واكبت الأهرام نشاطات الأمير عبد الكريم الخطابي بعد لجوئه إلى مصر، لاسيما إعلانه تأسيس لجنة تحرير المغرب العربي، وفي هذا الإطار، نشرت مقالا مطولا في عددها رقم 22462، تحت عنوان:"لجنة تحرير المغرب العربي. بيان من الأمير عبد الكريم"، وهو عبارة عما قالت عنه الجريدة بيانا وصلها من الأمير عبد الكريم الخطابي، يعلن فيه تأسيس اللجنة، شارحا فيه الأسس والمبادئ التي قامت عليها، والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها، والهياكل التنظيمية التي تشتمل عليها وتنظّم عملها[3].

وكانت الأهرام في عددها السابق، قد أجرت حوارا مع الأمير عبد الكريم، نشرته في مقال مطول لها تحت عنوان:"محاولة جديدة للتوفيق بين فرنسا والمغرب: الأمير عبد الكريم يتحدث إلى الأهرام" نقلت عنه قوله أن اتفاق الفرنسيين مع المغرب الأقصى خير لهم وأضمن لمصالحهم، مؤكدا في الوقت نفسه وجوب إلغاء نظام الحماية، والتفاهم على معالم الطريق إلى المفاوضات التي تفضي إلى نيل الاستقلال، ومعيدا التأكيد على عدم تعليق الآمال العريضة على هيئة الأمم المتحدة لتحقيق طموحات الشعب المغربي[4].

[1] - الأهرام: العدد 22301 ليوم 30 جوان 1947، ص 01.
[2] - الأهرام: 18 جويلية 1947، ص 06.
[3] - الأهرام: العدد 22462، 06 جانفي 1948، ص 01.
[4] - الأهرام: العدد 22461، 05 جانفي 1948، ص 01.

وأعاد عبد الكريم الخطابي قناعاته هذه حول الوضع في بلاده، نقلتها عنه الأهرام في مقال لها تحت عنوان:"الحالة السياسية في شمال إفريقيا. تصريح للأمير عبد الكريم"، تضمّنه العدد الخاص بيوم 10 فيفري 1948، تحدث فيه عن ضرورة توحيد الصفوف، ومواجهة السياسات الفرنسية المتعنّتة، لاسيما منع فرنسا الوطنيين المغاربة من العودة إلى بلدانهم، وهو الموقف نفسه الذي عبّر عنه كل من الحبيب بورقيبة، وعلال الفاسي تؤكد الجريدة[1].

وتعقيبا على الكلمة التي ألقاها الجنرال جوان بخصوص ما أسماه سياسة فرنسا الجديدة في المغرب، رأت لجنة تحرير المغرب العربي برئاسة عبد الكريم الخطابي بيان جوان هذا مجرد مناورة جديدة للتمويه عن سياسة بلاده في المغرب الأقصى، بل هو كما نقلت عنها الأهرام إسدال ستار من الغموض على الخلافات الخطيرة القائمة بين الشعب المراكشي، والسلطان الحر من جهة، والحكومة الفرنسية من جهة أخرى. ولذلك تقول اللجنة حسب الأهرام أنه من واجبها، أن تبسط من جديد موقف الشعب المغربي كما ورد في المذكرة التي قدّمها حزب الاستقلال إلى الهيئة الأممية، وهو كما تقول الحزب الذي يتمتع بتأييد 03 ملايين مراكشي، فضلا عن التأييد المعنوي الذي يتمتع به السلطان، وختمت بالقول أن الشعب المغربي يرفض مطلقا هذه الإصلاحات، التي لا تعدو –حسبها– محاولة شريرة من ناحية الاستعمار الفرنسي لتعزيز قبضته على شؤون المراكشيين القانونية والاقتصادية[2].

وعادت الأهرام من جديد لتغطية نشاطات الزعيم المغربي عبد الكريم الخطابي؛ حيث نقلت لنا في عددها رقم 22510 ليوم 17 مارس 1951 خبرا مفاده عزم الأمير على العودة إلى المغرب للاشتراك في تحريره؛ حيث نقلت الجريدة عنه قوله بأن هذه هي الفرصة المناسبة لكي يعود ويساهم في تحرير بلده، كما نقلت أيضا الجريدة موقفه من فرنسا وسياستها نحو المغرب؛ حيث أعرب عن تذمّره مما يحدث في بلاده، مطالبا بضرورة العمل المشترك لنيل الحرية، ويتأتّى ذلك عبر تأليف جبهة موحدة لقيادة المغرب تضم جميع أبناء المغرب على اختلاف مشاربهم، داعيا إلى عدم التعويل على هيئة الأمم المتحدة لنيل الاستقلال؛ بل بالاعتماد على أبناء المغرب المخلصين المحبين لبلدهم[3].

[1] – الأهرام: 10 فيفري 1948، ص 06.

[2] – الأهرام: العدد 22481، 27 جانفي 1948، ص 01.

[3] – الأهرام: العدد 22510 ليوم 17 مارس 1951، ص 03.

5- الأهرام والصراع بين الملك محمد الخامس والجنرال جوان:

اشتد الخلاف بين الملك المغربي محمد الخامس والمقيم العام الفرنسي في المغرب الأقصى الجنرال جوان، لاسيما عقب زيارة الملك لطنجة، وظهر ذلك إلى العلن أكثر بداية الخمسينات؛ حيث تناقلت الصحف العربية وخاصة المصرية منها التهديدات، والضغوطات التي كان يمارسها المقيم العام الفرنسي على الملك محمد الخامس لثنيه عن مشروعه الوحدوي الذي يبدأ من داخل المغرب الأقصى ليصل حتى أروقة الجامعة العربية أولا، وإرغامه على قبول مشروعه للإصلاحات في المغرب الذي لخّص خطوطه العريضة جوان في الندوة التي عقدها بمقر وزارة خارجية بلاده ثانيا[1]، ومنها الأهرام التي كانت من الصحف السبّاقة إلى التفاعل مع هذه القضية، ونقل حقيقة ما يحدث للرأي العام المصري والعربي عموما.

أ- أسباب الخلاف وتطوره:

نشرت الجريدة في هذا الشأن عديد المقالات سلّطت فيها الضوء على الضغوطات الفرنسية هذه على السلطان؛ إذ أوردت في ذلك مقالا في عددها، ليوم 24 فيفري 1951، تحت عنوان:"اشتداد النزاع بين جوان وسلطان مراكش. لا مخرج للمأزق إلا باستسلام السلطان أو بنزوله عن العرش"، استعرضت فيه أسباب النزاع بين الطرفين، والمتمثل —حسبها- في عدم رضوخ الملك للمطالب الفرنسية بضرورة القبول ببعض الإصلاحات التي تحاول السلطات الفرنسية تطبيقها، كونها تتعارض وطموح الشعب المغربي في الاستقلال من جهة، وأيضا تكرّس هيمنة المستعمر الفرنسي على المغرب الأقصى من جهة أخرى، فضلا عن امتعاض فرنسا من التقارب بين السلطان وقادة الحركة الوطنية من جهة، وبينه وبين المشرق العربي، لاسيما جامعة الدول العربية ومصر من جهة أخرى، وهي النقطة التي ركّز عليها السلطان في خطابه بمدينة طنجة، ثم عرّجت الجريدة في مقالها هذا على معارضة السلطان لهذه المقترحات، وتصميمه على المضي في نهجه بما يكفل تحقيق الاستقلال لشعبه، وهو ما رأت فيه الجريدة سببا سيدفع لا محالة السلطات الفرنسية إلى إقصائه من العرش، أو دفعه نحو الاستسلام[2].

---

[1] - لخّص مراسل الأهرام بباريس، الذي حضر الندوة الصحفية للجنرال جوان محاور مشروع إصلاحات جوان في عدة نقاط أبرزها أن الحماية مؤقتة، وليست دائمة، التقليل من شأن العلاقة بين المغرب والجامعة العربية، وعدم نجاعتها، وحاجة المغرب الملحة للخبرات الفرنسية في ذلك الوقت. أنظر: الأهرام: العدد 22480، 26 جانفي 1948، ص 06.

[2] - الأهرام: 24 فيفري 1951، ص 01.

وفي عدد اليوم الموالي، نشرت الأهرام مقالين حول القضية، الأول تحت عنوان:"سلطان مراكش" وفيه أوردت خبرا مفاده مصادرة السلطات الفرنسية برقية كان قد أرسلها السلطان محمد الخامس للملك المصري فاروق، يشرح له فيها الوضع، وما يعانيه من تهديدات يومية تطاله من طرف المقيم العام الفرنسي جوان، طالبا يد العون منه للوقوف أمام هذا التعسف الفرنسي المتواصل، وفي العدد ذاته أيضا، عرّجت الجريدة على المؤتمر الإسلامي الذي انعُقد في مدينة كراتشي الباكستانية، وأهم القرارات التي انبثقت عنه، خاصة ما تعلق بشأن المغرب العربي؛ حيث أكد المقال استنكار المؤتمر الشديد للاستعمار في المغرب العربي بشتى أنواعه، وتأييده الكامل لشعوب المنطقة في تقرير مصيرها بنفسها[1].

وجاء المقال الثاني تحت عنوان:"الخلاف بين سلطان مراكش والمقيم الفرنسي. حكومة واشنطن تناشد الفريقين حسم النزاع في أقرب وقت" عادت الجريدة فيه إلى توضيح جذور وجوهر الخلاف بين السلطان محمد الخامس والمقيم العام الفرنسي في المغرب الأقصى الجنرال جوان، واستمراره، بعد أن تمسّك كل طرف بمواقفه السابقة، ما حدا بحكومة واشنطن حسبها لمناشدة الطرفين، من أجل تجاوز المشكلة، وحل النزاع في أقرب وقت ممكن[2].

وفي العدد الصادر يوم 27 فيفري 1951، أوردت الأهرام مقالا جديدا تحت عنوان:"سلطان مراكش يستأنف مفاوضاته. رسالة رئيس الجمهورية الفرنسية للسلطان. مظاهرات في مراكش" تحدثت الجريدة فيه عن استئناف المفاوضات الثنائية بين السلطان المغربي محمد بن يوسف والمقيم العام الفرنسي جوان في محاولة جديدة منهما لتجاوز الخلاف القائم بينهما، في ظل تزايد الضغوط الفرنسية عليه، للقبول بالإملاءات التي طرحها الجنرال جوان، لاسيما بعدما تدخل رئيس الجمهورية الفرنسية شخصيا، الذي بعث –تقول الجريدة– رسالة إلى الملك المغربي في محاولة لإقناعه بقبول وجهة النظر الفرنسية لتجاوز حالة الانسداد الموجودة في المغرب الأقصى. وهو ما رفضه المغربيون بخروجهم في مظاهرات حاشدة، قدّرتها مصادر الجريدة بحوالي 20 ألفا تضامنا مع الملك محمد الخامس، وضد التهديدات التي يواجهها من طرف المقيم العام الفرنسي في المغرب الجنرال جوان[3].

ونشرت الأهرام في عدد اليوم التالي مقالا جديدا تحت عنوان:" فرسان البربر تحاصر قصر سلطان مراكش. المقيم الفرنسي يطالب السلطان بالتنازل عن إلغاء الحماية فيرفض" استعرضت فيه إيعاز السلطات الفرنسية إلى بعض من

[1] – الأهرام: 25 فيفري 1951، ص 1– 8.
[2] – الأهرام: 25 فيفري 1951، ص 1– 8.
[3] – الأهرام: 17 فيفري 1951، ص 8.

الأفراد بمحاصرة قصر السلطان لممارسة مزيدا من الضغط عليه، بعد مطالبة المقيم الفرنسي جوان من الملك محمد الخامس التنازل عن أهم مطالبه المتمثل في إلغاء الحماية المفروضة على بلاده، مقابل تحقيق بعض مطالبه، وهو ما استنفر حلفاء المغرب الأقصى في الداخل، والخارج حسب الجريدة، وتجلى ذلك، في دعوة وزير الخارجية المصري سفير بلاده للاجتماع به مبلّغا إياه تضامن مصر المطلق مع سلطان المغرب الأقصى محمد الخامس، أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد دعت إلى عدم مس السلطان بسوء عقب التهديدات الفرنسية[1].

وخصّصت الأهرام صفحتها الأولى كاملة لقضية مراكش، في عددها ليوم 01 مارس 1951، وفيها عدة عناوين، منها:"الجنرال جوان يصر على خلع سلطان مراكش وولي عهده". "سعيه لتنصيب النجل الثاني للسلطان، وتعيين الجلاوي وصيا عليه"."فرنسا تطلب من سفيرها في القاهرة الاعتذار عن عدم مقابلة صلاح الدين بك"؛ حيث أوردت الجريدة إصرار المقيم العام الفرنسي الجنرال جوان، وولي عهده على تنفيذ مخططه، الذي رفضه السلطان محمد الخامس، مؤكدا تمسكه بمطالبه، لاسيما إلغاء الحماية المفروضة على بلاده، وحق الشعب المغربي في تقرير مصيره، وحسب الجريدة دائما، فإن الجنرال جوان يسعى إلى تعيين نجل محمد الخامس الثاني كسلطان جديدا مكان أبيه بمعية التهامي الجلاوي كوصي عليه، لينهي بذلك الجدل القائم في البلاد مع الملك محمد الخامس. وفي سياق ذي صلة، وكتعبير عن استيائها من الموقف المصري المتعاطف مع الملك محمد الخامس، أوردت الأهرام نبأ طلب السلطات الفرنسية من سفيرها بالقاهرة تقديم اعتذارها عن عدم مقابلة وزير الخارجية المصرية صلاح الدين بك[2].

ومواصلة لتغطيتها مسألة الصراع القائم بين المقيم العام جوان، والملك محمد الخامس، نشرت الأهرام مقالا في عددها ليوم، 01 مارس 1951، تحدثت فيه عن تعاطف أمريكا مع الملك محمد الخامس، وتعهدها بحمايته من أي مكروه قد يصيبه، يأتي ذلك تضيف الجريدة، بعدما صعّدت السلطات الفرنسية من لهجتها تجاه الملك المغربي عندما قرر الجنرال جوان الاستعانة بالجيش، الذي أرسل دباباته إلى القصر حيث يقيم وحاصرته للضغط عليه، وإرغامه على الرضوخ والقبول بالمطالب الفرنسية التي عرضت عليه، وبالموازاة مع ذلك، نقلت الجريدة نبأ جمع التهامي الجلاوي الذي رشحته السلطات الفرنسية لأن يكون وصيا على السلطان الجديد بعد خلع محمد الخامس لحوالي 200 ألف

[1] – الأهرام: 28 فيفري 1951، ص 04.

[2] – الأهرام: 01 مارس 1951، ص 01.

فارس لقمع أية مظاهرة، قد يقوم بها حزب الاستقلال تضامنا مع السلطان، وتنديدا بما تمارسه السلطات الفرنسية من ضغوطات، وتهديدات عليه[1].

وتوقفت الجريدة في المقال ذاته عند تأثير الصراع بين جوان ومحمد الخامس على العلاقات الفرنسية المصرية، بعدما أعلنت مصر عن تعاطفها مع الملك المغربي، لاسيما الخطوة الفرنسية الأخيرة التي عبّرت من خلالها عن امتعاضها من الموقف المصري بإلغائها للقاء الذي كان مبرمجا، أن يجمع سفيرها بالقاهرة بوزير الخارجية المصري، خاصة بعد بلوغ مسامعها تحركات، تقوم بها جهات عربية مع باكستان لاتخاذ إجراءات دولية لمساندة المغرب الأقصى في صراعه مع الاحتلال الفرنسي[2].

وبعد أن أخذت الأوضاع في المغرب الأقصى منحا آخر بعد لجوء السلطات الفرنسية إلى لغة التهديد، واكبت الأهرام ذلك، بنقل ما كانت تقوم به سلطات الحماية ضد السلطان ومؤيّديه، ففي هذا الصدد أوردت في عددها رقم 22496، مقالا عرضت فيه أسلوب الترهيب الذي بدأت السلطات الفرنسية تطبيقه ضد الملك محمد الخامس والشعب المغربي، بعدما وجّهت الدبابات نحو قصر السلطان ومحاصرته لإرغامه على قبول المقترحات الفرنسية، مشيرة إلى قيام القوات الفرنسية بغارات ومعارك في عدة مدن مغربية، فضلا، عن إقدام السلطات الفرنسية على تسليح الجالية الفرنسية في المغرب الأقصى بحجة الدفاع عن النفس، وهو ما زاد في تأجيج حالة الاحتقان في المغرب الأقصى حسب الجريدة[3].

وفي مقال جديد، حمله العدد 22499 من الأهرام، استعرضت الجريدة نبأ قيام المقيم العام الفرنسي جوان باقتحام قصر السلطان محمد الخامس مهددا إياه بالخلع من منصبه، في حال لم يوقع المراسيم التي يريد منه توقيعها، كما أضافت الجريدة أيضا أن السلطات الفرنسية قامت بقطع جميع المواصلات والاتصالات الهاتفية والبرقية بين مراكش والخارج، كما أقدمت أيضا حسبها على حظر التنقل في البلاد إلا بإذن، مرفقة ذلك كله بانتشار كثيف

[1] – الأهرام: 02 مارس 1951، ص 1-5.
[2] – الأهرام: 02 مارس 1951، ص 1-7.
[3] – الأهرام: العدد 22496، 03 مارس 1951، ص 01.

لجنودها داخل القصر الملكي لإحكام الطوق على الملك لتخويفه، ومحاولة إرغامه على توقيع كل ما طلب منه من طرف سلطات الحماية الفرنسية تقول الأهرام[1].

وتضيف الجريدة، أن هؤلاء الذين سلّحتهم السلطات الفرنسية أصبحوا يتعاونون مع القوات الفرنسية لقمع الوطنيين المغربيين، وتخويفهم قصد الحد من تحركاتهم في إطار النضال والكفاح الوطنيين، وزيادة على ذلك فقد أصبح الشعب المغربي الأعزل عُرضة لاستفزازات واعتداءات هؤلاء، بعدما وصل بهم الأمر إلى إلقاء القنابل عليهم تؤكد الأهرام. كل هذه الممارسات حتّمت على السلطان محمد الخامس الاستغاثة بالأشقاء العرب، لاسيما من جامعة الدول العربية التي استنجد بها للقيام بما يمكن، وتخليصه من هذه الدوّامة التي تحاول السلطات الفرنسية إدخاله فيها، بعدما أصرّ على حفظ حقوق شعبه، وهو ما بدأ يتجلى بعد المباحثات التي أثيرت في محاولة لإدراج قضية مراكش في مجلس الأمن الدولي، بدعم من الكتلة العربية والآسيوية في مجلس الأمن الدولي، وتتقدمهم مصر ختمت الجريدة مقالها[2].

ونشرت الجريدة في السياق ذاته عدة مقالات في عددها رقم 22497؛ حيث جاء في صدر صفحتها الأولى خبر قيام المدافع الفرنسية بتدمير الدور، والمساجد في مدينة فاس، بعدما ثار أهلها ضد السلطات الفرنسية هناك للتنديد بما تقوم به الأخيرة ضد السلطان والشعب المغربيين، ومنها، محاولة إرغام السلطان محمد الخامس على عدم الذهاب للصلاة في المسجد، وهو ما قابله بالرفض المطلق، مصرّا على الذهاب ولو كلّفه ذلك حياته، كما تطرقت الجريدة أيضا إلى الجانب الآخر من التعسّف الفرنسي؛ حيث أكّدت الصحيفة أن السلطات الفرنسية أقدمت على اعتقال عدة وزراء، وعزلت حوالي 12 حاكما من حكام الأقاليم[3].

وأضافت الجريدة في مقال آخر في العدد نفسه، أنّ الدوائر العربية المسؤولة أكّدت على خطورة الحالة في مراكش، خاصة بعدما لجأت السلطات الفرنسية إلى تقسيم العاصمة المغربية إلى ثلاثة أقسام، وهي الرباط، ودوار

[1] – الأهرام: العدد 22499 ليوم 06 ماي 1951، ص 01– 03.
[2] – الأهرام: 03 مارس 1951، ص 01.
[3] – الأهرام: العدد 22497 ليوم 04 مارس 1951، ص 01.

الدلغ، والنوابكة، وعزلها عن بعضها البعض، وفرض حظر التجول بها، قابله ثورة قبائل الجنوب ضد السلطات الفرنسية، بعدما تمادت في سياسة التعسف والتهديد، وفرض الحلول العسكرية[1].

ومن جهة أخرى، نقلت الأهرام خبر شن الصحف الفرنسية في مراكش حملة شرسة ضد مصر والبلاد العربية، على خلفية الموقف المصري والعربي الداعم للملك والشعب المغربيين في مواجهة سلطات الاحتلال، يأتي ذلك، بعدما سعت الدول العربية، ومن بينها مصر لعرض القضية المغربية على هيئة الأمم المتحدة لمناقشتها، ودراسة كيفية نيل الموافقة لتطبيق حق تقرير المصير في المغرب الأقصى. وتزامن ذلك أيضا حسب الجريدة مع حملة السلطات الفرنسية على الصحافة الوطنية في المغرب الأقصى؛ إذ نقلت الصحيفة نبأ مهاجمة البوليس الفرنسي لمقر جريدة العلم، لسان حال حزب الاستقلال المغربي، الذي يناضل من أجل تحقيق الاستقلال الدائم للبلاد على حد تعبيرها[2].

وفي مقال آخر، بالعدد نفسه، تحت عنوان:"فرسان البربر يخرجون على طاعة فرنسا، ويرفضون إطاعة أوامر الجلاوي بمقاتلة أبناء شعب مراكش" نقلت لنا الجريدة الرفض المطلق للعناصر البربرية المغربية التي كانت تراهن عليها فرنسا لإنجاح مخططاتها بتنفيذ طلباتها وطلبات التهامي الجلاوي الخائن المغربي، الذي كان بمعية الجنرال جوان يخطّط لكيفية التخلص من السلطان محمد الخامس، وعزله عن العرش، كما نقلت الجريدة أيضا خبر فرار التهامي الجلاوي في طائرة خاصة، واحتمائه بالقيادة الفرنسية في مدينة مكناس بعد التهديدات التي تلقاها من المواطنين عقب سماعهم بضلوعه في محاولة عزل الملك محمد الخامس، وبالمقابل، أكّدت الصحيفة أن السلطات الفرنسية أقدمت على إلقاء القبض على هيئة كبار العلماء في فاس بعد معارضتها لما يقوم به الجنرال جوان، كما نقلت الجريدة أيضا خبر إقدام السلطات الفرنسية على قصف مدينتي فاس ومكناس، فضلا عن تحويلها لعدة مدن مغربية كالدار البيضاء، والرباط، وفاس، وتازة، ومراكش إلى مناطق عسكرية جديدة[3].

وخصّصت الأهرام صفحتها الأولى في عددها رقم 22501، ليوم 08 مارس 1951 لمسألة مراكش؛ حيث، تضمنت مجموعة من المقالات، منها مقال تناول تأليف المقيم العام الفرنسي في المغرب الجنرال جوان لوزارة مراكشية

[1] – الأهرام: العدد 22500 ليوم 07 مارس 1951، ص 01.
[2] – الأهرام: العدد 22497 ليوم 04 مارس 1951، ص 01.
[3] – الأهرام: العدد 22498 ليوم 05 مارس 1951، ص 02.

جديدة رفض السلطان محمد الخامس مقابلة أعضائها، الأمر الذي ردّ عليه الملك باعتبار جميع المراسيم التي صدرت بعد 27 فيفري باطلة، ومن جهة أخرى، أوردت الأهرام تصريحات أدلى بها الجنرال جوان في باريس تحمل نوعا من التهديد لمصر، ردّ فيها على الأصوات التي تعالت بالقاهرة متحدثة عن قيام ثورة في مراكش بالقول أنه إذا كانت هناك ثورة فهي في القاهرة، وسيدفع الشعب المصري ثمنها، في إشارة منه إلى وقوف مصر وراء ما يحدث في المغرب الأقصى، كما أشارت الجريدة أيضا في هذا المقال إلى قيام جوان بتهنئة الوزراء الجدد الذين عيّنهم في الوزارة الجديدة التي تم تأليفها في المغرب الأقصى، ولم يعترف بها السلطان الشرعي محمد الخامس، مكرّرا تصريحاته السابقة التي أكّد فيها بأنّه لا مباحثات مع السلطان المغربي، طالما لا يزال متمسكّا بمواقفه السابقة، رغم إصرار السلطات الفرنسية على رفض المطالب الوطنية التي تقدم بها الملك، وقادة الحركة الوطنية، خاصة ما يتعلق بإلغاء معاهدة الحماية والقيام بإصلاحات تكفل للمغربيين تقرير مصيرهم بنفسهم حسب الجريدة[1].

وفي مقال آخر، حمله العدد نفسه من الجريدة تحت عنوان:" أمريكا تؤيد قضية مراكش"ناقشت الجريدة الموقف الأمريكي من قضية السلطان في المغرب الأقصى، وحسب الأهرام، فإن الولايات المتحدة الأمريكية أبدت تعاطفها مع السلطان المغربي، وبناء على تحليلات الجريدة فإن ذلك قد يعود لتوجّس أمريكا من إمكانية تزايد النفوذ السوفياتي في المنطقة، في مقابل تراجع النفوذ الغربي لاسيما في الشرق العربي[2]. أما لندن، فترى حسب أحمد الصاوي محمد أحد كتاب الجريدة بلندن بأن فرنسا أخطأت، وانتهجت في مراكش سياسة لم تُقدّر عواقبها، مؤكدا أنها بأسلوبها هذا الذي اتخذته لمعالجة الأمور، قد دخلت في مستنقع يصعب عليها الخروج منه بسلام[3].

وكرد فعل على الموقف الأمريكي من الصراع الدائر في المغرب الأقصى بين السلطان محمد الخامس، والإقامة العامة الفرنسية اتهمت باريس الولايات المتحدة الأمريكية بتأييد الحملات المعادية لفرنسا في مراكش، وذلك على خلفية دعوة الولايات المتحدة الأمريكية لفرنسا بضرورة ضبط النفس والعمل على إعادة الهدوء إلى مدن المغرب الأقصى حسب ما نقلته الأهرام[4].

ب- صدى سياسة جوان في المغرب الأقصى بمصر من خلال جريدة الأهرام:

[1] - الأهرام: العدد 22501 ليوم 08 مارس 1951، ص 01.
[2] - الأهرام: العدد 22497 ليوم 04 مارس 1951، ص 01.
[3] - الأهرام: العدد 22500 ليوم 07 مارس 1951، ص 01.
[4] - الأهرام: العدد 22502 ليوم 09 مارس 1951، ص 01.

تركت الممارسات الفرنسية التي قادها المقيم العام جوان بالمغرب الأقصى استهجانا كبيرا في الداخل المغربي، ليتردد صداه في المشرق العربي لاسيما في مصر، وهو ما حاولت الأهرام نقله لقرائها؛ حيث توقفت الصحيفة عند تحركات الشارع المصري دعما لمراكش؛ إذ نشرت مقالا في هذا الصدد، تحت عنوان:"مظاهرات القاهرة والإسكندرية احتجاجا على سياسة فرنسا في مراكش"، تحدثت فيه عن مظاهرات صاخبة في الإسكندرية خرجت صباح يوم 03 مارس 1951، نظّمها طلبة جامعتي فؤاد وإبراهيم، تطالب بدعم مراكش وقطع العلاقات السياسية والاقتصادية مع فرنسا، وبالتزامن مع ذلك، نقلت الجريدة ملخّصا عن الخطاب الذي ألقاه عبد الرحمن عزام باشا، معلنا فيه تأييد العرب والجامعة العربية لنضال الشعب المراكشي، بعدما تعالت الهتافات تطالب بفتح باب التطوُّع للجهاد حيث قال عزام باشا:"إني والجامعة العربية لن نذّخر وسعا لتأييد مراكش، وإذا دعوتم للجهاد، ونهضتم به ثم رأيتموني شيخا متخلفا عن صفوفكم فاقتلوني"، وحسب الجريدة، فإن هذه المظاهرات قصدت وزارة الخارجية المصرية مباشرة، ما جعل الوزير يخرج إليهم مخاطبا بالقول:"تأكدوا أن الحكومة مهتمة كل الاهتمام بمراكش وأرجو أن تنصرفوا مطمئنين لأن عندي زيارة هامة ينبغي أن تتم في هدوء". هذه المظاهرات، تقول الأهرام، امتدت لتطال طلبة المدارس الثانوية، الذين دخلوا في إضراب عن الدراسة في الإسكندرية، تجمهروا خلاله في ميدان سعد زغلول، وميدان إسماعيل قاصدين القنصلية الفرنسية والنادي الفرنسي للاحتجاج[1].

ونشرت الأهرام في عددها رقم 22497 مقالا آخر تحت عنوان:"اتصال المظاهرات في القاهرة"، تحدثت فيه عن تواصل المظاهرات الشعبية في القاهرة تأييدا للشعب المغربي في مواجهة سلطات الاحتلال الفرنسي وممارساته الهمجية هناك، لاسيما تهديده للملك بالعزل، وحسب الجريدة، فإن المظاهرات هذه المرة امتدت إلى قصر العيني منادية بفتح باب التطوّع للدفاع عن مراكش[2].

وفي الإطار نفسه، أكّدت الأهرام بلوغها مجموعة كبيرة من البرقيات من مختلف الهيئات، والطوائف محتجة على الممارسات الفرنسية ومساندة لمراكش، كما نقلت الجريدة أيضا القرارات المساندة التي خرج بها مؤتمر الهيئات العربية بالإسكندرية المصرية كالاتحاد العربي، والحزب الوطني للوفديين، واللجنة العليا للشباب السعدي، وجبهة مصر، واتحاد

[1] – الأهرام: العدد 22497 ليوم 04 مارس 1951، ص 01.

[2] – الأهرام: العدد 22498 ليوم 05 مارس 1951، ص 02.

وادي النيل، والإخوان المسلمين، والنادي السوداني، ونقابات المحامين والمهندسين والعمال وغيرها من النقابات، لدعم مراكش في مواجهة الجبروت الفرنسي[1].

وأوردت الجريدة استنكار في السياق ذاته علماء الأزهر الشريف، بعد الاجتماع الذي عقدوه لما تقوم به فرنسا من ممارسات لا إنسانية في المغرب الأقصى، وشمال إفريقيا عامة؛ حيث، قرروا في هذا الإطار إرسال برقيات احتجاج إلى سفارات كل من بريطانيا وفرنسا بالقاهرة، محملين بلدانهم مسؤولية أي مكروه قد يحل بالمغربيين[2]. كما أجمعوا على أن لا يبقى الأزهر مكتوف الأيدي تجاه ما يحدث لشعب مراكش، وقرروا إيصال احتجاجهم إلى سفير فرنسا في مصر، وانتظار ما ستؤول إليه الأوضاع في مراكش، وعلى ضوء ذلك، يقررون ما يفعلوه لاحقا. وجاء في فتوى فقهاء الإسلام حسب الجريدة دوما، وعلى رأسهم محمد حسنين مخلوف بطلان ما يقوم به التهامي الجلاوي، مؤكدين على أنه يحرم على المسلم حمل السلاح ضد أخيه[3].

وتماهى الموقف الرسمي المصري مع الموقف الشعبي المتضامن مع المغرب الأقصى؛ إذ نشرت الأهرام حول ذلك مقالا تحت عنوان:"بيان لوزير الخارجية في مجلس البرلمان أمس: مصر كلها قلقة على حاضر مراكش ومستقبلها"، وفيه، عبّر وزير الخارجية المصري عن تضامن مصر مع الشعب المغربي وملكهم، مؤكدا بطلان مقولة أن قضية مراكش شأن داخلي فرنسي، وأن مراكش لا تنقصها المقومات الدولية، لكن القوة تعارض سيادتها، مكررا ثبات موقف مصر الداعم للمغرب الأقصى قائلا في معرض إجابته على أسئلة مجلس الشيوخ:"تهتم الحكومة المصرية اهتماما كبيرا بالحوادث الأخيرة في مراكش، دين الدولة الرسمي هو الإسلام، فطبيعي أن تهتم بدولة وملكها يمثلان أحد قلاع الإسلام، الحكومة المصرية ديمقراطية تنصت إلى مطالب الشعب المصري وإرادته وهو يريد دعم مراكش، مصر ترتبط بجامعة الدول العربية ومنه، فهي تعمل وفقا لميثاقها الذي يدعم الدول العربية في تقرير مصيرها"[4].

وفي إطار المساعي الحثيثة، التي واصلت الحكومة المصرية بذلها لتخفيف المعاناة عن الشعب المغربي، جرّاء سياسة جوان، نقلت الأهرام خبر لقاء السفير المصري في باريس بوزير الخارجية الفرنسي لاستيضاح ما يحدث في المغرب الأقصى، ومحاولة إقناعه بضرورة تفهّم موقف الملك المغربي وشعبه، وأخذ مطالبهما بعين الاعتبار، في الوقت الذي

[1] – الأهرام: العدد 22497 ليوم 04 مارس 1951، ص 02.
[2] – الأهرام: العدد 22497 ليوم 04 مارس 1951، ص 02.
[3] – الأهرام: العدد 22499 ليوم 06 مارس 1951، ص 01- 03.
[4] – الأهرام: العدد 22499 ليوم 06 ماي 1951، ص 01- 03.

قامت فيه الحكومة الفرنسية تستوضح الحكومة المصرية، عمّا نشرته الصحافة المصرية من أنباء الحالة في مراكش وذلك بعدما ساهمت في نقل الحقيقة للشعوب العربية قاطبة خاصة الشعب المصري، مما أدى به إلى الخروج إلى الشوارع للمطالبة بضرورة نصرة الشعب المغربي، وقطع كل العلاقات مع فرنسا، لاسيما بعد تأكيد الدوائر الرسمية على أن الحالة في مراكش دخلت فعليا مرحلة الخطر، بعدما أصرّ المقيم العام الفرنسي في المغرب جوان على وجوب قبول السلطان بإملاءاته، وإصرار الأخير على التمسك بثوابته وحقوقه، وحقوق شعبه، وهو ما جعل الأحزاب المغربية تطلق نداء الاستغاثة لإنقاذ السلطان محمد الخامس تضيف الأهرام، بعدما دفعت السلطات الفرنسية بقواتها إلى قصر السلطان ومحاصرته، وكذلك محاصرة المدن المغربية التي تعيش أجواء من الاحتقان بسبب هذه الممارسات الفرنسية[1].

واستعرضت الأهرام من جديد موضوع المساعي، التي تبذلها مصر في أروقة الأمم المتحدة لدراسة قضية مراكش؛ حيث جاء في العدد رقم 22502 مقالا تناول الاتصالات التي أجراها فوزي بك في الأمم المتحدة لمعرفة اتجاهات الوفود في حالة ما إذا أثيرت مشكلة مراكش في الهيئة الأممية؛ حيث جمع محمود فوزي بك المندوب المصري لدى الهيئة الأممية لقاء بمندوب الولايات المتحدة الأمريكية وباكستان في الأمم المتحدة، ثم اجتمع بعد ذلك بمندوب فرنسا لاكوستا قصد دراسة قضية عرض المسألة المراكشية على الهيئة الأممية[2].

وبالموازاة مع ذلك، نشرت الجريدة مقالا آخر تناول تأكيد رئيس الوزراء المصري مصطفى النحاس باشا على ضرورة نصرة مراكش، مقترحا في ذلك مع بعض المسؤولين العرب إنشاء لجنة فرعية لبحث الإجراءات التي يمكن اتخاذها إزاء العدوان الفرنسي، كما تناولت الأهرام أيضا الخطة المقترحة بإمكانية إيفاد مبعوث رسمي إلى طنجة للوقوف على الحالة هناك، وتقصي الوضع السائد بالمنطقة[3].

ومن جهة أخرى، تناولت الأهرام في مقال آخر في العدد نفسه حملة الصحف الفرنسية الشرسة على الصحف المصرية، وذلك على خلفية تغطية هذه الأخيرة للأحداث في المغرب الأقصى، وتحديد ما تعلّق بالتشهير للتهديدات والممارسات القمعية التي باشرتها سلطات الاحتلال الفرنسي بحق الملك المغربي، وكل الشعب المغربي الذي أبدى تعاطفه الكبير معه، وعلى رأسها صحيفة لوفيغارو التي هاجمت الصحف المصرية متهمة إياها بمحاولة قلب الحقائق،

[1] – الأهرام: العدد 22500 ليوم 07 مارس 1951، ص 01.
[2] – الأهرام: العدد 22502 ليوم 09 مارس 1951، ص 01.
[3] – الأهرام: العدد 22504 ليوم 11 مارس 1951، ص 01-05.

وتأليب الرأي العام المصري والعربي ضد فرنسا، وفي السياق ذاته، اعتبرت الحكومة الفرنسية الموقف المصري الداعم للملك والشعب المغربيين حيال ما يواجهه من جبروت السلطات الفرنسية، بغير الودي، زاعمة أن الغرض من محاولة مصر وبعض الدول العربية من إثارة قضية مراكش في هيئة الأمم المتحدة هو تحويل الرأي العام عن قضية مصر[1].

ونشرت الأهرام في عددها الصادر يوم 10 مارس 1951 مقالين، الأول ناقشت فيه العلاقات الفرنسية المصرية، لاسيما بعد الاتهامات التي وجهتها فرنسا لمصر بتبنّي موقف عدائي اتجاهها، بعد المساعي التي بذلتها لعرض قضية المغرب الأقصى في الأمم المتحدة، إضافة إلى التصريحات التي ما فتئ يطلقها المسؤولون المصريون الداعمة للمغرب الأقصى وملكه، وصولا إلى الدور الكبير الذي أدته الصحافة المصرية في تأجيج وتحريض الرأي العام العربي ضد فرنسا بعدما نقلت له حقيقة ما تقوم به من تصرفات جائرة، اتجاه الشعب المغربي الأعزل، ثم تحدثت الجريدة عن تأليف لجنة للتحقيق في تسرب أنباء العنف هاته، التي تسببت فيها السلطات الفرنسية، لتتوقف الجريدة في مقالها هذا عند تصريح الأمين العام لجامعة الدول العربية بخصوص إنشاء هذه اللجنة حيث قال بأن هذه اللجنة ثلاثية، مهمتها الأساسية التحقيق في أعمال العنف، والاحتجاج على فرنسا نتيجة ممارساتها في مراكش، مذكرة في الأخير بالقرارات التي خرج بها مؤتمر الأزهر، لاسيما موقفه مما يجري بمراكش[2].

هذا الوضع استنفر أيضا الجامعة العربية تقول الأهرام؛ حيث تحدثت الجريدة عن استنكار الدول العربية للسياسة والمواقف الفرنسية التي تصدر عنها في المغرب الأقصى، مطالبة في هذا السياق عبر أمينها المساعد بقطع العلاقات السياسية معها، ما لم تتوقف عن ممارساتها هذه[3].

هذا الموقف، بدأ يتخذ طابعا أكثر جدية مع مرور الوقت؛ إذ أوردت الأهرام في عددها رقم 22498، في صفحتها الأولى مقالا تحت عنوان: "اتجاه إلى وقف العلاقات الدبلوماسية بين الدول العربية وفرنسا إذا لم تأمر باريس بإلغاء التدابير التي فرضها جوان"، أشارت فيه إلى اتخاذ الدول العربية لإجراءات حاسمة حسبها، ويتعلق الأمر، بإقرارها قطع العلاقات الدبلوماسية كليا مع فرنسا نتيجة ممارساتها ضد السلطان المغربي وشعبه[4].

[1] – الأهرام: العدد 22499 ليوم 06 ماي 1951، ص 01- 03.
[2] – الأهرام: العدد 22503 ليوم 10 مارس 1951، ص 02-04.
[3] – الأهرام: العدد 22497 ليوم 04 مارس 1951، ص 02.
[4] – الأهرام: العدد 22498 ليوم 05 مارس 1951، ص 01.

وأوردت الأهرام في سياق متصل خبرا يتضمن توصية الوفود العربية في الأمم المتحدة، وإجماعها على عرض قضية مراكش في مجلس الأمن الدولي للتصويت عليها، في الوقت الذي وجهت فيه لندن وواشنطن إنذارا لفرنسا بسوء عاقبة سياسة العنف التي تتبعها في مراكش، ودعياها إلى الكفّ عن هذه السياسة، لما قد ينجر عنها من عواقب سلبية هي في غنى عنها[1]، وتغليب لغة الاعتدال، وعدم الغلُو في سياسة القمع والتهديد التي أطلقتها خاصة ضد السلطان محمد الخامس[2].

وفي مقالها الثاني المعنون بـ:"اتجاهات اللجنة السياسية في اجتماعها مساء اليوم" نقلت الجريدة قرار الدول العربية بعدم الاعتراف بالحماية الفرنسية على مراكش، مطالبة بإيفاد لجنة للتحقيق في أعمال فرنسا العدوانية هناك، مقررة أيضا تبادل التمثيل الدبلوماسي والسياسي مع مراكش المستقلة، والعمل على تقديم القضية المراكشية لمجلس الأمن الدولي، ورفع هذا الأمر لهيئة الأمم المتحدة للبث فيه تختم الأهرام مقالها هذا[3].

في عددها ليوم 12 مارس 1951، نشرت الأهرام مقالا تحدثت فيه عن مباحثات بوشرت في محاولة لتعديل السياسة الفرنسية في مراكش، مشيرة أيضا إلى قيام الدول العربية بعرض القضية المغربية على هيئة الأمم المتحدة في دورة استثنائية قصد كسب دعمها لتحقيق تطلعات الشعب المغربي، وفي هذا الشأن، نقلت الجريدة عن الأطراف العربية مطالبتها بإنهاء الحماية على المغرب الأقصى، وفسخ معاهدة 1912، ومنح البلاد حريتها، بعد إخلال السلطات الفرنسية بتعهداتها السابقة، مؤكدة على أن مسألة مراكش أصبحت مسألة دولية، على المجتمع الدولي وهيئة الأمم المتحدة التدخل لإنصاف الشعب المغربي، ومنحه حقه المشروع في الاستقلال، بعدما أصبحت فرنسا تمثل تهديدا للسلام العالمي بسبب سياساتها في المستعمرات تقول الجريدة[4].

وفي السياق ذاته، أوردت الأهرام في عددها رقم 22506 مقالا جديدا، تحدثت فيه عن إرسال الدول العربية مذكرة إلى فرنسا تطالبها فيها بإنهاء الحماية على مراكش ومنحها الاستقلال التام، مقررة في الوقت ذاته عدم

[1] – الأهرام: العدد 22498 ليوم 05 مارس 1951، ص 01.
[2] – الأهرام: العدد 22499 ليوم 06 ماي 1951، ص 01- 03.
[3] – الأهرام: العدد 22503 ليوم 10 مارس 1951، ص 02-04.
[4] – الأهرام: العدد 22505 ليوم 12 مارس 1951، ص 04.

الاعتراف بالمعاهدات الفرنسية المراكشية لاسيما معاهدة الحماية، مشيرة أيضا إلى أن الدول العربية تحضر لثلاثة طرق واتجاهات محتملة لتقديم القضية المراكشية للهيئات الدولية، على خلفية التصعيد الفرنسي غير المبرر في مراكش[1].

هذا الأمر، لم يدم طويلا تقول الأهرام بحصول اتفاق يقضي بتقديم قضية مراكش إلى هيئة الأمم المتحدة، عقب قرار الدول العربية دعوة مجلس الجامعة العربية إلى الانعقاد لتدارس الراهن العربي، وفي مقدمته القضية المغربية، وما نتج عنه من قرارات إرسال اللجنة السياسية للجامعة العربية مذكرة إلى فرنسا تطالب فيها السلطات الفرنسية الإجابة عن مجموعة من استفساراتها حول ممارساتها في المغرب العربي، ولاسيما بالمغرب الأقصى[2].

6- الأهرام في المغرب الأقصى:

بعد اللّغط الكبير الذي أفرزته الأحداث المتسارعة في المغرب الأقصى، لاسيما الصراع بين الإقامة العامة والملك محمد الخامس، قررت الأهرام التحرّي في الموضوع لمعرفة حقيقة ما يحدث، وكمرحلة أولى، باشر مدير مكتبها في باريس تحقيقاته، نشرت الأهرام نتائجها التي خلصت إلى أن منشأ الأزمة بين فرنسا وسلطان مراكش هو رغبة فرنسا في تحقيق سياستها، دون الالتفات أو الإصغاء للمطالب المشروعة للشعب المغربي، فضلا عن عدم استصاغتها للتحوّل الكبير الذي طرأ على خطاب القصر، الذي أصبح يجاري مطالب الحركة الوطنية المغربية، لاسيما المطالبة بإلغاء الحماية، وحق الشعب المغربي في تقرير مصيره، وهو ما رأت فيه السلطات الفرنسية تهديدا مباشرا لوجودها في المغرب، وجب التصدي له مبكرا، قبل أن يستفحل أمره، في وقت واصلت إمعانها في تصرفاتها المعادية تجاه السلطان، وهو ما رأت فيه الجريدة محاولة منها للحط من قيمته[3].

وسعيا منها لاستيضاح الأمور أكثر، ونقل حقيقة ما يحدث في مراكش للرأي العام المصري والعربي، نشرت الأهرام فحوى التحقيق الذي قامت به حول قضية مراكش؛ حيث نشرته في عددها رقم 22504 الصادر يوم 11 مارس 1951، وتطرّقت فيه الجريدة إلى رؤية المقيم العام الفرنسي في المغرب الجنرال جوان للحالة بالمغرب الأقصى؛ إذ نقلت سرده لأصل المشكلة المتمثلة في رفض السلطان للإجراءات الفرنسية الجديدة حسبه، فضلا عن التحالف الذي أعلنه مع القوى الوطنية المغربية وأيضا مع جامعة الدول العربية، ما أدى إلى تطور القضية نحو التصعيد بعدما تمسّك السلطان بالمبادئ التي أعلن عنها لاسيما إلغاء الحماية على بلاده، وهو ما رأى فيه جوان تقويضا للأمن،

[1] - الأهرام:العدد 22506 ليوم 13 مارس 1951، ص 04.
[2] - الأهرام: العدد 22507 ليوم 14 مارس 1951، ص 04.
[3] - الأهرام: العدد 22501 ليوم 08 مارس 1951، ص 01.

وعقبة أمام القيام بالإصلاحات التي يريد تطبيقها، ثم انتقل تحقيق الجريدة هذا للحديث عن التعقيب الذي صدر عن الأمين العام للجامعة العربية على ما جاء في تصريحات جوان، حين أعلن عن دعمه لحزب الاستقلال المغربي في الاستحقاقات التي يشارك فيها، كما تطرقت الصحيفة أيضا في تحقيقها هذا إلى إحجام السلطان محمد الخامس عن التوقيع على المراسيم التي أقرها المقيم العام، أو الحكومة التي ألّفها المقيم العام في المغرب الأقصى، علاوة على حديثها عن ثورة القبائل في المغرب الأقصى على الحالة الجديدة التي دخلها البلد نتيجة سياسات سلطات الحماية[1].

وفي العدد 22520 للجريدة، واصلت الأهرام نشر تحقيقها حول الوضع في المغرب الأقصى مخصّصة الجزء الأكبر من صفحتها الأولى لذلك؛ حيث أوردت الجريدة مقالا على شكل تحقيق قام به الدكتور محمود عزمي كمحقق للجريدة، تضمن حديثا مع السلطان المغربي محمد الخامس، شرح فيه الموقف في بلاده الذي رأى بأنه وليد سياسة التعنّت والجبروت الفرنسية، التي ركّزت على إقصاء المغربيين، وانفرادهم بتسيير أمور البلد، دون الأخذ بعين الاعتبار حقوق وتطلعات الشعب المغربي، وبعدها، انتقل الملك للحديث عن الضغوطات الكبيرة التي كانت تمارسها عليه سلطات الإقامة العامة الفرنسية، لاسيما بعد الخط الجديد الذي قرر السلطان نهجه، المرتكز على العمل مع قادة الحركة الوطنية وتبني مشروعها، فضلا عن إعلانه العمل والتنسيق مع الدول العربية، وهو ما رأت فيه السلطات الفرنسية تهديدا مباشرا لها، وأرفقت الأهرام حديثها هذا مع السلطان بصورة له، ومسودة الأسئلة التي طرحها مندوبها على السلطان في قصره[2].

وواصلت الأهرام في اليوم الموالي نشر تحقيقها الذي قامت به حول المغرب الأقصى للدكتور محمود عزمي؛ حيث وبعدما تكلم عن السلطان محمد الخامس ونشره للمقابلة التي جمعته به، هذه المرة، جاء الدور على الجنرال جوان الذي قال في حديثه معه بأنه لا يستطيع خلع السلطان من منصبه، كما أضاف بأنه لو كان مغربيا سيكون مغربيا متطرفا في إشارة إلى الطريق الخاطئ حسبه الذي سلكته العناصر الوطنية والملك فيما بعد، ثم عرّج للحديث عن علال الفاسي الذي وصفه بالإنسان المخلص، مهاجما في الوقت نفسه حزب الاستقلال المغربي، ومحمّلا وسائل الحزب كما أسماها مسؤولية نشوب الأزمة الراهنة، لكونه اختار النضال في الداخل والخارج لتحصيل الاستقلال[3].

[1] – الأهرام: العدد 22504 ليوم 11 مارس 1951، ص 01-05.
[2] – الأهرام: العدد 22520 ليوم 27 مارس 1951، ص 01.
[3] – الأهرام: العدد 22521 ليوم 28 مارس 1951، ص 01.

وتكملة لسلسلة التحقيقات التي بدأتها الأهرام حول الوضع في مراكش للدكتور محمود عزمي، أوردت الجريدة في عددها رقم 22522 رأي المناضل علال الفاسي الذي صرّح لمندوب الجريدة بأن أساليب المقيم العام جوان هي سبب الأزمة في بلاده، بعدما أقدم على تطبيق سياسة إقصائية بحق الشعب المغربي ونهب ثرواته، كنقله لملكية المناجم إلى الأجانب بدلا من منحها للمواطنين المغربيين لاستغلالها، كما تطرّق أيضا إلى الحرب النفسية التي مارستها السلطات الفرنسية على الملك محمد الخامس قصد ترهيبه للقبول بقراراتها، وذلك بالإيعاز للصحف الفرنسية بنشر أخبار تنقل تلويح السلطات الفرنسية بعزل السلطان، كما تطرق أيضا إلى سياسة التمويه، التي استهدفت خاصة الأميين من الشعب بالدرجة الأولى، وذلك باستغلال السلطات الفرنسية لجهلهم وإقناعهم بالبصم على العرائض الموجهة ضد السلطان بعدما قيل لهم بأنها عرائض خاصة بالتموين للاستفادة من بعض حاجياهم اليومية[1].

وفي العدد الموالي، استعرضت موقف التهامي الجلاوي والأحزاب من الأزمة، مشيرة إلى امتعاض التهامي الجلاوي لتجاهله في باريس وإقصائه عن القصر، لتنتقل بعدها للحديث عن مقترح تقدم به حزب الشورى، ويتضمن اقتراح فترة انتقالية تعاون فيها فرنسا على إعداد الكفاءات الفنية لتحضيرهم لممارسة نشاطهم في المستقبل[2].

وفي العدد رقم 22524، تناولت الجريدة ضمن سلسلة تحقيقاتها هذه عن المغرب الأقصى طبيعة ومظاهر الخلاف بين فرنسا ومراكش، وتساءل محمود عزمي، عمّا إذا كان المغرب لفرنسا، أو لسكانه، أو لأهل المغرب الأقصى، والخلاصة —حسبه– هي أن هذا الأخير هو لأبنائه الذين حاول المستعمر الفرنسي جعلهم غرباء فيه، وذلك جرّاء الإجراءات التي أقرتها سلطات الحماية، لجمع كل الصلاحيات في البلد إلى بين يديها[3].

في الأخير، نخلُص إلى القول بأن جريدة الأهرام استطاعت أن تتجاوز الحيّز الذي كانت من خلاله تجاري وجهة النظر الفرنسية، وتؤيد سياسة الإقامة العامة في المغرب الأقصى، ويظهر ذلك جليّا في تعاملها مع قضية الظهير البربري 16 ماي 1930، غير أنه ومع مطلع الأربعينات انخرطت الجريدة ضمن المتعاطفين مع القضايا العربية المختلفة، خاصة قضية شمال إفريقيا، متأثرة في ذلك بالمد القومي العروبي، الذي زحف على مصر والوطن العربي آنذاك؛ حيث فتحت الجريدة صفحاتها لمختلف الأقلام المصرية والعربية، التي أجمعت جلّها على ضرورة التضامن العربي، خاصة في

[1] – الأهرام: العدد 22522 ليوم 29 مارس 1951، ص 08.
[2] – الأهرام: العدد 22523 ليوم 30 مارس 1951، ص 01.
[3] – الأهرام: العدد 22524 ليوم 31 مارس 1951، ص 01.

مواجهة الاستعمار الأوربي، وهو ما تجسّد في دفاع الأهرام عن قضية المغرب الأقصى تحديدا، وقد أبانت الجريدة عن ذلك في مناسبات عدة كقضية لجوء الأمير عبد الكريم إلى مصر، وزيارة محمد الخامس إلى طنجة، فضلا عن خلاف الملك المغربي مع الجنرال جوان، وقبل كل ذلك، تعاطي الجريدة مع السياسة الاستعمارية في المغرب الأقصى.

وعلاوة على الدور الكبير الذي لعبته الصحافة المصرية المكتوبة في مساندة نضال الحركات الوطنية في المغرب العربي، وفي مقدمتها الحركة الوطنية المغربية، فإنّ السلطات المصرية حرصت هي الأخرى على توفير بعض الفضاءات الإعلامية، وإتاحة الفرصة عبرها للوطنيين المغربيين للتعريف بقضايا بلادهم، ونخص بالذكر هنا إذاعة القاهرة، التي كثيرا ما كانت تفتح أمواجها، واستوديوهاتها للزعماء المغاربة، فهذا محمد بن عبود يقوم بالدعاية لصالح القضية المغربية عبر أمواج إذاعة القاهرة، كما خاطب الشاذلي المكي ممثّل حزب الشعب الجزائري في المشرق العربي، وعضو مكتب المغرب العربي، ولجنة تحرير المغرب العربي الشعب الجزائري عبر راديو القاهرة، والأمر نفسه للحبيب بورقيبة، الذي أدلى بحديث لراديو القاهرة يوم 02 سبتمبر 1948 أبّن فيه المنصف باي بعد وفاته عقب قضائه لسنوات في المنفى[1]، بعد عزله من منصبه[2].

وكانت إذاعة القاهرة قبل سنة من ذلك قد غطّت زيارة الملك محمد الخامس التاريخية إلى طنجة؛ حيث اعتبرتها انعطافة تاريخية في مسار القضية المغربية، لما تركته من آثار إيجابية عليها؛ إذ عبّرت عن ذلك قائلة: "أنّ المطالب

[1]– توفي محمد المنصف باي بمنفاه في فرنسا يوم 01 سبتمبر 1948، نقل جثمانه بعدها إلى تونس، أين نظّم له الشعب التونسي جنازة وطنية، ودفن بمقبرة الزلاج بالعاصمة التونسية، يأتي كل ذلك بعدما أبعدته السلطات الفرنسية بسبب مواقفه الوطنية إلى مدينة الأغواط بالجنوب الجزائري، ثم إلى تنس بولاية الشلف غرب الجزائر، ومنها إلى جنوب فرنسا حتى توفي بها يوم 01 سبتمبر 1949. حيث جاء كل ذلك على خلفية نزعته الوطنية الاستقلالية، وهو ما حدا بالجنرال جوان بعد عودة الحكم الفرنسي إلى تونس عقب هزيمة دول المحور بها في 08 ماي 1943، إلى إنذار المنصف باي بضرورة التنازل على العرش، وعند رفضه قام جوان بتطويق القصر الملكي، واعتقاله ثم خلعه، وتم تعيين ولي عهده محمد الأمين على الفور مكانه يوم 14 ماي 1943، كانت الذريعة والتهمة المعلنة لخلعه تعاونه مع المحور بعد احتلالهم تونس أنظر: أبو القاسم كرو: رحلة محمد الخامس إلى طنجة وصداها في الصحافة التونسية، طنجة في التاريخ المعاصر 1800-1956، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، جامعة عبد الملك السعدي، دار النشر العربي الإفريقي، القاهرة، الرباط، 1991، ص 287-288. عبد الحليم مرجي: المرجع السابق، ص 154. قدادرة شايب: المرجع السابق، ص 183.

[2] – خالد عبيد: المرجع السابق، ص 69.

الوطنية أصبحت مطالب رسمية بكل معنى الكلمة، بفضل الخطاب الملكي، والتزامات السلطان الواضحة"، مؤكدة أنّ الجامعة العربية، والحكومة المصرية تتمنيان التوفيق للشعب المراكشي[1]

كما دأبت لجنة تحرير المغرب العربي بالقاهرة على إذاعة برنامج لها تبُثُّه عبر أثير إذاعة القاهرة، موجّه لأقطار شمال إفريقيا، ويُعنى بتدعيم نشاط الوطنيين المغاربة من أجل استقلال بلدانهم الثلاثة، وقد كان يشرف على البث الموجّه إلى هذه البلدان زعماء المغرب العربي المتواجدون بالقاهرة، على غرار الحبيب ثامر مدير مكتب المغرب العربي بالقاهرة بالنسبة لتونس[2].

كما كانت إذاعة صوت العرب منبرا استغله الزعماء المغاربة لإذاعة الأحاديث، والبيانات، والقصائد الشعرية الموجهة بالدرجة الأولى إلى الشعوب المغاربية؛ إذ لم يدّخر مسؤولو هذه الإذاعة جهدا منذ السنوات الأولى لإنشائها سنة 1952، لتقديم يد العون للمناضلين المغاربة، لتخصيص ركنا خاصا بأقطار المغرب العربي، أطلقوا عليه ركن المغرب العربي، يذاع بعد الساعة العاشرة ليلا من كل يوم، بإشراف ثلّة من كبار الإعلاميين المصريين أمثال محمد أبو الفتوح، والأستاذ أمين بسيوني وآخرون[3].

[1] – علال الخديمي: المرجع السابق، ص 161.

[2] – خالد عبيد: المرجع السابق، ص 68-69.

[3] – فائزة بكار: إذاعة الجزائر المكافحة 1956-1962 دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، إشراف: أحسن بومالي، قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2010، ص 49.

خاتمة:

في نهاية هذا الباب نقف عند أهمية المساندة الإعلامية المصرية لكفاح الحركة الوطنية المغربية، فبالرغم من اختلاف توجهات مختلف هذه الصحف، إلا أنها اتفقت على ضرورة تقديم الدعم للشعب المغربي في نضاله ضد الاستعمار الأوربي وسياسته.

وتأتي جرائد التيار الإسلامي في طليعة المساندين للحركة الوطنية المغربية، كونها السباقة زمنيا في الاضطلاع بمهمة الدفاع عن قضايا المغرب العربي عموما، والمغرب الأقصى تحديدا؛ حيث درجت على نقل أخباره منذ ما قبل فرض الحماية عليه، ومرورا بحرب الريف، ووصولا إلى ما بعد 1930، وتأتي جريدة المنار للشيخ محمد رشيد رضا في مقدمتها، فضلا عن جريدة الفتح لمحب الدين الخطيب، وجرائد الإخوان المسلمين على غرار الإخوان المسلمين، والنذير، هذا دون نسيان جرائد أخرى كان لها دور بارز في هذا الشأن، مثل جريدة المؤيد لعلي يوسف، والشورى لمحمد علي الطاهر.

ولم تكن جهود جرائد التيار الليبرالي أقلّ شأنا من سابقاتها، رغم تأخرها الزمني نسبيا؛ إذ لم تتوان صحف حزب الوفد خاصة، وبدرجة أقل صحف الأحزاب الأخرى كالأحرار الدستوريين، فضلا عن بعض الجرائد الأخرى على شاكلة المقطم في تأييد القضية المغربية، عندما راحت تفتح صفحاتها لنقل سياسة المستعمر بمختلف مظاهرها في المغرب، وتتبّع نشاط الوطنيين المغربيين في الداخل والخارج من أجل قضيتهم الوطنية، وإتاحة الفرصة لهم للتعبير عن عدالة قضيّتهم، وحقّهم في الحصول على الاستقلال.

ولم تتخلّف عن نصرة الحركة الوطنية المغربية، حتى الجرائد التي صنّفت محايدة، وعلى رأسها جريدة الأهرام، التي ورغم علاقاتها الوثيقة بالأوربيين، لاسيما الإنجليز والفرنسيين، وتعاطفها معهم في فترات كثيرة، إلا أنها استطاعت التخلّص من توجّهها القديم، خاصة بعد تأسيس جامعة الدول العربية سنة 1945؛ إذ انبرت للدفاع عن قضايا المغرب العربي، عبر نقل الممارسات الاستعمارية فيه، وإتاحة الفرصة للزعماء المغاربة لنقل معاناة أوطانهم في ظل الاستعمار، والدعاية لصالح قضايا بلدانهم.

شكّلت إذا كل هذه الجهود السالفة الذكر، مع المساعي المصرية الأخرى دفعة قوية لنشاط الوطنيين المغاربة، سمحت لهم بتحقيق وثبة مهمة في مسار تحقيق الاستقلال.

الباب الثالث

أوجه التعاطف المصري الأخرى مع الحركة الوطنية المغربية وردود الفعل منها

مقدمة:

لم يقتصر التأييد المصري بشقيه الرسمي والشعبي للحركات الوطنية في المغرب العربي بصفة عامة، والحركة الوطنية المغربية بصفة خاصة على الجانب الإعلامي فقط، بل امتد إلى الجانب الدبلوماسي، والسياسي، والثقافي، وبدرجة أقل الجانبين الاقتصادي والاجتماعي.

وقد جاءت هذه المساندة المصرية نتيجة الدور الريادي الذي أصبحت تلعبه مصر كقوة عربية صاعدة، مع التنامي المتزايد للنزعة العروبية بها، لاسيما بعد تأسيس جامعة الدول العربية سنة 1945، واحتضان مصر لها، ما بوّأها الصدارة العربية تلقائيا.

وفي الحقيقة، هذا الأمر لا يحجب عنا التذبذب في وتيرة هذا التأييد بين فترة وأخرى، ويُعزى ذلك أساسا إلى عدم استقرار الأوضاع في مصر في فترات كثيرة، نتيجة تأثير التواجد البريطاني وتداعياته على مختلف الأصعدة من جهة، وانهماك السلطات المصرية في مهمة ترتيب الأوضاع الداخلية بفعل التشنّج السياسي الحاصل بين الفينة والأخرى، لاسيما بين القصر والوفد من جهة أخرى.

وللإحاطة أكثر بتفاصيل هذا الباب، قسّمته إلى أربعة فصول، تطرقت في الفصل الأول إلى التأييد الدبلوماسي المصري للقضية المغربية عموما وأبرز مظاهره، بينما تناولت في الفصل الثاني التعاطف المصري السياسي مع الحركة الوطنية المغربية، وأبرز وجوهه، أما الفصل الثالث فخصصته للتأثيرات الثقافية المصرية على الحركة الوطنية المغربية، أين ركّزت على التفاعل المصري الثقافي مع الحراك الوطني المغربي، في حين عالجت في الفصل الرابع ردود الفعل المترتبة عن المساندة الرسمية ككل لنضال الشعب المغربي، حيث توقّفت عند الردود المرحبة بها، خاصة الصادرة عن الشعب المغربي، والشعوب العربية والإسلامية، وبالمقابل عرّجت أيضا على ردود الفعل المنددة، بهذا السلوك المصري تجاه المغرب الأقصى، وأخصّ بالذكر الموقفين الفرنسي، والإسباني.

الفصل الأول

المسانَدة الدبلوماسية المصرية للحركة الوطنية المغربية

1- مساعي الملك فاروق والحكومات المصرية

2- إدانة سياسة التهديد الفرنسية بالمغرب الأقصى

3- تدويل القضية المغربية

كانت لمصر وشعبها جهودا مبكرة في مساندة الشعوب العربية والإسلامية ضد الاستعمار؛ إذ انخرطت منذ أن وطئت أقدام المستعمر الانجليزي البلاد العربية، في صراع مع القوى الاستعمارية، من أجل تحرير أراضيها، واكتسبت وعيا بأهمية تصفية الاستعمار، من خلال تقديم يد العون للشعوب العربية والإسلامية قاطبة في هذا المضمار، لاسيما في قارتي إفريقيا وآسيا ضمن كفاح مجتمعاتها بغية استرداد سيادتها، وتجاوز العثرات التي شهدها القرن 19[1].

وقد كان التأييد المصري الرسمي لقضايا المغرب العربي عموما، مستمدا من الدور الريادي التي أصبحت تمثّله مصر على الصعيد العربي، فضلا، عن الضغط الذي كانت تفرضه الجماهير الشعبية المصرية المفعمة بروح القومية[2]، والنزعة العروبية المتنامية[3]، وقد أماط اللثام رئيس مجلس الوزراء المصري مصطفى النحاس باشا عن أُسُس الموقف المصري تجاه قضايا المغرب العربي قائلا:"...إنه لا يمكن أن تلبث مصر مكتوفة الأيدي تجاه تلك الحوادث، أو أن تغض الطرف عن التصرفات المنافية للديمقراطية، ولمبادئ دستور الأمم المتحدة، والتي تقوم بها دولة من دول المنظمة الأممية في قطر تبسط عليه نظامها، خصوصا وأنّ هذا القطر هو قطر عربي...ولا يمكن بأي حال من الأحوال، أن تتغلب المصلحة على شعور التضامن، والإخاء العربي مهما بعد ذلك عن حدودنا"[4].

وذهب أحمد رمزي[5] في الاتجاه نفسه، عندما جدّد حرص بلاده، واهتمامها بالشعب المغربي، وقضيته قائلا:"...إننا في حاجة إلى أن نتعرّف على أهل المغرب جميعا، لأننا في مصر نُعد أنفسنا أقرب أهل المشرق إليهم، لقد تلاقت النفوس قبل اليوم، وارتبطنا بهم بروابط لا تنفصم عُراها، إنّ في مصر أُسرا بأكملها تنحدر من تلك

[1] – نقصد هنا، محمد علي باشا، الذي أوحى إلى نابليون بونابرت باستعمار الجزائر، وذلك حين أعلن انفصاله عن الباب العالي. أنظر: عبد الكريم الفيلالي: المصدر السابق، ص 245.

[2] – يعرّف لنا المفكر العربي، وأحد أقطاب القومية العربية ساطع الحصري القومية، بأنها ذلك الشعور، والرابطة التي تنضوي تحتها جملة من الروابط المشتركة، كالأصل، والدين، والتاريخ، والوطن، والدم، والشعور، فالقومية–حسبه– ظاهرة ملازمة للإنسان منذ الأزل. أنظر: ساطع الحصري: آراء وأحاديث في القومية العربية، بيروت، 1959، ص 67.

[3] – شهدت فترة العشرينات والثلاثينات والأربعينات من القرن العشرين تزايد كبير في دور الجمعيات التي تتبنى التيار القومي العروبي في مصر، وعلى رأسها جمعية توحيد الثقافة العربية التي أنشئت سنة 1937، وجمعية الدراسات العربية التي تأسست في العام نفسه، والمؤتمر الطبي العربي سنة 1938، وقبل ذلك ظهرت جمعية الرابطة العربية سنة 1936، وجمعية الوحدة العربية سنة 1936 أيضا. أنظر: علي الدين هلال: المرجع السابق، ص 329.

[4] – علي السويح: المرجع السابق، ص 93.

[5] – قنصل مصر العام وممثلها السياسي بسوريا ولبنان ما بين 1939 و1944. أنظر: أحمد رمزي: الاستعمار الفرنسي في شمال إفريقية، دط، المطبعة النموذجية، القاهرة، دس، ص 92–93.

الأصول العربية، التي جاءت من أرض المغرب، إننا لا تطمئن نفوسنا، قبل أن ينال المغرب استقلاله، ويحصل على حريته"[1].

هذا التوجه المصري، كان نتيجة مباشرة لتنامي النزعة القومية العربية في مصر—كما تمت الإشارة إليه آنفا–، خاصة في الثلث الثاني من القرن العشرين؛ إذ شكّلت سنوات الثلاثينات من القرن الماضي، البدايات الفعلية لما أطلق عليه"تعريب مصر السياسي"؛ حيث تبلورت وضعية الفكرة العربية كمذهب سياسي تدريجيا، وكمجدد لعلاقات مصر بالمحيط الإقليمي المباشر، وهو، ما تجلى في تشكيل عدد معتبر من الأحزاب السياسية، والجمعيات، والهيئات، التي تبنّت شعارا، يدعو إلى توطيد الصلات بين مصر ومحيطها العربي، بناء على القواسم المشتركة، التي تجمعها بهم، كوحدة اللغة، والثقافة، والمصير، وهو، ما مهّد لاحقا لنضوج، وتبلور القومية العربية إيديولوجيا، كمحدّد أساسي لعلاقات مصر العربية والدولية[2]، تحولت بموجبه مصر إلى قاطرة للعالم العربي، وقاعدة خلفية لحركات التحرر من مختلف أصقاعه[3].

وعليه، توطّدت الروابط بين المغرب العربي، والمغرب الأقصى تحديدا، ومصر، رغم العراقيل، التي كان المستعمر الفرنسي يحاول دوما وضعها للحيلولة دون استمرارها، وتطورها قبل الاستقلال، وبعده[4]، فكانت مناصرة مصر لبلدان المغرب العربي من أجل استقلالها ذا تأثير كبير على شعوب هذه الأقطار، التي وجدت في مصر القاعدة الخلفية لكفاحها ضد المستعمر الأوربي، حين كانت ملاذا لغالبية زعماء الحركات الوطنية التحررية المغاربية، وتحديدا قادة الحركة الوطنية المغربية. وإلى جانب ذلك، فقد ساهمت المساعي الدبلوماسية المصرية، –سواء كانت منفردة أو في إطار جامعة الدول العربية– في المحافل الدولية في تزايد اهتمام الدول الكبرى بقضايا الوطن العربي، وأساسا المغرب العربي، في مقدمتها قضية مراكش[5].

[1] – نفسه، ص 92-93.

[2] – نجاح العشري: المرجع السابق، ص 22.

[3] – شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص 203.

[4] – أبو بكر القادري: رحلاتي الحجازية (إرتسامات وذكريات عن ثلاث رحلات إلى الديار المقدسة)، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 1995، ص 33.

[5] – أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية بالمعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، شريط رقم: 07 R، علبة: 25، ملف: 10، 1946-1947.

1- مساعي الملك فاروق والحكومات المصرية:

أ- توثيق الصلات الدبلوماسية مع المغرب الأقصى:

حرص الملك فاروق عكس والده الملك فؤاد، على متابعة تطورات قضايا المغرب العربي، ومناقشتها في مختلف المناسبات، واللقاءات السياسية، لاسيما منها ذات الطابع العربي، كاللقاءات التشاورية، التي كانت تُعقد بين الدول العربية تمهيدا لتأسيس جامعة الدول العربية. ففي اللقاء التشاوري المنعقد بمصر، شهر فيفري 1945، شدّد الملك فاروق للوفد الخليفي المغربي الحاضر هناك، على ضرورة الإصغاء لمطالب شعوب المغرب العربي، والعمل على مساعدتها لتحقيق الاستقلال، وفي مقدمتها، القضية المغربية، مؤكدا سعيه للعمل برفقة الدول العربية لبلوغ هذا الهدف، وهو الأمر نفسه الذي عمل عليه، مع قادة مختلف القوى، وعلى رأسها بريطانيا، التي أبلغ سفيرها بالقاهرة استنكار بلاده، لما تقوم به فرنسا في المغرب الأقصى، منعتا الفرنسيين –بالمناسبة- بذوي القسوة، وواصفا إياهم بالمستعمرين من الطراز الأول[1]، وكان ذلك محل دعم الملك السعودي أيضا، الذي جدّد التأكيد على ضرورة تدعيم مساعي سكان شمال إفريقيا في تحقيق الاستقلال[2].

ولم تتوقف السلطات الرسمية المصرية عن محاولات توطيد علاقاتها السياسية، والدبلوماسية مع المغرب الأقصى، وذلك ما تبرزه رسالة المناضل المغربي امحمد أحمد بن عبود، إلى المناضل المغربي الآخر أحمد بن البشير الهسكوري، من القاهرة بتاريخ 22 ماي 1947؛ حيث أقرّ الزعيم المغربي امحمد أحمد بن عبود بالجهود الدبلوماسية الحثيثة التي بذلتها السلطات المصرية، وعلى رأسها، الملك فاروق قصد تعزيز العلاقات الدبلوماسية، والسياسية بين مصر والمغرب الأقصى، عبر زيادة التنسيق، والتشاور مع الأطراف المغربية[3]، وظهر ذلك جليا لما قرّرت مصر فتح قنصلية لها في

---

[1] – نجوى إسماعيل: المرجع السابق، ص 349.

[2] – أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية بالمعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، شريط رقم: 75، ملف: 01، رقم 1670(02)، سبتمبر 1938- أوت 1949.

[3] – وفي هذا الصدد، يقول امحمد أحمد بن عبود في رسالته إلى أحمد بن البشير الهسكوري، أن مدير قسم الشؤون السياسية في وزارة الخارجية المصرية، أرسل له مخبرا بإتمام كل ما يلزم، لفتح قنصلية مصرية في طنجة؛ حيث يقول بأنه قرأ عليه نص الرسالة، التي بعثت بها وزارة الخارجية المصرية إلى المقيم العام الفرنسي في الرباط، فلاحظتُ أنها موجهة بصفة نهائية إلى المقيم الفرنسي، وقلت أن رأيي هو أن يوجه الخطاب إلى المقيم الفرنسي، من أجل أن يرفعه إلى جلالة السلطان، وأن تطلب مصر الموافقة منه، لا من المقيم الفرنسي، ويضيف قائلا: "وقد دار بيني وبين مدير الشؤون السياسية نقاشا، أدى إلى استدعاء بعض المستشارين، وعُرضت المسألة على وكيل الخارجية، وبعد مراجعة نصوص المعاهدات المتصلة بالموضوع، اقتنعوا برأيي، وأُعيد كتابة الرسالة، أين ورد فيها: "أنه نظرا للروابط التي بين مصر والمغرب، تريد وزارة الخارجية المصرية أن تفتح قنصلية عامة في طنجة، وهي تطلب من المقيم العام، أن يدفع هذه الرغبة إلى جلالة الملك للموافقة عليها"، ثم يشير بعدها ابن عبود إلى أن وكيل وزارة الخارجية المصرية طلب منه، أن يرفع هو الآخر هذا الطلب إلى الملك، آملا أن تردوا عليه، على وجه السرعة، حتى يتسنى لها بعد ذلك، إرسال

مدينة طنجة المغربية، تتولى رعاية المصالح المصرية بالمغرب الأقصى، وتكون وسيلة لزيادة التواصل بمختلف أشكاله بين مصر والمغرب الأقصى[1].

ب- فاروق ونزول الأمير عبد الكريم الخطابي بمصر:

لم تتوقف المساعي المغربية لتخليص الأمير عبد الكريم الخطابي من الأسر منذ نفيه؛ حيث، حاول قادة الحركة الوطنية المغربية عديد المرّات، إقناع الحكومة الفرنسية بضرورة إطلاق سراحه، بداية، بالطلب الذي تقدّمت به كتلة العمل الوطني سنة 1936 بمساعدة شكيب أرسلان، ثم مجهودات الحزب الوطني العديدة منذ سنة 1937، التي أثمرت باقتناع بعض أعضاء مجلس الشيوخ الفرنسي بالموضوع، عندما تقدموا بطلب تحرير الأمير، للجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ، التي أبدت هي الأخرى تضامنها مع المقترح، غير أن وزارة الخارجية الفرنسية رفضت الطلب، متحجّجة بأن الوقت لم يحن بعد لذلك، وصولا إلى مساعي ممثلي الحركة الوطنية المغربية بمصر، الذين بذلوا جهودا جبّارة لدى الجامعة العربية، التي تقدم أمينها العام آنذاك، بطلب لوزارة الخارجية الفرنسية لتسريحه، فضلا، عن مساعي الملك محمد الخامس الذي كان لا يترك فرصة يطالب فيها بتحرير الزعماء المغربيين، إلا ويذكر في مقدمتهم بطل الريف، الأمير عبد الكريم الخطابي[2].

وبعد عشرين عاما، قضاها الأمير الخطابي في المنفي، بجزيرة لارينيون، بالمحيط الهادي، قرّرت السلطات الفرنسية نقله، إلى الإقامة الجبرية الجديدة التي جُهّزت له بجزيرة كورسيكا، غير أنه، استطاع الإفلات من قبضتها؛ حيث، دُبّرت عملية نوعية لتحريره[3]،

هذه الرسالة إلى المقيم العام الفرنسي في الرباط". أنظر: امحمد بن عبود: وثائق عن بداية نشاط مكتب المغرب العربي في القاهرة، المجلة التاريخية المغربية، العدد 26/25، جوان 1982، تونس، ص 131-132.

[1] - نفسه، ص 122-132.

[2] - علال الفاسي: الحركات .....، المصدر السابق، ص 395-396.

[3] - يروي عبد الكريم غلاب، بأنه لما كان بالقاهرة، تلقى برقية من المناضل الفلسطيني، الأستاذ أبو الحسن محمد علي الطاهر والبهجة على مُحيّاه، مفادها، أن باخرة أجنبية توقفت في ميناء عدن، ونزل منها المجاهد ابن عبد الكريم الخطابي، وعددا من أسرته إلى المسجد، ثم غادروا، وواصلت سيرها نحو السويس، وعليكم بتدبير أمركم، فما كان عليهم إلا الاتصال بمكتب المغرب العربي، أين كان يتواجد مجموعة من المناضلين المغاربة، وبعد أخذ ورد، تم الاتفاق على التوجه بطلب إلى الملك فاروق، عبر رئيس ديوانه الملكي، الذي استعظم الأمر بداية، متحجّجا بأن ظروف مصر السياسية لا تسمح بذلك، غير أن امحمد بن عبود استطاع إقناعه بإيصال طلبهم للملك، الذي أجابهم بعد ذلك، بأن مصر لن تساهم في إنزال الخطابي من الباخرة، لكن إذا نزل، وطلب اللجوء لن تردّه، وهو ما حصل بالفعل بعد ذلك، وتم تحرير العائلة، ونقلها إلى القاهرة. أنظر: عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة...، المصدر السابق، ص 398-399. علال الفاسي: الحركات...، المصدر السابق، ص 395-401.

وإنـــــزاله بمصر[1]؛ إذ بمجـــــرد توقف الباخرة التي كان على متنها في السويس، حتى زاره وفد مصري رسمي، يتقدمه مندوب الملك فاروق، وعبد الهادي شاكر بك محافظ السويس، ومندوبو الجامعة العربية، وممثلا المدينة في مجلس الشيوخ والنواب، والجاليات العربية، علاوة، على بعض قادة الحركات الوطنية المغاربية وأقنعه بالنزول[2].

وقد أكرم فاروق وفادة الأمير عبد الكريم بعد نزوله[3]، عندما قرر منحه اللجوء السياسي إلى مصر، الأمر الذي استهجنته الدول الأوربية، وفي مقدمتها فرنسا؛ حيث عبّرت الحكومة الفرنسية عن امتعاضها من الخطوة المصرية هذه[4]، معتبرة هذا التصرّف المصري هجوما عليها، وعلى سياستها، وتدخلا سافرا في شؤونها الداخلية، ملتمسة من السلطات المصرية منعه من القيام بأي عمل سياسي[5].

[1] – تنقل لنا جريدة الأهرام في هذا الشأن، في العدد 22675، ليوم 30 ماي 1947 في صفحتها الثانية، بأن الباخرة "كاتومبا" الأسترالية كان من المفروض، أن تصل ميناء السويس في الساعة الحادية عشر مساء، غير أن الجهات الملاحية المختصة، تلقت إشارة لاسلكية تتضمن تأخرها لما بعد منتصف الليل، كما أنها ستمضي في الميناء بعد نزولها ساعتين، ثم تواصل سفرها مجتازة القناة إلى بور سعيد، أين تمضي هناك مدة زمنية مماثلة، وتضمن برنامج استقبالها، أن يصعد محافظ السويس لتقديم التحية للأمير، ومعه مندوبون من الجامعة العربية، ومكتب المغرب العربي، ولجنة الدفاع عن شمال إفريقيا، والوفد المراكشي، وبما أن الباخرة كانت قادمة من مناطق الشرق الأقصى، التي تُعدّ بؤرة موبوءة، قررت سلطات الحجر الصحي عدم الترخيص لأحد بالصعود إليها.

[2] – السياسة ليوم: 31 ماي 1947، ص2.

[3] – في هذا الصدد، أورد محمد ابن عزوز حكيم نقلا عن بطاقة استخبارية أعدتها نيابة الأمور الوطنية، يوم الفاتح من فيفري 1948، أن المناضل المغربي عبد الخالق الطرّيس، الذي كان موجودا في مصر آنذاك،، لعب دورا بارزا في فرار ما أسموه الرئيس الريفي السابق عبد الكريم يوم 31 ماي، لأن الطريس هو الذي عرض عليه سرا حماية الملك فاروق له، وهو الذي قام بتحرير الرسالة البروتوكولية، التي وجهها عبد الكريم إلى ملك مصر، يضع نفسه تحت حمايته، غير أن رواية كريم ثابت مستشار الملك فاروق، تشير إلى أن هذا الأخير، هو الذي هندس عملية نزول الأمير. للمزيد عد إلى: محمد ابن عزوز حكيم: وثائق حول حوادث تطوان ليوم 08 فبراير 1948، المجلة التاريخية المغربية، السنة 14، العدد 46/45، جوان 1987، زغوان، تونس، ص 131. كريم ثابت، المصدر السابق، ص 54-55. أنظر أيضا: الملحق رقم: 31، ص 526.

[4] – في هذا السياق، تشير بعض المعلومات إلى أن السلطات الفرنسية غضّت الطرف عن مغادرة الأمير الخطابي للسفينة، التي كانت متوقفة في ميناء بور سعيد، قبل استكمال الرحلة إلى الإقامة الجبرية الجديدة، التي خصّصت له بفرنسا. بينما يرى البعض الآخر، أن فرنسا كانت تستهدف من وراء قرارها، نقل الأمير من منفاه، إلى إقامة جبرية جديدة، الابتزاز والضغط، واستخدام اسمه في منفاه الجديد للمساومة في القضية الوطنية، التي كانت بوادر الأزمة قد لاحت في الأفق، بعد المطالبة بالاستقلال، لاسيما بعد المواقف التي أطلقها الملك محمد الخامس من مسألة الإصلاحات، بعد خطابه الشهير في طنجة، الذي شكّل منعرجا حاسما في العلاقة بين المغرب، وسلطات الحماية؛ حيث خُيّل لفرنسا بأن اسم محمد بن عبد الكريم الخطابي لما يؤتى به أسيرا إلى منطقة مرسيليا، سيكون وسيلة ضغط. أنظر: صلاح العقاد: صدى ...، المرجع السابق، ص 199. عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة...، ج1، المصدر السابق، ص 394. أنظر كذلك إلى: الملحق رقم: 29، ص 524.

[5] – عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة...، ج1، مصدر سابق، ص 400.

كما اتهم وزير الخارجية الفرنسي مصر، وملكها بالاشتراك في تدبير فرار الأمير[1]، حين عبّر وزير الخارجية الفرنسي لسفير مصر بباريس، بأن لفرنسا أدلة كثيرة على ضلوع مصر في عملية نزول الأمير، وهو ما رد عليه السفير المصري بالقول، أن الحكومة المصرية لم تقم إلا بواجب الضيافة نحو لاجئ سياسي[2].

وفي هـــذا الســـياق، قدّم الســـفير الفـــرنسي في القـــاهرة تقريرا رسميا عن حادث التجاء الأمير عبد الكريم إلى وزير الخارجية جورج بيدو، يخصّ حفاوة استقبال المصريين للأمير عبد الكريم[3]، واستقبال الملك فاروق له، ومنحه حق الإقامة في مصر، هو وحاشيته، بعدما استدعي إلى باريس، لتقديم تقريره حول نزول الأمير عبد الكريم[4].

كما احتجت السلطات الفرنسية في ذات الصدد على محافظ القناة فؤاد شرين باشا، مما جعل هذا الأخير يردّ بقوة قائلا:"أن الأمير لجأ إلى أرض مصرية، وله الحق دستوريا في أن يتمتع بحق اللاجئين، أما عن عدم حيازته لأوراق الإقامة، فهذا شأن مصري محض، وحكومة مصر وحدها من تقرر في ذلك"[5]. وفي خطوة ذات صلة، طالب أحد أعضاء الحزب الجمهوري الشعبي مناقشة هذه المسألة في الجمعية الوطنية[6].

وشنّت الصحافة الفرنسية هجوما لاذعا على السلطات المصرية، والجامعة العربية، على خلفية عملية نزول عبد الكريم الخطابي؛ حيث طالبت صحف اليسار السلطات الفرنسية، بضرورة الإسراع في إصلاح الأوضاع في المغرب،

---

[1] – نفى كريم ثايت في مذكراته بشكل مطلق علمه هو، أو القصر باجتياز الأمير لقناة السويس، في طريقه إلى فرنسا، في ذلك التاريخ، مؤكدا بأن الفاروق نفسه، لم يكن ليعلم بالأمر، لولا البرقية التي وصلته، والتي تفيد بموعد مرور الباخرة التي تقل الأمير، مستحلفا إياه باسم العروبة، والجهاد في سبيل الاستقلال العمل على إنزاله في مصر، واستضافته فيها، فأعجب الفاروق بالفكرة، ليقرر تنفيذها، ويضيف كريم ثابت، أن فاروق أوعز للأميرالاي محمد حلمي حسين بمقابلة الأمير الخطابي في السويس، وإبلاغه بأنه موفد من الملك فاروق ليقترح عليه الالتجاء إلى مصر، والاحتماء بملكها. أنظر: كريم ثابت: المصدر السابق، ص 54-55.

[2] – المصري: عدد 3547، يوم 03 جوان 1947، ص01.

[3] – وفي هذا الصدد، أكّد كل من وزيري الخارجية والمستعمرات الفرنسيين غداة اجتماع مجلس الوزراء الفرنسي، أن نزول ابن عبد الكريم بمصر تم بإغراء من طرف الحكومة المصرية، ولما سُئل وزير الاستخبارات عن مصير العلاقات الفرنسية المصرية بسبب هذا الحادث أجاب بأنه ليس هناك تفكير لحد الآن بقطع العلاقات، والبث في هذا الموضوع يتوقف على استكمال الاستعلامات، التي تجمعها الحكومة الفرنسية، مضيفا بأن احتياطات كثيرة ستتخذها فرنسا في شمال إفريقيا دون أن يفصح عن طبيعتها. أنظر: علال الفاسي: الحركات ....، مصدر سابق، ص 403.

[4] – البلاغ ليوم 11 جوان 1947 ص 2.

[5] – المصري: عدد 3545، يوم 01 جوان 1947، ص 05.

[6] – المصري: عدد 3545، يوم 01 جوان 1947، ص 05.

حتى لا يثور السكان مرة أخرى، ليكون ذلك منفذا لأمريكا، وبريطانيا للمناورة في مجلس الأمن، وأبدت الصحف الفرنسية تخوفها من تبعات نزول عبد الكريم الخطابي، على الوضع في المغرب الأقصى[1].

أما الحكومة الاسبانية، فقد أبدى المتحدث باسم وزارة الخارجية الإسبانية قلق بلاده، من تصرّف السلطات المصرية، مرجّحا، إرسال الحكومة الإسبانية مذكرة احتجاج بشأن نزول عبد الكريم، وذهابه إلى القاهرة، كما أعابت إسبانيا على فرنسا إطلاقها لسراح محمد بن عبد الكريم الخطابي[2]دون استشارتها[3]، وكانت قبل ذلك، قد أبدت استياءها بمجرد علمها بقرار السلطات الفرنسية، التخفيف عن الأمير الخطابي[4].

وردّت مصر على ذلك، عبر تصريح رئيس الوزراء محمود فهمي النقراشي باشا[5]، عقب مقابلته وزير فرنسا المفوض في مصر، أين صرح بالقول، بأن التجاء الأمير إلى مصر أمر عادي، مستعرضا حيثيات النزول، عندما هاتفه محافظ قناة السويس، مبلغا إياه بوجود الأمير بديوان المحافظة، وطلبه اللجوء إلى مصر، الأمر الذي لم يرفضه النقراشي، طالما أن الأمير هو من رغب في ذلك، شرط أن لا يشتغل في السياسة[6].

وقصد إزالة الغموض عن هذه القضية، أذاعت رئاسة مجلس الوزراء بلاغا جاء فيه:"عند وصول الباخرة التي تقل الأمير عبد الكريم إلى بورسعيد، نزل منها الأمير قبيل إبحار السفينة، وتوجه صباح السبت 31 ماي 1947 إلى المحافظة، طالبا من المحافظ أن يأذن له بالبقاء في مصر، فاتصل الأخير بالسلطات

[1] – المصري: عدد 3548، يوم 04 جوان 1947، ص 1– 3.

[2] – اعتبرت الحكومة الاسبانية قضية الأمير الخطابي تهمّها بالدرجة الأولى؛ لأنها كانت المعنية الأولى بحرب التحرير، التي خاضها ضد الاستعمار الاسباني، ما بين 1921 و 1926، فضلا، عن الخسائر البشرية والمادية، وحتى السياسية الفادحة، التي ألحقها بها، في حين أن فرنسا كانت تعتبر قضية ابن عبد الكريم من اختصاصها وحدها، ما دام قد استسلم لها، وكذلك، كونها ساهمت بشكل فعال في هزيمته، بعد تضحيات، وخسائر كبيرة. أنظر: عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة...، المصدر السابق، ص 394–395.

[3] – البلاغ: 12 فيفري 1947، ص 03.

[4] – الزهرة: 14 فيفري 1947.

[5] – لعب رئيس الوزراء المصري محمود النقراشي باشا دور الوسيط، بين أعضاء مكتب المغرب العربي بالقاهرة، والملك فاروق؛ حيث عرض عليه المخطط الذي كان قد أعده قادة المكتب، وعلى رأسهم، عبد الخالق الطريس، وبعد بضعة شهور، اغتيل النقراشي باشا، وترجح العديد من المصادر ضلوع الإخوان المسلمين في عملية الاغتيال هذه. أنظر: جان وولف: ملحمة عبد الخالق الطريس (حقيقة الحماية الفرنسية الإسبانية بالمغرب)، نقله إلى العربية: محمد الشريف، مراجعة: جعفر الحاج السلمي: ط01، تطوان، 2003، ص 121.

[6] – السياسة ليوم: 01 جوان 1947، ص 01.

العـــليا لبلاده، التي أدنت للأمير بالبـــــقاء في مصـــــر، وكلف المحافظ أن يطلب إليه عدم الاشتغال في السياسة"[1].

وقد تجلى تفاعل الملك فاروق الإيجابي أكثر مع القضية، عندما دعا الأمير عبد الكريم لقضاء بضعة أيام بالقصر الملكي في أنشاص[2]، للخلود إلى الراحة بمقر إقامته، وهو ما لم يرفضه الأمير؛ حيث غادر بور سعيد، عقب نزوله فيها صوب القاهرة[3].

ولتـوفير ظـــروف معـــيشية أحســـن لعـــائلة الأمـــير الخـــطابي، خصّص المـــلك فاروق راتبـــا شهريـــا للأمير مقـــداره 2000 جنيه مصـــري[4]، الأمـــر الـــذي استحسنه زعمـــاء المغـــرب العـــربي[5]، في رســـائل شـــكر له، يتقـــدمهم علال الفـــاسي ممثـــلا عـــن حـــزب الاستقلال المغـــربي، والحبيب بورقـــيبة عـــن الحـــزب الحـــر الدستـــوري التـــونسي[6]، وعبد الخـــالق الطرّيس

[1] – الأهرام، عدد 22276، يوم 01 جوان 1947، ص01.

[2] – إذ استقلّ السيارة الملكية في أنشاص، وصحبه فيها الأستاذ محمد أحمد بن عبود رئيس الوفد المغربي في الجامعة العربية، وقد قابل الأمير ذلك بالابتهال إلى الله، بأن يديم الفاروق ذخرا لمصر والعروبة. أما كريم ثابت المستشار الإعلامي للملك فاروق، فيؤكد في مذكراته، أن الملك فاروق أمره باستقبال الأمير الخطابي عند وصوله إلى قصر عابدين، والترحيب به باسم الملك، ويضيف، أن فاروق كان يود استقباله في تلك الليلة لولا علمه بالتعب الذي يعاني منه، ثم يمضي كريم ثابت يقول، بأن فاروق بقي يلح عليه بزيارة الأمير دوريا، قبل أن يذهب بنفسه مستقلا سيارته الشخصية إلى أنشاص لزيارة عبد الكريم مصطحبا إياه معه، واجتمع به في حجرة مكتبته بالدار الجديدة، داعيا الأمير، وشقيقه لمأدبة غذاء في القاعة المخصصة لعقد ملوك العرب ورؤسائهم جلسات مؤتمراتهم، وكان بمعيتهم يضيف كريم ثابت المجاهد المغربي محمد بن عبود. أنظر: الأهرام، عدد 22277، ليوم: 02 جوان 1947، ص01. كريم ثابت: المصدر السابق، ص 56-57.

[3] – البلاغ: يوم 31 ماي 1947، ص 01. للاطلاع أكثر: عد إلى الملحق رقم: 31، ص 526.

[4] – خالد عبيد: مكتب....، مرجع سابق، ص 53.

[5] – ومن بين المسرورين أيضا بالجهد المصري المبذول، في سبيل تحرير الأمير، الملك المغربي محمد الخامس؛ حيث اعتبر هذه المأثرة بأنها من أطيب أطيب الأيادي، التي أسدتها الأسرة المالكة المصرية للعرش المغربي، وعاهله. أنظر: علال الفاسي: الحركات...، مصدر سابق، ص 402.

[6] – انبثق عن عن مؤتمر قصر هلال في مارس 1934، بعد الخلاف الذي دبّ بين قادة الحزب الدستوري الأوائل، وجماعة العمل التونسي، الذين دخلوا اللجنة التنفيذية، على إثر مؤتمر سنة 1933؛ إذ حضره نواب عن سائر شُعب الحزب، للنظر في مسألة الخلاف، وبعد امتناع أعضاء اللجنة التنفيذية لجماعة العمل التونسي عن الحضور، تقرر فصلهم من الحزب، وانتخبوا ديوانا سياسيا لإدارة الحزب، أطلق عليه، الحزب الحر الدستوري التونسي الجديد، وعين الحبيب بورقيبة أمينا عاما له. أنظر: الحبيب ثامر: هذه تونس، المصدر السابق، ص 92. وللمزيد عن الحزب ودوره في تطور نضال الحركة الوطنية التونسية عد إلى: محمد الحبيب شلبي: خلفيات مؤتمر الاستقلال 26 رمضان 1365 هـ/23 أوت 1946، المجلة التاريخية المغربية، السنة 8، العدد 23-24، نوفمبر 1981، تونس. أحمد بن ميلاد: وثائق عن مؤتمر ليلة القدر 27 رمضان 1365 هـ، المجلة التاريخية المغربية، السنة 8، العدد 23-24، نوفمبر 1981، تونس.

عن حـــــزب الإصـــــلاح الوطني المغـــــربي، إضافة إلى الحبيب ثـــــامر[1] مدير مكتب المغرب العربي بالقاهرة[2].

وقد تركـــت المبـــادرة هـــذه استحســـانا، لـــدى عديـــد الجهـــات العربيـــة، مـــن بينـــها، حـــــزب الشعب الجزائري[3]، الذي وجّه برقية شكر عبر سكرتيره في المشـــرق العـــربي الشاذلي المكي[4]، شاكرا إياه على احتضانه للأمير، ولقضايا المغرب العربي، كما وجه برقية ثانية إلى رئيس الوزراء محمود فهمي

[1] – من كبار زعماء الحركة الوطنية التونسية، من مواليد 1909 بتونس العاصمة، زاول دراسته بالمعهد الصادقي، التحق بكلية الطب بباريس بعد نيله لشهادة البكالوريا، عاد إلى بلاده سنة 1938، لمواصلة النضال، لكن سرعان ما هاجر من جديد إلى أوربا رفقة مجموعة من رفقاء الكفاح سنة 1943، ليتوجه سنة 1946 إلى القاهرة، أين واصل نضاله هناك، توفي سنة 1949، في حادث الطائرة الشهير، رفقة علي الحمامي، ومحمد بن عبود سنة 1949، وهم عائدون من باكستان. أنظر: حمادي الساحلي: فصول ...، المرجع السابق، ص 313-316. وللاطلاع، والإلمام أكثر بمختلف جوانب حياة هذه الشخصية، راجع: زهرة كردي: الحبيب ثامر (1909-1949)، رسالة ماجستير، إشراف: حسين رؤوف حمزة، جامعة تونس، 2005/2004.

[2] – علي الإدريسي: عبد الكريم الخطابي (التاريخ المحاصر)، تقديم: العقيد الهاشمي الطود، ط2، مطبعة النجاح الجديدة، المغرب، 2010، ص 162.

[3] – تأسس على إثر اجتماع فرع الجزائر لنجم شمال إفريقيا المحل، وأعضاء اللجنة المركزية في الفترة ما بين 11 و 20 مارس 1937 برئاسة مصالي الحاج؛ حيث تركّزت مطالبه على إنشاء حكومة وطنية مستقلة عن فرنسا، وإنشاء برلمان جزائري، إضافة إلى احترام الشعب الجزائري، ولغته العربية، وديانته الإسلامية، استطاع الحزب أن يكسب شعبية جارفة، بفضل جهره بالاستقلال، واعتماده على العمل الجواري التحسيسي، والدعائي أيضا عبر صحفه، على رأسها الشعب، إضافة إلى جريدة الأمة، التي تصدر بالفرنسية بباريس، وقبل اندلاع الحرب العالمية الثانية حلت السلطات الفرنسية الحزب، وصادرت أمواله وممتلكاته، واعتقلت مرة أخرى رئيسه، وقادته وأبرز مناضليه، ومنعت نشاطه. أنظر: بشير خلدون: أصول الحركة الوطنية وتطورها 1830-1954، مجلة رؤية، السنة الأولى، العدد الأول، جانفي/ فيفري 1996، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، ص 36-64.

[4] – من مواليد سنة 1912 بخنقة سيدي ناجي بولاية بسكرة، حفظ القرآن بها، انتقل بعد ذلك إلى ولاية تبسة رفقة عائلته، واستقر هناك، أين أين عكف على طلب العلم، قبل أن يلتحق بجامع الزيتونة بتونس، بدأ نضاله في صفوف نجم شمال إفريقيا، أصبح بعد ذلك من الأعضاء البارزين في حزب الشعب الجزائري، انتقل إلى مصر عقب مجازر 08 ماي 1945، هربا من ملاحقات الشرطة الفرنسية، استطاع بفعل حنكته تبوّء مكانة مرموقة هناك، لاسيما، بعدما عيّنه مصالي الحاج مندوبا لدى جامعة الدول العربية، أهله ذلك لكي يصبح من أبرز المناضلين المغاربة بالقاهرة، غير أن التغير السياسي الذي طرأ في مصر بعد ثورة 23 يوليو 1952، عكّر نوعا ما صفو حياته هناك، خاصة بعدما أصبح قادة النظام الجديد يتتبعون نشاطه بارتياب، وهو ما تطور لاحقا إلى متابعته، ومن ثمة، اعتقاله وسجنه رفقة أحمد مزغنة حتى سنة 1958، بعدما قيل بأنهما عارضا جبهة التحرير الوطني وقادتها حين أسس جبهة الجزائر، التي تصدت لها المخابرات المصرية بإيعاز من أحمد بن بلة، توفي سنة 1988. أنظر: رضا ميموني: دور الوطنيين المغاربة في حركة تحرير تونس والجزائر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية الاستقلال، رسالة ماجستير، إشراف: لمياء بوقريوة، قسم التاريخ، جامعة باتنة، 2012/2011، ص 34. رشيد ولد بوسيافة: تعامل مصر مع الثورة الجزائرية من خلال كتاب"عبد الناصر وثورة الجزائر"، رسالة ماجستير، إشراف: محمد لحسن زغيدي، جامعة الجزائر2، السنة الجامعية: 2014-2015، ص 37. حمودي ابرير: مواقف الجزائريين من القضية الفلسطينية 1945-1973، رسالة دكتوراه، إشراف: علي أجقو، جامعة باتنة، السنة الجامعية: 2015/2014، ص 36.

النقراشي باشا، قدم له فيها نيابة عن الشعب الجزائري، خالص الشكر، نظير صنيعه تجاه الأمير عبد الكريم، وقضايا المغرب العربي، كما وجّه عبد الرحمن عزام باشا[1] شكره للملك فاروق، مسهبا في مدحه، كما أشاد كثيرا بالأمير عبد الكريم وبسجله الجهادي[2].

وفضلا عن دعمها الدبلوماسي للأمير الخطابي واحتضانها له، خصّصت الحكومة المصرية معاشا ثابتا للأمير مقداره 500 جنيه مصري شهريا، وهو الأمر الذي جعل دولا عربية أخرى تحدو حدوها كالسعودية، التي أرسلت إعانات مادية له عبر مكتب المغرب العربي[3]، على الرغم من عدم تمكّنه من الحصول عليها، كما رجّحت ذلك بعض المراجع[4].

وتركت عملية نزول الأمير ابن عبد الكريم في مصر عموما، آثارا إيجابية على القضية المغربية؛ حيث تزايد النشاط النضالي المغربي في مصر، والبلاد العربية عموما، خاصة بعد تزايد اهتمام الجامعة العربية بقضايا المغرب العربي، كما أن تحرير الأمير أعطى دفعة جديدة وقوية للحركة الوطنية المغربية تحديدا، والمغاربية عامة، في مصر، والوطن العربي عموما[5]، لاسيما بعد تشكيل جبهة للدفاع عن المغرب

[1] – أول أمين عام لجامعة الدول العربية، ولد في 8 مارس 1893 بالجيزة، درس في مصر أين كان من المتفوقين الأوائل، ما أتاح له فرصة دراسة الطب بانجلترا سنة 1912، وهناك، نضج سياسيا وفكريا، انتقل بعد الحرب العالمية الأولى إلى برقة الليبية؛ حيث شارك في حملة أحمد الشريف ضد الانجليز بمصر، وبعد فشل الحملة انتقل إلى أجدابيا، وبها تعرف على إدريس السنوسي، ليعود إلى مصر سنة 1922، تقلد بعدها عدة وظائف بعد عودته إلى مصر، مثل عضويته في مجلس النواب المصري سنة 1924، ووزيرا مفوضا لمصر في العراق و إيران، وتركيا، تولى وزارة الأوقاف سنة 1939، ووزارة الشؤون الاجتماعية سنة 1940، ليتولى بعدها منصب الأمين العام لجامعة الدول العربية عقب تأسيسها في 22 مارس 1945. أنظر: مصطفى علي هويدي: نظرة جديدة في دور عزام بولاية طرابلس، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 10، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 1997، ص 362.

[1] – البلاغ: 23 جوان 1945، ص 02. العطار حسين أحمد محمود: المرجع السابق، ص 39-49.

[2] – السياسة ليوم: 02 جوان 1947، ص 01. أنظر للمزيد: الملحق رقم: 31، ص 526.

[3] – علي الإدريسي: المرجع السابق، ص 162.

[4] – ذكر علي الإدريسي أن هذه المساعدة لم تصل إلى الأمير، لكونها تمر عبر مكتب المغرب العربي، الذي يقوم فيه الزعماء المغاربة بتقاسم تلك المساعدات دون علم الأمير، إلى أن أخبره بذلك المناضل التونسي الحبيب ثامر، وينقل الإدريسي أيضا عن أبناء الخطابي أن ما كان يصل الأمير من مساعدات، يخصصها هو بدوره للطلبة المغاربة الذين كانوا يقصدون مصر للدراسة، وكذلك لتهيئة الظروف، لانطلاق جيش تحرير المغرب العربي. أنظر: علي الإدريسي، المرجع نفسه، ص 162-163.

[5] – حيث ازداد نشاط النضال المغربي في مصر، ومختلف البلدان العربية، كما أن مصر أصبحت –أكثر من أي وقت مضى– ملتزمة مع المغرب، لاسيما وأنها تستضيف أحد أبطاله، فضلا، عن أن القضية المغربية تجاوزت بعد هذه الحادثة البلاد العربية إلى البلاد الإسلامية، خاصة، وأن اسم عبد الكريم الخطابي لم يكن غريبا في آسيا المسلمة وغير المسلمة، كما أن المثقفين العرب زاد اهتمامهم بالمغرب، أين راح العديد منهم، يكتب خاصة في تاريخ المغرب، واستشراف مستقبله، كما مثّل تحرير المجاهد الخطابي بالحركة الوطنية المغربية دفعة جديدة قوية ضد المستعمر الفرنسي. أنظر: عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة .....، المصدر السابق، ص 401.

العربي، التي حاول من خلالها الأمير الخطابي تدعيم نشاطات المغاربة السياسية بالعمل العسكري، للضغط على فرنسا ، وإرغامها على الخضوع لمطالب شعوب المغرب العربي[1].

ت- استمرار المساندة الدبلوماسية المصرية:

توسّع النشاط الوطني المغربي بعد تأسيس مكتب المغرب العربي، ومعه تواصل الدعم الدبلوماسي المصري له، تجلّى ذلك خاصة أواخر الأربعينات، بالمشاركة الرسمية من القصر في مختلف الفعاليات والأنشطة، التي كانت تُقام في مصر تعاطفا مع الشعب المغربي، وملكه، في مواجهة السلطات الفرنسية المحتلة[2]،كالاحتفال الكبير بعيد العرش سنة 1947، أين نُظّمت مظاهرة حاشدة، للتعبير عن دعم المصريين للشعب المغربي وسلطانه؛ إذ كلّف الملك فاروق رئيس ديوانه الخاص إبراهيم عبد الهادي باشا بالحضور في الاحتفال، وقبول الوسام الذي أهداه له السلطان المغربي بهذه المناسبة[3]، وسط حضور بعض الوزراء المصريين مثل كامل عبد الرحيم بك وكيل وزارة الخارجية بالنيابة عن رئيس الوزراء محمود النقراشي باشا، وغيره من الوزراء، والمسؤولين، فضلا عن رجال السلك السياسي في الدول العربية، وممثلي مختلف الهيئات والجماعات[4].

وإحياء للمناسبة نفسها سنة 1951، حضر وزير الخارجية المصري محمد صلاح الدين باشا فعاليات الاحتفال بعيد العرش المغربي، الذي أقامته الجالية المغربية بباريس، مستغلا الفرصة للتواصل مع العديد من القادة المغاربة، في مقدمتهم مصالي الحاج[5] بعد الدعـــوة، التي وجّهها له لاستضـــافته رفقة بعـــض الشخصيـــات العربية بمنزله

---

[1] – نفسه، ص 401.

[2] – هذا لا ينفي بعض المبادرات، التي قام بها بعض الدبلوماسيين المصريين سنوات الثلاثينات، كحفلة الشاي التي أقامها القائم بأعمال مفوضية مصر بالعراق الأستاذ حافظ بك عامر على شرف المناضل المغربي محمد داود؛ حيث عرفت حضور العديد من رجال العلم والأدب. أنظر: محمد داود: المصدر السابق، ص 236.

[3] – كان ذلك في بداية الاحتفالية، التي أقامها مكتب المغرب العربي بالقاهرة؛ إذ حضرتها مجموعة من الشخصيات العربية والمغاربية، مثل كامل عبد الرحيم بك نائبا عن محمود النقراشي باشا، وإبراهيم عبد الهادي باشا رئيس الديوان الملكي، وعديد الوزراء، ورجال السلك الدبلوماسي، والسياسي في الدول العربية، وقد ألقى كل من الأمير عبد الكريم الخطابي، وعلال الفاسي، والحبيب بورقيبة، ومحمد بن عبود رئيس الوفد المراكشي كلمة تمحورت حول ضرورة المضي قُدما في النضال حتى نيل الاستقلال، كما ألقت أيضا بعض الشخصيات المصرية والعربية كلمة بالمناسبة، منهم الأستاذ محمد علي علوبة باشا، والأستاذ فؤاد صروف، الذي دعا إلى عدم الاستسلام، والخنوع، ونظم الأستاذ محمود حسن إسماعيل قصيدة شعرية، دعا فيها لملك مصر والمغرب الأقصى. أنظر: الزهرة: 30 نوفمبر 1947. الأهرام: العدد: 22422، 19 نوفمبر 1947، ص 01.

[4] – علال الفاسي: الحركات الاستقلالية ....المصدر السابق، ص 394-395. الأهرام: العدد: 22422، 19 نوفمبر 1947، ص 01.

[5] – هو مصالي الحاج بن أحمد، ولد سنة 1898 بتلمسان في عائلة فقيرة تمتهن الفلاحة، التحق بصفوف الجيش الفرنسي لتأدية الخدمة العسكرية خلال الحرب العالمية الأولى، هاجر بعدها إلى فرنسا سنة 1923 أين امتهن عدة حرف، بدأ حياته السياسية في نجم شمال إفريقيا،

هنـــاك[1]، على غـــرار عبد الرحمن عـــزام باشا، أحمـد بومنـجل عن حـزب البيـان الجزائـري[2]، وعبد الهـادي الديـوري[3] عن حـزب الاستـقلال المغـربي، وفرحـات حشـاد[4] عن الاتحـاد العـام التـونسي للشغل[5]، وقد استغل محمد صلاح الدين باشا الفرصة، ليلقي كلمة نوّه فيها بمبادرة ميصالي هذه، آملا أن تكون

الذي ساهم في تأسيسه، والحزب الشيوعي الفرنسي، بدأ صدامه مع هذا الحزب منذ 1928، قبل أن يغادره نهائيا سنة 1933، حاول مصالي الترويج لنظرته للاستعمار، ومستقبل بلاده في عدة مناسبات، لاسيما مؤتمر بروكسل المعادي للإمبريالية سنة 1927، والمؤتمر الإسلامي بالجزائر سنة 1936، وقد كلفه ذلك ملاحقة المستعمر الفرنسي، الذي نفاه وسجنه مرات عدة، خاصة بعد تأسيسه لحزب الشعب سنة 1937، وحركة انتصار الحريات الديمقراطية سنة 1946، توفي سنة 1974. للمزيد عد إلى: محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ترجمة: نجيب عياد وصالح المثلوثي، دط، موفم للنشر، الجزائر، 1994، ص 177-178. الحواس منصوري: حرب الريف وأصداؤها في الجزائر 1921-1926، رسالة ماجستير، إشراف: مولود عويمر، جامعة الجزائر 2، السنة الجامعية: 2011-2012، ص 100.

[1] – يأتي ذلك بعدما وطّد مصالي الحاج علاقاته مع المشرق العربي، خاصة بعد الزيارة التي قادته إلى مصر، أين التقى عبد الرحمن عزام باشا، وعديد الشخصيات المصرية والمشرقية الهامة، وكان قبل ذلك قد ربطته صلة صداقة مع شكيب أرسلان، الذي استطاع التأثير على مصالي بتوجّهه العربي الإسلامي؛ إذ حاول مصالي الحاج إعطاء هذه الصبغة لحزبه داخل الجزائر، ما أدى إلى بروز بعض التشنج مع بعض زملائه. للمزيد عد إلى: حميد عبد القادر: الدكتور لمين دباغين المثقف والثورة، دط، دار المعرفة، الجزائر، دس، ص 93-98.

[2] – طالع عنه: محمد حربي: الثورة الجزائرية .....، مرجع سابق. مصطفى سعداوي: المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة نوفمبر، دط، متيجة للطباعة، الجزائر، 2009.

[3] – من مواليد مدينة فاس في 05 مارس 1914 في أسرة اشتهرت بالورع و التقوى، فضلا عن أنها ميسورة الحال لاشتغالها بالتجارة، التحق مبكرا برفاق الكفاح ضد الوجود الاستعماري، كرّس جهوده بالموازاة مع ذلك لتعليم الطلبة المغاربة، تولى بعد ذلك شؤون تسيير حزب الاستقلال بباريس رفقة ثلة من المناضلين المغاربة؛ إذ كان من المساهمين في تهريب الزعيم علال الفاسي سنة 1936، وفي نفس السنة أيضا استقبل الملك محمد الخامس لدى زيارته باريس، كما عرف بدفاعه المستميت على قضايا البلدان العربية، لاسيما فلسطين. أنظر: عبد الهادي الديوري: مذكرات عبد الهادي الديوري رجال المقاومة الأخفياء، أعده للنشر: جعفر الكنسوسي وآخرون، ط1، دار القبة الزرقاء للنشر والخدمات الثقافية، مراكش، 2001، ص 09-15.

[4] – من مؤسسي الاتحاد العام التونسي للشغل في 20 جانفي 1946 رفقة عدد آخر من المناضلين أمثال الحبيب عاشور، مستفيدا من تجربته المهنية والنقابية بسوسة سنة 1936، ثم بصفاقس منذ سنة 1940، بعد نجاحه في مناظرة انتداب بالأشغال العامة كاتبا محتسبا، استطاع بعدها أن يبلور خطابا نقابيا مؤثرا، كما استطاع أن يوثق علاقاته بالأحزاب الوطنية التونسية، خاصة بعدما جهر بمعارضته وتنديده بالاستعمار، وهو ما تجلى في الإضرابات، التي كانت ينظمها الاتحاد، كالإضراب الذي شن يوم 23 نوفمبر 1950 احتجاجا على القمع الاستعماري، ومن إنجازاته أيضا مبادرته إلى تأسيس لجنة العمل من أجل الضمانات الدستورية، والتمثيل الشعبي في ماي 1951، فضلا عن الإشراف على تنظيم الإضرابات بمعية الأحزاب السياسية، كما هو الحال مع إضراب 19 جانفي 1952، توفي فرحات حشاد مُغتالا في 05 ديسمبر 1952. أنظر: عبد السلام بن حميدة: الحركة النقابية (1924-1952)، تونس عبر التاريخ، ج03، (الحركة الوطنية ودولة الاستقلال)، تأليف: نخبة منم الأساتذة تحت إشراف: خليفة الشاطر، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس،2007، ص 127-138. عبد الواحد المكني: فرحات حشاد المؤسس الشاهد القائد الشهيد، ط01، تقديم حسين العباسي، دار صامد للنشر والتوزيع، صفاقس، 2012. Charles Andre Julien, *Et La Tunisie devint independante… 1951-1957*, les éditions Jeune Afrique, Paris, France, 1985, pp57-89.

[5] – تشكّل من اندماج اتحاد النقابات المستقلة للجنوب، واتحاد النقابات المستقلة للشمال، وجامعة الموظفين التونسيين، انعقد مؤتمره التأسيسي في 20 جانفي 1946 بقاعة الخلدونية بتونس، انتخب من خلاله فرحات حشاد كاتبا عاما لهذه المنظمة، وقد شكل تأسيسه محطة هامة في

فرصة لالتئام كلمة العرب والمسلمين، والتعاون فيما بينهم، في مواجهة قوى الاستعمار، خاصة في الشمال الإفريقي[1].

وألقى الوزير المصري كلمة بالمناسبة جاء فيها:"إنني لمغتبط جدا بأن أتكلم في هذا اليوم الرائع، يوم عيد العرش المراكشي الشريف، فأنا أشعر حقا بأنني في وسط عربي، كما لو كنت في مراكش ذاتها، أو في مصر أو في العراق، وأن هذا الحماس الجارف لجدير بأن يحملنا على المضي قُدُما في النضال"، وأدلى المتحدث بلسان الوفد المصري هو الآخر الدكتور محمود عزمي بك بكلمة عقب ذلك بمنظمة الأمم المتحدة، خاصة وأن تلك الفترة تزامنت وأشغال الهيئة الأممية بباريس؛ حيث صرّح يقول:"إن جلالة سلطان المغرب أعرب في الخطاب الديني، الذي ألقاه أمس عن تمنياته الطيبة لنشاط الدول العربية، والإسلامية بصفة عامة"، واستطرد المسؤول المصري يقول:"يحق للوفود العربية أن تعتبر نفسها مُكلّفة بعد ذلك من طرف جلالة السلطان، بإثارة قضية المغرب لدى منظمة الأمم المتحدة"[2].

كما كان لمصر دور بارز في ربط الحركة الوطنية المغربية بجامعة الدول العربية عقب تأسيسها، لما أوعز وزيرها المفوض في مدريد، لدى زيارته لزعيم حزب الإصلاح المغربي عبد الخالق الطريس، الذي كان في زيارة إلى هناك، بإرسال وفد مغربي إلى القاهرة، ليساهم في اللجنة الثقافية للجامعة العربية[3]، وهو ما استحسنته دوائر الجامعة العربية،

تاريخ الحركة النقابية التونسية؛ إذ أصبحت هذه المنظمة من أهم القوى الوطنية، التي ساهمت في النضال الوطني. أنظر: علي آيت ميهوب: بنزرت والاستعمار- بحث في السياسة الاستعمارية والحركة الوطنية في جهة بنزرت 1924-1956، دط، المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، جامعة منوبة، تونس، 2014، ص 325-326.

[1] - الصباح: 04 ديسمبر 1951.

[2] - الصباح: 20 نوفمبر 1951.

[3] - غير أن هذه الخطوة، لم ترق لتطلعات قادة الحركات الوطنية المغاربية، الذين ورغم إلحاحهم على إقناع أعضاء الجامعة بقبول عضويتهم فيها، إلا أن ذلك باء بالفشل، تحت الضغوط التي تمارسها فرنسا، وبريطانيا على الجامعة، لتكتفي الأخيرة، بوضع قضايا المغرب العربي على رأس أجندتها، ورغم الإحباط الذي شكّله ذلك على قادة الحركة الوطنية التونسية، إلا أن ذلك ساهم في تنشيط القضايا المغاربية، خاصة بعدما أكسبت الجامعة العربية دورا إقليميا بارزا لمصر، حاول استثماره الوطنيون المغاربة، الذين وجدوا في مصر ملاذا آمنا لهم، يتيح لهم حرية النضال، وهو ما جعلهم يركزون على مطلب الاستقلال، الذي أصبح محل توافق مختلف أطياف الحركات الوطنية المغاربية، كما يعبّر عن ذلك محي الدين القليبي، زعيم الحزب الدستوري القديم بالقول:"بل أصبح الاستقلال قرار الأمة، أقرته في مؤتمرها العتيد، الذي مثل كافة طبقاتها، وهيئاتها، وأيدته بمظاهراتها، وإضرابها بعده بثلاثة أيام كاملة..."[3]. أنظر: حسين المغربي: محي الدين القليبي، الدار التونسية للنشر، 1968، ص 58.

خاصة أمينها العام عبد الرحمن عزام باشا[1]، الذي عرض على الممثلين المغربيين إرسال وفد مغربي لتمثيل بلاده في الجامعة، بتوافق الخليفة، وحزب الإصلاح بضوء أخضر إسباني، تم الاتفاق على وفد يتكون من محمد بن أحمد بن عبود، ومحمد عبد السلام الفاسي، ومحمد بن عبد السلام بن عبود؛ حيث وصل الوفد القاهرة يوم 07 فيفري 1946 لمباشرة مهامه هناك[2].

ورغم بعض الفتور الذي خيّم على التعامل المصري مع قضية المغرب العربي وتحديدا القضية المغربية، إلا أنه ومع عودة حزب الوفد إلى الحكم، ازداد التعاطف المصري الدبلوماسي مع الشعب المغربي، يتجلى ذلك من التصريح الذي أدلى به "رفعت النحاس باشا"، غداة استقبال البعثة المراكشية شهر ماي 1951بقوله: "إننا دائما إلى جانب مراكش، وسنظلّ نجاهد من أجلها بإرشادات جلالة ملكنا فاروق الأول"، أين تم تكريم أعضاء البعثة، عندما أقام على شرفهم الأستاذ أبو الفتح مأدبة غذاء في فندق سمير أميس، حضرتها ثُلّة من الشخصيات المصرية الرفيعة، كرفعت علي ماهر باشا، وجميل مردم بك، وأحمد حمزة باشا، وفؤاد أباضة باشا، ومحمود غزالي بك، رفقة بعض الزعماء المغاربة مثل الحبيب بورقيبة، وممثلي السلك الدبلوماسي العربي، والمناضلين المراكشيين في القاهرة[3].

2- إدانة سياسة التهديد الفرنسية بالمغرب الأقصى:

نشطت الدبلوماسية المصرية متفاعلة مع تسارع الأحداث في المغرب الأقصى، لاسيما بعد عودة حزب الوفد إلى الحكم مطلع الخمسينات، فعلى إثر الأحداث التي شهدها المغرب الأقصى، بعد تهديدات المقيم العام ألفونسو جوان للملك محمد الخامس بعزله، وبعد الرسالة التي وجّهها الزعيم المغربي علال الفاسي إلى الملك فاروق بتاريخ 31 جانفي 1951، مناشدا إياه فيها التدخل من أجل وقف التهديدات، التي تستهدف الملك محمد الخامس من طرف المقيم العام الفرنسي في المغرب الأقصى الجنرال جوان، وإرغامه على الموافقة على جملة من المطالب[4]، بعدما قامت بمحاصرة

[1] – حرص عبد الرحمن عزام باشا في كل التصريحات التي كان يدلي بها سواء للصحافة المصرية، أو العربية، وحتى العالمية على ضرورة إخلاء بلدان المغرب العربي من المستعمرين، ومنحهم الاستقلال التام، كالحديث الذي أدلى به لجريدة " وكالة اقتصادية ومالية" للعددين الخاصين بيومي 06 و 07 سبتمبر 1946. للمزيد: عد إلى: أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية بالمعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، شريط رقم: 75، ملف: 01، رقم: 1670(2).

[2] – عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة.....، مصدر سابق، ص 199.

[3] – المصري: عدد 5839، ليوم: 18 ماي 1951، ص 03.

[4] – وتنحصر هذه المطالب حسب ما جاء في رسالة علال الفاسي هذه في:

– إلغاء الملك للطلب الذي تقدم به والقاضي بالاستقلال.

– طرد كل الدائرة الوطنية المحيطة به، وتعيين من يقترحه المقيم العام الفرنسي لوظائف الديوان الملكي، والحكومة المخزنية.

قصره[1]، استنكرت مصر ذلك؛ حيث أذاعت وزارة الخارجية المصرية بيانا يدين هذه التصرفات، أتبعها وزير الخارجية المصري محمد صلاح الدين بك بتصريحات، أعلن فيها عن دعم بلاده المطلق للملك المغربي[2].

وصرّح وزير الخارجية محمد صلاح الدين بك في معرض إجابته على سؤال مجلس الشيوخ المصري قائلا:"تهتم الحكومة المصرية اهتماما كبيرا بالحوادث الأخيرة[3]في مراكش، دين الدولة الرسمي الإسلام، فطبيعي أن تهتم بدولة وملكها يمثلان أهم قلاع الإسلام، الحكومة المصرية ديمقراطية، تنصت إلى مطالب الشعب المصري وإرادته، وهو يريد دعم مراكش، ومصر ترتبط بجامعة الدول العربية، ومنه فهي تعمل وفق ميثاقها، الذي يُدعّم الدول العربية في تقرير مصيرها"[4]. وأتبع محمد صلاح الدين بك تصريحه[5]ببيان في مجلس البرلمان، تحدّث فيه عن قلق مصر على حاضر مراكش ومستقبلها، رافضا فيه اعتبار مراكش قضية فرنسية داخلية[6].

وناقشت رئاسة الوزراء المصرية المسألة المغربية في الاجتماع الذي عقدته بحضور عديد الوزراء، كوزراء الداخلية، والخارجية، والشؤون القروية، وبعض الشخصيات السياسية المؤثرة، مثل عبد الفتاح عمرو باشا؛ حيث خرجت ببيان يؤكد على أن مراكش تتمتع بشخصية دولية، وأن اتفاقية الحماية التي عقدت بينها، وبين فرنسا لا تجيب هذه الشخصية، كما أكد البيان على أن الحماية لا تعني إدماج شخصية الشعب المراكشي في الشعب الفرنسي، مقررا على إثر ذلك عزم مصر على إثارة القضية المغربية في هيئة الأمم المتحدة، طالما أصرّت فرنسا على اعتبار قضية المغرب الأقصى مسألة داخلية[7]؛ حيث فُوّض وزير الخارجية في سبيل ذلك، اتخاذ ما يراه مناسبا من قرارات وتوصيات في اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية[8].

– إمضاء العديد من المراسيم التي تعطي السلطة لبعض الموظفين الفرنسيين والمغاربة للتصرّف كما يحلو لهم. أنظر: علال الفاسي: رسائل تشهد على التاريخ، تنسيق وتقديم: الأستاذ شيبة ماء العينين، ج01، ط02، مطبعة الرسالة، المغرب، 2006، ص 106.

[1] – نفسه، ص 106-107.

[2] – البلاغ: 05 مارس 1951، ص 01.

[3] – والمقصود هنا، محاولة سلطات الحماية خلع السلطان المغربي من منصبه، وتولية ابنه القاصر مكانه، ووضع الخائن التهامي الجلاوي وصيا عليه.

[4] – الأهرام: عدد 22499، يوم 06 مارس 1951، ص 01.

[5] – كان محمد صلاح الدين بك يعطف على قضية المغرب بحكم اتصالاته بالطلبة المغاربة في باريس عندما كان طالبا هناك، أين كوّنوا عدة جمعيات للطلبة العرب هناك كان هو من بين مسيّريها. أنظر: عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة....، ج 01، مصدر سابق، ص 381.

[6] – الأهرام: عدد 22499، يوم 06 مارس 1951، ص 01.

[7] – البلاغ: 05 مارس 1951، ص 01.

[8] – البلاغ: 06 مارس 1951، ص 02.

وموازاة مع ذلك، أكّد مصطفى النحاس باشا على ضرورة نصرة مراكش، مشدّدا على تأليف لجنة فرعية لبحث الإجراءات التي يجب اتخاذها إزاء العدوان الفرنسي على مراكش، مبديا إصرار بلاده على ضرورة إيفاد مبعوثا رسميا إلى طنجة المغربية، للوقوف على الحالة هناك، ممهدا الطريق لإثارة بلاده بمعية جامعة الدول العربية للمسألة المغربية في الهيئة الأممية[1].

ومن جهة أخرى، استنكر البرلمان المصري العدوان الفرنسي في مراكش، غداة طرح القضية المراكشية عليه للمناقشة، ودعا نوابه سلطات بلادهم لاتخاذ إجراءات فعلية لثني السلطات الفرنسية عن إمعانها في إذلال الشعب المغربي، وسلطانه الشرعي[2].

كما استهجنت الدول العربية هذا السلوك الفرنسي، مهددة بقطع كل علاقاتها مع فرنسا، إذا تمادت في سياستها هذه، عقب الاجتماع الذي احتضنته مصر لدراسة الوضع المأساوي بمراكش؛ حيث أكّد المجتمعون خلالها على الوضع الدولي لمراكش، وعلى أنّ اتفاقية الحماية التي عقدت بينها وبين فرنسا، لا تحجب هذه الشخصية، والحماية لا تعني إدماج الشعب المراكشي في الشعب الفرنسي، معلنين عزمهم تفويض مصر إثارة القضية المراكشية، وطرحها في هيئة الأمم المتحدة، إذا أصرّت فرنسا على اعتبار قضية مراكش مسألة داخلية، وهو ما فتح الباب أمام تدويل مصر للمسألة المغربية[3].

3- تدويل القضية المغربية:

سعت مصر إلى مساعدة الحركة الوطنية المغربية دبلوماسيا، عبر عملها على إثارة القضية المغربية في المحافل والمنابر الدولية، وذلك رغم عدم استقرار نظام حكمها، أين كان مضطربا بين حكومات الأغلبية الشعبية، ممثلة في حكومات الوفد، التي كانت تشعر بمسؤولياتها العربية، وحكومات الأقلية، التي توافدت على حكم مصر بعد سنة 1946، والتي لم تكن تولي اهتماما كبيرا لهذه القضايا، ولو أنها كانـــت من المنادين بضرورة منح الاستقلال للمغـــرب، وإنهـــاء الاحتـــلال الفرنسي الإسبـــاني له[4].

[1] – الأهرام: 22504، يوم 11 مارس 1951، ص 01.
[2] – البلاغ: 06 مارس 1951، ص 02.
[3] – البلاغ: ليوم 05 مارس 1951، ص 04.
[4] – عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة...، المصدر السابق، ص 490.

ورغم التأخر المصري عن المبادرة إلى نقل الملف المغربي إلى الهيئة الأممية، تبعا لمساعيها الرامية إلى تحييد الموقف الفرنسي تجاه المفاوضات المصرية الإنجليزية، التي كانت تجري وقتذاك، وما تركه من تأثير سلبي على جهود الجامعة العربية، التي أحجمت هي الأخرى عن المضي في إثارة قضايا الشمال الإفريقي على مستوى الهيئة الأممية، إلا أن تبدّد الآمال المصرية والعربية من إمكانية التفاعل الإيجابي الفرنسي والانجليزي مع الطرح المصري، فضلا عن تمادي السلطات الفرنسية في انتهاج سياستها العدائية بالمغرب العربي عموما، والمغرب الأقصى تحديدا، وتزايد التعاطف الشعبي مع القضية المغربية، وضغوط الرأي العام المصري على سلطات بلادهم، دفع مصر، وبالتنسيق مع الجامعة العربية إلى إثارة المسألة المغربية في هيئة الأمم المتحدة[1].

حيث أطلقت مصر حملة بمعية الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، من أجل نقل القضية المغربية إلى هيئة الأمم المتحدة[2]؛ إذ ترجمت موقفها المؤيد للمغرب الأقصى على لسان مندوبها في الأمم المتحدة، في كلمته التي ألقاها في الهيئة الأممية بمهاجمته للاستعمار الفرنسي، وممارساته في المغرب الأقصى، معلنا تأييد بلاده للقضية المغربية، ولحق الشعب المغربي في اختيار ما يراه مناسبا له[3].

يأتي ذلك بعد فترة من الفتور المصري الرسمي إزاء القضية المغاربية، وعزوفه رفقة الجامعة العربية عن الاستمرار في مساعي تدويلها، موازاة مع تراجع المساندة الشعبية المصرية للقضية المغربية، نتيجة استقطاب القضية الفلسطينية، وحرب 1948 للرأي العام بمصر، والوطن العربي بصفة عامة[4].

غير أن الأحداث المأساوية التي عرفها المغرب الأقصى مطلع سنة 1951، أعادت استقطاب واهتمام الرأي العام المصري بالقضية المغربية، ومسألة شمال إفريقيا بصفة عامة؛ حيث سرّع ذلك من عملية تدويل الملف المغربي من

[1] – علي السويح: المرجع السابق، ص 21-22.

[2] – وفي الإطار نفسه، لم تتأخر مصر عن المشاركة، أو الدعوة لعقد مشاورات بين الدول العربية، خاصة الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة؛ حيث كانت على سبيل المثال لا الحصر طرفا فاعلا في الاجتماع، الذي دعا إليه ممثل السعودية في هيئة الأمم المتحدة في 10 ديسمبر 1946، أين حضر عن الجانب المصري عبد الرزاق السنهوري باشا،، وممثل مصر في نيويورك محمود حسن باشا، رفقة ممثلين عن كل من السعودية، سوريا والعراق، والزعيم التونسي الحبيب بورقيبة، أين تعهدوا بالعمل على بذل كل مجهوداتهم لتدويل قضية المغرب العربي عموما. للمزيد عد إلى: أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية بالمعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، شريط رقم: 07 R، علبة: 25، ملف رقم: 10، 1946-1947، ص 345.

[3] – المصري: العدد 4641، ليوم 31 أكتوبر 1950، ص 50.

[4] – علي السويح: المرجع السابق، ص 26.

طرف الجانب المصري[1]، لاسيما في ظل المساعي الحثيثة، التي كان يقوم بها الوطنيون المغربيون في القاهرة، والمشرق العربي بصفة عامة، لتأخذ القضية المغربية طريقها نحو التدويل[2].

وتتويجا للمساعي المصرية السابقة، وتبعا للمشاورات، التي كانت قد انطلقت بين أعضائها، خرجت الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية بقرار جماعي يتضمن عرض قضية المغرب الأقصى على هيئة الأمم المتحدة في دورتها، التي بدأت شهر سبتمبر 1951 بمدينة الإسكندرية بعد تمادي فرنسا في خرق حقوق الإنسان بالمغرب الأقصى[3]؛ حيث أبرق وزير خارجية مصر محمد صلاح الدين إلى الأمين العام للأمم المتحدة تريجيف، قائلا:"حكومتي ترى نفسها ملتزمة برفع القضية إلى الجمعية العامة للمنظمة الدولية، رغبة منها في تحقيق مطالب المغرب"[4]، كما طلب الدكتور محمد صلاح الدين باسم حكومته (حكومة حزب الوفد) بتاريخ 04 أكتوبر 1951 من الأمين العام للأمم المتحدة تسجيل شكوى تتعلق بخرق فرنسا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وإعلان حقوق الإنسان في المغرب الأقصى[5]،

---

[1] – يروي المناضل المغربي أحمد بنسودة، الذي كان ضمن الوفد المغربي الذي مثّل المغرب في دورة الجامعة العربية المنعقدة شهر أوت 1951، أنّه هو ورفقائه لما قصدوا مقر إقامة عبد الرحمن عزام، طالبين منه التدخل باسم الجامعة العربية لنقل القضية المغربية إلى الأمم المتحدة، نصحه عزام بإقناع الحكومة المصرية التي يترأسها مصطفى النحاس بتبني قضيتكم، نتيجة صعوبة الموقف بالنسبة لها، بعدما فتحت معركة دبلوماسية مع بريطانيا في هيئة الأمم، وبالتالي لا يمكنها تقديم شكوى ضد بريطانيا، وأخرى ضد فرنسا في الوقت نفسه، لأن ذلك قد يعبئ قوى الشر عليها على حد قوله، وهو ما حدا بهم بنقل المقترح إلى النحاس باشا، الذي –حسبه– تفهّم طلبهم، وأبدى اهتماما به، لما هاتف عبد الرحمن عزام قائلا باللهجة المصرية: "ما فيش في القنافيد أملس، بريطانيا وفرنسا زي بعض، وإخواننا المراكشيون لديهم حق علينا". أنظر: أحمد بنسودة: المرجع السابق، 42.

[2] – علي السويح: المرجع السابق، ص 88.

[3] – وضمت هذه اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية، التي اتخذت هذا القرار الدول العربية الأعضاء في الأمم المتحدة، ويتعلق الأمر بمصر، والسعودية، والعراق، وسوريا، ولبنان، واليمن، وأرسل رؤساء الوفود العربية الستة، الذين حضروا اجتماع اللجنة السياسية برقية إلى محمود فوزي بك، ممثل مصر الدائم في هيئة الأمم المتحدة، لكي يبلغ ممثلي الدول العربية قرار اللجنة السياسية السابق الذكر، وحتى يقدموا باسم حكوماتهم الستة طلبا إلى السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة بإدراج القضية المغربية في جدول أعمال الهيئة، وأرفقوا ذلك برقيتهم إلى محمود فوزي بك بمذكرة تتضمن أسباب طلب إدراج القضية المغربية في جدول أعمال الهيئة الأممية، وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة المصرية، كانت قد أعلنت على لسان وزير خارجيتها محمد صلاح الدين باشا في اللجنة السياسية، استعدادها للتقدم بطلب إدراج قضية مراكش في جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة، المزمع عقدها بباريس، مقترحا أن تتقدم بهذا الطلب جميع الدول العربية الأعضاء في الهيئة الأممية، حتى تكسب القضية المغربية دعما أكبر. أنظر: المنار: السنة: 01، العدد 10، 21 محرم 1371 هـ/ 22 أكتوبر 1951م. علال الفاسي: المغرب العربي....، مصدر سابق، ص 130.

[4] – كان ذلك في الفترة نفسها، التي ألغت خلالها الحكومة المصرية بقيادة حزب الوفد معاهدة 1936 بين مصر وبريطانيا. أنظر: قاسم الزهيري: إسهامات مصر في كفاح المغرب، ندوة العلاقات التاريخية المصرية المغربية (رصيد وآفاق)، إعداد: نجالة المريني، دار الثقافة للطباعة والنشر، الرباط، 1989، ص 188.

[5] – قدمها وزير الخارجية المصرية محمد صلاح الدين باشا، في برقية خاصة للأمين العام للأمم المتحدة، مشيرا فيها إلى أن لسان حال الوفد المصري لدى الأمم المتحدة يقول أن المعاهدة، التي تستند إليها شكوى مصر ضد فرنسا في قضية مراكش، ليست معاهدة 1911، كما فهم

وختم الطلب المصري ببيان جاء فيه:"أن الدول العربية فشلت في الوصول مع فرنسا إلى نتيجة عن طريق التفاوض المباشر، ولذلك جئنا بها إلى الأمم المتحدة، لتحقيق الآمال المشروعة للشعب المغربي، وتجنب تطور التوتر هناك، الذي يشكّل خطرا على السلم في هذه المنطقة"، وأيّد مصر في هذه الشكوى العراق، والمملكة السعودية، وسوريا ولبنان، واليمن، وكلهم أعضاء في جامعة الدول العربية آنذاك[1].

وقد تضمّنت هذه الشكوى التي تقدمت بها الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية، طلبا يدعو إلى ترسيم قضية مراكش في جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة، ومن أهم ما جاء في بنوده:

- بطلان معاهدة 1904، بحيث لم تعد لها قيمة، لأن فرنسا تنفذها بمفردها.

- نضوج مراكش السياسي يؤهلها للاستقلال.

- الاحتلال الفرنسي يتنافى مع دستور الأمم المتحدة.

- الشعب المغربي ينادي بإلغاء الحماية.

كما قررت اللجنة السياسية التابعة لجامعة الدول العربية مقاطعة الاحتفال الخاص بعيد الأمم المتحدة (24 أكتوبر) تضامنا مع الشعب المغربي[2]، وهي الخطوة التي زكّاها عبد الرحمن عزام باشا سلفا، عندما صرّح قائلا:"إنّ سير

خطأ من برقية وزارة الخارجية المصرية، وإنما معاهدة 30 مارس 1912 المبرمة بين فرنسا ومراكش، وقد جاء في الرسالة، التي بعث بها محمد صلاح الدين باشا إلى الأمين الأممي:"باسم حكومتي، أطلب منكم أن ترسموا في جدول أعمال المنظمة الأممية في دورتها القادمة القضية التالية:

- خرق فرنسا في مراكش لمبادئ دستور الأمم المتحدة، وليثاق حقوق الإنسان، ثم يسترسل فيقول:"وإليكم بيانا إيضاحيا: "إن النزاع القائم بين فرنسا ومراكش، والذي هو نتيجة مطالبة الحكومة المراكشية، والشعب المراكشي بحقوقهم الوطنية، قد دخل من جديد في طور أخطر مما كان، تدل على ذلك الحوادث، التي جرت هناك منذ استهلال هذا العام. وحكومتي التي تقدر العلاقات، التي تربط الشعب المراكشي بالأمم العربية، لا يمكن أن تلبث مكتوفة الأيدي تجاه هذه الحالة، التي لا تعد فقط خرقا لمعاهدة 1912، التي هي غير متفقة مع مبادئ دستور الأمم المتحدة، بل إن هذه الحالة من شأنها عرقلة تنفيذ بنود ميثاق حقوق الإنسان.

وحيث أن المساعي، التي قامت بها دول الجامعة العربية لدى الحكومة الفرنسية، كانت عديمة الفائدة، فإن حكومتي ترى نفسها مضطرة لتقديم القضية إلى الجلسة العامة للأمم المتحدة، لتحقيق أماني الشعب المغربي القومية، ولاجتناب تطور التوتر الحالي تطورا من شأنه تعكير صفو الأمن في هذه المنطقة". أنظر: الصباح: 07 أكتوبر 1951.

[1] - عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة...، المصدر السابق، ص 494.

[2] - الصباح: 06 أكتوبر 1951.

الحوادث وتطـــوراتها قد أرغـــمت الدول العـــربية على اللجـــوء إلى المنظمة الأممية لتســـــوية القضية المغربية"[1].

وتجسيدا لذلك، باشرت مصر عبر مندوبها في الأمم المتحدة فوزي بك اتصالات، ومساعي عدة للاستطلاع، ومعرفة اتجاهات ومواقف الوفود، في حالة ما إذا أُثيرت مشكلة مراكش في هيئة الأمم، وذلك على رأس المجموعة العربية الآسيوية، التي تبنّت عرض القضية المغربية على هيئة الأمم المتحدة؛ حيث اجتمع محمود فوزي بك في هذا الإطار بكل من مندوب الولايات المتحدة الأمريكية، وباكستان في الأمم المتحدة، وبالمندوب الفرنسي لاكوست لدراسة قضية عرض المسألة المراكشية[2].

أثارت هذه الخطوة المصرية حفيظة السلطات الفرنسية، التي أقدمت على استعمال كل السُبُل المتاحة، لاسيما، الضغط على الدول الحليفة لمصر، محاولة المناورة مع الدول العربية، حين التمست من مصر والدول العربية إعطاءها مهلة، بحجة توافق الطلب المصري، ومفاوضاتها مع ملك المغرب الأقصى، وانتظار نتائجها، وهو ما وافق عليه الوفد المصري، ولكن تمادي فرنسا في سياسة ربح الوقت، وخطاب الملك محمد الخامس آنذاك[3]، جعل الدول العربية تطلب إدراج القضية المغربية على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، لتبدأ المداولات التي استمرت يومين تخلّلتها صراعات حادّة بين المؤيدين، والمعارضين لإدراج القضية المغربية[4].

وتكفّل وزير الخارجية المصري محمد صلاح الدين خلال هذه المداولات بالرد على وزير خارجية فرنسا، مذكّرا بأن الوفد المصري يشاطر الوفود الأخرى بخصوص ثناء الوفود الأخرى على حسن ضيافة فرنسا، مؤكدا تيقّنه من أن هذه الضيافة ستساهم في دراسة جميع القضايا، التي تهم الأمم المتحدة، والتي من بينها قضية المغرب الأقصى، لو أخذت السلطات الفرنسية ذلك مأخذ الجد، ليعرّج بعدها الوزير المصري على المساعي، التي بذلت مع فرنسا، ومنها مساعي الملك المغربي محمد الخامس لتسوية القضية المغربية، ليعود ويؤكد على الصلات التاريخية، التي تجمع مصر بالمغرب الأقصى، خاصة روابط الدين، والأصل، والعادات والتقاليد منذ القديم، مطالبا بمناقشة قضية المغرب الأقصى في الأمم

[1] – الصباح: 04 نوفمبر 1951.

[2] – الأهرام: عدد 22502، يوم 09 مارس 1951، ص01.

[3] – ألقى الملك هذا الخطاب بمناسبة عيد العرش في 18 نوفمبر 1951، أعلن فيه عن رغبته في بناء علاقات مع فرنسا وفق أسس جديدة تضمن للمغرب سيادته، كما جدد الملك تصميمه على استعادة مجد البلاد، وتمتيعه بالمؤسسات الديمقراطية، متمنيا مواصلة التفاوض مع فرنسا. أنظر: قاسم الزهيري: إسهامات...، المرجع السابق، ص 189.

[4] – نفسه.

المتحدة بكل صراحة وشفافية، ومؤكدا أنّ الحقوق التي يطالب بها المغرب الأقصى، هي حقوق إنسانية، لافتا إلى أن الأمم المتحدة احتفلت قبل أيام بمرور ثلاث سنوات على بيان حقوق الإنسان[1].

ورغم هذه المساعي الحثيثة، إلا أن عملية التصويت كرّست رؤية فرنسا نتيجة الضغوط، التي مارستها على مختلف الوفود[2]، ولم تثن هذه التطورات الوفد المصري المتمسك بموقفه، حين عقّب الوزير المصري على ما حدث قائلا:"أعتقد أن التصويت الذي تم إجراؤه لا يمنعنا من الرجوع إلى المسألة في الدورة السادسة، فليس التأجيل إلا تأجيلا مؤقتا"[3].

وعبّر ممثل مصر في هذه الجلسة، باقتضاب عن أسفه، وخيبة أمله من المنظمة الأممية ولما جرى[4]، مؤكدا على أن المجلس قد خرج عن دائرة نفوذه، برفضه إدراج قضية المغرب الأقصى في جدول أعماله، وأنّ الأمم المتحدة لها الكفاءة التامة للنظر في هذه القضية، ثم قال:"لقد برزت قضية المغرب الأقصى على المسرح الدولي منذ بداية هذا القرن، ولذا فإنني أطالب من جديد بأن تُدرجها في جدول الأعمال"[5].

كما شجبت الأحزاب الوطنية المغاربية المتواجدة في مصر، في اجتماع عقدته بمكتب المغرب العربي بالقاهرة يوم 11 نوفمبر 1951، ضمّ كل من علال الفاسي، والشاذلي المكي، والطيب بنونة، وعلي البلهوان أيضا فشل الهيئة الأممية في إدراج القضية المغربية في جدول أعمالها، معتبرة ذلك مخالفا للمبادئ الأولية للديمقراطية، فضلا عن كونه اتّخذ تحت تأثير الدول الاستعمارية، مشيرة إلى أن الهيئة الأممية بهذه الخطوة التي قامت بها، تكون قد شجعت الاستعمار الفرنسي على المضي في تطبيق سياسة القمع، والاستغلال، والتجهيل بالشمال الإفريقي، وبذلك تكون قد انتهكت الميثاق الأممي لحقوق الإنسان، الذي هو إنجيل الأمم المتحدة على حد تعبيرهم[6].

هذه السياسة التي لجأت إليها السلطات الفرنسية لفرملة الجهود العربية في الأمم المتحدة، كان في جوهر نص الرسالة التي وجّهها الزعيم علال الفاسي إلى رئيس ديوان الملك فاروق الدكتور حافظ عفيفي باشا بتاريخ 12 مارس 1952، طالبا منه رفعها إلى الملك فاروق، معبّرا فيها عن شكره، وتقديره العميقين لمصر، لدورها الريادي والهام في

---

[1] – المصري: 09 نوفمبر 1951، ص 02. قاسم الزهيري: المرجع السابق، ص 189–190.

[2] – في هذا الإطار، تشكلت كتلة متكونة من بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وبذلت مجهودات كبيرة من أجل تأجيل إدراج المسألة المغربية في جدول أعمال الهيئة الأممية. أنظر: المصري: 09 نوفمبر 1951، ص 02.

[3] – قاسم الزهيري: المرجع السابق، ص 189– 190.

[4] – الصباح: 17 نوفمبر 1951.

[5] – الصباح: 14 نوفمبر 1951.

[6] – المنار: السنة: 01، العدد 11، السبت 09 ربيع الأول 1371 هـ/ 08 ديسمبر 1951م.

مساعيها لدعم المسألة المغربية دوليا، وتحديدا دورها الكبير في دفع جامعة الدول العربية لعرض قضية المغرب الأقصى في هيئة الأمم المتحدة، رغم العراقيل التي واجهتها، مذكرا إياه بما يعانيه الشعب، والملك المغربيين، جرّاء التعسف الفرنسي، رغم المساعي التي قام بها السلطان محمد الخامس، والتي تجاهلتها السلطات الفرنسية على حد قوله، مصرّة على بقاء الحماية، والاقتصار على بعض الإصلاحات، على خلاف الرأي العام في فرنسا، وحتى أمريكا، راجيا من الملك فاروق التدخل كما هو مألوف لنصرة القضية المغربية، ودفع عجلة تسويتها إلى الأمام[1].

وأتبع علال الفاسي رسالته السابقة، برسائل أخرى متقاربة زمنيا لمختلف المسؤولين المصريين، بداية برسالة مؤرخة في 06 أفريل 1952، مرفوعة إلى رئيس الحكومة المصرية حول الوضعية في منطقة الحماية الإسبانية من مراكش، على خلفية الجولة التي قادت وزير الخارجية الإسبانية إلى عدد من الدول العربية[2]، أما الثانية فوجهها إلى وزير الخارجية المصري بدوي باشا، يشكوه فيها الممارسات الفرنسية في المغرب الأقصى، خاصة في الجانب الاقتصادي، مثنيا على الدور المصري الكبير في تدويل قضية بلاده، ومناشدا إياه التدخل لدعم المغرب[3]، في حين وجّه الرسالة الثالثة المؤرخة في 21 جوان 1952 لـوزير العدل المصري كامل مرسي، مناشدا إياه مواصلة مصر مجهوداتها الدبلوماسية، رفقة الدول الأفروآسيوية، لدعم قضية بلاده في الأمم المتحدة، وعرض المسألة المغربية من جديد على جدول أعمال الهيئة الأممية[4].

ورغم حلول نظام حكم جديد في مصر عقب ثورة 23 يوليو 1952، إلا أنّ ذلك لم يؤثر على الموقف المصري تجاه القضايا العربية؛ حيث استمرت في تأييد الحركة الاستقلالية في المغرب[5]، وظهر ذلك في تأكيد الموقف المصري الثابت بخصوص القضية المغربية، حين شدّد مندوب مصر في الأمم المتحدة على ضرورة إنهاء الاحتلال الفرنسي في المغرب الأقصى، بعد مشروع القرار الذي يتضمن جملة من المطالب، التي قدمتها الكتلة الآفروأسيوية المتألفة من بهجت بدوي من مصر، والسيد نصر الله انتظام، والسيد خليل تقي الدين عن لبنان[6]، وذلك عقب الكلمة التي ألقاها مندوب باكستان؛ إذ صرح المندوب المصري الدكتور حلمي بهجت بدوي أنّ الحماية في مراكش يجب أن تنتهي، آملا من الجمعية العامة أن تتّخذ خطوات ملموسة، تساعد الشعب المراكشي في تقرير مصيره، ومؤكدا على

[1] – علال الفاسي: رسائل.....، المصدر السابق، ص 111-116.
[2] – نفسه، ص 117-123.
[3] – نفسه، ص 129-130.
[4] – نفسه، ص 139-143.
[5] – صلاح العقاد: المغرب...، المرجع السابق، ص 200.
[6] – الأهرام: يوم 08 أكتوبر 1953، ص 02.

وجوب قيام هيئات نيابية، تكون منتخبة من الشعب، كما طالب من الأمم المتحدة، وضع جدول زمني محددا لمفاوضات الحصول على الاستقلال لمراكش، يتم بموجبه تحقيق تطلّعات شعب مراكش[1].

أما عن قضية عزل سلطان مراكش، فقال بدوي بأن فرنسا بدلا من أن تتعاون في حل هذه المشكلة، لجأت إلى أساليب العنف ضد الشعب المراكشي، ووصلت هذه الأساليب ذروتها حسبه، بعد عزل الملك الشرعي، محمّلا الحكومة الفرنسية مسؤولية زيادة توتر الأوضاع هناك، واستطرد قائلا:"أن هذه السياسات الفرنسية أدّت إلى تهديد السلم والأمن في هذه المنطقة من العالم"[2].

وشدّد الدبلوماسي المصري على تحمّل الجمعية العامة للأمم المتحدة لكافة مسؤولياتها في القضية، خاصة بعد القرارات السيئة حسبه، التي اتخذتها قُبيل هذه الدورة بإغلاقها قضية مراكش، وأضاف بدوي قائلا:"إن فرنسا تحاول بكل قوة الضغط على المراكشيين والملك قصد قبول إصلاحات غير فعّالة كانت قد قُوبلت بالرفض منذ 1947، كما حاولت السلطات الفرنسية عن طريق التهـديـد، فرض ثلاثة مراسيم بموجبها يتنازل الملك عن العرش"[3].

وقال الدكتور حلمي بهجت، أنّه يودّ أن يذكّر من يشكّون في اختصاص الجمعية العامة بالنظر في قضية مراكش، أن الجمعية العامة سبق لها أن شغلت نفسها بالنظر في قضية الزوجات الروسيات، اللاتي منعتهنّ حكومتهنّ من اللحاق بأزواجهن الأجانب خارج الإتحاد السوفياتي، فهل يمكن أن يكون ثمّة شك في سلطة هذه الجمعية العامة نفسها النظر في الاعتداء على حقوق الإنسان لأمة بأكملها[4].

وفي جلسة أخرى، استهجن المندوب المصري في الأمم المتحدة موقف مندوب بريطانيا، القاضي بتسليط الضوء على قضية هيمنة الثقافة الروسية على دول وسط آسيا، كونها في نظرهم أهم من قضية مراكش؛ حيث أعاد مندوب مصر بهجت حلمي بدوي فتح موضوع مراكش للمناقشة، مذكّرا بأن ثلاث دورات متتالية، والهيئة الأممية توصي بضرورة تسوية مسألة مراكش ولم تلتزم بذلك، ما أدّى حسبه إلى تفاقم الأوضاع هناك، وأكد على أن المسؤولية الكاملة تجاه شعب مراكش يجب أن تتحملها الأمم المتحدة، مكرّرا القول أن البلاد الصغيرة، والضعيفة لم تعد بحاجة

[1] – المصري: عدد 5698 ليوم: 09 أكتوبر 1953، ص02.
[2] – المصري: عدد 5698 ليوم: 09 أكتوبر 1953، ص02.
[3] – المصري: عدد 5698 ليوم: 09 أكتوبر 1953، ص02.
[4] – المصري: عدد 5698 ليوم: 09 أكتوبر 1953، ص02.

لحماية أية دولة، لأنّ نظام الأمن الجماعي للأمم المتحدة كفيل بتقديم المساعدة لها، مؤكدا من جديد أن فرنسا غير صادقة وجادّة في مسألة الوصول إلى تسوية سلمية في مراكش، وقال أن ذلك يؤثر في كرامة الأمم المتحدة[1].

واستنكر مندوب مصر مقاطعة فرنسا لمناقشة المسألة المراكشية، واصفا إياها بأنها تحد لأعظم هيئة في العالم، كما قال بأن رفضها الحضور، والاشتراك في مناقشة المسألة المراكشية أمام اللجنة السياسية خلال الدورة الماضية، والدورة الحاضرة للجمعية ينطوي على سابقة خطيرة، يجدُر بالمنظمة العالمية أن تستنكرها، مضيفا أن ذلك يضرّ بالهيئة الأممية وكرامتها، وإنه في الواقع تحد لسلطان الجمعية العامة[2].

وفي السياق نفسه، ساند مندوب الهند وجهة النظر المصرية، في كلمته أمام اللجنة السياسية التابعة للأمم المتحدة؛ حيث طالب هذه الأخيرة بأن لا تكون أهدافها بشأن حقوق الإنسان حبر على ورق، حاثّا على أن تستخدم مساعيها لتحصل مراكش على الاستقلال، كما أكّد المندوب الهندي على أن بلاده ترفض وجهة النظر الفرنسية، القاضية باعتبار قضية مراكش مسألة داخلية، وقال بأن مراكش دولة ذات سيادة تربطها بفرنسا ودول أخرى معاهدات. وفي الإطار نفسه، حذّر المندوب السعودي أسعد العقبة من خطورة الاضطرابات التي شهدتها مراكش، التي من شأنها —حسبه– أن تهدد الأمن العالمي، مطالبا بصدور قرار أممي يكبح جماح الفرنسيين[3].

ولمتابعة قضية مراكش عن كثب، استقبل الرئيس المصري اللواء محمد نجيب محمد بن عبد الكريم الخطابي، شقيق عبد الكريم الخطابي، تناولا موضوع السياسة الفرنسية الجائرة في مراكش، شدّد خلاله الرئيس على ضرورة توحّد جميع أطياف الشعب المغربي ضد السياسة الفرنسية[4].

وكان مجلس الأمن قد رفض طلبا من مندوبي لبنان، وباكستان، بإدراج قضية مراكش في جدول أعماله[5]، بعد نقاش بين مندوبي لبنان، وباكستان، والمندوب الفرنسي حول التحفّظ الذي تقدم به الوفد الفرنسي فيما يتعلق بحضور ممثل حزب الاستقلال المغربي هناك؛ حيث أوضحا له بأنه عضو في الوفد الباكستاني، وله صفة مستشار في هذا الوفد، أما مندوب روسيا، فعارض موقف الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، وطالب بإدراج مسألة مراكش في

[1] – المصري: عدد 5699 ليوم: 10 أكتوبر 1953، ص 02.
[2] – الأهرام: يوم 09 أكتوبر 1953، ص 06.
[3] – المصري: عدد 5704 ليوم 15 أكتوبر 1953، ص 02.
[4] – المصري: عدد 5660 01 سبتمبر 1953، ص04.
[5] – المصري: عدد 5662 ليوم 03 سبتمبر 1953، ص 01.

جدول أعمال مجلس الأمن، وهو الموقف الذي اتخذه مندوب الصين أيضا[1]، هذا الرفض أثار سخط اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية؛ حيث اعتبر أحمد الشقيري هذا القرار بغير المفاجئ للعرب، ولن يثنهم حسبه عن مواصلة العمل من أجل عدالة القضية المغربية[2].

وبناء على ما تقدم، تبرز الجهود الدبلوماسية المصرية الحثيثة، التي ما فتئت تبذلها السلطات الرسمية، سواء تعلّق الأمر بالقصر، ممثلا في الملك فاروق، أو الحكومات المتعاقبة، وفي مقدمتها، حكومات الوفد لدعم نضال الحركة الوطنية المغربية دبلوماسيا؛ إذ ساهمت هذه الخطوات الإيجابية في إخراج القضية المغربية إلى دائرة الضوء، ومن ثمة حصولها على تأييد شريحة واسعة من القوى العربية والإسلامية والعالمية أيضا، محققة بذلك انتصارا دبلوماسيا كبيرا، مهّد الطريق للشعب المغربي ليحقق مكاسب أخرى، كانت كفيلة بإرغام سلطات الحماية على الجلوس إلى طاولة المفاوضات مع القادة المغاربة، التي أفضت إلى الاعتراف بحق المغرب الأقصى في نيل حريته واستقلاله.

[1] – الأهرام: يوم 01 سبتمبر 1953، ص 02.

[2] – المصري: عدد 5663 ليوم 04 سبتمبر1953، ص09.

الفصل الثاني

الدعم السياسي المصري لنضال الحركة الوطنية المغربية

1- مصر تحتضن قادة الحركة الوطنية المغربية

2- الهيئات والأحزاب المغربية بمصر

3- الدعم الشعبي المصري للحركة الوطنية المغربية عقب الظهير البربري 1930

بذلت مصر جهودا كبيرة لمساندة الحركات الوطنية في المغرب العربي، رغم الظروف الصعبة، التي كانت تمر بها[1]؛ إذ احتضنت الزعماء المغاربة، الذين غادروا بلدانهم طواعية، أو قسرا لمواصلة النضال من أجل قضيتهم، وفي هذا الشأن، سمحت السلطات المصرية لهم بتأسيس هيئات، وهياكل سياسية، تنظم، وتسهّل، وتدعّم نشاطهم النضالي هناك.

1- مصر تحتضن قادة الحركة الوطنية المغربية:

شكّلت القاهرة لمدة طويلة ملتقى، ومقصدا لعدد كبير من المجاهدين الكبار؛ إذ كان المصريون ينظرون إلى الزعماء القادمين نظرة أخوية[2]؛ حيث غدت القاهرة ملاذا، وقاعدة انطلاق لنضال القادة المغاربة، خاصة بوجود ثلة من الزعماء المغاربة[3]، الذين وجدوا في مصر، ما افتقدوه في بلدهم، باعتبار أن القاهرة كانت من أهم العواصم العربية، علاوة على كونها مرتعا لمختلف الحركات التحررية العربية[4].

ارتأى بعض قادة الحركة الوطنية بالمغرب الأقصى التوجه شرقا، وتحديدا مصر، التي قصدها هؤلاء للدراسة أولا، ومواصلة النضال الوطني ثانيا، بعدما، ضاقت بهم ظروف النضال في بلدهم نتيجة مضايقات المستعمر، ومن هؤلاء، المناضل عبد الخالق الطرّيس، الذي غادر مسقط رأسه بتطوان في 25 أكتوبر 1928 متوجها إلى القاهرة، ليلتحق بداية بالأزهر الشريف؛ حيث ظل هناك، إلى أن التحق بالجامعة المصرية في 18 مارس 1929[5]، بمعية محمد الطنجي، وهناك وجد بعض الطلبة، الذين سبقوه إلى هناك مثل محمد المكي الناصري[6].

---

[1] – نخص بالذكر هنا فترة الحرب العالمية الثانية، وما انبثق عنها، من فرض للأحكام العرفية، وتوقيف الحريات كحرية الاجتماع، والصحافة، وهو ما انعكس سلبا على نشاط الوطنيين المغاربة هناك، لاسيما، الطلبة من أجل القضية الوطنية لبلدانهم في مصر. أنظر: عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة الوطنية .....، مصدر سابق، ص 379.

[2] – محمد الغزالي: مع البشير الإبراهيمي في القاهرة، مجلة الثقافة، السنة الخامسة عشر، العدد 87، شعبان–رمضان 1405 هـ/ ماي– جوان 1985م، ص 95. وأيضا: تركي رابح: البشير الإبراهيمي في المشرق العربي، مجلة الثقافة، السنة 15، العدد 87، ماي/ جوان 1985.

[3] – أبو بكر القادري: أخي الأستاذ عبد الكريم غلاب كما عرفته، عبد الكريم غلاب ضوء يشرق من المغرب، إشراف: سعاد محمد الصباح، إعداد وتحرير: محمد يوسف نجم، دار سعاد الصباح للنشر والتوزيع، دس، ص 486.

[4] – عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة....، المصدر السابق، ص 375.

[5] – محمد بن عزوز حكيم: يوميات...، المرجع السابق، ص 53. للتوضيح أكثر، أنظر: الملحق رقم: 21، ص 516، الملحق رقم: 22، ص 517، الملحق رقم: 23، ص 518.

[6] – عبد الإله بلقزيز وآخرون: الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية 1947–1987 محاولة في التأريخ، ط01، مركز دراسات الوحدة العربية، جوان، بيروت، 1992، ص 28.

وجد الطرّيس في القاهرة الفضاء المناسب لممارسة كل النشاطات والمهام، التي قصد من أجلها مصر، إلى أن غادرها عائدا إلى بلاده، يوم 25 ماي 1930، ليعود إليها مرة ثانية رفقة محمد بنونة، والحسن بوعياد يوم 08 أكتوبر 1930، لاستكمال مزاولة مهامه الدراسية والنضالية[1].

عاد المناضل المغربي عبد الخالق الطريس مرة أخرى إلى القاهرة بعد مغادرته لها سنة 1932، هذه المرة، كقطب من أقطاب الحركة الوطنية المغربية، ورئيسا لحزب الإصلاح الوطني المغربي شهر ماي سنة 1947، أين لقي ترحابا كبيرا[2]، من مختلف الفعاليات المغاربية، والمصرية، والعربية الإسلامية[3]، ومن هناك باشر نضاله السياسي من جديد رفقة زملائه في مكتب المغرب العربي بالقاهرة[4]، خاصة وأن عودته هذه، تزامنت مع لجوء الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي إلى مصر[5].

وإضافة لعبد الخالق الطريس، تواصل توافد قادة الحركة الوطنية على مصر، مثل الأستاذ محمد داود، الذي وصل القاهرة مطلع شهر فيفري 1935، منضما إلى زملائه هناك كعبد القادر الرباحي، ومحمد عزيمان، ومحمد بن عبد

---

[1] – محمد بن عزوز حكيم: يوميات...، المرجع السابق، ص 93-126.

[2] – في هذا الإطار، ينقل لنا المحمد أحمد بن عبود، في رسالته إلى أحمد بن البشير الهسكوري المؤرخة بـ 22 ماي 1947 بالقاهرة، بأنه وجد كل التسهيلات، والدعم من الجانب المصري، لتسهيل دخول الطريس إلى الأراضي المصرية؛ حيث يشيد بدور عزام باشا، الذي ورغم أنه كان مسافرا إلى أمريكا، إلا أنه أوفد ممثلا عنه لاستقباله، أما وزارة الخارجية المصرية، فيقول المحمد أحمد بن عبود، أنه زار مدير الشؤون العربية في وزارة الخارجية المصرية، وأخبره بقرب وصول الأستاذ الطريس، طالبا منه أن ترسل وزارته من يستقبله إن كان ذلك ممكنا، أو أن توصي عليه، وأن يجتمع بوكيل وزارة الخارجية اجتماعا خاصا، فأجابه بأن الحكومة المصرية مستعدة أن تعمل لهم كل ما بوسعها، معتذرا عن عدم إرسال مندوب من الخارجية المصرية لمقابلة الطريس، لعدم ملاءمة الظروف، وموافقا على ما دون ذلك، ويضيف أيضا أن مصالح الجمارك المصرية، لم تبخل هي الأخرى في تقديم يد المساعدة لهم؛ حيث اعتنت كثيرا بالطريس، عندما قام المسؤول الأول عليها بميناء السويس، بإرسال ضابط لاستقبال الطريس، وفرقة من البوليس لمرافقته إلى محطة القطار، أين وجد وفود الهيئات المختلفة المصرية، والجامعة العربية، ومكتب المغرب العربي في استقباله. أنظر: المحمد بن عبود: وثائق.....، المرجع السابق، ص 131-132. وللمزيد أيضا، راجع: نشرة مكتب المغرب العربي بالقاهرة رقم: 86 ليوم: 26 جانفي 1948 حول تصريح لعبد الخالق الطريس بالقاهرة قبيل عودته إلى المغرب، أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية بالمعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، شريط رقم: 979، رقم 2889 (4)، ملف حول نشاط زعماء شمال إفريقيا بمصر، أفريل 1946-ديسمبر 1949. أنظر أيضا: الملحق رقم: 3، ص 498.

[3] – المصري: العدد 3522 ليوم 17 ماي 1947، ص 04.

[4] – حيث نقل إلى القاهرة حقيقة ما تمارسه السلطات الفرنسية والإسبانية بالمغرب في حق الشعب المغربي في الميدان؛ إذ شدّد على أن الاستعمارين في مستوى واحد، مشيرا إلى مناورات الحكومة الفرنسية لإقناع الشعب المغربي لإقامة اتحاد فرنسي، وهو الأمر، الذي قوبل بالرفض المطلق. أنظر: المقطم: 22 ماي 1947، ص 03.

[5] – الأهرام: العدد 22276 ليوم 10 جوان 1947، ص 01.

السلام الخطيب، أين وجد هو الآخر كل الترحاب من المسؤولين المصريين، على غرار وزير الخارجية المصري عزيز عزت باشا، ومختلف الشخصيات العربية، والمصرية الأخرى كمحمد رشيد رضا، ومحب الدين الخطيب وغيرهم[1].

ازداد توافد المناضلين، والزعماء المغربيين أكثر عقب الحرب العالمية الثانية، في أعقاب تأسيس جامعة الدول العربية، خاصة مع جهر السلطان المغربي محمد الخامس بتوجهّه الجديد، القائم على توثيق الصلات مع المشرق العربي، ولاسيما مصر، مجسّدا ذلك عبر إرساله لوفد ممثل للمنطقة الخليفية بالجامعة العربية، الذي حلّ بالقاهرة في 07 فيفري 1946 مكون من الزعيمين: محمد بن عبود، ومحمد الفاسي، الذين لقيا كل الترحاب من السلطات العليا المصرية، لاسيما، الملك فاروق، الذي خصّهما باستقبال حار، شجعهما فيه على مواصلة النضال من أجل قضية بلادهم العادلة- كما سبقت الإشارة إليه-[2].

وفي السنة الموالية، التحق الزعيم المغربي الآخر علال الفاسي بالقاهرة، وتحديدا يوم 25 ماي 1947، أين وجد هو الآخر الفضاء خصبا، لممارسة عمله النضالي ضد الاحتلال الفرنسي، والاسباني لبلاده، لاسيما الاتصال بالشخصيات المهمة لمساعدة الشعب المغربي في نضاله، والترويج لقضية بلاده في المشرق العربي، بإلقاء المحاضرات، وكتابة المقالات، والإدلاء بالأحاديث لمختلف الصحف العربية[3]؛ إذ وما إن حلّ بالقاهرة، حتى وجّه خطابا من إذاعة صوت العرب إلى الشعب المغربي، يستنهضه فيها، ويشحذ هممه قصد الاستعداد لمحاربة المستعمرين[4]، فضلا عن المشاركة في المهرجانات الشعبية، والمؤتمرات، وتقديم المذكرات لمختلف المنظمات الفاعلة، رفقة المناضلين المغربيين الآخرين، الذين تواصل التحاقهم بالقاهرة تباعا، على شاكلة السكرتير العام لحزب الإصلاح الوطني المغربي الطيب بنونة، الذي وصل العاصمة المصرية خريف سنة 1951[5].

وقد ساعد هؤلاء في نشاطهم الوطني النضالي هذا، تبلور العمل المغاربي المشترك خلال تلك الفترة، ما زاد في نجاعة حراكهم النضالي[6]، خاصة مع وجود مكتب المغرب العربي، أين وجد الزعماء المغاربة، الذين وفدوا على مصر مناضلين مركزا لعملهم، وما نتج عنه من نضوج لفكرة المغرب العربي الموحد، وربط للنضال المشترك بين الأقطار

[1] – محمد داود: الرحلة الشرقية ...، المصدر السابق، ص 25-30.
[2] – علال الفاسي: الحركات الاستقلالية.....، المصدر السابق، ص 371-372.
[3] – أنظر في هذا الإطار: الملحق رقم: 10، ص 505.
[4] – عبد الهادي الديوري: المصدر السابق، ص 69.
[5] – الصباح: 16 أكتوبر 1951.
[6] – علال الفاسي: الحركات .....المصدر السابق، ص 392-393.

المغاربية الثلاثة[1]. هذه الفكرة، التي وجدت طريقها للتطبيق مع التكامل، الذي كان قد اتفقت عليه الهيئات المغاربية بمصر في مختلف لقاءاتها التشاورية، والتنسيقية[2]، لتدارس حصيلة وآفاق النضال المغاربي المشترك[3].

وتماشيا مع النهج الذي أقرّه الملك، بالتوجه شرقا والتركيز على النضال بالمشرق، وتوثيق علاقات بلاده مع مصر بالدرجة الأولى، استقبلت مصر البعثة المراكشية، التي أرسلها الملك المغربي إلى مصر، تحت رئاسة مولاي الأمير الحسين، إضافة إلى الفاطمي بن سليمان باشا، ومحافظ مدينة فاس، والشيخ الطالب بن سودة من كبار علماء القرويين؛ حيث استقبلوا استقبالا رسميا من طرف موفد الملك إكرام سيف النصر بك، ووزير الخارجية محمد صلاح الدين باشا[4]، كما حظي الوفد المغربي لاحقا باستقبال الملك فاروق له، أين سلّموه رسالة خاصة من ملك مراكش تشيد بالمواقف المصرية الداعمة للمغرب الأقصى وملكه[5].

كما رحّب رئيس الوزراء المصري رفعت النحاس باشا بأعضاء هذا الوفد مخاطبا إياهم بالقول:"إننا دائما إلى جانب مراكش، وسنظل نجاهد من أجلها بإرشادات جلالة ملكنا المعظم فاروق الأول"، ليتم بعدها تكريم أعضاء البعثة في مأدبة غذاء أقيمت على شرفهم، من طرف الأستاذ محمود أبو الفتح في فندق سمير أميس، حضرتها شخصيات عديدة، منها رفعت علي ماهر باشا، وجميل مردم بك، والوزراء أحمد حمزة باشا، وعبد اللطيف محمود باشا، ومحمد علي نماري باشا، وفؤاد أباظة باشا، ومحمد غزالي بك، وبعض الزعماء المغاربة بمصر مثل الحبيب بورقيبة، وممثلي السلك الدبلوماسي العربي، إضافة إلى كبار القادة المراكشيين في القاهرة[6].

---

[1] – عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة.....، المصدر السابق، ص 383-384.

[2] – على غرار الاجتماع الثاني للهيئات الوطنية المغاربية، الذي عقد يوم 28 جانفي 1947، وحضره عن المغرب أحمد بن المليح، وعبد الكريم غلاب، وعبد الكريم ثابت كممثلين عن رابطة الدفاع عن مراكش، ومحمد بن عبود، ومحمد الفاسي ممثلا الوفد الثقافي لدى جامعة الدول العربية، وحضر عن الجانب التونسي كل من الحبيب ثامر، ويوسف الرويسي، وحسين التريكي، وخليفة حواس، والطيب سليم، والرشيد إدريس، وكلهم يمثلون الحزب الحر الدستوري التونسي، فيما مثل الجزائر الشاذلي المكي عن حزب الشعب الجزائري، وتدارس المجتمعون نشاط جبهة الدفاع عن شمال إفريقيا المعاكس لعمل الهيئات الوطنية، وعن المؤتمر العربي، الذي تعتزم الجامعة العربية عقده بمعية بعض المشارقة، فضلا عن بحث مسألة توحيد العمل أكثر بين الهيئات المغاربية بمصر. أنظر: الرشيد إدريس: ذكريات عن مكتب المغرب العربي في القاهرة، الدار العربية للكتاب، تونس،1981، ص 44-45. وللمزيد عن التنسيق بين قادة الحركات الوطنية المغاربية، وكنموذج عنه بين الجزائريين والتونسيين أنظر: عادل بن يوسف: النخبة التونسية والحركة الوطنية الجزائرية 1927-1962، المجلة التاريخية المغربية، السنة 30، العدد 109، جانفي 2003، تونس.

[3] – الرشيد إدريس: ذكريات.....، المصدر السابق، ص 42.

[4] – المصري: العدد 4835 ليوم 13 ماي 1950، ص 02.

[5] – المصري: العدد 4836، ليوم 14 ماي 1950، ص 04.

[6] – المصري: العدد 5839 ليوم 18 ماي 1951، ص 03.

استطاع الوطنيون المغاربة بمصر بعد أن وجدوا الفضاء المناسب للنضال، أن يخترقوا الحصار الفرنسي على كفاحهم، لاسيما الإعلامي منه من أجل الاستقلال، فقد تمكنّوا في النهاية من إقناع أعداد متزايدة من المثقفين المصريين، والعرب بعدالة قضيتهم، علاوة على كسبهم تعاطف الشعب المصري، والعربي، وظهر ذلك جليا لاحقا، حينما بدأ المصريون يكتبون عن المغرب العربي، وقضايا الاستعمار فيه، ووجوب العمل على تحريره[1].

2- الهيئات والأحزاب المغربية بمصر:

كانت مصر وعاصمتها القاهرة تحديدا، من أهم العواصم العربية، التي تتجمع بها الحركات التحررية العربية؛ حيث حفلت بالجمعيات القومية، والإسلامية، والوطنية، كما كانت صحافتها أقوى صحافة في العالم العربي، فضلا عن الاهتمام الكبير، الذي كان يوليه الشعب المصري، لاسيما النخبة المثقفة من طلاب، وصحفيين، وسياسيين بالقضايا العربية عموما، وعلى هذا الأساس، سعت مصر إلى توطيد مكانتها عربيا، منذ ثورة 1919 بقيادة سعد زغلول، التي أصبحت بموجبها مصر لاحقا مثلا يُقتدى به للتحرّك السياسي التحرري، وانطلاقا من ذلك استمرت مصر بدورها الفعّال في مساندة وإيواء الحركات التحررية، ولاسيما المغاربية، باحتضان الهيئات والأحزاب، سواء، التي تأسست في مصر، أو تلك، التي فتحت فروعا لها لاحقا بها، مغربية كانت، أو تونسية، أو جزائرية[2].

ولم يشذ المغرب الأقصى عن البلاد العربية، ومصر على وجه الخصوص؛ حيث كانت الحركة الوطنية الناشئة به تتطلع إلى مصر سياسيا، وثقافيا[3]؛ إذ اختارت القاهرة مسرحا لممارسة نشاطها السياسي، نتيجة انعدام حرية التعبير، وممارسة العمل السياسي في المغرب الأقصى، بفعل ممارسات المستعمر؛ حيث حملت على عاتقها التعريف بالقضية المغربية، ونشر مطالب الحركة في مختلف ربوع العالم العربي، والإسلامي، ولتجسيد وتنظيم ذلك، لجأ قادتها لتأسيس هيئات سياسية هناك تتولى هذه المهمة منها:

أ- جمعية الدفاع عن المطالب المغربية:

تأسست في 23 نوفمبر 1930، على يد المناضلين عبد الخالق الطرّيس، وأحمد بلافريج، كأول هيئة سياسية تدافع عن المطالب المغربية؛ حيث تركّز نشاطها في مصر على التعريف بالحركة الوطنية المغربية، والجهود التي تبذلها في

[1] - عثمان بناني: إسهامات مصر في كفاح المغرب، ندوة العلاقات التاريخية المصرية المغربية، إعداد: نجاة المريني، دار الثقافة للطباعة والنشر، الرباط، 1989، ص 208.

[2] - عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة...، ج01، مصدر سابق، ص 375-376.

[3] - نفسه، ص 376.

سبيل تحقيق أماني الشعب المغربي، لاسيما وأنّ تأسيسها جاء عقب إقدام السلطات الفرنسية على استصدار الظهير البربري في 16 ماي 1930، وقد أخذت على عاتقها مهمة نشر البلاغات، والنداءات في الصحف المصرية، علاوة، على إقامة المهرجانات الخطابية في مختلف النوادي، والجمعيات المصرية، على غرار نوادي الشبان المسلمين، قصد التشهير بالسياسة الفرنسية في المغرب الأقصى، وتوضيح الأهداف التي تريد السلطات الفرنسية الوصول إليها من خلالها، متحدية الظروف الصعبة، التي كانت تواجهها، كما ركّزت الجمعية في عملها أيضا على توضيح، وتأكيد هوية المغرب العربية الإسلامية، وإبراز الروابط التاريخية، التي تجمع بين مصر والمغرب الأقصى خصوصا، والمغرب الأقصى والعالم الإسلامي عموما، إلاّ أنّ كل هذه النشاطات، التي قامت بها، لم تحقق ما كان يصبو له الشعب المغربي لظروف عديدة، إلى غاية منتصف الأربعينات، أين تبلور نشاط الحركة الوطنية أكثر في مصر، بظهور هيئات جديدة هناك، من بينها رابطة الدفاع عن مراكش[1].

ب- رابطة الدفاع عن مراكش:

1- تأسيسها وبرنامجها:

توالى وصول الطلبة من المغرب إلى مصر؛ حيث توجهت بعثة منهم سنة 1937[2]، وضمّت عبد الكريم بن ثايت، وعبد المجيد بن جلون، وأحمد بن المليح، وعبد الكريم غلاب، والعربي بناني لإتمام دراستهم هناك، وفور تخرجهم من كلية الآداب، كوّنوا وفدا يعمل لصالح القضية المغربية، والترويج لمبادئها؛ حيث جابوا مختلف المناطق لشرح القضية المغربية، ومطالب الشعب المغربي العادلة[3].

وبعد أن شارفت الحرب العالمية الثانية على الانتهاء، أخذت الجالية المغربية في مصر، من طلبة، وتجار، وصناعيين وغيرهم، تعمل على تجاوز الخلافات، التي عصفت بهم، وتوحيد جهودهم وخططهم، فتم الاتفاق على اندماج جمعية

[1] - أشركي أفقير محمد: الهيئات السياسية المغربية المتواجدة في مصر أثناء فترة الحماية، المجلة التاريخية المغربية، العدد 62/61، السنة 18، جويلية 1991، زغوان، تونس، ص 07.

[2] - يشير عبد الكريم غلاب، إلى أنه بعد عودة العديد من الطلبة، الذين كانوا يزاولون دراستهم في القاهرة ونابلس إلى وطنهم، جُدّدت هذه البعثات منذ 1936 بتوجه مجموعة جديدة من الطلبة إلى القاهرة، بداية من سنة 1936 من المنطقتين (أي الخاضعة لفرنسا وكذلك إسبانيا)، ثم التحقت بهم مجموعات أخرى سنتي 1937 و1938 تواليا، وشرعوا بالموازاة مع مزاولة دراساتهم في العمل الوطني هناك، مستغلين آنذاك بعض الأحداث المهمة، على غرار إحياء ذكرى الظهير البربري، فضلا عن الحوادث، التي شهدها المغرب سنة 1937 بنفي علال الفاسي إلى الغابون، ومحمد بن الحسن الوزاني إلى جنوب المغرب، وهو ما استغله هؤلاء لفضح هذه الممارسات الاستعمارية، والتشهير بها في المشرق العربي. أنظر: عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة الوطنية...، مصدر سابق، ص 379.

[3] - علال الفاسي: الحركات ...، مصدر سابق، ص 269.

الدفاع عن مراكش وجبهة الدفاع عن مراكش[1]، لأنه حسبهم وجود جمعيتين مغربيتين طلابيتين، لم يرق حتى في نظر المصريين، لاسيما المرشد العام للإخوان المسلمين حسن البنا، الذي استدعى إلى داره مجموعة من الطلبة المغربيين، وتم الاتفاق على دمج الجمعيتين تحت اسم: "رابطة الدفاع عن مراكش في مصر"[2]. واتفقوا على وضع برنامج وطني مشترك يرتكز على:

– المطالبة باستقلال مراكش تحت رعاية جلالة الملك المفدى.

– ضمان وحدة الأراضي المراكشية، وعدم اقتطاع أي جزء منها.

– الانضمام إلى جامعة الدول العربية.

– التعريف بقضية مراكش الوطنية، وعرضها على الرأي العام العربي، ولدى الحكومات العربية، ودوائر الحلفاء.

– الدفاع عن رجال الحركة الوطنية في مراكش، والمطالبة بإرجاع المبعدين منهم، وإطلاق المعتقلين فورا[3].

2– نشاطاتها الوطنية:

شرعت الرابطة منذ تأسيسها في القيام بأنشطة حثيثة في مصر[4]؛ حيث تقدّمت منذ أوائل سنة 1944 إلى مكتب فرنسا الحرة في القاهرة، وإلى سفارات الحلفاء، والحكومة المصرية بطلب، يقضي بمنح المغرب الاستقلال الكامل، كما قامت بطبع منشورات، تشرح فيها للرأي العام المصري والعربي، أن نضال الشعب المغربي هو جزء لا يتجزأ من نضال الشعب السوري، والفلسطيني، وغيرهما من الشعوب العربية، مؤكدين على أن الاستعمار مهما اختلفت أساليبه فإن مراميه واحدة، وبالإضافة إلى ذلك قامت الرابطة بربط الاتصالات مع مختلف الأحزاب،

[1] – لقد كان للخطوة هذه تأثيرا ليس على الجانب المغربي فحسب، بل شكل مثالا اقتدت به باقي الحركات الوطنية المغاربية، على غرار الحركة الوطنية التونسية التي تجاوزت بعض الخلافات بين مكوناتها لتشهد بدايات التنسيق الفعلي بين الطلبة التونسيين الزيتونيين بالأساس، والحزب الحر الدستوري التونسي الجديد، وذلك عندما وضع الطرفان مصلحة البلاد في المقام الأول، متجاوزين الخلاف الثقافي بينهما، الذي كثيرا ما أخذ الطابع السياسي، وهو ما انعكس على وتيرة العمل الوطني بالخارج، الذي اتسع ليصل عديد البلدان العربية والإسلامية، من القاهرة، وحتى إسلام آباد وكراتشي. أنظر: محمد ضيف الله: الطلبة الزيتونيون والدستور الجديد 1950–1952، المجلة التاريخية المغربية، السنة 9، العدد 67–68، أوت 1992، زغوان، تونس، ص 425–445. الرشيد إدريس: من نشاط مكتب الحزب الحر الدستوري التونسي بباكستان، المجلة التاريخية المغربية، العدد 23–24، نوفمبر 1981، تونس، ص 289–292.

[2] – أشركي أفقير محمد: المرجع السابق، ص 7–8.

[3] – علال الفاسي: الحركات .....، مصدر سابق، ص 269.

[4] – نفسه، ص 269.

والهيئات السياسية المصرية، خاصة حزب الوفد المصري، خلال توجّه زعمائه إلى الولايات المتحدة الأمريكية، لحضور الاجتماعات التمهيدية لتأسيس هيئة الأمم المتحدة، أين سلّمت للوفد مذكرة تعرّف فيها بالقضية المغربية، ومطالب شعبه المشروعة[1].

كما انتهزت فرصة المشاورات، التي شهدتها القاهرة في قضية الوحدة العربية، وتأسيس جامعة الدول العربية، بين وفود الدول العربية، وبين الحكومة المصرية، واتصلت برفعت النحاس باشا، وبرؤساء الوفود العربية، مقدمة لهم المذكرات، والبيانات[2]، التي تشرح لهم فيها تطلعات الشعب المغربي إلى الاستقلال[3].

وفي هذا الصدد أيضا، لم يفوّت الوطنيون المغربيون رفقة أشقائهم من الجزائر، وتونس، وليبيا، عبر لجنة الدفاع عن المغرب العربي انعقاد المؤتمر التحضيري لجامعة الدول العربية في مدينة الإسكندرية المصرية شهر سبتمبر 1944، ليطرحوا انشغالات بلادهم، والمطالب التي طُرحت في مختلف المحافل، لاسيما إلغاء الحماية الفرنسية الإسبانية على بلادهم، وتحقيق الاستقلال، واسترجاع الشعب المغربي لحقوقه الطبيعية المسلوبة، وهو ما لقي تجاوبا من القائمين على المؤتمر، فضلا عن تعاطف الشعوب العربية مع قضيتهم العادلة[4].

وضمن هذا السياق، وجّه رئيس الوحدة المراكشية محمد المكي الناصري برقية[5] إلى المجتمعين في الاجتماع العادي الثاني لمجلس جامعة الدول العربية المنعقد في 31 أكتوبر 1945 بقصر الزعفران بالقاهرة، وللحاضرين في جلستها

[1] – أشركي أفقير محمد: المرجع السابق، ص 8.

[2] – ففي هذا الصدد، غادر وفد يمثل رابطة الدفاع عن مراكش بالقاهرة إلى الإسكندرية لتقديم تقرير عن القضية المغربية للممثلين العرب، وضم هذا الوفد: أحمد بن المليح أمين عام الرابطة، ومحمد تفاتي، ومحمد بن زياد، وتضمنت المذكرة، التي قدمت للوفود العربية المشاركة في المؤتمر، على رأسها مصطفى النحاس باشا طلب للمشاركة فيه، وتسجيل القضية المغربية في جدول أعماله. أنظر: خالد عبيد: مكتب....، المرجع السابق، ص 28.

[3] – علال الفاسي: الحركات .....، مصدر سابق، ص 270.

[4] – أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية بالمعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، شريط رقم: 75، ملف: 01، رقم: 1670(02)، ملف حول نشاط زعماء شمال إفريقيا بالقاهرة.

[5] – وجاء فيها:"حضرة صاحب المعالي، الأمين العام لجامعة الدول العربية: إن الشعب المراكشي كجزء لا يتجزأ من الأمة العربية العظيمة، يؤيد كل التأييد مواقف الجامعة العربية المشرفة النبيلة، في دفاعها عن مصالح العرب أمام العالم قاطبة، ويعلن تضامنه التام في جهاده لتحقيق أهدافه وأمانيه، ويأمل منها التأييد الفعلي للقضية المراكشية، باعتبارها من قضايا العروبة المضطهدة، ويطالب بتدخل الدول رسميا، وبصفة مباشرة لحل قضيتها، التي يتوقف عليها مصير الملايين من العرب المستعبدين، الذين جردتهم القوة الغاشمة من حقوقهم في السيادة، مخالفة في ذلك أبسط مبادئ العدل والحق، وتأمل مراكش اتخاذ إجراء حاسم لإلغاء الحماية عليها، وتطلب استعادة وحدتها، وسيادتها، وحريتها، وأن تعضيد الجامعة لها لدليل جديد على تضامن العرب. كلّل الله مساعيكم النبيلة بالنجاح الباهر، وأننا لنعرب لكم عن تعلقنا الشديد، ونقدم لكم أسمى آيات

الأولى، تحت رئاسة رئيس الوزراء المصري محمود فهمي النقراشي باشا، وبحضور رسمي عربي مكثف للدول الأعضاء في الجامعة العربية، تضمّنت ضرورة السماح لدول المغرب العربي للانضواء تحت لواء الجامعة بشكل استثنائي قبل نيل استقلالها[1].

وللتعريف بالقضية الوطنية، وتأكيد متانة العلاقة بين الشعب المغربي وملكه، أقامت رابطة الدفاع عن مراكش بمصر حفلة شاي بمناسبة الذكرى 19 لاعتلاء الملك محمد الخامس العرش، وجّهت الدعوة فيها لممثلي البلدان العربية في جامعة الدول العربية، وعلى رأسهم، أمينها العام عبد الرحمن عزام باشا، الذي افتتح الحفل بكلمة شدّد فيها على ضرورة دعم المغرب الأقصى، ودول المغرب العربي، في نضالها من أجل نيل الاستقلال، مشيرا إلى سياسة المستعمر المضطهدة لشعوب المنطقة، لاسيما المستعمر الفرنسي، الذي وصفه بالأسوأ في العالم[2].

وقبل ذلك، وعلى إثر مرور سنة على أحداث 11 جانفي 1944 بالمغرب الأقصى، عندما طالب الشعب المغربي بالاستقلال، وجّهت رابطة الدفاع عن مراكش بمصر مذكرات إلى سفارات الدول الأجنبية بالقاهرة، وإلى السلطان محمد الخامس، وإلى الجنرال ديغول تشرح فيها هذه الأحداث وتطالب فيها بالاستقلال[3].

ومع تزايد التواجد الشبابي المغربي بالقاهرة، لاسيما الطلبة، وسعيا منهم لترويج قضية بلادهم العادلة بالمشرق العربي، أنشأت مجموعة منهم منظمة مغربية أخرى بمصر تسمى:"جمعية الشباب المراكشي بمصر"، ومن بين أعضائها:

الاحترام". راجع: محضر الاجتماع العادي الثاني لمجلس جامعة الدول العربية المنعقد في 31 أكتوبر 1945، مقر جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، ص 31-40.

[1] – من الحضور عن الجانب المصري: الدكتور محمد حسين هيكل رئيس مجلس الشيوخ المصري، وعبد الحميد باشا وزير الخارجية، ومكرم عبيد باشا وزير المالية، بينما مثل سوريا وزيرها المفوض في مصر جميل مردم بك، ومثل شرق الأردن فوزي الملقي قنصلها العام بالقاهرة، أما العراق فمثله وزيره المفوض بالقاهرة تحسين العسكري، بينما مثل السعودية يوسف ياسين وزير الدولة نائب وزير الخارجية، وخير الدين الزركلي مستشار المفوضية السعودية بمصر، في حين مثل لبنان وزيره المفوض بمصر سامي الخوري، واليمن مثله سيف الإسلام عبد الله، وعلي المؤيد، ومحمد عبد الله العمري. واعتذر عن حضور هذه الجلسة محمد حافظ رمضان، والدكتور عبد الرزاق أحمد السنهوري باشا عضو الوفد المصري، وفي هذه الجلسة تولى الأمانة العامة عبد الرحمن عزام أمين عام جامعة الدول العربية. أنظر: محضر الاجتماع العادي الثاني لمجلس الجامعة العربية المنعقد في 31 أكتوبر 1945، مقر جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، ص 31- 40.

[2] – أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية بالمعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، شريط رقم: 75، ملف 01، رقم: 1670 (2)، ملف حول نشاط زعماء شمال إفريقيا بالقاهرة.

[3] – خالد عبيد: مكتب.....، المرجع السابق، ص 29.

محمد بن عبّود، العربي بنّاني المراكشي، محمد بن عبد الله، عبد الرزاق القادري، وهم من الطلبة المغربيين الذي قصدوا مصر للدراسة[1].

ساعدت هذه الظروف على اهتمام الرأي العام المصري بقضايا الوطن العربي، ما أدى إلى تحوّل في السياسة المصرية الخارجية تجاه الدول العربية عموما، ودول شمال إفريقيا خصوصا، وبذلك استطاعت الرابطة بفضل نشاطها، وتحركاتها أن تستقطب عددا معتبرا من اللاجئين الجزائريين، والتونسيين وبعض مشايخ الأزهر، وقدماء المهاجرين المغاربة المقيمين في مصر[2].

ت- جبهة الدفاع عن شمال إفريقيا:

1- الفكرة والتأسيس:

بعد توسيع الرابطة، وزيادة أعضائها، فكّر القائمون عليها في تغيير اسمها، حتى تتوافق ومكوناتها المغاربية، فغيّروا تسميتها، وأطلقوا عليها اسم:"جبهة الدفاع عن شمال إفريقيا"[3]، وكون المغرب الأقصى مقيّدا سياسيا؛ حيث لم يكن يتصرّف بحرية، نظرا لارتباطه قسرا بفرنسا وإسبانيا، اقتصر تمثيله في الخارج على الهيئات، والمنظمات السياسية، أو المؤسسات الحزبية، التي وجدت في الخارج حريتها للعمل النضالي؛ حيث أن رابطة الدفاع عن مراكش مثلا، بذلت مجهودات جبارة، لاسيما من جهة جامعة الدول العربية بعد تأسيسها[4]، حين طالبتها بقبول انضمام المغرب إليها،

---

[1]- نفسه، ص 25.

[2] - على غرار استقبالها للزعيم التونسي الحبيب بورقيبة سنة 1945، الذي فر من تونس عبر البحر إلى السواحل الليبية، ومن ثمة دخل مصر خلسة، مستعينا بالجامعة العربية لتسوية وضعيتها، إضافة إلى الشاذلي المكي مبعوث حزب الشعب الجزائري، والجزائري الآخر الفضيل الورتلاني ممثل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين. للمزيد أنظر: الحبيب بورقيبة: بورقيبة بلسان بورقيبة (محاضرات بورقيبة بمعهد الصحافة عن تاريخ الحركة الوطنية: حياتي، آرائي، جهادي)، إعداد ومراجعة وتعليق: عبد الجليل بوقرة، تقديم: سعيد بحيرة، ط1، دار آفاق-برسبكتيف للنشر، تونس، 2015، 229-238.عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة .....، مصدر سابق، ص 380. الحبيب بورقيبة: بين تونس وفرنسا (كفاح مرير طيلة ربع قرن في سبيل التعاون الحر)، دط، المطبعة الرسمية، تونس، دس.

[3] - أسسها ثلة من المناضلين المغاربة يوم 18 فيفري 1945، مع قرب المؤتمر التأسيسي لجامعة الدول العربية، وفي مقدمتهم الشيخ محمد الخضر حسين، الدكتور محمد عبد السلام العيادي، أحمد نجيب برادة، الحاج أحمد بن قايد، الشيخ إبراهيم اطفيش، الشيخ إسماعيل علي، الشيخ السعدي عمار، والحاج اليمني الناصري. أنظر: خالد عبيد: مكتب....، المرجع السابق، ص 26.

[4] - يروي الأستاذ عبد الكريم غلاب بأن رابطة الدفاع عن مراكش بمجرد تأسيسها سنة 1943، وضعت في مقدمة برنامجها، العمل على تحرير قادة المغرب الأقصى المعتقلين، على غرار عبد الكريم الخطابي، وعلال الفاسي، الذي نفي إلى الغابون سنة 1937، ومحمد الحسن الوزاني، الذي نفي إلى جنوب المغرب، والزعيم أحمد بلافريج المنفى إلى كورسيكا منذ أوائل 1944، ومختلف المناضلين المغاربة، الذين اعتقلوا عقب مطالبتهم بالاستقلال. أنظر: عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة...، المصدر السابق، ص 393-394.

واستمرت الرابطة في تكثيف نشاطها، فضلا عن النشاط الموازي، الذي يقوم به الوفد المغربي لدى لجان جامعة الدول العربية[1].

2- الجبهة ومهمة التعريف بقضايا المغرب العربي بالمشرق:

واصلت جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية النهج، الذي سارت عليه الهيئات التي سبقتها، لاسيما، رابطة الدفاع عن مراكش مع توسيع نشاطها، ليشمل الدفاع عن قضايا الشمال الإفريقي قاطبة، خاصة بعد إسناد رئاستها للشيخ محمد الخضر حسين؛ حيث ضمت عناصر وطنية مغاربية نشيطة[2]، على غـــرار الفضيل الورثـلاني[3]، الذي أسند له منصب السكرتير العام، ومحمد بن عبد السلام العبادي، وأحمد نجيب برادة، والحاج أحمد بن قايد، والشيخ ابراهيم اطفيش[4]، والشيخ اسماعيل علي، والشيخ السعدي عمار، والحاج اليمني الناصري، فضلا عن الشباب المناضل أيضا كأبي مدين الشافعي، وأحمد بن المليـــح، وحمـــود بن قايد، وأحمد الســـعدي وغيـــرهم، وشـــرعت الجبـــهة في تجسيد ما ورد في قانونها الأساسي[5] على أرض الـــواقع، وذلك بتكثيـــف العمـــل

[1] – أشركي أفقير محمد: المرجع السابق، ص 8-9.

[2] – انخرط في جبهة الدفاع عن شمال إفريقيا أغلب اللاجئين السياسيين المغاربة المقيمين في مصر، إضافة إلى ثلة من المناضلين المغاربة من مختلف الأحزاب، والجمعيات الوطنية المغاربية، على غرار الحزب الحر الدستوري التونسي، جمعية العلماء المسلمين، حزب الشعب الجزائري، علاوة على عدد من المستقلين، والعاملين في مجال الدعوة الإسلامية، أمثال الفضيل الورتيلاني، محي الدين القليبي، ومن المتعاطفين معها مثل أحمد تيمور باشا. أنظر: محمد الخضر حسين: جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية، ط01، دار النوادر، سوريا، دت، ص 27.

[3] – من مواليد قرية الجمعة ببلدية بني ورتيلان، ولاية سطيف في 06 فيفري 1900، من أسرة عريقة، حفظ القرآن مبكرا في مسقط رأسه، التحق سنة 1928 بمعهد ابن باديس بقسنطينة لمواصلة دراسته، وبعد نبوغه اختاره الإمام عبد الحميد بن باديس لمساعدته في التدريس، في بعض المناهج المقررة منذ بداية السنة الدراسية 1933/ 1934، وفي سنة 1936 أرسلته جمعية العلماء المسلمين موفدا لها إلى باريس، لنشر مبادئها هناك وسط الجالية الجزائرية، وفي أواخر سنة 1938، سافر الفضيل إلى مصر سرا، أين بدأ نشاطه النضالي هناك، استطاع من خلاله إسماع صوت الجزائر في الشرق العربي، وكسب تأييد الجماهير هناك، توفي في 12 مارس 1959 بأنقرة، وفي 12 مارس 1987، نقل رفاته إلى مسقط رأسه بني ورتيلان، أين أعيد دفنه هناك. أنظر: مسعود حسنين الورتيلاني: الفضيل الورتيلاني، عدد خاص بالفضيل الورتيلاني تحت عنوان: الفضيل الورتيلاني المجاهد الثائر رمز نضال، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، 30 ربيع الثاني 1424 هـ/ 30 جوان 2003م، ص 13-21. الفضيل الورتيلاني: الجزائر الثائرة، ط04، مطبعة دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2009.

[4] – وُلد سنة 1886 ببني يزقن بولاية غرداية حاليا، من عائلة عريقة في العلم، يعتبر من رواد تجديد الفكر الإسلامي، درس بجامع الزيتونة بتونس بعد مغادرته الجزائر سنة 1917، وهناك انضم للحزب الدستوري التونسي، وبقي مناضلا فيه، وبعدما تضايقت منه السلطات الفرنسية هناك، أجبرته على مغادرة تونس نحو مصر، أين عمل مصححا بدار الكتب المصرية، كما نشر عدة مقالات سياسية واجتماعية في مختلف الصحف، استمر بمصر حتى واقته المنية سنة 1965. عد إلى محمد ناصر: أبو إسحاق إبراهيم اطفيش، صوت جزائري في المنفى(1886-1965)، مجلة الثقافة، السنة 19، العدد: 103، يوليو/ أغسطس 1994، إنجاز مؤسسة المجاهد الأسبوعي، الجزائر، ص 105-108.

[5] –ورد في قانونها الأساسي:

1- في يوم 01 ربيع الأول 1364 هـ/18 فبراير 1944 م تألفت هيئة في القاهرة تسمى "جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية".

الإعـــــلامي[1]، والدعائي في مصر، والمشرق العربي عموما، فضلا عن تكثيف الاتصالات بمختلف الفاعلين السياسيين، في المشرق العربي عموما، ومصر تحديدا[2]، خاصة بعد إنشاء جامعة الدول العربية، التي أصبحت مقصدا مهما لهم[3]، من خلال استغلال فرصة انعقاد جلساتها الدورية، والاستثنائية لتقديم المذكرات، التي تتضمن جملة المطالب الوطنية لدول المغرب العربي[4].

كما عملت الجبهة على شرح ما تتعرّض له شعوب المغرب العربي لسكان المشرق، كاشفة جرائم فرنسا، وخططها الدنيئة أمام الرأي العام في بلدان المشرق العربي ولاسيما مصر، التي كان رأيها العام لا يسمع عن المغرب العربي إلا اسمه[5].

وفي هذا الإطار، وجهت جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية إلى جامعة الدول العربية في دورتها الخامسة، التي افتتحت في أكتوبر 1946 تحت رئاسة وزير خارجية العراق الدكتور فاضل الجمالي عدة مذكرات، الأولى من الجبهة

2- أغراض الجبهة تتركز على:

أ- السعي بالطرق المشروعة لتحقيق حرية واستقلال شعوب شمال إفريقيا (تونس، الجزائر، مراكش).

ب- السعي لضم هذه الشعوب إلى جامعة الدول العربية.

3- دستور الجبهة ويرتكز على التضامن وتحريم العصبيات.

4- تسعى الجبهة لتحقيق أغراضها بجميع الوسائل المشروعة كإنشاء صحف، وفتح أندية، وإيجاد شُعب لها في مصر وخارجها إذا اقتضى الأمر ذلك. أنظر: عبد الباقي محمد علي: أصداء الثورة الجزائرية في الشرق العربي من خلال جهود الفضيل الورتلاني في القاهرة والبلاد العربية، مجلة سيرتا، العدد6/7، جويلية 1982، ص 56.

[1] – خاصة استغلال صفحات الجرائد المصرية كمنبر للتعريف بقضايا المغرب العربي، والتشهير بالسياسة، التي كانت تطبقها سلطات الاحتلال الفرنسي والإسباني، على غرار المقال، الذي نشره محمد الخضر حسين في مجلة الإخوان المسلمين، في عددها رقم 139 ليوم 10 فيفري 1947، والذي تطرّق فيه إلى التعاطف الكبير، الذي أبداه المصريون تجاه كفاح بلدان المغرب العربي، داعيا الدول العربية، وجامعة الدول العربية إلى انتهاج سياسة أكثر صرامة مع السلطات الفرنسية والإسبانية، تصل إلى حد المقاطعة السياسية، والاقتصادية لهما، فضلا عن زيادة الدعم بشتى أشكاله لهذه الأقطار، خاصة دبلوماسيا، باستغلال علاقاتها الخارجية لنقل قضاياهم إلى المحافل الدولية. أنظر: أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية بالمعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، شريط: 07 R، علبة: 25، ملف: 10، ص 568.

[2] – على غرار المذكرة، التي تقدم بها الأمير مختار عبد العزيز الحسني (حفيد الأمير عبد القادر)، وهو مستشار جبهة الدفاع عن شمال إفريقيا بالقاهرة، ولجنة الدفاع عن المغرب بدمشق؛ حيث طالب فيها جامعة الدول العربية بإعادة النظر في جميع الاتفاقيات، والامتيازات الثقافية، والتبشيرية المعطاة لفرنسا في بلدان الجامعة، علاوة على مطالبتها باتخاذ الترتيبات اللازمة لتعيين قناصل لدول الجامعة في الأقطار المغاربية، لتسهيل المعاملات التجارية، والاقتصادية بين هذه الأقطار، والعالم العربي في الشرق. أنظر: الإرادة: 04 جويلية 1950.

[3] – عبد الباقي علي محمد: المرجع السابق، ص 56.

[4] – الزهرة: 18 مارس 1948.

[5] – محمد الخضر حسين: المصدر السابق، ص 25.

نفسها إلى الجامعة العربية[1]، والثانية موجهة لجامعة الدول العربية، وإلى حكومات أعضاء هيئة الأمم المتحدة، مؤشرة من رئيسها محمد الخضر حسين، فيما المذكرة الأخرى مرفوعة إلى مجلس جامعة الدول العربية، من الهيئات الوطنية المغاربية بمصر، وتحديدا من مكتب الحزب الدستوري التونسي القديم[2]، ومكتب الحزب الحر الدستوري التونسي الجديد عن طريق رئيسه الحبيب ثامر، وحزب الشعب الجزائري عبر سكرتيره العام الشاذلي المكي، ورابطة الدفاع عن مراكش ممثلة بأحمد بن المليح، وعبد الكريم غلاب، وعبد المجيد بن جلون، وعبد الكريم بن ثابت، في حين، مثّل الوفد المراكشي بلجان جامعة الدول العربية محمد بن عبود، وقد تضمّنت هذه المذكرات دعوة جامعة الدول العربية لتقديم يد العون لدول المغرب العربي في مواجهة فرنسا، والعمل على رفع انشغالاتها إلى المحافل الدولية[3].

كما استغلت الجبهة زيارة الملك السعودي عبد العزيز آل سعود إلى مصر سنة 1947، لتوجّه له مذكرة تناشده فيها تقديم المزيد من الدعم لشعوب المغرب العربي، ومن جملة ما ورد فيها:"...ولجبهة الدفاع كبير الأمل في أن ترى من جلالتكم اتجاها إلى هذه القضية، يبشر بنجاحها، ويزيد المجاهدين داخل تلك الأقطار وخارجها إقداما واطمئنانا إلى أنهم سينتصرون على الرغم من خصومهم الطغاة المبطلين..."[4].

وأرسلت لجنة الدفاع عن إفريقيا الشمالية، بقيادة رئيسها محمد الخضر حسين برقية إلى هيئة الأمم المتحدة تشكوها الممارسات الفرنسية التعسفية بحق شعوب المغرب العربي، وتناشدها بضرورة الاضطلاع بمهماتها الإنسانية تجاه شعوب هذه المنطقة، وتقديم يد المساعدة لها لتحقيق آمالها وتطلعاتها بالعيش في سلام وبكرامة، والمضي قُدُما نحو تحقيق الاستقلال[5].

---

[1] – للاطلاع أكثر، أنظر: الملحق رقم: 6، ص 500.

[2] – أسس في 14 مارس 1920، برئاسة عبد العزيز الثعالبي، بهدف تحقيق الاستقلال، وهو الهدف الذي سعى إليه منذ تأسيسه، بإرسال الوفود، وتقديم العرائض لمختلف الدوائر الرسمية المؤثرة، في مقدمها السلطات الفرنسية، والأمريكية وغيرها. لأكثر تفاصيل عد إلى: البشير بن الحاج عثمان الشريف: أضواء على تاريخ تونس الحديث 1881-1924، ط1، دار بوسلامة للنشر والتوزيع، تونس، ص 197-203.: 1985. حمادي الساحلي: وثيقة حول نشأة الحزب الحر الدستوري التونسي، المجلة التاريخية المغربية، السنة 9، العدد 27-28/ ديسمبر 1982، مطبعة الاتحاد التونسي للشغل، زغوان، تونس. الطاهر عبد الله: الحركة الوطنية التونسية، رؤية شعبية جديدة 1830-1956، دار المعارف للطباعة والنشر، تونس، دت.

[3] – محضر(مضبطة) الجلسة 14 من الدورة الخامسة لجامعة الدول العربية ليوم 10 ديسمبر 1946، مقر جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر.

[4] – محمد الخضر حسين: المصدر السابق، ص 58-60.

[5] – أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية بالمعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، شريط رقم: 979 R، رقم 2889 (4)، نشاط زعماء شمال إفريقيا بمصر، أفريل 1946-ديسمبر 1949.

ودرجت جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية على إقامة بعض الندوات، للتعريف بالقضية المغربية، وتنسيق الجهود بين المناضلين المغاربة، كالحفل التكريمي، الذي أقامته بمناسبة زيارة المناضل المغربي المكي الكتاني إلى مصر، أين استغل الفرصة لعقد اجتماعات متوالية، دعا إليها أعضاء الجبهة، ورجال جمعية الهداية الإسلامية، مع رجال الكفاح الأفارقة والعرب، وقد أشرف على الحفلة هذه محمد بن عبد الكريم الخطابي، تحت رئاسة محمد الخضر حسين، حضرها جمع غفير من العلماء، والسياسيين، والأدباء، والصحفيين، أمثال نجيب بك برادة، اليمني الناصري، علال الفاسي، محمد بن عبود، الشيخ حسن البنا، وعبد الحفيظ الصيفي رئيس قسم الاتصال بالعالم الإسلامي في جماعة الإخوان المسلمين، والأستاذ الناصر الكتاني من جامعة الدول العربية[1].

واستمرت الجبهة في نضالها الوطني، رغم بعض الخلافات، كالتي نشبت بين رئيسها محمد الخضر حسين والزعيم التونسي الحبيب بورقيبة[2]، على خلفية اتصال هذا الأخير بالفرنسيين في القاهرة، وهو سبب إخـــراجه من جبهة الدفـــاع عن إفريقيا الشمالية[3]، الأمر الذي لم يستصغه بورقيبة[4]، معتبرا ذلك تقليلا من وطنيته ونضاله في سبيل بلاده ما أشعل حربا كلامية، وصراعا سياسيا بين الطرفين، ألقى بضلاله على المسألة التونسية تحديدا، والقضية المغاربية بصفة عامة[5].

---

[1] – الإرادة: 04 ماي 1948.

[2] – رغم التداعيات السلبية التي تركها هذا الخلاف، إلا أن ذلك لم يكن درسا أخذ به القادة التونسيون خاصة، فقد تكرر الشيء نفسه مطلع الخمسينات لما برز الصراع بين الحبيب بورقيبة، وصالح بن يوسف، للمزيد عن الموضوع، عد إلى: واردة المنجي: جذور الحركة اليوسفية، المجلة التاريخية المغربية، السنة 9، العدد 68/67، أوت 1992، تونس. علية العلاني: حقائق جديدة عن الأزمة اليوسفية البورقيبية ومفاوضات الاستقلال 1955–1956 من خلال الشهادات الحية، المجلة التاريخية المغربية، العدد 93–94، ماي 1999، تونس. سنية أحمد النور: الصراع البورقيبي اليوسفي في الصحافة التونسية، رسالة ما جستير، إشراف: فتحي القاسمي، جامعة تونس، 2013–2014.

[3] – للاطلاع أكثر على ردود الفعل حول تواصل بورقيبة مع الفرنسيين طالع: الإرادة: 02 ماي 1950. محمد مواعدة: محمد الحضر حسين حياته وآثاره، الدار التونسية للنشر، تونس، دس، ص 269. عبد الجليل بوقرة: كيف كتب السياسيون التاريخ؟ قراءة نقدية في بعض ما كتب عن بورقيبة وبن يوسف، المجلة التاريخية المغربية، السنة 26، العددان: 93–94، زغوان، تونس، ماي 1999، ص 23. خالد بن فرج عبيد: الخلاف البورقيبي– الثامري بمصر وتداعياته: نحو الرؤية اليوغرطية للتاريخ البورقيبي 1947–1950، ج2، المجلة التاريخية المغربية، العددان: 102–103، مارس 2001، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان، تونس، ص 149–187.

[4] – عبّر عن ذلك بورقيبة بالقول: "وفي يوم من الأيام، اتصلت بي سفارة فرنسا بالقاهرة، وعرضت علي الاتصال بها، وإجراء حوار للتفاهم، فلبيت الرغبة مؤكدا أني دوما على استعداد للتفاهم، وتقابلت مع الكابيثان سوليي مستشار السفارة....فسلمت له تقريرا يظهر أنه نال إعجابه، نظرا لصيغته المعقولة...وبعد مدة اتصل الشيخ الخضر بن الحسين بجماعة ليقول لهم: إن الأنباء متواترة عن اتصال سي الحبيب بالسفارة الفرنسية، والتواتر يفيد القطع، فقلت له: أنا أعرف فرنسا، وأعرف سجونها التي لا تعرفها أنت...". للمزيد، راجع: محمد الخضر حسين: المصدر السابق، ص 33.

[5] – نفسه، ص 33.

وقد شكّلت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، المنعرج الحاسم في مسار النضال التحرري لبلدان المغرب العربي في بلدان المشرق العربي وتحديدا مصر، وذلك عندما أعلنت اندماجها الرسمي في هيئة واحدة تحت مسمى:"مكتب المغرب العربي"، الذي مثّل الانطلاقة الحقيقية للنضال المغاربي المشترك في المشرق العربي عموما، ومصر أساسا.

ث – مكتب المغرب العربي في القاهرة:

1– فكرة إنشاء مكتب المغرب العربي بالقاهرة:

انبثق عن المؤتمر الجامع الذي ضمّ مختلف الأحزاب الوطنية المغاربية المتواجدة بالقاهرة ما بين 15 و 22 فيفري 1947، والذي شهد مشاركة العديد من الشخصيات المصرية والعربية في حفل الافتتاح[1]. ومكتب المغرب العربي كهيكل مغاربي موحد، كان قد تأسس بداية بالعاصمة السورية دمشق سنة 1946، على يد المناضل التونسي يوسف الرويسي[2]، أين تمكّن من تفعيل نشاطه الدبلوماسي هناك، لصالح قضايا المغرب العربي؛ حيث وجد الفضاء الخصب لذلك[3].

وبعدها أثمرت جهود القادة المغاربة باتفاق الهيئات السياسية المغاربية في مصر، ممثلة في رابطة الدفاع عن مراكش عن المغرب الأقصى، ومكتب حزب الشعب الجزائري بالقاهرة، الذي أسسه الشاذلي المكي، فضلا عن مجموعة من المناضلين التونسيين من قيادة الحزب الحر الدستوري كانت مطاردة في تونس، التي قصدت القاهرة بعد مدريد، أين فتحت مكتبا لتونس[4]. وبمصر اتفقت على عقد مؤتمرا للمغرب العربي[5]، بعد مشاورات حثيثة بين قادة الحركات

[1] – عثمان بناني: إسهامات...، مرجع سابق، ص 205..

[2] – يوسف الرويسي: قضية المغرب العربي، المجلة التاريخية المغربية، السنة 11، العدد 36/35، مطبعة الاتحاد العام التونسي للشغل، تونس، ديسمبر1984، ص 190.

[3] – استطاع يوسف الرويسي بعد تأسيسه لمكتب المغرب العربي في دمشق، أن يحقق مكاسب عدة في عملية حشد الدعم للحركات الوطنية في المغرب العربي؛ إذ استطاع مقابلة رئيس الجمهورية السورية والوزراء، ورجال السياسة، والمجمع العلمي، وعمادة شؤون الجامعة السورية، ومكاتب الصحافة، والنوادي الثقافية، للتعريف بكفاح المغرب العربي، وذلك بإلقاء المحاضرات، وإقامة الندوات، كما ساهم أيضا في تسجيل آلاف الطلاب من المغرب العربي في الجامعات السورية، وحصولهم على منح من الدولة السورية، علاوة على جمع الإعانات لصالح بلدان المغرب العربي. للمزيد أنظر: عبد الجليل التميمي: المناضل يوسف الرويسي: رائد طلائعي للحركة الوطنية المغاربية 1907–03 نوفمبر 1980، المجلة التاريخية المغربية، السنة التاسعة، العدد 67–68، أوت 1992، زغوان، تونس، ص 317.

[4] – وضمت كل من الدكتور الحبيب ثامر، والطيب سليم، والرشيد إدريس، وحسين التريكي، والهادي السعيدي. أنظر: عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة...، المصدر السابق، ص 382.

[5] – نفسه، ص 382.

الوطنية المغاربية كيوسف الرويسي، الحبيب بورقيبة، امحمد أحمد بن عبود، وغيرهم، معلنين ذلك في مختلف الصحف العربية، لاسيما المصرية[1].

2- انعقاد مؤتمر المغرب العربي والقرارات المنبثقة عنه:

وقصد التحضير الأمثل لهذا المؤتمر، استبقت هذه الأطراف ذلك بعقد لقاء تشاوري تحضيري في السادس من فيفري 1947[2]؛ حيث تم الاتفاق على جدول أعمال المؤتمر، الذي تمحور حول مكاتب المغرب العربي في القاهرة، وتنسيق الحركات المغاربية لنشاطها، والسياسة العامة للمؤتمر، فضلا عن الموقف الذي ينبغي اتخاذه في مواجهة السياسة الفرنسية، والاسبانية في المغرب العربي، ويُضاف إلى ذلك، وجوب عرض القضية المغاربية في الأمم المتحدة، وآليات تحقيقها، ليُعرض فيما بعد على الهيئات المغاربية كافة[3].

وكان لظهور الجامعة العربية خلال هذه الفترة، ومساندتها لقضايا التحرر في المغرب العربي، دورا كبيرا في سبيل تحقيق هذا المشروع[4]؛ حيث أطّرت تنظيم مؤتمر المغرب العربي هذا[5].

عُقد المؤتمر في الفترة ما بين 15 و 22 فيفري 1947 رغم غياب العديد من الأسماء الثقيلة في الأحزاب الوطنية المغاربية[6]، تحت الرئاسة الفخرية للسيد عبد الرحمن عزام باشا، الأمين العام لجامعة الدول العربية، وشاركت فيه رابطة

---

[1] – أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية بالمعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، تونس، شريط رقم: 984 R.، رقم 2892، ملف حول الوطنيين المغاربة في مصر، 03 مارس 1947-17 سبتمبر 1947.

[2] – وعلاوة على ذلك، تشير وثائق وزارة الخارجية الفرنسية، بأن ممثلي الحركات الوطنية المغاربية بالقاهرة، أرسلوا طلبا للمشاركة في مؤتمر الشعوب المزمع عقده آنذاك بالقاهرة، في 15 مارس 1947. أنظر: أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية بالمعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، تونس، شريط رقم: 984 R، رقم 2892، ملف حول الوطنيين المغاربة في مصر، 03 مارس 1947-17 سبتمبر 1947.

[3] – الرشيد إدريس: ذكريات ...، المصدر السابق، ص 03. أنظر أيضا: الملحق رقم: 01، ص 496.

[4] – محمد علي داهش: المرجع السابق، ص 175.

[5] – عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية المغاربية والإفريقية إبان الثورة الجزائرية، ج2، ط1، دار السبيل، الجزائر، 2009، ص 44.

[6] – حيث تساءل في هذا الشأن امحمد بن عبود وجاك كاني عن السبب وراء غياب هؤلاء عن المؤتمر بالقاهرة، إن كان الأمر جاء من قبيل الصدفة، أم أنه عمل قصده منظمو المؤتمر، للابتعاد به عن الزعماء، الذين كانوا يسعون لفرض شخصيتهم، وهو الأمر الذي لم يكن ليقبل به الوطنيون المقيمون في مصر على غرار: الحبيب ثامر الذي كان على خلاف مع الحبيب بورقيبة، أما امحمد أحمد بن عبود، وعبد الحميد بن جلون، فضّلا البحث عن اتجاه آخر، غير اتجاه الأحزاب الموجودة. وعلاوة على ذلك، تشير مراسلة للمقيم العام الفرنسي في تونس "جون مون" (Jeon Mons) إلى وزير خارجية بلاده "جورج بيدو" (Georges Bideaut) مؤرخة في 06 ماي 1947 إلى وجود انقسامات بين الوطنيين التونسيين بالقاهرة، بين أعضاء جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية والحزب الدستوري التونسي القديم من جهة وعلى رأسهم محمد الخضر حسين وخميس المكني، وبين أعضاء الحزب الدستوري الجديد من جهة أخرى، وعلى رأسهم الرشيد إدريس، والهادي السعدي، والحبيب بورقيبة

الدفاع عن المغرب، والوفد المغربي (عن المنطقة الخليفية الشمالية) لدى لجان جامعة الدول العربية، ومكتب الحزب الحر الدستوري التونسي في مصر، ومكتب الحزب الحر الدستوري في دمشق، ومكتب حزب الشعب الجزائري في القاهرة[1].

وانتخب على إثره عبد الكريم غلاب سكرتيرا عاما للمؤتمر، وقد حضر جلسة الافتتاح التي ترأسها عبد الرحمن عزام باشا عدد كبير من المناضلين العرب[2]. وركّز المؤتمر على ثلاثة مواضيع رئيسية ويتعلق الأمر بـ:

- خطورة الأوضاع في المغرب العربي الذي يعمل الاستعمار الفرنسي على إلحاقه بالاتحاد الفرنسي.

- عرض قضية المغرب العربي على الهيئات الدولية.

- المغرب العربي وعلاقته بجامعة الدول العربية.

وأبدى عبد الرحمن عزام في كلمته الافتتاحية سروره بالتواجد في المؤتمر، مؤكدا على أن جامعة الدول العربية ستبقى السند الأول لشعوب شمال إفريقيا ضد الاستعمار، الذي تعتبره الجامعة العدو الأول لها في المشرق والمغرب[3]، وستبقى تعمل –حسبه- جاهدة لإنهاء وجوده[4]. أما عبد الكريم غلاب سكرتير المؤتمر، فقد استفاض بعده في الحديث عن معاناة شعوب المغرب العربي، منوّها في الوقت نفسه بوقوف شعوب المشرق العربي إلى جانب سكان المغرب العربي[5].

أنظر: امحمد بن عبود، جاك كاني: مؤتمر... المرجع السابق، ص 8. أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية بالمعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، شريط رقم 595، ملف 01، رقم 27.

[1] – أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية بالمعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، شريط رقم: 595، ملف 01، رقم 27، ملف حول نشاط وطنيي شمال إفريقيا بباريس والقاهرة، مكتب المغرب العربي، جانفي 1947-نوفمبر 1949.

[2] – من الشخصيات المهمة، التي حضرت المؤتمر نجد: اللواء صالح حرب، والدكتور منصور فهمي مدير جامعة القاهرة، والدكتور أحمد أمين عميد كلية الآداب، الذي أصبح شيخ الأزهر لاحقا، والشيخ عبد القادر المغربي، وأحمد نجيب برادة، ومحمد علي الطاهر، وعبد القادر مختار، والشيخ صبري عابدين، فضلا عن أعضاء الوفد اليمني بالجامعة العربية، والأستاذ إسماعيل الأزهري رئيس الوفد السوداني، رئيس حكومة السودان لاحقا، وتقي الدين الصلح رئيس حكومة لبنان بعد ذلك، والشيخ عبد اللطيف دراز، وسيد قطب، وغيرها من الشخصيات. أنظر: عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة ....، المصدر السابق، ص 382.

[3] – وللاطلاع على خطاب عبد الرحمن عزام باشا كاملا في هذا المؤتمر أنظر: أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية بالمعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، شريط رقم: 984 R، رقم 2892، ملف حول الوطنيين المغاربة في مصر، 03 مارس 1947-17 سبتمبر 1947.

[4] – عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة...، مصدر سابق، ص 382- 383.

[5] – مومن العمري: شعار الوحدة ومضامينه في المغرب العربي، أثناء فترة الكفاح الوطني، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعية: 2009/ 2010، ص 173.

وخرج المؤتمر بجملة من القرارات المهمة، التي تصب كلها في خانة توثيق الصلات بين البلدان المغاربية، وتعزيز الكفاح المشترك، مركّزا على موضوع الاستعمار الفرنسي والاسباني في المغرب العربي، وهي:

– بطلان معاهدتي الحماية المفروضتين على تونس ومراكش وعدم الاعتراف بأي حق لفرنسا في الجزائر.

– مطالبة الحكومات المغربية والهيئات الوطنية بإعلان استقلال البلاد.

– المطالبة بجلاء القوات الأجنبية عن بلاد المغرب كلها.

– رفض الانضمام إلى الاتحاد الفرنسي في أي شكل من أشكاله.

– اعتبار تواريخ احتلال الجزائر(05 جويلية)، وفرض الحماية على تونس(12 ماي)، وفرض الحماية على مراكش(30 مارس) أيام حداد في جميع أقطار المغرب[1].

– تعزيز الكفاح في الداخل والخارج لتحقيق الاستقلال والجلاء[2].

وتعرّض المؤتمر بعد ذلك لموضوع تنسيق الحركات الوطنية في المغرب العربي وقرر بخصوص ذلك ما يلي:

– ضرورة الاتفاق بين الأحزاب الوطنية داخل كل قطر.

– إحكام الروابط بين الحركات الوطنية في الأقطار الثلاثة.

وأوصى المؤتمر لتحقيق ذلك بما يلي:

1– الاتفاق على غاية واحدة هي الاستقلال التام والجلاء.

[1] – وذلك عبر ما يلي:

– إعلان الإضراب العام على امتداد المغرب العربي.

– إحاطة صفحات الجرائد الصادرة في هذه البلدان بإطارات سوداء تعبيرا عن الحداد.

– حمل إشارات سوداء تظهر حالة الحداد بين الوطنيين بهذه الأقطار.

– العزوف عن إقامة مختلف حفلات الأفراح كالزواج، وكل نشاط من هذا القبيل. أنظر: أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية بالمعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، شريط رقم: 595، ملف 01، رقم 27. عد أيضا لتفاصيل أكثر إلى: أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية بالمعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، شريط رقم R984، رقم 2892، ملف حول الوطنيين المغاربة بمصر (1)، مؤتمر شمال إفريقيا، 03 فيفري 1947-17 سبتمبر 1947.

[2] – الرشيد إدريس: ذكريات ...، مصدر سابق، ص 81-82. أنظر كذلك: الملحق رقم: 27، ص 522.

2- تكوين لجنة دائمة من رجال الحركات الوطنية، مهمتها توحيد الخطط، وتنسيق العمل لكفاح مشترك.

3- العمل على توحيد المنظمات العمالية، والاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية في الأقطار الثلاثة، وتوجيهها توجيها قوميا.

4- ضرورة وقوف الأقطار الثلاثة جبهة واحدة عند حدوث الأزمات في أي قطر منها[1].

وعقب ذلك، تناول المؤتمر موضوع "المغرب العربي والجامعة العربية"، متخذا القرارات التالية:

1- مطالبة الجامعة العربية بمجموعة من المطالب أهمها:

أ- إعلان بطلان معاهدتي الحماية المفروضتين على تونس، ومراكش، وإعلان عدم شرعية احتلال الجزائر، وتقرير استقلال هذه الأقطار مع تعيين ممثلين عنها في مجلس الجامعة.

ب- عرض القضية المغربية على الهيئات الدولية، واستعمال كل ما لدى الجامعة من وسائل لمساعدة الأقطار المغاربية على تحقيق استقلالها الكامل.

ت- إرسال لجان تحقيق إلى أقطار المغرب العربي.

ث- تعيين ممثلين في دول المغرب العربي للدول العربية الأعضاء في الجامعة.

2- عرض الحالة الثقافية في المغرب العربي على الجامعة العربية، ومطالبتها بالعمل على نشر الثقافة العربية في كامل بلدانه، وحل مشكلة الطلبة المغاربة الذين يلجئون للمشرق، من أجل إتمام دراستهم في المعاهد العربية.

3- تقديم الشكر لجامعة الدول العربية نظير كل ما بذلته وتبذله من جهود في سبيل بلدان المغرب العربي[2].

أما في الجلسة الرابعة، فتناول المؤتمر موضوع عرض القضية المغربية على الهيئات الدولية، واتخذ بهذا الخصوص ما يلي:

1- رفع مذكرة لإحدى الدول العربية، يوضّح فيها بالدليل القاطع مخالفة فرنسا وإسبانيا لقرارات الأمم المتحدة، ويطالبها برفع القضية إلى الأمم المتحدة.

[1] - علال الفاسي: الحركات الاستقلالية....، مصدر سابق، ص 376-377.
[2] - نفسه، ص 377.

2- أن ترفع الهيئات السياسية المغربية مذكرة إلى الأمم المتحدة، تشرح فيها التعدي الفرنسي الإسباني على حقوق الشعب المغربي وحرياته.

3- إرسال مذكرات من الهيئات السياسية المغربية إلى المجلس الاقتصادي، والاجتماعي، وحقوق الإنسان تشرح فيها، كيف اعتدت فرنسا وإسبانيا على كيان المغرب الاقتصادي، والاجتماعي[1].

وآخر الموضوعات التي تناولها المؤتمر، تنسيق الأعمال، التي تقوم بها مختلف المكاتب المغاربية في مصر، على أن تكون رابطة الدفاع عن مراكش في مصر، والوفد المراكشي لدى لجان الجامعة العربية، ومكتب حزب الشعب الجزائري، ومكتب الحزب الحر الدستوري التونسي مكتبا متحدا يسمى"مكتب المغرب العربي"[2].

وبعد إنهاء الجلسات الخاصة بالموضوعات التي عقد المؤتمر من أجل دراستها، أُقيمت جلسة أخرى تناول فيها المؤتمرون موضوعات عامة، تتعلق بالقضايا الاستقلالية العربية وتقرر فيها:

1- تقديم الشكر للملك فاروق، نظير الجهود التي بذلها في سبيل مساندة بلدان المغرب العربي أساسا، والبلدان العربية عموما.

2- شكر إلى السلطان المغربي محمد الخامس، وإلى خليفة الملك المغربي في المنطقة الشمالية، على تأييدهما للحركة الوطنية المغربية ونضالها.

3- تأييد الباي محمد المنصف باشا، وشجب قيام السلطات الفرنسية بخلعه من منصبه[3]، واعتقاله ونفيه، بعدما رفض الانصياع للأوامر التي أطلقتها سلطات الحماية الفرنسية بتونس، بخصوص جوانب عدّة، سياسية، ثقافية، اجتماعية

[1] - أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية بالمعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، شريط رقم: 595، ملف01، رقم 27، ملف حول نشاط وطنيي شمال إفريقيا بباريس والقاهرة، مكتب المغرب العربي، جانفي 1947-نوفمبر 1949.

[2] - علال الفاسي: الحركات....، المصدر السابق، ص 377-378.

[3] - لأكثر تفاصيل عن الموضوع، طالع: سعيد المستيري: المنصف باي (الحكم والمنفى)، ترجمة: هشام القروي، ط1، دار الأقواس للنشر، تونس، 1991. نور الدين الدقي وآخرون: تنظيم الحكم بتونس في فترة الحماية الفرنسية 1881-1956، سلسلة وثائق ونصوص من تاريخ تونس المعاصر، العدد 3، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة تونس الأولى، تونس، 1998، ص 138-140. خالد عبيد: صدى مسألة المنصف باي في أوساط الوطنيين التونسيين بمصر، مجلة روافد، العدد03، المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، 1997. الصادق الزمرلي: تونس في عهد المنصف باي 1942-1943 بين الرجاء وخيبة الأمل، تقديم وتعريب: حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، دت.

واقتصادية، لاسيما تمسّكه بمبدأ تحقيق الاستقلال، ورفض المقترحات الفرنسية، المتضمنة بقاء تونس كمحمية فرنسية، مقابل منحه بعض الصلاحيات[1].

4- تأييد القضية المصرية والتأكيد على الوحدة بين مصر والسودان.

5- تأييد فلسطين وتضامنهم معها والمطالبة بتحريرها.

6- تأييد استقلال ليبيا وشكر الجامعة العربية على ما تقدمه من دعم لها.

7- تأييد الهند الصينية في نضالها ضد المستعمر الفرنسي.

8- تحية المؤتمرين لجميع زعماء المغرب العربي[2].

3- مكتب المغرب العربي: بداية المهمة:

قام ممثلو حزب الاستقلال المغربي، والحزب الدستوري الحر التونسي، وحزب الشعب الجزائري عقب انتهاء المؤتمر بفتح دار لتوحيد مكاتبهم في القاهرة، وذلك طبقا لتوصيات المؤتمر، وأطلقوا عليها "مكتب المغرب العربي"؛ حيث اشتمل نظام المكتب على ثلاثة أقسام: القسم المراكشي، ويتعاون فيه حزب الاستقلال وحزب الإصلاح، والقسم التونسي ويشرف عليه حزب الدستور الجديد، وقسم الجزائر ويشرف عليه حزب الشعب، وللمكتب مدير عام ينتخبه ممثلو الأحزاب المذكورة في جمعية عمومية لمدة سنة، وله لجان فنية متعددة[3].

[1] - أبعدته السلطات الفرنسية بسبب مواقفه الوطنية إلى مدينة الأغواط بالجنوب الجزائري، ثم إلى تنس بولاية الشلف غرب الجزائر، ومنها إلى جنوب فرنسا، حتى توفي بها يوم 01 سبتمبر 1949؛ إذ جاء كل ذلك على خلفية نزعته الوطنية الاستقلالية، وهو ما حدا بالجنرال جوان بعد عودة الحكم الفرنسي إلى تونس عقب هزيمة دول المحور بها في 08 ماي 1943، إلى إنذار المنصف باي بضرورة التنازل عن العرش، وعند رفضه، قام جوان بتطويق القصر الملكي، واعتقاله ثم خلعه، وتم تعيين ولي عهده محمد الأمين على الفور مكانه يوم 14 ماي 1943، وكانت الذريعة والتهمة المعلنة لخلعه تعاونه مع المحور، بعد احتلالهم تونس. أنظر: أبو القاسم كرو: المرجع السابق، ص 287-288. عبد الحليم مرجي: المرجع السابق، ص 154.

[2] - الرشيد إدريس: ذكريات ....، المصدر السابق، ص 104-106.

[3] - علال الفاسي: الحركات ....، المصدر السابق، ص 379.

وقد باشر مكتب المغرب العربي نشاطه الدبلوماسي والسياسي، بإرسال عدة مذكرات إلى هيئة الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، يوضّح فيها الأوضاع التي تعيشها أقطار المغرب العربي، في ظل الممارسات الاستعمارية التعسفية[1].

كما قام هذا المكتب في مصر بدور سياسي مهم، خاصة في توسيع مجال الدعاية للقضية المغاربية، مُتّبعا كل السبل المتاحة لذلك، وعلى رأسها إذاعة نشرة دورية عن الأنباء الواردة من المغرب العربي[2]، فضلا عن إصدار تقارير، ورسائل إلى مختلف الهيئات السياسية العربية[3]، وفتحه المجال لعديد الشخصيات المؤثرة من كافة البلدان العربية، لإلقاء المحاضرات، والندوات حول المسألة المغربية، كما عزّز المكتب أيضا نشاطه الدبلوماسي، راميا من وراء ذلك، إلى تمتين الصلات بين المشرق والمغرب؛ إذ وجّه نشاطه بالدرجة الأولى إلى الهيئات الدبلوماسية العربية المتواجدة بالقاهرة، كما استقطب أيضا المكتب مختلف الأحزاب السياسية المصرية على اختلاف توجّهاتها السياسية[4].

ولضمان فعالية أكبر لنشاطه، نسّق مكتب المغرب العربي بالقاهرة نشاطه مع مكاتب وهيئات مغاربية أخرى كانت بمثابة فروعا له متمثلة في:

– مكتب المغرب العربي بدمشق، الذي يترأسه يوسف الرويسي، الذي كان من أبرز المساهمين في تأسيس مكتب المغرب العربي بالقاهرة؛ حيث تردد بكثرة على القاهرة قصد تنسيق المواقف، ومساعدة زملائه على حل العديد من القضايا.

– مكتب المغرب العربي بلندن، ويشرف عليه الطاهر الخميري، الذي زار بدوره القاهرة سنة 1947 لتنسيق المواقف أيضا.

[1] – عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة.....، المصدر السابق، ص 383.

[2] – هذه النشرات كانت تعالج المستجدات الطارئة في بلدان المغرب العربي، كمسألة المجاعة في تونس، ومنع السلطات الفرنسية للطوافة المصرية فوزية، التي أرسلتها السلطات المصرية لمساعدة الشعب التونسي، وكذلك قضية نزول الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي بمصر، وغيرها من المسائل التي كانت تنقلها، وتنشرها مختلف الصحف المصرية. أنظر مثلا: السياسة ليوم 31 ماي 1947 و 01 –02– 03جوان 1947، المصري ليوم 31 ماي 1947 و 01 –02–03–04 1947جوان، والبلاغ ليوم 31 ماي 1947 و 01 و 05 1947 وغيرها من الجرائد.

[3] – دأب مكتب المغرب العربي على عرض نشريات تصدر ثلاث مرات في الأسبوع، يسلّط فيها الضوء على السياسة الفرنسية التعسفية في مختلف المجالات ضد شعوب المغرب العربي. أنظر: محمد بلقاسم: المرجع السابق، ص 552.

[4] – أشركي أفقير محمد: المرجع السابق، ص 9–10.

– الهيئات الوطنية بفرنسا، والتي لعبت دورا بارزا هناك، كالحزب الدستوري التونسي، الذي كثيرا ما كان ينسق بين مكتب المغرب العربي بالقاهرة والبلاد التونسية ماليا وإعلاميا.

– لجنة شمال إفريقيا بنيويورك، التي كانت تضم لجنتان في الآن عينه، الأولى يرأسها التونسي عابد بوحافة، والثانية يترأسها المغربي المهدي بنونة، الذي كان يشتغل مندوبا لحزب الإصلاح المغربي في نيويورك، قبل أن يقوم المغاربة في مصر، بتفويضه متكلما باسم مكتب المغرب العربي[1]، بعدما تأكدوا من عرض قضيتهم بهيئة الأمم المتحدة سنة 1947[2].

وقد ترك تأسيس مكتب المغرب العربي بالقاهرة ترحيبا واسعا، من مختلف الأحزاب والهيئات المغاربية، باستثناء بعض الأحزاب مثل الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، الذي يترأسه فرحات عباس[3]، والأحزاب الشيوعية؛ إذ توالت برقيات التأييد في الوصول إلى المكتب بالقاهرة، بما فيها، تلك التي بعث بها مصالي الحاج، الذي لم تحل وضعية إقامته الجبرية دون التواصل مع الوطنيين بالقاهرة؛ إذ أرسل برقية تأييد لنشاط المكتب، واضعا ثقته الكاملة فيهم، في سبيل تحقيق آمال شعوب المغرب العربي[4].

[1] – في الحقيقة، وعلى عكس التنسيق عالي المستوى بين مكتبي دمشق والقاهرة للمغرب العربي، فإن مكتب المغرب العربي، الذي تأسس هو الآخر سنة 1947 بنيويورك، لم يحقق ما كان منتظرا منه، بإدماج عناصر المغرب العربي؛ إذ اقتصر في نهاية المطاف على مناضلي المغرب الأقصى، بعدما انفرد التونسيون والجزائريون بأنشطتهم. أنظر: محمد بن عبود: مكتب المغرب العربي في القاهرة دراسات ووثائق، مطابع منشورات عكاظ، الرباط، 1992، ص7–8.

[2] – خالد عبيد: مكتب...، المرجع السابق، ص 69.

[3] – من مواليد مدينة الطاهير بولاية جيجل يوم 24 أوت 1899 في أسرة ميسورة الحال، زاول دراسته الابتدائية بالمدرسة الابتدائية الفرنسية، ثم واصل دراسته الثانوية بمدينة سكيكدة، وبعد حصوله على البكالوريا، استكمل دراسته العليا بمدينة الجزائر بكلية الصيدلة، ومنها تخرج سنة 1933، عرف بنشاطه الطلابي، والإعلامي الحثيث، عيّن سنة 1936 ضمن الوفد الذي توجه إلى باريس ليقدم المطالب المنبثقة عن المؤتمر الإسلامي سنة 1936، وفي سنة 1943، وبعد نزول الحلفاء في شمال إفريقيا، قام فرحات عباس بتحرير وثيقة سياسية عرفت بـ: "بيان فيفري 1943"، الذي شكّل منعطفا تاريخيا في مواقف فرحات عباس تجاه الجزائر، وفي سنة 1946، وبعد مجازر 08 ماي 1945، والعفو عليه وزملائه، من طرف الفرنسيين، استأنف نشاطه السياسي من جديد بتأسيس حزب سياسي جديد تحت اسم:"الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري"، وفي سنة 1954، غداة اندلاع الثورة الكبرى، التحق بصفوفها بعد تردد طويل، ويصبح بعد ذلك، أول رئيس للحكومة الجزائرية المؤقتة من 19 سبتمبر 1958 إلى غاية 1960، توفي سنة 1985. أنظر: أبو عمران الشيخ وآخرون، المرجع السابق، ص 334–336. عباس محمد الصغير: فرحات عباس من الجزائر الفرنسية إلى الجزائر الجزائرية 1927–1963، رسالة ماجستير في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، إشراف: الجمعي خمري، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة، 2006–2007، ص 02–10.

[4] – خالد عبيد: مكتب...، المرجع السابق، ص 71.

ولم تتوقف جهود المكتب عند الدفاع عن قضية بلدان المغرب العربي، بل تعدتها إلى الدفاع عن قضايا الأمة العربية الراهنة، وفي مقدمتها، القضية الفلسطينية؛ حيث، نشر مكتب المغرب العربي بيانا إعلاميا حول نشاطه بالعاصمة الفرنسية باريس لفائدة الشعب الفلسطيني؛ حيث شارك في جمع التبرعات لصالح الفلسطنيين[1]، بالتنسيق مع مختلف القوى المغاربية والعربية، وبإشراف من السفارة المصرية بباريس[2].

وكنتيجة مباشرة لنشاطه الدؤوب، استطاع المكتب الحضور في عدة مؤتمرات دولية، مثّل فيها المغرب العربي، كحضوره في المؤتمر الثقافي الأول المنعقد في سبتمبر 1947 ببيروت، والمؤتمر الإسلامي الاقتصادي الأول، الذي انعقد في ديسمبر 1949، علاوة، على حضور أعضاء المكتب كل اجتماعات جامعة الدول العربية، كما يُحسب لهذا المكتب أيضا، أنه استطاع لم شمل كل التيارات السياسية المغاربية المتواجدة بمصر، وجعلها تتأقلم مع المكتب، ومع الظروف السياسية التي شهدتها مصر آنذاك[3].

كما وجد المناضلون المغاربة، الذين وفدوا على مصر لاحقا، أمثال علال الفاسي، وعبد الخالق الطرّيس، والحبيب بورقيبة، والقادة الجزائريين الذين وصلوا إلى مصر فضاء مناسبا، لممارسة مهماتهم النضالية، التي جاؤوا من أجلها[4].

4- أصداء قيام مكتب المغرب العربي في الداخل والخارج:

ترك انعقاد المؤتمر، وما انبثق عنه من تكوين مكتب للمغرب العربي أصداء واسعة، مغاربيا وعربيا، وحتى عالميا، والذي أعقبه توجُّس فرنسي كبير، وهو ما بدا جليّا في الصحف الفرنسية، "كمجلة فرنسا" (Revue de France)، التي اعتبرته في مقال لها خاص بالمغرب الأقصى أنه امتدادا لجامعة الدول العربية، أما جريدة "لوبيي"

[1] – تشير مراسلة من القنصل الفرنسي في القدس، إلى وزير خارجية بلاده بتاريخ: 20 ديسمبر 1948، إلى عملية لجمع التبرعات نظّمها مكتب المغرب العربي بالعاصمة الفرنسية باريس، وكان في مقدمة المبادرين بهذه العملية عناصر من الحزب الدستوري التونسي الحر، المنضوين تحت راية مكتب المغرب العربي؛ إذ تمكنوا من جمع 06 ملايين و200 ألف فرنك فرنسي، وقد ساهمت فيها عدة أطراف، منها اللجنة التونسية للدفاع عن فلسطين، لجنة المؤتمر الإسلامي للدفاع عن فلسطين، الهلال الأحمر المصري في باريس. أنظر: أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية بالمعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، شريط رقم: 595، ملف 01، رقم 27.

[2] – أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية بالمعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، شريط رقم: 595، ملف01، رقم 27، ملف حول نشاط وطنيي شمال إفريقيا بباريس والقاهرة، مكتب المغرب العربي، جانفي 1947-نوفمبر 1949.

[3] – محمد بن عبود: المرجع السابق، ص 26-30.

[4] – عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة.....، المصدر السابق، ص 383.

(Le pays)، فقد تحدثت عن عبد الكريم الخطابي الذي قالت عنه أنه مقيم بهذا المكتب، وأنه كما حاربنا في الماضي، فإنه مستعد لمقاومتنا من جديد، مؤكدة بأن هذا المكتب يعمل على طردنا من شمال إفريقيا، بدعم من جامعة الدول العربية، في حين نشرت Le Figaro مقالا لها، تحدّثت فيه عن خطورة المكتب، وعن ما أسمته التأييد الكبير الذي يحظى به عند كل الدول العربية[1].

وفي خضّم هذا، استمر المكتب في عمله النضالي، رغم بروز بعض الخلافات بين قادته[2]، ليتعزز أكثر فأكثر، بعد لجوء الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي إلى مصر، أين تقرر وضع العمل المسلح كإستراتيجية مكمّلة للنضال السياسي في أقطار المغرب العربي الثلاثة، وذلك بتأسيس لجنة تحرير المغرب العربي[3].

ومن ثمار تأسيس هذا المكتب، أن كسب الاعتراف العربي؛ فالسلطات المصرية مثلا أصبحت تعترف ببطاقات الهوية التي يصدرها، وامتد الأمر كذلك إلى مختلف المؤسسات المصرية؛ إذ إن الشركات المصرية ومكاتب البريد أصبحت تطلب من المواطنين المغاربة بطاقات التعريف الصادرة عن المكتب، دون الالتفات لتلك التي تصدر عن السفارة الفرنسية. وكذلك الحال مع الطلبة المغاربة من تونسيين، ومغربيين الذين درسوا بالزيتونة والقرويين الذين وفدوا على القاهرة، كحمودة الطاهري، أحمد صوّة، تاج الدين مختار؛ حيث استطاع المكتب تمكينهم من معادلة شهاداتهم، ودخول الجامعات المصرية بالاتفاق مع وزارة المعارف المصرية، وهو ما يؤكد الدور البارز لهذا المكتب في دعم وتنظيم نضال المغاربة في مصر والمشرق العربي برمته، لاسيما بعد أن تعزز نشاط المكتب بتأسيس لجنة تحرير المغرب العربي[4].

---

[1] – نفسه، ص 384.

[2] – ما لبثت هذه الخلافات أن تطورت إلى صدامات بين أعضاء المكتب، نرى بعضها في الرسالة التي بعث بها الأستاذ عبد المجيد بن جلون إلى الدكتور أحمد بن عبود، شقيق محمد أحمد بن عبود من القاهرة بتاريخ 21 ماي 1950، عندما أقدم أعضاء المكتب المغربيين على غلقه، ملقين باللائمة على كل من الطيب سليم التونسي، والشاذلي المكي الجزائري؛ حيث قام الأول بكسر باب الحبيب بورقيبة، بينما أقدم الثاني على كسر باب غرفة المرحوم ابن عبود، مما اضطرهم لاستدعاء الشرطة المصرية، وغلق المكتب على حد تعبيره، مشيرا أيضا إلى امتعاض الأمير الخطابي من هذا التصرف، من دون أن يتخذ أي موقف إزاء الحادث حفاظا على وحدة الصف المغاربي كما جاء على لسانه. أنظر: محمد بن عبود: وثائق عن بداية نشاط مكتب المغرب العربي في القاهرة، المجلة التاريخية المغربية، العدد 26/25، جوان 1982، تونس، ص 128. وللمزيد أيضا عن العقبات التي واجهت توحيد جهود الحركات الوطنية المغاربية في مصر، أنظر: محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، ترجمة: كميل قيصر داغر، ط01، مؤسسة الأبحاث العربية، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983، ص 57-60.

[3] – مريم صغير: مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954-1962، دار الحكمة، الجزائر، 2010، ص 184.

[4] – خالد عبيد: مكتب....، مرجع سابق، ص 61.

ج- لجنة تحرير المغرب العربي:

1- تأسيس اللجنة ودور الأمير عبد الكريم فيها:

أُسّست بمبادرة من الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي، الذي قام بجهود مضنية من أجل تجسيدها في الميدان، يتّضح ذلك من البيان الذي أصدره غداة تأسيسه لهذه الهيئة قائلا:"منذ أن منّ الله علينا بالتحرر، ومكّن لنا من اللجوء بقرب الملك فاروق العظيم، ونحن نواصل مجهوداتنا من أجل توحيد أفكار المسيّرين، قصد توحيد أحزاب المغرب، والجزائر، وتونس، ومواصلة الكفاح في جبهة واحدة من أجل تحرير أوطاننا من النّير الاستعماري"[1]، وأُعلن رسميا عن تأسيس لجنة تحرير المغرب العربي في 05 جانفي 1948 برئاسة محمد بن عبد الكريم الخطابي، وضمّت مختلف الأحزاب السياسية الاستقلالية المغاربية المتواجدة بمصر، بعد المساعي الحثيثة التي قام بها الأمير الخطابي[2]؛ حيث يقول في هذا الصدد:"...ويسرني أن أعلن أن جميع الذين خابرتهم في هذا الموضوع من رؤساء الأحزاب المغربية ومندوبيها بالقاهرة قد أظهروا اقتناعهم بهذه الدعوة، واستجابتهم لتحقيقها، وإيمانهم بفائدتها في تقوية الجهود، وتحقيق الاستقلال المنشود....وقد كتبت إلى بقية الأحزاب الأخرى نطلب موافقتها النهائية على تكوين اللجنة، والمصادقة على ميثاقها، وتعيين مندوبيها في اللجنة بصفة رسمية..."[3].

وعقب ذلك، قام الأمير الخطابي باعتباره الرئيس الدائم للجنة بتوزيع ميثاقها على الصحافة العربية والأجنبية، الذي نصّ أساسا، على عدم دخول أعضائها في أي مفاوضات مع المستعمر، قبل إعلان الأخير منحه الاستقلال لأقطار المغرب العربي[4].

---

[1] - عبد الرحمن بن ابراهيم ابن العقون: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، (1920-1936)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص147.

[2] - شارك في الاجتماع التأسيسي كل من الحزب الدستوري الحر التونسي القديم ومثله محي الدين القليبي، والشيخ الثعالبي، الحزب الدستوري الحر التونسي الجديد ومثله الحبيب بورقيبة، حزب الشعب الجزائري ومثله الشاذلي المكي، حزب الوحدة المغربية ممثلا في محمد اليمني الناصري، وعبد الخالق الطريس ممثلا عن حزب الإصلاح المغربي، ناصر الكتاني، وعبد الحي العراقي عن حزب الشورى والاستقلال، وعلال الفاسي ممثلا عن حزب الاستقلال. أنظر: عبد السلام غازي: كفاح المغرب العربي من الأمير عبد القادر إلى عبد الكريم الخطابي، ندوة الوحدة المغاربية في ذاكرة الحركات الوطنية والتحريرية، تنسيق: محمد الدرويش، ط01، منشورات فكر، الرباط، ص 115.

[3] - الأهرام: العدد: 22462، 06 جانفي 1948، ص 01.

[4] - أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية بالمعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، شريط رقم: 979، رقم 1889 (4)، ملف حول نشاطات زعماء شمال إفريقيا بمصر، أفريل 1946-ديسمبر 1949.

هذا الحدث، تناقلته مختلف الصحف المصرية في اليوم الذي تلا الإعلان عن تأسيس هذه اللجنة[1]، وقد تضمّن ميثاقها الذي صاغته الأحزاب الوطنية المغاربية المنضوية تحت راية مكتب المغرب العربي مجموعة من المبادئ أهمها[2]:

– كان وجود المغرب العربي بفضل الدين الإسلامي، وعاش في كنف الإسلام، وضمن أصول الإسلام، وسيواصل مستقبلا العمل في هذا الاتجاه.

– المغرب العربي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي، وارتباطه بالجامعة العربية أمر طبيعي وإلزامي.

– الاستقلال المأمول للمغرب العربي، هو الاستقلال التام لكافة أقطاره الثلاثة تونس، والجزائر، والمغرب.

– لا يمكن متابعة أي هدف آخر سابق على الاستقلال.

– لا تفاوض مع المستعمر في الجزئيات ضمن النظام الحاضر، ولا تفاوض إلا بعد إعلان الاستقلال.

– بإمكان الأحزاب المنضمة إلى"لجنة تحرير المغرب العربي" أن تدخل في مفاوضات مع ممثلي الحكومتين الفرنسية والاسبانية، بشرط أن تطلع اللجنة على سير هذه المفاوضات أولا بأول.

– إن حصول قطر من الأقطار الثلاثة على استقلاله التام، لا يسقط عن اللجنة واجبها في مواصلة الكفاح لتحرير البقية[3].

نال هذا الميثاق موافقة الأحزاب المغاربية، يعبّر عن ذلك الأمير عبد الكريم الخطابي بالقول:"هذا هو الميثاق الذي قطعنا على أنفسنا العهد بالسير على ضوئه، والعمل بمقتضى مبادئه، وقد وافقت عليه أنا وشقيقي محمد، كما وافق عليه رؤساء الأحزاب المغربية التالية ومندوبوها: الحزب الحر الدستوري التونسي القديم، الحزب الحر الدستوري التونسي الجديد، حزب الشعب الجزائري، حزب الوحدة المغربية، حزب الإصلاح الوطني، حزب الشورى والاستقلال، حزب

[1] – أشركي أفقير محمد: المرجع السابق، ص 10.

[2] – مريم صغير: المرجع السابق، ص 184.

[3] – الرشيد إدريس: ذكريات .....، المصدر السابق، ص 140.

الاستقلال. وقد كتبنا لبقية الأحزاب الأخرى نطلب موافقتها النهائية على تكوين اللجنة، والمصادقة على ميثاقها، وتعيين مندوبيها في اللجنة بصفة رسمية"[1].

وكانت قد تمت المصادقة على القانون الأساسي للجنة في 09 ديسمبر 1947؛ حيث تكون مكتبها المؤقت من:

- محمد بن عبد الكريم الخطابي رئيسا.

- الحبيب بورقيبة الأمين العام.

- محمد بن عبود أمينا للصندوق.

انتخب الأمير رئيسا بصفة دائمة، وأخيه وكيلا للرئاسة بصفة دائمة أيضا، أما الأمين العام وأمين الصندوق، فقد انتخبا لمدة ثلاثة أشهر، وقام الرئيس بإرسال رسائل للأحزاب المغربية كلها يخبرهم فيها بالتأسيس، الذي تقرر أن يكون في 05 جانفي 1948[2].

2- أصداء تأسيس لجنة تحرير المغرب العربي:

ترك الإعلان عن تأسيس هذه اللجنة صدى واسعا، حتى لدى القوتين العظميين آنذاك، اللتين حاولتا استمالة الأمير الخطابي إلى جانبهما[3]، بينما دخلت الحكومتان الاسبانية، والفرنسية في مشاورات بهذا الخصوص، مؤكدتان أن

[1] - وثيقة ميثاق تأسيس لجنة تحرير المغرب العربي الذي وزعه رئيس اللجنة محمد بن عبد الكريم الخطابي على الصحف المصرية والدولية في 05 جانفي 1948 نقلا عن: امحمد بن عبود: وثائق .....، المرجع السابق، ص 134. ولمعرفة ذلك على سبيل المثال لا الحصر عد إلى: الأهرام: العدد: 22462، 06 جانفي 1948، ص 01.

[2] - علال الفاسي: الحركات ....، المصدر السابق، ص 408.

[3] - يورد محمد أمزيان نقلا معلومات تلقاها مباشرة محمد سلام أمزيان عن الخطابي مباشرة في القاهرة يوم 23 ديسمبر 1961، أنه غداة الإعلان عن تأسيس لجنة تحرير المغرب العربي بأسبوع، اتصل بمنزله مسؤول من سفارة الاتحاد السوفياتي بالقاهرة، طالبا منه الموافقة على مقابلة ضابط روسي كبير، التقى الخطابي لاحقا بهذا الجنرال الروسي، الذي نقل للخطابي بأنه مكلف من ستالين بمهمة خاصة سيكون لها أثر كبير في المستقبل القريب، إذا وافق الأمير على ذلك، ويقضي المقترح الروسي بتزويد الأمير بالمال والسلاح ومقاتلين من مسلمي الاتحاد السوفياتي، بهدف الثورة ضد الاستعمار الغربي، مقابل طلب روسي بسيط، يتمثل في منح تسهيلات لروسيا في منطقتي سبتة وطنجة، لمواجهة ما أسماه العدو المشترك إسبانيا فرانكو، وهو ما رفضه الأمير، معتبرا أن الثورة لا تساوي شيئا إن لم تكن منبثقة من روح، وإرادة الشعب، مضيفا له، أن إقدامه على هكذا خطوة سيعجل بتدخل أعداء روسيا التقليديين، وبالتالي قيام حرب عالمية ثالثة، وبالتوازي مع ذلك، رفض الخطابي عرضا آخر من الولايات المتحدة الأمريكية بوساطة سفير أفغانستان في القاهرة، عارضة عليه المساعدة بالمال والسلاح، مقابل ترك له مطلق الحرية في الوسيلة التي يحرر بها شمال إفريقيا، مقابل إعلان العداء للشيوعية، والموافقة على إنشاء قواعد عسكرية أمريكية بالمنطقة، وهو ما رفضه الأمير، الذي طالب

الخلاف بينهما، لا يخدم إلا مصلحة الوطنيين المغاربة؛ حيث، أكدتا على ضرورة التنسيق، وتقوية العمليات الاستخباراتية، كما قررتا الرفع من درجة حالة الطوارئ[1]، وهو ما قابله الوطنيون المغاربة بمزيد من التعبئة الشعبية، وشحذ همم المواطنين لمواجهة هذه الغطرسة[2].

أما على الصعيد العربي، فقد لقيت اللجنة مساندة كبيرة، خاصة، وأن عبد الكريم وضع دعم فلسطين كأولوية مع محاربة الاستعمار الفرنسي، والاسباني في المغرب العربي، وكذلك الأمر، مع الهند الصينية، وباكستان، وإندونيسيا، والهند[3].

3- عبد الكريم الخطابي وبداية التحدي الصعب:

كرّس الزعيم الخطابي كل جهوده في سبيل تجسيد ميثاق اللجنة، الذي يتركز على التحرير الشامل للمغرب العربي من الهيمنة الأجنبية[4]، بداية بتقوية الصلات بين الزعماء المغاربة، وإجراءات بناء الثقة المتبادلة قبل الانتقال إلى الخطوة الموالية، وهي العمل المباشر بمواجهة القوات الفرنسية والإسبانية[5].

وقد حاولت اللجنة، وعلى رأسها الأمير عبد الكريم، التصدي للسياسات الفرنسية عن طريق الادعاءات المغرضة، التي ما فتئت تطلقها لعرقلة تدويل القضية المغربية، وشرعنتها دوليا[6]؛ حيث درجت اللجنة على نشر البيانات عبر مختلف الصحف المشرقية، وخاصة المصرية، للرد على هذه البيانات الفرنسية الكاذبة، كما كان عليه الشأن مع

الو.م. أ بإقناع حليفتها فرنسا بالانسحاب من إفريقيا الشمالية، للمزيد من التفاصيل أنظر: محمد أمزيان: محمد بن عبد الكريم الخطابي (آراء ومواقف)، ط 3، دار النجاح الجديدة، المغرب، 2010، ص 98-100.

[1] – وفي هذا الصدد، حرصت السفارة الفرنسية على تتبّع تحركات، ونشاطات قادة اللجنة، وزعماء الحركات الوطنية المغاربية بالقاهرة، وعلى رأسهم الأمير الخطابي، للاطلاع أكثر، أنظر: الملحق رقم: 2، ص 497.

[2] – محمد أمزيان: المرجع السابق، ص 100-110.

[3] – نفسه، ص 105-110.

[4] – جاء ذلك أيضا تكريسا للبيان الذي نشره الأمير عبد الكريم ومما جاء فيه:"...ومن الآن ستدخل قضيتنا في طور حاسم من تاريخها، وسنواجه المغتصبين ونحن قوة متكتلة تتكون من 25 مليونا كلها مجمعة على كلمة واحدة وتسعى إلى غاية واحدة هي الاستقلال التام لجميع أقطار المغرب العربي. وسنعمل على تحقيق هذه الغاية بكل الوسائل الممكنة في الداخل، وفي الخارج كلما استطعنا لذلك سبيلا، ولن يجد المستعمر بعد اليوم منفذا لتثبيط عزائمنا، وإيداع الفتنة بيننا، واستغلال تعدد الأحزاب، وتفرق الكلمة لتثبيت أقدامه في بلادنا...". أنظر: الأهرام: العدد: 22462، 06 جانفي 1948، ص 01.

[5] – محمد أمزيان: المرجع السابق، ص 113.

[6] – كالتي أطلقها الجنرال جوان من باريس بمقر وزارة خارجية بلاده سنة 1948، عندما حاول تبديد مخاوف الشعب المغربي بالقول أن الحماية في المغرب ليست أبدية، وإلغاؤها مقتصر ببلوغ مراكش رشدها على حد زعمه، مروّجا في الوقت عينه لسياسة الإصلاحات التي أطلقها. أنظر: الأهرام: العدد: 22480، 26 جانفي 1948، ص 06.

تصريحات جوان بفرنسا سنة 1948 بخصوص مسألة الوجود الفرنسي، وسياسة الإصلاحات بالمغرب الأقصى؛ إذ اعتبرت كلامه مجرد محاولة منه لفرض حالة من الغموض، والتستّر على الخلافات الخطيرة بين الشعب المغربي وملكه من جهة، والحكومة الفرنسية من جهة أخرى[1].

استغلت اللجنة مثل هذه المناورات الفرنسية لإعادة التأكيد على وحدة الصف المغربي، وإصرار المغاربة على مواجهة المستعمر وسياسته؛ حيث جاء في تعقيبها بهذا الصدد:"...لذلك ترى لجنة تحرير شمال إفريقيا أنّه من واجبها أن تبسّط من جديد موقف الشعب المراكشي كما ورد في المذكرة التي قدمها حزب الاستقلال منذ وقت قريب إلى هيئة الأمم المتحدة....الشعب المراكشي وسلطانه رفضوا علنا هذه الإصلاحات الديمقراطية الجديدة، التي لا تعدو أن تكون محاولة شريرة من ناحية الاستعماريين الفرنسيين لتعزيز قبضتهم على شؤون المراكشيين القانونية والاقتصادية.."[2]، وهو ما ساهم بشكل فعّال في إماطة اللثام عن العديد من القضايا التي ظلت مبهمة، لدى الرأي العام العربي والدولي[3].

4- الأمير الخطابي وتبدّد الحلم:

رغم المساعي الحثيثة التي باشرها الأمير لتجسيد مشروعه النضالي الوحدوي على أرض الواقع، إلا أنّ البرنامج المسطّر الذي رسمه، سرعان ما بدأ يتلاشى، بعد انفراد بعض من الزعماء المغاربة باتخاذ بعض القرارات، التي اعتقدوا أنها تنسجم ومصلحة بلدانهم، ضاربين بعرض الحائط تحذيرات الخطابي من عدم جدوى الدخول في مفاوضات مع المستعمر، والواضح أن الاختلاف في الرؤى والمنهج، هو الذي خيّم على العلاقة، بين الأحزاب السياسية المنضوية تحت راية اللجنة، والأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي، انطلاقا من التكوين، والمسيرة النضالية العسكرية للأمير، على عكس بقية الزعماء، الذين يرون في النضال السياسي، الطريق الذي يحقق تفاهمات مع المستعمر، كما أن التفاف هؤلاء الزعماء حول عبد الكريم منذ الوهلة، فسّره البعض بأنه إجراء منفعي مرحلي لاكتساب شهرة، وتعاطف أوسع لدى شعوب بلدانهم، والرأي العام العربي، والإسلامي، نتيجة ماضيه الجهادي الحافل[4].

---

[1] - الأهرام: العدد: 22481، 27 جانفي 1948، ص 01.

[2] - الأهرام: العدد: 22481، 27 جانفي 1948، ص 01.

[3] - أنظر على سبيل المثال لا الحصر النشرية التي أصدرتها لجنة تحرير المغرب العربي في جريدة الزمان المصرية بتاريخ: 26 جانفي 1948، ردا على البيان الذي نشره المقيم العام الفرنسي في المغرب. أنظر: أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية بالمعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، شريط رقم: 979 R، رقم 2889 (4)، ملف حول نشاط زعماء شمال إفريقيا بمصر، أفريل 1946-ديسمبر 1949.

[4] - محمد أمزيان: المرجع السابق، ص 113.

كما برز جدل واسع بين الزعماء المغاربة حول العلاقة بين مكتب المغرب العربي، ولجنة تحرير المغرب العربي[1]، غير أن الخلاف، تفاقم أكثر بعدما، أصبح مكتب المغرب العربي يعمل بانفراد في غالب الأحيان، مستغلا اصطفاف جامعة الدول العربية إلى جانبه، على حساب لجنة تحرير المغرب العربي، وهو ما عارضه الأمير الخطابي، دون أن يثنيه ذلك عن مواصلة إسداء النصح لهؤلاء المناضلين، حاثّا إياهم على ضرورة تغليب المنفعة الوطنية، وتجاوز الأنانية، لأن الوحدة بينهم كفيلة بتحقيق تطلعاتهم بالاستقلال[2].

ورأى الأمير في الوقت ذاته، أن السبيل لتحقيق ذلك قد يمر عبر حل الأحزاب السياسية، لأن وجودها في ظل الاستعمار لا جدوى منه، كما أن وجودها في نظره، يساهم في النعرة العصبية، وتغلّب المصلحة الشخصية على المصلحة الكبرى، والتركيز يجب أن ينصبّ على التعاون، والتآلف، وسرعان ما اقتنع الأمير باستحالة الوصول إلى نتيجة بالذهنية السائدة آنذاك داخل اللجنة، وهو الأمر الذي دفعه للانسحاب، بعدما باءت كل جهوده لرص الصفوف بالفشل، وسيادة منطق الذاتية، والمصلحة الضيقة حسبه في تصريحاته[3]، للصحف المصرية[4]، ليتبع سبيل العمل الدعائي كبديل فيما بعد، في مصر والمغرب العربي خاصة[5].

وبعدما رأى الخطابي استحالة التوافق مع زملائه في مكتب المغرب العربي، ولجنة تحرير المغرب العربي، بخصوص نظرته ونهجه لتحقيق الاستقلال، اهتدى

---

[1] – كان ذلك حول مسألة إلغاء مكتب المغرب العربي، بما أن اللجنة هي من تقوم مقامه بعد اتفاق الزعماء المغاربة على ذلك، وبرز رأي يدعم فكرة حل المكتب، لكونه قائما على الحزبية، وذلك ممكن أن يكون عائقا أمام لجنة التحرير التي تحضر لتوحيد المعركة، وعلى النقيض من ذلك، رأى البعض، أنه من الأحسن الإبقاء عليه ليكون سندا ومكملا للجنة، ومنهم المناضل المغربي عبد الكريم غلاب، الذي ذهب إلى حد القول بأن تأسيس لجنة تحرير المغرب العربي، جاء فقط لترضية الخطابي، مضيفا أن نهج الخطابي الذي كان يعتمد على العمل العسكري، لم يعد يتوافق والظروف الراهنة آنذاك، فمن الصعب –حسبه– تحقيق نهجه، مؤكدا أنه في الوقت الحاضر لا يملكون فيه سوى العمل السياسي، الذي يمهد للعمل العسكري، وهو ما يعتبره الخطابي مجرد ألاعيب. أنظر: محمد أمزيان: المرجع نفسه، ص 113-114.

[2] – نفسه.

[3] – ويقصد بالدرجة الأولى شخص الحبيب بورقيبة، الذي آثر العمل القطري لصالح القضية التونسية، دون الالتفات لقضايا المغرب العربي الأخرى، وهو ما يتناقض مع ميثاق اللجنة، وقد تمادى في ذلك أكثر، بعدما فصله عبد الكريم الخطابي من اللجنة، نتيجة الخلاف الكبير الذي نشب بينهما. أنظر: معمر العايب: المرجع السابق، ص 62.

[4] – منها تصريحه لجريدة البلاغ المصرية قائلا:"...ومن سوء حظي أنني عشت لأرى أفكاري هذه تتشتت، فقد دخلت الانتهازية، وحمى المتاجرة في قضيتنا الوطنية، ووجد من بين أعضاء هذه اللجنة من يسعى لتفتيت وحدة قضيتنا وتجزئتها. ففي الوقت الذي كنت فيه أفكر لإدماج بلدان المغرب العربي في مشكلة واحدة، نشأ – ولا أدري كيف– اتجاه لتقسيم هذه البلدان إلى وحدات منفصلة...، وقد تعذبت كثيرا وأنا أرى أنني عاجز عن مقاومة هذا الفساد الطاغي. وعندما ظهر تماما أنني لا أستطيع المضي في هذا الطريق الملتوي، انسحبت وقطعت كل علاقاتي بإخواني الموجودين في مصر، ولكنني على صلة بشعبي في المغرب العربي". أنظر: جريدة البلاغ ليوم 14 جويلية 1952.

[5] – محمد أمزيان: المرجع السابق، ص 115-118.

إلى فكرة تأسيس جيش تحرير المغرب العربي، هذه الفكرة كانت في صلب ميثاق لجنة تحرير المغرب العربي عند تأسيسها[1]، من دون زعماء المغرب العربي[2].

ورغم خلافه مع قادة الأحزاب المغاربية، على خلفية دعوته للكفاح المسلح، إلا أنه حاول إخفاء ذلك حتى لا يؤثر على نشاط، ونضال المغاربة هناك، ويُلاحظ ذلك من إجابته على سؤال للمناضل التونسي الرشيد إدريس[3] حول الأنباء، التي تتحدث عن وجود خلاف بينه وبين الحبيب بورقيبة خاصة؛ حيث رد عليه بالقول: "أن لجنة تحرير المغرب العربي موجودة، وستظل موجودة حتى تحرير المغرب العربي بأية وسيلة كانت"، مفنّدا –في الوقت نفسه– الخلاف المزعوم بينه وبين الأستاذ بورقيبة، ليضيف قائلا: "نحن وسائر زعماء المغرب نلتقي في نقطة واحدة، وهي تحرير بلادنا، وكل ما يكتبه الاستعماريون، والمغرضون غير هذا فهو من قبيل التضليل، وخير للذين يريدون أن يعملوا في القضية المغربية، أن يعملوا لاستقلال المغرب العربي، وخير للذين يكتبون من الفرنسيين أن يكفّوا عن إيهام الشعب الفرنسي

[1] – ولو أن هذه الفكرة ظلت تختمر في ذهن الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي منذ لجوئه إلى مصر؛ حيث تشير رسالة بعث بها الزعيم التونسي الحبيب ثامر من القاهرة إلى تونس، إلى أن الأمير الخطابي ترأس اجتماعا ضم قادة الحركات الوطنية المغاربية، وقد خرج بعدة توصيات على رأسها: – إنشاء جيش سري مسلح في مناطق التواجد الفرنسي بشمال إفريقيا.

– تحضير الرأي العام الوطني في دول المغرب العربي، عن طريق الصحافة لإقناعه بالعمل المسلح ضد الاستعمار، وخصوصا الفرنسي منه.

– زيادة التنسيق بين الأقطار الثلاث بإقرار الاجتماع دوريا كل 15 يوما، بين ممثلي الحركات الوطنية الجزائرية، والمغربية، والتونسية، تحرير تقارير معلوماتية، وميدانية، تحضيرا لتدارسها خاصة بين هذه الحركات الوطنية بالقاهرة.

– مراقبة تحركات القوات الفرنسية عبر تكليف مختصين في هذا الإطار، توكل لهم هذه المهمة. أنظر: البرقية الموجهة من طرف المقيم العام الفرنسي في تونس "جون مون" (Jean Mons) إلى وزير خارجية بلاده "جورج بيدو" (Georges Bidault) بتاريخ: 14 أوت 1947، أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية بالمعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، شريط رقم: 595، ملف 01، رقم 27، ملف حول نشاط وطنيي شمال إفريقيا بباريس والقاهرة، مكتب المغرب العربي، جانفي 1947–نوفمبر 1949.

[2] – نخص بالذكر هنا، علال الفاسي، والحبيب بورقيبة، اللذين كانا قد قاطعا سلفا أشغال لجنة تحرير المغرب العربي، وعدم مشاركتهما في الإعداد للمقاومة المسلحة. للمزيد أنظر: علي الإدريسي: المرجع السابق، ص 175.

[3] – ولد الرشيد إدريس في 27 جانفي 1917 بتونس العاصمة، من عائلة ميسورة الحال أصولها من المغرب، درس بالمدرسة الصادقية التي زاول بها دراسته الثانوية من سنة 1931 حتى 1937، اقتحم ميدان الصحافة مبكرا عندما أصدر سنة 1938 جريدة تونس الفتاة رفقة ثلة من الشخصيات التونسية، أمثال يوسف بن عاشور، والبشير المهبولي، وخميس الشامخ؛ حيث انبرت للدفاع عن حقوق الشعوب المغاربية المهضومة، قبل الانضمام إلى الحزب الدستوري الحر الجديد، انخرط في جمعة الشبيبة المدرسية، كان من المساهمين في إنشاء جمعية الشبان المسلمين، انتقل إلى القاهرة لمواصلة النضال، وهناك ساهم في إصدار عديد النشريات للتعريف بالقضية التونسية رفقة الحبيب ثامر، كما كان من أبرز الفاعلين في مكتب المغرب العربي بالقاهرة، عين في 18 جوان 1952 مديرا لمكتب الحزب الدستوري الحر بجاكرتا، ثم في كراتشي، وبعد الاستقلال تقلد مناصب مختلفة بعد رجوعه إلى تونس. للمزيد أنظر: الرشيد إدريس: في طريق الجمهورية– مذكرات–، دط، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2001، ص 12–17. الرشيد إدريس: من جاكرتا إلى قرطاج، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1985. غادة سالم: المرجع السابق، ص 52.

بالأباطيل، التي ينشرونها، وألا يقحموا به فيما لا تحمد عقباه"، منبها ومحذرا –في الآن نفسه– الشعب الفرنسي من ردة الفعل القوية للمغاربة[1].

ومضى الأمير ابن عبد الكريم في نهجه، عندما وضع النواة الأولى لهذا الجيش، والتي تكونت من المتطوعين المغاربة في حرب فلسطين 1948، والمجندين في الجيش الفرنسي للقتال في الهند الصينية، الذين كان الخطابي يحرّضهم على الالتحاق به بالقاهرة، فضلا عن الطلبة الوافدين إلى المشرق للدراسة، الذين كانت قد ركّزت عليهم لجنة التحرير، من أجل إعداد الكوادر الإدارية، والعسكرية، إلى جانب الحجاج المغاربة، واستطاع الأمير أن يجلب عددا معتبرا من الطلبة، ومن ثمة إلحاقهم بالكليات العسكرية في المشرق العربي[2].

وفي هذا الصدد، توصّل الأمير إلى اتفاق مع بعض الدول العربية، على رأسها العراق، وسوريا، لقبول البعثات الطلابية المغاربية لديهم[3]، أما مصر فسمحت لعبد الكريم بالإشراف على التدريبات التي يقوم بها عسكريون من المغرب العربي، بعدما، خصّصت لهم موقع هاكستيب بالقاهرة. ثم انتقل الأمير ابن عبد الكريم لوضع خططه العسكرية، التي بناها أساسا على حرب العصابات، والتعبئة الشعبية، متشجعا بموجة الدعم والمساندة الكبيرة من المغاربة، من مختلف الفعاليات العربية الرسمية منها والشعبية، غير أن جملة من الظروف الداخلية[4] والخارجية[5] أجهضت مشروعه[6].

---

[1] – الرشيد إدريس: في طريق ...، المصدر السابق، ص 183–184.

[2] – محمد أمزيان: المرجع السابق، ص 121–123.

[3] – في هذا الشأن، وصلت البعثة الأولى إلى العراق يوم 17 أكتوبر 1948، متكونة من ثمانية طلاب وهم: عبد الحميد بلهاشمي، وحمادي العزيز، وحدو أقشيش، والهاشمي الطود من المغرب، والهادي عمر، ويوسف العبيدي من تونس، ومحمد بن إبراهيم القاضي، والتونسي عز الدين عزوز الذي تخرج من الكلية العسكرية بدمشق؛ حيث أنهت تكوينها سنة 1951، أما الفوج الثاني فوصل يوم 17 جوان 1950 رفقة، الملحق الثقافي العراقي في سفارة العراق بالقاهرة. أنظر: محمد أمزيان: المرجع نفسه، ص 119–120.

[4] – رغم النفي المتكرر للأمير عبد الكريم حول وجود خلافات داخلية في لجنة تحرير المغرب العربي، إلا أن واقع الحال، ما لبث أن خرج إلى العلن، بعدما اتضح جليا وجود شرخا داخل اللجنة، ولعل ما تطرّق له فتحي الذيب، وتأكيده إبعاد الحبيب بورقيبة صاحب الاتجاه القطري، واستخلافه بالمناضل المغربي علال الفاسي على إثر اجتماع سنة 1952 بالقاهرة، والذي ضم أعضاء مكتب المغرب العربي، ولجنة تحرير المغرب العربي، وتكريس التوجه الثوري، ومحاولة تعميمه على المغرب العربي أكبر دليل على ذلك، لاسيما وأن تونس قد شهدت بداية انتفاضة شعبية مسلحة. عد إلى: فتحي الذيب: عبد الناصر وثورة الجزائر، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984، ص 22.

[5] – أهمها موقف زعماء الأحزاب السياسية، التي كانت ترى في خططه هذه خطرا يهدد مصالحها، خاصة وأن الخطابي استطاع أن يكسب تعاطفا كبيرا، علاوة، على الموقف الفرنسي، الذي سارع إلى الدخول في مفاوضات مع الزعماء المغاربة حول الاستقلال. للمزيد أنظر: محمد أمزيان: المرجع السابق، ص 121–135.

[6] – نفسه، ص 120–122.

3- الدعم الشعبي المصري للحركة الوطنية المغربية عقب الظهير البربري 16 ماي 1930:

أبان الشعب المصري، وبكل مكوناته الاجتماعية والسياسية والإيديولوجية عن تعاطف كبير مع شعوب المغرب العربي، وفي مقدمتها الشعب المغربي؛ حيث اندفع، لمساندة المغربيين ضد هيمنة المستعمر الفرنسي والاسباني، وتجلى في مختلف الأحداث التي شهدها المغرب الأقصى، وقد كانت قضية الظهير البربري، الحدث الأبرز على الإطلاق الذي احتجت عليه الجماهير المصرية، مبدية تعاطفا ودعما واسعين للشعب المغربي.

أ- المصريون والظهير البربري 16 ماي 1930:

كان لاستصدار السلطات الفرنسية للظهير البربري في 16 ماي 1930 صدى واسعا في مختلف البلاد العربية والإسلامية، وفي مقدمتها مصر التي تركّزت فيها الحركات الاحتجاجية لفضح السياسة البربرية الفرنسية في المغرب الأقصى، والعمل على إلغائها، لما تشكّله من خطر كبير على الإسلام، واللغة العربية، والوحدة الوطنية الاجتماعية، والدينية للبلد[1].

وقد شملت حركات الاحتجاج هذه مختلف شرائح الشعب المصري؛ حيث كانت العرائض، وبرقيات الاحتجاج، التي تهاطلت على الصحف، والسفارة الفرنسية في مصر، والحكومة المصرية، أبرز وسائل الاحتجاج لدى المصريين[2].

1- الهيئات المصرية ومعارضة الظهير:

قامت مختلف المؤسسات والهيئات بدور فعّال في مساندة الشعب المغربي ضد ما أقدمت عليه السلطات الفرنسية؛ فهذه جامعة الأزهر تعقد اجتماعا طارئا بحضور مختلف العلماء، توجّهت من خلاله إلى ملك مصر باحتجاج تطالبه بالتدخل لدى السلطات الفرنسية[3]، كما أصدر شيخ جامع الأزهر بيانا رد فيه على مزاعم السفارة الفرنسية في القاهرة في تبريرها لاستصدارها لهذا الظهير، مؤكدا أن البربر مسلمون، ولا يجوز شرعا أن يكون لهم نظام غير إسلامي، وكذلك، فعل رئيس الجمعية الدينية النقشبندية، وأحد العلماء بالقاهرة، أين نشر بلاغا استصرخ فيه

[1] - محمد الحسن الوزاني: مذكرات ....، المصدر السابق، ص 157-158.
[2] - نفسه، ص 157-158.
[3] - نفسه، ص 158.

الأزهر وعلمائه، مناشدا إياهم التزام ما يجب فعله لتجنب الكارثة، حاثّا على التوسط لدى الملك فؤاد، والأحزاب السياسية، ليبدلوا ما استطاعوا لوقف هذا الأمر الخطير[1].

أما جمعية الهداية الإسلامية، فقد دعا رئيسها محمد الخضر حسين وزير فرنسا المفوض للتدخل، قصد الحيلولة دون تطبيق هذا الظهير، كما احتضن ناديها المناضل المغربي الكبير الحسن بن العربي بوعياد، الذي ألقى محاضرة حول مأساة المغرب الأقصى[2]، شارحا فيها تاريخ مؤامرات فرنسا ضد الإسلام، وفحوى الظهير البربري، والمخاطر التي يشكّلها على الشعب المغربي[3].

وبمناسبة مرور الذكرى الأولى لإطلاق فرنسا لهذا الظهير كتب محمد الخضر حسين يقول:"...لم يكفهم وضع سلطانهم على الرقاب، وغلظة قلوبهم على الإرهاق، وجولة أيديهم في الأموال، وإفساد طريقة التعليم في المدارس، لم يشف غليلهم هذا التعسّف والاضطهاد، فمدّوا أيديهم ليصرفوا الإيمان عن قلوب أبنائنا، ويبدلوا قوانينهم بأحكام شريعتنا". وفي الشأن ذاته، أبرز الخضر حسين الدور الكبير الذي لعبه البربر في إعلاء شأن الإسلام، بعدما حاول الأوربيون طمس ذلك[4]، مناشدا الأمة الإسلامية، وأحرار العالم نجدة الشعب المغربي، والوقوف إلى جانبه في هذه الظروف الصعبة التي يمر بها[5].

---

[1] – قاسم الزهيري: إسهامات...، المرجع السابق، ص 185.

[2] – حيث كان من الطلبة الأوائل الذين انتقلوا إلى مصر للدراسة، أوائل عشرينات القرن الماضي، وبعد عودته إلى مصر، سنة 1930 قام بدور كبير في في إثارة الرأي العام ضد السياسة الفرنسية، من خلال الاتصال بالعديد من رفاق النضال بين المغرب وفرنسا ومصر ومن أبرزهم: محمد الغازي، وعبد اللطيف الصبيحي، ومحمد اليزيدي في داخل المغرب، ومحمد بن الحسن الوزاني، وأحمد بلافريج، وعمر بن عبد الجليل في باريس، فضلا عن المساندة التي كان يقدمها الأمير شكيب أرسلان خاصة عبر مجلته "الأمة العربية" التي تصدر بجنيف. أنظر: قاسم الزهيري: إسهامات...، المرجع نفسه، ص 182.

[3] – الفتح: العدد 230، السنة الخامسة، 27 رجب 1349 هـ، ص12. لتفاصيل أكثر، أنظر: الملحق رقم: 17، ص 512.

[4] – ويعبّر عن ذلك بالقول: "...ألم يأتكم نبأ الفرنسيين بالمغرب الأقصى؛ إذ يعملون على إخراج قبائل البربر من الحنيفية السمحة إلى النصرانية الكاثوليكية؟...يقول الفرنسيون القائمون بحركة تنصير البربر:"إن البربر لم يكونوا في يوم مسلمين بحق، يقولون هذا، ليخففوا عن المسلمين مصاب تنصيرهم، ويثبطوهم عن مقاومة هذه الحركة الباقية بما في وسعهم"إلى أن يقول:"وقبائل كانت لها في الإسلام هذه القدم الراسخة، يدمي قلوب المسلمين أن تمضي فرنسا في إفساد عقائدهم، ومحو تعاليم القرآن من ديارهم، فحق على علماء الإسلام وحماته في الشرق والغرب أن يسهروا في ابتغاء الوسائل إلى قمع هذه الفتن التي أخذت ترفع رأسها، وتكشر عن أنيابها، ولا يهولنا ما يكتنفها من النار والحديد، فإن العاقبة حكمة الدعاية، وقوة الحجة، والصبر على المكاره...". أنظر: محمد الخضر حسين: المصدر السابق، ص 92-94.

[5] – نفسه.

وقامت جمعية الشبان المسلمين بالقاهرة في هذا الصدد بترجمة النداء الذي سبق وأذاعته بالعربية حول السياسة البربرية الفرنسية في المغرب الأقصى، ومخاطرها إلى اللغة الفارسية، في حين قام المركز العام لجمعية الشبان المسلمين بترجمة النداء إلى اللغة الفرنسية، مرسلا إياه إلى مختلف الهيئات الفرنسية والأوربية، وجمعية الأمم والصحف الذائعة الصيت، بينما قامت لجنة فرموشاورتن إسلام بترجمة هذا النداء بلغة الملايو ووزعته في سورابايا، وغيرها على المسلمين لشرح القضية المغربية لديهم[1].

أما جماعة الإخوان المسلمين، فقد ندّدت بما فعلت فرنسا بحق الشعب المغربي، ومحاولتها إخراج البربر من دينهم؛ حيث، رفعت نداء إلى وزارة الخارجية الفرنسية عبر المقيم العام الفرنسي في المغرب، تحتج فيه على ما أقدمت عليه السلطات الفرنسية، في شكل مجموعة من المطالب[2]، تتعلق بما تقوم به فرنسا، لأجل القضاء على الإسلام في المناطق البربرية[3].

كما تألفت لجان كثيرة للدفاع عن المغرب والإسلام والعربية، من عدة شخصيات، ومن أنشط هذه اللجان "لجنة الدفاع عن المسلمين المغاربة"، التي ترأسها عمر طوسون، وقد أصدرت هذه اللجنة نداء جاء فيه:"... إنّ أقدس

[1] – الفتح: العدد 230، السنة الخامسة، 27 رجب 1349 هـ، ص12. للمزيد أنظر: الملحق رقم: 19، ص 514، الملحق رقم: 16، ص 511.

[2] – وجاءت هذه المطالب الاحتجاجية في شكل نقاط كما يأتي:

– نحتج على السياسة البربرية الموضوعة لهدم كياننا، والقضاء وحدتنا، واستئصال الشريعة الإسلامية من بيننا، ومحو لغة القرآن من أسنتنا.

– نحتج على ظهير 11 سبتمبر 1914، بإجبار البرابرة على التمسك بالعادات الجاهلية، من أن المرأة لا تورث ولا ترث، وتعتبر ملكا للرجل.

– نحتج على ظهير 16 ماي 1930 بخروج البرابرة عن حوزة السلطة الدينية، والذي به تخرق فرنسا التعهدات الدولية.

– نحتج على تخصيص 04 ملايين من الفرنكات من بيت مال المسلمين، لتنفق على المحاكم العرفية الجاهلية، وعلى التبشير المسيحي، في حين، أنها تمنع الأوقاف الإسلامية من الإنفاق على المساجد، وتمنع جمع التبرعات من المسلمين لبناء مساجد أخرى.

– نحتج على إبدال المحاكم الشرعية، بمحاكم فرنسية، وطرد القضاة من قبائل البربر، وإلزامهم بألا يقبلوا إسلام أي شخص أجنبي، ومنع العلماء من التجول للوعظ.

– نحتج على تمثيل رواية الأندلس المحزنة على مسرح المغرب الأقصى، والتي محورها أن مصلحة فرنسا تأمرها أن تمزق البربر خارج الإسلام، وتوجب عليها أن تمر بهم من البربرية إلى الفرنسية بدون واسطة، واستهزاء مدير التعليم بالإسلام، واحتقار العقيدة الإسلامية.

– نحتج على بناء 45 كنيسة، و 80 مركزا تبشيريا في قبائل كل سكانها مسلمون.

– نحتج على تأسيس المدارس الداخلية في قبائل البربر، التي يساق إليها أبناء البرابرة جبرا وقسرا، ويحال بينهم وبين تعليم لغة القرآن، مع منع البعثات من السفر إلى الخارج على نفقة البعثات نفسها، والتضييق على التعليم العربي، والديني داخل المغرب.

– نحتج على جعل الأحباس(الأوقاف) تحت تصرف المراقبين الفرنسيين، وصرف أموالها على الكنائس، وهي موضوعة للمساجد.

– نحتج على جعل جوازات السفر للتنقل بين الحاضرة والبادية، والإحالة بين المدنيين والقرويين.

– نحتج على الأعمال الهمجية التي ارتكبها ممثلو فرنسا في المغرب من قتل وتعذيب. أنظر: جمعة أمين عبد العزيز: المرجع السابق، ص 365.

[3] – نفسه، ص 365.

الحريات هي حرية الوجدان والاعتقاد، وإنّ أعظم خطر نزل بهده الحرية تصرفات فرنسا في المغرب؛ حيث إنها تريد أن ترغم شعبا بأكمله على التخلي عن عقيدته لاعتناق المسيحية..."[1].

كما ندّدت جمعية اللواء الإسلامي، من خلال رئيسها علي نجيب بهذا العمل الفرنسي، ووجّهت نداءها واحتجاجها لرئيس الجمهورية الفرنسية، وعصبة الأمم، والصحف الأوربية المشهورة؛ حيث شبّهوا في رسائلهم هذه ما حدث بالمغرب، بحالة مسلمي الأندلس، معلنة دعمها المطلق للشعب المغربي في مواجهة هذا الظهير، وكذلك الأمر مع جمعية الإصلاح الشرعية، التي احتجت بأشد عبارات الاحتجاج على تلك الأعمال التي وصفتها بالوحشية، وأكدت عبر سكرتيرها عبد الطاهر حمد، على أن الإسلام الذي قاوم عبدة الأصنام والأوثان، يصعب على الاستعماريين انتزاعه من قلوب المغربيين، وفي مقدمتهم البربر، أما الجالية المغاربية، فقد اجتمعت برواق المغاربة بالأزهر الشريف بعد صلاة الجمعة، وشاركت إخوانها المراكشيين في التضرع إلى الله بذكر اسمه اللطيف، فيما نزل عليهم من مصيبة التكفير هذه[2].

2- الجماهير الشعبية تستنكر الخطوة الفرنسية:

أبدت الجماهير المصرية تعاطفا كبيرا مع الشعب المغربي في نكسته؛ إذ شهدت المدن المصرية احتجاجات كبيرة، على غرار مدينة دمنهور التي شهدت احتجاجات عارمة على هذا الظهير، تقدمتها عديد الشخصيات المثقفة كالدكتور فاضل عبد العظيم وغيره، في حين اقترحت جمعية المحافظة على القرآن على الحكومة المصرية الاحتجاج على تنصير البربر، وفي فاقوس اجتمع حوالي 5000 من أبنائها بالمسجد المجيدي بالمدينة، رافعين الصوت عاليا للاحتجاج الشديد على فرنسا وتحديها للبربر، داعين المسلمين إلى ضرورة الوقوف ككتلة واحدة ضد السياسة الفرنسية هذه، والشيء نفسه عاشته كفر ربيع، التي شهدت بدورها حراكا ضد سياسة التنصير في بلاد البربر، وانتهاك فرنسا لحرية المسلمين[3].

كما احتج سكان مدينة ههيا بالشرقية حين استنكروا ما أسموه الاعتداء الفظيع على الإسلام وأهله من دولة فرنسا، التي تزعم الحرية، وقرروا الاحتجاج بالبريد والتلغراف لدى وزراء الدول المفوضين بمصر، ووزارة الخارجية الفرنسية وعصبة الأمم، ملتمسين من الملك، وحكومته، وفضيلة شيخ الأزهر أن يستخدموا نفوذهم لما فيه مصلحة الإسلام

[1] - محمد بن الحسن الوزاني: المصدر السابق، ص 158.

[2] - الفتح: العدد 215، السنة الخامسة، 10 ربيع الثاني 1349 هـ، ص 9- 10. للاطلاع أكثر، أنظر: الملحق رقم: 18، ص 513.

[3] - الفتح: العدد 216، السنة الخامسة، 17 ربيع الثاني 1349 هـ، ص 6-11. أنظر أيضا لأكثر تفاصيل: الملحق رقم: 17، ص 512.

والمسلمين. هذا فضلا عن برقيات أخرى وردت من مدينة سوهاج وصلت من علمائها، وأعيانها وتجارها، وكذلك برقيات أخرى من الجاليات الإسلامية بمصر، التي ندّدت هي الأخرى بما تقوم به السلطات الفرنسية في المغرب الأقصى[1].

ولم تشذ مدينة الإسكندرية ثاني أكبر المدن المصرية عن بقية المدن؛ إذ عرفت أربعة احتجاجات، بداية بعمال ورش جبل الزيتون، الذين رفعوا صوتهم عاليا للاحتجاج الشديد على ما أسموه تحدي فرنسا للدين الإسلامي، والبرقية الثانية من آل جابر بنوشكي عبر المتحدث باسمهم عبد الغفور محمد طه، والبرقية الثالثة من المصلين بمسجد العطارين بالإسكندرية في صلاة الجمعة؛ حيث طالبوا شيخ الإسلام وكبار العلماء بأن يبلّغوا احتجاجهم إلى وزير فرنسا المفوض لدى مصر، أما البرقية الرابعة فجاءت من جمعية الرابطة الأخوية بالقباري، التي عبّرت عن إدانتها باسم الدين الحنيف، والأمة الإسلامية والشعور الديني العام على ما ارتكبته فرنسا من هذا العمل المشين[2].

وبالبلينا احتج الآلاف من سكانها ضد سياسة الإكراه الديني، التي تمارسها فرنسا في المغرب الأقصى؛ حيث رفعوا احتجاجهم للملك فؤاد، وقناصل الدول، والمندوب السامي، ورئيس الوزارة، كما احتج أيضا أهالي فرشوط بأعيانها، وتجارها ومزارعوها. ومن أعماق الصعيد، جاءت برقيات احتجاج من مشايخها، فضلا، عن أعيان مركز تجمع حمادي، الذين استهجنوا ما قامت به فرنسا عبر برقيات عبّروا فيها عن استنكارهم لهذه الأعمال الفرنسية التعسفية ضد إخوانهم البربر، من غلق للمدارس، والمحاكم الشرعية، وإجبارهم على الدخول للنصرانية[3].

كما عارض أهالي السويس ما أقدمت عليه فرنسا، الزاعمة —حسبهم– أنها نصيرة الحرية وصديقة الإسلام، ومن هؤلاء العلماء، حسن الجمال، والسيد فرحات محمود سلامة، وعبد العزيز الكرائي عن الأعيان، والأمر نفسه حدث مع علماء، وأعيان، وتجار، وأهالي السويس، وسواحل البحر الأحمر على الحكومة الفرنسية، التي تدّعي حسبهم المدنية والحرية لاعتدائها على 07 ملايين من مسلمي المغرب الأقصى في عقائدهم وشعائرهم الدينية، وهو الأمر الذي أدهشنا وأوغر صدورنا، وأوجب علينا الدفاع عن إخواننا كما جاء في برقيتهم هذه، التي ناشدو من خلالها شيخ الأزهر، وعلماء الدين أن يرفعوا أصواتهم باستنكار هذا العمل الشنيع[4].

[1] – الفتح: العدد 216، السنة الخامسة، 17 ربيع الثاني 1349 هـ، ص 6-11.
[2] – الفتح: العدد 216، السنة الخامسة، 17 ربيع الثاني 1349 هـ/ ص 6-11.
[3] – الفتح: العدد 216، السنة الخامسة، 17 ربيع الثاني 1349 هـ/ ص 6-11.
[4] – الفتح: العدد 216، السنة الخامسة، 17 ربيع الثاني 1349 هـ، ص 6- 16.

وأرسل أهالي طنطا برقية استنكار واحتجاج ضمّت علماؤها، وأعيانها، وتجارها، ومزارعوها، رفعوا فيها صوتهم عاليا للاحتجاج الشديد على ما فعلته فرنسا بأمة البربر في المغرب الأقصى، من حملها على الخروج من دينها الإسلامي، الذي هو مخالف لقاعدة احترام الأديان، التي أجمع عليها أقطاب الحرية وأنصارها حسب وصفها، وهو ما عبّر عنه أيضا أهالي تندة (ملوي)، ومسلمو دير عطية بالمنيا، الذين أصدروا برقية احتجاج يعلنون فيها سخطهم، على فظائع فرنسا في مراكش، مما يهدد السلام هناك، مؤكدين بأنهم لن يتوانوا لحظة في افتداء الدين بآخر قطرة من دمائهم[1].

وبالغربية عارض أهالي برنبال ما قامت به فرنسا في المغرب الأقصى؛ حيث وجّهوا رسالة إلى الملك، ووزير فرنسا المفوض، يدعونه فيها للتراجع عمّا قامت به، وإلا تكون فتنة في الأرض، وهي الصورة نفسها لدى مسلمي المنصورة بمركز أبي قرقاص، باحتجاجهم على معاملة فرنسا لمسلمي المغرب الأقصى. في حين، قررت شخصيات كثيرة إرسال برقيات إلى بعض الجرائد، كالفتح التي تلقّت أيضا ثلاث تيلغرافات من ميت غمر حيث أبدى سكانها اعتراضهم على ما أقدمت عليه السلطات الفرنسية في المغرب، وراسلوا وزير فرنسا المفوض في مصر، وكذلك الأمر مع أهالي أبي صير الملق، الذين قرّروا رفع الصوت عاليا على ما أسموه المأساة التي حلّت بإخوانهم في الدين، مثلما قام به أهالي مركز الدلنجات، وجمعية الحضارة الإسلامية، وسكان الفيوم الذين استصرخوا الملك على هذه الأعمال قبل أن يستفحل ضررها، والأمر ذاته مع أهالي كفر صقر، والشيخية بقوص[2].

وبعث الآلاف من سكان البحيرة برقية احتجاج ضد ما قامت به فرنسا، موجّهين نداءهم للملك المصري ملتمسين منه معارضة هذا الجرم الفظيع أمام الدول، وفي زفتي وجّه أهاليها بيان تنديد إلى وزير فرنسا المفوض في مصر، ضمّنوه احتجاجهم الشديد على اضطهادها للمسلمين في المغرب الأقصى وغيره، وإرغامهم على ترك دينهم قهرا، مهددين بمقاطعة كل ما هو فرنسي، في حال تمادت فرنسا في سياستها هذه، أما الطريقة المسلمية الأحمدية في مصر، فشجبت عبر نائب الطريقة بالمعادي حسن بكر العملية الفرنسية، معبّرة عن احتجاجها وسخطها الشديدين إزاء ما تقوم به فرنسا في المغرب الأقصى[3].

وبرزت أيضا جملة من المواقف المحتجة الصادرة عن عديد الشخصيات المصرية، التي استنكرت ما أقدمت عليه السلطات الاستعمارية، من مخطط يستهدف وحدته الدينية، والاجتماعية، ومن هذه الشخصيات المصرية التي قادت

[1] – الفتح: العدد 216، السنة الخامسة، 17 ربيع الثاني 1349 هـ، ص 6- 16.
[2] – الفتح: العدد 217، السنة الخامسة، 24 ربيع الثاني 1349 هـ، ص 6- 13.
[3] – الفتح: العدد 215، السنة الخامسة، 10 ربيع الثاني 1349 هـ، ص 11.

هذه الحركات الاحتجاجية شحاتة أحمد يوسف، ومحمد عبد الوارث الصوفي، فضلا عن منظمة العمّال المصريين التي أبرقت إلى وزير فرنسا المفوّض، ضمت مختلف شرائح العمال المصريين من أعيان، وتجار، وعمّال بولاق مصر، ومن بين المحتجين، محمد أبو العينين صالح، وفهمي مصطفى شهاب، وعبد المنعم السيّد، ومحمود محمد البرّاد، وأحمد علي، وعبد العال أبو العينين، وغيرها من الشخصيات الأخرى[1].

كما صدرت احتجاجات مماثلة في الصعيد، مثلما صدر عن ما يسمى أعظم بيت في الصعيد، متمثلا في عائلة الشيخ أبي الوفا الشرقاوي، إضافة إلى برقية الاحتجاج، التي وصلت أيضا من خدام الساحة الشرقاوية بمركز تجمع حمادي، وكذلك برقية الجالية المسيحية، وقد كتب باسمها عيسى محفوظ أفندي عضو جمعية الدفاع عن فلسطين، وكذلك الأمر، مع الشبان المسلمين بالسويس، والحال نفسه، مع أهالي مركز كوم أمبو، الذين ناب عنهم زكي محمود علام، وكذلك البرقية التي وردت من عائلة أحمد عليو بالنجوع[2].

ولم يكن الطلبة في مصر بمعزل عن موجة الاحتجاجات هذه، كطلبة مدرسة المعلمين الأولية بالعباسية، الذين شجبوا ما قامت به فرنسا من اعتداء شنيع على الدين الحنيف بسلخ 07 ملايين مسلم يدينون بالإسلام، رغم فضلهم الكبير في انتشار نور العلم في أوربا بحسب تعبيرهم. وفي السياق ذاته، قدّم أحد الصحفيين المصريين، ويتعلق الأمر بأبي بكر الضوي، مقترحا يقضي بإرسال وفد إلى المغرب الأقصى، وذلك ردا على البيان الذي أصدرته المفوضية الفرنسية بمصر، الذي اعتبره مجرد تحذير للعالم الإسلامي، وخصّ بالذكر الأمير عمر طوسون، وفضيلة الأستاذ عبد الحميد بك سعيد، وذلك للذهاب إلى المغرب الأقصى لإطلاع العالم الإسلامي على ما يحدث هناك، مع اقتراح تأليف لجنة تكون وظيفتها الدفاع عن الإسلام في الخارج[3].

وفي السياق ذاته أيضا، احتج تجار مصر، الذين أعلنوا مقاطعتهم للبضائع الفرنسية، كما أرسلوا برقية لرئيس جمهورية فرنسا، ضد تلك الإجراءات، التي اتخذت ضد الدين الإسلامي بالمغرب الأقصى، ملوّحين بمقاطعة البضائع الفرنسية إذا استمرت هذه الحالة[4].

وأذاع المغاربة في مصر بيان احتجاج ضد ما يجري في المغرب الأقصى، وهم من التونسيين، والمراكشيين، والجزائريين، والليبيين من العلماء، والطلبة في الأزهر الشريف، والمدارس، إضافة إلى الأعيان، والتجار، والصُنّاع من

[1] – الفتح: العدد 215، السنة الخامسة، 10 ربيع الثاني 1349 هـ، ص 11.
[2] – الفتح: العدد 217، السنة الخامسة، 24 ربيع الثاني 1349 هـ، ص 8.
[3] – الفتح: العدد 221، السنة الخامسة، 24 جمادى الأولى 1349 هـ، ص 7.
[4] – الفتح: العدد 216، السنة الخامسة، 17 ربيع الثاني، 1349 هـ، ص 12.

أقطار المغرب العربي بالقاهرة، وهذا البيان وجّهه هؤلاء إلى رئيس الوزارة الفرنسية، أكّدوا له فيه أن استصدار فرنسا لهذا الظهير، هدفه الفصل بين تلك الأمة الإسلامية الكبيرة، ودينها الإسلامي الحنيف، مناشدين إياه باسم الدين، والإنسانية، أن تعود فرنسا عن هذا المرسوم، الذي حسبهم يؤلم أكثر من 300 مليون مسلم في أعز شيء لديهم، مرفقين هذا البيان بأسمائهم، وجنسيتهم، ووظيفتهم التي يزاولونها[1].

لقد تماهى الموقف الشعبي المصري إزاء قضية الظهير البربري مع موقف مختلف الشعوب الإسلامية، فضلا عن مختلف الأحزاب، والهيئات العربية والإسلامية، المتواجدة بالمشرق العربي تحديدا وخاصة مصر، مثل الحزب الدستوري التونسي، الذي أعلن قادته كالبشير صفر، والشيخ الثعالبي وقوفهم إلى جانب الشعب المغربي، ونبذ ما تقوم به السلطات الفرنسية بالمغرب الأقصى، وفي مختلف ربوع المغرب العربي، كما كان عليه الحال مع المؤتمر الأفخارستي بتونس، وسياسة التجنيس الفرنسية هناك أيضا[2]. واصفين سياسة فرنسا البربرية بالحرب الصليبية الجديدة[3].

لقد شكّل ذلك إذا اختبارا ناجحا، كشف مدى الارتباط الوثيق بين الشعب المغربي وأشقائه بمصر والمشرق العربي، ليمهّد بعد ذلك الطريق لتواصل وتناسق أكثر، برز في التعاطف الكبير الذي تلقته الحركة الوطنية المغربية من لدن مخلف الهيئات والتنظيمات المصرية.

ب- المصريون ونضال المغرب الأقصى: تواصل المساندة:

1- الهيئات والجمعيات المصرية تساند المغرب في نضاله:

تفاعلت مختلف الهيئات المصرية مبكرا مع نضال الشعب المغربي؛ إذ نشطت حركة تبرّعات مصرية لمساعدة المناضلين المغربيين بالمال، استجابة لمناشدة بعض المغربيين للشعوب العربية تقديم يد العون لهم، ويتقدمهم الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي الذي تفطّن لأهمية هذه الخطوة، عندما طلب ضرورة إرسال أطباء من الهلال الأحمر لمعالجة الجرحى؛ إذ كانت مصر من أوائل الدول التي لبّت طلب الأمير؛ وذلك عندما كوّنت عدة هيئات وجمعيات مصرية

[1] - الفتح: العدد 216، السنة الخامسة، 17 ربيع الثاني، 1349 هـ، ص 12. الحسن بوعياد: المصدر السابق، ص 104. للمزيد أيضا، أنظر: الملحق رقم: 18، ص 513.

[2] - أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية بالمعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، شريط: 14 R، ملف 02، رقم 1530.

[3] - الحسن بوعياد: المصدر السابق، ص 327.

جمعية إسعاف خيرية على شاكلة الصليب الأحمر، وهو النهج الذي سارت عليه الصحف الإسلامية المصرية أيضا؛ حيث باشرت حملة لجمع التبرعات، ومساعدة الأمير الخطابي[1].

ازداد التفاعل الشعبي المصري الإيجابي مع القضية المغربية؛ حيث احتضنت مختلف الهيئات، والتنظيمات المصرية على اختلاف توجهاتها، زعماء، وقادة النضال في المغرب العربي، الذين لجئوا إلى مصر، كما حاولوا جاهدين رأب الصدع بينهم، مثلما كان عليه الحال مع جماعة الإخوان المسلمين ومرشدها العام حسن البنا[2]، الذي توسّط لدى قادة الهيئتين المغربيتين في مصر جمعية الدفاع عن مراكش وجبهة الدفاع عن مراكش واستطاع إقناعهما بترك خلافهما جانبا، والعمل من أجل المصلحة الوطنية؛ إذ توجت جهوده باندماجهما تحت مسمى: رابطة الدفاع عن مراكش – كما سبقت الإشارة إلى ذلك–[3].

وخصّص الإخوان المسلمون رفقة جمعية الشبان المسلمين، وجمعية الوحدة الإسلامية، والاتحاد العربي، فضلا عن جبهة الدفاع عن شمال إفريقيا يوما للتضامن مع شمال إفريقيا، وذلك بعقد اجتماع بالقاهرة يوم 1جويلية 1945 لدراسة السبل الممكن القيام بها لتقديم يد العون للحركات الوطنية المغاربية عامة[4].

كما اهتم الإخوان المسلمون بتواجد المناضلين المغاربة عموما بمصر؛ إذ دأب أعضاء ومناصرو الجماعة على الترحيب بالمغربيين بمصر، فهذا المناضل المغربي عبد الخالق الطريس، وغداة وصوله مصر يوم 17 ماي 1947، وجد في انتظاره جمعا كبيرا من أنصار الإخوان المسلمين وممثلها؛ حيث استقبلوه في مقر الجماعة، أين خصّهم وجريدة الإخوان المسلمين بخطاب وتصريح يوم 18 ماي 1947[5].

ودرجت الجماعة على استغلال كل مناسبة وطنية، أو دينية لتحيي ذكراها بدعوة زعماء المغرب لحضورها، وفي هذا الخصوص، لم يفوّت حسن البنا المرشد العام للجماعة فرصة الاجتماع، الذي انعقد بدار المركز العام للإخوان المسلمين تكريما لزعماء العالم الإسلامي، كي يعرض على الأمير عبد الكريم الخطابي التعاون معه، واضعا بين يديه

[1] – صلاح العقاد: صدى...، المرجع السابق، ص 197.

[2] – أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية بالمعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، شريط رقم: R75، ملف: 01، رقم 1675، سبتمبر 1938–أوت 1949.

[3] – أشركي أفقير محمد: المرجع السابق، ص 7–8.

[4] – علي السويح: المرجع السابق، ص 22.

[5] – خالد عبيد: مكتب...، المرجع السابق، ص 98.

مجلة الإخوان المسلين، بعدما أجمع المجتمعون على دعم، وتأييد استقلال، ووحدة المغرب العربي في إطار الوحدة العربية الكبرى[1].

واعتادت جمعية الشبان المسلمين على التنسيق مع القادة المغاربة في نشاطاتهم الوطنية، وتقديم يد العون لهم؛ حيث شهد مقرها العام أكبر حدث عرفته دول المغرب العربي سنة 1947، لما قررت الأحزاب الوطنية التونسية، والجزائرية، والمغربية الناشطة في مصر إنشاء وعاء سياسي واحد للنضال في المشرق العربي، بتأسيسها لمكتب المغرب العربي المنبثق عن الاجتماع الذي عقد ما بين 15 و 22 فيفري 1947، والذي عرف حضورا كثيفا لشخصيات مصرية وعربية كبيرة على غرار محمد علي الطاهر[2]، وصالح حرب، ومحب الدين الخطيب، ومحمد دراز، وأحمد أمين، وسيد قطب[3]، وعبد الرحمن عزام باشا، وغيرها من الشخصيات المصرية الفاعلة[4].

[1] – نفسه، ص 99.

[2] – ولد في نابلس سنة 1896، لجأ خلال الحرب العالمية الأولى إلى مصر هربا من جرائم جمال باشا، لكن السلطات البريطانية اعتقلته لمدة سنتين 1915-1917، عاد عقب انتهاء الحرب إلى فلسطين حيث شارك في تحرير جريدة سورية الجنوبية، التي كانت تصدر في بيت المقدس، كما عمل مديرا للبريد في نابلس، عاد إلى مصر واشتغل تاجرا، اعتقلته السلطات البريطانية مرة أخرى سنة 1940، غير أنه استطاع الفرار من المعتقل سنة 1941، ثم عفت عنه حكومة النحاس باشا سنة 1942، وفي سنة 1949 أصدر رئيس الوزراء المصري إبراهيم عبد الهادي أمرا باعتقاله وإيداعه بمعتقل الهاكتسيب في صحراء السويس، وفي أفريل من سنة 1955 غادر محمد علي الطاهر مصر نحو بيروت بعد قضائه حوالي أربعين سنة بالقاهرة. أنظر: عواطف عبد الرحمن: المرجع السابق، ص 142.

[3] – هو سيد بن الحاج قطب إبراهيم حسن شاذلي، ولد سنة 1906 في قرية موشا بالصعيد المصري، من أسرة ميسورة الحال، تخرج من دار العلوم سنة 1933 بشهادة الليسانس في الآداب، عمل في مدارس وزارة المعارف ما بين 1933 و 1939، ترك التدريس بعد ذلك، ليشتغل في مراقبة الثقافة العامة ما بين 1940 و1948 بالوزارة نفسها، شارك في تأليف المناهج المدرسية المصرية، وبالموازاة مع وظيفته هذه، كان يكتب المقالات الصحفية منتقدا فيها سياسة حكومة بلاده، ومعها الأحزاب المصرية، سافر إلى أمريكا سنة 1948، قضى هناك سنتين متجولا في جامعاتها، وبعد عودته إلى مصر أواخر 1950، انضم إلى جماعة الإخوان المسلمين بعد اقتناعه بفكرها، عقب مقتل مرشدها العام حسن البنا سنة 1949، أُدخل السجن سنة 1954، بعدما حُكم عليه لمدة 15 سنة مع الأشغال الشاقة، ثم بالإعدام، الذي نفذ فيه يوم 29 أوت 1966، ترك وراءه عدة مؤلفات تنوعت بين الحديث، والفكر الإسلامي، من أشهرها: "معالم في الطريق". أنظر: بشير فايد: المرجع السابق، ص 427.

[4] – عبد الكريم الفيلالي: المصدر السابق، ج10، ص 256-260.

ومع توالي الأحداث في المغرب الأقصى، ازداد التجاوب الشعبي المصري معها[1]، وفي مقدمتها قضية لجوء الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي إلى مصر، أين حظي باستقبال الأبطال من مختلف مكونات الشعب المصري الاجتماعية والسياسية، بما فيهم الملك فاروق، ويتضح ذلك في المساعي، التي بذلتها مختلف الأطراف المصرية من أجل تحريره، بداية من إيفاء المناضلين المغاربة بمكتب المغرب العربي بخبر قدومه، وهو لا يزال في عدن لأخذ احتياطاتهم قصد التفكير في طريقة تمكّنهم من الالتقاء به، -كما هو الشأن مع بعض الشخصيات المصرية والعربية، وعلى رأسها محمد علي الطاهر[2] صاحب جريدة الشورى[3]، والشيخ محمد الخضر حسين رئيس جمعية الهداية الإسلامية-، وأخيرا التنقل إلى مكان نزوله، واستقباله كما فعل ممثلو العديد من الأحزاب المصرية، والصحفيين، وأعيان مدينة بور سعيد، الذين توافدوا على الباخرة، التي تقلّه للاطمئنان عليه، علاوة على مظاهر الفرح والابتهاج، التي أظهرها الشعب المصري بمناسبة لجوء الأمير إلى مصر، وتخلّصه من الأسر[4].

ودأبت مختلف الأحزاب المصرية على حضور الحفلات، التي يقيمها مكتب المغرب العربي بالقاهرة، كما هو الشأن مع حضور محمد علي علوية باشا رئيس حزب الوحدة العربية حفلة عيد العرش المغربي، التي أقامها المكتب في نوفمبر 1947، وفؤاد أباظة باشا رئيس حزب الاتحاد العربي في حفلة تكريم رياض الصلح رئيس الوزارة اللبنانية بالمكتب[5].

---

[1] – منذ ذلك الفترة حاولت الهيئات المغاربية استغلال الفرصة للقيام بأكبر عدد من النشاطات لفائدة قضيتهم الوطنية، واستمر الأمر كذلك بوتيرة متصاعدة بعد قيام ثورة 23 يوليو 1952، لشرح عديد القضايا التي بقيت مبهمة لاسيما عند المشارقة والمصريين خصوصا، فعلى سبيل المثال لا الحصر نشّط الوفد الجزائري بالقاهرة بمقره بنهج عبد الخالق ثروت، ندوة صحفية حول أحداث أول نوفمبر 1954، وذلك يوم15 من نوفمبر من نفس السنة، أزال فيها الغموض واللبس الذي اكتنف تلك الأحداث. أنظر: Mabrouk Belhoucine, *Le Courier Alger-Le Caire 1954-1956 et Le Congres de La Soummam dans La Révolution*, Casbah édition, Alger, 2000, p 84-87.

[2] – وصف كريم ثابت في مذكراته "عشر سنوات مع فاروق" الأستاذ محمد علي الطاهر بالجندي المجهول في قضية لجوء الأمير عبد الكريم الخطابي إلى مصر، من أولها إلى آخرها، بسبب الجهد الكبير، الذي بذله في سبيل تخليصه من المنفى، ولجوئه إلى مصر. أنظر للمزيد: كريم ثابت: المصدر السابق، ص 55-57.

[3] – صدر العدد الأول منها سنة 1924، تغير شعارها نهاية أكتوبر 1926 إلى:"جريدة تبحث في شؤون البلاد العربية والأقطار المستعبدة" بعدما كان شعارها:"جريدة سياسية تبحث في شؤون فلسطين وسورية ولبنان وشرق الأردن"، وفي بداية 1929 بدأت تظهر الشورى تحت شعار:"جريدة تبحث في شؤون البلاد العربية والشعوب المظلومة"، كانت تصدر مع الشورى نشرات مكتب الاستعلامات العربي الفلسطيني عن فظائع الاستعمار في سوريا ولبنان، منعت الجريدة من دخول فلسطين وسوريا ولبنان، مما أرغم محمد علي الطاهر على الاحتيال لتهريبها وإدخالها تحت أسماء أخرى. أنظر: عواطف عبد الرحمن: المرجع السابق، ص 142.

[4] – علال الفاسي: الحركات الاستقلالية.....، المصدر السابق، ص 397-399.

[5] – خالد عبيد: مكتب...، المرجع السابق، ص 99.

وعلى إثر أحداث تطوان في 8 فيفري 1948، وجّه مكتب اتحاد الجمعيات الإسلامية بالقاهرة دعوة لاجتماع عام بالمركز العام للشبان المسلمين، ألقيت فيه عدة خطب من شخصيات مصرية عدة، على غرار رئيس الاتحاد محمد علوية باشا، ومحمد صالح حرب باشا رئيس الشبان المسلمين، والشيخ حسن البنا المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين، وعلال الفاسي ممثلا عن الأحزاب الوطنية المغاربية الاستقلالية؛ حيث احتج المجتمعون على تصرفات إسبانيا. وفي سياق متصل، شجبت الهيئة التأسيسية للإخوان المسلمين يوم 7 أوت 1948 موقف فرنسا الاستعماري من قضية المغرب، مطالبة جامعة الدول العربية بالعمل على مساعدة المغرب العربي لنيل استقلاله، واسترجاع سيادته[1].

2- العمال المصريون يدعّمون نضال المغرب الأقصى:

لم تتأخر الطبقة العمالية في مصر هي الأخرى عن إبداء تعاطفها مع الشعب المغربي[2]، عندما راحت تنسّق مع مختلف الهيئات، والأحزاب الأخرى المصرية الجهود لنصرة المغاربة؛ إذ احتجت العديد من النقابات، والمنظمات المصرية، وذلك بإرسال برقيات الاحتجاج إلى الصحف المصرية مثل الأهرام؛ حيث وردت إليها برقيات من الهيئات العربية بالإسكندرية، كالاتحاد العربي، والحزب الوطني، والوفديين، واللجنة العليا للشباب السعدي، وجبهة مصر، واتحاد وادي النيل، والإخوان المسلمين، والنادي السوداني، ونقابات المحامين، والأطباء، والمهندسين، والعمال، وغيرها من الهيئات والأحزاب، لدعم مراكش[3] في مواجهة السياسة

[1] – نفسه، ص 99.

[2] – انبرى العمال المصريون لتقديم يد العون لنظرائهم في دول المغرب العربي، بعدما بلغت علاقاتهما مستوى عاليا، من التنسيق والتعاون فيما بينهم، لاسيما مع العمال التونسيين. أنظر: سالم بوبحي: العلاقات بين عمال تونس ومصر من 1945 إلى 1958، المجلة التاريخية المغربية، السنة: 16، العدد: 53-54، جويلية 1989، تونس، ص 7-18.

[3] – ففي هذا الصدد أيضا، اجتمعت الهيئات الإسلامية بدار جمعية الشبان المسلمين، وخطب في الاجتماع ثلة من الأساتذة، والشخصيات المرموقة، مثل: عبد المنعم خلاف، وصالح حرب باشا، وسيد قطب، وأحمد هاشم، والشيخ محمد الغزالي، وفتحي رضوان، وخرجت بمجموعة من القرارات المهمة منها:

– تأييد الوطنيين المراكشيين في كفاحهم ضد الاستعمار الفرنسي الغاشم، ودعوة الشعوب العربية، والإسلامية، والشرقية إلى إظهار تضامنها مع الحركة الوطنية المراكشية بكل ما في وسعها، من وسائل التعبير عن هذا التضامن.

– استنكار العدوان الوحشي على ملك مراكش، وعلى حرية الشعب المراكشي، والعمل على التشهير بفظائع المستعمر الفرنسي بين الشعوب العربية والإسلامية.

– دعوة الشعوب العربية إلى مقاطعة فرنسا سياسيا، وثقافيا، واقتصاديا.

– إرسال برقيات احتجاج إلى هيئة الأمم المتحدة، تطالبها فيها بوقف الاعتداءات الفرنسية على الشعب المراكشي. أنظر: عبد الكريم الفيلالي: المصدر السابق، ج 11، ص 112-113.

الفـــــرنسيـــــة[1]. وفـــــي المســـعى ذاته، دعا فرح حنفي عضو غرفة القاهرة التجارية تجار القاهرة إلى مقاطعة بيوتات الفرنسيين، ردّا على ما تقوم به السلطات الفرنسية تجاه الشعب المغربي وملكه[2].

3- النساء المصريات تساندن كفاح الشعب المغربي:

لم تتأخر عن تأييد نشاط الحركة الوطنية المغربية حتى النسوة المصريات، عندما وجّه الحزب النسائي الوطني المصري[3] تحية وتهنئة إلى الأمير عبد الكريم الخطابي، والشعب المغربي بصفة عامة، باسم المرأة المصرية بعد لجوئه إلى مصر؛ إذ أدلت بالمناسبة رئيسة الحزب فاطمة نعمت راشد بتصريح، نوّهت فيه بخصال المجاهد المغربي، ومشددة على ضرورة الوقوف إلى جانب الشعب المغربي في مواجهة الاستعمار الفرنسي[4].

واستمرت زعيمة الحزب النسائي الوطني المصري في تأييد نضال شعوب المغرب العربي ضد الاستعمار؛ إذ خصّص حزبها يوما لشمال إفريقيا في 27 مارس 1952، حضرته عديد الشخصيات العربية على غرار وزير الخارجية المصري محمد صلاح الدين باشا، والزعيم السوداني إسماعيل الأزهري بك، والمناضل الليبي بشير المغيري، إضافة إلى مندوبي عدة بلدان عربية كالعراق، وسوريا، ولبنان، وفلسطين، إضافة إلى الزعماء المغاربة المقيمين بالقاهرة كعلال الفاسي، والشاذلي المكي، والرشيد إدريس[5].

ففي كلمتها الافتتاحية، حيّت فاطمة نعمت راشد نضال المجاهدين والمجاهدات في شمال إفريقيا، وبالمقابل ندّدت بما يقوم به الاستعمار في المغرب العربي حيث تقول في هذا الإطار:"...إن ما يرتكبه المستعمر الغاصب في شمال إفريقيا من اعتداءات ووحشية منكرة تجعل كل شبر من أرضه تنبت فيه، وتترعرع كراهية المستعمر الغاصب والظالم المعتدي... إنّ ما يقع على إخواننا لتقشعر منه الجلود، وتستنكره الإنسانية حتى في أول أدوار بداءتها..."، داعية في الختام إلى التآلف والوحدة للتصدّي لما يُحاك للبلاد العربية كما عبّرت عن ذلكّ بقولها:"...أشقّائي وشقيقاتي أبناء المغرب العربي: إنّ علينا أن نتأهّب للمخاطرة الكبرى، وأن نعمل من الآن على تأليف سلسلة واحدة من الشرقيين متآلفة مترابطة قوية الحلقات، وإنّ تحطيم أية حلقة من سلسلتنا كفيل بأن تتداعى وراءه بقية الحلقات، إنّ على

---

[1] – الأهرام: العدد 22497 ليوم 04 مارس 1951، ص 02.

[2] – الأهرام: العدد 22498 ليوم 05 مارس 1951، ص 02.

[3] – أسسته فاطمة نعمت راشد سنة 1942، كان على رأس مطالبه قبول النساء في كافة وظائف الدولة. أنظر: علي الدين هلال: المرجع السابق، ص 329.

[4] – الزهرة: 25 جويلية 1947.

[5] – المنار: السنة 02، العدد 02، 30 رجب 1371 هـ/ 25 أفريل 1952، ص 03.

الشرق أن يضحّي مجتمعا متّحدا لتحقيق أهدافه العليا في الحرية، والرفاهية، والعزة، والاستقلال، حرية الفرد تحت راية الوطن، وحرية الوطن تحت راية الله"[1].

ولتسليط الضوء على دور المرأة المغربية في النضال الوطني، وجّه الحزب النسائي المصري دعوة لعلال الفاسي لإلقاء محاضرة بمقر نادي المحامين المصريين في القاهرة، عرّج فيها الزعيم المغربي على المكانة المرموقة التي تحظى بها المرأة المغربية وسط المجتمع المغربي، والجهود الكبيرة التي بذلتها وتبذلها إلى جانب رجال الحركة الوطنية في مواجهة سياسة المستعمر الأوربي على مختلف الأصعدة[2].

استطاعت إذا قضية المغرب العربي عموما، والمغرب الأقصى تحديدا تحقيق ما عجزت عنه السياسة، عندما جمعت مختلف أطياف الشعب المصري في صف واحد، وهدف مشترك يسعى إلى مساعدة القطر المغربي على التخلّص من نير المستعمر؛ حيث تعاظم التأييد الشعبي المصري للقضية المغربية، بعدما أدرك المصريون عدالة قضية الشعب المغربي، ووجوب تقديم الدعم والعون له، لتحقيق آماله، وتجسيد تطلعاته نحو الانعتاق. وهو ما ترك تداعيات إيجابية على مسار النضال المغربي، الذي كسب ثقة كبيرة بالنفس، جعلته يرفع حجم مطالبه، ويصر على تحقيقها، والتي لا تقل عن نيل الاستقلال، وهو ما مضى يعمل لأجله المغاربة.

[1] – المنار: السنة 02، العدد 02، 30 رجب 1371 هـ/ 25 أفريل 1952، ص 03.

[2] – علال الفاسي: حديث...، مصدر سابق، ص 69-85.

الفصل الثالث

جهود مصر الثقافية في دعم نضال المغرب الأقصى

1- التأثير الفكري المصري في نضج الوعي المغربي

2- استقبال الطلبة المغربيين بمصر

3- المثقفون المصريون ودعم القضية المغربية

اتخذ الدعم الثقافي المصري للمغرب الأقصى عبر التاريخ، ولاسيما في الفترة المعاصرة أوجه عدة، تنوعت بين التأثيرات الفكرية، وتقديم المساعدة في ميدان التعليم، وذلك عبر استقبال البعثات الطلابية وغيرها، فضلا عن الجهود الفردية للمثقفين المصريين، على اختلاف تخصصاتهم في سبيل مساندة القضية المغربية، فضلا عن المبادرات الأخرى المتنوعة.

1- التأثير الفكري المصري في نضج الوعي المغربي:

إنّ جذور العلاقات المغربية المصرية ضاربة في التاريخ، خاصة في شقها الثقافي والفكري، وفضل مصر على المغرب العربي عموما، والمغرب الأقصى تحديدا كبير في هذا الجانب؛ إذ كان إسهامها واضحا فكرا وتوعية.

أ- صدى الحركة الإصلاحية السلفية المصرية بالمغرب الأقصى:

لقد تتبّع الشباب المغربي النهضة الفكرية المشرقية عموما، والمصرية تحديدا عن كثب. هذه النهضة التي أفرزت العديد من المفكرين الداعين إلى الاجتهاد، والأفكار التحررية في السياسة، والاجتماع، مستلهمين ذلك من المفارقة التي عايشوها بين التطور الحاصل في الغرب، والتأخر الكبير الحاصل في الشرق الإسلامي، مما دفعهم للبحث عن أسباب هذا التأخر، ومحاولة إيجاد حلول ناجعة لتجاوزه، ما أفرز تيارات فكرية مختلفة، كانت الصحف والمجلات، والمنتديات، والكتب، فضاءات معبّرة عن فلسفتها، ومنهجها[1].

ويُعدّ التيار السلفي أبرزها، وهو الذي تزعّمه ثُلّة من المفكرين، والشيوخ، على رأسهم جمال الدين الأفغاني، والشيخ محمد عبده، وتلميذه محمد رشيد رضا، الذين تولّدت عنهم ما تسمى بالحركة السلفية[2]، التي لعب المشرق وكتابات نخبته، دورا مركزيا في انتشارها بالمغرب العربي، ومن ثمة إدماجه ضمن صحوة النهضة، وتيارات الإصلاح[3]،

---

[1] - قاسم الزهيري: إسهامات...، المرجع السابق، ص 180.

[2] - نفسه.

[3] - حيث استفاد رواد الإصلاح والسلفية في المغرب، على غرار أحمد الموذن، ومحمد داود كثيرا من تجربة الوطنية في مصر، وفي رفع شدة اللهجة مع الطرقيين، وفي هذا الصدد، حذر أحمد المؤذن من خطر الطرقيين، وأساليبهم في مواجهة خصومهم، وعدم إحجامهم عن قلتهم، إذا يئسوا من إخراس ألسنتهم، حيث ضرب أمثلة عن ذلك بكيد الطريقة الرفاعية بجمال الدين الأفغاني، ومحنة عبد الحميد بن باديس قائلا:"ثم إننا إذا نظرنا بعين المعتبر إلى نجاح المصريين، وسر تقدمهم أدبيا، واقتصاديا، وسياسيا، نجدهم ما أحرزوا على هذا التقدم الباهر، إلا بعدما حاربوا المبتدعين بلهجة أقوى من لهجتنا"، وعلّل الشدة على الطرقيين في مقاومة أضاليلهم بقوله:"إنها أدعى للوفاق، لأن الخصم إذا كان لا حجة له، تسلّط عليه ضميره، وجعله يؤنبه ويوبخه على إنكاره للحقيقة، إلى أن يثوب إلى رشده، ويعترف بخطئه لصاحبه، وهذا فيما أظن، هو السر في تضامن الطرقيين مع المصريين اليوم، بعد أن حاربوهم خمسة وعشرين سنة كاملة". وتضمنت رسالة "نحن والطرق" ما يؤكد بأن محمد داود دعا جماعتي فاس والرباط إلى تليين موقفهم مع الطرقيين لتحقيق الامتزاج والاتحاد، كما وقع في مصر، وعن ذلك يقول:"وأما تلك المقابلة التي ذكرتموها ضمن

رغم الاختلاف الذي حصل لاحقا بينها، وبين السلفية المغربية الناشئة في الممارسة والأهداف، حيث إنّ دعاتها، والقائمين على نشر قيّمها قد قدّموا عطاءات لا يمكن إنكارها، وذلك قصد تعميق مفهومها، وتجديد حركتها[1]، وكان لزعمائها لاسيما محمد عبده[2]، وتلميذه محمد رشيد رضا اتصالات وثيقة ومكثفة بالمغرب الأقصى، مما هيّأ أرضية لها هناك، أقامتها ثلة من الشيوخ والأساتذة، احتضنوا من خلالهم هذه الدعوة السلفية في المغرب، فكان كل من الشيخ أبو شعيب الدوكالي[3] في مقدمة هؤلاء[4]، إضافة إلى الشيخ محمد بن العربي العلوي[5] أيضا، فهما اللذان بدءا يروّجان لها عبر مجالس ودروس المساجد،

أبحاثكم، وأفصحتم فيها عن امتزاج المصريين متصوفيهم، وملحدهم، ومسلمهم، وقبطيهم في ساعة حمل لواء مصر في الهلال، والثلاث، والأنجم، وفي وقت النداء بالاستقلال، ورياسة سعد، وامتلاك المصريين لمصر والسودان، فهي خيال سام لطيف يدفع الإنسان إلى التعمق في الخيالات، والخروج من ميدان الحقيقة، وهي أمنية تصبو إليها نفوس الأحرار،.....إن تلك الحالة التي صارت عليها مصر في العصر الأخير، هي نتيجة جهاد كثير من زعماء أبنائها الشهداء، وثمرة غرس دعاة الوحدة الوطنية، أولئك الدعاة الذين ساعدتهم ظروفهم بعض المساعدة على نشر تلك الدعوة، وترويج بضاعتها بين طبقات الأمة، حتى أنتجت لهم هذه الثمرة الطيبة. ولا يغيب عن ذهنكم أن العامل الأكبر في ذلك، والدافع لفقراء المتصوفة، إلى الوقوف بجنب إخوانهم في الوطن، مثقفين على كلمة واحدة هو ذلك التأثر والانفعال، الذي تشيره كلمات شيوخهم، وتنمي عاطفته في نفوسهم، أولئك الشيوخ الذين لا نعرف عنهم أنهم خدمة السياسة، وخونة الدين والوطن، أولئك الشيوخ الذين يعتقدون أن رفاهيتهم، وحياتهم في رفاهية مصر وحياتها، ومن أجل ذلك، سعى زعيم مصر، وأبوها في توحيد صفوف الأمة- ومن بينهم فقراء الصوفية- بعد أن مد يده إلى شيوخهم، فكانوا له خير معين". أنظر: أحمد زيادي: المرجع السابق، ص 72-73.

[1] – امحمد مالكي: في العلاقة...، المرجع السابق، ص 10.

[2] – هذا الأخير، وبالرغم من عدم زيارته إلى المغرب، إلا أن حدود دعوته تجاوزت مرحلة الأصداء، إلى التأثير والعمل الميداني قصد تطوير الإصلاح وحركته، لاسيما بعد التواصل بينه وبين النخبة المغربية، سياسية كانت أو فكرية، وقد كان دور التفاعل الإعلامي، والثقافي حاسما، علاوة على المراسلات. للمزيد أنظر: امحمد مالكي: المرجع نفسه، ص 11.

[3] – ولد الشيخ أبو شعيب الدكالي في 20 أكتوبر 1878، توفي والده وهو في الخامسة من عمره، سافر سنة 1896 إلى القاهرة للدراسة، وإلى الحجاز انتقل بعدها، ليعود إلى المغرب سنة 1907، ليرجع ثانية إلى الحجاز سنة 1910، ومنذ سنة 1913 بدأت تسند له الوظائف الكبرى، التي ما لبث أن بدأ يستغني عنها منذ سنة 1925 بعد تدهور حالته الصحية، توفي الشيخ الدكالي يوم 17 جويلية 1937. أنظر: عبد الحكيم بركاش: في عالم الثقافة الإسلامية العامة، الشيخ أبو شعيب الدكالي أكاديمية علمية تسير على رجليها، وتغير معها مجرى التاريخ، ط 01، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1989، ص 20-21.

[4] – يقول عنه تلميذه العلامة المختار السوسي (1900-1963): "وبالجملة فإن الشيخ أبا شعيب الدوكالي آية من آيات العصر، أتقن أصول المسائل، وتمهر في الخلافيات، وأقوال العلماء المتفقة والمختلفة. إن دروسه تبث روحا عليا في النشء، فتفتقت الأفكار، ولو كان الذين يحضرون دروسه مستعدين لروحه السامية، لكان المغرب اليوم على ما هو عليه الآن في العلوم الدينية، فقد أحيا الله بالشيخ أفكارا، ونشر به علوما، واستبدل به حالة لحالة أخرى، حتى انقلبت أساليب التدريس، وسلكت مجاري التفهم للعلوم مسلكا آخر". أنظر: أحمد بابانا العلوي: علال الفاسي رائد التنوير الفكري في المغرب والمفكر السلفي المجدد والزعيم السياسي، ط1، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2010، ص 81-82.

[5] – ولد الشيخ محمد بن العربي العلوي في مدغرة بتافيلالت جنوب المغرب سنة 1880، درس في القرويين، عمد إلى مقاومة الحماية الفرنسية، التحق بثورة الخطابي في الريف، استطاع أن يجعل من السلفية الوهابية التقليدية سلفية وطنية مناضلة، ويقول مختار السوسي عنه:"مهر الفيه في الفنون التي تلقاها، وكانت له مشاركة فيها، ولكن الذي كانت له فيها المهارة التامة، هي علوم العربية على اختلاف أنواعها، ويده في الأدب وفي

داعين إلى استلهام أسباب التقدم بالرجوع إلى السلف الصالح[1]، فسلفية محمد بن العربي العلوي كانت تهدف إلى تحرير العقل والسلوك، ولذلك ربط بين التخلف الفعلي والديني والاستعمار، وعليه كانت دروسه هذه[2] تربي طلبته على الثورة ضد الجمود والاستعمار معا[3]. أما المصلح الكبير أبوشعيب الدوكالي فكانت عودته علامة فارقة، لما كان يقوم به من نشاط حثيث، لنشر هذه العقيدة الجديدة، خاصة عن طريق توزيع الكتب، التي يرسلها سلفيو مصر[4].

هذه المرحلة،كانت بحق ذات أثر كبير وفعّال، في تطوير العقلية الشعبية في المغرب،كما عبّر عن ذلك علال الفاسي، فامتزاج الدعوة السلفية بالدعوة الوطنية —حسبه– كان ذا فائدة مزدوجة على السلفية والوطنية معا، ومردُّ ذلك، الأسلوب الذي اتّبع في المغرب، والذي نجم عنه نجاح السلفية هذه الباهر، فهذه الحركة لم تقتصر على محاربة الخرافات فقط، بل تجاوزتها إلى حثّ الشعب على العلم، والدعوة إلى إصلاح شامل، ومقاومة الجمود في شتى مناحي الحياة[5].

لقد كانت الحركة السلفية إذا دافعا مشجعا للشعب المغربي للدفاع عن قضايا بلاده، يقول علال الفاسي في هذا الإطار:"فقد وجد الشباب المغربي في الحركة السلفية، ميدانا لبذل نشاطه، وتعويد نفسه على العمل لخدمة الأمة، والتضحية في سبيلها"، وقد تجلّى كل ذلك في تأسيس النوادي الطلابية، التي أخذت على عاتقها تنوير الرأي العام بقضايا بلاده، وذلك بسلك جملة من السُبُل، في مقدمتها إنشاء الجرائد على غرار جريدة أم البنين[6]، ولم يقتصر هذا

الذوق العالي، لم يدركه فيها أحد ممن لقيناهم بفاس، اتصل بدروس الشيخ الدوكالي، فكان سارده في الدروس الحديثية، وكان السبب في رجوعه عن التيجانية كتاب ابن تيمية (الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان)". أنظر: أحمد بابانا العلوي: المرجع نفسه، ص 82. غادة سالم: المرجع السابق، ص 103.

[1] – قاسم الزهيري: إسهامات...، المرجع السابق، ص 180-181.

[2] – استطاع محمد بن العربي العلوي تأسيس بعض المدارس الحرة بالاعتماد على الدعم المادي لأعيان فاس، لمحاربة الطرقية الموالية للاستعمار؛ إذ استطاع تأسيس خلية سلفية بمقر المدرسة الناصرية سنة 1925، اشتهرت بمجموعة الناصرية، أو بمجموعة الشيخ محمد بن العربي العلوي، ضمت علماء وطلبة من القرويين بلغ عددهم سنة 1927 حوالي 100، حيث جمعت بين هؤلاء عدة خصائص كالسن، والانتساب، والتجانس الفكري، وكانت لهذه المجموعة شبكة اتصالات خارجية، استعملت البريد الانجليزي في ربط الاتصال بمصر. للمزيد، أنظر: محمد عمراني: حركات شباب جامع القرويين فيما بين 1919-1934، أعمال الندوة الدولية الحادية عشر حول: الزيتونة: الدين والمجتمع والحركات الوطنية في المغرب العربي المنعقدة أيام 5و6 ماي 2002، ط2، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة، تونس، 2006، ص 460-479.

[3] – أحمد بابانا العلوي: المرجع السابق، ص 83.

[4] – علال الفاسي: الحركات....، المصدر السابق، ص 193.

[5] – نفسه، ص 155.

[6] – مجلة شهرية سرية، من أربعين صفحة، أصدرها علال الفاسي سنة 1926، ساهم في تحريرها أصدقاء الناصرية، حرص علال الفاسي على إصدار نسخ عديدة منها، وتوزيعها بفاس، والرباط، وسلا، وتطوان. أنظر: محمد عمراني: المرجع السابق، ص 469.

النشاط على الداخل المغربي فقط، بل شمل أيضا المغاربة في المهجر، لاسيما في أوربا، حيث تمكنوا من تأسيس عدة جمعيات، كجمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين بفرنسا، وجمعية الثقافة العربية، أما في القاهرة فكانت مشاركتهم فاعلة في تأسيس عدة جمعيات، ونوادي كمشاركتهم في تأسيس جمعية الشبان المسلمين، وجمعية الهداية الإسلامية وغيرهما[1].

ب- السلفية الثورية ودورها في نضج وتطور الكفاح بالمغرب الأقصى:

ساهمت في هذه الفترة الحاسمة من تاريخ المغرب بشكل كبير، ما أُطلق عليها بالسلفية الثورية، حيث تمخّضت عنها نهضة فكرية، بدأت تحرر العقل المغربي من التخلف الفكري، الذي ظل مسيطرا لمدة طويلة من الزمن؛ إذ هيمنت الخرافة والاعتقاد في الأولياء، والصالحين، والانسياق وراء التواكل، بالاعتماد على القضاء والقدر. وبدوره استغل الاستعمار هذه الروح الانهزامية، فكان أن زاد اعتماده على الخرافيين للترويج لفكرة أن الاستعمار قضاء وقدر من الله، ولا رادّ لهذا القضاء، تماما كما فعلت في الجزائر، وبذلك زادوا في بث روح الهزيمة بين المواطنين، فجاءت السلفية في هذه الفترة لتؤكد أن الدين الإسلامي الحقيقي، وأصوله السليمة، لا تنسجم مع هذا التواكل، بل وضد هذا الاتجاه الخرافي، وأنّ الرجوع إلى رأي السلف في الدين، وحده الكفيل بتحرير العقل من كل هذه الخرافات[2].

---

[1] - نفسه: ص 159.

[2] - والسلفية بهذا المعنى، لم تكن رجعية كما شاع بين كثير من الباحثين، والمفكرين المعاصرين، بل هي حركة تقدمية بكل المقاييس، فالنظرة الأولى للفكر السلفي، القائمة على أنه فكر متعلق بالماضي، أو الذي يفكر في الماضي، ولو تفكيرا نقديا، إنما تقودنا إلى اتجاه خاطئ في التفكير، فالفلسفة كلها قائمة على نقد الماضي لبناء المستقبل، والأديان كلها قامت على نقد الماضي لبناء المستقبل، بما أن الحركات التحررية كلها قامت على نقد الماضي لبناء المستقبل، وهذا المفهوم الذي أعطوه للفكر السلفي، بإمكانه أن يقودنا لفكر متجمد، يرتكز على الدعوة للعودة إلى الماضي اعتمادا على قاعدة"لا يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها"، هذا المفهوم لغوي محض، أمّا لما يكون مفهوم السلفية هو الرجوع للماضي لهدم الحاضر المنحرف، من أجل بناء المستقبل، فهذه هي السلفية الناجحة، التي استطاع روادها تحقيق انقلاب كبير ناجح في الفكر الإنساني الجديد، على شاكلة رفاعة رافع الطهطاوي في مصر(1801-1873)، ومحمد عبده (1849-1905)، ومحمد رشيد رضا (1865-1935)، هؤلاء وأمثالهم، امتزج عندهم التفكير في الإسلام بالتفكير في الوضعية الاجتماعية، التي يعيشها العالم الإسلامي، وامتزج عندهم أيضا العمل لإنقاذ الفكر العربي الإسلامي المعاصر من التخلف بالعمل لإنقاذ العالم العربي الإسلامي من الاستعمار، وقد كانوا لا يفرقون بين النضال لتحرير العقل وتجديده، وبين النضال لتحري الوطن وتجديده وتحديثه، وعلى هذا الأساس، كانت ثورتهم على الماضي بالماضي، وكانت سلفيتهم من أجل الحاضر والمستقبل. فهذه الحركة السلفية بهذا المفهوم هي ثورة ضد الرجعية الوطنية، فهي التي مهّدت لقيام عدة ثورات ضد الحكم العثماني، والاستعمار الأوربي في الوطن العربي الإسلامي، كما مهدت للثورة الفكرية العلمانية في مصر والشام والثورة الأدبية، مع العلم أن كل قادة هذه الثورات كانت منابعهم الفكرية من السلفية، على غرار سعد زغلول (1827-1927)، الذي ثار ضد الوجود الاستعماري في مصر، وهو الذي استقى أفكاره من جمال الدين الأفغاني، ومحمد عبده، ولطفي السيد (1872-1963)، الذي اهتم بالدفاع عن الإسلام، رغم عدم اهتمامه بإعادة الشريعة، حيث كان من تلامذة محمد عبده، علي عبد الرازق (1888-1966)، صاحب فكرة الثورة ضد الخلافة، فهو الآخر استقى أفكاره من محمد عبده. أنظر: عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة....، المصدر السابق، ص52-53.

وما يجب أن نقوله، هو أن الحركة السلفية في المشرق، أعطت مثالا للحركة السلفية في المغرب الأقصى، فقد كانت أكثر من فكرية أو دينية، كانت حركة مناهضة للاستعمار، ولتسلُّط الحكم، فكتب جمال الدين الأفغاني[1]، ومحمد عبده، ورشيد رضا، التي كانت تفد إلى المغرب الأقصى بما تحمله من أفكار تحررية، جسّدها أصحابها في الميدان، رأى فيها الشباب المغربي بديلا ناجعا للظروف التي يمر بها بلدهم، فهذه السلفية المناهضة للرجعية والاستعمار، هي التي طبعت الفكر المغربي عند القادة الأوائل، الذين قامت على نضالهم الحركة الوطنية، وقد أدى تشابه الظروف التي مر بها كل من المشرق والمغرب الأقصى، إلى أن تكون السلفية ضرورة فكرية للخروج من تلك المرحلة، التي ميّزها الغزو الاستعماري للمنطقتين، وما صاحبه من غزو فكري خطير، حمّل بموجبه الإسلام مسؤولية التخلف الشامل، الذي تتخبط فيه هذه البلدان، فكان من الطبيعي أن يكون الرد بإظهار الدين الإسلامي الصحيح، كمنقذ للمجتمعات، والشعوب من سيطرة الخرافات، والاستعمار على السواء[2].

ومن هنا، كان النموذج المصري أقرب للمغربيين كي يستخلصوا الدرس[3]، وذلك بنهج طريق الحركة السلفية الإصلاحية في مصر، التي شكّلت لها هزيمة أحمد عرابي، الذي كان يؤمن بتغيير الوضع عسكريا، درسا ازدادت من خلاله إيمانا بخطتها، فهزيمة أحمد عرابي أوشكت أن تصيب الفكرة الإصلاحية بمظاهرها المختلفة بالشلل، لولا الحركة السلفية التي كان يتزعمها محمد عبده، وجمال الدين الأفغاني. وكذلك الأمر في المغرب، فالحركة الوطنية به كادت أن تُصاب هي الأخرى بالشلل واليأس، بعد هزيمة المقاومة المغربية في الأطلس والريف، لولا الحركة السلفية التي امتصت هذا اليأس، وأعادت تدريجيا الوعي للشعب المغربي، الذي كان من أسبابه ما كان يروّج له الأجانب عن المسؤولية المباشرة للإسلام في التخلف الفكري، والتقني، والاقتصادي، في ما يعانيه الشعب المغربي، ولن تتحسن أحوالها ما دامت متمسكة بالإسلام، ومن هذا المنطلق، جاء تبنّي الشعب المغربي للحركة السلفية، التي برّأت الإسلام من هذه

[1] – في الحقيقة لم يقتصر تأثير فكر جمال الدين الأفغاني على الطبقة المثقفة المغربية فحسب، بل شمل كل أقطار المغرب العربي، فتونس على سبيل المثال لا الحصر وجدت بها أفكار الأفغاني صدى واسعا بين نخبتها. للاطلاع أكثر أنظر: علي الشابي: صلة النخبة التونسية بجمال الدين الأفغاني ودورهم في حركة العروة الوثقى، المجلة التاريخية المغربية، العدد 11/10، جانفي 1978، تونس.

[2] – عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة.....، ج01، المصدر السابق، ص 55.

[3] – علاوة على تأثير السلفية الشرقية الفعّال، وخاصة المصرية، يجدر الذكر هنا أن بعض الشخصيات المصرية الأخرى، كان لها بالغ التأثير في صقل شخصية العديد من المناضلين المغربيين الوطنية كمحمد داود، وعلى رأسهم السياسي، والمثقف المصري الشهير سعد زغلول، يقول محمد داود في هذا الصدد:"في فاس تفتحت عيناي، كانت حركة سعد زغلول في أوجها، وكنت أقرأ خطبه، كما كنت أقرأ خطب عبد العزيز الثعالبي، هاتان الشخصيتان كانتا بالنسبة لي بمثابة ركيزتين للوطنية". عد إلى: عبد الحميد بنجلون: الأستاذ داود وعمله في الحقل السياسي والميدانين التعليمي والثقافي، ندوة الفقيه محمد داود: الحركة الوطنية في الشمال والمسألة الثقافية، ندوة اتحاد كتاب المغرب، بالتعاون مع المجلس البلدي لبلدية تطوان، نوفمبر 1989، منشورات اتحاد كتاب المغرب، ط01، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1990، ص 44.

الإشاعات، معتبرة أن التخلف ناتج عن تخلف المسلمين اقتصاديا، واجتماعيا، ودينيا، واستعادة المسلمين لمكانتهم السابقة مقترن بعودتهم إلى المنابع الأولى للإسلام[1].

غير أن الاتصال المصري المغربي الصريح في هذا الميدان، جاء بعد إطلاق فرنسا للظهير البربري 16 ماي 1930، الذي تفاعلت معه الأوساط الفكرية في المشرق العربي، ولاسيما مصر، هذه المرحلة تزامنت وظهور حركة الإحياء الإسلامي، التي كانت امتدادا للحركة السلفية في مصر، وزيادة الاهتمام بالإسلام ما بين سنتي1930و 1940، حيث برزت بقوة مجموعة معتبرة من الحركات الإسلامية، وقد تجلى ذلك في مجموعة من المجلات، والصحف المصرية، والكتب، التي تدخل إلى المغرب الأقصى خلسة، وكانت في مقدمتها، "مجلة الرسالة" لمؤسسها أحمد حسن الزيات، والتي لعبت دورا كبيرا في توعية الشعب المغربي خلال عشرين سنة، حيث ساهمت في الرفع من لواء الثقافة العربية الإسلامية، وفي الفترة ذاتها، صدر ما يزيد عن عشرين كتابا حول الإسلام، كان يتدارسها المتعلمون في المغرب الأقصى أهمها "حاضر العالم الإسلامي" الذي ترجمه وقدمه شكيب أرسلان، و"الإسلام والحضارة" لكرد علي، و"فجر الإسلام" لأحمد أمين، "حياة محمد" لمحمد حسن هيكل، وترجمة "الإسلام والتجديد" لعباس محمود العقاد[2]، وكتب أخرى لطه حسين، وتوفيق الحكيم، وفريد وجدي، ومحمد رشيد رضا، ومصطفى صادق الرافعي وغيرهم[3].

فحركة الإحياء الإسلامي هذه، يرجع لها الفضل في دفع الحركة الوطنية الناشئة في المغرب الأقصى، إلى أن توجّه نظرها إلى المشرق العربي، وخاصة مصر لفضح السياسة الفرنسية، لاسيما عقب إصدار الظهير البربري 16 ماي 1930، رغم صعوبة مهمة إقناع الرأي العام هناك بحقيقة ما يحصل، نظرا للتأييد الذي كانت تلقته فرنسا من شريحة واسعة من المثقفين المصريين[4].

ومن هنا نلتمس دور المشرق عموما، ومصر أساسا في الثورة الفكرية، التي حدثت في المغرب الأقصى، وذلك عبر الحركة السلفية التي تسلّلت من مصر تحديدا إلى المغرب– كما أسلفنا–، والتي كان لها مفعول سياسي فعّال، لاسيما،

[1] – نفسه.

[2] – أديب مصري شهير، من مواليد أسوان المصرية سنة 1889، اشتهر بالعمل في الصحافة والتدريس، ألف العديد من الكتب مثل: العبقريات، الفلسفة القرآنية، الإسلام في القرن العشرين ...الخ. أنظر: محمد داود: المصدر السابق، ص 56.

[3] – قاسم الزهيري: إسهامات...، المرجع السابق، ص 181-182.

[4] – نفسه، ص 182.

بعد امتزاجها بالحركة الوطنية المغربية؛ إذ إنّ النهضة الفكرية التي عرفتها مصر آنذاك في شتى المجالات،كان صداها يتردد مباشرة في المغرب، أين شكّلت أرضية متينة لبناء النهضة المغربية الجديدة[1].

2- استقبال الطلبة المغربيين بمصر:

كانت مصر، وخاصة القاهرة، قبلة لطلاب العلم من دول المغرب العربي، وتحديدا المغرب الأقصى، منذ عدة قرون خلت، ويرجع ذلك أساسا إلى عدة عوامل، أهمها المكانة المتميزة التي حظيت بها القاهرة، خاصة، وأنها تمثل المركز الثقافي الرئيسي في المشرق العربي، منذ وقت بعيد، إضافة إلى رسوخ الأزهر كمؤسسة علمية، تُعد من أهم المؤسسات العلمية المتواجدة في المشرق على الإطلاق منذ زمن طويل[2].

أ- توافد طلبة المغرب الأقصى على مصر:

دفعت الظروف الصعبة التي كان يعيشها الشعب المغربي تحت سلطة المحتل الفرنسي والإسباني، خاصة في الشق الثقافي الشباب المغربي للهجرة من أجل طلب العلم، فالمستعمر الفرنسي تحديدا، قد فرض سيطرة كاملة على المنظومة الثقافية، والتعليمية المغربية، قضى من خلالها على الإرث المغربي في هذا المجال[3]، مستبدلا ذلك بمنظومة جديدة مجحفة، تقوم على أساس التجزئة والاضطراب، والإقصاء المتعمّد[4]، وهو ما حدا بالشعب المغربي، أو على الأقل الفئة

---

[1] – وعن تأثير النهضة المصرية في المغرب، يشير الأستاذ عبد الله كنون بأن آثارها العلمية، والأدبية، والفنية، التي غالبا ما كانت تظهر في الكتب، والمجلات، والصحف تصل إلى المغرب، أين تتلقفُّها الأيدي بتلهّف، خاصة آثار محمد عبده، وتلميذه محمد رشيد رضا، وآثار الكاتب مصطفى لطفي المنفلوطي، والأستاذ فريد وجدي، والعلامة محمد كرد علي، والمؤرخ جورجي زيدان في الأدب والاجتماع، فضلا عن آثار الشعراء أحمد شوقي، وحافظ إبراهيم، والزهاوي، وغيرهم من أعلام الفكر، والسياسة كمصطفى كامل، وسعد زغلول، بحيث كل هؤلاء كانوا بمثابة المدرسة، التي تخرّج منها الجيل الأول من رجال العلم، والأدب والوطنية الصحيحة، الذين بثوا أفكارهم في النشء الجديد، ومهّدوا الطريق للنهضة العربية، وعن طريق هذه المدرسة، عرف المغرب اتجاهات الفكر الحديث في الفلسفة، والأدب، واطلع على تاريخ الحضارة، وتقدم العلوم، وحتى الفنون، وكان للغناء الشرقي، ولاسيما ألحان الأناشيد الوطنية المدرسية الأثر العميق في الأوساط الموسيقية، وكذلك الأمر بالنسبة للمسرح، عقب زيارات العديد من الفرق المصرية للمغرب. أنظر: محمد الكتاني: المرجع السابق، ص 215.

[2] – يونان لبيب رزق، محمد مزين: المرجع السابق، ص 100-105.

[3] – كان المغرب قبل سنة 1912 يتبنى نظاما تعليميا خاصا، أساسه المدارس الأولية التقليدية المنتشرة في كل أرجاء البلاد، ثم مركزا للتعليم الثانوي في المساجد الكبرى، وفي المدارس، فضلا عن جامعة القرويين ذائعة الصيت. أنظر: عبد الكريم الفيلالي: المصدر السابق، ص 236.

[4] – حسب الإحصائيات الرسمية الخاصة بسنة 1946 على سبيل المثال لا الحصر، بلغ عدد المتعلمين في المدارس الحكومية حوالي 45000، بينما لا يزيد عدد طلبة المرحلة الثانوية عن 1000، في حين يتجاوز عدد الأطفال الذين هم في سن الدراسة 02 مليون طفل، مع تسجيل وجود حوالي 40 ابتدائية وثانويتين فقط، مع بعض الأقسام الفلاحية في الأرياف، وبالمقابل، تشير إحصائيات السنة نفسها، إلى وجود 15 مدرسة مخصصة لتعليم حوالي 13000 تلميذ من أبناء الأوربيين، علاوة على وجود 971 فصلا ابتدائيا تشتمل على 63290 تلميذا، هذه المدارس لم يكن ولوجها سهلا بالنسبة للمغاربة، رغم أن تمويلها يأتي من خزينة الدولة. أنظر: عبد الكريم الفيلالي: المصدر نفسه، ص 237.

المثقفة المغربية للاعتماد على الجهود الذاتية لتعليم أبنائهم، وذلك، بتأسيس مدارس حرة ابتدائية لسد ذلك النقص، على غرار مدرسة سيدي بناني سنة 1919 في مدينة فاس، ومدرسة رحبت القيس سنة 1920، والمدرسة الناصرية سنة 1921[1]، والمدرسة الأهلية بتطوان التي أسسها الزعيم الفقيه محمد داود بتاريخ 23 جمادى الثانية 1343هـ الموافق لـ 19 جانفي 1925[2]، والتي تُعد أول مدرسة إسلامية وطنية حرة، أُسّست على النظام الحديث في منطقة الحماية الإسبانية[3].

وقد اعتُبرت هذه المدرسة الأهلية، بازغة عهد جديد في مجال التعليم؛ إذ كانت ثورة من حيث الأساليب والبرامج الدراسية على السواء[4]؛ إذ كان المنهج التربوي والتعليمي، وجدول الحصص وتوزيعها، مستوحى من النظام المتبع في المشرق العربي[5]، الأمر الذي أكسبها دعم وتعاطف عدد كبير من الشخصيات[6]. وأسست بعدها في أوائل الثلاثينات بتطوان المدرسة الخيرية الإسلامية للبنات من طرف محمد بن علي

---

[1] – كانت زاوية، وحوّلها الطلبة إلى مدرسة ابتدائية، وتطوعوا للتعليم فيها، وأصبح يديرها الأستاذ محمد غازي، لكن سرعان ما أقفلتها الإدارة الفرنسية سنة 1927، واعتقل مديرها محمد غازي، ثم سجن، وأبعد بعدها من فاس إلى مكناس، ثم إلى الرباط فالدار البيضاء. أنظر: عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة....، المصدر السابق، ص 37.

[2] – حسناء محمد داود: الأستاذ محمد داود في ميدان التعليم، ندوة اتحاد كتاب المغرب، بالتعاون مع المجلس البلدي لبلدية تطوان، نوفمبر 1989، منشورات اتحاد كتاب المغرب، ط01، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1990، ص 60.

[3] – يرجع الفضل في تأسيس هذه المدرسة بعد محمد داود إلى مجموعة من الرجال بتطوان، الذين كونوا مجلسا لتنظيم وتسيير هذه المدرسة، وهم السادة: مصطفى أفيلال، والحسن أفيلال، ومحمد السلاوي ، والزبير السكيرج، وعبد السلام بن عبود، وعلال الخطيب، وقد كان المؤسس الأصلي لها محمد داود، يعمل بها دون مقابل، كما التحق بها لاحقا للتدريس كل من الحاج عبد السلام بنونة، ومحمد بالمخوت، وأحمد الفرطاخ، والتهامي الوزاني وغيرهم، وبخصوص الأساليب الدراسية بها، يقول التهامي الوزاني في مذكرته حول المقاومة المسلحة والحركة الوطنية في الشمال المغربي:"...إنها أول مدرسة تحطمت فيها القيود، واستطاع فيها التلميذ أن يجلس مطلق الرجلين يكتب الدفتر". أنظر:حسن الصفّار: الفقيه محمد داود: الحركة الوطنية في الشمال والمسألة الثقافية، ندوة اتحاد كتاب المغرب، بالتعاون مع المجلس البلدي لبلدية تطوان، نوفمبر 1989، منشورات اتحاد كتاب المغرب، ط01، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1990، ص 11. وراجع أيضا: حسناء محمد داود: الأستاذ محمد داود في ميدان التعليم، مرجع سابق، ص 57.

[4] – نجد من بين العلوم التي كانت تدرس في هذه المدرسة: التوحيد والفقه الإسلاميان، واللغة العربية، وما تعلق بها، الحساب والجغرافيا، التاريخ الإسلامي والمغربي، والتاريخ العام، والصحة وغيرها، والملاحظ أن جل كتب الدراسة بها، هي من المقررات الرسمية في مصر وسوريا.

فهذه المدرسة، فرضت نفسها بالمغرب على الساحة الثقافية، وحتى السياسية آنذاك، وفي ذلك يقول الأستاذ أحمد بن جلون:"تمتاز هذه المدرسة عن غيرها بكونها منبع هذه النهضة المباركة، ففيها بعثت روح الوطنية في نفوس الشباب المغربي الثائر، ومنها انبعثت أشعة النور الأولى التي أضاءت السبيل لهذا الشعب الضليل، ويكفيها فخرا أن يكون أغلب قادة هذه الحركة الوطنية بالعاصمة من متخرجيها، أو من الذين سبق لهم الدراسة فيها، وتشبعوا بروحها، فهي إذا أم الوطنية الحنون، وإليها يرجع الفضل الأكبر في إخراج هذه المبادئ المقدسة إلى حيّز الوجود". أنظر: حسن الصفار: المرجع السابق، ص 12.

[5] – عبد العزيز السعود: المرجع السابق، ص 31.

[6] – حسن الصفار: المرجع السابق، ص 11.

علي الخطيب، وهي المدرسة الأولى لتعليم البنات في المغرب الأقصى، هذه المدارس جمعت بين التعليم والتكوين النضالي للطلبة قصد تحضيرهم لمرحلة الكفاح ضد المستعمر[1]، في إطار تنظيمي جديد ناجع وفعّال[2].

ومن هذا المنطلق، اختار بعض المغربيين من ميسوري الحال الوجهة الخارجية للدراسة[3]، حيث توزعوا بين أوربا والمشرق العربي، ومصر على وجه التحديد، على أنّ أول بعثة طلابية مغربية توجهت إلى المشرق العربي كانت من تطوان، وقصدت مدينة نابلس الفلسطينية[4]، تحت إشراف المناضل المغربي عبد السلام بنونة[5]، يأتي ذلك بالتزامن مع مع إيعاز محمد بن الحسن الوزاني لهذا الأخير، في رسالة بعثها له من باريس، بتاريخ 31 جوان 1929 بأن يمثل بلاده في المؤتمر العربي، قصد الدعاية لقضية بلاده، حيث أصبح فيما بعد استقبال هذه المدرسة للطلاب من الشمال المغربي تقليدا سنويا، خاصة وأن السلطات الإسبانية كانت تبدي ليونة مع توجه هؤلاء للدراسة هناك[6].

غير أن مصر، وعاصمتها القاهرة قد استحوذت على العدد الأكبر من الطلبة المغربيين، المتوجّهين إلى المشرق العربي، خاصة وأن القاهرة آنذاك، كانت من أهم العواصم العربية؛ إذ كانت تعجّ بالجمعيات القومية، والإسلامية، وأيضا بالحركات التحررية المختلفة، التي كانت تتجمع هناك، علاوة على توفر المؤسسات التعليمية، على غرار جامعة

---

[1] – فهذه المدارس التعليمية، شكلت النواة الأولى للحركة العلمية الحديثة بتطوان، وشمال المغرب بصفة عامة، وأيضا بداية للانطلاقة الأولى للحركة الوطنية بهذه المدينة، والشمال المغرب، فتلامذتها هم مؤسسو حزب الإصلاح الوطني وقادته، فقد كان ضمن الفوج الأول الذي التحق بصفوفها عند افتتاحها عبد الخالق الطرّيس، ومحمد الخطيب وغيرهما. أنظر: عبد العزيز السعود: المرجع السابق، ص 31.

[2] – عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة....، ج01، المصدر السابق، ص 37.

[3] – إذ كانت الدراسة في الخارج آنذاك تكلف تضحيات، وأتعاب، وإمكانيات لا يقدرون عليها، كما أن القادة في الشمال المغربي، اقتنعوا بأنه لا يمكن الاعتماد على البعثات لوحدها في تكوين أبناء الأمة، ومن ثمة، بدأ التفكير في إحداث مؤسسة للتعليم الثانوي، تتبلور لدى عناصر الكتلة الوطنية منذ سنة 1934، خاصة بعد عودة البعثات من المشرق العربي، ولاسيما مصر، وهو ما أزال مشكل نقص المؤطرين، وعلى إثر ذلك، تم تشكيل لجنة التعليم الخاص، تقوم بمهمة جمع المال للتعليم. راجع: عبد العزيز السعود: المرجع السابق، ص 32.

[4] – يقول محمد بن الحسن الوزاني أن الفضل يعود له في توجه هذه البعثة، التي ينحدر أعضاؤها من أسر ميسورة الحال، وذلك عندما توسط له طلبة فلسطينيون من مدينة نابلس، تعرّف إليهم وهو يزاول دراسته بباريس، تخرجوا من مدرسة النجاح، ويتعلق الأمر بصابر شنان، وفريد طه؛ إذ وفور عودته إلى المغرب عبر إسبانيا، عرض الفكرة على صديقه عبد السلام بنونة بتطوان، حيث بارك الفكرة، وتحمّست بعدها بمغادرة هذه البعثة للتراب المغربي نحو نابلس. أنظر: محمد بن الحسن الوزاني: المصدر السابق، ج01، ص 445-447.

[5] – ضمت هذه البعثة كل من الطيب بنونة، وأخيه المهدي بنونة، وعبد السلام بن جلون، ومحمد الفاسي، ومحمد الخطيب، ومحمد عبد السلام السلام الخطيب. أنظر: محمد بن عزوز حكيم: يوميات...، المرجع السابق، ص 86.

[6] – الطيب بنونة: محمد حسن الوزاني: التاريخ والمواقف، ندوة خاصة بأربعينية محمد حسن الوزاني (فاس 29 أكتوبر 1978)، تحت عنوان: محمد حسن الوزاني، الداعية الديمقراطي المجاهد، ص 79.

القاهرة، والأزهر الشريف، وما نتج عنه من رقي ثقافي، ونهضة علمية[1]، وعليه، فمنذ بداية العشرينات من القرن الماضي، بدأ الطلبة المغربيون يتوافدون على مصر لمواصلة دراستهم من جهة، والنضال من أجل قضيتهم الوطنية والترويج لها، وكسب التعاطف معها من جهة أخرى، حيث توجهت مجموعة صغيرة في البداية منهم، عبد الخالق الطريس من تطوان سنة 1928، ليلتحق بجامع الأزهر، ثم بالجامعة المصرية في السنة الموالية[2]، وفي السنة نفسها التحق به في مصر رفقة البعثة، التي توجهت إلى نابلس محمد الطنجي، الذي التحق لاحقا هو الآخر بجامعة الأزهر، ثم بالجامعة المصرية رفقة مواطنه عبد الخالق الطريس[3].

وقد تكلّلت رحلة الطريس هذه بحصوله على عدة شهادات من أساتذته بالجامعة المصرية، على غرار أحمد أمين، وعبد الحميد العبادي، وأمين الخولي، وطه حسين، وجلّها حول الدراسات التاريخية والأدبية، ودراسات في العلوم القرآنية[4]، وبعدما عاد إلى مسقط رأسه بتطوان، آثر الرجوع ثانية إلى القاهرة، كرجل سياسي، ومناضل محنك، بعد تأسيسه هو وأصدقائه في الكفاح لحزب الإصلاح الوطني شهر ماي 1947، قُبيل أيام من عملية تحرير الأمير عبد الكريم الخطابي، والذي كان– كما أسلفنا في فصول سابقة– أحد مهندسيها، أين حظي باستقبال الأبطال[5]، شارحا تطورات، وآفاق النضال في بلاده هناك[6].

---

[1] – في هذا الصدد، يشير عبد الخالق الطريس في معرض ردّه على الرسالة التي تلقّاها من المغرب وهو في القاهرة، عن الحياة السياسية والعلمية بمصر بالقول:"إن الأمة المصرية من الجهة العلمية، أمة حازت قسطها الوافر من المعارف والعلوم .....وذلك قبل جعل التعليم إجباريا، فمنذ ثلاث سنوات، جعلت الحكومة التعليم إجباريا، لأن الأسباب متوفرة، فالمدارس الأولية والثانوية كثيرة، وبها جامعة عظيمة تحتها كليات: كلية للحقوق، وأخرى للطب، وأخرى للفلسفة والآداب، وأخرى للعلوم، وبها مدرسة عليا للعلوم، ومدرسة للمعلمين، هذا زيادة على المعاهد الدينية التابعة للأزهر، التي نقدر طلبتها بثلاثين ألف طالب، والتي لها من الأوقاف ما يقدر بالملايين من الجنيهات". أنظر: محمد بن عزوز حكيم: يوميات...، المرجع السابق، ص 67.

[2] – يشير عبد الخالق الطريس في يومياته التي نشرها محمد بن عزوز حكيم، وفي رسالة كتبها يوم 15 نوفمبر 1928، إلى ما قال عنه محل والده سيدي محمد السلاوي بأنه نظم دروسه في الأزهر الشريف في القسم العالي، كما نقل له أيضا بأنه انخرط في مدرسة أسبيغو الفرنسية الليلية، وفي رسالة أخرى مؤرخة بيوم 24 مارس 1929 موجهة لمحمد الطنجي، أخبره فيها بدخوله الجامعة المصرية كمستمع لا كنظامي، مشيرا إلى أنه ترك الأزهر لأسباب عدة. للمزيد أنظر: محمد بن عزوز حكيم: يوميات...، المرجع نفسه، ص 69-77.

[3] – نفسه، ص 86-122.

[4] – محمد داود: المصدر السابق، ص 52. أنظر للمزيد من المعلومات: الملحق رقم: 21، ص 516، الملحق رقم: 22، ص 517، الملحق رقم: 23، ص 518.

[5] – المصري: العدد 3532 ليوم 17 ماي 1947، ص 04.

[6] – ينقل مراسل المصري الذي استقبله لدى نزوله في ميناء بور سعيد المصري، بأنه تقدم إليه مرحبا باسم الجريدة، وبعدها في دردشة جمعتهما، استعرض له عبد الخالق الطرّيس مراحل الجهاد في بلاه، والتي قسمها إلى ثلاثة أقسام: الأولى السعي مع المحتلين لإعطاء حقوقنا كما قال، وهذه

والتحقت بعد ذلك كوكبة أخرى من الطلبة المغربيين من الشمال المغربي بمصر، وبدأوا مزاولة دراستهم في القاهرة أمثال عبد القادر الرباحي، ومحمد عزيمان، الذي التحق بدار العلوم بمصر لمتابعة دراسته بها، ومحمد بن عبد السلام الخطيب، الذي عاد من نابلس واستقر بالقاهرة لمتابعة الدراسة هو الآخر، ومحمد المكي الناصري كذلك، ثم التحق بهم محمد داود سنة 1935، وهو الذي نشط كثيرا هناك، حيث ربط اتصالات عديدة عند وصوله القاهرة بعدة شخصيات مصرية، وعربية مرموقة لها باع طويل في السياسة، والصحافة، والنشر، على غرار المفكر الكبير الشيخ محمد رشيد رضا صاحب مجلة المنار، والعلامة الباحث الشيخ طنطاوي جوهري[1]، ووزير الخارجية المصري السيد عزيز عزت باشا[2]، والأستاذ التونسي الكبير عبد العزيز الثعالبي، وعمر طوسون، وفؤاد بك سليم[3]، وغيرها من الشخصيات المهمة على الساحة العربية، كما كانت له صولات، وجولات في المشرق العربي، قبل أن يعود مرة أخرى للقاهرة، ويواصل نشاطه النضالي الوطني هناك، خاصة زياراته لمقرات الصحف، والجرائد المصرية لحثها على دعم قضية بلاده، مثلما كان الحال مع مجلة الأهرام، وروز اليوسف[4]، وهدى الإسلام، كما جمعته عدة

المرحلة فشلت حسبه، والثانية بالضمير الإنساني، والوعي العربي، وهو ما يقوم به الشعب المغربي، ثم يضيف الصحفي بأنه لما استوضحه عن المرحلة الثالثة اكتفى الطريس بالابتسام، وعدم الرد. أنظر: المصري: العدد 3532 ليوم 17 ماي 1947، ص 04.

[1] – الشيخ طنطاوي جوهري من مواليد قرية كفر عوض الله حجازي بمحافظة الشرقية المصرية سنة 1870م، من علماء الأزهر الكبار، اشتهر بمنهجه التفسيري الذي تضمّنه كتابه "الجواهر"، حول العلاقة بين الآيات القرآنية والعلم، كان من أبرز المناضلين ضد الاستعمار، انضم إلى مختلف الحركات، والجمعيات الإسلامية التي تأسّست خلال تلك الفترة، له عدة مؤلفات منها: "الأرواح"، "براءة العباسية "، "أحلام في السياسة وكيف يتحقق السلام العام"، وصفه الزعيم مصطفى كامل بأنه "حكيم الإسلام"، توفي في 12 جانفي 1940. أنظر: محمد داود: المصدر السابق، ص 25.

[2] – اشتغل بداية كوزير مفوض لمصر في العاصمة البريطانية لندن في الفترة ما بين (1923–1928). أنظر: محمد داود: المصدر نفسه، ص 26.

[3] – من مواليد بلدة بعقلين سنة 1894، درس الآداب في الجامعة الأمريكية ببيروت، انضم إلى الثورة العربية الكبرى بعد قيامها، كما خاض عدة معارك ضد المستعمر الفرنسي، وشارك في معركة ميسلون، غادر سوريا بعد سقوط دمشق، وحكم عليه الجنرال الفرنسي غورو غيابيا بالإعدام، انتقل بعدها إلى فلسطين، ثم الأردن ليستقر به المقام في مصر، قبل أن يعود مجددا إلى سوريا مجاهدا حتى لقي مصرعه. أنظر: محمد داود: المصدر نفسه: ص 29.

[4] – صدرت سنة 1935، كانت وفدية في بداية الأمر، ثم اختلفت مع الوفد، فأعلن الأخير براءته منها، وواجهها قبل أم تقوم بإلغائها إحدى حكومات الوفد سنة 1937، لكنها عادت إلى الصدور من جديد، وساهمت بشكل فاعل في إسقاط الملكية في مصر نتيجة فضحها لقضايا الفساد المتعلقة بالقصر وحاشيته، كان يكتب فيها عباس محمود العقاد، محمود عزمي، كامل الشناوي..أنظر: عبد اللطيف حمزة: المرجع السابق، ص 151–162.

لقـــاءات بمختـــلف الأدبـــاء، والشـــعراء المرمـــوقين في مصـــر، كمحمود عـــزمي[1]، وعبـــاس محـــمود العقـــاد، ومحمد توفيق دياب[2]، وأحمد لطفي السيد[3]، ومحمد الخضر حسين، والشيخ عبد القادر المغربي[4]، والسياسي الكبير عبد الرحمن شهبندر[5]، ومحمد فريد وجدي، والكاتب أمين سعيد، وحمد باشا الباسل، وغيرهم من الشخصيات الهامة، شارحا لهم حقيقة ما يجري في بلاده، وداعيا إياهم لدعم مسألة المغرب الأقصى[6].

غير أن أهم بعثة طلابية نظامية سافرت من الشمال المغربي إلى مصر، تبقى بعثة مولاي الحسن بن المهدي سنة 1938، فبعد إعادة هيكلة المعهد الخليفي بتطوان الذي كان يترأسه الشيخ محمد المكي الناصري، وتعيين الأستاذ أحمد معنينو كاتبا ثقافيا بهذا المعهد، بدأ التفكير في إرسال بعثة طلابية إلى المشرق العربي، وتحديدا إلى مصر، وذلك بالتنسيق مع سلطات الحماية الإسبانية[7]، في وقت بدأت أمور المعهد تتحسن، خاصة بعد أن استقر للتدريس فيه الشيخ محمد المكي الناصري، والشيخ إبراهيم رضى الله الإلغي، فضلا عن أحمد معنينو، وأحد الأساتذة المصريين، الذي كان يدرس هو الآخر به يدعى خليفة، وبالتوازي مع ذلك، استطاع الأستاذ إبراهيم الوزاني، الذي أُرسل إلى

[1] – أحد مؤسسي الحزب الديمقراطي في مصر سنة 1918، من كبار مناضلي ثورة 1919 ، أنشأ عدة جرائد منها "المحروسة" و"الاستقلال"، عين كممثل لمصر في لجنة حقوق الإنسان سنة 1951، قبل أن يصبح رئيسا لها سنة 1953، ليصبح بعدها ممثل مصر الدائم في الأمم المتحدة، توفي سنة 1955. أنظر: محمد داود: المصدر السابق، ص 56.

[2] – ولد عام 1888، درس في مصر وانجلترا، اشتغل بالتدريس في الجامعة الأهلية، ثم الجامعة المصرية، عمل في صحف عدة كاللواء، والمقطم، والأهرام، والأخبار، كان من أعضاء حزب الأحرار الدستوريين، ثم انضم بعدها لحزب الوفد سنة 1928. أنظر محمد دواد: المصدر نفسه.

[3] – ولد سنة 1872، اشتهر بمبدئه "مصر للمصريين"، من مؤسسي حزب الأمة، تولى عدة مناصب رسمية هامة مثل مدير دار الكتب القومية المصرية، مدير الجامعة المصرية، وزير للمعارف ثم وزير للخارجية، ورئيس مجمع اللغة العربية بالقاهرة، توفي سنة 1963. أنظر: محمد داود: المصدر نفسه، ص 56.

[4] – صحفي وعالم لغوي سوري، من مواليد اللاذقية سنة 1867، درس في لبنان، كان من دعاة الحرية والتجديد، اشتغل بالصحافة بعد انتقاله لمصر سنة 1905، يعتبر أحد مؤسسي مجمع اللغة العربية بدمشق سنة 1919، كما كان عضوا في مجمع اللغة العربية في القاهرة، توفي سنة 1956. عد إلى: محمد داود: المصدر نفسه، ص 57.

[5] – من مواليد، 1879، من رواد الحركة القومية العربية، مؤسس حزب الوحدة السوري، اغتيل سنة 1940. راجع: محمد داود: المصدر نسه.

[6] – نفسه: ص 57.

[7] – في هذا الشأن، يروي الأستاذ أحمد معنينو، أنه وغداة عودته من أداء مناسك الحج رفقة محمد اليمني الناصري ، اتصل به الأخير للذهاب لمقابلة المقيم العام الإسباني بيك بدير، أين حظيوا باستقبال حار، وهناك يقول دار بيني وبين المقيم العام حديثا مطوّلا تناول مختلف المواضيع الراهنة آنذاك، وهناك أخبرني بأن الأستاذ إبراهيم الوزاني سافر إلى القاهرة بقصد تهيئة إرسال بعثة علمية مغربية للدراسة والتكوين بمصر، بوساطة من محمد المكي الناصري. أنظر: أحمد معنينو: المصدر السابق، ص 57-58 .

القاهرة، لتهيئة المناخ لقدوم بعثة المعهد الخليفي الطلابية أن يهيئ الأرضية المناسبة لانتقال البعثة إلى القاهرة، لقبول البعثة في المدارس العليا، والجامعات المصرية[1].

وتمكّن الأستاذ الناصري بعد قدومه إلى القاهرة، من إقناع المسؤولين المصريين، الذين أبدوا بدورهم تفهمهّم للوفد المغربي، فساعدوهم من أجل إتمام هذه المهمة بنجاح[2]، وتناقلت ذلك مختلف وسائل الإعلام المصرية، التي ثمّنت التبادل الثقافي بين المعهد الخليفي، والمؤسسات العلمية المصرية[3].

وبعدها، تم توسيع قائمة الطلبة المعنيين بالذهاب ضمن هذه البعثة، لتشمل طلبة من منطقة الريف، وآخرين من المدرسة الحرة بطنجة، إضافة إلى طالب من الجزائر، يدعى أبو مدين الشافعي، الذي تكفّل بجلبه الأستاذ عبد القادر برادة، بالتنسيق مع البشير الإبراهيمي[4]، ليتجاوز عدد طلبة البعثة أربعين طالبا، منهم خمسة عشر تكوّنوا بالمعهد

---

[1] – إذ استطاع بفضل عبقريته وجرأته أن يستولي على طلاب تطوان بالقاهرة الذين كان قد بعث بهم الأستاذ عبد الخالق الطرّيس فرادى من المعهد الحر التابع لحزب الإصلاح الوطني، وكلهم من أبناء أعيان تطوان، حيث يزيد عددهم عن عشرين طالبا، حصلوا على منحة من الإقامة العامة الإسبانية بوساطة من الطريس؛ إذ كان الأستاذ الوزاني يتودد كثيرا إلى هؤلاء الطلاب، دون إشعارهم بأنه بصدد تهيئة الجو لبعثة طلابية متظاهرا بأنه يناضل من أجل استقلال بلاده، وبعد الاتصالات السرية التي جمعته مع كبار العلماء والمسؤولين المصريين، كتب للأستاذ الناصري للحضور قصد مباشرة الاتصالات الرسمية معهم، من أجل تنظيم الوسائل معهم، كما هو معمول به في هذا التعاون الثقافي والوطني، لينتقل بعدها الأستاذ الناصري سرا إلى القاهرة بظهير خليفي، يخوله حق التفاوض والاتفاق مع المسؤولين المصريين باسم المعهد الخليفي بتطوان، للعمل على وصول بعثة من الطلاب المغاربة لإتمام دراستهم في المعاهد المصرية. أنظر: أحمد معنينو: المصدر نفسه، ص 61-62.

[2] – قضى الناصري أياما في القاهرة في ربط اتصالاته السرية مع المصريين، واستطاع بفضل حكمته، ولباقته السياسية أن يحصل على موافقة المصريين على مقترحاته، رغم أنها تخالف قوانينهم المتبعة، ومن ذلك، اقتراحه عليهم صفة الطلاب الذين سيأتون من المغرب، لأن من بينهم علماء إسلاميون، وطلاب في مستويات مختلفة، وأغلبهم يجهل عدة علوم، كما أن جلّهم إمكانياتهم المادية ضعيفة، وليس باستطاعتهم توفير مصاريف الدراسة بمصر، كون السلطات الإسبانية عادة لا توفي بوعودها تجاههم، لاسيما، وأن تلك الفترة شهدت بوادر الحرب، فضلا عن أن سن الطلبة المغربيين الوافدين يتجاوز السن القانوني للنظام المتبع في مصر، والعائق الأكبر هو أن المسؤول على طبع الجوازات للسفر إلى مصر، هو قنصل انجلترا بتطوان، ولا يصادق على أي جواز سفر إلا بعد مراسلة وزارة الخارجية المصرية، وهو الأمر الذي يأخذ شهورا، وهنا ذكّر الأستاذ الناصري الأساتذة المصريين الجامعيين والأزهريين بالخدمات الجليلة التي قدّمها المغاربة لمصر، مذكرا إياهم بمؤسس القاهرة المعز لدين الله الفاطمي، وباني الأزهر جوهر الصقلي، وعليه يضيف لهم بأنه من واجب مصر أن تمدّهم بالمساعدة، وهو ما قابله المسؤولون المصريون بالإيجاب، معربين له عن أن كل هذه العوائق لا وجود لها، وأن مصر تتعهّد باحتضان الطلاب المغاربة، والعناية بهم، وأنهم سيكونون ضيوفا على الدولة المصرية لهم مكانتهم واعتبارهم. راجع: أحمد معنينو: المصدر نفسه، ص 62-63.

[3] – نفسه، ص 65-70.

[4] – هو محمد البشير بن محمد السعدي بن عبد الله بن عمر الإبراهيمي، ولد في 19 جويلية 1889 بمنطقة أولاد ابراهم ولاية سطيف سابقا، وولاية برج بوعريريج حاليا، تعلم على يد أبيه وعمه، قبل أن ينتقل إلى المدينة المنورة سنة 1911 ليلتحق بوالده هناك، حيث تكّون في اللغة العربية، والعلوم الإسلامية، مكث هناك إلى أواخر الحرب العالمية الأولى سنة 1917، عندما غادرها إلى دمشق، بعدما قررت الدولة العثمانية

الخليفي، ولم تكد البعثة الطلابية تصل القاهرة، حتى فكّرت الإدارة المصرية في توجيه أفرادها إلى المدارس المختلفة، تجسيدا للهدف الذي قصد مصر من أجله، حيث تم تأليف لجنة توجيه من أربعة أساتذة مصريين لاختبار ذكاء الطلبة، والتعرف على قدراتهم العلمية، ومدى استعدادهم لتلقي العلوم المختلفة بالمدارس المصرية في الدراسة التي يختارونها[1].

وفي إطار سعي القائمين على المعهد الخليفي بتطوان لسدّ العجز الحاصل في أساتذة المواد العلمية، التي تقرر تدرسها باللغة العربية، وبوساطة من الأستاذ محمد المكي الناصري، استطاع الأخير أن يحصل من الحكومة المصرية على منحة من ستة أساتذة مختصين في تدريس المواد العلمية باللغة العربية، أين صحبهم إلى المغرب الأقصى، لمباشرة مهامهم هناك، حيث حلّ هؤلاء بسبتة وسط استقبال حار لهم، ومن ثمة انتقوا إلى مدينة تطوان ومعهدها الخليفي[2].

وتمكّن بعض الشبان في المنطقة الواقعة تحت النفوذ الفرنسي –رغم القيود الفرنسية المفروضة عليهم– من التوجّه إلى القاهرة للدراسة بالأزهر، أو دار العلوم، أو الجامعة المصرية، وغيرها من المعاهد المصرية، وجلّهم انتقل من مدينة فاس، كأحمد بن إدريس الوزاني، ليلتحق آخرون بهم من مختلف المدن المغربية، كالمهدي بن صابر من بن سليمان بضواحي الرباط، ومحمد وناصر الكتاني من فاس أيضا، وهو الذي كُلّف فيما بعد من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بشعبة شمال إفريقيا، وكان الحسن بوعياد قد سبقهم إلى هناك، وهو الذي قصد القاهرة أوائل العشرينات، ونضيف إليهم من الشمال محمد المصمودي، وحسن المصمودي[3].

وما إن حلّت سنة 1930 حتى صارت بمصر أعداد معتبرة من الطلبة المغربيين، الذين كانوا يستكملون دراستهم في الأزهر، ودار العلوم والجامعة المصرية[4]، وقد كان للطلبة المغربيين في مصر نشاط ثقافي وعلمي كبير، بالموازاة مع

ترحيل سكان المدينة المنورة إليها عقب استفحال ثورة الشريف الحسين بن علي، حيث مكث بها إلى غاية 1921، ليعود بعدها إلى الجزائر، ويبدأ نشاطه الإصلاحي والتربوي، قبل أن يتصل بالشيخ عبد الحميد بن باديس ويساهم معه في تأسيس جمعية العلماء المسلمين في 05 ماي 1931، بعدما وضعا حجر الأساس لها خلال تواجدهما بالمدينة المنورة؛ إذ يقول في ذلك:"... وأشهد الله أن تلك الليالي، هي التي وضعت فيها الأسس الأولى لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، والتي لم تبرز للوجود إلا في سنة 1931..."، تولى رئاسة الجمعية بعد وفاة عبد الحميد بن باديس في 16 ماي 1940، بعدما تم انتخابه وهو في السجن بآفلو، اعتقلته السلطات الفرنسية من جديد بعد مجازر 08 ماي 1945 لتطلق سراحه بعدها، انتقل إلى المشرق العربي سنة 1952، ومنها واصل عمله النضالي هناك بعد تأسيسه مكتبا للجمعية بالقاهرة، توفي يوم 19 ماي 1965. عد إلى: أبو عمران الشيخ وآخرون: المرجع السابق، ص 22–24، عبد الحليم مرجي: المرجع السابق، ص 9–20.

[1] – أحمد معينو: المصدر السابق، ص 65–70.

[2] – نفسه، ص 77–78.

[3] – محمد الحسن الوزاني: المصدر السابق، ج01، ص 47.

[4] – عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة ....، المصدر السابق، ص 376.

الدراسة، لاسيما تحرير المقالات الأدبية، والمشاركة في الندوات العلمية والأدبية، التي يشرف عليها ثلّة من كبار الأساتذة في الجامعة المصرية، ومختلف المعاهد المصرية الأخرى[1]، لتلتحق بهم بعثة جديدة سنة 1937، ضمّت مجموعة من الأساتذة، مثل عبد الكريم بن ثابت، وعبد المجيد بن جلون، وأحمد بن المليح، وعبد الكريم غلاب، والعربي بناني، لإتمام دراستهم بكلية الآداب بالجامعة المصرية[2]، وأحمد بلافريج الذي اتجه هو الآخر للدراسة في جامعة القاهرة، ليبدأ الطلبة هناك مرحلة جديدة أساسها الجمع بين طلب العلم، والنضال الوطني[3].

ب- الطلبة المغربيون في مصر بين الدراسة والنضال الوطني:

لقد أصبحت إذا سياسة إرسال الطلبة المغربيين إلى المشرق العربي عامة، ومصر خاصة من أولويات الحركة الوطنية المغربية، واختياراتها القارة، حيث غدت هذه البعثات حجر الأساس للنضال المغربي في مصر آنذاك؛ إذ إن استضافة مصر لهذه الشريحة، وتكوينها في المدارس المصرية، ومن ثمّة استكمال تعليمها العالي بالجامعة المصرية، ثم مساعدتها فيما بعد على العمل، ومزاولة النشاط السياسي لدعم القضية المغربية، والسماح لها القيام بنضالها الوطني في إطار مضبوط، ومنظم من أجل استقلال وطنهم، وبنشاطها الدؤوب استطاعت هذه النخبة أن تجعل من القاهرة، مركزا لنشاط الحركة الوطنية المغربية في مصر، والمشرق العربي[4].

وقد كانت سنة 1930 الانطلاقة الحقيقية، والفعّالة لنشاط الطلبة المغربيين الوطني في مصر، وذلك على إثر إصدار السلطات الفرنسية للظهير البربري 16 ماي 1930؛ إذ كان هذا الأخير منطلقا للعمل الوطني في الداخل والخارج[5]. وهو ما حتّم على الطلبة المغربيين هناك تنسيق الجهود مع مختلف فئات الشعب المغربي، من تجار وحرفيين وغيرهم، خاصة مع عودة المناضل الحسن بوعياد إلى مصر سنة 1930، بعد أن غادرها قبل ذلك عقب إنهاء دراسته فيها، مساهما في إقناع الرأي العام المصري والعربي بخطورة ما أقدمت عليه فرنسا في المغرب[6].

لقد مهّدت تلك التحركات الطريق أمام مصر للاحتجاج بقوة على سياسة فرنسا البربرية التي تطبقها في المغرب الأقصى، فعودة الحسن بوعياد -كما أسلفنا-، ساهمت في تحريك الرأي العام المصري ضد السياسة البربرية، عبر

---

[1] - محمد بن عزوز حكيم: يوميا...، المرجع السابق، ص 123-130.

[2] - علال الفاسي: الحركات.....، المصدر السابق، ص 269.

[3] - صلاح العقاد: المرجع السابق، ص 199.

[4] - عثمان بناني: المرجع السابق، ص 203-204.

[5] - عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة.....، المصدر السابق، ص 376.

[6] - قاسم الزهيري: إسهامات...، المرجع السابق، ص 182.

اتصالاته مع رفاقه في الداخل والخارج، حيث أخذت جل شرائح الشعب المصري تشهّر بهذه التصرّفات الفرنسية، من خلال الصحافة، والجمعيات، والنوادي، التي استغلها المصريون في مساندة إخوانهم المغربيين، ضد طغيان فرنسا، كالفتح، والمنار، والمؤيد[1]، وغيرها[2].

وبعدما أيقظ الظهير البربري المغربيين من سكينتهم كما عبّر عن ذلك محب الدين الخطيب، ازداد نشاط الوطنيين المغربيين، وعلى رأسهم الطلبة طبعا، خاصة سنوات الثلاثينات، بعد التحاق أعداد معتبرة بمصر للدراسة كما رأينا سلفا، حيث كانت سنة 1937 منطلقا جديدا لهم في النضال، بعد عمليات القمع التي أطلقها المقيم العام الفرنسي في المغرب نوجيس، والتي على إثرها نفي علال الفاسي، ومحمد بن الحسن الوزاني، فقام الطلبة المغربيون في القاهرة بنشاط كبير للتشهير بسياسة الترهيب الفرنسية التي تتبعها في المغرب الأقصى[3].

وفي هذا الإطار، كوّنوا وفدا يعمل لصالح القضية المغربية والدعاية لها. وفي سنة 1943 رأى الوفد ضرورة توسيع هيكلهم لضم مختلف العناصر المغربية المتواجدة في مصر، حتى يتسنى لهم العمل ككتلة واحدة، بعيدا عن الخلافات التي كادت أن تعصف بنضالهم قبل ذلك بقليل[4]، ليستقر رأيهم على تأسيس هيئة جامعة لهم تحت اسم: رابطة الدفاع عن مراكش في مصر[5]، واستطاع الطلبة هناك، وشركاؤهم في الرابطة إقناع مختلف المغربيين في مصر بالانضواء تحت رايتها، والقبول ببرنامجها[6]، كما كان لهم الفضل لاحقا في توحيد جهود البعثات المغاربية من تونس، والجزائر،

---

[1] – لصاحبها علي يوسف، اكتسبت المؤيد شهرة واسعة؛ إذ أصبحت الأكثر انتشارا على الصعيد العربي، حتى أُطلق عليها "تايمز الشرق"، حيث كان لها مراسلون في معظم الدول الإسلامية والأوربية، صدر لها ملحقان أحدهما فرنسي، والآخر انجليزي، وكانا يوردان ترجمة لأحسن المقالات التي ينشرها المؤيد العربي. اتّسم توجّه الجريدة بالميل إلى الرأي المحافظ، وقامت سياستها على:

– الحملة ضد الاحتلال البريطاني في هدوء كي لا ينتبه الانجليز لذلك.

– الدفاع عن الكفاءات المصرية، وتبيان قدرتها على استلام مقاليد الحكم، وتسيير مختلف أمور البلاد بكفاءة.

– الدعوة إلى تطبيق مبدأ الشورى، وتأليف مجالس نيابية، يكون لها حق مراقبة الميزانية، ومحاسبة الوزراء. أنظر: عبد اللطيف حمزة: المرجع السابق، ص 102.

[2] – قاسم الزهيري: إسهامات...، المرجع السابق، ص 182. للمزيد عد على سبيل المثال لا الحصر إلى: الملحق رقم: 15، ص 510، الملحق رقم: 20، ص 515.

[3] – قاسم الزهيري: إسهامات...، المرجع السابق، ص 186.

[4] – نتحدث هنا عن الخلاف الذي كان قائما بين جمعية الدفاع عن مراكش، ولجنة الدفاع عن مراكش اللتين تمارسان نشاطهما في الأراضي المصرية.

[5] – علال الفاسي: الحركات....، المصدر السابق، ص 269.

[6] – ينضوي برنامجها على خمسة نقاط رئيسية وهي:

– المطالبة باستقلال مراكش تحت رعاية جلالة الملك المفدى.

– ضمان وحدة الأراضي المراكشية وعدم اقتطاع أي جزء منها.

والمغرب الأقصى، بتأسيس لجنة الدفاع عن إفريقيا الشمالية، ثم مكتب المغرب العربي في فيفري 1947، الذي أرسى الدعائم الأساسية للنضال المغاربي الموحد في المشرق العربي عموما، لاسيما بعد عملية تحرير الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي، بعدما نجح في التخطيط والتحضير لها، قبل أن يأخذ هذا النضال المشترك منعطفا آخر مهما، بتأسيس لجنة تحرير المغرب العربي، وما انبثق عنها من إنشاء لجيش تحرير المغرب العربي، تحت قيادة محمد بن عبد الكريم الخطابي– كما سبق التطرق إلى ذلك–[1].

وقد حاول الطلبة المغربيون في مصر بالتنسيق مع الطلبة الجزائريين والتونسيين، توحيد جهودهم، ولم شملهم، عبر إنشاء منظمة طلابية تجمعهم تحت اسم: "اتحاد طلبة شمال إفريقيا بمصر"[2]، وضم الاتحاد الطلابي المغاربي هذا، أبناء الشمال الإفريقي الذين يتلقون دروسهم في المعاهد المصرية، وهدفه توثيق روابط الأخوة، وتمكين وحدة شمال إفريقيا في

– الانضمام لجامعة الدول العربية.

– التعريف بقضية مراكش الوطنية، وعرضها على الرأي العام العربي، ولدى الحكومات العربية، ودوائر الحلفاء.

– الدفاع عن رجال الحركة الوطنية في مراكش، والمطالبة بإرجاع المبعدين منهم، وإطلاق سراح المعتقلين فورا.

أنظر: علال الفاسي: الحركات....، المصدر نفسه، ص 269.

[1] – زكي مبارك: محمد الخامس وابن عبد الكريم الخطابي وإشكالية استقلال المغرب، ط1، منشورات فيديرانت، الرباط، دس، ص 65–71.

[2] – يورد أحمد صوّة في رسالته إلى عبد العزيز حشانة في القاهرة، المؤرخة في 02 مارس 1950، بخصوص ظروف وملابسات تأسيس هذا الاتحاد الطلابي، بأن فكرة الاتحاد كانت موجودة في أذهان الطلبة، إلا أنها لم تجد طريقها إلى التجسيد الميداني، حيث اجتمع بعض الطلبة، وقرروا بث الفكرة وسط زملائهم، إلى أن تم الاجتماع التمهيدي، أين كلّف الحاضرون تسعة أفراد، ثلاثة من كل قطر، لوضع القانون الأساسي، رغم العقبات، التي كانوا يكابدونها، لاسيما أوضاعهم المادية، وأوضاع مصر السياسية غير المستقرة، وتمت الاجتماعات في بيت أحمد صوة التونسي، وبعد عدة اجتماعات، تقرر وضع القانون الخاص به، بعد الأخذ والاقتداء بقوانين الجمعيات المصرية والعربية، والقانون العام لوزارة الشؤون الاجتماعية، ودعي الطلبة مرة ثانية للاجتماع، لتعرض عليهم اللجنة التحضيرية القانون قبل الاجتماع لمناقشته، وإبداء الرأي حوله، وتمت الموافقة عليه بالأغلبية المطلقة، وقد حددت أهدافه على النحو الآتي:– الثقافية: مساعدة الطالب ماديا وأدبيا قدر المستطاع، وإلقاء المحاضرات، وطبع الكتب، وإصدار مجلة ونشرات علمية وأدبية. أما الغاية الاجتماعية فتتمحور حول تأسيس ناد للطلبة، يمكنهم من التعارف مع بعضهم البعض، ويمكنهم من الاتصال بالهيئات الثقافية المصرية، وغيرها من البلاد العربية، والهيئات العالمية، فضلا عن إقامة حفلات التعارف، والاحتفال بالمواسم القومية، والشخصيات وغيرها، أما الأهداف الرياضية، فيعمل الاتحاد على تنمية الروح الرياضية بين الأعضاء، والقيام برحلات داخل القطر المصري وخارجه، وقد ضمّت الهيئة الإدارية تسعة أعضاء، ينوب عن كل قطر ثلاثة، ينتخبون من طرف الجمعية العمومية، وقد قسّمت المناصب الرئيسية، لتجنب نشوب أي خلاف في المستقبل بين الطلبة، أما توزيعها فكان عن طريق القرعة بين البلدان الثلاثة، حتى تستكمل الدورة، لتصبح دورية بعد ذلك، وفق نظام التوزيع التالي: رئيس/ مساعد السكرتير/ مستشار. ووكيل/ مساعد أمين الصندوق/ مستشار. ثم سكرتير/ أمين الصندوق/ مستشار. وأسفرت القرعة على أن تكون الرئاسة وما يرتبط بها لمراكش، والوكالة وما يتبعها لتونس، أما السكريتارية، وما يتبعها فهي للجزائر، وقد نالت هذه الخطوة استحسان ودعم مختلف الأطراف، وتقرر القيام بمختلف المساعي، والاتصال بالهيئات في شمال إفريقيا قصد تفعيل آدائه. أنظر: خالد بن فرج عبيد: المحاولات تنظّم الطلبة التونسيين ذوي الأصول الزيتونية في مصر: بين حلم التجسيم وعوائق الظرفية 1948–1952، أعمال الندوة الدولية الحادية عشر حول: الزيتونة الدين والمجتمع والحركات الوطنية في المغرب العربي، تونس ما بين 5–6 ماي 2002، ط2، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، ص 237–238.

نفوس الشباب، ومساعدة الطلبة ماديا ومعنويا، ولاسيما تسهيل إجراءات الالتحاق بالمعاهد والمدارس المصرية، وتوجيه الطلبة وإرشادهم، بما ينعكس لاحقا بالإيجاب على بلدانهم[1].

وما لبث أن تبلور النشاط الطلابي أكثر بالتئام طلبة المغرب العربي، وتنسيق جهودهم، خاصة الطلبة الذين كانوا يزاولون دراستهم بجامعة فؤاد الأول بالقاهرة، حيث ربطوا صلات وثيقة بزملائهم المصريين، لتصبح جهودهم أنجع بعد أن استقر رأيهم على تأسيس اتحاد الطلبة المغاربة في مصر[2]، لتمتين الروابط بينهم، وتبادل المساعدة، والعمل على نشر ثقافة المغرب العربي بين إخوانهم المصريين، عبر إذاعة الأحاديث[3]، والمقالات، وإلقاء المحاضرات، والاشتراك الفعّال في كل نشاط جامعي، جمع طلبة المغرب الأقصى، والجزائر[4]، وتونس[5].

وقد أثمرت جهود الطلبة هذه دعما وعطفا مصريا رسميا خاصة من الملك فاروق، الذي وفي سياق دعمه للطلبة المغاربة، الذين يزاولون دراستهم في مختلف المعاهد، والجامعات المصرية، دأب على القيام ببعض المبادرات التحفيزية لهم، وفي هذا الصدد أقام في الثاني والعشرين من رمضان سنة 1368 هـ، مأدبة فطور للطلبة العرب والمسلمين، ومن بينهم الطلبة المغربيون، والتونسيون،

---

[1] – نفسه، ص 237.

[2] – لم تكن هذه المرة الأولى، التي يلتئم فيها طلبة المغرب العربي في مواجهة المستعمر الأجنبي في بلدانهم، فقد سبق وأسسوا جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين بباريس سنة 1919، والتي كانت تعقد مؤتمراتها بالتداول بين الأقطار المغاربية، حيث عقدت مؤتمرها الأول بالخلدونية في تونس ما بين 20 و 22 أفريل 1931 برئاسة فرحات عباس، ومؤتمرها الثاني بنادي الترقي بالجزائر العاصمة ما بين 25 و29 أوت 1932 برئاسة فرحات عباس أيضا، أما المؤتمر الرابع فانعقد شهر أكتوبر 1934 بالمدرسة الخلدونية تحت رئاسة المنجي سليم، والمؤتمر الخامس ما بين 15 و16 سبتمبر 1935 بتلمسان، ليعقد بعدها المؤتمر السادس بتطوان المغربية، بعدما كان من المقرر عقده في الرباط، بسبب رفض السلطات الفرنسية الترخيص بعقده هناك. للمزيد من المعلومات، عد إلى: يحي بوعزيز: مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 349.

[3] – ولو أن النشاط الإذاعي تطور وتوسّع أكثر بعد إنشاء إذاعة صوت العرب، التي كانت من إفرازات الثورة المصرية 23 يوليو 1952، حيث بدأت تدعو إلى تحرير البلاد والعباد، وتحرير الوطن، واسترداد الثروات. أنظر: رشيد ولد بوسيافة، المرجع السابق، ص 06.

[4] – كان ذلك فرصة لهؤلاء الطلبة للعمل أكثر لكسب تعاطف الدول العربية والإسلامية لقضية وطنهم، مستغلين مختلف وسائل الإعلام المتوفرة، لاسيما إذاعة صوت العرب، التي لم يدّخر مسؤولو هذه الإذاعة جهدا منذ السنوات الأولى لإنشائها سنة 1952، لتقديم يد العون للمناضلين المغاربة، لتخصيص ركنا خاصا بأقطار المغرب العربي، أطلقوا عليه ركن المغرب العربي، يذاع بعد الساعة العاشرة ليلا من كل يوم، بإشراف ثلة من كبار الإعلاميين المصريين أمثال محمد أبو الفتوح، والأستاذ أمين بسيوني وآخرون. أنظر:بشير سعدوني: الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي– مواقف الدول العربية والجامعة العربية من الثورة الجزائرية 1954–1962–، ج02، دط، دار مدني للطباعة والنشر، الجزائر، 2013، ص 113–115. فائزة بكار: المرجع السابق، ص 49.

[5] – البصائر: العدد 97، السنة الثالثة، 15 صفر 1369هـ/ 05 ديسمبر 1949م.

والجـــزائريون في قصـــره، وهـــو الأمـــر الـــذي درج علـــيه كل سنة، واستـــغل الطلبة المغـــاربة هـــذه المنـــاسبة لإلقـــاء كلمـــات شـــكر[1] للمـــلك فـــاروق على حســـن صنيـــعه، وكـــرم ضيافته[2].

من هنا تتضح أهمية، ونجاعة الجهود التي بذلها الطلبة المغربيون المتواجدون بمصر في النضال الوطني المغربي، والدفع به نحو تحقيق أماني الشعب المغربي في الاستقلال. لكن قبل ذلك جدير بنا أن نشير إلى الدور المصري الهام في هذه النجاحات المحققة، فهو الذي احتضن ودعّم، ودرّس وكوّن هذه الإطارات، حتى أصبحت قادرة على قيادة العمل الوطني في المغرب الأقصى، بل وفي المغرب العربي قاطبة.

3- المثقفون المصريون ودعم نضال المغرب الأقصى:

عادة ما كان المثقف المصري في طليعة كل حركة أو منظمة أو حتى ثورة – كما كان عليه الحال مع ثورة 1919-، التي قامت بمصر في سبيل الدفاع عن استقلال مصر وسيادتها، هذا الزاد المكتسب تعاظم مع الوقت، خاصة مع تبلور الفكر التحرري والقومي في بلادهم، لاسيما بعد ثورة 1919، بعدما أصبحت مصر قبلة لحركات التحرر- على الأقل عربيا-، أين هبّ المثقف المصري لمساعدة الأشقاء كل حسب تخصّصه وإمكانياته، فكانت قضية نضال شعوب المغرب العربي بصفة عامة، والمغرب الأقصى تحديدا، في مقدمة اهتمامات المثقف المصري، بداية بحرب الريف، ومرورا بأحداث الظهير البربري، وصولا إلى قضية عبد الكريم، والملك محمد الخامس، وغيرها من القضايا المصيرية آنذاك.

أ- المثقف المصري والمسألة المغربية: دعم متصاعد.

استطاعت القضية المغربية أن تلفت نظر مختلف شرائح المجتمع المصري بما فيها الطبقة المثقفة، والحقيقة، أنّ اهتمام المثقفين المصريين الحقيقي بقضية المغرب الأقصى لم يبدأ بصفة قوية إلا بعد اندلاع ثورة الريف، واكتسابها

[1] – من بينها كلمة الطالب الجزائري بكلية أصول الدين مسعود العيد الجيلالي، ومما جاء فيها: "...والحقيقة أن معنى الكرم قد اتسع على يد جلالة الفاروق....وما أشبه هذا الجمع في هذا القصر العامر بالحجيج، يأتون من كل فج عميق إلى بيت هؤلاء يؤدون فريضة، وأولئك يطلبون فريضة، والكل فرح مستبشر بما يقوم به من واجب خير قيام. لازالت مصر موطنا للوافدين في سبيل طلب العلم، ولا زال الأزهر الشريف معقلا للشريعة المطهرة، ولا زال الفاروق العظيم حاميا للمسلمين، حاملا راية الإسلام في طليعة العاملين الأخيار". أنظر: البصائر: العدد 88، السنة الثانية، 29 رمضان 1368 هـ/ 25 جويلية 1949 م، ص 339.

[2] – نفسه.

لشهرة عالمية[1]، بعد أن أصبحت على صفحات الصحافة الدولية، بعدها بدأ الصحفيون المصريون يكتبون عن المغرب الأقصى، بل وألّف بعضهم كتبا عن الثورة الريفية، ونشروها منذ سنة 1925[2]، ورغم أن هذا الاهتمام تلاشى بعدما تم القضاء على الثورة الريفية منتصف سنة 1926، باستسلام زعيمها محمد بن عبد الكريم الخطابي ونفيه فيما بعد، إلا أنّ مع حلول سنة 1930، وإطلاق السلطات الفرنسية في المغرب الأقصى للظهير البربري في 16 ماي 1930 قد غيّر من الواقع الكثير، فهذه الحادثة تركت صدى واسعا في مصر والمشرق العربي برمّته، تُرجمت في قيام عديد الجمعيات المصرية كجمعية الشبان المسلمين، وجمعية المحافظة على القرآن الكريم، واللواء الإسلامي، والحضارة الإسلامية، والإصلاح الشرعية، والجمعية الجعفرية النقشبندية[3]، وجمعية الهداية الإسلامية، بحملة دعائية واسعة ضد السياسة البربرية الفرنسية في المغرب الأقصى، لكسب تعاطف المصريين، وفضح سياستها، وقد أفرز هذا التضامن المصري الكبير مع المغرب الأقصى، تشكيل "اللجنة الشرقية للدفاع عن مراكش" بالقاهرة، أعقب تأسيسها نشر بعض الكتب، التي سلّطت الضوء على ما قامت به فرنسا هناك، مثل كتاب:"أخطار السياسة البربرية"، وكتابّ"فرنسا وسياستها البربرية"[4].

كما انبرت العديد من الشخصيات المصرية المثقفة، للدفاع عن الشعب المغربي ضد هذا المشروع التفكيكي، أمثال أحمد زكي باشا[5]، والشيخ محمد الخضر

[1] – ولو أن بعض الشخصيات المصرية التي كانت تملك صحفا، بدأت التعاطي مع ما يحدث في المغرب منذ مطلع القرن العشرين، كعلي يوسف صاحب جريدة المؤيد، والذي نبّه من خلالها لطبخ صفقة بريطانية فرنسية، تكون على حساب المغرب، وكذلك مجلة المنار لمحمد رشيد رضا، التي كثيرا ما كانت تنقل أحدث الأوضاع في المغرب، خاصة ما بعد مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906، وكذلك الأمر مع مصطفى كامل، الذي كتب يحمّل الخلافة العثمانية مسؤولية الضعف الذي أصاب الأقطار العربية، ومنها المغرب الأقصى، إضافة إلى أحمد لطفي السيد، الذي لم ينشغل كثيرا بما يحدث في المغرب، مكتفيا ببعض الإشارات المقتضبة. للمزيد أنظر: صلاح العقاد: صدى الحركة.....، المرجع السابق، ص 194–195.

[2] – كما كان الشأن مع كريم خليل ثابت، الذي أسّس كتاب:"عبد الكريم والحرب الريفية"، الذي طبع في مطبعة المقتطف، والمقطم بالقاهرة سنة 1925، ورشدي صالح ملحس، الذي ألف كتاب:"سيرة محمد بن عبد الكريم الخطابي"، وطبع بالمطبعة السلفية بالقاهرة سنة 1925. راجع: عثمان بناني: المرجع السابق: ص 210.

[3] – قاسم الزهيري: إسهامات...، المرجع السابق، ص 183.

[4] – عثمان بناني: المرجع السابق، ص 202.

[5] – الملقب بشيخ العروبة، أديب بحاثة مصري من كبار الكتاب المصريين، من مواليد مدينة الإسكندرية، كان من المحاربين الأوائل للظهير البربري، حيث عرض خدمته على المغاربة للتوسط بينهم وبين عصبة الأمم بجنيف لنقل قضيتهم إليها، كان يتبنى البرقيات والمراسلات باسم لجنة الدفاع عن الإسلام البربري بالمغرب، التي كانت مؤسسة داخل جمعية الهداية الإسلامية، توفي بالقاهرة. أنظر: الحسن بوعياد: المصدر السابق، ص 390.

حسين[1]، وأحمد تيمور باشا مؤسس جمعية الهداية الإسلامية، وعبد الوهاب النجار الشيخ الأسبق لجامع الأزهر، علاوة على شيخ الأزهر آنذاك، الذي أصدر بيانا رد فيه على بلاغ المفوضية الفرنسية بالقاهرة، مؤكدا فيه على عدم جواز قيام نظام أحوال شخصي للبربر منافي للنظام الإسلامي وهم مسلمون، في حين نشر رئيس الجمعية الجعفرية النقشبندية بلاغا شديد اللهجة استصرخ فيه علماء الأزهر لاتخاذ ما يلزم نحو هذه الكارثة، والالتماس من ملك مصر، ورجال دولته، والأحزاب السياسية على اختلاف توجّهاتها، الوقوف أمام هذا المشروع الخطير، طالبا من خطباء المساجد إبلاغ عامة الشعب بها، والتشهير بها في أمهات الصحف العربية والإسلامية[2]، فضلا عن العديد من علماء الأزهر، كمحمد عبد السلام القباني، ومحمد محمود منجود[3]، والشيخ محمد زهران مؤسس مجلة الإسعاد، الذي بعث ببرقية احتجاج إلى الديوان الملكي بالقاهرة، على ما ترتكبه فرنسا بالمغرب الأقصى، كما توجّه وفد آخر من كبار علماء مصر، يتقدمهم الشيخ محمد رشيد رضا إلى سراي رأس التين، لمقابلة رئيس الديوان الملكي، ليشرحوا له الوضع في المغرب، مناشدين إياه نقل انشغالهم هذا إلى الملك للتدخل، وهو ما كرّروه مع الملك عبد العزيز آل سعود[4].

ومن الشخصيات الأخرى المثقفة، التي عارضت هذا الظهير عبد الحميد سعيد، الذي وجّه العديد من نداءات الاستغاثة عبر بعض الصحف المصرية، على رأسها المنار لإنقاذ الشعب المغربي من خطر ما تقوم به فرنسا هناك[5]، إضافة إلى أمير البيان شكيب أرسلان، الذي كتب عديد المقالات التي تفضح السياسة الفرنسية في المغرب الأقصى، في الجرائد المصرية خاصة المنار والفتح ، وجريدته: الأمة العربية، مستغلا في ذلك صلته الوثيقة ببعض زعماء الحركة الوطنية ببلدان المغرب العربي، كعبد العزيز الثعالبي، ومصالي الحاج، وعلال الفاسي، وغيرهم[6] .

وفي هذا الصدد أيضا، كتب الأستاذ أحمد أمين مقالا عن الفقر والاستعمار في شمال إفريقيا بمجلة الثقافة، ونشر الدكتور طه حسين مقالا في العالم العربي يوم 10 أفريل 1947، أشار فيه إلى أن مشكلة المغرب العربي يجب أن تلقى حلا سريعا، مبينا أن هذا الاحتلال الأجنبي، دليل عدم تحقيق العالم العربي لحريّته الكاملة، وعاد ليدافع مرة

[1] – من علماء تونس الأفذاذ، كان من المتعلقين بالخلافة العثمانية، ومن أنصارها الأوفياء بعد الحرب العالمية الأولى، كان مناضلا من أجل قضية بلاده والمغرب العربي، جاب عدة أقطار لهذا الغرض، رافق عدة شخصيات عربية في النضال، على غرار الأمير شكيب أرسلان، والشيخ عبد العزيز جاويش، كان من أعز أصدقاء أحمد تيمور باشا، الذي أسس معه جمعية الهداية الإسلامية، تولّى في فترة من الفترات مشيخة الأزهر. عد إلى: الحسن بوعياد: المصدر نفسه، ص 389.

[2] – قاسم الزهيري: إسهامات...، المرجع السابق، ص 185.

[3] – الحسن بوعياد: المصدر السابق، ص 390.

[4] – قاسم الزهيري: إسهامات...، المرجع السابق، ص 185.

[5] – المنار: المجلد 31، الجزء 03، ص 204-209.

[6] – حمادي الساحلي: فصول ....، المرجع السابق، ص 147.

أخرى عن مطالب شعوب المغرب العربي، في تصريح آخر، نقلته صحيفة لوفيغارو الفرنسية، وفي مجلة المستمع العربي، صرّح عميد الأدب العربي طه حسين مجددا أن العرب لا يستطيعون أن يفكروا في العالم العربي، إلا إذا ذكروا إفريقيا الشمالية[1].

وفي الإطار ذاته، قرّر الأديب المصري توفيق الحكيم إرجاع الوسام الأكاديمي الذي منحته إياه فرنسا احتجاجا على موقف السلطات الفرنسية من عملية لجوء الأمير عبد الكريم الخطابي إلى مصر، وقضية الباخرة المصرية فوزية، التي منعتها من تفريغ حمولة المساعدات الموجهة إلى الشعب التونسي، وهي الخطوة التي قام بها السوريّون الحاملون لأوسمة فرنسية أيضا تعاطفا مع شعوب المغرب العربي، على خلفية تعامل فرنسا مع عملية نزول الأمير عبد الكريم الخطابي بمصر، وباخرة المساعدات المصرية فوزية[2].

ولم تشذ بعض الشخصيات المصرية المثقفة الأخرى، التي تشتغل في قطاع الصحافة عن القاعدة، حيث ساهمت في إيصال حقيقة ما يجري في المغرب الأقصى إلى الرأي العام المصري والعربي، كما كان الشأن مع قضية الظهير البربري مثلما أسلفنا، وأيضا مسألة نزول الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي بمصر، وقبله وصول بعض الزعماء المغربيين إلى القاهرة، على غرار عبد الخالق الطريس، وعلال الفاسي، وذلك بإجراء مقابلات معهم لنقل حقيقة ما يحدث هناك من المصدر[3].

هذا فضلا عن أزمة سنة 1951، التي تسبّب فيها الجنرال جوان، ومحاولته ترهيب وعزل الملك محمد الخامس، حيث تبارى فيها عدد من الكتاب، والأدباء، والمثقفون المصريون للدفاع عن السلطان المغربي[4]، الذي تعرض لضغوط لضغوط رهيبة، للتنازل عن حقوق شعبه العادلة[5].

---

[1] – خالد عبيد: مكتب....، مرجع سابق، ص 100.

[2] – نفسه، ص 100- 101.

[3] – أنظر على سبيل المثال لا الحصر: المصري: العدد 3532 ليوم 17 ماي 1947، العدد 3544 ليوم 31 ماي 1947، العدد 3546 ليوم 02 جوان 1947، الأهرام : العدد 22276 ليوم 01 جوان 1947.

[4] – من أمثال محمود أبو الفتح، وحسين أبو الفتح بجريدة المصري، ومحيي الدين فرحات محرّر الشؤون العربية فيها، وسامي حكيم محرر الشؤون العربية بجريدة الأهرام، وأنطوان نجيب مطر مدير جريدة المقطم، ووديع فلسطين، وحبيب جاماتي من مجلة المصور، وعلي الغاياتي صاحب جريدة منبر الشرق، ومحمد زكي عبد القادر، وعلي أمين، ومصطفى أمين من جريدة الأخبار، وصالح عشماوي، وسيد قطب بجريدة الدعوة، وإحسان عبد القدوس، وأحمد بهاء الدين، ومحمد صلاح الدين بمجلة روز اليوسف، وغيرها من الشخصيات المؤثرة. للمزيد أنظر: عبد الكريم الفيلالي: المصدر السابق، ج 11، ص 101.

[5] – نفسه.

وخلال هذه المرحلة الحرجة أيضا، التي مرّ بها المغرب الأقصى، انبرى كبار الكتاب، والأدباء المصريين للكتابة عن الأزمة المغربية، والسلطان محمد الخامس، حيث جنّدوا أقلامهم بطريقة عفوية، وبحماس كبير قصد التأريخ لبطولات الشعب المغربي، وقائده محمد الخامس في مواجهة سلطات الحماية الفرنسية، وعلى رأسها الجنرال جوان، الذي قال عنه فوزي فارس أحد أبرز نشطاء الإخوان المسلمين بأنه أول من يجب اغتياله، بعدما هدّد الملك بذلك، واقترافه لجرائم قتل عديدة بحق المواطنين المغربيين المحتجين على سياسته، لاسيما في مدينة الدار البيضاء، وكان على رأس هؤلاء الكتاب، والأدباء صالح عشماوي، وسيد قطب، وغيرهما من الشخصيات الأخرى التي نشطت في هذا الشأن[1].

ولم يتأخر المحامون المصريون بدورهم عن تقديم المؤازرة للشعب المغربي عموما، وقادة الحركة الوطنية تحديدا، وفي هذا الشأن، وعقب رفع السلطات الفرنسية لدعوى قضائية ضد الزعيم المغربي علال الفاسي أمام محكمة طنجة، على خلفية اتهامها له بكونه المسؤول عن إرسال برقية إلى مختلف العواصم العربية والعالمية، والتي فضحت أعمال القتل والتدمير التي مارستها السلطات الفرنسية في مختلف المدن المغربية، وخاصة مدينة فاس[2]، وكان إلى جانبه أيضا كل من عبد الخالق الطريس، والمكي الناصري، صرّح الأمين العام لجامعة الدول العربية عبد الرحمن عزام باشا بأن نقيب المحامين المصريين اتصل به وأبلغه أن مجلس النقابة وافق على طلب الأمانة العامة للجامعة انتداب بعض المحامين للسفر إلى مدينة طنجة للدفاع عن الزعماء المغاربة أمام قسم الجنح بالمحكمة المختلطة هناك[3].

ضمّت هذه القائمة كُلاّ من المحامي محمود فهمي جندية بك، وكامل يوسف صالح بك، والدكتور عزيز فهمي، إضافة إلى الأستاذ كمال حليم إبراهيم، والأستاذ أحمد السادة[4]، ويُلاحظ وجود تضارب حول أسماء المحامين الذين تم الاتفاق على توجّههم إلى طنجة، فجريدة المصري مثلا، تحدثت عن موافقة كل من عبد السلام ذهني بك، وصادق فهمي بك، والدكتور عزيز فهمي للقيام بهذه المهمة، أين قامت الأمانة العامة بإجراءات استخراج جوازات السفر،

[1] – نفسه، ج11، ص 101.

[2] – مع العلم أن التهمة الرسمية التي وُجهت للزعماء المغاربة، هي حرق حيّاد المنطقة الدولية. أنظر: المصري: العدد 4829 ليوم 08 ماي 1951، ص 05.

[3] – المقطم: 08 ماي 1951، ص 04.

[4] – المقطم: 08 ماي 1951، ص 04.

والحجز لهم في الطائرة، أما يوم المحاكمة فحُدّد بـ12 ماي 1951، وهو التاريخ الذي طلبت تأجيله هيئة الدفاع هذه، ليتسنى للمحامين المصريين الوصول في الموعد المحدد، لكن السلطات الفرنسية رفضت المقترح[1].

هذا الموقف النبيل ترك انطباعا حسنا لدى الزعماء المغربيين، حيث عبّروا عن تقديرهم العالي للمحامين المصريين، وجامعة الدول العربية، ورئيس الوزراء المصري رفعت النحاس باشا، وذلك في الرسالة التي وجّهها علال الفاسي إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، حول ما قام به وفد المحامين المصريين، مؤكدا أن هذه الخطوة قد فتحت آفاقا جديدة للتعاون العربي[2].

ب- الأزهر يندّد بالممارسات الفرنسية في المغرب الأقصى:

واصل علماء الأزهر استنكار سياسة فرنسا في المغرب الأقصى، تجلى ذلك عقب الأحداث المأساوية التي شهدها المغرب مطلع سنة 1951، حيث أرسلوا برقيات احتجاج إلى سفارات بريطانيا وفرنسا[3]، بعد الاجتماع الذي بدأته جماعة كبار العلماء في الأزهر الشريف، تخللته تدخلات لبعض شيوخه كمحمد الخضر حسين، والشيخ عبد الرحمن تاج شيخ القسم العام بالأزهر، والشيخ محمد الشافعي الظواهري، والشيخ حسنين محمد مخلوف وغيرهم، حيث أجمعوا على ضرورة تحرّك الأزهر ضد ما يحدث لشعب مراكش. كما جاء في فتوى فقهاء الإسلام، وعلى رأسهم محمد حسنين مخلوف بطلان ما يقوم به الجلاوي، مؤكدين بأنه يحرم على المسلم حمل السلاح ضد أخيه[4].

---

[1] – المصري: العدد 4829 ليوم 08 ماي 1951، ص 05.

[2] – المقطم: 24 ماي 1951، ص 04.

[3] – جاء في البرقية المؤرخة في 05 مارس 1951:"نحن جماعة كبار علماء الأزهر، نحتج باسم الإسلام والحرية المقدسة في جميع الأديان، والتي هي حق طبيعي لكل الشعوب على السياسة الاستعمارية الغاشمة، والعدوان المسلح الفظيع ضد شعب مراكش، وعظمة السلطان، ويحمل فرنسا وممثلها بمراكش التبعات لهذا العسف الظالم، وندعو العرب عامة، والمسلمين خاصة، وجميع المواطنين في مصر وسائر الأقطار كوسيلة أولى إلى مقاطعة كل ما هو فرنسي، ونطالب بتحقيق الأماني القومية للشعب المراكشي، واحترام السلطة الشرعية التي يمثلها عظمة السلطان. ونرجو أن تبلغوا هذا إلى حكومتكم قبل استفحال الخطب، وأننا لن نصبر على هذا الضيم، وسنتخذ جميع الوسائل لانتصار الحق، والقضاء على الاستعمار الظالم"، إلى أن يقول أصحاب الفضيلة، الشيخ حسنين مخلوف، والشيخ محمد العتريس، والشيخ محمد نور الحسن، والشيخ محمد عبد الله دراز، والشيخ محمد الشربيني في بيان لهم في نفس اليوم 05 مارس 1951.:"إن فرنسا وهي التي تتغنى بالحرية، وأنها ناصرة الشعوب الحرة قد وقفت إزاء الأماني القومية للمراكشيين موقفا شاذا سيكون له أسوء النتائج بالنسبة لفرنسا، وسنوالي البحث، وسنتخذ قرارات لم يحن الوقت لنشرها انتظارا لتطورات الموقف، فإذا وجدنا بارقة أمل في العدول عن هذه السياسة كففنا عما اعتزمنا المضي فيه، وإلا فلنا موقف ومواقف سيعلم الناس أنها مواقف جدية لمصلحة الشعوب العربية. ولا زلنا نرجو أن تتبع فرنسا مسلك الحكمة في هذه الأزمة الخطيرة، وتحقق أماني الشعب المراكشي في أقرب وقت". أنظر: عبد الكريم الفيلالي: المصدر السابق، ج 11، ص 113-114.

[4] – الأهرام: العدد 22499 ليوم: 06 مارس 1951، ص 03.

وفي خطوة مكمّلة لما بدأه شيوخ الأزهر، قام المصلون بجامع الأزهر يوم الجمعة 09 مارس 1951 بأداء صلاة الغائب على الشهداء في المغرب الأقصى، ليتم تشكيل بعدها لجنة دائمة من أجل الاهتمام بقضية المغرب الأقصى، وضمّت العديد من الشخصيات المصرية المعروفة أمثال: صالح حرب باشا، الشيخ محمد حسنين، محمد عبد اللطيف دراز، الشيخ جلال حسين بك، والأساتذة أحمد حسين، صالح عشماوي، فتحي رضوان، محمد الحناوي وغيرهم، واتخذت هذه اللجنة من المركز العام لجمعيات الشبان المسلمين مركزا لها، لعقد اجتماعاتها[1].

ومن جهة أخرى، استنكر مفتي الديار المصرية ما أسماها الأعمال العدوانية التي تقوم بها السلطات الفرنسية ضد الشعب والملك المغربيين، داعيا الشعوب الإسلامية إلى الوقوف ضد ما تقوم به سلطات الاحتلال الفرنسي في المغرب، ودفع العدوان عن مراكش، مؤكدا في الوقت عينه أن السلام في العالم لن تقوم له قائمة، إلا إذا سيطر الحق والعدل[2].

ت- المظاهرات الشعبية الطلابية: السلاح الجديد لدعم القضية المغربية:

ما إن وجدت الجماهير المصرية المتعاطفة مع نضال المغرب الأقصى، وخاصة الطلبة طريقة إلا وعبّرت بها عن مساندتها له، وفي مقدمة ذلك تنظيم المظاهرات، حيث نظمت مختلف الهيئات والفعاليات المصرية العديد من المظاهرات، تفاعلا وتأييدا للشعب المغربي ضد السياسات التعسفية، التي يطبقها المستعمر الفرنسي هناك، كما كان عليه الحال عقب التهديدات التي أطلقها المقيم العام الفرنسي في المغرب الأقصى الجنرال"ألفونسو جوان" (Alphonse Juin) ضد الملك محمد الخامس مطلع سنة 1951؛ إذ خرجت مظاهرات شعبية حاشدة في القاهرة ضد موقف فرنسا، وممارساتها التعسفية ضد سلطان مراكش محمد الخامس، واستبقت هذه المظاهرات الزيارة المرتقبة للوزير الفرنسي مونتغو مري إلى القاهرة[3].

وقد خرج في هذه المظاهرة طلبة كلية دار العلوم، وبعض المدارس، والكليات الأخرى، كما نظمت مظاهرة أخرى أمام مقر جامعة الدول العربية، مؤيدة للمغرب الأقصى وملكه ضد التهديدات الفرنسية له، وقد لقيت هذه المظاهرة مساندة مباشرة من الأمين العام لجامعة الدول العربية[4]، واستمرت هذه المظاهرات الغاضبة في القاهرة حتى اليوم

[1] - الدعوة: 20 مارس 1951.
[2] - البلاغ: 14 مارس 1951، ص 05.
[3] - البلاغ: 03 مارس 1951، ص 01.
[4] - البلاغ: 03 مارس 1951، ص 01.

الموالي[1]؛ إذ خرجت مجددا إلى قصر العيني، قبل أن تتدخل هذه المرة قوات الشرطة، التي اعتقلت اثنين منهم، وأُطلق سراحهما لاحقا[2]، ويتعلق الأمر بالمسمى عبد العزيز إسحاق خليل، وسعيد حنفي محمود[3].

وشهدت مدينة الإسكندرية هي الأخرى مظاهرات صاخبة صباح يوم 03 مارس 1951، قام بها طلبة جامعتي فؤاد وإبراهيم تطالب بدعم مراكش، وقطع العلاقات السياسية والاقتصادية مع فرنسا، وألقى عبد الرحمن عزام باشا هو الآخر خطابا، أعلن فيه تأييد العرب والجامعة العربية لنضال الشعب المراكشي، حيث تعالت الأصوات مطالبة بفتح باب التطوع للجهاد، وهو ما رد عليها عزام باشا بأنه والجامعة العربية لن يدّخرا جهدا لتأييد مراكش قائلا:"إذا دعوتم للجهاد، ونهضتم به، ثم رأيتموني شيخا متخلفا عن صفوفكم فاقتلوني"[4].

وقصدت المظاهرات هذه أيضا وزارة الخارجية المصرية، أين أطلّ عليهم وزير الخارجية المصرية مخاطبا إياهم:"تأكّدوا أن الحكومة مهتمة كل الاهتمام بمراكش، وأرجو أن تنصرفوا مطمئنين، لأن عندي زيارة هامة ينبغي أن تتمّ في هدوء[5].

وفي الإسكندرية دائما، دخل طلبة المدارس الثانوية في إضراب عن الدراسة، واجتمعوا في ميدان سعد زغلول، ثم توجّهوا إلى ميدان إسماعيل قاصدين القنصلية الفرنسية، والنادي الفرنسي للاحتجاج على ما تمارسه السلطات الفرنسية من تعسّف في حق الشعب المغربي وسلطانه[6].

ولم يتأخر الفنانون المصريون بدورهم عن إبداء تفاعلهم، وارتباطهم بقضية المغرب الأقصى، وفي هذا الشأن وجهوا تهنئة إلى الأمير الخطابي بمناسبة تخلّصه من الأسر ولجوئه إلى مصر، وهذا الأستاذ محمد إبراهيم مدير مدرسة تحسين الخطوط بالإسكندرية، يوجّه دعوة للأمير لزيارة المدرسة، وهي الدعوة التي لبّاها الأمير، مستغلا الفرصة في الاطّلاع

---

[1] – البلاغ: 04 مارس 1951، ص 03.

[2] – تركت هذه الخطوة من رجال الشرطة تذمرا كبيرا وسط الأوساط الشعبية المصرية، خاصة بين المثقفين، لاسيما وأن ذلك جاء بعد تراجع شعبية الملك وحاشيته، عقب الحرب العربية الإسرائيلية سنة 1948، وفي هذا الشأن، كتب المصلح علي الغاياتي في جريدة كوكب الشرق مقالا تحت عنوان:"قاطعوهم"، وذيّل ذلك بصورة للدكتور طه حسين الذي كان آنذاك وزيرا للمعارف، حيث وجد المثقفون المصريون أساسا في جهاد الشعب المغربي، وملكه محمدا الخامس متنفسا، من الحالة المضطربة نوعا ما حينذاك، بسبب تفشي الفساد، خاصة وأن تلك الفترة أيضا شهدت صراعا بين حزب الوفد والقصر وحاشيته. للمزيد راجع: عبد الكريم الفيلالي: المصدر السابق، ج 11، ص 115.

[3] – الأهرام: العدد 22498 ليوم 05 مارس 1951، ص 02.

[4] – الأهرام: العدد 22497 ليوم 04 مارس 1951، ص 01.

[5] – يتعلق الأمر بزيارة وزير الخارجية الفرنسي مونتغومري.

[6] – الأهرام: العدد 22497 ليوم 04 مارس 1951، ص 01.

على أهمّ إبداعات الأستاذ، لاسيما التحفة الذهبية الفنية، التي رفعها محمد إبراهيم، أين توقف عندها الأمير كثيرا، معبّرا عن إعجابه بتلك الأعمال الموجودة هناك[1].

ث- المثقف المصري يتحدّى الإغراء الفرنسي:

سعت السلطات الفرنسية لاستمالة العديد من المثقفين المصريين على اختلاف وظائفهم، واختصاصاتهم، وحتى توجّهاتهم وإيديولوجيتهم، واستغلالهم لصالحها، نظرا لأهمية الجهد الذي كانوا يبذلونه في مؤازرة القضية المغربية، خاصة بعد تراجع مكانتها عالميا في ميدان حقوق الإنسان، وازدياد المناهضين لها ولسياستها، بسبب ما تمارسه ضد شعوب المغرب العربي، ولاسيما الشعب المغربي؛ إذ ركّزت على بعض الشخصيات التي كانت محل ثقة بالنسبة لها، وخاصة التي تلقت تكوينها العلمي في فرنسا كالدكتور طه حسين، والدكتور محمود عزمي، والأستاذ توفيق الحكيم، وغيرهم من الشخصيات التي أبدت أكثر من مرة تعاطفها مع فرنسا[2].

وعلى هذا الأساس، وعند مجيء الجنرال جوان كمقيم عام جديد في المغرب الأقصى، وبعدما لاحظ الحملة التي يشنّها مكتب المغرب العربي في القاهرة ضد السياسة الفرنسية في المغرب العربي عموما، وسياسته هو شخصيا، خاصة تهديداته للملك محمد الخامس بالعزل من منصبه، تبادرت إلى ذهنه فكرة استدعاء بعض الصحفيين المصريين إلى المغرب، للعودة بانطباع حسن من هناك، علّه يؤثر في الرأي العام العربي، حتى يغيّر نظرته القاتمة نحو فرنسا، فاستدعى الدكتور محمود عزمي لأول مرة سنة 1947 للقيام بهذه المهمة، غير أنه وفور عودته إلى مصر فاجأه بنشر انطباعه السيئ عما شاهد بالمغرب الأقصى[3]، موثقا ذلك في جريدة الأهرام في عدة أعداد منها، شارحا فحوى مقابلته لكل من الملك محمد الخامس[4]، والمقيم

---

[1] – الزهرة: 19 أوت 1947.

[2] – الأهرام: العدد 22522 ليوم 29 مارس 1951، ص 08.

[3] – حيث ألقى الدكتور محمود عزمي لدى عودته من زيارته للمغرب محاضرة أعقبتها مناقشات، ودارت حول الرحلة التي قادته إلى المغرب وما شاهده هناك، وحضرت المحاضرة ثلة من الشخصيات، والمفكرين المصريين، أمثال علوية باشا، عبد الرحمن عزام باشا، زكريا باشا، والدكتور محمد صلاح الدين بك، والأستاذ عبد الحميد عبد الحق، والأستاذ إسماعيل الأزهري وغيرهم، وتناول محمود عزمي ضرورة دراسة الشؤون الدولية، ومراعاة حقوق الشعوب العربية المصادرة، ثم عرض بعدها ملخّص رحلته، وما شاهده بأم عينه هناك، ثم عرّج على الجهاد في المغرب، وضرورة دعمه، ليتطرّق بعدها إلى سياسة المستعمر، القائمة على المصادرة، والنهب، والاستغلال، ليختم محاضرته برسالة دعم لشعوب المغرب العربي قاطبة. أنظر: المصري: العدد 3421، ليوم 06 جانفي 1947، ص 04. الرشيد إدريس: ذكريات...المصدر السابق، ص 32.

[4] – يوجز عبد الكريم غلاب سبب السماح للدكتور محمود عزمي بمقابلة الملك محمد الخامس؛ إذ أنه بعد اشتداد الأزمة بين المقيم العام جوان والملك محمد الخامس، نشرت جريدة المصري القاهرية، خبرا في صدر صفحتها الأولى تشير فيه إلى قيام الطائرات الفرنسية بضرب مدينة فاس بالقنابل لإرغامها على الاستسلام، مما أدى إلى تهديم العديد من المساجد، ورغم عدم صحة الخبر، إلا أن العديد من الصحف العربية والأجنبية

العـــام الفـــرنسي جوان[1]، وكذلك علال الفاسي[2]، هذا الأخير حمّل –في حديثه لمحمود عزمي– الجنرال جوان مسؤولية الأزمة الحاصلة في بلاده بسبب سياساته العنصرية، لاسيما قراره بنقل ملكية المناجم إلى الأجانب، وتغليط السكان أثناء القيام بإعداد عريضة للموقّعين ضد السلطان، والتصريح لهم بأنها عرائض خاصة بالتموين[3]، وختم الصحفي المصري انطباعه عن الوضع بالمغرب بإلقاء محاضرة تحدّث فيها عن الأحوال السياسية، والاجتماعية السيئة في المغرب الأقصى[4]، بعدها لم تجد السلطات الفرنسية بدّا من تحميل علال الفاسي كل الأخبار التي وصفتها بالعارية عن الصحة، والتي ساهمت في إثارة الرأي العام العربي والعالمي ضد فرنسا –على حد زعمها–[5].

وفي محاولة جديدة من السلطات الفرنسية لتبرئة نفسها مما نُسب إليها، استدعت مجموعة من رؤساء تحرير عديد الصحف المصرية[6]، غير أن الزيارة لم تأت بأي جديد، لتعيد السفارة الفرنسية استدعاء الأهرام ممثلة بمحمود عزمي دائما، غير أن نتائج الزيارة كانت عكس ما تشتهيه، أما الوفد الآخر الذي سافر لتقصّي الحقائق في فاس، من دون

تناقلته، مما أثار ضجة عالمية، ورغم المساعي الفرنسية لتفنيد الخبر، إلا أن كل مساعيها باءت بالفشل في إقناع الرأي العام العالمي ببراءتها. أنظر: عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة....، المصدر السابق، ص 515.

[1] – يروي عبد الكريم غلاّب أنّ الدكتور محمود عزمي حدّثه شخصيا أنه غداة رحلته لباريس، والتقائه هناك بالجنرال جوان، سأله عن وضعية الشعب المغربي، فأجابه بأنه شعب متخلّف، ثم سأله عن المسؤول عن تخلفه، فردّ عليه جوان بأنهم المسؤولون أي الفرنسيون، وبعد عودة عزمي إلى المغرب سنة 1951، سأل جوان عن التطور الذي حصل بالمغرب بعد أكثر من 04 سنوات، فأجابه بأنهم أنشأوا مدرسة للإدارة، وبدأ الشبان يتكونون فيها، مما أثار دهشة واستغراب عزمي الذي علق قائلا:"كل إنجازات الحماية في 04 سنوات مدرسة إدارية". راجع: عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة....، المصدر نفسه، ص 516.

[2] – وقد أوردها محمود عزمي تحت عنوان:"تحقيقات"، تناول فيها خلاصة زيارته الميدانية إلى المغرب الأقصى سنة 1951، أين التقى الملك محمد الخامس، وكذلك الجنرال جوان، وأجرى معه حوارا، كما التقى أطرافا أخرى سواء عن الجانب المغربي أو الفرنسي، ونشرت الأهرام ذلك في الأعداد: 22520 ليوم 27 مارس 1951، و 22521 ليوم 28 مارس 1951، و 22522 ليوم 29 مارس 1951، و 22523 ليوم 30 مارس 1951، و 22524 ليوم 31 مارس 1951.

[3] – الأهرام: العدد 22522 ليوم 29 مارس 1951، ص 08.

[4] – عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة.....، المصدر السابق، ص 515.

[5] – حيث ألصقت الإقامة العامة تهمة إرسال الخبر الزائف إلى جريدة المصري، كما نقلت ذلك جريدة السعادة لسان حال الإقامة العامة في عددها ليوم 09 مارس 1951؛ إذ كتبت أنه تم اكتشاف صانع الأخبار الكاذبة التي أفرزت هيجانا شعبيا في الشرق الأوسط غير مسبوق، وأن البرقيات التي أرسلها علال الفاسي إلى مختلف العواصم العالمية، عثرت عليها السلطات الفرنسية بطنجة، ورفعت السلطات الفرنسية دعوى قضائية ضده في محكمة طنجة. أنظر: عبد الكريم غلاب: المصدر نفسه.

[6] – من بينهم: حسين أبو الفتوح رئيس تحرير المصري، وجلال الحمامصي، وحبيب جاماتي من المصور، وعبد الرحمان صادق. أنظر: عبد الكريم غلاب: المصدر نفسه، ص 516.

استدعاء من السلطات الفرنسية، فقد مُنع من دخول المغرب، وعاد أعضاؤه أدراجهم من طنجة، من بينهم محمود أبو الفتوح مدير جريدة المصري[1].

وسبق لجريدة المصري أن أرسلت أحد صحفييها، ويتعلق الأمر بإبراهيم موسى لتغطية زيارة الملك محمد الخامس إلى مدينة طنجة؛ حيث ترجم ذلك بعدة مراسلات للجريدة، لخّص فيها نشاطه هناك، لاسيما لقاؤه بالملك محمد الخامس، وإجراء مقابلة معه، أين عبّر له فيها عن امتنانه لمصر ملكا وشعبا، نظير ما تقدّمه لبلده من دعم، فضلا عن تغطية زيارته لمدينة طنجة، والخطاب الشهير الذي ألقاه هناك، واستعراضه للأصداء التي تركتها زيارة الملك هذه إلى طنجة في مختلف العواصم الغربية، كما لم يفوت إبراهيم موسى فرصة وجوده هناك لينقل الأحداث الدامية، التي شهدتها مدينة الدار البيضاء[2].

وإيمانا منه بعدالة القضية المغربية، وهو الذي كان شديد العطف على الوطنيين المغاربة وقضيتهم، أوعز الأديب المصري الكبير أحمد أمين إلى المناضل المغربي علال الفاسي، حين كان في القاهرة بعدما تعرف عليه، بأن يؤلف كتابا عن المغرب العربي، حتى يزيل الشكوك لدى بعض السياسيين العرب[3]، وهو ما جسّده علال الفاسي عندما ألف كتاب"الحركات الاستقلالية في المغرب العربي"، الذي نشر في القاهرة في أكتوبر من سنة 1948. وقد شجع ذلك العديد من المغاربة الآخرين للسّير على خطى علال الفاسي، متسلحين بدعم وتشجيع المثقفين المصريين لهم؛ إذ نُشرت بعد ذلك العديد من الدراسات، والأبحاث، والكتب، التي لقيت ترحيبا وتثمينا كبيرين، بين الأوساط المثقفة العربية والمصرية، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر: كتاب "هذه مراكش" لمؤلفه عبد المجيد بن جلون، والذي كتب مقدمته عبد الرحمن باشا، ونُشر في جوان 1949، وكتاب "مركز الأجانب في مراكش" لمحمد بن عبود، الذي كتب مقدمته عبد الرزاق السنهوري، ونشر في مارس 1950، وأيضا كتاب "المغرب الأقصى"، وهو من منشورات حزب الاستقلال، ونشره في القاهرة سنة 1951[4].

وبهذه الجهود التي كان يبذلها الوطنيون المغربيون في مصر، وبدعم العديد من المثقفين المصريين، ازداد عدد المقتنعين من المثقفين المصريين والعرب بعدالة القضية المغربية، وتجلّى ذلك في مباشرة هؤلاء في الكتابة، والتأليف عن

[1] – نفسه، ص 516.

[2] – أنظر: المصري: العدد: 3502 ليوم 10 أفريل 1947، و العدد 3503 ليوم 12 أفريل 1947، والعدد 3504 ليوم 13 أفريل 1947، و العدد 3505 ليوم 14 أفريل 1947.

[3] – كان بعض المسؤولين العرب في جامعة الدول العربية، يدّعون بأنهم لا يعرفون حقيقة الأوضاع في المغرب، مما لا يسمح باتخاذ بعض القرارات التي تخدم جهود المناضلين المغاربة بالقاهرة، لاسيما مطالبتهم بالانضمام لجامعة الدول العربية. أنظر: عثمان بناني: المرجع السابق، ص 208.

[4] – نفسه، ص 208.

المغرب الأقصى وقضاياه؛ إذ كانت البداية مع محمد عبد العاطي جلال، الذي ألّف كتابا عن القضية المغربية وعنونه بـ: "الاستعمار الفرنسي في مراكش"، ونشرته مكتبة النهضة المصرية سنة 1954، ويضم 181 صفحة، وقد تولى علال الفاسي مراجعته وكتابة مقدمته[1]، وهو ما يبين المكانة التي أصبحت تحظى بها القضية المغربية بين أوساط الطبقة المثقفة في مصر[2].

ج- نضال المغرب الأقصى في الشعر المصري:

كان المغرب الأقصى وقضاياه في صُلب اهتمامات الشعراء المصريين، حتى قبل تعرضه للحماية، خاصة وأن الشعر المصري في هذه المرحلة كان في معظمه ملتزما بالقضايا القومية والمصيرية، والاهتمامات السياسية، فلا غرابة أن نجد في هذا الشعر إدانة، وهجوما على النزعة الاستعمارية المتصاعدة آنذاك، وفي الآن نفسه تنبيه للحكام، والشعوب الإسلامية لما يُحاك ضدهم، وكان المغرب قد نال نصيبه من ذلك، كما في شعر حافظ إبراهيم[3]؛ إذ بدأ قصيدته قائلا:

أطلّ على الأكوان والخلق تنظر هـــلال رآه المسلمون فكبّروا

وانتقل بعدها الشاعر المصري بعد ذلك ليتطرق إلى الشأن المغربي؛ إذ يقول مهاجما السلطان عبد العزيز وسياسته:

وفيه هوى عبد العـــزيز وعرشه وأخنى عليه الدهر والأمر مدبر

ولا عجـــب أنثل عرش مملك قوائمه عـود ودف ومـــزهر

---

[1] – وممّا جاء في هذه المقدمة التي كتبها علال الفاسي:"قيام الأستاذ المحترم السيد عبد العاطي جلال بتأليف هذا الكتاب بدافع عربي خالص، خير دليل على اهتمام الرأي العام في مصر والبلاد العربية بقضية بلاد المغرب، وتتبع كفاح أبنائها بكل ما يتطلّبه ذلك من عناية. ونحن باشرنا الدعوة لقضية بلادنا في المشرق العربي، وبدّلنا جهل الكثير من إخواننا بحقيقة وطننا وقضيته، نعتبر صدور هذا الكتاب بمثابة نجاح لعملنا ونضج لثمرة جهودنا، بل إنني أعتبر هذا المؤلف بمثابة الأطروحة، التي نتقدم بها للتدليل على أن ما كانت تصدره دار المغرب العربي من كتب، ونشرات، ومحاضرات، وتردده من أصداء للكفاح الداخلي، قد أثار الانتباه، ووجّه أنظار الدارسين من إخواننا، فأصبحوا يكتبون لتعريف من بقي من الجاهلين بالمغرب وحركته". أنظر: عثمان بناني: المرجع نفسه، ص 208- 209.

[2] – نفسه، ص 208.

[3] – هو محمد حافظ بن إبراهيم فهمي المهندس، الشهير بحافظ إبراهيم، ولد سنة 1871م في ذهبية بالنيل، انتقلت به أمه إلى القاهرة أين زاول دراسته بها، التحق بالمدرسة الحربية، وتخرج منها سنة 1891 برتبة ملازم ثان بالطوبجية، سافر مع حملة السودان وألّف مع بعض الضباط المصريين جمعية سرية وطنية اكتشفها الإنجليز فحاكوا أعضاءها، ومن بينهم حافظ، أحيل بعدها إلى الاستيداع، فلجأ إلى الشيخ محمد عبده فأعيد إلى الخدمة في البوليس، ثم أحيل إلى المعاش، فاشتغل محررا في جريدة الأهرام، ولقب بشاعر النيل، توفي بالقاهرة سنة 1932. أنظر: إيمان بقاعي: المتقن في تاريخ الأدب العربي، دط، دار الراتب الجامعية، بيروت، 2006، ص 406-407.

فألقى إلى عبد الحفيظ بتـــاجه ومر علـــى دراجـــة يتعثـــر

وقام بأمر المســـلمين مـــوفق على عهده مراكش تتحضـــر

وكان حافظ إبراهيم قد أرسل إلى السلطان عبد العزيز قصيدة مفتوحة نشرتها جريدة المؤيّد يقول فيها:

عبد العـــزيز لقـــد ذكـــرتنا أممـــا كانت جـــوارك في لهو وفي طـــرب

ذكـــرتنا يوم ضـــاعت أرض أندلـــس الحرب بالباب والســـلطان في اللعـــب

فاحذر على التخت أن يسري الخراب له فتخت سلطانة أعـــدى من الجرب[1].

وكانت قضايا المغرب العربي عموما، والمغرب الأقصى تحديدا، مصدر إلهام للعديد من الشعراء المصريين، فهذا الشاعر علي الجارم يحتفي بقدوم الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي إلى مصر بقصيدة تحت عنوان: "صارم أرهقه طول الكفاح"، ومما جاء فيها:

حلّق النســـــر كما شاء وصاح ورمى بالقيـــد في وجـــه الريـــاح

وجلا عن ريشه العـــــار كما تتجلّى الأصداء عن بيـض الصـفاح

وأطاح القفص المشـــــؤوم لا تعرف الجـــــن متى أو أيـن طـــاح

ولكـــم حـــــنّ إلى أوطـــانه قلق الأضـــــلاع خفـــاق الجـــناح

يرســـل العين فلا يلقي سوى لجج خضـــــر دميـــمات شحـــاح[2].

كما نظم علي محمود طه قصيدة شعرية من تسعة وخمسين بيتا، بمناسبة لجوء الأمير الخطابي إلى مصر، ونشرتها له جريدة الأهرام، ومما جاء في مطلعها:

لا السيف قر ولا المحارب عـــادا ربـــح البـشير بـأي ســـلم نـــادى

الأرض من أجســـاد من قتلوا بهـا تجني العـــــذاب وتنبـت الأحـقادا

[1] – محمد الكتاني: المرجع السابق، ص 221.

[2] – الأهرام: العدد 22281، ليوم 06 جوان 1947، ص 03.

فاض السحاب لها دما مذ شيعت شمس النهـار –فخـالطته– سـوادا

رأت الحـــداد به على أحيائها أتراهموا صبغوا الســـماء حـــدادا[1]

إلى أن يقول:

في المغرب الأقصى فتى من نورها قدحت به كـــفُّ السماء زنادا

سلّـته سيفا كي يحـــرر قومه ويزيل عـــن أوطانه استعبـادا

الأهل أهلُك يا أمير كـــما ترى والدار دارك قبّـــة وعمـــادا

أنّى نزلت بمصر أو جـــاراتها جئت العـــروبة أُمـــة وبلادا

مدت يديها واحتوتك بصدرها أُمّ يضـــم حنـــانُها الأولادا

ولو استطاعت ردّ ما استودعتها ردّت عليك المهـــد والميـلادا

وأتتك بالذكر الخوالد طـــاقة كأجلّ ما جمع المحب وهـادى[2].

وعقب المأساة التي حلّت بالحركات الوطنية المغاربية، نتيجة سقوط الطائرة التي كانت تقلّ الزعماء علي الحمامي[3]، والحبيب ثامر، ومحمد بن عبود من لاهور إلى كراتشي، نظم الشاعر علي أحمد باكير قصيدة نشرها في مكتب المغرب العربي، ومما جاء فيها:

[1] – الأهرام: العدد: 22287، ليوم 12 جوان 1947، ص 01.

[2] – إبراهيم السولامي: المضمون الوطني في الشعرين المصري والمغربي، ندوة العلاقات التاريخية المصرية المغربية، إعداد: نجالة المريني، دار الثقافة للطباعة والنشر، الرباط، 1989، ص 246-247.

[3] – ولد سنة 1902 بمدينة تيارت، عاش هناك إلى أن قرّرت أسرته الذهاب إلى البقاع المقدسة لأداء مناسك الحج سنة 1922؛ حيث رافقها إلى هناك، ولم يعد إلى أرض الوطن، لرفضه سياسة المستعمر الفرنسي، وعليه أخذ يطوف حول بلدان عديدة من العالم، منها المغرب الأقصى، أين تعرّف على الأمير عبد المالك حفيد الأمير عبد القادر، ومعه بدأ محاربة الاستعمار الفرنسي، ثم شارك بعد ذلك في ثورة الريف بقيادة عبد الكريم الخطابي، كما تعرّف بعدها في باريس على الأمير خالد، الذي كلّفه بعدة نشاطات من أجل القضية الوطنية في مناطق عدة من العالم، ومنذ سنة 1933، قرر التوجه نحو المشرق العربي بسبب اضطهاد الفرنسيين له، ليستقر بداية بالسعودية سنة 1933، ثم بالعراق ما بين 1933-1947، حيث عيّنه الأمير فيصل مدرسا للتاريخ الإسلامي، ثم انتقل إلى القاهرة سنة 1947، عقب سماعه بلجوء الأمير الخطابي إليها، وهناك انضم إلى مكتب المغرب العربي، توفي في 12 ديسمبر 1949 إثر سقوط الطائرة التي كانت تقلهم في باكستان رفقة الحبيب ثامر من تونس، ومحمد بن عبود من المغرب، قامت السلطات الباكستانية بعدها بنقل جثمانه إلى الجزائر، ودفن يوم 01 جانفي 1950 بمقبرة

رزء شأي في هــوله الأرزاء نكب العـــروبة أمّة ولواء

ما مـــن فــؤاد بالعـــروبة إلا تقطّع حســـرة وبكاء

ليبكي ثلاثة فتية من خيرها وطنيّة وحمـاسة وإبـــاء

المغرب العـــربي أنجبهم لها ولطالما أهدى لها النجباء[1].

وهذا الشاعر المصري الكبير أحمد زكي أبو شادي، يعبّر عن تعاطفه مع الملك المغربي محمد الخامس، خاصة بعد التهديدات التي وجّهها له المقيم العام الفرنسي في المغرب الجنرال جوان؛ إذ يحييه في قصيدة عنونها بـ: "الملك الجمهوري" ومما جاء فيها:

يا مـــالكا لا عن وراثة شـامخ بجدوده، حين الجــدود فخار

بل عن محبة شعـــبه وخيـــاره والشعب حــوله الذي يختــار

الملك ملك الشعب حين زعيمه ملك هــو المأثور لا الجبـــار

هو واحد من شـــعبه لم يغــترر يوما، ولا مجـد لديه معـــــار

ليس التمســح بالملوك سجــيتي إن صاح خلفهم العفاة وساروا

بل للمبادئ وحــدها أزجى لهــا ما ترتضي الأقلام والأشـــعار

عش مضرب الأمثال للأمــم التي عافت ودوخ حظها الأشــرار[2].

وبكفاح النساء المغربيات المرير جنبا إلى جنب مع المناضلين المغربيين، أشاد الشاعر المصري، الدكتور أبو شادي في قصيدة شعرية، حيث يقول:

ولا أنسى نســاءكم فعندي نساؤكم بمـــا أبدين كسب

سيدي محمد الشريف بالجزائر العاصمة. أنظر: علي الحمامي: إدريس، رواية شمال إفريقية، تعريب: محمد الناصر النفزاوي، معهد الهوقار، 2011، أبو عمران الشيخ وآخرون: المرجع السابق، ص 167-168. الحواس منصوري: المرجع السابق، ص 113.

[1] – غادة سالم: المرجع السابق، ص 44.

[2] – محمد الكتاني: المرجع السابق، ص 239.

مآثرهن أسمـــى من منـــــال يهوم حـــــوله وغـد ووشب

خلقن بطولة وعززن شعبـــا إلى الإقدام حين يهز عضب

وما وقب الظلام وما يعـاني بمنسيه ولا ضيق وكـــــرب

ينفره من العـــــاتي إبـــــاء وإن داجى ولا يدنيه قـــرب

دعوه وشمروا واسعوا وصونوا توحدكم فإن الحق "حزب"[1].

وعلى النهج ذاته سار الشاعر المصري الآخر محمود حسن إسماعيل، عندما نظم قصيدة تحت عنوان:"المغرب الثائر" ضمّها ديوانه:"نار وأصفاد"، تناولت كفاح المغرب ضد الاستعمار الفرنسي سنة 1951، ومما جاء في مطلعها:

لا تسل عنا ولا أين حمـــــــانا وحّد القيد على الدرب خطانا

إلى أن يقول:

قلت للماضي: أفق ...فاندفعت ناره في الشـــرق روحا وكيـــانا

شنّها حـــــــربا على أعـــدائه أينما ظلّهمو في الأرض كـــانا

من شعاب النيل هبّت يقـــــظة نورها لم يبق لليل مكـــــــــانا

بـــــارك الله خـــطاها فغدت كالهوى المشبوب تجري في دمانا

أي جرح طاف بالشـــــرق ولم تسكب النـــــور عليه والأمـانا

أي فجر لم يلـــــح في أفقـها لبني الشـــرق ضيـــــاء وأذانا

أي هـــــــول مر بالشـــرق ولم تنفض التبريح عنـــه والهـــوانا

في فلسطين مضـــــى أحـرارها بدماهم يتحـــدون الزمـــــانا

[1] – علال الفاسي: حديث...، مصدر سابق، ص 83.

عرب نحـــــن وهــذا شـــــرعنا نحن لا نترك الـــــرّوع أخـــانا[1].

والحديث عن عراقة وفاعلية العلاقة الثقافية بين مصر والمغرب الأقصى، أو بالأحرى التعاطف الثقافي المصري خصوصا، والمشرقي عموما مع المغرب الأقصى-خلال فترة الحماية-، يستوقفنا عند أهمية المنطقة الشمالية للمغرب الأقصى، كمدينتي تطوان، وطنجة، وغيرهما، التي سمحت ظروفها بتطوّر الصلات الثقافية المغربية بمصر؛ إذ مثّلت آنذاك جسرا للتواصل بين المغرب الأقصى ومصر، وهو ما جعلها قبلة المثقفين العرب والمصريين على السواء، كما هو الشأن مع الرحالة العربي أمين الريحاني، الذي زار المنطقة سنوات الثلاثينات، إضافة إلى حلول البعثات العلمية المشرقية، والمصرية خاصة بها، كحال البعثة اللبنانية التي حلّت بتطوان، في حين شكّلت البعثة المصرية الحضور الأهم والأبرز، والتي ضمّت مجموعة من الأساتذة المصريين مثل الأستاذ حسين الأبياري، والأستاذ حافظ متولي، ويونس مهران، وحسين أمين، وألفريد البستاني، ونجيب ملهم[2].

ولعلّ تزايد جهود المشارقة، والمصريين على وجه التحديد ثقافيا من خلال زيادة المساعدات للمغربيين، لاسيما في المنطقة الشمالية كما أسلفنا، يُعزى أساسا إلى الجهود الجبارة التي يبذلها قادة الحركة الوطنية، والفكر الإصلاحي، والتربوي بالشمال المغربي، أمثال المكي الناصري، ومحمد داود[3].

وفي هذا الصدد، أشارت مجلة الرابطة العربية لصاحبها أمين سعيد، التي كانت تصدر بالقاهرة، إلى قدوم الأستاذ المكي الناصري سنة 1935 إلى القاهرة، مكلفا من الخليفة السلطاني بالمنطقة الشمالية إلى الحكومة المصرية، وقادة الفكر المصري آنذاك، وتتلخص هذه المهمة في رغبة الخليفة السلطاني بالمنطقة الشمالية، في توثيق الروابط الثقافية بين مصر والمنطقة الشمالية المغربية، وخاصة فتح مقر خاص للبعثات الطلابية المغربية، التي عزم على إرسالها إلى مصر، علاوة على رغبته في فتح مكتب ثقافي مصري، ملحق بالمعهد الخليفي بتطوان، لتجسيد العلاقات الثقافية التي تربط

[1] – حسن فتح الباب: ثورة الجزائر في إبداع شعراء مصر، ط 01، مؤسسة مفدي زكريا، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005، ص 161-162.

[2] – محمد الكتاني: المرجع السابق، ص 227-228.

[3] – في هذا الإطار، كنا قد أشرنا سابقا، إلى الجهود التي كان يقوم بها محمد داود، غداة وصوله إلى القاهرة سنة 1935، عندما شرع في توثيق الصلات مع أبرز رجال الثقافة والإصلاح، وحتى السياسة في مصر، والمشرق العربي، قصد الاستفادة من تجاربهم، وطلب المساعدة منهم للشعب المغربي كل حسب اختصاصه.

بين المغرب ومصر، أو كما جاء في رسالة سلطان المنطقة الخليفية "المغرب الجديد لمصر الناهضة، الحاملة للواء الزعامة في العالم العربي، فالرجاء من رجال الحكومة المصرية الموقرة، ومن قادة الفكر المصري، أن يساعدوا مبعوثنا الخاص"[1].

وكان الرد المصري الرسمي إيجابيا، حيث رحب وزير المعارف المصرية آنذاك الدكتور محمد حسن هيكل بالمهمة، وأكّد للوفد على المبدأ الوطني والقومي المصري فيما يتعلق بالتواصل الثقافي مع المغرب وسائر البلاد العربية الشقيقة، وليس ذلك مجرد خطة حزب على رأس الحكومة، وتم الاتفاق على قبول مصر لبعثة طلابية من المغرب الأقصى، وإيفاد بعثة تعليمية للمغرب، وفتح مقر للبعثة المغربية بالقاهرة، بشارع اللوسي بالجيزة[2].

وكذلك ينسحب الأمر على بعض الزعماء المغربيين الآخرين، حتى من خارج المنطقة الشمالية، على غرار علال الفاسي الذي أمل من مصر تجنيد الوسائل اللازمة، لتسهيل إقامة الطلبة المغربيين في القاهرة، مناشدا المسؤولين فيها قبول أكبر عدد من الطلبة لإتمام دروسهم، معبرا عن قناعته بأن مصر وملكها فاروق لن تدخر أي جهد في سبيل تقديم المساعدة في الجانب الثقافي التعليمي للشعب المغربي[3].

وفي خطوة مهمة، قررت الحكومة المصرية، وبإيعاز من الملك فاروق، إنشاء مدرستين عاليتين في المغرب الأقصى، كما لفرنسا وإسبانيا في مصر من المنشآت الثقافية، التي سمح القانون المصري بإنشائها، وفسح لها المجال لتأدية مهامها على أكمل وجه، وقد جاءت هذه الفكرة، التي باركها الملك فاروق وتبناها، باقتراح من وزارة المعارف المصرية، بعد أن تولّاها الدكتور طه حسين، بعدما عمد إلى إستراتيجية جديدة، تعتمد على إنشاء عدة مراكز ثقافية مصرية في سائر الأقطار العربية من بينها الجزائر، والمغرب الأقصى، وتونس، وذلك بغرض ضمان وصل هذه البلاد بالحضارة المصرية، والثقافة العربية، وأكّد طه حسين على نهجه هذا، حينما صرّح للصحافة بأن فرنسا وإسبانيا، إذا كانتا تستندان فيما أسّستا بمصر من المدارس على معاهدة مونترو، فإنّ تلك المعاهدة قد انتهت منذ أكتوبر الماضي، ولذلك فإنّ مصر، ستطلب من الدولتين، أن تتعامل معها معاملة النّد للنّد، وعليه ستُصرّ على إنشاء ما تريد من مدارس، وصُرُوح ثقافية في مراكش، والجزائر، وتونس[4].

وفي سياق ذي صلة، وفي مبادرة مصرية لتوثيق عُرى التواصل الثقافي مع المغرب الأقصى، ومن ثمة مساعدته، وإطلاعه على التجربة المصرية في هذا المجال، أطلق الملك فاروق مشروعا بالتنسيق مع السلطات المغربية لإقامة معهد

[1] – محمد الكتاني: المرجع السابق: ص 227-228.
[2] – نفسه، ص 228.
[3] – الأهرام: العدد 22248، ليوم 28 أفريل 1947، ص 05.
[4] – البصائر: السنة الثانية، العدد 107، 24 ربيع الثاني 1369هـ/ 13 فيفري 1950م، ص 148.

ثقافي مصري في مدينة طنجة المغربية، يحمل اسم "معهد الملك فاروق"، وهو المشروع الذي حاولت السلطات الإدارية الفرنسية عرقلته[1]، ما أثار موجة غضب عارمة، بين مختلف الأوساط المغربية، مناشدين السلطات المصرية بذل ما في وسعها لتجسيد المشروع، خاصة وأن مصر تستطيع أن تواجه فرنسا على حد تعبيرهم[2].

لقد مثّلت هذه الجهود الهامة، التي قام بها المثقفون المصريون دفعة قوية لنضال الشعب المغربي، وتكملة لباقي المساعي المصرية، الإعلامية، والدبلوماسية، والسياسية، وحتى الاجتماعية، والاقتصادية، التي أبانت المكانة المتميزة التي كانت تحظى بها المسألة المغربية في مصر، مما أسهم في دفع عجلة النضال المغربي إلى سرعته القصوى، ومعها بدت ملامح النصر المغربي تلوح في الأفق، تاركة معها موجة كبيرة من ردود الفعل المباركة والمهلّلة بهذا السلوك المصري الحكيم والشجاع، لاسيما من الأطراف العربية، والإسلامية، وبالمقابل أثارت هذه المساعي المصرية تذمرا فرنسيا وحتى غربيا.

[1] – المصري: العدد 4861، ليوم 09 جوان 1951، ص 03.

[2] – البلاغ: 03 ماي 1951، ص 01.

الفصل الرابع

ردود الفعل الداخلية والخارجية على المؤازرة المصرية لنضال المغرب الأقصى

1- ردود الفعل المغربية

2- ردود الفعل العربية والتركية

3- ردود الفعل الغربية

خلّف التعاطف، والمساندة المصرية للحركات الوطنية في المغرب العربي عموما، والمغرب الأقصى على وجه التحديد إشادة، وتقدير مختلف الدوائر العربية، والإسلامية، الرسمية منها والشعبية، بداية بالمغرب الأقصى، ومرورا بباقي بلدان المغرب العربي، ووصولا إلى مختلف البلدان العربية، والإسلامية الأخرى؛ حيث أثنى الجميع على هذه الجهود، متطلعين إلى توسيعها وتعزيزها أكثر لتشمل كل المجالات، وتمسّ كل الأقطار العربية الرازحة تحت سلطة المستعمر.

وعلى النقيض من ذلك، أجمعت أغلب المواقف الغربية، في مقدمتها الفرنسية والإسبانية على خطورة ما أقدمت عليه السلطات المصرية، مهدّدة إياها باتخاذ إجراءات مضادة لإجبار مصر على مراجعة مواقفها تجاه قضايا المغرب العربي بصفة عامة، والمغرب الأقصى بصفة خاصة.

1- ردود الفعل المغربية:

تركت جهود مصر لدعم القضية المغربية، ولاسيما النضال المغربي ضد الاستعمارين: الفرنسي والإسباني؛ موجة من الثناء والشكر، والتقدير لمصر، ملكا وحكومة وشعبا؛ لحسن صنيعهم، ولوقفتهم المؤيدة والداعمة لكفاح الشعب المغربي، وما ترتّب عن ذلك من نتائج إيجابية على مسار القضية المغربية؛ إذ استحسنت كل الأطراف المغربية، سواء الملك محمد الخامس، أو زعماء الحركة الوطنية المغربية، والشعب المغربي ككل، ما بذله أشقاؤهم في مصر من جهود؛ لدعم قضيتهم، وتقديم يد العون لهم في مواجهتهم تعسّف المستعمر الأوربي.

فهذا أبو شعيب الدوكالي الوزير الشرفي المغربي، الذي ولدى زيارته للعاصمة الفرنسية باريس سنة 1927 على رأس الوفد المغربي، الذي حطّ الرحال هناك يلقي خطابا[1] على إثر استقباله للملك فؤاد بمسجد باريس، أثنى فيه عليه، مبلّغا إياه سلام الملك المغربي يوسف بن الحسن، ومقدما له باقة شعرية من خمسة أبيات، منها هذا البيت الذي يقول فيه:

[1] – ومما جاء في الخطاب:"...إننا لجلالتكم وفد تحية، وللقائمين بالمسجد وفد تهنئة، والله أحمد وأصلي وأسلم على مولانا أحمد، وأثني على الملك الممجد الساكن في الفؤاد: الفؤاد أحمد"، ثم حيا الملك وناداه يا نجل إسماعيل مخاطبا إياه:" أنتم المفاخرون بجدودكم الشامخون، بالأنوف بمحصولكم، العصاميون أدبا، العظاميون نسبا، الكنانة جسد أنتم فؤادها"، داعيا له بعدها بطول العمر، تحقق مصر ما تأمله في عهده، واصفا مصر بأرض الخيرات والبركات، ثم نوّه بمصر ودورها التعليمي قائلا:"المسلمون من أبنائها، والوافدون عليها من كل مكان، في مدارسها يتعلمون دنياهم، وفي الأزهر يتعلمون دينهم، وهم وراء البحار يشاركون مصر أفراحها، وأتراحها، اعترافا لها بالجميل". أنظر: عبد الحكيم بركاش: المرجع السابق، ص 128-131.

وأعليت ذكرانا وما كان خاملا ولكنّ بعض الذكر أنبه من بعض[1] .

وعلى إثر التعاطف الذي أبداه الشعب المصري مع الشعب المغربي عقب المحنة التي أصابته، لما استصدرت السلطات الفرنسية الظهير البربري في 16 ماي 1930، عبّرت الجماهير المغربية الغاضبة، التي خرجت في مظاهرات حاشدة منددة بهذا الظهير، عن شكرها وتقديرها الكبيرين، للجهود التي بذلتها الجماهير المصرية في دعمها، ومساندتها للتصدي لهذا الظهير الخطير[2].

وعقب انعقاد المؤتمر الإسلامي بالقاهرة، في 15 ماي 1938، الذي احتضنه المركز العام لجمعيات الشبان المسلمين؛ للنظر في القضية المغربية، وتثمينا للدور الذي لعبه الدكتور عبد الحميد سعيد رئيس المؤتمر في إنجاحه، وردا على الخطاب الذي وجهه له، أرسل أمير المنطقة الخليفية مولاي الحسن بن المهدي رسالة شكر وعرفان إلى الدكتور عبد الحميد سعيد، معبّرا فيها عن تقديره للمؤتمرين؛ على ما أولوه من اهتمام بالقضية المغربية، وبوضعية الشعب المغربي في مختلف الجهات، موضّحا له أنه حريص –كأمير– على رعاية حقوق الشعب، والدفاع عن مصالحه في المنطقة الشمالية، معبّرا عن ذلك بالقول:"إنه على اتفاق تام في تدابيره النافعة مع الحكومة الإسبانية الوطنية، التي تقدم له مساعدتها الدائمة، والتي تقدر أحسن تقدير قيمة تضحية شعبنا العزيز، ومساعدته الثمينة، وتحمل له أكبر عطف، وأقوى إخلاص"، ثم أضاف قائلا: "إن أملنا في الله قوي، أن يعيد لهذه الأمة مجدها وعظمتها، وأن يجعل كلمة الإسلام عالية رفيعة"[3].

ونالت هذه المبادرة القيّمة أيضا رضا، وثناء فئات واسعة من المغربيين، لاسيما وأنها جاءت بمناسبة مرور الذكرى الثامنة للظهير البربري 16 ماي 1930، وبحضور مصري قوي، ضمّ نخبة كبيرة من رجال مصر، فضلا عن العديد من الزعماء المغاربة، أين أُلقيت فيها خطب حماسية، برهن فيها أقطاب العلم والدبلوماسية في مصر عن عطفهم القوي على الشعب المغربي، الذين عانوا من ظلم المستعمر واستبداده، كما عبّرت عن ذلك جريدة الحرية، التي أعربت عن امتنانها لهذه الخطوة المصرية تجاه القضية المغربية، رافعة شكرها الحار إلى جمعية الشبان المسلمين، التي قامت بهذا الواجب الإسلامي الجليل، كما وصفته، وهي التي ما انفكت حسبها، تدافع عن القضية المراكشية في كل مناسبة، آملة أن يساهم ذلك في الدفع قُدُما بالقضية المغربية نحو ما يتطلع إليه الشعب المغربي؛ حيث تقول في ذلك: "...وإلى هؤلاء الرجال العظام، الذين شاركوا المغاربة في مصابهم الأليم، وساعدوه في مقاومة الاستعمار الفرنسي،

[1] – نفسه، ص 128-129.

[2] – الفتح: العدد 221، السنة الخامسة، 24 جمادى الأولى 1349 هـ، ص8. للمزيد، أنظر: الملحق رقم: 18، ص 513.

[3] – محمد الحسن الوزاني: المصدر السابق، ج05، ص 242.

نرفع تشكراتنا، ونرجو من الله أن يحقق ما قرروه في مؤتمرهم التاريخي، حتى تنال الأمم الإسلامية حقوقها الضائعة، وحرياتها المطلقة، ووحدتها الدينية المقدسة تحت قيادة القرآن وزعامته[1].

وعبّر المغربيون عن امتنانهم، وتقديرهم للجهود المصرية الداعمة لهم بوضوح في عديد المناسبات، لاسيما على لسان السلطان محمد الخامس، والوطنيين المغربيين، سواء في الداخل أو الخارج. فهذا الملك المغربي يثمّن عاليا الدور المصري في دعم بلاده في مواجهة المخططات الاستعمارية الموجهة ضد بلاده، وذلك في حوار أدلى به، بعد زيارته لمدينة طنجة في 10 أفريل 1947 لمبعوث جريدة المصري إلى الشمال المغربي، بعد الاستقبال الحار الذي خصّه به[2].

ولم يترك الملك المغربي أية فرصة تمر، إلا وجدّد شكره لمصر ملكا وشعبا، فغداة إيفاد نجله ولي العهد إلى مصر للاجتماع بالملك فاروق، قدّم هذا الأخير شكر أبيه للفاروق، نظير الدعم الذي ما فتئ يقدمه لبلاده[3]، وقد نقل الأستاذ إبراهيم موسى أيضا إصرار الملك المغربي على ملازمة ابنه له؛ إذ بقي بصحبته رفقة ولي عهده، والأميرة عائشة، حتى مغادرته للمدينة[4]، وأضاف الصحفي المصري في ذات السياق، أن الملك محمد الخامس عبّر له في ختام زيارته لطنجة من جديد، عن تقديره وحبّه الكبيرين لمصر، وملكها فاروق، وتمنى من أشقائه المصريين أن يشاركوه في عملية تطوير الأوضاع في المغرب الأقصى، ومُعبّرا كذلك عن شكره لعبد الرحمن عزام باشا، لدعمه هو الآخر للقضية المغربية خصوصا، والمغرب العربي عموما[5].

وقد كان للدور المصري، ولاسيما الملك فاروق في تحرير الأمير عبد الكريم الخطابي في مصر الصدى العميق، والأثر الطيب لدى الشعب المغربي برُمته؛ حيث أثنوا كثيرا عليه، وعلى شعب مصر؛ لتصرّفه القومي، والأخوي الإنساني السديد مع الأمير، وجاءت أولى ردود الفعل هذه من الأمير نفسه، الذي صرّح عقب نزوله من الباخرة، التي كانت تُقلُّه من منفاه في جزيرة لارينيون إلى فرنسا مقر إقامته الجبرية الجديدة قائلا:"إن هذا الشعور العميق الذي

---

[1] – الحرية: العدد 12، 10 ربيع الثاني 1357 هـ/ 09 جوان 1938م.

[2] – ينقل مبعوث المصري لتغطية زيارة الملك المغربي لطنجة الأستاذ إبراهيم موسى، بأنه لما استقبل الملك في طنجة وعرف الأخير بأنه جاء من مصر خصيصا لتغطية زيارته، قال له الملك: بأنه مغتبط كل الاغتباط؛ إذ يسمع كلاما مثل الذي خاطبه به مبعوث المصري، مشيرا له إلى حقيقة ما يجري في بلاده، عكس ما تروج له وسائل الإعلام الغربية، ويضيف الأستاذ إبراهيم موسى بأن الملك أحاطه بعناية خاصة، لاسيما لما بلغه بأنه الصحفي المصري الوحيد، الذي جاء لتغطية زيارته، وبعدما سلّمه الصحفي المصري هدية من الأمين العام لجامعة الدول العربية عبد الرحمن عزام باشا. أنظر: المصري: العدد 3502 ليوم 11 أفريل 1947، ص 01، والعدد 3503 ليوم 12 ليوم 12 أفريل 1947، ص 01.

[3] – المصري: العدد 3503 ليوم 12 أفريل 1947، ص 01.

[4] – المصري: العدد 3505 ليوم 14 أفريل 1947، ص 07.

[5] – المصري: العدد 3508 ليوم 19 أفريل 1947، ص 01.

لمسته من إخواننا المصريين، كان له بالغ الأثر في نفسي، ويسعدني أن أرفع خالص الشكر لحضرة صاحب الجلالة الملك فاروق، حامي الأحرار، وناصر العروبة والإسلام، كما أتوجه بأجمل تحياتي إلى الشعب المصري الكريم، وخاصة إلى الصحافة المصرية، التي تدافع بحرارة عن قضايا الشعوب العربية..."[1].

وأدلى الأمير عبد الكريم الخطابي في الشأن نفسه بحديث لجريدة الأهرام بُعيْد نزوله بمصر، عبّر فيه عن سعادته باللجوء إلى حمى الفاروق[2]، مقدما له كل آيات الشكر؛ على موقفه اتجاهه، متمنيا له أن يبقى خادما للعروبة، ومدافعا عنها[3]، واستغل أيضا الأمير زيارة الملك فاروق له، وهو يعالج في المستشفى لكي يقدم له الشكر والامتنان، على حرصه الدائم متابعة ظروفه، وحالته الصحية خاصة[4].

وتثمينا منه للدور الذي لعبه محافظ قناة السويس في عملية نزوله بمصر، أبرق الأمير عبد الكريم الخطابي إليه[5]، شاكرا له مسعاه النبيل، الذي انتهى بلجوئه إلى مصر، وتخلصه من قيود الأسر والمنفى[6].

---

[1] – المصري: العدد 3544 ليوم 31 ماي 1947، ص 03. وللمزيد عن ردود الفعل المغربية على لجوء الأمير، أنظر: الملحق رقم: 31، ص 526.

[2] – جاء حديث الأمير الخطابي، بطلب من مندوب الأهرام عن لجوئه إلى مصر فرد يقول:"لقد أمضيت 20 عاما في المنفى، كنت خلالها دائم التفكير في يوم الفرار، ولما جاءتني الأخبار بأني سأنقل من جزيرة لارينيون إلى فرنسا، كان أول ما سألت عنه:"وهل ستمر الباخرة بمصر؟ وإذ علمت أنها ستمر بها، ذكرت كيف التجأ سماحة السيد محمد أمين الحسيني إلى ساحة الفاروق العظيم فحماه، وكذلك ذكرت ما لقيه سماحته من كرم الوفادة من لدن جلالة الملك، وما وجده من حفاوة الشعب المصري، وتكريمه مما كان له عندي أحسن الأثر.

فلما وصلت الباخرة إلى بور توفيق قررت أن أهجرها سرا إلى البر، وأن أركب أول سيارة إلى قصر الملك فاروق، ولكن سبق الوقت حال دون ذلك، وأرجأت ذلك حتى الوصول إلى بور سعيد". وواصل الأمير رواية خطة وصوله إلى دار الفاروق؛ حيث قال عند وصوله قصر عابدين، وبعد أن كتب في سجل التشريفات:"أنني ألتجئ إلى حمى جلالة الفاروق المعظم، بعد أن قضيت 20 عاما في المنفى طالبا للراحة، والطمأنينة، والعلاج، وراحة البال والذهن، وأدعو الله تبارك وتعالى، أن يحفظ برعايته وعنايته جلالة الملك الصالح، فخر العروبة والإسلام ذخرا لمستقبل العروبة العظيم. ويضيف بالقول:"وفي الواقع أنا لا نملك إلا الدموع، نعرب بها عما يخالجنا، من آيات الشكر، والحمد لذات الملك العظيم، الملك فاروق أيده الله، وبارك في عمره، وأعزّ ملكه"، ثم مضى يقول:"لقد شاء الله سبحانه أن يطيل في عمري، حتى أراني أستظل بظل ملك مصر الكريم، وأن أرى ثمار الجهاد العربي تؤتي أكلها، وكلمة العروبة تبلغ ما يزيد لها الله من عز وسعة...". أنظر: الأهرام: العدد 22276 ليوم 01 جوان 1947، ص 01.

[3] – الأهرام: العدد 22276 ليوم 01 جوان 1947، ص 01.

[4] – البلاغ: 30 جوان 1947، ص 03. أنظر أيضا: الملحق رقم: 11، ص 506، الملحق رقم: 12، ص 507.

[5] – وجاء في برقية الأمير لمحافظ القناة:"يسرّني وأنا أتمتع بكامل الحرية، التي منحها لي مولاي صاحب الجلالة الملك فاروق المعظم – حفظه الله، الله، أن أبعث لسعادتكم بخالص الشكر، والتقدير على الخدمات القيّمة، التي كان لها الحظ الأوفى في تحقيق رغبتي، ومساعدتي على ما أتمتع به، من نعيم الحرية، تحت مصر العزيزة الكريمة". أنظر: الأهرام: العدد 22277 ليوم 02 جوان 1947، ص 02.

[6] – الأهرام: العدد 22277 ليوم 02 جوان 1947، ص 02.

ولم يخف الأمير الخطابي بهجته بالتواجد بأرض مصر، وبين المصريين حيث عبّر عن ذلك بالقول ردا على سؤال لصحفي جريدة روز اليوسف: "إنك لا تستطيع أن تدرك مبلغ فرحتي...لقد وقفت ليلة أمس أنظر إلى سماء مصر، وأرنو إلى النخيل الباسق لتدمع عيناي، وأرفع يدي؛ لأهب من نسيم النيل المنعش، علّني أستطيع أن أطرد من رئتي ما بقي من نسيم المنفى والمعتقل، كم أنا سعيد لعودتي إلى الحياة، وإلى استنشاق هواء الحرية في بلد من بلادي العربية، وكم أنا سعيد لأنني شاهدت أولادي، الذين عاشوا معي في المنفى، يعودون معي ليعيشوا في بلد عربي حر كريم". ولم ينس الأمير تكرار شكره لمصر والمصريين، لاسيما الملك فاروق معبّرا عن ذلك بقوله: "لا تمنعوا أحدا من مقابلتي...أريد أن أرى كل مصري، وكل عربي؛ لأعرب له عن عاطفتي التي تجيش بها أعصابي نحو الفاروق، ومصر، والشعب المصري الكريم"[1].

وحيّا عاليا، الأمير الخطابي الموقف المصري الرافض للإغراءات الفرنسية، التي عرضتها على مصر بتأييدها في مجلس الأمن الدولي مقابل التخلي عن تأييد شعوب شمال إفريقيا[2]، مبرزا أن ذلك دليلا قويا جديدا على أن الشرق العربي الذي تتزعمه مصر، قد أصبح كتلة واحدة، بعدما أصبحت قضية كل بلد هي قضية العرب كلهم[3].

كما أقرّ الأمير عبد الكريم بفضل مصر الكبير على بلاده، وأضاف في معرض الإجابة عن سؤال حول ما يمكن للمغرب أن يقدمه كمساعدة لمصر في قضيتها ضد بريطانيا في هيئة الأمم، في حال فشلت المساعي السياسية لذلك، رد قائلا: "ليس المغرب وحده الذي ينتظر نداء مصر، هناك 40 مليونا عربيا يغضبون عندما تغضب مصر، ويثورون عندما تثور مصر، ويقدمون أرواحهم ودماءهم رخيصة في سبيل مصر، إن دين مصر على المغرب كبير"[4].

وبدورها لم تخف الأحزاب الوطنية المغربية امتنانها للملك فاروق، على إثر احتضانه الأمير الخطابي؛ حيث أبرق كل من حزب الشورى، والاستقلال المغربيين عبر مكتبيهما في القاهرة، من الأستاذ محمد الحسن الوزاني، باعتباره رئيس حزب الاستقلال، يُعرب فيها عن شكره، وتقديره للملك فاروق، ولمصر عامة على مساعدته للأمير، للتخلص من غياهب النفي[5].

[1] – روز اليوسف: 04 جوان 1947، ص 05.
[2] – روز اليوسف: 30 جويلية 1947، ص 06.
[3] – روز اليوسف: 06 أوت 1947، ص 09.
[4] – روز اليوسف: 04 جوان 1947، ص 05.
[5] – السياسة: 11 جوان 1947، ص 02.

ونظرا للدور الكبير الذي بذلته الصحافة المصرية في دعم كفاح بلدان المغرب العربي، والمغرب الأقصى على وجه الخصوص، وعلى إثر عودة البعثة الصحفية المصرية من المغرب الأقصى، عقب المهمة التي قادتها إليه لتسليط الضوء على حقيقة الوضع هناك، ونقل الحقيقة للرأي العام المصري والعربي تحت قيادة محمود أبو الفتح، مدير تحرير المصري، بعث الأمير عبد الكريم الخطابي بكتاب، بعدما تعذّر عليه الذهاب للمطار واستقبال البعثة، بسبب تعرضه لوعكة صحية، وضمّنه مشاعره الأخوية نحو أعضاء البعثة[1]، مقدما اعتذاراته لها، عن عدم تمكنه من استقبالها، شاكرا جهدهم، ومتمنيا لهم كل التوفيق والنجاح. وفي الإطار نفسه، أرسل الحاج عبد العزيز مختار البناني باسم الشعب المراكشي، ببرقية لبعثة الصحافة المصرية هاته، يشكر فيها جهودها في دعم الشعب المغربي ضد الاستعمار، وسياساته الظالمة في المغرب الأقصى[2].

وعاد الأمير عبد الكريم الخطابي ليثني، وينوّه بالجهود الجبارة، التي بذلتها الصحف، والمجلات المصرية، لتغطية عملية نزوله، ولجوئه إلى مصر؛ إذ اندهش لحجم التعاطف الذي أبدته هذه الصحف معه؛ حيث صرّح بأنه لم يكن يعتقد بأن الصحافة المصرية تهتم إلى هذا الحد بقضايا المغرب العربي، مشيرا إلى عدد من الجرائد التي كانت تعطي أهمية لهذا الموضوع، وتبدي دعمها الكبير له، كالأهرام، والمصري ، وغيرهما[3].

كما عبّر شقيقه محمد أيضا، عن شكره البالغ لمصر، حكومة وشعبا، وفي مقدمتها الملك فاروق؛ على حسن صنيعه تجاه أسرة الأمير عبد الكريم؛ حيث أشاد كثيرا بدوره في تحريره من الأسر، مبرزا بأنه لم يحس بالغربة وقدماه تطآن أرض مصر، معتبرا نفسه وشقيقه عبد الكريم من أبناء الفاروق، مشيرا أيضا إلى عدم تفكيرهما آنذاك في مغادرة مصر إلى المغرب الأقصى، واعدا الحضور، لاسيما الصحفيين المصريين بأنهم سيعكفون على تأليف كتاب عن ثورة الريف[4].

وتقديرا وعرفانا بالجهود المصرية، لدعم المغرب الأقصى ونضاله ضد الاستعمار، قام أمير المنطقة الخليفية بالشمال المغربي– خليفة سلطان مراكش بالمنطقة الشمالية– مولاي الحسن بن المهدي بتكريم رئيس الديوان الملكي المصري

---

[1] – وجاء نص الكتاب كما يلي:"حضرة صاحب السعادة الشيخ المحترم محمود بك أبو الفتح، أهديكم وافر تحياتي، وأبعث إلى سعادتكم بتمنياتي الطيبة بمناسبة عودتكم الظافرة برعاية الله وبعد: فيسرني أن أهنئكم بالمجهودات المباركة التي كللت بالنجاح، تلك المجهودات التي لن ينساها لسعادتكم المغرب العربي، نسأل الله أن يمتعكم بكامل الصحة، وأن يوفقكم إلى ما فيه خير العالم العربي. وإلى أن نتشرف بلقائكم الكريم، أرجو أن تتفضلوا سعادتكم بقبول أصدق تحياتي". أنظر: المصري: العدد 4814 ليوم 22 أفريل 1951، ص 03.

[2] – المصري: العدد 4814 ليوم 22 أفريل 1951، ص 03.

[3] – الزهرة: 01 أوت 1947.

[4] – المقطم: 02 جوان 1947، ص02. أنظر كذلك: الملحق رقم: 12، ص 507.

إبراهيم عبد الهادي باشا، ومنحه وساما من درجة السمو، كعربون محبة وصداقة بين الشعبين المصري والمغربي، وقلّده بهذا الوسام نيابة عنه امحمد أحمد بن عبود، ممثل المغرب في جامعة الدول العربية[1].

ودرج مكتب المغرب العربي بالقاهرة على دعوة كبار المسؤولين المصريين لحضور اجتماعاته ونشاطاته، وفي أحيان عدة الاحتفاء بهم، لاسيما الوزراء، كما كان عليه الحال مع وزير المعارف المصري عبد الرزاق السنهوري باشا، الذي احتفل به المكتب، نظير الجهود الكبيرة التي بذلها في مساعدة المغاربة، خاصة الطلبة منهم، وسط حضور مكثف لزعماء الكفاح في المغرب العربي، على غرار الحبيب بورقيبة، والشاذلي المكي، وعبد الخالق الطرّيس، وعلال الفاسي، وغيرهم من الوطنيين المغاربة المتواجدين بالقاهرة[2].

وفي سياق ذي صلة، ثمّن علال الفاسي الخطوة التي أقدمت عليها مصر، بإقرار ميزانية لتأسيس معهد ثقافي مصري في مدينة طنجة، قصد مساعدة سكان الشمال المغربي، وسكان المغرب ككل على تنشيط قطاع الثقافة، انطلاقا واعتمادا على الخبرة المصرية في هذا الشأن، ففي رسالة لعلال الفاسي، أرسلها إلى وزير المغارف العمومية المصري طه حسين باشا، عن طريق وزير الخارجية المصرية محمد صلاح الدين بك، أمل منه بعد تقديم الشكر له، أن يمضي قُدُما في المشروع الذي أقرته مصر، لتعزيز التواصل الثقافي بين البلدين، وتجاوز العراقيل، التي تحاول السلطات الفرنسية وضعها لعرقلة إتمام هذا المشروع[3]، معبرّا له عن ثقته الكاملة في الدولة المصرية، وشخصه بالتحديد، لاستكمال هذا المشروع في أقرب فترة ممكنة[4].

---

[1] – الزهرة: 30 نوفمبر 1947.

[2] – الزهرة: 19 مارس 1948.

[3] – ومما جاء في رسالة علال الفاسي للوزير المصري: "...سيدي الوزير:"لي الشرف بأن أرفع إلى معاليكم المذكرة الآتية: "زرت الحكومة المصرية بناء على اقتراح معاليكم، اعتمادا في الميزانية العامة لتأمين معهد طنجة، وذلك استجابة للرغبة التي طالما أعرب عنها ممثلو الرأي العام المغربي للجامعة العربية، وخدمة للثقافة العربية في البلاد العربية الشقيقة.

وهذا القرار يعتبر من الحكومة المصرية خطوة جديدة في تحقيق التعاون الثقافي بين مصر والمغرب العربي، ومساعدة البلاد المغربية على المحافظة على لسانها القومي، في ظروف يهاجمه فيها المستعمر بشتى الأساليب. ولذلك فإن صداه في البلاد المراكشية خصوصا، والمغربية عموما، مبعثا لكل الآمال، ومناطا لسائر الرجاء، لأنه سيفتح آفاقا كبيرة للاتصال بين أجزاء المغرب والمشرق العربيين، ويؤدي إلى تعاون مستمر، لا في الميدان الثقافي فقط، بل حتى في الميادين الاقتصادية، والاجتماعية، لأن الاتصال الثقافي مصدر لتبادل الأفكار، والعمل على تحقيقها...". أنظر: علال الفاسي: رسائل ...، مصدر سابق، ص 89-92.

[4] – نفسه.

وفي الشأن ذاته، وغداة استقبال الملك فاروق للبعثة، التي أوفدها الملك محمد الخامس إلى مصر، سلّمت هذه الأخيرة رسالة شكر وعرفان من الملك المغربي إلى الملك فاروق، يشكره فيها على ما قدّمه هو شخصيا من دعم للشعب المغربي قاطبة على مختلف الصُعُد، دون أن ينسى دعم الشعب المصري، والحكومات المصرية التي تعاقبت على الحكم، لاسيما حكومات الوفد، التي لطالما وقفت إلى جانب القضية المغربية داخليا وخارجيا[1].

كما عبرّ الزعيم المغربي عن امتنانه الكبير للملك فاروق، بعد العطف الكبير الذي أبداه تجاه قضايا المغرب العربي، والمغرب الأقصى بصفة خاصة، وذلك في الرسالة التي وجهها له، بتاريخ 31 جانفي 1951، مناشدا إياه التوسط، واستعمال ما لديه من نفوذ لدى أصدقاء مصر من أجل وضع حد لما تقوم به فرنسا من مناورات خطيرة، تستهدف المغرب الأقصى، وشعبه، وسلطانه[2].

وفي رسالة أخرى إلى الدكتور حافظ عفيفي باشا، رئيس ديوان الملك فاروق، وجّه علال الفاسي شكره الكبير لمصر، وملكها فاروق، لدورها الكبير في إقناع الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية بضرورة عرض القضية المغربية على جدول أعمال الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، مؤكّدا أن ذلك ما كان ليتم لولا توجيهات الملك فاروق، وحزم الحكومة المصرية لإنذار السلطات الفرنسية، وإرغامها على قبول المطالب المحقة للشعب المغربي[3].

وعاد علال الفاسي مرة أخري ليشيد بالدور المصري في دعم قضية بلاده على مختلف الأصعدة، وذلك في رسالته الموجهة لوزير الخارجية المصري بدوي باشا بتاريخ 21 ماي 1952 بشأن المذكرة التي وجهتها الجبهة الوطنية إلى رئيس محكمة العدل الدولية بلاهاي، حول النزاع القائم بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، بخصوص حرية التجارة بالمغرب الأقصى، في إطار ما يسمى بالباب المفتوح، ودعوة الرأسمال العربي للاستثمار بالمغرب الأقصى، نظرا لأهمية ارتباط المصالح الاقتصادية في الوحدة العربية، وتبنيها للقضية المراكشية في كل المحافل الدولية، مستدلا في ذلك بموقفها الأخير في هيئة الصحة العالمية[4].

وكرّر المناضل المغربي شكره لمصر من جديد في رسالته، التي بعث بها إلى وزير العدل المصري كامل مرسي باشا المؤرخة في 21 جوان 1952، ملتمسا منه فيها المساعدة على تعبئة الجهد العربي والدولي، للضغط على فرنسا، والعمل على عرض القضية المغربية من جديد على الأمم المتحدة، وإعلامه بتقديم الملك محمد الخامس لمذكرته الثانية

[1] – المصري: العدد 4836 ليوم 14 ماي 1951، ص 04.
[2] – علال الفاسي: رسائل ....، المصدر السابق، ص 105-107.
[3] – نفسه، ص 111-116.
[4] – نفسه، ص 129-132.

للحكومة الفرنسية، من أجل إلغاء الحماية، وعبّر علال الفاسي في هذه الرسالة، عن تقدير بلاده وشعبها للرد المصري والعربي الحاسم الداعم للشعب المغربي، ضد ما أقدمت عليه السلطات الفرنسية، بتهديدها بخلع الملك محمد الخامس، مذكرا بدعوة الحكومة المصرية آنذاك مجلس جامعة الدول العربية لاتخاذ ما يلزم من قرارات، لمواجهة الاعتداءات الفرنسية في مراكش، مؤكدا بأن كل ذلك أدى إلى زيادة الثقة لدى الشعب المغربي بمصر، ملكا، وحكومة، وشعبا، لكي تواصل نهجها الداعم للشعب المغربي، وتحقيق كل تطلعات الأمة المراكشية[1].

وهذا المناضل المغربي الكبير، وزعيم حزب الإصلاح الوطني المغربي عبد الخالق الطريس، غداة مغادرته القاهرة نحو بلاده سنة 1948، بعد حوالي ثمانية أشهر قضاها هناك، يعرب عن ارتياحه الكبير بوجوده بمصر، ويشيد بالاستقبال الحار، الذي حظي به رفقة رفاقه في العمل الوطني المغربي في مصر، خاصّا بالذكر الملك فاروق، والحكومة والشعب المصريين، متمنيا من الله أن يحقق لمصر الوحدة والاستقلال التام، مضيفا بأنه راجع إلى المغرب الأقصى وقلبه مطمئن، بعد تأكّده من وقوف الشعب المصري والعربي بصفة عامة إلى جانب الشعب المغربي في نضاله ضد الاستعمار، لاسيما بعد المنحى الإيجابي، الذي اتخذه النضال المغاربي، عقب تأسيس لجنة تحرير المغرب العربي تحت رئاسة الأمير عبد الكريم الخطابي، والتي ضمت مختلف الأحزاب الاستقلالية المغاربية، مؤكدا أيضا على أن تحقيق الاستقلال يتطلب مواصلة الكفاح والتضحيات[2].

وإيمانا منهم بالدور الكبير الذي لعبه المثقفون المصريون، على اختلاف مشاربهم، وتخصّصاتهم في دعم القضية المغربية، ومساندة زعماء وقادة الحركة الوطنية، داخل الوطن وخارجه، خلّد المثقفون المغربيون، وقادة النضال المغربي هؤلاء بنصوص شعرية، وأخرى نثرية، تلقي الضوء على الدور الفعّال والكبير، الذي بذله هؤلاء في خدمة المغرب الأقصى، وقضيته العادلة[3].

فهذا الزعيم المغربي الكبير، والشاعر علال الفاسي يرثي الزعيم المصري سعد زغلول، معبرا عن وقوف الشعب المغربي وتعاطفه، لاسيما المثقف منه مع شعب مصر، على إثر هذا المصاب الجلل؛ حيث بدأ قصيدته المرثية المعبرة عن عواطف الشعب المغربي بالقول:

أبكل بيت ضائق محزون ولكل قلب لوعة وأنين

[1] – نفسه: ص 139-143.

[2] – أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية بالمعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، شريط رقم: 979 R، رقم 2889 (4)، نشاط زعماء شمال إفريقيا بمصر، أفريل 1946-ديسمبر 1949. للمزيد، عد إلى: الملحق رقم: 3، ص 498.

[3] – محمد الكتاني: المرجع السابق، 230.

أنكرت هذا الناس حتى خلتهم قد أصبحوا وجميعهم مجنون

كل يصيح ودمعه متهـــاطل ولصوته في الخـــافقين رنين

وخاطب علال الفاسي الشعب المصري قائلا:

أبني الكنـــانة إننا فيـــما اعترى أســـواء كل قلـبه مفتـــوح

ما نحن إلا الجسم إن عضو اشتكى عم السقام الجسم فهـو مشين

ولئن قضى حـــكم الزمـــان بفـرقة فالشرق يجمـــع بيننا والـدين

هذي عـــواطفنا إليـــكم زانهـا سر بسوداء القـــلب طنين

المغرب الأقصـــى يعزي مصـــر بل يبكي فتجري من بكاه عيون[1]

ويشير أيضا علال الفاسي إلى الظرف العصيب، الذي كانت تمر به مصر آنذاك، لاسيما تطلعاتها نحو الجلاء الكامل:

آن الأوان لأن تنال مرامـــها مصر وينصف نيلها المغبون

فدعوا التنازع والخلاف فإنما هو للبلاد المهـــلك التنين

خلوا التخزب جانبا وتوحدوا كيما يحقق منكم المظـنون[2].

ويرثي أيضا الشاعر المغربي عبد الملك البلغيثي الراحل سعد زغلول، بقصيدة نشرتها صحيفة البلاغ المصرية، ومما يقول فيها:

---

[1] – محمد الكتاني: المرجع نفسه، ص 230.

[2] – وهي إشارة لما كان يردده الشاعر أحمد شوقي، لتوحيد الصفوف عندما يقول:

إلام الخلف بينكم إلا مـــا وهذه الضـجة الكبرى علاما؟

وفيم يكيد بعضكم لبعـض وتبدون العـداوة والخصـــاما

وأين الفوز لا مصر استقرت على حال ولا السودان داما؟

نشبتم بينكم في القطـر نارا على محتله كـــانت سـلاما.

أنظر: محمد الكتاني: المرجع نفسه.

يا مصر لو تدري أسانا ستدري كيف العيون على العيون تجود

إن فاض نيلك مـــــرة فلنيلنا بعيوننا لا يعتـــــريه جمـــود

يا مصر إن الغـرب قام مشاركا لك في الأسى والله عنه شهيد

قدما يمت إليك بالـــود الذي لا يعتريه مـــــدى الزمان خمود

واليوم زاد وقد أجـــــاد بفعتله وغدا يحن إليك وهـــــو بعيد[1].

وكان تفاعل، وانجذاب الوطنيين المغربيين إلى ما يحدث في المشرق العربي، لاسيما مصر، وخاصة زعماءها، وشخصياتها أمثال مصطفى كامل، وسعد زغلول باشا، هاتين الشخصيتين يشير المناضل المغربي الكبير أبو بكر القادري بأنه هو وأصدقاؤه في النضال، كانوا يقرءون خطبه الحماسية باهتمام كبير، خاصة التي يشير فيها إلى نضال المغرب، علاوة على تغنيهم بالنشيد المصري، الذي يشيد بكفاح سعد زغلول، والذي جاء فيه:

رسول السلم إلى مصرا أنثر في الطرق لنا زهـرا

ودع في الشرق لنا خبرا وهنّ العالم بالبشـــرى

إلى أن يقول:

المـــــوت يلذ لنا مـــــادام لنا في الحـــق تآخينا

حب الأوطـــــان من الإيمان وروح الله تنـــــاجـينا

الحـــق لنـا ويد المـــــولى تجري من فـوق أيـــادينا

إن لم يجمـــعنا الاســـتقلال ففي الفـردوس تلاقيـــنا

ولينزل غضب الشعب على من يتصـــدى للوطنـــية

ولتحي مصـــــر بالاستقلال ولتحي فيـــها الـــحرية

وليحي سعـــد ومـن معـــه ولتحي ضحـــايا الحرية

[1] – محمد الكتاني: المرجع نفسه، ص 231.

وهذا الأديب والفقيه والمناضل المغربي الكبير محمد داود، يلحّن، ومن ثمة يحفّظ الأبيات الشعرية الحماسية المصرية لتلامذته، ومن ذلك تلحينه لنشيد جمعية الشباب المسلمين، الذي وضع كلماته الأديب مصطفى صادق الرافعي؛ إذ يقول في مطلعه:

ربنا إياك ندعو ربنا آتنا النصر الذي وعدتنا.

ومن أبياته:

العـــلا إن العـــــلا واجبـــــات المســـلم

خير عالم خـــــلا كـــان فيـــــنا ينتـــــمي

للعـــــلا فـــإننا أمـــــــــة التقـــــــدم

للعـــلا وهـــا أنا بحيـــــــاتي ودمـــــي[1].

وكثيرا ما كان أيضا، المغربيون يناصرون الأحزاب المصرية، ويقتفون خطاهم، لاسيما المعروفة بدفاعها عن القضايا العربية، وعلى رأسها القضية المغربية، على غرار حزب الوفد، خصوصا أيام مصطفى النحاس باشا، وحزب الأحرار الدستوريين، في فترة ترؤس محمد محمود باشا، ومحمد حسين باشا هيكل له، مدير جريدة السياسة الأسبوعية[2].

كما رثى علال الفاسي الشاعر المصري أحمد شوقي[3]، في التأبينية التي أقامها له أدباء وشعراء المغرب بمدينة فاس سنة 1932، فضلا عن رثائه أيضا لشاعر النيل حافظ إبراهيم، وقد أشار في مرثيته هذه إلى أبعاد شعر شوقي الوحدوية، والوطنية، والإسلامية، ومنها يقول:

دعا إلى الوحدة الكبرى وشاد لها نصبا يقوم على الإخلاص للعصب

---

[1] – حسناء محمد داود: الأستاذ محمد داود في ميدان التعليم، المرجع السابق، ص 63.

[2] – أبو بكر القادري: مذكراتي....، المصدر السابق، ص 22-24.

[3] – ولد بالقاهرة سنة 1868م، زاول تعليمه في بعض المدارس الحكومية، قضى سنتين في قسم الترجمة بمدرسة الحقوق، أرسله الخديوي توفيق سنة 1887 إلى فرنسا، فتابع دراسة الحقوق في مدينة مونبلييه، عاد سنة 1889 إلى مصر، وعين رئيسا للقلم الإفرنجي في ديوان الخديوي عباس حلمي، انتدب سنة 1896 لتمثيل الحكومة المصرية في مؤتمر المستشرقين بجنيف، عالج أكثر فنون الشعر كالمديح، والغزل، والرثاء، والوصف، ثم تناول الأحداث السياسية، والاجتماعية في مصر والشرق، والعالم الإسلامي، توفي سنة 1932 بالقاهرة. أنظر: إيمان بقاعي: المرجع السابق، ص 396-397.

وعرف الناس معنـــاها كـــرابطة تضم بين هـلال الرفق والصـلب

وناصـــر الملة السمـــحا وأيدها في كل ناحية تـــــأييد محتســـب

فشاد منها عـلى الأيـام جامعة توحد الشرق في ساعاته العصب

ممالك ضمـــها الإسلام في رحم وشيجة وحواها الشرق في نسب

ونشط اللغة الفصحى وجـددها في آية الغـر أو أســلوبه العجب

وحاك من طعمها البالي ولحمتها طريف جـــديد الفن ذا خـلب

وقص منها إلى الأجيال ما تركت يد الزمـان لهذا الشـرق من نشب

ما مات شوقي وقد أبقى جواهره مقلدات يحيه الدهر كالشـــهب

بني الكنـــانة والآلام تجـــمعنا لنا العزاء جميـــعا في فتى الأدب

ما كان شـــوقي فتى للنيل منفردا بل كان للشرق والإسلام والعرب

وشارك في تأبينية أحمد شوقي في مدينة فاس ثُلّة من شعراء، وأدباء، ومفكرو المغرب الأقصى، وقادة الحركة الوطنية المغربية[1]، يتقدمهم علال الفاسي، ومحمد المقري، ومحمد الشنقيطي، والحسن البونعماني، وعبد الرحمن بن زيدان، وإبراهيم الكتاني، ومحمد بن العباس القباج، وأحمد بلافريج وغيرهم[2].

وباعتبار أن الشعراء كبار الأدباء، والمفكرين، والشعراء المصريين، كانوا مصدر إلهام، وإعجاب للأدباء والشعراء المغربيين، نجد أن شعراء المغرب لا يترددون في رثاء أي شاعر، أو مفكر، أو مثقف مصري ترك بصمته على الساحة العربية، والمغربية خصوصا، على غرار رثاء أحمد شوقي، وحافظ إبراهيم، وحتى سعد زغلول، كما كان عليه الحال مع

[1] – بعد التأبينية الكبيرة هاته التي أقامها الأدباء، والمثقفون، والشعراء المغربيون، جمعت الأشعار التي قيلت في الفقيد، في كتاب مطبوع سمي بـ:"يوم شوقي بفاس". أنظر: إبراهيم السولامي: المرجع السابق، ص 246.

[2] – محمد الكتاني: المرجع السابق، ص 231..

رثاء محمد بن اليماني الناصري لمصطفى لطفي المنفلوطي[1]، ومصطفى النجار الذي رثى حسن البنا بقصيدة مؤثرة يقول في مطلعها:

دعني أصافح أرض مصـــر معزيا أبطـــالها ورجـــالها الأبرارا

جبل هوى من بعد ما كان شامخا من وقعه ترك الأمام حيتارى

كما حيّ الشاعر المغربي الآخر أبو بكر اللمتوني مصر، بمناسبة الذكرى الأولى لتأسيس جامعة الدول العربية؛ إذ يقول:

تناثر عقد بالفخـــار مرصّـــع فظلت يد الله الكـــريمة تجمع

وعطل جيد الفرقدين فما ارتضى مطوقة تخفي الســـتتقام وتلمع

وشلت يدا قحطان دهرا فعـادتا تدبان روحـــاه أصبع ثم أصبع

وهل ملجأ للمجد يرضى جـلاله أعز من العـــرب الكرام وأرفع

وما الشرق إلا حزمة من أشـتعة توحد في إطلاعها قبـــل تطلع

ترامى محيط الضاد في الكون كله فكان بقلب الضاد للعرب مجمع

أولئك إخـــواني الذين رأيتهم لدى الضيق بابا للمروءة يقـــرع[2]

وهذا الشاعر المغربي الآخر أحمد محرم، يتغنى بمصر وأمجادها، وتاريخها فيقول:

ألي في الهوى مالي؟..، وللائم العذر أما يعلم اللوام أن الهوى "مصر"؟

[1] – ولد بمنفلوط المصرية سنة 1877، حفظ القرآن في سن صغيرة، التحق بعد ذلك بالأزهر، وأمضى به عشر سنوات؛ حيث تتلمذ به على يد محمد عبده، ومنذ سنة 1907 أصبح المنفلوطي يكتب أسبوعيا في جريدة المؤيد لصاحبها علي يوسف؛ إذ وفرت له رسائله الأدبية التي كان يكتبها شهرة واسعة، وفي سنة 1909 اختير لوظيفة محرر بوزارة المعارف المصرية، انتقل بعدها إلى وزارة العدلية بإيعاز من سعد زغلول، لينتهي به المطاف في الديوان الملكي، توفي المنفلوطي يوم 12 جوان 1924 في محاولة الاغتيال التي استهدفت سعد زغلول، تاركا وراءه عدة مؤلفات منها: النظرات، في سبيل التاج، ماجدولين، العبرات وغيرها من الكتب. أنظر: مصطفى لطفي المنفلوطي: المجموعة الكاملة، تقديم وشرح: مجيد طراد، ط02، مؤسسة المعارف، بيروت، 2003، ص 5-6.

[2] – محمد الكتاني: المرجع السابق، ص 232.

فإن يسألوا: ما حب مصر؟.. فإنه دمي وفؤادي والجوانح والصدر

لنفسي وفائي إن وفيت بعدها وبي- لابها – إن خنت حرمتها الغدر

أخاف وأرجو، وهي جهد مخافتي ومرمى رجائي، لا خفاء ولا نكر

هي العيش والموت المبتتغض والغنى لأبنائها والفقر والأمن والذعر

هي القدر الجاري، هي السخط والرضا هي الدين والدنيا، هي الناس والدهر

بذلك آمنا. فيا من يلومنا لنا في الهوى إيماننا، ولك الكفر

تدفق فيها الوحي شعرا، وإنما سقانا بها النيل الذي كله شعر

تحير فيه الواصفون نفاسة فأوصافه شتى وألقابه كثر

رئيس، وذو تاج، وشاعر أمة ونابغة غمر، وداهية نكر

إذا جاء ماء النيل في جوف شارب فليس له إن خان أبناءه عذر[1].

وحتى بعد الإطاحة بالنظام الملكي، بعد ثورة 23 جويلية 1952، استمر شعراء المغرب الأقصى في التغنّي بمصر ومآثرها، فهذا الشاعر المغربي الكبير محمد الحلوي يحي، يتغنّى ويتعاطف مع ثورة 1952؛ حيث يقول في مطلع قصيدته:

ناجيت مصر وفي قلبي لمصر هوى كالزهر يهتز من نفح الصبا عطرا

على النوى تلتقي أرواحنا فترى لامنا ونسمع منها بشها ونرى

كأنما البعد أدنى من تقاربنا فأمتع النفس إذا لم يمتع النظرا

ذا تأوهت فالأهرام حاكية وإن بكيت بكى الوادي معي وجرى

وإن شكت مصر جرحا مسها فدعت دوى لها الأطلس الجبار أو زأرا

[1] - نفسه، ص 233-234.

صنوان نحـــــن لنا من ديننا نسب ومن عروبتنا الكبرى وثيـــق عـــرى

كـــأن في مصـــــر زلزالا يؤرجـــها أو أن في مصـتتر بركـنا قد انفجـرا

قالوا تزلزل فـــاروق فقلت هـــوى للبغي صرح وكـــابوس قـــد انحسرا

وظلمة حجبت عن مصر كل سنى فما رأت معها شمسا ولا قمـــــــرا

جمال، خلصت مصرا من قياصـــرة أدهى على مصر من أعدائها ختطرا

ما ضر مصر وقد عاشت بقائدهـا إن لم تضـــــع بعده أرحامها ذكرا[1].

وهكذا، يتضح جليا مدى الحب والتقدير الذي أصبح يُكنّه الشعب المغربي لمصر وشعبها، ولم تلبث روابط التواصل بينهما أن توطّدت أكثر فأكثر، لاسيما بعد أن اكتسبت الحركة الوطنية المغربية خبرة وتمرّسا على النضال أهّلها لقيادة بلادها نحو الانعتاق.

2- ردود الفعل العربية والتركية:

أ- العربية:

أثنت مختلف الهيئات، والفعاليات الوطنية في ربوع البلاد العربية على الدعم المصري للحركة الوطنية المغربية خصوصا، والقضية المغاربية بصفة عامة، وتجلّى ذلك في البيانات، والبرقيات، التي تقاطرت على الصحف، والمجلات، ومختلف المنابر الإعلامية، والتي تثمّن كلها الجهود المصرية الداعمة للمغرب الأقصى، عبر مختلف المحطات، التي مرّ بها نضال الشعب المغربي ضد الاستعمار الأوربي.

وبرزت هذه الإشادات العربية أكثر، بعد احتضان مصر للزعماء المغاربة، وفسح المجال أمامهم للعمل والنشاط الوطني لصالح قضايا بلدانهم، ويقودنا الحديث هنا إلى انعقاد مؤتمر المغرب العربي في القاهرة، بين 15 و 22 فيفري 1947، والذي انبثق عنه تأسيس مكتب المغرب العربي، كما سبقت الإشارة إليه، والدعم الكبير الذي لقيّه من مختلف الهيئات، والشخصيات المصرية على اختلاف انتماءاتهم الفكرية والإيديولوجية؛ إذ وتثمينا لهذا الجهد، قرر المجتمعون من مختلف الأحزاب الوطنية المغاربية توجيه الشكر للملك فاروق، الذي أيّد ودعّم عقد هذا المؤتمر في

[1] - نفسه، ص 232.

بلاده، كما تمّ توجيه الشكر أيضا لكلّ الهيئات السياسية، والدينية، والثقافية المصرية، التي احتضنت ودعّمت هي الأخرى هذا المؤتمر[1].

وتقديرا منه للجهود التي بذلتها الصحافة المصرية في دعم قضية المغرب العربي والتعريف بها، وجّه أعضاء مكتب المغرب العربي بالقاهرة دعوة للصحافة المصرية لجلسة شاي، أين استغلّها بعض القادة المغاربة لإلقاء كلمات، تشيد بالدعم المصري للقضايا المغاربية، وكان من هؤلاء عبد الكريم غلاب من المغرب الأقصى[2].

وصنعت الحدث آنذاك في مصر، والعالم بأسره عملية نزول، ولجوء الأمير عبد الكريم الخطابي إلى مصر، هذه العملية التي كانت البصمة المصرية واضحة فيها، تركت موجة كبيرة من التقدير والشكر للملك فاروق، ومختلف أطياف الشعب المصري، وفعالياته المختلفة المشارب؛ إذ تهاطلت بيانات وبرقيات التنويه والامتنان، من عديد البلدان العربية والإسلامية[3].

فمن مصر، وتحديدا الجزيرة، أبرق محمد إدريس المهدي السنوسي مهنئا بمناسبة التجاء الأمير الخطابي إلى مصر، معربا عن تقديره الكبير لخطوة الملك فاروق باستضافته قائلا:"أرجو التكرّم برفع خالص الشكر والولاء لجلالة مولانا الملك فاروق المعظّم حامي العروبة والإسلام...ولا نستغرب هذا من جلالته حيث هو ملجأ اللاجئ، وأمن الخائف أمدّ الله في عمر جلالته، ووطّد دعائم ملكه، وأيّده بروح من عنده"[4].

كما وجّه سكرتير اللجنة الفلسطينية بالقاهرة، محمد علي الطاهر شكره للملك فاروق، على ما بذله من جهود جبارة لإنهاء معاناة الأمير عبد الكريم الخطابي بالمنفى، ومعربا له عن امتنان الجماهير الفلسطينية والعربية لهذه الخطوة الجريئة[5].

وقابلت الأوساط العربية في فلسطين نزول الأمير عبد الكريم، ولجوئه إلى مصر بحماسة بالغة، عنيّت الصحف الفلسطينية بإبرازه، فكتبت صحيفة فلسطين تقول:"بطل الريف عبد الكريم من أسر الاستعمار إلى رحاب الفاروق حامي الديار"، وعلّقت جريدة الدفاع على النبأ بكلمة في صدر صفحتها الأولى قائلة:"إنها لمأثرة عظيمة للفاروق الكريم، وإنها للفتة كريمة، تعتبر تاجا لتلك اللفتات، وهي كثيرة، فقد حال جلالته حفظه الله بين الأمير والمنفى،

[1] – الرشيد إدريس: ذكريات...، المصدر السابق، ص43. الأهرام: العدد 22192 ليوم 19 فيفري 1947، ص 01.
[2] – الأهرام: العدد 22198 ليوم 25 فيفري 1947، ص 04.
[3] – المقطم: 07 جوان 1947، ص 02.
[4] – المقطم: 04 جوان 1947، ص 02.
[5] – المقطم: 02 جوان 1947، ص 02.

فأعطاه حريته حين شاء الاستعمار حبسها عنه"، وكتبت جريدة الوحدة أيضا:"اليوم يضرب الاستعمار ضربة، سيكون لها أثرها في دفن السيطرة، والاستعمار، فهنيئا للعرب بالفاروق وكرمه، وهنيئا لهم بعبد الكريم، وهنيئا لعبد الكريم، ولكل مناضل بالحرية[1].

ومن القدس، بعث الحزب العربي الفلسطيني برقية شكر وعرفان للملك فاروق على حسن صنيعه؛ حيث جاء فيها:"يلتمس الحزب من معاليكم رفع آيات شكر فلسطين العربية المجاهدة لجلالة الفاروق؛ للعطف الملكي الكريم، مسجلا بذلك من جديد للعروبة والإسلام مفخرة ثانية طوّق بها أعناق العرب، حيا الله الفاروق، وأيّده بنصر من عنده"[2].

وبنابلس الفلسطينية، ثمّن الدكتور مصطفى بوشناق موقف مصر والملك فاروق؛ إذ أبرق شاكرا جهود مصر وملكها في دعم كفاح الشعب المغربي، معبّرا عن ذلك بالقول:"أرفع إلى جلالة الملك المفدّى لله العمل العظيم الصالح، حيّا الله جلالة الفاروق خليفة عمر وصلاح الدين، سجّل التاريخ الذهبي للعروبة والإسلام حمايتكم لبطلها الحسيني والخطابي، عاشت وضاءة بنور الفاروق العظيم". كما وردت من غزة أيضا برقية شكر إلى الملك فاروق، وتحديدا من النادي القومي، الذي عبّر عن تقديره لموقف فاروق، بفك أسر الأمير عبد الكريم واحتضانه له[3].

وفي دمشق، أثنى أمين سر الحزب القومي العربي على الموقف السديد، للملك فاروق تجاه الأمير عبد الكريم، موجّها تحياته للملك فاروق قائلا:"نرجو أن ترفعوا لصاحب الجلالة جزيل شكر القوميين العرب وإعجابهم بحماية ورعاية الأمير[4].

من جهة أخرى، رفع الأستاذ الشاذلي المكي، سكرتير حزب الشعب الجزائري، رسالة[5]، بعث بها السيد مصالي الحاج رئيس الحزب إلى الملك فاروق، يشكره فيها على

[1] – الأهرام: العدد 22277 ليوم 02 جوان 1947، ص 01.

[2] – المقطم: 03 جوان 1947، ص 02.

[3] – المقطم: 03 جوان 1947، ص 02.

[4] – المقطم: 03 جوان 1947، ص 02.

[5] – وقد جاء نص الرسالة كاملا كالآتي:"حضرة صاحب الجلالة مفخرة الشرق، ونصير العروبة، الملك فاروق المعظم، اسمحوا لنا بأن ننتهز فرصة فرصة التجاء البطل الريفي، الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي إلى رحابكم، لنجدد لجلالتكم ولاءنا، وإخلاصنا، مشيدين بالأثر العظيم، الذي تركته حماية جلالتكم للأمير المستجير.

وإنها لمنة من الله عليه، وعلى العرب أجمعين؛ إذ جعل خلاصه على يدي جلالتكم، وانتهاء أسره بأرض مصر الشقيقة العزيزة، وأن أياديكم على العروبة لأكثر من أن تحصر، وأعمالكم الخالدة سوف يتحدث بها التاريخ، جيلا بعد جيل، وعصرا بعد عصر.

حسن صنيعه تجاه الأمير عبد الكريم، ومبلّغا إيّاه امتنان الشعب الجزائري وتقديره للجهود التي يبذلها في سبيل قضايا المغرب العربي عامة[1]، وفي هذا الشأن قابل الشاذلي المكي إبراهيم عبد الهادي بك رئيس الديوان الملكي بقصر عابدين، وسلمه الرسالة التي بعث بها مصالي الحاج للملك فاروق[2].

كما وجّه الشاذلي المكي برقية أخرى، موجهة إلى رئيس الوزراء المصري محمود فهمي النقراشي باشا، قدّم له نيابة عن الشعب الجزائري خالص الشكر، وذلك نظير صنيعه تجاه الأمير عبد الكريم، وأيضا نحو قضايا المغرب العربي عامة[3].

وارتأى عدد من الزعماء المغاربة، وعلى رأسهم الحبيب بورقيبة، والدكتور الحبيب ثامر، رفقة علال الفاسي، وعبد الخالق الطرّيس التنقل إلى قصر عابدين، أين قيّدوا أسماءهم في سجل التشريفات، رافعين باسم أقطار المغرب العربي أسمى آيات الشكر، للملك فاروق على مكرمته التاريخية، تجاه الأمير عبد الكريم، وقضية المغرب العربي قاطبة، داعين له بطول العمر، ودوام التوفيق في مساعيه لخير الأمم العربية[4].

ولم يفوّت شباب شمال إفريقيا بلبنان الفرصة، ليقدم شكره الخالص، وتقديره الكبير للملك فاروق على كرمه، وحسّه القومي والعروبي تجاه الأمير عبد الكريم، وقضايا المغرب العربي بصفة عامة، موجّها في الآن نفسه دعوة للأمير للنزول بلبنان، واستضافته هناك[5].

ب- التركية:

كان الاهتمام في تركيا بقضايا شمال إفريقيا عموما، والمغرب الأقصى تحديدا محتشما، وتجلى ذلك في تعاطي الإعلام التركي خاصة المحدود بموضوع نزول الأمير عبد الكريم في مصر، رغم التعليق المسهب نوعا ما الذي درجت عليه الصحف التركية، خاصة على كل ما يختص بالبلدان العربية. فقد خصصت جريدة وقت شبه الرسمية التركية

وإننا؛ إذ ننوّه بمواقف جلالتكم، تلكم المواقف التي تُمليها الوطنية العربية الصادقة، والغيرة الإسلامية الخالصة، والوفاء المصري النبيل، وشهامة الملك العظيم، نعرب عما يحمله لجلالتكم الشعب الجزائري بأجمعه من الوفاء، والمحبة، والإكبار، والإجلال، وعن خير ما يتمناه لجلالتكم من العهد المظفر السعيد، والعمر المديد، وللأمة المصرية الكريمة من السؤدد، والرفاهية، واستكمال الاستقلال بوحدة الوادي والتاج، لازلتم جلالتكم، للعرب ملاذا، للمجاهدين إماما، وللجزائريين مغيثا ونصيرا". أنظر: الأهرام: العدد 22284 ليوم 09 جوان 1947، ص 02.

[1] - الأهرام: العدد 22284 ليوم 09 جوان 1947، ص 02.

[2] - السياسة: 09 جوان 1947، ص 02. أنظر للمزيد: الملحق رقم: 31، ص 526.

[3] - السياسة: 02 جوان 1947، ص 01.

[4] - الأهرام: العدد 22277 ليوم 02 جوان 1947، ص 01.

[5] - السياسة: 05 جوان 1947، ص 02. للاطلاع أكثر: أنظر: الملحق رقم: 31، ص 526.

وحدها فصلا رئيسيا للتعليق على هذه المسألة قائلة:"هل اتخذ الأمير عبد الكريم هذا القرار ليخلد إلى حياة هادئة في صفوف الأمة العربية، أو هل هذا القرار مرتبط بخطة وضعها الزعماء العرب اللاجئون، من دعاة الاستقلال الذاتي في مصر؟، ومن المؤكد، تضيف الجريدة أن مخاوف الفرنسيين، ناجمة عن هذا الاحتمال الثاني، وأعابت الجريدة التركية على فرنسا تصرفها خارج القانون الدولي من أجل مصلحتها، مؤكدة أن موقف فرنسا من الوجهة القانونية ضعيف جدا؛ حيث تساءلت قائلة: "وهل يوجد قانون فرنسي يرغم الأمير على الإقامة في فرنسا بعد إطلاق سراحه؟"[1].

وحول التداعيات المتوقعة على العلاقات الفرنسية المصرية مستقبلا بسبب هذه القضية، أضافت بأنه لا يمكن التكهن، بما ستكون عليه تطورات الخلاف، الذي قام بين مصر وفرنسا، سواء بصدد الأمير أو بصدد الطوافة الأميرة فوزية المصرية، آملة من فرنسا أن لا تُقدم على خطوات متسرعة، قد تلحق بها أضرارا بعد ذلك، وفي ذلك تقول:"ونحن نرى أنه يجب على فرنسا أن تتجنّب الاستسلام إلى الغضب، وأن تحاول إيجاد حل دائم، وإذا ما حدث العكس، فإن فرنسا ستواجه مصاعب جديدة، فضلا عمّا لديها من مصاعب راهنة[2].

أما صحيفة أولوس، فقد نقل فيها السيد شكري أسمر عن التجاء الأمير عبد الكريم إلى رحاب الملك فاروق قوله:"من البديهي أن يكون زعيم الريف قد حنّ إلى الحرية بعد عشرين سنة ونيّف قضاها في المنفى، لما مر بخاطره طيف، ما سيعفيه في الغربة من باقي الأجل، ولا يقل عن ذلك بداهة أن تكون الحكومة المصرية، قد أبت على نفسها أن تسلم بطل الريف إلى فرنسا، ولا يسع جميع المعجبين بهذا البطل، إلا أن يغتبطوا باسترداده الحرية، ولا يحق لفرنسا أن تنظر إلى هذا الاغتباط على أنه ينطق بالتنكر لها، ولو لم يكن للفرنسيين ما لهم من المصلحة في هذه المسألة، لشاركونا وجهة نظرنا إلى الأمر[3].

وكان الإعلام التركي قبل ذلك، قد خصّ انعقاد مؤتمر المغرب العربي بالقاهرة ببعض الاهتمام، وعلى رأسه راديو أنقرة، الذي استعرض تفاصيل هذا المؤتمر، عندما عرّج على الأطراف التي حضرته، وأهم القرارات التي خرج بها، بالإضافة إلى الأهمية التي يكتسيها هذا المؤتمر في مستقبل شعوب المغرب العربي، وعلاقتها بالمستعمر[4].

[1] – الأهرام: العدد 22279 ليوم 04 جوان 1947، ص 03.

[2] – الأهرام: العدد 22279 ليوم 04 جوان 1947، ص 03.

[3] – الأهرام: العدد 22284 ليوم 09 جوان 1947، ص 02.

[4] – أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية بالمعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، تونس، شريط رقم: 984 R، رقم 2892، ملف حول الوطنيين المغاربة بمصر (1)، مؤتمر شمال إفريقيا، 03 فيفري 1947-17 سبتمبر 1947.

3- ردود الفعل الغربية:

أبدت جل الدول الغربية، وفي مقدمتها الدول الأوربية، وطبعا فرنسا وإسبانيا عدم رضاها، وقلقها، بل وتهديدها لمصر في أحيان كثيرة، على النهج الذي انتهجته تجاه قضايا المغرب العربي عموما، والمغرب الأقصى تحديدا، والتعاون والمساندة التي أبدتها مصر نحوها، عبر مختلف المحطات والأحداث، التي شهدها المغرب خلال فترة الحماية الفرنسية الاسبانية عليه؛ إذ توجسّت السلطات الفرنسية خيفة من الأمر، خاصة من تأثير وجاذبية المشرق العربي، وفي مقدمته مصر لدول المغرب العربي[1].

أ- الفرنسية:

1- ردود الفعل الفرنسية اتجاه الاحتجاج المصري على الظهير البربري 16 ماي 1930:

أفرزت موجة الغضب، التي عمت الأقطار العربية، والإسلامية عموما، والقطر المصري خصوصا على الظهير البربري الذي استصدرته السلطات الفرنسية في 16 ماي 1930، والتهديد الذي تلقته من مختلف فئات المجتمع المصري، لاسيما بمقاطعتها في شتى المجالات، ونقل ما تقوم به، والتشهير به أمام مختلف المنابر، والهيئات في العالم، استياء وتوجّسا فرنسيا كبيرين. وتبعا لذلك، جاء الرد الفرنسي على ما أحدثه هذا الظهير من زلزال شعبي في مصر؛ إذ شكّل ذلك مبعث قلق لها، خاصة لما يتعلّق بتهديد مصالحها في قطر مهم كمصر، عندما أصدرت مفوضيتها في القاهرة بيانا توضيحيا حول هذا الظهير؛ حيث، حاولت من خلاله إيهام الرأي العام المغربي والإسلامي، وكسب ودّه، لوقف الاحتجاجات المختلفة، التي أعقبت صدور هذا الظهير[2].

حيث، حاولت المفوضية الفرنسية بمصر، كرد منها على التساؤلات التي تلقتها من شعوب المغرب الأقصى، والمشرق العربي، ولاسيما من مصر[3]، توضيح الصورة لهم، وذلك بإصدارها لتصريح نشرته تحت عنوان: "مسألة قبائل البربر"، والذي نشرته جريدة الأهرام، مترجما إلى اللغة العربية، وقد جاء فيه بيان مفصّل عن هذا الظهير في مجموعة من النقاط جاءت كما يأتي:

- إن صدور هذا القرار جاء من السلطان المغربي سيدي محمد بن يوسف، الذي أصدره في 16 ماي 1930.

---

[1] - خالد عبيد: مكتب .....المرجع السابق، ص 101.

[2] - قاسم الزهيري: إسهامات...، المرجع السابق، ص 184-185.

[3] - المنار: المجلد 31، الجزء 03، سبتمبر 1930، ص 211.

– مقتضى هذا القرار، يشترك السلطان وفرنسا في العمل على تحقيق العدالة للقبائل البربرية، دون المساس بعقيدتهم.

– هذا الظهير، جاء تتمة لظهير سابق صادر في عهد السلطان مولاي يوسف يوم 11 سبتمبر 1914، والذي يعطي للقبائل البربرية الحق في التعامل بنظامهم الخاص، المبني على الأعراف والتقاليد، الأمر الذي لم يعترض عليه المسلمون، وحتى العلماء منهم الأشد غيرة على الإسلام.

– المدة بين الظهيرين (16 سنة)، أظهرت بعد دراسة هذه المسألة، والتفكير طوال هذه المدة، أن فرنسا لم تظلم أحدا بخطوتها هذه، بل كانت على صواب[1].

– النص الجديد للمرسوم، لا يعدو أن يكون إفرازا تشريعيا للوضع المتّبع بين هذه القبائل منذ القديم، أي إقرار قانوني لحالة موجودة منذ أمد بعيد.

– ما يبدو إضافة على الظهير السابق، هو ناجم عن التوفيق بين هذه الحالة (العادات والتقاليد)، والضرورات القضائية الإدارية الحالية[2].

وقد أكّدت السلطات الفرنسية، على أن الظهير تناول بعض الأمور لخصتها فيما يلي:

أولا: اختصاص القانون المعترف به بين البربر والجهات الأخرى أيضا ضمن حدوده ذاتها.

ثانيا: الاختصاص القانوني للجماعة المتبع في جميع الأحوال المدنية، والتجارية، وفي الثوابت والمنقولات، ونظام الإرث والأحوال الشخصية.

ثالثا: إدخال قاضي فرنسي بين العدول الوطنيين في المسائل الجنائية فقط.

وأضاف بيان المفوضية الفرنسية، أن هذا الظهير أيضا:

– يتماشى مع تطلعات البربر، كما تؤكد ذلك الرسائل العديدة، التي وردت إلى السلطان بالرباط (لأن الظهير صدر باسمه).

– السلطان نفسه، لا يرى في هذا الظهير انتقاصا من سلطته كما يدّعي البعض، لأن القرارات القضائية في الأماكن التي يقطنها البربر تصدر باسمه، كما أن القضاة يعينون بقرارات وزارية.

[1]– المنار: المجلد 31، الجزء 03، سبتمبر 1930، ص 211.

[2]– المنار: المجلد 31، الجزء 03، سبتمبر 1930، ص 211.

– العادات والتقاليد البربرية المخالفة للشرع، ظلت محترمة من قبل السلاطين، الذين تعاقبوا على حكم المغرب الأقصى، فلا يسع فرنسا سوى الالتزام بهذا المبدأ، خصوصا وأن المبدأ الأساسي للحماية، هو عدم التدخل في المسائل الدينية[1].

– إن السياسة الفرنسية سواء في الغرب، أو الشرق واحدة، وأنها قد قدمت من الدلائل في الجزائر، ما يكفي للتأكيد على احترامها للحريات الدينية.

– كان دور السلطات الفرنسية هاما في تنظيم المالية المغربية؛ إذ ترتب عن ذلك آثارا إيجابية في المجال الديني والتعليمي؛ حيث بفضل ذلك تم ترميم بعض المساجد والمدارس[2].

وأتبع الوزير الفرنسي الجديد البيان السابق بكتاب أصدره خصيصا للظهير البربري، وضم عدة نقاط من بينها:

– الفهم الخاطئ للكثير من الناس، حتى من الولاة للظهير البربري.

– الظهير الذي أصدره السلطان ليس جديدا، فهو عبارة عن تنظيم للجماعات البربرية، وإعطاء الصبغة القانونية التي يتحاكمون بها، وأن مضمونه لم يكن سوى إقرار لحالة،كان يتمشى عليها البربر منذ القديم.

– لا يجب الاعتقاد بأن مضمون الظهير (التعامل بالعرف)، يناقض الشرع الإسلامي.

– إنّ إبقاء القاطنين في بلاد البربر، الذين يتعاملون منذ القديم بالشرع الإسلامي على ما كانوا عليه، وعدم إرغامهم على التحاكم في المحاكم البربرية، هو إجراء احترازي لما قد ينجرّ عن ذلك من حوادث.

– للقبائل المستعربة الحق في التحاكم بالشرع، فالسلطان على استعداد لتعيين قاض لهم.

– السماح للطلبة، والفقهاء العاملين بالمناطق البربرية، ومشايخ الطرق الصوفية، الذين يعملون عل جمع الصدقات بالدخول إليها، فالظهير البربري هذا هو آلة رفق وليست جبر وقهر[3].

ونتيجة للدور الكبير، الذي لعبه شكيب أرسلان في إثارة الشعوب العربية، وتحريضها ضد السلطات الفرنسية على خلفية إطلاق الأخيرة للظهير البربري، قررت سلطات الحماية الفرنسية في المغرب الأقصى، عدم السماح له بدخول الأراضي المغربية الخاضعة لها، وحتى من الذهاب إلى طنجة رغم طابعها الدولي، وذلك غداة الزيارة التي قام بها

[1]– المنار: المجلد 31، الجزء 03، سبتمبر 1930، ص 219.
[2]– المنار: المجلد 31، الجزء 03، سبتمبر 1930، ص 212.
[3]– المنار: المجلد 31، الجزء 04، أكتوبر 1930، ص 312– 313.

إلى منطقة الشمال المغربي، أين قاد من هناك حملة التشهير بفرنسا، وما تقوم به ضد الشعب المغربي الأعزل عندما حل بتطوان[1]، التي لقي بها ترحابا كبيرا[2]؛ حيث حمّلته مسؤولية تكتّل العالم الإسلامي ضدها[3].

كما ظل يؤكد مرارا، على أنّ فرنسا تقوم بكل ذلك، وفي الآن عينه تدّعي أنها بلاد الحرية، والإخاء، والمساواة[4]، كما أكد أيضا بأن سياسة جميع الأحزاب الفرنسية متفقة على سياسة الاستعمار، فعنده سياسة الحزب الاشتراكي الفرنسي، هي نفسها سياسة الحزب الجمهوري الراديكالي[5].

2- ردود الفعل الفرنسية على تأسيس مكتب المغرب العربي بمصر والتعاطف المصري معه:

لم تخف الدوائر الفرنسية تخوفها، من التأثير المشرقي على أقطار شمال إفريقيا منذ فترة، وعليه، وجّهت تعليمات لمصالح الدعاية والإعلام الفرنسية بشمال إفريقيا، منذ ماي 1944، للعمل على التقليل من أهمية ما يروّج له عن تضامن سياسي عربي، لاسيما المصري مع بلدان المغرب العربي عامة، وقد كرّس ذلك وزير فرنسا المفوض في مصر، عقب مؤتمر الإسكندرية التحضيري في سبتمبر 1944، عندما اقترح عزل تونس، والجزائر، والمغرب الأقصى تدريجيا عن ما أسماه التأثير الشرقي. وازدادت المخاوف الفرنسية أكثر من نشاط المغاربة في مصر، بعد عقدهم للمؤتمر التأسيسي لمكتب المغرب العربي بالقاهرة؛ حيث سارعت السلطات الفرنسية إلى عقد مؤتمر في الأردن في أفريل 1947، بالتنسيق مع السلطات الأردنية للمهاجرين المغاربة الموالين لها بالمشرق، محاولة منها محاصرة الطفرة التي أحدثها مكتب المغرب العربي بالقاهرة في العالمين العربي والإسلامي[6].

---

[1] – يشير عبد الكريم غلاب إلى أن زيارة الأمير شكيب أرسلان إلى الشمال المغربي، كانت بعد اتصال الطلبة المغربيين به، وهو ما فتح الباب له لزيارة مدينتي طنجة وتطوان سنة 1930، ويضيف بأن عبد السلام بنونة لعب دورا كبيرا في تمتين هذا الاتصال، مستغلا العلاقة الوثيقة، التي كانت تربطه بالأمير. أنظر: عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة.....، ج01، المصدر السابق، ص 385.

[2] – محمد بن الحسن الوزاني: المصدر السابق، ج03، ص 310-318.

[3] – محمد الخطيب: في ذكرى صدور الظهير البربري بالمغرب، مجلة دعوة الحق، العدد 229، شعبان-رمضان 1403/ماي- جوان 1983، ص 55.

[4] – من ذلك، ما أوردته مجلة النذير حول سوء معاملة المستعمر الفرنسي لسكان المستعمرات، والعنصرية التي يمارسها بحقهم؛ حيث إنه حُكم بالبراءة على قاتل فرنسي لمجرد ظن قاضي المحكمة الفرنسية بأن القتيل عربيا، قبل أن يكتشف الحقيقة بأن الضحية فرنسيا هو الآخر، أنظر: النذير: العدد 04، السنة الأولى، الاثنين 21 ربيع الثاني 1357 هـ.

[5] – النذير: العدد 04، السنة الأولى، الاثنين 21 ربيع الثاني 1357 هـ .

[6] – خالد عبيد: مكتب.....المرجع السابق، ص 101.

وعقب عقد مؤتمر المغرب العربي بالقاهرة -كما سبقت الإشارة إليه- ما بين 15 و 22 فيفري 1947، وما تبعه من تأسيس لمكتب المغرب العربي، برزت العديد من ردود الفعل في العالم، لاسيما لدى الصحافة العالمية، التي ركّزت على الإشارة إلى أهمية المكتب، وتداعيات تأسيسه على نضال الشعوب المغاربية، وكانت الصحف الفرنسية في مقدمتها؛ حيث كتبت العديد من المقالات تحذر فيها من خطورة هذا المكتب على فرنسا، ملقية باللائمة على مصر، لسماحها بعقده فوق أراضيها، وترك حرية العمل والتنقل لأعضائه، ومنها "مجلة فرنسا" (Revue de France)، التي نشرت عددا خاصا بالمغرب، مخصصة فصلا منه للحديث عن مكتب المغرب العربي؛ إذ قالت بهذا الخصوص: "لقد تأسس المكتب المغربي للقضاء على مصالح فرنسا في شمال إفريقيا، وهو مكتب يتلقى التعاليم من الأحزاب الاستقلالية في تونس، والجزائر، والمغرب...إن مكتب المغرب العربي يزعم أن من حقّه – استنادا إلى هذه الأحزاب- أن يضع أسس مستقبل تونس، والجزائر، والمغرب، أما الحقيقة فهي أن المكتب امتداد للجامعة العربية[1]، بل قسما مكملا لها [2].

أما جريدة Le Figaro فعلّقت على الحدث بالقول: إن مكتب المغرب العربي بلا شك امتداد لجامعة الدول العربية، وعبره يحاول عبد الكريم الخطابي أن يستغل نشاط شباب أعضائه، للقضاء على مصالح فرنسا في شمال إفريقيا. وفي عدد آخر، صرّحت الجريدة قائلة:"يجب أن لا ننسى أنه يوجد في مصر – زعيمة البلاد العربية- على حد وصفها، مكتبا يدعى مكتب المغرب العربي، وهو يمثل الأحزاب الاستقلالية في شمال إفريقيا، وقد أوصى بتأسيسه مؤتمر المغرب العربي الذي عقد في فيفري 1947، وهو المؤتمر الذي لم نتفطن لخطورته حينذاك، ويشتمل المكتب على قسم خاص بالدعاية، والنشر دائب النشاط، يطارد بأنبائه ما تنشره وكالاتنا الإخبارية...إن مكتب المغرب العربي يقوم بنشاط واسع النطاق، ويجب أن نتأكد من أنه يلقى تأييدا كبيرا من قبل سائر الدول العربية[3].

وعلّق مبعوث جريدة Le Figaro جون إيرفيي على ما حدث بمصر، في جوان 1947 بالقول:"وقع إنشاء مكتب المغرب العربي، يعني مركز تجمّع كل الشمال إفريقيين الأحرار، والآن توجد بالقاهرة نوع من الحكومة الوهمية لشمال إفريقيا الحرة، أو حكومة التحرير الوطني"[4].

[1] – عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة....، ج1، المصدر السابق، ص 12.

[2] – علال الفاسي: الحركات.....، المصدر السابق، ص 370.

[3] – عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة .....، ج01، المصدر السابق، ص 384.

[4] – خالد عبيد: مكتب.....، المرجع السابق، ص 102.

في حين، قالت جريدة Le pays بأنه يكفي أن نقول أن عبد الكريم الخطابي – وهو العدو الذي قاومنا في الماضي، وما يزال مستعدا لمقاومتنا في المستقبل–، يقيم الآن في قصر مكتب المغرب العربي، وهو المكتب الذي يعمل على طردنا من شمال إفريقيا، بإرشاد من جامعة الدول العربية[1].

أما على الصعيد الرسمي، فقد نشطت السفارة الفرنسية في القاهرة كثيرا في رصد كل حيثيات المؤتمر ونتائجه، وموافاة وزارة خارجية بلادها بكل التفاصيل عنه، لاسيما، ما خصّ الأطراف التي حضرت المؤتمر، وعلى رأسها عبد الرحمن عزام باشا، والخطاب الذي ألقاه فيه، وحديثه عن دعمه المطلق لهذا المؤتمر، وسعيه الدؤوب لتقديم المساعدة لشعوب المغرب العربي في مواجهة الاستعمار الأوربي، تحت مظلة جامعة الدول العربية[2].

كما أشارت أيضا تقارير السفارة الفرنسية إلى المطالب، التي رفعها المؤتمرون لجامعة الدول العربية، والتي تمحورت حول البلدان المغاربية الثلاث، والسماح بتعيين ممثلين عن هذه البلدان في مختلف اللجان التابعة للجامعة العربية، فضلا عن اعتماد ممثلين من دول المغرب العربي الثلاث في الجامعة، علاوة على مطالبتهم جامعة الدول العربية برفع قضية المغرب العربي إلى مختلف المنظمات الدولية[3].

وسعيا منها، لتحييد الموقف المصري المساند لنشاط المغاربة بمصر، اقترحت فرنسا على مصر في أوت 1947 تأييدها في مجلس الأمن أمام انجلترا، مقابل تخليها عن الاهتمام بوطنيي المغرب العربي[4]، كما قامت السفارة الفرنسية بالقاهرة بوضع جواسيس، لمراقبة تحركات الوطنيين المغاربة هناك[5]، ولذات الغرض، قامت السلطات الفرنسية بإنشاء

---

[1] – عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة.....، ج1، المصدر السابق، ص 384..

[2] – أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية بالمعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، شريط رقم: R 984، رقم 2892، ملف خاص بالوطنيين المغاربة بمصر (1)، مؤتمر شمال إفريقيا، 03 فيفري 1947–17 سبتمبر 1947.

[3] – أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية بالمعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، شريط رقم: R 984. ملف خاص بالوطنيين المغاربة بمصر، رقم 2892، ملف خاص بالوطنيين المغاربة بمصر (1)، مؤتمر شمال إفريقيا، 03 فيفري 1947–17 سبتمبر 1947.

[4] – وفي الحقيقة، فإن فرنسا حاولت اللعب على وترين مع مصر في قضيتها مع الإنجليز، قصد فك الصلة بينها وبين قادة الحركات الوطنية المغاربية عموما، والحركة الوطنية المغربية تحديدا؛ حيث تحاول استمالتها عبر الوقوف إلى جانبها في مجلس الأمن تارة، بينما تلوّح باستعمال حق الفيتو ضدها تارة أخرى، مثلما هدد به مندوب فرنسا لدى مجلس الأمن الدولي في سبتمبر 1947، بمنع أي قرار قد يصدره المجلس في صالح مصر، قد يكون من شأنه –حسبه– سببا في إضعاف موقف فرنسا في الهند الصينية، ومدغشقر، وشمال إفريقيا. أنظر: روز اليوسف: 10 سبتمبر 1947، ص 08.

[5] – ولهذا الغرض أوعزت الحكومة الفرنسية إلى سفارتها بالقاهرة، بتكثيف رقابتها لتحركات الزعماء المغاربة، لاسيما بعد انتقال علال الفاسي، ومحمد حسين الألوسي، ولجوء الأمير عبد الكريم الخطابي، يأتي ذلك بعدما تلقت الحكومة الفرنسية من سفارتها بالقاهرة تقريرا مما جاء فيه:"...لقد أصبحت القاهرة مركزا رئيسيا للحركة الاستقلالية العربية، ومحمر القوى المعادية لفرنسا في شمال إفريقيا، هذه القوى التي تستند إلى الجامعة العربية...". أنظر: روز اليوسف: 09 جويلية 1947، ص08.

مركز ببيروت، وإقامة فروع له في القاهرة، ودمشق، لمراقبة تحركات المناضلين المغاربة، بعدما اعتبرت فرنسا أن مركز المقاومة في نظرها، قد تحول من المغرب إلى المشرق، الذي أصبح حسبها مقر القيادة المغربية. وفي هذا السياق دائما، ومحاولة منها لقطع الصلة بين المغرب العربي، والمشرق العربي، وفي مقدّمتها مصر، طالبت السلطات الفرنسية بإعادة ليبيا إلى الهيمنة الإيطالية، هادفة من وراء ذلك إلى خلق جدار فاصل من الاستعمار الإيطالي بين المشرق العربي وبين المغرب العربي[1].

وللحد من تأثير الدعاية المناهضة، التي يقوم بها مكتب المغرب العربي ضد فرنسا بمصر، أقدمت مفوضيات فرنسا في المشرق العربي، على نشر كراسات دعاية لها، ولطريقة استعمارها شرحت خلالها ما أسمته بالدور الإيجابي، الذي قامت به فرنسا في المغرب الأقصى في شتى المجالات. كما قامت سفارة فرنسا بمصر خلال تواجد الحجاج الوافدين من المغرب العربي بمصر، أواخر أكتوبر وبداية نوفمبر 1948، بتوزيع أعداد من مجلة الحوادث المصرية، التي تنتقد تصرفات أعضاء مكتب المغرب العربي، وخلافاتهم الداخلية حول الأمور المالية الخاصة بالمكتب. ولم تترك السلطات الفرنسية أية فرصة إلا ووظفتها لصالحها في مواجهة مكتب المغرب العربي؛ إذ استغلت حادثة مرسى مطروح، التي قتلت فيها القوات المصرية عددا من المتطوعين المغاربة القاصدين فلسطين للجهاد، لتبرز لشعوب المغرب العربي تخلّي مصر والجامعة العربية عنهم[2].

ولممارسة ضغط أكبر على مصر، قصد التأثير على علاقتها بالمغرب العربي، خاصة مشاريع التبادل والتعاون الثقافي، الذي اتفق الطرفان على إثرائه، ومواجهة المحاولات المصرية لزيادة مساعدتها الثقافية للشعب المغربي، رفضت السلطات الفرنسية إنشاء قنصليات مصرية في شمال إفريقيا، ولاسيما بالمغرب الأقصى، وهو ما ردّت عليه السلطات المصرية بالمثل لما رفضت وزارة الخارجية المصرية فتح وكالات لفرنسا في الصعيد[3].

3- ردود الفعل الفرنسية على لجوء الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي إلى مصر:

تركت عملية نزول الأمير عبد الكريم الخطابي وعائلته، ومن ثمة لجوءه إلى مصر، رد فعل فرنسي سريع وقوي؛ إذ نزل خبر قبول الملك فاروق للجوئه إلى مصر كالصاعقة على الحكومة الفرنسية، وترك عليها أثرا عنيفا[4]؛ إذ أفرز ذلك قلقا كبيرا في الدوائر الرسمية الفرنسية؛ حيث كانت الخشية من أن يؤدي وصوله إلى مصر، إلى اشتداد الحركات القومية

[1] – خالد عبيد: مكتب.....، المرجع السابق، ص 102.

[2] – نفسه، ص 103.

[3] – المصري: العدد: 3764، 14 فيفري 1948، ص 01. المصري: العدد: 3768، 18 فيفري 1948، ص 03.

[4] – علال الفاسي: الحركات....، المصدر السابق، ص 402.

المعادية لفرنسا في شمال إفريقيا، من تونس إلى مراكش[1]. كما أوردت جريدة المصري نقلا عن مراسل جريدة The Sunday Times الإنجليزية أن اضطرابات ظهرت في في باريس، بعد سماع خبر نزول الأمير عبد الكريم بمصر[2].

حيث، احتجت السلطات الفرنسية بشدة على موافقة السلطات المصرية على طلب الأمير اللجوء السياسي إلى مصر[3]، وهو ما ترجمه الوزير الفرنسي جورج بيدو بتقديم احتجاج شديد إلى سفير مصر في باريس ثروت بك، على ما أسماه تواطؤ الحكومة المصرية مع الأمير عبد الكريم الخطابي، مؤكدا له بأن السلطات الفرنسية لديها الأدلة الكافية على ذلك[4]، كما عبّر أيضا وزير الخارجية الفرنسي عن اندهاشه من تصريح وزير الخارجية المصري، بعدم علم السلطات المصرية بنزول الأمير عبد الكريم، مؤكدا مجددا على اقتناع وزارة الخارجية الفرنسية بأن نزول الأمير عبد الكريم ما كان ليكون لو لم يتلق دعوة رسمية من السلطات المصرية[5]، مشددا للسفير المصري في باريس أن لفرنسا أدلة كثيرة على ضلوع مصر في عملية نزول الأمير، وهو مارد عليه السفير المصري بالقول أن الحكومة المصرية لم تقم إلا بواجب الضيافة نحو لاجئ سياسي[6].

هذا الطرح، أيدته مختلف الدوائر السياسية في هيئة الأمم المتحدة؛ حيث أعلنت عن تأييدها لمصر ضد فرنسا في قضية الأمير عبد الكريم، مستغلا ذلك عبد الرحمن عزام باشا الذي شدد فيه على حق مصر الثابت في التصرف في مثل هكذا حالات كما تشاء، كونها بلدا سبق وأن كانت منذ مدة قبلة للجميع من كل عرق ودين، كما أبدى دعمه الكامل لعبد الكريم، وكل دول شمال إفريقيا في كفاحها ضد المستعمر[7]، وهو ما قابله تصريح آخر لوزير الاستعلامات الاستعلامات الفرنسي بيير بوردان ردا على أسئلة الصحافة، حاول فيه التقليل من حدة التصريحات السابقة لزميله، مؤكدا أن التفكير في قطع العلاقات بين فرنسا ومصر غير مطروح في الوقت الراهن[8]، مثبتا أن البتّ في الموضوع

---

[1] – الأهرام: العدد 22278 ليوم 03 جوان 1947، ص 01.

[2] – المصري: العدد 3546 ليوم 02 جوان 1947، ص 02.

[3] – نقلت المصري لنا في هذا الإطار، وقبل ما ينتشر الخبر للسلطات العليا في البلدين، أن ربان السفينة احتج على عملية إنزال الأمير عبد الكريم، ثم تلاه احتجاج فرنسي على محافظ قناة السويس فؤاد شرين باشا، غير أن هذا الأخير رد بقوة على القنصل الفرنسي، وقال بأن الأمير لجأ إلى أرض مصرية، وله الحق دستوريا في أن يتمتع بحق اللاجئين، أما عن عدم حيازته أوراق إقامة، فرد بأن هذا شأن مصري خالص، وحكومة مصر وحدها من تقرر في ذلك. أنظر: المصري: العدد 3546 ليوم 02 جوان 1947، ص 01-02.

[4] – السياسة: العدد 371 ليوم 03 جوان 1947، ص 01.

[5] – المصري: العدد 3546 ليوم 02 جوان 1947، ص 02.

[6] – المصري: العدد 3547 ليوم 03 جوان 1947، ص 01. للاطلاع أكثر، أنظر: الملحق رقم: 29، ص 524، الملحق رقم: 30، ص 525.

[7] – المصري: العدد 3550 ليوم 07 جوان 1947، ص 1-5.

[8] – السياسة: العدد 373، 05 جوان 1947، ص 02.

يتوقف على إتمام الحكومة الفرنسية لجمع المعلومات حول الموضوع، ليضيف أن احتياطات عديدة ستقوم بها السلطات الفرنسية بشمال إفريقيا، دون أن يفصح عن طبيعتها أو فحواها[1].

وفي سياق متصل، هيمن موضوع نزول الأمير عبد الكريم بمصر على جدول أعمال مجلس الوزراء الفرنسي برئاسة رئيس الجمهورية "أوريول" (Auriol)؛ حيث ناقش العلاقات الفرنسية المصرية على ضوء المستجدات الحاصلة آنذاك، وكيفية التعامل مع الوضع[2]، كما اجتمع السفير الفرنسي في مصر جيلبير ارفنجاس بالنقراشي باشا، أين أدلى السفير عقب الاجتماع بتصريح قال فيه: بأنهما تناولا مواضيع تخص الأمور الجارية، والتي من بينها طبعا موضوع الأمير عبد الكريم، ونقلا عن الوكالة الفرنسية في القاهرة، فإن السفير الفرنسي أبلغ رئيس الحكومة المصرية محمود النقراشي باشا، بأن حكومة بلاده قد استدعته للتشاور معه، على أن يعود إلى القاهرة خلال بحر الأسبوع الجاري[3]. كما اعتبر السفير الفرنسي بالقاهرة عملية لجوء الأمير الخطابي، والباخرة فوزية، إضافة إلى تصريحات عزام باشا في أمريكا، التي ندّد فيها بفرنسا تطورا مهما وكبيرا ضد مصالح فرنسا في شمال إفريقيا[4].

واتسم الشعور الذي أعربت عنه الدوائر الفرنسية فيما يتعلق بموقف مصر من الأمير بالمرارة؛ حيث اعتبرت بأنه لا ينطوي على الود لفرنسا، والشعور السائد حسبها أن عبد الكريم كان قبل وصوله إلى قناة السويس، عازما على الذهاب إلى فرنسا، غير أن الزيارات التي تلقاها بعد وصوله القناة، أثّرت في رأيه، وغيّرت في موقفه، وفي ذلك صرّح أحد المسؤولين الفرنسيين الكبار قائلا:"نحن على يقين من أن الضغط الأدبي قد أوقع الاضطراب في نفس الأمير، فإنه كان يسافر بمطلق الحرية على ظهر باخرة لم تكن فرنسية، ذلك أننا كنا نثق بوعده إلى حد أننا لم نكن لنتردد في السماح له بالسفر على أية باخرة دون رقابة ما[5].

من جهة أخرى، قامت السلطات الفرنسية باستدعاء جان كابا جوري حاكم جزيرة لارينيون في المحيط الهندي لاستفساره، وتقديم تقرير بخصوص الظروف التي أحاطت بنقل الأمير عبد الكريم[6].

[1] – علال الفاسي: الحركات.....، المصدر السابق، ص 403.
[2] – السياسة: 05 جوان 1947، ص 02.
[3] – الأهرام: العدد 22279 ليوم 04 جوان 1947، ص 01.
[4] – خالد عبيد: مكتب....، المرجع السابق، ص 102.
[5] – الأهرام: العدد 22278 ليوم 03 جوان 1947، ص 01.
[6] – الأهرام: العدد 22279 ليوم 04 جوان 1947، ص 01.

وفي الشأن ذاته، وصلت قضية لجوء الأمير الخطابي إلى قبة البرلمان الفرنسي؛ حيث قدّم بعض النواب فيه، استجوابا من طرف النائب داراجون عن ظـــروف سفـــر الأمير التي سمحت له بالإفلات، والنزول، ومن ثمة اللجوء إلى مصر دون أي رقيب[1].

أما الصحف الفرنسية، فقد شنّت بداية، حملة على حكومة بلادها، متهمة إياها بالإهمال والغفلة، وذلك بعدما تركت الأمير عبد الكريم يصول ويجول بدون حراس؛ إذ صرحت في ذلك صحيفة Le parisien libre، التي توصف بالمعتدلة، أن نقل عبد الكريم قد هيئته الحكومة، دون أن تتخذ الاحتياطات الضرورية التي يتطلبها الموقف الدولي آنذاك، لتضيف بالقول: "أنه كان ينبغي أن نأخذ عبرة من الفشل الذي حدث في الهند الصينية، ومن حادث سفر السيد علال الفاسي زعيم حزب الاستقلال المراكشي إلى القاهرة، وهو السفر الذي اكتنفه الغموض"، مشيرة إلى أن الأمر كله كان قد أعد له منذ وقت طويل، قبل أن يتم بهذه المهارة، ثم تساءلت الجريدة قائلة:"ومن يا ترى دبّر هذه الضربة الجريئة؟ لا شك أنها الجامعة العربية، غير أن على المرء أن ينظر إلى ما هو أبعد من هذا، فالبحر المتوسط حسبها الآن، لم يعد أهم مركز في الصراع بين الروس والإنجليز[2].

وعقّبت جريدة L'humanité لسان حال الشيوعيين في فرنسا على الحادث، بأن قالت:"لقد غشي بلدان الاتحاد الفرنسي استعمار الدولار، الذي جعل من القاهرة مركزا من مراكزه الرئيسية للدسائس، ولا شك في أن لدعوة مصر عبد الكريم صلة بالمناورات التي يقوم بها وكلاء الرئيس ترومان"[3]، مشددة على أنه ومن دون شك، أن هروب عبد الكريم كما وصفته، كان عملا تقف وراءه الإمبريالية الأمريكية، وهو الطرح الذي أيّده وتبناه كاتب الحزب الشيوعي المغربي علي يعتة في العدد الصادر يوم 15 جوان 1947 من جريدة "الأمل" (L'espoir) الناطقة بلسان الحزب، عندما كتب يقول:"تحاول الشركات الاحتكارية الأمريكية بواسطة أصدقائها في القاهرة، أن تستغل الحركة الوطنية المغاربية لصالحها"، وعقب مطالبته بإلغاء معاهدة الحماية، طالب القائد الشيوعي بمنح ابن عبد الكريم حق العودة إلى بلده المغرب. كما نشر أيضا الصحفي الفرنسي "جان باردون" (J-Bardan)، في عدد جوان 1947 من جريدة France Houmour تحقيقا يحمل عنوان:"عبد الكريم والسلطان، المبارزة الفرنسية البريطانية حول الجامعة العربية، ومشكل الوحدة الترابية المغربية"[4].

---

[1] – الأهرام: العدد 22276 ليوم 01 جوان 1947، ص 01.

[2] – الأهرام: العدد 22277 ليوم 02 جوان 1947، ص 01.

[3] – الأهرام: العدد 22277، ليوم 02 جوان 1947، ص 01.

[4] – محمد بن عبود، جاك كاني: مؤتمر.....، المرجع السابق، ص 22- 24.

في حين، جهرت جريدة L'époque المحافظة والمستقلة، بأن هذه الحركة تصرّف عدائي من جانب مصر، ثم أضافت تقول:"والروابط القديمة بيننا وبين مصر، لا يمكن أن تصرفنا عن المطالبة، بأن تعوّض مصر ما قامت به، حسب ما يقتضي القانون[1].

أما جريدة البلاد الفرنسية، فقد كتبت ما معناه، أن الجامعة العربية هي التي ترعى الآن مستقبل الأمير عبد الكريم، وهمها الأول معاداة فرنسا، في حين إنجلترا فقد أرضتها فيما عدا فلسطين؛ إذ اتفقت مع العراق، وشرق الأردن، والمملكة العربية السعودية[2].

ولخصّت Le Figaro شعور الرأي العام الفرنسي عن إحساسه بعدم تقدير الرأي العام الدولي، خاصة لدى الدول العظمى له، ولموقفه من هذه القضية في كلمة لصحفيها روجي ماسيبي، الذي كتب يقول:"إن الرأي العام الفرنسي يشعر بخجل كبير جدا، جرّاء الإهانة التي لحقت بفرنسا، ويبدو له أن بلادا قبلت مثل تضحياته في سبيل النصر المشترك، وأصيبت بجرح وضعف، بل لأنها أصيبت بجرح وضعف تستحق معاملة أجود من طرف الأمة الكبيرة- يقصد إنجلترا- التي كانت فرنسا دائما صديقتها العظيمة الإخلاص"، وأكدت جريدة الفجر لسان الحركة الجمهورية الشعبية، أن مصر أرادت أن تستعمل قوتها ضدا على فرنسا[3].

وعلى العموم، فإن الصحف الفرنسية بعد مهاجمة حكومة بلادها، شنّت هجوما لاذعا على السلطات المصرية، والجامعة العربية[4]، مع الإشارة من جديد، إلى أن صحف اليسار طالبت السلطات في بلادها، بضرورة الإسراع في

---

[1] - الأهرام: العدد 22277 ليوم 02 جوان 1947، ص 01.

[2] - علال الفاسي: الحركات....، المصدر السابق، ص 404.

[3] - نفسه، ص 404.

[4] - وحول كل هذا اللغط، الذي تركته عملية لجوء الأمير عبد الكريم إلى مصر، واستقبال الأخيرة له، علّق علال الفاسي على الموقف الفرنسي، بأنه لم يكن من اللائق بفرنسا أن تقف موقفها العنيف هذا ضد الحكومة المصرية، التي لم تقم إلا بما يجب عليها عقلا، ودينا، وعرفا، نحو بطل عربي لجأ إليها، واحتمى بحمى ملكها، ولم يزل حسبه رؤساء الدول في القديم والحديث، يتنافسون في فك الأسرى، ومساعدة المنكوبين، وإيواء اللاجئين، وليست التقاليد المسيحية في هذا المعنى، بأقل من التقاليد الإسلامية على حد تعبيره.

ويضيف يقول، أن الذي ينظر إلى الماضي القريب، يجد أن فرنسا نفسها مفتوحة الأبواب قديما وحديثا، لكثير من اللاجئين السياسيين، من روسيين، وإسبان، وإيطاليين وغيرهم، وأن الفرنسيين يفتخرون بذلك في كل المناسبات، وينص دستورهم على احترام حق اللجوء في المناطق، التي يرفرف عليها العلم الفرنسي، ثم يستطرد يقول: وإذا كانت الروح الاستعمارية، والرغبة في كبت أبناء المستعمرات، ومنعهم من كل وسائل التحرر، قد أثرت على كثير من رجال فرنسا، حتى أصبحوا يعملون على مخالفة قوانين بلادهم وتقاليدها، فليس مما يحمي الكرامة الفرنسية أن تنغمر الحكومة، والبرلمان الفرنسيان رسميا في موقف ينعى على مصر قيامها بعمل تعتبره القوانين، والمبادئ الفرنسية واجبا نبيلا، وإذا كان أبطال فرنسا مثل ديغول، وجيرو وغيرهما من رجال المقاومة يفتخرون بأنهم استطاعوا الانفلات من قفص المحتل الألماني، فكيف يعتبرون عبد الكريم خائنا لا

إصلاح الأوضاع في المغرب الأقصى، حتى لا يثور السكان مرة أخرى، ويكون ذلك حينئذ، منفذا لأمريكا، وبريطانيا، للمناورة في مجلس الأمن[1].

كما أضافت صحف أخرى، في تعقيبها على التجاء الأمير بمصر، بأن العرب لا يفهمون مقاصد فرنسا؛ إذ أن حسبها فرنسا تحرص على خلق جوّ من التعاون الصادق مع العرب، ما أسمته بلدان الاتحاد الفرنسي، لكن العرب يصدّون هذه المبادرة. ولم تخف هذه الصحف اعترافها بالتدبير المحكم الذي تكلل بتحرير الأمير الخطابي، مشيرة أيضا، إلى أنّ مساعدة المصريين للأمير للنزول واللجوء إلى مصر، لا ينفي وجود نخبة من المصريين لا ترضى بهذا التصرف والسلوك، ،الذي يهدّد مصالح مصر على حد زعمها[2].

وإجمالا، فإنّ هذا الحادث خلّف تأثيرا كبيرا على فرنسا، لاسيما في علاقاتها الخارجية مع مصر، وإسبانيا، وغيرها من الدول، فعلاقتها بمصر، ساءت منذ ذلك الحادث أكثر من أي وقت مضى، لاسيما بعد أن واصلت مصر فتح ذراعيها للمناضلين المغربيين، والمغاربة بصفة عامة[3]، فضلا عن صحافتها، التي ما فتئت تدافع عن قضايا شعوب المغرب العربي قاطبة، في مواجهة الإعلام الغربي المغرض المتعاطف مع فرنسا وسياستها، كما ترك هذا الحادث أيضا انعكاسات سلبية على علاقاتها بالجارة إسبانيا، خاصة بعدما عاتبها الجنرال فرانكو على انفرادها بإصدار قرار الإفراج عن عبد الكريم، دون استئذان الدولة، التي عانت من الحرب معه لخمس سنوات، مرجحا أن ذلك قد يدفع إلى عودته إلى الريف بشكل أو بآخر، ويطلق المقاومة ضدها من جديد[4].

لشيء، إلا أنه رفض أن يستمر في الاعتقال بعد أن أرغم عليه 21 عاما. للمزيد أنظر: علال الفاسي: الحركات.....، المصدر السابق، ص 405-406.

[1] – المصري: العدد 3548 ليوم 04 جوان 1947، ص 01-03.

[2] – الأهرام: العدد 22279 ليوم 04 جوان 1947، ص 01.

[3] – أثار استقبال مصر للزعماء المغاربة امتعاض السلطات الفرنسية، وفي هذا الصدد استغرب سفير فرنسا بمصر يوم 28 ماي 1947 من تواجد معظم قادة الأحزاب الوطنية المغاربية بمصر، مذكرا بأسمائهم، ويتعلق الأمر بعبد الخالق الطريس زعيم حزب الإصلاح المغربي، علال الفاسي زعيم حزب الإستقلال المغربي، الشاذلي المكي ممثل حزب الشعب الجزائري بالمشرق العربي، والحبيب بورقيبة زعيم الحزب الحر الدستوري التونسي الجديد، فضلا عن مواطنه الحبيب ثامر. ويضيف قائلا في هذا الشأن:"...ويقوم هؤلاء بدعاية مكثفة...مما يحملنا على الاعتقاد بأن النشاط الذي يقوم به الوطنيون الشمال إفريقيون وبعض المصريين مع اقتراب دورة سبتمبر لمنظمة الأمم المتحدة، يرمي إلى خلق حادث يمكّن من عرض قضية شمال إفريقيا على جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة". أنظر: خالد عبيد: مكتب.....، مرجع سابق، ص 51.

[4] – عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة....، ج 01، المصدر السابق، ص 400.

4- ردود الفعل الفرنسية على التعاطف المصري مع الملك محمد الخامس:

تركت الزيارة التاريخية، التي قام بها الملك محمد الخامس إلى مدينة طنجة ردود أفعال كبيرة في الداخل والخارج، خاصة، وأن هذه الزيارة تعد الأولى لملك مراكش منذ سنة 1889م[1]؛ حيث أجمعت مختلف القوى الداخلية المغربية والعربية، وعلى رأسها مصر وجامعة الدول العربية عن دعمها اللا محدود للملك، وما جاء في خطابه بالمدينة يوم 10 أفريل1947[2]، وعلى النقيض من ذلك، عبّرت السلطات الفرنسية عن قلقها مما جاء في خطاب محمد الخامس عن ضرورة إعادة النظر في معاهدة الحماية، ووضعية مدينة طنجة، وكذلك عن قرار الملك بضرورة الاتجاه شرقا، وتعزيز عُرى التواصل بين المغرب الأقصى والجامعة العربية، ودول المشرق العربي عموما، وفي مقدمتها مصر، التي سارعت إلى تثمين ما جاء على لسان محمد الخامس، ودعم كل الخطوات التي يقوم بها بمعية قادة الحركة الوطنية، للوصول إلى تحقيق ما يرنو إليه الشعب المغربي، من استقلال تام لبلده[3].

هذا الموقف المصري والعربي عموما، أثار امتعاضا، بل قلقا لدى السلطات الفرنسية، خشية من أن يؤدي ذلك إلى تقوية شوكة الحركة الوطنية المغربية والملك، وهو ما تراه تهديدا صريحا لوجودها بالشمال الإفريقي ككل، فضلا، عن أن السلطات الفرنسية كانت ترى في التطورات الجديدة في المغرب الأقصى، ثغرة يمكن أن تتدخل عبرها روسيا في المغرب[4]، وقد كان القلق الفرنسي واضحا، خاصة بعدما اعتبر الملك طنجة عاصمة المغرب الدبلوماسية، وما تلاه من إعلان مصري باستعداد مصر لدراسة موضوع إنشاء قنصلية، أو ممثلية دبلوماسية لها هناك، رفقة الدول العربية الأخرى، وقد زاد من التوجّس الفرنسي، ما لاحظته الدوائر الفرنسية بعد خطاب الملك من تزايد لنشاط الوطنيين في مصر خاصة، وزيادة الميل نحو الجامعة العربية، وهو ما رأت فيه متاعب جديدة، تضاف إلى متاعبها الكبيرة آنذاك في مدغشقر، والهند الصينية، وهو الأمر الذي حدا بالسلطات الفرنسية للدخول في مفاوضات سرية، محاولة منها لإقناع الملك بضرورة العدول عن نهجه الجديد هذا حسبها[5].

---

[1] – بينما يذكر عبد الكريم غلاب أن مدينة طنجة لم تشهد زيارة أي ملك من ملوك المغرب، منذ الزيارة الأخيرة التي قام بها الحسن الأول سنة 1862. أنظر: عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة.....، ج01، المصدر السابق، ،ص 311.

[2] – الأهرام: العدد 22234 ليوم 11 أفريل 1947، ص 01.

[3] – الأهرام: العدد 22237 ليوم 16 أفريل 1947، ص 01.

[4] – الأهرام: العدد 22237 ليوم 16 أفريل 1947، ص 01.

[5] – الأهرام: العدد 22238 ليوم 17 أفريل 1947، ص 01.

كما أن كل هذا الاستياء الفرنسي من التقارب بين المغرب والجامعة العربية، خاصة بعد مطالبتها من طرف ملك مراكش بعرض قضية بلاده على الأمم المتحدة،[1] ومصر التي تدعم نضال المغرب[2]، وهو الأمر الذي لمسه مندوب جريدة المصري إبراهيم موسى في طنجة[3].

وعقب الأزمة، التي نشبت بين المقيم العام الفرنسي في المغرب الجنرال جوان، والملك محمد الخامس، على خلفية رفض الأخير لبعض الإصلاحات، التي اقترحها عليه للمصادقة عليها، وإصراره على المطالب التي كان قد طرحها في خطابه بمدينة طنجة في 10 أفريل1947، حول وضعية المغرب الأقصى تجاه الحماية، وتهديد الجنرال جوان له بالعزل والنفي، لقي الملك المغربي تعاطفا كبيرا غير مسبوق داخليا وخارجيا، ولاسيما من البلدان العربية، وفي مقدمتها مصر، التي عبّرت عن تعاطفها، ووقوفها الدائم مع مراكش، كما جاء على لسان رئيس الوزراء المصري رفعت النحاس باشا، وذلك غداة استقباله للبعثة المراكشية، التي ضمت مجموعة من الشخصيات المغربية[4]، التي أرسلها الملك إلى مصر[5].

هذا الموقف ذاته، أبانت عنه السلطات المصرية، عندما استدعى وزير الخارجية المصري محمد صلاح الدين بك للاجتماع به، وإبلاغه تأييد مصر لسلطان مراكش، ومعارضتها سعي السلطات الفرنسية لانتزاع اعتراف من الملك محمد الخامس، بالتدابير التي أقرتها تحت التهديد، وهو ما أدى بالسلطات الفرنسية بأن توعز لسفيرها بالتحجّج، والاعتذار عن مقابلة الوزير المصري[6].

ترك التعاطف المصري هذا مع المغرب الأقصى وملكه، استياء لدى السلطات الفرنسية، التي حاولت جاهدة عرقلة كل محاولات الدعم، والمساندة المصرية له، ومن ذلك محاولتها إحباط مشروع المعهد الثقافي في طنجة، من طرف

[1] – ويفسّر شارل أندري جوليان رغبة الملك محمد الخامس في ارتباط بلاده بجامعة الدول العربية، وقلق فرنسا من ذلك قائلا:"مثل ما كان موقف الملك أثناء زيارته لمراكش، متأثرا بما بذل من نشاط في مجال الوحدة العربية في اتفاق الإسكندرية، وميثاق القاهرة، كان سلوكه بطنجة، ربما ناشئا عما تقوم به في القاهرة جبهة الدفاع عن شمال إفريقيا، ويقوم به مؤتمر – يقصد مكتب– المغرب العربي من نشاط. وقد بدت المنظمتان تجسمان مصالحه العميقة في إقحام المغرب الأقصى في الحركة الوحدوية العربية". أنظر: عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة...، ج01، ص 318.

[2] – المصري: العدد 2505 ليوم 14 أفريل 1947، ص 07.

[3] – المصري: العدد 3508 ليوم 19 أفريل 1947، ص 01.

[4] – وممن ضمت هذه البعثة، التي كانت تحت رئاسة مولاي الأمير الحسين صهر الملك محمد الخامس، الفاطمي بن سليمان باشا، ومحافظ مدينة فاس، والشيخ الطالب بن سودة من كبار علماء جامعة القرويين و غيرهما. أنظر: المصري: العدد 4835 ليوم 13 ماي 1951، ص 02.

[5] – المصري: العدد 4839 ليوم 18 ماي 1951، ص 03.

[6] – الأهرام: العدد 23494 ليوم 01 مارس 1951، ص 01.

عضو فرنسي في مجلس مدينة طنجة[1]، الذي اقترحه وتبناه الملك فاروق، لمساعدة المغرب ثقافيا، وفي الآن نفسه تعزيز أواصر العلاقات بين الشعبين[2].

وفي السياق ذاته، شنّت صحف فرنسية تصدر بالمغرب الأقصى حملة واسعة ضد مصر والبلدان العربية، وذلك على خلفية التصريحات المصرية المؤيدة للملك المغربي، ودعوتها السلطات الفرنسية لوقف سياسة العنف ضد الشعب المغربي الأعزل، فضلا عن المظاهرات الحاشدة، التي خرجت تندد بما تقوم به فرنسا في المغرب الأقصى في مختلف المدن، والجامعات، والمدارس المصرية، والتأييد الذي عبرت عنه مختلف شرائح المجتمع المصري للشعب المغربي، وملكه الشرعي[3].

وتوافقت هذه الحملة، مع الصحف الصادرة بفرنسا على غرار جريدة Paris presse التي ذهبت إلى أكثر من ذلك، عندما أشارت إلى الخطر الكبير، الذي تشكّله مصر على أمن فرنسا، مبرزة تعهّد مصر بحماية كل أعداء فرنسا حسبها، مؤكدة أن العدو الحقيقي لفرنسا ليس المراكشيين أو الجزائريين، بل هو مصر وحدها، لذا، يتوجّب على الفرنسيين أخذ ذلك على محمل الجد[4]. هذه الحملة الصحفية الفرنسية ضد مصر، جاءت ردا أيضا، على ما كانت تورده الصحف المصرية عن الغارات الإرهابية، وإلقاء القنابل التي كانت تقوم بها السلطات الفرنسية في المغرب الأقصى[5].

أما الحكومة الفرنسية، فوصفت موقف الحكومة المصرية الداعم للمغرب الأقصى بغير الودي تجاه فرنسا، زاعمة أن الغرض من إثارة قضية مراكش من طرف مصر، هو تحويل الرأي العام عن قضية مصر[6]، بل وذهبت إلى أبعد من ذلك، عندما استدعت وزارة الخارجية الفرنسية، وبإيعاز من الحكومة الفرنسية سفير مصر في فرنسا، وذلك لتستوضحه وحكومة بلاده عما نشرته الصحف المصرية، من أنباء عن الوضع في مراكش، خاصة ما سبقت الإشارة إليه عن القصف الجوي، الذي قامت به الطائرات الفرنسية على بعض المدن المغربية، على غرار مدينة فاس[7].

---

[1] – البلاغ: 01 فيفري 1951، ص 03.

[2] – المصري: العدد 4861 ليوم 09 جوان 1951، ص 03.

[3] – الأهرام: العدد 22497 ليوم 04 مارس 1951، ص 01، والعدد 22498 ليوم 05 مارس 1951، ص 01.

[4] – روز اليوسف: 30 أكتوبر 1951، ص 12.

[5] – الأهرام: العدد 22498 ليوم 05 مارس 1951، ص 01.

[6] – الأهرام: العدد 22499 ليوم 06 مارس 1951، ص 01.

[7] – الأهرام: العدد 22500 ليوم 07 مارس 1951، ص 01.

وفي الإطار نفسه، ردّ المقيم العام الفرنسي جوان على الصحافة المصرية، التي وصفت احتجاجات الشعب المغربي على سلوك جوان ضد الملك محمد الخامس بالثورة، مؤكدا من باريس التي ذهب في زيارة تشاورية إليها، أنه إذا كانت هناك ثورة فعلية فهي في القاهرة، مهددا في الآن عينه الشعب المصري بدفع ثمنها[1]. في حين أذاعت وزارة الخارجية الفرنسية بلاغا، زعمت فيه أن الهدوء يسود مراكش، وأن الصدام الذي وقع، ما هو إلا صدام مسلح وقع بين حزبين من قبيلة واحدة[2].

ولم تسلم من الهجوم الفرنسي اللاذع هذا حتى الولايات المتحدة الأمريكية، التي اتهمتها باريس بتأييد الحملات المعادية لفرنسا في مراكش[3]، لاسيما بعد استقبالها لشخصيات عربية قصدت الولايات المتحدة الأمريكية لكسب دعمها لكفاح الشعوب العربية، وعلى رأسها الشعب المغربي[4]. وفي موقف مناقض لذلك، حملت انجلترا مسؤولية ما يحدث في المغرب لفرنسا، مشيرة إلى أن الأخيرة أخطأت، وانتهجت في مراكش سياسة لم تقدّر عواقبها[5].

وعلى صعيد آخر، منعت السلطات الفرنسية الصحفيين المصريين، الذين قدموا إلى المغرب الأقصى دون استدعاء من السفارة الفرنسية في القاهرة من أجل التحقيق في الأنباء، التي تحدثت عن قيام السلطات الفرنسية بقنبلة بعض المدن المغربية على غرار فاس؛ حيث لم تسمح لهم بالدخول إلى المغرب الأقصى، لتقتصر زيارتهم على مدينة طنجة، التي قاموا بها بإجراء العديد من التحقيقات، والربورتاجات عن الوضع بالمغرب، وقد ساعدهم في ذلك رجال الحركة الوطنية هناك، وكان على رأس هؤلاء الصحفيين، مدير جريدة المصري محمود أبو الفتح، ليبقى الوحيد الذي سمحت له السلطات الفرنسية بالدخول إلى التراب المغربي، الصحفي الدكتور محمود عزمي عن جريدة الأهرام[6].

---

[1] – الأهرام: العدد 22501 ليوم 08 مارس 1951، ص 01.

[2] – البلاغ: 05 مارس 1951، ص 01.

[3] – الأهرام: العدد 22502 ليوم 09 مارس 1951، ص 01.

[4] – ففي هذا الصدد أوردت جريدة روز اليوسف المصرية مقالا تحت عنوان:"بلاد المغرب تستعد للثورة في منتصف رمضان" وهو نقل للمقال الذي أورده الصحفي الفرنسي الكبير حسب وصفها بلوش مورهانج عقب الزيارة الطويلة، التي قادته إلى شمال إفريقيا؛ إذ أشار إلى أن عبد الرحمن عزام باشا وفقا لمعلومات استقاها من دوائر عربية، يقوم بمحادثات سرية مع رجال وزارة الخارجية الأمريكية، محاولا إقناع الأمريكان بأن أية مساعدة أمريكية لشمال إفريقيا كفيلة بإشعال الثورة ضد فرنسا. وكان عزام باشا قد تقدم بطلب إلى الحكومة الأمريكية يحثها على إنشاء جامعة أمريكية في المغرب، وفضلا عن عزام باشا، فقد اتصل أيضا المهدي بنونة بوزارة الخارجية الأمريكية لذات الهدف، ويبدو أن عزام باشا وباقي الزعماء المغاربة قد وجدوا في هذا الظرف السياسي الدولي ثغرة يمكن استغلالها لمصلحة عرب شمال إفريقيا أنظر: روز اليوسف: 09 جويلية 1947، ص 08، روز اليوسف: 06 أوت 1947، ص 09.

[5] – الأهرام: العدد 22500 ليوم 07 مارس 1951، ص 01.

[6] – عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة....، ج 02، المصدر السابق، ص 516.

5- ردود الفعل الفرنسية على سعي مصر لتدويل القضية المغربية:

بعد تمادي السلطات الفرنسية في سياستها ضد الشعب المغربي، ارتأت الدول العربية، وتحت غطاء جامعة الدول العربية، وفي مقدمتها مصر، رفع المسألة المغربية إلى أروقة هيئة الأمم المتحدة ومجلسها للأمن، وقد جاء ذلك في خضمّ جملة من الظروف، التي فرضت آنذاك اللجوء إلى هذا الخيار، ونخص بالذكر هنا استمرار سلطات الحماية الفرنسية في نهجها العدواني تجاه الشعب المغربي، وملكه كما أسلفنا، والجهود الكبيرة التي بذلتها وفود الحركات الوطنية المغاربية في مصر، ومنها المغربية، التي تعزز نشاطها أكثر فأكثر، بعد تعاقب وصول قادتها إلى مصر، لاسيما وفد المنطقة الخليفية الشمالية، وبعده الزعماء المناضلون المغربيون علال الفاسي وعبد الخالق الطرّيس، ويضاف إليهم زعماء الحركة الوطنية التونسية، والجزائرية، كالحبيب بورقيبة، والرشيد إدريس، والشاذلي المكي وغيرهم.

وبالتوازي مع تعزيز هؤلاء لنشاطهم هناك، ازداد اهتمام مصر والجامعة العربية، لاسيما بعد تأسيس مكتب المغرب العربي في فيفري 1947 كما سبق ذكره؛ إذ أصبحت الحكومات العربية عموما، تشعر بمسؤوليتها تجاه قضايا المغرب العربي بصفة عامة، وهو ما توج في 26 نوفمبر 1946 بتأييد الدول العربية تحت غطاء الجامعة العربية لشعوب المغرب العربي في مطالبتها بالحرية والاستقلال، رغم الظروف العسيرة التي خيّمت عليها آنذاك، ما جعلها تعجز عن تطبيق ما تعهدت به لهذه الشعوب في الميدان[1].

والحقيقة، أنه خلال هذه الفترة لا يمكننا فصل الجهود المصرية في تدويل القضية المغربية عن إطارها العربي، كونها كانت تأتي تحت غطاء جامعة الدول العربية، وبالتنسيق مع بقية الدول العربية الأخرى المنضوية تحت لواء الجامعة[2].

ومع مطلع خمسينات القرن الماضي، زاد اهتمام الجامعة العربية بالقضية المغربية، ولعل عودة حزب الوفد إلى الحكم في مصر، كان له الأثر البالغ؛ حيث كثيرا ما كان عبد الرحمن عزام باشا يرى في الدور المصري مفتاح العمل العربي المشترك، للدفاع عن قضية المغرب العربي، ولاسيما في شخص وزير الخارجية المصري محمد صلاح الدين بك،

[1] – إذ أن الجامعة العربية خلال هذه الفترة، كانت منشغلة أكثر بالقضية الفلسطينية التي فرضت نفسها بعد الحرب مباشرة، علاوة على القضية المصرية، التي كانت تواجه رغبة انجلترا في استمرار وجودها العسكري فيها، إضافة إلى القضية الليبية، كما أن الحكومات العربية حينذاك، لم تكن تكترث كثيرا بقضايا شمال إفريقيا، خاصة خلال فترة حكم الحكومات غير الشعبية، فمصر كان الحكم فيها مضطربا بين حكومات الوفد ذات الأغلبية الشعبية، والتي كانت حريصة على الاهتمام والدفاع عن قضايا شمال إفريقيا، وحكومات الأقلية التي تولت الحكم في مصر بعد سنة 1946، والتي لم تكن تعير اهتماما كبيرا بالقضايا العربية برمتها، دون نسيان نشاط عبد الرحمن عزام باشا أمين عام جامعة الدول العربية، الذي كان يولي للقضية اهتماما كبيرا، غير أن عمله في الكواليس أكثر منه في العلن، وعلى هذا الأساس، تأخر اهتمام مصر والعرب بقضايا شمال إفريقيا، إلى مطلع خمسينات القرن الماضي، بعدما تأكد العرب من المصير المحتوم لفلسطين. أنظر: عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة....، ج 02، المصدر السابق، ص 490-491.

[2] – نفسه، ص 489.

الذي كان كثير العطف على قضايا شمال إفريقيا، وأمام عدم إصغاء فرنسا لقرارات الجامعة العربية، التي طالبتها بضرورة احترام حقوق وتطلعات الشعب المغربي، وسلطانه، اضطر العرب إلى التفكير في نقل القضية المغربية لهيئة الأمم المتحدة[1].

ونتيجة أيضا لإلحاح مكتب المغرب العربي، وضغط الصحافة المصرية، التي كانت تضطلع بمهمة الدفاع عن القضية المغربية، بدأت حكومات الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية تفكر في عرض النزاع المغربي الفرنسي على هيئة الأمم المتحدة، التي كانت تحضر لانعقاد دورتها الخامسة في باريس خلال خريف 1951، لاسيما بعد تكتل جميع الأحزاب المغربية في جبهة واحدة، متخذة الكفاح طريقا لنيل الاستقلال، من دون قبول أي شرط ينقص، أو يعرقل تحقيق هذا الهدف، مع وضع يدها في يد جامعة الدول العربية حتى الوصول إلى الهدف المنشود[2].

وقد أفرزت هذه الإستراتيجية المبنية على المواقف الصامدة للمغربيين، أن قررت حكومات الدول العربية المنضوية تحت عباءة جامعة الدول العربية رفع القضية المغربية إلى دورة الأمم المتحدة لشهر سبتمبر 1951؛ حيث أبرق وزير الخارجية المصري محمد صلاح الدين بك، إلى الأمين العام الأممي قائلا:"حكومتي ترى نفسها ملتزمة برفع القضية إلى الجمعية العامة، رغبة منها في تحقيق مطالب المغرب"، وقد كان ذلك بالتزامن مع إلغاء الحكومة المصرية الوفدية معاهدة 1936، بينها وبين الحكومة البريطانية[3].

هذا الموقف المصري، جعل الحكومة الفرنسية تتحرك في كل الاتجاهات؛ حيث اضطرت إلى استعمال كل ما بحوزتها من أوراق، أبرزها ممارسة الضغوط على الدول الصديقة، وتذرع وزير خارجيتها روبير شومان، بأن الحكومة الفرنسية قد دخلت في مفاوضات مع الملك محمد الخامس، فلا داعي حسبه لمثل هكذا إجراءات من جانب مصر والعرب، والتمس من مصر، والدول العربية مهلة قصيرة، عندما بدأ النقاش حول إدراج القضية، ريثما النظر في ما ستؤول إليه هذه المفاوضات، وهو ما أخذته مصر والدول العربية بعين الاعتبار آملين في تجسيد ذلك ميدانيا، غير أن الخطاب الشهير الذي ألقاه الملك المغربي محمد الخامس بمناسبة عيد العرش في 18 نوفمبر 1951، والذي أعلن فيه عن رغبته في بناء علاقات جديدة مع فرنسا، تضمن للمغرب سيادته، وتمتيعه بالمؤسسات الديمقراطية، بعد اقتناعه بعدم جدوى مواصلة تعليق الآمال على الطرف الفرنسي، أعاد حسابات مصر والدول العربية إلى نقطة البداية[4].

---

[1] – نفسه، ص 491.

[2] – قاسم الزهيري: إسهامات...، المرجع السابق، ص 188.

[3] – نفسه، ص 189.

[4] – نفسه، ص 189.

بعدها مباشرة، عرضت الدول العربية طلب إدراج القضية المغربية على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، وسط انقسام كبير، وقد أخذ وزير الخارجية المصري على عاتقه، الرد على ادعاءات فرنسا عبر وزير خارجيتها[1]، مفندا فيها حجج فرنسا، داعيا الأمم المتحدة إلى عدم النظر إليها[2]، مشيرا في الآن نفسه إلى المساعي التي بذلوها مع فرنسا للخروج، أو تلك التي قام بها الملك المغربي مع فرنسا أيضا قد باءت بالفشل بسبب تماطل الأخيرة، وعدم جدّيتها في دراسة الأمور، متخذا القرار الرسمي بتقديم طلب إدراج القضية على الهيئة الأممية، كون كل الاعتبارات التاريخية، والقومية، والدينية تفرض عليه ذلك على حد قوله[3].

هذه الخطوة المصرية والعربية، تعامل معها الجانب الفرنسي هذه المرة بالتودد، مذكرا بأن أعضاء هيئة الأمم ضيوفا على فرنسا، وكل محاولة من هذا القبيل يعتبر مساسا بشرفها، ومؤكدا أن التهمة التي وردت في الشكوى بالغة الظلم، وجارحة لفرنسا، واتهام لإخلاصها لمثلها التقليدية، والرأي العام الفرنسي، والحكومة الفرنسية يثوران أمام هذه الاتهامات، وتعجب من أن تأتي الشكوى من الدول، التي لها علاقات طيبة مع فرنسا، مؤكدا أن فرنسا لم تحد عن مبدأ المهمة، التي أخذتها على نفسها منذ بداية القرن، وهي ضمان تطور المغرب وسيره في طريق الرقي، ومصالح سكان المغرب هي التي لها الأسبقية بالنسبة لفرنسا، وترقيتهم وإصلاح حالهم رسالة مقدسة[4].

وأمام الضغوط، التي مورست على الحكومات العربية، أجلت القضية بعد اللجوء إلى التصويت. هذه المستجدات علّق عليها الجنرال جيوم، على إثر انعقاد مجلس شورى المقيم العام بالمغرب بالقول:"توصلت الآن بخبر قرار هيئة الأمم المتحدة تأجيل إدراج قضية المغرب الأقصى....وهذا التأجيل معناه أن القضية ستعرض على المنظمة الأممية في العام المقبل، ...يجب أن نكون متفائلين...أمامنا عام للعمل وإظهار الحقيقة للعالم حول عمل فرنسا...وسيأتي اليوم الذي يحال فيه الذين ينتقدوننا على محكمة التاريخ ومحكمة الأمم المتحدة الحرة"[5].

ب- الإسبانية:

من خلال دراستنا لردود الفعل الغربية الأخرى على المساندة المصرية لنضال المغرب الأقصى، اتضح لنا أنّ أهم هذه الردود كانت عقب لجوء الأمير عبد الكريم الخطابي إلى مصر أواخر نهاية شهر ماي من سنة 1947.

---

[1] - نفسه، ص 191.

[2] - صلاح العقاد: صدى...، المرجع السابق، ص 200.

[3] - عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة....، ج02، المصدر السابق، ص 498.

[4] - نفسه.

[5] - قاسم الزهيري: إسهامات...، المرجع السابق، ص 191.

وعليه، لاحظنا أنّ موقف الحكومة الإسبانية من مسألة لجوء الأمير الخطابي أقل حدة من فرنسا؛ حيث اقتصر موقفها في البداية على شجب العملية، وذلك عندما أعلن متحدث باسم وزارة خارجيتها، أنه من المحتمل جدا أن ترسل الحكومة الإسبانية احتجاجا إلى السلطات المصرية بشأن نزول الأمير عبد الكريم، وذهابه إلى القاهرة[1].

غير أن الموقف الإسباني، بدأ يتغير مع مرور الزمن بمحاولة النّأي بنفسها عن هذه القضية؛ حيث اعتبرت لاحقا السلطات الإسبانية أن مسألة نزول عبد الكريم في مصر، تهمّ بصفة خاصة فرنسا، وتبعا لذلك، لم تنشر الحكومة الإسبانية أي بيان بهذا الصدد، مضيفة بأنها لا تفكّر في نشر أي شيء في المستقبل القريب، بحسب ما بدر من مصادر ذات صلة بالحكومة، ولم تستبعد نفس المصادر إمكانية التعاون مع الجانب الفرنسي، وذلك باستعداد السلطات الإسبانية آنذاك فتح الباب لأن تقوم الدوائر الرسمية الإسبانية ببحث المسألة، عبر ممثل إسبانيا الجديد في فرنسا أجوير كارسر عقب وصوله باريس[2].

من جهة أخرى، وفي تعليق للدوائر الرسمية الإسبانية على وجود مندوبين وطنيين مراكشيين في مصر، في نفس وقت نزول الأمير عبد الكريم بها، قالت أن هؤلاء المندوبين كانوا موجودين منذ مدة طويلة في مصر. وعادت الصحف الإسبانية للحديث عن المقابلة التي تمت بين وزير الخارجية الإسبانية، والقائم بأعمال المفوضية المصرية في مدريد، لتبديد الشائعات حول إمكانية حدوث تنسيق مسبق مصري إسباني، أو بالأحرى ضوء أخضر إسباني لمصر بتدبير عملية لنزول الأمير الخطابي بمصر؛ حيث أكدت الصحف المدريدية الصباحية أن هذه الدوائر الإسبانية أشارت إلى أن هذه المقابلة قد تمت قبل نزول الأمير عبد الكريم في مصر، وأنها مجرد زيارة قام بها القائم بأعمال المفوضية المصرية قبل مغادرته مدريد، وتغيبه عنها لمدة قصيرة[3].

إن الموقف الإسباني حيال عملية لجوء الأمير الخطابي، بل والقضية المغربية بصفة عامة اتسم بالازدواجية، فاسبانيا من جهة تسعى إلى كسب الدول العربية، وجامعة الدول العربية تحديدا إلى صفها في قضيتها بالأمم المتحدة، ومن جهة أخرى تحاول عرقلة نشاط الوطنيين المغربيين في مصر؛ إذ سبق لها وأن وعدت جامعة الدول العربية بمنح الاستقلال الكامل لمنطقة الحماية الاسبانية بالمغرب منذ جانفي1947، وهو ما أعاد التأكيد عليه وزير إسبانيا بمصر

[1] – السياسة: 01 جوان 1947، ص 01.

[2] – الأهرام: العدد 22279 ليوم 04 جوان 1947، ص 01.

[3] – الأهرام: العدد 22279 ليوم 04 جوان 1947، ص 01.

أثناء تواجده بعمّان الأردنية، شهر أوت 1947، عندما تحدث عن إمكانية استقلال الريف، وتأييد تطور الوطنية في المغرب العربي، كما أصبحت الإذاعة الإسبانية تؤيد الموقف العربي من القضية الفلسطينية[1].

وبالمقابل واصلت السلطات الاسبانية التضييق على طلاب بيت المغرب بالقاهرة، بعدما قطعت الإعانة المادية عنهم، وطردت مدير البيت اليمني الناصري شقيق المكي الناصري حارمة إياه من إدارة البيت، يأتي ذلك بعدما قطعت كذلك الإعانة المادية للوفد الخليفي في اللجان الثقافية لجامعة الدول العربية في مارس 1947، بعدما رفض طلبها بالعودة إلى المغرب، نظرا للنشاط الحثيث الذي كان يقوم به في القاهرة، ومساهمته الفعّالة في تأسيس مكتب المغرب العربي هناك[2].

ومضت السلطات الإسبانية في سياستها هذه، لما أقدمت على إغلاق الحدود بين المنطقة الخليفية الخاضعة لحمايتها، وبين منطقة الحماية الفرنسية من ناحية، وبين المنطقة الخليفية ومنطقة طنجة من جهة أخرى خلال زيارة الملك محمد الخامس إلى طنجة، حارمة بذلك سكان المنطقة الخليفية من استقبال الملك محمد الخامس، الذي استبق زيارته هاته بالتأكيد على أن المغرب وحدة لا تتجزأ، وأنه لا يمكن بأي حال من الأحوال تقسيمه إلى ثلاث مناطق فرنسية، وإسبانية، ودولية[3].

هذه التصرفات الإسبانية، أحدثت تململا في العلاقة بين جامعة الدول العربية وحكومة فرانكو، وبرز ذلك جليا في تصريح الأمين العام للجامعة عبد الرحمن عزام باشا، الذي أكّد فيه على أن الجامعة لم تعد علاقتها بإسبانيا كما كانت من قبل، مشيرا إلى أنها أصبحت تقتصر على منح التسهيلات للأمير مولاي المهدي نجل خليفة تطوان لطلب العلم بجامعات القاهرة، مضيفا أن الجامعة العربية لم تعد مرتاحة مما تقوم به السلطات الإسبانية بالمغرب الأقصى[4].

---

[1] – استغلت إسبانيا سعي الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية لحشد الدعم الدولي للبلدان العربية المستعمرة وفي مقدمتها المغرب الأقصى لاستمالتها إليها، والحصول على دعمها في الهيئة الأممية مقابل تقديم وعود بمساعدة الجامعة العربية في مساعيها هذه، إلا أن الاسبان نقضوا وعودهم أكثر من مرة، وخدعوا بذلك أعضاء الجامعة، بعدما سمحت لوفد مغربي بتمثيل بلاده في الجامعة العربية مقابل تأييد الأخيرة لإسبانيا سنة 1945، ولم تلبث أن قطعت الإعانة عن الوفد وطالبته بالعودة، ثم كررت العملية سنة 1946 لنيل تأييد جامعة الدول العربية مقابل التعهد بتحسين ظروف الشعب المغربي، لاسيما بمنطقة الريف، التزمت الجامعة على إثرها الحياد في الهيئة الأممية بخصوص القضية الإسبانية، ثم أعادت الكرّة لثالث مرة، ورغم دعم الجامعة لها، إلا أنها منعت الشعب المغربي من الاحتفال بالذكرى الثانية لتأسيسها، بالرغم من أن هذه الاحتفالات أقيمت في الجزائر، وتونس، ومنطقة الحماية الفرنسية بالمغرب. أنظر: روز اليوسف: 24 أفريل 1947، ص 11.

[2] – خالد عبيد: مكتب.....، المرجع السابق، ص 103-104.

[3] – روز اليوسف: 24 أفريل 1947، ص11.

[4] – المقطم: 07 مارس 1947، ص 01.

ت- البرتغالية:

تناولت الصحف البرتغالية نبأ نزول الأمير عبد الكريم الخطابي بمصر بعناوين مختلفة؛ حيث أحدث نشرها بعض التأثير على الرأي العام في لشبونة خاصة، إذ علّقت هذه الصحف على هذا الحادث، وأبرزت غفلة الحكـــومة الفرنسية ما يهدد مهامها في شمال إفريقيا تهديدا بالـــغا، وعلى رأس هـذه الصـحف ربيبليكا، التي رأت أن الوقت لم يحن بعد لكي تتكهن بالنتائج المترتبة على عمل عبد الكريم الخطابي، غير أنها ترى حسبها أنه يعزز المقام السياسي لجامعة الدول العربية، ويقوي مقام الملك فاروق حامي زعماء العرب، ونصير الجامعة العربية في عيون الأمم الأخرى على حد وصفها[1].

ث- الإنجليزية:

1- ردود الفعل الانجليزية على زيارة محمد الخامس غلى طنجة:

لم تندهش الدوائر البريطانية من التحوّل الذي جاء في خطاب الملك محمد الخامس في طنجة، وحديثه عن إعادة النظر في معاهدة الحماية، والتقارب مع الجامعة العربية ومصر؛ إذ رأت أن كلمة الوطنية في شمال إفريقيا تزداد اتساعا[2]. بينما ذهبت جريدة Manchester guardian عبر مراسلها في باريس، إلى القول بأنها المرة الأولى منذ 1911 التي يتحدث سلطان مغربي هذا الحديث عن الاستقلال، وتحدثت عن إجماع جميع المعلقين عن أن إشارة السلطان إلى وحدة الإسلام، بأنها تحية موجهة إلى الجامعة العربية[3].

2- ردود الفعل الانجليزية على لجوء الأمير عبد الكريم إلى مصر:

أثار التجاء الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي إلى مصر، اهتمام مختلف الدوائر السياسية في لندن، غير أن الجهات المسؤولة الرسمية، لم يبدر عنها أي تعليق حول الموضوع في الأيام الأولى، التي تلت الحادثة، في حين رجّحت بعض الدوائر الإنجليزية المطّلعة، أن هذا الحادث قد يقوّي رغبة فرنسا في الحيلولة دون منح ليبيا الاستقلال، كما أنّه قد يضعف عطف فرنسا على القضية المصرية، في هيئة الأمم المتحدة عند عرضها بعد أسابيع[4].

[1] - المقطم: 03 جوان 1947، ص 02.
[2] - الأهرام: العدد 22237 ليوم 16 أفريل 1947، ص 01.
[3] - السياسة: 13 أفريل 1947، ص 01.
[4] - الأهرام: العدد 22279 ليوم 04 جوان 1947، ص 01.

أما الصحف الإنجليزية، فقد أجمعت على القول بأن الأمير عبد الكريم قام بحركة بارعة؛ حيث تحدثت جريدة نيوز كرونيكل عن ما وصفته بـــ: سحر اسم ابن عبد الكريم، مشيرة إلى الاعتقاد السائد في مراكش بأنه ينوي العودة إلى بلاده، ثم أضافت أن عبد الكريم لم يحسن استغلال حرب الريف لصالحه، فهو حسبها يعرف أن أعظم خطأ ارتكبه هو محاربة فرنسا، فقد كان بإمكانه أن يكتفي بانتصاره على الإسبان، ويتربع على عرش السلطة في جزء من مراكش، ريثما تواتيه الفرصة لبسط سلطانه على الجزء الباقي، وتضيف بأنه أعرب عدة مرات عن استعداده لتوثيق عرى الصداقة مع فرنسا، ولاشك أنه الرجل الوحيد الذي كان يستطيع أن ينافس السلطان محمد الخامس، في كسب عواطف المراكشيين جميعا تختم الجريدة تحليلها للحدث[1].

وعلى نفس النحو، سارت جريدة The Times؛ حيث خصّصت فصلا رئيسيا تناولت فيه قضية نزول عبد الكريم بمصر؛ إذ تطرقت إلى المذكرة، التي بعثتها الحكومة الفرنسية إلى الحكومة المصرية، محتجة على التصريحات التي أدلى بها الأمير عبد الكريم، ونوّهت الجريدة بالمكانة التي يحظى بها الأمير في قلوب جميع العرب، معترفة في الآن عينه بحق فرنسا بما يساورها من شك حول نشاطه السياسي، واستطرد محرر التايمز قائلا:"لمن دواعي الأسف ظهور مثل هذا الخصم، في هذا الوقت بالذات، الذي يتفق مع ما تبذله فرنسا في سبيل التوفيق بين أمانيها وأماني العرب، محذرا من خطورة أفكار عبد الكريم على مصالح الدول الأوربية في المنطقة[2].

كما تطرّقت جريدة "الدايلي تلغراف" (daily Telegraph) إلى قضية الأمير عبد الكريم؛ حيث خصّصت مقالا عنونته بـ:"...وهذه باريس تتخبط في تعليقاتها على هذا الحادث الإنساني"؛ حيث سلّط الضوء مراسلها في باريس من خلال هذا المقال، على انعكاسات نزول الأمير في مصر، على العلاقات الفرنسية المصرية، وتبعات ذلك على فرنسا، كما أشار إلى الخوف، الذي ينتاب فرنسا عقب هذه العملية، واستطاعت الجريدة أن تجري حوارا مع الأمير عبد الكريم، الذي وجّه من خلاله الأمير تهديدا شديد اللهجة لفرنسا، تناقلته الصحف الباريسية على اختلاف مشاربها[3]، من جهة أخرى أوردت جريدة "مانشيستر غارديان" (Manchester guardian) نقلا عن جريدة "ليرور" (L'érror) الفرنسية خبرا توعز فيه ما جرى إلى تحريض روسي شيوعي، بل وذهبت إلى القول بأن مصر والجامعة العربية يحركها الروس[4].

[1] – الأهرام: العدد 22279 ليوم 04 جوان 1947، ص 01.
[2] – المصري: العدد 3586 ليوم 28 جوان 1947، ص 04.
[3] – الأهرام: العدد 22284 ليوم 09 جوان 1947، ص 02.
[4] – السياسة: العدد 371، ليوم 03 جوان 1947، ص 01.

أما الصحف الأمريكية في مجملها، فقد عبّرت عن انحيازها لفرنسا؛ حيث ندّدت بموقف السلطات المصرية تجاه الأمير عبد الكريم؛ إذ أخذت عليها أنها لم توصد الأبواب في وجهه[1].

ويمكننا القول، أن جهود مصر المختلفة في دعم ومساندة نضال الحركة الوطنية المغربية على وجه التحديد، بقدر ما أثلجت صدور شعوب المغرب العربي عموما، والمغرب الأقصى تحديدا، معطية دفعة نوعية لها في العمل نحو الاستقلال، بقدر ما تركت تذمرا، وامتعاضا غربيين، لاسيما لدى فرنسا وحليفاتها؛ إذ عبّرت صراحة عن عدم رضاها من السلوك المصري هذا، أو ما أسموه التدخل المصري في الشأن الداخلي الفرنسي، مشيرين إلى أن ذلك من شأنه التأثير سلبا على المسألة المصرية ذاتها.

[1] – الأهرام: العدد 22279 ليوم 04 جوان 1947، ص 03.

خاتمة:

نخلص في نهاية هذا الباب إلى أن التعاطف المصري، بمستوييه الرسمي والشعبي كان شاملا مختلف الجوانب، الدبلوماسية، والسياسية، والثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية.

إذ تجسّدت المساندة الدبلوماسية الرسمية أكثر بعد تأسيس جامعة الدول العربية، واحتضان مصر لمقرها، الأمر الذي زاد من الوزن الدبلوماسي والسياسي لمصر إقليميا ودوليا، وهو ما أشعر مسؤوليها بثقل المهمة الملقاة على عاتقها، وفي مقدمتها الدفاع عن الأقطار العربية، على رأسها دول المغرب العربي التي لا تزال تئن تحت وطأة الاحتلال، عبر نقل قضيتها إلى المحافل الدولية، وهو ما تحقق فعلا مع القضية المغربية، بعد تمادي السلطات الاستعمارية في سياستها العدائية هناك.

وفي الشق السياسي لم تدّخر مصر أي جهد في تقديم مساعدتها للوطنيين المغربيين؛ حيث كانت القاهرة قاعدة خلفية، وملاذا آمنا لهم لمواصلة النضال الوطني؛ حيث سمحت القاهرة لقادة الحركة الوطنية المغربية رفقة الزعماء الجزائريين، والتونسيين، بإنشاء هيئات وطنية، أو فتح فروع للأحزاب المغاربية بها، من أجل تنسيق الجهود، وتنظيم نشاطهم الوطني.

أما ثقافيا، فقد كانت البصمة المصرية على نضال الحركة الوطنية واضحة للعيان، بحيث مثّلت القاهرة قبلة للطلبة المغربيين لمواصلة دراستهم، وتكوينهم، من ثمة مباشرة العمل والنشاط الوطني من أن أجل الدفاع عن قضيتهم الوطنية، كما لم يتخلّف المثقفون المصريون عن تقديم يد المساعدة للشعب المغربي في مواجهته للاستعمار، بعدما اتضحت لهم عدالة القضية المغربية، نتيجة النشاط الدؤوب الذي كان يقوم به قادة الحركة الوطنية المغربية في مصر.

ولم يقتصر التأييد المصري على الجوانب الآنفة الذكر، بل تعداه إلى تخصيص مساعدات اجتماعية واقتصادية لفائدة الزعماء المغربيين خاصة، رغم الوضع الصعب الذي كانت تعيشه مصر آنذاك، ويتجلى ذلك على سبيل المثال لا الحصر في المساعدة المادية التي قدمها الملك فاروق، والحكومة المصرية للأمير الخطابي بعد لجوئه إلى مصر.

هذا التصرف المصري تجاه الحركة الوطنية المغربية بقدر ما أراح وأثلج صدر جهات عربية وإسلامية، أقلق، وأربك جهات أخرى، في مقدمتها فرنسا، التي راحت تهاجم مصر، محذرة إياها من تبعات الموقف الذي اتخذته.

الخاتمة

خلُصنا في نهاية هذا البحث الذي تحرّينا فيه ما أمكن من الدقّة والموضوعية إلى النتائج التالية:

– إنّ فترة الحكم الملكي في مصر ما بين 1925–1952 شكّلت مرحلة مهمة وحاسمة في تاريخ مصر المعاصر، سواء في فترة الملك فؤاد، أو ابنه فاروق؛ ذلك أنها وبما شهدته من أحداث حاسمة، وضعت مصر بين خيارين لا ثالث لهما، إما الخضوع للاستعمار البريطاني، وما يترتب عنه من نتائج وخيمة على الأمتين المصرية والعربية، وبالتالي، تخلي دولة كبيرة عن دورها الريادي عربيا وإسلاميا، باعتبارها السبّاقة إلى مواجهة قوى الهيمنة والاستعمار، وإما خيار المواجهة والتحدي، الذي يحفظ لها هيبتها، وكبرياءها الذي تضرّر كثيرا جرّاء التدخل البريطاني في شؤونها الداخلية، بعد الحماية القسرية، ومن أجل ذلك سلك المصريون النهج الثاني، وهو توجّه شعبي أساسا، كون القصر حينها متواطئا مع السياسة البريطانية، وهي مصدر قوته وشرعيته في الغالب، الأمر الذي عكّر المناخ السياسي الداخلي، مع تنامي الروح الوطنية والقومية، كتيار رافض للدخيل الأجنبي المحتل، كل ذلك ولّد صراعا بين آل القصر ومناوئيه من حين لآخر، لكن ذلك الصدام لم يحد بمصر عن التزامها القومي المعهود مشرقا ومغربا، وفي مقدمهم الشعب المغربي، الذي ظل بدوره هو الآخر مرتبطا أشد الارتباط بالشقيق المصري.

– إنّ الرعاية التي ما فتئت توليها مصر لشعوب المغرب العربي عموما، والشعب المغربي تحديدا رغم صعوبة الموقف والظرف،كان عن قناعة ومبدأ نظرا لمكانة مصر عربيا وإسلاميا أولا، وما يجمعها بالشعوب المغاربية من قواسم الدّين، اللغة، التاريخ المشترك، العادات والتقاليد ثانيا. هذا كفيل بأن يُلزمها الوقوف مع تطلّعات أشقائها رسميا وشعبيا.

وقد أبانت عن ذلك بعد الهبّة الكبيرة التي أطلقتها مصر الرسمية، والشعبية في أحيان كثيرة، لما اتحدت مختلف شرائح الشعب المصري، فانبرت للدفاع عن قضايا المغرب العادلة، وكان ذلك مصدر فخر واعتزاز لدى الشخصيات الرسمية والشعبية، التي أجمعت على ضرورة الالتزام بالقضايا القومية كدعّامة لعروبتها.

– إنّ المتتبع لتاريخ المغرب الأقصى المعاصر، يتضح جليّا له أنّ سقوطه سنة 1912 في فخ الحماية لم يكن مفاجئا، ذلك أن كل الظروف المحيطة هيّأت لوقوعه تحت الهيمنة الفرنسية الإسبانية، فقد ساعدت سياسة السلاطين المتعاقبين على عرش المغرب الأقصى منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى مطلع القرن العشرين الفاشلة على إرساء الأسس الأولى لتحقيق حلم الفرنسيين الذي ظل يراودهم منذ احتلالهم للجزائر سنة 1830، وتونس سنة1881 باستكمال السيطرة على المغرب العربي، وإنشاء طوق أمان حول المستعمرة الأهم، التي بنت عليها فرنسا وجودها في القارة الإفريقية برمّتها، فلا إجراءات عبد العزيز، ولا حتى إصلاحات عبد الحفيظ صانت بقاء المغرب الأقصى مستقلا وموحدا، فكان السقوط في مخالب المستعمر أمرا واقعا، ونتيجة طبيعية وحتمية لإرهاصات سابقة.

– أنّ فرنسا قد شرعت، بمجرد أن خلا لها الجو في المغرب الأقصى، بعد توقيع معاهدة الحماية سنة 1912، في تنفيذ مخططها الذي أعدته سلفا، والرامي إلى ضمان هيمنتها عليه؛ إذ استعانت بخبرة قادتها في مختلف مستعمراتها، عندما أقدمت على تعيين لويس إيبار ليوطي كمقيم عام لها بالمغرب الأقصى، الذي حاول بخبرته تجسيد مخطط حكومته في الميدان، ثم انتقلت السلطات الفرنسية إلى وضع يدها على مختلف مناحي ومفاصل الحياة بالمغرب الأقصى، عندما راحت تحتكر مختلف القطاعات كالصناعة، والزراعة، والتجارة، والتعليم، مُتبعة ذلك بفتح الأبواب لموجات استيطانية بشرية، أملا منها في خلق مجتمع أوربي منافس للمجتمع المحلي المغربي، يكون لها صمام أمان، وخير معين لتنفيذ أجندتها هناك.

وقد تعدى الطموح الفرنسي الاستعماري في المغرب الأقصى محاولة فرض الهيمنة إلى مساعي التشتيت الترابي والعرقي، وحتى الديني، عبر سياسة "فرق تسد". فضلا عن السياسة البربرية، محاولة من خلالها الإيقاع بين مكونات المجتمع الواحد، عبر إطلاق جملة من الظهائر كان أبرزها الظهير البربري 16 ماي 1930، وهو الأمر الذي تفطن له المغربيون جيدا، أين هرعوا إلى التصدي له، ومواجهته بكل ما أوتوا من قوة.

كما اقتفت إسبانيا أثر فرنسا –حليفتها في المغرب الأقصى–، عندما شرعت في انتهاج سياسة، حاولت من خلالها بسط نفوذها على مختلف المجالات في حيّز نفوذها بالمنطقة الشمالية؛ إذ لم تغيّر التحوّلات السياسية التي طرأت على الساحة الإسبانية شيئا في تعامل السلطات الإسبانية مع الوضع في المنطقة الشمالية؛ حيث بقيت اهتماماتها منصبّة على كيفية إبقاء هيمنتها عليها لأطول فترة ممكنة.

– أنّ الشعب المغربي لم يستسلم لمحتليه، على الرغم من الوضع المأساوي الذي كان يخيّم على المغرب الأقصى، والذي اشتد مع إعلان الحماية عليه، وما تبعه من إجراءات فرنسية ميدانية لاحتوائه، بل نجده يعلن الثورة ضد القوى الغازية لبلاده، معتبرا إياها حملة صليبية جديدة معلنة عليه، فاتسعت جبهات المقاومة المسلحة، لتعم عموم المغرب الأقصى، من شرقه إلى غربه، ومن شماله إلى جنوبه، ولم يُستثن من أهدافها حتى العدو الداخلي المتمثل في عملاء الداخل المتخاذلين، والمتعاونين مع الغزاة الأجانب، فكانت ثورة الريف بقيادة محمد بن عبد الكريم الخطابي خير مثال لرفض الخضوع للأمر الواقع، الذي حاولت كل من فرنسا وإسبانيا فرضه على الشعب المغربي.

فرغم عدم نجاعة أسلوب المقاومة المسلحة، على الأقل، خلال البدايات الأولى للحماية، إلا أنّ المغربيين لم يفشلوا، فحاولوا التكيّف مع الواقع الجديد، الذي فرضه تحالف قوة الحديد والنار الفرنسية الإسبانية، فغيّر إستراتيجيته لمواجهة هذه السياسة، بانتهاج أسلوب النضال السلمي السياسي، مستفيدين من تجارب الشعوب المكافحة قبلهم،

بما فيها العربية المشرقية، وبداية تبلور فكر وطني تحرري استقلالي مغربي متأثر بالأفكار التي كانت ترده من الخارج، سواء من أوربا، أو من المشرق العربي، فكان أرضية صلبة بنى عليها المغربيون إستراتيجيتهم النضالية الجديدة؛ إذ كانت سنة 1930 مفصلية لهم في هذا المجال، بعودة اللحمة المغربية، بعد مدة طويلة من التشرذم، مستغلين حادثة الظهير البربري 16 ماي 1930 مناسبة لإعلان الانطلاقة الجديدة لنضال المغرب الأقصى ضد المحتل الفرنسي والإسباني؛ حيث أجمع قادة الحركة الوطنية على وجوب الاستمرار في هذا الكفاح، وتفعيله أكثر، باستغلال كل الفرص المتاحة، على رأسها الاستعانة بالقوى الشقيقة والصديقة؛ حيث بدأوا في توزيع الأدوار والمهام، التي كرّست عودة المغربي إلى الواجهة، مستفيدا من المساندة، التي لقيّها من العرب المسلمين، وأحرار العالم.

– إنّ التعاطف المصري مع الشعب المغربي، في مواجهته لأساليب ومخططات الفرنسيين، قد تجسّد في الجهود الدبلوماسية الكبيرة التي بذلتها السلطات المصرية على الصعيد الخارجي، لكسب تأييد القوى الحرة في العالم، وقد برز هذا الدعم بشكل جلي في فترة حكم الملك فاروق، الذي قام بمبادرات هامة تهدف إلى إخراج القضية المغربية إلى دائرة الضوء، من خلال تعاطيه الإيجابي مع عدة قضايا جوهرية في هذا الصدد، كقضية لجوء الأمير عبد الكريم الخطابي، واحتضانه له، وخطوات أخرى تركت انطباعا حسنا لدى زعماء وشعوب المغرب العربي قاطبة، هذا دون نسيان دور الحكومات المصرية المتعاقبة على الحكم في مصر، لاسيما حكومات الوفد، التي ما لبثت تدافع في كل مناسبة عن الحقوق المشروعة للشعب المغربي في نيل الاستقلال، والتنسيق مع مختلف القوى الفاعلة داخليا وخارجيا لزيادة الدعم له. حيث بذلت جهودا مضنية لنقل القضية المغربية إلى المحافل الدولية؛ إذ سعت بكل ما في وسعها لإيصال صوت الشعب المغربي إلى مسامع الشعوب الحرة، ومحاصرة فرنسا دبلوماسيا، ونقل صورتها القاتمة في المغرب الأقصى إلى مختلف المنابر الدولية، وتوّجت تلك الجهود المصرية بالتمكين الدبلوماسي للقضية المغربية؛ إذ أدرجت في جدول أعمال الهيئة الأممية، التي اتخذت تدابير فعلية من أجل استقلال المغرب الأقصى.

– أنّ مصر قد بذلت، بالموازاة مع جهودها الدبلوماسية لدعم قضية المغرب الأقصى دوليا، جهودا سياسية مضنية في سبيل تقديم يد المساعدة للمغرب الأقصى، والعمل على توفير الجو المناسب لنضال قادة الحركة الوطنية بها، لوجستيا وإعلاميا، ويأتي في مقدمة ذلك، فتح الأبواب أمام الزعماء المغاربة عموما للاستقرار على أراضيها، والسماح لهم بتأسيس الجمعيات، واللجان الوطنية التي تعمل على الدفاع عن مصالح الشعب المغربي، مثلما هو الحال مع علال الفاسي، والحبيب بورقيبة، والشاذلي المكي، والحبيب ثامر، وعبد الخالق الطرّيس، وعبد الكريم الخطابي وغيرهم، فضلا عن السماح لمختلف الأحزاب الوطنية المغاربية بإنشاء فروع لها بالأراضي المصرية، لاسيما، بالعاصمة المصرية القاهرة،

فاسحة لهم المجال لممارسة نشاطهم الوطني،كحزب الشعب الجزائري، وجمعية العلماء المسلمين من الجزائر، الحزب الحر الدستوري التونسي، وحزب الاستقلال المغربي.

كما ساهمت مصر في التقريب بين الحركات الوطنية المغاربية، عبر توحيد جهودها، ولعل انصهارها في مكتب المغرب العربي، الذي أسس سنة 1947 لخير مثال لذلك، وبعده أيضا إنشاء لجنة تحرير المغرب العربي سنة 1948، وحتى التقارب بين الهيئات المغربية نفسها، وهنا نستذكر دور المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين حسن البنا، ومساهمته الفاعلة في رأب الصدع، وتوثيق عرى التقارب، والتآخي بين القوى الوطنية المغربية في مصر.

– لقد كان لسلاح الإعلام الذي وضعه المصريون في خدمة نضال الحركات الوطنية في المغرب العربي، وعلى رأسها الحركة الوطنية المغربية بالغ الأثر على مستقبل، ومسار كفاح هذه الأخيرة في سبيل تحقيق الاستقلال، فلا مبالغة، إذا جزمنا بأن الصحافة المصرية، وعلى رأسها المكتوبة منها، قد أبلت البلاء الحسن في مساعدة الشعب المغربي، لما أجمعت جل التيارات السياسية، والدينية المصرية على وضع صحفها ومجلاتها لفضح السياسة الفرنسية في المنطقة، ونقل حقيقتها إلى الرأي العام العربي والإسلامي.

فهذه صحف التيار الإسلامي، وعلى رأسها مجلة المنار، لصاحبها الشيخ محمد رشيد رضا، تواكب الحراك الدائر في المغرب الأقصى المناهض للوجود الأجنبي، وأبرز مثال لذلك، تغطيتها المميزة لحرب الريف، ومقاومة الأمير عبد الكريم الخطابي، وصولا إلى قضية الظهير البربري 16 ماي 1930، التي تصدرت عناوين الصحف العربية والإسلامية، المدافعة عن الشعب المغربي؛ لما أعلنت حربا إعلامية على السلطات الفرنسية، التي أطلقت هذا الظهير؛ حيث خصصت ملفات خاصة بهذه المناسبة، ضمنتها نداءات استغاثة من مواطنين مغربيين موجهة للعالم الإسلامي بغية نجدتهم من المأساة التي أوقعتهم فيها سلطات الاحتلال الفرنسي، أو نقل ردود الفعل المغربية المستنكرة لهذا الظهير، وما صاحبها من إجراءات قمع فرنسية، مع إيصال أصداء الغضب العارمة الذي عمّ العالم الإسلامي، تضامنا مع الشعب المغربي في محنته هذه.

والأمر نفسه مع جريدة الفتح، لصاحبها محب الدين الخطيب، الذي كرّس قلمه وجريدته للدفاع عن الشعب المغربي، وما تعرّض له من اعتداء مسّ جوهر وجوده؛ إذ لم تتوقف الجريدة عن التشهير به، وشرح مضامينه الخطيرة على وحدة المغرب الأقصى واستقراره، لما خصصت لذلك تغطية واسعة وشاملة لهذا الحدث المؤلم، ففتحت صفحاتها لنقل صرخة المغربيين، واستنجادهم بشعوب العالم الإسلامي، والعالم الحر، قصد التدخل لوقف ما أسموه مأساة الأندلس الثانية، كما نقلت أصوات الشعوب الإسلامية المستنكرة لهذا العدوان، بمختلف ربوع العالم العربي

والإسلامي، فضلا عن سنّة إحياء ذكرى إطلاق فرنسا لهذا الظهير، لتذكير الشعب المغربي، والمسلمين أجمع بخطورته، والآثار السلبية له حال تنفيذه.

أما جرائد جماعة الإخوان المسلمين فلم تشذ عن القاعدة؛ إذ سعت لتقديم مساندتها لكفاح المغرب الأقصى؛ حيث دأبت الجماعة على فسح مساحات واسعة في جرائدها المختلفة، وفي فترات مختلفة أيضا كجريدة الإخوان المسلمين، أو النذير، أو الدعوة لمقالات الجمعيات، والهيئات المغربية والعربية المدافعة عن القضية المغربية، أو تلك التي كان يحررها قادة الحركة الوطنية المغربية، وعديد الشخصيات العربية المتعاطفة مع قضيتهم.

كما ساهمت صحف الإخوان المسلمين في فضح جرائم الاحتلال الفرنسي، خاصة ضد المواطنين المغربيين العُزّل؛ حيث عملت على نقل أعمال القمع التي كانت تواجه بها السلطات الفرنسية احتجاجات الشعب المغربي السلمية، المطالبة بحقه في الاستقلال، فضلا عن تلك المقالات الهادفة، التي كان المرشد العام للجماعة حسن البنا ينشرها في هذه الجرائد، والتي تدعو المغاربة إلى رص الصفوف، وتقوية اللحمة فيما بينهم لمواجهة قوى المستعمر، حاثا في الوقت عينه الشعوب العربية والإسلامية على نصرة الأقطار المستضعفة في المغرب العربي، وفي مقدمتها الشعب المغربي، وقد كان لمسألة الظهير البربري 16 ماي 1930 نصيب في جرائد الجماعة، عندما درجت على الاحتفاء بذكراه، واستذكاره، كلما تأتي ذكرى إطلاقه، قصد تنبيه المسلمين في المغرب الأقصى إلى أن الخطر لا يزال يحدق بهم، حاثة إياهم على مواصلة النضال لتحقيق الاستقلال.

أما جرائد التيار الليبرالي، وعلى رأسها جرائد الوفد، ممثلة أساسا في صحيفتي المصري، والبلاغ فقد دأبت على فتح صفحاتها للزعماء، والمناضلين المغربيين لطرح انشغالاتهم، وعرض معاناتهم، أمام الرأي العام العربي الإسلامي، وحتى العالمي، كما لم تتردد في فضح سياسة المستعمر الفرنسي، عبر تخصيص عديد المقالات لنقل ممارساتها الشنيعة بحق المواطنين المغربيين، وعملت باستمرار لتغطية، ومواكبة نشاط قادة الحركة الوطنية المغربية، سواء داخل المغرب الأقصى أو خارجه، فضلا عن نقل تحركات الشعب المصري الداعم لكفاح إخوانه في المغرب العربي، ونجد ذلك في المظاهرات، ومختلف أنواع النشاطات، التي كان ينظمها دعما لنضال الشعب المغربي، خاصة، تعاطفه الكبير في قضية الظهير البربري 1930، أو تحرير الأمير عبد الكريم الخطابي، وحتى الملك محمد الخامس في صراعه مع المقيم العام الفرنسي جوان. بل سبق لجرائد الوفد إرسال مندوبين عنها إلى داخل التراب المغربي، لنقل حقيقة الوضع، ودحض الادعاءات الفرنسية المغرضة.

وعلى المنوال نفسه، سارت صحف الأحرار الدستوريين، ممثلة في جريدة السياسة تحديدا، التي لم تتوقف عن مسايرة ما يحدث في المغرب الأقصى، بتخصيصها حيزا معتبرا من صفحاتها لتناول المسألة المغربية من جوانبها المختلفة، سواء ما تعلق بنقل سياسة المستعمر، أو نشاط الحركة الوطنية المغربية بالداخل والخارج، وحتى تسليط الضوء على الحراك الجاري في الخارج المؤازر لنضال الشعب المغربي.

– إنّ حاجة المغربيين الملحّة لتكوين نخبة وطنية مثقفة تتولى مهمة إعادة الاعتبار للمنظومة الثقافية عامة، والتعليمية خاصة للمغرب الأقصى، بعدما تضررت كثيرا بفعل السياسة الفرنسية في هذا الشأن، الهادفة إلى تجهيل الشعب المغربي، والقضاء على أحد أهم مقومات وجوده، واستمراره، قد دفعت مصر لفتح أبوابها لعدد معتبر من الطلبة المغربيين لمزاولة دراساتهم، في مختلف المؤسسات التعليمية المصرية، خاصة جامعاتها كجامعتي القاهرة، والأزهر؛ حيث احتضنت عددا معتبرا من الطلبة المغربيين لاستكمال دراساتهم هناك، سواء كان ذلك بمبادرات شخصية، كما كان عليه الحال مع عدد من الطلبة كعبد الخالق الطرّيس، والحسن بوعياد، وعبد الكريم غلاب، وغيرهم، أو عبر بعثات رسمية مغربية، كالتي أرسلها أمير المنطقة الخليفية بالشمال المغربي مولاي الحسن بن المهدي في ثلاثينيات القرن الماضي.

كما بذلت مصر أيضا جهودا معتبرة في العمل على تحسين الوضع التعليمي بالمغرب الأقصى، متخذة في ذلك عدة سبل، فقد سعت إلى إنشاء معاهد عربية هناك، لتدريس، وتأطير المغربيين، كالمبادرة التي أطلقها الملك فاروق لإنشاء معهد عربي بالمغرب الأقصى، علاوة على إرسال وزارة المعارف المصرية لعدد معتبر من الأساتذة، لتلبية حاجيات المدارس المغربية في هذا الشأن، استجابة لطلب القائمين على المنظومة التعليمية بالمغرب الأقصى، لاسيما بالمنطقة الشمالية.

وقد ساهمت هذه الجهود ليس في دعم قطاع التعليم، والثقافة بصفة عامة في المغرب الأقصى فحسب، بل أعدّت إطارات مغربية، أخذت على عاتقها مهمة النضال الوطني من أجل استقلال المغرب الأقصى؛ إذ نجد نسبة معتبرة من الطلبة المغربيين الذين درسوا في مصر، أصبحوا قادة في الحركة الوطنية المغربية، سواء الذين عادوا إلى أرض الوطن، أو الذين بقوا في مصر، والمشرق العربي عموما؛ حيث انتهزوا فرصة تواجدهم هناك، للدعاية لقضيتهم الوطنية، والعمل للحصول على أكبر قدر من التعاطف، والتأييد لكفاح شعبهم.

– أنّ المصريين لم يتوانوا أو يقصّروا في تقديم المساعدة للشعب المغربي في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، رغم الضائقة الاقتصادية، والمشاكل الاجتماعية التي واجهها الشعب المصري آنذاك، فالتاريخ يشهد على قيام المصريين

بجمع التبرعات لفائدة المغرب الأقصى، خاصة بعد لجوء الأمير عبد الكريم الخطابي إلى مصر، الذي لعب دورا بارزا في الحصول على تلك المعونات، الموجهة إلى مساعدة الحركة الوطنية بالدرجة الأولى.

– إنّ مسألة التعاطف المصري مع الحركات الوطنية في المغرب العربي عموما، والحركة الوطنية المغربية بشكل خاص قد أثارت ردود فعل كثيرة، ومتباينة، سواء كانت داخلية أو خارجية؛ إذ باركت مختلف القوى، والشخصيات الوطنية المغربية الجهود الجبّارة، التي بذلتها مصر الرسمية والشعبية في سبيل نصرة الشعب المغربي، سواء دبلوماسيا، وسياسيا، أو إعلاميا، وثقافيا، واجتماعيا، واقتصاديا، معتبرة ذلك أكبر هدية تقدمها مصر للشعب المغربي في نضاله من أجل نيل الاستقلال، وقد عبّر عن ذلك مختلف الزعماء المغربيين، في مقدمتهم الملك محمد الخامس، الذي ثمّن الدور المصري عاليا في دعم بلاده على مختلف الصُعُد.

كما يبدو ذلك من التصريحات التي ما فتئ يطلقها الزعيم عبد الكريم الخطابي بحق الملك فاروق، والحكومات المصرية المتعاقبة، لاسيما حكومات الوفد، فضلا عن إشادته الكبيرة بالدور الكبير الذي لعبته الصحافة المصرية على اختلاف توجهاتها في دعم كفاح الشعب المغربي؛ حيث لم تقصّر يوما في فتح صفحاتها للمناضلين المغربيين، أو الترويج للقضية المغربية وعدالتها، والتشهير بالسياسة الفرنسية خاصة بالمغرب الأقصى، ونقل صورتها إلى الرأي العام العربي الإسلامي، وحتى العالمي.

والانطباع نفسه نجده لدى غالبية قادة الحركة الوطنية المغربية، الذي اعترفوا بأهمية، وجدوى الدعم المصري لهم على مسار نضالهم الوطني، خلال هذه الفترة، على الرغم من الظرف الاستثنائي الذي كانت تعيشه مصر، بين سياسات الانجليز، وتكالب القوى الكبرى، فضلا عن الخطر الصهيوني، الذي بدأ آنذاك يهدد الكيان المصري، والعربي عامة.

كما هلّلت مختلف الأطراف العربية بالجهود المصرية المؤيدة لكفاح المغرب الأقصى، في مقدمتها دول المغرب العربي؛ حيث أشادت مختلف الأحزاب الجزائرية بالمبادرات المصرية، كما كان عليه الحال مع حزب الشعب الجزائري، ومباركته لجهود مصر وملكها فاروق في تحرير الأمير عبد الكريم الخطابي، أو جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، التي أشادت هي الأخرى بالخطوات المصرية هذه.

والأمر نفسه ينطبق على الأحزاب، والهيئات التونسية، كالحزب الدستوري التونسي الجديد، والحزب الدستوري التونسي القديم، إضافة إلى الاتحاد العام التونسي للشغل، الذين ثمّنوا الموقف المصري البطولي هذا، وقد عبّر الزعماء

الوطنيون التونسيون مرارا عن شكرهم لهذه الجهود المصرية مثل الحبيب بورقيبة، صالح بن يوسف، الرشيد إدريس وغيرهم. وهو الموقف ذاته الذي عبّرت عنه الجماهير في فلسطين، ولبنان ومختلف البلدان العربية.

أما السلطات الفرنسية، فقد أبدت امتعاضها وتذمرها من السياسة المصرية الداعمة لنضال الشعب المغربي في سبيل تحقيق استقلاله، وكان ذلك على لسان مختلف مسؤوليها، من الرئيس، إلى رئيس الوزراء، إلى مختلف المسؤولين الصغار، وبرز ذلك خاصة بعد قضية الظهير البربري 16 ماي 1930، وعقب عملية تحرير الأمير عبد الكريم الخطابي، وتدبير لجوئه إلى مصر، لما توعّدت السلطات الفرنسية مصر بدفع الثمن غاليا، وقد كانت مساومة الفرنسيين لمصر بخصوص دعم قضيتهم ضد الانجليز أهم وتر، لعبت عليه فرنسا للتأثير على الموقف المصري، علاوة على خوض فرنسا لمعركة دبلوماسية إلى جانب حلفائها بالمعسكر الغربي للتصدي للجهود المصرية، والعربية، الرامية إلى تدويل القضية المغربية، وإدراجها في جدول أعمال الهيئات الأممية، لكسب دعم القوى الكبرى لاستقلال المغرب الأقصى.

ولم تتخلف الصحف الفرنسية هي الأخرى عن إدانة السياسة المصرية هذه؛ إذ هاجمت السلطات المصرية، متهمة إياها بتهديد ما أسمته الوحدة الفرنسية، والتدخل في الشؤون الداخلية الفرنسية، وقد أجمعت مختلف الصحف الفرنسية ذات التوجهات المختلفة على دعوة مسؤولي بلدهم للرد بصرامة على هذه التصرفات المصرية، خاصة بعد عملية لجوء الأمير عبد الكريم الخطابي إلى مصر سنة 1947.

وقد تماهى موقف غالبية الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية مع الموقف الفرنسي بخصوص الدعم المصري للحركة الوطنية بالمغرب الأقصى؛ إذ لم تتوان هذه الدول في إعلان دعمها الصريح للموقف الفرنسي، واصفة الصراع المغربي الفرنسي الاسباني بالمسألة الداخلية، التي تخص فرنسا واسبانيا، وبالمقابل ألقت باللائمة على الجانب المصري، داعية إياه لتغييره نهجه تجاه فرنسا خصوصا، مراعاة لمصلحة مصر إبّان تلك الفترة على حد زعمها.

ونستطيع القول أن هذا الموضوع يكتسي فعلا أهمية بالغة، لأنه يستجلي علاقات شعوب العالم العربي والإسلامي، في ظرف ميزته التطورات المتسارعة للعالم المعاصر ومظاهره الإمبريالية، وفي مقابل ذلك تصاعد موجات المقاومة والتحرر. وهو موضوع يفتح آفاق بحثية متعددة في تاريخ الاستعمار وردود الفعل عليه، وتاريخ التبادل الثقافي والتكامل السياسي بين أقطار العالم العربي. ما يدفعنا إلى التشجيع على مزيد من الأبحاث التي تستطيع الغوص في هكذا مواضيع، وفق مقاربات تحليلية، ومناهج استقصائية، تمكن من صبر غور العلاقات بين شعوب جمعها ماضي مشترك تحت نير الاستعمار، مثلما وحّدها النضال ضده.

الملاحق

الملحق رقم:01

مراسلة السفارة الفرنسية بالقاهرة بخصوص التحضيرات لعقد مؤتمر المغرب العربي 1947

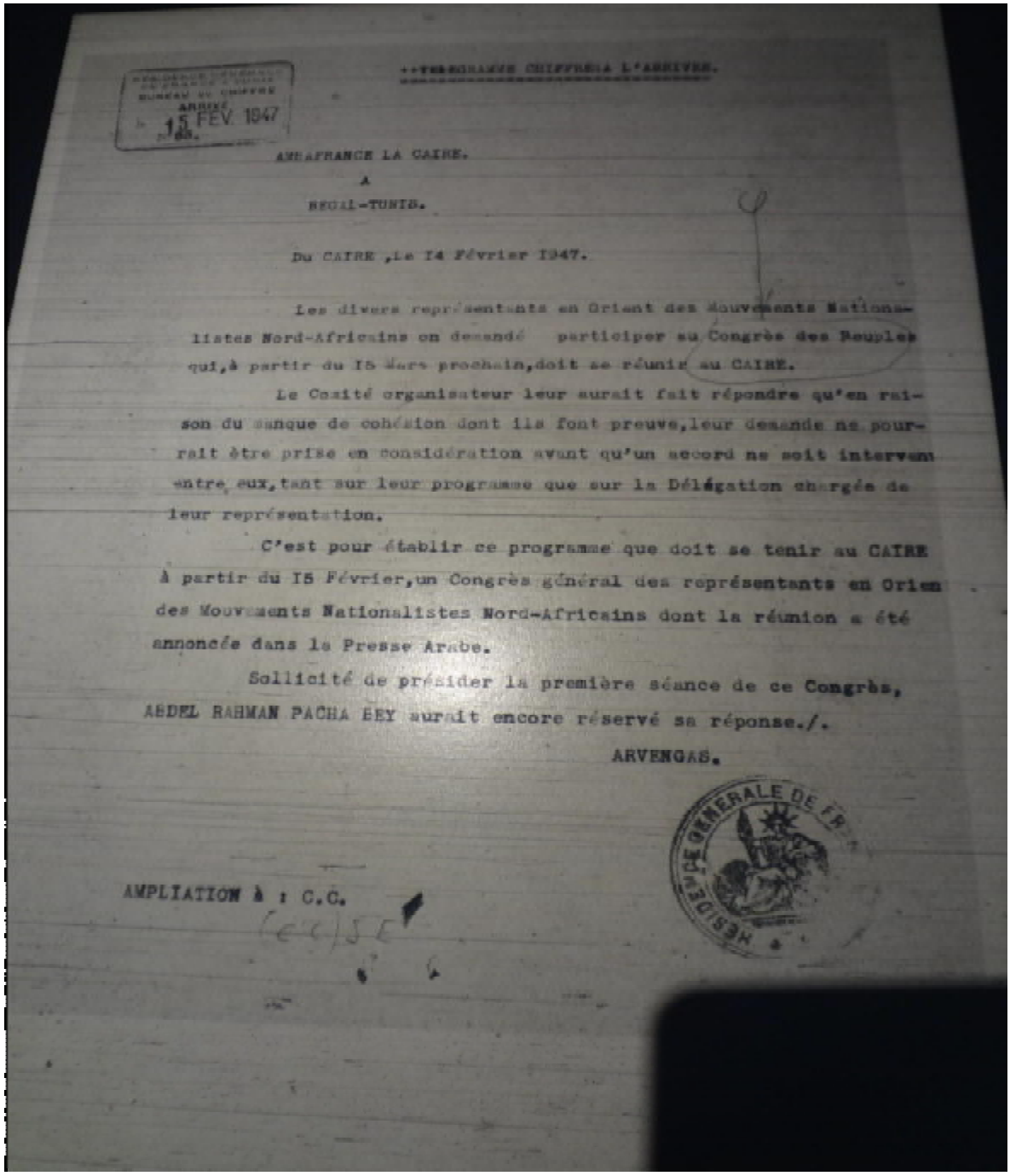

++TELEGRAMME CHIFFRE A L'ARRIVEE.

BUREAU DU CHIFFRE
ARRIVÉ
15 FEV. 1947
Hre.

AMBAFRANCE LA CAIRE.

A

RESAT-TUNIS.

Du CAIRE ,Le 14 Février 1947.

Les divers représentants en Orient des Mouvements Nationalistes Nord-Africains on demandé participer au Congrès des Peuples qui,à partir du 15 Mars prochain,doit se réunir au CAIRE.

Le Comité organisateur leur aurait fait répondre qu'en raison du manque de cohésion dont ils font preuve,leur demande ne pourrait être prise en considération avant qu'un accord ne soit intervenu entre eux,tant sur leur programme que sur la Délégation chargée de leur représentation.

C'est pour établir ce programme que doit se tenir au CAIRE à partir du 15 Février,un Congrès général des représentants en Orient des Mouvements Nationalistes Nord-Africains dont la réunion a été annoncée dans la Presse Arabe.

Sollicité de présider la première séance de ce Congrès, ABDEL RAHMAN PACHA BEY aurait encore réservé sa réponse./.

ARVENGAS.

RESIDENCE GENERALE DE FR

AMPLIATION à : C.C.

المصدر: أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية بالمعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، منوبة، تونس، شريط رقم: R984، رقم 2892، ملف حول الوطنيين المغاربة في مصر.

الملحق رقم:02

تقرير السفارة الفرنسية بالقاهرة بخصوص نشاطات الأمير الخطابي بمصر

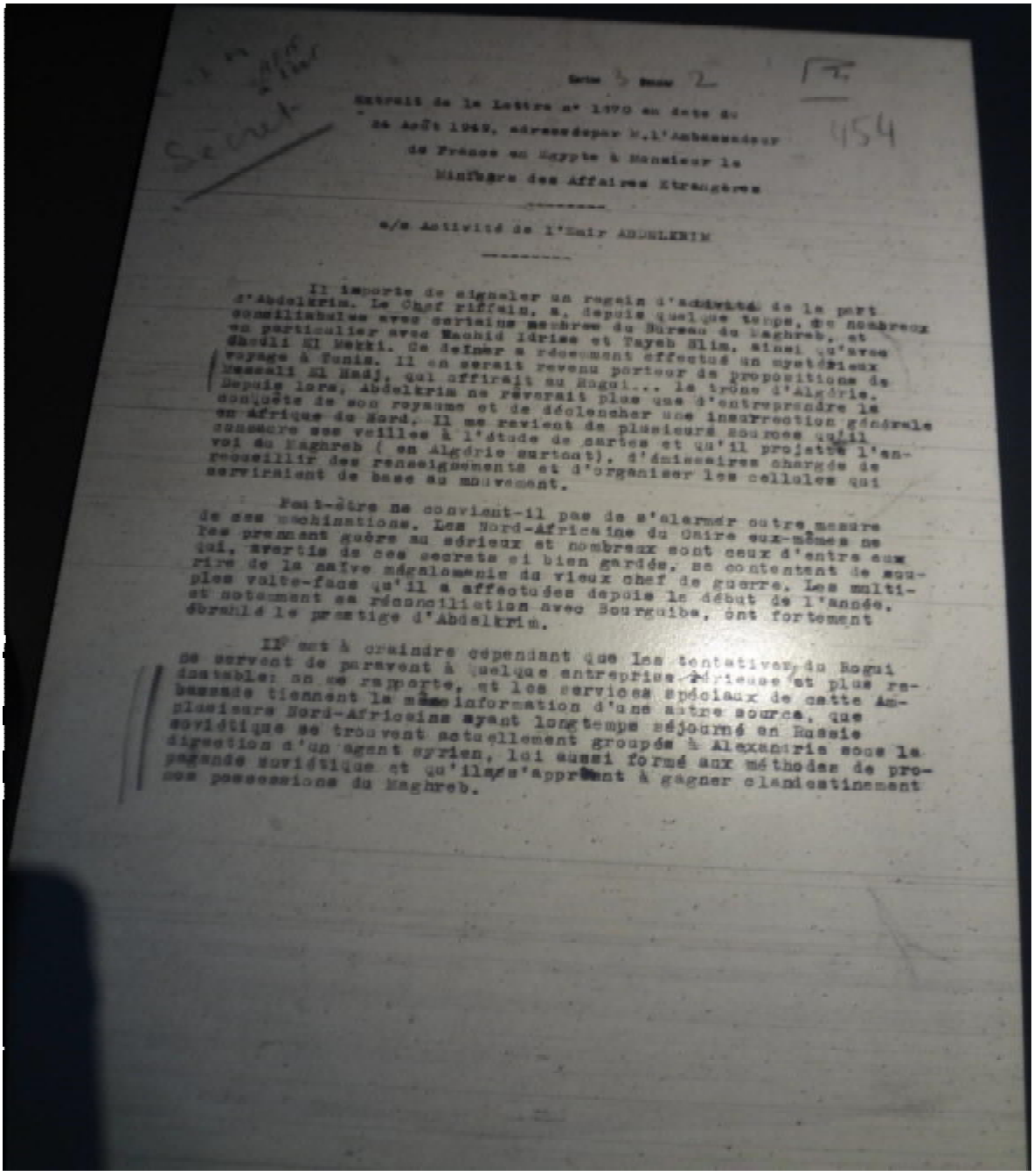

Extrait de la Lettre n° 1470 en date du
24 Août 1949, adressedpar S.E.l'Ambassadeur
de France en Egypte à Monsieur le
Ministre des Affaires Etrangères

s/s Activité de l'Emir ABDELKRIM

Il importe de signaler un regain d'activité de la part d'Abdelkrim. Le Chef riffain, a, depuis quelque temps, de nombreux conciliabules avec certains membres du Bureau du Maghreb, et en particulier avec Mahmid Idrissi et Tayeb Slim, ainsi qu'avec Ghedli El Mekki. Ce dernier a récemment effectué un aller et retour à Tunis. Il en serait revenu porteur de propositions de Hussein El Hadj, qui offrirait au Rogui... le trône d'Algérie. Depuis lors, Abdelkrim ne rêverait plus que d'entreprendre la conquête de son royaume et de déclencher une insurrection générale en Afrique du Nord. Il me revient de plusieurs sources qu'il consacre ses veilles à l'étude de cartes et qu'il projette l'envoi au Maghreb (en Algérie surtout), d'émissaires chargés de recueillir des renseignements et d'organiser les cellules qui serviraient de base au mouvement.

Peut-être ne convient-il pas de s'alarmer outre mesure de ses machinations. Les Nord-Africains du Caire eux-mêmes ne le prennent guère au sérieux et nombreux sont ceux d'entre eux qui, avertis de ces secrets si bien gardés, se contentent de sourire de la naïve mégalomanie du vieux chef de guerre. Les multiples volte-face qu'il a effectuées depuis le début de l'année, et notamment sa réconciliation avec Bourguiba, ont fortement ébranlé le prestige d'Abdelkrim.

Il est à craindre cependant que les tentatives du Rogui ne servent de paravent à quelque entreprise sérieuse et plus redoutable: on se rapporte, et les services spéciaux de cette Ambassade tiennent la même information d'une autre source, que plusieurs Nord-Africains ayant longtemps séjourné en Russie soviétique se trouvent actuellement groupés à Alexandrie sous la direction d'un agent syrien, lui aussi formé aux méthodes de propagande soviétique et qu'ils s'apprêtent à gagner clandestinement ses possessions du Maghreb.

المصدر: أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية، المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، شريط رقم: R75، ملف1670/1، (02)، سبتمبر 1938-أوت 1949.

الملحق رقم:03

تقرير السفارة الفرنسية بالقاهرة بخصوص تصريح عبد الخالق الطريس وهو بصدد مغادرة القاهرة

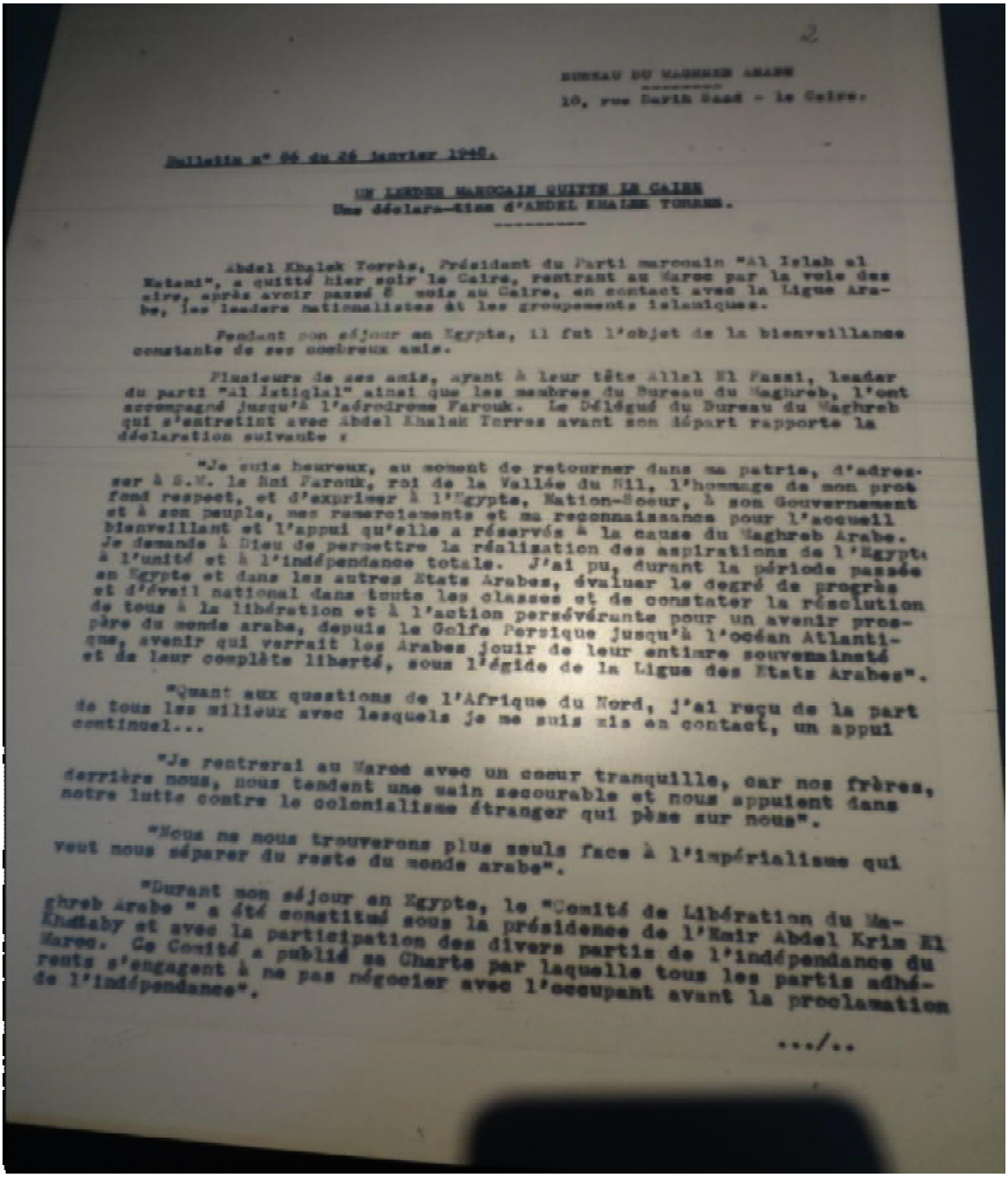

BUREAU DU MAGHREB ARABE
10, rue Darb Saad - le Caire.

Bulletin n° 86 du 26 janvier 1948.

UN LEADER MAROCAIN QUITTE LE CAIRE
Une déclaration d'ABDEL KHALEK TORRES.

Abdel Khalek Torrès, Président du Parti marocain "Al Islah el Watani", a quitté hier soir le Caire, rentrant au Maroc par la voie des airs, après avoir passé 6 mois au Caire, en contact avec la Ligue Arabe, les leaders nationalistes et les groupements islamiques.

Pendant son séjour en Egypte, il fut l'objet de la bienveillance constante de ses nombreux amis.

Plusieurs de ses amis, ayant à leur tête Allal El Fassi, leader du parti "Al Istiqlal" ainsi que les membres du Bureau du Maghreb, l'ont accompagné jusqu'à l'aérodrome Farouk. Le Délégué du Bureau du Maghreb qui s'entretint avec Abdel Khalek Torres avant son départ rapporte la déclaration suivante :

"Je suis heureux, au moment de retourner dans ma patrie, d'adresser à S.M. le Roi Farouk, roi de la Vallée du Nil, l'hommage de mon profond respect, et d'exprimer à l'Egypte, Nation-Soeur, à son Gouvernement et à son peuple, mes remerciements et ma reconnaissance pour l'accueil bienveillant et l'appui qu'elle a réservés à la cause du Maghreb Arabe. Je demande à Dieu de permettre la réalisation des aspirations de l'Egypte à l'unité et à l'indépendance totale. J'ai pu, durant la période passée en Egypte et dans les autres Etats Arabes, évaluer le degré de progrès et d'éveil national dans toute les classes et de constater la résolution de tous à la libération et à l'action persévérante pour un avenir prospère du monde arabe, depuis le Golfe Persique jusqu'à l'océan Atlantique, avenir qui verrait les Arabes jouir de leur entière souveraineté et de leur complète liberté, sous l'égide de la Ligue des Etats Arabes".

"Quant aux questions de l'Afrique du Nord, j'ai reçu de la part de tous les milieux avec lesquels je me suis mis en contact, un appui continuel...

"Je rentrerai au Maroc avec un coeur tranquille, car nos frères, derrière nous, nous tendent une main secourable et nous appuient dans notre lutte contre le colonialisme étranger qui pèse sur nous".

"Nous ne nous trouverons plus seuls face à l'impérialisme qui veut nous séparer du reste du monde arabe".

"Durant mon séjour en Egypte, le "Comité de Libération du Maghreb Arabe" a été constitué sous la présidence de l'Emir Abdel Krim El Khattaby et avec la participation des divers partis de l'indépendance du Maroc. Ce Comité a publié sa Charte par laquelle tous les partis adhérents s'engagent à ne pas négocier avec l'occupant avant la proclamation de l'indépendance".

.../..

المصدر: أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية بالمعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، منوبة، تونس، شريط رقم: R979، رقم 2889 (4)، ملف حول نشاط زعماء شمال إفريقيا بمصر، أفريل 1946-ديسمبر 1949.

الملحق رقم:04

كلمة رئيس الوفد المغربي محمد بن عبود في جامعة الدول العربية.

حديث مع ...

سعادة الدكتور منصور فهمى باشا

جئت لتسألني رأيي في الجامعة العربية بعد مرور عام على تكوينها، وأبادرك القول بأني من أشد المتفائلين بمبادىء الجامعة، وكنت طوال حياتي من المؤيدين لكل عامل لها، ومن المرتقبين لخيرها المنتظر للعرب أنفسهم، وللإنسانية جمعاء.

وأما للعرب فذلك لأن مبدأ التعاون والتآزر الذي يترتب من نظام الجامعة لا يمكن إلا أن يتخلف عنه كل أمر محمود للمتعاونين، سواء لدفع شر واتقائه، أو لجلب خير واصطفائه. لأن في التعاون قوة، والقوة - مادية كانت أو معنوية - هي سلاح ماض لكل مطلب قل أو جل.. وفضلا عن ذلك فإن في بلاد العروبة فضائل مشتركة صدرت عن طبيعة العروبة، وعن تاريخها وثقافتها. وفضائل خاصة لمختلف البلاد التي تتجمع في رابطة العروبة.

وليس من شك أن فيما يترتب على نظم الجامعة العربية من تيسير التواصل بكل معانيه بين أجزاء البلاد العربية قد يترتب عليه إنماء لهذه الفضائل ولمختلف القيم المعنوية الكامنة في هذه البلاد. وفي ذلك ما فيه من بعث ونهوض يؤتي ثمرات طيبة لرسالة مرجوة.

اما أن يكون في الجامعة العربية فوائد لغير العرب من مختلف الأمم فذلك بين واضح: لأن العرب في تكافلهم وترابطهم يصبحون أدنى لوحدة الوجهة ووحدة السياسة - على الأقل - في أهم الامور التي تشغل العالم الحديث في مسألته العمرانية والسياسية. فاذا رأى العرب من الأمم الأخرى وجهة تتسق مع كرامتهم، وتتفق مع عزتهم وحريتهم، ومصالحهم، فانهم - وهم من أهل الوفاء وشيمتهم الكرم - يستطيعون أن يساروا غيرهم من الأمم في الأهداف الكريمة المحببة إلى نفوسهم، والتي تهدف اليها إنسانية تأمل أن تكون أرقى من الإنسانية الحالية وأعظم.

ونصيحتي إلى الشباب العربي أن يستمسكوا بالوحدة العربية ما استطاعوا وأن يذكروا أن في عروبتهم - متى أحسنوا فهمها، ليغيثهم في الحاضر، ولاعتزازهم بالغار - كل ما يؤملونه من نجاح لمستقبلهم ومستقبل بلادهم فليثقفوا وليتكروا شهواتهم الشخصية لشهوة أرفع، تلك هي شهوة العمل الصالح في أوطانهم، ولغيرهم ممن يعيشون معهم، وللحق الذي هو بغية الإنسان الجدير برسالة الإنسان الراقي، وعلى العرب أن يكونوا أمة راقية بين الناس، وفي تاريخ البشرية.

كلمة رئيس الوفد المراكشي

في احتفال الجامعة العربية

السيد محمد بن عبود

«إن مراكش وهي الحصن الأيمن للحضارة العربية على شاطىء المحيط الاطلسي ليسعدها أن تصل اليوم ما أوقفته الظروف القاهرة من العلاقات الودية التقليدية بينها وبين شقيقاتها العربية وان تتعاون معها على كل ما من شأنه أن يعود بالخير على العروبة خاصة والانسانية عامة

وهي تتطلع الى الجامعة تطلعاً جدياً لا شك فيه سواء من جانب الحكومة أم من جانب الشعب فقد أعلن جلالة ملكه المحبوب في خطبة العرش الاخيرة اغتباطه بقيامها وانه يرى فيها عاملا من عوامل تحقيق الرخاء بين العرب جميعا كما أعلن صاحب السمو الملكي الخليفة المعظم مولاي الحسن تأييده لها وسارع الى تلبية الدعوة التي وجهت اليه للاشتراك في لجانها الفنية وأرسلت احزاب مراكش المتحدة مؤيدة بمندوبيها في مصر رسالة الى الجامعة تعلن فيها تضامنها معها ووضعها للثقة فيها.

فقد تركزت في هذه الجامعة اذن قوة العرب الروحية، تلك القوة التي يتمثل فيها تاريخهم المجيد ومبادؤهم الإنسانية وهي القوة التي يستجيب لها كل قلب عربي مهما نأت به الديار

أما مراكش فهي كبيرة الأمل في أن تخطو خطوة سريعة في سبيل حل مشاكلها وهي تعتمد على نفسها وعلى الجامعة العربية في حل تلك المشاكل التي نتجت عن الوضعية الشاذة التي توجد، فهي تعمل لازالة القيود الثقيلة التي فرضت على سيادتها واعادة وحدة أراضيها الممزقة إلى عدة مناطق واصلاح كيانها من الآفات الاجتماعية التي لحقتها من الوضعية الحاضرة لتصير بعد ذلك عضوا حرا قويا تام السيادة في الجامعة العربية.

وانني لاشعر بأن أرواح اجدادنا العظام قد اكتفتنا، وبأن تاريخ ثلاثة عشر قرنا يشرف علينا فعسى ان تجتمع كلمة العرب في مشارق الارض ومغاربها وعسى أن تتعاون من جديد كما تعاونا من قبل على أن نكون رسل حضارة جديدة قوامها الخير والعدالة وان تتعاون مع بقية دول العالم للقضاء على الشر والجور والاستعباد. ومن يدري فقد تجتمع في نفس هذا المكان في السنة المقبلة للاحتفال بمناسبة مرور السنة الثانية على تأسيس الجامعة العربية ومراكش من بين أعضاء مجلسها الموقر. وأن هدفنا لهو الخير بمعناه الواسع وهذا وجوده دليل على اننا سوف نصل إلى اهدافنا

— ٨ —

المصدر: جريدة الإخوان المسلمون، العدد 95، يوم 26 مارس 1946.

الملحق رقم:05

مجموعة مقالات ضمن عدد خاص أعدته جريدة الإخوان المسلمون حول قضية المغرب العربي.

المصدر: جريدة الإخوان المسلمون، العدد 98، 16 أفريل 1946.

الملحق رقم:06

مقال عن الأمير عبد الكريم الخطابي(جريدة الإخوان المسلمون)

١٠ الاخوان المسلمون

الأمير عبد الكريم

بطل من أبطال الاسلام وقائد من قواد العرب في القرن العشرين

عبد الكريم القائد العربي أمير فرنسا الآن قد تقرأ في صحيفة من الصحف أو مجلة من المجلات اسمه مقرونا بالمطالبة بالافراج عنه وقد تمر على اسمه وما كتب عنه مرورا سريعا ولقد كتبت إحدى المجلات نبذة بسيطة عن هذا البطل فوصفته بأنه كان ثائرا أشعل نيران ثورة ضد الفرنسيين في مراكش ولو أني أعتقد أن المجلة لم تعط عبدالكريم حقه وحكمت عليه بأن كانه ثائرا !

كان عبد الكريم قائدا وهناك فرق كبير بين الحرب والثورة في الوسيلة وإن كانت الغاية في كلتاهما واحدة وهي التحرر من المستعمرين .

ولقد كان مركز عبد الكريم في الريف خطيرا قويا وكانت عائلته تحكم الريف وتسيطر على سياسته بشيء كثير من القوة والزعامة ولما أساء الاسبانيون معاملة بعض أفراد أسرته ووجد أنهم بدأوا يستعملون أساليب الاستعمار العتيقة أخذ يفكر في الانتقام من هؤلاء المستعمرين .

لنترك هذا البطل قليلا لنعود بالقارىء إلى سنة ١٩١٢ فقد كانت مراكش في هذه السنة مقسمة إلى قسمين قسم سيطر عليه النفوذ الفرنسي والآخر وهو الذي يطلق عليه منطقة الريف قد سيطر عليه الاسبان ويبلغ تعداد هذه المنطقة مليون حرفي، ولقد كانت سياسة أسبانيا فيها سياسة إبادة وإفناء لهذا الشعب العربي ويظهر ذلك من أقوال المسيو مورا النائب في مجلس النواب الاسباني في كتاب شهير له جاء فيه ما يأتي « إذا أصبحت البلاد البربرية الريفية لنا يوما من الأيام فان واجبنا الأول هو طرد سكانها منها . »

ولقد أعلن عبد الكريم الحرب على اسبانيا سنة ١٩٢١ وخاض معارك كثيرة ضدهم كاسطر العرب بدمائهم صفحات رائعة من التضحية وهي صفحات تعد من أروع الحوادث وأجلها في تاريخ الحروب الاستقلالية وظل عبد الكريم يحارب ويخوض المعركة تلو المعركة ويحرز نصرا بعد نصر حتى خشيت فرنسا من توالي انتصاراته على الأسبان وأنه على وشك أن يقذف بجندهم إلى البحر فسرعان ما انحرشت به خوفا من امتداد ثورته إلى مراكش الفرنسية. والغريب أن عبد الكريم لم يكن راغبا اطلاقا في محاربة الفرنسيين في هذا الوقت لعاملين:

أولا – انهم لم يكن لهم أي نفوذ في منطقة الريف التي يتزعمها عبدالكريم

ثانيا – ان عبد الكريم لم يكن في طوقه محاربة دولتين كبيرتين في وقت واحد وأنه على ما يظهر كان ينوي محاربة الفرنسيين بعد هزيمته للاسبان وتحريره مراكش من حكمهم ولكن فرنسا تحينت الفرصة لمهاجمة عبدالكريم وطلبت منه إخلاء بعض المراكز المهمة الواقعة على حدود مراكش الفرنسية ولما بدأ عبدالكريم يفاوضهم أسرعوا في احتلال هذه المراكز فما كان من عبد الكريم إلا أن هاجمهم مضطرا حتى لا يصبح عمل الفرنسيين مضرا بسمعته واسمه وهكذا ظل عبد الكريم يحارب فرنسا وأسبانيا واشتعلت النار وراحت تشتعل بشدة وقوة . ولما أعيت فرنسا الحيل مع هذا البطل وعظمت خسائرها وخسائر أسبانيا قررت إرسال المرشال بيتان بطل معركة مردان . أرسلت فرنسا أعظم قوادها في الحرب العظمى . ومعه مائة ألف جندي وزودتهم بالعتاد ولكن وقف عبد الكريم وأذاق الفرنسيين الأمرين ومن الحق أن نذكر بالفخر موقف هؤلاء الجنود العرب وكيف كانوا يظهرون ألوانا من التضحية تسجل لهم بالفخر والتقدير

ظل عبدالكريم يخوض غمار المعارك إلى أن اضطر إلى التسليم بعد أن ظل يحارب دولتين من أعظم دول العالم زهاء ست سنوات أي من سنة ١٩٢١ إلى سنة ١٩٢٦ وماذا يفعل مليون نفس من طفل وشيخ وامرأة وشاب أمام الفرنسيين والأسبان أكثر من ست سنوات ؟ !

أخفت فرنسا عبد الكريم إلى مدغشقر وظل هناك للآن أي مضى عشرون عاما عليه في منفاه وكان فرنسا احتكرت الوطنية وأبت على العرب أن يثوروا ضدها واعتبرت من دافع عن كرامته وذاد عن وطنه مجرما أثيما وليتها عاملته معاملة المجرمين فتطلق سراحه بعد هذه المدة الكبيرة

هذا رجل شهد له الأجانب والأعداء بالبطولة والمقدرة الفائقة يجب ألا يظل في منفاه للآن وإن العالم العربي ليطلب من فرنسا إطلاق سراحه فوراً ولن يكون هناك سلام في العالم العربي طالما كان عبد الكريم في المنفى ؟

حمزة الصغير

المصدر: جريدة الإخوان المسلمون، العدد: 106، 15 جوان 1946.

الملحق رقم:07

مقال تحت عنوان: "قادم من مراكش".

قادم من مراكش

وفد إلى مصر الأستاذ السيد محمد العربي العلمي مدير مدرسة ولي العهد بالدار البيضاء وهو من الذين يؤمنون بقضية بلادهم ويقومون بالعمل لها في النواحي العملية المنتجة وقد قام في مراكش بتأسيس كثير من المدارس وجاء إلى مصر لدراسة مناهج التعليم فيها ولاقتباس النافع منها . وهو في هذا الحديث يتكلم عن الحالة في مراكش :

يتحدث عن أحوالها

ـ ما هي أهداف الحركة الوطنية في المغرب . . . ؟

ـ ترمي الحركة الوطنية في المغرب إلى ثلاثة أهداف، أولا إلغاء معاهدة الحماية التي فرضت على المغرب وتحقيق إستقلال البلاد، وهذا الهدف متفق عليه من الجميع فكلهم يرى أن الاستقلال هو الوسيلة الوحيدة لضمان مستقبل البلاد ونهضتها وثانيا تحقيق وضعية البلاد بعمل دستور لها يكفل الحريات ويحقق المساواة بين الأفراد ويضع للبلاد الأسس الأولى للنهضة الاجتماعية والسياسية والإقتصادية وثالثا الانضمام إلى الجامعة العربية والمساهمة في المجهود العربي العام وزيادة الصلات بين المغرب وأخواته البلاد العربية والإسلامية في الشرق .

ـ ماهو مدى ما تتمتع به الحركة الوطنية من حرية . . ؟

ـ ليس في المغرب حرية سياسية فالصحف تخضع لرقابة صارمة من الحكومة الفرنسية وحرية الاجتماعات السياسية مقيدة تقييدا شديدا وهذه الحالة تزيد كل يوم من أشياء المغاربة واستنكارهم لها خصوصا بعد أن كافحوا في ميادين الحرب كفاحا شديدا كانوا يؤملون أن تعمد الإدارة الفرنسية إلى التخلي عن سياستها العتيقة ولكن شيئا من هذا لم يقع فكل ماجنيناه من وراء هذه الحرب هو إزدياد القوانين المقيدة للحريات العامة ولو أدركت فرنسا مصلحتها لعلمت أن ذلك مما يضرها ويضعف من نفوذها ومكانتها

ـ ما موقف جلالة الملك في المغرب من الحركة الوطنية . . ؟

ـ من المعروف عن جلالته اخلاصه الشديد لقضية بلاده وسعيه إلى النهوض بها وهو لذلك يؤيد جميع الأعمال التي ترمي إلى النهوض بالبلاد سواء أكان القائمون بها أفرادا أو هيئات ، ولقد قام جلالته بجهود عظيمة في سبيل الأفراج عن الزعماء المبعدين ولا يزال جلالته يواصل المسعى في سبيل ذلك كما وعد في خطاب العرش في ١٨ نوفمبر الماضي حيث قال «وإنكم تعلمون مابذلناه من جهد الجهود للأفراج عن المعتقلين ولا تزال نواصلها حتى يعم السراح الجميع إن شاء الله » كما أن جلالته يقف من الحركات التي تعوق تقدم البلاد نحو أهدافها موقفا حازما

وإن تعلق الشعب المغربي بجلالة مليكه وإيمانه القوي بعدالة قضيته لخليقان بأن يحققاله مايطمع إليه من حرية واستقلال

ـ هل هناك أحزاب سياسية في المغرب . . ؟

ـ في المغرب حزبان سياسيان يتمتعان بثقة الأمة وتأييدها وهما حزب الاستقلال وحزب الشورى والاستقلال وغاية الحزبين متحدة فكلاهما يسعى إلى تحقيق استقلال البلاد ويعمل له وإن كان بينهما بعض الخلاف في الوسائل إلا أنهما يقفان موقفا واحدا في الأزمات والقضايا الكبرى للبلاد .

ـ ماهي حالة التعليم في المغرب . . ؟

ـ التعليم في المغرب يتكون من ناحيتين الأولى عربية محضة وتشرف عليها مندوبية المعارف الاسلامية ومناهج التعليم فيها قريبة من مناهج التعليم في الأزهر الشريف . وقد نظم ذلك حديثا حيث جعل على ثلاثة أقسام ابتدائي وثانوي وعالي

وفرنسية تقوم بالاشراف عليها الادارة الفرنسية ونصيب العربية فيها ضئيل لأن جميع المواد كالجغرافيا والتاريخ والحساب وغيرها تدرس باللغة الفرنسية وتعتبر اللغة العربية فيها كلغة إضافية .

وقد أنشأ جلالة الملك في السنة المنصرمة لجنة لتوحيد مناهج التعليم في المغرب وكان من جملة قراراتها لتنفيذ ذلك الاستفادة من خبرة الأساتذة المصريين وارسال البعثات إلى المعاهد المصرية ولكن هذا المشروع لقي معارضة شديدة من إدارة المعارف الفرنسية ولا تزال الجهود تبذل لتنفيذه

ما هي الأمور التي لفتت نظركم في مصر . . ؟

ـ إن الذي لفت نظري في مصر هو إيمان الشعب المصري بحقه في الحياة وتمسكه بمطالبه في الجلاء ووحدة وادي النيل وتطلعه إلى حياة جديدة تقوم على الاستقلال التام والحرية الكاملة وشعوره بالتبعات الملقاة على عاتقه حيال القضايا العربية والاسلامية واهتمامه بها خصوصا قضية شمال أفريقيا ووجود هيئات مؤمنة مخلصة تعمل في محيط واسع من النواحي المثمرة المنتجة كالاخوان المسلمين الذين أوجدوا في مصر وفي وغيرها من البلاد العربية روحا جديدة تعمل لخير المسلمين وإعادة مجدهم .

المصدر: جريدة الإخوان المسلمون، العدد: 141، 01 مارس 1947.

الملحق رقم:08

مقال بخصوص كلمة محمد علي علوية باشا عن الدعم العربي لشعوب المغرب العربي.

لاتيأسوا ولاتهنوا...

قد استيقظ العرب متضامنين

كلمة سعادة محمد علي علوبه باشا

وزير المعارف سابقا ورئيس المؤتمر البرلماني العالمي

حضرات الأماجد رئيس وأعضاء جبهة الدفاع عن شمالي أفريقيا ، حضرات الاخوات السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :

فقد سمعنا من الأستاذ الورتلاني عن أعمال الاستعمار في أقطار المغرب الشقيقة ما أهاج نفوسنا وأثار اشمئزازنا وسمعنا من حضرة رئيس الجبهة كلمة حق هي أن البلاد العربية كلها كطائر جناحه الأيسر بلاد المغرب ومتى كان هذا حقا فكيف يتسنى للطائر أن يطير إذا هيض أحد جناحيه . ومما يزيد الحسرة في النفوس أن أربعين مليونا من اخواننا وهم نصف العرب أجمعين ومثل سكان فرنسا عددا - مهددون في كيانهم الوطني واللغوي والديني والاقتصادي فكيف بعد هذا يصبر العرب على انقطاع نصفهم ولا يرعى الأقوياء وعودهم ومواثيقهم التي ينادون بها في هذه الأيام .

سمعنا كثيرا عن ألوان من الظلم وأنواع من العذاب أوقعتها فرنسا على اخواننا ، وان الناس اني حيزة من أن أمة الحرية والمساواة والأخاء تقترف مثل هذه المساوىء . وقالهم أن هذه المبادىء ليست عندهم للتصدير وإنما هي قاصرة على ابناء جلدتهم . أما العرب فلا يزالون ضحايا العسف الممقوت والظلم الصارخ يجردونهم من أراضيهم ويسجنونهم ويشردونهم في الصحاري والقفار ، ويسلبون كل أنواع حرياتهم وان دلت قوانينهم على شيء فانما هو العمل على إفناء شعب كريم بوسائل العصور الوسطى مصقولة بختل القرن العشرين فكانت أشد وأنكى .

أيها الاخوان لاتيأسوا ولاتهنوا فقد استيقظ العرب متضامنين في نهضتهم وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون والسلام عليكم ورحمة الله .

محمد علي علوبة

لا تظلموا الفرصة السانحة

كلمة فضيلة المرشد العام للاخوان المسلمين

الاستاذ حسن البنا

حضرات السادة المحترمين !

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

لا تدعنا هذه الظروف الملحة لنتكلم طويلا ولكنها تطالبنا ولا شك بعمل حاسم حازم سريع متواصل وهي ساعة مباركة وفرصة طيبة أتاحتها لنا جبهة الدفاع عن أفريقيا الشمالية لنصارح قادة الأمة العربية وزعماءها بما يختلج النفوس ويعتلج في الصدور .

أيها السادة الفضلاء الأعزة

نحن لا نخشى عليكم الضعف فأنتم بحمد الله في قوة من إيمانكم ولا نخشى عليكم الغفلة فأنتم في يقظة من عظيم عزتكم ، ولكنا نخشى - وأنتم تلاثمون بين تبعاتكم الرسمية ومشاعركم الوطنية - أن تظلموا خصومكم فتقدروا قوتهم فوق قدرها فترهبوها وأن تظلموا الفرصة السانحة وهي أغلى من الذهب والماس فلا تذهزوها وأن تظلموا شعوبكم التي نضج فيها الوعي واكتملت فيها الحماسة والاستعداد فلا تعتزوا بها

فاعلموا أيها السادة :

إن خصومكم لن يكونوا أضعف مما هم عليه اليوم وهم في أعقاب حرب طاحنة لم تبق لهم ولم تذر ، إن شعوبكم تغلي مراجل صدورها بلهيب من الحماسة واليقظة والعزم لن يهدأ حتى يصل إلى غايته . وإن الفرصة السانحة لا تعوض فاذكروا قول الله العلي الكريم (ادخلوا عليهم الباب فاذا دخلتموه فانكم غالبون وعلى الله فتوكلوا إن كنتم مؤمنين)

والسلام عليكم ورحمة الله

حسن البنا

-١٣-

المصدر: جريدة الإخوان المسلمون، العدد 149، 26 أفريل 1947.

الملحق رقم:09

مقال تحت عنوان: "مراكش في حلبة الجهاد"

مراكش فى حلبة الجهاد

أدت زيارة ملك مراكش لطنجة إلى مذابح ، وقد أدلى السيد محمد بن عبود مندوب مراكش الثقافى فى الجامعة إلى مندوبنا بالحديث التالى عن فظائع الاستعمار:

لم تتم زيارة جلالة الملك للمنطقة الشمالية من مملكته العظيمة بالسهولة التى يتصورها الناس وإنما كانت نتيجة لصراع عنيف بين فرنسا ومراكش حكومة وشعبا فلقد كانت الحكومة الفرنسية تعيء كل قوتها للقضاء على الحركة الوطنية التى يسندها ويعضدها جلالة ملك البلاد فلقد تولى جلالته بنفسه الاشراف على الحركة الوطنية حينما زج بالزعماء فى السجون والمنافى بعد الثورة التى قامت عام ١٩٤٤ وكانت ترمى الزعماء بأنهم جماعة من المشوشين ليست لهم أية صفة فى الكلام عن حقوق الشعب .

ومن هنا كانت تصريحات جلالة الملك فى طنجة ضربة قاضية مزلزلة لأركان الاستعمار الفرنسى فى العالم كله

ولم يعد فى إمكان فرنسا بعد الآن أن تتجاهل مطالبة مراكش بالاستقلال والوحدة والانضمام إلى الجامعة العربية بعد أن قال جلالة ملك مراكش كلمة بلاده وعبر أصدق تعبير عن أهدافها ولم يرد فى تصريحات جلالته أى ذكر لنظام الحماية مما يعد إلغاء ضمنيا لمعاهدة الحماية كما أن إشادة جلالته بالجامعة العربية فيه رفض صريح لانضمام مراكش إلى الاتحاد الفرنسى ورغبة جلية فى انضمامها إلى الجامعة العربية ولم يبق لاتمام هذه المسألة إلا أن تخطو الجامعة العربية من جانبها خطوة إيجابية وإذا بمراكش تحتل مكانها فى مجلس الجامعة العربية العتيد .

• • •

وتتصل المذبحة المروعة التى قام بها الفرنسيون فى مدينة الدار البيضاء اتصالا وثيقا برحلة جلالة ملك مراكش المعظم إلى طنجه وقد كانت آخر سلاح شنيع استعمله الفرنسيون لمرقلة هذه الرحلة .

وقد ألقى المقيم الفرنسى فى مارس الماضى خطبة قال فيها « إذا حاول أحد تعكير الأمن فسوف يكون جواب فرنسا ثابتاً لا يتزعزع ولكم فى ذلك عبرة بالهند الصينية

ذراع بشرية . . . من آثار الوحشية الفرنسية

فى الطرف الآخر من العالم .

وقد نفذ وعده فجاءت هذه الكارثة التى قام بها جنود فرنسا السينغاليين فقد حرضوهم على التقتيل والتنكيل وأمروهم باقتحام البيوت للقضاء على كل من فيها من رجال ونساء وشيوخ وأطفال .

ودامت هذه الأعمال المنكرة فوق الثمانى ساعات .

أما عن استدعاء المقيم العام لبعض الزعماء فى مراكش مع أن السلطات الفرنسية هناك تمنع منعاً باتاً ذكر أو كتابة اسم حزب الاستقلال أو ما يتصل به وتصرح فى كل المناسبات بأنها لا تعترف به ، فذلك لمحاولة اقناعهم بالتعاون مع السلطة الفرنسية تحت نظام الحماية المشئوم .

ولقد كان جواب السيد محمد علال الفاسى رئيس حزب الاستقلال دائما « أنه لا تفاهم إلا على أساس إلغاء معاهدة الحماية وصرح لهم بأن الفرنسيين أجانب فى مراكش ليس لهم الحق فى المشاركة فى المجالس التشريعية أو ما يماثلها . وقد انفض الاجتماع بدون وصول إلى أية نتيجة .

ولم تكن السياسة الأسبانية مختلفة عن السياسة الفرنسية فى مراكش فلقد حال الأسبان فى وقاحة دون ذهاب المراكشيين من المنطقة الخليفية لتحية ملكهم المحبوب عند زيارته لطنجه .

وتحاول أسبانيا وفرنسا أن تقضيا على وحدة البلاد المراكشية بسياستهما فى مراكش . والذى يجب أن ننبه اليه الرأى العام العربى أن أسبانيا فى الوقت الذى تذيع فيه أنها تريد أن تحسن علاقاتها مع العرب تقوم بأعمال إجرامية استعمارية فى شمال مراكش كما تقوم فرنسا بذلك فى جنوبها حيث تحارب التقاليد العربية والاسلامية وتعمل بكل الوسائل على تحطيم الكيان العربى فى هذا الجزء الهام من العالم العربى

١٥

المصدر: جريدة الإخوان المسلمون، العدد 151، 10 ماي 1947.

الملحق رقم:10

حوار مع الزعيم المغربي علال الفاسي.

الإخوان المسلمون

زعيم مراكش فى زيارة فضيلة المرشد

فضيلة المرشد العام يتوسط السيد محمد علال الفاسى الزعيم المراكشى الكبير والسيد عبد الخالق الطريس وقد أحاط بهم بعض الاخوان عند زيارة زعيم مراكش للمركز العام للاخوان فى الاسبوع الماضى

حديث مع ...

السيد محمد علال الفاسى

قدم لك مصر فى يوم الجمعة الماضى الزعيم المراكشى المجاهد السيد محمد علال الفاسى بعد أن قام برحلة إلى فرنسا من أجل القضية المغربية ولم تزده الاعتقالات والنفى والاضطهاد الذى لاقاه من الفرنسيين إلا قوة وإيمانا وقد قابله مندوب الاخوان وأجرى معه الحديث التالى :

- ما الغرض من رحلتكم إلى فرنسا وماهى نتائجها .

- كان الغرض من ذهابى إلى فرنسا هو الدعاية للقضية المغربية فيها والاتصال بالشخصيات والهيئات واقناع المسئولين فى فرنسا بضرورة الإسراع لمطالب المغرب العربى وطرح الفكرة الاستعمارية من نفوسهم لأن المغاربة مصممون على نيل الحرية مهما كلفهم ذلك من ثمن - وقد اتصلت فعلا بشخصيات كثيرة وهيئات عديدة كما عقدت مؤتمرات صحفية أبنت فيها حقيقة القضية المغربية والوضع القائم فى المغرب الآن مما يتنافى مع مانتدعيه فرنسا من تحقيق مبادىء الحرية والاخاء والمساواة ويتعارض مع المواثيق الدولية التى تعمل فى صراحة ووضوح حرية كل شعب واستقلاله وفى أثناء ذلك حدث التغير الكبير الذى طرأ على السياسة الفرنسية الرسمية ولذلك لم نصل إلى نتائج معينة لقاء هذا المجهود وكأن مبادىء الحرية التى يدعيها الفرنسيون غير قابلة للتصدير ... !

- ماهى الأهداف التى تسعون اليها فى مصر .

- لما انتهت رحلتى إلى فرنسا رأيت أن أقدم إلى مصر لاستنهض الرأى العام العربى والاسلامى فى مصر والبلاد العربية والاسلامية للعمل من أجل قضية إخواننا فى المغرب العربى الذين يرزحون تحت نير الاستعمار ويصطلون بناره

قضية المغرب

تجتاز قضية المغرب الآن مرحلة حاسمة بتغير السياسة الفرنسية من جديد بعد أن كان ينتظر تراجع فرنسا عن خططها الاستعمارية أمام التيار الوطنى المغربى . وكان من بوادر هذا التغيير تعيين مقيم عام عسكرى فى مراكش هو الجنرال جوان

ومن الاسباب التى أدت إلى عزل المقيم العام السابق خطبة جلالة ملك مراكش فى طنجة التى لم يرد فيها ذكر فرنسا وكانت هذه الخطبة بمثابة قنبلة هائلة أفضت مضجع الفرنسيين .

لايقل الاستعمار الاسبانى عن الاستعمار الفرنسى فظاعة ووحشية فقصة الاندلس تمثل مرة أخرى فى مراكش فالاسبانيون يعملون اليوم على القضاء على أبناء البلاد ليفسحوا المجال أمام الاسبانيين ليستوطنوا المغرب .

وكان الاسبانيون يحولون بين سكان المنطقة الخليفية وبين إظهار شعورهم نحو جلالة ملك مراكش أثناء زيارته لطنجة وقد وصلت حالة الوطنيين من أهل المغرب إلى درجة كبيرة من الغليان لما تنتهجه السياسة الاسبانية والفرنسية من العمل على قتل الروح الوطنية والقضاء على الشخصية العربية فى المغرب . وصفوة القول أن المغرب اليوم أشبه ببركان أو أوشك أن يقذف بحممه ؟

الأيام القليلة التى مكثتها فى القاهرة هذه الروح العربية الكريمة التى تظهر نحو قضية المغرب شعورا اخويا فياضا .

- ماهى الأمور التى استفدتموها من اعتقالكم الطويل فى مستعمرة « جابون » .

- كنت طيلة المدة التى قضيتها أثناء اعتقالى فى أفريقيا الاستوائية الفرنسية أقبل على نفسى فأحيى فيها معانى القوة والثقة فى المستقبل والايمان بقضية المغرب وخرجت من هذا الامتحان وأنا عظيم العزة وإيمانا بالله وبحريتنا .

كما اننى فى اتصالى ببعض الفرنسيين كنت أنتهز كل فرصة لافهامهم أن السياسة التعسفية التى تنتهجها فرنسا لن تزيد المغاربة إلا تمسكا بحقوقهم وإيمانا بها .

ولقد خرجت من الاعتقال بعد تسع سنوات ووجدت حالة اخراق النفسية كما هى تماما فالجميع قد ازدادوا إيمانا مع إيمانهم ووجدت حزب الاستقلال الذى أنشىء فى عام ١٩٤٤ يعمل للاهداف التى تطورت فى نفسى أثناء مدة الاعتقال .

وهاهى بلاد المغرب كلها على قلب رجل واحد تسير بخطوات - لاريب فيها - إلى الحرية والاستقلال ان شاء الله .

الرشيا . والريق . . تقرحم

الرجل المستجاب الدعاء

قصة رجل أكرمه الله وأحله هواه

الفتنة الأولى لبنى إسرائيل

تحفة رائعة من القصص التحليل

أعدت لاحدى الشركات السينمائية لتمثيلها

٥

المصدر: جريدة الإخوان المسلمون، 31 ماي 1947.

الملحق رقم:11

صورة للأمير الخطابي في واجهة جريدة الإخوان مُرفقة بمقال تحت عنوان: "عشر دقائق مع بطل الريف"

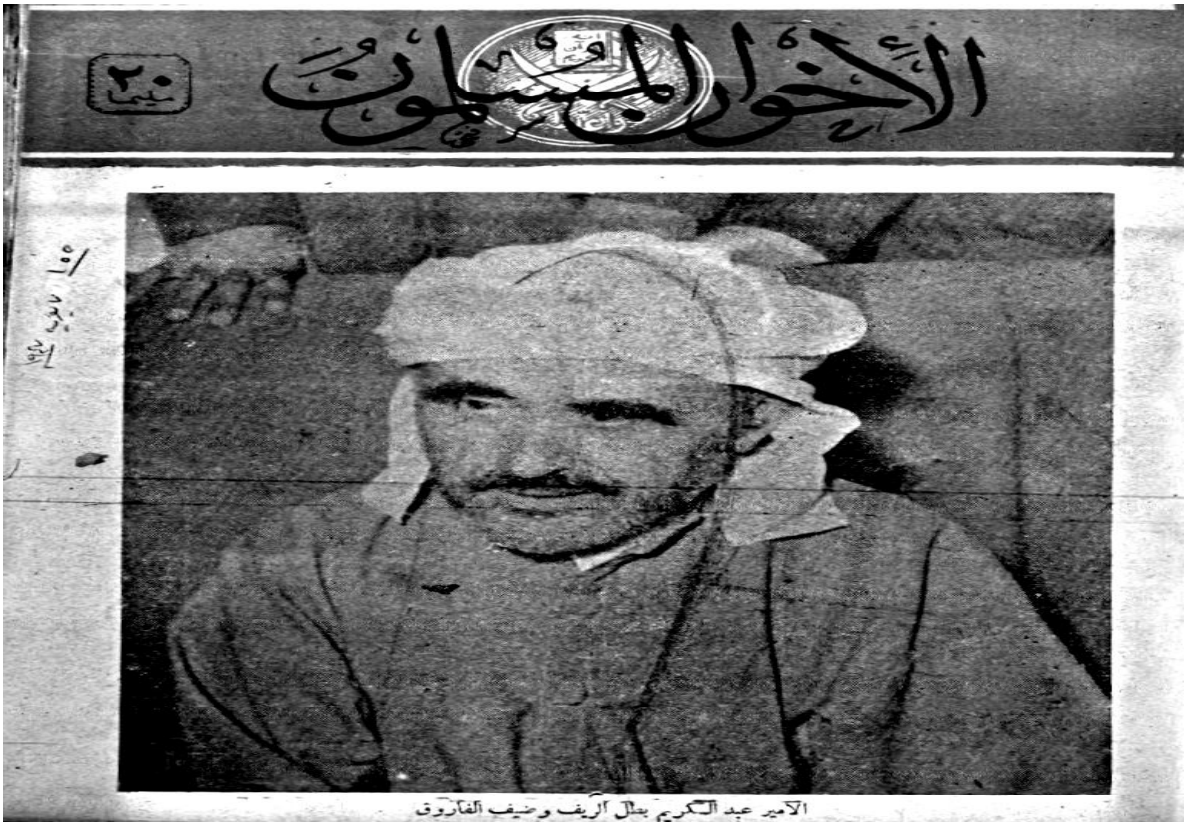

الإخوان المسلمون

الأمير عبد الكريم بطل الريف وضيف الفاروق

عشر دقائق مع بطل الريف

في حمى الفاروق العظيم

المصدر: جريدة الإخوان المسلمون، 31 ماي 1947.

الملحق رقم:12

مقال تحت عنوان: "شقيق الأمير عبد الكريم"

شقيق الأمير عبد الكريم

لا تزال مسألة التجاء الأمير عبد الكريم هي المادة الأولى للصحافة العربية والأجنبية ولا يزال الأمير عبد الكريم في ضيافة جلالة الفاروق في انشاص حيث يحلد إلى الراحة بعد مضي واحد وعشرين عاما في المنفى

وقد بقي في القاهرة أيستقبل المهنئين ويتلقى التحيات الطيبة من أحياء العالم العربي والاسلامي وسيدي محمد، شقيق الأمير عبد الكريم وساعده الأيمن في جهاده ومنفاه وهو شخصية رقيقة تمتاز بالاطلاع الواسع على مختلف الشئون والمعرفة التامة لملابسات والظروف الدولية التي ظل بعيداً عنها طوال المدة التي قضاها في المنفى. ولا عجب في ذلك فقد كان وزيراً للخارجية في الحكومة التي انشأها الأمير عبد الكريم وكان معروفا بالدهاء السياسي وسرعة الخاطر والقدرة على مواجهة المشاكل السياسية العويصة بالحل المنتج والتخلص منها في وقت يسير.

هو قصير القامة كأخيه الأمير عبد الكريم إلا أنه ممتلئ الجسم عنه نوما مايضع على عينيه منظاراً قاتم اللون ويرتدي ثيابا مغربية بيضاء وعمامة أقرب إلى العمامة المصرية أو البيضة منها إلى العمامة المغربية.

يجيد الفرنسية والاسبانية إجادة تامة ويتحدث العربية تارة بلهجة ريفية وتارة بما هو أقرب إلى اللهجة المصرية وهو سياسي أديب شغوف بالقراءة والاطلاع ولا تحده

في مكتب المغرب العربي إلا جالساً يتحدث مع الوفود المختلفة من الزائرين والمهنئين أو ممسكا بكتاب أو صحيفة.

قابلته عقب عودته من إنشاص بعد أن زار شقيقه وسألته عن صحته فذكر لي أن شقيقه في هذه الأيام القليلة التي قضاها في ضيافة الفاروق العظيم وحظي فيها من جلالته بكريم الترحيب قد أثرت في تحسن صحته تأثيراً ظاهراً كان يحتاج إلى وقت طويل. إن جلالة الفاروق قد طوق أعناقنا بفضل لن تنساه العروبة وتاريخها. أبقاه الله حامياً للعروبة مؤيداً بنصر الله.

واستفسرت منه عن المعلومات التي نشرت في الشرق بشأن قضية الريف هل هي معلومات صحيحة فقال إن قضية الريف ما تزال مجهولة عند الكثيرين أماما أذيع عنها سواء في الشرق أو الغرب فهو مبني على أساس معلومات وسماعية لم تراع فيها الدقة التاريخية ولم يتلقم أحد من مصادرها وهي لذلك لا تعطي فكرة صحيحة كاملة عن قضية الريف وسيعنى مكتب المغرب العربي بإظهار قضية الريف على حقيقتها بطبع مؤلف يعالج فيه القضية من جميع نواحيها وفي مختلف مراحلها

وسألته عن الأعمال التي كانوا يقومون بها في المنفى فأجاب:

لقد كنا نقضي يومنا في العمل بالزراعة والاطلاع على أخبار العالم العربي والاسلامي والطوارئ العالمية المختلفة وتعليم أبنائنا أمور دينهم وتلقينهم مبادئ العربية وآداب الاسلام الحنيف وكان يزورنا بين حين وآخر البعض من سكان الجزيرة الذين توثقت بيننا وبينهم عرى الصداقة حتى إنهم حينما أوشكنا على الرحيل أخذوا يبدون لنا مظاهر حزنهم على مفارقتنا لهم بعد هذه الفترة الطويلة إلا أنهم كانوا يقولون إننا نتمنى لكم كل راحة ولذلك فإننا لا نستطيع إلا أن نفرح لكم ونحزن من أجل فراقكم.

وهنا سألته عن مدى صحة ما أذاعه الفرنسيون من أن الأمير كان مستعداً لتجنيد اثنين من أبنائه في الجيش الفرنسي فأجاب:

إن ذلك النبأ مختلق من أساسه كما هو ظاهر فإننا حريصون على تربية أبنائنا تربية عربية وكان ذلك من بين أسباب التجائنا إلى أرض الفاروق فلا يعقل بعد ذلك أن نزج بهم في الدفاع عن مصالح فرنسا والانخراط في سلك جيشها ولقد عرض الجنرال ديجول على الأمير أن يدخل اثنين من أبنائه إحدى المدارس الحربية الفرنسية العالية فلم يستجب لهذا العرض بل رفضه رفضا باتا.

ن العاملين

لا يرعون حق النبوة ولا حق السن ولا إكرام المرأة..

صور عاد منها المتسرع العجول إلى الحلم والأناة، وخرج منها الصابر الحليم بمن يسق له ممانى حجج..

وعاد منها الخائف المترقب نبأ يقول لفرعون قولا لينا لعله يتذكر أو يخشى

العقل وحده لا يغني في الدعوات شيئا..

والحماس وحده لا يغني فيها شيئا..

إنما هما كالبخار والصمام خيرهما في تعاونهما ولا يغني أحدهما عن الآخر.

ولقد كان الله يغار على المؤمنين إذا ظهرت فيهم بوادر كسل وميل كتابه، يا أيها الذين آمنوا مالكم إذا قيل لكم انفروا في سبيل الله اثاقلتم إلى الأرض! أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة؟ فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة إلا قليل، وهو مع هذا يلقي السكينة في قلب الرسول الأعظم فيقول، فاصبر إن وعد الله حق ولا يستخفنك الذين لا يوقنون،

ع. ك

المصدر: جريدة الإخوان المسلمون، العدد 152، 14 جويلية 1947.

الملحق رقم:13

مقال يتناول صدور الظهير البربري 16 ماي 1930 باسم الملك محمد الخامس.

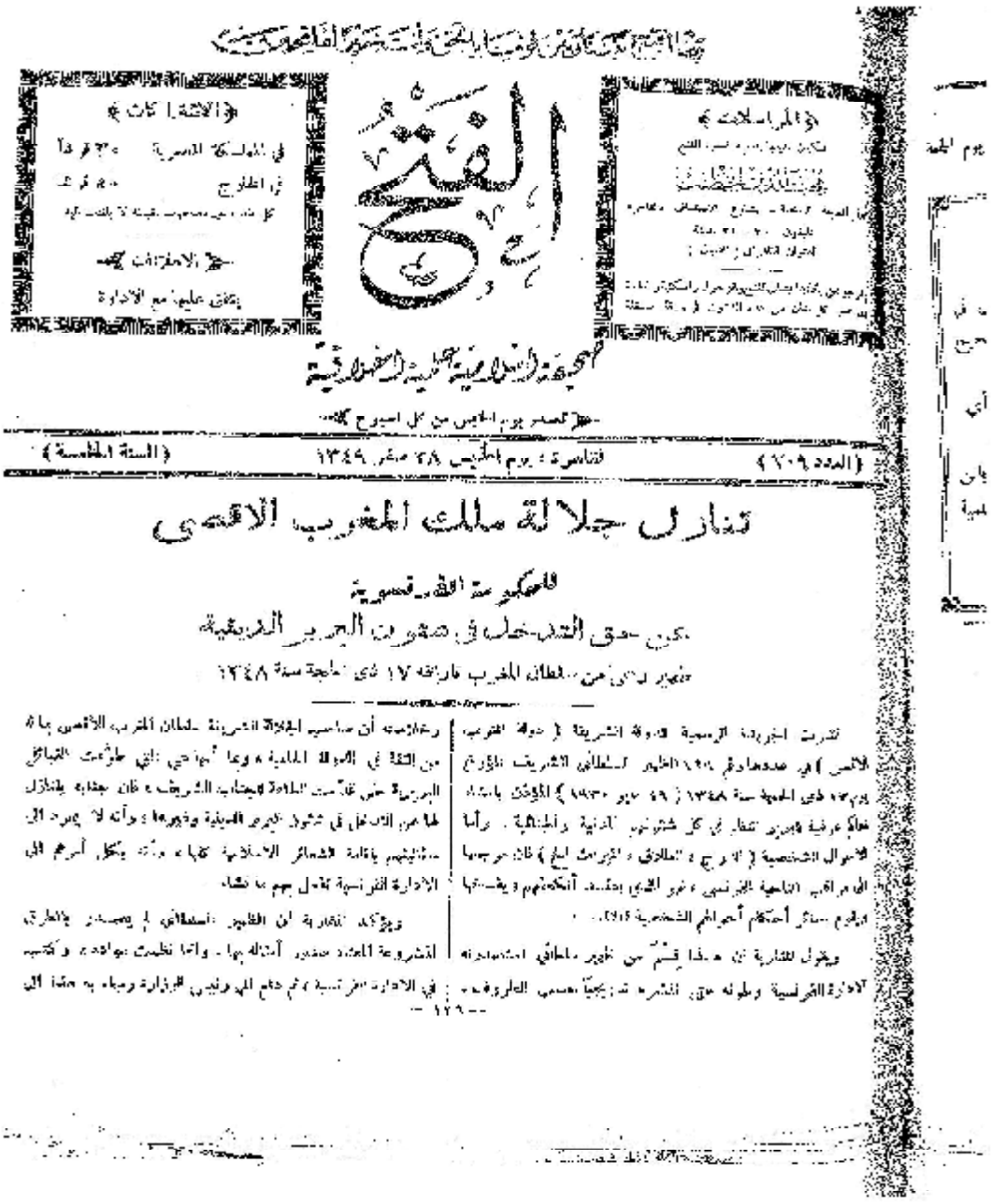

الفتح

جريدة إسلامية عربية مغربية

تصدر يوم الخميس من كل أسبوع

(العدد ٢٠٩) القاهرة : يوم الخميس ٢٨ صفر ١٣٤٩ (السنة الخامسة)

تنازل جلالة ملك المغرب الاقصى

للحكومة الفرنسية

عن حق التدخل في صدور الظهير البربري

ظهير ملكي من سلطان المغرب صادر في ١٧ ذي الحجة سنة ١٣٤٨

المصدر: جريدة الفتح: العدد رقم 209، 28 صفر 1349هـ.

الملحق رقم:14

مقال بخصوص ردة فعل المغاربة على الظهير البربري

القضية البربرية

جواب المغاربة الى بيوت الله

وضراعتهم الى الله اللطيف أن يكشف عنهم البلاء الاعظم

في الحرب اليوم عركة الاشرار بين أعداء الله أنصاف عليهم فما قلوب الاستعماريين فاضت مضاجعهم ، وأخافت راحتهم ، وصيروا لها ألف حساب ، وما زالوا يجدونهم قلقا

ان من المقرر القديم ان الشعوب لا ترضخ الى حكم الاجنبي عنها يسومها الذل أو اتاً ويستعبد بأمرها الا ريثما تستجمع قواها وتستنهض عزيمتها وتوحد صفوفها ، فاذا هي تخلع عنها ربقة الذل وتطرد الاستعمار ، اليوم ألا ترى ماثلة فيها انتفاضة واشعور فما يجرح بريت ايلام ، وهذا وذاك كان أساس الاستعمار في دوائر تجارة العواطف الحرة والشعور الشريف تم كل شيء تتوجه فيه ، فتكون كل ما يكتب أو ينشر وفيه نوع من الحرية ولو الهيئة أو فيه اشعار بمومسة دفينة أو دفاع عن حق مهضوم ، كل ذلك معدود أنه مضر بمصلحة الاحتلال ومشوش على الافكار فيجب منعه محافظة على الامن العام ، أما ثلث الكتب التي يقرأ لها ان تناولته أيديهم وكان فحوى فحواها خامرا من أذى وما تفتوا من عذاب

وها وأنا اليوم أرى أشياء تسوءني في بعض أفراد الشعب المغربي فأحزن ويغتم من سياته ويشمئز مما هو هبط بكيانه ، ما جعله لأن يتنصلوا على هذه البقعة في بلدها فيجاهروا بما كانوا يتسترون به من قبل ، وتارموا الناس في اليوم

(النتح)

١٠

القضية البربرية

جواب المغاربة الى بيوت الله

وضراعتهم الى الله اللطيف أن يكشف عنهم البلاء الاعظم

بقلم الزعيم الوطني الاستاذ علال الفاسي

في الحرب اليوم عركة الاشرار بين أعداء الله أنصاف عليهم فما قلوب الاستعماريين فاضت مضاجعهم ، وأخافت راحتهم ، وصيروا لها ألف حساب ، وما زالوا يجدونهم قلقا

ان من المقرر القديم ان الشعوب لا ترضخ الى حكم الاجنبي عنها يسومها الذل أو اتاً ويستعبد بأمرها الا ريثما تستجمع قواها وتستنهض عزيمتها وتوحد صفوفها ، فاذا هي تخلع عنها ربقة الذل وتطرد الاستعمار ، اليوم ألا ترى ماثلة فيها انتفاضة واشعور فما يجرح بريت ايلام ، وهذا وذاك كان أساس الاستعمار في دوائر تجارة العواطف الحرة والشعور الشريف تم كل شيء تتوجه فيه ، فتكون كل ما يكتب أو ينشر وفيه نوع من الحرية ولو الهيئة أو فيه اشعار بمومسة دفينة أو دفاع عن حق مهضوم ، كل ذلك معدود أنه مضر بمصلحة الاحتلال ومشوش على الافكار فيجب منعه محافظة على الامن العام ، أما ثلث الكتب التي يقرأ لها ان تناولته أيديهم وكان فحوى فحواها خامرا من أذى وما تفتوا من عذاب

وها وأنا اليوم أرى أشياء تسوءني في بعض أفراد الشعب المغربي فأحزن ويغتم من سياته ويشمئز مما هو هبط بكيانه ، ما جعله لأن يتنصلوا على هذه البقعة في بلدها فيجاهروا بما كانوا يتسترون به من قبل ، وتارموا الناس في اليوم بقرمجتهم وكل مشتهياتهم ، مباتهم وجيبا له من غير هوادة ولا هدنة ، بل يكبهم طلك ورأوا أن الوقت ضائق عن مشيهم الذليل وأنهم ان لم يقضوا على الغرب اليوم لافتقاده اليوم فان يقضوا عليه حتى آخر الدهر وذلك مالا يرضون فعمدوا الى آخر سهم في كنانتهم فرموا به ، ولكن أخطأوا الغرض ولم يصيبوا بالذي ، بل أيقظوا الشعب وأذكوا شعوره ، وحضوا صفوفه فتمثل بقول العربي :

« ذكرتني الطعن وكنت ناسياً »

أرادوا أن يفرقوا بين العرب والبربر ، وجاءت شتى لا انعاب بينهم ولا أسباب ، فحسبهم ، أرادوا أن يزرعوا بيننا ويفككوا أوصالنا ويبددوا جامعتنا حتى لا نرتبط لغة ولا دين ولا تواجد ولا تواجد ، فاستصدروا ظهيراً (١) مزعوماً أن السلطان يتنازل لهم عن سلطته التشريعية وتنوقد الفصل في القبائل البربرية ، والقبائل البربرية هي لنا المغرب الاقصى أو ثلاثة أرباعه ثم هم سكان البلاد الاصليون ، والتمييز ذلك في عرف السياسة أن هذه الاقلية البادية من سكان المغرب ، اما ان ترضى بالاقامة على الأذى والهوان واما أن ترحل ان استطاعت عن أرض الآباء والاجداد

(١) هذا الظهير يخطر من البربر ان يتحاكموا في الدرجة الاولى من محاكمهم الا اليه في قضية القتل والقتال والغرب والكلم ملك البربر

قانون عمروها منذ ثلاثة عشر قرناً يدعوى انها دخيلة في البلاد ، وأما أهل البلاد هم البربر ، لم يكونوا لهم مع البربر شكل آخر من الاوضاع والتحكم فهم يريدون عليهم أن أنقذوهم من تغالب هؤلاء الاسد المفترسين فطفقت الرسل الغضاب تأتي بساحة القضاء وتخترقت الناس على قارعة الطريق أولئك المغرب ، اخوانهم بالامس الذين عاشوا بينهم أزمناً طوالاً واختلطوا بهم أنسابا وتزوجوا منهم وما وقفا ، الذين اغتصبوا أوطانكم وبددوا ديانكم وهوانا كم ، وها نحن اليوم نثار لكم منهم محافظين على حرائكم وقد سويناكم بأنفسنا وعلمناكم افتدا ومسحنا لكم بالحضول في ديارنا والتحاكم كما يحكم البربري المسكين هذه الصفة يوم جاهلي فان أبي الا كفران نعمة جرعوها أيه المرء فتجرعوا بعضهم بعضاً رغم المرارة من أطلوا والمرارة

هذا ما جرته السياسة من مكائدها وراث أنها لقاضيه على هذا القطر ، وادع الامين ، فهو أن هذه الاوزار لم تنبت لها الا شوك وهذه المشتعلات أنها يحكى النتيجة الطبيعية فالاتحاد اليوم على أشده بين شباب المغرب وشيوخه (بربره وعربه) والكل يتادى هذا الظهير البغيض ويرفضه . وأما البربر فكل من بالهم الظهير احتجوا عليه ونظموا المظاهرات وأعلنوا (٢) وذلك كان المنتظر منهم بارك الله فيهم ، وكيف لا وهم من صميم الاسلام وهم بروحه قامت الدول العظام ، وأما العرب فالوقت

المصدر: جريدة الفتح، العدد رقم 212، 19 ربيع الأول 1349 هـ.

الملحق رقم:15

مقال حول خطورة السياسة البربرية الفرنسية في المغرب الأقصى

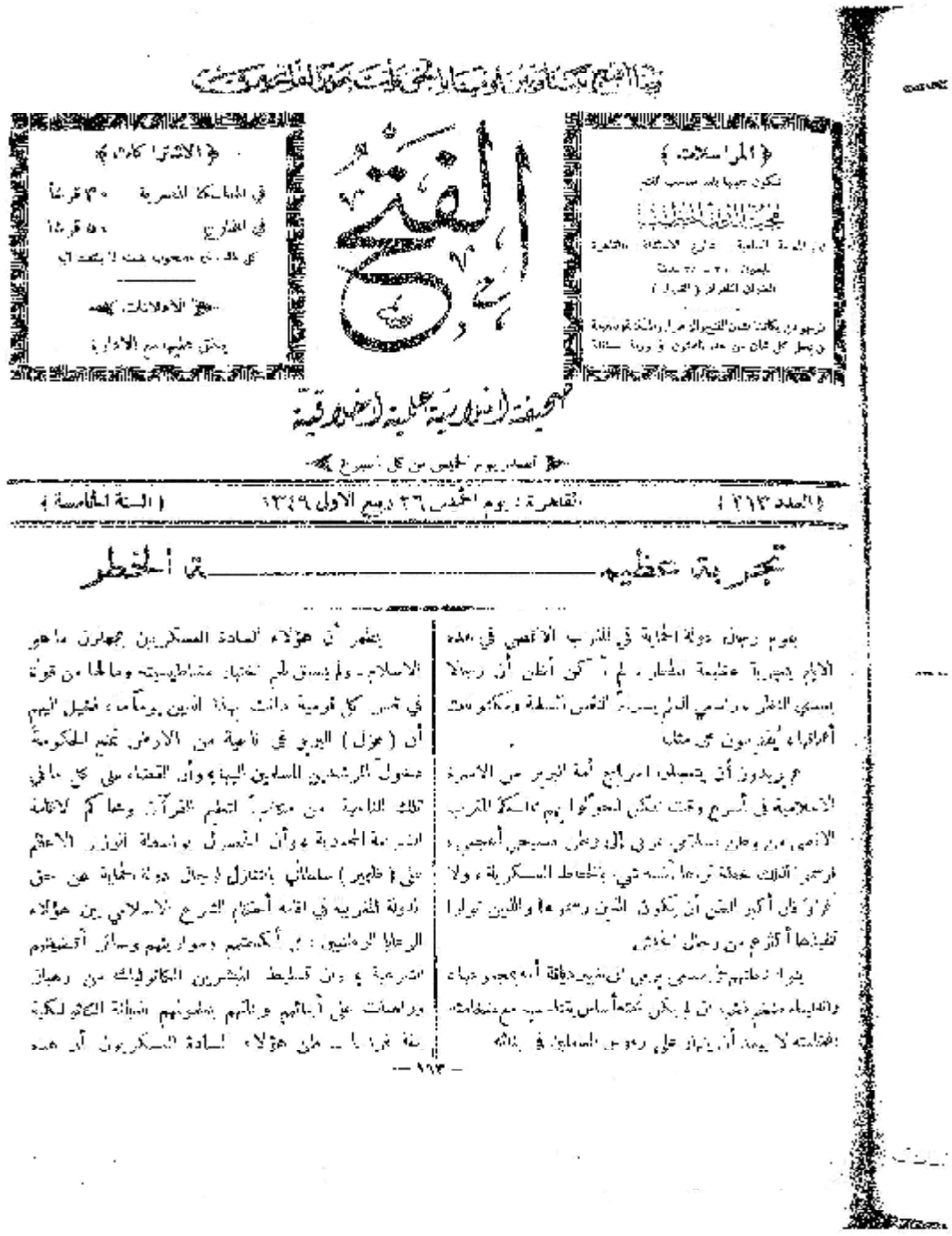

الفتح

جريدة إسلامية عليمة أدبية

تصدر يوم الخميس من كل أسبوع

العدد ٢١٣ | القاهرة : يوم الخميس ٢٦ ربيع الأول ١٣٤٩ | السنة الخامسة

تجربة تعظيم ـــــــــــ الخطر

يقوم رجال دولة الحماية في المغرب الأقصى في هذه الأيام بتجربة عظيمة الخطر، لم أكن أظن أن رجالا يمسكون الحكم بيد من حديد في أشد الأمم تمسكا بالسلطة وتكاثرت أعوانها يقدمون على مثل

هم يريدون أن يتسللوا إلى قلوب أمة البربر من الأسرة الإسلامية في أسرع وقت ممكن، فجعلوا يوم تمكنهم المغرب الأقصى من وطن إسلامي عزيز إلى رجل مسيحي أعجمي، فرسم لذلك خطة ترعد لها أنفسنا، بتحطيط السكرية، ولا غرو فإن أكبر الظن أن يكون الذين رسموها والذين تولوا تنفيذها أكثر هم من رجال المخابرات.

يقرأ المطلع على رسمي البربر في هذه الخطة أنهم يجدون عناء والتواء، ولكن ليس من شك في أن هذا التعب مع ما يتطلبه من نفقات، لا يعدل أن يتوارث على رءوس المسلمين في بلاد

يظهر أن هؤلاء السادة المستعمرين يجهلون ما هو الإسلام، ولم يسبق لهم اختبار مغناطيسيته وما لها من قوة في نفس كل قومية دانت بهذا الدين يوماً ما، فقيل لهم أن (عزل) البربر في ناحية من الأرض تمنع الحكومة دخول المرشدين المسلمين إليها، وأن القضاء على كل ما في تلك الناحية من مؤثر لتعلم القرآن، وما كم للإقامة الشرعية المحمدية، وأن التعويل بواسطة الوزير الأعظم على (ظهير) سلطاني بانتزال رجال دولة الحماية عن حق الدولة الغربية في إقامة أحكام الشرع الإسلامي بين هؤلاء الرعايا المسلمين، وبين أحكامهم وعوائدهم وسائر أقضيتهم الشرعية، وبين تسليط المبشرين الكاثوليك من رهبان وراهبات على أبنائهم وبناتهم بتعليمهم مبادئ الكثلكة

المصدر: جريدة الفتح، العدد 213، 26 ربيع الأول 1349هـ.

الملحق رقم:16

نداء الاستغاثة من المغاربة بعد إصدار فرنسا للظهير البربري

الفتح

الى ملوك الاسلام ـ وشعوبه جميعا

المصدر: جريدة الفتح، العدد 214، 03 ربيع الثاني 1349 هـ.

الملحق رقم:17

مقال حول أصداء الظهير البربري في مصر

(الفتح) ٩

صدى مسألة (تنصير البربر) في القطر المصري

جمعية المحافظة على القرآن

تقرر على حكومة مصر الاسلامية

الاحتجاج على سياسة تنصير البربر

تلقينا من مدينة دمنهور التقرير الآتية:

جمعية المحافظة على القرآن الكريم بمديرية البحيرة بمدينة دمنهور، تلتمس من دولتكم بصفتكم رئيسا للحكومة المصرية التي تعد المستور على أن دينها الرسمي الدين الاسلامي أن تصنع حكومتكم بصفة رسمية على ما قامت به حكومة فرنسا في المغرب الاقصى من اكراه سلطانه سلطان المغرب على التنازل لها عن الاشراف على الامور الدينية لاجل التبشير وقيام هذه الحكومة بانشاء المدارس التي أنشأتها والغاء المحاكم الشرعية وتكره المسلمين على تعليم أبنائهم العقيدة النصرانية على أيدي المبشرين والرهبان ومصادرة الدين الاسلامي في تلك البلاد الاسلامية انه لا يخفى على دولتكم أن من يرضى بارتداد مسلم عن دينه يكون مرتدا شاتما دين الله ونبيه خاتم النبيين فنرجو سرعة الاحتجاج على الحكومة الفرنسية ومطالبتها بالعدول عن هذه الاعمال الفظيعة التي تنبو فضيحة العالم الاسلامي أجمع على فرنسا والتي كانت تدعي بانها أم الحرية فتكون بذلك قد هدمت هذا الاساس الذي بنت عليه سمعتها أكبر خدمة يسمونها لكي التاريخ

رئيس الجمعية

جمعية الهداية الاسلامية

بمناسبة ظهير فرنسا المشؤوم

جمعية الهداية الاسلامية ترجو منكم أن تتفضلوا بالنظر في دولتكم الى ما عزمت عليه فرنسا في البلاد المغربية وتقريبه الاقصى من التدخل في شؤون الظهير تدخلا، كان سببا للتدخل مخالفة لمعاهدة احترام الاديان التي أجمع عليها الضمائر الحرة

رئيس الجمعية

محمد الخضر حسين

احتجاج جديد بدمنهور

وفي مصر المدنية والعرفان، مصر الحرية والمدنية يتم هذا الاعتداء الشنيع على مسلمي المغرب من دولة فرنسا نصيرة الحرية والمدنية في الوقت أدهش العالم. لذا نرقم الصوت عاليا بالاحتجاج الشديد. وكلنا آمال ان تطوب [illegible] من أهالي دمنهور: دكتور فاضل عبد الحليم، وديع عبد الجواد ذويل، الشيخ يوسف [illegible] حنفي محمود، أحمد مسعلاني، [illegible] الحسن أحمد يس، محمد الطوخي محمد ربيع [illegible] السيري، محمد الفقي، حسين شلبي، [illegible] الخطيب محمود، محمد محمود، حسن عليه، [illegible] القادر سرداق، سيد التهامي عمارة، عبد [illegible] أحمد، ابراهيم المشيري، محمود كريم [illegible] عبد الحليم، أحمد عوده، علي [illegible] زكريا الديب، محمد غزال، عبد السلام غزال

المصدر: جريدة الفتح، العدد 215، 10 ربيع الثاني 1349هـ.

الملحق رقم:18

مقال حول احتجاج المغاربة في مصر على الظهير البربري

١٢ (الفتح)

احتجاج المغاربة في مصر

على ما يجري في المغرب الأقصى

حضرة صاحب العظمة رئيس الوزارة المصرية . نحن التونسيين والجزائريين والمراكشيين والطرابلسيين علماء وطلبة بالأزهر الشريف ، وبكل رسمي وأهلي وشعبي ونيابة عن الجالية المذكورة بالقاهرة نلفت نظر فخامتكم الى ما يأتي :

إن استصدار ظهير مشئوم من سلطان مراكش يوسف سلطاناً بقول فيه أن تتولى ادارة القضاء في البربر لأمة البربر الاسلامية الخضوعة لمصدار ، يعرض هذه القطر بين تلك الأمة الاسلامية الكبيرة وبين جنسها الاسلامي الشريف

وهذا عمل لا يجيزه قانون ولا تسمح به شريعة ولا يرضى به مسلم ولا غير مسلم من يحترمون الشرائع الدينية والحريات

لذلك نحن المستصرخكم وملجوئكم باسم الدين والانسانية والعروبة نطلب منكم أن توجهوا عن ذلك الظهير المرسوم الذي يقل أكثر من ٣٠٠ مليون مسلم في أنحاء العالم

تزعم الحركة المضادة التونسي من علماء الأزهر ، أحمد عبد الله الزجيبي الطرابلسي شيخ رواق المغاربة ، ومن علماء الأزهر ، أحمد البيلاني من علماء المغاربة بالأزهر ، محمد أحمد الوزاني عالم بالأزهر ، محمد جاول الجزائري عالم بالأزهر ، محمد عملا المكي الراكشي عالم بالأزهر ، عبد العزيز الركابي المراكشي طالب بالأزهر ، أمين الدهاني محمد الجزائري طالب بالأزهر ، العربي الزواوي طالب بالأزهر ، أحمد الدادي محمد الجزائري طالب بالأزهر ، محمد العنصر الحرهي الجزائري طالب بالأزهر ، عبد الشاهد طالب بالأزهر ، مبارك محمد عبد الصادق طالب بالأزهر ، الهادي الزيو طالب بالأزهر ، عبد السلام محمد عرفان طالب بالأزهر ، الهادي عبد القادر التونسي طالب بالأزهر ، عبد الله عبد الخالق بن عاشور الأزهر ، عمر محمد بن بصير الطرابلسي طالب بالأزهر ، ابراهيم محمود طالب بالأزهر ، محمد رفيق الرخمي طالب بالأزهر ، عبد الرحمن طالب بالأزهر ، مبارك الطرابلسي طالب بالأزهر ، حسين علي المراكشي طالب بالأزهر ، البشير المرسي الجزائري طالب بالأزهر ، محمد أحمد الفرائي التونسي طالب بالأزهر ، عبد الرحمن الدكالي المراكشي طالب بالأزهر ، محمد عبد الله طالب بالأزهر ، محمد مصطفى المراكشي معيد بمدرسة القضاء بالزيتون ، البشير علي خليف التونسي طالب بالأزهر ، محمد الطاهر الميلي المراكشي طالب بالأزهر ، محمد رمضان الجلو تونسي طالب بالأزهر ، أحمد ساسي المغربي الطرابلسي طالب بالأزهر ، صالح أبو سكيرة الطرابلسي الطالب بالأزهر ، عبد القادر الرياحي المراكشي طالب بالأزهر ، مختار ساسي المغربي الطرابلسي طالب بالأزهر ، عبد المجيد علي الطرابلسي طالب بالأزهر ، محمد هلل أحمد الطرابلسي طالب بالأزهر ، ابراهيم أوقاي الطرابلسي طالب بالأزهر ، محمد قنون الطرابلسي طالب بالأزهر ، علي محمد المراكشي طالب بالأزهر ، أحمد الهادي القنزري طالب بالأزهر ، مصطفى ... ٢٧٢

... طالب بالأزهر ، عبد القادر الزعاني الطرابلسي طالب بالأزهر ، علي العجيمي الزليتني طالب بالأزهر ، سليمان محمد القرنفلي طالب بالأزهر ، محمد الطيب الزواوي التونسي طالب بالأزهر ، صالح الديلمي التونسي طالب بالأزهر ، أحمد الزرايبي طالب بالأزهر ، نجيب محمد التونسي طالب بالأزهر ، سعيد الطيب الجزائري طالب بالأزهر ، أبو القاسم الهادي التونسي طالب بالأزهر ، الشريف ابن محمد المغربي تاجر ، يوسف محمد أحمد البشاري ، محمد القرشي ابن البشير الجزائري ملائة ، سلام علي الحاج عبد الله المغربي ، ابن الحاج أبي ذر تاجر ، محمد أبو زوام تاجر بالقنادين ، علي الصادق تاجر بالقنادين ، عبد الوهاب التازي تاجر بالصاغة ، يونس الرحطار تاجر بالقنادين محمد حامد النائب بالقنادين ، عبد الرحمن عبد الحق ، عبد السلام بن عاشور ، عبد الله ، عبد الله كالي ، عمر أحمد الكشو ، تاجر ، ابراهيم السوسي ، أحمد عبد الغني ، عبد الله الرباطي ، عبد الخالق محمد عاشور ، عبد الكريم ، محمد العربي ، علي بن الحسين الأدريسي طالب بالأزهر ، الحاج محمد بن الحسين الأدريسي ، نعمان الحسين الأدريسي ، محمد الأدريسي طالب بالأزهر ، الحاج محمد عرفه الراكشي ، الحاج قاسم ميرهاك ، ابراهيم محمد أحمد الفرني ، عبد القادر بن الحسين ، بلال أحمد عبد الكريم بن محمد الجزائري ، محمد حلول خريدة الجزائري طالب بالأزهر ، أبو القاسم محمد عمار طالب بالأزهر ، ابراهيم خليفة طالب بالأزهر ، محمد محمد عبد السلام الطرابلسي طالب بالأزهر ، عثمان الطرابلسي طالب بالأزهر ، محمد الأدريسي بالمنورة ، يونس محمد فجيد ، خليفي عمر الفرجاني تاجر ، حسن محمد أحمد الفرجاني

المصدر: جريدة الفتح، العدد 216، 17 ربيع الثاني 1349هـ.

الملحق رقم:19

نداء موجه إلى ملوك وشعوب العالم الإسلامي لنصرة الشعب المغربي

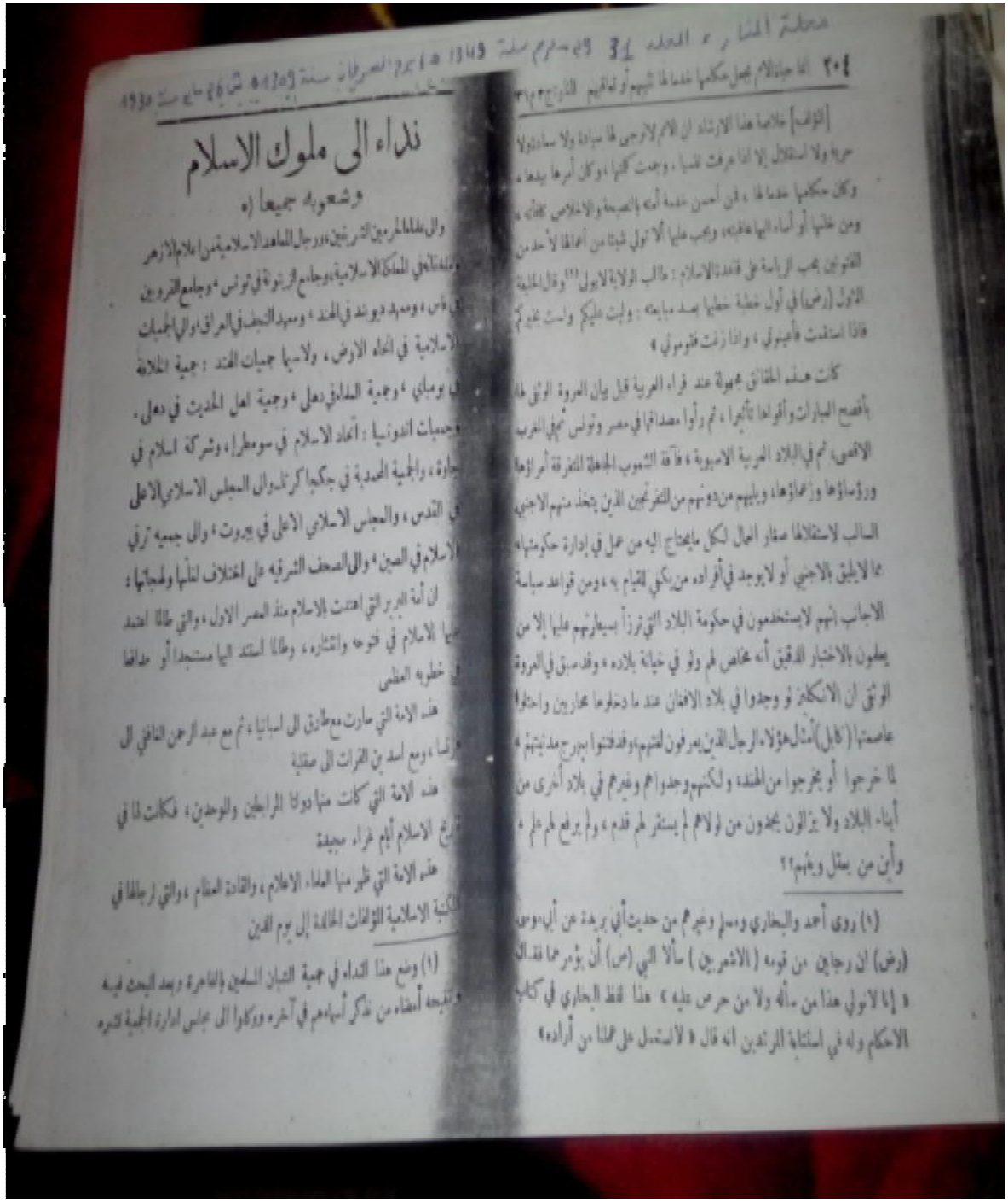

نداء الى ملوك الاسلام

وشعوبه جميعا !!

[التوضيح] خلاصة هذا الارشاد ان الامم لا ترحى لها سيادة ولا سعادة ولا حرية ولا استقلال الا اذا عرفت نفسها ، وجعلت كلمتها ، وكان أمرها بيدها ، وكان حكمها حكما لها ، وان أحسن خدمة أمته بالنصيحة والاخلاص كانت له ومن خانها أو أساء اليها عاقبته ، وجب عليها ألا تولي شيئا من أعمالها لأحد من القانعين بحب الرياسة على قاعدة الاسلام : غالب الولاية لا يولى ، وقال الخليفة الاول (رض) في أول خطبة خطبها بعد مبايعته : ولست بخيركم فاذا استقمت فأعينوني ، واذا زغت فقوموني »

كانت هذه الحقائق بديهية عند قراء العربية قبل بيان العروة الوثقى لها بأفصح العبارات وأقواها تأثيرا ، ثم رأوا مصداقها في مصر وتونس ثم في المغرب الاقصى ، ثم في البلاد العربية الاسيوية ، فآفة الشعوب الجاهلة المتفرقة أمر رؤسائها ورؤساؤها وزعماؤها ، وبليتهم من دونهم من المتفرنجين الذين يتخذ منهم الاجنبي السالب لاستقلالها صغار العمال لكل ما يحتاج اليه من عمل في إدارة حكومتها مما لا يليق بالاجنبي أو لا يوجد في أفراده من يكفي للقيام به ، ومن قواعد سياسة الاجانب انهم لا يستخدمون في حكومة البلاد التي ترزأ بسيطرتهم عليها إلا من يطمئنون بالاختبار الدقيق أنه مخلص لهم ولو في خيانة بلاده ، وقد سبق في العروة الوثقى ان الانكليز لما وجدوا في بلاد الافغان عند ما دخلوها محاربين واحتلوا عاصمتها (كابل) أمثل هؤلاء الرجال الذين يعرفون لمنتهم ، وقد تنوا بجرح عدالتهم ، لما خرجوا أو يخرجوا من الهند ، ولكنهم وجدوا هم وغيرهم في بلاد أخرى من أبناء البلاد ولا يزالون يجدون من لو لاهم لم يستقر لهم قدم ، ولم يرفع لهم علم ، وأين من يعقل ويفهم؟

(١) روى أحمد والبخاري ومسلم وغيرهم من حديث أبي بردة عن أبي موسى (رض) ان رجلين من قومه (الاشعريين) سألا النبي (ص) أن يؤمرهما فقال « إنا لا نولي هذا من سأله ولا من حرص عليه » هذا لفظ البخاري في كتاب الاحكام وله في استتابة المرتدين انه قال « لا نستعمل على عملنا من أراده »

(١) وضع هذا النداء في جمعية الشبان المسلمين بالقاهرة وبعد البحث فيه وتنقيحه أمضاه من ذكر أسماءهم في آخره ووكلوا الى مجلس ادارة الجمعية نشره

المصدر: مجلة المنار، المجلد 31، 26 ماي 1930.

الملحق رقم:20

مقال يسلّط الضوء عن قضية البربر في المغرب الأقصى

٣٠٠ بيان نل الامام الاسلامي عن قضية البربر المنار ج١ م٣١

بيانه الى العالم الاسلامي
عن قضية البربر في المغرب الاقصى

(جاءنا بالبريد من بعض مدائن المغرب)

أيها المسلمون

نحن اخوانكم الغاربة الذين اعتدى عليناء وسلبنا ـ أو كاد ـ نسلب أقدس حق يملكه الانسان ، نحن اخوانكم الذين أراد الفرنسيون أن يفرضوا على ديننا ويلزموا أمتنا ، ويفاجئوا فتياتنا الكتاب النازل من السماء ، نحن إخوانكم الذين أبيناأن نغير القول فينا ، وأبينا أن نقدم في أمر شيء علينا ، (الدين ، والوحدة والامة) جاهدنا وضحينا في ذلك جهد المستطاع ، فما من جيل ، وما من سجن ، وما من نفي ، وما آخرون يضطهدون مابين عشية وضحاها ، ولم يبلغ الامر بنا إلى حد القتل ما كنا نبخل على ديننا بدمائنا الزكية ، نحن الذين كنا ولا نزال من أخلص الناس للعروبة والاسلام ، ومن أشد الناس تمسكا بأحكام السنة والكتاب ، نحن الذين حملنا هذه الصبغة العظمى والرزية الكبرى ، نريد ان نبين لكم ـ أيها المسلمون ـ الحقائق ونملي لكم بالجميع والبراهين التي لاتبقي شكا لمرتاب ، ولا يحتاج معها المتحيرون في فهم قضيتنا هذه إلى شيء آخر ، ولئلا نتملى على بعض الناس خدع السياسة ، لانه أبعد عنا داراً وأنأى مزاراً فهو ما راء كمن سمعاه

ناشدكم الله والرحم الاسلامي ـ يا أمة محمد ﷺ ـ أن تنصروا في هذه القضية المغربية . ولا تغتروا بما ينشره الفرنسيون من الاضاليل والتمويهات الكاذبة ، فان هذه القضية لها ما بعدها ، وإذا نجح الفرنسيون في تحويشهم هذه فيا فيحتو حذوهم جميع دول الاستعمار وينقض كل الاسلام من الارض (لا قدر الله) . واذكروا إذا خرج المغرب من حوزة الاسلام كما خرجت الاندلس وصقلية ماذا يكون عذرنا أمام الله ، وموقفنا إزاء العالم أجمع ؟

المنار ج١ م٣١ الحال في المغرب الاقصى قبل الحماية الفرنسية ٣٠١

ان هذه القضية بأمة رسول الله ، ليست إلا امتداداً لتمثيل رواية الاندلس الغرناطية في المغرب الاقصى ، او ابتداء حرب صليبية من جديد ، بأمة رسول الله : هاأنتم أولاء على بابكم بالجميع والبراهين لتعلموا ماتهددونا من الاخطار ، وأنتم اليوم أقوى وإن تحدثهم وتناصرهم ، والحاقة لكم بما جاد أشرف الاسلام به جاهدتم ، (أيها الذين آمنوا ان تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم) (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون ، وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون)

الحال في المغرب قبل الحماية

عند ماضعف نفوذ الدولة المتأخرين كان المغرب كالمغرب الاقصى ثورة(١) عامة ، سواء حواضره وبواديه عربه وبربره ، فما سكنت قبيلة لمعدية إلا وثارت أخرى ، وكان أشد القبائل بغيا هي القبائل النائية عن عاصمة الملك ، حيث توحد القوات والسلطات ، ومن هذه القبائل العرب والبربر ، وكانت القبيلة إذا ثارت إما أن يساعدها قاضيها على الثورة فتقر كبها بحكمه فيها ويكونان معها من الثائرين ، وإما أن لايساعدها فتقتل غير الساعد أو تغلبه عن أرضها ، وفي هذه الحالة تضطر بحكم الضرورة إلى نصب محكمين من قبلها لفصل المنازعات والمشاكل التي تقع بين الافراد والجماعات ، وكانت تختار لفصل القضايا الجنائية والمنازعات التي تحدث بينها وبين من جاورها من القبائل على الحدود وغيرها جماعة من كبرائها ، ويجعلون على رأس هذه الجماعة من كان أكبرهم سنا وأرشدهم رأيا ،

وإذا نظرنا إلى ان المغرب أكثره كان قد أبعد درك الاخلاقي والعلمي ، فعلمان هذه الجماعة التي كانت تحكمها بعض القبائل إنما كانت تحكم بأهوائها غير مقيدة بدين ولا قانون لانها كانت تجهل ذلك ، هذا في القضايا الجنائية كما ذكرنا ، وأما

(١) ينبغي ان يعلم ان أسباب هذه الثورة هو ماكان شائعاً عن مولاي عبد العزيز من انه باع المغرب للافرنج وعن مولاي عبد الحفيظ من عدم اكتراثه بالدين ، ونحن نرى ان هذه الدعاية انما كانت من ذوي الاغراض السيئة صنائع الدول التي كانت تكالب على المغرب لتستعمره . وعلى كل فسببها العيث على الدين لا الثورة عليه كما يزعم الفرنسيون اعمى حاشية الاصل

المصدر: مجلة المنار، المجلد 31، الجزء 03، ص 301.

الملحق رقم:21

شهادة من الأستاذ: عبد الحميد العبادي، تثبت مزاولة عبد الخالق الطريس للدراسة في كلية الآداب بجامعة القاهرة

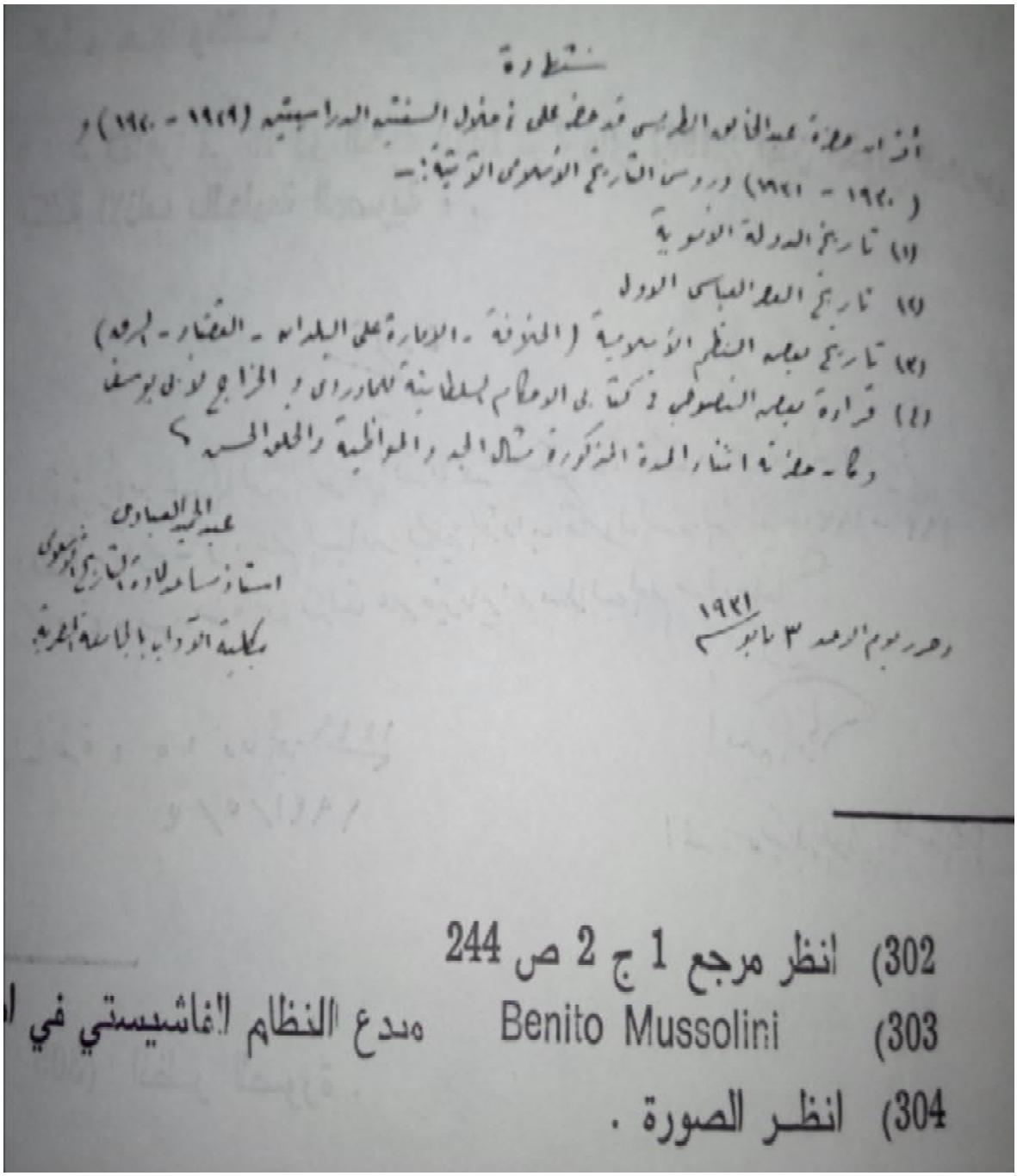

شهادة

أشهد أنا عبد الحميد العبادي أستاذ مساعد للتاريخ الإسلامي بكلية الآداب بالجامعة المصرية بالقاهرة أن السيد عبد الخالق الطريس قد واظب على حضور الدراسة بشعبة التاريخ والحضارة الإسلامية (١٩٢٩ - ١٩٣٠) و (١٩٣٠ - ١٩٣١) ودرس التاريخ الإسلامي الدروس الآتية:-

(١) تاريخ الدولة الأموية

(٢) تاريخ الدولة العباسية الأولى

(٣) تاريخ نظم الحكم الإسلامية (الخلافة - الوزارة - الولاية على البلدان - القضاء - البريد)

(٤) قراءة بعض النصوص من كتاب الأحكام السلطانية للماوردي و الخراج لأبي يوسف

وما - حفظه الله - أشار إليه المذكورة مثال الجد و المواظبة والعلم الحسن

وحرر يوم الاثنين ٣ مايو ١٩٢١

عبد الحميد العبادي

أستاذ مساعد للتاريخ الإسلامي

بكلية الآداب بالجامعة المصرية

302) انظر مرجع 1 ج 2 ص 244

303) Benito Mussolini مبدع النظام الفاشيستي في ا

304) انظـر الصورة .

المصدر: محمد بن عزوز حكيم: يوميات...، المرجع السابق، ص 151.

الملحق رقم:22

شهادة من الأستاذ: أمين الخولي، تثبت مزاولة عبد الخالق الطريس للدراسة في كلية الآداب بجامعة القاهرة

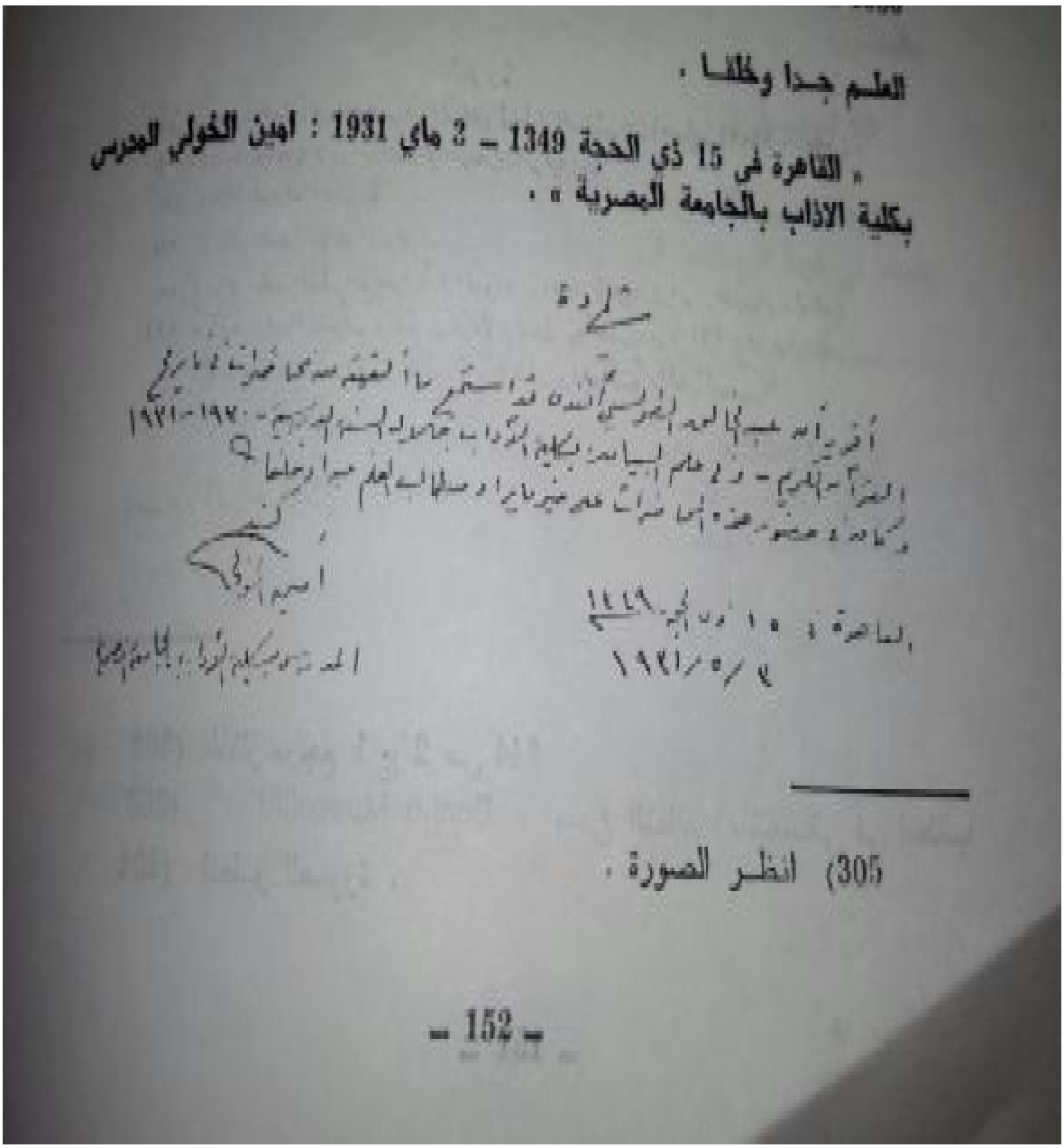

العلم جدا وخلقا .

« القاهرة في 15 ذي الحجة 1349 – 3 ماي 1931 : أمين الخولي المدرس بكلية الآداب بالجامعة المصرية » .

(305) انظر الصورة .

المصدر: محمد بن عزوز حكيم: المرجع نفسه، ص 152.

الملحق رقم:23

شهادة من الأستاذ: طه حسين (عميد كلية الآداب أنذاك) تثبت مزاولة عبد الخالق الطريس للدراسة في كلية الآداب بجامعة القاهرة

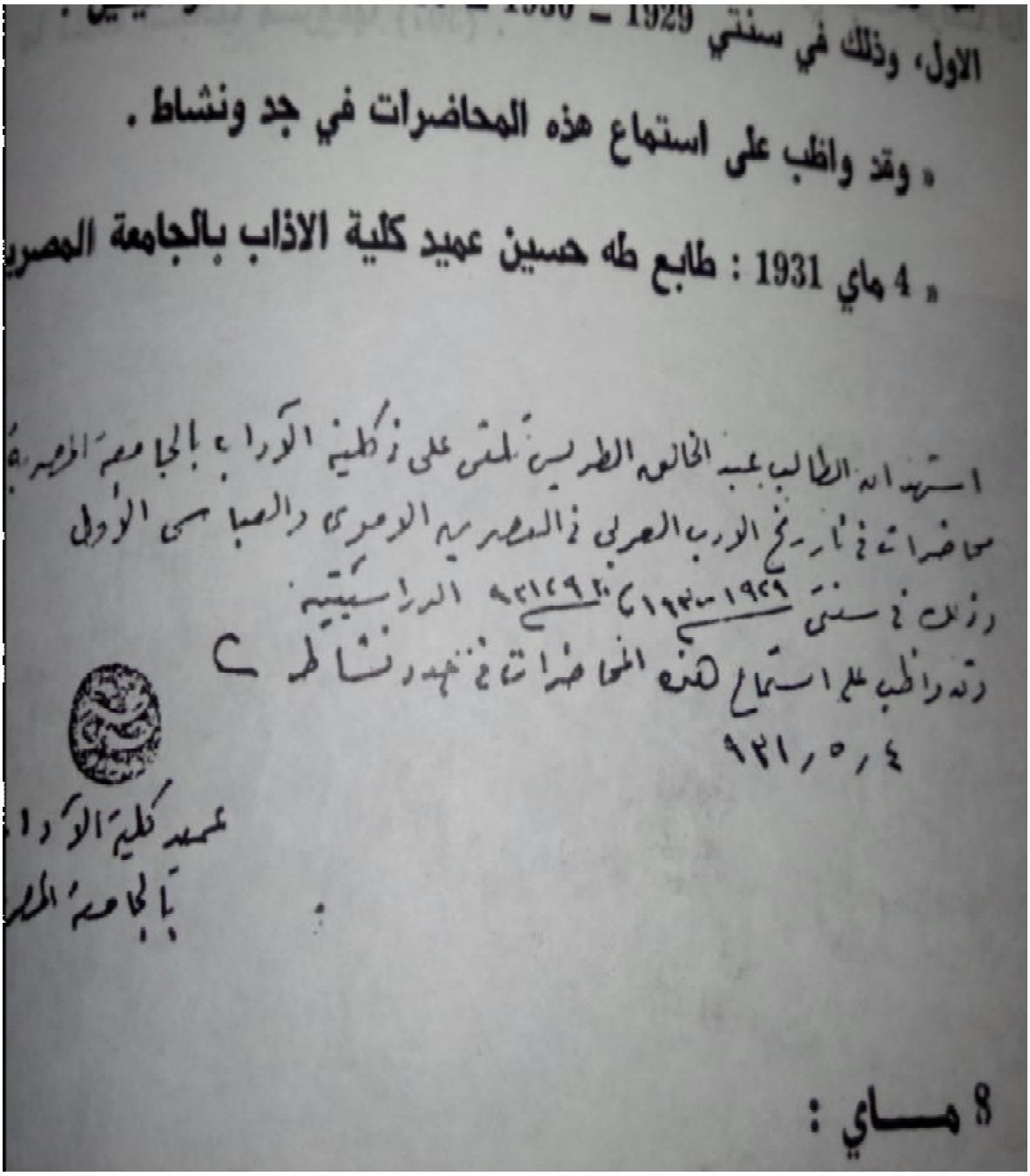
الاول، وذلك في سنتي 1929 –

« وقد واظب على استماع هذه المحاضرات في جد ونشاط .

« 4 ماي 1931 : طابع طه حسين عميد كلية الاذاب بالجامعة المصرية

8 مـــاي :

المصدر: محمد بن عزوز حكيم: المرجع نفسه، ص 153.

الملحق رقم:24

مقال حول اتهام فرنسا لروسيا بتقديم المساعدة لمناوئيها بشمال إفريقيا

المصري
AL-MISRI
الفرنسيون يتهمون روسيا
بتشجيع دسائس الطابور الخامس فى شمال افريقية
حـــداد الوادى
سياسة الدول الكبرى فى الشرق الاوسط
مالما تؤخر بريطانيا موعد الجلاء عن مصر ؟
روسيا تمنح الجلاء عن المانيا !!
كاتب انجليزى يقول:
اذا خرجت بريطانيا من السودان
عادت اليه الامراض والعبودية والفوضى !!
قضية عرب فلسطين
حديث لنجم ال اودرد سيرو
مشكلة اليونان
أنباء الملكية
نجدة فرنسية
لقاء الهند الصينية
الهام حسين
يشارك واكيم
في حرب

المصدر: جريدة المصري ليوم 30 جانفي 1947، ص 01.

الملحق رقم:25

مقال حول افتتاح أشغال مؤتمر المغرب العربي بالقاهرة

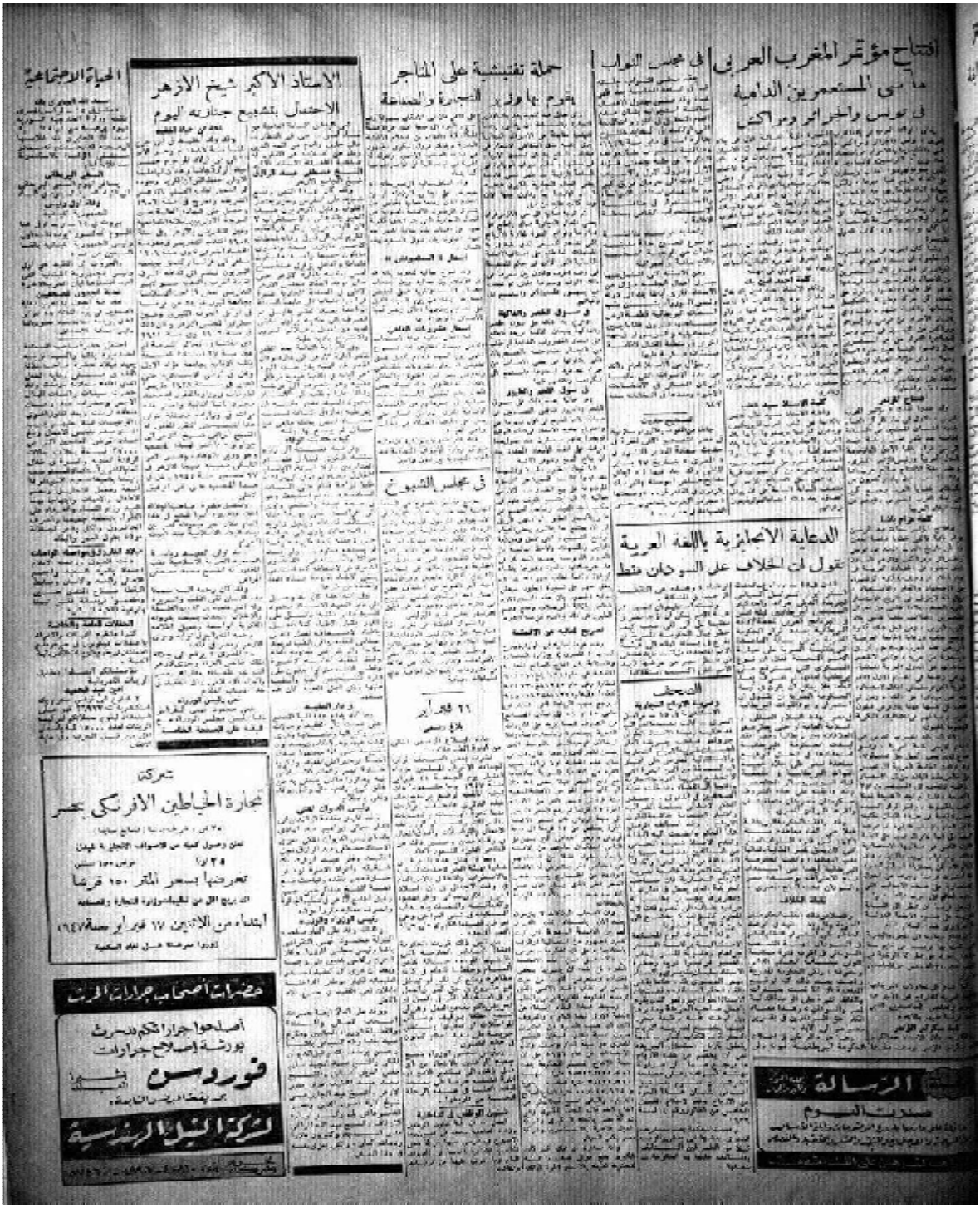
افتتاح مؤتمر المغرب العربي
ما بين المستعمرين الدامية
في تونس والجزائر ومراكش
في مجلس النواب
حملة تفتيشية على المتاجر
الدعاية الانجليزية باللغة العربية
الاستاذ الاكبر شيخ الازهر
الاحتفال بتشييع جنازته اليوم
في مجلس الشيوخ
الحياة الاجتماعية
الرسالة
صدرت اليوم

المصدر: المصري ليوم 16 فيفري 1947، ص 02.

الملحق رقم:26

مقال حول السياسة الفرنسية التعسفية في مراكش

المصري
AL-MISRI
ضغط الفرنسيين على المراكشيين
تكميم الصحف - الاستيلاء على الاراضي - حكومة اسبية!
زواج حفيدة ملك ايطاليا
تكذيب
سيمرز يرد على تشرشل
أمريكا أقل اهتماما بصداقة العرب من بريطانيا
مارتن بورمان في القاهرة؟
فرنسا باقية في مدغشقر!
جدل عنيف بين بيفن ومولوتوف
السينما
محاكمة ملك الصليب الالماني
«كوبن الوراث»
زمزم

المصدر: المصري ليوم 20 أفريل1947، ص 01.

الملحق رقم:27

مقال حول استمرار أشغال مؤتمر المغرب العربي بالقاهرة

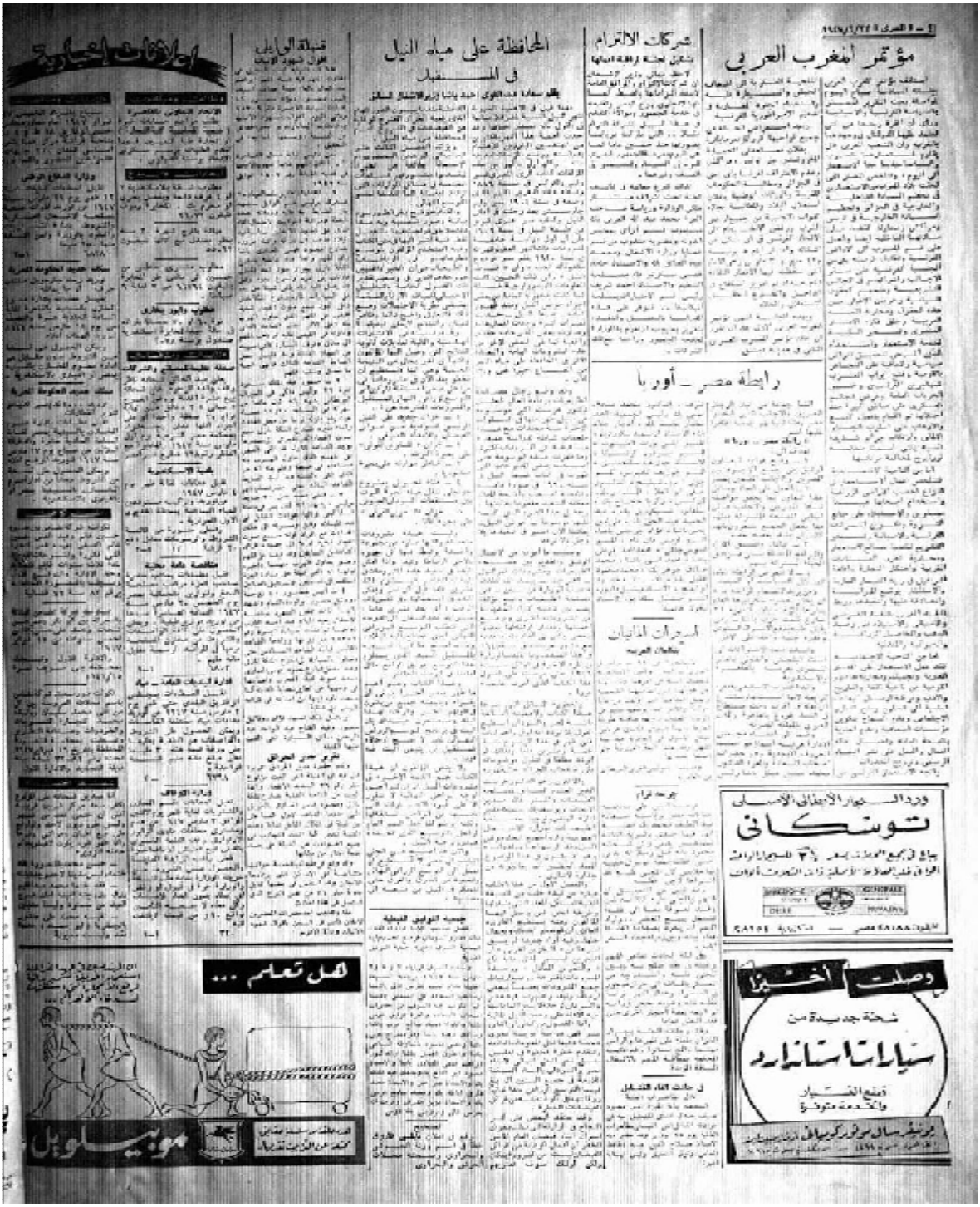

مؤتمر المغرب العربي

المحافظة على مياه النيل في المستقبل

شركات الالتزام

رابطة مصر – أوربا

إعلانات تجارية

المصدر: المصري ليوم 22 فيفري 1947، ص 04.

الملحق رقم:28

يتضمن مقال صغير عن الحركة الوطنية المغربية

المصري
AL-MISRI
أكثر من ١٢٠ الف جندى بريطانى
يعجزون عن صون الامن بين ٦٠٠ ألف يهودى فى فلسطين !!
أسئلة فى مجلس اللوردات
عن مصر والاتفاقات الثنائية
بريطانيا تتأهب للدفاع عن الهند!
مشروع بيفن لمستقبل ألمانيا
حكومة جمهورية وهيئة تشريعية من مجلسين
ضباط انجليز ينظمون الجيش اليونانى
تأهبا لهجوم لربيع على العصابات !!
١٢٥ سؤالا عن اليونان والشرق
الحركة الوطنية فى مراكش
أفلاطون

المصدر: المصري ليوم: 23 مارس 1947، ص 01.

الملحق رقم:29

مقال حول ردود الفعل التي أثارتها عملية لجوء الأمير عبد الكريم إلى مصر

السياسة

لسان الأحرار الدستوريين

تفاصيل اجتماع زعماء الهند بنائب الملك

ترجيح قسمة الهند الى هندوستان وباكستان

تطبيق نظام الدومنيون لمدة عام

فرنسا تحتج على مصر

لاستضافتها الامير عبد الكريم !!

السفينة المصرية

تغادر مياه تونس الى جهة مجهولة

وهذه باريس تتخبط

في تعليقاتها على هذا الخلاف الانساني

والبلاد العربية تشجب

هل ترسل بريطانيا وأمريكا

جنودا الى الحدود اليونانية

رئيس وزراء المجر السابق

يرفض العودة لبلاده

المعرض الزراعي الصناعي

السادس عشر

تحت الرعاية الملكية السامية

الافتتاح يوم ١٥ فبراير سنة ١٩٤٨

موقف مصر الكريم

من عبد الكريم

المصدر: جريدة السياسة ليوم 02 جوان 1947، ص 01.

الملحق رقم:30

مقال حول توالي ردود الفعل على لجوء الأمير الخطابي إلى مصر

شباب شمال أفريقيا بلبنان
يشكر جلالة الملك فاروق
ويرحب الامير عبدالكريم لنزول لبنان

الباخرة فوزيه
تعود الى الاسكندريه بشحنتها

الامير نزل مصر وسيظل بها

يتحيط بارس مستمر !!

مجلس وزراء فرنسا يغلى !!..

هل تصحب فرنسا ستير حالا؟

او تعدل الحكومة المصرية عن موقفها؟

تفكير من طراز عجيب ..!!

اعتراف صريح بالمجاعة في تونس

أسرار الحانات كشاهي

(معاليه) فقد أعصابه !!

رئيس الشيوع

وزير الزراعة يم

وزارة الخارجية

التراشي باشا ينفي وجود عروض جديدة للمفاوضة
ويعلن أنه الحكومة ماضية في طريقها الى مجلس الامن
الدبلوماسية المصرية تمهد السبيل أمام وفد مصر

التصريح رسمي بان

سفر الى فاضل المصري

الاسكندرية

الاسكندرية

الاسكندرية

رقابة الاسكندرية

الاسكندرية

الاسكندرية

الملحق رقم:31

مقال يتناول استقبال الملك فاروق للأمير الخطابي وردود الفعل على ذلك

السياسة

لسانا الأحرار الدستوريين

جلالة الملك يدعو الامير عبد الكريم لقضاء بضعة أيام في زهراء اثناص

صدى نزول الأمير أرض مصر في العالم

الاسطول البريطاني للبيع أو للايجار أو للاعارة !!

امريكا أرض الوفرة في عالم الجياع

ارقام خيالية عن الانتاج الغذائي في عام ١٩٤٧

اليوم يعرض نائب الملك نظام الحكم على زعماء الهند

شكر الفاروق على حمايته للامير المجاهد

زعماء المغرب يشكرون الفاروق

برقية حزب الشعب الجزائري

تعليق الصحف

المصدر: السياسة ليوم 02 جوان 1947، ص 01.

الفهارس

فهرس الأعلام

-أ-

أباظة فؤاد: 342، 358.

أبا المكارم محمد: 38.

الإبراهيمي البشير: 17، 18، 415.

إبراهيم حافظ: 432، 433، 452، 453.

إبراهيم حميد: 425.

إبراهيم عبد الرشيد: 223.

إبراهيم عبد الله: 18.

إبراهيم كمال حليم: 281.

إبراهيم محمد: 428، 429.

إبراهيم يحي باشا: 64.

ابن أجروم: 29.

ابن أنس مالك: 25.

ابن البغدادي: 215.

ابن جزي أبي العباس البصير: 28.

ابن الحاجب: 26، 28، 40، 41.

ابن الخراز: 25.

ابن خلدون: 151.

ابن خلدون ولي الدين: 26.

ابن دحية أبي عمرو عثمان: 27.

ابن دحية الحافظ أبي الخطاب عمر: 27.

ابن رشيد: 30.

ابن سعيد: 31.

ابن سناء الملك: 30، 31.

ابن الصلاح: 28.

ابن عبد ربه: 30.

ابن عبد العزيز أشهب: 25.

ابن عربي محي الدين: 29.

ابن القاسم عبد الرحمن: 25.

ابن القاضي: 25، 39.

ابن القرشي عبد الرحمن: 173، 227.

ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله: 30.

ابن مسرة: 29.

ابن المنير: 28، 30.

ابن المواز علي بن أبي مطر: 26.

ابن سيد الناس أبي عمر: 27.

أبو الذهب محمد باي: 37.

أبو شادي أحمد زكي: 435،.

ابن نباتة: 30.

ابن النبيه: 30.

ابن هلال: 41.

أبو العينين عبد العال: 394.

أبو الفتح محمود: 258، 324، 342،358، 446، 476.

أبوليوس: 152.

أبو النور سامي: 15.

أبي تمام: 30.

أبي الحسن: 28.

أبي الحسن المريني: 23.

أبي حيان: 29.

أبي داود: 41.

أبي سعيد الثاني: 23.

أبي هارون: 26.

الأبياري حسين: 437.

إتيين أجين: 125.

الأجهوري علي: 26، 39.

أجيرون شارل روبير: 16، 152.
أحمد أمين: 431.
أحمد حسن عبد الحميد: 84.
إدريس الرشيد: 13، 14، 17، 386، 401، 477، 493.
أدفال أحمد بن محمد: 38.
أدينو: 200.
أرسلان شكيب: 17، 160، 164، 197، 203، 204، 214، 225، 226، 238، 332، 408، 423.
أرفنجاس جيلبير: 296، 469.
إرمنجاي: 267.
الأزهري إسماعيل: 400.
الأزهري خالد: 29.
إسماعيل محمود حسن: 436.
أسمر شكري: 302.
الأسمر مكين الدين: 28.
الأسيوطي: 38.
أشركي محمد فقير: 18.
أصبع بن الفرج: 26.
الأصفهاني: 31.
أطفيش إبراهيم: 365.
أغسطين: 152.
أفروخ محمد: 47.
الأفغاني جمال الدين: 110، 403، 407.
أفندي عيسى محفوظ: 220، 394.
أفندي كامل: 37.
آل سعود عبد العزيز: 367، 423.
الإلغي إبراهيم رضا الله: 414.
ألفارو فيليبي: 133.
ألنبي: 60، 65.
الأمير عبد المنعم:
الأمير محمد: 36.
أمين أحمد: 398، 408، 412، 423، 431.
أمين حسين: 437.
انتظام نصر الله: 350.
اندوراس الياس: 76.
الأندونيسي محمد يونس: 205.
الأنصاري زكريا: 38.
الأنصاري علي بن عبد الواحد: 39.
أوريول: 269، 275، 469.
أوليفييه ماكس: 304.
إيزابيلا: 32، 150.
أيوب
الأيوبي صلاح الدين: 23، 31.
الأيوبي الكامل: 27.

-ب-

البابلي: 41.
باحجاج عمر: 210.
باردون جان: 470.
باسل أحمد: 59.
الباسل أحمد باشا: 414.
باشا صدقي: 62.
باشا عبد الرحمان: 431.
باش حمبة علي: 164.
باكير أحمد: 434.

البخاري: 27، 38، 41.
البخاري عبيد: 32.
البدوي أحمد: 28، 29.
بدوي بهجت باشا: 350، 351، 448.
البدري حسن: 42.
بدير بيك: 146.
برادة أحمد نجيب: 365.
برادة عبد القادر: 415.
برادة محمد بن الطيب: 47.
البراد محمد محمود: 394.
برادة نجيب: 368.
برقوق فرج بن الظاهر: 23.
البستاني ألفريد: 437.
بسيوني أمين: 324.
البشبيشي: 39.
البشيشي أحمد: 41.
بكر حسن: 222، 394.
البكري: 39.
بك فوزي: 348.
بلافريج أحمد: 169، 175، 181، 182، 186، 187، 190، 214، 226، 233، 359، 417، 453.
البلغيثي عبد الملك: 450.
البلهوان علي: 109، 119، 349.
بن إبراهيم محمد: 40.
بن أبي سفيان معاوية: 22.
البنا حسن: 84، 101، 102، 103، 104، 105، 230، 231، 232، 234، 239، 361، 368، 396، 397، 399، 454، 490، 491.
بن إبراهيم بهاء الدين أبي عبد الله محمد: 30.
بن أبي الخطاب شرف الدين: 27.
بن أبي الدنيا إبراهيم: 29.
بن الأحرش محمد: 46.
بن ادريس عبد العزيز: 177.
بن اسماعيل أبي ميمونة دراس: 26.
البناني: 26.
البناني عبد العزيز مختار: 446.
بناني عثمان: 16.
بناني العربي: 360، 364، 417.
البناني محمد بن عبد الواحد: 36.
بن باديس عبد الحميد: 107.
بن بري عبد الله: 29.
بن ثابت عبد الكريم: 360، 367، 417.
بن جلون المحمد أحمد: 141.
بن جلون عبد المجيد: 14، 179، 360، 367، 417، 431.
بن الحسن يوسف: 441.
بن دريس عبد العزيز: 260.
بن دقيق العيد تقي الدين: 28.
بن ذكري محمد بن عبد الرحمن: 36.
بن زكري أبو عبد عبد الله محمد: 39.
بن زيدان عبد الرحمان: 453.
بن سعادة أبي موسى عيسى: 26.
بن سودة أبي عبد الله محمد: 39.

بن سودة الطالب: 358.
بنشقرون محمد بن العباس: 47.
بن صابر المهدي: 416.
بن الطيب عبد الغاني: 47.
بن العاص عمرو: 21.
بن عبد الجليل عمر: 170، 172، 175، 178، 182، 261.
بن عبد الرحمن محمد: 47.
بن عبد السلام عز الدين: 28.
بن عبد العالي عبد الرحمن: 190.
بن عبد الله محمد: 29، 39، 364.
بن عبود امحمد أحمد: 13، 18، 234، 243، 304، 323، 331، 342، 357، 364، 367، 368، 370، 382، 431، 434، 447.
بن عبود المهدي: 190.
بن عفان عثمان: 22.
بن غبريط قدور: 207، 214، 289.
بن الفرات أسد: 202.
بن قايد أحمد: 365.
بن قلاوون محمد: 23.
بن معاوية يزيد: 22.
بن المليح أحمد: 360، 365، 367، 417.
بن منصور عبد الوهاب: 18.
بن المواز أحمد: 128.
بن المواز محمد: 26.
بن نافع عقبة: 22.
بن نصير موسى: 22.
بن النعمان غسان: 22.
بن ولاد أبي العباس أحمد: 29.
بنونة طاهر: 305.
بنونة الطيب: 349، 357.
بنونة عبد السلام: 146، 168، 170، 181، 226، 411.
بنونة محمد: 168، 356.
بنونة المهدي: 190، 252، 258، 377.
بن وهب عبد الله: 25.
بن يوسف صالح: 111، 493.
بن يوسف محمد: 173، 206، 265، 288، 309، 461.
بن يونس أبو القاسم زياد: 26.
بوحافة عابد: 377.
بوحمارة: 123، 124.
بوردان بيير: 468.
بورقيبة الحبيب: 13، 15، 98، 111، 242، 291، 293، 303، 306، 307، 323، 336، 342، 358، 368، 370، 378، 382، 386، 447، 459، 477، 489، 493.
بوشناق مصطفى: 458.
البوصيري: 28.
بوعياد الحسن: 10، 14، 219، 229، 356، 388، 416، 417، 492.
بونابرت نابليون: 45، 53، 197، 209.
البونعماني الحسن: 453.
بومنجل أحمد: 340.
بيروتون: 178.
بيرتراند لويس: 150، 152.

بيدو جورج: 249، 252، 295، 334، 468، 471.
البيساني عبد الرحيم: 25.
البيضاوي: 37.
بيك بدير: 147.
بيكي فكتور: 200، 217.

-ت-

تاج عبد الرحمان: 426.
التازي عبد الواحد: 47.
الترمذي: 41.
ترومان هاري: 264، 282، 300، 470.
تشرشل ونستون: 183.
التطاوني عمر بن عبد السلام: 39.
التفتازاني: 41.
تقي الدين خليل: 350.
تيمور أحمد: 423.
تيمور لنك: 23.

-ث-

ثابت كريم: 76، 98.
ثامر الحبيب: 14، 17، 270، 287، 303، 324، 337، 367، 434، 459، 489.
ثروت أحمد: 295.
ثروت عبد الخالق: 62، 63، 67.
الثعالبي عبد العزيز: 294، 395، 413، 423.
الثلباني: 38.

-ج-

الجابري محمد عابد: 18.
الجارم علي: 298، 433،
جاكينو: 232.
الجامعي علال: 260.
جاويش عبد العزيز: 164.
الجبرتي عبد الرحمن: 36، 37، 40.
جبريل أمين الدين: 28.
الجرابردي: 41.
الجراري محمد بن مهدي: 38.
الجزولي أبو موسى: 29.
جلال محمد عبد العاطي: 432.
الجلاوي التهامي: 128، 257، 310، 313، 316، 322.
جمال باشا: 57.
الجمال حسن: 392.
الجمالي فاضل: 366.
جنتي لوي: 139.
جندية محمود فهمي: 281، 425.
جوان ألفونسو: 100، 115، 238، 256، 257، 261، 264، 279، 308، 309، 310، 311، 313، 314، 315، 317، 318، 320، 321، 322، 323، 342، 384، 424، 425، 427، 430، 435، 474، 476، 490.
جوران دانييل: 228.
جورست: 56.
جوري جان كابا: 469.
جوليان شارل أندري: 16، 150.
جوهري طنطاوي: 357، 413.
جيوم: 188، 479.

-ح-

الحاج ميصالي: 269، 303، 339، 377، 423، 458، 459.
الحافظ: 27.
الحبابي محمد: 47.
الحجامي: 131.
حجي سعيد: 169، 180.
حرب صالح: 86، 111، 238، 306، 397، 399، 427.
الحسن الأول: 48.
الحسني حمدي: 282.
حسنين محمد: 427.
حسين أحمد: 75، 76، 80، 86، 112.
حسين جلال: 427.
حسين طه: 102، 284، 408، 412، 423، 424، 429، 438، 447.
حسين كمال الدين: 57.
الحسيني أمين: 293، 303.
الحسيني علي جلال: 205.
حشاد فرحات: 340.
الحفناوي محمد: 39.
الحكيم توفيق: 408، 424، 429.
الحلبي علي: 38.
الحمامي علي: 17، 231، 434.
حمزة أحمد: 342، 358.
حمزة حسن: 222.
حمزة عبد القادر: 117، 256.
الحلو بن قاسم: 47.
حمد الله مصطفى حسن: 18.
الحناوي محمد: 427.
الحنبلي عصمان: 35.
حنفي فرح: 400.
حيدر محمد: 77.

-خ-

الخالدي خليل: 205.
الخديوي عباس: 56.
الخرشي محمد: 27، 41.
خشبة أحمد: 80.
الخضر حسين محمد: 14، 219، 231، 234، 303، 365، 367، 368، 389، 399، 414، 423، 426.
الخطابي عبد الكريم: 15، 18، 19، 79، 81، 97، 99، 117، 158، 163، 167، 190، 196، 197، 198، 209، 236، 237، 242، 244، 245، 246، 247، 248، 249، 250، 251، 252، 253، 257، 259، 265، 266، 267، 268، 269، 272، 273، 274، 291، 292، 293، 294، 295، 296، 297، 298، 299، 300، 301، 302، 303، 304، 305، 306، 307، 323، 332، 333، 334، 335، 336، 337، 338، 339، 352، 356، 368، 379، 380، 381، 382، 383، 384، 385، 387، 396، 397، 398، 400، 412، 419، 421، 422، 424، 428، 433، 443، 444، 445، 446، 449، 457، 458، 459، 460، 465، 466، 467، 468، 469، 470، 471،

472، 479، 480، 482، 483، 484، 485، 488، 489، 490، 492، 493، 494.
الخطيب محب الدين: 15، 173، 194، 196، 213، 228، 325، 397، 418، 491.
الخطيب محمد بن عبد السلام: 356، 413.
الخطيب محمد بن علي: 411.
خلاف عبد المنعم: 238.
خليل: 40.
خليل عبد العزيز إسحاق: 428.
الخميري الطاهر: 376.
الخوري بشارة: 95.
الخولي أمين: 412.
خير الدين: 37.
خير فارس محمد: 15.

-د-

داود حسناء: 13.
داود محمد: 13، 146، 168، 170، 175، 210، 243، 244، 259، 286، 356، 410، 413، 437، 452.
دراجون: 294، 470.
دراز عبد اللطيف: 427.
دراز محمد: 398.
الدرديري أحمد: 229.
الدردير: 26، 36، 40.
درمنغهام: 218، 227، 228.
الدسوقي: 26.
الدلائي أبو عبد الله محمد: 39.
الدلائي محمد بن أبي بكر: 34.
الدمشيتي: 41.
الدميتي: 41.
الدوكالي أبو شعيب: 404، 405، 441.
دولاتور بواييه: 261.
دولا شاريار: 156.
دوفوكو شارل: 16، 152، 155، 200.
دوماس: 154.
دياب محمد توفيق: 414.
الديري عبد الله بن محمد: 38.
ديلكاسييه: 124.
دي مونين فروي: 157.
الديوري عبد الهادي: 13، 340.
الديوري محمد: 178.

-ذ-

ذهني عبد السلام: 425.

-ر-

الرافعي مصطفى صادق: 408، 452.
الربيعي عبد المجيد: 205.
الرزيني محمد: 47.
الرسولي أحمد بن محمد: 123.
الرسيفي محمد بن عبد الرحمن: 39.
رشاد يوسف: 77.
رضا محمد رشيد: 15، 102، 106، 110، 194، 196، 198، 199، 200، 201، 203، 204، 206، 207، 229، 325، 357، 403، 404، 407، 408، 413، 423، 490.
رضوان فتحي: 112، 238، 427.
الرفاعي مصطفى أحمد: 221، 226.

رمضان سعيد: 261.
رمزي أحمد: 329.
الرهوني شرف الدين يحي بن عبد الله: 26.
روبار جان لونجي: 175.
روزفلت فرانكلين: 183، 252، 255، 274.
روملو كارلوس: 258.
رونو: 127، 130، 285.
الرويسي يوسف: 18، 369، 370، 376.
الرياحي عبد القادر: 356، 413.
الريحاني أمين: 437.

-ز-

الزرقاني: 26.
زغلول سعد: 58، 59، 60، 61، 62، 63، 64، 65، 66، 81، 113، 114، 315، 359، 449، 450، 451، 453.
الزكاري محمد العربي: 235.
زكي أحمد: 422.
زهير البهاء: 30.
الزنجاني عبد الكريم: 223.
الزنكلوني علي سرور: 205.
زنيبر علي بن أحمد: 46.
زهران محمد: 423.
الزهيري قاسم: 9، 16.
الزواوي: 29.
الزيات أحمد حسن: 408.
الزياتي عبد العزيز بن الحسن: 39.
الزيادي عبد المجيد: 39.
الزياني: 37، 40، 43،.
زيور أحمد: 65، 66.

-س-

السادة أحمد: 281، 425.
السادات أنور: 77، 91.
الساعاتي عبد الرحمان: 230.
سالم غادة: 17.
السباعي محمد بن أحمد بن المختار: 46.
السيتي ابن أبي ربيع: 30.
السبتي عبد الرحيم: 29.
ستيق تيودور: 165، 176، 201، 211.
السحباني منصف: 17.
السخاوي: 38.
سري حسين: 82، 84.
السعداوي بشير: 303.
سعيد أمين: 414، 437.
سعيد عبد الحميد: 109، 111، 204، 207، 208، 221، 225، 394، 423، 442.
سعيد محمد: 57.
السقاط علي بن العربي: 36، 39.
السقاط محمد: 39.
سقين عبد الرحمن بن علي: 38.
السكتاني أبي بكر بن يوسف: 39.
السكندري ابن عطا الله: 28.
سلامة فرحات محمود: 392.
سلطان: 37، 41.
سليم فؤاد: 413.
سليم لطيف: 55.
سليم المنجي: 99.

السملالي الشريف: 131.
السنهوري سالم: 39.
السنهوري عبد الرزاق: 431، 447.
السنوسي محمد إدريس المهدي: 457.
سوردون جورج: 199، 217.
السويح علي: 10، 17.
السيرلي ستاك: 65.
السيد أحمد لطفي: 414.
السيد عبد المنعم: 394.
سيف النصر إكرام: 358.
سيمون: 69.
السيوطي جلال الدين: 37.

-ش-

الشاذلي أبا الحسن: 28.
الشاطبي قاسم ابن فيرة: 25، 29.
الشافعي أبو مدين: 365، 415.
الشافعي عبد النور: 41.
شاكر عبد الهادي: 333.
الشاوي توفيق: 236.
الشاوي يحي: 39.
الشبرمالسي: 39.
الشبراميلي: 41.
شحاتة أحمد يوسف: 219، 394.
شرف الدين عبد الصمد
الشرقاوي: 35.
شرين فؤاد: 247، 334.
الشرقاوي أبي الوفا: 220، 394.
الشرقاوي أحمد: 177.
الشقيري أحمد: 264، 352.
الشنقيطي محمد: 453.
شهاب فهمي مصطفى: 394.
الشهاوي يحي: 39.
شهبندر عبد الرحمان: 414.
شوقي أحمد: 452.
شومان روبير: 478.
شومان محمد سعيد: 220.
الشيكر مسعود: 170.

-ص-

صالح كامل يوسف: 425.
صالح محمد: 394.
الصاوي أحمد: 314.
صبري حسن: 83.
الصبيحي عبد اللطيف: 217.
صدقي إبراهيم: 69.
صدقي إسماعيل: 59، 72، 82.
صروف فؤاد: 291.
الصعيدي علي: 35، 36.
صفر البشير: 395.
الصقلي جوهر: 22.
صلاح الدين محمد: 115، 264، 310، 339، 340، 343، 346، 348، 358، 400، 447، 474، 477، 478.
الصلح رياض: 399.
الصوفاني عبد اللطيف: 55.
صوة أحمد: 379.
الصوفي محمد عبد الوارث: 219، 394.

الصيفي عبد الحفيظ: 368.

-ض-

الضوي أبي بكر: 221، 394.

-ط-

طاهر محمد باشا: 76.

الطاهر محمد علي: 273، 325، 397، 398، 457.

الطاهري حمودة: 379.

الطحاوي عبد الحميد: 306.

الطريس عبد الخالق: 13، 15، 181، 188، 234، 270، 272، 273، 281، 287، 303، 304، 306، 336، 341، 355، 356، 359، 378، 396، 412، 424، 425، 447، 449، 459، 477، 489، 492.

الطنجي محمد: 355، 412.

طه علي محمود: 304.

طه عبد القادر: 87.

طه محمد: 392.

طوسون عمر: 221، 391، 394، 413.

-ظ-

الظواهري محمد الشافعي: 426.

-ع-

عائشة: 42، 255، 443.

عابدين عبد الحكيم: 119.

عامر عبد الحكيم: 89.

العبادي عبد الحميد: 412.

العبادي محمد بن عبد السلام: 365.

عباس فرحات: 377.

العباسي إسماعيل: 38.

عبد الحفيظ: 127، 128، 129، 130، 131، 163، 176، 263، 488.

عبد الحليم أحمد: 229.

عبد الرازق علي: 102.

العبدري: 30.

عبد العزيز: 122، 124، 127، 128، 432، 433، 488.

عبد العظيم فاضل: 391.

عبد القادر عز الدين: 85.

عبد المجيد السلطان: 298.

عبد المجيد محمود: 84.

عبد المنعم: 73.

عبد الناصر جمال: 17، 89، 91.

عبد الهادي إبراهيم: 103، 269، 291، 339، 447، 459.

عبده محمد: 94، 110، 403، 404، 407.

عبيد خالد: 17، 18.

عبيد مكرم: 59، 80، 82، 83.

العتابي محمد: 164.

عثمان أمين: 77.

عرابي أحمد: 54، 248، 407.

العرشي ياقوت: 28.

العروي عبد الله: 179.

عزام عبد الرحمان: 252، 253، 264، 274، 302، 315، 338، 340، 342، 347، 363، 370، 371، 398، 425، 428، 443، 466، 469، 477، 481.

عزت عزيز: 357، 413.
عزمي محمود: 321، 322، 341، 414، 429، 430، 476.
عزيمان محمد: 356، 413.
العسكري تحسين: 306.
عشماوي صالح: 425، 427.
عطا الله إبراهيم: 77.
العطار حسن: 36.
عفيفي حافظ: 74، 85، 86، 349، 448.
العقاد صلاح: 9، 16.
العقاد عباس محمود: 284، 408، 414.
العقبة أسعد: 352.
علام زكي محمود: 394.
العلمي محمد العربي: 235.
علوية علي: 291، 399.
علي أحمد: 394.
علي إسماعيل: 365.
علي بك الكبير: 48.
عليش محمد: 26، 36.
علي كرد: 408.
علي محمد: 73.
عليو أحمد: 394.
العلوي محمد بن العربي: 404، 405.
العمري: 31.
عمار السعدي: 365.
عمرو عبد الفتاح: 343.
العيادي عبد السلام: 234.
العياشي: 36، 38، 41.
العيني: 31.

-غ-

غازي محمد: 177.
الغافقي عبد الرحمان: 202.
الغالب بأمر الله عبد الله: 38.
غالي بطرس: 58.
غالييني: 153.
غزالي محمد: 358.
غزالي محمود: 342.
الغزاوي محمد: 42، 190.
غرينييه: 140.
غلاب عبد الكريم: 9، 14، 360، 367، 371، 417، 492.
الغماري شمس الدين: 29.
غونار: 153.

-ف-

فؤاد: 8، 10، 51، 54، 57، 61، 63، 64، 65، 66، 68، 69، 70، 71، 72، 73، 74، 78، 93، 94، 95، 100، 103، 192، 315، 331، 389، 420، 428، 441، 487.
فابر: 154.
فاروق: 8، 10، 51، 54، 71، 72، 73، 74، 76، 77، 78، 79، 81، 83، 85، 86، 87، 88، 89، 90، 91، 93، 95، 96، 97، 98، 99، 100، 103، 192، 237، 245، 246، 247، 248، 249، 251، 266، 267، 268، 269، 270، 272، 273، 274، 288، 291، 292، 293، 294، 298، 302، 303، 304،

309، 331، 332، 333، 334، 336، 338،
339، 342، 349، 350، 353، 358، 380،
398، 420، 421، 438، 443، 444، 445،
446، 448، 449، 456، 457، 458، 459،
460، 467، 475، 482، 485، 487، 489،
492، 493.
الفاسي أبا العباس أحمد بن عبد الله: 25.
الفاسي ابن أبي زرع: 151.
الفاسي ابن عبد السلام: 25.
الفاسي محمد عبد السلام: 342، 357.
الفاسي علال: 9، 12، 14، 15، 17، 18، 98،
150، 163، 166، 167، 169، 170، 171،
178، 179، 183، 187، 189، 210، 215،
233، 234، 235، 236، 257، 260، 270،
273، 280، 281، 287، 291، 299، 303،
305، 307، 322، 336، 342، 349، 350،
357، 368، 378، 399، 401، 405، 418،
423، 424، 425، 426، 430، 431، 438،
447، 448، 449، 450، 452، 453، 459،
470، 477، 489.
فايد بشير: 17.
فرانكو: 180، 245، 258، 481.
فرديناند: 32.
فريد محمد: 13، 55، 58.
فلسطين وديع: 277.
فهمي صادق: 425.
فهمي عزيز: 80، 281، 425.
فهمي منصور: 284.
فوزية: 249، 267، 296، 297، 298، 301،
424، 460، 469.
فوزي محمود: 317.
فيكتوريا: 125.
الفيومي سليمان: 37.

-ق-

القادري أبو بكر: 13، 177، 451.
القادري عبد الرزاق: 364.
القاني: 41.
القباج محمد بن العباس: 453.
القباري أبي القاسم: 28.
القباني محمد عبد السلام: 219، 423.
قدادرة شايب: 17.
القرافي بدر الدين: 39.
قطب سيد: 238، 398، 425.
القلقشندي: 31، 38.
القليبي محي الدين: 108.
القليوبي موسى: 37.
القنائي عبد الرحيم: 28.
القياني محمد بن ابراهيم: 47.

-ك-

كارسر أجوير: 480.
كامل حسين: 57، 58.
كامل عبد الرحيم: 274، 291، 339.
كامل مصطفى: 55، 56، 57، 58، 94، 451.
كامل يوسف صالح: 281.
كاني جاك: 18.

الكاهنة: 22.
الكتاني إبراهيم
الكتاني محمد: 207، 416.
الكتاني المكي: 368.
الكتاني ناصر: 368، 416.
كتشنر: 56.
الكرائي عبد العزيز: 392.
كردي زهرة: 10، 17.
الكردي محمد: 39.
الكرماني: 37.
كرومر: 56.
كسيلة: 22.
كشك محمد: 39.
كيرو جان: 213.
كيروزين: 62.
كارسير أغوير

-ل-

لابون إريك: 186، 190.
لافيجري: 151، 154.
لاكوستا: 317، 348.
لامبسون: 72.
لامير بول: 47.
لاندو روم: 241.
لاي تريجييف: 258، 346.
اللقاني إبراهيم: 37.
اللمتوني أبو بكر: 454.
لوسيان سان: 171، 213.
لوغلي: 158، 199.
ليرد أرثور: 47.
ليوطي: 16، 132، 135، 136، 139، 142، 147، 153، 156، 158، 165، 169، 171، 200، 228، 488.

-م-

ماء العينين: 128.
مارتي بول: 16، 142، 151، 158، 199، 201.
مارشال: 111، 140.
المازني إبراهيم عبد القادر: 250.
ماسيبي روجي: 471.
ماسينو: 155.
الماغوسي سعيد بن مسعود: 39.
مالكي امحمد: 16.
ماهر أحمد: 81، 82.
ماهر علي: 69، 72، 74، 75، 76، 90، 95، 342، 358.
المتنبي أبي الطيب: 30.
متولي حافظ: 437.
المجددي صادق: 306.
محرم أحمد: 454.
محمد الخامس: 18، 99، 115، 117، 159، 176، 177، 180، 183، 184، 185، 187، 189، 190، 202، 234، 235، 236، 238، 246، 254، 255، 256، 264، 265، 266، 270، 271، 275، 276، 284، 288، 289، 290، 301، 308، 309، 310، 311، 312، 313، 314، 317، 319، 320، 321، 322،

323، 324، 332، 342، 348، 357، 363، 374، 421، 424، 425، 427، 429، 431، 435، 441، 443، 448، 449، 473، 474، 476، 478، 481، 482، 483، 490، 493.
محمد سالم لطيفة: 10.
محمد طه عبد الغفور
محمد علي: 48.
محمود حافظ: 268.
محمود سعيد حنفي: 428.
محمود عبد اللطيف: 358.
محمود محمد: 59، 67، 68، 72، 74، 80، 82، 83، 452.
مخلوف محمد حسنين: 426.
المرادي حسن: 29.
المراكشي عبد الواحد: 30.
مرتضى: 35، 38.
مرجي عبد الحليم: 17.
مردم جميل: 342، 358.
المرسي أبي العباس: 28، 29.
مرسي كامل: 350، 448.
المزاحي سلطان بن أحمد: 39.
مسلم: 38، 41.
المصري إسماعيل: 37.
المصمودي حسن: 416.
المصمودي محمد: 416.
مطر أنطوان نجيب: 278، 279، 280.
المعز لدين الله: 22.
معنينو أحمد: 13، 414.
المغاور أبي الحجاج: 29.
المغربي عبد القادر: 414.
المغربي محمد: 42.
المغيري بشير: 400.
المغيلي عيسى بن مخلوف: 26.
المقريزي: 38.
المقري أبو العباس: 31، 34، 42.
المقري محمد: 213، 289، 453.
المكناسي نور الدين: 39.
المكي الشاذلي: 15، 267، 269، 273، 304، 323، 337، 349، 367، 369، 401، 447، 458، 459، 477، 489.
ملنر: 61.
ملهم نجيب: 437.
المليحي حامد: 286.
المنجرة المهدي: 190.
منجود محمد محمود: 219، 423.
المنذري عبد العظيم: 28.
المنصف باي: 18، 256، 290، 323، 375.
منصوري الحواس: 17.
المنصور أحمد: 38.
المنصور يعقوب: 23.
المنفلوطي مصطفى لطفي: 454.
مهران يونس: 437.
موسى إبراهيم: 118، 254، 431، 443، 474،
موسى سلامة: 284.
مولاي إسماعيل: 32، 39.

مولاي الحسن: 146، 183، 414، 442، 446، 492.
مولاي الحسين: 358.
مولاي المهدي بن اسماعيل: 133، 481.
مولاي يوسف: 131، 133، 462.
مونتغمري: 276.
الميموني إبراهيم: 37، 41.

-ن-

الناصري أبو راس: 35.
الناصري أحمد خالد أبو العباس: 151.
الناصري محمد المكي: 172، 179، 181، 214، 229، 281، 286، 342، 355، 362، 413، 414، 415، 416، 425، 437، 481.
الناصري اليمني: 365، 368، 454، 481.
النجار عبد الوهاب: 229، 423.
النجار مصطفى: 454.
نجيب علي: 391.
نجيب محمد: 77، 90، 91، 352.
النحاس أبي جعفر: 29.
النحاس مصطفى: 59، 66، 67، 68، 69، 70، 72، 74، 76، 77، 78، 80، 82، 85، 86، 90، 114، 115، 276، 281، 317، 329، 344، 358، 362، 426، 452، 474.
النسائي: 41.
نسيم توفيق: 63.
نشأت حسين: 65.
النقراشي محمود: 81، 82، 84، 103، 267، 268، 291، 296، 297، 335، 337، 339، 363، 459، 469.
نماري محمد علي: 358.
نعمت راشد فاطمة: 400، 401.
نوجيس: 178، 180، 418.
نور الدين عبد الرؤوف: 77.
النووي: 38.
نويرة الهادي: 99.
النويري: 31.

-هـ-

هتلر أدولف: 112.
الهسكوري أحمد بن البشير: 331.
الهلالي أحمد نجيب: 74، 90.
الهمامي عمر: 99.
الهندي عبد الصمد شرف الدين: 205.
هيكل محمد حسين: 408، 438، 452.
هيكل: 80.

-و-

الواوي عيسى بن مسعود: 26.
وجدي فريد: 408.
الورتلاني الحسين: 35.
الورتلاني الفضيل: 231، 234، 365.
الورزازي أحمد: 39.
ورش: 24.
الوزاني إبراهيم: 414.
الوزاني أحمد بن ادريس: 416.

الوزاني محمد بن الحسن: 13، 167، 172، 175، 178، 181، 185، 215، 411، 418، 445.
وزيرجو: 263.
ولد بوسيافة رشيد: 17.

-ي-

يحي أبو بكر: 205.
يحي محمد الحلوي: 455.
اليزيدي محمد: 169، 170، 175، 178، 186.
يعتة علي: 470.
يكن عدلي: 62، 67.
يوسف أبا عبد السلام: 289.
يوسف علي: 325.
يوسف محمد أمين: 74.
اليوسي: 27.

فهرس الأماكن

-أ-

أبي قرقاص: 222، 393.

الاتحاد السوفياتي: 351.

الأردن: 103، 464.

أدفينا: 222.

أزرو: 143، 158.

إسبانيا: 7، 32، 124، 129، 132، 133، 145، 180، 196، 197، 245، 258، 272، 298، 335، 374، 438، 461، 480، 481، 488، 494.

آسفي: 130.

الإسكندرية: 26، 28، 30، 40، 42، 43، 46، 84، 86، 89، 119، 221، 251، 304، 305، 306، 315، 346، 362، 392، 400، 428، 464.

الإسماعيلية: 101، 102.

آسيا: 329، 351.

أسيوط: 221.

الأطلس الكبير: 131.

الأطلس المتوسط: 131.

أغادير: 129.

إفريقيا: 21، 151، 154، 329.

إفني: 137.

ألمانيا: 58، 126، 129.

انجلترا: 7، 53، 61، 79، 124، 139، 197، 466، 471، 476.

الأندلس: 23، 27، 200، 204، 206، 232، 391، 433، 491.

أنشاص: 267، 269، 294، 298، 303، 304، 336.

إندونيسيا: 106، 206، 243، 254، 383.

أوربا: 13، 41، 148، 164، 166، 174، 180، 190، 227، 285، 394، 411، 488.

أورفورد: 211.

آيت حمو: 211.

آيت عطا: 131.

آيت يعقوب: 211.

إيسلي: 48.

إيطاليا: 69.

-ب-

باريس: 59، 60، 62، 125، 133، 144، 178، 205، 210، 218، 227، 228، 238، 245، 248، 249، 250، 265، 266، 267، 268، 279، 285، 287، 288، 289، 290، 292، 294، 295، 297، 298، 300، 314، 316، 318، 320، 322، 334، 341، 378، 411، 441، 468، 476، 478، 480، 482، 483.

باكستان: 106، 277، 311، 317، 348، 350، 352، 383.

البحر الأحمر: 222، 393.

البحر المتوسط: 470.

البحيرة: 222، 393.

برلين: 129.

برنبال: 221، 393.

بريطانيا: 48، 54، 55، 56، 60، 61، 63، 67، 68، 69، 70، 71، 87، 125، 126، 132، 133، 249، 255، 316، 335، 351، 472.
بغداد: 33، 223، 264، 268، 426.
بلاد الرافدين: 210.
بلنصورة: 222.
البلينا: 221، 392.
بور توفيق: 293.
بور سعيد: 84، 102، 246، 247، 292، 293، 335، 336، 399.
بوذنيب: 212.
بيروت: 224، 378.

-ت-

تارودانت: 47.
تازة: 123، 157.
تافيلالت: 131، 211.
تركيا: 57، 164، 301.
تطوان: 133، 138، 144، 145، 146، 166، 169، 170، 172، 213، 226، 258، 259، 261، 355، 399، 410، 411، 412، 414، 416، 437، 464.
تلمسان: 22.
تندة: 222، 393.
تونس: 12، 14، 16، 17، 18، 19، 22، 54، 106، 122، 125، 139، 144، 164، 192، 215، 216، 224، 238، 242، 253، 256، 289، 296، 297، 301، 302، 324، 362، 369، 370، 372، 373، 381، 418، 420، 438، 464، 465، 487.

-ج-

جاوة: 206، 243.
جبالة: 131.
جبل طارق: 47.
الجزائر: 17، 18، 40، 54، 99، 106، 107، 122، 125، 144، 145، 149، 154، 156، 169، 192، 207، 238، 242، 253، 269، 289، 302، 362، 372، 373، 375، 381، 406، 415، 418، 420، 438، 463، 464، 465، 468، 487، 489.
الجزيرة الخضراء: 126، 127، 128، 134، 139.
جنوب المغرب: 131، 133.
جنيف: 225.
الجيزة: 222.

-ح-

الحبشة: 69.
الحجاز: 23، 33، 224.
حمادي: 220، 221، 392، 394.
حماه: 224.

-خ-

خريبقة: 139.

-د-

الدار البيضاء: 138، 169، 183، 212، 227، 232، 235، 264، 271، 290، 425، 431.
الدلنجات: 222، 393.

دمشق: 33، 242، 264، 268، 277، 369، 371، 376.
دمنهور: 220، 391.
دمياط: 38.
دوار الدلغ: 313.
الدولة العثمانية: 198.

-ر-

الرباط: 19، 138، 143، 157، 166، 167، 168، 169، 171، 173، 178، 179، 186، 212، 213، 225، 261، 265، 312، 416، 462.
رشيد: 46.
روسيا: 86، 87، 352، 473.
روما: 151.
الريف: 123، 128، 163، 165، 196، 197، 198، 209، 210، 227، 233، 237، 244، 249، 266، 273، 292، 302، 305، 325، 407، 421، 446، 460، 481، 488، 490.

-ز-

زفتي: 222، 393.
زمور: 215.

-س-

سان فرانسيسكو: 286.
سبتة: 128، 130، 145، 416.
السعودية: 95، 338، 347، 352، 471.
سلا: 39، 138، 168، 169، 171، 180، 212، 213، 217.
السمارة: 137.
السودان: 60، 65، 68، 79، 87، 90، 112، 214، 223، 375.
سوروبابا: 390.
سوريا: 48، 103، 106، 110، 218، 224، 250، 267، 286، 305، 347، 387، 401.
السوس الأدنى: 22.
السوس الأقصى: 22.
سوهاج: 221، 391.
السويس: 33، 57، 58، 71، 90، 220، 221، 222، 244، 272، 291، 292، 296، 303، 333، 392، 393، 394، 444، 469.

-ش-

الشام: 210.
الشاوية: 128.
شبه الجزيرة العربية: 44.
شرق الأردن: 95، 303، 471.
الشرق الأقصى: 44.
الشرقية: 392.
الشمال الإفريقي: 21، 93، 103، 109، 117، 125، 196، 198، 224، 231، 234، 235، 238، 248، 252، 253، 254، 255، 257، 258، 268، 274، 277، 278، 289، 290، 296، 302، 305، 306، 307، 316، 323، 324، 331، 345، 349، 364، 365، 371، 377، 379، 384، 396، 401، 416، 419، 459، 464، 465، 467، 468، 469، 473، 478، 482.

شمال المغرب: 132، 133، 137، 163، 168، 259، 411، 413، 414، 437، 443، 447، 464، 492.

-ص-

الصعيد: 220، 221، 392، 394.

صفاقس: 224.

الصويرة: 130.

الصين: 352.

- ط-

طرابلس: 299.

طنجة: 22، 47، 123، 132، 133، 134، 144، 189، 191، 234، 235، 236، 254، 260، 262، 264، 265، 271، 280، 281، 287، 288، 289، 290، 291، 304، 308، 323، 324، 332، 344، 415، 425، 431، 437، 438، 443، 447، 463، 473، 474، 475، 476، 481، 482.

طنطا: 28، 46، 393.

طيطا: 222.

-ع-

العالم الإسلامي: 33، 35، 53، 71، 94، 103، 106، 112، 159، 160، 161، 204، 208، 218، 221، 223، 224، 226، 233، 234، 295، 359، 360، 394، 397، 408، 464، 491، 494.

العالم العربي: 7، 8، 19، 53، 71، 103، 110، 112، 114، 119، 204، 223، 233، 267، 330، 359، 423، 464، 491، 494.

العباسية: 221، 394.

العرائش: 129.

العراق: 95، 110، 119، 210، 223، 306، 341، 347، 387، 401، 471.

عكا: 23.

العمارة: 223.

عمّان: 481.

-غ-

الغربية: 221.

غزة: 48، 458.

غرناطة: 32.

-ف-

فاس: 32، 40، 45، 128، 129، 130، 131، 133، 138، 143، 157، 166، 167، 169، 171، 173، 174، 175، 181، 183، 213، 215، 216، 225، 263، 312، 313، 358، 410، 416، 425، 430، 452، 453، 475، 476.

فاقوس: 220، 391.

فرشوط: 221، 392.

فرنسا: 7، 48، 53، 54، 55، 56، 107، 108، 111، 124، 125، 126، 127، 128، 129، 130، 132، 133، 134، 141، 142، 143، 144، 150، 156، 157، 158، 171، 174، 178، 179، 180، 183، 184، 187، 196، 197، 198، 199، 201، 202، 203، 204، 205، 206، 207، 208، 209، 212، 213، 214، 215، 217، 218، 219، 220،

221، 222، 223، 224، 225، 226، 227، 228، 229، 230، 231، 232، 233، 234، 236، 238، 242، 243، 245، 247، 248، 249، 250، 251، 252، 253، 255، 256، 258، 261، 262، 264، 265، 266، 267، 268، 269، 272، 274، 275، 276، 277، 278، 279، 280، 281، 282، 285، 286، 288، 290، 291، 292، 293، 294، 295، 296، 297، 298، 299، 300، 301، 302، 305، 306، 307، 308، 310، 313، 314، 315، 316، 317، 318، 319، 320، 322، 333، 334، 335، 339، 343، 344، 346، 347، 348، 349، 351، 352، 361، 366، 367، 372، 374، 377، 384، 389، 390، 391، 392، 393، 394، 395، 399، 406، 408، 417، 418، 422، 423، 424، 426، 427، 428، 429، 430، 438، 439، 443، 448، 460، 461، 462، 463، 464، 465، 466، 467، 468، 469، 470، 471، 472، 475، 476، 478، 479، 480، 482، 483، 484، 485، 487، 488، 489، 491، 494.

الفلبين: 258.

فلسطين: 23، 103، 106، 110، 182، 191، 205، 220، 224، 254، 267، 302، 387، 401، 436، 457، 467، 471، 493.

الفيوم: 222، 393.

-ق-

القاهرة: 12، 13، 14، 17، 18، 19، 22، 25، 26، 27، 32، 33، 34، 36، 37، 38، 39، 40، 41، 42، 43، 45، 47، 59، 73، 79، 84، 86، 90، 95، 102، 108، 111، 112، 117، 119، 160، 189، 190، 192، 212، 219، 220، 222، 225، 229، 234، 237، 238، 239، 242، 244، 246، 253، 266، 267، 270، 272، 280، 282، 287، 288، 291، 292، 293، 295، 296، 299، 300، 304، 306، 310، 311، 314، 315، 316، 323، 324، 331، 334، 335، 336، 337، 342، 346، 349، 355، 356، 357، 359، 361، 362، 363، 368، 369، 370، 371، 375، 376، 377، 379، 387، 388، 390، 395، 399، 401، 406، 409، 411، 412، 413، 415، 416، 417، 420، 423، 424، 427، 431، 437، 438، 442، 445، 447، 449، 456، 457، 460، 464، 465، 466، 467، 476، 480، 481، 485، 489، 492.

القباري: 221، 392.

القدس: 23، 159، 224، 458.

القصر: 129.

قوص: 222، 393.

القيروان: 22.

-ك-

كراتشي: 277، 309، 434.

كفر ربيع: 220، 392.

كفر صقر: 222، 393.
كورسيكا: 292، 332.
كوم أمبو: 220، 394.
الكونغو: 129.

-ل-

لارينيون: 209، 237، 245، 246، 266، 291، 293، 332، 443، 469.
لاهاي: 448.
لبنان: 95، 96، 106، 154، 224، 250، 268، 286، 347، 350، 352، 401، 459، 493.
لشبونة: 482.
لندن: 48، 62، 72، 95، 232، 249، 289، 292، 299، 314، 376، 482.
ليبيا: 32، 106، 192، 225، 303، 362، 375، 482.

-م-

مالطا: 59.
المحيط الهادي: 248، 332.
مدريد: 132، 298، 299، 341، 480.
مدغشقر: 290.
مراكش: 14، 47، 54، 106، 123، 128، 135، 138، 143، 157، 212، 217، 220، 229، 232، 234، 235، 236، 238، 242، 245، 252، 253، 254، 255، 256، 258، 259، 261، 264، 265، 266، 270، 275، 276، 277، 278، 279، 280، 281، 282، 286، 288، 289، 290، 291، 292، 296، 298، 300، 301، 302، 305، 308، 309، 310، 311، 313، 314، 315، 316، 317، 318، 319، 320، 322، 330، 331، 341، 342، 343، 344، 347، 348، 350، 351، 352، 358، 361، 363، 364، 369، 372، 373، 374، 393، 426، 427، 428، 431، 432، 438، 446، 449، 468، 473، 474، 475، 476، 483.
مرسى بولاق: 40.
مرسى رشيد: 40.
مرسى مطروح: 467.
مرسيليا: 291.
المشرق العربي: 7، 12، 13، 19، 28، 32، 33، 36، 46، 47، 49، 97، 106، 111، 115، 116، 141، 161، 164، 166، 169، 174، 180، 188، 192، 203، 206، 208، 218، 235، 241، 243، 260، 269، 285، 308، 315، 323، 337، 346، 357، 363، 365، 366، 369، 371، 373، 376، 379، 387، 395، 397، 403، 407، 408، 409، 410، 411، 413، 414، 417، 419، 422، 451، 461، 464، 467، 469، 470، 473، 488، 492.
مشتول: 220.
مصر: 6، 7، 8، 9، 10، 11، 12، 13، 14، 15، 16، 17، 18، 19، 21، 22، 23، 24، 25، 26، 27، 28، 29، 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 37، 38، 39، 40، 41، 42،

43، 44، 45، 46، 47، 48، 49، 51، 53،
54، 55، 56، 57، 58، 60، 61، 62، 63،
65، 67، 68، 69، 70، 71، 72، 73، 74،
75، 76، 77، 78، 79، 80، 81، 82، 83،
86، 87، 88، 89، 90، 91، 93، 94، 95،
97، 99، 100، 101، 102، 103، 106،
108، 109، 111، 112، 113، 114، 115،
116، 117، 119، 120، 164، 190، 191،
192، 194، 196، 197، 206، 207، 210،
218، 221، 222، 229، 230، 232، 234،
236، 237، 239، 241، 242، 243، 244،
245، 246، 247، 248، 249، 250، 251،
252، 253، 255، 256، 260، 263، 265،
266، 267، 268، 269، 270، 272، 273،
274، 275، 276، 280، 281، 282، 284،
285، 286، 287، 288، 291، 292، 293،
294، 295، 296، 297، 298، 299، 300،
301، 302، 303، 306، 308، 310، 311،
312، 313، 314، 315، 316، 317، 318،
323، 327، 329، 330، 331، 332، 333،
334، 335، 336، 338، 341، 343، 344،
345، 346، 347، 348، 349، 350، 351،
355، 356، 357، 358، 359، 360، 361،
364، 366، 367، 368، 369، 370، 371،
374، 375، 376، 377، 378، 379، 385،
387، 388، 392، 394، 395، 396، 397،
398، 399، 400، 403، 405، 407، 408،
409، 410، 411، 412، 413، 414، 416،
417، 418، 419، 420، 421، 422، 423،
424، 428، 431، 432، 433، 434، 437،
438، 439، 441، 442، 443، 444، 445،
446، 447، 448، 449، 450، 451، 454،
455، 456، 457، 458، 459، 460، 461،
464، 465، 466، 467، 468، 469، 470،
471، 472، 473، 474، 477، 478، 479،
480، 481، 482، 483، 484، 485، 487،
489، 490، 492، 493، 494.

المعادي: 222، 394.

المغرب الأقصى: 6، 7، 8، 9، 10، 11، 12،
13، 14، 15، 16، 18، 19، 21، 23، 24،
32، 40، 41، 45، 46، 47، 48، 49، 51،
93، 98، 99، 101، 108، 109، 110،
113، 115، 116، 118، 122، 123، 124،
125، 126، 127، 128، 129، 130، 131،
132، 133، 134، 135، 137، 138، 139،
140، 141، 142، 143، 144، 145، 146،
147، 148، 149، 150، 153، 154، 156،
157، 158، 160، 161، 163، 164، 165،
166، 167، 170، 171، 173، 174، 175،
178، 179، 180، 183، 184، 185، 186،
188، 189، 190، 191، 192، 194، 196،
197، 198، 199، 200، 201، 202، 203،
204، 205، 208، 209، 210، 211، 212،
213، 214، 215، 216، 217، 218، 219،
220، 221، 222، 223، 224، 225، 226،
227، 228، 229، 230، 231، 232، 235،

236، 237، 238، 241، 242، 243، 244،
245، 249، 252، 253، 254، 255، 257،
259، 260، 261، 262، 263، 264، 265،
267، 270، 271، 272، 275، 276، 277،
278، 279، 281، 282، 284، 285، 287،
289، 290، 292، 306، 307، 308، 309،
310، 311، 313، 314، 315، 316، 317،
318، 319، 320، 321، 322، 323، 325،
327، 330، 331، 332، 334، 335، 342،
344، 345، 346، 348، 349، 350، 353،
355، 358، 359، 360، 361، 363، 364،
369، 378، 381، 388، 389، 390، 392،
393، 394، 395، 396، 397، 398، 399،
401، 403، 404، 405، 406، 407، 408،
409، 410، 414، 416، 417، 418، 419،
420، 421، 422، 423، 424، 425، 426،
427، 428، 429، 430، 431، 432، 433،
434، 436، 437، 438، 441، 443، 446،
448، 449، 450، 453، 455، 456، 457،
459، 461، 463، 465، 470، 472، 473،
474، 475، 476، 478، 479، 480، 481،
484، 487، 488، 489، 490، 491، 492،
493، 494.

المغرب العربي: 6، 7، 8، 9، 10، 11، 12، 13،
14، 15، 16، 17، 18، 21، 26، 27، 28،
29، 30، 32، 35، 36، 38، 41، 51، 54،
79، 93، 97، 98، 99، 101، 106، 107،
109، 110، 111، 112، 113، 115، 118،
119، 120، 122، 125، 150، 192، 194،
196، 199، 201، 217، 221، 222، 232،
235، 236، 238، 239، 241، 242، 248،
251، 253، 255، 257، 263، 266، 268،
270، 271، 273، 282، 287، 290، 303،
305، 306، 309، 320، 323، 324، 325،
327، 329، 330، 331، 336، 337، 338،
339، 342، 345، 355، 357، 359، 363،
365، 366، 367، 369، 370، 371، 372،
373، 375، 376، 377، 378، 379، 380،
381، 383، 385، 386، 388، 395، 396،
397، 400، 401، 403، 409، 419، 420،
421، 423، 424، 429، 431، 433، 441،
443، 446، 447، 448، 456، 457، 459،
460، 461، 464، 466، 467، 477، 481،
484، 485، 487، 489، 490، 491، 492.

مكة: 46، 224.

مكناس: 138، 157، 313.

مليلة: 130.

منوبة: 12.

المنيا: 221، 393.

موريطانيا: 128.

الموصل: 243.

موغادور: 144.

ميت غمر: 393.

–ن–

نابلس: 224، 411، 412، 413، 458.

النجف الأشرف: 223.

النجوع: 220، 394.
النوابكة: 313.
نيويورك: 190، 209، 268، 305، 377.

-هـ-

الهند: 44، 206، 352، 383.
الهند الصينية: 153، 254، 256، 290، 375، 383، 387، 470.
هيهيا: 220، 391.

-و-

واشنطن: 309.
الوطن العربي: 51، 101، 106، 173، 192، 323، 330، 338، 364.
الولايات المتحدة الأمريكية: 41، 59، 91، 139، 190، 255، 256، 282، 306، 310، 314، 317، 348، 362، 448، 476، 494.

-ي-

اليمن: 95، 347.

فهرس الهيئات والأحزاب

-أ-

الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري: 377.

اتحاد طلبة شمال إفريقيا بمصر: 419.

الاتحاد العام التونسي للشغل: 340، 493.

الاتحاد العربي: 119، 315، 396، 399، 400.

الاتحاد النقابي المغربي:

اتحاد وادي النيل: 316، 400.

أحباب البيان والحرية: 155.

الأحرار الدستوريين: 11، 15، 65، 66، 80، 81، 87، 113، 118، 194، 263، 265، 270، 325، 452، 490.

الإخوان المسلمين: 9، 11، 15، 78، 83، 84، 85، 87، 93، 96، 101، 103، 104، 106، 107، 108، 109، 112، 113، 119، 194، 230، 231، 232، 233، 234، 235، 238، 239، 316، 325، 361، 368، 390، 396، 397، 399، 400، 425، 490، 491.

الإصلاح الشرعية: 422.

أنصار الحق: 168.

أنصار الحقيقة: 168.

-ج-

الجامعة الإسلامية: 48، 94، 95.

جامعة الدول العربية: 6، 13، 19، 96، 100، 187، 189، 191، 192، 231، 232، 233، 234، 235، 236، 242، 245، 249، 255، 259، 264، 265، 270، 274، 277، 278، 279، 281، 286، 287، 288، 289، 290، 291، 302، 308، 312، 315، 316، 318، 320، 321، 325، 327، 330، 331، 332، 333، 338، 341، 342، 343، 344، 345، 346، 347، 349، 352، 357، 361، 362، 363، 364، 365، 366، 367، 368، 370، 371، 373، 374، 376، 378، 379، 385، 399، 416، 425، 426، 427، 428، 447، 448، 449، 454، 465، 466، 467، 470، 471، 473، 474، 477، 478، 480، 481، 482، 483، 485.

جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية: 14، 234، 271، 364، 365، 366، 368، 396.

جبهة الدفاع عن مراكش: 189، 361، 396.

جبهة الدفاع عن المطالب المغربية: 359.

جبهة مصر: 315، 400.

جمعية الأماكن الإسلامية المقدسة: 289.

الجمعية الإسلامية السرية: 216.

جمعية الإصلاح الشرعية: 391.

جمعية الثقافة العربية: 406.

جمعية الدفاع عن مراكش: 361، 396.

الجمعية الدينية النقشبندية: 388، 422، 423.

جمعية الشباب المراكشي بمصر: 363.

جمعية المحافظة على القرآن: 391، 422.

الجمعية الوطنية (فرنسا): 266، 334.

جيش تحرير المغرب العربي: 386، 419.

-ح-

الحرس الحديدي: 76، 77.

الحركة الديمقراطية الوطنية: 87.

الحركة الشيوعية: 86.
الحركة القومية: 181.
حزب الاتحاد: 65، 113.
حزب الاستقلال: 167، 184، 186، 187، 188، 190، 257، 261، 268، 270، 275، 276، 279، 287، 288، 290، 299، 307، 313، 321، 322، 336، 352، 375، 381، 384، 431، 445، 470، 489.
الحزب الاشتراكي الفرنسي: 464.
حزب الإصلاح الوطني: 181، 187، 188، 245، 258، 270، 273، 287، 337، 341، 342، 356، 357، 375، 377، 381، 412، 449.
الأمم المتحدة: 7، 17، 87، 115، 116، 190، 191، 238، 250، 252، 253، 254، 255، 257، 258، 261، 270، 280، 305، 306، 313، 317، 318، 319، 320، 329، 341، 343، 344، 345، 346، 347، 348، 349، 350، 351، 352، 362، 367، 370، 374، 376، 445، 448، 468، 474، 477، 478، 479، 480، 482.
حزب البيان الجزائري: 340.
الحزب الجمهوري (فرنسا): 334، 464.
الحزب الدستوري الجديد: 17، 336، 367، 369، 371، 374، 375، 377، 381، 395، 489، 493.
الحزب الدستوري القديم: 367، 381، 493.
حزب الشعب: 17، 155، 267، 269، 303، 304، 323، 337، 367، 369، 371، 374، 375، 381، 458، 489.
حزب الشورى: 187، 268، 270، 322، 381، 445.
الحزب الشيوعي الفرنسي: 188.
الحزب الشيوعي المغربي: 470.
الحزب العربي الفلسطيني: 458.
الحزب الاشتراكي: 86، 112، 113.
حزب الفلاح الاشتراكي: 113.
الحزب القومي العربي: 458.
الحزب النسائي المصري: 400، 401.
الحزب الوطني: 57، 62، 63، 83، 87، 95، 113، 400.
الحزب الوطني للوفديين: 315.
الحزب الوطني الإسلامي: 86، 112.
الحزب الوطني السري: 55.
الحزب الوطني المغربي: 182، 184، 185.
الحضارة الإسلامية: 222، 393، 422.

-د-

الدفاع عن فلسطين: 220.

-ر-

الرابطة الأخوية: 392.
رابطة الدفاع عن مراكش: 360، 361، 363، 365، 367، 369، 374، 396، 418.
الرابطة المغربية: 168.

-ز-

الزاوية: 174،

-ش-

الشبان المسلمين: 93، 101، 109، 110، 111، 204، 207، 208، 220، 223، 225، 229، 238، 244، 284، 285، 360، 390، 394، 396، 397، 399، 406، 422، 427، 442، 452.

-ص-

الصليب الأحمر: 396.

-ض-

الضباط الأحرار: 89، 90، 91.

-ط-

طلبة شمال إفريقيا المسلمين: 145، 406.

-ع-

عصبة الأمم: 71، 219، 220، 226، 254، 391.

العلماء المسلمين: 15، 107، 489.

العمال (انجلترا): 68.

العمال المصريين: 394.

-ك-

كتلة العمل الوطني: 167، 174، 175، 177، 178، 181، 182، 332.

الكتلة الوطنية الشمالية: 170.

الكتلة الوفدية: 82، 113.

-ل-

لجنة تحرير المغرب العربي: 253، 306، 307، 323، 324، 379، 380، 381، 382، 383، 385، 386، 419، 449، 490.

لجنة الدفاع عن شمال إفريقيا: 419.

لجنة الدفاع عن المسلمين المغاربة: 391.

لجنة الدفاع عن المغرب العربي: 362.

اللجنة العليا للشباب السعدي: 315، 400.

لجنة المحافظة على إسلام البربر: 219.

اللواء الإسلامي: 391، 422.

-م-

مجلس الأمن الدولي: 312، 319، 335، 352، 472.

مصر الفتاة: 85، 86، 87، 96، 112.

مكتب المغرب العربي: 14، 17، 18، 190، 237، 239، 242، 245، 256، 267، 270، 280، 282، 287، 290، 291، 293، 294، 303، 304، 306، 323، 324، 337، 338، 339، 349، 356، 357، 369، 374، 376، 377، 378، 381، 385، 397، 398، 399، 419، 429، 447، 456، 457، 464، 465، 466، 467، 477، 478، 481، 490.

-ن-

النادي الأدبي السلاوي: 168.

النادي السوداني: 316، 400.

نجم شمال إفريقيا: 154.

-هـ-

الهداية الإسلامية: 210، 219، 223، 368، 389، 399، 406، 422، 423.

الهلال الأحمر: 197، 396.

الهيئة السعدية: 81، 113.

-و-

الوحدة الإسلامية: 396.

الوحدة العربية: 399.
الوحدة المغربية: 181، 187، 381.
الوفد: 9، 11، 15، 53، 58، 62، 63، 64،
65، 66، 69، 70، 72، 73، 74، 75، 76،
77، 78، 79، 80، 81، 82، 83، 84، 85،
86، 87، 93، 100، 112، 113، 114،
115، 116، 117، 194، 220، 241، 243،
244، 246، 253، 257، 259، 263، 325،
327، 342، 344، 346، 352، 362، 400،
448، 452، 477، 489، 490.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1- الوثائق الأرشيفية:

أ- أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية بالمعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر: الأشرطة رقم: R7، R14، R74، R75، R979، R984، 595.

ب- محاضر اجتماعات جامعة الدول العربية: منها:

- محضر الجلسة الأولى للاجتماع العادي الثاني لجامعة الدول العربية المنعقد في 31 أكتوبر 1945 بقصر الزعفران بالقاهرة.
- تقرير وارد في محضر الجلسة السادسة يوم 02 أفريل 1946 بقصر البستان بالقاهرة.
- مضبطة الجلسة 14 المنعقدة في 10 ديسمبر 1946.
- محضر الجلسة الرابعة ليوم 25 مارس1947.

2- المصادر:

أ- الجرائد والمجلات:

- الإخوان المسلمون: سنوات1935، 1945، 1946، 1947، 1948.
- الإرادة: سنوات 1947، 1948، 1950.
- الأهرام: سنوات 1930، 1935، 1945، 1947،1946، 1948.1950، 1951، 1953.
- البصائر: سنوات 1949، 1950، 1952.
- البلاغ: سنوات 1935، 1945، 1947، 1951، 1952، 1953.
- الدعوة: 1951.
- رسالة الإخوان: 2006.
- روز اليوسف: 1947، 1951.
- الزهرة: 1947، 1948.
- السياسة: سنوات 1945، 1947، 1950.
- السياسة الأسبوعية: 1927.
- الصباح: 1951.
- الفتح: سنوات 1928، 1929، 1930، 1935.
- المصري: سنوات 1947، 1948، 1949، 1950، 1951، 1952، 1953.
- المقطم: سنوات 1945، 1947، 1951.
- المنار(الجزائرية): 1951، 1952.
- المنار (لمحمد رشيد رضا): سنوات 1904، 1925، 1926، 1929، 1930، 1931، 1933.

- النذير: 1357 هـ.

ب- المصادر المطبوعة:

- الإبراهيمي البشير: آثار البشير الإبراهيمي، جمع وتقديم: أحمد طالب الإبراهيمي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

- الإبراهيمي البشير: في قلب المعركة 1954-1962، ط1، دار الأمة للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1994.

- ابن إبراهيم بن العقون عبد الرحمن: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر 1920-1936، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

- ابن عساكر الدمشقي علي بن الحسن بن هبة الله: تبيين كذب المفترى فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، ط3، دار الكتاب، بيروت، 1983.

- أبو راس محمد الجزائري: فتح الإله ومنّته في التحدث بفضل ربي ونعمته، تحقيق: محمد بن عبد الكريم الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

- أبو العرب محمد بن أحمد بن تميم: طبقات علماء إفريقية، تحقيق: محمد بن أبي شنب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

- إدريس الرشيد: ذكريات عن مكتب المغرب العربي في القاهرة، الدار العربية للكتاب، تونس، 1981.

- إدريس الرشيد: في طريق الجمهورية- مذكرات-، دط، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2001.

- إدريس الرشيد: من جاكرتا إلى قرطاج، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1985.

- البنا حسن: مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا، دط، شركة الشهاب، الجزائر، دت.

- بن جلون عبد المجيد: هذه مراكش، منشورات مكتب المغرب العربي بالقاهرة، دط، مكتبة الرسالة، القاهرة، 1949.

- ابن خلدون أبو عبد الرحمان: المقدمة، دار الكتب العلمية، بيروت، دت.

- بورقيبة الحبيب: بورقيبة بلسان بورقيبة(محاضرات بورقيبة بمعهد الصحافة عن تاريخ الحركة الوطنية: حياتي، آرائي، جهادي)، إعداد ومراجعة وتعليق: عبد الجليل بوقرة، تقديم: سعيد بحيرة، ط1، دار آفاق- برسكتيف للنشر، تونس، 2015.

- بورقيبة الحبيب: بين تونس وفرنسا(كفاح مرير طيلة ربع قرن في سبيل التعاون الحر)، دط، المطبعة الرسمية، تونس، دس.

- بوعياد الحسن: الحركة الوطنية والظهير البربري(لون آخر من نشاط الحركة الوطنية بالخارج)، ط1، دار الطباعة الحديثة، الدار البيبضاء، المغرب، 1979.

- ثابت كريم: عشر سنوات مع فاروق 1942-1952، ط02، دار الشروق، القاهرة، 2000.

– ثامر الحبيب: هذه تونس، دط، منشورات مكتب المغرب العربي بالقاهرة، مطبعة الرسالة، القاهرة، دت.

– الثعالبي عبد العزيز: خلفيات المؤتمر الإسلامي بالقدس 1350هـ/1931م، إعداد: أحمد بن ميلاد، تقديم وتحقيق: حمادي الساحلي، ط01، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1988، ص 12.

– جمال عبد الناصر: فلسفة الثورة، بيت العرب للتوثيق المصري، القاهرة، 1996.

– حرب محمد صالح: ذكريات اللواء محمد صالح حرب، دراسة: أحمد حسن محمد الكناني، مراجعة وتقديم: أحمد زكريا الشّلق، ط01، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، 2009.

– حربي محمد: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ترجمة: نجيب عياد، صالح المثلوثي، دط، موفم للنشر، الجزائر، 1994.

– حربي محمد: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، ترجمة: كميل قيصر داغر، ط1، مؤسسات الأبحاث العربية، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983.

– الخضر حسين محمد: جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية، ط1، دار النوادر، سوريا، لبنان، الكويت، دت.

– داود محمد: الرحلة الشرقية(1353هـ/1935م)، إعداد وتقديم: حسناء محمد داود، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، المغرب، 2014.

– الديوري عبد الهادي: مذكرات عبد الهادي الديوري– رجال المقاومة الأخفياء–، أعده للنشر: جعفر الكنسوسي، محمد العدناني، ط1، دار القبة الزرقاء للنشر، مراكش، 2001.

– الذيب فتحي: عبد الناصر وثورة الجزائر، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984.

– زغلول سعد: مذكرات سعد زغلول، تحقيق: عبد العظيم رمضان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1998.

– زغلول سعد: آثار الزعيم سعد زغلول(عهد وزارة الشعب)، ج1، ط1، جمع وتركيب: محمد إبراهيم الحريري، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1991.

– الزهيري قاسم: محمد الخامس الملك البطل، دار النشر التقنية للشمال الإفريقي، الرباط، دت.

– الزياني أبو القاسم: الترجمانة الكبرى في أخبار المعمور برا وبحرا..، تحقيق وتعليق: عبد الكريم الفيلالي، ط02، دار نشر المعرفة للنشر والتوزيع، الرباط، 1991.

– عباس فرحات: ليل الاستعمار(حرب الجزائر وثورتها)، ترجمة: أبو بكر رحال، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، دت.

– العياشي أبو سالم عبد الله بن محمد: الرحلة العياشية 1661-1663م، ج01، تحقيق وتقديم: سعيد الفاضلي وسليمان القرشي، ط01، دار السويدي للنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة، 2006.

– غلاب عبد الكريم: تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب(من نهاية الحرب الريفية حتى بناء الجدار السادس في الصحراء)، ج1و2، ط1، المغرب، دت.

– الفاسي علال: حديث المغرب في المشرق، تصحيح: المختار باقة، ط2، منشورات مؤسسة علال الفاسي، دار النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 2012.

– الفاسي علال: الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، مؤسسة علال الفاسي، ط5، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 1992.

– الفاسي علال: الحماية في مراكش من الوجهة التاريخية والقانونية، منشورات مكتب المغرب العربي بالقاهرة، ط1، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1948.

– الفاسي علال: رسائل تشهد على التاريخ، تنسيق وتقديم: شيبة ماء العينين، ج1، ط2، مطبعة الرسالة، المغرب، 2006.

– الفاسي علال: المغرب العربي منذ الحرب العالمية الأولى، تصحيح ومراجعة: المختار باقة، ط3، مؤسسة علال الفاسي، الرباط، 2010.

– الفلوس العلمي عبد الكريم: مشاهد من تاريخ الجهاد الوطني(مذكرات)، مراجعة وتقديم: مصطفى الجوهري، ط1، مطبعة بني يزناسن، سلا، المغرب، 2007.

– الفيلالي عبد الكريم: التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير، ج10، شركة تاس للطباعة، القاهرة، 2006.

– القادري أبو بكر: رحلاتي الحجازية(ارتسامات وذكريات عن ثلاث رحلات إلى الديار المقدسة)، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 1995.

– القادري أبو بكر: سيرة ذاتية وحوارات صحافية، حوار: عبد السلام بن عيسى، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 2001.

– القادري أبو بكر: مذكراتي في الحركة الوطنية، ج2، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 1997.

– معنينو أحمد: ذكريات ومذكرات، ج3، مطبعة سبارطيل، طنجة، المغرب، دت.

– نجيب محمد: كلمتي للتاريخ، مطبعة الكتاب الجامعي، القاهرة، دت.

– نجيب محمد: كنت رئيسا لمصر، المكتب المصري الحديث، القاهرة، 2003.

– نعمان التهامي: مذكرات في تاريخ الكفاح المسلح، نشر المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، ط1، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2009.

– الورتلاني الحسين بن محمد: نزهة الأنظار في علم التاريخ والأخبار، تحقيق: محمد بن أبي شنب، الجزائر، 1908.

– الورتلاني الفضيل: الجزائر الثائرة، ط4، مطبعة دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2009.

– الوزاني محمد الحسن: مذكرات حياة وجهاد(التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية– ظهور الأحزاب والمطالبة بالاستقلال 1937–1946)، مؤسسة محمد الحسن الوزاني، المغرب، 1992.

3- قائمة المراجع:

أ- المراجع العربية والمعربة:

- أبو إدريس إدريس: الحركة الوطنية و المقاومة بمكناس 1944-1959(حقائق ووثائق)، مطبعة المحمدية، المغرب، دت.

- أبو المجد صبري: سنوات ما قبل الثورة 1930-1952، ج2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1988.

- أبو النور سامي: دور القصر في الحياة السياسية في مصر 1922-1936، ج1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995.

- أبو النور سامي: دور القصر في الحياة السياسية في مصر 1937-1952، ج2، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995.

- أحمد زكي صلاح: أعلام النهضة العربية الإسلامية في العصر الحديث، ط1، مركز الحضارة العربية، القاهرة، دت.

- أحمد ياغي إسماعيل، شاكر محمود: تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر(قارة إفريقيا)، ج2، دار المريخ، الرياض، 1993.

- أجيرون شارل روبير: المسلمون الجزائريون في فرنسا 1871-1919، ج1، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، دار رائد للكتاب، الجزائر، 2007.

- الإدريسي علي: عبد الكريم الخطابي(التاريخ المحاصر)، تقديم: العقيد الهاشمي الطود، ط2، مطبعة النجاح الجديدة، المغرب، 2010.

- الإدريسي عبد القادر: علال الفاسي قمة من المغرب، ط1، الدار البيضاء، المغرب، 2011.

- أرسلان شكيب: لماذا تأخر المسلمون وتقدم غيرهم، موفم للنشر، 1990.

- إسماعيل نجوى: حكومة الوفد الأخيرة 1950-1952، دط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2015.

- أمزيان محمد: محمد بن عبد الكريم الخطابي (آراء و مواقف)، ط3، دار النجاح الجديدة، المغرب، 2010.

- الأنصاري محمد جابر: التفاعل الثقافي بين المغرب والمشرق في آثار ابن سعيد المغربي ورحلاته المشرقية وتحولات عصره، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992.

- أنطونيوس جورج: يقظة العرب، تعريب: علي حيدر الركابي، دمشق، 1946.

- آيت ميهوب علي: بنزرت والاستعمار- بحث في السياسة الاستعمارية والحركة الوطنية في جهة بنزرت 1924-1956، دط، المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، جامعة منوبة، تونس، 2014.

- أيه رود: الصحافة العربية: الإعلام الإخباري وعجلة السياسة في العالم العربي، ترجمة: موسى الكيلاني، مركز الكتب الأردني، الأردن، 1989.

- بابانا العلوي أحمد: علال الفاسي رائد التوير الفكري في المغرب والمفكر السلفي المجدد والزعيم السياسي، ط1، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2010.

- بركاش عبد الحكيم: في عالم الثقافة الإسلامية العامة: الشيخ أبو شعيب الدكالي أكاديمية علمية تسير على رجليها وتغير معها مجرى التاريخ، ط1، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1989.
- البشري طارق: الحركة السياسية في مصر، ط2، دار الشروق، القاهرة، 2002.
- بشيري أحمد: الثورة الجزائرية و الجامعة العربية، منشورات ثالة، الجزائر، 2005.
- بقاعي إيمان: المتقن في تاريخ الأدب العربي، دط، دار الراتب الجامعية، بيروت، 2006.
- بلقاسم محمد: وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا (الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي 1910-1954)، ط1، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- بلقزيز عبد الإله وآخرون: الحركة الوطنية المغربية و المسألة القومية 1947-1987 محاولة في التأريخ، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992.
- بن الحاج عثمان الشريف: أضواء على تاريخ تونس الحديث 1881-1924، ط1، دار بوسلامة للنشر والتوزيع، تونس، دت.
- بن خروف عمار: العلاقات السياسية بين الجزائر والمغرب في القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي، ج01، دار الأمل للطباعة والنشر، الجزائر، 2006.
- بن شنهو عبد الحميد: الملك العالم يوبا الثاني وزوجه كليوباطرة سيليني، طبع وزارة الثقافة الجزائرية، 2007.
- بن عبود امحمد: مكتب المغرب العربي في القاهرة دراسات ووثائق، مطابع منشورات عكاظ، الرباط، 1992.
- بن عدادة آسيا: الفكر الإصلاحي في عهد الحماية محمد بن الحسن الحجوي نموذجا، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2003.
- بن عزوز حكيم محمد: وثائق الحركة الوطنية في شمال المغرب، ج01، ط02، مؤسسة عبد الخالق الطريس للثقافة والفكر، تطوان، ص 13-15.
- بن عزوز حكيم محمد: يوميات زعيم الوحدة، ج1، 1923-1632، ط1، مطبعة الساحل، الرباط، دت.
- بن منصور عبد الوهاب: أعلام المغرب العربي، ج1، دط، المطبعة الملكية، الرباط، 1979.
- بهاء الدين أحمد: فاروق ملكا، القاهرة، 1952.
- بوعزيز يحي: الاهامات المتبادلة بين مصالي الحاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير الوطني 1946-1962، دط، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
- بوعزيز يحي: مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- بيومي زكريا سليمان: الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية، مكتبة وهبة، القاهرة، 1979.
- التكريتي عبد الرحمن: جمال عبد الناصر نشأة وتطور الفكر الناصري، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.

– التهامي نعمان: مذكرات في تاريخ الكفاح المسلح، نشر المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، ط01، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2009.

– الجمل عطا الله، إبراهيم عبد الرازق عبد الله: تاريخ أوربا، المكتب المصري للتوزيع والمطبوعات، القاهرة، 2000.

– الجندي أنور: تاريخ الصحافة الإسلامية، ج2، (الفتح، محب الدين الخطيب: 1926–1948)، دار الأنصار، القاهرة.

– جوليان شارل أندري: إفريقيا الشمالية تسير، القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية ، تعريب: المنجي سليم وآخرون، الدار التونسية للنشر ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، تونس، 1976.

– جويية عبد الكامل: الحركة الوطنية الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة 1946–1954، دط، الواحة للكتاب، الجزائر، دت.

– الحافظة علي: الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة 1798–1914، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت،1987.

– حركات إبراهيم: المغرب عبر التاريخ، المجلد الثاني، دون طبعة، دار الرشاد الحديثة، المغرب، دون تاريخ.

– الحسيني إسحاق موسى: الإخوان المسلمون كبرى الحركات الإسلامية الحديثة، ط01، دار بيروت للطباعة والنشر، لبنان، 1952.

– الحقيف محمود: فصل في تاريخ الثورة العرابية، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر2012.

– الحصري ساطع: آراء وأحاديث في القومية العربية، بيروت، 1959.

– الحمامصي جلال: معركة نزاهة الحكم فيفري 1942–جويلية 1952، القاهرة، 1957.

– الحمامي علي: إدريس، رواية شمال إفريقية، تعريب: محمد الناصر النفزاوي، معهد الهوقار، 2011.

– حمزة عبد اللطيف: قصة الصحافة العربية في مصر(منذ نشأتها إلى منتصف القرن العشرين)، مطبعة المعارف، بغداد، 1967.

– الحناشي أبو القاسم: الحركات التبشيرية في المغرب الأقصى في النصف الثاني من القرن 19، تقديم: أ.د عبد الجليل التميمي، منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات، زغوان 1989.

– حوى سعيد: المدخل إلى دعوة الإخوان المسلمين، ط3، دم، 1980.

– الخطيب محمد: في ذكرى صدور الظهير البربري بالمغرب، مجلة دعوة الحق، العدد 229، شعبان–رمضان 1403/ماي– جوان 1983.

– الخلوفي محمد الصغير: بوحمارة من الجهاد إلى التآمر المغرب الشرقي والريف من 1900 إلى 1909، دراسة ووثائق، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الرباط، 1993.

– خليفة إدريس: الحركة العلمية والثقافية بتطوان من الحماية إلى الاستقلال 1912–1956، ج01، مطبعة فضالة، المغرب، دت.

– الخديمي علال: المغرب في مواجهة التحديات الخارجية 1851–1947، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2006.
– الدسوقي عاصم: مصر والحرب العالمية الثانية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1983.
– الدقي نور الدين: المغرب العربي والاستعمار الفرنسي، دط، سراس للنشر والتوزيع، تونس، 1997.
– الدقي نور الدين وآخرون: تنظيم الحكم بتونس في فترة الحماية الفرنسية 1881–1956، سلسلة وثائق ونصوص من تاريخ تونس المعاصر، عدد 3، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة تونس الأولى، تونس، 1998.
– داهش محمد علي: دراسات في الحركة الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004.
– ذيب ماريوس كامل: السياسة الحزبية في مصر الوفد وخصومه 1919–1939، ترجمة: عبد السلام رضوان، تقديم: أحمد زكريا الشلق، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2009.
– راشد أحمد إسماعيل: تاريخ أقطار المغرب العربي(ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب الأقصى، موريطانيا)، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 2004.
– الرافعي عبد الرحمن: الثورة العرابية والاحتلال الانجليزي، ط4، دار المعارف، القاهرة، دت.
– الرافعي عبد الرحمن: ثورة 1919 تأريخ مصر القومي 1919–1921، ط1، دار المعارف، القاهرة، دت.
– رسلان عثمان عبد المعز: التربية السياسية عند الإخوان المسلمين، ط1، دار التوزيع والنشر الإسلامية، مصر، 1990.
– رمزي أحمد: الاستعمار الفرنسي في شمال إفريقية، دط، المطبعة النموذجية، القاهرة، دت.
– رمضان عبد العظيم: تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة 1937 إلى سنة 1948، ج2، بيروت، 1973.
– رودستين تيودور: تاريخ مصر فبل الاحتلال البريطاني وبعده، تعريب: علي أحمد شكري، دار النفائس، بيروت، دت.
– الزركلي خير الدين: الأعلام، ط15، دار العلم للملايين، بيروت، 2002.
– زكي أحمد صلاح: أعلام النهضة العربية في العصر الحديث، ط1، مركز الحضارة العربية، القاهرة، 2001.
– الزمرلي الصادق: تونس في عهد المنصف باي 1942–1943 بين الرجاء وخيبة الأمل، تقديم وتعريب: حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، دس.
– زيدان جورجي: تاريخ مصر الحديث: ج2، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999.
– الساحلي حمادي: فصول في التاريخ و الحضارة، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1992.
– سبيلمان جورج: المغرب من الحماية إلى الاستقلال 1912–1956، ترجمة: محمد المؤيد، ط1، نشر مجلة أمل، توزيع سبريس، مطابع الرباط نت، الرباط، 2014.
– ستيفان برنار: تاريخ الصراع الفرنسي المغربي 1943–1956، ترجمة: حسان المعروفي، أفريقيا الشرق للطباعة والنشر، الدار البيضاء، المغرب، 2014.

- السروجي محمد محمود: دراسات في تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، جامعة الإسكندرية، 1998.
- سعداوي مصطفى: المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة نوفمبر، دط، متيجة للطباعة، الجزائر، 2009.
- سعد الله أبو القاسم: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2، طبعة خاصة، دار البصائر، الجزائر، 2007.
- سعد الله أبو القاسم: بحوث في التاريخ العربي الإسلامي، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- سعد الله أبو القاسم: تاريخ الجزائر الثقافي، ج8، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998.
- سعد الله أبو القاسم: الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج02، ط03، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1983.
- سعدوني بشير: الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي- مواقف الدول العربية و الجامعة العربية من الثورة الجزائرية 1954-1962-، ج2، دط، دار مداني للطباعة والنشر، الجزائر، 2013.
- السعيد رفعت: تاريخ المنظمات اليسارية المصرية 1940-1950، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1976.
- السعيد رفعت: الصحافة اليسارية في مصر1925-1948، ط02، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1977.
- سليمان زكريا: التيارات السياسية والاجتماعية بين المجددين والمحافظين، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1983.
- سليم جمال: البوليس السياسي يحكم مصر، القاهرة للثقافة العربية، مصر، 1975.
- سيرانيان باجران: الوفد والإخوان المسلمون، ترجمة: بشير السباعي، ط1، دار آزال للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1986.

سكاون بلانت ولفريد: التاريخ السري للاحتلال الانجليزي لمصر- رؤية شخصية للأحداث-، تركيب: صبري محمد حسن، مراجعة وتقديم: أحمد زكريا الشلق، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2010.

- السوربوني محمد صبري: الثورة المصرية من خلال وثائق وصور التقطت أثناء الثورة، ترجمة: مجدي عبد الحافظ، علي كورخان، ج01، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، 2003.
- سيد أحمد رفعت: ثورة الجنرال جمال عبد الناصر، الطبعة الأولى، دار الهدى للنشر والتوزيع، القاهرة، 1993.
- سيد عبد الرزاق، يوسف عبد الله: محمود فهمي النقراشي ودوره في الحياة السياسية وحل جماعة الإخوان المسلمين 1888-1948، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995.
- سيد عبد العزيز مجدي: موسوعة المشاهير، ج2، دار الأمين، القاهرة، 1996.
- شرحبيلي محمد بن حسن: تطور المذهب المالكي في الغرب الإسلامي حتى نهاية العصر المرابطي، المغرب، 2000.
- الشرقاوي محمد: المغرب الأقصى مراكش، المكتبة الأنجلو المصرية، دار القاهرة للطباعة، دت.
- شلبي علي: مصر الفتاة ودورها في السياسة المصرية 1933-1941، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 2010.
- الشوابكة أحمد فهد بركات: محمد رشيد رضا ودوره في الحياة الفكرية والسياسية، ط1، دار عمار للنشر والتوزيع، عمّان، 1989.

- الشيخ غنيمي رأفت: التاريخ المعاصر للأمة العربية الإسلامية، دار الثقافة للنشر، بيروت، 1973.
- صاري أحمد: شخصيات وقضايا من تاريخ الجزائر المعاصر، تقديم: أبو القاسم سعد الله، دط، المطبعة العربية، غرداية، الجزائر، 2004.
- صغير مريم: مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954-1962، دار الحكمة، الجزائر، 2010.
- الصلابي محمد علي: الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، دار التوزيع والنشر الإسلامي، ط01، 2001.
- ضيف الله محمد: الطلبة التونسيون ومخاضات الوطن في منتصف القرن العشرين، ط1، مكتبة تونس للنشر، تونس، 2016.
- العايب معمر: مؤتمر طنجة المغاربي دراسة تحليلية تقييمية، دط، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010.
- عباس حامد رؤوف: الحركة الوطنية في مصر 1918-1952، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2003.
- عبد الحليم محمود: الإخوان المسلمون أحداث صنعت التاريخ، رؤية من الداخل، ج1و ج2، 1928-1952، ط4، دار الدعوة، الاسكندرية، 1999.
- عبد القادر حميد: الدكتور لمين دباغين المثقف والثورة، دط، دار المعرفة، الجزائر، دت.
- عبد الله إبراهيم: شروق وغروب(نافدة على تاريخ النضال الوطني)، ج1، دط، مؤسسة سعيدان للطباعة والنشر، سوسة، دت.
- عبد الله الطاهر: الحركة الوطنية التونسي، رؤية شعبية جديدة 1830-1956، دار المعارف للطباعة والنشر، تونس، دت.
- عبد المنعم أحمد فارس: جامعة الدول العربية 1945-1985 دراسة تاريخية سياسية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986.
- عثمان حجازي عبد الرحمان: المذهب التربوي عند ابن سحنون رائد التأليف التربوي الإسلامي، ط2، المكتبة العصرية، بيروت، 1995.
- العدوي أحمد: رشيد رضا الإمام المجاهد، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأخبار والنشر، الدار المصرية للتأليف والتوجيه، مصر، دت.
- العروي عبد الله: مجمل تاريخ المغرب، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2007.
- عزباوي عبد الله: الحركة السياسية المصرية-الأحزاب السياسية-النشوء والتطور، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الإمارات العربية المتحدة، 2002.
- عبد الرحمن عواطف: مصر وفلسطين، منشورات عالم المعرفة، الكويت، 1980.
- عبد العزيز جمعة أمين: أوراق من تاريخ الإخوان المسلمين، ط1، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، 2003.

– عبد المعطي حسام محمد: المغاربة في مصر خلال القرن الثامن عشر، تقديم: إسماعيل سراج الدين، مكتبة الإسكندرية، مصر، 2015.

– العشري نجاح: عبد الناصر وحركات التحرر العربي والإفريقي(فهم جديد لدور قائد ثورة يوليو في إشعال فتيل ثورات العرب والقارة السوداء)، ط1، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2011.

– عطا الله الجمل شوقي، عبد الله عبد الرازق إبراهيم: تاريخ المسلمين في إفريقيا ومشكلاتهم، دط، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، دت.

– العقاد صلاح: المغرب العربي(دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)، مكتبة الأنجلو– مصرية، القاهرة، دت.

– العلوي محمد الطيب: مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة أول نوفمبر 1954، ط1، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، 1985.

– عمر عبد العزيز عمر: دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر(مصر والعراق)، دط، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1973.

– عميراوي حميدة: من الملتقيات التاريخية الجزائرية، ط2، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2007.

– عويمر مولود: أعلام وقضايا في التاريخ الإسلامي المعاصر، تصدير: أبو القاسم سعد الله، ط1، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

– عياش جرمان: أصول حرب الريف، ترجمة: محمد الأمين البزاز، عبد العزيز التمسماني خلوق، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، دت.

– غلاب عبد الكريم: قصة المواجهة بين المغرب والغرب، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2003.

– غلاب عبد الكريم: ملامح من شخصية علال الفاسي، مطبعة الرسالة، دت.

– غوتييه أميل فيليكس:ماضي شمال إفريقيا، ترجمة: هاشم الحسيني، مؤسسة توالت الثقافية، ليبيا، 2010.

– فارس محمد خير: تنظيم الحماية الفرنسية في المغرب 1912–1939، مصر، 1972.

– فارس خير محمد: المسألة المغربية 1900–1912، مصر، 1961.

– فتح الباب حسن: ثورة الجزائر في إبداع شعراء مصر، ط1، مؤسسة مفدي زكريا، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005.

– فضلاء محمد الطاهر: دعائم النهضة الوطنية الجزائرية، ط1، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، 1984.

– فلاور ريمون: مصر من قدوم نابليون حتى رحيل عبد الناصر، ترجمة: سيد أحمد علي الناصري، تقديم ومراجعة: يونان لبيب رزق، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2005.

– فهمي أمل: أمراء الأسرة المالكة ودورهم في الحياة المصرية(1929–1952)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 2014.

– فير مورين بيير: تاريخ المغرب منذ الاستقلال، ترجمة: عبد الرحيم حزل، إفريقيا الشرق للطباعة والنشر، الدار البيضاء، المغرب الأقصى، 2009.

– قدورة زاهية: تاريخ العرب الحديث: دار النهضة العربية، بيروت، دت.

– القرضاوي يوسف: الإخوان المسلمون(70 عاما في الدعوة والتربية و الجهاد)، ط1، مكتبة وهبة، القاهرة، 1999.

– كرو أبو القاسم محمد: طه حسين والمغرب العربي، ط1، مؤسسات بن عبد الله للنشر والتوزيع، تونس، 2001.

– كنون عبد الله: ذكريات مشاهير المغرب في العلوم والأدب والسياسة، تقديم وترتيب: محمد بن عزوز، ج3، ط1، دار ابن حزم، مركز التراث الثقافي المغربي، الدار البيضاء، المغرب، 2010.

– لاندرو روم: تاريخ المغرب في القرن العشرين، ترجمة: نيقولا زيادة، دار الثقافة، بيروت، 1963.

– لبيب رزق يونان، محمد مزين: تاريخ العلاقات المصرية المغربية منذ مطلع العصور الحديثة حتى 1912، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، المغرب، 1982.

– مالكي امحمد: الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1993.

– مؤنس حسين: تاريخ المغرب وحضارته (من قبيل الفتح الإسلامي إلى الغزو الفرنسي)، المجلد 2، ج2، ط1، العصر الحديث للنشر والتوزيع، بيروت، 1992.

– مبارك زكي: محمد الخامس وابن عبد الكريم الخطابي وإشكالية استقلال المغرب، ط1، منشورات فيديرانت، الرباط، المغرب، دت.

– محمد سالم لطيفة: فاروق وسقوط الملكية في مصر1936–1952، ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996.

– المراكشي محمد الصالح: تفكير رشيد رضا من خلال مجلة المنار 1898–1935، الدار التونسية للنشر، تونس، 1985.

– مرعي خلف الله ابتسام: العلاقات بين الخلافة الموحدية والمشرق الإسلامي 524–936هـ/1130–1529م، دط، دار المعارف، مصر، دت.

– المرنيسي عبد الحميد: الحركة الوطنية المغربية من خلال شخصية الأستاذ علال الفاسي إلى الاستقلال، مطبعة الرسالة، الرباط، 1978.

– المستيري سعيد: المنصف باي (الحكم والمنفى)، ترجمة: هشام القروي، ط1، دار الأقواس للنشر، تونس، 1991.

– المسدي محمد جمال وآخرون: مصر والحرب العالمية الثانية، مؤسسة الدراسات السياسية والإستراتيجية بمؤسسة الأهرام، مصر، 2001.

– معريش محمد العربي: المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول (1290–1311هـ/1873–1894م)، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1989.

– المغربي حسين: محي الدين القليبي، الدار التونسية للنشر، 1968.

– مقلاتي عبد الله: العلاقات الجزائرية المغاربية والإفريقية إبان الثورة الجزائرية، ج2، ط1، دار السبيل، الجزائر، 2009.

– المكني عبد الواحد: فرحات حشاد المؤسس الشاهد، القائد الشهيد، ط1، تقديم: حسين العباسي، دار صامد للنشر والتوزيع، صفاقس، 2012.

– المنفلوطي مصطفى لطفي: المجموعة الكاملة، تقديم وشرح: مجيد طراد، ط02، مؤسسة المعارف، بيروت، 2003.

– مواعدة محمد: محمد الحضر حسين حياته وآثاره، الدار التونسية للنشر، تونس، دس.

– الناصري محمد المكي: فرنسا وسياستها البربرية في المغرب الأقصى، ط2، شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، دون تاريخ.

– النجار عبد المجيد: المهدي بن تومرت حياته وآراؤه وثورته الفكرية الاجتماعية وأثره بالمغرب، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983.

– نوار عبد العزيز: تاريخ العرب المعاصر(مصر والعراق)، دط، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1973.

– الهاشمي أحمد: جواهر الأدب في أدبيات وإنشاء لغة العرب، ج2، دون طبعة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2005.

– هريدي صلاح: تاريخ أوربا الحديث والمعاصر(1789–1914)، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2002.

– هلال علي الدين: العهد البرلماني في مصر من الصعود إلى الانهيار 1923–1952، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2011.

– هيكل محمد حسنين: خريف الغضب...قصة بداية ونهاية أنور السادات، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، القاهرة، 1990.

– الورديغي عبد الرحيم: فاس في عهد الاستعمار الفرنسي 1912–1956، ط1، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1992.

– وولف جان: ملحمة عبد الخالق الطريس(حقيقة الحماية الفرنسية الإسبانية بالمغرب)، تعريب: محمد الشريف، مراجعة: جعفر الحاج السلمي، ط1، تطوان، 2003.

– يسين السيد وآخرون: تحليل مضمون الفكر القومي العربي(دراسة استطلاعية)، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1985.

ب– المراجع باللغة الأجنبية:

- Ageron Charles Robert: politiques coloniales au Maghreb, paris: presses universitaires de France, 1973.

- Ayache Germain, *étude d´histoire marocains*, Rabat, societé marocaine des editeurs reunis, Rabat , 1979.
- Bach-hamba Mohammed, *Le peuple Algero-Tunisien et la France*, réediction preparée et presentée par Abdelmoula fondation beit al hikma, Carthage, Tunisie, 1991.
- Belhoucine Mabrouk, *Le courier Alger-Le caire 1954-1956 et le congres de la Soummam dans la revolution*, Casbah edition, Alger, 2000.
- Bertrand Louis ,« devant l´islam» dans: Augustan Bernard , *l´Algerie: choix de textes precedés d´une etude*, librairie Renouard, Paris, 1971.
- Bernard Augustin, *Les Confins algéro-marocains*, Paris, Larose, 1911.
- De Lacharière jacques Ladreit, *les études berbères au Maroc et leurs intérets nord-africains, renseignements coloniaux*, octobre 1924.
- Eugène Léonard Guernier, *L' afrique champ d'expansion de l'Europe*, Paris, colin, 1938.
- Julien Chales André, *histoire de l'Afrique du Nord (Tunisie, Algerie, Maroc) de la conquéte arabe à 1830*, payat, Paris, 1966.
- Julien Chales André, *Le Maroc face aux impérialismes (1915-1956)*, Paris, 1978.
- Julien Chales André, Et *la Tunisie devient independante…1951-1957*, les editions j.1A- std, France, 1985.
- Le Glay, "L'école française et la question berbère, bulletin de l'enseignement public au maroc", no. 33,1925.
- Lyautey Louis Hubert, *Paroles d'action: Madagascar sud oranais, Maroc* (1900-1926).
- Lyautey Louis Hubert, *Lyautey l'africain, texte et lettres du maréchal Lyautey*, presenté par piere Lyautey, partie03, Paris, plon, 1953.
- Le Tourneaux Roger, *Evolution politique de l'Afrique du Nord musulman (1920-1961)*, paris, colin , 1962.
- Jean Francois Martin, *Histoire de la Tunisie contemporaine de Ferry à Bourguiba 1881-1956*, L Harmattan, France, 1993.
- Marty Paul, *Le Maroc de demain*, comité de L'Afrique française, Paris, 1925.
- Mohamed Guenaneche et Mahfoud Kaddache, *Le Parti du Peuple Algerien 1937-1939; documents et Temohgnages pour servira l' étude du Nationalisme Algerien*, office des publications universitaires, Alger, 2009.
- Robert Montagne, *Révolution au Maroc*, partie 2, Paris, France-Empire, 1953.
- Surdon George; *Institutions et cotumes des berbères du Maghreb, (Maroc,Tunisie, Algérie, sahara); leçons de droits coutumier berbère*, éditions internationales, Tanger, 1936.
- Surdon George: *La France en Afrique du Nord*, édition Alger républicain, 1946.

4- المقالات والدراسات:

- احساين عبد الحميد: سياسة فرنسا البربرية بالمغرب، أعمال الندوة العلمية: المقاومة المغربية ضد الاستعمار 1904-1955 الجذور والتجليات، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة أغادير، الهلال العربية للطباعة والنشر، الرباط، 1997.

- إدريس الرشيد: من نشاط مكتب الحزب الدستوري التونسي بباكستان، المجلة التاريخية المغربية، العدد 23-24، نوفمبر 1981، تونس.

- أشركي أفقير محمد: الهيئات السياسية المغربية المتواجدة في مصر أثناء فترة الحماية، المجلة التاريخية المغربية، العدد 61-62، السنة 18، جويلية 1991، تونس.

- بلعيد بن حمدة وسيلة: الرحلة في طلب العلم، مجلة سيرتا، السنة الثانية، العدد 3، رجب 1400هـ/ماي 1980، معهد العلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة.

- بناني عثمان: إسهامات مصر في كفاح المغرب، ندوة العلاقات التاريخية المصرية المغربية، إعداد: نجاة المريني، دار الثقافة للطباعة والنشر، الرباط، 1989.

- بنجلون عبد الحميد: الأستاذ داود وعمله في الحقل السياسي والميدانين التعليمي والثقافي، ندوة الفقيه محمد داود: الحركة الوطنية في الشمال والمسألة الثقافية، ندوة اتحاد كتاب المغرب، بالتعاون مع المجلس البلدي لبلدية تطوان، نوفمبر 1989، منشورات اتحاد كتاب المغرب، ط01، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1990.

- بن حميدة عبد السلام: الحركة النقابية 1924-1952، تونس عبر التاريخ، ج3، (الحركة الوطنية ودولة الاستقلال)، تأليف: مجموعة من الأساتذة، إشراف: خليفة الشاطر، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2007.

- بنسودة أحمد: محاضرة حول علاقة مصر بالمغرب، ندوة العلاقات التاريخية المصرية المغربية، إعداد نجاة المريني، دار الثقافة للطباعة والنشر، المغرب، 1989.

- بنشريفة محمد: من ألفاظ الحضارة في الأندلس والمغرب، ظهير مثالا، مجلة المجتمع، دت.

- بنشريفة محمد: في التواصل الثقافي بين المغرب ومصر، ندوة العلاقات التاريخية المصرية المغربية، إعداد نجاة المريني، دار الثقافة للطباعة والنشر، المغرب، 1989.

- بن عبود أحمد، جاك كاني: مؤتمر المغرب العربي 1947 عملية عبد الكريم وبداية نشاط مكتب المغرب العربي في القاهرة، المجلة التاريخية المغربية، العدد 26/25، السنة 9، جوان 1982.

- بن عبود امحمد: وثائق عن بداية نشاط مكتب المغرب العربي في القاهرة، المجلة التاريخية المغربية، العدد 26/25، جوان 1982، تونس.

- بن عزوز حكيم محمد: وثائق حول حوادث تطوان ليوم 8فبراير 1948، المجلة التاريخية المغربية، السنة 14، العدد 46/45، جوان 1987، تونس.

- بن فرج عبيد خالد: الخلاف البورقيبي الثامري بمصر وتداعياته: نحو الرؤية اليوغرطية للتاريخ البورقيبي 1947-1950، ج2، المجلة التاريخية المغربية، العدد 102-103، مارس 2001، تونس.

- بن فرج عبيد خالد: محاولات تنظم الطلبة التونسيين ذوي الأصول الزيتونية في مصر: بين حلم التجسيم وعوائق الظرفية 1948-1952، أعمال الندوة الدولية الحادية عشرة حول: الزيتونة: الدين والمجتمع والحركات الوطنية في المغرب العربي، تونس 5-6 ماي 2002، ط2، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس.

- بن منصور عبد الوهاب: محمد الخامس و الظهير البربري، مجلة دعوة الحق، السنة 32، العدد1، دت.

- بن ميلاد أحمد: وثائق عن مؤتمر ليلة القدر 27 رمضان 1365هـ، المجلة التاريخية المغربية، السنة 8، العدد 23-24، نوفمبر 1981، تونس.

- بنونة الطيب: محمد الحسن الوزاني: التاريخ والمواقف، ندوة خاصة بأربعينية محمد الحسن الوزاني(فاس 29 أكتوبر 1978) تحت عنوان: محمد الحسن الوزاني الداعية الديمقراطي المجاهد، دس.

- بن يوسف عادل: النخبة التونسية والحركة الوطنية الجزائرية 1927-1962، المجلة التاريخية المغربية، السنة 30، العدد 109، جانفي 2003، تونس.

- بورقية رحمة: رحلة التصوف سيدي أحمد البدوي: من فاس إلى طنطا، ندوة التواصل الصوفي بين المغرب ومصر، تنسيق: عبد الجواد السقاط، أحمد السليماني، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني، المحمدية، المغرب، 2000.

- البوزيدي أحمد: السلطان سيدي محمد بن يوسف، من معارضة الظهير البربري إلى قيادة العمل الوطني 1930-1937، مجلة التاريخ العربي، دت.

- بوستي بوعشرية: الانتقال من المقاومة المسلحة بالجبال إلى المقاومة المسلحة بالمدن 1927-1937، ندوة المقاومة المغربية ضد الاستعمار 1904-1955، الجذور والتجليات، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة ابن زهر، أغادير، الهلال العربية للنشر، الرباط، 1997.

- بوشعراء مصطفى: صور من العلائق المصرية المغربية عبر التاريخ، ندوة العلاقات التاريخية المصرية المغربية أيام 18-19-20 جويلية 1988، إعداد: نجاة المريني، دار الثقافة للطباعة والنشر، المغرب، 1989.

- بوطالب ابراهيم: تطور الأوضاع العامة بالمغرب الأقصى فيما بين 1945-1950، أعمال الندوة الدولية الخامسة حول: البلاد التونسية في فترة ما بعد الحرب 1945-1950، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، تونس أيام 26-27-28 ماي 1989، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، 1991.

- بوهادي بوبكر: السياسة الاستعمارية للجمهورية الإسبانية بشمال المغرب، أعمال الندوة العلمية: المقاومة المغربية ضد الاستعمار 1904-1955 الجذور والتجليات، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة أغادير، الهلال العربية للطباعة والنشر، الرباط، 1997.

– التازي عبد الهادي: في العلاقات بين المغرب ومصر، ندوة العلاقات التاريخية المصرية المغربية، إعداد نجاة المريني، دار الثقافة للطباعة والنشر، المغرب، 1989.

– تركي رابح: البشير الإبراهيمي في المشرق العربي، مجلة الثقافة، السنة 15، العدد 87، ماي/ جوان 1985.

– التميمي عبد الجليل: المناضل يوسف الرويسي رائد طلائعي للحركة الوطنية المغاربية 1907–03 نوفمبر 1980، المجلة التاريخية المغربية، السنة 9، العدد 67–68، أوت 1992، تونس.

– الجابري محمد عابد: يقظة الوعي العروبي في المغرب، مجلة المستقبل العربي، السنة 9، العدد 87، بيروت، 1986.

– الجراري عباس: الشيخ محمد المكي الناصري جهاد متواصل وواجهات وطنية متعددة، أعمال الندوة التكريمية للشيخ محمد المكي الناصري ماي 1990 من تنظيم مؤسسة رباط الفتح، إعداد وتنسيق: مصطفى الجوهري، ط1، مطبعة بني يزناسن، سلا، المغرب، 2004.

– الجراري عباس: العلاقات التاريخية المصرية المغربية قديما، صور من العلائق المصرية المغربية عبر التاريخ، ندوة العلاقات التاريخية المصرية المغربية أيام 18–19–20 جويلية 1988، إعداد: نجاة المريني، دار الثقافة للطباعة والنشر، المغرب، 1989.

– حامد رؤوف عباس: الحركة الوطنية في مصر 1918–1952، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2003.

– حسن حنفي حسن: السمات المشتركة في الشخصية الوطنية بين مصر والمغرب، ندوة العلاقات التاريخية المصرية المغربية أيام 18–19–20 جويلية 1988، إعداد: نجاة المريني، دار الثقافة للطباعة والنشر، المغرب، 1989.

– الحسني محمد الهادي: الفضيل الورتيلاني ذلك المعلوم المجهول، عدد خاص بالفضيل الورتيلاني تحت عنوان: الفضيل الورتيلاني المجاهد الثائر رمز ونضال، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية، قسنطينة، جوان، 2003.

– حمد الله مصطفى حسن: أصداء المقاومة المسلحة التونسية ضد الاحتلال الفرنسي في الصحافة المصرية 1945–1957، أعمال الندوة الدولية السابعة حول المقاومة المسلحة في تونس في القرنين 19 و 20، تونس أيام 18 19 20 نوفمبر 1993، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، 1995.

– حمد الله مصطفى حسن: أصداء المقاومة المسلحة التونسية ضد الاحتلال الفرنسي في الصحافة المصرية 1945–1957، المجلة التاريخية المغربية، السنة 26، العددان 93–94، ماي 1999، تونس.

– الحمدي العربي: التأليف التاريخي في العصر العلوي أبو القاسم الزياني نموذجا، ندوة الحركة العلمية في عصر الدولة العلوية إلى أواخر القرن التاسع عشر أيام 9و10و11 ديسمبر 1993، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، وجدة.

– الخطيب محمد: في ذكرى صدور الظهير المغربي بالمغرب، مجلة دعوة الحق، السنة 24، العدد 03، دت.

– خلدون بشير: أصول الحركة الوطنية و تطورها 183– 1954، مجلة رؤية، السنة الأولى، العدد الأول جانفي/فيفري 1996، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر.

– دنياجي نور الدين محمد: أبو الحسن الشاذلي: مقاربة عامة لخصوصيات شخصية عامة مشتركة بين المغرب ومصر، ندوة التواصل الصوفي بين المغرب ومصر، تنسيق: عبد الجواد السقاط، أحمد السليماني، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني، المحمدية، المغرب، 2000.

– رغداء زيدان: بين جمعيتين: جمعية الزينونيين، مجلة الفسطاط، النسخة الإلكترونيةWWW.Fustat.com.

– رمضان عبد العظيم: العلاقات المصرية–المغربية في العصر الحديث، ندوة العلاقات التاريخية المصرية المغربية رصيد وآفاق، إعداد: نجاة المريني، المغرب، 1989.

– الرويسي يوسف: قضية المغرب العربي، المجلة التاريخية المغربية، العدد 35–36، السنة 11، ديسمبر 1984، تونس.

– رياض عمر: علاقة مجلة المنار الإصلاحية بمفكري الجزائر 1898–1935، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد 07، ديسمبر 2012، جامعة معسكر، الجزائر.

– الزهيري قاسم: إسهامات مصر في كفاح المغرب، ندوة العلاقات التاريخية المصرية المغربية(رصيد و آفاق)، إعداد: نجاة المريني، دار الثقافة للطباعة والنشر، المغرب، 1989.

– زيادي أحمد: السياق التاريخي والسياسي لوثيقة الاستقلال، ندوة حول: بيان يناير 1944 بين مطلبيه: الاستقلال والديمقراطية، تنظيم: مجلة أمل، منشورات أمل ومطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 1996.

– زيادي أحمد: مساهمة محمد داود في تحديد وجهة الشبيبة الوطنية المغربية، ندوة الفقيه محمد داود: الحركة الوطنية في الشمال والمسألة الثقافية، ندوة اتحاد كتاب المغرب، نوفمبر 1989، منشورات اتحاد كتاب المغرب، ط1، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1990.

– الساحلي حمادي: وثيقة حول نشأة الحزب الحر الدستوري التونسي، المجلة التاريخية المغربية، السنة 9، العدد 27–28، ديسمبر 1982، تونس.

– السعود عبد العزيز: مسألة التربية والتعليم عند الحركة الوطنية في الشمال، ندوة محمد داود، منشورات اتحاد كتاب المغرب، ط1، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1990.

– السولامي ابراهيم: المضمون الوطني في الشعرين المصري والمغربي، ندوة العلاقات التاريخية المصرية المغربية، دار الثقافة للطباعة والنشر، المغرب، 1989.

– الشابي علي: صلة النخبة التونسية بجمال الدين الأفغاني ودورهم في حركة العروة الوثقى، المجلة التاريخية المغربية، العدد 11/10، جانفي 1978، تونس.

– شلبي محمد الحبيب: خلفيات مؤتمر الاستقلال 26 رمضان 1365هـ/ 23 أوت 1946، المجلة التاريخية المغربية، السنة 8، العدد 23–24، نوفمبر 1981، تونس.

– الصفار حسن: الفقيه محمد داود، ندوة محمد داود، منشورات اتحاد كتاب المغرب، ط1، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1990.

– ضيف الله محمد: الطلبة الزيتونيون والدستور الجديد 1950–1952، المجلة التاريخية المغربية، السنة 9، العدد 67–68، أوت 1992، تونس.

– طحطح خاليد فؤاد: نشأة الحركة الوطنية في المغرب، دورية كان التاريخية، العدد 4، جوان 2009.

– عبيد خالد: صدى مسألة المنصف باي في أوساط الوطنيين التونسيين بمصر، مجلة روافد، العدد 03، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، 1997.

– عزيمان محمد: الأستاذ محمد داود في ميدان التربية والتعليم، ندوة الفقيه محمد داود، منشورات اتحاد كتاب المغرب، ط1، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1990.

– العقاد صلاح: صدى الحركة الوطنية المغربية لدى الرأي العام المصري، ندوة العلاقات التاريخية المصرية المغربية، المغرب، 1989.

– العلاقي عبد الكريم: النخبة الزيتونية وأهل الكتاب في عهد الحماية، أعمال الندوة الدولية الحادية عشرة حول: الزيتونة الدين والمجتمع و الحركات الوطنية في المغرب العربي، ماي 2002، تونس.

– العلاني علية: حقائق جديدة عن الأزمة اليوسفية البورقيبية ومفاوضات الاستقلال 1955–1956 من خلال بعض الشهادات الحية، المجلة التاريخية المغربية، العدد: 93–94، ماي 1999، تونس.

– العلوي محمد الفلاح: الفكر السلفي والحركة الوطنية في المغرب مطلع القرن العشرين، مجلة أمل، العدد 25–26، السنة التاسعة، 2000.

– علي محمد عبد الباقي: أصداء الثورة الجزائرية في المشرق العربي من خلال جهود الفضيل الورتلاني في القاهرة والبلاد العربية، مجلة سيرتا، السنة 4، العدد 7/6، جويلية 1982.

– عمراني محمد: حركات شباب جامع القرويين فيما بين 1919–1934، أعمال الندوة الدولية الحادية عشر حول: الزيتونة: الدين والمجتمع والحركات الوطنية في المغرب العربي المنعقدة أيام 5و6 ماي 2002، ط2، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة، تونس، 2006.

– غازي عبد السلام: كفاح المغرب العربي من الأمير عبد القادر إلى عبد الكريم الخطابي، ندوة الوحدة المغاربية في ذاكرة الحركات الوطنية والتحريرية، تنسيق: محمد الدرويش، ط01، منشورات فكر، الرباط، ص 115.

– غانم محمد الصغير: نظرة في العلاقات الحضارية الفنيقية الليبية القديمة من خلال المصادر المادية، مجلة سيرتا، السنة السادسة، العدد 10، رمضان 1408هـ/أفريل 1988م، معهد العلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة.

– الغزالي محمد: محمد البشير الإبراهيمي في القاهرة، مجلة الثقافة، السنة 15، العدد 87، شعبان/ رمضان– ماي/ جوان 1985.

– الفاسي علال: شكيب أرسلان بين القومية العربية والجامعة الإسلامية، مجلة دعوة الحق، العدد 1، السنة 3، أكتوبر 1959.

– القادري أبو بكر: أخي الأستاذ عبد الكريم غلاب كما عرفته، ندوة بعنوان: عبد الكريم غلاب ضوء يشرق من المغرب، إشراف: سعاد محمد الصباح، إعداد وتحرير: محمد يوسف نجم، دار سعاد الصباح للنشر والتوزيع، دس.

– بوقرة عبد الجليل: كيف كتب السياسيون التاريخ؟ قراءة نقدية في بعض ما كتب عن بورقيبة و بن يوسف، المجلة التاريخية المغربية، السنة 26، العدد 93–94، تونس، 1999.

– القطعاني عبد العزيز فادية: الحركة الوطنية المغربية 1912–1937، المجلة الجامعة، العدد 16، المجلد الأول، طرابلس، ليبيا، فيفري 2014.

– الكتاني محمد: المضمون الوطني والقومي المصري والمغربي في الشعر العربي الحديث، ندوة العلاقات التاريخية المصرية المغربية، إعداد: نجاة المريني، دار الثقافة للطباعة والنشر، المغرب، 1989.

– كرو أبو القاسم: رحلة محمد الخامس إلى طنجة وصداها في الصحافة التونسية، طنجة في التاريخ المعاصر 1800–1956، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، جامعة عبد الملك السعدي، دار النشر العربي الإفريقي، القاهرة، الرباط، 1991.

– مالكي امحمد: في العلاقة بين المغرب والمشرق، مجلة المستقبل العربي، العدد 173، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994.

– ماهر سعاد: الأزهر أثر وثقافة، دراسات في الإسلام، العدد 22، 15 جمادى الأولى 1382هـ/ 14 أكتوبر 1962، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، وزارة الثقافة، مصر، 2001.

– محمد داود حسناء: الأستاذ محمد داود في ميدان التعليم، ندوة الفقيه محمد داود، منشورات اتحاد كتاب المغرب، ط1، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1989.

– مختار محمد جمال الدين: العلاقات المغربية المصرية في العصور القديمة، ندوة العلاقات التاريخية المصرية المغربية، إعداد: نجاة المريني، الرباط، 1989.

– المدني أحمد توفيق: شكيب أرسلان بطل الجهاد في كل الميادين، مجلة الثقافة، العدد 76، السنة 13، يوليو/أغسطس 1983.

– المريني نجاة: فعالية الحركة الثقافية في الحركة الوطنية في سلا 1925–1950، مائدة مستديرة بعنوان: الحركة الوطنية بمدينة سلا(النشأة، الرواد، الخصوصية)، نشر المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، مطبعة الأمنية، الرباط، 2003.

– مريوش أحمد: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وحوادث الثامن ماي 1945، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 10، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 1997.

– مسعود حسنين الورتيلاني: الفضيل الورتيلاني، عدد خاص بالفضيل الورتيلاني، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، جوان 2003.

– مسعود العيد: العلاقات الثقافية بين الجزائر والمشرق العربي في العهد العثماني، مجلة سيرتا، العدد 01، معهد العلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة، ماي 1979.

– مناصرية يوسف: الشيخ المفكر صالح الشريف المفكر الإسلامي 1859–1919، حولية المؤرخ، العدد 01، الجزائر، 2002.

– مورين بيير فير: تاريخ المغرب منذ الاستقلال، ترجمة: عبد الرحيم حزل، إفريقيا الشرق للطباعة والنشر، **الدار** البيضاء، المغرب الأقصى، 2009.

– ناصر محمد: أبو إسحاق إبراهيم اطفيش صوت جزائري في المنفى 1886–2965، مجلة الثقافة، السنة 19، العدد 103، جويلية/أوت 1994، مؤسسة المجاهد الأسبوعي، الجزائر.

– ناصر محمد: الشيخ ابراهيم اطفيش في جهاده الإسامي، جمعية التراث القرارة، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1991.

– هلال عمار: الطلبة الجزائريون في الأزهر عام 1916، مجلة الثقافة، السنة 14، العدد 79، جانفي/ فيفري 1984.

– هويدي مصطفى علي: نظرة جديدة في دور عزام بولاية طرابلس، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 10، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 1997.

– واردة المنجي: جذور الحركة اليوسفية، المجلة التاريخية المغربية، السنة 9، العدد 67–68، أوت 1992، تونس.

– بويحي سالم: العلاقات بين عمال تونس ومصر من 1945 إلى 1958، المجلة التاريخية المغربية، السنة 16، العدد 53–54، جويلية 1989، تونس.

الرسائل الجامعية:

– ابرير حمودة: مواقف الجزائريين من القضية الفلسطينية 1945–1973، رسالة دكتوراه، إشراف: علي أجقو، قسم التاريخ، جامعة باتنة، 2015/2014.

– أحمد النور سنية: الصراع البورقيبي اليوسفي في الصحافة التونسية، رسالة ماجستير، إشراف: فتحي القاسمي، جامعة تونس، 2014/2013.

– بكار فائزة: إذاعة الجزائر المكافحة 1956–1962 دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، إشراف: أحسن بومالي، قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2010.

– بوفروك فاتح: الظهير البربري 16ماي 1930 في المغرب الأقصى من خلال مجلة المنار 1930–1934، رسالة ماجستير، إشراف: أحمد رضوان شرف الدين، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2، 2011/2010.

– الحربي أماني بنت سعيد: مصر من خلال كتابات الرحالة المغاربة، رسالة ماجستير، إشراف: لمياء بنت أحمد شافعي، جامعة أم القرى، المملكة السعودية، 2015.

– خيثر عبد النور: تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954–1962، رسالة دكتوراه، إشراف: شاوش حباسي، جامعة الجزائر، 2006/2005.

– دراوي محمد: الجزائر والجامعة الإسلامية 1876–1924، رسالة ماجستير، إشراف: مولود عويمر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2008/2007.

– سالم غادة: الهوية في الفكر المغاربي الحديث من خلال ثلاث نماذج: علال الفاسي وعلي الحمامي والرشيد إدريس، رسالة ماجستير، إشراف: فتحي القاسمي، جامعة تونس، 2014–2015.

– السحباني المنصف: منظمة الأمم المتحدة والمغرب العربي دراسة تاريخية لقضايا الاستعمار والتحرر الوطني 1945–1962، رسالة دكتوراه، إشراف: محمد الصالح حمامي، عبد اللطيف الحناشي، جامعة تونس، 2015.

– السويح علي: الوطنيون التونسيون ومصر 1952–1956، رسالة ماجستير، إشراف: رؤوف حمزة، جامعة تونس، 1996/1995.

– طبابي حفيظ: الحزب الدستوري القديم 1934–1938، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الكفاءة في البحث، إشراف: علي المحجوبي، جامعة تونس، 1986/1985.

– عباس محمد الصغير: فرحات عباس من الجزائر الفرنسية إلى الجزائر الجزائرية، رسالة ماجستير، إشراف: الجمعي خمري، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة، 2007/2006.

– عبيد خالد: مكتب المغرب العربي بالقاهرة 1947–1949، رسالة مقدمة لنيل شهادة الكفاءة في البحث، إشراف: علي المحجوبي، جامعة تونس الأولى، 1989.

– العطار حسين أحمد محمود: عبد الرحمن عزام باشا ودوره في الحياة السياسية في النصف الأول من القرن العشرين، رسالة دكتوراه، إشراف: عبد الوهاب بكر محمد، قسم التاريخ، جامعة الزقازيق، مصر، 2006.

– غيلاني السبتي: دور الشهيد محمد العربي بن مهيدي في الحركة الوطنية والثورة التحريرية، رسالة ماجستير، إشراف: علي أجقو، جامعة باتنة، 2004/2003.

– غيلاني السبتي: علاقة جبهة التحرير الوطني الجزائرية بالمملكة المغربية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية، رسالة دكتوراه، إشراف: يوسف مناصرية، قسم التاريخ، جامعة باتنة، 2011/2010.

– فايد بشير: قضايا العرب والمسلمين في آثار الشيخ البشير الإبراهيمي والأمير شكيب أرسلان دراسة تاريخية وفكرية مقارنة، رسالة دكتوراه، إشراف: عبد الكريم بوالصفصاف، جامعة قسنطينة، 2010/2009.

– قدادرة شايب: الحزب الدستوري التونسي الجديد وحزب الشعب الجزائري 1934–1954 دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، إشراف: عبد الرحيم سكفالي، جامعة قسنطينة، 2007/2006.

– كردي زهرة: الحبيب ثامر 1909–1949، رسالة ماجستير، إشراف: حسين رؤوف حمزة، جامعة تونس، 2005/2004.

– محمد سيف إبراهيم: سياسة مصر الخارجية والقضية الفلسطينية من الحكم الملكي إلى الربيع العربي 1917–2013، رسالة ماجستير، إشراف: أحمد جميل عزم، معهد أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بير زيت، فلسطين، 2015.

– مرجي عبد الحليم: قضايا تحرير المغرب العربي عند محمد البشير الإبراهيمي وعلال الفاسي 1919–1962، رسالة ماجستير، إشراف: عهبد الله مقلاتي، جامعة المسيلة، 2014–2015.

– منصوري الحواس: حرب الريف وأصداؤها في الجزائر1921–1926، رسالة ماجستير، إشراف: مولود عويمر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2، 2011–2012.

– مومن العمري: شعار الوحدة ومضامينه في المغرب العربي أثناء فترة الكفاح الوطني، رسالة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة، 2010/2009.

– ميموني رضا: دور الوطنيين المغاربة في حركة تحرير تونس والجزائر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية الاستقلال، رسالة ماجستير، إشراف: لمياء بوقريوة، قسم التاريخ، جامعة باتنة، 2012/2011.

– ولد بوسيافة رشيد: تعامل مصر مع الثورة الجزائرية من خلال كتاب:" عبد الناصر وثورة الجزائر"، رسالة ماجستير، إشراف: محمد لحسن زغيدي، جامعة الجزائر 2، 2015/2014.

المعاجم والموسوعات:

– أبو عمران الشيخ وآخرون: معجم مشاهير المغاربة، جامعة الجزائر، 1995.

– سيد عبد العزيز مجدي: موسوعة المشاهير، ج2، دار الأمين، القاهرة، 1996.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

مقدمة.....**6**

مدخل.....**21**

الباب الأول: مصر والمغرب الأقصى ما بين 1925-1952.....**51**

الفصل الأول: مصر من حكم الملك فؤاد إلى الملك فاروق.....**53**

1- مصر في عهد الملك فؤاد.....**54**

أ- أوضاع مصر مطلع القرن العشرين واعتلاء فؤاد العرش.....**54**

ب- الحركة الوطنية المصرية واندلاع ثورة 1919.....**57**

ت- لجنة ملنر وإعلان تصريح 28 فيفري 1922.....**61**

ث- القصر يحكم قبضته على الحكم في مصر.....**64**

ج- دستور 1930م.....**67**

ح- معاهدة 1936 وتداعياتها.....**69**

2- مصر في عهد الملك فاروق.....**71**

أ- اعتلاء الملك فاروق للعرش.....**72**

ب- الأوضاع السياسية في مصر بعد الحرب العالمية الثانية.....**75**

ت- فاروق وعلاقته بمختلف القوى المصرية.....**78**

ث- ظروف مصر الاقتصادية والاجتماعية في عهد الملك فاروق.....**88**

ج- ثورة 23 جويلية 1952 وسقوط الملكية في مصر.....**89**

الفصل الثاني: أسباب اهتمام مصر بنضال المغرب العربي.....**93**

1- القصر واهتمامه بقضايا المغرب العربي.....**93**

2- عوامل اهتمام التيار الإسلامي بدعم نضال المغاربة.....**101**

أ- الإخوان المسلمون والاستعمار في المغرب العربي.....**101**

ب- جمعية الشبان المسلمين ورؤيتها للاستعمار في المغرب العربي.....**110**

ت- مصر الفتاة وموقفها من لاستعمار في المغرب العربي..... .....**112**

3- دواعي اهتمام التيار الليبرالي بدعم كفاح المغرب العربي.....**113**

أ- رؤية ومواقف حزب الوفد من الوجود الاستعماري بالمغرب العربي.....**114**

ب- الأحرار الدستوريين وموقفهم من الاستعمار بالمغرب العربي.....**118**

ت- حزب الاتحاد العربي ورؤيته للاستعمار في المغرب العربي.....**119**

الفصل الثالث: المغرب الأقصى ما بين 1925-1952.....**122**

1- الحماية المزدوجة على المغرب الأقصى.....**122**

أ- المغرب الأقصى عشية إعلان الحماية.....**122**

ب- توقيع معاهدة الحماية وردود الفعل المغربية عليها.....**130**

ت- فرنسا وإرساء دعائم الحماية في المغرب الأقصى.....**132**

2– السياسة الاستعمارية في المغرب الأقصى..... **134**

أ– سياسيا وإداريا..... **134**

ب– اقتصاديا..... **137**

ت– ثقافيا واجتماعيا..... **140**

ث– السياسة البربرية..... **150**

الفصل الرابع: الحركة الوطنية المغربية: النشأة والمسار..... **163**

1– نشأة الحركة الوطنية المغربية وتطور مفهومها..... **163**

أ– العامل الديني ودوره في نشأة الحركة الوطنية..... **165**

ب– دور التعليم في الحركة الوطنية..... **168**

2– الحركة الوطنية المغربية بعد الظهير البربري 16 ماي 1930..... **170**

أ– كتلة العمل الوطني..... **174**

ب– الحركة الوطنية المغربية واختبار الانشقاقات..... **180**

3– الحركة الوطنية المغربية والملك محمد الخامس..... **183**

أ– بداية التنسيق والتحالف..... **183**

ب– محمد الخامس وحزب الاستقلال..... **184**

4– الحركة الوطنية المغربية وخيار تدعيم الداخل بالنضال في الخارج..... **188**

الباب الثاني: الدعم الإعلامي المصري لنضال الحركة الوطنية المغربية..... **194**

الفصل الأول: صحف التيار الإسلامي ونضال المغرب الأقصى **196**

1– مجلة المنار والقضية المغربية.....**196**

أ– ثورة الريف في جريدة المنار.....**196**

ب– المنار والسياسة الفرنسية في المغرب الأقصى.....**198**

ت– السياسة البربرية في المغرب الأقصى على ضوء مجلة المنار.....**200**

ث– المنار والظهير البربري 16 ماي 1930.....**201**

2– القضية المغربية في مجلة الفتح.....**208**

أ– الفتح والسياسة الفرنسية في المغرب الأقصى.....**208**

ب– الفتح وزعماء الكفاح في المغرب الأقصى.....**209**

ت– الفتح ونضال الشعب المغربي.....**210**

ث– الظهير البربري 16 ماي 1930 في مجلة الفتح.....**212**

ج– نشاط الوطنيين المغربيين في مصر في جريدة الفتح.....**229**

3– نضال الحركة الوطنية المغربية في ضوء صحف الإخوان المسلمين.....**230**

أ– السياسة البربرية الفرنسية في جرائد الإخوان.....**230**

ب– جرائد الإخوان وسياسة القمع الفرنسية في المغرب الأقصى.....**231**

ت– نشاط الزعماء المغاربة في جريدة الإخوان المسلمين.....**233**

ث– جريدة الإخوان المسلمون ولجوء الأمير عبد الكريم إلى مصر.....**236**

الفصل الثاني: جرائد التيار الليبرالي وكفاح المغرب الأقصى.....**241**

1– صحف حزب الوفد ونضال المغرب الأقصى.....**241**

أ– صحف الوفد ومؤتمر المغرب العربي 1947.....**241**

ب– احتجاج المغربيين بمصر على سياسة فرنسا في بلادهم في صحف الوفد.....**243**

ت– قضية لجوء الأمير عبد الكريم الخطابي إلى مصر في صحف الوفد.....**244**

ث– رؤية الأمير عبد الكريم لحل قضية بلاده في جرائد الوفد.....**253**

ج– جريدة المصري في المغرب الأقصى.....**254**

ح– صحف الوفد وسياسة الإصلاحات الفرنسية في المغرب الأقصى.....**257**

خ– صحف الوفد وتدويل القضية المغربية.....**257**

د– صحف الوفد وسياسة القمع الفرنسية في المغرب الأقصى.....**259**

2– صحف الأحرار الدستوريين وكفاح المغرب الأقصى.....**263**

أ– صحف الأحرار الدستوريين وسياسة القمع الفرنسية في المغرب الأقصى.....**263**

ب– زيارة الملك محمد الخامس إلى طنجة في صحف الأحرار الدستوريين.....**265**

ت– نزول الأمير عبد الكريم الخطابي بمصر في صحف الأحرار الدستوريين.....**265**

ث– نشاط الحركة الوطنية المغربية في جرائد الأحرار الدستوريين.....**270**

3– القضية المغربية في جريدة المقطم.....**271**

أ– زيارة محمد الخامس إلى طنجة من خلال جريدة المقطم.....**271**

ب– المقطم ولجوء الأمير عبد الكريم الخطابي إلى مصر.....**272**

ت– المقطم والصراع بين الإقامة العامة والسلطان محمد الخامس.....**275**

ث– المقطم وسياسة القمع الفرنسية في المغرب الأقصى.....**280**

الفصل الثالث: الصحافة المصرية المحايدة ونضال المغرب الأقصى (جريدة الأهرام أنموذجا).....**284**

1– الأهرام والظهير البربري 16 ماي 1930 .....**284**

2– نضال الشعب المغربي بالخارج في الأهرام.....**285**

3– زيارة الملك محمد الخامس إلى طنجة في الأهرام.....**288**

4– الأهرام ومسألة لجوء الأمير عبد الكريم إلى مصر.....**291**

5– الأهرام والصراع بين الملك محمد الخامس والجنرال جوان.....**308**

6– الأهرام في المغرب الأقصى.....**320**

الباب الثالث: أوجه التعاطف المصري الأخرى مع الحركة الوطنية المغربية وردود الفعل منها..... **327**

الفصل الأول: المساندة الدبلوماسية المصرية للحركة الوطنية المغربية.....**329**

1– مساعي الملك فاروق والحكومات المصرية.....**331**

أ– توثيق الصلات الدبلوماسية مع المغرب الأقصى.....**331**

ب– فاروق ونزول الأمير عبد الكريم الخطابي بمصر.....**332**

ت– استمرار المساندة الدبلوماسية المصرية **339**

2– إدانة سياسة التهديد الفرنسية بالمغرب الأقصى..... .....**342**

3– تدويل القضية المغربية.....**344**

الفصل الثاني: الدعم السياسي المصري لنضال الحركة الوطنية المغربية.....**355**

1– مصر تحتضن قادة الحركة الوطنية المغربية.....**355**

2– الهيئات والأحزاب المغربية بمصر.....**359**

أ– جمعية الدفاع عن المطالب المغربية.....**359**

ب– رابطة الدفاع عن مراكش.....**360**

ت– جبهة الدفاع عن شمال إفريقيا.....**364**

ث– مكتب المغرب العربي في القاهرة.....**369**

ج– لجنة تحرير المغرب العربي.....**380**

3– الدعم الشعبي المصري للحركة الوطنية المغربية عقب الظهير البربري 16 ماي 1930.....**388**

أ– المصريون والظهير البربري 16 ماي 1930.....**388**

ب– المصريون ونضال المغرب الأقصى: تواصل المساندة.....**395**

الفصل الثالث: جهود مصر الثقافية في دعم نضال المغرب الأقصى..... **402**

1– التأثير الفكري المصري في نضج الوعي المغربي.....**403**

أ– صدى الحركة الإصلاحية السلفية المصرية بالمغرب الأقصى.....**403**

ب– السلفية الثورية ودورها في نضج وتطور الكفاح بالمغرب الأقصى.....**406**

2– استقبال الطلبة المغربيين بمصر.....**409**

أ– توافد طلبة المغرب الأقصى على مصر.....**409**

ب– الطلبة المغربيون في مصر بين الدراسة والنضال الوطني.....**417**

3– المثقفون المصريون ودعم نضال المغرب الأقصى.....**421**

أ– المثقف المصري والمسألة المغربية: دعم متصاعد.....**421**

ب– الأزهر يندد بالممارسات الفرنسية في المغرب الأقصى.....**426**

ت– المظاهرات الشعبية الطلابية: السلاح الجديد لدعم القضية المغربية.....**427**

ث– المثقف المصري يتحدى الإغراء الفرنسي.....**429**

ج– نضال المغرب الأقصى في الشعر المصري.....**432**

الفصل الرابع: ردود الفعل الداخلية والخارجية على المؤازرة المصرية لنضال المغرب الأقصى.....**441**

1– ردود الفعل المغربية.....**441**

2– ردود الفعل العربية والتركية.....**456**

أ– العربية.....**456**

ب– التركية.....**459**

3– ردود الفعل الغربية.....**461**

أ– الفرنسية.....**461**

ب– الاسبانية.....**479**

ت– البرتغالية.....**482**

ث– الإنجليزية.....**482**

خاتمة:.....**487**

الملاحق:.....**496**

الفهارس:.....**528**

قائمة المصادر والمراجع:.....**562**

فهرس المحتويات:.....**586**

ملخص:

تتتبّع هذه الدراسة الجهود الجبارة التي بذلتها مصر من أجل قضايا التحرر في المغرب العربي، وفي مقدمتها القضية المغربية خلال فترة الحكم الملكي ما بين 1925 و1952، لكونها فترة مهمة أُهملت من طرف كثير من الباحثين والمؤرخين، الذين اقتصرت جل أبحاثهم ودراساتهم حول الدعم المصري لحركات التحرر المغاربية عموما على الحقبة الناصرية، بينما أُغفلت عن قصد أو غيره الفترة الملكية السابقة، حتى كادت تبدو فترة انكفاء مصري عما حوله، وخاصة المغرب العربي. وتعتمد الدراسة على مادة علمية متنوعة ومهمة، استُنبطت من مصادر عدة، مكنتني من كشف معلومات ذات قيمة علمية هامة حول الدور المصري المؤثر في مساندة الحركة الوطنية المغربية خلال هذه الفترة، وهو ما انعكس إيجابا على مسار النضال الوطني في المغرب الأقصى من أجل نيل الاستقلال.

الكلمات المفتاحية: مصر، الحكم الملكي، الحركة الوطنية المغربية، الظهير البربري، حزب الاستقلال، علال الفاسي، محمد الخامس.

Absract,

This stady traces back the great efforts exerted by Egypt to support the liberation issues in the Arab Maghreb, especially the Moroccan case during the period of the Monarchy between 1925 and 1952, as it was an Important period neglected by ;any researchers and historians who limited their research and studies on Egyptian support of the Maghreb liberation movements to the Nasserite era, while intentionally or unintentionally those studies and research over looked the previous royal period, to the extent that it seemed much like a kind of Egyptian retreat on itself.

The stady is based on a diverse and important scientific material, drawn from several sources, which enabled us to reveal information of great scientific value on the influential Egyptian role in supporting the Moroccan national movement during this period, and which had positive effects on the course of the Moroccan national struggle for independence.

Keywords: Egypt, Royal Government, Moroccan national Movement, Barbarics Dahir,Party of Independence, Allal El fassi, Mohamed El Khamis.